

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232617

UNIVERSAL
LIBRARY

• فهرسة الجزء الثاني من نيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار •

صفحة	
٢	أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات
٢	باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعفو عما لا يعلم بها
٥	باب حل المحدث والمستحيم في الصلاة وثياب الصغار وما شئت في نجاسته
٩	باب من صلى على من كوب لم يجس أوقداً أصابته نجاسة
١٠	باب الصلاة على القراء والبسط وغيرهم من المفارش
١٤	باب الصلاة في النملين والخفين
١٦	باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها للصلاة
٢٦	باب صلاة التطوع في الكعبة
٢٨	باب الصلاة في السفينة
٢٩	باب صلاة الفرض على الرحلة لعذر
٣١	باب اتخاذ مبيدات الكفار ومواضع القبور إذا نبشت مساجد
٣٤	باب فضل من بنى مسجداً
٣٦	باب الاقتصار في بناء المساجد
٣٩	باب كنس المساجد وتطعيم اوصيائها من الروائح الكريمة
٤٢	باب ما يقول إذا دخل المسجد وإذا خرج منه
٤٣	باب جامع فيما تصان عنه المساجد وما أبيع فيها
٥١	باب تنزيه قبلة المسجد عما يلحق المصلي
٥٢	باب لا يخرج من المسجد بعد الأذان حتى يصلي إلا لعذر
٥٣	أبواب استقبال القبلة
٥٣	باب وجوبه للصلاة
٥٦	باب جهة من رأى فرض البعيد أصابه الجهة لا العين
٥٩	باب ترك القبلة لعذر الخوف
٥٩	باب تطوع المسافر على من كوبه حيث توجه به
٦٠	أبواب صفة الصلاة
٦٠	باب اقراض افتتاحها بآلة كبيرة
٦٣	باب أن تكبير الامام بعد تسوية الصفوف والقراة من الإقامة
٦٥	باب رفع اليدين وبينان صفة ومواضعه
٧٥	باب ما جاء في وضع العين على الشمال
٧٩	باب نظر المصلي الى موضع سجوده والنهي عن رفع البصر في الصلاة
٨٠	باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقرآن
٨٦	باب التعمد بالقراءة

- ٨٩ باب ما جاء في بسم الله الرحمن الرحيم
- ٩٨ باب في البسلة هل هي من الفاتحة وأوائل السور أم لا
- ١٠١ باب وجوب قراءة الفاتحة
- ١٠٧ باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته إذا جمع امامه
- ١١٤ باب التامين والجهر به مع القراءة
- ١١٧ باب حكم من لم يحسن فرض القراءة
- ١١٨ باب قراءة السورة بعد الفاتحة في الاوليين وهل تنس قراعتهم في الآخرين أم لا
- ١٢١ باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة وتفكيك السور في ترتيبها وجواز تكريرها
- ١٢٤ باب جامع القراءة في الصلوات
- ١٢٩ باب العلة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي وغيرهما ممن أثنى على قرائته
- ١٣٢ باب ما جاء في السكتين قبل القراءة وتوابعها
- ١٣٣ باب التكبير للركوع والسجود والرفع
- ١٣٦ باب جهر الامام بالتكبير ليسمع من خلفه وتبليغ الغير له عند الحاجة
- ١٣٦ باب هيأت الركوع
- ١٣٨ باب الذكرك في الركوع والسجود
- ١٤٢ باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود
- ١٤٢ باب ما يقول في رفعه من الركوع وبعد ان تصابه
- ١٤٥ باب في ان الانتصاب بعد الركوع فرض
- ١٤٦ باب هيأت السجود وكيف الهوى اليه
- ١٥٠ باب أعضاء السجود
- ١٥٣ باب المصلي يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلاته بأعضائه
- ١٥٥ باب الجلسة بين السجدين وما يقول فيها
- ١٥٧ باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهما
- ١٦٢ باب كيف النهوض الى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة
- ١٦٤ باب افتتاح الثانية بالقراءة من غير تعوذ ولا سكتة
- ١٦٤ باب الامر بالتشهد الاول وسقوطه بالسهو
- ١٦٧ باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في التورك والاقعاء
- ١٧٢ باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره
- ١٧٥ باب في ان التشهد في الصلاة فرض
- ١٧٦ باب الاشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين
- ١٧٨ باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

- ١٨٥ باب ما يستدل به على تفسير آله المصلى عليهم
 ١٨٧ باب ما يدعو به في آخر الصلاة
 ١٨٨ باب جامع ادعية مخصوص عليهم في الصلاة
 ١٩٢ باب الخروج من الصلاة بالسلام
 ١٩٦ باب من اجترأ بتسليمة واحدة
 ١٩٨ باب في كون السلام فرضاً
 ٢٠٠ باب في الدعاء والذكر بعد الصلاة
 ٢٠٦ باب الانصراف بعد السلام وقدر اللبث بينهم واستقبال المأمومين
 ٢٠٩ باب جواز الانصراف عن اليمين والشمال
 ٢١٠ باب لبث الامام بالرجال قليلاً يخرج من صلى معه من النساء
 ٢١٠ باب جواز عقد التسييح باليد وعدة بالتوى ونحوه
 ٢١٢ أبواب ما يطل الصلاة وما يكره ويباح فيها
 ٢١٢ باب النهي عن الكلام في الصلاة
 ٢١٧ باب ان من دعا في صلاته بما لا يجوز زجاءه لم يطل
 ٢١٨ باب ما جاء في الخضعة والنفع في الصلاة
 ٢٢٠ باب المكافاة في الصلاة من خشية الله تعالى
 ٢٢١ باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو حدوث نعمة
 ٢٢٢ باب من ناب عنه في صلاته فانه يسبح والمرأة تصنق
 ٢٢٣ باب القمخ في القراءة على الامام وغيره
 ٢٢٤ باب المصلي يدعو ويذكر الله اذا امر بآية رحمة أو عذاب أو ذكر
 ٢٢٦ باب الاشارة في الصلاة لرد السلام أو حاجة تعرض
 ٢٢٨ باب كراهة الالتفات في الصلاة الا من حاجة
 ٢٢٩ باب كراهة تشبيك الاصابع وفرقة يدها والتخصر والاعتماد على اليد الا الحاجة
 ٢٣٣ باب ما جاء في مسح الحصى وتسويته
 ٢٣٤ باب كراهة ان يصلي الرجل معقوص الشعر
 ٢٣٥ باب كراهة نفخ المصلي قبله أو عن يمينه
 ٢٣٧ باب في ان قتل الحية والعقرب والمشي اليسير للحاجة لا يكره
 ٢٣٩ باب في ان عمل القلب لا يطل وان طال
 ٢٤٠ باب القنوت في المكتوبة عند النوازل وتركه في غيرها
 ٢٤٦ أبواب السترة امام المصلي وحكم المرور دونها
 ٢٤٦ باب استصحاب الصلاة الى السترة والدخول فيها والانصراف قليلاً عنها والرخصة في تركها

- ٢٤٩ باب دفع المار وما عليه من الاثم والرخصة في ذلك للطائفتين بالبيت
 ٢٥٢ باب من صلى وبين يديه انسان أو بهيمة
 ٢٥٣ باب ما يقطع الصلاة به ورو
 ٢٥٩ أبواب صلاة التطوع
 ٢٥٩ باب سنن الصلاة الراقية المؤكدة
 ٢٦١ باب فضل الاربع قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعدها العشاء
 ٢٦٣ باب تأكيده ركعتي الفجر وتخفيف قراءتهما والصجعة والكلام بهما
 وقضائهما اذا فاتتا
 ٢٧١ باب ما جاء في قضاء سبقي الظهر
 ٢٧٣ باب ما جاء في قضاء سنة العصر
 ٢٧٤ باب ان الوتر سنة مؤكدة وأنه جائز على الراحلة
 ٢٧٦ باب الوتر بركة وثلاث وخمس وسبع وتسع بسلام واحد وما يتقدمها من
 الشفع
 ٢٨٤ باب وقت صلاة الوتر والقراءة فيها والقنوت
 ٢٩١ باب لا وتران في ليلة وختم صلاة الليل بالوتر وما جاء في نقضه
 ٢٩٣ باب قضاء ما ينسوت من الوتر والسنن الراقية والايراد
 ٢٩٤ باب صلاة التراويح
 ٢٩٩ باب ما جاء في الصلاة بين العشاءين
 ٣٠١ باب ما جاء في قيام الليل
 ٣٠٦ باب صلاة الضحى
 ٣١٣ باب تحية المسجد
 ٣١٧ باب الصلاة عقب الطهور
 ٣١٧ باب صلاة الاستقارة
 ٣٢٠ باب ما جاء في طول القيام وكثرة الركوع والسجود
 ٣٢٣ باب اخفاء التطوع وجوازه جماعة
 ٣٢٥ باب ان افضل التطوع مثنى مثنى
 ٣٢٧ باب جواز التنقل جالسا والجمع بين القيام والجلوس في الركعة الواحدة
 ٣٣٠ باب النهي عن التطوع بعد الاقامة
 ٣٣٤ باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها
 ٣٤٠ باب الرخصة في اعادة الجماعة وركعتي الطواف في كل وقت
 ٣٤٣ أبواب سجود التلاوة والشكر
 ٣٤٣ باب مواضع السجود في الحج ووصف والمفصل

مصحفة

- ٣٤٧ باب قراءة السجدة في صلاة الجهر والسر
 ٣٤٨ باب سجود المستمع اذا سجد التالي وانه اذا لم يسجد لم يسجد
 ٣٥٠ باب السجود على الدابة ويان انه لا يجب بهال
 ٣٥١ باب التكبير للمجود وما ية قول فيه
 ٣٥٢ باب سجدة الشكر
 ٣٥٥ أبواب سجود السهو
 ٣٥٥ باب ما جاء فيمن سلم من نقصان
 ٣٦٣ باب من شك في صلاته
 ٣٦٩ باب من نسي التشهد الاول حتى انتصب فاعلم يرجع
 ٣٧٢ باب من صلى الرباعية خسا
 ٣٧٢ باب التشهد للمجود السهو بعد السلام

•(قت)•

• (فهرسة الجزء الثاني من عون الباري) •

صفحة

بقية كتاب الفصل	٢
كتاب بيان أحكام الحيض وما يذكر معه من الاستحاضة والنفاس	٧٨
كتاب التيمم	٩٩
كتاب الصلاة	١٢١
كتاب مواقيت الصلاة	٢٢٨
باب بدء الأذان	٢٧٧

• (فت) •

صواب	خطا	سطر	صفحة
ثلاثون آية	ثلاثون	٩	١٠٠
والاوليين	والاولتين	١٨	١٠٦
انصاته	انصاته	١٦	١٠٧
معيهما	معيهما	٢١	=
لم تعدد	لم يعدد	١٨	١١٢
X	حينئذ	١٩	١١٣
بإتمام	بإتمامه	٢٤	=
ن	ن		
به	له	٢٦	=
الاول قريب	الاول	٢٢	١١٥
وان كانت	فان كانت	٢١	١١٦
ذلك	ذا	١٧	١١٩
الاوليين	الاولتين	١٣	١٢٥
أيضا	أيضا	١٤	=
الاخرين	الاخرتين	١٥	=
الخبرة	الخبرة	=	١٣١
بطل	طال	٢٠	١٣٣
له أيضا	له	٢٣	١٣٤
المأموم	الامام	١٢	١٣٥
تصبر لكم	ينصبر لكم	١٨	=
التصريم	لتصريم	٢٩	١٣٧
حين	حين	١٦	١٤٤
يرتفع	ترتفع	٢٧	١٤٩
الروس	الروس	٦	١٥٥
ست	ت	١	١٦٢
انه كان	انه	٥	١٦٤
فيه دليل	دليل	٢٣	١٦٦
الصلوات	الصلاة	١	١٦٨
بأنه	انه	٢٤	١٦٩
في	الامر في	٧	١٧٤
الاجماع على	الاجماع	٢١	١٨٠
لم تقبل	لم يقبل	٩	١٨١

صواب	خطا	مطر	صحيفة
واحد	واحد	٢٠	=
بعد	وبعد	١٣	١٨٢
ن	ن		
نزعنا	نازعنا	١٧	=
هو وآله	هو	١٠	١٨٤
حمد محمد	حمد	=	=
فيكم الثقلين	فيكم	١٥	١٨٦
القريزي	العزري	٢٨	١٨٧
الأتين	الأتين	=	١٩١
قائمة	قائمة	١٢	١٩٤
الحر	الحـر	١٩	١٩٨
ن	ن		
الحسن	القاسم	=	=
صرح	صرخ	١٢	١٩٩
ن	ن		
للمسك	للمسك	٧	٢٠٠
الداودي	الدوادي	٢	٢٠١
وردت	ورت	٢٨	٢٠٥
وفي رواية	لرواية	١٠	٢١٥
شعبة	شعبة	١٨	٢١٨
الاوقف فسال	لاوقف	٩	٢٢٥
أبوداود	أبوداو	٢	٢٢٦
قال كان	كان	٢٤	٢٢٧
على انها	انها	٢٨	٢٢٨
وقبل لما فقه	وقمه	٢٧	٢٢٩
اذ كر كذا اذ كر كذا	اذ كر كذا	١٠	٢٣٩
ن	ن		
الرازي	الداري	٢٧	٢٤٠
الفلاس	القلاس	١٠	٢٤٢
الطرف	الطرق	١٤	٢٤٧
بدقة	برقة	٢١	٢٤٨
لا تقطع الصلاة	لا تقطع	٢٢	٢٥٢
اذا	اذ	٢٦	٢٥٨
استاد	استاده	٥	٢٦٦

صحيحة	سطر	خطا	صواب
٢٦٨	١٣	فعله	فعله صلى الله عليه وآله وسلم والاضطجاع
			من فعله
٢٧٠	٢	انها	انهما
=	٦	فانهما	فانها
٢٧١	٢٥	يزيد بن أكرم	زيد بن أكرم
٢٧٤	٢٦	ذكر	ذكره
٢٧٥	٦	العشاء	صلاة العشاء
٢٧٦	١٥	به	بها
=	٢١	يسلم	تسلم
٢٧٧	١٣	لما فوقها بما فيه	لما فوقها بما فيه
٢٧٨	٢٧	بني	بين
٢٧٩	٥	الائتمان	الايتار
٢٧٩	٢٤	رجاله	رجال اسناده
٢٨١	١٢	رالك	عراك
=	١٩	باسناده	باسناد
٢٨٢	٢١	بتعمين	بتعين
٢٨٣	١٤	انقظ	انقطة
٢٨٨	٣	موى	بروى
=	١٣	قولك	قوله
٢٩٢	١٦	برى	لم ير
٢٩٥	١٨	عن	عند
٣٠١	٢	اباسعيد	ابن أبي سعيد
٣٠٤	٢٧	بسبب	بسببه
٣٠٩	١٤	اعشرة	عشرة
٣١٧	٣	لا تشرع	لا تشرع له
=	٢١	ابن القين	ابن القين
٣٤٥	٢٣	حضر واحد بكه	حضر واحد بكه
٣٤٧	١٩	استشزوا	استشزوا
٣٥٤	٢٧	عزورى	عزوراء
٣٥٥	٧	الرمي	الرمي
=	٢٢	ذكالك في به	ذلك في كتابه
٣٥٦	٢١	القولان	القولين

صفحة	سطر	خطا	مواب
٣٥٩	٣	لامعن	لاس
٣٦٢	٢١	عمرن	عمران
٣٦٣	٢٢	ابى-اصق	ابن-اصق
٣٦٤	١١	فلسجد	فليسجد
==	٢٠	يزيد	زايد
٣٦٧	٢٤	الكونه	ككونه
٣٧٠	٧	وسجد	ويسجد

(اصلاح بعض ما وقع من الغلط في طبع الجزء الثاني من كتاب
عون الباري لحل أدلة البخاري)

صفحة	سطر	خطا	صواب
٣	٢	ان تصف	اذا اتصف
٤	٦	الوضوء	الوضوء على الوضوء
٥	١٠	والنفسير	وفي التفسير
٦	٢٣	بالقول	بالفعل
٧	٣٤	والتور الى وجهها	X
٨	٩	لان	ولان
١٤	٣٥	وهذا مدرج من كلام	X
		الزهري الراوى عنه	
١٥	٩	أهراق	أهراق
١٦	١٩	أخرى	في رواية أخرى
١٨	٣٥	عنهم	عنهما
٢٤	٢٠	هذا الكتاب	صحيح البخاري
٢٥	١٦	لانه	انه
٢٦	٣١	السته	السه
٢٧	٢	بينهما	بينها
٢٨	٣	السته	السه
٢٩	٣٥	وعن	عن
٣٠	١	وزاد الى فلم يصر	X
٣١	٢٦	وقيل ليس الى ذلك	X
٣٣	٣٦	لاذكر	كلاذكر
٣٤	٣٢	ما أجدكم	ما أجداكم
٣٥	٣٤	من والبيانها	من
٣٦	٣٥	أبوها	أبوالها وألبانها
٣٧	١	زدت	رددت
٣٨	٣٦	المنط	التفريط
٣٩	٢١	(انه قد)	(انه)
٤٠	٢٢	(أروى)	(قد أروى)
٤١	٣٥	فيه	في الصوم
٤٢	٣	عل	على

هذا الخطا وما بعده وقع
في بعض المطبوع دون
بعض

صفحة	سطر	خطا	صواب
١١٩	٩	وقيل انما يقال سبقته لنفسه X	
٠		واستقيته لما سبقته	
١٢١	٨	لانه	هبت بذلك لانه
١٢٣	٢٧	التحقق	تحقق
١٢٦	١٧	المصعد	أى المصعد
٠	٣٦	فراجعنى	فراجعنا
١٢٧	٣٣	وأما الى والابرام	X
١٣٠	٢٨	ان يفتنكم	ان يفتنكم
١٣١	٩	اتهى	X
١٣٥	٣٤	النواقص	التواقص
١٣٦	١	بأزور	فأزور
٠	٠	يرتدى	ترتدى
١٤٢	٢١	للمصنف	للخارى
١٤٥	٣٥	او غيره	أو غيرهما
١٤٦	١	الموافق	البخارى
١٥٠	٣٣	فى الصلاة	وفى الصلاة أيضا
			عط
١٥١	٢٩	جواز	جواز
			عط
١٥٢	٢٨	وأن	وأن
١٥٣	٢	الصلاة	الصلاة أيضا
٠	٣٠	فراجعها	فراجعهما
١٦١	٦	المنتقى	شرح المنتقى
٠	٧	وشرحه	X
١٦٩	١٠	(او تحت قدميه)	(ولكن عن يساره أو تحت قدميه)
١٨٢	١٠	المصنف	البخارى
٠	٢١	عله	عله انتهى
١٨٦	٢	الى البيوت	فى البيوت
١٨٨	٣	حق	(حتى)
٠	٢٥	يبين	انه يبين
١٩٦	٣	هو المقصود	المقصود

صواب	خطا	سطر	تصحيفه
هوان	ان	٥	=
والمراد بالاكل	وبالاكل	٣٦	٢٠٢
تحرير تجارتها	التحرير	٤	٢٠٣
جميع	جمع	٣٥	٢٠٨
قصرت	اقصرت	٩	٢١٢
(وكبرتم سلم)	(وكبر)	٢٦	=
وكان	كان	٢	٢١٤
وكان	كان	٣٤	=
امرنا	أمر	٣٦	٢١٧
بحربة	بالحربة	١	٢١٨
أقرأيت	أرأيت	١٤	٢٢١
(او) قال (مؤخره)	(او) قال (مؤخره)	٢٧	=
(من الانتم)	من الانتم	٢	٢٢٥
بالدن	بالدنوب	١٩	٢٣٥
ووقت	وبان وقت	١٨	٢٣٧
وأعطيتنا	أعطيتنا	٢٤	٢٥٤
وقال	قال	٢٥	٢٦٥
ابن عمرو	ابن عمرو	٢٦	=
مثلا	مثلا	٣٥	٢٦٩
مثلا ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين			
كوفي ومدي وفيه رواية الابن عن أبيه			
والحديث والنعمة والقول وأخرجه			
البخاري أيضا في التوحيد وابدوداد			
والفساق			
فكانت في يوم	في يوم	٢٩	٢٧٥
X	ذلك	٣٦	٢٧٣
وتيسره	وتيسره	٢٤	٢٧٧
ليس	لتمس	٣٦	=
سمعت	سمعتنا	٣٦	٢٨٦
لا ينبغي	لا ينبغي	٣٣	٢٨٧
لانه	ولانه	٢٨	٢٩٨
الآخر	الثاني	١٩	٣٠١
وروايتها	وروايتها	٢٦	٣٠٣

صواب	خطا	سطر	صفحة
تتفاوت بتفاوت حال المصلي	تتفاوت	٢٥	٣٠٤
خسة	خس	٣	٣٠٥
X	وقد تقدم الى الجماعة	١٩	٣٠٧
X	أى نزل عرشه	٣٤	"
عن الموصوفة	على الموصوفة	٢٥	٣٠٩
لكثرة	ولكثرة	٢٩	"
سبعة أخرى	أخرى	٣١	٣١٢
تربع	لتوسع	٣٥	"
وفي الزقاق وفي الحدود أيضا	وفي الزقاق	١	٣١٣
تقدم	تقديم	٦	٣١٩
X	وهذا موضع الدلالة	١٧	٣٢٣
	للترجمة		
برده	يرده	٢٩	٣٢٩
صلى الله	صلى	٢٢	٣٣١
اللاوسط	اللاوسط	٣٣	٣٣٢
(ولهم)	ولهم	١٣	٣٣٤
X	كأمر	٣٤	٣٣٥
المذكورة	المذكورات	"	٣٣٩
تعقب	وتعقب	٢	٣٤٠
له صلى الله عليه وآله وسلم	له	"	٣٤٢
X	وهذا الى يعنى	٢٢	"
X	أى النوافل القلم	٢٤	٣٤٣
	أشعر فيها الجماعة		
نقى	نقى	٣٤	٣٤٤
رفعه	رفعها	٢٥	٣٤٦
عنده	عند ابن ماجه	٣٥	٣٤٨
أواثنين	واثنين	٢٦	"
والرابعة	والراحة	١٧	٣٤٩
قال القسطلانى لا يقال	لا يقال	٢٤	٣٥٠
بدفع	برفع	"	٣٥٣
من القرآن	في القرآن	٦	٣٥٤
X	ويستفاد منه ما ترجم له	٢٤	٣٥٥
	وهو رفع البصر الى الامام		

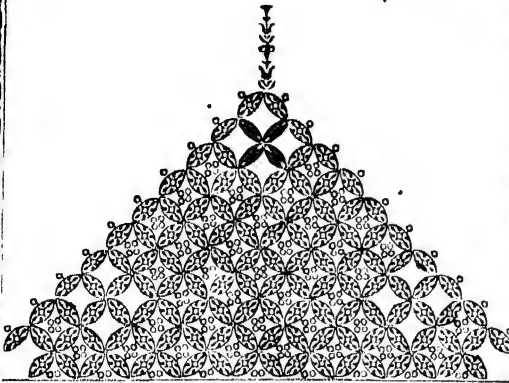
صواب	خطا	سطر	صفحة
شرط البخارى	شرطه	٣٣	٣٥٧
البخارى	المواف	١٥	٣٥٨
X	أى مائة قول	٣٢	٣٥٩
وان كانت داخلة	داخلة	٢١	٣٦١
عمير (عن جابر)	عمير	٢٧	•
ثم يكبر	ثم يكبر	١٠	٣٦٩
يستحب	يستحب	٢	٣٧٤

(تم بحمد الله وعونه)

الجزء الثاني من نيل الاوطار من أسرار منتقى
الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام
والمسلمين محمد بن علي الشوكاني
نفع الله به القاصي
والداني

٢

وبهامشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة المالك المؤيد
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسمح الله
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته
وأسكنه فسيح جنته



بسم الله الرحمن الرحيم

(أبواب اجتناب النجاسات ومواضع الصلوات)

(باب اجتناب النجاسة في الصلاة والعفو عما لا يعلم بها)

(عن جابر بن سمرة قال سمعت رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم أصلي في الثوب الذي آتى فيه أهلي قال نعم الآن ترى فيه شيا فتغسله رواه أحمد وابن ماجه وعن معاوية قال قلت لام حبيبة هل كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم في الثوب الذي يجامع فيه قالت نعم اذ لم يكن فيه أذى رواه الترمذي) حديث جابر بن سمرة رجال اسنادهم عند ابن ماجه ثقات وحديث معاوية رجال اسنادهم ثقات والحدیثان يدلان على تجنب المصلي للثوب المتنجس وهل طهارة ثوب المصلي شرط لصحة الصلاة أم لا فذهب الاكثر الى أنها شرط وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن جبیر وهو مروي عن مالك أنها ليست بواجبة ونقل صاحب النهاية عن مالك قول ابن أحدهم ازالة النجاسة سنة وليست بفرض وثانيهم أنها فرض مع الذكرا فاقطعة مع النسيان وقديم قول الشافعي ان ازالة النجاسة غير شرط احتج الجمهور بحجج منها قول الله تعالى وثيابك فطهر قال في البحر والمراد للصلاة لا لاجتماع على أن لا وجوب في غيرها ولا يخفالك ان غاية ما يستفاد من الآية الوجوب عند من جعل الامر حقيقة فيه والوجوب لا يستلزم الشرطية لان كون الشيء شرطاً لكم شرعي لا يثبت الاتصاف بالشارع بأنه شرط أو بتعليق الفعل به بأداة الشرط أو بنفي الفعل بدونه فقيامتو جهها الى الصحة لا الى الكمال أو بنفي النمرة ولا يثبت بمجرد الاصره وقد أجاب

*(عن) عبد الله (بن عباس) رضي الله عنهما (أنه بات ليلة عذرميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهي خالته فاضطجعت) أي وضعت جنباً بالأرض وكان أسلوب الكلام أن يقول اضطجع مناسبة لقوله بات أو يقولت مناسبة لقوله اضطجعت لكنه سلك مسلك التفتن الذي هو نوع من الاتفات أو يقدر قال فاضطجعت (في عرض الوسادة) بفتح العين وهو المشهور وقال النووي هو الصحيح وبالضم حكاه البرماوي والعميني وابن حجر وأنكره أبو الوليد الباجي نقلًا عنه في لانه بالضم يعني الجباب وهو لفظ مشترك والجواب أنه لما قال في طولها تعين المراد وقد صحت به الرواية

عن جماعة منهم الداودي والاصبلي فلا وجه لانتكاره (واضطجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأهله) زوجته أم المؤمنين ميمونة (في طولها) أي الوسادة (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى اتصف الليل وأقبله) أي قبل اتصافه (بقليل أو بعد) أي بعد اتصافه (بقليل استيقظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فجلس) حال كونه (يسبح النوم عن وجهه) الشريف

(يسده) الكربة بالافراد أي يسبح يده عينيه من باب اطلاق اسم الحال على الفعل لان المسح لا يقع الاعلى العين والنوم لا يسبح أو المراد مسح أثر النوم من باب اطلاق اسم السبب على المسبب قاله ابن حجر وقعه عقبه العيني بأن أثر النوم من النوم لانه نفسه والجواب ان الأثر غير المؤثر فالمراد هنا ارتخاء الجفون من النوم ونحوه (ثم قرأ) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (العشر الآيات) من اضافة الصفة للموصوف واللام تدخل في العدد المضاف نحو الثلاثة الاثواب (الخواتيم من سورة آل عمران) التي أولها ان في خلق السموات والارض الى آخر السورة قال ابن بطال ومن تبعه فيه دليل على رخص كراهة قراءة القرآن على غير طهارة لانه صلى الله عليه وآله وسلم قرأ هذه الآيات بعد قيامه من النوم قبل أن يتوضأ (و) عقبه ابن المنير وغيره بأن ذلك مفرع

(١) قلت حديث على عليه السلام عند أحد وأهل السنن وغيرهم انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يجزئه عن القرآن

صاحب ضوء النهار عن الاستدلال بالآية بأنهم امطاقة وقد جاءها القائلون بالشريطة على الذنب في الجملة فأين دليل الوجوب في المقيده وهو الصلاة وفيه انهم لم يحملوها على الذنب بل صرحوا بأنهم مقتضية للوجوب في الجملة لانه كونه قام الاجماع على عدم الوجوب في غير الصلاة فكان صارفا عن اقتضاء الوجوب فيما عدا المقيده ومنها حديث خلع النعل الذي سياتي وغاية ما فيه الامر بمسح النعل وقد عرفت أنه لا يفيد الشريطة على انه بنى على ما كان قد صلى قبل الخلع ولو كانت طهارة الثياب ونحوها شرطاً للوجوب عليه الاستئناف لان الشرط يؤثر عدمه في عدم المشروط كما تقرر في الأصول فهو عليهم لالهم ومنها الحديثان المذكوران في الباب ويجاب عنهما بأن الثاني فعل وهو لا يدل على الوجوب فضلاً عن الشريطة والاول ليس فيه ما يدل على الوجوب سلماً ان قوله فتغسله خبر في معنى الامر فهو غير صالح للاستدلال به على المطلوب ومنها حديث عائشة قالت كنت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه فلما أصبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذ الكساء فلبسه ثم خرج فصلّى فيه الغداة ثم جلس فقال رجل يا رسول الله هذه لمعة من دم في الكساء فقبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها مع ما يليها وأرسلها الى مصر ودفن في يد الغلام فقال اغسل هذه وأجنيها ثم ارسلني بها الى فدعوت بتقصه في فغسلتها ثم أجنيها ثم أخرجهت اخذها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو عليه أخرجه أبو داود ويوجب عنه أولاً بأنه غريب كما قال المنذري وثانياً بأن غاية ما فيه الامر وهو لا يدل على الشريطة وثالثاً بأنه عليهم لالهم لانه لم ينقل اليه انه أعاد الصلاة التي صلاها في ذلك الثوب ومنها حديث عمار بافظ انما تغسل ثوبك من البول والغائط والقي والدم والمني رواه أبو يعلى والبخاري في مسندهما وابن عدي في الكامل والدارقطني والبيهقي في سننهما والاعقبلي في الضعفاء وأبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير والاوسط ويجاب عنه أولاً بأن هؤلاء كلهم ضعفوه وضعفه غيرهم من أهل الحديث لان في اسناده ثابت بن حجاج وهو متروك ومتهم بالوضع وعلى بن زيد بن جعدان وهو ضعيف حتى قال البيهقي في سننه حديث باطل لا أصل له وثانياً بأنه لا يدل على المطلوب وليس فيه إلا أنه يغسل الثوب من هذه الاشياء لامن غيرها ومنها حديث غسل المني وفرك في الصبيح وغيرهما كما تقدم وهو لا يدل على الوجوب فكيف يدل على الشريطة ومنها حديث حثيه ثم اقر صفة عند البخاري ومسلم وغيرهما من حديث أسما وفي انفظ فلت قرصه ثم اتنفضه بها من حديث عائشة وفي

شي ليس الجنب قد صححه جماعة من الحفاظ وفي بعض النسخ الحديث كان يقرأ القرآن في كل حال الا الجنابة ولهذا الحديث شواهد تقويه فقول ابن بطال صحيح في نفسه مع قطع النظر عن ثبوت جواز قراءة القرآن من هذا الحديث اللهم الآن يقال ان ابن المنير انما تعقبه في خصوص هذا الاستنباط والمسئلة مصححة في السيل اه سيدنا الحسين خان سلمه الله تعالى

على أن النوم في حقه ينقض وليس كذلك لأنه قال تمام عيناى ولا ينام قلبي وأما كونه توضاً عقب ذلك فلهذه جسد الوضوء
أو أحدث بعد ذلك فتوضاً وقد سبق الإسماعيل إلى معنى ما ذكره ابن المنير وأجيب بأن الأصل عدم التهديد وغيره وعورض
بأن هذا عند قيام الدليل على ذلك ٤ وهنا قام الدليل بأن وضوءه لم يكن لأجل الحدث وهو قوله تمام عيناى ولا ينام قلبي

وحينئذ يكون تهديد وضوءه
لأجل طلب زيادة النور حيث
قال الوضوء نور على نور (ثم قام
إلى شن معاقبة) هي القرية
الخالقة من آدم وجهه شنان
بكسر أوله وذكره باعتبار نظمه
أو الادم أو الجلد وأنت الوصف
باعتبار القرية قال الخطابي
الشن القرية التي تبعد للبلاء
(فتوضاً) صلى الله عليه وآله
وسلم (منها فأحسن وضوءه) أى
أتمه بأن أتى بعذوباته ولا يعارض
هذا قوله في باب تخفيف الوضوء
وضوءاً خفيفاً لأنه يحتمل أن
يكون أى يجمع مندوباته مع
التخفيف أو كان كل منهما ماقى
وقت (ثم قام) صلى الله عليه وآله
وسلم (يصلى قال ابن عباس)
رضي الله عنه (فقهت فصنعت
مثل ما صنع) صلى الله عليه وآله
وسلم (ثم ذهبت فقامت إلى جنبه)
الايسر (فوضع يده اليمنى على
رأسي) أى فأدركني على عيني
(وأخذ بأذني اليمنى) حال كونه
(يقبلها) أى يدل كها تنبيهاً عن
الفعله عن أدب الاتمام وهو
القيام على عين الإمام إذا كان
الإمام وحده أو تأنيسه ليكون
ذلك كان لبلا (فصلى ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين
ثم ركعتين ثم ركعتين) (٢) المجموع

لفظ حكيه بضم مع حديث أم قيس بنت محسن وبجواب عن ذلك أو لا بأن الدليل أخص
من الدعوى وثانياً بأن غاية ما فيه الدلالة على الوجوب ومنها أحاديث الأمر بفعل
النجاسة كحديث تعذيب من لم يستزمن البول وحديث الأمر بفعل المذى وغيرهما
وقد تقدمت في أول هذا الكتاب وبجواب عنها بأنها وأمر وهي لا تدل على الشرطية
التي هي محل النزاع كما تقدم أنهم يمكن الاستدلال بالأوامر المذكورة في هذا الباب على
الشرطية إن قلنا إن الأمر بالشئ نهي عن ضده وإن النهي يدل على الفساد وفي كلا
المسثلين خلاف مشهور في الأصول لولان ههنا ما نعلم من الاستدلال بهما على
الشرطية وهو عدم عادته صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة التي خلع فيها ثيابه لأن
بناؤه على ما فعله من الصلاة قبل الخلع مشعر بأن الطهارة غير شرط وكذلك عدم نقل
إعادته للصلاة التي صلاها في الكساء الذي فيه لمعة من دم كما تقدم ومن أدلتهم على
الشرطية حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم
آخرجه الدارقطني والعقيلي في الضعفاء وابن عدى في الكامل وهذا الحديث لو صح
لكان صالحاً للاستدلال به على الشرطية المدعاة لكنه غير صحيح بل باطل لأن في استناده
روح بن عفيف وقال ابن عدى وغيره أنه تفرد به وهو ضعيف قال الذهلي أخاف أن
يكون هذا موضوعاً وقال البخاري حديث باطل وقال ابن حبان موضوع وقال البزار
أجمع أهل العلم على نكرة هذا الحديث قال الحافظ وقد أخرجه ابن عدى في الكامل
من طريق أخرى عن الزهري لكن فيها أبو عصمة وقد اتهم بالكذب انتهى إذا تقررت
ما سبقنا من الأدلة وما فيها فاعلم أنها لا تقصر عن إقادة وجوب تطهير الثياب من صلى
وعلى ثوبه نجاسة كان تاركاً واجباً وأما أن صلاته باطلة كما هو شأن فقد ان شرط العصاة
فلا ما عرفت ومن فوائده حديثي الباب أنه لا يجب العمل بمقتضى المظنة لأن الثوب
الذي يجامع فيه مظنة لوقوع النجاسة فيه فأرشد الشارع صلى الله عليه وآله وسلم إلى
أن الواجب العمل بالمظنة دون المظنة ومن فوائدهما كما قال ابن رسلان في شرح السنن
طهارة رطوبة فرج المرأة لأنه لم يذكر هنا أنه كان يغسل ثوبه من الجماع قبل أن يصلى ولو
غسله لنقل ومن المعلوم أن الذكر يخرج وعليه رطوبة من فرج المرأة انتهى (وعن

أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه صلى فخلع ثوبه فخلع الناس ثيابهم فلما
انصرف قال لهم لم خلعت قالوا رأيتك خلعت فخلعنا فقال إن جبريل أتاني فأخبرني أن
هم ما خبئنا فإذا جاء أحدكم المسجد فليقلب ثيابه وابتظر فيها فان رأى خبئاً فليمسحه

انتما عشرة وهو بقيد المطلق في قول البخاري في باب التخفيف فصل ما شاء الله بالأرض
(٢) وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصلى صلاة الليل على النمام مختلفة فتارة يصلى ركعتين ركعتين ثم يوتر بركعة وتارة يصلى
أربعاً أربعاً وتارة يجمع بين زيادة على الأربع وذلك كما سئله نابتة انظر الروضة ٨١ سجد على حسن شأنه الله

(ثم أوتر) بواحدة أو بثلاث وفيه بحث بطول (ثم اضطلع) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى أتاه المؤذن فقام فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج) من الحجرة إلى المسجد (فصلى الصبح) بأصحابه رضى الله عنهم (وقد تقدم) هذا الحديث وفي كل منه ما مالم يس في الآخر) كإلحاق من مطاوى فطاوى وما يؤخذ من هذا الحديث استحباب ٥ التهجيد وقرأة العشر الآيات عند الانتباه من النوم وإن صلاة

بالأرض ثم ليصل فيه. إرواه أحمد وأبو داود الحديث أخرجه أيضا الحاكم وابن خزيمة وابن حبان واختلف في وصله وإرساله ورجح أبو حاتم في العلل الموصول ورواه الحاكم من حديث أنس وابن مسعود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وعبد الله بن النخعي وإسناداهما ضعيفان ورواه البرازن من حديث أبي هريرة وإسناده ضعيف معلول أيضا قاله الحافظ في التلخيص قوله فأنخري فيه جواز تكليم المصلي وإعلامه بما يتعلق بمصالح الصلاة وأنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة قوله خبثا في رواية أبي داود قد رآه وهو ما ذكره الطيعة من نجاسة ومخاط ومنى وغير ذلك والحديث قد عرفت مما سلف أنه استدل به القائلون بأن إزالة النجاسة من شروط صحة الصلاة وهو كما عرفناك عليهم لآلهم لأن استقراره على الصلاة التي صلاحها قبل خلع النعل وعدم استنافه لها يدل على عدم كون الطهارة شرطا وأجاب الجمهور عن هذا بأن المراد بالقدرة هو الشيء المستقدر كالمخاط والبصاق ونحوهما ولا يلزم من القدرة أن يكون نجسا وبأنه يمكن أن يكون دما يسيرامع فواعنه وأخبار جبريل بهذا لا تثبت ثبانه بشئ مستقدر ويرد هذا الجواب بما قاله في البارع في تفسير قوله أو جاء أحدكم من الغائط أنه كفى بالغائط عن القدرة وقول الأزهري النجس القدر الخارج من بدن الإنسان فجعله مسة قدز غير نجس أو نجس معفو عنه تحكم وأخبار جبريل في حال الصلاة بالقدرة الظاهر أنه لما فيها من النجاسة التي يجب تجنبها في الصلاة لا لخافة التلوث لأنه لو كان لذلك لا خبره قبل الدخول في الصلاة لأن القهود حال لبسها مظنة للتلوث بما فيها على أن هذا الجواب لا يمكن مثله في رواية الخبيث المذكورة في الباب للاتفاق بين أئمة اللغة وغيرهم أن الأخبثين هما البول والغائط قال المصنف رحمه الله تعالى بعد أن ساق الحديث ما لفظه وفيه أن ذلك النعال يجوز أن يصل إلى أصله أو أنه أسوته في الأحكام وأن الصلاة في النعلين لا تذكره وأن العمل اليسير معفو عنه انتهى وقد تقدم الكلام على أن ذلك النعال مطهر لها في أبواب تطهير النجاسة وأما أن أمته أسوته فهو الحق وفيه خلاف في الأصل مشهور وأما عدم كراهة الصلاة في النعلين فسماعى وأما العفو عن العمل اليسير فسماعى أيضا ومن فوائد الحديث جواز المشي إلى المسجد بالنعل

• (باب جل المحدث والمستجمر في الصلاة وثياب الصغار وما شئت من نجاسته) •

(عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وهو حامل إمامة بنت

الليل مشفى مشفى وهو من خمسينه ورجاله مديون وفيه التحديث بصيغة الأفراد والجمع والأخبار والعقنة وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي التور والتفسير ومسلم في الصلاة وأبو داود وأخرجه ابن ماجه في الطهارة وروى مسلم من حديث ابن عمر كراهة ذكر الله بعد الحائض لكنه على غير شرط المصنف وعن عبد الله بن زيد الأنصاري رضى الله عنه أنه قال له رجل هو عمرو بن أبي حسن كما سماه البخاري في صحيحه في ثاني الحديث الذي ذكره بعد هذا (أستطيع أن تري) أي هل تستطيع الإجابة وفيه ملائمة الطالب للشيخ وكأنة أراد أن يريه بالقول ليكون أبلغ في التعليم وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون الشيخ نسي ذلك لبعده العهد (كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ) قال أي عبد الله بن زيد الأنصاري (نعم) أستطيع أن أريك (فدعا بماء) وفي رواية وهب عند البخاري فدعا بتور من ماء والتور قال الداودي القدر

وقال الجوهري أنا شرب منه وقيل هو الطست وقيل يشبهه الطست وقيل هو منديل القدر من صفر أو حجارة والتور المذكور يحتمل أن يكون هو الذي توضأه عبد الله بن زيد ٤ إذ شغل عن صفة الوضوء فيكون أبلغ في حكاية صورة الحال على وجهها (فأنزع) أي صب من الماء في رواية قفا وفي لفظ فكنا وهما الغتان بمعنى يقال كفا الأناوة كفاها إذا مالها وقال

الكسائي كذات الاناء كيبته وا كفاءه أملته والمراد في الموضوعين افرغ الماء من الاناء على اليد كما صرح به في رواية مالك (على يديه) بالتنبيه وفي رواية الاربعه على يده بالافراد على ارادة الجنس وفيه من الاحكام غسل اليدين قبل ادخالهما الاناء ولو كان من غير نوم والمراد باليدين ٦ هذا الكنفان لا غير كذا في الفتح (فغسل مرتين) وفي رواية الاربعه فغسل

يديه مرتين كذا في رواية مالك وعند غيرهم من الحفاظ ثلاثا فهي مقدمة على رواية الحفاظ الواحد لا يقال انهم واقعتان لاتحاد خبر جهما والاصل عدم التعدد لان في رواية مسلم عن طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم توضأ وفيه وغسل يده اليمنى ثلاثا ثم الاخرى ثلاثا فيجعل على أنه وضوء آخر ~~لأن~~ كون مخرج الحديثين غير متحد (ثم مضى واستنشق ثلاثا) أي بثلاث هزرات كما في رواية وهيب المذكورة في البخاري في ثلثي الحديث المذكور بعد هذه وللكشي في واستنشق ثلاثا والرواية الاولى تستلزم الثانية من غير عكس قاله الحفاظ ابن حجر وعرض بأن ابن الاعراب وابن قتيبة جهلاه ما واحدا (ثم غسل وجهه ثلاثا) لم تختلف الروايات في ذلك ويلزم من استدلالهم هذا الحديث على وجوب تعميم الرأس بالمسح أن يستدل به على وجوب الترتيب للاتيان بقوله ثم في الجميع لان كلا من الحكمين مجمل في الآية ينته السنة بالفعل (ثم غسل يديه

زيغ فاذا ركع وضعها واذا قام حملها متفق عليه) قوله وهو حامل امامة قال الحفاظ المشهور في الروايات التعمين ونصب امامة وروى بالاضافة وزاد عبد الرزاق عن مالك باسناد حديث الباب على عاتقه وكذا المسلم وغيره من طريق أخرى ولا حرج من طريق ابن جريج على رقبته وامامة بضم الهمزة وتخفيف الميم كانت صغيرة على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وترتوجها على بعد موت فاطمة بوصية منها اقبله فاذا ركع وضعها هكذا في صحيح مسلم والنسائي وأحمد وابن حبان كلهم عن عامر بن عبد الله شيخ مالك ورواية البخاري عن مالك فاذا سجد ولا يبي داود من طريق المقرئ عن عمرو بن سليم حتى اذا أراد أن يركع أخذها فوضعهما ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردتها في مكانها وهذا صريح في أن فعل الحل والوضع كان منه لانهما هو يرتأويل الخطابي حيث قال يشبهه أن تكون الصبيبة قد ألقته فاذا سجد تعافت باطرافه والقرمته فيمنض من سجوده فتبقى محمولة كذلك الى أن يركع فيرسلها ويرد أيضا قول ابن دقيق العيد ان لفظ حمل لا يساوي لفظ وضع في اقتضاء فعل الفاعل لانا نقول فلان حمل كذا ولو كان غيره محله بخلاف وضع فعلى هذا فالفعل الصادر منه هو الوضع لا الرفع فيقبل العمل انتهى لان قوله حتى اذا فرغ من سجوده وقام أخذها فردتها في مكانها صريح في أن الرفع صادر منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد رجح ابن دقيق العيد الى هذا فقال وقد كنت أحسب هذا يعني الفرق بين حمل ووضع وأن الصادر منه الوضع لا الرفع حسنا الى أن رأيت في بعض طرقه الصحيحة فاذا قام أعادها انتهى وهذا الرواية في صحيح مسلم ولا حرج فاذا قام حملها فوضعهما على رقبته والحديث يدل على ان مثل هذا الفعل معفو عنه من غير فرق بين الفريضة والنافلة والمنفرد والمؤتم والامام لما في صحيح مسلم من زيادة وهو يوم الناس في المسجد واذا جاز ذلك في حال الامامة في صلاة الفريضة جاز في غيرها بالاولى قال القرطبي وقد اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث والذي أحوجهم الى ذلك أنه عمل كمنه فروي ابن القاسم عن مالك انه كان في النافلة واستبعده المازري وعياض وابن القاسم قال المازري امامته بالناس في النافلة ليست بمعهودة وأصرح من هذا ما أخرجه أبو داود وبلفظ ينشأ عن نظر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الظهر والعصر وقد دعاه بلال الى الصلاة اذ خرج علينا وامامة على عاتقه فقام في صلاة فقمنا خلفه فكبر فكبرنا وهي في مكانها وروى أشهب وعبد الله بن نافع عن مالك ان ذلك للضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمرها وقال بعض

مرتين مرتين) بالتكرار (الى) أي مع (المرفقين) بالتنبيه وفي رواية المسفل والحوى الى المرفق ^{اصحابه} بالافراد على ارادة الجنس وهو مفصل الذراع والعصا وهي به لانه يرتفق به في الاتكاء ويدخل في غسل اليدين خلافا لفرق لان الى في قوله تعالى الى المرفقين بمعنى مع كالحديث وقيل الى تقبيل الغاية مطلقا وأما دخولها في الحكم أو خروجها منه فلا

دلالة لها عليه وانما لم من خارج ولم يكن في الآية وكان الايدي متناولة لها فحكم بدخولها احتياطاً وقال الحق بن راهويه الى بعض الغاية بمعنى مع فينت السنة انها بمعنى مع وقال الشافعي في الام لا علم خلافاً في ايجاب دخول المرفقين في الوضوء قال في الفتح فعلى هذا زفر محجوب بالاجماع وقد ورد هنا ما يدل على ٧ أحدهما وهو انها بمعنى مع ففي صحيح

مسلم من حديث أبي هريرة أنه توضأ حتى أشرف في العضد وهكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ وأخرج الدارقطني والبيهقي من حديث جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أدار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به قال في الفتح واسناده ضعيف وفي رواية للدارقطني من حديث عثمان باسناد حسن انه غسل وجهه ويديه الى المرفقين حتى مس أطراف العضدين وأخرج البزار والطبراني من حديث واقل بن حجر قال شهدت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ فغسل وجهه ويديه حتى جاوز المرفق فهذه الاحاديث يقوى بعضها بعضاً (ثم مسح رأسه) زاد ابن الطباع في روايته كانه كما في حديثه المروي عند ابن خزيمة في صحيحه (بيديه) بالتنبيه (فأقبل بهما وأدبر بهما) ولمس مسح رأسه كاهوماً قبل وما أدبر وصديغيه (بأقدام) رأسه حتى ذهب بهما الى قفاه ثم ردهما الى المكان الذي بدأ منه) ليس متوعب جهتي الشعر بالمسح الظاهر انه من الحديث

أصحابه لانه لو تركه بالبكت وشغلته أكثر من شغلته بحملها وفرق بعض أصحابه بين الفريضة والنافلة وقال الباجي ان وجد من يكفيه أمرها جاز في النافلة دون الفريضة وان لم يجد جاز فيها قال القرطبي وروى عبد الله بن يوسف التميمي عن مالك ان الحديث منسوخ قال الحافظ روى ذلك عنه الاسماعيلي لكنه غير صحيح وقال ابن عبد البر اهل الحديث منسوخ بتحريم العمل والاشتغال في الصلاة وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وبأن القضية كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الصلاة لشغلا لان ذلك كان قبل الهجرة وهذه القصة كانت بعد الهجرة بعدة مدية قطعاً قاله الحافظ وقال القاضي عياض ان ذلك كان من خصائصه ورد بان الاصل عدم الاختصاص قال النووي بعد ان ذكر هذه التاويلات وكل ذلك دعاوى باطلة مردودة لادليل عليها لان الآدمي طاهر ومافي جوفه معفو عنه وثياب الاطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة حتى تتبين النجاسة والاعمال في الصلاة لا تبطلها اذا قلت أو تفرقت ودلائل النمرع متظاهرة على ذلك وانما فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لبيان الجواز انتهى قال الحافظ وحمل أكثر أهل العلم هذا الحديث على انه عمل غير متوال لوجود الطمأنينة في أركان الصلاة ومن فوائد الحديث جواز ادخال الصبيان المساجد وسما في الكلام على ذلك وان مس الصغيرة لا ينتقض به الوضوء وان الظاهر طهارة ثياب من لا يحتر من الصغيرة لا ينتقض به الوضوء وقال ابن دقيق العيد يحتمل أن يكون ذلك وقع حال التنظيف لان

حكايات الاحوال لا عموم لها (وعن أبي هريرة قال كان صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم العشاء فاذا سجد وثب الحسن والحسين على ظهره فاذا رفع رأسه أخذهم من خلفه أخذاً رفيقاً ووضعهم على الارض فاذا عاد اعدا حتى قضى صلاته ثم أقعد

أحدهما على فخذه قال فقامت اليه فقامت يارسل الله أردهما فبرقت برقة فقال لهما الحق باكملاً فمكث وضوءاً حتى دخلوا (أحمد) الحديث أخرجه أيضاً ابن عساكر رقى اسناده أحمد كامل بن العلاء وفيه مقال معروف وهو يدل على ان مثل هذا الفعل الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم غير مفسد للصلاة وفيه التصريح بأن ذلك كان في الفريضة وقد تقدم الكلام في شرح الحديث الذي قبل هذا وفيه جواز ادخال الصبيان المساجد وقد أخرج الطبراني من حديث معاذ بن جبل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جنبوا مساجدكم وصبيانكم وخصوماتكم وحدودكم وشراءكم وبيعكم وجورها يوم جمعكم واجعلوا على أبوابها مطاهركم ولا تكن الراوى له عن معاذ مغمول

وليس مدرجا من كلام الامام مالك فقيه حجة على من قال السنة أن يبدأ بمؤخر الراس الى أن ينتهي الى مقدمه اظاهروا له أقبل ويرد عليه أن الواو لا تقتضي الترتيب وفي رواية للبخاري من رواية سليمان بن بلال فأدبر يديه وأقبل فلم يكن في ظاهره حجة لان الاقبال والادبار من الامور الاضافية ولم يعين ما أقبل اليه ولا ما أدبر عنه ومخرج الطبراني بقين مقصدهما بمعنى

واحد وعينت رواية مالك البداية بالمقدم فيعمل قوله أقبل على أنه من تسمية الفعل بإبدائه أي بدأ يقبل الرأس وقيل في توجيهه غير ذلك والمشهور عن أوجب التعميم أن الأولى واجبة والثانية سنة ومن هنا يبين ضعف الاستدلال بهذا الحديث على وجوب التعميم والحديث ٨ ورد على الكمال ولا نزاع فيه بدليل أن الإقبال والادبار لم يذكر في غير هذا الحديث قال القسطلاني وقد

ثبت وجوب أصل المسح فجاحده كافر لانه قطعي واختلف في مقداره فجاحده لا يكثر لانه ظني (ثم غسل رجله) أطلق الغسل فيما ولم يذكر فيه تلبثا ولا تقنية كما سبق في بعض الأعضاء اشعارا بأن الوضوء الواحد يكون بعضه مرة وبعضه مرتين وبعضه بثلاث وإن كان الاكمل التمام في الكل ففعله يسايل الجواز والبيان بالقول أو وقع في النفوس منه بالقول وأبعد من التأويل وفي رواية وهيب إلى الكهين والبحث فيه كالمبحث في قوله إلى المرفقين والمشهور أن المكعب هو

النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصل من الليل وأنا إلى جنبه وأنا حائض وعلى مرط وعليه بعضه رواه مسلم وأبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضا النسائي واتفق على نحوه الشيخان من حديث معوية قوله مرط بكسر الميم وهو كساء من صوف أو خز أو كان وقيل لا يسمى مرطا إلا الأخضر وفي الصحيح في مرط من شعراود والمرط يكون أزارا ويكون رداء قاله ابن زسلان وفيه دليل على أن وقوف المرأة بجنب المصلي لا يطل صلاته وهو مذهب الجمهور وقال أبو حنيفة إنها تبطل والحديث يرد عليه وفيه أن ثياب الحائض طاهرة الأموضه ما يرى فيه أثر الدم أو النجاسة وفيه جواز الصلاة بهضرة الحائض وجواز الصلاة في ثوب بعضه على المصلي وبعضه عليها (وعن عائشة قالت كان

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصل في شعر ناز واحد وأبو داود والترمذي وصححه ولفظه لا يصل في لحف نسائه) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه كلهم من طريق محمد بن سيرين عن عبد الله بن شقيق عن عائشة قال أبو داود في سننه قال حماد بن عيسى عن محمد بن سيرين عن أبي مسدقة قال سألت محمد بن سيرين عن رجل يمسح برأسه في الصلاة فقال لا بأس به من ثوب أم لا فاسألوا عنه قال ابن عبد البر في هذا المعنى قول من حفظ عنه حجة على من سأله في حال نسيانه أن في حال تغيره فركه من أمر طهره من غضب أو غيره ففي مثل هذا العالم لا يستل وقوله فاسألوا عنه غيري لا يقدح في الرواية المقدمة فإنه محمول على أنه أمر بسؤال غيره لتقوية الخلق قوله في شعرنا بضم الشين والعين المهملة جمع شعراء على وزن كذب وكأب وهو الثوب الذي يلي الجسد وخصه بالذكر لأنهم أقرب إلى أن تنالها النجاسة من الدثار وهو الثوب الذي يكون فوق الشعراء قال ابن الأثير المراد بالشعار هنا الأزار الذي كانوا يخطون به عند النوم

في الفتح أنه يدل لذلك نصا لا فرضا وعلى أنه لا يندب تكريره وعلى الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرقة وعلى جواز التطهر من آنية النصاص وغيره ورواه هذا الحديث الستة كلهم مدينون الأشعج البخاري وقد دخلها وفيه رواية لابن عن الأب والتعميم والاختيار والغنة وأخرجه الموقوف في الطهارة ومسلم فيها والترمذي في مختصره والنسائي

وفي

وابن ماجه (عن أبي جعفر) بضم الجيم وفتح الحاء وسكون المثناة القسمة ذهب بن عبد الله السوائي بضم السين والمد الثقل الكوفي (رضي الله عنه) توفي سنة أربع وسمعين له في البخاري سبعة أحاديث (قال خرج ابن ماجة - روى الله صلى الله عليه وآله وسلم بالهجرة) أي في وسط النهار عند شدة الحر في سفر وفي رواية أن خروجه كان من قبة ٩٠ راس من أدم بالبطح بمكة (فأبى) بضم الهاء - منزلة وكسر التاء (وضوءه) بفتح الواو أي بماء يتوضأ به (فتوضأ) منه (بفتح) للناس يأخذون من فضل وضوئه) صلى الله عليه وآله وسلم أي من الماء الذي بقي بعد فراغه من الوضوء وكانهم اقتسموه أو كانوا يتناولون ما سأل من أعضائه وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم (فيمسحون به) بفتح الميم ليكون من جسد الشريف المقدس قال في الفتح وفي ذلك دلالة بيّنة على طهارة الماء المستعمل انتهى وزاد القسطلاني وعلى القول بأن الماء المأخوذ من فضل في الأياه بعد فراغه صلى الله عليه وآله وسلم فالماء طاهر مع ما حصل له من الشرف والبركة بوضع يده المباركة فيه والتمسح به ففعل كان كل واحد منهم مسح به وجهه ويديه مرة بعد أخرى فتوحيده أي شربه جرعة بعد جرعة أو هو من باب التكلف لأن كل واحد منهم لشدة الازدحام على فضل وضوئه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتدفق لتحصياله كشجع ونصب (فصل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الظهر ركعتين والعصر ركعتين) قصر للسفر (وبين يديه عنزة) بفحات أقصر

وفي رواية أبي داود في شعرنا وألفنا شأن من الراوى واللحاف اسم لما يلحف به والحديث يدل على مشروعية تجنب ثياب النساء التي هي مظنة لوقوع التماس فيها وكذلك سائر الثياب التي تكون كذلك وفيه أيضا ان الاحتياط والاخذ باليقين جائز غير مستسكر في الشرع وان ترك المشكوك فيه إلى التيقن الماء لم يجز وليس من نوع الوسواس كما قال بعضهم وقد تقدم في الباب الأول أنه كان يصلي في الثوب الذي يجامع فيه أهله ما لم يرفيه أذى وأنه قال لمن سأله هل يصلي في الثوب الذي يأتي فيه أهله نعم إلا أن يرى فيه شيئا فيغسله وذكرناه لك أنه من باب الاحتياط لعدم وجوب العمل بالمظنة وهو كذا حديث صلاته في النساء الذي أنساه وقد تقدم وحديث عائشة المذكور قبل هذا وكل ذلك يدل على عدم وجوب تجنب ثياب النساء وانما هو مندوب فقط عملا بالاحتياط كإدله عليه حديث الباب وبهذا يجمع بين الأحاديث

(باب من صلى على مر كوب نجس أو قد أصابته نجاسة)

(عن ابن عمر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو متوجسه إلى خيبر رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وعن أنس أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على حمار وهو راكب إلى خيبر والقبة خلفه رواه النسائي) أما حديث ابن عمر فرواه عمرو بن يحيى المازني عن أبي الخطاب سعيد بن يسار عن عبد الله بن عمر باللفظ الكتاب قال النسائي عمرو بن يحيى لا يتابع على قوله على حمار وربما قال على راحلته وقال الدارقطني وغيره غلط عمرو بن يحيى بكرا الحمار والمعروف على راحلته وعلى البعير وقد أخرجه مسلم في الصحيح من طريق عمرو بن يحيى باللفظ على حمار قال النووي وفي الحكم بتخليط عمرو بن يحيى نظر لأنه ثقة نقل شيئا محققا فله كان الحمار مرة والبعير مرات ولكنه يقال أنه شاذ فإنه مخالف رواية البهري والراحلة والشاذ مردود وهو المخالف للجماعة والله أعلم انتهى وأما حديث أنس فأسنده في سنن النسائي هكذا أخبرنا محمد بن منصور قال حدثنا اسمعيل بن عمر قال حدثنا داود بن قيس عن محمد بن عمار عن يحيى بن سعيد عن أنس فذكره وهو لا كلامهم بثقات قال النسائي الأصواب موقوف انتهى وقد أخرجه مسلم والامام مالك في الموطأ من قول أنس ولفظ مسلم حدثنا أنس بن سيرين قال قلت لأنس بن مالك حين قدم الشام فآقينا به بين القرقر أئنه يصلي على حمار قال القاضي عياض قيل أنه وهم وصوابه قدم من الشام كما جاء في صحيح البخاري لأنهم خرجوا من البصرة للقاءه حين قدم من الشام قال النووي ورواية مسلم صحيحة

٢ نيل في من الرمح وأطول من العصا وفيه أزج كزج الرمح وانما صلى إليها لأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان في العمر اورو رواه هذا الحديث الأربعة ما بين عسقلاني وكوفي وواسطي وفيه التحديث السماع وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا مسلم والنسائي فيها أيضا (عن السائب بن يزيد) الكندي من صفار الصحابة

كان مع أبيه في حجة الوداع وهو ابن سبع سنين وولد في السنة الثانية من الهجرة وخرج مع الصبيان إلى ثنية الوداع لتلقى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه من تبوك وتوفي بالمدينة سنة إحدى وتسعين لله في البخاري سنة أحد عشر رضي الله عنه (قال ذهب) أي مضت (في خالتي) أي قسم عليه بالعين المهملة المضمومة

بفت شريح (وقع) بفتح الواو وكسر الفاف أي أصابه وجع في قدميه أو يشدكي لحمل رحليه من الحفاة لفظ الأرض والحجارة ولكنهم في وقع بلفظ الماضي أي وقع في المرض وفي رواية وجع مكان وقع بفتح الواو وكسر الجيم وعليه لا كثرون والعرب تسمى كل مرض وجعا قال السائب (فصح) صلى الله عليه وآله وسلم (رأيت) أي يده الشريفة (ودعالي بالبركة) ثم تضافت من وضوئه بفتح الواو أي من الماء المتقاطر من أعضائه الشريفة وفيه دلالة على طهارة الماء الممسح به (ثم فت خلف ظهره) صلى الله عليه وآله وسلم (فمنظرت إلى خاتم النبوة بين كفيه) بكسر تاء خاتم أي فاعل الختم وهو الاتمام والبلوغ إلى الآخر وبفتحها بمعنى الطابع ومعناه الشيء الذي هو دليل على أنه لا نبى بعده وفيه صيانة لقبه صلى الله عليه وآله وسلم عن طرق الفسح إليها صيانة النبي المستوثق بالختم وفي رواية أحمد من حديث عبد الله بن سرجس في غرض كنفه اليسرى والنفس أعلى الكتف والعظم

ومعناه تلقيناه في رجوعه حين قدم الشام وإنما حذف في رجوعه للعلم به واستدل المصنف بالحديثين على جواز الصلاة على المركوب التجسس والمركوب الذي أصابته نجاسة وهو لا يتم إلا على القول بأن التجسس عين نعم يصح الاستدلال به على جواز الصلاة على ما فيه نجاسة لأن الجمار لا ينقل عن النلوث بها والحديثان يدلان على جواز التطوع على الراحة قال النووي وهو جائز بإجماع المسلمين ولا يجوز عند الجمهور إلا في السفر من غير فرق بين قصيره وطويله وقيدته مالك بسفر القصر وقال أبو يوسف وأبو سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي أنه يجوز التنفل على الدابة في البلاد وسيعقد المصنف لذلك بابا في آخر أبواب القبلة

* (باب الصلاة على الفراغ والبسط وغيرهما من المفارش) *

(عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى على بساط رواه أحمد وابن ماجه) الحديث في أسناده زمعة بن صالح الجدي ضعيفه أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي وقد أخرج له مسلم فرد حديث مقر ونا باخر وهذا الحديث قد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف قال حدثنا وكيع عن زمعة عن عمرو بن دينار ورسالة قال أحدهما عن عكرمة عن ابن عباس فذكره وفي الباب عن أنس بن مالك عند البخاري ومسلم والنسائي والترمذي ومحمد بن ابن ماجه بلفظ كان يقول لا خلى صغيرا بأبائهم ما فعل الصغير قال ونضع بساط لنا فصل على عليه قوله بساط بكسر الباء جمع بسط بضمها وتسكين السين وضمها وهو ما يبسط أي يفرش وأما البساط بفتح الباء فهي الأرض الواسعة قال عبد الله بن الفرخ الجعفي

ودون يدالجح من أن تنالني * بساط لا يدي الناعجات عربض

والحديث يدل على جواز الصلاة على البسط وقد حكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم وهو قول الأوزاعي والشافعي وأحمد وإسحق وجهه ورافقه وقد ذكره ذلك جماعة من التابعين عن بعدهم فروى ابن أبي شيبة في المصنف عن سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين أنهم ما قالوا الصلاة على الطنفسة وهي البساط الذي تحته ممل محذوفة وعن جابر بن زيد أنه كان يكره الصلاة على كل شيء من الحيوان ويستحب الصلاة على كل شيء من نبات الأرض وعن عروة بن الزبير أنه كان يكره أن يسجد على شيء دون الأرض وإلى الكراهة ذهب الهادي ومالك ومنعت الإمامية سجدة اليهود على ما لم يكن أصله من الأرض وكره مالك أيضا الصلاة على ما كان من نبات الأرض فدخلته صناعة

الديق الذي على طرفه (مثل زرا الحلة) بكسر الزاي وتشديد الراء واحد الأزرار والحلة بفتح المهملة أخرى

والجهم واحدة الخجال وهي بيوت قرين بالنياب والسمور والامرة لها عري وازرار وفي رواية أحمد من حديث أبي ربيعة التيمي قال خرجت مع أبي حتى أتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأيت على كتفه مثل التفاحه فقال أبي اني طبيب الأظهم الك

قال طينها الذي خلقها وفي الدلائل لا يني نعم انه صلى الله عليه وآله وسلم لما ولد ذكرت أمه ان الملك غمسه في الماء الذي أنبعه ثلاث غمسات ثم أخرج صرته من حرايض فاذا فيه اختام فضر به على كنفه كالبيضة المكنونة تضي كالزهره فهذا صريح في وضعه بعد مولده وقيل ولديه والله أعلم وفي كتاب المراهب المدينة من يد

الطير وهو البعقوب يقال للآفة منه حمله وعلى هذا فالمراد بزرها يضمنها ويؤيده ان في حديث آخر مثل بيضة الجملة وأراد البخاري الاستدلال به هذه الأحاديث على من قال بنجاسة الماء المستعمل وهو قول أبي يوسف وحكي انه رجع عنه ثم رجع اليه بعد شهر بن وعن أبي حنيفة رحمه الله ثلاث روايات الأولى طاهر لا طهور وهو المفتي به عند الحنفية الثانية نجس بنجاسة خفيفة الثالثة نجاسة غليظة وهذه الأحاديث ترد عليه لان النجس لا يتبرك به قال ابن المنذر وفي اجاع أهل العلم على أن البلال الباقي على أعضاء المتوضئ وما قطر منه على ثيابه طاهر دليل قوي على طهارة الماء المستعمل ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين بغدادى وكوفى ومدنى وفيه تصديقات والتحديث والغفنة والسهام وأخرجه البخاري في صفته صلى الله عليه وآله وسلم وفي الطب والدعوات ومسلم في صفته صلى الله عليه وآله وسلم والترمذي في المناقب وقال حسن غريب من هذا الوجه والنسائي في الطب (عن عبد الله بن عمر)

أخرى كالحنان والقطن قال ابن العربي وانما كرهه من جهة الزخرفة واستدل الهادي على كراهة ما ليس من الارض بحديث جعلت لنا الارض مسجدا واطهورا بناء على ان لفظ الارض لا يشمل ذلك قال في ضوء النهار وهو هم لان المراد بالارض في الحديث التراب بدليل واطهورا والارزم مذهب أبي حنيفة في جواز التيمم بما أتت الارض انتهى وأقول بل المراد بالارض في الحديث ما هو أعم من التراب بدليل ما ثبت في الصحيح بالفظ وترتبط اطهورا والارزم مذهبنا إضافة الشيء الى نفسه وهي باطلة بالاتفاق ولكن الأولى ان يقال في الجواب عن الاستدلال بالحديث ان التخصيص على كون الارض مسجدا لا ينفى كون غيرها مسجدا بعد تسليم عدم صدق معنى الارض على البسط على ان السجود على البسط ونحوها وجود على الارض كما يقال للراكب على السرج الموضوع على ظهر الفرس راكب على الفرس وقد صرح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى على البسط وهو لا يشعل المكره (فائدة) حديث أنس الذي ذكره بالفظ البسط أخرجه الأئمة المسماة بلفظ الحصى قال العراقي في شرح الترمذي فرق الحصى بغير الترمذي بين حديث أنس في الصلاة على البسط وبين حديث أنس في الصلاة على الحصى وعقد لكل منهما بابا وقدرى ابن أبي شيبة في صفته ما يدل على ان المراد بالبساط الحصى بلفظ فصل أحيانا على بساط لنا وهو حصى ثم نضعه بالماء قال العراقي فتمين ان مراد أنس بالبساط الحصى ولا شك انه صادق على الحصى لكونه يبسط على الارض أى يفرض انتهى وهذه الرواية ان صلحت لتقييد حديث أنس لم تصلح لتقييد حديث ابن عباس

(وعن المغيرة بن شعبه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى على الحصى والقرو المدبوغه رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده أبو عون محمد بن عبيد الله ابن سعيد الثقفى عن أبيه عن المغيرة وأبو عون ثقة احتج به الشيخان وأما أبو وهب لم يرو عنه غير ابنه أبي عون قال أبو حاتم فيه مجهول وذكره ابن حبان في الثقات في اتباع التابعين وقال يروى المقاطيع قال العراقي وهذا يدل على الانقطاع بينه وبين المغيرة انتهى ولكن صلاته صلى الله عليه وآله وسلم على الحصى ثابتة من حديث أنس عند الجماعة ومن حديث أبي سعيد وسياق ومن حديث أم سلمة عند الطبراني في الكبير ومن حديث ابن عمر عند أبي حاتم في العلل قوله والقرو المدبوغه القرو هي التي تلبس وجهها فراء كهمة وبهام وفي ذلك رد على من كره الصلاة على غير الارض وما خلق منها اوقدقة دم الكلام على ذلك ويدل الحديث وسائر الأحاديث التي ذكرناها على انه

ابن الخطاب (رضي الله عنه قال كان الرجال والنساء أى الجنس منهما يتوضئون في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جميعا) أى حال كونهم محققين لا متفرقين وظاهره انهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة وزاد ابن ماجه عن مالك في هذا الحديث من اناهو احد زاد أبو داود عن ابن عمر بن أبي سلمة في صحيح ابن خزيمة عن ابن عمر أيضا انه أصبح النبي صلى الله

عليه وآله وسلم وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من أفاضلهم يتطهرون منه وهو محمول على ما قبل نزول الحجاب وأما بعده فبعض الزوجات والمخارم وفي قوله زمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جهة للبراز فان الصحابي إذا قال كذا ففعل أو كانوا يفعلون في زمنه صلى الله عليه وآله ١٢ وسلم يكون حكمه الرفع كما هو الصحيح وأما فضل وضوء المرأة

فيجوز عند الشافعية الوضوء منه للرجل سواء خلت به أم لا من غير كراهة وبذلك قال مالك وأبو حنيفة رضي الله عنهم ما وجهه ورعاة العلماء وقال أحمد وداود لا يجوز إذا خلت به وعن الحسن وابن المسيب كراهة فضلها مطلقا وهو الحق فقد ورد النهي عن الوضوء بفضلها من حديث الحاكم عن ابن عمر أخرجه أصحاب السنن وحمته الترمذي وصححه ابن حبان وأغرب الترمذي فقال اتفق الحفاظ على تحريمه ورجال أسناد أبي داود وثقات ودعوى البيهقي أنه في المرسلة مردودة لأن إيهام الصحابي لا يضر وقد صرح الترمذي بأنه لقمه ومن أحاديث الجواز ما أخرجه أهل السنن والدارقطني وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس عن معمر بن قيس قال سألت أبا عبد الله عن رجل غسل يديه في الوضوء فقال لا بأس به ما لم يمسح برأسه

صلى الله عليه وسلم صلى على الحصى وأخرج أبو يعلى الموصلي عن عائشة بسند قال العراقي رجاله ثقات إنما سئل أن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الحصى قالت لم يكن يصلي عليه وكيف الجمع بين حديثيهما هذا وسائر الأحاديث إنما انما كانت علمها ومن علم صلته على الحصى بمقدمه على النافي وبإضافته حديثيهما وإن كان رجاله ثقات فإن فيه شذوذا ونكارة كما قال العراقي وقد ذهب إلى استحباب الصلاة على الحصى أكثر أهل العلم كما قال الترمذي قال الات قوما من أهل العلم اختاروا الصلاة على الأرض استحبابا انتهى وقد روى عن زيد بن ثابت وأبي ذر وجابر بن عبد الله وعبد الله بن عمرو وعبد بن المسيب ومكحول وغيرهم من التابعين استحباب الصلاة على الحصى وصرح ابن المسيب بأن سنة وعن اختاره مباشرة المصلي للأرض من غير وقاية عبد الله بن مسعود فروى الطبراني عنه أنه كان لا يصلي ولا يسجد إلا على الأرض وعن إبراهيم النخعي أنه كان يصلي على الحصى ويوسجد على الأرض (وعن أبي سعيد أنه دخل على

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال فرأيت يصلي على حصى يسجد عليه رواه مسلم) حديث أبي سعيد أخرجه مسلم عن عمرو الناقد وإسحق بن إبراهيم كلاهما عن عيسى بن يونس ورواه أيضا مسلم وابن ماجه عن أبي كريب زاد مسلم وعن أبي بكر بن أبي شيبة كلاهما عن أبي معاوية عن الأعمش زاد مسلم ورأيت يصلي في ثوب واحد متوشها به وهذه الزيادة أفرد بها ابن ماجه فرواه عن أبي كريب عن عمرو بن عبيد عن الأعمش والكلام على فقه الحديث قد تقدم (وعن معمر بن قيس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم يصلي على الخمرة رواه الجماعة إلا الترمذي لكنه له من رواية ابن عباس رضي الله عنه لفظ حديث ابن عباس في سنن الترمذي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على الخمرة وقال حسن صحيح وفي الباب عن أم حبيبة عند الطبراني وعن أم سلمة عند الطبراني أيضا وعن عائشة عند مسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وعن ابن عمر عند الطبراني في الكبير والوسط وأحمد والبخاري وعن أم كلثوم بنت أبي سلمة بن عبد الأسد عند ابن أبي شيبة قال الترمذي ولم يسمع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أورد لها الطبراني في المعجم الكبير أحاديث من روايتها عن أم سلمة وفي بعض طرقها عن أم كلثوم بنت عبد الله بن زمة أن جدتها أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفعت إليها مخضبا من صفرو عن أنس عند الطبراني في الصغير والوسط والبخاري بأسانيد رجاله ثقات وعن جابر عند البخاري عن أبي بكره عند الطبراني بأسانيد رجاله ثقات وعن أبي هريرة عند

لكن قد رواه عن شعبه وهو لا يعمل عن مشايخه الأصح حديثهم وقول الامام أحمد أن الأحاديث من الطرفين مضطربة أقام بصار إليه عند تذاكر الجمع وهو يمكن أن يحمل النهي على التنزيه والقول لبيان الجواز كما بين الأدلة والله أعلم ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين تنبيهي ومدني وفيه الأخبار والتحديث والنعنة والقول وهو من سلسلة

الذهب وهو عند البخاري أصح الأسانيد (عن جابر) بن عبد الله (رضي الله عنه) قال جاء رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (يعودني) زاد البخاري في الطب ما شيا (وأنا أي في حال اني) (مريض لا أعقل) أي لأفهم شيئا خذف مفعوله ليعلم وله في الطب فوجدني قد أغشى علي (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (وصب) ١٣ على من وضوئه) أي من الماء الذي توضأ به أو عابني منه

(فعلقت) بفتح القاف (فتات) يا رسول الله لمن الميراث أي ميراثي قال عوض عن ياء المتكلم وعند البخاري في الاعتصام كيف أصنع في مالي وهو يؤيد ذلك (انما يرثني كلالة) غير ولد ولا والد (فنزلات آية الفرائض) يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة الى آخر السورة أو المراد يوصيكم الله أي بأمركم الله ويدهم باليكم في أولادكم في شأن ميراثكم وهو اجمال تفصيله لاذ كرم مثل حظ الانثيين الى آخرها واستنبط من هذا الحديث فضيلة عيادة الاكابر الاصغار ورواه الاربعة ما بين بصري وكوفي ومديني وفيه التحديث والعتقة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في الطب والفرائض وكذلك ما سلم فيها والنسائي وابن ماجه كذلك وفي التفسير والطب (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه) قال حضرت الصلاة أي صلاة العصر (فقام من كان قريبا الدار الى أهله) لاجل تحصيل الماء والنوضي به ولفظ الماتن هنا من كان قريبا من المسجد ولم يذكره في الفتح ولا الارشاد

مسلم والنسائي وعن أم أيمن عند الطبراني بإسناد جيد وعن أم سليم عند أحمد والطبراني واسناده جيد قوله على الخمر قال أبو عبيد بن رضى الخلاء سجادة من سيف الفضل على على قدر ما يسجد عليه المصلي فان عظم بحيث يكتفى بسجده كاه في صلاة أو واضطجاع فهو حصير وليس بخمرة وقال الجوهرى الخمر بالضم سجادة صغيرة تعمل من سعف الخلل وترمل بالخيوط وقال الخطابي الخمر السجادة وكذا قال صاحب المشرق قال وهى على قدر ما يضع عليه الوجه والاذن وقال صاحب النهاية هي مقدار ما يضع عليه الرجل وجهه في سجوده من حصير أو سبيجة خوص ونحوه من الثياب ولا يكون خمر الا في هذا المقصد اربعة وقد تقدم تفصيل الخمر باختصار مما هنا في باب الرخصة في اجتياز الجانب من المسجد من أبواب الغسل ومادة خمر تدل على التغطية والستر ومنه سميت الخمر لانها تخمر العقل أي تغطيه وتستره والحديث يدل على انه لا بأس بالصلاة على السجادة سواء كانت من الخرق أو الخوص أو غير ذلك وسواء كانت صغيرة كالخمر على القول بانها الانسى خمر الا اذا كانت صغيرة أو كانت كبيرة كالحصير والبساط لما تقدم من صلواته صلى الله عليه وسلم على الحصير والبساط والله روة وقد أخرج أحمد في مسنده من حديث أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تلمع يا فلان تريب ويهك أي في سجوده قال العراقي والجواب عنه انه لم يأمره ان يصلى على التراب وانما أراد به تمكين الجبهة من الارض وكأنه رأى يصلى ولا يمكن جبهته من الارض فأمره بذلك لأنه رأى يصلى على شئ رستره من الارض فأمره بترصعه انتهى وقد ذهب الى انه لا بأس بالصلاة على الخمر الجهور قال الترمذي وبه يقول بعض أهل العلم وقد نسبته العراقي الى الجهور ومن غير فرق بين ثياب القطن والسكان والجلود وغيرهما من الطاهرات وقد تقدم ذكر من اخبر بمباشرة الارض (وعن أبي الدرداء) قال ما أبالي لو صليت على خمس طنافس رواه البخاري في تاريخه الحديث يرواه ابن أبي شيبة عنه بلفظ ست طنافس بعضهم افوق بعض وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه صلى على طنفه وعن أبي وائل انه صلى على طنفه وعن الحسن قال لا بأس بالصلاة على الطنفه وعنه انه كان يصلى على طنفه قدماه وركبته عليها ويدها وجهه على الارض وعن ابراهيم والحسن أيضا انه صليا على بساط فيه قصا وروى عن عطاء انه صلى على بساط أبيض وعن سعيد بن جبير انه صلى على بساط أيضا وعن مرة الهذلي انه صلى على الجود وكذا عن قيس بن عباد والى جواز الصلاة على الطنافس ذهب جمهور العلماء والفقهاء كما تقدم في الصلاة على البساط وخالف في ذلك من

(ربى قوم) عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يكونوا على وضوء (فاقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمخضب) (من بهار فيه ماء) قليل (فصغر المخضب ان يسط فيه كفه) لصغره أي لأن يسط أي لم يسع بسط كفه صلى الله عليه وآله وسلم فيه ولا سماه على فلم يستطع ان يسط كفه من صغر المخضب وهو دال على ان المخضب قد يطلق على الاناء الصغير (فتوضأ القوم)

النامس) الذين في المسجد فسلمي إليهم وخطبهم كما في رواية البخاري عن الزهري في باب الوفاة النبوية واستنبط من الحديث ارامة الماء على المريض اقصد الاستشفاء به ورواه الحسة ما بين حصي ومدي وفيه التحديث والاختبار بصيغة الجمع والافراد والاقول وأخرجه البخاري في ستة مواضع ١٦ غير هذا في الصلاة في موضعين وفي الهبة والخمس والمغازي وفي

مرضه، وفي الطب ومسلم في الصلاة
واللهاني في عشرة النساء وفي
الوفاة والترمذي في الجنائز
﴿عن أنس رضي الله عنه أن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
دعابنا من ماء فاني بقـح
رحاح﴾ ٤٤٠ ملات الاولى
مفتوحة بهـ دهاسكون أى
متسع القم وقال الخطابي الواسع
الحسن القريب القـهـ مروثة له
لابس الماء الكثير فهو أدل على
عظم المحبرة وعدايزخرية من
زجاج بدل رحاح فان ثبتت
روايته فيكون ذكر الجلس
والجماعة وصفة الهيثة ويؤيده
ما في مسند أحمد من حديث ابن
هيب أن المقوقس أهدى لابي
صلى الله عليه وآله وسلم قدحاً من
زجاج لكن في اسناده مقال كما
نبه عليه في الفتح (فيه شيء) قليل
(من ما فوض) انبي صلى الله عليه
وآله وسلم (أصابه فيه) أى في الماء
(قال أنس) رضى الله عنه (لعلت
أنظر الى الماء فيبع من بين أصابعه
صلى الله عليه وآله وسلم قال أنس
(لحزرت) من الحزرة بفتح
الزاي على الراء أى قد زرت (من
توضأ منه ما بين السبعين الى
الثمانين) وفي رواية حميد أنهم
كانوا ثمانين وزيادة وفي حديث

• (باب المواضع المنهي عنها والمأذون فيها الصلاة) •

أما رجل أدركته الصلاة فلم يصل حيث أدركته متفق عليه وقال ابن المنذر ثبت أن

نظاينى باسناد) الحديث قد تقدم الكلام على طريقه وفقهه في التيمم فلا نعيدوه وهو ثابت بزيادة طيبة من رواية أنس عند ابن السراج في مسنده قال العراقى باسناد صحيح وأخرجه أيضا أحمد والضايف المختارة وأشار الى حديث أنس أيضا الترمذى قال العراقى في شرح الترمذى ما لفظه وحديث جابر أخرجه البخارى ومسلم والنسائى من رواية يزيد الفقيه عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أعطيت خصالا فذكرها وفيه وجعلتلى الارض طيبة طهورا ومسجدا الحديث انتهى فعلى هذا يكون زيادة طيبة محرجة في الصلوات ~~والصلاة~~ كذا البخارى الحديث من طريق يزيد الفقيه عن جابر في التيمم والصلاة وليس فيه هذه الزيادة وأما مسلم فصريح بها في صحيحه في الصلاة وهي تدل على أن المراد بالارض المذكورة في الحديث ليس هي الارض جميعها كما تدل على ذلك زيادة لفظ كلها في حديث حذيفة عند مسلم وكافى حديث أبي ذر وحديث أبي سعيد الاتيين بل المراد الارض الطاهرة المباحة لان المتعبد ليست بطيبة لغة والمقصوبة ليست بطيبة شرعا نعم من قال ان التأكيدي بنى النحاز قال المراد بالارض المؤكدة باللفظ كل جميعها وجعل هذه الزيادة معارضة لاصل

وجهه اطلاق اسم الثور على القدر فاعلمه (وعنه) أي عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يفسل أي جسده الشريف (أو) كان (يفسل بالصاع) أنه يسع خمسة أرطال وثلاثون بالبغدادى وروى جازاد عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم على ما ذكره وقال بعض الحنفية الصاع ثمانية أرطال أي كان ١٧ ربعا اقتصر على الصاع وهو أربعة

أمداد وربعاً زاد عليها (إلى
خمس أمداد) فكان أنس لم
يطمع على أنه استعمل في الفسل
أكثر من ذلك لأنه جعلها
النهاية وقد روى مسلم من
حديث عائشة رضي الله عنها
أنها كانت تغتسل هي والنبي
صلى الله عليه وآله وسلم من أناء
واحد وهو القرق قال ابن
عينة والشافعي وغيرهما هو
ثلاثة أصع وروى مسلم أيضا
من حديثهما أنه صلى الله عليه
وآله وسلم كان يغتسل من أناء
يسع ثلاثة أمداد فهذا يدل على
اختلاف الحال في ذلك بقدر
الحاجة وفيه رد على من قدر
الوضوء والفسل بما ذكر في
حديث الباب كابن شعبان من
المالكية وكذا من قال به من
الحنفية مع مخالفتهم له في مقدار
المد والاصاع وحله الجمهور على
الاستحباب لأن أكثر من قدر
وضوءه وغسله صلى الله عليه
وآله وسلم من الصحابة قدرهما
بذلك في مسلم عن سفيانة مولى
ولاحد وأبي داود بإسناد صحيح
عن جابر مثله وفي الباب عن
عائشة وأم سلمة وابن عباس
وابن عمر وغيرهم وهذا إذا
لم تدع الحاجة إلى الزيادة وهو

الحديث لأن ما وقعت منافية له والزيادة إنما تقبل مع عدم منافاة الأصل فيصار حينئذ
إلى التعارض وقد حكى بعضهم أن في التأكيدي كل خلافا هل يرفع الجواز أو يفسخه
والظاهر عدم الرفع لما في الصحيح من حديث عائشة كان يصوم شعبان كله كان يصوم
نصفه الا قليلا والقول بأنه يرفع الجواز يستلزم عدم صحة وقوع الاستثناء بعد المؤكد
كما صرح بذلك القائلون به ولما قام بحث ليس هذا موضعه، وما يدل على عدم الرفع
الاحاديث الواردة في المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وغيرهما وسيأتي ذكرها (وعن أبي
ذر قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أي مسجد وضع أول قال المسجد الحرام
قلت نعم أي قال المسجد الأقصى قلت كم بينهما قال أربعون سنة قلت ثم أي قال حينما
أدركت الصلاة فصل فكلمها مسجد متفق عليه) قوله قال أربعون يعني في الحدود
لأن المسافة قوله حينما أدركت أفظ مسلم وأينما أدركت الصلاة فصله فانه مسجد
وفي لفظ له ثم حينما أدركت وفي لفظ له أيضا حينما أدرت الصلاة فصل قال
النووي وفيه جواز الصلاة في جميع المواضع الا ما استتفاه الشرع من الصلاة في
المقابر وغيرها من المواضع التي فيها النجاسة كالأزبل والمجزرة وكذا ما نهى عنه لمحي
آخر فن ذلك أعطان الأبل ومنه قارعة الطريق والحمام وغيرهما وسيأتي الكلام على
ذلك مستوفى قوله فكلمها موتا كيد لما فهم من قوله حينما أدرت وهو الأرض
أو أمكنتها (وعن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الأرض كلها مسجد
الا المقبرة والحمام رواه الجماعة الا التمسائي) الحديث أخرجه الشافعي وابن خزيمة وابن
حبان والحاكم قال الترمذي وهذا حديث فيه اضطراب رواه سفيان الثوري عن
عمر بن يحيى عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا ورواه جازاد بن سلمة عن
عمر بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد ورواه محمد بن اسحق عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال
وكان عامة روايته عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يذكر فيه عن أبي
سعيد وكان رواية الثوري عن عمرو بن يحيى عن أبيه أثبت وأصح انتهى وقال
الدارقطني في العلل المرسل المفوظ ورجح البيهقي المرسل وقال الثوري هو ضعيف
وقال صاحب الامام حاصل ما علم به الإرسال وإذا كان الأصل له قوة فهو مقبول قال
الحافظ وأخش ابن دحية فقال في كتاب التنوير لهذا لا يصح من طريق من الطرق كذا
قال فلم يصب انتمى والحديث صحيحه الحماكم في المستدرک وابن حزم الظاهري وأشار
ابن دقيق العيد في الامام إلى صحته وفي الباب عن علي بن عبد الله بن داود وعن ابن عمر عن

٣ نيل في أيضا حق من يكون خلقه معتدلا والمية أشار البخاري بقوله في أول كتاب الوضوء
وكره أهل العلم الاسراف فيه وأن يجاوزوا فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (و) كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ
بالمد الذي هو ربع الصاع قال التمسائي وعلى هذا فالسنة أن لا ينقص ماء الوضوء عن مد والفصل عن صاع أنم يختلف

باختلاف الأشخاص فضيل الخلقة يستحب له أن يستعمل من الماء قدر ما يكون نسبه الى جسده كنسبة الماء والصاع الى
جسد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومتفاحشها في الطول والعرض وعظم البطن وغيرها يستحب أن لا يتقص عن مقدار
يكون بالنسبة الى بدنه كنسبة الماء والصاع الى بدن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وفي حديث أم عماره عند أبي داود انه صلى
الله عليه وآله وسلم توشاً فأتى باناء فيه ١٨ قدر ثلثي المد وعنده أيضاً من حديث أنس وكان صلى الله عليه وآله

وسلم يتوشاً باناء يسع رطلين
ويغتسل بالصاع ولا يخزيعه
وحبان في مصههما والحاكم
في مستدركه من حديث ابن زيد
انه صلى الله عليه وآله وسلم أتى
بثاني مد من ماء فتوشاً فجعل
بذلك ذراعيه وسلم من حديث
عائشة كانت تغتسل هي والبي
صلى الله عليه وآله وسلم من اناء
واحد يسع ثلاثة أمداد وفي
أخرى كان يغتسل بخمس
مكاكيت ويتوشاً بكوك وهو
اناء يسع المد والجمع بين هذه
الروايات كما نقله النووي عن
الشافعي رحمه الله انها كانت
اعتسالات في أحوال وجديها
أكثر ما استعماله وأقله وهو يدل على
انه لا حد في قدر ماء الطهارة يجب
استيقاؤه بل القلة والكثرة باعتبار
الأشخاص والأحوال كما هو رواة
هذا الحديث الأربعة ما بين بصرى
وكوفي وفيه التحديث والسماع
(عن سعد بن أبي وقاص رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم انه مسح على الخفين) (١)
التوبين الطاهرين الملبوسين

الترمذي وابن ماجه وسياق وعن عمر عند ابن ماجه وعن أبي هريرة الغنوي عند مسلم
وأبي داود والترمذي والنسائي وسياق وعن جابر وعبد الله بن عمرو بن العاص وعمران
ابن الحصين ومفضل بن يسار وأنس بن مالك جميعهم عند ابن عدي في الكامل وفي اسناد
حديثهم عباد بن كثير ضعيف جدا ضعفه أحمد وابن معين قال ابن حزم أحاديث النهي
عن الصلاة الى القبور والصلاة في المقبرة أحاديث متواترة لا يسع أحد انكارها قال
العرافى ان أراد بالتواتر ما يذكره الأصوليون من أنه رواه عن كل واحد من رواه جمع
يستعمل نواطؤهم على الكذب في الطرفين والواسطة فليس كذلك فانها أخبار آحاد
وان أراد بذلك وصفها بالشهرة فهو قريب وأهل الحديث غالباً لا يريدون بالتواتر
المشهور وانتهى وفيه ان المتواتر هو أن يروى الحديث المتواتر جمع عن جمع
يستعمل نواطؤ كل جمع على الكذب لانه يرويه جمع كذلك عن كل واحد من رواه ما لم
يعتبر أهل الأصول اللهم الآن يريد بكل واحد من رواه كل رتبة من رتب رواه قوله
الا مقبرة من مثله الباء مفتوحة الميم وقد تنكسر الميم وهي الحول الذي يدفن فيه الموق
والحديث يدل على المنع من الصلاة في المقبرة والحمام وقد اختلف الناس في ذلك أما
المقبرة فذهب أحمد الى تحريم الصلاة في المقبرة ولم يفرق بين المنبوشة وغيرها ولا بين أن
يفرش عليها شيأ يقيه من النجاسة أم لا ولا بين أن يكون في القبور أو في مكان منفرد
عنها كالبيت والى ذلك ذهب الظاهرية ولم يفرقوا بين مقابر المساكين والكفار قال ابن
حزم وبه يقول طوائف من السلف شكى عن خمسة من الصحابة النهي عن ذلك وهم
عمر وعلي وأبو هريرة وأنس وابن عباس وقال ما نعلم لهم مخالفاً من الصحابة وحكام عن
جماعة من التابعين إبراهيم النخعي ونافع بن جبير بن مطعم وطاوس وعمر بن دينار
وخزيمة وغيرهم وقوله لا نعلم لهم مخالفاً في الصحابة أخبار عن عالمه والافق حكي الخطابي
في معالم السنن عن عبد الله بن عمر انه رخص في الصلاة في المقبرة وحكى أيضا عن الحسن
انه صلى في المقبرة وقد ذهب الى تحريم الصلاة على القبر من أهل البيت المنصور بالله
والهادوية وصرحوا بعدم صحتها ان وقعت فيها وذهب الشافعي الى الفرق بين المقبرة

(١) ويشترط في المسح عليهما أن يكون أدخل رجليه وهما طاهرتان وبالجملة فقد تواتر هذا عن
الشارع صلى الله عليه وآله وسلم من فعله وقوله وقال الامام أحمد فيه أربعون حديثاً وقال ابن أبي حاتم انه رواه عن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم من الصحابة أحد وأربعون رجلاً وقال ابن مندة قما نون رجلاً ونقل ابن المنذر ان كل من روى
منهم انكاره فقد روى عنه اثباته وانكاراً بهريرة على المسح باطل كما ذكره أحمد وما روى عن عائشة وابن عباس فقد
انكروا الحفاظ ورووا عنهم خلافه وكذلك ما روى عن علي رضي الله عنه انه قال سبق الكتاب الخفين فهو منقطع فقد روى
عنه مسلم والنسائي والقول بالمسح عليهما بعد موهة صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى الامام المهدي في البحر عن علي القول
بمسح الخفين وقد وردت في المسح بثلاثة أيام للمصنف يوم واثمة للمقيم كما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم لما سئل عن
المسح على الخفين قال للمصنف ثلاثة أيام وللمقيم يوماً وهذا الحديث في اعلام الموقعين أنظر الروضة الندية لسيدى الوالد
محمد السيد بن الحسن خان ولد المؤلف سلمه الله تعالى

المنبوشة

بعد كمال الطهر الساترين لحل الفرض وهو القدم بكعبيه من كل الجوانب وقد تكاثرت الروايات بالطريق المتعددة فمن
الصحابة رضي الله عنهم الذين كانوا لا يفارقون النبي صلى الله عليه وآله وسلم سفرا ١٩ ولا حضرا وقد صرح جمع من

الحفاظ بتواتره وجمع بعضهم
رواياته بخلاف رواة الثمانين منهم
العشرة المبشرة وعن الحسن
البصري حدثني سبعون من
الصحابة بالمسح على الخفين
واتفق العلماء على جواز خلافا
للخارج كبثم الله تعالى لان
القرآن لم يرد به وللشيعة فان لهم
الله تعالى لان عليا امتنع منه
ويردها لهم صحتهم عن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم وتواتره على
قول بعضهم وأما ما ورد عن علي
فلم يرد عنه باستناد موصول
ثبت عنه كما قاله البيهقي وقد
قال الكرخي أخاف الكفر على
من لا يرى المسح على الخفين
وليس ينسوخ لحديث المغيرة
في غزوة تبوك وهي آخر غزواته
صلى الله عليه وآله وسلم والمائدة
نزات قبلها في غزوة المريسيع
فأمن النسخ للصحيح ويؤيده
حديث جرير رضي الله عنه أنه
رأى النبي صلى الله عليه وآله
وسلم مسح بعد المائدة ونقل ابن
المذخر عن ابن المبارك أنه قال
ليس في المسح على الخفين عن
الصحابة اختلاف لان كل من
روى عنه منهم انكاره فقد
روى عنه أنه انبأه وقال ابن
عبد البر لأعلم روى عن أحمد بن

المنبوشة وغيرها فقال اذا كانت مخنطة بلطم الموقى وصديدهم وما يخرج منهم لم يجز
الصلاة فيه للتجاسة فان صلى رجل في مكان طاهر منها أجزأته والى مثل ذلك ذهب أبو طالب
وأبو العباس والامام يحيى من أهل البيت وقال الرافعي أما المقبرة فالصلاة فيها مكروهة
فيها بكل حال وذهب الثوري والاوزاعي وأبو حنيفة إلى كراهة الصلاة في المقبرة
ولم يفرقوا كما فرق الشافعي ومن معه بين المنبوشة وغيرها وذهب مالك إلى جواز الصلاة
في المقبرة وعدم الكراهة والا حاديت ترد عليه وقد احتج به بعض أصحابه بما يقضى منه
الحجب فاستدل به بأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على قبر المسكينة السوداء وأحاديث
النهى المتواترة كما قال ذلك الامام لا تقصر عن الدلالة على التحريم الذي هو المعنى
الحقيقي له وقد تقرر في الأصول ان النهى يدل على فساد الممنهى عنه فيكون الحق
التحريم والبطلان لان الفساد الذي يقتضيه النهى هو المرادف للبطلان من غير فرق
بين الصلاة على القبور وبين المقابر وكل ما صدق عليه لفظ المقبرة وأما الحمام فذهب أحمد
إلى عدم صحة الصلاة فيه ومن صلى فيه أعاد أبدا وقال أبو قور لا يصلي في حمام ولا مقبرة
على ظاهر الحديث والى ذلك ذهب الظاهرية وروى عن ابن عباس أنه قال لا يصلين
إلى حش ولا في حمام ولا في مقبرة قال ابن حزم ما نعلم لابن عباس في هذا مخالفا من الصحابة
ورويانا مثل ذلك عن نافع بن جبير بن مطعم وإبراهيم النخعي وخيمته والعلامة ابن زياد عن
أبيه قال ابن حزم ولا تحل الصلاة في حمام سواء في ذلك مبدأ بابه إلى جميع حدوده ولا
على سطحه وسقفه مستوقده وأعلى حيطانه خربا كان أو قائما فان سقط من بانه شيء
يسقط عنه اسم حمام جازت الصلاة في أرضه حينئذ انتهى وذهب الجمهور إلى صحة
الصلاة في الحمام مع الطهارة وتكون مكروهة وتساكوبه ومومات نحو حديث أبيهما
أدركت الصلاة فصل وجعلوا النهى على حمام متنجس والحق ما قاله الأولون لان أحاديث
المقبرة والحمام مخصصة لذلك العموم وحكمة المنع من الصلاة في المقبرة قبل هو ماتحت
المصلي من التجاسة وقيل لحرمة الموقى وحكمة المنع من الصلاة في الحمام انه يكثر فيه
التجاسات وقيل انه مأوى الشيطان (وعن أبي مرثد الغنوي قال قال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه)
الحديث يدل على منع الصلاة إلى القبور وقد تقدم الكلام في ذلك وعلى منع الجلوس
عليها وظاهر النهى التحريم وقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا يجلس
أحدكم على حجرة تفقرق ثيابه فخلص إلى جلده خيم من أن يجلس على قبر أخيه وروى
عن مالك أنه لا يكره القعود عليها ونحوه قال وإنما انتهى عن القعود لقضاء الحاجة

الفصل أفضل بشرط أن لا يترك المسح رغبة عن السنة كما قالوه في تفضيل القصر على الاتمام (وان عبد الله بن عمر سأل) أباه (عمر) أي ابن الخطاب كما لا يصلي (عن ذلك) أي عن مسح النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الخفين (فقال) عمر رضي الله عنه (نعم) مسح صلى الله عليه وآله وسلم على ٢٠ الخفين (إذا حدث ثوبا سجد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلا تسأل عنه غيره) لثقت به قال في الفتح

ففيه دليل على أن المصنفات الموجبة للترجيح إذا اجتمعت في الراوي كانت من جملة القرائن التي إذا حقت خبر الواحد قامت مقام الأشخاص المتعددة وقد يفيد العلم عند البعض دون البعض وعلى أن عمر كان يقبل خبر الواحد وما نقل عنه من التوقف إنما كان عند وقوع ريبه في بعض المواضع واحتج به من قال بتفاوت رتب العدالة ودخول الترجيح في ذلك عند التعارض ويمكن إبداء الفارق في ذلك بين الرواية والشهادة وفيه تعظيم عظيم من عمر له وفيه أن العصامي قد يخفى عليه من الأمور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره انتهى وقد أخرج الحديث الإمام أحمد من طريق أخرى عن ابن عمر قال رأيت سعد بن أبي وقاص يسبح على خفيه بالعراق حين توضأ فأنكرت ذلك عليه فلما اجتمعنا عندهم قال لي سعد سل أباك وذكر القصة ورواه ابن خزيمة عن ابن عمر نحوه وفيه أن عمر قال كأوفحن مع نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فسبح على

وفي الموطأ عن علي أنه **كان يتوسد القبور ويضطجع عليها في البخاري** ان يزيد بن ثابت أخا زيد بن ثابت كان يجلس على القبور وقال إنما كره ذلك لمن أحدث عليها وفيه عن ابن عمر أنه كان يجلس على القبور وقد صحت الأحاديث الفاضية بالمنع ولا جهة في قول أحد لاسيما إذا كان معارضا للثابت عنه صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج أبو داود والترمذي وصححه وابن ماجه وابن حبان والحاكم من حديث جابر بإفظ نهى أن يحصى القبر ويبنى عليه وأن يكتب عليه وأن يوطأ وهو في صحيح مسلم بدون الكتابة وقال الحاكم الكتابة على شرط مسلم والجلوس لا يكون غالباً الجمع الوطأ وعن ابن عمر قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اجعلوا من صلاتكم في بيوتكم ولا تتخذوها قبورا رواه الجماعة (ابن ماجه) قوله من صلاتكم قال القرطبي من للتبعض والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مرفوعا إذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيبا من صلاته وقد حكى القاضي عياض عن بعضهم أن معناه اجعلوا بعض فراشكم في بيوتكم ليقنذ بكم من لا يخرج إلى المسجده من نسوة وغيرهن قال الحافظ وهذا وإن كان محتملا لكن الأول هو الأرجح وقد بانغ الشيخ محي الدين فقال لا يجوز له على الفريضة قوله ولا تتخذوها قبورا لأن القبور ليست بمحل للعبادة وقد استنبط البخاري من هذا الحديث كراهية الصلاة في المقابر ونازعه الاسماعيلي فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبر لا في المقابر وذهب بأن الحديث قد ورد بإفظ المقابر كما رواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا تتجملوا ببيوتكم مقابر وقال ابن التين تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله جماعة على أنه انما فيه التقيد إلى الصلاة في البيوت إذ الموقف لا يصلحون في بيوتهم وهي القبور قال فأما جواز الصلاة في المقابر أو المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك قال الحافظ ان أراد لا يؤخذ بطريق المنطوق فسلم وأرادني ذلك مطلقا فلا وقيل يحتمل ان المراد لا تتجملوا البيوت وطن النجوم فقط لا تصلون فيها فان النوم أو الخمول والميت لا يصلح وقيل يحتمل أن يكون المراد ان من لم يصل في بيته جعل نفسه كالميت وبيته كالقبر ويؤيده ما رواه مسلم مثل الميت الذي يذكر الله فيه والميت الذي لا يذكر الله فيه كمثل الحي والميت قال الخطابي وأما من تأوله على النهي عن دفن الموقف في البيوت فليس بشيء فقد دفن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته الذي كان يسكنه أيام حياته ونعقبه الكرماني بأن قال أهل ذلك من خصائصه وقد روى ان الانبياء يدفنون حيث يموتون كما روى ذلك ابن ماجه بإسناد فيه حسين بن عبد الله الهاشمي وهو ضعيف وله طريق أخرى مرسله قال الحافظ

فإذا

خفافنا لا ترى بذلك بأسا وإنما أنكر ابن عمر على سعد مع صحبه وكثرة روايته لانه خفي عليه

ما اطاع عليه غيره وأنكر عليه مسحه في الحاض كما هو ظاهر رواية الموطأ من حديث نافع وعبد الله بن دينار انهما أخبراه ان ابن عمر قدم الكوفة على سعد وهو أميرها فرآه يسبح على الخفين فأنكر ذلك عليه فقال له سعد سل أباك فذكر القصة وأما في

السفر فقد كان ابن عمرو يعلم ورواه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كإرواه ابن أبي خيثمة في تاريخه الكبير وابن أبي شيبة في مصنفه من رواية عاصم بن سالم عنه رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على الخفين بالماء في السفر ورواه هذا الحديث السبعة ما بين مصري ومدني وفيه رواية تالبي عن تالبي وصحاحي عن ٢١ صحاحي والتحديث به - يفتي الجمع

والأفراد والعنفة ولم يخرج به البخاري في غيره هذا الموضع ولم يخرج مسلم في المسح إلا لعمر بن الخطاب فهذه الحديث من أفراد البخاري وأخرجه النسائي في الطهارة أيضا (عن عمرو بن أمية الضمري) العاصي المتوفى بالمدينة سنة ستين (رضي الله عنه انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على الخفين) والسنة أن يمسح على أعلاهما بل هو أفضل من المسح على الأسفل اضعف أحاديثه ورواه هذا الحديث الستة ما بين بصري وكوفي ومدني وفيه ثلاثة من التابعين والتحديث والعنفة والاختلاف وأخرجه النسائي وابن ماجه في الطهارة (وعنه) أي عن عمرو بن أمية (رضي الله عنه) قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يمسح على عمامته (بعده) مسح الناصية كافي رواية مسلم أو بعضها أو على عمامته فقط مقتصر عليها (و) كذا رأيت يمسح على (خفيه) أي في الوضوء والاقتصار على المسح على العمامة هو مذهب الإمام أحمد (١) لكن بشرط أن يعتم بعد كالطهارة ومثقة نزاعها بأن

فإذا حمل دفنه في ميته على الاختصاص لم يعد نهى غيره عن ذلك بل هو متجه لان استقرار الدفن في البيوت ربما يصير هام قابر قصير الصلاة فيها مكرهة ولقط أبي هريرة عند مسلم أصرح من حديث الباب وهو قوله لا تجعلوا بيوتكم مقابر فان ظاهره يقتضي النهي عن الدفن في البيوت مطلقا انتهى وكان البخاري أشار بترجمة الباب بقوله باب كراهة الصلاة في المقابر الى حديث أبي سعيد الملقم لم يكن على شرطه (وعن جندب بن عبد الله الجلي قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل أن يموت بخمس وهو يقول ان من كان قبلكم كانوا يتخذون قبورا بآبائهم وصالحهم مساجدا الا فلا تتخذوا القبور مساجد اني انما كمن عن ذلك رواه مسلم) الحديث أخرجه النسائي أيضا وفي الباب عن عائشة عند الشيخين والنسائي وعن أبي هريرة عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عباس عند أبي داود والترمذي وحسنه وله حديث آخر عند الشيخين والنسائي وعن اسامة بن زيد عند أحمد والطبراني بإسناد جيد وعن زيد بن ثابت عند الطبراني بإسناد جيد أيضا وعن ابن مسعود عند الطبراني بإسناد جيد أيضا وعن أبي عبيدة بن الجراح عند البزار وعن علي عند البزار أيضا وعن أبي سعيد عند البزار أيضا وفي أسناده عمر بن صهبان وهو ضعيف وعن جابر عند ابن عدي والحديث يدل على تحريم اتخاذ قبور الانبياء والصالحين مساجدا قال العلماء انما نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اتخاذ قبوره وقبر غيره مسجد اخوفا من المبالغة في تعظيمه والافتتان به وربما أدى ذلك الى الكفر كما جرى لكثير من الامم الخالية ولما احتاجت العصاة رضي الله عنهم والتابعون الى الزيادة في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين كثرت المسجون وامتدت الزيادة الى أن دخلت بيوت أمهات المؤمنين فيه وفيه حجر عائشة مدفون رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبيه أبي بكر وعمر بنوا على القبر حيطا طاهر رفعة مستديرة حوله لئلا يظهر في المسجد فيصلي اليه العوام ويؤدي الى الخذو رثم بنوا جدارين من ركني القبر الشماليين حرقوه - ما حتى التقيا حتى لا يتمكن أحد من استقبال القبر وقد روى ان النهي عن اتخاذ القبور مساجد كان في مرض موته قبل اليوم الذي مات فيه بخمسة أيام وقد جعل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان لقرب العهد بعبادة الاوثان وهو نقيض بل دليل لان التعظيم والافتتان لا يختصان بزمان دون زمان وقد يؤخذ من قوله كانوا يتخذون قبورا بآبائهم مساجدا في حديث الباب وكذلك قوله في حديث ابن عباس عند أبي داود والترمذي بلفظ والمتخذين عليها المساجد ان محل الذم على ذلك ان تتخذ المساجد على القبور بعد الدفن لا لوجي المسجد أولا وجعل القبر في جانب

تكون عنكة كما مات العرب لانه عضو يسقط فرضه في التيمم فجاز المسح على حائله كالقدمين ووافق أحمد على ذلك (١) والحاصل انه قد ثبت المسح على الرأس وحده وعلى العمامة وحدها وعلى الرأس والعمامة والكل صحيح ثابت منه ووص معتقد بالسنة النابتة كما بسط ذلك في الروضة الندية قراجها ١٥ سيد نور الحسن خان

الاوراقي والثوري وأبو ثور وابن خزيمة وأقول الحديث ساكت عن هذه القيود فالصواب في العمل به الاقتصار على ظاهره والمقام من المأرك وروى عن أنس انه مسح على القلنسوة قال القسطلاني وتوصل سنة مسح جميع الرأس عندنا بتكميله على العمامة عندهم ٢٢ راعها أو عند عدم ارادة نزاعها وقول الاصلي ان ذكر العمامة في هذا

الحديث من خطأ الاوراعي خطأ لا من زيادة من ثقة غير منافية لغيره فتقبل ورواه هذا الحديث السبعة ما بين مروزي وشامي ومدني وفيه التحديث والاخبار والعنعنة (عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في رجب سنة تسع في غزوة تبوك (فاهويت) أي مدت يدي أو قصدت أو أشرت أو أوامات (لا تزع خفيه) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال دعهما) أي الخفين (ثاني أدخلتهما) أي الرجلين حال كونهما (طاهرتين) من الخدين وللشمسين وهما طاهرتان ثم أحدث (مسح عليهما) ولا يخفى خزيمة وحبان انه صلى الله عليه وآله وسلم أرخص للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن وللمقيم يوما وليلة اذا نظهر فلبس خفيه أن يمسح عليهما أي من الحديث بعد اللبس لأن وقت المسح يدخل بابتداء الحديث على الرابع فاعتبرت مدته منه واختار في المجموع قول أبي ثور وابن المنذر ان ابتداء المدة من المسح لأن قوة الأحاديث تعطي به وحديث أبي خزيمة وحبان هذا

ليدفن فيه واقف المسجد أو غيره فليس بداخل في ذلك قال العراقي والظاهر انه لا فرق وأنه اذا بنى المسجد أقصد أن يدفن في بعضه أحد فهو داخل في الالهة بل يحرم المدفن في المسجد وان شرط أن يدفن فيه لم يصح الشرط لمخالفة مقتضى وقته مسجدا والله أعلم انتهى واستنبط البيضاوي من علاه التعظيم جواز اتخاذ القبور في جوار الصلحاء أقصد التبرك دون التعظيم وروى أن قصدا التبرك تعظيم (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في مراض الغنم ولا تصلوا في اعطان الابل رواه أحمد والترمذي وصححه) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وفي الباب عن جابر بن سمرة عن عبد الله بن عمر عن البراء عن أبي داود وعن سيرة بن معبد عن عبد الله بن ماجه وعن عبد الله بن مغفل عن عبد الله بن ماجه أيضا والثاني وعن ابن عمر عن عبد الله بن ماجه أيضا وعن أنس عن الشيخين وعن أسيد بن حضير عن الطبراني وعن سليمان الغطفاني عن الطبراني أيضا وفي اسناده جابر الجعفي ضعفه الجمهور وثقه شعبة وسفيان وعن طلحة بن عبد الله عن أبي يعلى في مسنده وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن أحمد وفي اسناده ابن الهيثم وله حديث آخر عند الطبراني وعن عقبة بن عامر عند الطبراني رجال اسناده ثقات وعن يعقوب الجعفي المعروف بذي الغرة عن أحمد والطبراني رجال اسناده ثقات قوله في مراض الغنم جمع مراض بفتح الميم وكسر الباء الواحدة وآخره ضاده بفتح قال الجوهرى المراض للغنم كل ما طن للابل واحد هارم بض مثالي مجلس قال وربوض الغنم والبقر والفرس مثل برك الابل وحنوم الطير قوله في اعطان الابل هي جمع عطن بفتح العين والطاء المهملتين وفي بعض الطرق معاطن وهي جمع معطن بفتح الميم وكسر الطاء قال في النهاية العطن مبرك الابل حول الماء والحديث يدل على جواز الصلاة في مراض الغنم وعلى تحريمها في معاطن الابل واليه ذهب أحمد بن حنبل فقال لا تصح بحال وقال من صلى في عطن ابل أعاد أبدا وسئل مالك عن لا يجزئ الا عطن ابل قال لا يصلي فيه قيل فان بسط عليه ثوبا قال لا وقال ابن حزم لا تحل في عطن ابل وذهب الجمهور الى حمل انتهى على الكراهة مع عدم النجاسة وعلى التحريم مع وجودها وهذا انما يتم على القول بأن علاه انتهى هي النجاسة وذلك متوقف على نجاسة أبوال الابل وازبالها وقد عرفت ما قدمنا فيه ولو سلمنا النجاسة فيه لم يصح جعلها علاه لأن العلة لو كانت النجاسة لما افترق الحال بين اعطانه وبين مراض الغنم اذ لا قال بالفرق بين ارواث كل من الجفسين وابوالها كما قال العراقي وأيضا قد قيل ان حكمه انتهى ما فيه من النجورة فرما نفرت وهو في الصلاة فتؤدى الى قطعها أو أدى يحصل له منها أو تشوش الخاطر الملهي عن الخشوع في الصلاة وتوجب هذا العمل

موافق لحديث الباب في الدلالة على اشتراط الطهارة الكاملة عند اللبس ولم يخرج البخاري في هذا انتهى الكتاب ما يدل على توقيت المسح وقد قال به الجمهور وللحديث الذي قدمته والحديث مسلم وغيره وخالف المالكية في المشهور (١) والاحاديث لا دلالة لها على عدم التوقيت بل ناطقة بالتوقيت فلا اعتداد بمخالفة المالكية في المشهور فافهم ٥١

عندهم فلم يجعلوا المصحح ناقصاً بأيام مطلقاً بل يصح عليه ما لم يخلفه أو يجب على المصالح غسل ورواه هذا الحديث كلهم
كوفيون وفيه رواية التابعي الكبير عن التابعي والنعنة والتحديث (عن عمرو بن أمية رضي الله عنه أنه رأى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يحنّ) بالحواشي الزاوية المشددة أي يقطع (من كنف شاة) ٢٣ زاد البخاري في الاطعمة من طريق

معمر عن الزهري يأكل منها
(فدعى الى الصلاة) والذي دعاه

اليها لبال كإرواء النسائي عن

أم سارة (فألقى) النبي صلى الله

عليه وآله وسلم (السكين) وعن

الزهري فألقاها والسكين (فصلى

ولم يتوضأ) وزاد البيهقي عن أبي

اليمان في آخر الحديث قال

الزهري فذهبت تلك أي القصة

في الناس ثم أخبر رجال من

أصحاب النبي صلى الله عليه وآله

وسلم ونساء من أزواجه أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم قال

توضأوا مما سمت النار قال فكان

الزهري يرى أن الأمر بالتوضوء

مما سمت النار ناسخ لاحديث

الاباحنة لأن الاباحنة سابقة

وعروض بهديث جابر قال كان

آخر الأمرين من رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم ترك الوضوء

مما سمت النار رواه أبو داود

والنسائي وغيرهما وصححه ابن

خزيمة وابن حبان وغيرهما

مكن قال أبو داود وغيره أن

المراد بالامر هنا الشأن والقصة

لأما قابل النهي وأن هذا اللفظ

مختصر من حديث جابر المشهور

في قصة المرأة التي صنعت للنبي

صلى الله عليه وآله وسلم شاة

النهي أصحاب الشافعي وأصحاب مالك وعلى هذا فيفرق بين كون الأبل في معاطنها
وبين غيبته عنها الذي من نفورها حيث يذو ويرشد إلى صحة هذا حديث ابن مغفل عند
أحمد بإسناد صحيح بلفظ لا تصلوا في إعطان الأبل فإنها خلقت من الجن ألا ترون إلى
عبودها وهيئة لها إذا انفرت وقد يحتمل أن علة النهي أن يجاهم إلى معاطنها بعد شروعه في
الصلاة فقطعها أو يستمر فيها مع شغل خاطره وقيل لأن الراعي يول منها وقيل الحكمة
في النهي كونها خلقت من الشياطين ويدل على هذا أيضاً حديث ابن مغفل السابق
وكذا عند النسائي من حديثه وعند أبي داود من حديث البراءة عند ابن ماجه بإسناد
صحيح من حديث أبي هريرة إذا عرفت هذا الاختلاف في العلة تبين لك أن الحق
الوقوف على مقتضى النهي وهو التحريم كما ذهب إليه أحدو والظاهرية وأما الأمر
بالصلاة في مراض الغنم فأمر بإباحة ليس للوجوب قال العراقي اتفاقاً وانما عليه صلى
الله عليه وسلم على ذلك لئلا يظن أن حكمه يحكم الأبل أو أنه أخرج على جواب
السائل حين سأل عن الأمرين فأجاب في الأبل بالنسج وفي الغنم بالأذن وأما الترغيب
المدكور في الأحاديث بلفظ فإنها بركة فهو أعان كركعة بعد ما عن حكم الأبل كما
وصف أصحاب الأبل بالغلظ والقسوة ووصف أصحاب الغنم بالسكينة (فائدة) ذكر
ابن حزم أن أحاديث النهي عن الصلاة في إعطان الأبل متواترة بقيل تواتر يوجب العلم

(وعن زيد بن جبير عن داود بن حصين عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه

وآله وسلم نهى أن يصلى في سبعة مواطن في المزبلة والحزرة والمقبرة وقارة الطريق

وفي الحمام وفي إعطان الأبل وفوق ظهريث الله رواه عبد بن حميد في مسنده وابن ماجه

والترمذي وقال اسنده ليس بذلك القوي وقد تكلم في زيد بن جبير من قبل حفظه

وقد روى الليث بن سعد هذا الحديث عن عبد الله بن عمر العمري عن نافع عن ابن عمر

عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله قال وحديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أشبه

وأصح من حديث الليث بن سعد والعمري ضعفه بعض أهل الحديث من قبل حفظه

الحديث في اسناد الترمذي زيد بن جبير وهو ضعيف كما قال الترمذي قال البخاري وابن

معين زيد بن جبير متروك وقال أبو حاتم لا يكتب حديثه وقال النسائي ليس بثقة وقال

ابن عدي عامة ما روي به لا يتابع عليه وقال الحافظ في التلخيص انه ضعيف جداً وفي

اسناد ابن ماجه عبد الله بن صالح وعبد الله بن عمر العمري وهما ضعيفان قال ابن أبي

حاتم في العلل هما جبهة يعني الحديثين وإيمان وصحح الحديث ابن السككن وإمام الحرمين

فأكل منها ثم توضأ وصلى الظهر ثم أكل منها وصلى العصر ولم يتوضأ فيحتمل أن تكون هذه القصة وقعت قبل الأمر بالتوضوء
مما سمت النار وأن وضوءه لصلاة الظهر كان عن حدث لا بسبب الأكل من الشاة وحكي البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال
لما خلت أحاديث الباب ولم يتبين الراسخ منهم أنظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فربحنا

فيه أحد الجانبين وارتضى النووي هذا في شرح المذهب وقال وأقرب ما يستروح اليه قول الخلفاء الراشدين وجماهير الصحابة
بوماد عليه الخبران هو القول القديم وهو وان كان شاذاً في المذهب فهو أقوى في الدليل وقد اختاره جماعة من محقق
المحدثين وأنا ممن اعتمد بهانه انتهى ٢٤ وقال أيضاً كان الخلاف فيه معروفاً بين الصحابة والتابعين ثم استقر

الاجماع على أنه لا وضوءهما
مست النار الا ما ذكر من لحوم
الابل وقال المهلب كانوا في
الجاهلية قد افواقه التنظيم
قامروا بالوضوء مما مست النار
فلما تقررت النظافة في الاسلام
وشاعت نسخ الوضوء تيسيراً
على المسلمين وجع الخطابي
بوجه آخر وهو ان احاديث
الامر بمحولة على الاستحباب
لا على الوجوب واستنبط من
هذا الحديث جواز قطع اللحم
بالسكين ورواه الستة ثلاثة
مصريون وثلاثة مدنيون وفيه
التحديث والاخبار والعنفنة
وليس لعمر وابن أمية رواية في
هذا الكتاب الا هذا الحديث
في المسح وأخرج البخاري
الحديث أيضاً في الصلاة
والجهاد والاطعمة والنسائي
في الوضوء وابن ماجه في الطهارة
عن سويد بن النعمان الاوسى
المدني صحابي شهد أحد وما
بعدها وليس له في البخاري سوى
هذا الحديث ولم يرو عنه سوى
بشير بن يسار (رضي الله عنه)
وسويد بنهم السمين وفتح الواد
ونعمان بنهم النون (انه خرج
مع رسول الله صلى الله عليه)
والله (وسلم عام خير) غير منصرف

وقد تقدم الكلام في المقبرة والحمام واعطان الابل وما فيها من الاحاديث العجيبة قوله
المزيلة فيم الغتان فتح الموحدة وضعها حكاهما الجوهري وهي المكان الذي يلقى فيه
الزبل قوله والمجزرة بفتح الزاي المكان الذي يخر فيه الابل وتذبح فيه البقر والغنم
قوله وقارعة الطريق قبل المراد به أعلى الطريق وقيل صدره وقيل ما برز منه والحديث
يدل على تحريم الصلاة في هذه المواطن وقد اختلف في العلة في النهي أما في المقبرة
والحمام واعطان الابل فقد تقدم الكلام في ذلك وأما في المزيلة والمجزرة فلم يكونا محل
محلاً للنجاسة فتحرم الصلاة فيهما من غير حائل اتفاقاً ومع الحائل فيه خلاف وقيل ان
العله في الجزرة كونها مأوى الشياطين ذكر ذلك عن جماعة اطلعو على ذلك وأما في
قارعة الطريق فلما فيها من شغل الخطاير المؤدى الى ذهاب الخشوع الذي هو سر
الصلاة وقيل لانها مظنة للنجاسة وقيل لان الصلاة فيها شغل لحق النار ولهذا قال أبو
طالب انها لا تصح الصلاة فيها ولو كانت واسعة قال لاقتضاء النهي القساد وقال المؤيد
بالله والمنصور بالله لا تكره في الواسعة اذا لضرر لان العلة عندهما الاضرار بالنار
وأما في ظهور الكعبة فلانه اذا لم يكن بين يديه ستره ثابته تستره لم تصح صلاته لانه متصل
على البيت لا الى البيت وذهب الشافعي الى الصحة بشرط أن يستقبل من بناها اقدر ثلثي
ذراع وعقد أبي شيبه لا يشترط ذلك وكذا قال ابن سريج قال لانه كسرة تقبل العرصة
لوهدم البيت والعياذ بالله * (فائدة) * قال القاضي أبو بكر بن العربي والمواضع التي
لا يصلي فيها ثلاثة عشر فذكر السبعة المذكورة في حديث الباب وزاد الصلاة الى
المقبرة والى جدار مراحض عليه نجاسة والكنيسة والبيعة والى القاميل وفي دار
العذاب وزاد العراق في الصلاة في الدار المغصوبة والصلاة الى النائم والتحدث والصلاة
في بطن الوادي والصلاة في الارض المغصوبة والصلاة في مسجد الضرار والصلاة الى
التنور فصارت تسعة عشر موضعاً ودليل المنع من الصلاة في هذه المواطن أما السبعة
الاولى فلما تقدم وأما الصلاة الى المقبرة فلحديث النهي عن اتخاذ القبور مزاراً وقد
تقدم وأما الصلاة الى جدار مراحض فلحديث ابن عباس في سبعة من الصحابة بلفظ
نهي عن الصلاة في المسجد تجاهه حش آخرجه ابن عدي قال العراقي ولم يصح اسناده
وروى ابن أبي شيبه في المصنف عن عبد الله بن عمر انه قال لا يصلي الى الحش وعن علي
قال لا يصلي تجاه حش وعن ابراهيم كانوا يكرهون ثلاثة أشياء هذا كرم الحش وفي
كرهه استقباله خلاف بين الفقهاء وأما الكنيسة والبيعة فروى ابن أبي شيبه

للعلية والتأنيث ومعتب بامر رجل من العماليق اسمه خبير نزاهما (حتى اذا كانوا) الرسول في
وأصحابه (بالصباح) بالمد (وهي ادنى) أي أسفل (خير) وطرفها محاميلي المدينة وعنده البخاري في الاطعمة وهي على
رواية من خير وقال أبو عبد الله كرى في معجم البلدان وهي على بريد بين البخاري في موضع آخر من حديث ابن
عينة ان هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت (فصل) التي صلى الله عليه وآله وسلم وللهموى نزل فصل (العصر

ثم دعا بالازواد) جمع زاد وهو ما يتوكل في السفر وفيه جمع الرفقاء على الزاد في السفر وان كان بعضهم أكثرأ كلا وفيه حمل
الازواد في الاسفار وان ذلك لا يقدح في التوكل واستدلت منه الهاب ان الامام يأخذ المحسكرين باخراج الطعام عنده قلته
ايدهم ومن أهل الحاجة وان الامام ينظر لاهل العسكر فيجمع ٢٥ الزاد اي صيب منهم من لازاد معه (فلم يوثق

الا بالسويق فأمر به) أي
بالسويق (فثري) مبني
للمنعول ويجوز تخفيف الراء
أي ليل الماء لما لحقه من اليبس
(فأكل رسول الله صلى الله عليه
 وآله (وسلم) منه (وأكلنا) منه
وزاد في رواية وشربنا أي من
الماء أو من مائع السويق (ثم
قام الى صلاة (المغرب فمضض)
قبل الدخول في الصلاة
(ومضمضنا) كذلك وفائدة
المضمضة من السويق وان كان
لا رسم له لانه تحتبس بقاياها بين
الاسنان وفواحي الفم فيشغله
فتبسه عن أمر الصلاة وهذا يدل
على استحباب المضمضة بعد
الطعام (ثم صلى ولم يتوضأ)
بسبب كل السويق قال الخطابي
فيه دليل على أن الوضوء
مما است النار منسوخ لانه
مقدم وخير كانت سنة سبع
قلت لادلالة فيه لان أبا هريرة
حضر بعد فتح خيبر وروى
الاصم بالوضوء كافي مسلم وكان
يقضى به بعد النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم واستدل به البخاري
على جواز صلاتين فأكثر بوضوء
واحد ورواه هذا الحديث
الخمس كلهم أجلاء فقهاء كبار
مديون الاسخ البخاري وفيه

في المصنف عن ابن عباس انه كره الصلاة في الكنيسة اذا كان فيها تصاوير وقدر وبت
الكراهة عن الحسن ولم ير الشعبي وعطاء بن أبي رباح بالصلاة في الكنيسة والبيعة
بأسا ولم ير ابن سيرين بالصلاة في الكنيسة بأسا وصلى أبو موسى الأشعري وعمر بن
عبد العزيز في كنيسة ولعل وجه الكراهة ما تقدم من اتخاذهم لقبورا أنبيائهم
وصالحاتهم مساجدا لأنها تصير جميع البيع والمساجد مظنة لذلك وأما الصلاة الى
القائيل فلحديث عائشة الصحيح انه قال لها صلى الله عليه وسلم أزيلى عني قرامك هذا
فانه لا تزال تصاويره تعرض لى في صلاتي وكان لها سترة فيم تغطى وأما الصلاة في دار
العذاب فلما عذبا أبي داود من حديث علي قال نهاني جبري أن أصلي في أرض بابل لأنها
ملعونة وفي أسنادها ضعف وأما الى النائم والمتحدث فهو في حديث ابن عباس عند أبي
داود وابن ماجه وفي أسناده من لم يسم وأما في بطن الوادي فورد في بعض طرق حديث
الباب بدل المقبرة قال الحافظ وهي زيادة باطلة لا تعرف وأما الصلاة في الارض المفضوة
فما فيها من استئصال مال الغير بغير اذنه وأما الصلاة في مسجد الضرار فقال ابن حزم
انه لا يجزى أحد الصلاة فيه لقصة مسجد الضرار وقوله لا تقم فيه أبدا فصح انه ليس
بموضع صلاة وأما الصلاة الى التنوير فذكرها محمد بن سيرين وقال يثارت رواء ابن أبي
شيبه في المصنف وزاد ابن حزم فقال لا تجوز الصلاة في مسجد يستهزأ فيه بالله أو برسوله
أو بشي من الدين أو في مكان يكفر بشي من ذلك فيه وزادت الهاديوية كراهة الصلاة الى
المحدث والقاسق والسراج وزاد الامام يحيى الجنب والحائض فيكون الجميع ستة
وعشرين موضعا واستدل على كراهة الصلاة الى المحدث بحديث ذكره الامام يحيى
في الانتصار بلفظ لا صلاة الى محدث لا صلاة الى جنب لا صلاة الى حائض وقيل
في الاستدلال على كراهة الصلاة اليه القياس على الحائض وقد ثبت انها تقطع الصلاة
وأما القاسق فاهانة كالتجاسة وأما السراج فللقرار من التشبيه بعبدة النار والاولى
عدم التخصيص بالسراج ولا بالتنوير بل اطلاق الكراهة على استقبال النار فيكون
استقبال التنوير والسراج وغيرهما من أنواع النار قسما واحدا وأما الجنب والحائض
فللحديث الذي في الانتصار وما في الحائض من قطعها للصلاة واعلم ان القائيل بجمعة
الصلاة في هذه المواطن أو في أكثرها تكم كروا في المواطن التي صحت أحاديثها باحاديث
أينما أدركت الصلاة فصل ونحوها وجه لوهاقرينة قاضية بصحة تأويل الاحاديث
القاضية بعدم الصحة وقد عرفنا ان احاديث النهي عن المتبرة والجمام ونحوهما خاصة
فنبني العامة عليها وتكم كروا في المواطن التي لم تصح أحاديثها بالقدح فيها لعدم التعبد
بما لم يصح وكفاية البراءة الاصلية حتى يقدم دليل صحيح ينقل عنها لاسيما بعد ورود

رواية تاتبي عن تاتبي والتحديث والاخبار والغفنة وأخرجه
البخاري في موضعين من كتاب الطهارة وموضعين في الاطعمة وفي المغازي والجهاد وأخرجه النسائي في الطهارة والولاية وابن
ماجه (عن) أم المؤمنين (ميمونة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكل عندها كتفا) أي لحم كتف (ثم صلى

57

لاہاب حیت جملہ علی ظاہرہ (حتیٰ)

ابن حمزة

• (باب صلاة التطوع في الكعبة) •

أوسبب الامر بالنوم واختلاف هل النوم في ذاته حدث أو هو مظنة الحدث (٢) الرواية

على ان رواية كفو اضعون الخ ثابت من وجه يصلح للاحتجاج به انظر السيل الجرار اه السيد نور الحسن خان بهادر سلمه الله

فنفق ابن المنذر وغيره عن بعض الصحابة والتابعين وبه قال المهني والحسن والمزني وغيرهم انه في ذاته ينقض الوضوء مطلقا وعلى كل حال وهبته له يوم حديث صفوان بن عسال المروي في صحيح ابن خزيمة اذ فيه الامن غائلا أو بول أو نوم فسوى بينهما في الحكم وقال آخرون بالنسبة لحديث أبي داود وغيره العيسان ٢٧ وكاه السنة فن نام فابتوضا واختلف

هو لا يفهم - م من قال لا ينقض القليل وهو قول الزهري ومالك وأحمد في رواية ومنهم من قال ينقض مطلقا الا نوم - م كان متعمدا من مقرر فلا ينقض الحديث أنس المروي عند مسلم ان لصاحبه كانوا ينامون ثم يصلون ولا يتوضون وجعل على نوم الممكن جعلين الاحاديث وقال آخرون لا ينقض النوم الوضوء بهما وهو يحكى عن أبي موسى الاشعري وابن عمر ومكحول ويقاس على النوم الغلبة على العقل ينجون أو اغناء أو سكر لان ذلك أبلغ في الذهول من النوم الذي هو مظنة الحدث على ما لا يخفى (فان أحدهم اذا صلى وهو ناس لا يدري لهله يستغفر) أي يريد ان يستغفر (فيستغفره) أي يدعو عليها وصرح به النسائي في روايته من طريق أبي أيوب عن هشام وجعل ابن أبي جرة عماله التي خشية أن يوافق ساعة اجابة والتبرج في العمل عائد الى العمل لا الى المتكلم به أي لا يدري أم يستغفر أم - اب مقربا للاستغفار وهو في الواقع بضد ذلك وفي الحديث الاخذ بالاحتياط لانه عمل بأمر محتمل والحث على الخشوع

الرواية في الفتح والحديثان يدلان على مشروعية الصلاة في الكعبة لصلاة صلى الله عليه وآله لم فيها وقد ادعى ابن بطال ان الحكمة في تغليب الباب لسلاطين الناس ان ذلك سنة فيلتزمونه قال الحافظ وهو مع ضعفه مستقيم بأنه لو أراد اخفاء ذلك ما اطلع عليه بلال ومن كان معه واثبات الحكم بذلك يكفي فيه تفصيل الواحد انتهى فالظاهر ان التغليب ليس لما ذكره بل لخفاة ان يزعموا عليه لتوفر دواعيهم على مراعاة أفعاله لياخذوها عنه أو ليكون ذلك أسكن لقلبه وأجمع لشوعه وانما أدخل معه عثمان لئلا يظن انه عزل من ولاية البيت وبلا وأسامة لالزمتهم ما خدمته وقيل فائدة ذلك لا يمكن من الصلاة في جميع جهاتهم لان الصلاة الى جهة الباب وهو متوجح لا تصح وقد عارض أحاديث صلاة صلى الله عليه وآله وسلم في الكعبة حديث ابن عباس عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كبر في البيت ولم يصل فيه قال الحافظ ولا معارضة في ذلك بالنسبة الى التكبير لان ابن عباس أثبت أنه لم يعمر من بلال وأما الصلاة فاثبات بلال أرجح لان بلالا كان معه يومئذ ولم يكن معه ابن عباس وانما استند في نفيه تارة الى أسامة وتارة الى أخيه الفضل مع انه لم يثبت ان الفضل كان معهم الا في رواية شاذة وقد روى أحمد من طريق ابن عباس عن أخيه الفضل في الصلاة فيها فيجوز حمل ان يكون تقام عن أسامة فانه كان معه وقد روى عنه في الصلاة في الكعبة أيضا مسلم من طريق ابن عباس ووقع اثبات صلاته فيها عن أسامة من رواية ابن عمر عنه فتعارضت الروايات في ذلك فنترجح رواية بلال من جهة انه مثبت وغيره ناف ومن جهة انه لم يخالف عنه في الاثبات واختلف على من نفي وقال الثوري وغيره يجب مع بين اثبات بلال ونفي أسامة بانهم لما دخلوا الكعبة استغلوا بالدعاء فرأى أسامة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدعو فاستغل بالدعاء في ناحية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ناحية ثم صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ بلال القرآنية منه ولم يره أسامة بعده واشتغاله ولان باغلاق الباب تكون الظلمة مع احتمال انه يجب عنه بعض الاعادة فنهاهم عما يظنه وقال الحب الطبري يحتمل أن يكون أسامة غاب عنه بعد دخوله للمحاجة فلم يشهد صلاته ويشهد له ما رواه أبو داود والطحاوي في مسنده عن أسامة قال دخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة فرأى صوراً قد عبدوا من منافقته به فضرب به الصور قال الحافظ هذا اسناد جيد قال القرطبي فلهذا استحب النقي اسرعة عوده انتهى وقد روى عمر بن شبة في كتابه مكن عن علي بن زيد قال دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة ودخل معه بلال وجلس أسامة على الباب فلما خرج وجد أسامة قد احتجى فاخذ حذوته فجاءه الحديث فلهذا احتجى فاستراح فنهى فلم يشاهد صلاته

وحضور القلب للعبادة واجتناب المكرهات في الطاعات وجواز الدعاء في الصلاة من غير تعقيب بشيء معين ورواه هذا الحديث الخمسة مديون الشيخ البخاري وفيه التحديث والاخبار والعنفه وأخرجه مسلم وأبو داود في الصلاة (وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال اذا نمت أحدكم) كذا باثبات القاعلي في البخاري

من رواية الاصمعي وبني عساكر والاصمعي وعليه اجري الماتن والباقي من رواية البخاري بحذف الفاعل للعلم به وزاد محمد بن نصر من طريق وهيب عن ايوب فليصرف (في الصلاة) أي صلاة كانت فريضة أو نافلة (فليتم) أي فليتجوز في الصلاة ويتمها ويتم (حتى يعلم ما يقرأ) أي الذي ٢٨ يقرؤه ولا يقال انما هذا في صلاة الليل لان الفريضة ليست

في اوقات النوم ولا فيها من التطويل ما يوجب ذلك كما قاله المهلب لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فيه - مل به أيضا في الفرائض ان وقع ما أمن بقاء الوقت وأشار الاصمعي الى أن في هذا الحديث اضطرابا وليس بصحيح كما ذكره في الفتح ورواه الترمذي بصريون وفيه رواية ناجي عن ناجي والحديث والعنعنة وأخرج جده النسائي في الطهارة (وعنه) أي عن أنس ابن مالك (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتوضأ عند كل صلاة (مفروضة من الاوقات الخمسة) (٣) والفتنة كان تدل على المداومة فيكون ذلك له عادة ~~بكن~~ حديث سويد المذكور في الباب يدل على ان المراد الغالب وفعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك كان على وجه الاستحباب والا لما كان وسعه ولا لغيره ان يخالفه ولان الاصل عدم الوجوب وقال الطحاوي يحتمل انه كان واجبا عليه خاصة ثم نسخ يوم الفتح حديث بريدة أي المروي في صحيح مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى يوم الفتح الصلوات الخمس بوضوء واحد وان عمر رضي الله عنه

فالمسئل عنهم انفاها مستحسنا لا في لقصر زمن استبائته وفي كل ذلك نفى رؤيته لا ما في نفس الامر ومنهم من جمع بين الحديثين بعد الترجيح وذلك من وجوه الاول ان الصلاة المتبقية هي الغوية والمنقبة الشرعية والثاني يحتمل ان يكون دخول البيت وقع مرتين قاله المهلب شارح البخاري وقال ابن حبان الاشبه عندى في الجمع ان يجعل الخبران في وقتين فيقال لما دخل الكعبة في الفتح صلى فيها على مارواه ابن عمر عن بلال ويجعل نفى ابن عباس الصلاة في الكعبة في حجة التي حج فيها لان ابن عباس نفاها وأسنده الى أسامة وابن عمر أثبتها وأسند اثباته الى بلال والى أسامة أيضا فاذا جعل الخبر على ما وصفنا بطل المعارض قال الحافظ وهذا جمع حسن لكن تعقبه النووي بأنه لا خلاف انه صلى الله عليه وآله وسلم دخل في يوم الفتح لافحة الوداع ويشهد له ما روى الازرق في كتاب مكة عن غير واحد من أهل العلم انه صلى الله عليه وآله وسلم انما دخل الكعبة مرة واحدة عام الفتح وما يؤم حج فلم يدخلها واذا كان الامر كذلك فلا يمنع أن يكون دخلها عام الفتح مرتين ويكون المراد بالوحدة وحدة السفر لا الدخول

• (باب الصلاة في السفينة) •

(عن ابن عمر قال سئل النبي صلى الله عليه وآله وسلم كيف أصلي في السفينة قال صل فيها قائما الا أن تخاف الغرق رواه الدارقطني والحاكم أبو عبد الله في المستدرک على شرط الصحيحين) الحديث رواه الحاكم من طريق جده قمر بن برقان عن ميمون بن مهران عن ابن عمر وقال على شرط مسلم قال وهو شاذ مرة الحديث يدل على وجوب الصلاة من قيام في السفينة ولا يجوز العودة الى العذر بخافة غرق أو غيره لان مخافة الغرق تنفي عنه الاستطاعة وقد قال الله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم وثبت من حديث ابن عباس اذا أمرتم بأمر فأتوا منه ما استطعتم وهي أيضا عذر أشد من المرض وقد أخرج الدارقطني من حديث علي انه صلى الله عليه وآله وسلم قال يصلي المريض قائما ان استطاع فان لم يستطع صلى قاعدا فان لم يستطع ان يسجد أو ما جعل سجودا أخفض من ركوعه فان لم يستطع أن يصلي قاعدا صلى على جنبه الايمن مستقبلا القبلة فان لم يستطع ان يصلي على جنبه الايمن صلى مستقبلا رجلاه مما يلي القبلة وفي أسناده حسين بن زيد ضعفه ابن المديني والحسن بن الحسين العرفي وهو متروك وقال النووي هذا حديث ضعيف وأخرج البزار والبيهقي في المعرفة من حديث جابر من نوعا بالقطر صلى على الارض ان استطعت والا فاقوم ايماء جعل سجودا أخفض من ركوعك قال أبو حاتم الصواب انه موقوف ورفع خطأ

(٣) والحاصل انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يتوضأ لكل صلاة في غاب حاله كما طقت به الاحاديث (باب) وتأديته صلى الله عليه وآله وسلم الصلوات بوضوء واحد وترغيبه في الوضوء على طهر يدلان على أن الامر بالوضوء عند القيام الى الصلاة محمول على الندب وهو أمر لا يجزئ انظر السيل السديد نور الحسن خان بم ادرا

سأله فقال عدا فعلته وقد عجب بأنه على تقدير القول بالنسخ كان قبل الفتح بدليل حديث - ويدين النعمان فإنه كان في خيبر وهي قبل الفتح برمان انتهى ويحتمل أنه كان بفعله استخبايا ثم خشي أن يظن وجوبه فتركه لبيان الجواز قال في الفتح قات وهذا أقرب (قال) أي أنس (وكان يجزئ) بضم أوله من أجزأ أي يكفي (أحدنا) ٢٩ الوضوء ما لم يحدث) وعند ابن ماجه

وكنا نحن نصلي الصلوات كلها

بوضوء واحد ومذهب الجمهور أن الوضوء لا يجب إلا من حدث وذهب إبراهيم النخعي إلى أنه لا يصل بوضوء واحد أكثر من خمس صلوات وهذا الحديث من الدلائل ورواه ما بين فرابي وكوفي وبصري (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بجماعت) أي بستان من الخل عليه جدار (من حيطان المدينة أو مكة) شك جرير وعند البخاري في الأدب المفرد من حيطان المدينة بالحرم من غير شك ويؤيده رواية الدارقطني في أفراد من حديث جابر أن الحائط كان لام

بشر الصفاية الانصارية لأن سائطها كان بالمدينة وفي رواية الأعمش مر بقبرين زادا ابن ماجه جديدين (فسمع صوت أناتين) قال ابن مالك فيه شاهد على جواز أفراد المضاف إلى المثني إذا كان جزءا ضيفا إليه نحو أكلت رأس شاتين والجمع أبود نحو فقد صفت قلوبكم وإن كان غير جزئه فالأكثر مجيئه بلفظ التنسية نحو سل الزيدان سيفهما وقد تجتمع التنسية والجمع في نحو ظهرهما مثل ظهور الترين

* (باب صلاة الفرض على الراحلة لعذر) *

(عن يعلى بن مرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم أتته في مضيق هو وأصحابه وهو على راحلته والسما من فوقهم والبله من أسفل منهم فحضرت الصلاة فاهرا المأذون فاذن وأقام ثم تقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته فصلى بهم يومئذ أياما يجعل السجود أخفض من الركوع رواه أحمد والترمذي) الحديث أخرجه أيضا النسائي هو الدارقطني وقال الترمذي حديث غريب تفرد به عمرو بن الرياح وثبت ذلك عن أنس من فعله وصححه عبد الحق وحسنه التورزي وضعفه البيهقي وهو يدل على ما ذهب إليه البعض من صحة صلاة الفريضة على الراحلة كما تصح في السفينة بالإجماع وبعارض هذا حديث عامر بن ربيعة الآتي وسيعرف الكلام على ذلك هنا لأن وقد صحح الشافعي الصلاة المفروضة على الراحلة بالشروط التي ستأتي وحكي النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح الإجماع على عدم جواز ترك الاستقبال في الفريضة قال الحافظ لكن رخص في شدة الخوف وحكي النووي أيضا الإجماع على عدم صلاة الفريضة على الدابة قال فلو أمكنه استقبال القبلة والقيام والركوع والسجود على دابة وافقته عليها هودج أو نحوه جازت الفريضة على الصحيح من مذهبه فان كانت سائرة لم تصح على الصحيح المنع ووص للشافعي وقيل تصح كالسفينة فانها تصح فيها الفريضة بالإجماع ولو كان في ركب وخاف لو نزل للفريضة انقطع عنهم ولحقه الضرر قال أصحابنا يصلي الفريضة على الدابة بحسب الامكان يلزمه أعادتها لأنه عذر نادرا انتهى والحديث يدل على جواز صلاة الفريضة على الراحلة ولا دليل يدل على اعتبار تلك الشروط الأعمومات يصلح هذا الحديث لتخصيصها وليس في الحديث إلا ذكر عذر المطر ونداوة الأرض فالظاهر صحة الفريضة على الراحلة في السفر إن حصل له مثل هذا العذر وإن لم يكن في هودج إلا أن يمنع من ذلك إجماع ولا إجماع فقد روى الترمذي في جامعه عن أحمد وأصحق أنهما يقولان بجواز الفريضة على الراحلة إذا لم يجد موضعا يؤدي فيه الفريضة نازلا ورواه العراقي في شرح الترمذي عن الشافعي قوله والسما من فوقهم المراد بالسما هنا المطر قال الشاعر

إذا نزل السماء بارض قوم • رعيناه وإن كانوا غضا

قال الجوهري يقال ما زلنا نطأ في السماء حتى أتيناكم قوله والبله بكسر الباء الموحدة وتشديد اللام قال الجوهري البله بالكسر النداوة قال المصنف رحمه الله وانما ثبتت

وإن أمن اللبس جاز جعل المضاف بلفظ الجمع كما في قوله (يعنيان في قبورهما) لأن استعمال التنفية في مثل هذا قليل وإن كانت هي الأصل ولم يعرف اسم القبورين المعذبين ولا أحدهما فيحتمل أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم لم يسمعها قصد الاسترخاء من الانتصاح على عادته وشقته على أمته صلى الله عليه وآله وسلم أو مهابته بالبحر زعيمها عن

مباشرة ما يشره واهما الراوي محمد الماسر (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ما أتى صاحب القبرين (وما بعد ما أتى في كبر) تركه عليهما قال ابن مالك فيه شاهد على ورود في التعليل وهو مثل قوله صلى الله عليه وآله وسلم عذبت امرأة في هرة قال وخفي ذلك على أكثر النحويين مع وروده ٣٠ في القرآن كقوله تعالى المسكهم فيما أخذتم وفي الحديث وفي الشعر

قد كرهوا هدايتي (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بل) انه كبير من جهة المعصية أو ظن ان ذلك غير كبير فافوحى اليه في الحال بأنه كبير فاستدرك وقال البغوي وغيره ورجعه ابن دقيق العيد وجماعة انه ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليهم الاحتراز من ذلك والكبيرة هي الموجبة للعدو ما فيه وعيد شديد قال الداودي وابن العربي كبير المنى بمعنى أ كبر والمنى واحد الكائن أي ليس ذلك بأكبر الكائن كافتل مشلا وان كان كبيرا في الجملة وقيل المعنى ليس بكبير في الصورة لان تعاطي ذلك يدل على الدافعة والحفارة وهو كبير في الذنب وقيل ليس بكبير في اعتقادهما أو في اعتقاد الخاطئين وهو عند الله كبير كقوله تعالى ومحسبونه هينا وهو عند الله عظيم وقيل ليس بكبير في مشقة الاحتراز أي كان لا يشق عليهم الاحتراز من ذلك وقيل ليس بكبير بمجرد وإنما صار كبيرا لما لو اظبه عليه ويرشد إلى ذلك السياق فانه وصف كلامه بما يدل على تجدد ذلك منه واستقراره عليه للاتيان

الرخصة اذا كان الضر وبذلك بينا فاما اليسير فلا روي أبو سعيد الخدري قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسجد في الماء والطين حتى رأيت أثر الطين في جبهته متفق عليه انتهى وساق حديث أبي سعيد هذا بطوله في باب الاجتهاد في العشر الاواخر من كتاب الاعتكاف واستدلال المصنف على تقييده لجواز صلاة الفريضة على الراحلة بالضرر اليقين بحديث أبي سعيد غير متجه لان جهوده على الماء والطين كان في الحضر وكان معتكفا على انه لا تراخ ان السجود على الارض مع المطر عزيمة فلا يكون صالحا لتقييده هذه الرخصة (وعن عامر بن ربيعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو على راحلته يسبح يوحى برأيه قبل أي وجهة توجه ولم يكن يصنع ذلك في الصلاة المكتوبة متفق عليه) وفي الباب عن جابر عند البخاري وأبي داود والترمذي وصححه وعن أنس عند الشيخين وأبي داود والنسائي وعن ابن عمر عند أبي داود والنسائي وأخرجه البخاري من فعل ابن عمر وأخرجه مسلم عنه مرفوعا بنحو ما عند أبي داود والنسائي وعن أبي سعيد عند أحمد وعن سعد بن أبي وقاص عند البزار وفي اسناده ضرار ابن صرد وهو ضعيف وعن شقران عند أحمد وفي اسناده مسلم بن خالد وثقه الشافعي وابن حبان وضعفه غير واحد ورواه أيضا الطبراني في الكبير والوسط وعن الهرماس عند أحمد أيضا وفي اسناده عبد الله بن واقد الحراني مختلف فيه ورواه الطبراني أيضا وعن أبي موسى عند أحمد أيضا وفي اسناده يونس بن الحرث وثقه ابن معين في رواية عنه وابن حبان وابن عدي وضعفه أحمد وغير واحد ورواه الطبراني في الاوسط والحديث يدل على جواز التطوع على الراحلة للمسافر قبل جهة مقصده وهو اجماع كما قال النووي والعراقي والحافظ وغيرهم وإنما الخلاف في جواز ذلك في الحضر بخوزه أبو يوسف وأبو سعيد الاصطخري من أصحاب الشافعي وأهل الظاهر قال ابن حزم وقد روينا عن وكيع عن سفيان عن منصور بن المعتمر عن ابراهيم النخعي قال كانوا يصلون على رحالهم ودوابهم حينما توجهت قال وهذه حكاية عن الصحابة والتابعين رضي الله عنهم عموما في الحضر والسفر قال النووي وهو محكي عن أنس بن مالك انتهى قال العراقي استدلل من ذهب إلى ذلك بعموم الأحاديث التي لم يصرح فيها بذكر السفر وهو ما شاع على قاعدتهم في أنه لا يحكم المطلق على المقيد بل يعمل بكل منهما فاما من يحمل المطلق على المقيد وهم جمهور العلماء فحمل الروايات المطلقة على المقيدة بالسفر انتهى وظاهر الأحاديث المقيدة بالسفر عدم الفرق بين السفر الطويل والقصير واليه ذهب الشافعي

بصفة المضاربة بعد حرف كان والله أعلم وعند ابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وجهور يعذبان عذابا شديدا في ذنب هين واستدل به ابن بطال على ان التعذيب لا يختص بالكائن بل قد يقع على الصغار (كان أحدهما لا يستقر من بوله) من الآتيا بأي لا يجعل منه وبين بولسيرة أي لا يمتنع منه وهي بمعنى رواية مسلم وأبي داود ومن

حديث الامش يستنز من التزوه هو الابعاد ولا يقال ان معنى لا يستنز وكشف عورته لانه يلزم منه ان مجرد كشف العورة
سبب للعداب المذكور لا اعتبار البول فيترتب العذاب على مجرد الكشف وليس كذلك بل الاقرب حمله على المجازو يكون
المراد بالاستتار التنزه عن البول والتوقي منه اما بعدم ملابسته ٢١ واما بالاحتراز عن مفسدة تتعلق به

كاتقاض الطهارة وعبر عن
التوقي بالاستتار مجازا ووجه
العلاقة بينهما ان المستتر عن
الشيء فيه بعد عنه واحتجاب
وذلك شبهه بالبعد عن الملاسة
البول وانما رجع المجاز وان
كان الاصل الحقيقة لان
الحديث يدل على ان البول
بالنسبة الى عذاب القبر
خصوصية فالحمل على ما يقتضيه
الحديث المصرح بهذه الخصوصية
أولى وأيضا فان لفظة من لما
أضيفت الى البول وهي لا ابتداء
الغاية حقيقة أو ما يرجع الى
معنى ابتداء الغاية مجازا تقتضي
نسبة الاستتار الذي عدمه سبب

وجهه والعلماء ذهب مالك الى انه لا يجوز الا في سفر تقصر فيه الصلاة وهو محكى عن
الشافعي وليكنها حكاية غريبة وذهب اليه الامام يحيى ويدل لما قالوه ما في رواية رزين
من حديث جابر بن زيادة في سفر القصر فان هتت هذه الزيادة وجب حمل ما أطلقته
الاحاديث عليهم وظاهر الاحاديث أن الجواز مختص بالراكب واليه ذهب أهل الظاهر
وأبو حنيفة وأحمد بن حنبل وقال الاوزاعي والشافعي انه يجوز للراجل قال المهدي
في البحر وهو قياس المذهب واستدلوا بقياس على الراسك وظاهر الاحاديث
أختصاص ذلك بالنافلة كما صرح في حديث الباب وغيره بأنه صلى الله عليه وآله وسلم
لم يكن يفعل ذلك في المكتوبة وقد تقدم الخلاف في ذلك في الحديث الذي قبل هذا ونفي
فعل ذلك في المكتوبة وان كان ثابتا في الصحيحين وغيرهما لكن غاية ما فيه انه أخبرنا
الناس بما علم وعدم علمه لا يستلزم عدم فالواجب علينا العمل بخبر من أخبرنا بأشهر
لم يعلم غيره لان من علم بحجة على من لا يعلم وكثيرا ما يرجع أهل الحديث ما في الصحيحين على
ما في غيرهما في مثل هذه الصورة وهو غلط وأوقع في مثله الجود فليكن منك هذا على
ذكر قوله يسبح أي يتنفل والسجدة بضم السين واسكان الاء النافلة قاله النووي
واطلاق التسبيح على النافلة تجاز والعلاقة الجزئية والكلية أو اللزوم لان الصلاة
المخصصة يلزمها التنزيه

باب اتخاذ متعبات الكفار ومواقع القبور اذا ثبتت مساجد

(عن عثمان بن أبي العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يجعل مساجد
الطائف حيث كان طواغيتهم رواه أبو داود وابن ماجه قال البخاري وقال عمرانا
لاندخل مكانهم من أجل التماثيل التي فيها الصور قال وكان ابن عباس يصلي في البيعة
الايعة فيمات تماثيل) الحديث رجال اسناده ثقات ومحمد بن عبد الله بن عياض الطائفي
المذكور في اسناده هذا الحديث ذكره ابن حبان في الثقات وكذلك أبو همام ثقة واسمه
محمد بن محمد الدلال البصري وعثمان بن أبي العاص المذكور هو الثقي أمره النبي صلى
الله عليه وآله وسلم بذلك حين استعمله على الطائف قوله طواغيتهم جمع طاغوت وهو
بيت الصنم الذي كانوا يعبدون فيه لله تعالى ويتقربون اليه بالاصنام على زعمهم
والحديث يدل على جواز جعل الكنائس والبسج وأمكنة الاصنام مساجد وكذلك
فعل كثير من الصحابة حين فتحوا البلاد جعلوا متعباتهم متعبات للمسلمين وغيرهم
مخاريها قوله وقال عمر هذا ذكر البخاري تعليقا وصله عبد الرزاق من طريق أسلم

غيره وهي حرام بالاجماع اذا قصد بها الافاد بين المسلمين قال ابن دقيق العيد فاما ما اقتضى فعل مصلحة أو ترك مفسدة فهو
مطلوب قال في الفتح وهو تفسير القيمة بالمعنى الاعم وكلام غيره يخالفه انتهى وسبب كونها كبيرة ان عدم التنزه من البول
يلزم منه بطلان الصلاة وتركها كبيرة بلا شك والمشي بالقيمة من السي بالفساد وهو من أفعى القبايح ويحجب عن استشكل

كون النجاسة من الصفات بأن الاصل في المذهب هو من التعبد بكان المقضية له يصير حكمها حكم الكبيرة لاسيما على
تفسيرها بجانبيه وعبد شديد ووقع في حديث أبي بكر عند أحدوا الطبراني باسناد صحيح بعد أن وما به مذنبان في كبير وبلى
وما به ذنبان الا في القبيحة والبول بإدانة المحصر ٣٢ وهي تنفي كونهما كافرين لان الكافر وان عذب على ترك

أحكام المسلمين فانه يعذب مع ذلك على الكفر بالاخلاق وبذلك جزم العلامة بن الطار وقال لا يجوز ان يقال انهما كانا كافرين لانهما لو كانا كافرين لم يدع اهما بتخفيف العذاب عنهم ما ولا ترجاهما وقد ذكر بعضهم السرف في تخصيص البول والنجاسة بعذاب القبر وهوان القبر أول منازل الآخرة وفيه غموز ما يقع في القيامة من العقاب والثواب والمعادى التي يعاقب عليها يوم القيامة نوعان حق لله وحق لعباده وأول ما يقضى فيه من حقوق الله تعالى عز وجل الصلاة ومن حقوق العباد الدماء وأما البرزخ فيقضى فيه مقدمات هذين الحقيين ووسائلهما مقدمة الصلاة الطهارة من الحدث والخبث ومقدمة الدماء النجاسة فيبدأ في البرزخ بالعقاب عليها (ثم دعا) صلى الله عليه وآله وسلم (بجريدة) من جريد النخل وهي التي ليس عليها ورق فأتى بها ولاعش فدعا به سبب رطب والعسب هي الجريدة التي لم تنبت فيها خوص فان نبت فهي السفة وقيل انه خص الجريد بذلك لانه بطي الخفاف (فكسرها

مولي عمر قال لما قدم عمر الشام صنع له رجل من النصارى طعاما وكان من عظامهم ثم وقال أحب أن تجيبي وتكرمني فقال له عمر انا لا ندخل كنائسكم من أجل الصور التي فيها يعني القائل قوله من أجل القائل هو جمع غنالة بمنزلة ثم من لثمة بينهم ما يم قال الحافظ ويده وبين الصورة عموم وخصوص مطلق فالصورة أعم قوله التي فيها الصور والضمير يعود على الكنيسة والصور بالجر بدل من القائل أو بيان لها أو بالنصب على الاختصاص أو بالرفع أي ان القائل مصورة والضمير على هذا للقائل وفي رواية الاصبلي بزيادة الواد العاطنة قوله وكان ابن عباس هذا ذكره البخاري تعليقا واصله البغوي في الجعديات وزاد فيه فان كان فيها تمثال خرج فصل في المطر والاثران يدلان على جواز دخول البيعة والصلاة فيها الا اذا كان فيها تمثال وقد قدم الكلام في ذلك والبيعة صومعة الراهب قاله في المحكم وقيل كنيسة النصارى قال الحافظ والثاني هو المعقد وهي بكسر الباء قال ويدخل في حكم البيعة الكنيسة وبيت المدراس والصومعة وبيت الصنم وبيت النار ونحو ذلك قال ابن رسلان وفي الحديث انه كان يصلي في البيعة وهي كنيسة أهل الكتاب (وعن قيس بن طلق بن علي عن أبيه قال خرجنا وفدا الى النبي صلى الله عليه وسلم فبايعناه وصلينا معه وأخبرناه ان بأرضنا بيعة لنا واستوهبنا من فضل طهوره فدعا بما به فوضا ونمض ثم صمى في ادوة وأمرنا فقال اخرجوا فاذا آتيتم أرضكم فأكسروا بيعتكم وانضحوا مكانها بهذا الماء واتخذوها مسجدا رواه النسائي) الحديث أخرجه نحوه الطبراني في الكبير والوسط وقيس بن طلق ممن لا يحتج بحديثه قال يحيى بن معين لقد أكره الناس في قيس بن طلق وانه لا يحتج بحديثه وقال عبد الرحمن بن أبي حاتم ان أباه وأبازرعة قال قيس بن طلق ليس ممن تقوم به حجة وهما لم يثبتاه وضعفه أحمد ويحيى بن معين في احدى الروايتين عنه وفي رواية عثمان بن سعد عنه انه وثقه وثقه الجعفي قال في الميزان حاكيا عن ابن القتيبة انه قال يقتضى ان يكون خبره حسنا لا صحيحا وأما من دون قيس بن طلق فهم ثقات فان النسائي قال أخبرنا هناد بن السري عن ملازم قال حدثني عبد الله بن بدر عن قيس بن طلق وملازم هو ابن عرو وثقه ابن معين والنسائي وعبد الله بن بدر وثقه وأما هناد فهو الامام الكبير المشهور والطهور والادوة قد تقدم ضبطهما والحديث يدل على جواز اتخاذ البيعة مسجدا وغيره من الكنائس ونحوها ملحق بها بالقياس كما تقدم (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يحب ان يصلي حيث أدركته الصلاة ويصلي في مرابض الغنم وانه أمر ببناء المسجد

فارسل

أكبرتين) بكسر الكاف تنبيه كسرة وهي القطعة من الشيء المكسور وقد تبين من رواية الاعمش

انها كانت نصفان في رواية جبر عنه باثنتين (فوضع) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (على كل قبر منهما كسرة) وفي رواية فغرز وهو يستلزم الوضع دون العكس (فتبيل له يا رسول الله لم فعلت هذا) لم يعين السائل من العصابة (قال صلى الله عليه وآله وسلم)

لعله ان يخفف) بضم أوله وفتح الخاء أى العذاب (عنهما) أى المعذبين (مالم تيسرا) بالتمتعة الذوقية بالتأنيث باعتبار عود الضمير
ففيه إلى الكسرتين وفتح الباء من باب علم بعلم وقد تكسر وهى لغة شاذة فى رواية الكشميهنى إلا ان تيسرا بحرف الاستفهام
وللمستعملين إلى ان ييسرا إلى التلى لغاية التمتعة الشخصية بالتذكير باعتبار ٢٢ عود الضمير إلى العودين لأن

الكسرتين هما العودان أى مدة
دوامهما إلى زمن اليأس المحتمل
تأنيته بالوحى كما قاله المازرى
لكن تعقبه القرطبي بأنه لو
كان بالوحى لما أتى بحرف التبرجى
وأجيب بأن لعل ههنا لعل
أو أنه يشفع لهما فى التخفيف
هذه المدة كما سرح به فى حديث
جابر على ان القصة واحدة كما
رجحنا النوى وفيه نظر لما فى
حديث أبى بكره عند أحمد
والطبرانى انه الذى أتى بالجريدة
إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وانه الذى قطع الغصنين فدل ذلك
على المغيرة ويؤيد ذلك ان
قصة الباب كانت بالمدينة وكان
معه صلى الله عليه وآله وسلم
جماعة وقصة جابر كانت فى السقر
وكان خرج لما حجه فقبه جابر
وحده فظهر التغير بين حديث
ابن عباس وحديث جابر بل فى
حديث أبى هريرة رضى الله عنه
المروى فى صحيح ابن حبان ما يدل
على الثامنة وألفه انه صلى الله
عليه وآله وسلم مر بقبر فوقف
فقال اتقونى بحريتين فجعل
احدهما عند رأسه والاخرى
عند رجله وقال الخطيبى هو
محول على أنه دعا لهما بالتخفيف
مدة بقاء السداوة لأن فى

فأرسل إلى ملاس بن النجار فقال يا بنى النجار نامنوفى بجانطكم هذا قالوا لا والله ما نطلب
ثمنه إلا إلى الله فقال أنس وكان فيه ما أقول لكم قبور المشركين وفيه خرب وفيه نخل
فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقبور المشركين فنبشت ثم بالحرب فسويت ثم بالنخل
وتقطع فصنوا النخل قبله المسجد وجعلوا عضادته بالحجارة وجعلوا يابنة لون الصخر وهــم
يرتجزون والنبي صلى الله عليه وآله وسلم معهم وهو يقول اللهم لا خير الاخير الاخرة
فاغفر الانصار والمهاجرة مختصر من حديث متفق عليه) قولنا نامنوفى أى اذ كروا إلى
ثمنه لاذركم الثمن الذى اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكانه قال ساومونى فى
الثمن قوله لا نطلب ثمنه إلا إلى الله تقديره لا نطلب الثمن لكن الامر فيه إلى الله وإلى بعضى
من وكذا عند الاسماعيلي لا نطلب ثمنه الا من الله وزاد ابن ماجه أبدا وظاهر الحديث
انهم لم يأخذوا منه ثمنا وخاف ذلك أهل السيرة قاله الحافظ قوله فكان فيه أى فى الحائط
الذى بنى فى مكانه المسجد وقوله وفيه خرب قال ابن الجوزى المعروف فيه ففتح الخاء
وكسر الراء بعد هاء موحدة بجمع خربة ككلمة وكلمة وسكى الخطيبى كسرا أوله وفتح ثانيه جمع
خربة كعنب وعنبه وللكشميهنى يفتح الخاء المهملة وسكون الراء بعد هاء مثلثة وقديين
أبو داود ان رواية عبد الوارث بالمجبة والموحدة ورواية جابر بن سالم عن أبى السباح
بالمهملة والثامنة قال الحافظ فعلى هذا فى رواية الكشميهنى وهم لان البخارى انما أخرجه
من رواية عبد الوارث قوله فاغفر الانصار وفى رواية فى البخارى للمستعمل والحوى فاغفر
الانصار بخذف اللام قال الحافظ ويوجه له بان ضمن اغفر معنى استمر وقد رواه أبو داود
عن مسدد بن المنقر فانصر الانصار وفى الحديث جواز التصرف فى المقبرة المملوكة بالمهبة
والبيع وجواز نبش القبور والارسة اذ لم تكن محتمة وجواز الصلوة فى مقابر
المشركين بعد نبشها واخراج ما فيها وجواز بناء المساجد فى أماكنها وجواز قطع النخل
المثمرة للحاجة قال الحافظ وفيه نظر لاحتمال ان يكون ذلك مما لا يثمرا ما بان يكون
ذكورا وما أن يكون مما طرأ عليه ما قطع ثمرة وفيه ان احتمال كونها مما لا ثمرة خلاف
الظاهر فلا يناقض بطله والاولى المناقشة باحتمال ان تكون غير مثمرة حال القطع ان أراد
المستعمل بالثمرة ما كانت الثمرة موجودة فيها حال القطع وللحديث فوائد ليس هذا محل
بسطها وصفة نيمان المسجد ما ثبت عند البخارى وغيره من حديث ابن عمر انه قال ان
المسجد كان على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مبنيا باللبن وسقته الجريد وعنده
خشب النخل فلم يزد فيه أبو بكر شيئا وزاد فيه عمر وبنوه فى عهده رسول الله

○ نيل فى الجريدة معنى يخصه ولا ان فى الرطب معنى ليس فى اليابس وقد
قيل ان المعنى فيه انه يسج مادام رطبا فيحصل التخفيف بركة التسبيح وعلى هذا فيطرد فى كل ما فيه رطوبة من الاشجار وغيرها
وكذلك فيها بركة لا يذكر تلاوة القرآن من باب الاولى وقال الطيبى الحكمة فى كونها مادام رطبتين ثمنه ان العذاب

يحتمل أن تكون غير معلومة لنا كعدد الزبانية وقد استذكر الخطابي ومن تبعه وضع التماس الجريد وغـ في القبر علامـ هذا الحديث قال الطرطوشي لأن ذلك خاص ببركة يده قال في الفتح وليس في السابق ما يقطع على أنه بائس الوضع يده السكري بل يحتمل أن يكون أمر به وقد تأسي برتبة ٣٤ بن الحبيب الصحابي بذلك فاوصى أن يؤخذ على قبره جريدتان

صلى الله عليه وسلم بالابن والجريد وأعاد عـ ده خشباً ثم غيره عثمان فزاد فيه زيادة كثيرة وبني جداره بالحجارة المنقوشة والقصة وجعل عـ ده من حجارة منقوشة وسقفة لاساج

(باب فضل من بنى مسجداً)

(عن عثمان بن عفان قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من بنى لله مسجداً بنى الله له مثله في الجنة متفق عليه) وفي الباب عن أبي بكرة عن عبد الطبراني في الأوسط وابن عدي في الكامل وفي أسناد الطبراني وهب بن حنص وهو ضعيف وفي أسناد ابن عدي الحكيم بن يعلى بن عطاء وهو منكر الحديث وعن عمر عند ابن ماجه وعن علي عند ابن ماجه أيضاً وفيه ابن الهبة وعن عبد الله بن عمرو وعند أحمد وفي أسناده الطحاوي بن أرطاة وعن أنس عند الترمذي وفي أسناده زياد النخعي وهو ضعيف وله طرق أخرى عن أنس منها عند الطبراني ومنها عند ابن عدي وفيه ما متال وعن ابن عباس عند أحمد والبزار في مسندهما وفي أسناده جابر الجعفي وهو ضعيف وعن عائشة عند البزار والطبراني في الأوسط وفيه كثير بن عبد الرحمن ضمه العقبلي وله طريق أخرى عند الطبراني في الأوسط وفيه المثنى بن الصباح ضمه الجمهور ورواه أبو عبيد في غريبه بأسناد جيد وعن أم حبيبة عند ابن عدي في الكامل وفيه أبو بطلال ضعيف جداً وعن أبي ذر عند ابن حبان في صحيحه والبزار والطبراني والبيهقي وزاد قدر مفصّل قطاة قال العراقي وأسناد صحيح وعن عمرو بن عيسى عند الثعالب وعن واثله بن الاسقع عند أحمد والطبراني وابن عدي وعن أبي هريرة عند البزار وابن عدي والطبراني وفي أسناده سليمان بن داود الهاشمي وليس بشيء ورواه الطبراني من طريق أخرى فيه المانسي بن الصباح وعن جابر عند ابن ماجه وأسناده جيد وعن معاذ عند الحافظ الدمشقي في جزء المساجد له وعن عبد الله بن أبي أوفى عنده أيضاً وعن ابن عمر عند البزار والطبراني وفي أسناده الحكيم بن ظهير وهو تروك بن زيادة ولو كان مفصّل قطاة وعن أبي موسى عنده لدمياط في جزءه المذكور وعن أبي امامة عند الطبراني وفيه علي بن زيد وهو ضعيف وعن أبي قريصة وأحمد بن حنبل عند الطبراني وفي أسناده جهمالة وعن يعقوب بن شريك عند الطبراني وعن عمر بن مالك عند الدمشقي في الجزء المذكور وعن أسامة بن زيد عن أحمد والطبراني وابن عدي قال يحيى بن معين هذا ليس بشيء وذكر أبو التمام بن منده في كتابه المستخرج من كتب الناس للثقة أنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم رافع بن خديج وعبد الله بن عمر وأخوه عمران بن حصين وقضالة بن عبيد وقد أمة بن

وهو أولى أن يتبع من غيره انتهى أقول هذه قضية شخصية وفعل مخصوص لا عموم فيها فلا يقاس عليه وضع الرابـ بن وغيرهما من الأفاضل والأوراد على القبر كما يصـ منعه أهل البدع في هذا الزمان وكما اعتاده سكان مكة والمدينة شرفهم الله تعالى ويأتى من ذلك في كتاب الجنائز أن شاء الله تعالى ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي ودارمي ومكي وفيه التحديث والعنعنة وقد أخرج البخاري الحديث أيضاً في الطهارة في الموضوعين وفي الجنائز والأدب والحدود ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه في الطهارة وكذا النسائي فيها أيضاً وفي التفسير والجنائز (عن أنس رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا تبرأ من حاجته) أي خرج إلى البراء بفتح الموحدة هو اسم للقضاء الواسع في كتابه عن قضاء الحاجة كما كتوا عنه بالخلاء لأنهم كانوا يبرزون في الأمكنة الخالية من الناس (أئتمه بما نهى نفسه) ذكره المقدس وحذف المفعول لظهوره أولاً لاستحبابه عن ذكره

وقد استدل البخاري بهذا الحديث هنا على غسل البول وهو أهم من الاستدلال به على الاستنجاء وغيره عبد فلا تكرار فيه وقد ثبتت الرخصة في حق المستحجم فيستدل به على وجوب غسل ما انتشر عن المحل ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بغدادي وبصري وفيه التحديث بصيغة الأقراد والجمع والأخبار والعنعنة وأخرجه البخاري أيضاً في الطهارة والصلاة

ومسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة والله أعلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال أعرابي) حكى أبو بكر التارخى عن عبد الله بن نافع المدني أنه الأقرب بن حابس التميمي وقيل ذو الخويصرة البهائي (فبال) أي شرع في البول (في المسجد) النبوي (فقتلوا له الناس) بالنسبة لهم وبإيديهم وفي رواية أخرى فزجوه ٣٥ الناس ولمسلم فقال الصحابة معه

ولابن أبي قتيبة فصاح الناس به وكذا للنسائي وللبخاري في الأدب فنثار إليه الناس وله في رواية عن أنس فقالوا إليه وللاسماعيلي فإرادهم به أن يذموا (فقال) لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (دعوه) يقول زاد الدارقطني في رواية له عسى أن يكون من أهل الجنة فتركوه خوفا من مشيئة تقيس بذهن أو ثوبه أو مواضع أخرى من المسجد أو يقطعها فيضرب به (وهريقوا) على بوله سجلا من ماء السجيل الدول الملائمي ماء لا فارغة أو الدلو الواسعة (أو ذنوبا من ماء) بفتح الذال المعجمة وهما بمعنى أو العظيمة الضخمة وحينئذ فعلى الترادف أو الشك من الراوى والأفهى للتخيير والاول أظهر فان رواية أنس لم يختلف في انهما ذنوب (فأنا نعمتم) حال كونكم (ميسرين ولم تعسوا) حال كونكم (ميسرين) أكد السابق في ضده تنبيها على المباغة في اليسر وأسند البيهقي إلى الصحابة رضي الله عنهم على طريق المجاز لأنه صلى الله عليه وآله وسلم هو المبعوث حقيقة لكنهم لما كانوا في مقام التبليغ عنه في حضوره وغيبته أطلقوا

عبد الله الهاشمي ومعاوية بن حيدة والمغيرة بن شعبة والمقدام بن معد يكرب وأبو سعيد الخدري قوله من بني الله مسجد يدل على أن الإجماع كور يحصل ببناء المسجد لا بجموع الأرض مسجد من غير بناء وأنه لا يكفي في ذلك تحويطه من غير حصول معنى البناء والتشجير في مسجد لا يوسع فيه يدخل فيه الكبير والصغير وعن أنس عند الترمذي مرفوعا بن زيادة لفظ كبير أو صغير أو يدل لذلك رواية كدفع حصص قطاعة وهي مرفوعة ثابتة عند ابن أبي شيبة عن عثمان وابن حبان والبخاري عن أبي ذر وأبي مسلم الكجني من حديث ابن عباس والطبراني عن أبي بكر وابن خزيمة عن جابر وحمل ذلك العلماء على المباغة لأن المكان الذي تقصده القطاعة لتضع فيه يضرها وترقد عليه لا يكفي مقدار الصلاة وقيل هي على ظاهرها والمعنى أنه يزيد في مسجد قدر يحتاج إليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشترك جماعة في بناء مسجد فيقع حصص كل واحد منهم ذلك القدر وفي رواية للبخاري قال بكبر حسبته أنه قال يعني شيخه معاصم بن عمر بن قتادة يفتني به وجه الله قال الحافظ وهذه الجملة لم يجزم بها بكبر في الحديث ولم أرها إلا من طريقه هكذا وكأنها ليست في الحديث بالنظر فإن كل من روى الحديث من جميع الطرق إليه انظرهم من بني الله مسجد أفكان بكبرا نسبها فذكرها بالمعنى متروكة في اللفظ الذي ظن أنه انتهى ولكنه يؤدى معنى هذه الزيادة قوله من بني الله فإن الباني للربا والسجدة والمباهاة ليس باني الله وأخرج الطبراني من حديث عائشة بن زيادة لا يريد به ربا ولا سمية قوله بنى الله بيتا في الجنة زاد البخاري في رواية مثله وكذا الترمذي وقد اختلف في معنى المماثلة فقال ابن العربي مثله في القدر والمساحة ويرده زيادة بيتا أو وسع منه عند أحد والطبراني من حديث ابن عمر وروى أحد أيضا من طريق وأدله ابن الأسيق بالنظر أنزل منه وقيل مثله في الجود والخصانة وطول البقاء ويرده أن بناء الجنة لا يخرب بخلاف بناء المسجد فلا مماثلة وقال صاحب المنهاج هذه المثابة ليست على ظاهرها وإنما يعني أنه ينبغي له بثوابه بيتا أشرف وأعظم وأرفع وقال النووي يحتمل أن يكون مثله معناه بنى الله له مثله في معنى البيت وأما صفته في السعة وغيرها فعلم ففضلها فافهم المالا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ويحتمل أن يكون معناه أن نضله على بيوت الجنة كفضل المسجد على بيوت الدنيا انتهى قال الحافظ لفظ المثل له استعمالان أحدهما للأفراد مطلقا كقوله تعالى فقالوا أنؤمن لبشرين مثلنا والآخر المطابقة كقوله تعالى أم أمثالكم فعلى الأول لا يمتنع أن يكون الجزاء أبنية متعددة فيحصل جواب من استشكل تقييده بقوله مثله مع أن الحسننة بعشر أمثالها لا يقال أن يكون المراد بنى الله له عشرة أبنية مثله وأما من أجاب باحتمال أن يكون صلى الله عليه وآله وسلم قال

عليهم ذلك وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم إذا ذهبت بعثا إلى جهة من الجهات يقول يسروا ولا تعسروا وفي هذه الجملة إشارة إلى تضعيف وجوب حفر الأرض أو لوجوب الزال معنى التيسير وصاروا معسرين وأخرج مسلم هذا الحديث مطولا وزاد فيه ثم إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعا فقال له إن هذه المساجد لا تصلح لشيء من هذا البول ولا لشيء من هذا

الله والصلاة وقراءة القرآن وفي هذا الحديث من الفوائد ان الاحتراز من نجاسة كان مقررا في نفوس الصحابة ولهذا بادروا الى الانكار بحضوره صلى الله عليه وآله وسلم قبل استئذانه ولما تقرروا عندهم أيضا من طلب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واستدل به على جواز لقمة ٢٦ بالعموم الى ان يظهر المخصص قال ابن دقيق العيد والذي يظهر ان

اللقمة يصح عند احتمال التخصيص عند المجتهد ولا يجب التوقف عن العمل بالعموم لذلك لان علماء الامصار ما برحوا يفتنون بما بلغهم من غير توقف على البحث عن التخصيص ولهذه القصة أيضا اذ لم ينكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الصحابة ولم يقل لهم نهيتم الاعرابي بل امرهم بالكف عنه للمصلحة الراجحة وهو دفع أعظم المفسدين باحتمال أيسرهما وتحصيل أعظم المصلحتين بترك أيسرهما وفيه المبادرة الى ازالة النجاسة عند زوال المانع لامرهم عند فراغه بصب الماء وفيه تعيين الماء لازالة النجاسة لان الجفاف بالرّيح أو الشمس لو كان يكفي لما حصل التكليف بطاب الدلو وفيه ان غسالة النجاسة الواقعة على الارض طاهرة وبلتقى به غير الواقعة لان البلة الباقية على الارض غسالة نجاسة فاذا لم يثبت ان التراب نقل وعلما ان المقصود التطهير تعيين الحكم بطهارة البلة فاذا كانت طاهرة فالمنفصلة أيضا مثله لعدم الفارق ويستدل به أيضا على عدم اشتراط نضوب الماء لانه

ذلك قبل نزول قوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ففيه بعد وكذا من أجاب بأن التشديد بالواحد لا ينفي الزيادة قال ومن الاجوبة المرضية ان المنلية هنا بحسب الكمية والزيادة حاصلة بحسب الكيفية فكيف من بيت خير من عشرة بل من مائة وهذا الذي ارتضاه هو الاحتمال الاول الذي ذكره النووي وقيل ان المنلية هي ان جزاء هذه الحسنة من جنس البناء لا من غيره مع قطع النظر عن غير ذلك مع ان التفاوت حاصل قطعاً بالنسبة الى ضيق الدنيا وسعة الجنة قال في المنههم هذا البيت والله أعلم مثل بيت خديجة الذي قال فيه انه من قصب يريد من قصب الزمرد والياقوت انتهى (وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من بنى لله مسجدا ولو كفتحص قطاة لبيضاها بنى الله له بيتا في الجنة رواه أحمد) الكلام على الحديث تخريجاً وتفهيراً وقد قدمناه في شرح الذي قبله

(باب الاقتصاد في بناء المساجد)

(عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أمرت بتشديد المساجد قال ابن عباس اتخرفت كما تخرفت اليهود والنصارى أخرجه أبو داود) الحديث صححه ابن حبان ورجاله رجال الصحيح لان أبا داود رواه عن سفيان بن عيينة عن سفيان الثوري عن أبي فزارة وهو راشد بن كيسان الكوفي وقد أخرج له مسلم عن يزيد بن الاصم هو العاصمي التابعي أخرجه له مسلم أيضا عن ابن عباس وقد أخرج البخاري في صحيحه قول ابن عباس المذكور تعليقا وانما لم يذكر البخاري المرفوع للاختلاف على يزيد بن الاصم في وصله وارساله قاله الحافظ قوله ما أمرت بضم الهمزة وكسر الميم مجيء للمفعول قول التشديد المساجد قال البغوي في شرح السنة التشديد رفع البناء وتطويله ومنه قوله تعالى بروج مشيدة وهي التي طول بناؤها يقال شدت الشيء أشيده مثل بعمته أيها اذا بنيت باليد وهو الجص وشيدته تشييدا طوخته ورفعته وقيل المراد بالبروج المشيدة المحصنة قال ابن رسلان والمشهور في الحديث ان المراد بتشديد المساجد هنا رفع البناء وتطويله كما قال البغوي وفيه رد على من جعل قوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع على رفعها وهو الحقيقة بل المراد ان تعظم فلا يذكر فيها الخنى من الاقوال وتطعيمها من الادناس والانبجاس ولا ترفع فيها الاصوات انتهى قوله قال ابن عباس هكذا رواه ابن حبان موقوفا وقوله حديث ابن عباس أيضا مرفوعا وظن الطيبي في شرح المشكاة انه ما حديث واحد فشرحه على ان اللام في اتخرفت هنا مكسورة قال وهي لام التعديل للمنفى قبله والمعنى ما أمرت بالتشديد ليجعل

لواشترط لتوقفت طهارة الارض على الجناف وكذا لا يشترط عصر النوب اذا فارق وقال ذريعة

الموفى في المغنى بعد ان حكى الخلاف الاولى الحكم بالطهارة المطلقة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشترط في الصلوة على بول الاعراب شيئا وفيه الرفق بالجاهل وتعلية ما يلزمه من غير تعنيف اذا لم يكن ذلك منه عنادا ولا سيما ان كان ممن يحتاج

الى استئلافه وفيه رافة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحسن خلقه قال ابن ماجه وابن حبان في حديث أبي هريرة فقال الاعرابي
بعد ان فقه في الاسلام فقام الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يابى وأبى فلم يؤنب ولم يسب وفيه تعظيم المسجد وتغنيهم عنه
الاقدار وظاهر الحصر من سياق مسلم في حديث أنس انه لا يجوز ٢٧ في المسجد شئ غير ما ذكر من الصلاة

ذريعة الى الزخرفة قال والنون فيه لمجرد التاكيد وفيه نوع تانيب وتوبيخ ثم قال
ويجوز رفع اللام على انه اجواب القسم قال الحافظ وهذا يعني فتح اللام هو المعتمد
والا قول لم تثبت به الرواية أصلا فلا يقربه وكلام ابن عباس فيه منه قول من كلام النبي
صلى الله عليه وآله وسلم في الكتب المشهورة وغيرها انتهى والزخرفة الزينة قال محيي
السنن انهم زخرفوا المساجد عند ما بدلوا دينهم وخرفوا كتبهم وأنتم تصبرون الى مثل
حالهم وسيصير أمركم الى الماراة بالمساجد والمباهة بتشديد هاوتريينها قال أبو الدرداء
اذا حلتم مصاحفكم وزقتم أجلكم فالدمار عليكم قال ابن رسلان وهذا الحديث
فيه مجزئة ظاهرة لاختباره صلى الله عليه وآله وسلم عما سيوقع بعده فان تزويق المساجد
والمباهة بخرفتها كثرت من الملوك والأمراء في هذا الزمان بالقاهرة والشام وبيت المقدس
باخذهم أموال الناس ظلموا وعارتهم به المدارس على شكل بديع نساء الله السلامة
والعافية انتهى والحديث يدل على ان تشييد المساجد بدعة وقد روى عن أبي حنيفة
الترخيص في ذلك وروى عن أبي طالب انه لا كراهة في تزيين المحراب وقال المنصور
بأنه يجوز في جميع المساجد وقال البدر بن المنير لما شيد الناس بيوتهم وزخرفوها
ناسب أن يصنع ذلك بالمساجد صونا لها عن الاستهانة وتعقب بأن المنع ان كان للعتى على
اتباع السلف في ترك الرفاهية فهو كما قال وان كان تشييد شغل بال المصلي بالزخرفة فلا
لبقاء له ومن جلة ما عول عليه المجوزون للترتيب بان السلف لم يحصل منهم الانكار
على من فعل ذلك وبأنه بدعة مستحسنة وبأنه مرغوب الى المسجد وهذه هي لا يقول عليها
من له حظ من اتوفيق لاسيما مع مقام المثل الا حديث الدالة على ان التزيين ليس من أمر
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانه نوع من المباهة المحرمة وانه من علامات الساعة
كما روى عن علي عليه السلام وانه من مصفع اليهود والنصارى وقد كان صلى الله عليه وآله
وسلم يحب مخافتهم ويرشد اليهم عموما وخصوصا ودعوى ترك النكال السلف
ممنوعة لان التزيين بدعة أحدثها أهل الدول الجائرة من غيره واذلة لاهل العلم والفضل
وأحد ثوان من البدع ما لا يأتي عليه الحصر ولا ينبت رما أحد وسكت العلماء عنه ثم تقيده
لارضابى قام في وجه باطلهم جاء من علماء لاخرة وصرخوا بين أظهرهم بنعي ذلك
عليهم ودعوى انه بدعة مستحسنة باطلة وقد عرفنا وجه بطلانها في شرح حديث من
عمل عملا ليس عليه أمر ناه ورفق باب الصلاة في قوب الحري والغصب ودعوى انه
مرغب الى المسجد فاسدة لان كونه دأيا الى المسجد ومرغبا اليه لا يكون الامن كان

وتلاوة القرآن والذكر لكن
الاجماع عليها ان مة وهم الحصر
منه غير معمول به ولا ريب ان
فعل غير المذكورات وما في
معناها خلاف الاولى وفيه
ان الارض قطعت بصب الماء
عليها ولا يشترط حفرها
خلافا للحنفية واحتجوا فيه
بحديث جاء من ثلاث طرق
أحدها موصول عن ابن
مسعود أخرجه الطحاوي
لكن اسناده ضعيف قاله أحمد
وغیره والآخران مرسلان
وهو يلزم من يحتاج بالمرسل مطلقا
وكذا من يحتاج به اذا اعتضد
مطلقا والشافعي انما يعتضد
عنده اذا كان من رواية كبار
التابعين وكان من أرسل اذا
سمى لا يسمى الاثنية وذلك
مذقود في المرسلين المذكورين
على ما هو ظاهر من سندهما
والله أعلم كذا في الفتح ورواة
هذا الحديث الخمسة ما بين
حصى ومدنى وبصرى وفيه
التحديث بالجمع والاختبار به
ولتوحيد والعقبة (عن أم
قيس) ذكرها الذهبي في تجريد
في السكنى ولم يذكرها اسمها
وعند ابن عبد البر اسمها جذامة
وعند السهيلي أمية (بذات محسن)

يكسر الميم وسكون الحاء وهي أخت عكاشة بن محسن وهي من المعمرات المهاجرات الاولى ولها في البخاري حديثان (رضي
الله عنهما) انتابن لها صغير ذكر (لم يأت كل الطعام) لعدم قدرته على مضغه ودفعه لعدته وفي الفتح المراد بالطعام ما عدا
البن الذي يرتفعه والتمر الذي يحنث به والعسل الذي يلعقه لأمه اذ لا يؤكل غيرها فيكون المراد انه لم يحصل له الاعتقاد بغير اللبن على

الاستقلال (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاجلسه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حجره) بكسر الميم وقضها
وسكون الجيم (فقال على توبه) أي توب النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد عاباه ففضحه) أي رشه بما عابه وغلبه من غير سبيلان
واسلم عن ابن شهاب فلم يزد على أن ٣٨ نضح بالماء وله أيضا فرشه وزاد أبو عوانة في صحبه عليه وسلم أيضا

غرضه وغاية قصده النظر الى تلك النقوش والزخرفة فاما من كان غرضه قصد المساجد
لعبادة الله التي لا تكون عبادة على الحقيقة الامع خشوع والا كانت تكسب بالروح
فليت الاشغالة عن ذلك كما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في الانجانية التي يهت بها الى
أبي جهم وكان تقدم من ههنا كماله سمور التي فيها نقوش وكما سيأتي في باب تنزيه قبلة المصلي
عما يلهي وتقوم البدع المعوجة التي يحدثها الملوك توقع أهل العلم في المسالك الضيقة
فيمتلكون لذلك من الحجج الواهية ما لا ينفق الا على جهيمة (وعن أنس ان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال لا تقوم الساعة حتى يتباهى الناس في المساجد رواه الخمسة الا

الترمذي وقال البخاري قال أبو سعيد كان وقف المسجد من جريد الغل وأمر عمر بن الخطاب
المسجد وقال كن الناس وياك ان تحمرا أو تصفر فتفتن الناس الحديث صححه ابن
خزيمة وأورد البخاري عن أنس عليه السلام يباهون بها من لا يعمرونها الا قليلا وصله
أبو يعلى الموصلي في مسنده وروى الحديث أبو نعيم في كتاب المساجد من الوجه الذي
عند ابن خزيمة بالنظر يتباهون بكثرة المساجد قوله حتى يتباهى الناس في المساجد أي
يتفاخرون في بناء المساجد والمباهاة بها كما في رواية البخاري ان يتفاخروا بها بالنقش
ولكثرة وروى في شرح السنة بسنده عن أبي قلابة قال غدا نضع أنس بن مالك الى
الزاوية فحضرت صلاة الصبح فمر بنا بعد فقال أنس أي مسجد هذا قالوا مسجد أحدث
الآن فقال أنس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال سيأتي على الناس زمان
يتباهون في المساجد حتى لا يعمرونها الا قليلا قوله وقال أنس قال الحافظ
وقع في روايتنا أن الناس يضم الهمة وكسر الكاف وتشديد النون المضمومة
بالنظ المضارع من أن كن الرباعي يقال كذبت الشيء اكنا أي صنته وسهرته وحكي أبو
زيد كذنته من التلاقي بمعنى أ كذنته وفرق الكسافي بينهما فقال كذنته أي سهرته
وأ كذنته في نفسه أي أسرته ووقع في رواية الاصمعي أن كن بفتح الهمة والنون فعل
أمر من الاكنا أيضا ويرجمه قوله قبله وأمر عمر وقوله بعده وياك وتوجه الاولى بانه
خاطب القوم بما أرادهم التفت الى الصانع فقال له وياك أو يحتمل قوله وياك على
التجريد كانه خاطب نفسه بذلك قال عياض وفي رواية غير الاصمعي كن الناس بحذف
الهمزة وكسر الكاف وهو صحيح أيضا وجوز ابن مالك ضم الكاف على انه من كن فهو
مكونون انتهى قال الحافظ وهو متجه لكن الرواية لا تساعده قوله فتفتن الناس بفتح
الضمان من فتن وضبطه الاصمعي بالضم من أفتن وذكر ان الاصمعي أنكره وان أبا عبيدة

فصبه عليه ولا يعب عوانة أيضا
فصبه على البول بفتح الباء (ولم
يفعله) لانه لم يبلغ الا رسالة
وروى ابن خزيمة والحاكم
ومحمد بن يعقوب من بول الجارية
وبرش من بول الغلام والنضح
أمر بالغمس كدليل عليه كلام
أهل اللغة في الصحاح والمجمل
ودوان الادب والمنخب الكراع
والافعال لابن طريف
والقاموس النضح الرش
واستدل بعضهم بقوله لم يفعله
على طهارة بول الصبي وبه قال
أحمد وإسحق وأبو ثور وحكي
عن مالك والاوزاعي وقال
مالك وأبو حنيفة رحمه الله
بعدد الفرق بين الذكر والانثى
في الغسل في بولهما ما يدل ان
النضح بمعنى الغسل والحديث
واللغة يرد في هذا الحديث من
الفوائد النذب الى حسن
المعاشرة والتواضع والرفق
بالصغار وتجنبك المولود
والتمسك باهل الفضل وحل
الاطفال اليهم حال الولادة
وبعددها وحكم بول الغلام
والجارية قبل أن يطعما وهو
مقصود الباب ورواه هذا
الحديث الخمسة ما بين تنبسي
ومدني وفيه التعديت والاخبار

أجازة

والعنفة (عن حذيفة بن اليمان وامم اليمان حذيل من غير او يقال حذيل بكسر ثم

سكون العيسى بالموحدة حذيف الانصاري حذيل من السابقين صريح في مسنده عن أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
رسلم أعلم بما كان وما يكون ان تقوم الساعة وأبوه صهباي أيضا استشهد بها حدومات حذيفة في أول خلافة علي سنة ست

وثلاثين في البخاري اثنا وعشرون حديثا رضى الله عنه قال أفى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم سباطة) بالضم مرمى تراجي
كناسة وفي الفتح هي المزيله والكناسة تكون بفناء الدور مرفقا لأهلها وتكون في الغالب سهلة لا يرد فيها البول على البائل
(قوم) من الأنصار وهذه الاضافة اضافة اختصاص لأملاك لانها ٢٩ لا تخلو عن النكاسة وفي رواية أحد

فقباء مدت منه فادفاني حتى
صرت قريما من عقبيه (فقال)
صلى الله عليه وآله وسلم في
الكناسة لدمثها أي سهولتها حال
كونه (قائما) بيان للجواز وألانه
لم يجز دلقهود مكافا فاضطر

للقيام أو كان بماضيه وهو باطن
ركبته الشريعة جرح أو
استشفاه من وجع صلبه على
عادة العرب في ذلك أو ان البول
قائما أحسن للفرج فله خشي
من البول قاعدا مع قربه من
الناس خروج صوت منه وأهله
كالمنشغول بأمور المسلمين
والنظر في مصالحهم وطال عليه
الجاس حتى لم يمكنه التباعد
خشية الضرر وقد أباح البول
قائما جماعة من الصحابة والتابعين
والامام أحمد وقال مالك ان كان
في مكان لا يتطير عليه منه شيء
فلا بأس به والافكره وكرهه
للتزنية عامة العلماء (ثم دعا صلي
الله عليه وآله وسلم بما فحنته
بما فتوضا) به وزاد عيسى بن
يونس فيه عن الاعمش ما أخرجه
ابن عبد البر في التمهيد بسند
صحيح ان ذلك كان بالمدينة
واسد تنبسط من الحديث جواز
البول بالقسرب من الديار وان

أجازة فقال نعم وأنت سمع في قال ابن بطال كان عمرهم من ذلك رد الشارع الخبيصة الى أبي
جهم من أجل الاعلام التي فيها وقال انها ألهتني عن صلاح قال الحافظ ويحتمل ان
يكون عنه مد عمر من ذلك علم خاص به هذه المسئلة فقد روى ابن ماجه من طريق عمرو بن
ميمون عن عمر مرفوعا ما سأل عمل قوم قط الا زخرفوا ما سجد لهم ورجاله ثقات الاشيج
جبارة بن المغلس فقيه مقال

• (باب كنس المساجد وتطعيمها وصيانتها من الروائح الكريهة) •

(عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على أجور أمتي حتى القذاة
يخرجها الرجل من المسجد وعرضت على ذنوب أمتي فلم أر ذنبا أعظم من سورة من
القرآن أو آية أو تيارجل ثم نسيار واه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وقال
هذا حديث غريب لا نعرفه الا من هذا الوجه قال وذا كرت به محمد بن اسمعيل يعني
البخاري فلم يعرفه واستقر به قال محمد ولا أعرف لاه طاب بن عبد الله يعني الراوي له عن
أنس سمعا من أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا قوله حدثني من
شهد خطبة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأذكر على بن المديني ان يكون المطلب سمع
من أنس وفي اسناده عبد الجليل بن عبد العزيز بن أبي راود الأزدي وثقه يحيى بن معين
وتكلم فيه غير واحد قال الحافظ في بلوغ المرام وصححه ابن خزيمة قوله القذاة بخفيف
الذال المجع والقصر الواحد من التبن والتراب وغير ذلك قال أهل اللغة القذا في الهين
والشراب مما يسهل فيه ثم استعمل في كل شيء يقع في البيت وغيره اذا كان يسيرا قال ابن
وسلان في شرح السنن فيه ترغيب في تنظيف المساجد مما يحصل فيه من القمامات
القليلة انها تمسكت في أجورهم وتعرض على نبيهم واذا كتب هذا القليل وعرض
في كتب الكبير ويعرض من باب الاولى ففيه تنبيه بالادنى على الاعلى وبالظاهر عن
النجس والسننات على قدر الاعمال قال وسمعت من بعض المشايخ انه ينبغي لمن أخرج
قذا من المسجد وأذى من طريق المسلمين ان يقول عند أخذه هال الله الا الله ليجمع بين
أدنى شعب الايمان وأعلىها وهي كلمة التوحيد وبين الافعال والاقوال وان اجتمع
القلب مع اللسان كان ذلك أكمل انتهى الا انه لا يخفى ان الاحكام الشرعية تحتاج
الى دليل وقوله ينبغي حكم شرعي قوله فلم أر ذنبا أعظم قال شارح المصابيح أي من سائر
الذنوب الصغار لان بيان القرآن من الحافظ ليس بذنوب كبير ان لم يكن من احد تخففاه
وقوله تعظيمه للقرآن وانما قال صلى الله عليه وآله وسلم لم هذا التشديد العظيم تعريضه

مدافعة البول مكروهة ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين خراساني وكوفي وفيه الحديث والعنقة وأخرجه البخاري أيضا
في الطهارة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن حذيفة رضى الله عنه (في رواية أخرى قال)
رأيتني أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم نياشي فاني سباطة قوم خلف حائط فقام كما يقوم أحدكم فالتفت (أي ذهبت

ناحية (منه فاشار الى) يده أو برأسه (لجنته) فقال يا حذيفة استرني كما عند الطبراني من حديث عصفية بن مالك (تقمت عند عتبة حتى فرغ) وفي اشارته صلى الله عليه وآله وسلم لم لحذيفة دليل على انه لم يسهده منه بحيث لا يراه والمعنى في ادناؤه اياه مع استحباب الابعاد في الحاجة ان

٤٥

الافنية المكونة أو قربة منها ولا تكاد تخلو عن مارواغا اتبذ حذيفة لا لا يسمع شيئا مما يقع في الحديث فلما بال عليه السلام قائما وأمن منه ذلك أمره بالقرب منه ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي ورازي (عن أسماء) ذات النطاقين بنت أبي بكر الصديق أم عبد الله بن الزبير من المهاجرات وكانت عارفة بتعبير الرواية فثبت سنة ثلاث وسبعين بحكمة بعد انبعاث عبد الله بياض بلغت مائة سنة لم يسقط لها سن ولم يشكرها عاقل لها في البخاري ستة عشر حديثا (رضي الله عنها) قالت جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمرأة هي أسماء كما وقع في رواية الشافعي باسناد صحيح على شرط الشيخين ولا يبعد ان يسم الراوي اسم نفسه (فقات أرابت) يارسول الله (احدنا في حضر) حال كونها (في الثوب) ومن ضرورة ذلك غالبا وصول الدم اليه والبخاري من طريق مالك عن هشام اذا أصاب ثوبه الدم من الحبضة وأطلقت الرؤية وأرادت الاخبار لانها سببه أي اخبرني والاستفهام بمعنى

على مراعاة حفظ القرآن انتهى والتقييم بالاصح غائر يحتاج الى دليل وقبل المراد بقوله نسيم اترك العمل بها ومنه قوله تعالى نسوا الله فنسيهم وهو مجاز لا يصار اليه الا لموجب (وعن عائشة قالت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ببناء المساجد في الدور وأن تنظف وتطيب رواه الخمسة الا الشافعي وعن حمزة بن حنبل قال أمر نازول الله صلى الله عليه وسلم ان اتخذ المساجد في ديارنا وأمرنا ان نطهرها رواه أحمد والترمذي وصححه ورواه أبو داود ولفظه كان يأمرنا بالبناء اجدان نصنعها في ديارنا ونصلح صنعها ونطهرها) الحديث الاول أخرجه الترمذي مسندا ومرسلا وقال المرسلي أصح ولكنه رواه غيره مسندا باسناد رجاله ثقات فرواه أبو داود عن حسين بن علي بن الاسود العجلي قال أبو حاتم صدوق عن زائدة بن قدامة أو ابن بسط وهما ثقتان عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة مرفوعا والحديث الثاني رواه أحمد باسناد صحيح وكذا رواه غيره باسناد جيدة قوله في الدور قال الشعبي في شرح السنة يريد المحال التي فيها الدور ومنه قوله تعالى سار يكمد دار الناصقين لانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا ومنه الحديث ما بقيت دار الا بنى فيها مسجد قال سفيان بن عيينة بنو المساجد في الدور يعني لقبائل أي من العرب يتصل بعضها ببعض وهم بنو أب ويكنى بسكن قبيلة مسجد هذا ظاهره معنى تفسير سفيان الدور قال أهل اللغة الاصل في اطلاق الدور على المواضع وقد تطاق على لقبائل مجازا قال بعض الحديثين والبساتين في معنى الدور على هذا فيستحب بناء المسجد من حجر أو لبن أو مدرا أو خشب أو غير ذلك في كل محلة يجتمع المقيمون بها أو كل بساتين شجرة وقال في شرح المشكاة الدور المذكورة في الحديث جمع دار وهو اسم جامع للبناء والعروسة والمحلة والمراد المحلات فانهم كانوا يسمون المحلة التي اجتمعت فيها قبيلة دارا أو محمول على اتخاذيت للسلافة كالمسجد يصلى فيه أهل البيت قاله ابن عبد الملك والاول هو المعقول عليه انتهى وقال شارح المصابيح يحتفل ارسول الله صلى الله عليه وسلم أذن ان يبنى الرجل في داره مسجدا يصلى فيه أهل بيته انتهى فعلى تفسير الدار بالمحلة المساجد المذكورة في الحديث جمع مسجد بكسر الجيم وعلى تفسيرها بدار الرجل المساجد جمع مسجد بفتح الجيم وقد نقل عن سيبويه ما يؤدى هذا المعنى قوله وان تنظف باظاء المشالة لا بالاضاد فانه تصغير ومعناه تطهر كما في رواية ابن ماجه والمراد بتنظيفها من الوسخ والانس قوله وتطيب قال ابن رسلان بطيب الرجال وهو ما خفي لونه وظهور ربحه فان اللون ربما شغل بصر المصلى والاولى في تطيب

المسجد

الامر بجامع الطلب (كيف تصنع) به (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (تقته)

بضم الحاء أي تفركه وتحكه والمراد بذلك ازالة عينه (ثم تفرسه بالماء) أي تفرك الثوب وتقلعه بذكره أطراف أصابعها أو بظفرها مع صيب الماء عليه وفي رواية تفرسه بتشديد الراء المكسورة قال أبو عبيد معني التشديد تقطعه (وتنضمه) أي

تغسله بان نصب عليه الماء قليلا قليلا قال الخطابي تحت المجسد من الدم لتزول عنه ثم تقرر ص بان تقبض عليه باصبعها
ثم تغمزه غمزا جيدا وتدلكه حتى ينحل ما تشربه من الدم ثم تنفضه ٤١ أى نصب عليه والنضح هنا الغسل حتى يزول
ال اثر وفي نسخة ثم تنفضه

(وتصل في فيه) وفي هذا الحديث
دليل على أن النجاسات انما
تزال بالماء دون غيره من المائعات
وهذا قول الجمهور خلافا لابي
حنيفة وصاحبه لان جميع
النجاسات بمشابة الدم ولا فرق
بينه وبينها اجاما وفيه أن قليل
دم الحيض لا يعنى عنه كسائر
النجاسات بخلاف سائر الدماء
وعن مالك يعني عن قليل الدم
ويغسل قليل غيره من النجاسات
وعن الحنفية يعني عن قدر
الدرهم ورواه هذا الحديث
الخمس ما بين مكى ومدنى وفيه
التحديث والعنونة وأخرجه
البخاري أيضا في الصلاة
والبيوع وأبو داود والترمذي
وابن ماجه في الطهارة (عن
عائشة رضي الله عنها قالت جاءت
فاطمة ابنة أبي حبيش) قيس
ابن المطلب وهي قرشية أسدية
(الى النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم فقالت يا رسول الله اني
امرأة استهاض) أى يستقرى
الدم بعد أيام المعاناة اذ
الاستهاضة جريان الدم من
فرج المرأة في غير أوانه والسين

المسجد مواضع المصلين ومواضع سجودهم أول ويجوز ان يحمل التطيب على التجمير
في المسجد والظاهر ان الامر بهذا المسجد للندب الحديث جهات انما الارض
مسجد او حديث أينما أدركت الصلاة فصل (وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال من أكل الثوم والبصل والكراث فلا يقرب من مسجدنا فان الملائكة تتأذى مما
يتأذى منه بنو آدم متفق عليه) قال النووي بعد ان ذكر حديث مسلم بلفظ فلا يقرب من
المسجد هذا نص يرجح من أكل الثوم ونحوه عن دخول كل مسجد وهذا مذهب
العلماء كافة الا ما حكاه القاضي عياض عن بعض العلماء ان النهي خاص بمسجد النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لقوله في رواية مسجدنا ووجه الجمهور فلا يقرب من المسجد قال
ابن دقيق العيد يكون مسجدنا بالجنس أو اضرب المثال فانه معلى اما بتأذى الآدميين
أو بتأذى الملائكة الحاضرين وذلك قديم جرد في المساجد كلها ثم ان النهي انما هو
عن حضور المسجد لا عن أكل الثوم والبصل ونحوهما فهذه البه قول جلال باجماع من
يعتد به وحكى القاضي عياض عن أهل الظاهر تحريمها لانها تمنع عن حضور الجماعة
وهي عندهم فرض عين ووجه الجمهور وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في أحاديث الباب
كل فاني أنا جنى من لا تنأجى وقوله صلى الله عليه وآله وسلم أيها الناس ليس لي قهرم
ما أحل الله ولست كنهم شجرة أكره ريحها أن يخرج مسلم وغيره قال العلماء ويلحق بالثوم
والبصل والكراث كل ماله رائحة كريهة من المأكولات وغيرها قال القاضي عياض
ويلحق به من أكل بخلا وكان يتجشأ قال ابن المراتب ويلحق به من به بخر في فيه أو به
جرح له رائحة قال القاضي وقاس العلماء على هذا إجماع الصلاة غير المسجد كصلى العيد
والجنائز ونحوهما من مجامع العبادات وكذا إجماع العلم والذكرو والولائم ونحوها ولا
يلحق بها الاسواق ونحوها انتهى وفيه ان العلة ان كانت هي التأذى فلا وجه لخراج
الاسواق وان كانت مركبة من التأذى وكونه حاصل لا لاشتغالين بطاعة صبح ذلك ولكن
العلة المذكورة في الحديث هي تأذى الملائكة فينبغي الاقتصار على الحاق المواطن التي
تحضرها الملائكة وقد ورد في حديث عن مسلم بلفظ لا يؤذي نابر مع الثوم وهي تقتضى
التعليل بتأذى بنى آدم قال ابن دقيق العيد والظاهر ان كل واحد منهم ماعلة مستقلة
اتهمى وعلى هذا الاسواق كغيرها من مجامع العبادات وقد استدل بالحديث على عدم
وجوب الجماعة قال ابن دقيق العيد ونقيره ان يقال كل هذه الامور جائزة بما ذكرنا
ومن لوازم ترك صلاة الجماعة في حق آكلها ولازم الجائز ترك الجماعة في حق آكلها

بأقبال للتقرير فزال صدق بينهما (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم لا) أي لا تدعى الصلاة (اغنا ذلك) بكسر الكاف (عرق) أي دم عرق بكسر الهمزة وبسبب العازل (وأيضاً بجبض) لأنه يخرج من قعر الرحم (فاذا أقبلت حبضتك) بفتح الحاء المرة وبالكسر اسم لام ٤٢ والخارقة التي تستدفئ بها المرأة والحالة أو الفتح خطأ وانصواب

الكسر لان المراد بها الحالة قاله الخطابي ورده القاضي عياض وغيره بل قالوا الاظهر الفتح لان المراد اذا أقبل الحوض (فدعى الصلاة) أي اتركها وهذا النهي للتحریم ويقضي فساد الصلاة بالاجماع (واذا أدبرت) أي انقطعت فالمراد بالأقبال والادبار هنا بالبداهة دم الحوض وانقطاعه (فاغسل على ذلك الدم) أي واغسل بالامر بالغسل مستفاد من أدلة أخرى ومعهومه أنها كانت تميز بين الحوض والاستحاضة فلذلك وكل الامر إليها في معرفة ذلك (ثم صلى) أول صلاة تدر كبرها وقال مالك في رواية تسمى تظهر بالامسالة عن الصلاة ونحوها ثلاثة أيام على عادتها (ثم توضأ) بصيغة الامر (لكل صلاة حتى يجيء ذلك الوقت) أي وقت اقبال الحوض وتفصيل حكمه مستوفاه في الكتب المبسوطة ورواه هذا الحديث ستة وفيه الاخبار والتحديث والعذمة وأخرجه مسلم في الطهارة وكذا الترمذي والنسائي وأبو داود (وعنها) أي عن عائشة الصديقة (رضي الله عنها) قالت كنت أغسل الجنابة أي أثرها

جائز وذلك بناق الوجوب وأهل الظاهر الثاثلون بتحريم كل ما له رائحة كريهة يقولون ان صلاة الجماعة واجبة على الاعيان ولا تتم الا بترك كل النجس وهذا الحديث وما لا يتم الواجب الا به فهو واجب فتركه أي كل ذلك واجب قوله فان الملائكة تنادي قال النووي هو بتشديد الذال ووقع في أكثر الاصول بالتخفيف وهي لغة يتسأل أذى يأذى مثل عني يعنى قال قال العلماء وفي هذا الحديث دليل على منع من أكل النجس من دخول المسجد وان كان خالداً لانه محل الملائكة ولعموم الاحاديث

• (باب ما يقول اذا دخل المسجد واذا خرج منه) •

(عن أبي حميد وأبي أسيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم المسجد فليقل اللهم افتح لنا أبواب رحمتك واذا خرج فليقل اللهم اني أسألك من فضلك رواه أحمد والنسائي وكذا مسلم وأبو داود وقال عن أبي حميد وأبي أسيد بالشك) وأخرجه أيضاً ابن ماجه عن أبي حميد وحده وهو عبد الرحمن بن سعيد الساعدي وأبو أسيد بضم الهمزة مصغراً هو مالك بن ربيعة الساعدي الانصاري قوله فليقل في رواية أبي داود فلا يسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ليقل وروى ابن السني عن أنس كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل المسجد قال بسم الله اللهم صل على محمد واذا خرج قال بسم الله اللهم صل على محمد قال النووي وروينا الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند دخول المسجد والخروج منه من رواية ابن عمر أيضاً وسألت حديث فاطمة عليها السلام قوله افتح لنا روايته أبي داود افتح لي ويجمع بينهما بان المنفرد يقول اللهم افتح لي واذا دخل ومع غيره يقول اللهم افتح لنا كذا قال ابن رسلان قوله اللهم اني أسألك من فضلك في رواية الطبراني في الاوسط عن ابن عمر واذا خرج قال اللهم افتح لنا أبواب فضلك وفي اسناده سالم بن عبد الله على قال ابن رسلان وسؤال الفضل عند الخروج موافق لقوله تعالى فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض وابتغوا من فضل الله يعني الرزق الحلال وقيل وابتغوا من فضل الله هو طاب العلم والوجهان متداربان فان العلم هو من رزق الله تعالى لان الرزق لا يختص بقوت الابدان بل يدخل فيه قوت الارواح والاسماع وغيرها قيل فضل الله عيادة مريض وزيارة أخ صالح (وعن فاطمة الزهراء رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل المسجد قال بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب رحمتك

وانذا لان الجنابة معنى فلا غسل أو عبرت بها عن ذلك مجازاً أو المراد المني من باب تسمية الشيء باسم سببه فان وجوده سبب لبعده عن الصلاة ونحوها وأطلقت على المني اسم الجنابة وحينئذ فلا حاجة الى التقدير بالحذف أو بالجماز (من ثوب النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم فيخرج) من الحجرة (الى) المسجد لاجل (الصلاة وان يقع) بضم الباء وقع القاف جمع

بقصة أي موضع يخالفونه ما يلبه أي أثر (المعنى ثوبه) الشريف لأنه خرج مبادرا للوقت ولم يكن له ثياب يتداولها ولا ين
 ماجه وأنا أرى أثر الفضل فيه أي لم يحف ولمسلم من حديث عائشة كنت أدرك النبي من ثوب رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم ولا بن خزيمة وحبان بسند صحيح كانت تحكوه ويصلى ٤٣ ويجمع بينهما وبين حديث الباب بحمل الفضل

على التذب على القول بطهارة
 التي كما هو مذهب الشافعي
 وأحمد والحدادين أو غسله للنجاسة
 المسمر أو لاختلاطه برطوبة
 الفرج على القول بنجاسته كما
 هو مذهب أبي حنيفة ومالك
 رحمهما الله وحمل الحنفية الفضل
 على الرطب والقرك على البابس
 وهو الرابع نظر رافي الأدلة كما
 حقه فكذا في مسائل الختام
 شرح بلوغ المرام وروا هذا
 الحديث الخمسة ما بين مروزي
 ورق ومدي وفيه التصديت
 والاختبار والعنفنة وأخرجه
 مسلم وأبو داود والترمذي وقال
 حسن صحيح والنسائي وابن ماجه
 كاهم في الطهارة (عن أنس)
 ابن مالك (رضي الله عنه قال قدم
 أنس) على رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم (من عكل) بضم
 العين وسكون الكاف قبيلة من
 تيم الرباب (أو) من (عمرة)
 مصغرا من بجميلة لامن
 نضاعة وليس عرونة عكلا لأنها
 قبيلتان متغابرتان لان عكلا
 من عدنان وعرونة من طهمان
 والشك من حماد وقال الكرماني
 ترديد من أنس وقال الداودي
 شك من الراوي والبخاري في
 الجهاد عن وهب عن أيوب أن

وإذا خرج قال بسم الله والاسلام على رسول الله اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي أبواب
 فضلك رواه أحمد وابن ماجه الحديث استاده في متن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر بن
 أبي شيبة حدثنا اسمعيل بن ابراهيم وأبو معاوية عن ليث عن عبد الله بن الحسن عن أمه
 عن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم لم تذكره وفيه انقطاع لان فاطمة بنت
 الحسين وهي أم عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي لم تذكر فاطمة الزهراء رضي الله عنها
 وليث المذكور في الاسناد ان كان ابن أبي سليم ففيه مقال معروف وهذا الحديث فيه
 زيادة التسمية والاسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم والدعاء بالمغفرة في الدخول
 والخروج وزيادة التسمية لم يثبت عند أي راو في الحديث الا قول ابن مردويه وزيادة
 التسمية ثابتة عند ابن السني من حديث أنس كما تقدم وعن ابن مردويه وقد تقدمت
 زيادة الصلاة فثبت في داخل المسجد والخارج منه ان يجمع بين التسمية والصلاة
 والاسلام على رسول الله والدعاء بالمغفرة والدعاء لفتح الابواب الرحمة داخلها ولا بواب
 الفضل خارجها وينبغي أيضا ان يضم الى ذلك ما أخرجه أبو
 داود من حديث عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا دخل
 المسجد قال أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم
 قال فاذا قال ذلك قال الشيطان حفظ مني سائر اليوم وما أخرج الحاكم في المستدرک
 وقال صحيح على شرط الشيخين عن ابن عباس في قوله تعالى فاذا دخلتم بيوتا فأنصتوا على
 أنفسكم قال هو المسجد اذا دخلتم فقل السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين

• (باب جامع فيما تصان عنه المساجد وما أبيح فيها) •

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من سمع رجلا يشد في مسجد
 ضالة فليقل لأدائها الله اليك فان المساجد لم تبذل لها ذنوب عن بريدة ان رجلا نشد في المسجد
 فقال من دعا الى الجمل الاحمر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا وجئت انما بينت
 المساجد لما بنيت لرواهما أحمد ومسلم وابن ماجه) قوله يشد بفتح الشاء وضم الشين
 يقال نشدت الضالة بمعنى طلبتها وأنشدتها عرفتها والضالة تطاق على الذكر والانثى والجمع
 ضوال كدابة ودواب وهي محتصة بالحيوان ويقال لغير الحيوان ضائع ولقيط قال ابن
 رسلان قوله لأدائها الله اليك فيه دليل على جواز الدعاء على الناس في المسجد بعدهم
 الوجدان معاقبة له في ماله معاملة له بنقيض قصده قال ابن رسلان ويطوق بذلك من رفع
 صوته فيه بما يقتضي مصالحة ترجع الى الرفع صوته قال وفيه النهي عن رفع الصوت

رهطامن عكل ولم يشك وله في الزكاة عن شعبة عن قتادة عن أنس ان ناسا من عريته ولم يشك أيضا وكذا مسلم وفي الغزالي عن
 سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ان ناسا من عكل وعريته بالواو الساكنة قال الحافظ ابن حجر وهو الصواب وقد كان قدومه على
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما قاله ابن أبي عمير بعد قدومه كان في جمادى الاولى سنة ست وذكرها البخاري بعد الحديث

وكانت في ذي القعدة منها وذكروا لوقد في انما كانت في شوال منها وتبعه ابن حبان وابن سعد وغيرهما وللبخاري في البخاريين
انهم كانوا في الصفقة قبل ان يطلبوا الخروج الى الابل (فاجتموا المدينة) أي اصابهم الجوى وهو داء الجوف اذا تطاول أو كرهوا
الاقامة بها لما فيه من الوخم أولم يوافقهم طعامها ٤٤ وللبخاري من رواية سهيل عن قتادة في هذه القصة فقالوا

يا بني الله انا كنا أهل ضمرع ولم
نكن أهل ريف وله في الطب من
رواية ثابت عن أنس ان ناسا
كان بهم سقم قالوا يا رسول الله
آونا واطعمنا فلما هموا قالوا
ان المدينة وجة والظاهر انهم
قدموا سقما من الهرال
الشديد والجهد من الجوع
مهجرة الوانهم فلما هموا من
السقم أصابهم من حمى المدينة
فذكر هو الاقامة بها ولمسلم عن
أنس وقع بالمدينة الموم ضم
المسيم وسكون الواو وهو ورم
الصدر فغطت بطونهم فقالوا
يا رسول الله ان المدينة وجة
(فأمرهم النبي صلى الله عليه)
وآله (وسلم بالقاح) بلام مكسورة
جمع لقوح وهي الناقة الخلوب
كفلوص وقلاص أي أمرهم
أن يلحقوا بها وعند البخاري
في رواية همام عن قتادة فأمرهم
أن يلحقوا براعيه وعند أبي
هوانة انهم بدؤا بطلب الخروج
الى القاح فقالوا يا رسول الله قد
وقع هذا الوجع فلو أذنت لنا
نخرجنا الى الابل وله عن وهيب
انهم قالوا يا رسول الله ابغنا
رسلا أي اطلب لنا بلنا قال
ما أجدركم الآن تلحقوا بالذود
وعند ابن سعد أن عدد لقاحه

بشد الضالة وما في معناه من البيع والشراء والجارة والعقود قال مالك وجماعة من
العلماء **بكره** رفع الصوت في المسجد بالعلم وغيره واجاز أبو حنيفة ومحمد بن مسلمة من
أصحاب مالك رفع الصوت فيه بالعلم والخصوصة وغير ذلك مما يحتاج اليه الناس لانه
مجمعهم ولا بد لهم منه **قوله** وانما بنيت المساجد لما بنيت له قال النووي ومعناه لذكرك الله
والصلاة والعلم والمذاكر في الخير ونحوها قال القاضي عياض فيه دليل على منع
الصنائع في المسجد قال وقال بعض شيوخنا انما يمنع من الصنائع الخاصة فاما العامة
للمسلمين في دينهم فلا بأس بها وكره بعض المالكية تعليم الصبيان في المساجد وقال انه
من باب البيع وهذا اذا كان باجرة فان كان بغير أجر كان مكروها لعدم تحريمهم
من الوسخ الذي يصان عنه المسجد وقد تقدم اختلاف الاحاديث في دخولهم المساجد
في باب حل الحديث (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل
مسجدنا هذا البتة لم خير أو وليعلمه كان كالمجاهد في بيبل الله ومن دخل اغير ذلك كان
كالناظر الى ماليس له رواه أحمد وابن ماجه وقال هو بمنزلة الناظر الى متاع غيره)
الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا حاتم بن اسمعيل
عن حميد بن صخر عن المقبري عن أبي هريرة فذكره وحاتم بن اسمعيل قد وثقه ابن سعد
وهو صدوق كان بهم وبقية الاسناد ثقات وحميد بن صخر هو حميد الطويل الامام
الكبير **قوله** مسجدنا هذا فيه نصريح بان الاجر المترتب على الدخول انما يحصل لمن كان
في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يصح الحاق غيره به من المساجد التي هي دونه في
الفضيلة لانه قياس مع الفارق **قوله** ليعلم خيرا أولي العلم فيه ان الثواب المذكور انما
يتسبب عن هذه الطاعة الخاصة لا عن كل طاعة وفيه أيضا التنويه بشرف تعلم العلم
وتعلمه لانه هو الخير الذي لا يقارم قدره وهذا ان جعل تنكير الخير لا تعظيم ويمكن
ادراج كل تعلم وتعليم لخير أي خير كان تحت ذلك فيدخل كل ما فيه قرينة بتعلمها الدخول
أو يعلمها غيره وفيه أيضا التسوية بين العالم والمتعلم والارشاد الى أن التعاليم والتعلم في
المسجد أفضل من سائر الامكنة **قوله** ومن دخل اغير ذلك الخ ظاهره ان كل ماليس فيه
تعليم ولا تعلم من أنواع الخير لا يجوز زفه في المسجد ولا بد من تقييده بمقاعد الصلاة
والذكر والاعتكاف ونحوها مما ورد في المسجد أو الارشاد الى فعله فيه والحديث
يدل على ان المسجد لم يوضع لكل طاعة بل لطاعات مخصوصة لتعليم الخير في الحديث
باتمهلم والنهلم (وعن حكيم بن حزام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقام

صلى الله عليه وآله ولم كان خمس عشرة وعند أبي عوانة كانت ترى بنى الجدر ناحية قريش وأبناها الحدود
هين على ستة اصبال من المدينة (و) أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم (أن يشربوا) أي بالشرب (من آبواها فانطلقوا) نشربوا
منها (فلما هموا) من ذلك الداء ومنعوا ورجعت اليهم ألوانهم (قتلوا راعي النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يسار النبي

وذلك انهم لما عدوا على القاح ادرتهم ومعه نفر فقاتلهم فقطعوا ايده ورجله وغرزوا الشوك في اسنانه وعينيه حتى مات
 كذا في طبقات ابن سعد (واستاقوا) من الاستمق أي ساقوا (النعم) وقاعنيقا والنم واحد الانعام وهي الاموال الراعية
 واكثر ما يقع على الابل وفي بعض النسخ واستاقوا ابلهم ٤٥ (خفاء الخبر) عنهم (في أول النهار فبعث) رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (في
 آثارهم) أي دراهم الطلب
 وهم مريّة وكانوا عشرين
 وأميرهم كرز بن جابر وعند ابن
 عتبة سعيد بن زيد قادر كوفي
 ذلك اليوم فاختدوا (فلما ارتفع
 النهار جئ بهم) إلى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم وهم أسارى
 (فقطع) صلى الله عليه وآله وسلم
 (أيدهم) جمع يد فاما ان يراد
 بها أقل الجمع وهو اثنان كما
 هو عند بعضهم لان لكل منهم
 يدين واما ان يراد التوزيع
 عليهم بان يقطع من كل واحد
 منهم يدا واحدة والجمع في
 مقابلة الجمع يفيد التوزيع
 واسناد الفعل فيه إلى النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم مجاز (وأرجلهم
 من خلاف) كافي آية المائدة
 المتزلة في القضية كما رواه ابن
 جرير وحاتم وغيرهما (وممرت
 أعينهم) بضم السين قال المنذري
 وتحقيق الميم أي حكمت بالمسامير
 الحماة قال وشدها بعضهم
 والاول أشهر وأوجه وقيل
 ممرت أي فقتت وعند البخاري
 من رواية وهيب عن أيوب
 ومن رواية الاوزاعي عن يحيى
 كلاهما عن أبي قلابة ثم أمر
 بمسامير فاحيت فكملهم بها

الحدود في المساجد ولا يستقاده فيها رواه أحمد وأبو داود والدارقطني الحديث أخرجه
 أيضا الحاكم وابن السكن والبيهقي قال الحافظ في التلخيص ولا بأس باستناده وقال في
 بلوغ المرام ان استناده ضعیف وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي وابن ماجه وفيه
 اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف من قبل حفظه وعن جبير بن مطعم عند البراز وفيه
 الواقدي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه ابن لهيعة والحديث يدل على تحريم
 إقامة الحدود في المساجد وتحريم الاستقادة فيها لان النهي كما تقرر في الاصول حقيقة
 في التحريم ولا صار فيه ههنا عن معناه الحقيقي (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله
 عليه وآله وسلم قال اذا رأيتم من يبيع أو يبتاع في المسجد فقولوا لا ربح الله تجارتك
 واذا رأيتم من يشد فيه ضالة فقولوا لا رد الله عليه رواه الترمذي وعن عمرو بن شعيب
 عن أبيه عن جده قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشراء والبيع في
 المسجد وان تشد فيه الاشعار وان تشد فيه الضالة وعن الحلق يوم الجمعة قبل الصلاة
 رواه الخمسة وليس للنسائي فيه انشاء الضالة) الحديث الأول أخرجه النسائي في اليوم
 والليلة وحسنه الترمذي والحديث الثاني حسنه الترمذي وصححه ابن خزيمة قال الحافظ
 في الفتح واستناده صحيح إلى عمرو بن شعيب بن يعقوب بن يعقوب بن يحيى بن عمار بن
 لكن في أسانيد هامة قال انه نهي عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفيه مقال منهور قال
 الترمذي قال محمد بن اسمعيل رأيت أحمد واسحق وذكرا غيرهما يتحجبون بحديث عمرو بن
 شعيب قال وقد سمع شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو قال أبو عيسى ومن تكلم في
 حديث عمرو بن شعيب انما ضعه لانه يتحدث من صحبة جده كأنهم رأوا انه لم يسمع
 هذه الاحاديث من جده قال علي بن عبد الله المديني قال يحيى بن سعيد حديث عمرو بن
 شعيب عندنا رواه وفي الباب عن بريدة عند مسلم وابن ماجه والنسائي وعن جابر عند
 النسائي وعن أنس عند الطبراني قال العراقي ورجاله ثقات وعن أبي هريرة عن طريق
 أخرى غير التي في الباب عند مسلم وعن سعد بن أبي وقاص عند البراز وفي استناده الخجاج
 ابن ارطاة وعن ابن مسعود عند البراز أيضا والطبراني وعن ثوبان عند الطبراني أيضا
 وثوبان هذا ليس بثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يورده ابن حبان في
 الصحابة ولا ابن عبد البر وأورده ابن منده وعن معاذ بن جبل عند الطبراني أيضا وعن ابن
 عمر عند ابن ماجه وعن وثالة بن الاسقع عند ابن ماجه أيضا وعن عصمة عند الطبراني
 وعن أبي سعيد عند ابن أبي حاتم في العلل الحديثان يدلان على تحريم البيع والشراء

وانما فعل ذلك بهم قصاصا لانهم قتلوا عينا الراعي وليس من المثلثة المنهية عنها (والقوا) من المثلثة فنقول (في المرة) بفتح الحاء
 وتشديد الراء في أرض ذات حجارة سود بظاهر المدينة النبوية كأنها أحرقت بالنار وكان بها الواقعة المشهورة أيام يزيد بن
 معاوية (يستسقون) أي يطلبون السقي (فلا يسقون) زاد وهيب والاوزاعي حتى ماتوا وفي الطب من رواية أنس فرأيت رجلا

منهم يكدم الارض بلسانه حتى يموت ولا يبعث عوانه يكدم الارض ليجد بردها مما يجدم من الحر والشددة والمنع من السقي مع
 كون الاجماع على سقي من وجب قبله اذا استسقى امانه ليس بأمره صلى الله عليه وآله وسلم واما لانه نهى عن سقيهم
 لارتدادهم ففي مسلم والترمذي انهم ارتدوا عن الاسلام ٤٦ وحينئذ فلا حرمة لهم كالكلاب المقور واحتج بشريهم

البول ممن قال بطهارته نصاب
 بول الابل وقبسا في سائر
 ما كول اللحم وهو قول مالك
 وأحمد ومحمد بن الحسن من
 الحنفية وابن خزيمة وابن المنذر
 وابن حبان والاصطخري والرويان
 من الشافعية وهو قول
 الشعبي وعطاء النخعي والزهرى
 وابن سيرين والثوري واحتج به
 ابن المنذر بأن ترك أهل العلم
 يسع الناس ابعاد الغنم في
 أسواقهم واستعمال أبول
 الابل في أدويتهم قديما
 وحديثا من غير تكبر دليل على
 طهارته ما قال في الفتح وهو
 استدلال ضعيف لان المختلف
 فيه لا يجب انكاره فلا يدل
 ترك انكاره على جواز
 فضلا عن طهارته وقد دل على
 نجاسة ابوال كاه حديث أبي
 هريرة ومثل جماعة ما في
 الحديث على التداءى فليس
 فيه دليل على الاباحة في غير حال
 الضرورة وظاهر قول البخارى
 في الترجمة ابوال ابل والدواب
 جعل الحديث جهة لطهارة
 الارواث والابوال مطلقا
 كالظاهرة الا أنهم استثنوا
 بول الادى وروته وتعب بان
 القصة في ابوال الما كول ولا

يسوغ قياس غير الما كول على الما كول اظهر الفرق ورواه الحنفية بصريون وفيه رواية تابعي عن
 تابعي والتحديث والنعنة وآخره المواقف هنا وفي البخاريين والجهاد والتفسير والمغازي والديات ومسلم في الحدود وأبو داود
 في الطهارة والنسائي في المهارية (وعنه) عن أنس رضي الله عنه (قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي قبل ان يني

المسجد المذنب في مريض الغنم) واستدل به على طهارة أبوابها وأبوابها لأن المراض لا تخلو عنهم فادل على أنهم كانوا يباشرونهم في صلاتهم فلا تكون نجسة وأجيب باحتمال الصلاة على حائل دون الأرض وعورض بأنها شهادة في لكن قد يقال إنها مستندة إلى الأصل أي الصلاة من غير حائل وأجيب بأنه صلى ٤٧ الله عليه وآله وسلم صلى في دار أنس على حصير كما في الصحيحين والحديث

عائشة الصبيح أنه كان يصلي على الخمر نسمة ليس في الحديث المذكور دلالة على طهارة المراض لأن فيه أيضا النهي عن الصلاة في معاطن الأبل فلا يقتضي الاذن الطهارة لا يقتضي النهي التيميس ولم يقل أحد بالنسبة إلى المكان المسمى في الاذن والنهي شيء لا يتعلق بالطهارة ولا النجاسة وهو ان الغنم من دواب الجنة والابل خلقت من الشياطين والله أعلم قاله الحافظ في الفتح ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين خراساني وكوفي وبصري وفيه التحديث والاختبار والاعتناء وأخرج المواقف أيضا في الصلاة وكذا مسلم والترمذي والنسائي في العلم (عن معونة أم المؤمنين رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل) ويحفل أن يكون السائل معونة (عن فارة سقطت في سمن) جامد كما عرفت عبد الرحمن بن مهدي وأبي داود الطيالسي والنسائي فانت كما عند البخاري في التاريخ (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (أقوها) أي ارموا الفأرة (وما حوالها) من السمن (فاطرحوه)

فأعمل أحاديث النهي وادعى النسخ في حديث الاذن ولم يوافق على ذلك حكاة ابن التين همنه انتهى وقد تقرر ان الجمع بين الاحاديث ما أمكن هو الواجب وقد أمكن هنا بالاعتساف كما عرفت قال ابن العربي لا بأس بانشاد الشعر في المسجد إذا كان في مدح الدين وإقامة الشرع وان كان فيه النمر مدح بصفات الخبيثة من طيب رائحة وحسن لون إلى غير ذلك مما يذكره من يعرفها وقد مدح فيه كعب بن زهير رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال * بابت سعاد قلبي اليوم متبول * إلى قوله في صفة ريقها * كأنه منهل بالراح معلول * قال العراقي وهذه القصيدة قد رويها من طرق لا يصح منها شيء وذكرها ابن اسحق بسند مضعوع وعلى تقدير ثبوت هذه القصيدة عن كعب وانشادها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد أو غير فليس فيها مدح النمر وانما هي مدح ريقها وانشادها بالراح قال ولا بأس بانشاد الشعر في المسجد إذا لم يرفع به صوته بحيث يشوش بذلك على مصل أو قارئ أو منظار للصلاة فإن أدى إلى ذلك كره ولو قيل بغيره لم يكن به مبدأ وقد قدمنا ما يدل على النهي عن رفع الصوت في المساجد مطلقا في باب حمل المحدث وأما التحليق يوم الجمعة في المسجد قبل الصلاة لحمل النهي عنه الجهور على الكراهة وذلك لأنه يقطع الصفوف مع كونهم مأمورين بالتبكير يوم الجمعة والترص في الصفوف الأول فالأول وقال الطحاوي التحليق النهي عنه قبل الصلاة إذا دعاه المسجد وعليه فهو مكروه وغير ذلك لا بأس به والتقييد بقيل الملامة يدل على جوازها بعد ما لا علم والذكر والتقييد بيوم الجمعة يدل على جوازها في غيرها كما في الحديث المتفق عليه من حديث أبي واقد الليثي قال بينما رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد فاقبل على ثلاثة نفر فاقبل اثنين إلى رسول الله وذهب واحد فاما أحدهما فرأى فرجة في الحلقة فجلس فيها وأما الآخر فجلس خلفهم الحديث وأما التحليق في المسجد في أمور الدنيا فغير جائز وفي حديث ابن مسعود سيكون في آخر الزمان قوم يجلسون في المساجد حلقا حلقا أما نبيهم الدنيا لا تجالسهم فإنه ليس لله فيهم حاجة ذكره العراقي في شرح الترمذي قال واسناد ضعيف فيه بزيغ أبو الخليل وهو ضعيف جدا قوله وعن الحلق يفتح المهمة ويجوز كسر ها واللام مفتوحة على كل حال جمع حلقة بإسكان اللام على غير قياس وحكى قتها أيضا كذا في الفتح (وعن سهل بن سعد

الجميع أي الماخوذ وهو الفأرة وما حوالها) وكلاهما منكم) الباقي ويقاس عليه نحو العسل والحبس الجاهدين وسقط الاربعة قوله فاطرحوه وخارج بالجمادى الثابت فإنه يفسد كاهل الأفاع النجاسة ودية عند تطهيره ويحرم كاهل ولا يصح بيعه فيجب حوز الاستصحاب به والاتقاع به في غير الأكل والبسيع وهذا مذهب الشافعية والمالكية لقوله في الرواية الأخرى فان

كان ما تافا فاستصحبوا به وتحرم الحنيفة كله فقط لقوله واستصحبوا به والبيع من باب الاتماع وممع الحنابلة من الانتفاع به
مطابقا لقوله في حديث عبد الرزاق وان كان ما تافا فلا تقربوه ورواه هذا الحديث الستة مديون وفيه التهديت بالجمع
والافراد والعنفسة والقول ورواية صحابي عن صحابة ٤٨ وأخرجه البخاري أيضا في الذبايح وهو من افراده عن

مسلم وأخرجه أبو داود والترمذي

وقال حسن صحيح والنسائي
(عن أبي هريرة رضي الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم قال كل كالم) بفتح الكاف
وسكون اللام (يكاهه المسلم)
أي كل يرحم بجرحه وأضيف
الى الفعل توسعا وللقاسبي وابن
مسافر كل كامة يكاهها أي كل
براحة يجرحها المسلم (في سبيل
الله) قدي يخسره ما ذا وقع
الكلم في غير سبيل الله وزاد
البخاري في الجهاد والله أعلم
بكم في سبيله وفيه اشارة الى أن
ذلك انما يحصل لمن خاصت بنية
(يكون) أي الكلام (يوم القيامة
كهيئتها) قال الحافظ ابن حجر
رحمه الله أعاد الضم يرمونها
لارادة الجراحة انتهى وتعبه
العميى فقال ليس كذلك بل
باعتبار الكلمة لان الكلام
والكلمة مصدران والجراحة
اسم لا يعبر به عن المصدر (ان)
أي حين (طعنت) قال الكرماني
باطهون هو المسلم وهو مذكر لكن
لما يريد طعن بها حذف الجارم
أو صل الضمير الجهر وربا الفعل
وصار المنفصل متصلا وتعبه
البرماوى بأن التاء علامة لاضمير
كان أراد الضمير المستتر قسميته

أزرجلا قال يا رسول الله رأيته رجلا وجمع امرأته رجلا يقتله الحديث فقلنا عن ساني
المسجد وانا شاهد متفق عليه) الحديث سمي في بطوله في كتاب الامان وياتي شرحه ان
شاء الله هنالك وساقه المصنف هذا للاستدلال به على جواز الاعان في المسجد وقد جمعت
الهادوية ايقاعه في غير المسجد مندوبا ولا وجه له والتعليل بانه ربما كان مفضيا الى الحد
اذا أقر أحد الزوجين بكذبه باطل لان تسيب الخدمه نادر لا يستلزم وقوع الحد فيه
(وعن جابر بن سمرة قال شهدت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من مائة مرة في المسجد
وأصحابه يتذاكرون الشهور واشياء من أمر الجاهلية فرعنا تبسم معهم رواه أحمد)
الحديث أخرجه أيضا الترمذي بالفظ جالت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أكثر من مائة
مرة فكان أصحابه يتناشدون الشعر ويتذاكرون أشياء من أمر الجاهلية وهو ما كت
فرعنا تبسم معهم وقال هذا حديث صحيح والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في
المسجد وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن سعيد بن المسيب قال مر عمر في المسجد وحسان
فيه يشد فلفظ اليه فقال كنت أنشد فيه وفيه من هو خير منك ثم التفت الى أبي هريرة
فقال أنشدك الله أسعيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول أجب عني اللهم أيده
بروح القدس قال نعم متفق عليه) قوله قال مر عمر رواية سعيد لهذه القصة من رسالة
عندهم لانه لم يدرك زمن المروزي لكن يحمل على ان سعيدا سمع ذلك من أبي هريرة بعد أو
من حسان أو وقع لحسان استشهاده في هريرة مرة أخرى فحضر ذلك سعيد بقوله وفيه من
هو خير منك يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أنشدك الله بفتح الهمزة وضم الشين
المجبهة أي سألتك الله والنشد بفتح النون وسكون المجهمة التذكير قوله أيده بروح القدس
أي قوه وروح القدس المراد به هنا جبريل بدليل حديث البراءة هذا البخاري بالفظ وجبريل
معك والمراد بالاجابة الرد على الكفار الذين هجوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي
الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب لحسان منبرا
في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار وأخرجه الحماكم في المستدرک وقال هذا حديث
صحيح الاسناد والحديث يدل على جواز انشاد الشعر في المسجد وقد تقدم الجمع بين
حديث الباب وبين ما يعارضه (وعن عباد بن عقيم عن عمه انه رأى رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم مستلقيا في المسجد واضعا إحدى رجليه على الأخرى متفق عليه) قوله
واضعها إحدى رجليه على الأخرى قال الخطابي فيه ان التمسك بالوارد عن ذلك منسوخ

متصلا طريقة والاجود ان الاتصال والانفصال وصف للمارز (تغيير دما) بفتح الجيم المشددة وقال
البرماوى كالكرمانى هو بضم الجيم من الثلاثي وبفتحها مشددة من الفعل قال العميى أشار بهذا الى جواز الوجه
لكنه مبني على محي الزاوية بهما (اللون لون الدم) يشهد لصاحبه بفضله على بذل نفسه وهوى ظالمه بفعله

(والعرف) بفتح العين وسكون الراء أى الریح (عرف) ریح (المسك) يتشترى فى أهل الوقت اظهار الفضله ومن ثم لا يفسل دم الشهيد فى المعركة وعرض البخارى بذلك الحديث هذان المسك طاهر وأصله نجس فلما تغير خرج عن حكمه وكذا الماء اذا تغير بالنجاسة خرج عن حكمه أو ان دم الشهيد لما انتقل بطيب الرائحة ٤٩ من النجاسة حتى حكم له فى الآخرة بحكم المسك الطاهر وجب أن ينتقل

الماء الطاهر بنجبت الرائحة اذا حلت فيه نجاسة من حكم الطهارة الى النجاسة وتعقب بأن الحكم المذکور فى دم الشهيد من أمور الآخرة والحكم فى الماء بالطهارة والنجاسة من أمور الدنيا فكيف يقاس عليه انتهى أو ان مراد البخارى تأكيده ذهبه ان الماء لا ينجس بمجرد الملاقاة ما لم يتغير فاسم تدل به الحديث على أن تبدل الصفة يؤثر فى الموصوف فممكن ان تغير صفة الدم بالرائحة الطبية أخرجه من الذم الى المدح فكذلك تغير صفة الماء اذا تغير بالنجاسة يخرج عنه عن صفة الطهارة الى النجاسة وتعقب بأن الغرض اثبات انحصار النجس بالتغير وما ذكره يدل على أن النجس يحصل بالتغير وهو وفاق لانه لا يحصل الا به وهو موضع النزاع وبالجملة فقد وقع للناس أجوبة عن هذا الاستشكال وأكثرها بل كلها متعقب ولا يتلوه عن تكلف ورواه الخمسة ما بين مروى وبصرى ويمان وفيه التحديث والاخبار والعقبة وأخرجه البخارى أيضا فى الجهاد وكذا مسلم (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه)

أو يحتمل النهى حيث يخشى أن تدورته والجواز حيث يؤمن من ذلك قال الحافظ الثانى أولى من ادعاء النسخ لانه لا يثبت بالاحتمال ومن يحزم به البيهقى والبغوى وغيرهما من المحدثين وحزم ابن بطلال ومن تبعه بأنه منسوخ ويمكن أن يقال ان النهى عن وضع احدى الرجلين على الاخرى الثابت فى مسلم وسنن أبى داود وعلمه صلى الله عليه وسلم لذلك مقصور عليه فلا يؤخذ من ذلك الجواز لغيره مصرح بذلك المازرى قال لم يكن لصح ان عمرو عثمان كانا يقعان ذلك دل على انه ليس خاصا به صلى الله عليه وسلم بل هو جائز مطلقا فاذ اتقه ربه هذا صار بين الحديثين تعارض فيجمع بينهما ما تم ذكره نحو ما ذكره الخطابى قال الحافظ وفى قوله فلا يؤخذ منه الجواز نظر لان الخاص اخص لا يثبت بالاحتمال والظاهر ان فعله كان ليبيان الجواز والظاهر على ما تقتضيه القواعد الاصولية ما قاله المازرى من قصر الجواز عليه صلى الله عليه وسلم الا ان قوله لم يكن لما صح ان عمرو عثمان الخ لا يدل على الجواز مطلقا كما قال لاحتمال لهم ما فعل ذلك لعدم بلوغ النهى اليهما والحديث يدل على جواز الاستعاذة فى المسجد على تلك الهيئة وعلى غيره لعدم الفارق (وعن عبد الله بن عمر انه كان ينام وهو شاب عزب لأهل له فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه البخارى والنسائى وأبو داود وأحمد وانظره كفى زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تام فى المسجد وتكمل فيه ونحن شهاب قال البخارى وقال أبو قتادة عن أنس قدم رهط من عكل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيكنا فى الصفة وقال قال عبد الرحمن بن أبى بكر كان أصحاب الصفة الفقراء قوله عزب وهى لغة قليلة مع ان الفزان ذكرها والمراد به الذى لازوجه له وقوله لأهل له نفسه بقوله عزب ويحتمل ان يكون من العام بعد الخاص فيدخل فيه الاقارب ونحوهم وقوله فى مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتعلق بقوله ينام ورواية أحمد ادل على الجواز للتصريح فيها بان ذلك كان فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج البخارى حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم جاء على مضطجع فى المسجد فانسقط رداؤه عن شقه وأصابه تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يمسحه ويقول قم بأتراب وقد ذهب الجمهور الى جواز النوم فى المسجد وروى عن ابن عباس كراهته الا ان يريد الصلاة وعن ابن مسعود مطلقا وعن مالك التفصيل بين من له مسكن فيكروا وبين من لا مسكن له فيباح قوله وقال أبو قتادة عن أنس هذا طرف من

٧ نيل نى وآله (وسلم أنه قال لا يبولى أحدكم فى الماء الدائم) الساكن (الذى لا يجرى) نيل هو تفسير للدائم وإيضاح لمعناه وقيل احتريزه عن را كذا يجرى بعضه كالبرك والحياض وقيل عن الماء الدائر لانه جار من حيث الصورة ساكن من حيث المعنى وقال ابن الأناوى الدائم من حروف الأضداد يقال للساكن والدائر ويطلق على البحار والأنهار الكبار التى لا ينقطع

ماؤها انما اذا تعجبى آن ماها غير منقطع وقد اتفق على أنها غير مرادة هنا وعلى هذين القولين فقوله الذي لا يجري صفة مخصوصة لاحد معنى المشترك وهذا أولى من حمله على التوكيد الذي الاصل عدمه ولا يخفى أنه لو لم يقل الذي لا يجري لسكان مجمل لا يحكم الاشتراك الدائرين الدائر والدائم فلا يصح ٥٠ الجمل على التأكيده أو احترازه عن را كد يجري بعضه كالبرك (ثم) هو (يفتسل

فيه) أو يتوضأ وهو بضم اللام على المشهور في الرواية وجوز الجزم عطفاً على يمولن والنصب على اضمماران وفيه ما بعده وهذا محمول على القليل عند أهل العلم على اختلافهم في حد التاميل وقول من لا يعتبر الا للغير وعدمه قوى وفي رواية منه بدل فيه وكل منهم ما يقيده حكم بالنص وحكما بالاستنباط فانظرة فيه بالنا تدل على منع الانغماس بالنص وعلى منع التناول بالاستنباط وانظرة منه باليهم به كمن ذلك وكل ذلك مبني على أن الماء ينجس ببلقاء العجاسة وأقوى المذاهب في الماء مذهب مالك رحمه الله كما حقه الشوكاني رحمه الله في مصنفاته والعبد الضعيف في موافقته ورواية هذا الحديث الخمسة ما بين حصي ومدني وفيه التحديث بالافراد والجمع والاختبار والسامع واخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي عند البيت) العتيق (وأبو جهل) عمرو بن هشام الخزومي عدو الله (وأصحاب) كائنون (له) أي لابي جهل وهم السبعة المدعو عليهم بعد كائنه البزار (جلوس اذ قال بعضهم)

قصة العرينين وقد ذكرها البخاري في الطهارة من مصححه ووصل هذا اللفظ المذكور هنا في المحاربين من طريق وهيب عن أيوب عن أبي قلابة قوله قال عبد الرحمن هو أيضا طرف من حديث طويل ذكره البخاري في علامات النبوة والصفة موضع مظالم في المسجد النبوي كانت تأوى اليه المساكين وكل بضم العين المهملة واسكان الكاف قبيلة من تيم وقد تقدم ضبطه وتفسيره في باب الرخصة في قول ما يؤول كل لجه (وعن عائشة قالت أصيب سعد بن معاذ يوم الخندق رماد رجل من قريش يقال له حبان بن امرقة في الاكل فضرب عليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد ليعوده من قريب متفق عليه) قوله حبان بن العرق العرقه بفتح العين مهملة مفتوحة ثم رآه مكسورة ثم قاف بعد هاءه التانيث قوله في الاكل هو عرق في اليد وقام الحديث في البخاري قالت فزيرعهم وفي المسجد خيمة من بني غنار الا الدم يسيل اليهم فقالوا يا أهل الخيمة ما هذا الذي يأتينا من قبلكم فاذا سعد بغيره فخرجوه ما غنات فيه يا بني الخيمة أو في تلك الموضع والحديث يدل على جواز ترك المريض في المسجد وان كان في ذلك مظنة تطرؤج شيء منه يتنحس به المسجد (وعن عبد الرحمن بن أبي بكر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هل منكم أحد اطعم اليوم مسلم مكيما فقال أبو بكر دخلت المسجد فادأنا بسائل يسأل فوجدت كسرة خبز بيدي عبد الرحمن فاخذتها فدفعتها اليه رواه أبو داود) قال أبو بكر البزار هذا الحديث لا نعلمه يروى عن عبد الرحمن بن أبي بكر الا بهذا الاسناد وذكر أنه روى مرسل قال المنذري وقد أخرجه مسلم في صحيحه والنسائي في سننه من حديث أبي حازم سلمان الأشجعي بنحو ما تقدم منه والحديث يدل على جواز التصديق في المسجد وعلى جواز المسئلة عند الحاجة وقد بوب أبو داود في سننه لهذا الحديث فقال باب المسئلة في المساجد (وعن عبد الله بن الحرث قال كآأ كل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسجد الحبيب واللعنم رواه ابن ماجه) الحديث اسناده في ابن ماجه هكذا حديثا يعقوب بن حميد بن كاسب وحرمله بن يحيى قالوا حديثا عن عبد الله بن وهب قال اخبرني عمرو بن الحرث قال حدثني سليمان بن زياد الحضرمي انه سمع عبد الله بن الحرث قد كره وهو لا كره من رجال الصحاح الا يعقوب بن حميد وقد رواه معه حرمله ابن يحيى والحديث يدل على المطلوب منه وهو جواز الاكل في المسجد احاديث كثيرة منها سكنى أهل الصفة في المسجد الثابت في البخاري وغيره فان كون لا مسكن لهم سواء يسألونهم أو لا يسألونهم منهم حديث ربط الرجل الاسير بدارية من سوارى

المسجد

أي أبو جهل كما في مسلم (لبعض) زاد مسلم وقد تحرت جزور الامس (أيكم يحيى بسلي) بفتح السين المهملة

مقصود وهو الجملدة التي يكون فيها اولها هم كالمشيمة للادميات ويقال فيهن أيضا (جزور) بفتح الجيم وضم الزاي يقع على الذكر والأنثى وجهه جزور وهو بمعنى الجزور من الابل أي المنحور (بنو فلان) وزاد في رواية اسرا بيل هنا فبمعناه الى قرنه او دمها وسلاها

(فيضعه على ظهر محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (إذا سجد فانبعث أشقى القوم) عقبة بن أبي معيط مضر رأى بعثته نفسه الخبيثا من دونهم فاسرع السير وانما كان أشقاهم مع أن فيهم أبا جهل وهو أشد كفرهم وائذا للرسول صلى الله عليه وآله وسلم لانهم اشتروا في الكفر والرضا وانزرد عقبة بالباشرة فكان أشقاهم ولذا ٥١ قتلوا في الحرب وقتل هو صبرا ولكنهم في

والسرخسي فانبعث أشقى قوم بالتشكيك وفيه مبالغة يعني أشقى كل قوم من أقوام الدنيا ففيه مبالغة ليست في المعرفة لكن المقام يقتضي التعريف لان الشافعي هنا بالنسبة إلى أولئك القوم فقط قاله الحافظ ابن حجر رحمه الله ونفعه

العيني بان التشكيك أولى لما فيه من المبالغة لانه يدخل هناك ولا يأتينا بعد الاول قال وهذا القائل يعني ابن حجر ما أدرك هذه النكتة

(بخامه فنظر حتى اذا سجد انبى صلى الله عليه وآله وسلم وضعه على ظهره) المقدس (بين كنفه) قال عبد الله بن مسعود

(وأنا أنظر) أي أشاهد تلك الحالة (لا أغنى) في كشفهم ولا كشفهم والمستمل لا أعير أي من فعلهم

(شبالو كان) وفي رواية لو كانت رلى منعة) بفتح النون وسكونها أي لو كانت لي قوة أو جمع مانع

اطرحته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما قال ذلك لانه لم يكن له بمكة عشرة لكونه هذليا

حليفا وكان حلفاؤه اذذاك كفارا أو في الكلام حذف تقديره طرخته عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وذكرنا للبرازنا أي أذهب أي أخاف منهم (قال فجعلوا يضجكون) بالميم أي من كثرة الضحك ويحتمل أن يكون من حال يحيل بالفتح اذا ثوب على ظهره دابة أي وثب بعضهم على بعض من المرح والبطر (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ساجدا ليرفع رأسه حتى جاتته) صلى الله عليه وآله وسلم ولا في ذريجات (فاطمة)

المسجد المتفق عليه وفي بعض طرئه انه اسفر مر بوطا ثلاثة أيام ومنها ضرب الخيام في المسجد لسد من معاذ كما تقدم والسوداء التي كانت تقم المسجد كما في الصحيحين ومنها نزال وقد ثقف المسجد وغيرهم والاحاديث الدالة على جواز كل الطام في المسجد متكررة قال المصنف رحمه الله وقد ثبت ان انبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر جماعة من أنال فربط بشارية في المسجد قبل اسلامه وثبت عنه انه انتمز لاجام من البحرين في المسجد وقسمه فيه انتهى قلت ربط جماعة ثابت في الصحيحين بالنظر بعث النبي صلى الله عليه وسلم خيلا قبل فجد فجات برجل من بني حنيفة يقال له ثمامة بن أنال فربطوه بشارية من سوارى المسجد فاغتسل ثم دخل فقال أشهد أن لا اله الا الله وان محمدا رسول الله ونتم المال في المسجد وقسمه ثابت في البخاري وغيره بلطف أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحال من البحرين فقال انتموه في المسجد وكان أكثر مال أي به رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساق القصة بطولها والحديثان يدلان على جواز ربط الاسير المشرك في المسجد والمسلب بالاولى وعلى جواز قسمه الاموال في المساجد ونتمها فيها

(باب تنزيه قبلة المسجد عما يلهي المصلي)

(عن أنس قال كان قرام لعائشة قد سترت به جانب بيتها فقال لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم أميطي أي قرامك هذا فانه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي رواه أحمد

والبخاري) قوله قرام بكسر القاف وتخفيف الراء مسترقيق من صوف ذوالوان كما تقدم قوله أميطي أي أزيلي وزنا ومعنى قوله لا تزال تصاويره في رواية للبخاري لا تزال تصاوير

بجذف الضمة قال الحافظ كذا في روايتنا وللباقين بآباء الضمة قال والهاعلى روايتنا في فانه ضمير الشأن وعلى الآخر يحتمل أن يعود على الثوب قوله تعرض بفتح أوله وكسر

الراء أي تلوح وللإسماعيلي تعرض بفتح العين وتشديد الراء وأصله تعرض والحديث يدل على كراهة الصلاة في الامكنة التي فيها تصاوير وقد تقدم كراهة زخرفة المساجد والتصاوير نوع من ذلك وقد تقدم أيضا الكلام على الثياب التي فيها تصاوير ودل

الحديث أيضا على أن الصلاة لا تقصد بذلك لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقطعها ولم بعدها (وعن عثمان بن طلحة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم دعاه بعد دخوله الكعبة

بقال اني كنت رأيت قرني الكعبش حين دخلت البيت فنسيت أن أمرك أن تخمهما فخرهما فانه لا ينبغي أن يكون في قبلة البيت شئ يلهي المصلي رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق منصرفه والبخاري قال حدثني خالي عن أمي قالت سمعت

أبنته صلى الله عليه وآله وسلم رضى الله عنه أسيدة نساء هذه الأمة ومناقبها جنة ونوفيت فيما حكاها ابن عبد البر بعد صلى الله عليه وآله وسلم بسة أشهر الائمةين وذلك يوم الثلاثاء لثلاث ليل خلت من شهر رمضان وغسلها على علي الصحيح ودفن بالبلاصية له في ذلك لها في البخاري حديث واحد زاد ٥٢ اسرائيل وهي جورية فاقبلت تسمى وثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساجدا

الاسلمية تقول قلت لعثمان ما قال لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين دعا قال اني نسيت ان امرك ان تحمى القرنين فانه ليس ينبغي أن يكون في البيت شيء يشغل المصلي وخال صفوان المذكور في الاسناد قال ابن السراج هو مسافع بن شيبة وأم منصور المذكورة هي صفية بنت شيبة القرشية العبد ربة وقد جاءت مسماة في بعض طرق هذا الحديث واختلفت في صحتها وقد جاءت أحاديث ظاهرة في صحيتها وعثمان بن طلحة المذكور هو القرشي العبد ربي يفتح الماء المهمة وبه دهاجيم مفتوحة وبه مودعة منسوب الى حجاب بيت الله الحرام شرفه الله تعالى وهم جماعة من بني عبد الدار واليهم حجاب الكعبة وقد اختلف في هذا الحديث فروى عن منصور عن خاله مسافع عن صفية بنت شيبة عن امرأة من بني سليم عن عثمان وروى عنه عن خاله عن امرأة من بني سليم ولم يذكر كرامه والاسلمية المذكورة لم أقف على اسمها والحديث يدل على كراهة تزئين المحاريب وغيرها مما يستقبل المصلي بتمش أو تصويرا وغيرهما مما يليه وعلى أن تحميم التصاوير غير لئلا يكره الصلاة في المكان الذي هي فيه لارتفاع العلة وهي اشتغال قلب المصلي بالنظر اليها وقد أسلفنا الكلام في التصاوير وفي كراهية زخرفة المساجد قوله قرني الكباش أي كبش ابراهيم الذي فدى به اسمعيل

* (باب لا يخرج من المسجد بعد الاذان - حتى يصلي الا العذر) *

(عن أبي هريرة قال أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كنتم في المسجد فتدعون بالصلاة فلا يخرج أحدكم - حتى يصلي رواه أحمد وعن أبي الشعثاء قال خرج رجل من المسجد بعد ما أذن فيه فقال أبو هريرة أما هذا فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم رواه الجماعة الا البخاري) الحديث الاول روى من طريق ابن ابي الشعثاء واسمها أشعث عن أبيه عن أبي هريرة ورواه عن أبي هريرة أبو صالح ومحمد بن زاذان وسعيد بن المسيب قاله ابن سيدة الناس في شرح الترمذي بعد ان روى الحديث بأسناده ولم يتكلم فيه وأما الحديث الثاني فروى عن بعضهم أنه موقوف قال ابن عبد البر هو سند عنده لا يثبتون فيه انتهى وفي أسناده ابراهيم بن المهاجر وقد وفق وضعف واخرج له الجماعة الا البخاري وفي الرواية من يسمى ابراهيم بن مهاجر ثلاثة هذا أحدهم وهو الجلي الكوفي والثاني المدني مولى سعيد بن أبي وقاص والثالث الأزدي الكوفي وفي الباب عن عثمان بن عطاء قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أدرك الاذان وهو في المسجد ثم خرج لم يخرج الحاجه وهو لا يريد الرجعة فهو منافق رواه ابن سنبر والزيدي في أحكامه وابن

(فطرح) ما وضعه أشقي القوم ولا كثر طرحه زاد اسرائيل وأقبلت عليهم تشبههم زاد البزار فلم يردوا عليها شيئا (عن ظهري) المقدس (فرفع) عابه السلام (رأسه) من السجود واستدل به على أن من حدث له في صلاته ما يمنع انعقادها ابتداء لا تطل صلاته ولو تمادى وعلى هذا ينزل كلام البخاري فلم كانت نجاسة وأز الهافى الحال ولا أثر لها صحت اتناقا وأجاب الخطابي بأنه لم يكن اذ ذل الحكم بنجاسة ما أتى عليه كالحرفانهم كانوا يلاقون بمناجهم وابدانهم انهم قبل نزول التحريم انتهى ودلالته على طهارة فرت ما كل لجه ضعيفة لانه لا ينفك عن دم بل صرح به في رواية اسرائيل ولانه ذبيحة عبدة الاوثان وأجاب النووي بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم به لم ما وضع على ظهره فاستمر مستحبا للطهارة وما ندرى هل كانت الصلاة واجبة حتى تعاد على الصحيح أولا فلا تعاد ولو وجبت الاعادة فالوقت موسع وتعقب بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أحس بما أتى على ظهره من كون فاطمة ذهبت به قبل أن يرفع رأسه واجيب بأنه لا يلزم من إزالة فاطمة اياد عن ظهره

احساسه صلى الله عليه وآله وسلم به لانه كان اذا دخل في الصلاة استغفر في استغفاله بالله واثبت سلميا حساسه به فقد يحفل سيد انه لم يتحقق نجاسته لان شأنه أعظم من أن يمضي في صلاته وبه نجاسة انتهى وتعقب بأنه لو أعاد التلذ ولم ينقل وبأن الله لا يقره على التمداد في صلاة فاسدة وقد ثبت أنه خلع نعليه وهو في الصلاة لان جبريل أخبره أن فيهما قدرا ويبدل على أنه علم بما أتى على ظهره

أن فاطمة ذهبت قبل أن يرفع رأسه وعقب هو صلاته بالدعاء عليهم وآله أعلم قاله الحافظ في الفتح ولا ينسأ كرفع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأسه وعند البراء فرفع رأسه كما كان يرفعه عند تمام سجوده فلما قضى صلاته قال وسلم والقساق لموه وعن أبي إسحق فحمد الله وأثنى عليه (ثم قال) أما بعد اللهم قال البراء ٥٣ تفرد بقوله أما بعد زيد ونتم بشعر بمجمله

بين الرفع والدعاء وهو كذلك والظاهر منه أن الدعاء وقع خارج الصلاة لكن وقع وهو مستقبلاً للكبعة كما ثبت عند الشيخين (اللهم عليك بقرش) أي باهلاك كفارهم أو من سمى منهم بعد فهو عام أريد به الخصوص (ثلاث مرات) كرهه امرئيل في روايته لنظام الأعداد و زاد مسلم في رواية ذكرها وكان إذا دعا ثلاثاً وإذا سأله ثلاثاً (فشق عليهم) إذا دعا عليهم في مسلم فلما سمعوا صوته صلى الله عليه وآله وسلم ذهب عنهم الضحك وخافوا دعوته (قال) ابن مسعود (وكانوا يرون) بضم أوله على المشهور ويقتضيه قاله البرماوى وقال في الفتح بالفتح في روايتنا من رأى أى دعوة تدون وفي غيرهما انضم أى يظنون (ان الدعوة) ولا بن عساكر يرون الدعوة (في ذلك البلد) الحرام (مستجابة) أى مجابة يقال استجاب وأجاب بمعنى واحداً وما كان اعتقادهم اجابة الدعوة الامن جهة المكان لا من خصوص دعوة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولعل ذلك يكون مما يفتي عندهم من شريعة ابراهيم الخليل عليه السلام (ثم مضى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى عين في دعائه

سيد الناس في شرح الترمذى وأشار اليه الترمذى في جامعه والخديتان يدلان على تحريم الخروج من المسجد بعد سماع الاذان لغير الوضوء وقضاء الحاجة وما تدعو الضرورة اليه حتى يصلى فيه تلك الصلاة لان ذلك المسجد قد تعين تلك الصلاة قال الترمذى بعد ان ذكر الحديث وعلى هذا العمل عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم ان لا يخرج أحد من المسجد الا من عذر أن يكون على غير وضوء أو أمر لا بد منه ويرى عن ابراهيم النخعي انه قال يخرج مالم يأخذ المأذون في الإقامة وهذا عندنا لمن له عذر في الخروج منه انتهى قال ابن رسلان في شرح السنن ان الخروج مكروه عند عامة أهل العلم اذا كان لغير عذر من طهارة أو نحوها والاجاز لا كراهة قال القرطبي هذا محمول على أنه حديث مرفوع الى رسول الله صلى الله عليه وسلم دليل نسبته اليه وكأنه سمع ما يقتضى تحريم الخروج من المسجد بعد الاذان فاطلق لفظ المعصية عليه

(أبواب استقبال القبلة)

(باب وجوبه للصلاة)

(عن أبي هريرة في حديث يأتي ذكره قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإذا قامت الصلاة فأسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر) هذا الحديث الذى أشار اليه المصنف هو حديث المسعى وسيأتى فى باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة ويأتى ان شاء الله شرحه هنالك وهذا اللفظ الذى ذكره المصنف هو لفظ مسلم وهو يدل على وجوب الاستقبال وهو اجماع المسلمين الا فى حالة العجز أو فى الخوف عند التحام القتال أو فى صلاة التطوع كما سيأتى وقد دل على الوجوب القرآن والسنة المتواترة وفى الصحيح من حديث أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا هو صلوا ولا تناو استقبلوا قبلتنا واذبحوا ذبائحنا فعد حرمت علينا ما مؤهم وأما اللهم الا بجهة أو حسبهم على الله عز وجل وقالت الهادوية ان استقبال القبلة من شروط صحة الصلاة وقد عرفنا فيما سبق ان الاوامر مجردة لا تصلح للاستدلال بها على الشرطية الاعلى القول بأن الامر بالشئ نهى عن ضده ولو كان ههنا ما يمنع من الشرطية وهو خبر السرية الذى أخرجه الترمذى وأحمد والطبرانى من حديث عامر بن ربيعة بلفظ كأمع النبي صلى الله عليه وسلم فى ليلة مظلمة فلم يدر أين القبلة وصلى كل رجل على حiale فلما أصبحنا ذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فغزل فانيما تولوا فثم وجه الله فان الاستقبال لو كان شرطاً لوجب الاعادة فى الوقت وبعدة لان الشرط

وفصل ما اجل قبل فقال (اللهم علمت باي جهل) اسمه عمرو بن هشام ويعرف بابن الحنظلية فرعون هذه الامة وكان أحول ما بونا (وعليك بعنبة بزيعة وشيبة بزيعة) أخى عتبة (والوليد بن عتبة وأمية بن خلف) فى رواية شعبة او ابى بن خلف مثل شعبة (وعقبة) بالقال (ابن ابى معيط وعد) النبي صلى الله عليه وآله وسلم اوعبد الله بن مسعود او عمر بن الخطاب

فلم ينفذه) بنون اى نحن اوباء فاعله ابن مسعود او عمرو بن ميمون نعم ذكره البخارى في موضع آخر هارث بن الوليد بن المغيرة
 وذكره البرقاني وغيره وعند الطيالسي عن شعبة في هذا الحديث أن ابن مسعود قال ولم اره دعا عليهم الا يومئذ وانما استهتوا
 الدعاء حينئذ لما قدموا عليه من التكميم حال ٥٤ عبادته لربه والاغلا عن آذاه لا يخفى (قال) ابن مسعود (فوالذى

نفسى بيده) ولا بن عصا كرى يده
 (لقدر آيت الذين عد) اى عدتهم
 (رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم صرعى) جمع صريع معنى
 مصروع (فى القلب) بفتح القاف
 وكسر اللام البتر قبل ان تطوى
 او العادية القديمة التى لا يعرف
 صاحبها (قالب بدر) الرواية بالجر
 ويجوز الرفع بتقدير هو والنصب
 بتقدير اء فى وانما القوافى
 القلب تحقيرا الشانهم ولان
 يتأذى الناس برأيتهم لانه دفن
 لان الحرى لا يجب دفنهم وذكر
 القسطلانى قائل كل واحد من
 هؤلاء وقال الحافظ ابن حجر وفى
 الحديث تعظيم الدعاء بمكة عند
 الكفار وما ازدادت هذه المسلمين
 الاتعظيما وفيه معرفة الكفار
 بصدقه صلى الله عليه وآله وسلم
 تخوفهم من دعائه ولكن حملهم
 المسدد على ترك الانتداله وفيه
 استحباب الدعاء ثلاثا وجواز
 الدعاء على الظالم لكن قال بعضهم
 محله اذا كان كافرا فاما المسلم
 فيستحب الاستغفار له والدعاء
 بالتوبة ولو قيل لادلالة فيه على
 الدعاء على الكافر لما كان بعيدا
 لاحتمال أن يكون اطلع صلى الله
 عليه وآله وسلم على أن المذكورين
 لا يؤمنون والاولى أن يدعوا لكل

بؤثر عدمه فى العدم مع أن الهادوية توافق فى عدم وجوب الاعادة بهـ الوقت وهو
 بناقض قولهم ان الاستقبال شرط وهذا الحديث وان كان فيه مقال عند الحديثين ولكن له
 شواهد تقويه منها حديث جابر عند البيهقي بلفظ صلينا اليه فى غيم وخفيت علينا القبلة
 فلما انصرفنا نظرنا فاذا نحن قد صلينا الى غير القبلة فذكرنا ذلك لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقال قد احسنتم ولم يأمرنا أن نعيد وله طريق أخرى عنه بنحوه هذه وفيه أنه
 قال صلى الله عليه وآله وسلم قد أجرأت صلاتكم ولكم نقر دبه محمد بن سالم ومحمد بن عبيد
 الله العرزمى عن عطاء وهما ضعيفان وكذا قال الدارقطنى قال البيهقي وكذلك روى عن
 عبد الملك العرزمى عن عطاء ثم رواه من طريق أخرى بنحو ما هنا وقال ولان لم لهذا
 الحديث اسنادا صحيحا قويا والصحيح ان الآية انما نزلت فى التطوع خاصة كما فى صحيح مسلم
 وسيمأتى ذلك فى باب تطوع المسافر ومنها حديث معاذ عند الطبرانى فى الاوسط بلفظ
 صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى يوم غيم فى سفر الى غير القبلة فلما قضى
 الصلاة وسلم تجأت الشمس فقلنا يا رسول الله صلينا الى غير القبلة فقال قد رفعت
 صلاتكم بحجةها الى الله عز وجل وفى اسناده أبو عبد الله واسمه شمر بن عطاء وقد ذكره ابن
 حبان فى الثقات وهذه الاحاديث يقوى بعضها بعضا فتصلح للاحتجاج بها وفى حديث
 معاذ التصريح بأن ذلك كان بعد الفراغ من الصلاة قبل ان يقضى الوقت وهو اصرح
 فى الدلالة على عدم الشرطية وفيه ايضا رد لمذهب من فرق فى وجوب الاعادة بين بقا
 الوقت وعدمه (وعن ابن عمر قال بينما الناس بقيا فى صلاة الصبح اذ جاءهم آت فقال

ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أنزل عليه الليلة قرآن وقد أمر أن يستقبل القبلة
 فاستقبلوها وكانت وجوههم الى الشام فاستدأروا الى الكعبة متفق عليه وعن أنس
 بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلى نحو بيت المقدس فغرات قد نرى قلب
 وجهك فى السماء فلو انك قبلت ترضاها فقل وجهك شطر المسجد الحرام فمر رجل من
 بنى سلمة وهم ركوع فى صلاة الفجر وقد صلوا ركعة فنادى ألا ان القبلة قد تحولت فمالوا
 بكم نحو القبلة رواه أحمد ومسلم وأبو داود وفى الباب عن البراء عند الجماعة الأبا داود
 وعن ابن عباس عند أحمد والبخاري والطبرانى قال المرأى واسناده صحيح وعن عمار بن
 أوس عند أبي يعلى فى مسنده والطبرانى فى الكبير وعن عمرو بن عوف المزنى عند البخاري
 والطبرانى أيضا وعن سعد بن أبي وقاص عند البيهقي واسناده صحيح وعن سهل بن سعد
 عند الطبرانى والدارقطنى وعن عثمان بن حنيف عند الطبرانى أيضا وعن عمار بن

سحى بالهداية وفيه قوة نفس فاطمة الزهراء من صغرها الشرفها فى نسبها وقومها الكون ما صرحت بشتهم وهم روية
 روى قريش فلم يردوا عليها وفيه أن المباشرة أكد من السبب والاعانة انتهى ورواه هذا الحديث العشرة كوفيون سوى
 عبدان وابيه فأنهم مبرزين وفيه التعديت بالجمع والافراد والاختبار بالانفراد والعمنة واخر جيه البخاري فى الجزية أيضا

وفي الشعب وفي الصلاة والجهاد والمغازي وأخرجه مسلم في المغازي والنسائي في الطهارة والسير (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال برق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثوبه (ولابي نعيم) وهو في الصلاة والبراق والباق ما يسيل من القم والمخاط ما يسيل من الأنف واستدل به على طهارة الريق ونحوه من فم طاهر غير ٥٥ متنجس وحينئذ فاذا وقع ذلك في الماء لا ينصبه ويتوضأ به ورواه هذا الحديث

ما بين مصري وبصري ومكي وفيه التحديث بالجمع والافراد والاختبار والعنفنة والسماع (عن سهل ابن سعد الساعدي) الانصاري المدني (رضي الله عنه) المتوفى سنة احدى وتسعين وهو ابن مائة سنة له في البخاري احدى وأربعون حديثا (انه سأل الناس بأي شيء دووى جرح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الذي أصابه في غزوة احد لما شج رأسه وجرح وجهه (فقال) سهل (ما بقي احد) من الناس (اعلم به مني) وانما قال سهل ذلك لانه كان آخر من بقي من الصحابة بالمدينة كما وقع عند البخاري في الشكاح (كان علي) أي ابن ابي طالب (يجي) بترسه فيه ما هو فاطمة) رضى الله عنها (تفعل عن وجهه) الشريف (الدم فاخذ حصيرا فحرف فخشي به جرحه) وللبخاري في الطب فلما رأت فاطمة الدم يزيد على الماء كثرة عمدت الى حصيرها فاحرقته وألصقتها على الجرح فرفأ الدم وانما فعلت ذلك لان في رماد الحصير اسماك الدم وفيه اباحة التدوي ومعالجة الجراح واتخاذ القرم في الحسب وان جميع ذلك لا ينافي التوكل

رواية عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد بن المعلى عند البراء والطبراني أيضا وعن ثوبان بنت أسلم عند الطبراني أيضا قوله في صلاة الصبح هكذا في صحيح مسلم من حديث أنس بالفظ وهم ركوع في صلاة الفجر وكذا عند الطبراني من حديث سهل بن سعد بالفظ فوجدتهم يصلون صلاة الفداة وفي الترمذي من حديث البراء بلفظ فصل رجل معه العصر وساق الحديث وهو مصرح بذلك في رواية البخاري من حديث البراء وليس عند مسلم تعيين الصلاة من حديث البراء في حديث حماد بن أسود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى الكعبة احدى صلاتي العشي وهكذا في حديث عمار بن ربيعة وحديث ثوبان وفي حديث أبي سعيد بن المعلى أنه الظهر والجمع بين هذه الروايات ان من قال احدى صلاتي العشي شك هل هي الظهر أو العصر وليس من شك حجة على من جزم فنظرنا فيمن جزم فوجدنا بعضهم قال الظهر وبعضهم قال العصر ووجدنا رواية العصر أصح لثقة رجالها واخراج البخاري لها في صحيحه وأما حديث كونها الظهر ففي اسنادها مروان بن عثمان وهو مختلف فيه وأما رواية ان أهل قبا كانوا في صلاة الصبح فيمكن أنه أبطأ الخبر عنهم الى صلاة الصبح قال ابن سعد في الطبقات حاكما عن بعضهم ان ذلك كان بمسجد المدينة فقال ويقال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين من الظهر في مسجد المسلمين ثم أمر أن يوجه الى المسجد الحرام فاستدار اليه وكان معه المسلمون ويكون المعنى في رواية البخاري أنها العصر أي ان أول صلاة صلاها الى الكعبة كانت صلاة العصر قوله اذا جاءهم آت قيل هو عباد بن بشر وقيل عباد بن نعيم وقيل غيرهما قوله فاستقبلوها بفتح الموحدة لا كترأى فتحولوا الى جهة الكعبة وفاعل استقبلوها المخاطبون بذلك وهم أهل قبا ويحتمل أن يكون فاعل استقبلوها النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه وفي رواية في البخاري بكسر الموحدة بصيغة الامر ويؤيد الكسر ما عند البخاري في التفسير بلنظ أفاستقبلوها قوله وكانت وجوههم هو تفسير من الراوي التحول المذكور والضمير في وجوههم فيه الاحتمالان وقد وقع بيان كيفية التحول في خبر ثوبان قالت فصول النساء مكان الرجال والرجال مكان النساء قال الحفاظ ونصويرون أن الامام تحول من مكانه في مقدم المسجد الى مؤخر المسجد لان من استقبل الكعبة استدبر بيت المقدس وهو لو دار في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف ولما تحول الامام تحولت الرجال حتى صاروا خلفه وتحول النساء حتى صرن خلف الرجال وهذا يستدعي علا كثيرا في الصلاة فيجتمعا ان ذلك وقع قبل تحريم العمل الكثير كما كان

اصدوره من سيد المتوكلين وفيه مباشرة المرأة لايها وكذلك لغيره من ذوي محارمها واما الامر اضهر والاستعانة في الماء او وجواز وقوع الابتلاء بالانبياء اعظم أجزائهم ويتحقق الناس أنهم مخلوقون لله فلا يفتنون بما ظهر على أيديهم من المعجزات كما اتفق النصارى بعيسى ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين مكي ومدني وفيه التحديث والعنفنة والسماع واخرجه البخاري

في الجهاد والنكاح ومسلم في المغازي والترمذي وابن ماجه في الطب وقال الترمذي حسن صحيح (عن أبي موسى) عبد الله
ابن قيس الأشعري (رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدته يستقيس السائل بكسر السين وهو يطلق على
الفعل والآلة وهو مذكر وقيل مؤنث ٥٦ وجعه سوك ككتب وهو مشتق من سأل إذا ذك أو من جأت الأبل فتساول

أي تتأيل هذا وهو من سنن
الوضوء ولهذا ذكره هنا
والاستئذان ذلك الاسنان وحكمها
بما يجلوها مأخوذ من السن يفتح
السين وهو امر امرافيه خشونة
على آخر ليدلها كان (بيده يقول)
أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم
أو السؤال مجازاً (أع أع) بضم
الهمزة والعين مهملة فيهما وقيل
يقصها وفي رواية ابن عساکر
بالجمجمة وفي صحيح الجوزي أخ
يكسر الهمزة وبالطاء وانما اختلف
الرواة الثقات لتقارب مخارج
هذه الحروف وكما ترجع الى
حكاية صوته عليه السلام اذ جعل
السؤال على طرف لسانه كما عند
مسلم والمراد طرفه الداخل كما
عند أحمد يستثنى الى فوق ولذا
قال هنا (والسؤال في فيه كانه
يتنوع) أي يتقياً يقال هاع يهوع
إذا هاء بالتسكاف يعني ان له صوتاً
كصوت المتقي على سبيل المبالغة
ويقوم منه مشروعية السؤال
على اللسان طويلاً أما الاسنان
فلا حجب فيها أن يكون عرضاً
لحديث إذا استكتم فاستكروا
هرضارواه ابوداود في مراسيله
والمراد عرض الاسنان وفي الحديث
تأكيد السؤال وأنه لا يختص
بالاسنان وأنه من باب التطهير

قبل تحريم الكلام ويحتمل أن يكون اغتفر العمل المذكور من أجل المصلحة المذكورة
أو وقعت الخطوات غير متواليمة عند التحول بل وقعت مفارقة للحديث الاول فواتد
منها ان حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه لان أهل قبل لم يؤمروا بالاعادة
ومنها جواز الاجتهاد في زمن النبي صلى الله عليه وسلم في أمر القبلة لان الانصار
تحولوا الى جهة الكعبة بالاجتهاد ونظروا الحافظ قال يحتمل أن يكون عندهم بذلك نص
سابق ومنها جواز تعليم من ليس في الصلاة من هوقها ومنها جواز نسخ الثابت بطريق
العلم والقطع بخبر الواحد وتقريره أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينكر على أهل قبل
علمهم بخبر الواحد وأجيب عن ذلك بأن الخبر المذكور احتجب بالقرائن والمقدمات
التي أفادت القطع لكونه في زمن تغلب وجهه في السماء ليحول الى جهة الكعبة
وقد عرفت منه الانصار ذلك بلازم منهم له فكانوا يتوقعون ذلك في كل وقت فلما بلغهم
الخبر عن ذلك أفادهم العلم لما كانوا يتوقعون حدوثه وأجاب العز في باجوبة آخرتها
أن النسخ بخبر الواحد كان جائزاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وانما امتنع بعده قال
الحافظ ويحتاج الى دليل ومنها أنه لا علمهم الآية التي فيها ذكر النسخ بالقرآن وهم
أعلم الناس بباطلته وإيجازه وأعرفهم بوجوده وإيجازه ومنها أن لعمل بخبر الواحد
مقطوع به ثم قال الصحيح ان النسخ للمقطوع بالظنون كمنسوخ نص الكتاب أو السنة
المتواترة بخبر الواحد جازعاً لا واقعاً في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وزمانه
ولكن أجهت الأمة على منعه بعد الرسول فلا يخالف فيه وانما الخلاف في تجوز
في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم انتهى ومن فوائد الحديث ما ذكره المصنف قال
وهو حجة في قبول أخبار الأحاديث وذلك لانه أجمع عليه الذين بلغ اليهم ولم ينكر
عليهم النبي صلى الله عليه وسلم بل روى الطبراني في آخر حديث قوله أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال فيهم أولئك رجال آمنوا بالغيب

(باب حجة من رأى فرض البعيد اصابة الجهة لا العين) *

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ما بين المشرق والمغرب قبله رواه ابن ماجه
والترمذي وصححه وقوله عليه السلام في حديث أبي أيوب ولو كان شرقاً وغرباً بعضه
ذلان) الحديث الاول أخرجه الترمذي وابن ماجه من طريق أبي معشر وقد تابعه أبو معشر
عليه على بن ظبيان قاضي حلب كما رواه ابن عدي في الكامل قال ولا أعلم برويه عن محمد
ابن عمرو وغير علي بن ظبيان وأبي معشر وهو بأبي معشر أشهر منه بعلي بن ظبيان قال ولعل

والتطبيب لامن باب ازالة القاذورات لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطف به وبوبوا عليه استئمال الامام بحضوره وعينه على
وورد لولا ان أشق على أمتي لا أمرتهم بالسؤال عند كل وضوء أي أمر ايجاب رواه ابن خزيمة وغيره فهو من سنن الوضوء وكذا هو
من سنن الصلاة للحديث المروي عند الشيخين لولا ان أشق على أمتي لا أمرتهم بالسؤال عند كل صلاة ويستحب عند قراءة القرآن

والاستيقاظ من النوم وتغير القم وفي كل حال وقال ابن عباس فيه عشر خصال يذهب الحفر ويحول البصر ويسد اللثة ويطيب القم وينقى البلغم وتفرح له الملائكة ويرضى الرب تعالى ويوافق السنة ويندق حسنات الصلاة ويصحح الجسم وزاد الحكم الترمذي وينيد الحافظ حفظا وينبت الشعر ويصني اللون ويميع ريقه ٥٧ في أول استيا كفاه ينفع من الجذام والبرص

وكل داء سوى الموت ولا يبلغ بعده شيئا فإنه يورث القسيان ورواة هذا الحديث ما بين بصري وكوفي وفيه التحديث والعنفه وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في الطهارة (عن حذيفة) بن اليمان (رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فيه دلالة على المداومة والاستمرار (إذا قام من الليل) ظاهره يقتضي تعلقي الحكم بمجرد القيام (يشوص) أي يدلأ أو يغسل أو يحك (فاه بالسواك) لأن النوم يقتضي تغيير القم لما يصعد إليه من اجخرة المفسدة والسواك آلة تنظيفة فيستحب عند مقتضاه قال ابن دقيق العيد فيه استحباب السواك عند القيام من النوم ويدل عليه رواية البخاري في الصلاة بالفظ إذا قام للتهجد ولم يلم نحوه وقد ذكر البخاري كثيرا من أحكام السواك في الصلاة وفي الصيام ورواه هذا الحديث الخمسة كوفيون الأحذية فخرافي وفيه التحديث والعنفه وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي فضل قيام الليل ومسلم وأبو داود وابن ماجه في الطهارة والنسائي فيهما (عن ابن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال

علي بن ظبيان مرقة منه وذكر قول ابن معين فيه انه ليس بشيء وقول النسائي متروك الحديث وقد تابعه عليه أيضا أبو جعفر الرازي رواه البيهقي في الخلافيات وأبو جعفر وثقه ابن معين وابن المديني وأبو حاتم وقال أحمد والنسائي ليس بقوى وقال العلاء بن يحيى الحفظ وأبو معشر المذكور ضعيف والحديث رواه أيضا الحاكم والدارقطني وقد أخرج الحديث الترمذي من طريق أخرى غير طريق أبي معشر وقال حديث حسن صحيح وقد خالفه البيهقي فقال بعد أخرجه من هذه الطريق هذا السناد ضعيف فنظرنا في الاسناد فوجدنا عثمان بن محمد بن المغيرة بن الاخنس بن شريق قد تنذر به عن المقبري وقد اختلف فيه فقال علي بن المديني انه روى أحاديث منا كبيرة وثقه ابن معين وابن حبان فمكان الصواب ما قاله الترمذي وأما الحديث الثاني أعني حديث أبي أيوب فهو متفق عليه وقد تقدم شرحه في أبواب التخلي وفي الباب عن ابن عمر عند البيهقي وفي الباب أيضا من قول عمر عند الموطأ وابن أبي شيبة والبيهقي ومن قول علي عند ابن أبي شيبة ومن قول عثمان عند ابن عبد البر في التمهيد ومن قول ابن عباس أشار إلى ذلك الترمذي والحديث يدل على ان الفرض على من بعد عن الكعبة الجهة لا العين واليه ذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد وهو ظاهر ما نقله المزني عن الشافعي وقد قال الشافعي أيضا ان شطر البيت وتلقاه وجهته واحد في كلام العرب واستدل لذلك أيضا بحديث أخرجه البيهقي عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال البيت قبله لاهل المسجد والمجد قبله لاهل الحرم والحرم قبله لاهل الارض مشارقها ومقاربها من امتي قال البيهقي تفرد به عمر بن حفص المكي وهو ضعيف قال وروى باسناد آخر ضعيف لا يحتج بمثله وإلى هذا المذهب ذهب الاكثر وذهب الشافعي في أظهر القولين عنه إلى ان فرض من بعد العين وأنه يلزمه ذلك بالظن لحديث اسامة بن زيد انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يداخل البيت دعاف نواحيه ولم يصل فيه حتى خرج فلما خرج ركع ركعتين في قبل القبلة وقال هذه القبلة ورواه البخاري من حديث ابن عباس مختصرا وقد عرفت ما قدمنا في باب صلاة التطوع في الكعبة من ترجيح انه صلى الله عليه وآله وسلم صلى في الكعبة وقد اختلف في معنى حديث الباب الاول فقال العراقي ليس عامي سائر البلاد وانما هو بالنسبة إلى المدينة المنورة وما وافق قبلتها وهكذا قال البيهقي في الخلافيات وهكذا قال أحمد بن خالويه الوهي قال وسائر البلدان من السعة في القبلة مثل ذلك بين الجنوب والشمال ونحو ذلك قال ابن عبد البر وهذا صحيح لا مدفع له ولا خلاف بين أهل العلم فيه وقال الاثرم سألت أحمد بن حنبل عن معنى الحديث فقال هذا في كل بلد ان الاجمعة عند البيت فانه

٨ نيل في أرائي السواك (بفتح همزة) أرائي لا أصلي أي أرى نفسي وبعضها الغيرة أي اظن نفسي والبيان مستعملتان وللمسئلي رأى وهو خطأ لأنه انما أخبر عما رآه في النوم (فجاءني رجلان أحدهما كبير من الآخرة فنزلت) أي أعطيت (السواك الاصفر منهم ما قيل لي) القاتل لجبريل عليه السلام (كبر) أي قدم الا كبر في السن (فدفعته إلى الا كبر

منهما) وبسته مادمه تقديم ذى السن في السواك والطعام والشراب والمشى والركوب والكلام ثم اذا ترتب القوم في الجلوس
فالسنة تقديم اليمين فاليمين كانه عليه المهاب قال في القم وهو صحيح وسياق الحديث فيه في الاشربة وفيه ان استعمال
سواك الغير ليس بمكروه الا ان المستحب ٥٨ ان يغسله ثم يستعمله وفيه حديث عائشة في سنن أبي داود قالت كان رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم يعطيني
السواك لا يغسله فابدا به فاستاك
ثم اغسله ثم ادفعه اليه وهذا ال
على عظيم اديهم او كبير فظنتم الان
لم تغسله ابدا حتى لا يفوتها
الاستشفاء بريقه ثم غسلته ناديا
وامتنالا ويحتمل أن يكون المراد
بأمرها بغسله تطيبه وتليينه
بالماء قبل ان تستعمله والله اعلم
اه (عن البراء بن عازب رضى
الله عنه قال قال لى النبي صلى الله
عليه وآله وسلم اذا أتيت أى
إذا أردت ان تأنى (مضجعت)
يفتح الجسيم من باب منع يمنع وفي
الترج بكسر ها (فتوضأ وضوءك
للصلاة) أى ان كنت على غير
وضوء وانما تدب الوضوء عند
النوم لانه قد تنبض روحه في
نومه فيكون قد ختم عليه بالوضوء
وليكون صدق لرؤياه وابعده
عن تلاعب الشيطان به في
نومه وليس ذكر الوضوء في هذا
الحديث عند الشيخين الا في هذه
الرواية (ثم اضطجع على شقك
اليمين) لانه يمنع الاستغراق في
النوم لاقاق القلب فيسمع الافاقة
ليتهجد أوليذكر الله تعالى
بخلاف الاضطجاع على الشق
اليسير (ثم قل اللهم اسمك وجهي)
ذاني (اليسك) طائفة لحكمك

ان زال عنه شيئا وان قل فقد ترك القبلة ثم قال هذا المشرق وأشار يده وهذا المغرب
وأشار يده وما بينهما مقابلة قلت له فصلا من صلى بينهما جازة قال نعم وينبغي ان يحرى
الوسط قال ابن عبد البر تفسير قول أحد هذا في كل البلدان يريد ان البلدان كلها اهلها
في قبلتهم مثل ما كان قبلتهم بالمدينة الجنوب التي يقع اهلهم فيها الكعبة فيسب قبلون
جهنم او يتسعون عينا وشمالا فيسا بين المشرق والمغرب يجعلون المغرب عن أيمنهم
والمشرق عن يسارهم وكذلك لاهل اليمن من السعة في قبلتهم مثل ما لاهل المدينة ما بين
المشرق والمغرب اذا توجهوا أيضا قبل القبلة الا انهم يجعلون المشرق عن أيمنهم والمغرب
عن يسارهم وكذلك لاهل العراق وغير اسان اهلهم من السعة في استقبال القبلة ما بين
الجنوب والشمال مثل ما كان لاهل المدينة من السعة فيسا بين المشرق والمغرب وكذلك
ضد العراق على ضد ذلك أيضا وانما تضيق القبلة كل الضيق على أهل المسجد الحرام
وهو لاهل مكة أو سعة قليلة لا تهمى لاهل الحرم أو سعة قليلة لا تهمى لاهل الآفاق من السعة
على حسب ما ذكرنا اه قال القمذى قال ابن عمر اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق
عن يسارك فباينهم ما قبله اذا استقبلت القبلة وقال ابن المبارك ما بين المشرق والمغرب
قبلة هذا لاهل المشرق واختار ابن المبارك التيسر لاهل مرو اه وقد يستشكل قول ابن
المبارك من حيث ان من كان بالمشرق انما يكون قبلته المغرب فان مكة بينه وبين المغرب
والجواب عنه انه أراد بالمشرق البلاد التي يطابق عليها اسم المشرق كالعراق مثلا فان قبلتهم
أيضا بين المشرق والمغرب قبلته لاهل العراق قال وقد ورد مقيد بذلك في بعض طرق
حديث أبي هريرة ما بين المشرق والمغرب قبلته لاهل العراق ورواه البيهقي في الخلافات
وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر انه قال اذا جعلت المغرب عن يمينك والمشرق عن يسارك
فباينهم ما قبله لاهل المشرق ويدل على ذلك ايضا تبويب البخاري على حديث أبي ايوب
بلفظ باب قبلته لاهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس في المشرق ولا المغرب قبلته قال ابن
بطال في تفسيره هذه الترجمة يعني وقبلته مشرق الارض كلها الا ما قابل مشرق مكة من
البلاد التي تكون تحت الخط المار عليها من المشرق الى المغرب فيكم مشرق الارض
كلها ككم مشرق أهل المدينة والشام في الامر بالانحراف عند الفاط لانهم اذا شرفوا
او غربوا لم يستقبلوا القبلة ولم يستدبروها قال واما ما قابل مشرق مكة من البلاد التي
تكون تحت الخط المار عليها من شرقها الى غربها فلا يجوز اهلها استعمال هذا الحديث
ولا يصح لهم ان يشرفوا ولا ان يغربوا لانهم اذا شرفوا استدبروا القبلة واذا غربوا
استقبلوها وكذلك من كان موازيا بالمغرب مكة اذا هله فيه مشترك مع المشرق فاكتفى

فانما قد ذلك في أوامرنا ونواهيك وفي رواية أسلمت نفسي ومهني أسلمت اي سلمت لك اذا قدر قلى ولا تدبر
على جلب نفع ولا دفع ضرر فأمرها مقوض اليك تفعل به ما تريد واستصانت لما تفعل فلا اعتراض عليك فيه او معنى الوجه
القصد والعمل الصالح ولذا جاء في رواية أسلمت نفسي اليك ووجهي اليك فجمع بينهما فدل على تغايرهما (ما وفوضت)

من التفرقة اي زدت (امرئ اليك) وبرئت من الحول والقوة الا بك فاكفى هم (والجأت) أي استندت (ظهر لي اليك)
أي اعتقدت عليك كما يعتقد الانسان بظهوره الى ما يستند اليه (رغبة) أي طمعا في قوايك (ورغبة اليك) أي خوفا من عقابك لانه
(لا ملجأ ولا منجأ منك الا اليك) وهذا التركيب مثل لاحول ولا قوة الا بالله ٥٩ فتجبري فيه الواجهة الخمسة المشهورة (اللهم

أمنت) أي صدقت (بكتابك)
القرآن (الذي أنزلت) أي أنزلته
على رسولك صلى الله عليه وآله
وسلم والايان بالقرآن يتضمن
الايان بجميع كتب الله المنزلة
ويحتمل ان يتم الكل لاضافته الى
الاضحية لان المعروف بالاضافة
كالعرف باللام في احتمال الجنس

بذكر المشرق عن المغرب لان المشرق اكثر الارض المعمورة وبلاد الاسلام في جهة
مغرب الشمس قليل قال وقتدیر الترجمة بان قبله اهل المدينة واهل الشام والمشرق ليس
في التشرية ولا في التغريب به في انهم عند الانحراف للتشريق والتغريب ليسوا
بواجبهين للقبلة ولا صدق تبرين لها والعرب تطلق المشرق والمغرب بمعنى التغريب
والتشريق وأنشد ثعلب في المجالس * ابعدهم مغربهم نجدوا ساحتها * قال ثعلب معناه
ابعد تغريبهم اه وقد اطلقنا الكلام في تفسير معنى الحديث لانه كثيرا ما يسأل عنه
الناس ويستشككونه لاسيما مع زيادة لفظ لاهل المشرق

* (باب ترك القبلة لعدو الخوف) *

(عن نافع عن ابن عمر انه كان اذا سئل عن صلاة الخوف وصفها ثم قال فان كان خوف هو
اشد من ذلك صلوا رجلا قايما على اقدامهم وربكنا مستقبلي القبلة وغير مستقبليها قال
نافع ولا اري ابن عمر ذكر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري) الحديث
ذكره البخاري في تفسير سورة البقرة واخرجه مالك في الموطأ وقال في آخره قال نافع لا اري
عبد الله بن عمر ذكر ذلك الا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه ابن خزيمة واخرجه
مسلم وصرح بان الزيادة من قول ابن عمر ورواه البيهقي من حديث موسى بن عقبة عن نافع
عن ابن عمر وقال النووي في شرح المذهب هو بيان حكم من احكام صلاة الخوف لا تفسير
للآية وقد اخرج البخاري في صلاة الخوف بلفظ وزاد ابن عمر عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم واذا كانوا اكثر من ذلك فليصلوا قايما وربكنا والحديث يدل على ان صلاة
الخوف لاسيما اذا كثرا العدو وتجوز حسب الامكان فينتقل عن القيام الى الركوب وعن
الركوع والسجود الى الايام ويجوز ترك ما لا يقدر عليه من الاركان وبهذا قال الجمهور
لكن قالت المالكية لا يصنعون ذلك الا اذا خشى فوات الوقت ويبقى للمصنف
في باب الصلاة في شدة الخوف نحو ما هنا وباقى شرحه هناك ان شاء الله

* (باب تطوع المافر على مركوبه حيث توجه به) *

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسبح على راحلته قبل أي وجهة توجه
ويوتر عليها غير انه لا يصلي عليها المكتوبة متفق عليه وفي رواية كان يصلي على راحلته وهو
مقبل من مكة الى المدينة حيثما توجهت به وفيه نزاع فيما تؤولونهم وجهه الله رواد أحد
ومسلم والترمذي وصححه) الحديث قد تقدم شرحه والكلام على فقهه في باب صلاة
الفرص على الرحلة لان المصنف رحمه الله ذكره هناك يخوضها من حديث عامر بن

أي الكلمات (على النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) لاحفظهن
(فما بلغت اللهم آمنت بكتابك
الذي أنزلت قلت ورسولك) زاد
الاصمعي الذي أرسلت (قال)
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

(لا) أي لا تقل ورسولك بل قل (ونبيك الذي أرسلت) وجه المصنف انه لو قال ورسولك لكان تكبرا ارامع قوله ارسلت لما كان
نيبا قبل ان يرسل صرح بالنسبة للجمع بينهما وبين الرسالة وان كان وصف الرسالة مستلزما وصف النبوة مع ما فيه من تعدد النعم
ونعظم النعمة في الحالين ارا حقره به ممن ارسل من غير نبوة بخبر بل وغيره من الملائكة لانهم هم رسل الانبياء فقلعه ارا قد تحلص

الكلام من اللفظ النبي أمده من لفظ الرسول لانه مشترك في الاطلاق على كل من أرسل بخلاف لفظ النبي فانه لا اشتراك فيه عرفا وعلى هذا نقول من قال كل رسول نبي من غير عكس لا يصح اطلاقه قاله في الفقه يعني فيعيد بالرسول البشرى وذهب العيني فقال كيف يكون أمده ٦٠ وهو لا يستلزم الرسالة بل لفظ الرسول أمده لانه يستلزم النبوة اه وهو

مردود فان المعنى يختلف فانه لا يلزم من الرسالة النبوة ولا عكسه ولا خلاف في المنع اذا اختلف المعنى وهذا كذلك او ان الاذكار توقفية في تعيين الالفاظ وتقدير الثواب فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر أو لم يوحى اليه بهذا اللفظ فرأى ان يقف عنده وقال المهلب انما لم تبدل الفاظه صلى الله عليه وآله وسلم لاننا نناهي عن الخوض وجوامع الكلام فلو غيرت سقطت فائدة النهاية في البلاغة التي اعطىها صلى الله عليه وآله وسلم اه وقد تناقضنا من منع الرواية بالمعنى كابن سيرين وكذا أبو العباس النخعي قال اذا من كلمة بين متناظرتين الاوبين ما فرق وان دق واطف نحو بلى ونعم ولا جهة فيه لمن استدل به على عدم جواز ابدال لفظ النبي في الرواية بالرسول وعكسه لان الذات الخبر عن النبي الرواية واحدة وبأى وصف وصفته تلك الذات من أوصافها اللائقة به اعلم القصص قد أخبر عنه ولوتباعدت معاني الصفات كالويلد اما بكنية أو كنية باسم فلا فرق بين ان يقول الراوى مثلاً عن ابى

ربيعه ولفظ الرواية الآخر في الترمذي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى الى بعبه أو راحلته وكان يصلى على راحلته حينما توجهت به ولم يذ كر نزول الآية قوله حينما توجهت به فبطلت الشافعية الحديث بالذهب فقالت اذا توجهت به فهو مقصده وأما اذا توجهت به الى غير مقصده فان كان الى جهة القبلة لم يضرمه وان كان الى غير باب طلت صلاته وقد تقدم في أول أبواب الاستقبال ما يدل على ان الآية نزات في صلاة الفريضة ولكن الصحيح ما هنا كما تقدم (وعن جابر قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلى وهو على راحلته النوازل في كل جهة ولكن يخفض السجود من الركوع ويومئ ايماء رواء أحمد في لفظ بعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فحنت وهو يصلى على راحلته نحو المشرق والسجود أخفض من الركوع رواء أبو داود والترمذي وصحبه) الحديث أخرجه البخارى عن جابر ولكن بلفظ كان يصلى التطوع وهو راكب وفي لفظ كان يصلى على راحلته نحو المشرق فاذا أراد ان يصلى المكتوبة نزل فاستقبل القبلة وأخرجه أيضا مسلم بخوذلك وفي الباب عن جماعة من الصحابة وقد قدمنا في باب صلاة الفرض على الرحلة انه يجوز التطوع عليها للمسافر والاجماع وقد مننا الخلاف في جواز ذلك في الحضر وفي جواز صلاة الفريضة والحديث يدل على ان سجود من صلى على الرحلة يكون أخفض من ركوعه ولا يلزمه وضع الجبهة على السرج ولا بذل غاية الوسع في الانحناء بل يخفض سجوده مدار ينقرقه السجود عن الركوع (وعن أنس بن مالك قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد ان يصلى على راحلته تطوعا استقبل القبلة فكبر للصلاة ثم خلى عن راحلته فصلى حينما توجهت به رواء أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا الشيخان بخوماهنا وأخرجه أيضا النسائي من رواية يحيى بن سعيد عن أنس وقال حديث يحيى بن سعيد عن أنس الصواب موقوف وأما أبو داود فأخرجه من رواية البخاري عن أبي سعيد عن أنس والحديث يدل على جواز التنفل على الرحلة وقد تقدم الكلام على ذلك وعلى انه لا بد من الاستقبال حال تكبيرة الاحرام ثم لا يضرم الخروج بعد ذلك عن سمت القبلة كما أسلفنا

(أبواب صفة الصلاة)

(باب افتراض افتتاحها بالتكبير)

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم رواء الخمسة النسائي وقال الترمذي هذا

عبارة البخارى أو عن محمد بن اسمعيل البخارى وهذا أيضا في حديث الباب لان اللفظ اذا كان توقفية اصح فلا يدخلها القياس ويستفاد من هذا الحديث ان الدعاء عند النوم مرغوب فيه لانه قد تنقبض روحه في نومه فيكون قد ختم به بالدعاء الذي هو أفضل الاعمال كما ختمه بالوضوء والنسكته في خيم البخارى كتاب الوضوء بهذا الحديث من جهة انه آخر

وضوء أمر به المكلف في البقطة ولقوله في الحديث واجعلهن آخر ما تنكح به وأشهر ذلك بضم الكتاب وزوائه الستة ما بين
مردزي وكوني وفيه الحديث والاختبار والعنفه وأخرجه البخاري أيضا في الدعوات والنسائي في اليرم والمبلة
(كتاب الغسل) * بفتح الغين أفصح وأشهر من ضمها مصدر بمعنى الاغتسال ٦١ وبكسرهما اسم لما يغتسل به من سدر

ونظمي وضوءهما وباضم اسم
للماء الذي يغتسل به وهو بالماءين
الاولين لغة سيلان الماء على
الشيء وشرا عسيلانه على جميع
البدن مع غيبه في الملبدة عن
العادة بالقبضة واختلاف في
وجوب ذلك فلم يوجب له الاكثر
ونقل عن مالك والمزني وجوبه
(بسم الله الرحمن الرحيم) كذا
وقع في رواية الاكثر ناخير
البسلة في صحيح البخاري من
كتاب الغسل وسقطت من رواية
الاصيلي وعنده باب بدل كتاب
وهو أولى لان الكتاب يجب مع
أنواع الغسل نوع واحد من
أنواع الطهارة وان كان في نفسه
يعدد (عن عائشة زوج النبي
صلى الله عليه وآله وسلم ان النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كان
إذا اغتسل) أي إذا أراد ان
يغسل (من الجنابة) أي لاجلها
في سببية (بدأ فغسل يديه) قبل
المشروع في الوضوء والغسل
لاجل التنظيف مما به حامن
مستقدر أو اقيامه من النوم
وبدل عليه زيادة ابن عينة في هذا
الحديث عن هشام قبل ان
يدخله ما في الاناء رواه الترمذي
وزاد أيضا ثم يغسل فرجه وكذا
لم وهي زيادة حسنة لان تقديم

أصبح شيء في هذا الباب وأحسن الحديث أخرجه أيضا الشافعي والبخاري والمالك وصححه
وابن السكن من حديث عبد الله بن محمد بن عقيل عن ابن الحنفية عن علي قال البزار
لانهم عن علي الامن هذا الوجه وقال أبو نعيم تفرد به ابن عقيل وقال العقيلي في اسناده
لين وقال هو أصح من حديث جابر الآتي وعكس ذلك ابن العربي فقال حديث جابر أصح
شيء في هذا الباب والعقيلي أقدم منه بهرقة الفن وقال ابن حبان هذا حديث لا يصح لان
له طريقين احدهما عن علي وفيه ابن عقيل وهو ضعيف والثانية عن أبي نضرة عن أبي
سعيد تفرد به أبو سفيان عنه وفي الباب عن جابر عند أحمد والبزار والترمذي والطبراني
وفي اسناده أبو يحيى القتات وهو ضعيف وقال ابن عدي أحاديثه عنده حسنة وعن
أبي سعيد عند الترمذي وابن ماجه وفي اسناده أبو سفيان طريق بن شهاب وهو ضعيف
ورواه الحاكم عن سعيد بن مسروق الثوري عن أبي سعيد وهو ملول قاله الحافظ وفي
الباب أيضا عن عبد الله بن زيد عند الطبراني وفي اسناده الواقدي وعن ابن عباس عند
الطبراني أيضا وفي اسناده نافع بن هرم وهو ملول وعن أنس عند ابن عدي وفي
اسناده أيضا نافع بن هرم وعن عبد الله بن مسعود عند أبي نعيم قال الحافظ واسناده
صحيح وهو موقوف وعن عائشة عند مسلم وغيره بلفظ كان يفتح الصلاة بالكبير
والقراءة الحمد لله رب العالمين الحديث وآخره وكان يختم الصلاة بالسلام وروى الحديث
الدارقطني من حديث أبي اسحق والبيهقي من حديث شعبة وهذه الطرق يقوى بعضها
بعضا فيصح الحديث للاحتجاج به بقوله مفتاح بكسر الميم والمراد أنه أول شيء يفتح به
من أعمال الصلاة لانه شرط من شروطه أقول الطهور بضم الطاء وقد تقدم ضبطه في أول
الكتاب وفي رواية الوضوء من الصلاة قوله وتحرى بها التكبير فيه دليل على ان افتتاح
الصلاة لا يكون الا بالتكبير دون غيره من الأذكار واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة
تنعقد الصلاة بكل لفظ قصد به التعظيم والحديث يرد عليه لان الاضافة في قوله تحرى بها
تقتضي الصهر فكانه قال جميع تحرى بها التكبير أي انحصرت صحة تحرى بها في التكبير
لالتحرى لها غيره كقولهم مال فلان الابل وعلى فلان النخو وفي الباب أحاديث كثيرة تدل
على تعيين لفظ التكبير من قوله صلى الله عليه وآله وسلم فعله وعلى هذا الحديث يدل على
وجوب التكبير وقد اختلف في حكمه فقال الحافظ انه ركن عنده الجمهور وشرط عند
الحنفية ووجه عند الشافعي وسنة عند الزهري قال ابن المنذر ولم يقل به أحد غيره وروى
عن سعيد بن المسيب والاوزاعي ومالك لم يثبت عن أحد منهم نصريحاً وانما قالوا فهم
ادرك الامام را كما يجزئه تكبيرة الركوع قال الحافظ نعم نقله الكرخي من الحنفية عن

عنه ليحصل به الامن من مسه في اثنية الغسل (ثم يتوضأ كما يتوضأ للصلاة) فيه احتراز عن الوضوء القوي ويحتمل أن يكون
الابتداء بالوضوء قبل الغسل سنة مستقلة بحيث يجب غسل أعضاء الوضوء مع بقية الجسد ويحتمل انه يكفي بغسلها في الوضوء
من أعادته وعلى هذا فيحتاج الى نية غسل الجنابة في أول جرت وانما قدم غسل أعضاء الوضوء تشبيهاً بقاها وظاهره انه يتوضأ وضوءاً

اكاملوه وهو مذهب الشافعي ومالك وهو المشهور وقيل يؤخر غسل قدميه الى ما بعد الغسل الحديث موهنة وغيرها وعند
الطباقي فاذا فرغ غسل رجله ولام الكمية قول ثالث وهو ان كان موضعه وسخا آخر والا فلا وعند الحنفية ان كان في مستنقع
يؤخر والا فلا ثم ان ظاهره مشروعية ٦٢ التكرار ثلاثا وهو كذلك لكن قال عباس انه لم يأت في شيء من وضوء الجنب ذكر

التكرار والجواب ان احالتها
على وضوء الصلاة تقتضيها بل
ورد ذلك من طريق صحيحة
أخرجها النسائي والبيهقي عن
عائشة أنها وصفت غسل رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم من
الجنب وفيه ثم يغمض ثلاثا
ويستنشق ثلاثا ويغسل وجهه
ثلاثا ويديه ثلاثا ثم يمسح على
رأسه ثلاثا كذا في الفتح (ثم
يدخل) بلفظ المضارع وما قبله
ياقظ الماضي وهو الاصل لارادة
استحضار صورة الحال للسامع
(أصابه في الماء فيخلل بها)
أي بأصابه التي أدخلها في الماء
(أصول شعره) أي شعر رأسه كما
يدل عليه رواية حماد بن سلمة عن
هشام بن خالد بن أشقر رأسه الاين
فيجمع بها أصول الشعر ثم يغسل
بشق الأيسر كذلك رواه البيهقي
والحكمة في هذا تليين الشعر
وترطيبه ليسهل مرور الماء عليه
ويكون أبعد من الاسراف في
الماء ولمسلم ثم يأخذ الماء فيدخل
أصابه في أصول الشعر ولترمذي
والنسائي من طريق ابن عيينة
ثم يشرب شعره الماء قال القاسمي
هباض اخرج به بعضهم على تحليل
شعر العينة في الفصل المعلوم
قوله اصول الشعر وما بالقياس

ابن عليه وأبي بكر الاصم ومخالفهم بالجمهور وكثيرة ذهب الى الوجوب جماعة من
السلف قال في البحر انه فرض الا على من نسي الا ذكر والزهرى ويدل على وجوبه ما في
حديث المسي عند مسلم وغيره من حديث أبي هريرة بلفظ فاذا اذنت الى الصلاة فأسبغ
الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وعند الجماعة من حديثه بلفظ اذا اذنت الى الصلاة
فكبر وقد تقرر ان حديث المسي هو المرجح في معرفة واجبات الصلاة وان كل ما هو
مذكور فيه واجب وما خرج عنه وقامت عليه أدلة تدل على وجوبه فقيه خلاف
سند كره ان شاء الله في شرحه في الموضوع الذي سيذكر فيه المصنف ويدل للشرعية
حديث رفاعه في قصة المسي صلواته عند أبي داود بلفظ لا تتم صلاة أحد من الناس
حتى يتوضأ فيضع الوضوء مواضعه ثم يكبر ورواه الطبراني بلفظ ثم يقول الله أكبر
والاستدلال به هذا على الشرعية صحيح ان كان في التمام يستلزم نفي الصحة وهو
الظاهر لان ما بعد دون بصلاة لا تقتضيها فإلانة قصة غير صحيحة ومن ادعى صحة ما عليه
البيان وقد جعل صاحب ضوء النهار في القيام هنا نفي الكمال بعينه واستدل على
ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث المسي فان انتقصت من ذلك شيئا فقد
انتقصت من صلواتك وأنت خير بان هذا من محل النزاع أيضا لاننا نقول الانتفاص
يستلزم عدم الصحة لذلك الدليل الذي أسلفناه ولا نسلم ان ترك مندوبات الصلاة
ومنوماتها انتفاص منها لانها أمور خارجة عن ماهية الصلاة فلا يرد الالتزام بها
وكونها تزيد في الثواب لا يستلزم انما سألنا عما ان الثياب الحسنة تزيد في جمال الذات
وليست منها نعم وقع في بعض روايات الحديث بلفظ انه لما قال صلى الله عليه وآله وسلم
فان لم تصل كبر على الناس انه من أخف صلواته لم يصل حتى قال صلى الله عليه وآله وسلم
فان انتقصت من ذلك شيئا فقد انتقصت من صلواتك فكان أهون عليهم فكون هذه
المقالة كانت أهون عليهم يدل على ان نفي التمام المذكور يعني نفي الكمال اذ لو كان يعني
نفي الصحة لم يكن فرقا بين المقاتلين ولما كانت هذه أهون عليهم ولا يخالف ان الحجة في الذي
جاء عن الشارع من قوله ونحوه وتقريره لا في فهم بعض العصاة سلفنا ان فهمهم حجة
لكونهم اعرف بقاصد الشارع فحين نقول بوجوب ما فهموه ونسلم ان بين الحالتين
تفاوتا ولكن ذلك التفاوت من جهة ان من أتى به بعض واجبات الصلاة فقد فعل خيرا
من قيام وذكروا تلاوة وانما يؤمر بالاعادة لدفع عقوبة ما ترك وترك الواجب سبب العقاب
فاذا كان يعاقب بسبب ترك البعض لزمه ان يفعله ان امكن فعله وحده والا فله مع غيره
والصلاة لا يمكن فعل المتروك منها الا بتل جميعها وقد أجاب عن هذا الجواب الحافظ

على شعر الرأس وأوجب المالكية والحنفية تحليل شعر المغتسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خللوا الشعر واتقوا ابن
البشر فان تحت كل شعرة جناح (ثم يصب على رأسه ثلاث غرف) من الماء (بيديه) استدل به على مشروعية التخليل وهو
مبني عند الشافعية كالوضوء يغسل رأسه ثلاثا بعد تحليله في كل مرة ثم شقه الاين ثلاثا ثم شقه الايسر ثلاثا قال النووي

ولا نعلم فيه خلافاً إلا ما انفرد به المأوردى فإنه قال لا يستحب التكرار في الغسل وقال الباقي والثلاثة لما جاء من التكرار أو مباينة لأتمام الغسل إذ قلنا تكفي الواحدة وغرف جمع غرفة بالضم وهي ملء الكف ولا يصح لي غرفات وهي الأصل في مجزئ الثلاثة لأنه جمع قلة فغرف حينئذ من إقامة جمع الكثير موضع القلة وأنه ٦٣ جمع قلة عند الكوفيين كعشر سور وعشاني

ابن تيمية حنفية المصنف وهو حسن ثم أنا قول غايمة ما ينمض له دعوى من قال إن نفي التمام يعني نفي الكمال هو عدم الشرطية لعدم الوجوب لأن المجيء بالصلاة تامة كاملة واجب وما أحسن ما قاله ابن تيمية في المقام وانظره ومن قال من الفقهاء إن هذا النفي الكمال قبل أن أردت الكمال المستحب فهذا باطل لوجهين أحدهما أن هذا لا يوجد فقط في لفظ الشارع أنه ينفي عما فعله العبد على الوجه الذي وجب عليه ثم يقيسه لترك المستحبات بل الشارع لا ينفي عملاً إلا إذا لم يفعل العبد ما وجب عليه والثاني لو نفي لترك مستحب كان عامة الناس لاصلاً لهم ولا يصح أن الكمال المستحب متفاوت ذلك من لم يكملها كتبكم بل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال لاصلاً له اه قوله وتحليلها التسليم سيأتي إن شاء الله الكلام عليه في باب كون السلام فرضاً وعن مالك بن الحويرث

أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه أحمد والبخاري وقد صح عنه أنه كان يفتتح بالتكبير الحديث يدل على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة من الأقوال والأفعال وبؤ كذا الوجوب كونها بما نأجل قول الله أقيموا الصلوات وهو أمر قرآني يفيد الوجوب وبيان المحمل الواجب واجب كما تقر في الأصول إلا أنه ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتصر في تعليم المسمى الصلاة على بعض ما كان يفعله ويدوم عليه فعلمنا بذلك أنه لا وجوب لما خرج عنه من الأقوال والأفعال لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقر في الأصول بالاجماع ووقع الخلاف إذا جاءت صيغة أمر بشئ لم يذكر في حديث المسمى فمنهم من قال يكون تركه بصرف الصيغة إلى الذنب ومنهم من قال تبقى الصيغة على الظاهر الذي تدل عليه ويؤخذ بالرائد فالرائد وسيأتي ترجيح ما هو الحق عند الكلام على الحديث إن شاء الله تعالى

عن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي صفوفه إذا أقبل إلى الصلاة فإذا استويوا كبروا وأبوا داود الحديث أخرجه أبو داود بهذا اللفظ وبانظر آخر من طريق مالك بن حرب عن النعمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي الصفوف كما يقوم القديح حتى إذا ظن أن قد أخذنا منه ذلك رفتهما أقبل ذات يوم بوجهه إذا رجل مقبذ بصدرة فقال لهما وقفا فوفيكما أوليخا فنظر الله بين وجهيهما قال المنذرى والحديث المذكور في الباب طرف من هذا الحديث وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن

ابن تيمية حنفية المصنف وهو حسن ثم أنا قول غايمة ما ينمض له دعوى من قال إن نفي التمام يعني نفي الكمال هو عدم الشرطية لعدم الوجوب لأن المجيء بالصلاة تامة كاملة واجب وما أحسن ما قاله ابن تيمية في المقام وانظره ومن قال من الفقهاء إن هذا النفي الكمال قبل أن أردت الكمال المستحب فهذا باطل لوجهين أحدهما أن هذا لا يوجد فقط في لفظ الشارع أنه ينفي عما فعله العبد على الوجه الذي وجب عليه ثم يقيسه لترك المستحبات بل الشارع لا ينفي عملاً إلا إذا لم يفعل العبد ما وجب عليه والثاني لو نفي لترك مستحب كان عامة الناس لاصلاً لهم ولا يصح أن الكمال المستحب متفاوت ذلك من لم يكملها كتبكم بل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقال لاصلاً له اه قوله وتحليلها التسليم سيأتي إن شاء الله الكلام عليه في باب كون السلام فرضاً وعن مالك بن الحويرث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي رواه أحمد والبخاري وقد صح عنه أنه كان يفتتح بالتكبير الحديث يدل على وجوب جميع ما ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة من الأقوال والأفعال وبؤ كذا الوجوب كونها بما نأجل قول الله أقيموا الصلوات وهو أمر قرآني يفيد الوجوب وبيان المحمل الواجب واجب كما تقر في الأصول إلا أنه ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتصر في تعليم المسمى الصلاة على بعض ما كان يفعله ويدوم عليه فعلمنا بذلك أنه لا وجوب لما خرج عنه من الأقوال والأفعال لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز كما تقر في الأصول بالاجماع ووقع الخلاف إذا جاءت صيغة أمر بشئ لم يذكر في حديث المسمى فمنهم من قال يكون تركه بصرف الصيغة إلى الذنب ومنهم من قال تبقى الصيغة على الظاهر الذي تدل عليه ويؤخذ بالرائد فالرائد وسيأتي ترجيح ما هو الحق عند الكلام على الحديث إن شاء الله تعالى

باب أن تكبير الإمام بعد تسوية الصفوف والفراغ من الإقامة *

عن النعمان بن بشير قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي صفوفه إذا أقبل إلى الصلاة فإذا استويوا كبروا وأبوا داود الحديث أخرجه أبو داود بهذا اللفظ وبانظر آخر من طريق مالك بن حرب عن النعمان قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسوي الصفوف كما يقوم القديح حتى إذا ظن أن قد أخذنا منه ذلك رفتهما أقبل ذات يوم بوجهه إذا رجل مقبذ بصدرة فقال لهما وقفا فوفيكما أوليخا فنظر الله بين وجهيهما قال المنذرى والحديث المذكور في الباب طرف من هذا الحديث وهذا الحديث أخرجه مسلم والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه وأخرج البخاري ومسلم من حديث سالم بن

الستر في الغسل فذكر أولاً غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم مسح يده بالخائط ثم الوضوء غير رجله وأتى بتمم الصلاة على الترتيب في جميع ذلك (وغسل ما أصابه من الأذى) كالتي على الذكروا والخائط والسنة البدم بغسلهم بالبقع الغسل على أعضاء طاهرة (ثم أفاض) صلى الله عليه وآله وسلم (عليه السلام) ثم نحي رجله فغسلها بهذه الأفعال المذكورة (غسله) صلى الله عليه وآله وسلم

أو هذه صفة غسله (من الجنابة) أشار الاسماعيلي الى ان هذه الجملة الاخيرة مدرجة من قول سالم وأن زائدة بن قدامة بين ذلك في روايته عن الاعمر واستدل البخاري بهذا الحديث على جواز تفريق الوضوء وعلى استحباب الانراغ باليمين على الشمال للمغتفر من الماء قوله في رواية أبي عوانة ٦٤ وحذف وغيرهما ثم افرغ يمينه على شماله وعلى استحباب مسح اليد بالتراب

من الحائط أو الارض لقوله في الروايات ثم ذلك ليد بالارض أو بالحائط وعلى ان الواجب في غسل الجنابة مرة واحدة وعلى ان من قوضا بنسبة الغسل ثم اكمل باقي أعضائه لا يشترع له تجديد الوضوء من غير حدث وفي الحديث من القوا ذلك غير ذلك كرهه في الفتح وفيه تابعي عن تابعي وصحبايان والتحديث والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في موضع ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في الطهارة (وعن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله (وسلم) من اناه واحد من قدح) بفخيتز واحد الاقداح التي للشرب ومن الاولى للابتداء والثانية للبيان اوبل من اناه يتكرر اسرف الجرف قال ابن التين كاره هذا الا انه من شبه بفتح المهجة والموحدة كما عند الحاكم بلفظ تونين شبه (يقال له الفرق) بفخيتز قال النووي وهو الافدح والاشهر وزعم الباجي انه الصواب وهو صاعان أو ثلاثة أصع كما عابه الجماهير وقال ابن الاثير الفرق بالفتح ستة عشر رطلا وبالاسكان مائة وعشرون رطلا قال في الفتح وهو غريب وقال الجوهرى ميكال معروف بالمدينة ستة عشر رطلا

أبي الجهم عن النعمان بن بشير الفصل الاخير منه وفي الباب عن جابر بن مهزيه عن مسلم وعن البراء عن مسلم أيضا وعن أنس عن البخاري ومسلم وله حديث آخر عند البخاري وعن جابر عن عبد الرزاق وعن أبي هريرة عن مسلم وعن عائشة عن أحمد وابن ماجه وعن ابن عمر عن أحمد وأبي داود وروى عن عمران كان يوكل رجلا بأقامة الصلوة فلا يكبر حتى يجبر ان الصلوة قد استوت أخرجه عنه الترمذي قال وروى عن علي وعمان أنهم ما كانوا يهاهون ذلك ويقولان استموا وكان علي يقول تقدم يا فلان تأخريا فلان ه قال ابن سيد الناس عن سويد بن غفلة قال كان بلال يضرب أقدامه في الصلاة ويسوي منها كنبنا قال والآثار في هذا الباب كثيرة عن ذكرنا وعن غيرهم قال القاضي عياض ولا يختلف فيه انه من سنن الجماعات وفي البخاري زيادة فان تسوية الصف من اقامة الصلاة وقد ذهب ابن حزم الظاهري الى فرضية ذلك محتججا بهذه الزيادة قال واذا كان من اقامة الصلاة فهو فرض لان اقامة الصلاة فرض وما كان من الفرض فهو فرض وأجاب عن هذا البيهقي فقال ان الحديث ثبت بلفظ الاقامة ولفظ التمام ولا يتم له الاستدلال الا بلفظ التمام الى لفظ الاقامة وليس ذلك باولى من العكس قال وأما قوله واقامة الصلاة فرض فاقامة الصلاة تطابق ويراد بها فعل الصلاة وتطابق ويراد بها الاقامة للصلاة التي في التأذين وليس ارادة الاول كما زعم باولى من ارادة الثاني اذا امر بتسوية الصلوة تعقب الاقامة وهو من فعل الامام أو من يوكله الامام وهو مقوم بالصلاة كما قال في اذهب اليه الجمهور من الاستحباب اولى ويحمل لفظ الاقامة على الاقامة التي في التأذين أو يقدر له محذوف تقديره من تمام اقامة الصلاة وتنفذهم به العمل الا لفظ الواردة في ذلك كلها لان تمام الشيء زائد على وجود حقيقة ثمه فانظر من تمام الصلاة يدل على عدم الوجوب وقد ورد من حديث أبي هريرة في صحيح مسلم مرفوعا بلفظ فان اقامة الصلاة من حسن الصلاة (وعن أبي موسى قال قالنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أقمتم الصلاة فليؤمكم أحدكم واذا قرأ الامام فانصتوا واه أحد) الفصل الاول من الحديث ثابت عند مسلم والنسائي وغيرهما من طرق والفصل الثاني ثابت عند أبي داود وابن ماجه والنسائي وغيرهم وقال مسلم هو صحيح كسابق وسابق الكلام على الحديث في باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته وفي أبواب الامامة وقد ساقه المصنف هنا لانه جعل اقامة الصلاة مقدمة على الامر بالامامة وهذا انما يتم اذا جازت الاقامة بمعنى تسوية الصلاة لا اذا كان المراد بها الاقامة التي في التأذين كما تقدم

وفي هذا الحديث الحديث والعنونة وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) اي عن عائشة (رضي الله عنها انها سأت) (باب) السائل أخوها من الرضاة كما صرح به مسلم في صحيحه وهو عبد الله بن يزيد البصري واختاره النووي وغيره وهو كثير بن عبد الله الكوفي رضي الله عنها أيضا كافي الادب المفرد للبخاري وسبق أبي داود وليس عبد الرحمن بن أبي بكر ولا الطفيل بن عبد الله

أخاها لها (عن غسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مذهباً به - ح) بجرس من ناصفة لانا وبالنصب نعت العجوز
 باعتبار أهل أوباضاً راعى (من صاع) هو خمسة أرتال وثلاث رطل بغدادى وهو مائة وغاية وعشرون درهما وأربعة
 أسباع درهم كمارجهم النوى وهو الذى اشتهر بالمدينة وتداوله ٦٥ فى مائتهم وتوافوا ذلك خلفاً من سلفنا

كما أخرجه مالك لأبى يوسف حين
 قدم المدينة وقال له هذا صاع
 النبى صلى الله عليه وآله وسلم
 فوجدته خمسة أرتال وثلاث
 فرجع الى قول مالك وهو الذى
 كان موجوداً وقت تقدير
 العلماء به (فاغتسلت وأفاضت
 على رأسي وأبينها وبين السائل)
 وفى الفتح والارشاد يفتاؤ بينهما
 وهو الأصح (حجاب) يستر أسافل
 بدنهما مما لا يهل للمهرم بفتح الميم
 الاولى النظر اليه لا اعاليه
 الجائز له النظر اليها ليرياهما
 فى رأسيهما وأعلى بدنهما والى يمكن
 لاغتسلهما بمحضرة أخيهما وابن
 أخنتهم كنوم من الرضاة
 معنى وفى فعلها ذلك لالة على
 استحباب التعليم بالفعل لانه
 أوقع فى النفس من القول
 وأدل عليه ولما كان السؤال
 محتملاً للـكيفية والكمية
 اثبت له ما مبدل على الامر بن
 معاً أما الكمية فبالاقتصار
 على افاضة الماء وأما الكمية
 فبالاكتفاء بالصاع وهذا
 الحديث سبأ على الاسناد وفيه
 التصديق والسماع والسؤال
 (وعن جابر بن عبد الله رضى الله
 عنهم - مائة سأل رجل) السائل
 هو أبو جعفر كفى مسند اسحق

باب رفع اليدين وبينان صفة ومواضعه

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه
 مدارواه الخمسة الا بين ما ج) الحديث لا مطعن فى اسناده لانه رواه أبو داود عن مسدد
 والنسائي عن عمرو بن علي كلاهما عن يحيى القطان عن ابن أبي ذئب وهو لا من أكبر
 الامة عن سعيد بن سمعان وهو معدود فى الثقات وقد ضعفه الأزدي وعن أبي هريرة وقد
 أخرجه الداريمى عن ابن أبي ذئب عن محمد بن عمرو بن عطاء عن محمد بن عبد الرحمن بن
 فوبان عن أبي هريرة وأخرجه الترمذى أيضاً بهذا اللفظ المذكور فى الكتاب وبلفظ كان
 إذا كبر للصلاة نشر أصابعه وقد تقدم باخراج هذا اللفظ الآخر من طريق يحيى بن اليان
 عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة وقال قد روى هذا الحديث غير واحد
 عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان عن أبي هريرة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم
 كان إذا دخل فى الصلاة رفع يديه وأصابعه من راية يحيى بن اليان وأخطأ يحيى
 ابن اليان فى هذا الحديث ثم قال وحديثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا عبد الله بن
 عبد الحميد الحنفى حديثنا ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان قال سمعت أبا هريرة يقول
 كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مذكراً قال قال عبد الله
 وهذا أصح من حديث يحيى بن اليان وحديث يحيى بن اليان خطأ انتهى كلام الترمذى
 وقال ابن أبي حاتم قال أبى وهب يحيى انما أراد كان إذا قام إلى الصلاة رفع يديه مذكراً
 رواه الثقات من أصحاب ابن أبي ذئب قوله مذكراً يجوز أن يكون منتصباً على المصدرة
 بفعل مقدر وهو عتدهم ما تذا ويجوز أن يكون منتصباً على الحالية أى رفع يديه فى حال
 كونه مذكراً الى رأسه ويجوز أن يكون مصدراً منتصباً بوقوله رفع لان الرفع معنى
 المدو أصل المدى فى اللغة الجر فانه الرغب والارتفاع قال الجوهري ومدانها وارتفاعه
 وله معان أخر ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد فسر ابن عبد البر المد المذكور
 فى الحديث بـمد اليدين فوق الاذنين مع الرأس انتهى والمراد به ما يقابل القشر المذكور
 فى الرواية الاخرى لان النشر تقرىق الاصابع والحديث يدل على مشروعية رفع اليدين
 عند تكبيرة الاحرام وقد قال النووي فى شرح مسلم انما اجعت الامة على ذلك عند
 تكبيرة الاحرام وانما اختلفوا فيما عدا ذلك وحكى النووي أيضاً عن داود ايجابه عند
 تكبيرة الاحرام قال وبهذا قال الامام أبو الحسن أحمد بن حنبل والنيسابورى من أصحابنا
 أصحاب الرجوع وقد ذكره عن حكاية الاجتماع أولاً وحكاية الخلاف فى الوجوب ثانياً

٩ نيل فى ابن راهويه أى الباقر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب سلام الله عليهم أجمعين
 (عن الفصل) أى غسل الجنابة (فقال) جابر (يكفيه صاع فقال رجل) هو الحسن بن محمد بن الحنفية (ما يكفيه) فقال جابر
 كان يكفى من هو وفى) أى أكثر (منك شراً وخيراً منك) أى النبى صلى الله عليه وآله وسلم واستغنى عن هذا كراهية التثنية ط

والاسراف في استعمال الماء (ثم أمهم) وفي القمع والارشاد ثم أمنا جابر رضى الله عنه (في ثوب) واحد ليس عليه غبرة
وفي هذا الحديث بيان ما كان عليه السلف من الاحتجاج بأفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والالتقياد إلى ذلك وفيه جواز
الرجوع على من يمارى بغير علم ٦٦ إذا قصد الراد إيضاح الحق وتحذير السامعين من مثل ذلك وأكثر رواه

كوفون وفيه التحدث
والعقنة والـ وقال والجواب
وأخرجه النسائي أيضا (عن
جابر) بضم الجيم (ابن مطعم)
بكسر العين القرشي المتوفى
بالمدينة سنة أربع وخمسين له
في البخاري تسعة أحاديث (قال
قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) أما أنا فافض (بضم
الهمزة) (على رأيي ثلاثا) أي ثلاث
أكف وعند أحمد فاحذم
كفي فاصب على رأيي (وأشار
بيديه) (الثنتين الشريعتين
(كاتبهما) (والكشمتين كلاهما
بالألف بالظن إلى اللفظ دون
المعنى وفي بعض الروايات فيما
حكاه ابن التين كتابهما وهو
على لغة لزوم الألف عند إضافتها
للضمير ككافي الظاهر كما
قال الشاعر

ان أباهوا وأبأهاها

قد بلغا في الجد غايةها
وقسم أمانا محذوف بدل عليه
السياق واسلم عن أبي اسحق
ان العصابة تماروا في صفة
الفصل عند رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم فقال عليه السلام
أما أنا فافض أي وأما غيري
فلا يفيض أو فلا أعلم حاله فافض
الفتح كما كرماني وتمتبه العبي

بان الاستحباب لا ينافي الوجوب أو بانه أراد اجماع من قبل المذكورين أو بانه لم يثبت
ذلك عندهم ولم يتفرد النورى بحكاية الاجماع فقد روى الاجماع على الرفع عند تكبيرة
الاحرام ابن حزم وابن المذور وابن السبكي وكذا حكى الحافظ في الفتح عن ابن عبد البر
انه قال اجمع العلماء على جواز رفع اليدين عند افتتاح الصلاة قال الحافظ وعن قال
بالوجوب أيضا الاوزاعي والحميدي شيخ البخاري وابن خزيمة من أصحابنا نقله عنه الحاكم
في ترجمة محمد بن علي العلوي وحكاة القاضي حسين عن الامام أحمد وقال ابن عبد البر
كل من نقل عنه الايجاب لا تبطل الصلاة بتركه الا في رواية عن الاوزاعي والحميدي
قال الحافظ ونقل بعض الحنفية عن أبي حنيفة انه يأثم تاركه ونقل القفال عن أحمد
ابن سيار انه يجب ولا تصح صلاة من لم يرفع ولا دليل يدل على الوجوب ولا على بطلان
الصلاة بالترك نعم من ذهب من أهل الأصول إلى أن المداومة على الفعل تنفيذ الوجوب
قال به هنا ونقل ابن المنذور والعبدري عن الزيدية انه لا يجوز رفع اليدين عند تكبيرة
الاحرام ولا عند غيرها انتهى وهو غلط على الزيدية فان امامهم زيد بن علي رحمه الله ذكر
في كتابه المشهور بالجموع حديث الرفع وقال يستحب به وكذا كبار أئمتهم المتقدمين
والمؤخرين صرحوا باستحبابه ولم يقل بتركه منهم الا الهادي يحيى بن الحسين وروى
مثل قوله عن جده القاسم بن ابراهيم وروى عنه أيضا القول باستحبابه وروى صاحب
التبصرة من المالكية عن مالك انه لا يستحب وحكاة الساجي عن كثير من متقدميهم
والمشهور عن مالك القول باستحباب الرفع عند تكبيرة الاحرام وانما حكى عنه انه
لا يستحب عند الركوع والاعتدال منه قال ابن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك
الرفع فيه ما الا ابن القاسم احتج القائلون بالاستحباب بالأحاديث الكثيرة عن العدد
الكثير من الصحابة حتى قال الشافعي روى الرفع جمع من الصحابة له لم يرو حديث قط
بعدها أكثر منهم وقال البخاري في جز رفع اليدين روى الرفع تسعة عشر نفسا من
الصحابة وسرد البيهقي في السنن وفي الخلافات اسماء من روى الرفع لمحو من ثلاثين
صحابيا وقال سمعت الحاكم يقول اتفق على رواية هذه السنة العشرة المشهورة لهم بالحنة
فن بعدهم من كبار الصحابة قال البيهقي وهو كما قال قال الحاكم والبيهقي أيضا ولا يعلم
سنة اتفق على روايتها العشرة فن بعدهم من كبار الصحابة هل تفرقهم في الاقطار
السابعة غير هذه السنة وروى ابن عساكر في تاريخه من طريق أبي سلمة الاعرج قال
أدركت الناس كلهم يرفع يديه عند كل خفض ورفع قال البخاري في الجزء المذكور قال

بانه لا يحتاج إلى تقدير شيء من حديث روى من طريق لاجل حديث آخر في باب من طريق آخر وبان الحسن
أما هنا حرف شرط ونصب على وتو كيدوا اذا كانت للتوكيد لا لاحتياج إلى التقسيم ولا أن يقال انه محذوف انتهى وفي الحديث
ان الأفاضة ثلاثا بالدين على الرأس والحق به الشافعية سائر الجسد قياسا على الرأس وعلى أعضاء الوضوء وهو أولى بالتنزيل

من الوضوء فان الوضوء مبني على التخصيف مع تكراره ورواه الخمسة ما بين كوفي ومديني وفيه التحدث بالجمع والافراد والعنونة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا اغتسل) اي أراد أن يغتسل (من الجنابة دعا بشئ نحو الحلاب) ٦٧ بكسر الحاء اي طلب انام مثل الاتا

الذي يسمى الحلاب وقد وصفه أبو عاصم كما أخرجه أبو هوانة في صحيحه عنه باقل من سبعين شعيرة والبيهقي قد ركز زبج غسائية ارطال (فاخذ بكنهه) وللكشميه بكفيه (فبدأ بشق رأسه الايمن ثم) بشق رأسه (الايسر فقال بهما) اي بكفيه (على رأسه) وللأصيل وغيره على وسط رأسه بفتح السين قال الجوهرى كل موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون والافهو بالتحريك وأطاق القول على الفعل مجازا وفي الحديث استحمام البداة بشق الرأس الايمن لكونه أكثر شعثا من بقية البدن من أجل الشعر ورواه الخمسة ما بين بصري ومكي ومديني وفيه التحدث بالجمع والافراد والعنونة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (وعنها) اي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيطوف) اي يدور (على نسائه) اي في غسل واحد وهو كناية عن الجماع أو المراد تجديد العهد بهن كما ذكره الاسماعيلي لكن قوله في الحديث الثاني أعطى قوة ثلاثين يدل على ارادة الاول (ثم يصبح محرما

الحسن وحيد بن هلال كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفعون أيديهم ولم يستثن أحد منهم حال البخارى ولم يثبت عن أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لم يرفع يديه وجمع العراقي عددا من روى رفع اليدين في ابتداء الصلاة فبلغوا خمسة من صحابهم العشرة المشهود لهم بالجنة قال الحافظ في الفتح وذكر شيخنا الحافظ أبو الفضل انه تتبع من رواه من الصحابة رضي الله عنهم فبلغوا خمسين رجلا واحتج من قال بعدم الاستحباب بحديث جابر بن سمرة عنده مسلم وأبو داود قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال مالي أراكم رافعي أيديكم كأنهم اذ ناب خيل شمس اسكنوا في الصلاة وأجيب عن ذلك بأنه ورد على سبب خاص فان مسائلوا به اياهم من حديث جابر بن سمرة قال كنا اذا صلينا مع النبي صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله اسلام عليكم ورحمة الله وأشار بيديه الى الجانبين فقال لهم النبي صلى الله عليه وسلم علام توهون بأيديكم كأنهم اذ ناب خيل شمس انما يعني أحدكم أن يضع يديه على فخذه ثم يسلم على أخيه من عن يمينه ومن عن شماله ورد هذا الجواب بأنه قصر للعام على السبب وهو مذهب مرجوح كما تقر في الاصول وهذا الرد متجه لولا ان الرفع قد ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم بثبوتاته واتراكه تقدم وأقل أحوال هذه السنة المتواترة أن تصلح لجعلها قرينة اقصر ذلك العام على السبب أو لتخصيص ذلك العموم على تسليم عدم التصريح بهما نازع في هذا فقال قد تقر عند بعض أهل الاصول انه اذا جهل تاريخ العام والخاص اطرحا وهو لا يدري ان الصحابة قد أجمعت على هذه السنة بعدموتها صلى الله عليه وسلم وهم لا يجمعون الا على أمر فارقوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه على انه قد ثبت من حديث ابن عمر عند البيهقي انه قال بعد ان ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يرفع يديه عندة كبيرة الاحرام وعند الكوع وعند الاعتدال فما زالت تلك صلاته حتى اتى الله تعالى وأيضا المتقرر في الاصول بأن العام والخاص اذا جهل تاريخهما وجب البناء وقد جعله بعض أئمة الاصول مجمعا عليه كما في شرح الغاية وغيره وربما احتج بعضهم بما رواه الحالك في المدخل من حديث أنس يلفظ من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له وربما رواه ابن الجوزي عن أبي هريرة بنحو حديث أنس وهو لا يشهر أن الحالك قال بعد ان اخرج حديث أنس انه موضوع وقد قال في البدر المنير ان في اسناده محمد بن عكاشة الكرماني قال الدارقطني يضع الحديث وابن الجوزي جعل حديث أبي هريرة المذكور من جملة الموضوعات وقد اختلفت الاحاديث في محل الرفع عندة كبيرة

بنضخ) بالحاء المجهة وفتح أوله أو بالحاء المهملة وروايتان اي يرش (طيبا) أي ذرية ونظا هره ان عين الطيب بقيت بعد الاحرام قال الاسماعيلي بحيث انه صار كما أنه يتساقط منه الشئ بعد الشئ وفيه ان غسل الجنابة ليس على الفور وانما يتنضخ عند ارادة القيام الى الصلاة ورواه السبعة ما بين كوفي وبصري وفيه التحدث والعنونة والقول وأما هذا

في الباب الذي يليه وسلم في الحج والنسائي في الطهارة (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدور على نسائه) رضي الله عنهن (في الساعة الواحدة من الليل والنهار) الواو يعني أو كما جزم به الكرماني وصراه بالساعة قدر من الزمان لا ما اصطلم عليه ٦٨ الفلكيون وأصحاب الهيئة أو الواو على ما بان تكون تلك الساعة

جزأ من آخر أحد هـ ما جزأ من أول الآخر والاول اظهر (وهن) رضي الله عنهن (احدى عشرة) امرأة تسع زوجات ومارية وبريجانة وأطلق عليهن نساء تغلبا وبذلك يصح بين هذا الحديث وحديث وهن تسع نسوة أو يجعل على اختلاف الاوقات والاطلاق السابق في حديث عائشة محمول على المفيد في حديث أنس هذا حتى يدخل الاول في الترجمة لان النساء لو كن قليلات ما كان يتم ذكر

الفصل من وطء كل واحدة بخلاف الاحدى عشرة اذ تم ذكر المباشرة والفصل احدى عشرة مرة في ساعة واحدة في العادة وأما وطء الكل في ساعة فلا لان القسم لم يكن واجبا عليه كما هو وجهه للشافعية وجزم به الاصطغري وأنه لما رجع من سفر وأراد القسم ولا واحدة أولى من الاخرى بالسداد فيها وطئ الكل أو كان ذلك باستطاعتهم أو الدوران كان في يوم القرعة للقسم قبل أن يقرع بينهم وقال ابن العربي أعطاه الله تعالى ساعة ليس لازواجه فيها حتى يدخل فيها على جميع أزواجه فيفعل ما يريد

وفي مسلم عن ابن عباس ان تلك الساعة كانت بعد العصر واستغرب هذا الاخيري الفتح وقال انه يحتاج الى ثبوت ما ذكره مفصلا لا وقد مر الدماطي في السيرة التي جمعها من اطاع عليه من أزواجه عن دخل بها أو عقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها فابقت ثلاثين وفي المختارة من وجه آخر عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منهن

والاحرام هل يكون قبلها أو بعدها أو مقارنا لها ففي بعض اقبلها كحديث ابن عمر الآتي بلنظ رفع يديه حتى يكونا جذا ومن كسبه ثم يكبر وفي بعضها بعدها كما في حديث مالك ابن الحويرث عند مسلم بلنظ كبر ثم رفع يديه وفي بعضها ما يدل على المتارنة كحديث ابن عمر الآتي في هذا الباب بلنظ كان اذا دخل في الصلاة كبر ورفع يديه وفي ذلك خلاف بين العلماء والمرج عند الشافعية المتارنة قال الحافظ ولم أر من قال بتقديم التكبير على الرفع ويرج المقارنة حديث وائل بن حجر الآتي عند أبي داود بلنظ رفع يديه مع التكبير وقضية المعية انه ينتهي بآتهائه وهو المرجع ايضا عند المالكية وقال فريق من العلماء الحكمة في اقترانهم ما انه يراه الاصم ويسمعه الاعمى وقد ذكرت في ذلك مناسبات اخر سيأتي ذكرها ونقل ابن عبد البر عن ابن عمر انه قال رفع اليدين من زينة الصلاة وعن عقبة ابن عامر انه قال لكل رفع عشر حسنات لكل اصبع حسنة انتهى وهذا الحكم الرفع لانه مما لا مجال للاجتهاد فيه هذا الكلام في رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام وسيأتي الكلام على الرفع عند الر كوع والاعتدل وعند القيام من التشهد الاوسط (وعن وائل بن حجر انه رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه مع التكبيرة رواه احمد وابوداود) الحديث اخرجه البيهقي أيضا من طريق عبد الرحمن بن عامر الجهني عن وائل ورواه أحمد وابوداود ومن طريق عبد الجبار بن وائل قال حدثني أهل بيتي عن أبي قال المنذرى وعبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه واهل بيته مجبولون وقد تقدم الكلام على فقه الحديث (وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة رفع يديه حتى يكونا جذا ومن كسبه ثم يكبر فاذا اراد أن يركع رفعه مما مل ذلك واذا رفع راسه من الر كوع رفعه ما كذلك أيضا وقال سمع الله من حمده ربنا ولك الحمد متفق عليه وللبخاري ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع راسه من السجود ولمسلم ولا يفعل حين يرفع راسه من السجود وله أيضا ولا يرفعهما بين السجودتين) الحديث اخرجه البيهقي بزيادة فإلا زالت تلك ملاته حتى أتى الله تعالى قال ابن المديني هذا الحديث عندي حجة على الخلق كل من سمعه فعله ان يعمل به لانه ليس في اسناده شيء وقد صنف البخاري في هذه المسئلة جردا وحكي فيه عن الحسن وحيد بن هلال ان الصحابة كانوا يفعلون ذلك يعني الرفع في الثلاثة المواطن ولم يستثن الحسن أحدًا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع في الر كوع والرفع منه روى عنه فعلة الابن مسعود وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الامصار على مشروعيتها ذلك الأهل الكوفة

وقال في مسلم عن ابن عباس ان تلك الساعة كانت بعد العصر واستغرب هذا الاخيري الفتح وقال انه يحتاج الى ثبوت ما ذكره مفصلا لا وقد مر الدماطي في السيرة التي جمعها من اطاع عليه من أزواجه عن دخل بها أو عقد عليها فقط أو طلقها قبل الدخول أو خطبها ولم يعقد عليها فابقت ثلاثين وفي المختارة من وجه آخر عن أنس تزوج خمس عشرة دخل منهن

بأحدى عشرة ومائة عن تسع ومائة من أئمة الفقه البعري ثم مغلطاي فردى على العهد الذي ذكره الدمياطي وأنكر ابن القيم ذلك قال في الفتح والحق أن ذلك محمول على اختلاف في بعض الاسماء وبمقتضى ذلك تنقص العدة والله أعلم (فيقول) أى قال قتادة لا ترضى الله عنه مستههما (أو كلن) صلى الله عليه وآله وسلم ٦٩ (يطبقه) أى مبصرة المذكورات

في الساعة الواحدة (قال أنس) (كما) معشر الصعبة (تحدث أنه) صلى الله عليه وآله وسلم (أعطى) بضم الهمزة (قوة ثلاثين) رجلا وعند الامام علي عن معاذ قوة أربعين زاد أبو نعيم عن مجاهد كل رجل من أهل الجنة وفي الترمذي وقال صحيح غريب عن أنس مرفوعا يعطى المؤمن في الجنة قوة كذا وكذا في الجامع قيل يا رسول الله أو يطبق ذلك قال يعطى قوة مائة والحاصل من ضرب بها في الأربعين أربعة آلاف وعن ابن عمر رفعه أعطيت قوة أربعين في البطش والجامع وعند أحمد والنسائي ومعهما الحاكم من حديث زيد بن أرقم رفعه أن الرجل من أهل الجنة يعطى قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة وفي الحديث بيان ما أعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القوة على الجماع وهو دليل على كمال البنية وصحة الذكورية والحكمة في كثرة أزواجه أن الأحكام التي ليست ظاهرة بطلعن عليها فيمنع لها ولكن جامع عائشة من ذلك الكثير الطيب ومن ثم فضلها بعضهم على الباقيات واستدل به

وقال ابن عبد الحكم لم يرو أحد عن مالك ترك الرفع فيهما إلا ابن القاسم والذي أخذ به الرفع على حديث ابن عمر وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن مالك غيره ونقل الخطابي وسعه القرطبي في المفهم أنه آخر قول مالك وإلى الرفع في الثلاثة المواطن ذهب الشافعي وأحمد وجهور العلماء من الصعبة فمن بعدهم وروى عن مالك والشافعي قول أنه يسحب رفعهما في موضع رابع وهو إذا قام من التشهد الاوسط قال النووي وهذا القول هو الصواب فقد صح في حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يفعل رواه البخاري وصح أيضا من حديث أبي حمدة الساهدي رواه أبو داود والترمذي بأسانيد صحيحة وسياق ذلك وقال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة لا يسحب في غير تكبيرة الاحرام قال النووي وهو أشهر الروايات عن مالك واحتجوا على ذلك بهديث البراء بن عازب عند أبي داود والدارقطني بلفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه ثم بعد وهو من رواية يزيد بن أبي زياد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عنه وقد اتفق الحفاظ أن قوله ثم لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن أبي زياد وقد رواه بدون ذلك شعبه والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحميدي انما روى هذه الزيادة يزيد بن يزيد وقال أحمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري وأحمد ويحيى والدارقطني والحميدي وغير واحد قال يحيى بن محمد بن يحيى سمعت أحمد بن حنبل يقول هذا حديث اه وكان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما لقنوه يعني أهل الكوفة تلقن وكان يذكروها وهكذا قال علي بن عاصم وقال البيهقي اختلاف فيه على عبد الرحمن بن أبي ليلى وقال البراء قوله في الحديث ثم لم يعد لا يصح وقال ابن حزم أن صح قوله لا يعود دل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عمر وغيره واحتجوا أيضا بما روى عن عبد الله بن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن بن الاسود عن علقمة عنه عند أحمد وأبي داود والترمذي أنه قال لأصليان لكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم فعل في فلم يرفع يديه إلا مرة واحدة ورواه ابن عدي والدارقطني والبيهقي من حديث محمد بن جابر عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عنه بلفظ صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم إلا عند الاستفتاح وهذا الحديث حسنه الترمذي ومعه ابن حزم ولكنه عارض هذا التحسين والتصحیح قول ابن المبارك لم يثبت عندي وقول ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وضعيف

ابن المنبر على جواز وطء الحرة بعد الإماء من غير غسل بينهما ولا غيره والمنقول عن مالك أنه يتأكد الاستحباب في هذه الصورة ويمكن أن يكون ذلك وقع لبيان الجواز فلا يدل على عدم الاستحباب ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التمهيد بالجمع والافراد والنعنة وأخرجه النسائي في عشرة النساء (عن عائشة رضي الله عنها قالت كاتي أنظر إلى ويص)

أى برىق (الطيب) له من فاعة لارائحة (في مفرق) بفتح الميم وكسر الراء وقد تفتح أى مكان فرق شعر (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو من الجبين الى دائرة وسط الرأس (وهو محرم) وفيه نظر برىق الطيب بعد الاحرام وسنية الغسل عنده ولم يكن صلى الله عليه وآله وسلم يدعه وفيه ٧٠ ان بقاء الطيب على بدن المحرم لا يضر بخلاف ابتداءه بعد الاحرام ورواه هذا

الحديث السنة ما بين خراساني واسطى وكوفي وفيه ثلاثة من التابعين والتحديث والعمدة وأخرجه البخاري أيضا في الباب ومسلم والنسائي في الحج (وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها) قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا اغتسل (من الجنابة) غسل يديه وتوضأ وضوءه للصلاة ثم اغتسل (أى أخذ في أفعال الغتسل) ثم يغسل يديه مشعره كله وهو واجب عند المالكية في الغسل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم خللوا الشعر فان تحت كل شعرة جنابة (حق اذا ظن) أى علم أو على بابيه ويكتفى فيه بالغلبة (أنه قد) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أروى بشرته) فهو لم يمس من الأرواء يقال أرواه اذا جله ريانا والمراد بالشعرة هنا ما تحت الشعر (أفاض عليه) أى على شعره (الماء ثلاث مرات ثم غسل سائر) أى بقية (جسده) وفي رواية على جلده كله فيحتمل أن يقال ان سائر هنا بمعنى الجميع (عن) أى هريرة رضي الله عنه قال أقيمت الصلاة وحملت أى سويت وكان من شأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا يكبر حتى تستوى (الصقوف قياما) جمع قائم أى من حيث القيام (فخرج النبي رسول وعشرين

أحمد وشيخه يحيى بن آدم له وتصرح يحيى بن آدم بأنه ليس بصحيح وقول الدارقطني انه لم يثبت وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو في الحقيقة أضعف نفي يقول عليه لأن له عللا تبطله قال الحافظ وهؤلاء الأئمة انما طعنوا كاهنهم في طريق عاصم بن كليب أما طريق محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزي في الموضوعات وقال عن أحمد محمد بن جابر لا نفي ولا يحدث عنه الا من هو شر منه واحتجوا أيضا بما روى عن ابن عمر عند البيهقي في الخلافات بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه اذا افتتح الصلاة ثم لا بعد وقال الحافظ وهو مغلوب موضوع واحتجوا أيضا بما روى عن ابن عباس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار الى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك حكاه ابن الجوزي وقال لأصل له ولا أعرف من رواه والصحیح عن ابن عباس خلافه ورووا نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزي لأصل له ولا أعرف من رواه والصحیح عن ابن الزبير خلافه قال ابن الجوزي وما بأبدم من يحتج بهذه الأحاديث لتعارضها الأحاديث الثابتة انتهى ولا ينبغي على النصف أن هذه الحجج التي أوردوها منها هو متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث ابن مسعود منها كائنا ومنها ما هو مختلف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذي وتصحيح ابن حزم له ولكن أين يقع هذا التحسين والتصحيح من قدح أولئك الأئمة الا كبر فيه غاية الأمر ونهايته أن يكون ذلك الاختلاف موجبا لسقوط الاستدلال به ثم لو سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر بقدح أولئك الأئمة فيه فليس بينه وبين الأحاديث المثبتة للرفع في الركوع والاعتدال منه تعارض لانها متضمنة للزيادة التي لا منافاة بينها وبين المزيدي وهي مقبولة بالإجماع لاسيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق على إخراجها الجماعة فنجله من رواها ابن عمر كافي في حديث الباب وعمر كما أخرجه البيهقي وابن أبي حاتم وعلى وسياق ورائل بن حجر عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري ومسلم وسياق وأنس بن مالك عند ابن ماجه وأبو هريرة عند ابن ماجه أيضا وأبي داود وأبو أسيد ومهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعري عند الدارقطني وجابر عند ابن ماجه وعمر الليثي عند ابن ماجه أيضا وابن عباس عند ابن ماجه أيضا وله طريق أخرى عند أبي داود فهو هؤلاء أربعة عشر من الصحابة ومعهم أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة كما سيأتي فيه يكون الجميع خمسة وعشرين أو اثنين

الله عليه وآله وسلم أن لا يكبر حتى تستوى (الصقوف قياما) جمع قائم أى من حيث القيام (فخرج النبي رسول وعشرين الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قام في الصلاة) بضم الميم أى موضع صلاة (ذكر) بقلبه قبل أن يكبر ويدخل في الصلاة (أنه جنب) وانما هم أبو هريرة ذلك بالقرائن لان المذكور باطني لا يطلع عليه أو باعلامه بعد ذلك وقد بين البخاري في الصلاة

من رواية صالح بن كيسان عن الزهري ان ذلك كان قبل أن يكبر للصلاة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (لنا) وفي رواية الاسماعيل فاشار بيده فيحتمل أن يكون جمع بينهما (مكانكم) بالنصب أي الزموم وفيه إطلاق القول على الفعل (مخرج) إلى الحجر (فاعتسل ثم خرج إلى اورأسه) أي والحال ان رأسه (يقطر) ٧٤ من ماء الغسل ونسبة القطر إلى الرأس مجاز

من باب ذكر الحمل واردة الحال (فكبر) مكتفياً بالاقامة السابقة كما هو ظاهر من تعقيبه بالقاء وهو جهة اقوال الجمهور ان الفصل جائز بينهما وبين الصلاة بالكلام مطلقاً وبالفعل اذا كان لمصلحة الصلاة وقيل يمنع فيقول فكبر أي مع رعاية ما هو وظيفة الصلاة كالاقامة أو يقول قوله أولاً أقيمت بغير الاقامة الاصطلاحية والاول اولى (فصليناهم) ورواة هذا الحديث الستة ما بين بصري وأبي ومحمد وفيه التصديت والاحبار والعنفنة واخرجه البخاري ايضاً في الصلاة ومسلم فيها وابوداود في الطهارة والصلاة والنسائي في الطهارة (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال كانت بنو امير ائبل) أي جماعتهم وهو قوله تعالى قالت الاعراب آمنا وهو يعقوب بن اسحق بن ابراهيم الخليل عليه السلام وائت كانت على رأي من يؤث الجوع مطلقاً ولو كان الجمع سالماً لم ذكر كما هنا فان جمع سلامة اصله بنون لكنه على خلاف القياس لا تغير مفرداً واما على قول من يقول كل جمع مؤنث الجمع السلامة المذكور فاما لنا ويله بالقبيلة واما لانه جاء على

وعشرين ان كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة من العشرة المشاهير في رواية أبي حميد كافي بعض الروايات فهل رأيت أعجب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الأئمة المعتبرين فيه ومع وجود مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية الجمهور للزيادة كما تقدم قولا في حديث الباب حتى يكونا بعد ومنكبيه وهكذا في رواية علي وأبي حميد وسأقي ذكرهما إلى هذا ذهب الشافعي والجمهور وفي حديث مالك بن الحويرث الا حتى حتى يحاذي به ما أذنيه وعند أبي داود من رواية عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل بن حجر انه جمع بينهما فقال حتى يحاذي بظهر كفيه المنكبين وباطراف أنامله الاذنين ويؤيده رواية أخرى عن وائل عند أبي داود بالفظ حتى كاتاحمال منكبيه وحاذي باهميه أذنيه وأخرج النسا كم في المستدرک والداوقطفي من طريق عاصم الاحول عن أنس قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبر يحاذي باهميه أذنيه ومن طريق حميد عن أنس كان اذا افتتح الصلاة كبر ثم رفع يديه حتى يحاذي باهميه أذنيه وأخرج أبوداود عن ابن عمر انه كان يرفع يديه حذو منكبيه في الافتتاح وفي غيره دون ذلك وأخرج أبوداود ايضاً عن البراء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب من أذنيه وفي حديث وائل عند أبي داود انه رأى الصحابة يرفعون أيديهم إلى صدورهم والاحاديث الصحيحة وردت بانه صلى الله عليه وسلم رفع يديه إلى حذو منكبيه وغيرها لا يتخلو عن مقال الاحديث مالك بن الحويرث قوله ولا يفعل ذلك حين يسجد ولا حين يرفع رأسه من السجود في الرواية الاخرى ولا يرفعهما بين السجدين وسأقي في حديث علي بالفظ ولا يرفع يديه في شيء من صلاته وقد عارض هذه الروايات ما أخرجه أبوداود عن ميمون المسكي انه رأى عبد الله بن الزبير يسير بكفيه حين يقوم وحين يركع وحين يسجد وحين ينهض للقيام قال فانطلقت إلى ابن عباس فقلت اني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحدا يصليها فوصفت له هذه الاشارة فقال ان أحبيت ان تنظر إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقتد بصلاة عبد الله بن الزبير وفي اسناده ابن لهيعة وفيه مقال مشهور وأخرج أبوداود والنسائي عن النضر بن كثير السعدي قال صلى إلى جنبى عبد الله بن طائوس في مسجد الخيف فكان اذا سجد السجدة الاولى ورفع رأسه منها رفع يديه تلقاه وجهه فانكرت ذلك فقلت لو هيب بن خالد فقال له وهيب تصنع شيأ لم أر أحدا يصنعه فقال ابن طائوس رأيت أبي يصنعه وقال ابى رأيت ابن عباس يصنعه ولا أعلم الا انه قال كان

خلاف القياس (يعقلون) حال كونهم (عراة) حال كونهم (ينظرون بعضهم إلى بعض) لكونه جائزاً في شرعهم والامسا أقهرهم موسى على ذلك أو كان حراماً عندهم لكنهم كانوا يتساهلون في ذلك وهذا الثاني هو الظاهر لان الاول لا ينهض أن يكون دليلاً بلوازم مخالفتهم له في ذلك ويؤيده قول القرطبي كانت بنو اسرائيل تفعل ذلك معاندة للشرع وبخالفته موسى عليه السلام

وهذا من جملة عتوهم وقلة مبالاتهم باتباع شرعه وفي الفتح وأقرب ابن بطال فقال هذا يدل على أنهم كانوا أعضاء له وتبعه على ذلك القرطبي فاما قال في ذلك (وكان موسى عليه السلام يقتل وحده) يختار الخلو تنزهها واستصحابها وحياء ورواها وأول حرمته التعمري (فقالوا) أي بنو إسرائيل ٧٢ (والله ما منع موسى أن يقتل معضا إلا أنه آدر) بالمد وتخصيف الراء كآدم أو على

الذي صلى الله عليه وآله وسلم يصنعه وفي أسناده النضر بن كثير وهو ضعيف الحديث قال الحافظ أبو أحمد النيسابوري هذا حديث منكر من حديث ابن طاوس وأخرج الدارقطني في المال من حديث أبي هريرة أنه كان يرفع يديه في كل خفض ورفع ويقول أنا أشبهكم صلاة برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهذه الأحاديث لا تنتهز للاحتجاج بها على الرفع في غير ذلك المواطن فالواجب البقاء على النفي الثابت في الصحيحين حتى يقوم دليل صحيح يقتضي تخصيصه كما قام في الرفع عند القيام من التشبه الأوسط وقد تقدم الكلام عليه وقد ذهب إلى استنباطه في السجود أبو بكر بن المنذر وأبو علي الطبري من أصحاب الشافعي وبعض أهل الحديث (وعن نافع أن ابن عمر كان إذا دخل في الصلاة

كبر ورفع يديه وإذا ركع رفع يديه وإذا قال سمع الله أني سمع الله رفع يديه وإذا قام من الركعتين رفع يديه ورفع ذلك ابن عمر إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخاري والذاني وأبو داود) قوله ورفع ذلك ابن عمر قال أبو داود رواه الثوري يعني عبد الوهاب عن عبيد الله يعني ابن عمر بن حفص فلم يرفعوه وهو الصحيح وكذا رواه الميثم بن عبد الوهاب جريح ومالك يعني موقوفاً وحكي الدارقطني في المال الاختلاف في رفعه ووقفه قال الحافظ ووقفه معتمر وعبد الوهاب عن عبيد الله عن نافع كما قال يعني الدارقطني لكن رفعاً عن سالم عن ابن عمر أخرجه البخاري في جزاء رفع اليدين وفيه الزيادة وقد توبع نافع على ذلك من ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام من الركعتين كبر ورفع يديه وله شواهد كما تقدم وسيأتي والحديث يدل على مشروعية الرفع في الأربعين المواطن وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن علي بن أبي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

أنه كان إذا قام إلى الصلاة المكتوبة كبر ورفع يديه وذو منكبسيه ويصنع مثل ذلك أن قضى قراءته وإذا أراد أن يركع ويصنعه إذا رفع رأسه من الركوع ولا يرفع يديه في شيء

من صلاته وهو قاعد وإذا قام من السجدة تين رفع يديه كذلك وكبر رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضاً الشافعي وابن ماجه وصححه أيضاً أحمد بن حنبل في أحكام الخلال قوله وإذا قام من السجدة تين وقع في هذا الحديث وفي حديث ابن عمر في طريق ذكر السجدة تين مكان الركعتين والمراد بالسجدة تين الركعتان بلا شك كما جاء في رواية الباقيين كذا قال العلماء من الحديث والفقهاء لا يخطئ في فاته ظن أن المراد السجدة تان المعروفتان ثم استشكل الحديث الذي وقع فيه ذكر السجدة تين وهو حديث ابن عمر وهذا الحديث مثله وقال لا أعلم أحداً من الفقهاء قال به قال ابن رسلان وله

وزن أن فعل أي عظيم الخصيتين أي منتفخهما (فذهب مرة) حال كونه (بقتل فوضع ثوبه على حجر) قال سعيد بن جبير هو الحجر الذي كان يصعله معه في الأسفار فيتجبر منه الماء فتر الحجر بثوبه فخرج وفي رواية الأصميلي وغيره فجمع أي جرى مسرعاً (موسى) أي ذهب يجري جرياً عالياً (في أثره) بكسر الهمزة وفي بعض الأصول بفتحها قال في القاموس خرج في أثره وأثره بعده حال كونه (يقول) رداً أو أعطى (نوبى يا حجر نوبى يا حجر) مرتين وإنما خطبه لأنه أجزأه مجرى من يعقل لشعله فعلة أي له كونه فرب ثوبه فانتقل من حكم الجهاد إلى حكم الحيوان فناداه فلما لم يعطه ضربه ويحتمل أن يكون أراد بضربه اظهار المعجزة بتأثير ضربه فيه أو يكون عن وحى ومشي الحجر بالثوب معجزة أخرى (حتى نظرت بنو إسرائيل إلى موسى) ظاهره أنهم رأوا جسده وبه يتم الاستدلال على جواز النظر عند الضرورة الداعية إلى ذلك من مداواة وشبهها وبراهن مما روي من العيوب كالبرص وغيره ولكن الأول أظهر وأبدى ابن الجوزي

احتمال أن يكون كان عليه معترلاً لأنه يظهر ما تحت به بعد البال واستحسن ذلك ناقة لاه عن بعض مشايخه وفيه نظر وفي الحديث رد على من يقول بأن ستره أوجه كان واجباً ومجرد تسمي موسى لا يدل على وجوبه لما تقدم في الأصول أن الفعل مجرد لا يدل على الوجوب وإيس في الحديث أن موسى عليه السلام أمرهم بالثمنى أن يركعوا عليهم التكسيف

وأما اباحة النظر إلى العورة لأبراهيم عارجه فأنما هو حيث يرتب على الفعل حكم كفسخ النكاح وأما قصة موسى فليس فيها أمر شرعي ملزم يرتب على ذلك فلو لا اباحة النظر إلى العورة لما أمكنهم موسى عليه السلام من ذلك ولا خرج ما راعى مجالسهم وهو كذلك وأما اغتساله خاليا فكان يأخذ في حق نفسه بالأكمل ٧٣ والأفضل ويدل على الاباحة ما وقع لنبينا

صلى الله عليه وآله وسلم وقت

بناء الكعبة من جعل أزاره على

كفيه بإشارة العباس عليه بذلك

ليكون أرفق به في نقل الحجارة

ولو لا اباحته لما فعل ذلك لكنه

أُزِم بالأكمل والأفضل لمصلو

ه مرتبه صلى الله عليه وآله وسلم

(فقالوا والله ما) أي ليس

(بموسى من بأس وأخذ) عليه

السلام (نوبه فطفق) أي شرع

يضرب الحجر (ضربا قال أبو

هريرة) رضى الله عنه (والله أنه

لنذب) أي أثر (بالخمر ستة) أي

سنة آثار أو بتهقير هي أو أنه

لنذب استقربا بالحجر حال كونه

سنة آثار (أو سبعة) بالشك من

الراوى (ضربا بالحجر) ودلالة

الحديث من حيث اغتسال

موسى عليه السلام عريانا

وحده خاليا عن الناس وهو

مبني على أن شرع من قبلنا

شرع لنا وهذا الحديث

أخرجه مسلم في أحاديث الانبياء

وفي موضع آخر ورواه هنا خمسة

رواه (وعنه) أي عن أبي هريرة

(رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال بينما

بألف من غريمم (أيوب) النبي

ابن العوص بن رزاح بن العيص

ابن اسحق بن إبراهيم أو ابن

١٠ نيل في رزاح بن روم بن عيص

وامه بنت لوط وكان أعبد أهل زمانه وعاش ثلاثا وستين أو تسعين سنة ومدة

بلانه سبع سنين واسمه أجمي (يفتسل) حال كونه عريا ناخر عليه جراد من ذهب) سمى به لانه يجرد الأرض فيها كل ما عليها

وهل كان جرادا حقيقة ذار ورج الان اسمه ذهب أو كان على شكل الجراد وليس فيه روح قال في شرح التقریب الاظهر

لم يوقف على طرق الحديث ولو وقف عليها لجله على الركعتين كما جله الأئمة والحديث يدل

على استحباب الرفع في هذه الاربعة المواطن وقد عرفت الكلام على ذلك قال المصنف

رحمه الله تعالى وقد صرح التكبير في المواضع الاربعة في حديث أبي حميد الساعدي

وسند كره ان شاء الله انتهى (وعن أبي قلابه انه رأى مالك بن الحويرث اذا صلى كبر

ورفع يديه واذا أراد أن يركع رفع يديه واذا رفع رأسه رفع يديه وحدث ان رسول الله صلى

الله عليه وسلم صنع هكذا متفق عليه وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

كان اذا كبر رفع يديه حتى يحاذي بهم ما أذنيه واذا ركع رفع يديه حتى يحاذي بهم ما أذنيه

واذا رفع رأسه من الركوع فقال سمع الله ان حمد فعل مثل ذلك رواه أحمد وسلم وفي لفظ

لهم احتى يحاذي بهم ما فروع أذنيه قوله اذا صلى كبر في رواية مسلم ثم كبر وقد تقدم

الكلام على اختلاف الاحاديث في الرفع هل يكون قبل التكبير أو بعده أو مقارنا له

والحديث قد تقدم البحث عن جميع أطرافه وقد اختلف في الحكمة في رفع اليدين

فقال الشافعي هو اعظام لله تعالى واتباع لرسوله وقيل استحسانا واستسلاما وانه ما دو كان

الاسير اذا غلب مديديه علامة لاستسلامه وقيل هو اشارة الى استعظام ما دخل فيه وقيل

اشارة الى طرح أمور الدنيا والاقبال بكنيته على صلاته ومناجاته به كما تضمن ذلك قوله

الله أ كبر فمطابق فعله قوله وقيل اشارة الى تمام القيام وقيل الى رفع الحجاب بينه وبين

المعبود وقيل ليستقبل بجميع بدنه وقيل ليراه الاصم ويسمعه الاعمي وقيل اشارة الى

دخوله في الصلاة وهذا يختص برفع التكبيرة الاحرام وقيل لان الرفع في صفة التكبير

عن غير الله والتكبير اثبات ذلك له عز وجل والنبي سابق على الاثبات كما في كلمة الشهادة

وقيل غير ذلك قال النووي وفي أكثرها نظر واعلم ان هذه السنة تشترك فيها الرجال

والنساء ولم يرد ما يدل على الفرق بينهما فيها وكذا لم يرد ما يدل على الفرق بين الرجل والمرأة

في مقدار الرفع وروى عن الحنفية ان الرجل يرفع الى الاذنين والمرأة الى المنكبين لانه

أستقر لها ولادليل على ذلك كما عرفت (وعن أبي حميد الساعدي انه قال وهو في عشرة من

اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم أحدهم أبو قتادة أنا أعلمكم بالصلاة رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم قالوا ما كنت اقدم مناله محبة ولاأكثرنا له اتيانا قال بلى قالوا

فاعرض فقال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة اعتدل قائما

ورفع يديه حتى يحاذي بهم امنكبيه ثم يكبر فاذا أراد ان يركع رفع يديه حتى يحاذي بهم

منكبيه ثم قال الله أ كبر وركع ثم اعتدل فلم يصوب رأسه ولم يقنع ووضع يديه على

١٠ نيل في رزاح بن روم بن عيص وامه بنت لوط وكان أعبد أهل زمانه وعاش ثلاثا وستين أو تسعين سنة ومدة

بلانه سبع سنين واسمه أجمي (يفتسل) حال كونه عريا ناخر عليه جراد من ذهب) سمى به لانه يجرد الأرض فيها كل ما عليها

وهل كان جرادا حقيقة ذار ورج الان اسمه ذهب أو كان على شكل الجراد وليس فيه روح قال في شرح التقریب الاظهر

الثاني وليس الجراد مذ كرا الجرادة وانما هو اسم جنس كالبقرة والبقر في مذ كره ان لا يكون مؤنثه من لفظه لثلاثين
 الواحد المذ كرا بالجمع (فجعل أيوب) عليه السلام (يحتسب) من حتى أي يأخذ سيد ويرى (في ثوبه) والحنبة هي الاخذ باليد
 ووقع في رواية القاسبي يحتسب لكن قال العمري ٧٤ انه أمعن النظر في كتب اللغة فلم يجد لهذه الرواية الاخيرته معني

ركبته ثم قال مع الله لمن جده ورفع يديه واعتدل حتى يرجع كل عظم في موضعه معتدلا
 ثم هوى الى الارض ساجدا ثم قال الله أكبر ثم ثنى رجله وقعد عليه واعتدل حتى يرجع كل
 عظم في موضعه ثم مضى ثم صنع في الركعة الثانية مثل ذلك حتى اذا قام من السجدة
 كبر ورفع يديه حتى يحاذي بهما منكبيه كما صنع حين افتتح الصلاة ثم صنع كذلك حتى اذا
 كانت الركعة التي تنقض فيها صلاته أخر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركاً ثم سلم
 قالوا صدقت هكذا صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه الخمسة الا النسائي وصححه
 الترمذي ورواه البخاري مختصراً الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وأعله الطحاوي بان
 محمد بن عمرو بن عطاء لم يدرك أباً قتادة قال ويريد ذلك بياناً ان عطاء بن خالد رواه عن محمد بن
 عمرو بلفظ حدثني رجل انه وجد عشرة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم جلوساً وقال
 ابن حبان سمع هذا الحديث محمد بن عمرو عن أبي حميد وسامعهم من عباس بن سهل بن سعد
 عن أبيه والطريقان محمد وطان قال الحافظ السيفي يأتي على ذلك كل الاباه والتحقيق
 عندي ان محمد بن عمرو والذي رواه عطاء بن خالد عنه هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص
 الليثي وهو لم يلق أباً قتادة ولا قارب ذلك انما يروى عن أبي سلمة بن عبد الرحمن وغيره من
 كبار التابعين وأما محمد بن عمرو والذي رواه عبد الحميد بن جعفر عنه فهو محمد بن عمرو بن
 عطاء تابعي كبير جزم البخاري بانه سمع من أبي حميد وغيره وأخرج الحديث من طريقه
 انتهى وقد اختلف في موت أبي قتادة فقيل مات في سنة أربع وخسين وعلى هذا فلقاه
 محمد له يمكن لان محمد مات بعد سنة عشرين ومائة وله نيف وعشرون سنة وقيل مات أبو
 قتادة في خلافة علي رضي الله عنه ولا يمكن على هذا أن محمد أدركه لان علياً قتل في سنة
 أربعين وقد اجيب عن هذا انه اذا صح موته في خلافة علي فلهل من ذكركم قد ارع محمد
 أو وقت وفاته وهم قوله أنا أعلمكم بصلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيه مدح
 الانسان نفسه لمن يأخذ عنه ليكون كلامه أوقع وأثبت عند السامع كما انه يجوز مدح
 الانسان نفسه واقضاره في الجهاد ليقوع الرهبة في قلوب الكفار قوله فاعرض بوصل
 الهمزة وكسر الراء من قولهم عرضت الكتاب عرضاً قرأته عن ظهر قلب ويحتمل ان
 يكون من قولهم عرضت الشيء عرضاً من باب ضرب أي اظهرته قوله فلم يصوب بضم
 الباء المثناة من تحت وفتح الصاد وتسديد الواو بعده بابه موحدة أي بالغ في خفضه
 ونسكبه قوله ولم ينع بضم الباء وامكان الكاف وكسر النون أي لا يرفعه حتى يكون
 أعلى من ظهره قوله حتى يرجع كل عظم وفي رواية ابن ماجه حتى يقر كل عظم في موضعه

(فتأذره) تعالى (يا أيوب) بان
 كله كوسى أو بواسطة الملك
 (المأكن أعنيك هاتري) من
 جراد الذهب (قال لي وعزتك)
 أعنيك ولم يقل نعم كآية ألت
 بركم قالوا لي اهدم جواز به
 يكون كفراً لان بلي مختصة
 بإيجاب النفي ونعم مقررة لما
 سبقها قال في القاموس بلي
 جواب استفهام معقود بالجد
 ويوجب ما يقال لك ونعم بفتح
 وقد تكسر العين كلمة كبل الأ
 انه في جواب الواجب انعم
 وانما لم يرق الفقهاء بينهم ما في
 الاقارير لانهم ابنى على العرف
 ولا فرق بينهم ما فيه ولا يحمل هذا
 على المعاتبسة كما فهمه بعضهم
 وانما هو استنطاق بالجنة (ولكن
 لا غنى لي عن بركتك) أي خيرك
 وغنى بكسر المجهمة والقصر من
 غير تنوين على ان لا تنفي الجنس
 وقيل بمعنى ليس ومنها ما
 واحد لان التكرار في سياق
 النفي تفيد العموم واستنبط
 منه فضل الغنى لانه سماه بركة
 ومحتمل ان يكون أيوب عليه
 السلام أخذ هذا المال حبا
 لادنيا وانما أخذ كما أخبره عن
 نفسه لانه بركة من ربه تعالى لانه
 قريب العهد بتكوين الله عز

وجل وأرانه نعمة جديدة خارقة للعادة فينبغي تلقيها بالقبول ففي ذلك شكر لها وتعظيم لشأنها وفي الاعراض وفي
 عنها كفر بها وفيه جواز الاغتسال عرياناً لان الله تعالى عاتبه على جمع الجراد ولم يعاتبه على الاغتسال عرياناً قاله ابن بطال
 (عن ام هاني) بالهمزة المنة بعد النون (بنت أبي طالب) الهاشمية ابنة عمه صلى الله عليه وآله وسلم قبل امها فاختة

وقيل فاطمة وقيل هند والاول أشهر وروى أحاديث في الكتب الستة لها في البخاري حديثان (رضي الله عنها) قالت ذهبت الى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم عام الفتح) أي فتح مكة في رمضان سنة ثمان (فوجدته يغتسل وفاطمة) ابنته صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنها (تستريح فقال من هذه) يدل على ان الستركان ٧٥ كشيئا وعرف انهما امرأتان لكون ذلك الموضع لا يدخل عليه فيه الرجال (فقلت أنا ما هاتئ) فيه جواز الغسل

بمضرة المهرم اذا حال بينهما سائر من ثوب أو غيره ورواة الحديث الخمسة مدينون وفيه التجدد والغفلة والاختبار بالافراد والسماع والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابة وآخرجه البخاري أيضا في الادب والاصالة والحزينة ومسلم في الطهارة والطلاق

والترمذي في الاستئذان والسير والنسائي في الطهارة والسير وابن ماجه في الطهارة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقيه في بعض طرق المدينة وهو جنب قال) أبو هريرة (فانقضت منه) أي تأخرت وانقضت ورجعت وفي رواية الاصيلي وغيره فانقضت بالياء والجيم أي اندفعت وللمستحلي فانقضت من النجاسة أي اعتقدت نفسي نجسا (فذهبت فاعتسأت) وكان يهاب ذهاب أبي هريرة ما رواه النسائي وابن حبان من حديث حذيفة انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا اتى أحدا من أصحابه ما معه ودعاه فلما ظن أبو هريرة رضي الله عنه ان الجانب ينحس بالنجاسة خشى ان يجاسه

وفي رواية البخاري حتى يعود كل فقار قوله ثم هوى الهوى السقوط من علوا الى سفلى قوله ثم ثنى رجله وقعد عليها وهذه تسمى قعدة الاستراحة وسياق الكلام فيها قوله حتى يرجع كل عظم في موضعه فيه فضيلة الطمأنينة في هذه الجلاسة قوله متوركا التورك في الصلاة القعود على الورك اليسرى والورك فوق الفخذين كالكمهين فوق العضدين والحديث قد اشتمل على جملة كثيرة من صفات صلواته صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على بعض ما فيه في هذا الباب وسياق الكلام على بقية فوائد في المواضع التي يذكرها المصنف فيها ان شاء الله تعالى وقد رويت حكاية أبي حميد اصلاته صلى الله عليه وسلم بالقول كما في حديث الباب وبالفعل كما في غيره قال الحافظ ويمكن الجمع بين الروايتين بان يكون وصفها مرة بالفعل ومرة بالقول

(باب ماجاء في وضع اليدين على الشمال)

(عن وائل بن حجر أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رفع يديه حين دخل في الصلاة وكبر ثم التحف بثوبه ثم وضع اليمنى على اليسرى فلما أراد ان يركع أخرج يديه ثم رفعهما وكبر فرفع فلما قال سمع الله ان حمله رفع يديه فلما سجدا سجد بين كفيه رواه أحمد ومسلم وفي رواية لأحمد وإبني داود ثم وضع يده اليمنى على كفه اليسرى والرسغ والساعد) الحديث أخرجه النسائي وابن حبان وابن خزيمة وفي الباب عن هلب عند أحمد والترمذي وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده قبيصة بن هلب لم يرو عنه غير مالك وثقه الهلب وقال ابن المديني والنسائي مجهول وحديث هلب حسن الترمذي وعن عطياف ابن الحرث عند أحمد وعن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي وابن حبان والطبراني وقد تقدم حرمله وعن ابن عمر عند العقيلي وضعه وعن حذيفة عند الدارقطني وعن أبي الدرداء عند الدارقطني مرفوعا وابن أبي شبة موقوفا وعن جابر عند أحمد والدارقطني وعن ابن الزبير عند أبي داود وعن عائشة عند البيهقي وقال صحيح وعن شداد بن شرحبيل عند البزار وفيه عباس بن يونس وعن يعلى بن مرة عند الطبراني وفيه عمر بن عبد الله بن يعلى وهو ضعيف وعن عقبة بن أبي عائشة عند الهيثمي موقوفا باسناد حسن وعن معاذ عند الطبراني وفيه الخصب بن جندر وعن أبي هريرة عند الدارقطني والبيهقي وعن الحسن بن سلافة عند أبي داود وعن طاوس بن سلافة عند أيضا وعن مهمل بن سعد وابن مسعود وعلى وسياق في هذا الباب قوله والرسغ بضم الراء وسكون المهملة بعدها معجمة هو المفصل بين الساعد والكف قوله والساعد بالطبر

النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما عاهدته فبادر الى الاغتسال (ثم جثت فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان كنت يا أبا هريرة قال كنت جنباً) أي ذاجنابة لانه امر جري مجرى المصدر وهو الاجتناب (فكرهت ان اجالسك وانا على غير طهارة فقال سبحان الله) أي به هنا للتعجب والاستعظام أي كيف يخفى مثل هذا الظاهر عليك (ان المؤمن) وفي رواية المسلم (لا ينحس) أي في

ذاته حيا ولا ميتا ولذلك يغسل اذا مات نعم يتنكب بما يعثر به من تركه الحفظ بالتجاسات والاقدار وحكم الكافر في ذلك
كالمسلم وأما قوله تعالى انما المشركون نجس فالمراد به نجاسة اعتقادهم أولا انه يجب ان يتجنب عنهم كما يتجنب عن الانجاس
اولا ثم لا يظهرون ولا يجتنبون عن التجاسات ٧٦ فهم ملابسون لها غابا وعن ابن عباس ان اعيانهم نجسة كالكلاب

وبه قال ابن حزم وعورض بحمل
نكاح الكليات للمسلم ولا تسلم
مضا جعتهن من عرقهن ومع
ذلك لم يجب من غسلهن الا مثل
ما يجب من غسل المسلمات فدل
على ان الاذى الحى ليس بنجس
العين اذ لا فرق بين الرجال
والنساء بل يتنكب بما يعرض
له من خارج وفي الحديث
استحباب الطهارة عند ملابسة
الامور المعظيمة واستحباب
احترام اهل الفضل وتوقيرهم
ومصاحبتهم على اكل الهبات
وفيه استحباب استئذان المتابع
للمتبوع اذا اراد ان يفارقه
لقوله أين كنت فاشار الى انه
كان ينبغي له ان لا يفارقه حتى
يعلم وفيه استحباب تنبيه
المتبوع لتابعه على الصواب
وان لم يسأله وفيه جواز تأخير
الاغتسال عن أول وقت وجوبه
وبقوب عليه ابن حبان الرد على
من زعم ان الجنب اذا وقع في
الستر فنوى الاغتسال ان مله
الستر ينكس واستدل به البخاري
على طهارة عرق الجنب لان بدنه
لا ينكس بالجنابة فكذلك ما حلب
منه وعلى جواز تنصيف الجنب
في حوائجه قبل ان يغتسل فقال
باب الجنب يخرج ويمشي في

عطف على الرسغ والرسغ مجرور وعطفه على قوله كفه اليسرى والمراد انه وضع يده اليمنى
على كف يده اليسرى ورسغها وساعدها ولفظ الطبراني وضع يده اليمنى على ظهر اليسرى
في الصلاة قرىء من الرسغ قال أصحاب الشافعي يقبض بكفه اليمنى كوع اليسرى
وبعض رسغها وساعدها والحديث يدل على مشروعية وضع الكف على الكف وابيه
ذهب الجمهور وروى ابن المنذر عن ابن الزبير والحسن البصري والتخفي انه يرسلهما
ولا يضع اليمنى على اليسرى ونقله النووي عن الليث بن سعد ونقله المهدي في البحر عن
القاسمية والناصرية والباقر ونقله ابن القاسم عن مالك وخالفه ابن الحكم فنقل عن
مالك الوضع والرواية الاولى عنه هي رواية جمهور أصحابه وهي المشهورة عندهم
ونقل ابن سيد الناس عن الاوزاعي التخيير بين الوضع والارسال احتج الجمهور على
مشروعية الوضع باحد اثبات الباب التي ذكرها المصنف وذكرناها وهي عشرون عن ثمانية
عشر صحابيا ونابعين وحكي الحافظ عن ابن عبد البر انه قال لم يأت من النبي صلى الله
عليه وسلم فيه خلاف واحتج القائلون بالارسال بحديث جابر بن سمرة المتقدم بلفظ
مالى اراكم رافعى ايديكم وقد عرفنا ان حديث جابر وارد على سبب خاص فان قلت
العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب قلنا ان صدق على الوضع مسمى الرفع فلا أقل
من صلاحية احاديث الباب لتخصيص ذلك العموم وان لم يصدق عليه مسمى الرفع لم
يصح الاحتجاج على عدم مشروعيته بحديث جابر المذكور واحتجوا ايضا بانه
مناف للخشوع وهو ما موربه في الصلاة وهذه المناقاة ممنوعة قال الحافظ قال العلماء
في هذه الهيئة انها من السائل الذليل وهو ممنوع من العبث وأقرب الى الخشوع ومن
اللائق قول بعضهم القلب موضع النية والعادة ان من احترز على حفظ شئ جعل
يديه عليه انتهى قال المهدي في البحر ولا معنى لقول أصحابنا في الخشوع والسكون
واحتجوا ايضا بان النبي صلى الله عليه وسلم علم المسمى صلته الصلاة ولم يذكر وضع اليدين
على الشمال كذا حكاه ابن سيد الناس عنهم وهو عجيب فان النزاع في استحباب الوضع
لا وجوبه وتركه ذكره في حديث المسمى انما يكون حجة على القائل بالوجوب وقد علم
ان النبي صلى الله عليه وسلم اقتصصر على ذكر الفرائض في حديث المسمى وأعجب من هذا
الدليل قول المهدي في البحر مجيبا عن أدلة الجمهور بلفظ قلنا أما فعله فلعله لا يجتأله
وأما النظر فان مع فقوى ويحتمل الاختصاص بالانبياء انتهى وقد اختلف في محل وضع
اليدين وسيأتى الكلام عليه (وعن أبي حازم عن سهل بن سعد قال كان الناس يؤمرون

السوق واستنبط أيضا جواز أخذ العالم يده وشمه معه معتد عليه ومرة فقا به وغير ذلك مما لا يخفى ان
(عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أيرقد احدنا) أى أيجوز الرقاد لان السؤال انما
هو عن حكمه لا عن تعيين وقوعه (وهو جنب قال نعم اذا توضأ أحدكم فليرقد) أى اذا اراد الرقاد فليرقد بعد التوضؤ (وهو

جنب) وهذا مذهب الاوزاعي وأبي حنيفة ومحمد ومالك والشافعي وأحمد واسحق وابن المبارك وغيرهم والحكمة فيه تخفيف
الحديث لاسيما على القول بجواز تفريق الغسل فينوي به فيرتفع الحدث عن تلك الاعضاء المخصوصة على الصحيح ولا ينوب في شبهة
يسند رجاله ثقات عن شداد بن اوس قال اذا اجنب أحدكم من الليل ثم أراد ٧٧ ان ينام فليستوضأ فانه نصف غسل الجنابة
وهذه آخرون الى ان الوضوء
المأمور به هو غسل الاذى

وغسل ذكره ويديه وهو
التستيف وأوجه ابن حبيب
المالكي وهو مذهب داود وفي
الحديث دلالة على ان جواز
رقاد الجنب في البيت يقتضي
جواز استقراره فيه بقطان اهدم
الفرق أولاً لأن نومه يستلزم
الجواز لصلو البقطة بين
وضوئه ونومه ولا فرق في ذلك
بين القليل والكثير (وعن
أبي هريرة رضي الله عنه عن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال اذا جلس الرجل بين
شعبها) أي شعب المرأة (الاربع)
جمع شعبية وهي القطعة من
الشئ والمراد هنا على ما قيل
المدان والرجلان وهو الاقرب
للحقيقة واختاره ابن دقيق
العيد وأولرجلان والفخذان
أو الشفران والرجلان أو
الفخذان والاسكبان وهما ناحيتا
الفرج أو فواحي فرجها الاربع
وربما عياض وهو كناية عن
الجماع فاكثري به عن التصريح
(ثم جهدها) أي بلغ جهده وفي
الفتح يقال جهد وأجهداى بلغ
المشقة قبل معناه كذا بهجر كنه
أو بلغ جهده في العمل به وهو

ان يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة قال أبو حازم ولا أعلمه الا ينفي
ذلك الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري قوله كان الناس يؤمرون
قال الحافظ هذا حكمه الرفع لانه محمول على ان الأمر لهم بذلك هو النبي صلى الله عليه
وسلم قال البيهقي لا خلاف في ذلك بين أهل النقل قال النووي في شرح مسلم وهذا حديث
صحيح مرفوع قوله على ذراعه اليسرى أي يدهم هنا موضعه من الذراع وقد بينته رواية
أحمد وأبي داود في الحديث الذي قبل هذا قوله ولا أعلمه الا ينفي هو بفتح أوله وسكون
النون وكسب الميم قال أهل اللغة غميت الحديث رفعة وأسندته وفي رواية يرفع مكان
يمنى والمراد بقوله ينميه يرفعه في اصطلاح أهل الحديث قاله الحافظ وقد اعل بعضهم
الحديث بأنه ظن من أبي حازم ورويان أبو حازم لم يقل لا أعلمه الى آخره امكان في حكم
المرفوع لأن قول الصحابي كانوا مريكين يصرف بظاهره الى من له الأمر وهو النبي صلى
الله عليه وسلم واجيب عن هذا بأنه لو كان مرفوعا لما احتاج أبو حازم الى قوله لا أعلمه
الى آخره ورويان قال ذلك لانه لا يقال الى التصريح فالأول لا يقال له مرفوع وانما يقال
له حكم الرفع والثاني يقال له مرفوع والحديث يصلح للاستدلال به على وجوب وضع
اليمنى على اليد اليسرى من سهل بن سعد بن الناس كانوا يؤمرون ولا يصلح لصرفه عن
الوجوب ما في حديث علي الآتي بلغظ ان من السنة في الصلاة وكذا ما في حديث ابن
عباس بافظ ثلاث من سنن المرسلين تعجيل الفطر وتأخير السجود ووضع اليمنى على
الشمال لما تقر به من ان السنة في اسان أهل الشرع أعم منها في اسان أهل الاصول على
ان الحديثين ضعيفان ويؤيد الوجوب ما روى أن عليا نسي قوله تعالى فصل لربك
واخبر بوضع اليمنى على الشمال رواه الدارقطني والبيهقي والحاكم وقال انه أحسن
ما روى في تأويل الآية وعند البيهقي من حديث ابن عباس مثل تفسيره على وروى
البيهقي أيضا ان جبريل فسر الآية لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وفي
اسناده امرأته ائبل بن حاتم وقد اتهمه ابن حبان به ومع هذا فطول ملازمته صلى الله عليه
وسلم لهذه السنة معلوم لكل ناقل وهو مجردة كاف في اثبات الوجوب عند بعض أهل
الاصول فالقول بالوجوب هو المتعين ان لم يمنع منه اجماع على انالذين بمجعية الاجماع
بل غنع امكانه ونجزم به ذكر وقوعه الا ان من جعل حديث المسيء قرينة صارفة لجميع
الواصر الواردة بامور خارجة عنه لم يجعل هذه الأدلة صالحة للاستدلال به على
الوجوب وسأني الكلام على ذلك (وعن ابن مسعود انه كان يصلي فوضع يده اليسرى

كناية عن مغالبة الابلاخ أو الجهد الجماع أي جامعها وانما كنى بذلك لانه عزه عما يفهم ذكره صريحاً زاد أبو داود وأبو
الخطان بالخطان أي موضعهما والمسلم من حديث عائشة ومن الخطان الخطان ولا يهني مختصراً اذا التقي الخطان والمراد
بالمس والاتقاء المحاذاة يدل عليه رواية الترمذي بافظ اذا جاوز وليس المراد باليس حقيقة لانه لا يصور بعينه الحشفة

لان ختانها في أعلى الفرج فوق مخرج البول الذي هو فوق مدخل الذكر ولا يسه الذكرك في الجماع (فقد وجب الغسل) على المرأة وعلى الرجل وان لم يحصل انزال فالمرء يجب غيبوبة الحشفة هذا الذي انعقد عليه الاجماع وحديث انما الماء من الماء منسوخ قال الشافعي وجماعة أي كان ٧٨ لا يجب الغسل الا بانزال ثم صار يجب الغسل بدونه لكن قال ابن عباس انه

ليس بمنسوخ بل المراد به نفي وجوب الغسل بالرؤية في النوم اذا لم ينزل وهذا الحكم باق ولو حصل المس قبل الايلاج لم يجب الغسل بالاجماع ورواة هذا الحديث السبعة كلهم بصريون وفيه التحدث والعقبة وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه كلهم في الطهارة ولما فرغ المؤلف من أحكام الجنابة شيرع في بيان أحكام الحيض فقال (بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب بيان أحكام الحيض) وما يذكر منه من الاستحاضة والنفاس

ولا يذير تقديم كتاب على البسملة وترجم بالحيض لكثرة وقوعه وله أسماء عشيرة الحيض والطمث والضحك والاكبار والاعصاد والدراس والعسائر والفرال بالقاء والطمث والنفاس ومنه قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة أنفست والحيض في النفسة السيلان يقال حاض الوادي اذا سال وحاض الشجرة اذا سال سمعها وفي الشيرع دم يخرج من قعر رحم المرأة بعد بلوغها في أوقات معتادة والاستحاضة

على النبي فرآه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوضع يده اليمنى على اليسرى رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه الحديث قال ابن سبويه الناس رجاله رجال الصبي وقال الحافظ في الفتح اسناده حسن وفي الباب عن جابر عند أحمد والدارقطني قال هر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل وهو يصلي وقد وضع يده اليسرى على اليمنى فانزعها ووضع اليمنى على اليسرى والحديث يدل على ان المشروع وضع اليمنى على اليسرى دون العكس ولا خلاف فيه بين القائلين بشروطية الوضع (وعن علي رضي الله عنه قال ان من السنة

في الصلاة وضع الا كف على الا كف تحت السرة رواه أحمد وأبو داود) الحديث ثابت في بعض نسخ أبي داود وهى نسخة ابن الاعرابي ولم يوجد في غيرها وفي اسناده عبد الرحمن ابن اسحق الكوفي قال أبو داود سمعت أحمد بن حنبل يضعه وقال البخاري فيه نظر وقال النووي هو ضعيف بالاتفاق وأخرج أبو داود أيضا عن أبي جري الضبي عن أبيه قال رأيت عليا يمسك شماله بيمينه على الرسغ فوق السرة وفي اسناده أبو طالوت عبد السلام بن أبي حازم قال أبو داود يكتب حديثه وأخرج أبو داود عن أبي هريرة بلفظ أخذ الا كف على الا كف تحت السرة وفي اسناده عبد الرحمن بن اسحق المتقدم وأخرج أبو داود أيضا عن طاوس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يضع يده اليمنى على يده اليسرى ثم يشد يدها على صدره وهو في الصلاة وهو مرسل وهذه الروايات المذكورة من أبي داود كلها البتة الا في نسخة ابن الاعرابي كما تقدم والحديث استدل به من قال ان الوضع يكون تحت السرة وهو أبو حنيفة وسفيان الثوري واسحق بن راهويه وأبو اسحق المروزي من أصحاب الشافعي وذهب الشافعية قال النووي وبه قال الجمهور الى أن الوضع يكون تحت صدره فوق سترته وعن أحمد روايتان كالمذهبين ورواية ثالثة انه يجزئ بينهما اولاً ترجيحاً وبالتخيير قال الاوزاعي وابن المنذر قال ابن المنذر في بعض تصانيفه لم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك شيء فهو مخير وعن مالك روايتان احدهما يضعهما تحت صدره والثانية يرسلهما ولا يضع احدهما على الاخرى واحتجبت الشافعية لما ذهب اليه بما أخرجه ابن خزيمة في صحيحه وصححه من حديث وائل بن حجر قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فوضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره وهذا الحديث لا يدل على ما ذهبوا اليه لانهم قالوا ان الوضع يكون تحت الصدر كما تقدم والحديث مخرج بان الوضع على الصدر وكذلك حديث طاوس المتقدم ولا يثبت في الباب أصح من حديث وائل المذكور وهو المناسب لما أسألنا من

الدم الخارج في غير أوقاته ويسيل من عرقه في أدنى الرحم اسمه العاذل بالمجعة قاله الزهري وحكى ابن سبويه تفسير إهمالها والجوهري يدل اللام الراء (عن عائشة رضي الله عنها قالت خرجنا) حال كوننا (لأنرى الا الحج) بضم النون بمعنى لانظن الا قصد لانهم كانوا يظنون امتناع العسرة في أشهر الحج فاخبرت عن اعتقادها وعن الغالبين حال الناس أحوال

الشارع (فلما كُتب) بفتح السين وكسر الراء موضع على عشرة أميال أو تسعة أو سبعة أو ستة من مكة غير متصرفي لليلة والتأنيث وقد يصرف بارادة المكان (حضت) بكسر الحاء (فدخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأنا أبكي فقال مالك انفسيت قال النوى الضم في الولادة أكثر من الفتح والفتح ٧٩ في الحيض أكثر من الضم وقال الهروي الضم

والفتح في الولادة وأما الحيض فبالفتح لا غير (قلت نعم) نفست (قال) عليه السلام (ان هذا) الحيض (أمر) أي شأن (كتبه) الله عز وجل (على بنات آدم) امتكنهن به وتعبسدهن بالصبر عليه (فأقضى ما يقضى) أي أدى الذي يؤديه (الحاج) من المناسك (غسيران لا تطوف في) بالبيت (أي غير أن تطوف في) فلا زائدة والافغير عدم الطواف هو نفس الطواف أو تطوف مجزوم بلا أي لا تطوف مادمت حائضاً وزاد في رواية حتى تطهري وهذا الاستثناء مختص بأحوال الحج لا بجميع أحوال المرأة (قالت) عائشة (وضعي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) عن نسائه (التسع رضى الله عنهن) بالبقرة (وفي رواية الجوى والمستمل بالبقرة أي عن سبع منهن) ويفهم منه جواز التخصيص ببقرة واحدة عن النساء واشتراط الطهارة في الطواف ويأتي تمام البحث في الحج ان شاء الله تعالى ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصري ومكي ومدني وأخرجه البخاري أيضاً في الاضاحي ومسلم وابن ماجه في الحج والنسائي

تفسير على وابن عباس لقوله تعالى فصل لربك وانحر بأن النحر وضع اليمين على الشمال في محل النحر والصدر

* (باب نظر المصلي الى موضع سجوده والنهي عن رفع البصر في الصلاة) *
عن ابن سيرين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقلب بصره في السماء فترات هذه الآية والذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ رأسه رواه أحمد في كتاب المناجاة والمنسوخ وسعيد بن منصور في سننه بخبره وزاد فيه وكانوا يستحبون للرجل ان لا يجاوز بصره مصلاه وهو حديث مرسل وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لينتهين أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في الصلاة أو تخطفن أبصارهم رواه أحمد ومسلم والنسائي وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما بال أقوام يرفعون أبصارهم الى السماء في صلاتهم فاستدقوله في ذلك حتى قال لينتهين أو تخطفن أبصارهم رواه الجماعة الا مسلماناً والترمذي وعن عبد الله بن الزبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس في التشهد ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بالسبابة ولم يجاوز بصره اشارته رواه أحمد والنسائي وأبو داود حديث ابن سيرين مرسل كما قال المصنف لانه تابعي لم يذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم له ورجاله ثقات وأخرجه البيهقي موصولاً وقال المرسل هو المحفوظ وأخرجه الحاكم في المستدرک عن أبي هريرة باللفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى رفع بصره الى السماء فترات قد أفزع المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون فطأ رأسه وقال انه على شرط الشيخين وحديث ابن الزبير أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه وأما له في مسند دون قوله ولم يجاوز بصره اشارته قوله كان يقلب بصره الخ لعل ذلك كان عند ارادته صلى الله عليه وآله وسلم تحويل القبلة كما وصفه الله تعالى في كتابه بقوله قد نرى تقلب وجهك في السماء فلنولينك قبلة ترضاها قوله ان لا يجاوز بصره مصلاه فيه دلائل على استحباب النظر الى المصلي وترك مجاوزة البصر له قوله لينتهين أقوام بتشدديد النون وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يواجه أحد بكمروه بل ان رأى أو سمع ما يكره عم كما قال ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليستين أقوام عن كذا قوله يرفعون أبصارهم قال ابن المنير نظر المأموم الى الامام من مقاصد الائتنام فاذا تمكن من مراقبته بغير انقاعات أو رفع بصر الى السماء كان ذلك من اصلاح صلاته وقال ابن بطال فيه حجة مالك في ان نظر المصلي يكون الى جهة القبلة وقال الشافعي والكوفيون يستحب له ان ينظر الى موضع سجوده لانه أقرب الى

فيه وفي الطهارة (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت كتبت ارجل من الترجيل أي امشط (رأس) أي شعر رأس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأرسله فهو من مجاز الحذف لان الترجيل للشعر لا للرأس أو من اطلاق الحذف على الحال مجازاً (وأنا حائض) ورواة هذا الحديث الخمسة مدنيون الا شيخ البخاري وهو تميمي وأخرجه البخاري أيضاً في اللباس

والنساء في الطهارة والاعتكاف وفيه جواز مباشرة الحائض وأما النهي في آية ولا تباشروهن فعن الوطء أو مادونه من
دواعي اللذة لا المس والحق عروة الجنابة بالحيض قياسا بجماع الحدث الأكبر بل هو قياس جلي لان الاستغفار بالحائض أكثر
من الجنب والحق الخدمة بالترجيل وفي الحديث ٨٠ دلالة على طهارة بدن الحائض وعرقها (وفي رواية وهو) أي النبي

صلى الله عليه وآله وسلم (بجوار)
أي معتكف (في المسجد) المدني
(بني) أي يقرب (لها) أي
لهائنة (رأسه) الشريف
(وهي في حجرته) فترجله وهي
حائض) واستنبط منه ان
اخراج المعتكف جوازا منه كبدنه
ورأسه غير مبطل لاعتكافه
كعدم الحدث في ادخال بعضه
دارا حائلا لا يدخلها ورواة
هذا الحديث ما بين مروزي
وصنعاني ومكي ومديني وفيه
التحديث والاختلاف بالافراد
والعنعنة والقول (وعنها)
أي عن عائشة (رضي الله عنها)
قالت كان النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم يتكى في حجرى) أي
عليه (وانا حائض ثم يقرأ
القرآن) وفي كتاب التوحيد
كان يقرأ القرآن ورأسه في
حجرى وانا حائض وحينئذ
فالمراد بالتمكأ وضع رأسه
في حجرها وغرض البخارى من
هذا الحديث الدلالة على جواز
حمل الحائض المحضف فلو من
الحافظ له أكبر وأعينه وتعقب
بانه ليس فيه إشارة الى الحمل
وانما فيه الاتساع وهو غير
الحمل وكون الرجل في حجر
الحائض لا يدل على جواز الحمل

الخشوع وبديل عليه ما رواه ابن ماجه باسناد حسن عن أم سلمة بنت أبي أمية زوج
النبي صلى الله عليه وسلم انها قالت كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
إذا قام المصلى يصلى لم يعد بصراً أحدهم موضع قدميه فتوفي أبو بكر فكان عمر
وسلم فكان الناس إذا قام أحدهم يصلى لم يعد بصراً أحدهم موضع جبينه فتوفي أبو بكر فكان عمر
فكان الناس إذا قام أحدهم يصلى لم يعد بصراً أحدهم موضع القبلة فكان عثمان
وكانت النسوة فتلفت الناس يمنة وشمالا لكن في اسناده موسى بن عبد الله بن أبي أمية
لم يخرج له من أهل الكتب الستة غير ابن ماجه قوله ولتخطفن بضم الفوقية وفتح
القائه على البناء للمفعول يعنى لا يخلو الحال من أحد الا من اياه عنه واما العمى
وهو وعيد عظيم وتمديد شديد وإطلاقه يقضى بانه لا فرق بين ان يكون عند الدعاء وعند
غيره اذا كان ذلك في الصلاة كما وقع به التقييد والعلة في ذلك انه اذا رفع بصره الى السماء
خرج عن سمع القبلة وأعرض عنها وعن هيئة الصلاة والظاهر ان رفع البصر الى السماء
حال الصلاة حرام لان العقوبة بالعمى لا تكون الا عن محرم والمشهور عند الشافعية انه
مكروه وبالغ ابن حزم فقال تبطل الصلاة وقيل المعنى في ذلك انه يخشى على الابصار من
الانوار التي تنزل بها الملائكة على المصلى كما في حديث أسيد بن حضير في فضائل القرآن
وأشار الى ذلك الداودى ونحوه في جامع حامد بن سلمة عن أبي مجلز أحد التابعين قوله فاشتد
قوله في ذلك ما يكرهه هذا القول أو غيره مما يندب المبالغة في الزجر قوله لينتفن في
رواية أبي داود لينتفن وهو جواب قسم محمدوف وفيه روايةان للبخارى فالأكثر
بفتح أوله وضم الهاء وحذف البناء المشناة وتشديد النون على البناء للفاعل والثانية بضم
البناء وسكون النون وفتح الفوقية والهاء والياء التحتية وتشديد النون لتأكيده على
البناء للمفعول قوله وضع يده اليمنى على فخذه اليمنى الخ سياتى الكلام على هذه الهيئة
قوله ولم يجاوز بصره اشارته فيه انه يستحب للمصلى حال التشهد ان لا يرفع بصره الى
ما يجاوز به الاصبع التي يشير بها

* (باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقرآن) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا كبر في الصلاة سكنت
هنيئة قبل القراءة فقلت يا رسول الله بئى أنت راى أرايت سكوتك بين التكبير والقرآن
ما تقول قال أقول اللهم باعديني وبين خطايى كما باعدت بين المشرق والمغرب اللهم نقني
من خطايى كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس اللهم اغسلنى من خطايى بالثلج والماء

والبرد

وانما مراده الدلالة على جواز القراءة بقرب موضع الخباسة لا على حمل الحائض المحضف وفيه

جواز ملازمة الحائض وان ذاتها وثيابها على الطهارة ما لم تلحق شيئا منه فحاشا له النوى وفيه جواز استناد المريض في
صلاته الى الحائض اذا كانت ابوابها طاهرة قاله القزطبي ورواه هذا الحديث ما بين كوفي ومكي وفيه التحديث بالجمع

والافراد والسباع والعنقة واخرجه المؤلف ايضا في التوحيد ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في الطهارة (وعن أم سلمة) هذبت أبي أمية (رضي الله عنها) قالت بينما أنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كوني (مضطجعة في خيمة) بفتح الخاء وكسر الميم كساها أسود مربع له علمان يكون من صوف ٨١ وغيره) انحضت فانسالت ذهبت في خفية

تفدرت نفسها أن تضاجعه وهي كذلك أو خشيمة أن يصيبه من دمها أو أن يطأ بها استمعا فذهبت لتتأهب لذلك قاله النووي (فاخذت ثياب حيشي) بكسر الحاء وهو الصحيح المشهور قاله النووي وبه جزم الخطابي وبفتحتها ورجحه القرطبي وبه ما روينا فحشي الاول اخذت ثيابي التي أعدتها لا اسم احالة الحيض ومعنى الثانية أخذت ثيابي التي اسمها من الحيض لان الحيضة بالفتح هي الحيض (قال أنفست) بضم النون وبفتحتها قال النووي وهو الصحيح في اللغة بمعنى حضت والضم الاكثر في الولادة وبالجوهيزين رواه الحافظ ابن حجر وروينا قالت أم سلمة رضي الله عنها (قلت نعم) نفست فسدعاني فاضطجعت معه في الخيمة) باللام بدل الصاد وهي القطيفة ذات الخلل وهو الهدب الذي ينسج ويفصل له فضول أو هي نوب من صوف له خمل من أي نوع كان أو الاسود من اثياب واستنبط من هذا الحديث استحباب اتخاذ المرأة ثيابا للحيض غير ثيابها المعتادة وجواز النوم مع الخائض في ثيابها والاضطجاع في لحاف واحد ورواها الستة

والبرد رواه الجماعة الا الترمذي) قوله هنيئة في رواية هنية قال النووي وأصله هنية فلما صغرت صارت هنيوة فاجتهدت بيا وواو وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت وقد تقلب هاء كما في رواية المكاب قال النووي أيضا والهمز خطأ وقال القرطبي ان أكثر الرواة قالوه بالهمز قوله باني أنت وامي هو متعلق بمحذوف اما اسم أو فعل والتقدير انت مفدى أو أفديك قوله أرايت الظاهر انه بفتح التاء بمعنى أخبرتني قوله ما تقول فيه اشعار بانه قد فهم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول قولاً قال ابن دقيق العبد واصله استدلال على أصل القول بحركة الفم كما استدلل غيره على القراءة باضطراب اللحية قوله باعد قال الحافظ المراد بالمباعدة محو ما حصل منها يعني الخطايا والعصمة عما سبقت منها انتهى وفي هذا اللفظ مجازان الاول استعمال المبادعة التي هي في الأصل للأجسام في مبادعة المعاني الثاني استعمال المبادعة في الإزالة الكلية مع ان أصلها لا يقتضي الزوال ووضع التشبيه ان التقاء المنرق والمغرب مستحيل وكأنه أراد ان لا يقع منها اقتراب بالكتابة وكره لفظ بين لان العطف على ضمير المجرور يعاد فيه انخفاض قوله نفق بتشديد القاف وهو مجاز عن زوال الذنوب ومحوها بالكلية قال الحافظ ولما كان الدنس في الثوب الأبيض أظهر من غيره من الألوان وقع التشبيه به والدنس الوسخ الذي يدنس الثوب قوله بالنج والماء والبرد جمع بين الثلاثة تأكيداً ومبالغة كما قال الخطابي لان الثلج والبرد نوعان من الماء قال ابن دقيق العبد بذلك عن غاية الهوفان الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية تكون في غاية التقاء قال ويحتمل ان يكون المراد ان كل واحد من هذه الاشياء مجاز عن صفة يقع بها الهو والحديث يدل على مشروعية الدعاء بين التكبير والقراءة وخاف في ذلك مالك في المشهور عنه والاحاديث ترد عليه وفيه جواز الدعاء في الصلاة بما ليس من القرآن خلافاً للحنفية والهادي وفيه أن دعاء الاستفتاح يكون بعد تكبيرة الاحرام وخالف في ذلك الهادي والقاسم وأبو العباس وأبو طالب من أهل البيت وسياق بيان ما هو الحق في ذلك (وعن علي بن أبي طالب قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيئاً مسامحاً وما أنا من المشركين ان صلاتي ونفسي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين اللهم أنت الملك لا اله الا أنت انت ربي وأقربك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعاً لا يقصر الذنوب الا أنت واهدني لاسمك لا حول لي ولا قوة الا بك أنت

١١ نيل في ما بين يدي وبصري ومدني ويماني وفيه الحديث بصيغة الجمع والافراد والعنقة ورواية تابي عن ناجي وهماية عن مهاية واخرجه البخاري في الصوم والطهارة ومسلم والنسائي فيه أيضاً (عن عائشة رضي الله عنها) قالت كنت اغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إناء واحد) حالة كوني (كلا فاجنب) كلا فاجنب

بالتوحيد أفصح من التنبيه (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (يا صر في فائزر) بوزن أفعل كذا في ثروايتنا وانكر أكثر النجاة
الادغام قال ابن هشام وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بالقاف وتاء مشددة ولا وجه له وقطع الزنجشري بخط الادغام لكن
نقل غيره انه مذهب الكوفيين وكماله الصغاني ٨٢ في مجمع البحرين وقال ابن مالك انه مقصور على السماع كاتسكل

وعلى تقدير ان يكون خطأ فهو
من الرواة عن عائشة فان صح
عنها كان حجة على الجواز لانهم امن
فصحاه العرب وحينئذ لا خطأ
والمراد بذلك انها كانت اذا رآها
على وسطها واحد ذلك الفقهاء
بما بين السرة والركبة علما بالعرف
(فيما نرى) اي تلامس بشرته
بشرتي (وانا حائض) وليس
المراد بالمباشرة هنا الجماع اذ هو
حرام بالاجماع في اعتقده كقوله
قالت عائشة (وكان يخرج
رأسه) من المسجد (الى) اي
وهي في حجرتها (وهو متكف)
في المسجد فاعسله وانا حائض)
ورواة هذا الحديث الى عائشة
كلام كوفيون وفيه التحديث
والعنعنة ورواية تابعي عن تابعي
عن صحابي وأخرجه البخاري
في آخر الصوم ومسلم في الطهارة
وكذا أبو داود والترمذي والنسائي
وابن ماجه (وفي رواية عنها) أي
عن عائشة رضي الله عنها قالت
كانت احدا نا اي احدي زوجاته
صلى الله عليه وآله وسلم (اذا
كانت حائضا فاراد رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أن
يأشرها) بعلامته البشرية بالبشرة
من غير جماع (أمرها ان تنظر)
بتشديد الفوقية وللكشميني

واصرف عن سببها الا يصرف عن سببها الا أنت ابيك وسعيدك والخبر كله في يدك والشر
ليس اليك انا بك وايلك تباركت وتعاليت استغفر لك وايقب اليك واذا ركع قال اللهم
لا تتركه وبك آمنت ولك اسلمت خشع لك سمعي وبصري ومخني وعظمي وعصبي واذا
رفع رأسه قال اللهم ربنا لك الحمد مل السموات ومل الارض ومل ما بينهن وما اومل
ما شئت من شيء بعد واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت سجد وجهي
لذي خلقه وصوره وشقي سمعه وبصره فتبارك لله أحسن الخالقين ثم يكون من آخر
ما يقول بين التهنيد والتسليم اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت
وما أشرت وما أنت اعلم به مني انت المقدم وانت المؤخر لا اله الا انت رواه أحمد ومسلم
والترمذي وصححه الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي مطولا وابن ماجه
مختصرا وقد وقع في بعض نسخ هذا الكتاب مكان قوله رواه أحمد ومسلم الخ رواه الجماعة
الا البخاري وهو الصواب وأخرجه أيضا ابن حبان وزاد اذا قام الى الصلاة المكتوبة
وكذلك رواه الشافعي وقدمه أيضا بالمكتوبة وكذا غيره ما وامام مسلم فقيده بصلاة الليل
وزاد لفظ من جوف الليل قوله كان اذا قام الى الصلاة زاد أبو داود كبر ثم قال وهذا
نصر محبان هذا التوجه بعد التكبير لا كما ذهب اليه من ذكرنا في شرح الحديث
السابق من انه قبل التكبيرة مختجين على ذلك بقوله تعالى وكبره تكبيرا بعد قوله الحمد لله
الذي لم يتخذ ولدا الى آخره وهو عندهم التوجه الصغير وقوله وجهت وجهي التوجه
الكبير وهذا انما يتم بعد تسليم ان المراد بقوله وكبره تكبيره الاحرام وبعد تسليم ان
الواو يقتضي الترتيب وبعد تسليم ان قوله تعالى الحمد لله الذي لم يتخذ ولدا الى آخره من
التوجهات الواردة وهذه الامور جميعا متنوعة ودون تحصيلها منساو وعقاب
والاحسن الاحتجاج لهم باطلاق بعض الاحاديث الواردة كحديث جابر بلغة كان اذا
استفتح الصلاة وحديث الباب بلغة كان اذا قام الى الصلاة ولا يخفى عليك انه قد ورد
التقييد في حديث أبي هريرة المتقدم وفي حديث الباب أيضا في رواية أبي داود كما ذكرنا
وفي حديث أبي سعيد كان اذا قام الى الصلاة كبر وسبأ وقدر التقييد في غير حديث
وحمل المطلق على المقيّد واجب على ما هو الحق في الاصول ومن غرائبهم قولهم انه
لا يشرع التوجه بغير ما ورد في هذا الحديث من الالتفات القرآنية الا قوله تعالى الحمد
له الذي لم يتخذ ولدا الخ وقد وردت الاحاديث الصحيحة بتوجهات متعددة قوله وجهت
وجهي قيل معناه قصدت بعبادتي وقيل اقبلت بوجهي وجمع السموات وانفراد الارض

ان تأنزروهي افصح وقال في المصابيح على القياس (في فور) أي في ابتداء (حيضتها) قبل ان يطول
زمنها وفي سنن أبي داود فوج بالحاء المهملة قال الخطابي فور الحيض أوله ومعظمه وقال القرطبي معظم صها من فور ان التدر
وغلبا منها (ثم ياشرها) بعلامته البشرية بالبشرة (قالت) عائشة (وايكم تلك اية) بكسر الهمزة وسكون الراء أي اضبط اشبهونه

أو عضوه الذي يستمتع به وقيل حاجته والحاجة تسمى أربابا الكسر والفتح وذكر الخطابي في شرحه أنه روى هنا بالوجهين
وحكاية في الامع بفتح الهمزة والراء صوبه الخطابي والنحاس وعزاه ابن الاثير لرواية أكثره حديث (كما كان النبي صلى الله
عليه وآله وسلم يلك أربه) والمراد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان ٨٣ أمك الناس لامره فلا يجتنب عليه ما يجتنب

على غيره من أن يحوم حول الحبي
وسمع ذلك فكان يباشر فوق الأزار
تشرع الغيرة عن ليس بمعصوم
وبهذا قال أكثر العلماء وهو
الجاري على قاعدة المالكية في
باب سد الذرائع وذهب كثير من
السلف والثوري وأحمد وأصق
الى ان الذي يمنع من الاستمتاع
بالخائض الفرج فقط وبه قال
محمد ورجحه الطحاوي وهو
اختيار أصبغ من المالكية
وأحمد القولين للشافعية
واختاره ابن المنذر وقال
النووي هو الأرجح دليلا لانه
مسلم أصنوا كل شيء الا انكاح
بغلوله محصا الحديث الترمذي
وحسنه انه سئل عما يحل من
الخائض فقال ما وراء الأزار وحلوا
حديث الباب وشبهه على
الاستحباب جماعة بين الأدلة وقال
ابن دقيق العيد ليس في حديث
الباب ما يقتضي منعه ما تحت
الأزار لانه فعل مجرد انتهى
ويدل على الجواز أيضا ما رواه
أبو داود بإسناد قوى عن بعض
أرواح النبي صلى الله عليه وآله
وسلم انه كان إذا أراد من الخائض
شأنه أتى على فرجها فبواستدل
الطحاوي على الجواز بان المباشرة
تحت الأزار دون الفرج لا توجب

مع كونها سبعا اشرفها وقال القاضي أبو الطيب لانا لا نتفقع من الارض الابانة
الاولى بخلاف السماء فان الشمس والقمر والكواكب موزعة عليها وقيل لان
الارض السبع لها سكن اخرج البيهقي عن أبي الضحى عن ابن عباس انه قال قوله
ومن الارض مثلهن قال سبع ارضين في كل ارض نبي كنبيكم وآدم كآدمكم ونوح
كنوحكم وابراهيم كإبراهيمكم وعيسى كعيساكم قال واسناده صحيح عن ابن عباس
غير اني لأعلم لابي الضحى متابعه قوله حذيفة الخفيف المائل الى الدين الحق وهو
الاسلام قاله الاكثر ويطلق على المائل والمستمع وهو عند العرب اسم لمن كان على
ملة ابراهيم واتصافه على الحال قوله ونسبى ذلك العبادة لله وهو من ذكر الهام
بعد الخالص قوله ومحياي ومماتي اي حياتي وموتي والجهود على فتح الباء الآخرة
في محياي وقرئ بأسكانها قوله وأنا من المسلمين في رواية مسلم وأنا أول المسلمين قال
الشافعي لانه صلى الله عليه وسلم كان أول مسلمي هذه الامة وفي رواية أخرى لمسلم كما هنا
قال في الاتصاف ان غير النبي اغما يقول وأنا من المسلمين وهو وهم منشؤه توهم ان معنى
وأنا أول المسلمين اني أول شخص اتصف بذلك بعد أن كان الناس بعده من بعده وليس
كذلك بل معناه بيان المارة في الامتثال لما أمر به ونظيره قل ان كان للرحمن ولد
فانا أول العابدين وقال موسى وأنا أول المؤمنين وظاهر الاطلاق انه لا فرق في قوله وأنا
من المسلمين وقوله وما أنا من المشركين بين الرجل والمرأة وهو صحيح على ارادة الشخص
وفي المستدرک للحاكم من رواية عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم قال
لنا طمة تومي فاشهدى اضعتك وقولي ان صلاتي ونسبتي الى قوله وأنا من المسلمين
فدل على ما ذكرناه قوله ظلمت نفسي اعتراف بما يوجب نقص حظ النفس من ملازمة
المعاصي تادبا واراد بانفس هذا الذات المشتهة على الروح قوله لاحسن الاخلاق اي
ذكرها وافضلها قوله سيئها اي قبيحها قوله لبيك هو من أل بالمكان اذا أقام به
وشي هذا المصدر مضافا الى الكاف واصل لبيك ليعرّف الخوف للاضافة قال
النووي قال العلماء انما مقيم على طاعتك اقامة بعد اقامة قوله وسعدك قال
الازهرى وغيره معناه مساعدة لا مراد بمساعدة ومتابعة ليدك بعد متابعه قوله
والخير كله في يدك زاد الشافعي عن مسلم بن خالد عن موسى بن عقبة والمهدي من هديت
قال الخطابي وغيره فيه الارشاد الى الادب في الشناء على الله ومدحه بان يضاف اليه
محاسن الامور دون مساوئها على جهة الادب قوله والشر ليس اليك قال الخليل بن
احمد والنضر بن شميل وامحق بن راهويه ويحيى بن معين وأبو بكر بن خزيمة والازهرى

حدوا ولا غشلا فاشبهت المباشرة فوق الأزار وفصل بعض الشافعية فقال ان كل يضبط نفسه عند المباشرة فيقتضي منه باجتماعه
بازوالا فلا ولا يبعد ان يفرق بين ابتداء الخيض وما بعده لظاهر التقييد بقوله افرحيتها ويؤيده ما رواه ابن ماجه باسناد
حسن عن ام سامة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يتي سورة الدم فلا تأخره مباشرة بعد ذلك ويجمع بينه وبين الاحاديث

الدالة على المبادرة الى المباشرة على اختلاف هاتين الحالتين ورواه هذا الحديث الستة الى عائشة كوفون وفيه الحديث
والاخبار والعنفه ورواية تابعي عن تابعي عن عاصية وأخرجه مسلم وأبو داود وابن ماجه في الطهارة (عن أبي سعيد
الخدري رضي الله عنه قال خرج علينا ٨٤ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من بيته أو مسجده (في يوم) (أضحى)

بفتح الهمزة وسكون الصاد جمع
أضواء إحدى أربع لغات في
اسمها والاضى تذكر وتؤنث
وهو منصرف سميت بذلك لانها
تفعل في الضحى وهو ارتفاع
النهار (أو) في يوم (فطر) شك
من الراوى أو من أبي سعيد الى
المصلى فوعظ الناس وأمرهم
بالصدقة فقال يا أيها الناس
تصدقوا (فرعى النساء) اختصره
البخارى هنا وقد ساقه في كتاب
الزكاة تاما وفي كتاب العلم من وجه
آخر عن أبي سعيد انه كان
وعظ النساء ان يتردنه بالموعظة
فانجز ذلك اليوم وفيه انه وعظهن
وبشهرهن (فقال يا معشر النساء)
المعشر كل جماعة أمرهم واحد
وهو يرد على ثعلب حيث خصه
بالرجال الان = ان مراده
بالخصه حال اطلاق المعشر
لانه يميزه كما في هذا الحديث
(تصدق فاني اريتك) يضم
الهمزة وكسر الراء أى في ليلة
الاسراء وفي كتاب العلم من حديث
ابن عباس باقظ اريت الدار
فرايت أكثر أهالي النساء (أكثر
أهل النار) ثم وقع في حديث
ابن عباس أن لرؤية المذكورة
وقعت في صلاة الكسوف
(فقال وبمبارك دول الله) قال في

وغيرهم معناه لا يتقرب به اليك روى ذلك النووي عنهم وهذا القول الاول والقول
الثاني حكاه الشيخ أبو حامد عن المزني ان معناه لا يضاف اليك على انفراده لا يقال يا خالق
القدرة والظنازير وبارك الشرف ونحو هذا وان كان خالق كل شئ ورب كل شئ وحينئذ
يدخل الشرف في العموم والثالث معناه والشرف ليس شرا بالنسبة اليك فانك خلقتهم بحكمة بالغة
وانما هو شر بالنسبة الى المخلوقين والخامس حكاه الخطابي انه كقولك فلان الى بنى فلان
اذا كان عداده فيهم حتى هذه الاقوال النووي في شرح مسلم وقال انه مما يجب تأويله
لان مذهب أهل الحق ان كل المحدثات فعل الله تعالى وخلقه سوا أخيره أو شرها ١١ وفي
القيام كلام طويل ليس ههنا موضعه قوله انا بك واليك أى التجاوى واتقانى اليك
وتوفيق بك قاله النووي قوله تباركت قال ابن الانبارى تبارك العباد بتوحيده وقيل
ثبت الخبر عدله وقال النووي استحققت الثناء قوله خشع لك أى خضع وأقبل عليك
من قواهم خشعت الارض اذا سكنت واطمأنت قوله ونحى قال ابن رسلان المراد به
هنا الدماغ وأصل الودك الذى فى العظم وخاص كل شئ منحه قوله وعصى العصب طنب
المفاصل وهو الطنف من العظم زاد الشافعى في مسنده من رواية أبي هريرة وشعري
وبشرى والجهور على تضعيف هذه الزيادة وزاد النسائي من رواية جابر وعمر بن الخطاب وزاد
ابن حبان في صحيحه وما استقلت به قدمى الله رب العالمين قوله مل السهوات هو وما بعده
بكسر الميم ونصب الهمزة ورفعها والنصب أشهر قاله النووي ووجه ابن خالويه واطنب
فى الاستدلال وجوز الرفع على انه مرجوح وحكى عن الزجاج انه يتعين الرفع ولا يجوز
غيره وبالغ فى انكار النصب والذى تقتضيه القواعد التجوية هو ما قاله ابن خالويه قال
النوى قال العلماء معناه جد الوكان اجساما مللا السهوات والارض وما بينهما العظمه
وهكذا قال الناضى عياض وصرح انه من قبيل الاستعارة قوله ومل ماشئت من شئ
بعد وذلك كالكرسى والعرش وغيره اسماء ليعاله الا الله والمراد الاهتناء فى تكثير الحمد
قوله وصوره زاده لم وأبو داود فاحسن صورة وهو الموافق لقوله تعالى فاحسن صوركم
قوله وشق معناه وبصره رواية ابى داود فى قوله القاضى عياض قال الامام يحتاج به من
يقول الاذان من الوجه وقدم الكلام على ذلك قوله فتبارك هكذا رواية ابن حبان
وهو فى مسلم بدون الفاء وفى سنن أبى داود بلوا وقوله أحسن الخلق من أى المصورين
والمقشرين والخلق فى اللغة الفعل الذى يوجد مفاعله مقداره لا عنهم وغنله والعبد
فد يوجد منه ذلك قال الكعبى لكن لا يطاق الخالق على العبد الامية كالأرب قوله

الفتح الواو استثنائية والباء تعابيه والميم اصلها ما لاستثنائية وقال العيني واللعطف على مقدور
تقديره ساذننا والباصمية واول اوضح (قال) صلى الله عليه وسلم لانك (تكثرون الاذن) المتفق على تحريم الدعاء على من
لا تعرف خاتمة أمره بالقطع أمان عرف خاتمة أمره بالنص فيجوز كإيهل نهم لعن صاحب وصف بالاعين الظالمين

والكافرين جائز (والمكفرن العشير) أي يجهلون نعمه الزوج ويستقلان ما كان منه والخطاب عام غلبت فيه الحاضرات على الغيب واستنبط من التوعد بالنار على كفران العشير وكثرة اللعن أنهم ما من الكفار ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (مارأيت) أحدا (من ناقصات عقل ودين اذهب للب الرجل الحازم من احدا كن) ٨٥ اذهب من الاذهاب على مذهب سيبويه

حيث جوز بناء فعل التفضيل من الثلاثي المزيد فيه وكان القياس فيه اشد اذهابا واللب العقل الخالص من الشوائب فهو خالص ما في الانسان من قواه فكل لب عقل وليس كل عقل لبا والحازم الضابط لأمره وهو على سبيل المباحة في وصفه بذلك لانه اذا كان الضابط لأمره ينقاد لهن فغيره أولى (قلن) أي مستقدمات عن وجه نقصان دينهن وعقلهن خلفائهن عليهن (وما نقصان ديننا وعقائنا يا رسول الله) كأنه خفي عليهن ذلك حتى سألن عنه ونفس هذا السؤال دال على النقصان لانهن سألن ما نسب اليهن من الامور الثلاثة الا كنار والكفران والاذهاب ثم استشكلن كونهن ناقصات وما اظف ما اجابهن به صلى الله عليه وآله وسلم من غير تعنيف ولا لوم بل خاطبهن على قدر عقولهن (قال) صلى الله عليه وآله وسلم مجيبا لهن (أليس شهادة المرأة مثل نصف شهادة الرجل قلن بلى قال فذلك من نقصان عقولها) بكسر الكاف خطايا للواحدة التي توات خطاياه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل فذلك لانه قد عهدي

ما قدمت وما أخرت المراد بقوله ما أخرت انما هو بالنسبة الى ما وقع من ذنوبه المتأخرة لان الاستغفار قبل الذنب محال كذا قال ابو الوليد النيسابوري قال الاسنوي ولقاتل أن يقول المحال انما هو طلب مغفرة قبل وقوعه وأما الطلب قبل الوقوع أن يفرض اذا وقع فلا استحالة فيه قوله وما أسررت وما أعلنت أي جميع الذنوب لانها ما أسررت وأعلن قوله وما أسررت المراد الكفار لان الاسراف الافراط في الشيء ومجاوزة الحد فيه قوله وما أنت اعلم به مني أي من ذنوبي واسراني في أمورى وغير ذلك قوله أنت المقدم وأنت المؤخر قال البيهقي قدم من شاع بالوقوف الى مقامات السابقين وأخر من شاع عن مراتبهم وقيل قدم من أحب من أوابائه على غيرهم من عبيده وأخر من أبعد عن غيره فلا مقدم لما أخر ولا مؤخر لما قدم قوله لا اله الا أنت أي ليس لنا معبود نتذلل له ونضطرع اليه في غفران ذنوبنا الا أنت الحديث يدل على مشروعية الاستفتاح بما في هذا الحديث قال النووي الآن يكون اما ما يقوم لا يرون التطويل وفيه استحباب الذكر في الركوع والسجود والاعتدال والدعاء قبل السلام وفيه الدعاء في الصلاة بغير القرآن والرد على المانعين من ذلك وهم الخنقية والهادوية (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا استفتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك رواه ابو داود والدارقطني مثله من رواية أنس وللخمسة مثله من حديث أبي سعيد وأخرجه مسلم في صحيحه ان عمر كان يجهر بهم ولا اله الكلمات يقول سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك وروى سعيد بن منصور في سننه عن أبي بكر الصديق انه كان يستفتح بذلك وكذلك رواه الدارقطني عن عثمان بن عفان وابن المنذر عن عبد الله بن مسعود وقال الاسود كان عمر اذا افتتح الصلاة قال سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله غيرك يستفتح بذلك ويعلمنا رواه الدارقطني اما حديث عائشة فاخرجه الترمذي وابن ماجه والدارقطني والحاكم قال الترمذي هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه وحارثه يعني ابن أبي الرجال المذکور في اسناد هذا الحديث قد تكلم فيه من قبل حفظه انتهى وقال ابو داود بعد اخرجه ليس بالمشهور عن عبد السلام بن حرب لم يروه عن عبد السلام الا طلق بن غنام وقال الدارقطني ليس هذا الحديث بالنسبة وقال الحافظ محمد بن عبد الواحد ما علمت فيهم يعني رجال اسناد أبي داود مجروح وانتهى وطائفة بن غنام أخرجه عنه البخاري في الصحيح وعبد السلام بن حرب

خطاب المذكر الاستغناء عن ذلككم قال تعالى فاجروا من يفعل ذلك منكم فهذا مثله في المؤنث على ان بعض النسخة نقل لفة بانه يكتفى بكاف مكسورة مفردة لكل مؤنث أو الخطاب لتفسير معين من التسليم الخطاب كلا منهن على سبيل البديل اشابة الى حالتهن في النقص تناهت في الظهور الى حيث يمنع خفاؤها فلا تختص به واحدة من اخرى فلا تختص حينئذ بهذا

الخطاب مخاطبة ذون مخاطبة قاله في المصايح ويجوز رفع الكافي على أنه للخطاب العام واستنبط من ذلك أن لا يواجة بذلك الشخص المعين فان في الشمول تسلية وتسميلا وأشار به وله مثل نصف شهادة لرجل الى قوله تعالى فرجل وامرأتان ممن ترضون من الظالمين لان الاستظهار ٨٦ بأخرى يؤذن بقوله ضبطها وهو يشعر بقصر عقلمها ثم قال صلى الله عليه وآله

وسلم (أليس اذا حضرت لم تصل ولم نصم) أي انما قام بهما من مانع الحيض (فلن بلى) وفيه اشعار بان منع الحيض من الصوم والصلاة كان ثابتا بحكم الشرع قبل ذلك المجلس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فذلك من نقصان دينها) بكسر الكاف وقهها كالسابق قيل وهذا العموم فيمن يعارضه حديث كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء الا مريم الحديث واجيب بان الحكم على الكل بشئ لا يستلزم الحكم على كل فرد من افراد بذات الشئ وابس المراد بذكر نقص العقل والدين في النساء لومهن عليه لانه من أصل الخلقة لكن التنبية على ذلك تحذيرا من الافتتان بهن ولهذا رتب العذاب على ما ذكر من الكفران وغيره لا على النقص وليس نقص الدين منحصرا فيما يخصه بل من الانتم بل في أعين من ذلك قاله النووي لانه أمر نسبي فالكمال مثلا ناقص عن الاكمل ومن ذلك الحائض لاتأثم بترك الصلاة زمن الحيض لكنها نافضة عن المصلي وهل تناب على هذا الترك ليكونا مكافئة كما يشاب المريض على النوافل التي كان

أخرج له الشيخان وثقة أبو حاتم وقد صحح الحاكم هذا الحديث وأورد له شاهدا وقال الحافظ رجال اسناده ثقات لكن فيه انقطاع قال وفي الباب عن ابن مسعود وعثمان وأبي سعيد وأنس والحكم بن عمرو وأبي امامة وعمر بن العاص وجابر وأما حارثة بن أبي الرجال الذي أخرج الحديث الترمذي من طريقه فضعفه أحمد ويحيى والرازيان وابن عدي وابن حبان وأما حديث أبي سعيد فمأق الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وأما ان عمر كان يجهر بهذه الكلمات فرواه مسلم عن عبيدة بن أبي اسابة عنه وهو موقوف على عمر وعبيدة لا يعرف له سماع من عمر وإنما سمع من عبد الله بن عمر ويقال رأى عمر رؤيته وقد روى هذا الكلام عن عمر مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال الدارقطني المحفوظ عن عمر موقوف قال الحاكم وقد صح ذلك عن عمر وهو في صحيح ابن خزيمة عنه قال الحافظ وفي اسناده انقطاع وهكذا رواه الترمذي عن عمر موقوفا ورواه أيضا عن ابن مسعود قوله سبحانه التسبيح تنزيهه الله تعالى وأصله كما قال ابن سيد الناس المر السريع في عبادة الله وأصله مصدر مثل غفران قوله وبجملته قال الخطابي أخبرني ابن جلد قال سألت الزجاج عن قوله سبحانه اللهم وبجملته فقال معناه سبحانه وبجملته سبحانه قوله تبارك اسمك البركة نبوت الخير الاله في الشئ وفيه إشارة الى اختصاص اسمائه تعالى بالبركات قول وتعالى جسدك الجسد العظمة وتعالى تفعل من العلو أي علت عظمتك على عظمة كل أحد غيرك قال ابن الأثير معني تعالى جسدك علا جلالك وعظمتك والحديثان وما ذكره المصنف من الآثار تدل على مشروعية الاستفتاح بهذه الكلمات قال المصنف رحمه الله واختاره هؤلاء يعني الصحابة الذين ذكرهم بهذا الاستفتاح وجهه عربه احيا نابا يحضر من الصحابة ليتعلم الناس مع أن لمة اخفائه يدل على أنه الافضل وأنه الذي كان النبي صلى الله عليه وسلم يداوم عليه غالبوا وان استفتح بما رواه على أو أبو هريرة فحسن لجهة الرواية انتهت ولا يخفى ان ما صح عن النبي صلى الله عليه وسلم اولى بالابتنار والاختيار واصلح ما روى في الاستفتاح حديث أبي هريرة المتقدم ثم حديث علي وأما حديث عائشة فقد عرفت ما فيه من المبالاة وكذلك حديث أبي سعيد يستعرف المبالاة الذي فيه قال الامام أحمد أما أنا فاذهب الى ما روى عن عمرو لو ان رجلا استفتح ببعض ما روى كان حسنا وقال ابن خزيمة لا أعلم في الافتتاح بسجنانك اللهم خيرا ثابتا واحسن أسانيد حديث أبي سعيد ثم قال لانعلم أحد ولا سمعنا به استعمل هذا الحديث على وجهه

• (باب التعوذ بالترامة) •

يفعلها في محنته وشغل عن امره قال النووي الظاهر لان ظاهر الحديث انه لا تثاب لانه ينوي قال أنه يفعل لو كان سالما مع أهليته وهي ليست باهل ولا يمكن ان تنوي لانها حرام عليه اقال في الفتح وعندي في كون هذا الفرق مستلزما لكونه الاثاب وثقة وفي هذا الحديث من القوائد مشيرة بطريق الى المصلي في العبد وأمر الامام الناصر

بالصدق فيه واستنبط منه بعض الصوفية جواز الطلب من الأغنياء للفقراء وله شروط وفيه حضور النساء العبد لكن بحيث يتقرون عن الرجال خوف الفتنة وفيه جواز عظة الامام النساء على حد وفيه ان يجد النعم حرام وكذا كثرة استعمال الكلام القبيح كاللعن والشتم وفيه اطلاق الكفر على الذنوب التي لا تخرج ٨٧ عن الملة تغليظا على فاعلمها القول يكفرن وهو

كطلاق نفي الايمان وفيه الاغلاط بالنصح بما يكون سببا لازالة الصفة التي تعاب وفيه ان الصدقة تدفع العذاب وفيه انها قد تسكر الذنوب التي بين المخلوقين وان العقل يقبل الزيادة والنقصان وكذلك الايمان وفيه ايضا مراجعة المتعلم للمعلم والتابع لمتبوعه فيما لا يظهر له معناه وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من الخلق العظيم والصفيح الجميل والرفق والرأفة زاده الله تشريفا وتكريما ورواه هذا الحديث الخمسة كاهم مديون الابن ابى مريم فصرى وفيه التصديت بصيغة الجمع والاخبار بالافراد والعنة ورواية تايى عن تايى عن صهائى وأخرجه البخارى في الطهارة والصوم والصلاة والزكاة مقطعا وفي العيدين بطوله ومسلم في الايمان والنسائي في الصلاة وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (عكف معه) في مسجده (بعض نسائه) هي سودة اورملة أوام حبيبة واسنده الحافظ ابن حجر وقيل زينب وقيل اختها حنة ورجح انها ام سلمة بحديث في

قال الله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم (وعن ابى سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا قام الى الصلاة استفتح ثم يقول أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه ونفخه ونفثه رواه أحمد والترمذى وقال ابن المنذر جاء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يقول قبل القراءة أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وقال الاسود رأيت عمر حين يفتح الصلاة يقول سبحانك اللهم وبحممدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك ثم يقول اللهم ربنا انظر لنا في هذه الصلاة ولنا فيها نصيبا من فضلك وانظر لنا فيها نصيبا من عذابك ولا إله الا انت قال نعم ثم يقول لا إله الا الله ثلاثا ثم يقول الله أكبر كبيرا ثلاثا أعوذ بالله الى آخره قال أبو داود وهذا الحديث يقولون هو عن علي بن علي يعني الرافعى عن الحسن الوهم من جعفر وقال الترمذى حديث أبى سعيد اشهر حديث في هذا الباب وقد أخذ قوم من أهل العلم بهذا الحديث وأما أكثر أهل العلم فقالوا انما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول سبحانك اللهم وبحممدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا إله غيرك هكذا روى عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من التابعين وغيرهم وقد تكلم في اسناد حديث أبى سعيد كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي وقال أجدا لا يصح هذا الحديث انتهى كلام الترمذى وعلى ابن علي هو ابن نجاد بن رفاعى البصرى روى عنه وكيع ووثقه وأبو نعيم وزيد ابن الحباب وشيبان بن فروخ وقال الفضل بن دكين وعفان كان علي بن علي الرافعى يشبه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال أحمد بن حنبل هو صالح وقال محمد بن عبد الله ابن عمار زعموا أنه كان يصلى كل يوم ستمائة ركعة وكان يشبه عيما بعينى النبي صلى الله عليه وسلم وكان رجلا عبدا ما أرى أن يكون له عشرون دينارا قيل لها كان ثقة قال نعم وقال ابن معين ثقة وقال أبو حاتم ليس به باس لا يحتج بحديثه وقال يعقوب بن اسحق قدم علينا ثعبان فقل اذهبوا بنا الى سيدنا وابن سيدنا على بن علي الرافعى قوله من همزه ونفخه ونفثه قد ذكر ابن ماجه تفسير هذه الثلاثة عن عمرو بن مرة الجلبى بفتح الجيم والميم فقال نفثه الشعر ونفخه الكبر وهمزه الموقبة تكون الواو بدون همز والمراد بها

ستن سيد بن منصور ووافظه ان ام سلمة كانت عاكفة وهي مستحاضة وربما جعلت الطست تحتها وحفظت روية البخارى من المعارض ولله الحمد (وهي مستحاضة) حال كونها (ترى الدم) وأتى بتاء التانيث في المستحاضة وان كانت الاستحاضة من خصائص النساء لا شعار بان الاستحاضة خاصة لهن بالفعلى لا بالقوة (فربما وضعت الطست) بفتح الطاء

(تحم من الدم) أى لاجله واستتبط من هذا الحديث جواز اعتكاف المستحاضة عند أمن تلويث المسجد كدائمه الحديث ورواته الخمسة ما بين واسطى وبصرى ومدنى وفيه التهديد والعنينة وأخرجه البخارى هنا وفي الموم وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائى فى الاعتكاف ٨٨ (وعن أم عطية) اسمها نسيبة ضم النون وفتح السين مصغرا يفت الحرف

هنا الجنون وكذا فسرهم بهذا أبو داود في سننه وإنما كان الشعر من نفثة الشيطان لأنه يدعو الشعر المداحين الهجائين المعظمين المحقرين إلى ذلك وقيل المراد شياطين الانس وهم الشعراء الذين يخمقون كلاما لا حقيقة له والنقث في اللغة قذف الرمي وهو أقل من النقث والنقح في اللغة أيضا نفخ الريح في الشيء وإنما فسر بالكبر لان المتكبر يتعاطى لا سيما اذا مدح والهمز في اللفظة أيضا العصر يقال همزت الشيء في كنى أى عصيته وهمز الانسان اغتيابه والحديث يدل على مشروعية الافتتاح ذكر في الحديث وفيه وفي سائر الاحاديث رد لما ذهب اليه مالك من عدم استحباب الافتتاح بشئ وفي تقييده مذهب التكبير كما تقدم رد لما ذهب اليه من قال ان الافتتاح قبل التكبير وفيه أيضا من مروية التعمود من الشيطان من همزه ونفثه ونفثه إلى ذلك ذهب أحمد وأبو حنيفة والثوري وابن راهويه وغيرهم وقد ذهب الهادي والقاسم من أهل البيت إلى أن محله قبل التوجه ومذهبهم ما ان التوجه قبل التكبير كما تقدم وقد عرفت التصريح بأنه بعد التكبير وهذا الحديث وان كان فيه المقاتل المتقدم فقد ورد من طرق متعددة يقوى بعضها ببعض ما أخرجه ابن ماجه من حديث عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بالنظر اللهم في أعوذ بك من الشيطان الرجيم وهمزه ونفثه ونفثه وأخرجه أيضا البيهقي ومنها ما أخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه من حديث جبير بن مطعم أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم صلى صلاة فقال الله أكبر كبير الله أكبر كبير الله أكبر كبيرا الحمد لله كثير الحمد لله كثير الحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيل ثلاثا أعوذ بالله من الشيطان من نفثه ونفثه وهمزه ومنها ما أخرجه أحمد عن أبي امامة بنحو حديث جبير ومنها عن سمرة عند الترمذي ومنها عن عمر موقوفا عند الدارقطني كما ذكره المصنف وهو أيضا عند الترمذي هـ ذامع ما يؤيد ثبوت هذه السنة من عموم القرآن والحديث صرح أن التعمود المذکور يكون بعد الافتتاح بالدعاء المذکور في الحديث * (فائدة) * قال المافظ في التلخيص كلام الرافعي يقتضي أنه لم يرد الجمع بين وجهتي وجهي وبين سبحانه اللهم وليس كذلك فقد جاء في حديث ابن عمر رواه الطبراني في الكبير وفيه عبد الله بن عامر الأسدي وهو ضعيف وفيه عن جابر أخرجه البيهقي بسند جيد ولكنه من رواية ابن المنكر عنه وقد اختلف عليه فيه وفيه عن علي رواه أحمد بن راهويه في مسنده وأعله أبو حاتم انتهى * (فائدة أخرى) * الاحاديث الواردة في التعمود ليس فيها الا انه فعل ذلك في الركعة الاولى وقد ذهب الحسن وعطاء وابراهيم إلى استحبابه في كل ركعة واستدلوا

التي معنى النبي وروايه الرفع هي الاحسن كما لا يخفى (ولا تطيب ولا تدبر ثوبا بعموم مصبوغا الانوب عصب) بفتح العين وسكون الهمزة وديمانية بعصب غراها أي يجمع ثم يصبغ ثم ينسج (وقدر خص لنا) التطيب بالتبخير عند الظهر اذا اغتسلت احدا (انما من محضها) لدفع رائحة الدم الماتية قبله من الصلاة (في نبذة)

تضم النون وسكون الموحدة أى فى قطعة يسيرة (من كست أظنار) يضم الكاف وسكون السين والكسرة والكسطة والقسط ثلاث لغات وهون طبيب الاعراب وسماه ابن البيطار راسنا والاطفار ضرب من العطر على شكل ظفر الانسان يوضع فى الجحور وقال ابن التين صوابه قسط ظفرا رأى بغير همز نسبة الى ظفار ٨٩ مدينة بساحل البحر يجلب اليها القسط

الهندي وحكى فى ضبط ظفار عدم الصرف والبناء كقظام وهو العود الذى يتخرب به قال النووى ليس القسط والظفر من مقصود التطيب وانما رخص فيه للعادة اذا اغتسلت من الخيض لازالة الرائحة الكريهة

وقال المهلب رخص لها فى التجر به لدفع رائحة الدم لما تسقط به من الصلاة (وكذا نهى عن اتباع الجنائز) باقى البحث فيه فى محله ان شاء الله تعالى ورواة

هذا الحديث بصريون وفيه التحديث والعنعنة وأخرجه البخارى هنا وفى الطلاق وكذا مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه (عن عائشة رضى الله عنها ان امرأة) من الانصار كما

فى الحديث التالى لهذا الحديث المذكور فى صحيح البخارى أو هى اسماء بنت شريك كفى مسلم لكن قال الدمياطى انه تصحيف وانما هو سكن نسبة الى جدها وجزم تبعاً للتعطيل فى مهماته انما اسماء بنت زيد بن السكن الانصارية خطيبة الانصار

وصوبه بعض المتأخرين لانه ليس فى الانصار من اسمه شريك وتعقب به بعد الواقعة ويؤيده تقرير ابن منده بين الترجتين وبان ابن طاهر وأباموسى المدينى

١٢ نيل وأبأ على الجبائى جزموا بما فى مسلم ورواه ابن أبى شيبه وأبو نعيم كذلك فسلم مسلم من الوهم والتصحيف وحكى النووى فى شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح (سألت النبی صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من الخيض أى الخيض فامرأها) صلى الله عليه وآله وسلم (كيف تغتسل) أى بأن قال كبارواه مسلم بعنه تطهرى فأجسنى الطهور ثم صبى على رأسك

بعموم قوله تعالى فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ولا تثن ان الآية تدل على مشروعية الاستعاذة قبل قراءة القرآن وهى أهم من أن يكون القارئ خارج الصلاة أو داخلها وأحاديث النهى عن الكلام فى الصلاة يدل على المنع منه حال الصلاة من غير فرق بين الاستعاذة وغيرها ما لم يرد به دليل يخصه ولا وقع الاذن بجهنسه فالاحوط الاقتصار على ما وردت به السنة وهو الاستعاذة قبل قراءة الركعة الاولى فقط وسيأتى ما يدل على ذلك فى باب افتتاح الثانية بالقراءة

(باب ما جاء فى بسم الله الرحمن الرحيم)

(عن أنس بن مالك قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان فلم اسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم رواه أحمد ومسلم وفى لفظ صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبى بكر وعمر وعثمان فكانوا لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم رواه أحمد والنسائى بإسناد على شرط الصحيح ولا جدومسلم صليت خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر وعمر وعثمان وكانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم فى أول قراءة ولا فى آخرها ولعبده الله بن أحمد فى مسند أبيه عن شعبة عن قتادة عن أنس قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخلف أبى بكر وعمر وعثمان فلم يكونوا يستفتحون القراءة بسم الله الرحمن الرحيم قال شعبة فقلت لقتادة أنت سمعته من أنس قال نعم نحن سألناه عنه وللنسائى عن منصور بن زاذان عن أنس قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يسمعنا قراءة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى بنا أبو بكر وعمر فلم نسمعهم أمهمها) الحديث قد استوفى المصنف رحمه الله أكثر النماظ ورواية فكانوا لا يجهرون أخرجهما أيضاً ابن حبان والدارقطنى والطحاوى والطبرانى وفى لفظ لابي خزيمه كانوا يسرون وقوله كانوا يستفتحون بالحمد لله رب العالمين هذا متفق عليه وانما انفرد مسلم بزيادة لا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم وقد أعل هذا اللفظ بالاضطرار لان جماعة من أصحاب شعبة رويوه عنه بهذا وجاءه رويوه عنه بلفظ فلم اسمع أحدا منهم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم وأجاب الحافظ عن ذلك بأنه قد روي جماعة من أصحاب قتادة عنه بالنظين وأخرجه البخارى فى جزء القراءة والنسائى وابن ماجه عن أيوب وهؤلاء والترمذى من طريق أبى عوانة والبخارى فيه وأبو داود ومن طريق هشام الدستوائى والبخارى فيه وابن حبان من طريق حماد بن سلمة والبخارى فيه والسراج من طريق همام كاهم عن قتادة باللفظ الاول

١٢ نيل وأبأ على الجبائى جزموا بما فى مسلم ورواه ابن أبى شيبه وأبو نعيم كذلك فسلم مسلم من الوهم والتصحيف وحكى النووى فى شرح مسلم الوجهين بغير ترجيح (سألت النبی صلى الله عليه وآله وسلم عن غسلها من الخيض أى الخيض فامرأها) صلى الله عليه وآله وسلم (كيف تغتسل) أى بأن قال كبارواه مسلم بعنه تطهرى فأجسنى الطهور ثم صبى على رأسك

فادلك به دلكا شديد احتي يلغ شؤن رأسك أي أصوله ثم صبى الماء عليك (قال خذنى فرصة) أي قطعة من صوف أو قطن أو جلد أو غيرها صوف حكا أبو عبيدة وغيره بثلاث الفاء وقيل بفتح القاف والصاد المهملة يعني شيئا يسيرا مثل القرصة بطرف الأصبعين وقال ابن قتيبة انما هو بالقاف ٩٠ والصاد المعجمة أي قطعة قال القسطلاني والرواية ثابتة بالقاف والصاد

المهملة ولا مجال للرأى في مثله والمعنى صحيح يقال أئمة اللغة (من مسك) بكسر الميم دم الغزال وروى بفتحها قال القاضي عياض وهي رواية الأكثرين وهو الجلد أي خذنى قطعة منه وتحمل بها المسح القبل واحتج بانهم كانوا في ضيق ويتمنع معه أن يمتنوا المسك مع غلاتهم وتبعه ابن بطال ورجح النووي البكر وهو الظاهر الواضح ويؤيده قوله في الرواية الأخرى فرصة ممسكة ومن قال معناه مأخوذة بالبد فقد أبعد (فتطهرى) أي تنظف (بها) أي بالفرصة قال النووي المقصود باستعمال الطيب دفع الرائحة الكريهة على الصحيح وقيل لكونه اسرع الى الخيل والصواب ان ذلك مستحب لكل مقتسلة من حمض أو نفاس ويكره تركه لقادره فان لم يجد مسكا فطيبا فان لم يجد فزيتا كالطين والافالماء كاف (قالت) أسماء (كيف أنظهر بها) قال صلى الله عليه وآله وسلم (سبحان الله) متعجبان خفاء ذلك عليهما (تطهرى) قالت عائشة رضى الله عنها (فاجذبني الى فقلت) لها (تتبعني بها) أي بالفرصة (أثر الدم) أي في الفرج قاله النووي

وأخرجه مسلم من طريق الاوزاعي عن قتادة بلفظ لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم ورواه أبو يعلى والسراج وعبد الله بن أحمد عن أبي داود الطيالسي عن شعبة بلفظ لم يكونوا يفتتحون القراءة الى آخر ما ذكره المصنف وفي الباب عن عائشة عند مسلم وعن أبي هريرة عند ابن ماجه وفي اسناده بشر بن رافع وقد ضعفه غير واحد له حديث آخر عند أبي داود والنسائي وابن ماجه وله حديث ثالث سياتى ذكره وعن عبد الله بن مغفل وسياتى أيضا وقد استدل بالحديث من قال انه لا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم وهم على ما حكاه ابن سيد الناس في شرح الترمذى علماء الكوفة ومن شابههم قال وعن رأى الاسرار بن ابراهيم عمر وعلي وعمار وقد اختلف عن بعضهم فروى عنه الجهر بها ومن لم يختلف عنه انه كان يسرها عبد الله بن مسعود وبه قال أبو جعفر محمد بن علي بن حسين والحسن وابن سيرين وروى ذلك عن ابن عباس وابن الزبير وروى عنه الجهر بها وروى عن علي انه كان لا يجهر بها وعن صفوان واليه ذهب الجمهور وحاد الاوزاعي وأبو حنيفة وأحمد وأبو عبيد وحكى عن الثخعي وروى عن عمر قال أبو عمر من وجوه ليست بالقائمة انه قال يخفى الامام أربعا التعمد وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين وربنا لك الحمد وروى علقمة والاسود عن عبد الله بن مسعود قال ثلاث يخفين الامام الاستعاذة وبسم الله الرحمن الرحيم وآمين وروى نحو ذلك عن ابراهيم والثوري وعن الاسود صليت خلف عمر سبعين صلاة فلم يجهر فيها بسم الله الرحمن الرحيم وروى ابن أبي شيبة عن ابراهيم انه قال الجهر بسم الله الرحمن الرحيم بدعة وروى الترمذى والحازمي الاسرار عن أكثر أهل العلم وأما الجهر بها عند الجهر بالقراءة فروى عن جماعة من السلف قال ابن سيد الناس روى ذلك عن عمر وابن عمر وابن الزبير وابن عباس وعلي بن أبي طالب وعمار بن ياسر وعن عمر بن الخطاب ثلاث روايات انه لا يقرأها وها وها سرا وانه يجهر بها وكذلك اختلف عن أبي هريرة في جهر بها واسرار وروى الشافعي باسناده عن أنس بن مالك قال صلى معاوية بالناس بالمدينة صلاة جهر فيها بالقراءة فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ولم يكبر في الخفض والرفع فلما فرغ ناداه المهاجرون والانصار يا معاوية نقصت الصلاة أين بسم الله الرحمن الرحيم وأين التكبير اذا خفضت ورفعت فكان اذا صلى بهم بعد ذلك قرأ بسم الله الرحمن الرحيم وكبر وأخرجه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم وذكر الخطيب عن أبي بكر الصديق وعثمان وأبي بن كعب وأبي قتادة وأبي سعيد وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وشداد بن أوس وعبد الله بن جعفر

وقال الحاكم يستحب لها ان تطيب كل موضع أصابه الدم من بدنها قال ولم أره غير وظائف الحديث بحجة قال والحسين في الفتح ويصرح به رواية الامام علي عليه السلام على ما مضى من ان العالم يكنى بالجوابة في الامور المستورة وان المرأة تسأل عن أمر دينها وتكره الجواب لانها هم السائل وان للطالب الخاذق تنهيم السائل قول الشيخ وهو يسمع وفيه

الدلالة على حسن خلق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وعظيم حلمه وحيائه وفي هذا الحديث من القوائد التسبيح عند التمجيد واستحباب الرفق بالمعلم وإقامة العذران لا يفهم وفيه ان المرء مطلوب بستر عيوبه وان كانت مما جعل عليها من جهة أمر المرأة بالتطيب لازالة الرائحة الكريهة ورواة هذا الحديث ما بين البخني ومكي وفيه ٩١ التحديث والنعنة وأخرجه البخاري في الطهارة والاعتصام وكذا

والحسين بن علي ومعاوية قال الخطيب وأما التابعون ومن بعدهم عن قال بالجهر بها فهم أكثر من أن يذكرها وأوسع من أن يحصر وانهم سعيدين المسيب وطاوس وعطاء ومجاهد وأبو داود وسعيد بن جبيرة وابن سيرين وعكرمة وعلي بن الحسين وابنه محمد بن علي وسالم بن عبد الله بن عمر ومحمد بن المنكدر وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ومحمد بن كعب ونافع مولى ابن عمر وأبو الشعثاء وعمر بن عبد العزيز ومكحول وحبيب بن أبي ثابت والزهري وأبو قتادة وعلي بن عبد الله بن عباس وابنه والازرق بن قيس وعبد الله بن معقل بن مقرن وعمر بن عبد السابغ عبيد الله العمري والحسن بن زيد وزيد بن علي ابن حسين ومحمد بن عمر بن علي وابن أبي ذئب والليث بن سعد واسحق بن راهويه وزاد البيهقي في التابعين عبد الله بن صفوان ومحمد بن الحنفية وسليمان التيمي ومن تابعهم المعتمر بن سليمان وزاد أبو عمر عن أصبغ بن الفرج قال كان ابن وهب يقول بالجهر ثم رجع الى الاسرار وحكاها غيره عن ابن المبارك وأبي ثور وذكر البيهقي في الخلافيات انه اجتمع آل رسول صلى الله عليه وآله وسلم على الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم حكاه عن أبي جعفر الهاشمي ومثله في الجامع الكافي وغيره من كتب العترة وقد ذهب جماعة من أهل البيت الى الجهر بها في الصلاة السرية والجهرية وذكر الخطيب عن عكرمة انه كان لا يصلي خلف من لا يجهر بالسجدة وعن أبي جعفر الهاشمي مثله واليه ذهب الشافعي وأصحابه ونقل عن مالك قراهم في التوافل في فاتحة الكتاب وسائر سور القرآن وقال طاوس نذكر في فاتحة الكتاب ولا نذكر في السورة بعدها وحكي عن جماعة انها لا تذكروا ولا جهرها وأهل هذه المقالة منهم القائلون انها ليست من القرآن وحكي القاضى أبو الطيب الطبري عن ابن أبي ليلى والحكم ان الجهر والاسرار بها سواء فهذه المذاهب في الجهر بها والاسرار وانما قراهم وانفيا وقد اختلفوا هل هي آية من الفاتحة فقط أو من كل سورة أو ليست بآية فذهب ابن عباس وابن عمرو وابن الزبير وطاوس وعطاء ومكحول وابن المبارك ووطائفة الى انها آية من الفاتحة ومن كل سورة غير براءة وحكي عن أحمد وإسحق وأبي عبيد وجماعة أهل الكوفة ومكة وأكثر العراقيين وحكاها الخطابي عن أبي هريرة وسعيد بن جبيرة ورواه البيهقي في الخلافيات بإسناده عن علي بن أبي طالب والزهري وسفيان الثوري وحكاها في السنن الكبرى عن ابن عباس ومحمد بن كعب انها آية من الفاتحة فقط وحكي عن الاوزاعي ومالك وأبي حنيفة وداود وهور رواية عن أحمد انها ليست آية في الفاتحة ولا في أوائل السور وقال أبو بكر الرازي وغيره من الحنفية

مسلم والنسائي (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت (أهلت) أي أحرمت ورفعت صوتي بالتلبية (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) في حجة الوداع فكنت ممن تتبع ولم يسبق الهدى (اسم لما يهدي بكفة من الانعام وفيه مراعاة لفظ من ولوروى عنه ما القيل عن ثمة) (فرغت) أي أحضت ولم تطهر (من حيضها) (حتى دخلت) (إليه) (عرفة) (فيه دلالة على ان حضها كان ثلاثة أيام لان دخوله صلى الله عليه وآله وسلم مكة كان في الخامس من الحجة فخاضت يومئذ فظهرت يوم عرفة ويدل على أنها أحضت يومئذ قوله صلى الله عليه وآله وسلم في باب كيف تم الحائض بالحج والعمرة من أحرم بعمرة الحديث قالت فخضت ففيه دليل على ان حضها كان يوم القعدة يوم مكة قالت فلم أزل حائضا حتى كان يوم عرفة قاله البدر (فقات) يا رسول الله هذه ليلة عرفة وانما كنت تمتع بعمرة) أي وأنا حائض وفيه نصريح بما تضمنه التمتع لانه أحرام بعمرة في أشهر الحج ممن على مسافة القصير من الحرم ثم يصح من سنته (فقال لها

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انفضي رأسك) أي حلى شعرها (وامتشطي) وأمسكي عن عمرتك (أي اتركي العمل في العمرة واتمها) فليس المراد الخروج منها فان الحج والعمرة لا يخرج منهما الا بالتحلل وحينئذ فتكون فارقة ويؤيده قوله صلى الله عليه وآله وسلم يكفيلك طوافك للحج وعمرتك ولا يلزم من نقض الرأس والامتشاط ابطالها لجوازها حال الاحرام وقد جازوا

فعله اذ ذلك على انه كان براسم اذى وقيل المراد ابطى عمرتك ويؤيده قولها في العمرة وأدجع بجمعة واحدة وقولها ترجع صواحبي بجمع وعمره وأرجع أنا بالجمع وقوله صلى الله عليه وآله وسلم هذه مكان عترتك قالت عائشة (نفعت) النقص والامتشاط والامسال (فلما قضيت) أي أدبت ٩٢ (الحج) بعد احرأى به (أمر) صلى الله عليه وآله وسلم أخى (عبد الرحمن) بن أبي بكر

الصادق رضى الله عنه (ليلة) الحصة (بفتح الحاء وسكون الصاد) التي نزل فيها بالحبص موضع بين مكة ومنى يبيتون فيه اذا نفر وا منها (نا عرنى) أي اعقروني (من) التعميم) موضع على فرسخ من مكة فيه مسجد عائشة (مكان) عمرى التي نسكت) من النسك أي التي أحرمت بها وارتدت أولا حصولها منفردة غير مندرجة ومنعني الحبل وفي رواية سكنت من السكوت أي التي تركت اعمالها وسكنت عنها وللقاسبي شكت والضيم فيه راجع الى عائشة على سبيل الالتفات من التكلم للغيبة وفي السياق التذات آخر بعد التذات وهو ظاهر للتماثل قاله في الفتح أو المعنى شكت العمرة من الحبل واطلاق الشكاية عليها كناية عن اختلافها وعدم بقاء استقامتها وانما أمرها بالعمرة بعد الفراغ وهي قد كانت حصلت لها منذ رجعة مع الحج لقصد هاء عمرة منفردة كما حصل لساناً وزواجه صلى الله عليه وآله وسلم حيث اعقرن بعد الفراغ من حجهن المفردة منفردة عن حجهن حرصا منها على كثرة العبادة وقصام مباحث الحديث في كتاب الحج ورواته

هي آية بين كل سورتين غير الانفصال وبراءة وليست من السور بل هي قرآن مستقل كسورة قصيرة وحكي هذا عن داود وأصحابه وهو رواية عن أحمد وأما أن الامة أجمعت انه لا يكفر من أثبتها ولا من نساها لا اختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفي حرفا مجمعا عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فانه يكفر بالاجماع ولا خلاف انها آية في اثنا عشرة التل ولا خلاف في اثباتها خطا في أوائل السور في المصحف الا في أول سورة التوبة وأما التلاوة فلا خلاف بين القراء السبعة في أول فاتحة الكتاب وفي أول كل سورة اذا ابتدأها القارئ ما خلا سورة التوبة وأما في أوائل السور مع الوصل بسورة قبلها فاثبت ابن كثير وقالون وعاصم والكسائي من القراء في أول كل سورة الا أول سورة التوبة وحذفها منهم أبو عمرو وحزرة وورش وابن عامر وقد احتج القائلون بالاسرار بها بحديث الباب وحديث ابن مغفل الآتي وغيرهما ما ذكرنا واحتج القائلون بالجمهور بها في الصلاة الجهرية بأحاديث منها حديث أنس وحديث أم سلمة الاتيان وسياق الكلام عليهم ما ومنه حديث ابن عباس عند الترمذي والدارقطني بلفظ كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفتتح الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم قال الترمذي هذا حديث ابن اسناده في اسناده اسمعيل بن حماد قال البزار اسمعيل لم يكن بالقوى وقال العقيلي غير محفوظ وقد وثق اسمعيل يحيى بن معين وقال أبو حاتم يكتب حديثه وفي اسناده أبو خالد الوالي اسمه هرمز وقيل هرم قال الحافظ مجهول وقال أبو زرعة لا أعرف من هو وقال أبو حاتم صالح الحديث وقد ضعف أبو داود وهذا الحديث روى ذلك عنه الحافظ في التلخيص وللحديث طريق أخرى عن ابن عباس رواها الحاكم بلفظ كان يجهر في الصلاة بيسم الله الرحمن الرحيم وصحح الحاكم هذه الطريق وخطأ الحافظ في ذلك لان في اسنادها عبد الله بن عمرو بن حسان وقد نسبته ابن المديني الى الوضع للحديث وقدر واهما هو بن راهويه في مسنده عن يحيى بن آدم عن شريك ولم يذكر ابن عباس في اسناده بل أرسله وهو الصواب من هذا الوجه قاله الحافظ وقال أبو عمر الصحيح في هذا الحديث انه روى عن ابن عباس من فعله لا هو فوعا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنها ما أخرجه الدارقطني عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل يجهر في السورتين بيسم الله الرحمن الرحيم وفي اسناده عمر بن حفص المكي وهو ضعيف وأخرجه أيضا عنه من طريق أخرى وفيها أحمد بن رشيد بن خنيم عن عمه سعيد بن خنيم وهو ماضع فأن ومنها ما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة بلفظ قال نعيم الجهم

الخمس مابين بصري ومدي وفيه التحديق والنعمة (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت خرجنا من صليت المدينة مكملين لنا القعدة (مواقين) وفي رواية موافقين (للهال ذي الحجة) والمعنى مشرفين يقال أوفى على كذا اذا أشرف عليه ولا يلزم منه الدخول فيه وقال النووي أي مقاربين لاسم لاله لان خروجه صلى الله عليه وآله وسلم كان خمس ايام بقين

من ذى القعدة يوم السبت (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم من أحب أن يهل) (بلا من وفي رواية يهل بالام مشددة
أي يحرم (بعمرة فلهال) (فلولا أني أهديت) أي سقت الهدى (لاهلات) ولا بوي ذرو الوقت والاصلي لاحتلت
(بعمرة) ليس فيه دلالة على أن التمتع أفضل من الافراد لانه انما قال ذلك لاجل ٩٣ فسخ الحج الى العمرة الذي هو خاص

بهم في تلك السنة لخالفه تحريم
الحج بالعمرة في أشهر الحج
لا التمتع الذي فيه الخلاف وقاله
ليطيب قلوب أصحابه اذ كانت
نفوسهم لا تسمح بتسخ الحج
اليه الا ارادتهم موافقته صلى الله
عليه وآله وسلم أي ما يعني من
موافقتكم فيما أمرتكم به الا
سوق الهدى ولولا موافقتكم
وانما كان الهدى علة لا تنقاه
الاحرام بالعمرة لان صاحب
الهدى لا يجوز له التحلل حتى
ينصره ولا ينصره الا يوم النحر
والتمتع يتحلل من عمرته قبله
فمتنافان قاله القسطلاني وقال
الحافظ الشوكاني في السيل فقد
ثبت في الصحيحين وغيرهما ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
قال لو استقبلت من أمري
ما استدرت ماسقت الهدى
ولعلمتها عمرة فدل على ان التمتع
أفضل من القران وقد سقت
المذاهب والادلة في شرحي
للمنتقى بما لا يحتاج الناظر الى
غيره فالاجابة عليه أولى لان
المقام طويل الذيل انتهى
وستكون لنا عودة الى ذلك في
كتاب الحج ان شاء الله (فأهل
بعضهم بعمرة وأهل بعضهم
بالحج) قالت عائشة (وكنتم أنا
من أهل بعمرة فادر كفي يوم عرفة
وأنا حائض فشكلت) ذلك (الى النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال دعى عمره) أي أفعالهها وارفضها (واقضى رأسك)
أي شعرها وفيه دلالة على نقض المرأة شهرها عند غسل الهيض وهل يجب أم لا وظاهر الحديث الوجوب وبه قال ابن عمر
والحسن وطاوس في الحائض دون الجنب وبه قال أحمد ورجع جماعة من أصحابه الاستحباب فيها واستدل الجمهور وعبد

صليت وراء أبي هريرة فقرأ بسم الله الرحمن الرحيم ثم قرأ بأم القرآن وفيه هو يقول اذا
سلم والذي نفسي بيده اني لاشبهكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد صح
هذا الحديث ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال على شرط البخاري ومسلم وقال البيهقي
صحيح الاسناد وله شاهد وقال أبو بكر الخطيب فيه ثابت صحيح لا يتوجه عليه تعليل
ومنها عن أبي هريرة أيضا عند الدارقطني عن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا
قرأ وهو يوم التماس افتتح بسم الله الرحمن الرحيم قال الدارقطني رجال اسناده كلهم
ثقات انتهى وفي اسناده عبد الله بن عبد الله الاصمعي روى عن ابن معين توثيقه وتضعيفه
وقال ابن المديني كان عند أصحابنا ضعيفا وقد تكلم فيه غير واحد ومنها عن أبي هريرة
أيضا عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قرأتم الحمد فاقروا
بسم الله الرحمن الرحيم انما أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن
الرحيم احدى أيها قال البيهقي وجميع رواه ثقات الا ان فوح بن أبي بلال الراوي
له عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة قد ردد فيه رفعه ثارة ووقفه أخرى وقال
الحافظ هذا الاسناد رجاله ثقات وصح غير واحد من الأئمة وقفه على رفعه واعله ابن
القطان بتردد فوح المذكور وتكلم فيه ابن الجوزي من أجل عبد الحميد بن جعفر فان
فيه مقالا ولكن متابعة فوح له مما تقويه ومنها عن علي بن أبي طالب وعمار بن ياسر ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر في المصنوعات بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
الدارقطني وفي اسناده جابر الجعفي وابراهيم بن الحكم بن طهير وغيرهما ممن لا يعول عليه
ومنها عن علي أيضا بلقب ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم
في صلاته أخرجه الدارقطني وقال هذا اسناد علوي لا بأس به وله طريق أخرى عنده
عنه بلفظ انه سئل عن السبع المثاني فقال الحمد رب العالمين قيل انما هي ست فقال بسم
الله الرحمن الرحيم واسناده كلهم ثقات وقال الحافظ في الحديث الاول الذي قال انه
لا بأس باسناده انه بين ضعيف ومجهول ومنها عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم كان
اذا قام الى الصلاة فأراد أن يقرأ قال بسم الله الرحمن الرحيم رواه ابن عبد البر قال ولا
يثبت فيه الا أنه موقوف ومنها عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف
تقرأ اذا قلت في الصلاة قلت اقرأ الحمد لله رب العالمين قال قل بسم الله الرحمن الرحيم
رواه الشيخ أبو الحسن وفي اسناده الجهم بن عثمان قال أبو حاتم مجهول ومنها عن عمرة
قال كان للنبي صلى الله عليه وآله وسلم سكتان سكتة اذا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم

وجوب النقص بحديث أم سلمة أني امرأة أشد ضرة رأسي أفانقصه للجناية قال لا رواه مسلم وفي رواية له العيصية والجناية وقد
 حلوا حديث عائشة هذا على الاستحباب جميعا بين الروايتين (وامتدطى وأهلى بهج) أي مع عمرتك أو مكانك (ففعلت) ذلك
 كله (حتى إذا كان ليلة الحصة أرسل ٩٤ معي أخي عبد الرحمن بن أبي بكر) الصديق رضي الله عنهم (فخرجت) معه (إلى

التعميم فاهلالت بعمره) منه
 (مكان عمرق) التي تركتها (قال
 هشام) بن عروة (ولم يكن في شيء
 من ذلك هدى ولا صوم ولا
 صدقة) استشكل النووي في
 الثلاثة بأن القارن والمقتنع
 عليه الدم وأجاب القاضى
 عياض بأنهم لم تكن قارنة ولا
 مقتنعة لانها أحرمت بالجماع ثم
 فوت فسحقه في عمرة فلما حاضت
 ولم يتم لها ذلك رجعت إلى جهاها
 لتعذر أفعال العمرة وكانت
 ترفضها بالوقوف فأمرها بتجديد
 الرض فلما أكملت الحج اعترفت
 بعمرة مبتدأة وعورض بقولها
 وكنت أنا بمن أهل بعمرة وقولها
 ولم أهل الابعمرة وأجيب بأن
 هشام ما لم يبلغه ذلك أخبره غيره
 ولا يلزم منه نفيه في نفس الامر
 بل روى جابر أنه صلى الله عليه
 وآله وسلم أهدى عن عائشة بقره
 قانهم ورواه هذا الحديث
 الخمسة ما بين كوفي ومدني وفيه
 التحديث والعنعنة (وعنها)
 أي عن عائشة (رضي الله عنها) ان
 امرأة) وهي معاذة بضم الميم وفتح
 العين بنت عبد الله العدوية
 (قالت لها أتجزى احدا) أي
 أتقضى (صلاتها) التي لم تصلها
 زمن الحيض (إذا طهرت) بفتح
 الطاء وضم الهاء (فقات)

وسكتة إذا فرغ من القراءة وانكر ذلك عمران بن الحصين فكتبوا إلى أبي بن كعب
 فكتب أن صدق سمرة أخرجه الدارقطني واسناده جيد غير أن الحديث أخرجه الترمذي
 وأبو داود وغيرهما باللفظ سكتة حين يفتتح وسكتة إذا فرغ من السورة ومنها عن أنس
 قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يجهر بالقراءة بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
 الدارقطني أيضا وله طريق أخرى عن أنس عند الدارقطني والحاكم بمعناه ومنها عن أنس
 أيضا باللفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه
 الحاكم قال ورواته كلهم ثقات ومنها عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 كان يجهر بسم الله الرحمن الرحيم ذكره ابن سيد الناس في شرح الترمذي وفي اسناده
 الحكم بن عبد الله بن سعد وقد تسلم فيه غير واحد ومنها عن بريدة بن الحصيب بنحو
 حديث عائشة وفيه جابر الجعفي وليس بشيء وله طريق أخرى فيها سلمة بن صالح وهو
 ذاهب الحديث ومنها عن الحكم بن عمرو وغيره من طرق لا يعول عليها ومنها عن ابن
 عمر قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر فكانوا يجهرون
 بسم الله الرحمن الرحيم أخرجه الدارقطني قال الحافظ وفيه أبو طاهر أحمد بن عيسى
 العلوي وقد كذبه أبو حاتم وغيره ومن دونه أيضا ضعيف ومجهول ورواه الخطيب عن
 ابن عمر من وجه آخر وفيه مسلم بن حبان وهو مجهول قال والصواب أن ذلك عن ابن عمر
 غير مرفوع فهذه الأحاديث فيها القوى والضعيف كما عرفت وقد عارضتها الأحاديث
 الدالة على ترك البسلة التي قدمناها وقد جلت روايات حديث أنس السابقة على ترك
 الجهر لا ترك البسلة مطلقا ما في تلك الرواية التي قدمناها في حديثه باللفظ فكانوا
 لا يجهرون بسم الله الرحمن الرحيم وكذلك جاءت رواية حديث عبد الله بن المغفل
 الآتية وغيرهما محالما إطلاقه أحاديث نفي قراءة البسلة على تلك الرواية المقيدة
 بنفي الجهر فقط وإذا كان محصل أحاديث نفي البسلة هو نفي الجهر بها فني وجدت رواية
 فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه قال الحافظ لا يجرد تقديم رواية المثبت على النافي
 لأن أنس إذا جدد أن يصعب النبي صلى الله عليه وسلم مدة عشر سنين ويصعب أبا
 بكر وعمر وعثمان خمسًا وعشرين سنة فلا يسمع منهم الجهر بها في صلاة واحدة بل
 ليكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كانه بعد عهده به ليدكر منه الجزم
 بالافتتاح بالجهد لله جهر فلم يستحضر الجهر بالبسلة فيتمين الأخذ بحديث من أثبت
 الجهر انتهى ويؤيد ما قاله الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ما أخرجه الدارقطني

عائشة (أمرورية أنت) نسبة إلى حرور قرية بقرب الكوفة كان أول اجتماع الخوارج بها وهم فرق كثيرة عن
 لكن من أصولهم لما تنق عليهم ما بينهم الأخذ بما دل عليه القرآن ورد ما زاد عليه من الحديث مطلقا والمعنى الخارجية أنت لأن
 طائفة من الخوارج يوجبون على الحائض قضاء الصلاة القائمة زمن الحيض وهو خلاف الإجماع فالهزمة لا يستفهم

الانكارى وزاد في رواية مسلم عن معاذة فقلت لا ولكنى أسأل سؤال الجرد طالب العلم لا للتعنت فقالت غائشة (كأنه يحضر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى مع وجوده أو عهده أى فكان يطلع على حالنا في الترك (فلا يصرنا به) أى بالقضاء لان التقرير على ترك الواجب غير جائز (أو قالت) أى معاذة (فلا نفع له) وفرق بين الصلاة ٩٥ والصوم بتكررها فلم يجب قضاؤها

للمرج بخلافه وعند الاسماعيلي من وجه آخر فلم تكن تنقض ولم تؤمر به والاستدلال بقولها هذا أو وضع من الاستدلال بقولها فلم تؤمر به لان عدم الامر بالقضاء هنا قد ينزع في الاستدلال به على عدم الوجوب لاحتمال الاكتفاء بالدليل العام على وجوب القضاء والله أعلم ورواة هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التحديث بالافراد والجمع وأخرجه الستة (عن أم سلمة) عند (رضي الله عنها) حديث حيضتها وهي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجملة (ولفظه قالت حضت وأنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجملة) فأنسلت فخرجت منها فأخذت ثياب حيضتي فلبستها فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنفست قلت نعم فدعاني وأدخلني معه في الجملة وقد تقدم هذا الحديث وشرحه (ثم قالت في هذه الرواية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم) كان يقبلها وهو صائم وكنت أغتسل أنا والنبي صلى الله عليه وآله وسلم من إياه واحد من الخباة وفيه جواز التقبيل للصائم مع الأمن والاغتسال مع الرجل من ظرف واحد للماء (عن أم عطية) نسيبة بنت

عن أبي سلمة قال سألت أنس بن مالك أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يستفتح بالحمد لله رب العالمين أو ببسم الله الرحمن الرحيم فقال انك سألتني عن شيء ما أحفظه وما سألتني عنه أحد قبلك فقالت أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في النعلين قال نعم قال الدارقطني هذا السناد صحيح وعروض النسيان في مثل هذا غير مستسكر فقد حكى الحازمي عن نفسه انه حضر جامعة وحضره جماعة من أهل التميميز المواظبين في ذلك الجامع فسألهم عن حال امامهم في الجهر والاختفات قال وكان صينياً لا صوت له الجامع فاختلفو في ذلك فقال بعضهم يجهر وقال بعضهم يخفت ولم يكنه لا يخفى عليك ان هذه الاحاديث التي استدلت بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكر انها آية من الفاتحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الامر بقراءتها من دون تقييد بالجهر في الصلاة لانه لا لازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة وكذا ما كان مقيداً بالجهر به بدون ذكر الصلاة لانه لا نزاع في الجهر بها خارج الصلاة فان قلت أما ذكر انها آية أو ذكر الامر بقراءتها في الصلاة بدون تقييد بالجهر فعدم الاستلزام مسلم وأما ذكر قراءته صلى الله عليه وسلم في الصلاة لها فالظاهر انه يستلزم الجهر لان الطريق الى نفسه اغماهى السماع وما يسمع جهر وهو المطلوب قلت يمكن أن تكون الطريق الى ذلك اخباره صلى الله عليه وسلم انه قرأها في الصلاة فلا لازمة والذي يدل على المطلوب منها هو ما صرح فيه بالجهر بها في الصلاة وهي أحاديث لا ينتمض الاحتجاج بها كما عرفت ولهذا قال الدارقطني انه لم يصح في الجهر بها حديث ولو سلمنا ان ذكر القراءة في الصلاة يستلزم الجهر بها لم يثبت بذلك مطلوب القائلين بالجهر لانهم انهمض الاحاديث الواردة بذلك حديث أبي هريرة المتقدم وقد تعقب باحتمال أن يكون أبو هريرة أشبههم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم في معظم الصلاة لاني جميع اجزائهم اعلى انه قد رواه جماعة عن نعم عن أبي هريرة بدون ذكر البسملة كما قال الحافظ في الفتح وقد جمع القرطبي بما حاصله ان المشركين كانوا يحضرون المسجد فاذا قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم قالوا انه يذكر من الصلاة يعنون مسجلاً فأمر أن يخاف ببسم الله الرحمن الرحيم ونزلت ولا تجهر بصلاتك ولا تخاف بها قال الحكيم الترمذي فبقي ذلك الى يومنا هذا على ذكر الرسم وان زالت العلة وقد روى هذا الحديث الطبراني في الكبير والوسط وعن سعيد بن جبير قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم وكان المشركون يهزقون بكاء وتصديعة

الحرف أو بنت كعب (رضي الله عنها) قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يخرج العوانق أى لتخرج وهو خبر متضيق للامر لان اخبار الشارع عن الحكم الشرعي متضمن للطالب امكنه هنا عند الجهور والندب لدليل آخر (وذوات الخديور) بالضم جمع خديرا بالكسر وهو السعتر في جانب البيت تقعد البكر وراءه أو البيت نفسه (والحيض) بضم الحاء وتشديد

اليام جمع حائض (وليشهدن الخير ودعوة المؤمنين ويعتزل) خبر بمعنى الامر (الحيض المصلي) أي فيمكن من يدعو ويؤمن
رجاء بركة المشهد الكريم وخص الشافعية من هذا العموم غير ذوات الهيات والمستحسات اماهن فيمنعن لان المفسدة اذ
ذلك كانت مأمونة بخلافها الآن وقد قات ٩٦ عائشة في الصحيح لورأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحدث النساء

لمنعهن المساجد كما منعت نساء
بنى اسرائيل وبه قال مالك وأبو
يوسف (قيل) القائل حفصة
(لها) أي لام عطية (الحيض)
على الاستفهام التعجبي من
اخبارها بشهود الحيض (فقلت)
أم عطية (أليس) الحائض
(تشهد عرفة) أي يومها (وكذا
وكذا) أي نحو المزدلفة ومنى
وصلاة الاستسقاء وفيه ان
الحائض لا تم جرد ذكر الله ولا
مواطن الخير كجالس العلم
والذكر سوى المساجد وفيه
امتناع خروج المرأة بغير
جلباب وهو المقنعة أو الخمار أو
أخص منه وقيل الثوب الواسع
يكون دون الرداء وقيل المخنفة
وقيل الملاة وقيل القميص
ورواة هذا الحديث ما بين
بخاري وبصري ومندني وفيه
التحديث والعنعنة والقول
والسماع والسؤال وآخرجه
البخاري أيضا في العيدين والحج
ومسلم في العيدين وأبو داود
والترمذي والنسائي وابن ماجه
في الصلاة (وعنها) أي عن أم
عطية (رضي الله عنها) قالت (كان)
أي في زمن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم مع علمه وتقريره وبهذا
يعطى الحديث حكم الرفع وهو
مصير من البخاري الى ان مثل

ويقولون محمد يذكر الله اليامة وكان مسيلة الكذاب يسمى رحن فانزل الله ولا تجهر
بصلاتك فتسمع المشركين فيهن وأباك ولا تخافت عن أصحابك فلا تسمعهم رواه ابن جبير
عن ابن عباس ذكره النيسابوري في التيسير وهذا جمع حسن ان صح ان هذا كان
السبب في ترك الجهر وقد قال في مجمع الزوائد ان رجاله موثقون وقد ذكر ابن القيم
في الهدى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجهر بيسم الله الرحمن الرحيم نارة ويخفيها
أكثر مما جهر بهم ولا ريب انه لم يكن يجهر بهم اذ أتى في كل يوم وليلة خمس مرات أبدا
حضر أو سقرا ويخفي ذلك على خلفائه الراشدين وعلى جهور أصحابه وأهل بلده في
الاعصار الفاضلة هذا من أحمل المحال حتى يحتاج الى التشبث فيه بالفاظ مجملة وأحاديث
واهية فصحيح تلك الاحاديث غير صحيح وصريحها غير صحيح انتهى وجميع بقية
الاقوال التي فيها التفصيل في الجهر والاسرار وجواز الامر من مأخوذة من هذه الادلة
فلا تطول بذكرها وأمادلة المذنبين لقرآنية البسملة والتافين لقرآنتها فيأتي ذكر طرف
منها في الباب الذي بعده هذا وهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفرد بها جماعة من
أكابر العلماء بتصانيف مستقلة ومن آخر ما وقع رسالته بجمعهم في أيام الطلب مشقة على
نظم ونثر أجبت بها على سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر فلم تقتصر في هذا
الشرح على هذا المقدار وان كان بالنسبة الى ما في المسئلة من التطويل نزرا يسيرا
ولكنه لا يقصر عن افادة المنصف ما هو الصواب في المسئلة وأكثر ما في المقام الاختلاف
في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه بقدر في الصلاة ييطان بالاجماع فلا
يه وولئك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسئلة والخلاف فيها واقربا لبعدهم حتى
عدها من مسائل الاعتقاد (وعن ابن عبد الله بن مغفل قال سمعت أبي وأنا أقول بسم الله
الرحمن الرحيم فقال يا بني اياك والحدث قال ولم أر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم رجلا كان أبغض اليه حدثا في الاسلام منه فاني صليت مع رسول الله صلى
الله عليه وسلم ومع أبي بكر ومع عمر ومع عثمان فلم أسمع أحدا منهم يقولها فلا تقلها
إذا أنت قرأت فقل الحمد لله رب العالمين رواه الحجة الأبا داود) الحديث حسنه
الترمذي وقد تفرده الجري وقد قيل انه اختلط بأخرة وقد تويع عليه الجري كما
سبأني وهو أيضا من اقراء ابن عبد الله بن مغفل وعليه مداره وذكر ان اسمه يزيد وهو
مجهول لا يعرف روى عنه الأبو نعامه وقد رواه معمر عن الجري ورواه اسمعيل بن
مسعود عن خالد بن عبد الله الواسطي عن عثمان بن غياث عن أبي نعامه عن ابن عبد الله

هذه الصيغة تعد في المرفوع ولولم يصرح الصحابي بذكر زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وبهذا جزم الحاكم
وغيره خلافا للخطيب (لانعدا الصفة والكثرة) وفي رواية بعد الطهر (شما) أي من الحيض اذا كان في غير زمن الحيض
أما فيه فهو من الحيض تبعاً وبه قال سعيد بن المسيب وعطاء والليث وأبو حنيفة ومحمد والشافعي وأحمد وأما الامام مالك

لا تصلي ان لها حكم غير ما من الله أي في طهارة العين الصلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليها قال وفيه رد على من زعم ان ابن آدم نجس بالموت لان النفس اجعت الموت وحل النجاسة بدم الا لازم لها فلما لم يضرها ذلك كان الميت الذي لا يسيل منه نجاسة أولى وتلقبه ابن المنير بأن هذا اجنبي عن ٩٨ مقصود البخاري قال وانما قصدنا ما رواه ورد أنهم من الشهداء فهي عن يصلي عليها كغير الشهداء وتلقبه ابن

رشيد بأنه أيضا اجنبي عن أبواب الخبيث قال وانما أراد البخاري أن يستدل بالآزم من لوازم الصلاة لان الصلاة اقتضت أن المستقبل فيها ينبغي أن يكون محكوما بطهارته فلما صلى عليها أي اليها الزم من ذلك القول بطهارة عينها وحكم النفس والخاص وأحمد (عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها) أي ميمونة (كانت تسكون) احدها زائدة كقوله ع * وجبر ان لنا كلوا كرام * فلفظة كانوا زائدة وكرام بالجر صفة لجبر ان أو في كان ضمير القصة وهو اسمها وخبرها (حائضا لا تصلي وهي منتشرة) أي منسطة على الارض (بجذاه) أي ازاره (مسجد) بكسر الجيم أي موضع سجود (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من بيته لا مسجده المعهود والمنقول عن سيبويه انه اذا أريد موضع السجود قيل مسجد بالفتح فقط (وهو) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (يصلي على حجرته) بضم الخاء وسكون الميم سجادة صغيرة من خوص سميت بذلك لسترها لوجهه والكئين من حر الارض وبردها

من أم سلمة واستدل على ذلك برواية الليث عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك عن أم سلمة قال الحافظ وهذا الذي أعل به ليس بعلة فقد رواه الترمذي من طريق ابن أبي مليكة عن أم سلمة بلا واسطة وصححه ورجحه على الاسناد الذي فيه يعلى بن مملك انتهى وقد عرفت ان الترمذي قال انه غريب وليس بمتصل في باب القراءة ورواه في باب فضائل القرآن وصححه هنالك بعد ان رواه عن ابن أبي مليكة عن يعلى بن مملك فلم يل التصحيح لاجل الاتصال كما يدل عليه قوله في باب القراءة وليس اسناده متصل وأخرجه الدارقطني عن ابن أبي مليكة عن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم ملك يوم الدين اياك نعبد وياك نستعين اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقط هي آية وعدها عدد الاعراب وعده بسم الله الرحمن الرحيم آية ولم يعد عليهم قال البيهقي رواه موثقون وكذا رواه من هذا الوجه ابن خزيمة والحاكم وفي اسناده عمر بن هرون البلخي قال الحافظ هو ضعيف انتهى ولكنه قد وثق فيقول البيهقي رواه موثقون صحيح والحديث يدل على ان البسملة آية وقد استدل به من قال باستحباب البهر بالبسملة في الصلاة لما ذكرناه في شرح الحديث الذي قبله وقد تقدم بسط الكلام على ذلك في أول الباب

• (باب في البسملة هل هي من الفاتحة وأوائل السور أم لا) •

ر عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى صلاة لم يقرأ فيها ب فاتحة الكتاب فهي خداج يقولها اثنا فقبل لا بي هريرة ان يكون رواه الامام فقال اقرباها في نفسك فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قال الله عز وجل قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأل فاذا قال العبد الحمد لله رب العالمين قال الله حمدني عبدي فاذا قال الرحمن الرحيم قال الله اني على عبدي فاذا قال مالك يوم الدين قال مجدني عبدي وقال مرة فوض الى عبدي واذا قال اياك نعبد وياك نستعين قال هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال هذا لعبدي ولعبدي ما سأل رواه الجماعة لا البخاري وابن ماجه قوله خداج بكسر الخاء المعجمة قال الخليل والاصمعي وأبو حاتم العسقلاني والهروري وآخرون الخداج النقصان يقال خدجت الناقة اذا ألقت ولدها قبل أو ان الناج وان كان تام الخلق وأخذت اذا ولدت ناقصا وان كان تمام الولادة وقال جماعة من أهل اللغة خدجت وأخذت اذا ولدت

ومنه الخمار فان كانت كبيرة سميت حصيرا قاله الطبري والزهري وصاحبه أبو عبيد الهروي وجماعة بعدهم وزاد في لغير النهاية ولا يكون خمره الا في هذا المقدار وسمى خمره لان خبطها مستورة بسقفها او قال الخطابي هي السجادة بسجدة عليها المصلي ثم ذكر حديث ابن عباس في النار التي جرت القتيلة حتى القتها على النمرة التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعدا

عليه الحديث قال في هذا نص صريح باطلاق الجمرة على ما زاد على الوجه (اذا جدد) صلى الله عليه وآله وسلم (أصابني بعض فوبه) هذا حكاية لفظها والافلاصل أن تقول أصابها واستنبت من عدم نجاسة الحائض وقوبها والتواضع والمسكنة في الصلاة بخلاف صلاة المتكبرين على سبحانه عالية الايمان مختلفة الالوان ٩٩ ورواه هذا الحديث الستة ما بين بصرى

وكوفي ومدني وقبه الحديث والخبار والعنفنة وأخرجه المؤلف في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود وابن ماجه ولله الحمد

• (كتاب التيمم) •

أي كتاب بيان احكامه وهو افة القصد يقال تيممت فلانا وتيممته وتأممته أي قصده وشرعا القصد الى الصعيد لمسح الوجه واليدين فقط بنية استباحة الصلاة ونحوها وان كان الحدث أكبر وهو من خصوصيات هذه الامة وهو رخصة وقيل عزيمة وبه جزم الشيخ أبو حامد وقال بعضهم هو لعدم الماء عزيمة وللعذر رخصة ونزل فرضه ستة خمس أو ست • (بسم الله الرحمن الرحيم) •

كذا لابي ذؤانبا خبرها بعد الملاحق ولكرامة بتقديم البسلة على تاليها الحديث كل امرئ ذي مال • (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ورضي عنها قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره وهو غزوة بني المصطلق كما قاله ابن سعد وحبان وجزم به ابن عبد البر في الاستذكار وكانت سنة ست كما ذكره البخاري عن ابن اسحق وأخس كما قاله ابن سعد ورجحه أبو عبد الله الحاكم

غير عام قالوا نقوله خداج أي ذات خداج قوله أقرأهم في نفسك السائل لابي هريرة هو أبو السائب أي أقرأها سراج حيث نسمع نفسك قوله سمعت الصلاة قال النووي قال العلماء المراد بالصلاة الفاتحة سميت بذلك لانها لاتصح الا به سا والمراد قسمة من جهة المعنى لان نصها الاول تحميد لله وتحميد رسوله وتحميد عليهما وتغويض اليه والنص الثاني سؤال وطلب وتضرع واقتضار قوله حمدني وأثنى عليّ ومجدني الحمد الثناء بجميل الافعال والتعجيد الثناء بصفات الجلال والثناء مشتمل على الامرين ولهذا جاء جوابا للرحمن الرحيم لاشتمال الاقطين على الصفات الذاتية والفعالية حكى ذلك النووي عن العلماء قوله فوض الى عبدي وجه مطابقة هذا القول لما لا يوم الدين ان الله تعالى هو المنفرد بالملك ذلك اليوم ويجزأ العباد وحسابهم والدين الحساب وقبل الجزاء ولا دعوى لاحد ذلك اليوم حقيقة ولا مجازا وأما في الدنيا فبعض العباد لما يجازي ويدعى بعضهم دعوى باطله وكل هذا ينقطع في ذلك اليوم قوله فاذا قال يا لنعبد الخ قال القرطبي انما قال الله تعالى هذا لان في ذلك تذلل العبد لله وطاعة الاستعانة منه وذلك يتضمن تعظيم الله وقدرته على ما طاب منه قوله فاذا قال اهدنا الصراط المستقيم الى آخر السورة انما كان هذا للعبد لانه سؤال يعود دفعه الى العبد وفيه دليل على أن اهدنا وما بعده الى آخر السورة ثلاث آيات لا آيتان وفي المسئلة خلاف مبني على أن البسلة من الفاتحة أم لا وقد تقدم بسطه والحديث يدل على أنه ليست من الفاتحة لان الفاتحة سبع آيات بالاجماع فثلاث في أولها ثناء وأولها الحمد لله وثلاث دعاء وأولها اهدنا الصراط المستقيم والرابعة متوسطة وهي اياك نعبد واياك نستعين ولم تذكر البسلة في الحديث ولو كانت منها لذكرت قال النووي وهو من أوضح ما احتجوا به قال وأجاب أصحابنا وغيرهم ممن يقول ان البسلة آية من الفاتحة باجوبة أحدها ان التخصيف عائد الى جملة الصلاة لا الى الفاتحة هذا حقيقة اللفظ والثاني ان التخصيف عائد الى ما يختص بالفاتحة من الآيات الكاملة والثالث معناه فاذا انتهى العبد في قراءته الى الحمد لله رب العالمين لم يفتقد تكون القسمة انتهى ولا يخفى ان هذه الاجوبة منها ما هو غير نافع ومنها ما هو متعسف والحديث أيضا يدل على وجوب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة وبالله ذهب الجمهور وسألت في البحث عن ذلك في الباب الذي به هذا ان شاء الله وأما الاستدلال بهذا الحديث على ترك الجهر في الصلاة بالبسلة فليس بصحيح قال البيهقي لان جماعة ممن يرى الجهر بها يفتقدونها أقرأ نابل هي من السنن عندهم كانه عوذ والتأمين وجماعة ممن يرى الاسرار بها يفتقدونها أقرأ نابل وهذا قال النووي ان مسئلة الجهر ليست مرتبة

في الاكليل وفي هذه الغزوة كانت قصة الافك وقال لداودي وكانت قصة التيمم في غزوة الفتح ثم تردد في ذلك (حتى اذا كان بالبيداء) أدنى الى مكة من ذي الحليفة قاله أبو عبيد البكري في محجمه (أو بذات الجيش) موضع بين مكة والمدينة والشك من أحد الرواة عن عائشة وقيل منها رواية عبد الله الذي في غيره هذا الحديث انه كان بذات الجيش كحديث عياض بن يامير عند أبي داود

والنسائي باسناد جيد قال عرس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذات الجديش ومعه عائشة زوجها فانقطع عقد هذا الحديث ولم يشك بينهما وبين المبيداه (انقطع عقدي) بكسر العين وسكون القاف أى قلادة لى كان ثمن اثني عشر درهما والاضافة في قولها لى باعتبار حيازتهم للعقد واستيلائها ١٠٠ لمنفعة لانه ملك لها بدليل ما في الحديث الثاني انها استعارت من أسماء

على اثبات مسئلة البسلة وكذلك احتجاج من احتج باحد حديث عدم قراعتها على انها ليست بآية لما عرفت (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال ان سورة من القرآن ثلاثون آية شفعت لرجل حتى غفر له وهى تبارك الذى بيده الملك رواه أحمد وأبو داود والترمذى) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والحاكم وابن حبان وصححه وحسنه الترمذى وأعله البخارى فى التاريخ الكبير بأن عباسا الجشمى لا يعرف سماعة من أبي هريرة ولكن ذكره ابن حبان فى الثقات وله شاهد من حديث ثابت عن أنس رواه الطبرانى فى الكبير باسناد صحيح والحديث استدلل به من قال ان البسلة ليست من القرآن وقد تقدم ذكر أهل هذه المقالة فى الباب الاول وانما استدللوا به لان سورة تبارك ثلاثون بالاجماع بدون التسمية ولهذا قال المصنف ولا يختلف العادون انها ثلاثون آية بدون التسمية انتهى وأجيب عن ذلك بأن المراد عدد ما هو خاصة السورة لان البسلة كالشيء المنسك فيه وكذا الجواب عما روى عن أبي هريرة ان سورة الكوثر ثلاث آيات (وعن أنس قال يذبح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات يوم بين أظهرنا فى المسجد اذا غنى اغفائة ثم رفع رأسه منبهما فقالنا له ما أضحكك يا رسول الله فقال نزلت على آتاف سورة فقرأ باسم الله الرحمن الرحيم انما أعطيتك الكوثر فصل لربك وانحر ان شانك ان

هو الا بتر ثم قال أنذرون ما الكوثر قال وذكر الحديث رواه أحمد ومسلم والنسائي تمام الحديث قلنا الله ورسوله اعلم قال انه ثم روي عنه روى عن رجل عليه خير كثير وهو - موض يرد عليه أمقى يوم القيامة آتيته عدد نجوم السماء فيحتلج العبد منهم فاقول رب انه من أمقى فيقول ما تدرى ما أحدث بعدك هذا الحديث من جملة أدلة من أثبت البسلة وقد تقدم ذكرهم ومن ادلتهم على اثباتها ما ثبت فى المصاحف منها بغير تمييز كما ميزوا أسماء السور وعدد الآتى بالجمرة أو غيرها مما يخالف صورة المكتوب قرآنا وأجاب عن ذلك القائلون بأنهم ليست من القرآن أنها ثابتة للفصل بين السور وتخلص القائلون باثباتها عن هذا الجواب بوجوه الاول ان هذا أثر يروى لا يجوز ان يكتبه بغير الفصل الثانى لو كان للفصل لكانت بين براءة والانقال ولما كتبت فى أول الفاتحة الثالث ان الفصل كان ممكنا بتراجم السور كما حصل بين براءة والانقال ومن جملة حجج المبتئين ما تقدم من الاحاديث المصروفة بأنها آية من الفاتحة واجاب من لم يثبتها بان القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولا تواتر لا سيما مع ورود الدلة الدالة على أنها ليست بقرآن كحديث أبي هريرة المتقدم ذكره ما فى هذا الباب وحديث اتيان جبريل الى النبي صلى الله عليه وسلم وقوله اقرأ باسم ربك الذى خلق رواه البخارى ومسلم وسائر الاحاديث المتقدمة

قلادة وفى النفس - بر من رواية عمرو بن الحرث سقطت قلادة لى بالمبيداه ونحن داخلون المدينة فاناخ النبي صلى الله عليه وآله وسلم ونزل وهذا مشهور بأن ذلك كان عند قومه - م من المدينة (فاقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على التماسه) أى لاجل طلب العتد وان المبعوث فى طلبه اسيد بن حضير وغيره (واقام الناس معه وليسوا على ماء) وليس معهم ماء كذا الاكثر وقبه اعتناء الامام بحفظ حقوق المسلمين وان قلت ويلحق بصحيل الضائع الاقامة للعاق المنقطوع ودفن الميت ونحو ذلك من مصالح الرعية وفيه اشارة الى ترك اضاءة المال (فاقى الناس الى أبي بكر الصديق) رضى الله عنه (فقالوا) له (ألا ترى الى ما صنعت عائشة أقامت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) أسند الفعل اليه لانه كان بسميما وفيه شكوى المرأة الى أبيه وان كان لها زوج وكانهم اغتصبوا الى أبي بكر ليكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان نائما وكانوا لا يوقظونه (بخاء أبو بكر) رضى الله عنه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله (وسلم واضع رأسه على فخذي) بالذال المحجمة (ودنام وقال حبست رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حبست فى (الناس وليسوا على ماء وليس معهم ماء) وفيه جواز دخول الرجل على ابنته وان كان زوجها عندها اذا علم رضاه بذلك ولم يكن حالة ممانعة (فقال عائشة لى رضى الله عنها) (فعاتبني أبو بكر وقال ما شاء الله ان يقول) فى رواية عمرو بن الحرث فقال حبست

الخاص في قلاذ أي بسببها وزاد الطبراني في كل مرة تكونين عناء والنكته في قول عائشة فعائني أبو بكر ولم تقل فعائني
إلى بل أنزلته منزلة الأجنبية لأن قضية الأبوة ومنزلة الوالدية تقتضي الخنوع وما وقع من العتاب بالقول والتأديب بالفعل
مغاير لذلك في الظاهر (وجعل يطعنني بيده في خاصرتي) بضم العين ١٠١ وقد تفتح أو الفتح للقول كاطعن في النسب

والضم للرمح وقيل كلاهما بالضم
وفيه تأديب الرجل ابنته ولو
كانت من درجة كبيرة فخارجة عن
بنته ويطعن بذلك تأديب من له
تأديبه ولولم ياذن له الامام (فلا
يعني من التحرك الامكان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم على
نخذي) فيه استحباب الصبر
ناله ما يوجب الحركة أو يحصل به
نشوب لنائم وكذا المصل أو قارئ
أو مشغل يعلم أو ذكر (فقام رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم حين
أصبح) دخل في الصباح وعند
البحار في فضل أبي بكر فقام حتى
أصبح والمعنى فيها مقارب لأن
كلامه ما يدل على أن قيامه من
نومه كان عند الصبح (على غير ما)
متعارف بقاء وأصبح فتنازع فيه
واسئل به على الرخصة في ترك
التهجيد في السفر ان ثبت ان
التهجيد كان واجبا عليه وعلى ان
طلب الماء لا يجب الا بعد دخول
الوقت لقوله في رواية عسرو بن
الحريث بعد قوله وحضرت الصبح
فالتمس الماء فلم يوجد وعلى أن
الوضوء كان واجبا عليهم قبل نزول
آية الوضوء ولهذا استعظموا
نزولهم على غير ما وقع من أبي بكر
في حق عائشة ما وقع قال ابن عبد
البرم معلوم عند جميع أهل المغازي

في الباب الاول وباجماع أهل العدد على ترك عدائها من غير الفاتحة وتخلص المشتون
عن قولهم لا يثبت القرآن الابالتواتر بوجهين الاول أن اثباتهم في المصحف في معنى التواتر
وقد صرح عضد الدين أن الرسم دليل على الثاني ان التواتر انما يستقر فيما ثبت قرآنا على
سبيل القطع فاما ما ثبت قرآنا على سبيل الحكم فلا وبسبب قرآن على سبيل الحكم ومن
جمله ما أجيب به ان عدم تواترها منوع لان بعض القراء السبعة اثبتوا القراءات السبع
متواترة فيلزم تواترها والاختلاف لا يستلزم عدم التواتر فكثيرا ما يقع لبعض الباحثين
ولا يقع لمن لم يبحث كل البحث وشمل البحث الاصول فنراهم الاستيفاء فليراجع مطولاً

(وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف فصل السورة حتى
ينزل عليه بسم الله الرحمن الرحيم رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه على
شرطهما وقد رواه أبو داود في المراسيل عن سعيد بن جبيرة وقال المرسل أصح وقال
الذهبي في التلخيص المستدرک بعد أن ذكر الحديث عن ابن عباس اما هذا فثبت وقال
المهيمنى رواه البزار بإسنادين رجال أحدهما رجال الصحيح والحديث استدلل به القائلون
بان البسملة من القرآن وقد تقدم ذكرهم وهو ينبغي على تسليم ان مجرد تنزيل البسملة
يستلزم قرآنها

• (باب وجوب قراءة الفاتحة)

(عن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ
بفاتحة الكتاب رواه الجماعة وفي لفظ لا تجزئ صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب رواه
الدارقطني وقال اسناده صحيح) الحديث زاد فيه مسلم وأبو داود وابن حبان لفظ فصاعدا
ليكن قال ابن حبان تفرد بهما عن الزهري وأعمال البخاري في جزء القراءة ورواية
الدارقطني صححها ابن القطان ولها شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعا بهذا اللفظ
أخرجه ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما ولا جد بل لفظ لا تقبل صلاة لا يقرأ فيها بأم
القرآن وفي الباب عن أنس عند مسلم والترمذي وعن أبي قتادة عند أبي داود والنسائي
وعن عبد الله بن عمر عند ابن ماجه وعن أبي سعيد عند أحمد وأبي داود وابن ماجه وعن
أبي الدرداء عند النسائي وابن ماجه وعن جابر عند ابن ماجه وعن علي عند البيهقي
وعن عائشة وأبي هريرة وسبا ثيان ان شاء الله تعالى وعن عبادة وسبا في الباب الذي
بعد هذا الحديث يدل على نهين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجزئ غيرها واليه ذهب
مالك والشافعي وجهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم وهو مذهب المعتز
لأن النبي المذکور في الحديث يتوجه الى الذات ان أمكن انتفاؤها والالتوجه الى ما هو

انه صلى الله عليه وآله وسلم يصل مندافترض الصلاة عليه الا بوضوء ولا يدفع ذلك ادجهل أو عائد (فانزل الله آية التيمم) التي
بالماء ووقع عند الحديث وفيه فنزلت يأثم الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وآية
الى قوله لعلكم تشكرون ولم يقبل آية الوضوء وان كان مبدواً في الآية لان الطارئ في ذلك الوقت حكم التيمم والوضوء كان

منه وما يدل عليه وليس معهم ما هو الحكمة في نزول آية الوضوء مع تقدم العمل به ليكون فرضه متلو بالانزول قال ابن الاعرابي
هذه مسألة ما وجدنا لها إجماعاً من دوايانا لاننا لم نأى الا يتبين عن عائشة وقال ابن بطال هي آية النساء أو آية المائدة وقال
القرطبي هي آية النساء ووجهه بأن آية ١٠٢ المائدة تسمى آية الوضوء وآية النساء لا ذكر فيها للوضوء فيجب تخصيصها

بآية التيمم وأورد الواحد في أسباب النزول هذا الحديث عند ذكر آية النساء وخفي على الجميع مظاهر البضارى من أن المراد آية المائدة بغير تردد لرواية عمرو ابن الحارث أنصح فيها بقوله فترأت يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم كما تقدمتم (فتميموا) بلفظ الماضي أى تيمم الناس لأجل الآية أو هو أمر على ما هو لفظ القرآن ذكره يانا أو بدلا عن آية التيمم أى أنزل الله تميموا واسد دل بالآية على وجوب التيمم في التيمم لأن معنى تيمموا قصدوا وهو قول فقهاء الامصار الا الاوزاعي وعلى أنه يجب نقل التراب ولا يكفي هبوب الريح به بخلاف الوضوء كما لو أصابه مطر فتوى الوضوء به فانه يجوز والظاهر الاجزاء من قصد التراب من الريح الهابة بخلاف من لم يقصد وهو اختيار الشيخ أبى حامد وعلى تعين الصعيد الطيب للتيمم لكن اختلف العلماء في المراد بالصعيد وعلى أنه يجب التيمم لكل فريضة (قال اسيد ابن الحضير) بضم الهمزة في الاول مصفوا سدا وضم الحاء المهملة الاوسى الانصارى الاشهى أحد المتقابلة ليلية العقبة الثانية المتوفى بالمدينة سنة عشرين (ماهى)

أقرب الى الذات وهو الصحة لآلى الكمال لان الصحة أقرب المجازين والكمال أبعدهما والحل على أقرب المجازين واجب وتوجه النفي ههنا الى الذات يمكن كما قال الحافظ في الفتح لان المراد بالصلاة معناها الشرعى لا اللغوى لما تقر من أن ألفاظ الشارع محمولة على عرفه لكونه بعث لتعريف الشرعيات لا لتعريف الموضوعات اللغوية وإذا كان المنفى الصلاة الشرعية استقام في الذات لان المركب كما يفتنى بانتفاء جميع اجزائه يفتنى بانتفاء بعضها فلا يحتاج الى اضممار الصحة ولا الاجزاء ولا الكمال كما روى عن جماعة لانه انما يحتاج اليه عند الضرورة وهى عدم إمكان انتفاء الذات ولو سلم أن المراد هنا الصلاة اللغوية فلا يمكن توجه النفي الى ذاتها لانها قد وجدت في الخارج كما قاله البعض لكان لمتعين توجيه النفي الى الصحة أو الاجزاء لا الى الكمال أما أولا فلماذا كررنا من أن ذلك أقرب المجازين وأما ثانيا فلرواية الدارقطى المذكورة في الحديث فانهم مصرحة بالاجزاء فبمعين تقديره اذا تقر هذا الحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من شروط الصلاة لامن واجباتها فقط لان عدمها قد استلزم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط وذهبت الحنفية وطائفة قليلة الى أنها لا تجب بل الواجب آية من القرآن هكذا قال النووي والصواب ما قال الحافظ ان الحنفية يقولون بوجوب قراءة الفاتحة لكن بنوا على قاعدتهم انهم مع الوجوب ليست شرطاً في صحة الصلاة لان وجوبها انما ثبت بالسنة والذي لا تتم الصلاة الا به فرض والقرض عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن وقد قال تعالى فاقروا ما تيسر منه فافرض قراءة ما تيسر وتعين الفاتحة انما يثبت بالحديث فيكون واجبا بانهم من يتركه وتجزئ الصلاة بدونه وهذا تعويل على رأى فاسد حاصله رد كثير من السنة المطهرة بانه برهان ولا حجة نيرة فكلم موطن من المواطن يقول فيه الشارع لا يجزئ كذا لا يقبل كذا الا يصح كذا ويقول المتكسكون بهذا الرأى يجزئ ويقبل ويصح ومثل هذا حذر الساف من أهل الرأى ومن جملة ما أشادوا به هذه القاعدة ان الآية مصرحة بما تيسر وهو تحميم فلو تعينت القاعدة لكان التعميم منسفا للتخيير والقطعي لا ينسخ بالظنى فيجب توجيه النفي الى الكمال وهذه الكلية ممنوعة والسند مائة قدم من تحول أهل قبل الى الكعبة بخبر واحد ولم يشكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بل مدحهم كما تقدم ذلك في باب الاسمة مقبال ولو سأل لكان محل التراجع خارجا عن الان المنسوخ انما هو استقرار التخيير وهو ظنى وأيضا الآية نزلت في قيام الليل فليشت عما نحن فيه وأما قولهم ان الحمل على توجه النفي الى الصحة اثبات للغة بالترجيح وان الصحة عرف متجدد لأهل الشرع فلا يحمل خطاب الشارع عليه وان تصحيح الكلام ممكن

أى التى حصلت للمسلمين برخصة التيمم (ياول بركتكم ياألأبى بكر) بل هى مسبوقة بغيرها من البركات يتقدير والمراد بالآبى بكر نفسه وأهل له وأتباعه وفى رواية عمرو بن الحارث لقد بارك الله للناس فيكم وعن ابن ابي مليكة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما أعظم بركة فلادتك وهىذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الافك فعوى قول من

ذهب الى تهدد ضباع العقيد ومعايدل على نأخر القصة أيضا عن قصة الافك ما رواه الطبراني من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت لما كان من امر عقدي ما كان وقال اهل الافك ما قالوا خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة اخرى فسقط ايضا عقدي حتى جلس الناس على القماسة ١٠٣ فقال ابو بكر يا بنيسة في كل سفرة تمكونين عنا وبلاء على الناس فانزل الله

الرخصة في التيمم فقال ابو بكر افك المباركة وفي اسناده محمد بن حميد الرازي وفيه مقال قاله في الفتح وفيه دليل على فضل عائشة وأبيها وتكرار البركة منهم ما وفي رواية هشام بن عروة فوالله ما نزل بك امرأة بكر هينة الا جعل الله للمسلمين فيه خيرا (قالت) عائشة رضي الله عنها (فبعثنا) أي أنزلنا (البعير الذي كنت) راكبة (عليه) حالة السير مع اسيد بن حضير (فاصبنا) أي وجدنا (العقد تحتها) وفي الحديث دلالة على جواز السفر بالنساء واتخاذهن الحلي تجملا لازواجهن وجواز السفر بالعارية وهو محمول على رضا صاحبها ورواه الخمسة مديون الا الاول وفيه التحديث والاختبار والعنفية وأخرج به البخاري أيضا في النكاح والتفسير والمحاربين ومسلم والنسائي في الطهارة (عن جابر بن عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أعطيت) بضم الهمزة (خمس) أي خمس خصال وعند مسلم من حديث أبي هريرة فضلت على الانبياء بست وله اطلع أولا على

بتقدير الكمال فيمكن لان الواجب التقدير بحسب الحاجة فيرده نصريح الشارع بلفظ الاجزاء وكونه من اثبات اللغة بالترجيح منوع بل هو من الحاق الفرد الجوهول بالاعم الاغلب المعلوم ومن جملة ما استظهره وابه على توجه النفي الى الكمال ان الفاتحة لو كانت فرضا لوجب تعلمها واللازم باطل فالمزوم مثلها في حديث المسي صلته باللفظ فان كان معك قرآن والا فاحمد الله وكبره وهدله عند النسائي وأبي داود والترمذي وهذا ملتمزم فان أحاديث فرضيتها تستلزم وجوب تعلمها لان ما لا يتم الواجب الالهي واجب كما تقر في الاصول وما في حديث المسي لا يدل على بطلان اللازم لان ذلك فرضه حين لا قرآن معه على أنه يمكن تقييده بعدم الاستطاعة لتعلم القرآن كما في حديث ابن أبي أوفى هند أبي داود والنسائي وأحمد وابن الجارود وابن حبان والحاكم والدارقطني ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لي لا أستطيع ان آخذ من القرآن شيئا فعلمني ما يجزيني في صلاتي فقال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله ولا شك ان غير المستطيع لا يكلف لان الاستطاعة شرط في التكليف فالعدول ههنا الى البديل عند تعذر المبدل غير قاذح في فرضيته أو شرطية ومن أدلتهم ما في حديث المسي بلفظ ثم اقرأ ما تيسر من القرآن والجواب عنه انه قد ورد في حديث المسي أيضا عند أحمد وابن داود وابن حبان باللفظ ثم اقرأ بام القرآن فقوله ما تيسر محمل مبين أو مطلق مقيد أو مبهم مفسر بذلك لان الفاتحة كانت هي المتيسرة لحفظ المسلمين لها وقيل ان المراد بما تيسر فيما زاد على الفاتحة جمع ما بين الأدلة لان حديث الفاتحة زيادة وقعت غير معارضة وهذا حسن وقيل ان ذلك منسوخ بحديث تعيين الفاتحة وقد تعقب القول بالاجال والاطلاق والقسخ والظاهر الابهام والتفسير وهذا الكلام انما يحتاج اليه على القول بأن حديث المسي بصرف ما ورد في غيره من الأدلة المقضية للفرضية وأما على القول بأنه يؤخذ بالزائد فالزائد في أشكال في تحتم المصير الى القول بالفرضية بل القول بالشرطية لما عرفت ومن أدلتهم أيضا حديث أبي سعيد بلفظ لاصلاة الا بفاتحة الكتاب أو غيرها قال ابن سيد الناس لا يدري بهذا اللفظ من أين جاء وقد صح عن أبي سعيد عند أبي داود انه قال أمرنا ان نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر واسناده صحيح ورواه ثقات ومن أدلتهم أيضا حديث أبي هريرة عند أبي داود بلفظ لاصلاة الا بقرآن ولو بفاتحة الكتاب ويجاب بأنه من رواية جعفر بن ميمون وليس بثقة كما قال النسائي وقال أحمد ليس بقوى في الحديث وقال ابن عدي يكتف حديثه في الضعفاء وأيضا قد روي أبو داود وهذا الحديث من طريقه عن أبي هريرة بلفظ أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن

بعض ما اختص به ثم اطلع على الباقي والاختصاصاته كثيرة والتعصيص عن عدد لا يدل على نفي ما عداه وقد استوفى القسطلاني من النصوص جملة كافية مع مباحث وافية في كتابه المواهب اللدنية بالمنح المحمدية والله الحمد وفي رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان ذلك كان في غزوة تبوك وهي آخر غزوات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لم يعطهن أحد) من الانبياء (قبلي) زاد

في حديث ابن عباس لا أقولون نغرا وظاهر الحديث ان كل واحد من الخمس لم يكن لاحد قبله وهو كذلك (نصرت بالرعب) بضم
 الراء الخوف يقذف في قلوب أعدائهم (مسيرة شهر) جعل الغاية شهر الان لم يكن بين بلد وبين أحد من أعدائه أكثر منه وهذه
 الخصوصية حاصله له على الإطلاق حتى لو كان ١٠٤ وحده غير عسكري هل هي حاصلة لامتته من بعده فيه احتمال نقل ابن

الملقن في شرح العمدة عن مسند
 أحمد بالفظ والرعب يسعي بين يدي
 أمي شهر (وجعلت لي الأرض)
 كلها (مسجدا) بكسر الجيم ووضع
 مسجود لا يختص بالصعود منها
 بموضع دون آخر أو هو مجاز عن
 المكان المبني للصلاة وهو من مجاز
 التشبيه إذ المسجد حقيقة هرفية
 في المكان المبني للصلاة فلما جازت
 الصلاة في الأرض كلها كانت
 كالمسجد في ذلك فاطلق عليه اسمه
 والاول أولى وأوضح وفي رواية
 عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده
 مرفوعا وكان من قبلي انما يصلون
 في كنائسهم وهذا نص في موضع
 النزاع فنبتت الخصوصية وعموم
 ذكر الأرض في هذا الحديث
 مخصوص بما نهي الشارع عن
 الصلاة فيه ففي حديث أبي سعيد
 الخدري رضي الله عنه مرفوعا
 الأرض كلها مسجد الا المقبرة
 والحمام رواه أبو داود والترمذي
 وفيه ضعف واضطراب وعند
 الترمذي وابن ماجه عن ابن عمر
 نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 أن يصل في سبعة مواطن في المزابلة
 والمجزرة والمقبرة وقارة الطريق
 وفي الحمام وفي معاطن الابل
 وفوق ظهريت الله عز وجل قال
 الترمذي اسناده ليس بالقوي
 وقلة تكلم في زيد بن جبيرة من

انادي انه لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد كما سيأتي وليست الرواية الاولى بأولى
 من هذه وأيضا أين تقع هذه الرواية على فرض صحتها يجنب الاحاديث المصروفة بقضية
 فاتحة الكتاب وعدم اجزاء الصلاة بدونها ومن أدلتهم أيضا ما روى ابن ماجه عن ابن عباس
 انه لما مرض النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديث صلاة أبي بكر بالناس ومجي
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اليهم وفيه فكان أبو بكر يأتم بالنبي صلى الله عليه وآله
 وسلم والناس يأتمون بأبي بكر قال ابن عباس وأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في
 القراءة من حيث كان بلغ أبو بكر ويحجب عنه فانه روى باسناد فيه قيس بن الربيع قال
 البزار لا أعلم روى هذا الكلام الا من هذا الوجه بهذا الاسناد وقيس قال ابن سيد
 الناس هو من اعتراف من ضعف الرواية وسوء الحفظ بولاية القضاء ما عثرى ابن أبي ليلى
 وشريكا وقد وثقه قوم وضعفه آخرون على أنه لا مانع من قراءته صلى الله عليه وآله وسلم
 للفاتحة بكملها في غير هذه الركعة التي أدرك أبا بكر فيها الان النزاع انما هو في وجوب
 الفاتحة في جملة الصلاة لا في وجوبها في كل ركعة فبأنى هذا خلاصة ما في هذه المسئلة
 من المعارضات وقد استدل بهذا الحديث على وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة بناء على
 أن الركعة تسمى صلاة وفيه نظر لان قراءتها في ركعة واحدة تقتضي حصول مسمى
 القراءة في تلك الصلاة والاصل عدم وجوب الزيادة على المرة الواحدة واطلاق اسم
 الكل على البعض مجاز لا يصار اليه الا لما وجب فليس في الحديث الا أن الواجب في
 الصلاة التي هي اسم لجميع الركعات قراءة الفاتحة مرة واحدة فان دل دليل خارج على
 وجوبها في كل ركعة وجب المصير اليه وقد نسب القول بوجوب الفاتحة في كل ركعة
 النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح الى الجمهور ورواه ابن سيد الناس في شرح
 الترمذي عن علي وجابر وعن ابن عون والاوزاعي وأبي ثور قال واليه ذهب أحمد وداود
 وبه قال مالك الا في النابى واليه ذهب الامام شرف الدين من أهل البيت قال المهدي
 في الجران الظاهر مع من ذهب الى ايجابها في كل ركعة واستدلوا أيضا على ذلك بما وقع
 عند الجماعة والناظر للبخاري من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا مسمى ثم افعل ذلك في صلاتك
 كلها بعد أن أمره بالقراءة وفي رواية لاحد وابن حبان والبيهقي في قصة المسمى صلواته انه
 قال في آخره ثم افعل ذلك في كل ركعة وقد نسب صاحب مؤلفه النهار هذه الرواية الى
 البخاري من حديث أبي قتادة وهو وهم والذي في البخاري عن أبي قتادة أن النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وهذا الدليل اذ نعمته الى ما سلفنا ذلك
 من حمل قوله في حديث المسمى ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن على الفاتحة لما تقدم

تيسر حفظه (و) جعلت لي الأرض (طهورا) بفتح الطاء على المشهور واحتج به مالك وأبو حنيفة على انهم
 جواز التيمم بجميع اجزاء الأرض لكن في حديث حذيفة عندهم لم يجعلوا الأرض كلها مسجدا او جعلت تربتها لنا
 طهورا اذ لم نجد الماء وهو خاص فيحمل العام عليه فتختص الطهور بقاء التراب وبوجه الامام الشوكاني في الصمد وهو

قول الشافعي وأحمد في الرواية الأخرى عنه ومنع بعضهم الاستدلال بلفظ التربة على خصوصية التيمم بالتراب وتخصب بانه ورد في الحديث بلفظ التراب رواه ابن خزيمة وغيره وفي حديث علي بن أحمد والبيهقي بإسناد حسن وجعل التراب لي طهورا ورقوى القول بانه خاص بالتراب أن الحديث سبق لظاهر التشرية والتخصيص ١٠٥ فلو كان جائزا بغیر التراب لما اقتصر

عليه واستدل به على أن الطهور هو المطهر لنفسه لان الطهور لو كان المراد به الطاهر لم تثبت الخصوصية والحديث انما سبق لاثباتها وقد روى ابن المنذر وابن الجارود بإسناد صحيح عن أنس مرفوعا جعلت لي كل أرض طيبة مسجدا وطهورا ومعنى طيبة طاهرة فلو كان معنى طهورا طاهرا لزم تحصيل الحاصل واستدل به على أن التيمم يرفع الحدث كالماء لا بشرائه في هذا الوصف قال في الفتح وفيه نظر (فأما لرجل) كأن (من أمي) أدركته الصلاة وفي رواية أبي امامة عند البيهقي فأما رجل من أمي أي الصلاة فلم يجد ماء فجد الأرض طهورا ومسجدا وعند أحمد فغسله طهورا ومسجده وفي رواية عرو بن شعيب فأما أدركته الصلاة فتصلى وصليت (فليصل) أي بعد أن يتيمم أو حيث أدركته الصلاة (وأحلت لي الغنائم) جمع غنمة وهي ما حصل من الكفار بقهر والكشفين كسالم المغانم (ولم نحل لاحد قبلي) لان منهم من لم يؤذن له في الجهاد أصلا فلم يكن له مغانم ومنهم من أذن له فيه ولكن كانت الغنمة حراما

انتهى ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة وكان قرينة لحل قوله في حديث المسي ثم كذلك في كل صلاتك فافعل على الجواز هو الركعة وكذلك حل الصلاة الألفاظ الكتاب عليه ويؤيد وجوب الفاتحة في كل ركعة حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ الصلاة لمن لم يقرأ في كل ركعة الحمد وسورة في فريضة أو غيرها قال الحافظ واستأذنه ضعيف وحديث أبي سعيد أيضا بلفظ أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب في كل ركعة رواه اسمعيل بن سعيد الشافعي قال ابن مسعود الهادي في التفتيح رواه اسمعيل هذا وهو صاحب الامام أحمد من حديث عبادة وأبي سعيد بهذا اللفظ وظاهر هذه الأدلة وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم وبين أسرار الامام وجهه وسياق الكلام على ذلك ومن جملة المؤيدات لوجوب الفاتحة في كل ركعة ما أخرجه مالك في الموطأ والترمذي وصححه عن جابر أنه قال من صلى ركعة لم يقرأ فيها بآم القرآن فلم يصل الا رواه الامام وذهب الحسن البصري والهادي والمؤيد بالله ودادوا صق الى أن الواجب في الصلاة قراءة الفاتحة وقرآن معها مرة واحدة في أي ركعة أو مفرقة وقال زيد بن علي والناصران الواجب القراءة في الاولين وكذا قال أبو حنيفة لكن من غير تخصيص للفاتحة كما سلف عنه وأما الاخبار فلا تتبع القراءة فيها عندهم بل ان شاء قرأ وان شاء سمع زاد أبو حنيفة وان شاء سمكت واحتج القائلون بوجوب الفاتحة مرة واحدة بالاحاديث المذكورة في الباب فان المعنى الحقيقي للصلاة هو جميعها لا بعضها وقد عرفت الجواب عن ذلك واحتج من قال بوجوبها في الاولين فقط بما روى عن علي بن عاصم السلام انه قرأ في الاولين وسبع في الآخرين وقد اختلف القائلون بتعين الفاتحة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهب الشافعية وأحمد بن حنبل الى عدم العصة وروى ابن القاسم عن مالك انه ان نسيها في ركعة من صلى ركعتين فسدت صلاته وان نسيها في ركعة من صلى ثلاثية أو رباعية فروى عنه أنه يعيدها ولا تجزئه وروى عنه انه يسجد سجدة في السهو وروى عنه انه يعيد تلك الركعة ويسجد للسهو بعد السلام ومقتضى الشرطية التي نهيها على صلاحية الاحاديث لادالة عليها ان الناسي يعيد الصلاة كن صلى بغير وضوء فاسيا واختلف هل يجب القراءة بزيادة على الفاتحة أو لا وسياق تحقيقه (وعن عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول من صلى صلاة لم يقرأ فيها بآم القرآن فهي خداج رواه أحمد وابن ماجه وقد سبق مثله من حديث أبي هريرة) الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق محمد بن اسمعيل بن يحيى بن عبد الله بن عبد الله بن الزبير عن أبيه عن عائشة

١٤ نيل في عليهم بل تنجي فارتحرقها قاله الخطابي وقيل المراد انه خص بالتصرف فيها كيف شاء والاول أصوب (واعطيت الشفاعة) العظمى في اراحة الناس من هول الموقف والخلاف في وقوعها قاله ابن دقيق العيد وكذا جزم به النوري وغيره وقيل هي التي اختص بها انه لا يرد فيها بآل وقيل هي الخروج من قلبه منتقلا ذرية من ايمان لان شفاعة

غيره تقع فحين في قلبه أكثر من ذلك قاله عياض قال في الفتح والذي يظهر لي أن هذه مرادة مع الأولى لأنه يتبعها بها وقال
البيهقي في البعث يحتمل أن الشفاعة التي يخص بها الله يشفع لاهل الصغائر والكبار ونقل عياض أن الشفاعة المختصة به
شفاعة لا ترد ووقع في حديث ابن عباس ١٠٦ وأعطي الشفاعة فانخرتها لا في فهي إن لا يشر لك بالله شيئا وفي حديث

عمر بن شبيب فهي لكم ولن
شهد أن لا اله الا الله فالظاهر أن
المرايا بالشفاعة المختصة في هذا
الحديث اخرج من ليس له عمل
صالح الا التوحيد وهو مختص
أيضا بالشفاعة الأولى لكن
جاء التنويه بذكر هذه لانها غاية
المالوب من تلك لاقتضاها
الراحة المستمرة وقد ثبتت هذه
الشفاعة في رواية الحسن عن
أنس ولفظه ثم ارجع الى ربي في
الرابعة فاقول يا رب اذن لي
فيمن قال لا اله الا الله فيقول
وعزني وجلالي لا اخرجن مني من
قال لا اله الا الله ولا يذكر على ذلك
ما وقع عند مسلم قبل قوله وعزني
فيقول ليس ذلك لك وعزني الخ
لان المراد انه لا يباشر الاخراج
كما في المرات الماضية بل كانت
شفاعته سببا في ذلك في الجملة
وقبل هي رفع الدرجات في الجنة
أو في ادخال قوم الجنة بلا حساب
وقيدت الآيات والاحاديث
هذه الشفاعة بالاذن فلا يشفع
الا لمن أذن له الرحمن وقال صوابا
(وكان النبي) غيبي (يعتد الى
قومه) المبعوث اليهم (خاصة
وبعثت الى الناس عامة) قوي
وغيرهم من العرب والعجم
والاسود والاحمر وفي رواية أبي

أحمد بن اسحق فيه مقال مشهور ولكنه يشهد بحديث أبي هريرة المتقدم الذي
اشار اليه المصنف عند الجماعه الا البخاري يلفظ من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفتح الكتاب
فهو خداج وتقدم هنالك أيضا ضبط الخداج وتفسيره ويشهد له أيضا ما أخرجه البيهقي
عن علي عليه السلام مرفوعا بلفظ كل صلاة لم يقرأ فيها بام القرآن فهي خداج والحديث
احتج به الجمهور القائلون بوجوب قراءة الفاتحة وأجاب القائلون بعدم الوجوب عنه
بان الخداج معناه النقص وهو لا يستلزم البطلان ورد بان الاصل ان الصلاة الناقصة
لا تسمى صلاة حقيقة وقد تقدم الكلام على بقية الأدلة في المسئلة (وعن أبي هريرة أن
النبي صلى الله عليه وسلم أمره أن يخرج فينادي لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب فما زاد
رواه أحمد وأبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق جعفر بن مهون وقد تقدم
ان السائي قال ليس بثقة وأحمد قال ليس بقوي وابن عدي قال يكتب حديثه
في الضعفاء ولكنه يشهد بحديثه ما عند مسلم وأبي داود وابن حبان من حديث عبادة بن
الصامت بلفظ لا صلاة الا بام القرآن لم يقرأ بفاتحة الكتاب فصاعدا وان كان قد أعلم البخاري في
جزء القراءة كما تقدم ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند أبي داود بلفظ أمرنا ان
نقرأ بفاتحة الكتاب وما تيسر قال ابن سيد الناس واسناده صحيح ورجاله ثقات وقال
الحافظ اسناده صحيح ويشهد له أيضا حديث أبي سعيد عند ابن ماجه بلفظ لا صلاة الا بام
يقرأ في كل ركعة بالحد وسورة وقد تقدم تضعيف الحافظ له وهذه الاحاديث لا تقصر عن
الدلالة على وجوب قرآن مع الساتحة ولا خلاف في استحباب قراءة السورة مع الفاتحة
في صلاة الصبح والجمعة والاثنين من كل الصلوات قال النووي ان ذلك سنة عند جميع
العلماء وحكى القاضي عياض عن بعض أصحاب مالك وجوب السورة قال النووي وهو
شاذ مردود وأما السورة في الركعة الثالثة والرابعة فذكره ذلك مالك واستحبه الشافعي
في قوله الجديدون القديم وقد ذهب الى ايجاب قرآن مع الفاتحة عمر وابنه عبد الله
وعثمان بن أبي العاص والهادي والقاسم والمؤيد بالله كذا في البحر وقد روى الهادي
بثلاث آيات قال القاسم والمؤيد بالله أو آية طويلة والظاهر ما ذهبوا اليه من ايجاب شيء
من القرآن وأما التقدير بثلاث آيات فلا دليل عليه الا توهم أنه لا يسمى ما دون ذلك
قرآنا لعدم اعجازه كما قال المهدي في البحر وهو فاسد لصديق القرآن على القليل والكثير
لانه جنس وأيضا المراد ما يسمى قرآنا لا ما يسمى مجزأ ولا تلازم بينهما وكذلك التقدير
بالآية الطويلة نعم لو كان حديث أبي سعيد المصرح فيه بذكر السورة صحيحا لكان
مفسر للمهم في الاحاديث من قوله فما زاد وقوله فصاعدا وقوله وما تيسر ولما كان دالا

هريرة عند مسلم وأرسات الى الخلق كافة وهي اصرح الروايات وأشملها وهي مؤيدة لمن ذهب الى ارساله صلى الله
عليه وآله وسلم الى الملائكة كظاهر آية القرآن ليكون للعالمين نذير اقال في الفتح ولا يعترض بان فوجا عليه السلام كان مبعوثا
الى أهل الارض بعد الطوفان لانه لم يبق الا من كان مؤمنا معه وقد كان من سلاهم لان هذا العموم لم يكن في أصل بعثته

وانما اتفق بالحادث الذي وقع وهو انحصار الخلق في الموجودين بعد هلاك سائر الناس واما ما نصلى الله عليه وآله وسلم
فهو رسالته من اصل البعثة فثبت اختصاصه بذلك واما قول اهل الموقف لنوح كما صح في حديث الشفاعة أنت أول رسول
الى اهل الارض فليس المراد به عموم بعثته بل اثبات أولية رساله وعلى تقدير ١٠٧ أن يكون مرادا فهو مخصوص

بتمصيصه سبحانه وتعالى في عدة
آيات ان ارسال نوح كان الى
قومه ولم يذكر انه ارسل الى
غيرهم واستدل بعضهم لعدم
بعثته بكونه دعا على جميع من
في الارض فاهلكوا بالفرق الا
اهل السفينة ولولم يكن مبعوثا
اليهم لما اهلكوا بالقوله تعالى وما
كنا معذبين حتى نبعث رسولا
وقد ثبت انه أول الرسل وأجيب
بجواز ان يكون غيره ارسل اليهم
في اثامه نوح وانهم لم يؤمنوا
فدعا على من لم يؤمن من قومه
وغيرهم فاجيب وهذا جواب
حسن لكن لم ينقل انه نبي في
زمان نوح غيره ويحتمل ان يكون
معنى الخصوصية لنينا صلى
الله عليه وآله وسلم في ذلك بقائه
شريعته الى يوم القيامة ونوح
وغيره يصعد ان يبعث نبي في
زمانه أو بعده فينسخ بعض
شريعته ويحتمل ان يكون دعاؤه
قومه الى التوحيد بلغ بقية
الناس فمادوا على الشرك
فاستحقوا العقاب والى هذا
ابن عطية في تفسير سورة هود
قال وغيره يمكن ان نبوته لم تبلغ
القريب والبعيد اطول مدته
ووجهه ابن دقيق العيدان
توحيد الله تعالى يجوز ان يكون

على وجوب الفاتحة وسورة في كل ركعة ولكنه ضعف كما عرفت وقد عورضت هذه
الاحاديث بما في البخارى ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة انه قال في كل صلاة يقرأ فيها
رسول الله صلى الله عليه وسلم أمعناكم وما اخفى عنا اخفينا عنكم وان لم تزد على أم القرآن
اجرات وان زدت فهو خير ولكن الظاهر من السياق ان قوله وان لم تزد الخ ليس مر فوعا
ولامحاله حكم الرفع فلا حجة فيه وقد أخرج أبو عوانة هذا الحديث كرواية الشيخين
الا أنه زاد في آخره وسعته يقول لا صلاة الا بفاتحة الكتاب قال الحافظ في الفتح وظاهر
سياقه ان ضمير سعته للنبي صلى الله عليه وسلم فيكون مر فوعا بخلاف رواية الجماعة
ثم قال نعم قوله ما امعنا وما اخفى عنا يشعر بان جميع ما ذكره متلقى عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فيكون للجميع حكم الرفع اه وهذا الاشعار في غاية الخفاء باعتبار
جميع الحديث فان صح جمع بينه وبين الاحاديث المصرحة بزيادة ما تيسر من القرآن
بجملها على الاستصحاب وقد قيل ان المراد بقوله فصاعد ادفع توهم حصر الحكم
على الفاتحة كذا قال الحافظ وهو معنى ما قال البخارى في جزء القراءة ان قوله فصاعدا
ظهير قوله تنقطع اليد في ربع دينار فصاعدا قال الحافظ في الفتح وادعى ابن حبان
والقرطبي وغيرهما الاجماع على عدم وجوب قدر زائد على الفاتحة وفيه نظر لشبونه
عن بعض الصحابة وغيرهم اه

باب ما جاء في قراءة المأموم وانصاته اذا سمع امامه

عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال انما جعل الامام ليؤتم به فاذا
كبر فكبروا واذا قرأ فاستمعوا له وانصتوا له والتمسوا له العروة الا الترمذى وقال مسلم هو صحيح زيادة قوله
واذا قرأ فاستمعوا له ابوداود ليس بمحفوظة والوهم عندنا من أبي خالدة قال المنذرى
وفيما قاله نظر فانما بالخالده هذا هو سليمان بن حبان الاجرو وهو من الثقات الذين اخرج
البخارى ومسلم يحدثنهم في صحيحهم ما روى هذا فلم يتفرع من هذه الزيادة بل قد تابعه عليها
ابو سعيد محمد بن سعد الانصارى الاشجلى المدينى بن زياد بغداد وقد سمع من ابن جحلا وهو
ثقة وثقه يحيى بن معين ومحمد بن عبد الله الهجرى وأبو عبد الرحمن النسائى وقد أخرج هذه
زيادة النسائى في سننه من حديث أبي خالدة الاجرو من حديث محمد بن سعد وقد أخرج
مسلم في الصحيح هذه الزيادة في حديث أبي موسى الاشجري من حديث جوير بن عبد الحميد
عن سليمان التيمي عن قتادة وقال الدارقطنى هذه اللفظة لم يتابع سليمان التيمي فيها عن
قتادة وخالفه الحافظ فلم يذكرها قال واجماعهم على مخالفتها بديل على وهمه قال المنذرى
ولم يؤثر عنه عدم مسلم تفرع سليمان بذلك لثبته وحفظه وصحح هذه الزيادة يعنى مسلما قال

عاما في حق بعض الانبياء وان كان التزام فروع شريعته ليس غاملا لان منهم من قاتل غير قومه على الشرك ولولم يكن
التوحيد لازما لهم لم يقاتلهم ويحتمل انه لم يكن في الارض عند ارسال نوح الا قوم نوح فبعثته خاصة لكونهم الى قومه فقط
وهي عامة في الامة لعدم وجود غيرهم لكن لو اتفق وجود غيرهم لم يكن مبعوثا اليهم ثم قال في الفتح أول حديث أبي هريرة

قضت على الانبياء يست قد كرا الحس المذكور في حديث جابر الا الشفعة وادخلت فيهما واعطيت جبر لمع الكلام
وختم النبيون فحصل منه ومن حديث جابر سبع خصال وسلم ايضا من حديث حذيفة فضلنا على الناس بثلاث جهات
صفونا كصفوف الملائكة وذ كخصله ١٠٨ الارض وذ كخصله أخرى وهذه المهمة بين ابن خزيمة والتساق وهي

واعطيت هذه الايات من آخر
سورة البقرة من كثر تحت العرش
يشير الى ما حطه الله عن أمته من
الاصر وتحمّل ما لا طاقة لهم به
ورفع الخطايا والسيئات فصارت
الخصال تسعوا لاحد من حديث
هـ الى اعطيت مضاف الى الارض
وسميت احد وجعلت أمي خير
الامم وذ كخصله التراب فصلرت
الخصال تبقى عشرة خصله وعند
البرار بوجه آخر عن أبي هريرة
مفترى ما تقدم من ذني وما تأخر
واعطيت الكوثر وان صاحبكم
لصاحب لواء المديوم القيامة
تحتة آدم ومن دونه ولعن
حديث ابن عباس كان شيطاني
كافرا فاعانني الله عليه فاسلم
فينظّم به ما سمع عشر خصله
ويمكن ان يوجد أكثر من ذلك
لما من التبّع وقد تقدم
طريق الجمع بين هذه الروايات
وانه لا تمارس فيها وقد ذكر أبو
صعيد النبائي في كتاب يعرف
المصطفى ان عدد الذي اختص
به نبينا صلى الله عليه وسلم عن
الانبياء ستون خصله انتهى
وفي الحديث مشروعية تعديد
ثم الله والقائم العلم قبل السؤل
وان الاصل في الارض الطاهرة
وان صحة الصلاة لا تختص بالمسجد

أبو اسحق صاحب مسلم قال أبو بكر ابن أخت أبي النصر في هذا الحديث مسلم أي طعن
فيه فقال مسلم يزيد اسقط من سليمان فقال أبو بكر لحديث أبي هريرة هو صحيح يعني فاذا
قرأنا قصصنا قال هو عندى صحيح فقال لم تضعه ههنا فقال ليس كل شيء عندى صحيح
وضعه ههنا انما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه فقد صح مسلم هذه الزيادة من حديث
أبي موسى الأشعري ومن حديث أبي هريرة قوله انما جعل الامام ليؤتم به معناه ان
الانتماء يقتضى متابعة المأموم لأمامة فلا يجوز له المقارنة والمساوقة والمطابقة الاما دل
الحليل الشرعي عليه كصلاة القائم خلف القاعد وهو هاو قد ورد النهي عن الاختلاف
بخصوصه بقوله لا تخلفوا قوله فكبروا جزم ابن بطلان وابن دقيق الصديان الفاضل تعقيب
ومقتضاه الامر بان أفعال المأموم تقع عقب فعل الامام فلو سبقته بتكبيرة الاحرام لم
لم تنعقد صلاته وتعقب القول بالتعقيب بان قام هي العاطقة واما التي هنا فهي للشرط
فقط لان امرت جوابا للشرط فعلى هذا لا يقتضى تأخر أفعال المأموم عن الامام الاعلى
القول بتقديم الشرط على الجزاء وقد قال قوم ان الجزاء يكون مع الشرط فينبغي على
هذا المقارنة قوله واذا قرأنا قصصنا احتجاج بذلك القائلون ان المؤتم لا يقرأ خلف الامام
في الصلاة الجهرية وهم زيد بن علي والهادي والقاسم وأحمد بن عيسى وعبيد الله بن
الحسن الفزري وامحق بن راهويه وأحمد ومالك والحنفية لكن الحنفية قالوا لا يقرأ
خلف الامام لافسرية ولا جهرية واستدلوا على ذلك بحديث عبيد الله بن شداد الا ترى
وهو ضعيف لا يصلح للاحتجاج به كما استعرف ذلك واستدل القائلون ان المؤتم لا يقرأ
خلف الامام في الجهرية بقوله تعالى فاستمعوا له وانصتوا وحديث أبي هريرة الا ترى
وزهد الشافعي وأصحابه الى وجوب قراءة الفاتحة على المؤتم من غير فرق بين الجهرية
والسرية سواء سمع المؤتم قراءة الامام أم لا ولا يذهب الناصر من أهل البيت واستدلوا
على ذلك بحديث عباد بن الصامت الا ترى وأجابوا عن أدلة أهل القول الاول بانها
أرومان وحديث عبادة خاص وبناء العام على الخاص واجب كما تقر في الأصول وهذا
لا يحصى عنه ويؤيده الاحاديث المتقدمة القاضية بوجوب فاتحة الكتاب في كل
ركعة من غير فرق بين الامام والمأموم لان الجماعة عن عهدتها انما تحصل بساقل صحيح
لاجل هذه العمومات التي اقترنت بما يجب تقديمه عليها وقد أجاب المهدي في البحر
عن حديث عبادة بأنه معارض بحديث مالى انزع القرآن وهي من معارضة العام
بالخاص وهو لا يعارضه اما على قول من قال من أهل الأصول انه يبقى العام على الخاص
مطلقا وهو الحق فظاهر وأما على قول من قال ان العام المتأخر عن الخاص ناسخ له

المبني لذلك وأما حديث الصلاة في المسجدين الا في المسجد فضعيف أخرجه المداوي قطن من حديث جابر
واستدل به صاحب المبسوط من الحنفية على اظهار كراهة الادنى وقال لا في الادنى خلق من مأمور باب وقد ثبت ان
كلامه ما ظهر في ذلك نيا كراهة والله أعلم ورواه هذه الحديث الستة طين بصري وراشني وبغدادى وكوفي

وقبه الحديث وهو يروي من سنده إلى آخره البخاري أيضا في الصلاة يعضه وكذا مسلم والنسائي في الطهارة والصلاة
(عن أبي جهم) بالتصغير عبد الله (بن الحرث) بن الصمة بكسر الصاد وتشديد الميم ابن عمرو بن عتيك الخزرجي الانصاري
(رضي الله عنه قال اقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نحو بئر جمل) ١٠٩ بالجيم والميم المفتوحين موضع بئر

المدينة أي من جهة الموضع
الذي يعرف بذلك وفي النسائي
بئر الجمل وهو من العقيق
(فلقية رجل) هو أبو الجهم
الراوي كما صرح به الشافعي في
روايته (فسلم عليه فلم يرد عليه
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
بالحركات الثلاث في دال يرد
الكسر لانه الاصل والفخ لانه
أخف والضم لا يتبع الراء (حق
أقبل على الجدار) الذي هناك
وكان مباحا ومملوكا لانسنان
يعرف رضاه زاد الشافعي فخته
بعضا ثم ضرب يده على الحائط
ولادار قطني عن الاعرج - حق
وضع يده على الجدار (فمخ بوجهه
ويديه) وفي رواية للدارقطني من
طريق أبي صالح عن الميثم قمع
بوجهه وذراعيه وكذا الشافعي
من رواية أبي الحويرث وله شاهد
من حديث ابن عمر أخرجه
أبو داود امكن خطأ الحافظ
وآذيه في رفعه وصوبوا وقفه
وقد أخرجه مالك موقوفا عنه
وهو الصحيح والثابت في رواية أبي
جهم أيضا بلقط يديه لأذراعيه
فانه ازبادة شاذة مع ما في أبي
الحويرث وأبي صالح من
الضم قاله الحافظ في الفتح (ثم
رد عليه) أي على الرجل (السلام)

وأنما يخصص المقارن والمتأخر بمدة لا تتسع للعمل فكذلك أيضا لان عبادة روى العام
والخاص في حديثه الاتي فهو من التخصيص بالمقارن فلا تعارض في المقام على جميع
الاقوال ومن جملة ما استدلل به القائلون بوجوب السكوت خلف الامام في الجهرية
ما تقدم من قول جابر من صلى ركعة لم يقرأ فيها بالقرآن فلم يصل الا وراء الامام وهو
مع كونه غير من فروع مفهوم لا يماض بمنزلة منطوق حديث عبادة وقد اختلفت
الشافعية في قراءة الفاتحة هل تكون عند سكات الامام أو عند قراءته وهو ظاهر
الاحاديث الاتية انها تقرأ عند قراءة الامام وفيها حال سكوت الامام ان أمكن
أحوط لانه يجوز عند أهل القول الاول فيكون فاعل ذلك آخذا بالاجماع وأما اعتياد
قراءتها حال قراءة الامام للفاتحة فقط أو حال قراءته للسورة فقط فليس عليه دليل بل
الكل جائز وسنة نعم حال قراءة الامام للفاتحة مناسب من جهة عدم الاحتياج إلى
تأخير الاستعاذة عن محلها الذي هو بعد التوجه أو تكريرها عند اعادة قراءة الفاتحة
ان فعلها في محلهما أولا وآخر الفاتحة إلى حال قراءة الامام للسورة ومن جهة الاكتفاء
بالتأمين مرة واحدة عند فراغه وفراغ الامام من قراءة الفاتحة ان وقع الاتفاق في
المقام بخلاف من أخر قراءة الفاتحة إلى حال قراءة الامام للسورة وقد بالغ بعض
الشافعية فصرح بأنه اذا اتفقت قراءة الامام والمأموم في آية خاصة من آي الفاتحة
بطالت صلواته روى ذلك صاحب البيان من الشافعية عن بعض أهل الوجود منهم - م
وهو من القائلين يمكن يغني عن رده (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

انصرف من صلاة جهر فبها بالقراءة فقال هل قرأتم أي أحد منكم آتفا فقال رجل نعم
يا رسول الله قال فاني أقول مالي أثارع القرآن قال فانتهي الناس عن القراءة مع رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما يجهر فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من الصلوات
بالقراءة حين معوا ذلك من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود والنسائي
والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا مالك في الموطأ والشافعي وأحمد
وابن ماجه وابن حبان وقوله فانتهي الناس عن القراءة مدرج في الخبر كما بينه الخطيب
وافترق عليه البخاري في التاريخ وأبو داود وبعقوب بن سفيان والذهلي والخطابي وغيرهم
قال النووي وهذا ما لا خلاف فيه بينهم قوله مالي أثارع بضم الهمزة للامتلاك ورفع
الزاي مضارع ومفعوله الاول مضمر فيه والقرآن مفعوله الثاني قاله شارح المصابيح
واقصر عليه ابن رسلان في شرح السق والمنازعة المجاذبة قال صاحب النهاية أثارع
أي اجاذب كأنهم جهروا بالقراءة خلفه فشت فلو قالت بت عليه القراءة وأصل التزعزع

زاد في رواية الطبراني في الاوسط وقال انه لم يمتنع ان أهد عليك الا أني كنت على غير طهر أي انه كره ان يذكر الله على غير طهارة
قال ابن الجوزي لان السلام من أسماء الله تعالى لكنه منسوخ بآية الوضوء وبحديث عائشة كان يذكر الله على كل أحيانه قال
التتوي والحديث محمول على انه صلى الله عليه وآله وسلم كلن عادلا لا محال التيم لا امتناع التيم مع القدرة سواء كان انرض

أو نفل قال في الفقه وهو مقتضى صنيع البخاري لكن تعقب استدلاله به على جواز التيمم في الحضرة بأنه يؤخذ على سبب وهو
ارادة ذكراته لان لفظ السلام من أعمائه تعالى فلم يرد به استباحة الصلاة وأجيب بأنه لما تيمم في الحضرة رداً للسلام مع جوازه
بدون الطهارة فن خشى فوات الصلاة ١١٠ في الحضرة جازله التيمم بطريق الأولى واستدل به على جواز التيمم على الطهر لان

حيطان المدينة مبنية بهجارة
مود وأجيب بان الغالب وجود
الغبار على الجسد ولا سيما وقد
ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم
حت الجسد بالهصاء ثم تيمم كما
رواه لنا في فيصل المطلق على
المقيد وقيل يحتمل أنه لم يرد بذلك
التيمم رفع الحدث ولا استباحة
محظور وإنما أراد التشبه
بالتطهرين كما يشرع الامساك
في رمضان لمن سأل له الفطر أو
أراد تخفيف الحدث بالتيمم كما
يشرع تخفيف حدث الجنب
بالوضوء ورواه هذا الحديث
السبعة ما بين مدينين ومصرين
وفيه التحديث والعنف
وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي
في الطهارة (عن عمار بن ياسر)
الغنى بالنون من السابقين
الأول وهو أبو هاشم هذا المشاهد
كلها وقال صلى الله عليه وآله وسلم
ان همارا ملئ ايماناً أخرجه الترمذي
واستأذن عليه فقال له مرحبا
بالطبيب الطيب وقال من عادي
عمار أعاده الله ومن أبغض عمارا
أبغضه الله في البخاري أربعة
أحاديث منها هنا (انه قال لعمر
ابن الخطاب) رضى الله عنه يا أمير
المؤمنين (ما تذكرنا كذا في سفر)
وسلم في سرية وزاد فاجنبنا رانا

الجنب ومنه نزاع الميت بروحه والحديث استدلاله بالقائلون بأنه لا يقرأ المؤتم خلف
الامام في الجهرية وهو خارج عن محل النزاع لان الكلام في قراءة المؤتم خلف الامام
سرا والمنازعة انما تكون مع جهر المؤتم لا مع سراره وأيضاً الواسم دخول ذلك في المنازعة
لكن هذا الاستدلال الذي لا يثبت كرامة ما لم يجمع القرآن أو مطلقاً في جميعه وحديث
عبادة خاصة ومقيدة أو قد تقدم البحث عن ذلك (وعن عبادة قال صلى رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم الصبح فشئت عليه القراءة فلما انصرف قال اني أراكم تفرون وراء
امامكم قالوا لا يا رسول الله اي والله قال لا تفعلوا الا بام القرآن فانه لا صلاة لمن لم يقرأ
به رواه أبو داود والترمذي وفي نسخة لا تقرأوا بشئ من القرآن اذا جهرت به الا بام
القرآن رواه أبو داود والنسائي والدارقطني وقال كلهم ثقات وهن عبادة ان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم قال لا يقرأ أحد منكم شيئا من القرآن اذا جهرت بالقراءة الا بام
القرآن رواه الدارقطني وقال رجاله كلهم ثقات الحديث أخرجه أيضاً أحمد والبخاري
في جهر القراءة وصححه وابن حبان والبيهقي من طريق ابن اسحق قال حدثني
مكحول عن محمود بن ربيعة عن عبادة وتابعه زيد بن واقد وغيره عن مكحول ومن
شواهد ما رواه أحمد من طريق خالد الحذاء عن أبي قلابة عن محمد بن أبي عائشة عن
رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعلمكم
تفرون والامام يقرأ قالوا لا تفعلوا الا بالامام يقرأ أحدكم بشئ من الكتاب قال الحافظ
استناده حسن ورواه ابن حبان من طريق أيوب عن أبي قلابة عن أنس وزعم ان
الطريقين محفوظتان وخالفه البيهقي فقال ان طريق أبي قلابة عن أنس ليست
بمحفوظة ومحمد بن اسحق قد صرح بالتحديث فذهبت مظنة تدليس وتابعه من تقدم
قوله فقلت عليه القراءة اي شق عليه التلفظ والجهر بالقراءة ويحتمل أن يراد به انما
التبست عليه القراءة بدليل ما عند أياد ومن حديث عبادة في رواية له بلفظ فالتبست
عليه القراءة قوله لا تفعلوا هذا انتهى محمول على الصلاة الجهرية كما في الرواية الاخرى
التي ذكرها المصنف بانظ اذا جهرت به وبانظ اذا جهرت بالقراءة وفي رواية لمالك
والنسائي وأبو داود والترمذي وحسنهما عن أبي هريرة بلفظ فأنهى الناس عن القراءة
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما جهر فيه حين سمعوا ذلك من رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كما تقدم في الحديث الذي قبل هذا وفي لفظ للدارقطني اذا أمرت
بقراءة فاقروا واذا جهرت بقراءة في فلا يقرأ أي أحد قوله فانه لا صلاة قد تقدم الكلام
على ما يقدر في هذا النفي والحديث استدلاله به من قال بوجوب قراءة الفاتحة خلف

وأنت) تفسير لضمير الجمع في كذا (فاما أنت فلم تصل) أي لانه كان يتوقع الوصول الى الماء قبل خروج الوقت امام
أول اعتقاد ان التيمم عن الحدث الاصغر لا الاكبر وعرفا فاسه عليه (وما انما تمكنت) أي تمكنت في التراب كذا لما رأى أن
التيمم اذا وقع بدل الوضوء وقع على هيئة الوضوء رأى ان التيمم عن الفصل يقع على هيئة الفصل ويستفاد من هذا الحديث

وقوع اجتihad الصحابة في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان المجتهد لا يؤم عليه اذا بذل وسعه وان لم يصب الحق وانه اذا اهل
بالاجتهاد لا يجب عليه الاعادة وفي ترك امر عمر أيضا بقضائهم مفسك لمن قال ان فائدة الطهورين لا يصل ولا قضاء عليه
(فصليت فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله) ١١١ وآله (وسلم انما كان يكفيك هكذا)

والصموى والمسقى وهذا فيه دليل على أن الواجب في التيمم هي الصفة المشروحة في هذا الحديث لو ثبتت بالأمر دلت على النسخ ولزم قبولها لكن انما وردت بالفعل فحصل على الاكل وهذا هو الاظهر من حيث الدليل (فضرب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكفيه الارض ونفخ فيهما) نفخا تخفيفا فالتراب وهو محمول على انه كان كثيرا والسياق يدل على أن التعليم وقع بالفعل والمسلم والاسماعيلي وغيره عن شعبة ان التعليم وقع بالقول وانظروهم انما كان يكفيه ان تضرب يدك الارض زاد يحيى ثم نفخ ثم مسح بهما وجهك وكفيه واستدل بالنفخ على استهباب تخفيف التراب وعلى سقوط استهباب التكرار في التيمم لان التكرار يستلزم عدم التخفيف وعلى أن من غسل رأسه بدل المسح في الوضوء اجزأه أخذاً من كون عامترغ في التراب للتيمم واجزأه ذلك ومن هنا يؤخذ جواز الزيادة على الضربتين في التيمم وسقوط استحباب الترتيب في التيمم عن الجنابة (ثم مسح بهما وجهه وكفيه) الى الرسغين وهذا

الامام وهو الحق وقد تقدم بيان ذلك وظاهر الحديث الاذن بقراءة الفاتحة جهر الاله
 استثنى من النهي عن الجهر خلفه ولكنه أخرجه ابن حبان من حديث أنس قال قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتقرؤن في صلواتكم خلف الامام والامام يقرأ
 فلا تفعلوا وليقرأ أحدكم بفاتحة الكتاب في نفسه وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط
 البيهقي وأخرجه عبد الرزاق عن أبي فلا به مرسل لا وظاهر التقييد بقوله من القرآن
 يدل على انه لا بأس بالاسئلة فتباح حال قراءة الامام بما ليس بقرآن والتعوذ والدعاء وقد
 ذهب ابن حزم الى ان المؤتم لا يأتي بالتوجه وراء الامام قال لان فيه شيئا من القرآن
 وقد نهى صلى الله عليه وسلم ان يقرأ خلف الامام الا أم القرآن وهو فاسد لانه ان أراد
 بقوله لان فيه شيئا من القرآن كل توجه فقد عرفت مما سلف ان أكثرها لا قرآن فيه
 وان أراد خصوص توجهه على رضى الله عنه الذى فيه وجهت وجهى الى آخره فليس
 محل النزاع هذا التوجه الخاص ولكنه ينبغى لمن صلى خلف امام يتوجه قبل التكبيرة
 كالهادوية أو دخل في الصلاة حال قراءة الامام ان يأتي بأخصر التوجهات ليعتبر
 لسماع قراءة الامام ويمكن أن يقال لا يتوجه بشئ من التوجهات من صلى خلف
 امام لا يتوجه به - **دالة كبيرة** لان عمومات القرآن والسنة قد دلت على وجوب
 الانصات والاستماع والتوجه حال قراءة الامام للقرآن غير منصت ولا مصقع وان لم يكن
 نال بالقرآن الا عند من يجوز تخصيص مثل هذا العموم مثل ذلك المفهوم أعني مفهوم
 قوله من القرآن - **ذا هو التحقيق في المقام** - **(فائدة)** قد عرفت مما سلف وجوب
 الفاتحة على كل امام ومأموم في كل ركعة وعرنا ان تلك الدلة صالحة للاحتجاج
 بها على ان قراءة الفاتحة من شروط صحة الصلاة فنزعم انها تصح - **دالة** من الصلوات
 أو ركعة من الركعات بدون فاتحة الكتاب فهو محتاج الى اقامة برهان يخص تلك
 الدلة ومن ههنا يتبين لك ضعف ما ذهب اليه الجمهور ان أدرك الامام راكعا دخل
 معه واعتد بتلك الركعة وان لم يدرك شيئا من القراءة واستدلوا على ذلك بحديث أبي
 هريرة عن أدرك الركوع من الركعة الاخيرة في صلاة يوم الجمعة فليضف اليها ركعة
 أخرى رواه الدارقطني من طريق ياسين بن معاذ وهو متروك وأخرجه الدارقطني باللفظ
 اذا أدرك أحدكم الركعتين يوم الجمعة فقد أدرك واذا أدرك ركعة فليركع اليها أخرى
 ولكنه رواه من طريق سليمان بن داود الحراني ومن طريق صالح بن أبي الأخضر
 وسليمان متروك وصالح ضعيف على ان التقييد بالجمعة في كلا الروايتين مشعر بان غير
 الجمعة بخلافها وكذا التقييد بالركعة في الرواية الاخرى يدل على خلاف المدعى

مذهب أحمد وحكى عن الشافعي في القديم وهو القوي من جهة الدلائل كما قاله النووي في المجموع والخاص ان جميع الاحاديث الصحيحة ليس فيها الاضربة واحدة لا الوجه والكفين فقط وجميع ما ورد في الضربتين أو كون المسح الى المرفقين لا يخلو من ضعف يسقط به عن درجة الاعتبار ولا يصلح العمل عليه حتى يقال انه مشتمل على زيادة والزيادة يجب قبـ

قالوا يجب الاقتصار على ما دلّت عليه الأحاديث الصحيحة طاله الحافظ الشوكاني في السيل وفي الحديث ان مسح الوجه واليدين
بدل في الجنابة عن كل البدن وانما لم يصر به بالعادة لانه عمل أكثر مما كان يجب عليه في التيمم قال في القمح الأحاديث الواردة
في صفة التيمم لم يصح منها سوى حديث أبي جهيم ١١٢ وعار وماءهما فضعف او مختلف في رفعه وقفه والراجح عدم

رفعهما فاما حديث أبي جهيم فورد
بذكر اليدين مجعلا وأما حديث
عمار فورد بذكر الكفين في
الصحيحين وبذكر المرفقين في
السنن وفي رواية الى نصف
الذراع وفي رواية الى الأباط
فاما رواية المرفقين وكذا نصف
الذراع ففيهما مقال واما رواية
الأباط فقال الشافعي وغيره ان
كان ذلك وقع بامر النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فكل تيمم صحيح
صلى الله عليه وآله وسلم بعده
فهو صحيح وان كان وقع بغير
أمره فاطحة فيما أمر به ومما تروى
رواية الصحيحين في الاقتصار على
الوجه والكفين كون عمار كان
يقف بعد النبي صلى الله عليه
وآله وسلم بذلك وروى الحديث
أعرف بالمراد به من غيره ولا سيما
الصابي المجتهد اه كلامه ورواية
هذا الحديث الثمانية ما بين
خراشاني وكوفي وفيه التحدث
والعنقصة والقول وثلاثة من
الصابية واخرجه البخاري في
الطهارة وكذا مسلم وابوداود
والترمذي والنسائي وابن ماجه
رحمهم الله تعالى (عن عمران بن
حصين) الخراشي قاضي البصرة
قال أبو عمرو كان من فضلاء
الصابية وفقهائهم يقول عنه

لان الركعة حقيقة لجمعها واطلافا على الركوع وما بعده مجاز لا يصر اليه الاقرية
كما وقع عند مسلم من حديث البراء بالفظ فوجدت قيامه فركعته فاعتداله فسجدته فان
وقوع الركعة في مقابلة القيام والاعتدال والسيود قد رتبة ندل على ان المراد بها
الركوع وقد ورد حديث من أدرك ركعة من صلاة الجمعة بالفاظ لا تخلو طرقها عن
مقال حتى قال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه لأصل لهذا الحديث انما المتن من أدرك
من الصلاة ركعة فقد أدركها وهكذا قال الدارقطني والعقيلي وأخرجه ابن خزيمة
عن أبي هريرة مرفوعا بالفظ من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدركها قبل أن يقيم الإمام
صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك دليل ما يطوبهم لما عرفت من ان معنى الركعة جميع أركانها
وأركانها حقيقة شرعية وعرفية وهما مائة مائة على اللغوية كما تقرر في الأصول
فلا يصح جعل حديث ابن خزيمة وما قبله قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي فان قلت
فاي فائدة على هذا في التبيين بقوله قبل ان يقيم صليبه قلت دفع توهم ان من دخل مع
الإمام ثم قرأ الفاتحة ودرك الإمام قبل فواته منها غير مدرك اذا تقرر ذلك هذا علمت ان
الواجب العمل على الادراك الكامل للركعة الحقيقية لعدم وجود ما تحصل به البراءة
من عهدة أدلة وجوب القيام القطعية وأدلة وجوب الفاتحة وقد ذهب الى هذا بعض
أهل الظاهر وابن خزيمة وأبو بكر الضمعي روى ذلك ابن سبويه الناس في شرح الترمذي
وذكر فيه ما يكاد يروى عن ابن خزيمة انه استجيب لذلك بما روى عن أبي هريرة انه صلى الله
عليه وسلم قال من أدرك الإمام في الركوع فليركع معه وليعد الركعة وقد رواه البخاري في
القرآن خلف الإمام من حديث أبي هريرة انه قال ان أدركت القوم ركوعا لم يعد بتلك
الركعة قال الحافظ وهذا هو المعروف عن أبي هريرة موقوف وأما المرفوع فلا أصل له
وقال الرازي تبعه للإمام ان أبا عاصم العبادي حكى عن ابن خزيمة انه احتج به وقد حكى
هذا المذهب البخاري في القراءة خلف الإمام عن كل من ذهب الى وجوب القراءة
خلف الإمام وحكا في القمح عن جماعة من الشافعية وقواه الشيخ في الدين السبكي
 وغيره من محدثي الشافعية ورجحه العقيلي قال وقد بحثت هذه المسئلة وأحطت في جميع
بحثي فنها وحديثا فلم أحصل منها على غير ما ذكرته يعني من عدم الاعتماد بادراك
الركوع فها قال العراقي في شرح الترمذي بهد ان حكى عن شيخه السبكي انه كان
يختار انه لا يعتد بالركعة من لا يدرك الفاتحة ماله نظره وهو الذي يختاره اه فالجواب
عن يدهم الاجماع والخالف مثل هؤلاء أما احتجاج الجمهور بحديث أبي بكر حيث حكى
خلف الصفح مخافة أن تقوته الركعة فقال صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا ولا تعد

أهل البصرة انه كان يرى الحفظة وكانت تكلمه حتى اكنوى وتوفي سنة اثنتين وخمسين له في البخاري اثنا عشر دينارا ولم
(رضي الله عنه قال كان في سفر) أي عند رجوعهم من خير كان في مسلم وفي الحديثية كما رواه أبو داود وفي طريق مكة كان في الموطن
من حديث زيد بن اسلم مرسل او بطريق يقول كما رواه عبد الرزاق مرسل (مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وانا اسمعنا

قال الجوهري تقول سريت وأسريت إذا سرت لبل أو قال صاحب المحكم السرى سيرة عامة الليل وقبل سيرة الليل كاه وهذا الحديث يخالف القول الثاني (حقا إذا كثرت أخبار الليل وقعتها وقعة) أي غنائمة (ولا وقعة أحلى عند المسافر منها) أي من الوقعة في آخر الليل وكلمة لالني الجنس وفي رواية أبي قتادة عند البخاري ١١٣ ذكر سبب نزولهم في تلك الساعة وهو

سؤال بعض النوم في ذلك وفيه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال أخاف أن تناموا عن الصلاة فقال بلال أنا أوقظهم (فما يقظنا) من نومنا (الأحر الشمس وكان أول من استيقظ فلان) وهو أبو بكر الصديق رضي الله عنه (ثم فلان) يحتمل أن يكون عمران الراوي لأن الظاهر أنه شاهد ذلك ولا يمكنه مشاهدته إلا بعد استيقاظه (ثم فلان) يحتمل أن يكون من شارك عمران في رؤية هذه القصة المعينة وهو ذو حنجر كافي الطبراني (ثم عمر بن الخطاب) رضي الله عنه (الرابع) من المستيقظين وأيقظ الناس بعضهم بعضا (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا نام لم يوقظ) مبنيا للمفعول مع الأنوار ولا رتبة لم يوقظه بنون المتكلم (حتى يكون هو يستيقظ لانا لاندري ما يحدث له) من الحدوث (في نومه) أي من الوحي وكانوا يخافون انقطاعه بالإيقاظ قال ابن بطال ويؤخذ منه التمسك بالامر الأعم احتياطا (فلما استيقظ عمر) رضي الله عنه (ورأى ما أصاب الناس) من نومهم عن صلاة الصبح حتى خرج

ولم يأمر بإعادة الركعة فليس فيها ما يدل على ما ذهبوا إليه لأنه كالم يأمره بالإعادة لم ينقل اليه أنه اعتد بها والدعاء بالحرص لا يستلزم الاعتدال بها لأن الكون مع الإمام مأمور به سواء كان الشيء الذي يدركه المؤتم معتد به أم لا كما في حديثه إذا اجتمعتم إلى الصلاة ونحن سجود فاجهدوا ولا تعدوها شيئا أخرجه أبو داود وغيره على أن النبي صلى الله عليه وسلم قد نهى أبا بكر عن العود إلى مثل ذلك والاحتجاج بشئ قد نهى عنه لا يصح وقد أجاب ابن حزم في المحلى عن حديث أبي بكر فقال أنه لا حاجة لهم فيه لأنه ليس فيه اجتراء بتلك الركعة ثم استدلل على ما ذهب إليه من أنه لا بد في الاعتدال بالركعة من أدراك القيام والقراءة بحديث ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا ثم جزم بأنه لا فرق بين فوت الركعة والركن والذكر المفروض لأن الكل فرض لا تتم الصلاة إلا به قال فهو مأمور بقضاء ما سبقه الإمام وإتمامه فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك بغير نص آخر ولا سبيل إلى وجوده قال وقد أقدم بعضهم على دعوى الإجماع على ذلك وهو كاذب في ذلك لأنه قد روى عن أبي هريرة أنه لا يعتد بالركعة حتى يقرأ أم القرآن وروى القضاء أيضا عن زيد بن وهب ثم قال فان قيل أنه يكبر قائما ثم يركع فقد صار مدركا للوقفة قلنا وهذه معصية أخرى وما أمر الله تعالى قط ولا رسوله أن يدخل في الصلاة من غير الحال التي يجزئ الإمام عليها وأيضا لا يجزئ قضاء شيء يسبق به من الصلاة إلا بعد سلام الإمام لأقبل ذلك وقال أيضا في الجواب عن استدلالهم بحديث من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة أنه حجة عليهم لأنه مع ذلك لا يسقط عنه قضاء ما لم يدرك من الصلاة انتهى والحاصل أن من مضى ما احتج به الجمهور في المقام حديث أبي هريرة حينئذ باللفظ الذي ذكره ابن خزيمة لقوله فيه قبل أن يقيم صلبه كما تقدم وقد عرفت أن ذكر الركعة فيه منافي لمطالوهم وابن خزيمة الذي عولوا عليه في هذه الرواية من القائلين بالمذهب الثاني كما عرفت ومن البعيد أن يكون هذا الحديث عنده صحيحا ويذهب إلى خلافه ومن الأدلة على ما ذهبنا إليه في هذه المسئلة حديث أبي قتادة وأبي هريرة المتفق عليهما بلفظ ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا قال الحافظ في الفتح قد استدل بهم على أن من أدرك الإمام ركعة لم يحتسب له تلك الركعة للأمر بإتمامه ما فاتة لأنه فاتة القيام والقراءة فيه ثم قال وحجة الجمهور حديث أبي بكر وقد عرفت الجواب عن احتجاجهم وقد أناف السيد العلامة محمد بن اسمعيل الأمير رسالة في هذه المسئلة ورجح مذهب الجمهور وقد كتبت أبحاثا في الجواب عليها (وروى عبد الله ابن شداد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة

١٥ نيل في وقتها وهم على غير ما وجوب المأخذ وفي تقديره كبير (وكان) أي عمر (رجلا جليدا) من الجلادة وهي الصلابة وزاد مسلم هنا أجوف أي رفيع الصوت يخرج صوته من جوفه بقوة (فكبر ورفع صوته بالتكبير) وفي نسخة عمله التكبير سلوك طريق الأدب والجمع بين المصلحتين أحدهما الذكر والآخرى الاستيقاظ وخص التكبير لأنه أفضل الدعاء

الى الصلاة (فانزال يكبر ويرفع صوته بالكبر حتى استيقظ بصوته) أي بسبب صوته وللاربعة باللام أي لاجل صوته (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) واستش كل هذا مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان عيني تنمان ولا ينام قلبي وأجيب بان القلب انما يدرك الحركات المتعلقة به كاللام ١١٤ ونحوه ولا يدرك ما يتعلق بالعين لانها ناعمة والقلب يشظان ولا يقال القلب

وان كان لا يدرك ما يتعلق بالعين من رؤية الفجر مثلاً لكنه يدرك اذا كان يقظاً انا مرور الوقت الطويل فان من ابتداء طلوع الفجر الى ان حجب الشمس مدة طويلة لا تخفى على من لم يكن مستغرقاً لانا نقول يحتمل أن يقال كان قلبه صلى الله عليه وسلم اذ لم يستغرق بالوحي ولا يلزم مع ذلك وصفه بالنوم كما كان يستغرق صلى الله عليه وآله وسلم حالة انشاء الوحي في البقطة وقيل الحكمة في ذلك بيان التشريع بالغفلة لانه أوقع في النفس كما في قصة سهو في الصلاة وقريب من هذا جواب ابن المنبر ان القلب قد يحصل له السهو في البقطة لمصلحة التشريع في النوم بطريق الاولى أو على السواء وقد أجيب عن أصل الاشكال باجوبة أخرى ضعيفة ذكرها الحافظ في الفتح (فلما استيقظ) صلى الله عليه وآله وسلم (شكوا اليه الذي أصابهم مما ذكر) (قال) أي تأنيدهم بالقلوب لمعارض لهما من الاسف على خروج الصلاة عن وقتها (لاضير أو لاضير) أي لا ضرر يقال ضاره يضره ويضره والشك من عوف كما صرح به البيهقي والمعنى

رواه الدارقطني وقد روى مسنداً من طرق كلها ضعاف والصحيح انه مرسل) الحديث قال الدارقطني لم يسنده عن موسى بن أبي عائشة غير أبي حنيفة والحسن بن عمار وهما ضعيفان قال وروى هذا الحديث سفيان الثوري وشعبة واسرائيل وشريك وأبو خالد الدالاني وأبو الاحوص وسفيان بن عيينة وحريث بن عبد الحميد وغيرهم عن موسى بن أبي عائشة عن عبد الله بن شداد مرسل عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب انتهى قال الحافظ هو مشهور من حديث جابر وله طرق عن جماعة من الصحابة كلها معمولة وقال في الفتح انه ضعيف عند جميع الحفاظ وقد استوعب طرقه وعمله الدارقطني وقد احتج به القائلون بان الامام يتحمل القراءة عن المؤتم في الجهرية الفاتحة وغيرها والجواب انه عام لان القراءة مصدر مضاف وهو من صيغة العموم وحديث عبادة المتقدم خاص فلا معارضة وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن عمران بن حصين ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر فجعل رجل يقرأ خلفه سجد اسم ربك الاعلى فلما انصرف قال أيكم قرأ أو أيكم القارئ فقال الرجل أنا فقال لقد ظننت ان بعضكم خالفنيها متفق عليه) فلو خالفنيها أي نازعنيها ومعنى هذا الكلام الافة كما عليه في جهره أو رفع صوته بحيث اسمع غيره لا عن أصل القراءة بل فيه انهم كانوا يقرؤون بالسورة في الصلاة الشرعية وفيه اثبات قراءة السورة في الظهر للامام والمأموم قال النووي وهكذا الحكم عندنا ولا نواجهه شاذ ضعيف أنه لا يقرأ المأموم السورة في السرية كما لا يقرؤها في الجهرية وهذا غلط لان في الجهرية يؤمر بالانصات وهنا لا يسمع فلا معنى لسكوته من غير استماع ولو كان بعيداً عن الامام لا يسمع قراءته فالصحيح انه يقرأ السورة ما ذكرناه انتهى وظاهر الاحاديث المنع من قراءة ما عدا الفاتحة من القرآن من غير فرق بين ان يسمع المؤتم الامام أو لا يسمعه لان قوله صلى الله عليه وسلم فلا تقرأوا بشئ من القرآن اذا جهرت بيد على النهي عن القراءة عند مجرد وقوع الجهر من الامام وليس فيه ولا في غيره ما يشعر باعتبار السماع

(باب التأمين والجهر به مع القراءة)

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أمن الامام فامنوا فان من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه وقال ابن شهاب كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول آمين رواه الجماعة الا أن الترمذي لم يذ كر قول ابن شهاب وفي رواية اذا قال الامام غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين وان الامام يقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه رواه أحمد

لأخرج عليهم اذ لم يهملوا ذلك (ارتحلوا) بصيغة الامر للجماعة الخاطئين من الصحابة (فارحل) أي النبي والنسائي) صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه وفي رواية فارحلوا أي عقب أمر بذلك وكان السبب في الارتحال من ذلك الموضع حضور الشيطان فيه كما في مسلم واسند له على جواز تأخير الثالثة عن وقت ذكرها اذ لم يكن عن تخاقل أو استمالة ولا يراود

من حديث ابن مسعود وسئلوا عن مكانكم الذي أصابكم فيه الغفلة وفيه رد على من يزعم أن الغفلة فيه كون ذلك كان وقت الكراهة بل في حديث الباب أنهم لم يستيقظوا حتى وجدوا أحر الشمس وأسلم من حديث أبي هريرة حتى ضرب بهم الشمس وذلك لا يكون إلا بعد أن يذهب وقت الكراهة (فسار) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٥ ومن معه (غير بعيد من نزل) بمن معه وفيه دلالة على أن الارتحال

المذكور وقع على خلاف سيرهم المعتاد وقد قيل إنما أخر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة لاشتغالهم بأحوالها وقيل تجرأ من العذر وقيل انتظارا لما نزل عليه من الوحي وقيل لأن المحل محل غفلة وقيل ليستيقظ من كان نائما أو ينشط من كان كسالا قال القرطبي أخذ بهذا بعض العلماء فقال من انتبه من نوم عن صلاة فاته في سفر فليتحول عن موضعه وإن كان واديا فليخرج عنه وقيل إنما يلزم في ذلك الوادي بعينه وقيل هو خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لا يعلم من حال ذلك الوادي ولا غيره ذلك إلا هو وقال غيره يؤخذ منه أن من حصلت له غفلة في مكان عن عبادة اقتضت التحول منه ومنه أمر الناس في سماع الخطبة يوم الجمعة بالتحول من مكانه إلى مكان آخر (فدعا بالوضوء) بفتح الواو (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه (ونودي بالصلاة) أي أذن بها كما عند مسلم والخارقي في آخر المواقيت واستدل به على الأذان للفوات (فصلى بالناس) فيه مشروعية الجماعة في الفوات (فلما اقتتل)

والنسائي) وفي الباب عن علي بن عبد الله بن ماجه وعن بلال بن رباح عن أبي موسى عن أبي عوانة وعن عائشة عن أحمد والطبراني وابن ماجه وعن ابن عباس عن عبد الله بن ماجه أيضا وفي أسناده طهة بن عمرو وقد تكلم فيه غيره واحد من أهل العلم وعن سلمان عن الطبراني في الكبير وفيه سعيد بن بشر وعن أم الحصين عن الطبراني في الكبير وفيه اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وعن أبي هريرة حديث آخر سيأتي وحديث ثالث عند النسائي وعن وائل ثلاثة أحاديث سيأتي ذكرها في المتن والشرح وذكر الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير رحمه الله أن في الباب أيضا عن أم سلمة وسيرة انتهى وعن ابن شهاب مرسل كما في حديث الباب وفي الباب أيضا عن علي بن عبد الله بن أحمد بن عيسى في الامالي وعنه موقوف عليه من طريق أبي خالد الواسطي في مجموع زيد بن علي وعنه أيضا موقوف عليه آخر من فعله عند ابن أبي حاتم وقال هذا عندى خطا وعن ابن الزبير من فعله عند الشافعي فهذه سبعة عشر حديثا وثلاثة آثار قوله إذا أمن الإمام فيه مشروعية التأمين للإمام وقد تعقب بأن القضية شرطية فلا تدل على المشروعية ورد بان إذا تشعب بتحقيق الوقوع كما صرح بذلك أئمة المعاني وقد ذهب مالك إلى أن الإمام لا يؤمن في الجهرية وفي رواية عنه مطلقة وكذا روى عن أبي حنيفة والشافعيين وأحاديث الباب ترددها سيأتي منها ما هو أصح من حديث أبي هريرة في مشروعية التأمين وظاهر الرواية الأولى من الحديث أن المؤتمر يقع التأمين عند تأمين الإمام وظاهر الرواية الثانية منه أنه يقع عند قول الإمام غير المغضوب عليهم ولا الضالين وجمع الجمهور بين الروايتين بأن المراد بقوله إذا أمن أي أراد التأمين ليقع تأمين الإمام والمأموم معا قال الحافظ ويخالفه رواية معمر بن ابن شهاب بلفظ إذا قال الإمام ولا الضالين فقولوا آمين فان الملائكة تقول آمين والإمام يقول آمين قال أخرجهما النسائي وابن السراج وهي الرواية الثانية من حديث الباب وقيل المراد بقوله إذا قال ولا الضالين فقولوا آمين أي إذا لم يقل الإمام آمين وقيل الأول لمن قرب من الإمام والثاني لمن تباعد عنه لأن جهر الإمام بالتأمين أخفض من جهره بالقراءة وقيل يؤخذ من الروايتين تخيير المأموم في قولها مع الإمام أو بعده قاله الطبري قال الخطابي وهذه الوجوه كلها محتملة وليست بدون الوجه الذي ذكره يعني الجمهور قوله فأمنوا استدلل به على مشروعية تأخير تأمين المأموم عن تأمين الإمام لأنه رتب عليه بالتأخير ~~لكن~~ قد تقدم في الجمع بين الروايتين أن المراد بالمقارنة وبذلك قال الجمهور قوله تأمين الملائكة قال النووي واختلاف في هؤلاء الملائكة فقل هم الحفظة وقيل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم من وافق قوله قول أهل السماء وأجاب الأولون بأنه إذا قاله الحاضرون من الحفظة قاله من فوقهم

أي انصرف (من صلاته إذا هو برجل) قال في الفتح لم أقف على تسميته ووقع في شرح العمدة للشيخ سراج الدين ابن الملقن أنه خلد بن رافع بن مالك الأنصاري أخو رفاعه قال القسطلاني لكن وهو ما قاله (معتزل) أي منفرد عن الناس (لم يصل مع القوم) قال مامنه بـ (فإن أن صلى مع القوم قال) يا رسول الله (أصابتني جنابة ولا ماء) أي موجود بالكلية وما بفتح الهمزة

قال الحافظ ابن حجر ايمى وقال ابن دقيق العيد الامام ايمى موجود عندى وفى حذف الخبر بسط اعذر له لما فيه من غموم النفي كانه نفي وجود الامام بالكلية بحيث لو وجد بسبب اوسى أو غير ذلك لحصله فاذا نفي وجوده مطلقا كان البغى فى النفي واعذر له (قال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٦ (عليك بالصعيد) المذكور فى الآية الكريمة قتيمة واصعب اطيبا وفى رواية

مسلم بن زبير عنده سلم فاصره ان يقيم بالصعيد (فانه يكنى) لا باحة الصلاة مطلقا لم يتحدث وهو الحق من انه يستباح بالتيمم ما يستباح بالوضوء لانه طهارة جعلها الله سبحانه بدلا عن الوضوء عند عدم الماء وللبدل حكم المبدل الا ما خصه الدليل ولم يكن هذا مما خصه الدليل واما الاستدلال بما روى عن ابن عباس انه قال بين السنة أن لا يصلى بالتيمم الا المكتوبة ثم يقيم للآخرى كما أخرجه الدارقطنى والبيهقى فى اسناده الحسن بن عمار وهو مقروك مجمع على تركه وقد روى عن غيره نحو ذلك من قوله غير مرفوع منها عن علي رضى الله عنه وفى اسناده ضعيفان وهما الحرث الاعور والحجاج بن ارطاة ومنها عن عمرو بن العاص وابن عمر ولا تقوم بشئ من ذلك حجة والمجيب عن قال انه يخبر بما فيها بالاجماع فان المرفوع باطل والموقوف لا حجة فيه قاله الحافظ الشوكانى فى السيل وفى هذه القصة مشروعية التيمم للجنب وفيها جواز الاجتهاد بمحضرة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لان سياق القصة يدل على ان التيمم كان معلوما عندهم لكنه صرح

حتى ينتهى الى أهل السما والمراد بالموافقة الموافقة فى وقت التامين فيؤمن مع تأميينهم قاله النووي قال ابن المنذر الحكمة فى اثبات الموافقة فى القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة لا لاتبان بالوظيفة فى محايها وقال القاضى عياض معناه وافقهم فى الصفة والخشوع والاخلاص قال الحافظ والمراد بتامين الملائكة استغفارهم المؤمنين قولاه آمين هو بالمدرو التحقيق فى جميع الروايات وعن جميع القراء وحكى أبو نصر عن حمزة والكسائى الامالة وفيه ثلاث لغات أخر شاذة القصر حكاها ثعلب وانشده شاهد أو ذكره ابن درستويه وطعن فى الشاهد بانه لضرورة الشعر وحكى عياض ومن تبعه عن ثعلب انه انما أجاز فى الشعر خاصة والمائة التشديد مع المدو والمائة التشديد مع القصر وخطأهما جماعة من أئمة اللغة وآمين من أسماء الأفعال ويفتح فى الوصل لانها مثل كيف ومعناه اللهم استجب عند الجمهور وقيل غير ذلك مما يرجع جميعه الى هذا المعنى وقيل انه اسم لله حكاه صاحب القاموس عن الواحدى والحديث يدل على مشروعية التامين قال الحافظ وهذا الأمر عند الجمهور للندب وحكى ابن بزيعة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم ملاحظا لظاهر الأمر وأوجبته الظاهرية على كل من صلى والظاهر من الحديث الوجوب على المأموم فقط لكن لا مطلقا بل مقيد بان يؤمن الامام واما الامام والمتمرد فمذهب ديب فقط وحكى المهدي فى البحر عن العترة جميعا ان التامين بدعية وقد عرفت ثبوته عن علي عليه السلام من فعله وروايته عن النبي صلى الله عليه وسلم فى كتب أهل البيت وغيرهم على انه قد حكى السيد العلامة الامام محمد بن ابراهيم الوزير عن الامام المهدي محمد بن المطهر وهو أحد أئمتهم المشاهير انه قال فى كتابه الرياض النسيبة ان رواية التامين جم غفيرة قال وهو مذهب زيد بن علي وأحمد بن عيسى انتهى وقد استدل صاحب البحر على ان التامين بدعية بحديث معاوية بن الحكم السلى ان هذه صلاتنا لا يصلح فيها شئ من كلام الناس ولا يشك ان أحاديث التامين خاصة وهذا عام فان كانت أحاديثه الواردة عن جمع من الصحابة لا يقوى بعضها على تخصيص حديث واحد من الصحابة مع انه من درجة تحت العمومات القاضية بمشروعية مطلق الدعاء فى الصلاة لان التامين دعاء فليس فى الصلاة تشبه وقد اثبتته العترة فها هو جوابهم فى اثباته فهو الجواب فى اثبات ذلك على ان المراد بكلام الناس فى الحديث هو تكليمهم لانه اسم مصدر كالم تكلم ويدل على ان ذلك السبب المذكور فى الحديث واما القدح فى مشروعية التامين بانه من طريق وائل بن حجر فهو ثابت من طريق غيره فى كتب أهل البيت وغيرهما فانه مروي من جهة ذلك العدد الكثير وأما ما رواه فى الجوامع الكافي عن القاسم ابن ابراهيم ان آمين ليست من لغة العرب فهذه كتب اللغة باجها على ظهر البسيطة

فى الآية عند الحديث الا صغر بناء على ان المراد بالامامة مادون الجاع وأما الحديث الا كبر فليست صريحة فيه (وعن) فكانه كان يعتقد ان الجنب لا يقيم فعلم بذلك مع قدرته على ان يسأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن هذا الحكم ويحتمل انه كان لا يعلم مشروعية التيمم أصلا وكان حكمه حكم فاقه الطهورين ويؤخذ من هذه القصة ان للعالم اذا رأى فعلا محتملا

أن يسأل فاعله عن الحال فيه ليوضح له وجه الصواب وفيه التحريض على الصلاة في الجماعة وإن ترك الشخص الصلاة بحضرة المصلى معيب على فاعله غير عذر وفيه حسن الملائقة والرفق في الإنكار ويؤخذ من هذا الحديث الاكتفاء في البيان بما يحصل به المقصود من الأفهام لأنه أحاطه على الكيفية المعلومة من الآية ١١٧ ولم يصرح له بما أو دل قوله يكفيك على

أن التميم في مثل هذه الحالة لا يلزمه القضاء ويحتمل أن يكون المراد بكفيك أي لا بداء فلا يدل على ترك القضاء (ثم سار النسبي صلى الله عليه وآله وسلم) فاشتكى إليه وإلى الله صلواته وسلامه عليه (الناس من العطش فتزل) صلى الله عليه وآله وسلم (فدعا فلانا) هو عمران ابن حصين كادل عليه رواية مسلم ابن زريق عنده مسلم (كان يسميه ابورجاء) العطاردي (ونسبه عوف) الاعرابي (ودعا عليا) هو ابن أبي طالب (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم لهما (اذهبا فابغيا) من الابتغاء وللأصملي فابغيا وهو من التبالى أي فاطلبا (الماء) وفيه الجري على العادة في طلب الماء وغيره وإن السبب في ذلك غير قاذح في التوكل (فاطلعا فتلقيامراة بين مرادتين) تقنية مرادة بفتح الميم والزاي الراوية أو القرية الكبيرة وسميت بذلك لأنه يزد فيها جلد آخر من غيرها (أو) بين (سطيحتين) تقنية سطحية بفتح السين وكسر الطاء المهملتين بمعنى المزايدة أو وعاء من جلدتين سطح أحدهما على الآخر والشك من الراوى وهو عوف (من ماء

وعن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أتاه غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول رواه أبو داود وابن ماجه وقال حتى يسمعها أهل الصف الأول فيرتج بها المسجد الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وقال اسناده حسن والحاكم وقال صحيح على شرطهما والبيهقي وقال حسن صحيح وأشار إليه الترمذى وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام ومشروعية الجهر به وقد تقدم الخلاف في ذلك واستدلوا على مشروعية الجهر به بحديث عائشة رضيها عنهما وأحمد وابن ماجه والطبراني باللفظ ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على السلام والتأمين وحديث ابن عباس عند ابن ماجه باللفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما حسدتكم اليهود على شيء ما حسدتكم على قول آمين فاكثروا من قول آمين اه وعن وائل بن حجر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقال آمين يمتهاصوته رواه أحمد وأبو داود والترمذى الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وزاد أبو داود ورفع بها صوته قال الحافظ وسنده صحيح وصححه الدارقطني وأعله ابن القطان بحجر بن عنبس وقال أنه لا يعرف وخطأه الحافظ وقال أنه ثقة معروف قبل له صحبة ووثقه يحيى بن معين وغيره وروى الحديث ابن ماجه وأحمد والدارقطني من طريق أخرى بلفظ وخفض بها صوته وقد أعادت باضطراب شعبة في اسنادها ومتمها ورواهما سفيان ولم يضطرب في الاسناد ولا المتن قال ابن القطان اختلف شعبة وسفيان فقال شعبة خضع وقال الثوري رفع وقال شعبة حجر أبو عنبس وقال الثوري حجر بن عنبس وصوب البخاري وأبو زرعة قول الثوري وقد جزم ابن حبان في الثقات أن كنيته كامم أبيه فيكون ما قاله صوابا وقال البخاري أن كنيته أبو السكن ولا مانع من أن يكون له كنيستان وقد ورد الحديث من طرق ينتفي بها إعلاله بالاضطراب من شعبة ولم يبق إلا التعارض بين شعبة وسفيان وقد رجحت رواية سفيان بمتابعة اثنين له بخلاف شعبة فلذلك جزم الثقات بأن روايته أصح كما روى ذلك عن البخاري وأبي زرعة وقد حسن الحديث الترمذى قال ابن سيد الناس ينبغي أن يكون صحيحا وهو يدل على مشروعية التأمين للإمام والجهر ومدا الصوت به قال الترمذى وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم والتابعين ومن بعدهم يروون أن الرجل يرفع صوته بالتأمين ولا يخفيها وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحق اه

* (باب حكم من لم يحسن فرض القراءة) *

(عن رفاع بن زافع أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علم رجلا الصلاة فقال إن كان

على بعير لها فقل لا اله الا الله قالت عهدي بالماء امس) بالبناء على الكسر عند الجازين ويعرب غير منصرف للعلمية والعدل عند التميم ففتح سنيه إذا كان ظرفا ويحتمل أن يكون عهدي مبتدأ بالماء متعلق به وامس ظرف له وقوله (هذه الساعة) بدل من امس بدل بعض من كل أي مثل هذه الساعة والخبر محذوف أي حاصل ونحوه وقبل غير ذلك (ونقرنا) أي رجائنا (خلوفا)

بضم الخاء المعجمة واللام المخففة والنصب على الحال السادسة تدل على خبر قاله الحافظ وغيره وتعبه العبيق وقال الوجه ما قاله
الكرمانى انه منصوب بكان المقدرة ولا يصح على خلاف الرفع أى غيب أو خرج رجالهم للاستقامة وخلقوا النساء أو غابوا
وخلفوهن (قال لها انطلقى اذا قالت ١١٨ الى أين قال الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت الذى يقال له

معك قرآن فاقرأ أو الا فاحمد الله وكبره وهله ثم اركع رواء أبو داود والترمذى وعن
عبد الله بن أبي أوفى قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى لا استطيع ان
أخذ شيئا من القرآن فعلمنى ما يجزئنى قال قل سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر
ولا حول ولا قوة الا بالله رواء أحمد وأبو داود والنسائى والدارقطنى ولفظه فقال انى
لا استطيع ان أنعم القرآن فعلمنى ما يجزئنى فى صلاتى فذكره) اما الحديث الاول فهو
طرف من حديث المسبى وصلاته وأخرجه النسائى أيضا وقال الترمذى حديث رفاعة
حسن وأما الحديث الثانى فاخرجه أيضا ابن الجارود وابن حبان والحاكم وفى اسناده
ابراهيم بن اسمعيل السكسكى وهو من رجال البخارى لكن عيب عليه اخراج حديثه
وضعه النسائى وقال ابن القطان ضعفه قوم فلم يأو بحجة وقال ابن عدى لم أجده
حديثا منكر المتن وذكره النووى فى الخلاصة فى فصل الضعيف وقال فى شرح المذهب
رواه أبو داود والنسائى باسناد ضعيف اه ولم ينقل بالحديث ابراهيم بن محمد رواء الطبرانى
وابن حبان فى صحيحه أيضا من طريق طلحة بن مصرف عن ابن أبي أوفى ولكن فى اسناده
الفضل بن موفى ضعفه أبو حاتم كذا قال الحافظ قوله فاحمد الله الخ قبل قد عين الحديث
الثانى لفظ الحمد والتكبير والتلليل المأمور به ولا يخفى انه من التقييم دعوا فى المطلق
قوله انى لا استطيع رواء ابن ماجه بل لفظ انى لأحمد من القرآن شيئا قال شارح
المصابيح اعلم أن هذه الواقعة لا تجوز ان تكون فى جميع الازمان لان من يقدر على
تعلم هذه الكلمات لا محالة يقدر على تعلم الفاتحة بل تأويله لا استطيع ان أنعم شيئا
من القرآن فى هذه الساعة وقد دخل على وقت الصلاة فاذا فرغ من تلك الصلاة لزمه
أن يتعلم والحديثان يدلان على أن الذكر المذكور ويجزئ من لا يستطيع ان يتعلم
القرآن وليس فيه ما يقتضى التكرار فظاهره أنها تسكنى مرة وقد ذهب البعض الى
أنه يقوله ثلاث مرات والثالثون بوجوب الفاتحة فى كل ركعة لعلمهم يتولون بوجوبه
فى كل ركعة

* (باب قراءة السورة بعد الفاتحة فى الاوليين وهل تسن قراءتها فى الاخرين أم لا) هـ

(عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ فى الظهر فى الاوليين بام
الكتاب وسورتين وفى الركعتين الاخرين بفاتحة الكتاب ويسمعنا الآية احيا ناويطول
فى الركعة الاولى ما لا يطيل فى الثانية وهكذا فى العصر وهكذا فى الصبح متفق عليه
ورواه أبو داود وزاد قال فظننا انه يريد بذلك ان يذكر الناس الركعة الاولى) قوله
الاوليين بخمسينين فى الثانية الاولى وكذا الاخرين قوله وسورتين أى فى كل ركعة سورة

الصائى) بالهـ مزمع صبا أى
خرج من دين الى آخر ويرى
من صبي يصبا أى المسائل (قالا
هو الذى تعنين) أى تريدن وفيه
تخلص حسن لانهم لو قالوا
لاغات المقصود ولو قالنا لم كان
فيه تقرير لكونه عليه السلام
صائبا فخلصنا هذا اللفظ وأشارا
الى ذاته الشريفة لا الى تسميتها
وفيه جواز الخلوة بالاجنبية فى
مثل هذه الحالة عند من الفتنة
(فانطلقى) معنا اليه (لجأ) أى
على وعمران (بها الى النبي صلى
الله عليه وآله وسلم) وحديثه
الحديث الذى كان بينهما وبينها
(قال) عمران (فاستنزلهما عن
بعيرها) اى طلبوا منها النزول
عنه وجع باعتبار على وعمران
ومن تبعهما ممن يعينهما قال
بعض الشراح المتقدمين انما
أخذوها واستجازوا أخذها
لأنها كانت كافترة حرية وعلى
تقدير أن يكون لها عهد

فضرورة العطش تبيح للمسلم
الماء المملون لغيره على عوض
والافئس الشارع تفدى بكل
شيء على سبيل الوجوب (ودعا
النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
بعد أن احضر وهما بين يديه (باناه
ففرغ فيه) من التفرغ

وللكشميرى فافرغ من الافراغ (من افواه المزدتين) جمع فى موضع التثنية على حذف قد صغت قلوبكم ويدل
(أو السطحيين) أى أفرغ من أفواههما والشك من الراوى زاد الطبرانى والبيهقى من هذا الوجه فتمضيض فى الاناء واعاده
فى أفواه المزدتين وبهذه الزيادة تبضح الحكمة فى ربط الافواه بعد فتحها وعرفت منها ان البركة انما حصلت بعشرك بريقه

الظاهر المبارك للام (أو وكأ) أي ربط (أو فاهما واطلق) أي فتح (الغزالي) بفتح المهملة والزاي وكسر اللام ويجوز فتحها
 وفتح الياء جمع عز لا بأسكان الزاي والمد أي فم المزدتين الأسفل وهي عروتهما التي يخرج منها الماء بسعة ولكل من أدة عز لا وان
 من أسفلها (ونودى في الناس استقوا) بهمزة وصل من سقى فتكسر ١١٩ أو قطع من أسقى فتفتح أي استقوا غيركم
 كالذواب وشحوها (واستقوا

فسقى من سقى) وزاد ابن عساكر
 من شاء (واستقى من شاء) فرق
 بينه وبين سقى لأنه لنفسه واستقى
 لغيره من ماشية ونحوه واستقى
 قيل بمعنى سقى وقيل انما يقال
 سقىته لنفسه واستقىته لما يتيه
 (وكان آخر ذلك أن أعطى الذي
 أصابته الجذابة) وكان معتزلا
 (انا من ماء) واستدل به هذه
 القصيدة على تقديم مصالحة شرب
 الآدمي والحيوان على غيره
 كصالحية الطهارة بالماء لآخر
 الاحتياج إليها عن سقى واستقى
 ولا يقال قد وقع في رواية مسلم
 ابن زريق غير انما نسق بهيرا
 لأنه محمول على ان الابل لم تكن
 محتاجة اذ ذاك الى السقى
 فيحمل قوله فسقى على غيرها
 (قال) أي النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم للذي أصابته الجذابة
 (اذهب فانزعك عليك وهي)
 أي والحال أن المرأة (فاعة تنظر
 الى ما يفعل) بالبناء الجعول
 (بما هو ايم الله) أصله ايم الله
 وهو اسم وضع للقسم هكذا ثم
 حذف منه النون تخفيفا والفة
 ألف وصل مفتوحة ولم يحذف
 كذلك غيرها أي ايم الله قسمي
 وفيها الغات جمع منها النوى في

ويدل على ذلك ما ثبت من حديث أبي قتادة في رواية البخاري بلفظ كان النبي صلى الله
 عليه وسلم يقرأ في الركعتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة سورة وفيه دليل
 على اثبات القراءة في الصلاة السرية وقد أخرج أبو داود والنسائي عن ابن عباس
 انه سئل أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر والعصر فقال لا لا فقل
 له فله له كان يقرأ في نفسه فقال خسا هذه أشد من الأولى فكان عبدا مأمورا بلغ
 ما أرسل به الحديث وهو كما قال الخطابي وهم من ابن عباس وقد أثبت القراءة في السرية
 أبو قتادة وخباب بن الارت وغيرهما والاثبات مقدم على النفي وقد تردد ابن عباس في
 ذلك فروى عنه أبو داود انه قال لا أدري أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر
 والعصر أم لا وفي هذه الرواية دليل على انه اعتمد في الأولى على عدم الدراية لا على قرائن
 دلت على ذلك قوله ويسمعنا الآية احيانا فيه دلالة على جواز الجهر في السرية وهو يرد
 على من جعل الاسرار شرط الصحة الصلاة السرية وعلى من أوجب في الجهر وجود السهو
 وقوله احيانا يدل على انه تكرر ذلك منه قوله ويطول في الركعة الأولى استدلال به على
 استحباب تطويل الأولى على الثانية سواء كان التطويل بالقراءة أو بتليها مع استواء
 المقروء في الأوليين وقد قيل ان المستحب التسوية بين الأوليين فاستدلوا بحديث سعد
 عند البخاري ومسلم وغيرهما وسيأتي وكذلك استدلالوا بحديث أبي سعيد الآتي عند مسلم
 واجدانه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في الظهر في الأوليين في كل ركعة قدر ثلاثين آية
 وفي رواية لابن ماجه ان الذين حذروا اذا كانوا ثلاثين من الصحابة وجعل صاحب هذا
 القول لطويل الأولى المذكور في الحديث بسبب دعاء الاستفتاح والتعوذ وقد جمع
 البيهقي بين الاحاديث بان الامام يطول في الأولى ان كان منتظرا لاحد والاسوي بين
 الأوليين وجمع ابن حبان بان تطويل الأولى انما كان لاجل التريل في قراءتها مع استواء
 المقروء في الأوليين قوله وهو كذلك في الصبح الخ فيه دليل على عدم اختصاص القراءة
 بالفاتحة وسورة في الأوليين بالفاتحة فقط في الآخرين والتطويل في الأولى بصلاة الظهر
 بل ذلك هو السنة في جميع الصلوات قوله فظننا انه يريد الخ فيه ان الحكمة في التطويل
 المذكور هي انتظار الداخل وكذا روى هذه الزيادة ابن خزيمة وابن حبان وقال القرطبي
 لاجبة فيه لان الحكمة لاتعمل بها الخفاها وعدم انضباطها والحديث يدل على مشروعية
 القراءة بفاتحة الكتاب في كل ركعة وقد تقدم الكلام عليه وعلى قراءة سورة مع الفاتحة
 في كل واحدة من الأوليين وعلى جواز الجهر ببعض الآيات في السرية (وعن جابر بن
 سمرة قال قال عمر اسعد لقد شكولني كل شيء حتى الصلاة قال أما أنا فامدني الأوليين

ثم فيه سبع عشرة وبلغها غير عشرين وبسته فاد منه جواز التوكيد باليمين وان لم يمين (لقد اقلع) بضم الهمزة أي كيف
 (عنما وانه ليخيل اليها انها أشد ملته) بكسر الميم وسكون اللام أي املاء (منها) والمراد انهم يظنون
 ان ما بقي فيها من الماء أكثر مما كان أولا (حين ابتدأ فيها) وهذا من أعظم آياته وباهر دلائل نبوته حيث توضحوا شربوا استقوا

واغتسل الجنب بل في رواية مسلم لم ينزروا أنهم ملؤا كل قربة كانت معهم مما سقط من العزالي وبقيت المزدانان مملوءتين بل تخيل العصاة ان ماهاأ كثر ما كان أولا (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لا تصحابه (اجعوا لها) لعله تطيبها لخطاها في مقابلة حبسها في ذلك الوقت عن السير ١٢٠ الى قومها او ما بالها من مخافتها أخدمائها الا انه عوض عما أخذ من الماء

قال في الفتح فيه جواز الاخذ للمحتاج برضا المطلوب منه أو بغير رضاه ان تعين وفيه جواز المعاطاة في مثل هذا من الهبات والاباحات من غير افظ من المعطى والاخذ (بجمعها) من بين) وفي رواية ما بين (عجوة) تمر اجود تمر المدينة (ودقيقة وسويقة) بفتح أولهما ولكريمة بضمهم ما صغر بن مئة (حتى جمعوا الهاتعاما) زاد أحمد في روايته كغيرها والطعام في الائمة ما يؤكل قال الجوهري وربما خص الطعام بالبر وفيه اطلاق لفظ الطعام على غير المنطقة والذرة خلافاً لآي ذلك او المعنى حتى جمعوا الهاتعاما غير ما ذكر من العجوة وغيرها (فجعله) أي الذي جمعه ولا يذبح فاعلموا أي الانواع المجموعة (في ثوب وجعلوها) أي المرأة (على بغيرها) وضعوا الثوب) بما فيه (بيديها) أي قدامها على البعير (قالها) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يصلي قالوا لها أي الصحابة بامرهم صلى الله عليه وآله وسلم (فهلين) أي اعلى (مارزنا) أي ما نقضا (من مائت شبا) وظاهره ان جميع ما اخذوه من الماء مما زاده الله

واحذف في الآخرين ولا آلو ما اقتديت به من صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صدقت ذلك الظن بك أو ظني بك متفق عليه) قوله شكوك يعني أهل المكوفة وفي رواية البخاري شك أهل المكوفة سعدا غزالي في كل نبي قال الزبير بن بكار في كتاب النسب رفع أهل المكوفة عليه اسماء كشفها عمر فوجد بها باطلة ولكن عزله واستعمل عليهم عمار بن ياسر قال خليفة استعمل عمار على الصلاة وابن مسعود على بيت المال وعثمان بن حنيف على مساحة الارض قوله فامد في رواية في الصحيحين فارك في الاوليين وهما مقاربان قال القرطبي أقيم طويلا طول فيه ما القراءه ويحتمل التطويل لما هو أعم كاذكار والقراءة والركوع والسجود والمعبره في التفرقة بين الركعات انما هو في القراءة قوله واحذف بفتح الهمزة وسكون الحاء الماء الملهة قال الحافظ وكذا هو في جميع طرق هذا الحديث التي وقعت عليه الكن في رواية البخاري واحذف بضم الهمزة وكسر الخاء المجمة والمراد بال حذف التطويل وتقصيره ما عن الاوليين لاحذف أصل القراءة والاخلال بها فكأنه قال احذف المد وفيه دليل على أن الاوليين من الرباعية متساويان في الطول وكذا الاوليان من الثلاثية وقد تقدم الكلام على ذلك وفيه دليل أيضا على تساوي الآخرين قوله ولا آلو بعد الهمزة من آلو وضم اللام بعدهما أي لا أقصر في ذلك قوله ذلك الظن بك فيه جواز مدح الرجل الجليل وجهه اذا لم يخف عليه فتنة باعجاب وشغره والنهي عن ذلك انما هو من خيف عليه وقد جاءت أحاديث كثيرة ثابتة في الصحيحين بالامرين والمد في الاوليين يدل على قراءة زيادة على فاتحة الكتاب ولذا ورد المصنف الحديث دليلا لقراءة لسورة بعد الفاتحة (وعن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعة الأولى في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر قراءة خمس عشرة آية أو قار نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الأولىين في كل ركعة قدر قراءة خمس عشرة آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك رواه أحمد ومسلم) الحديث يدل على استحباب التطويل في الاوليين من الظهر والآخر بين منسه لان الوقوف في كل واحدة من الآخر بين منسه مقدار خمس عشرة آية يدل على انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ بزيادة على الفاتحة لانها ليست الاسمع آيات وقوله في الآخرين قدر خمس عشرة آية أي في كل ركعة كما يشعر بذلك السياق ويدل أيضا على استحباب التخفيف في صلاة العصر وجعلها على النصف من صلاة الظهر وقدره صلى الله عليه وآله وسلم وأبو داود والنسائي عن أبي سعيد من طريق أخرى هذا الحديث بدون قوله في كل ركعة ولفظه فخرنا قيامه

تعالى وأوجده وأنه لم يختلط فيه شيء من مائتها في الحقيقة وان كان في الطاهر مختلطاً وهذا أبعد وأغرب في المعجزة وهو ظاهر قوله (ولكن الله هو الذي اسقانا) ولابن عساكر سقانا ويحتمل ان يكون المراد ما نقضا من مقدار مائت شيئا وقد اشتمل ذلك على علم عظيم من أعلام النبوة واستدل به هذا على جواز استعمال أو اني المشركين ما لم يمتنع فيها التجاسة

وفيه إشارة إلى أن الذي أعطاه الله ليس على سبيل العوض عن ما تم أبلى على سبيل التكرم والتفضل (فانت أهلها وقد احتسبت عنهم قالوا) أي أهلها (ما حبسك يا فلانة قالت العجب) أي حبسني العجب (لقيني رجلاً فذهب إلى هذا الرجل الذي يقال له الصافي ففعل كذا وكذا فوالله أنه لا يصح الناس من بين هذه وهذه) عشرين ١٢١ البيانية وكان المناسب التعبير في بدل

من على أن حروف الجر قد ينوب بعضهم عن بعض (وقالت) أي أشارت (باصبعها) وهو من إطلاق القول على الفعل (الوسطى والسجادة) لأنه يشار بها عند الخاصة والسب وهي المسجدة لأنه يشار بها إلى التوحيد والتزوية (نرفعهما إلى السماء تعني المرأة السماء والارض اوانه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حقا) هذا منها ليس بإيمان الشك لكنها أخذت في النظر فاعقبها الحق فآمنت بعد ذلك (فكان المساوون بعد ذلك يغيرون) من أغار أو من غار وهو قليل أي دفع الخيل في الحرب (على من حوّلها من المشركين ولا يصيبون الصرم الذي هي منه) بكسر الصاد وسكون الراء النقر ينزلون بأهلهم على الماء أو آيات من الناس مجمعة وانما لم يغيروا عليهم وهم كرامة لا طمع في اسلامهم بسببها أو لرعاية ذمامها (فقلت) أي المرأة (يوما اتومها ما أرى) بمعنى أعلم أي الذي اعتقد (أن هؤلاء القوم يدعونكم) من الاغارة (عمدا) لاجلهم ولا سيما ولا خوف منكم بل مراعاة لما سبق بيني وبينهم (فهمل

في الركعتين الأوليين من الظهر فيمضي في كل المطلق في هذه الرواية على المقيد بقوله في كل ركعة والحكمة في إطالة الظهر انما في وقت غفلة بالانوم في القائلة فطوات ليسدركها المتأخر والعصر ليست كذلك بل تفعل في وقت تعب أهل الاعمال تخففت وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يطول في صلاة الظهر تطو بلا زائد على هذا المقدار كما في حديث أن صلاة الظهر كانت تقام ويذهب الذهاب إلى البقيع فيقضى حاجته ثم يأتي أهل فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى مما يطيلها

*(باب قراءة سورتين في كل ركعة وقراءة بعض سورة فتدكيس السور

في ترتيبها وجواز تكريرها)*

(عن أنس قال كان رجل من الانصار يؤمهم في مسجد قبا فكان كلما افتتح سورة يقرأ بها لهم في الصلاة مما يقرأ به يفتح بقل هو الله أحد حتى يفرغ منها ثم يقرأ سورة أخرى معها فكان يصنع ذلك في كل ركعة فلما اتاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخبروه الخبر فقال وما يصنع لك على لزوم هذه السورة في كل ركعة قال اني أحبها قال حبك اياها ادخلك الجنة رواه الترمذي وأخرجه البخاري تعليقا الحديث قال الترمذي حسن صحيح غريب وأخرجه البزار والبيهقي والطبراني قوله كان رجل هو كان يوم بن الهدم ذكره ابن منده في كتاب التوحيد وقيل قتادة بن النعمان وقيل مكثوم بن هدم وقيل كزبن هدم قوله افتتح بقل هو الله أحد ثم لا يشترط قراءة الفاتحة وأجيب بأن الراوي لم يذكر الفاتحة لعلمه بأنه لا بد منها فيكون معناه افتتح سورة بعد الفاتحة أو أن ذلك قبل ورود الدليل على اشتراط الفاتحة قوله فكان يصنع ذلك في كل ركعة لفظ البخاري فحكمه أصحابه وقالوا انك تفتتح بهذه السورة لا ترى انها تجزئك حتى تقرأ بأخرى فاما ان تقرأ بها واما ان تدعها وتقرأ بأخرى فقال ما أنا بشارضكم ان أحببت ان أوكمكم بذلك فعلت وان كرهتم ذلك تركتكم وكانوا يرون انه من أنفسهم وكرهوا أن يؤمهم غيره فلما أتاهم النبي صلى الله عليه وسلم أخبروه الخبر فقال يا فلان ما يمنعك أن تفعل ما يأمرك به أصحابك وما يصح لك الخ قوله ما يصح لك أجابه عن الحامل على الفعل بأنه المحبة وحدها قوله ادخلك الجنة التبشير له بالجنة يبدل على الرضا بفعله وعبر بالفعل الماضي وان كان الدخول مستقبلا تنديما على تحقق الوقوع كما نص عليه أئمة المعاني قال ناصر الدين بن المنير في هذا الحديث ان المقاصد تفسر أحكام الفعل لان الرجل لو قال ان الحامل له على اعادة ما لا يحفظ غيرها لا يمكن أن يأمره بحفظ غيرها لكنه اعلم بجها فظهرت صحة قصده فصوبه قال وفيه دليل على جواز تخصيص بعض القرآن بميل النفس اليه

الحديث كله بصريون وفيه الحديث والعنونة والقول وأخرجه البخاري أيضا في علامات النبوة ومسلم في الصلاة (كتاب الصلاة)* هي لغة الدعاء بخير قال الله تعالى وصل عليهم أي ادع لهم وشرع أقوال وأفعال مفتحة بالكبير

محققه بالنسليم (بسم الله الرحمن الرحيم) من أنس بن مالك رضي الله عنه قال كان أبوذر (رضي الله عنه) يحدث أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم قال فرج) أي فتح (عن سقف يتيق) أضافه لنفسه لأن الاضافة تكون بادى ملابسة والافه وبيت أم هانئ كانت (وأنا بركة فنزل جبريل) ١٢٢ عليه السلام من الموضع المفروح في السقف مباغاة في المفاجأة (ففرج)

بفتحات أي شق (صدري) الذي رجمه القاضي عياض أن شق الصدر كان وهو ص غير عند مرضعته حليمة وتعبه السهيلي بأن ذلك وقع مرتين وهو الصواب فالشق الاول كان انزع العلقه التي قبل له عندها هـ مذا حظ الشـ يطان منك والشق الثاني كان لاستعداده للثاني الحاصل له في تلك الليلة وقد روى الطيالسي والحريث في مسندهما من حديث عائشة أن الشق وقع مرة أخرى عند مجي جبريل له بالوحى في غار حرا ومناسبة ظاهره وروى الشق أيضا وهو ابن عشر أو نحوها في قصة له مع عبد المطلب أخرجه أبو نعيم في الدلائل وروى أخرى خامسة ولا تثبت (ثم غسله بما زهرم) وإنما اختاره عن غيره من المياه لفضله على غيره من المياه أولانه يقوى القلب (ثم جاء بطست) هي مؤنثة وئذ كر على معني الاناء وخص بذلك لانه آلة الفصل عرفا (من ذهب) لانه أعلى أواني الجنة ولا يقال فيه استعمال آية الذهب لاننا نقول أن ذلك كان قبل التحريم لانه انما وقع بالمدينة وقد استبعد من استدله على جواز تحلية المعصوف وغيره لأن

والاستكثار منه ولا بعد ذلك هجرنا الغيرة والحديث يدل على جواز قراءة سورتين في كل ركعة مع فاتحة الكتاب على ذلك التأويل من غير فرق بين الاولين والآخرين لان قوله في كل ركعة يشمل الآخرين (وعن حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذات ليلة فافتتح البقرة فقلت يركع عند المائة ثم مضى فقلت يصلي بها في ركعة فمضى فقلت يركع بها فمضى ثم افتتح النساء فقرأها ثم افتتح آل عمران فقرأها مترسلا اذا مر بآية فيها تسبيح سبح واذ مر بسؤال سأل واذ مر بآية تعوذ ثم ركع فجعل يقول سبحان ربى العظيم وكان ركوعه نحو من قيامه ثم قال سمع الله من حمده ربنا لك الحمد ثم قام قياما طويلا قريبا مما ركع ثم سجد فقال سبحان ربى الاعلى فكان سجوده قريبا من قيامه رواه أحمد ومسلم والنسائي قوله فقلت يصلي بها في ركعة قال النووي معناه ظننت انه يسلم بها فيقسمها على ركعتين وأراد بالركعة الصلاة بكاملها وهي ركعتان ولا بد من هذا التأويل لينتظم الكلام بعده قوله فمضى معناه قرأ معظمها بحيث غلب على ظني أنه لا يركع الركعة الاولى الا في آخر البقرة فحينئذ قلت يركع الركعة الاولى بها فجاء وزا فتفتح النساء قوله ثم افتتح آل عمران قال القاضي عياض فيه دليل لمن يقول ان ترتيب السور اجتمعا من المسلمين حين كتبوا المصحف وأنه لم يكن ذلك من ترتيب النبي صلى الله عليه وسلم بل وكاه الى أمته بعده قال وهـ مذا قول مالك والجمهور واختاره القاضي أبو بكر الباقلاني قال ابن الباقلاني هو أصح القواين مع إجماعهم ما قاله والذي نقوله ان ترتيب السور ليس بواجب في الكتابة ولا في الصلاة ولا في الدرس ولا في التفتين والتعظيم وأنه لم يكن من النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك نص ولا يحرم مخالفتهم ولذلك اختلف ترتيب المصاحف قبل مصحف عثمان قال وأما من قال من أهل العلم أن ذلك بتوقيف من النبي صلى الله عليه وسلم كما استقر في مصحف عثمان وإنما اختلفت المصاحف قبل أن يبلغهم التوقيف في تأويل قراءته صلى الله عليه وسلم النساء ثم آل عمران هنا على أنه كان قبل التوقيف والترتيب قال ولا خلاف أنه يجوز للمصلي أن يقرأ في الركعة الثانية سورة قبل التي قرأها في الاولى وإنما يذكر ذلك في ركعة ولمن يتلو في غير الصلاة قال وقد أباح بعضهم وتأول نسي السلف عن قراءة القرآن منه كوسا عني من يقرأ من آخر السورة الى أولها ولا خلاف ان ترتيب آيات كل سورة بتوقيف من الله على ما بنى عليه الآن في المصحف وهكذا نقلته الامه عن فيها صلى الله عليه وسلم قوله فقرأها مترسلا اذا مر بآية الخ فيه استحباب الترسل والتسبيح عند المرور بآية فيها تسبيح والسؤال عند قراءة آية فيها سؤال والتعوذ عند تلاوة آية فيها تعوذ والظاهر استحباب هذه الامور لكل قارئ من

المستعمل له الملك فيحتاج الى ثبوت كونهم مكاتبين بما كلفناه (مما تلي) ذكر على معنى الاناء (حكمة وإيماننا) غير أي شيئا يحصل جلابسته الحكمة والإيمان فاطاق عليه تسمية للشيء باسم مسببه أو هو تمثيل لما كشف بالحسوس ما هو معقول كجبي الماوت في هيئة كبش أملح والحكمة كما قاله النووي عبارة عن العلم المتصف بالاحكام المشتملة على المعرفة بالله تعالى

المصحوبة بنفاذ البصيرة وتمذيب النفس وتحقيق الحق والعمل به والصمد عن اتباع الهوى والباطل وقيل هي النبوة وقيل هي
هي الفهم عن الله تعالى وفي الفتح وقد تطلق الحكمة على القرآن وهو مشتق على ذلك كله وعلى العلم فقط وعلى المعرفة فقط
ونحو ذلك (فأفرغه) أي مافي الطست (في صدرى ثم أطبقه) أي الصدر ١٢٣ الشريف ففتح عليه كما يفتح على الوعاء المملوء

لجمع الله تعالى له أجزاء النبوة
وختمها فهو خاتم النبيين وختم
عليه فلم يجد عدوه سبيلا إليه
لأن الشيء المختوم عليه محروس
وأنما قيل به ذلك ليعتقوى على
استجلاء الاسماء الحسنی
والثبوت في المقام الاسنى كما
وقع ذلك أيضا في حال صباه لينشا
على أكمل الاخلاق وعند المبعث
لبتلى الوحي بقلب قوى قال
صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أخذ
بيدي جبريل (فخرج) أي
صعد (بي الى السماء الدنيا) وفي
رواية أخرى ذربه على اللغات أو
التجريد جرد من نفسه شخصا
وأشار إليه (فلما جئت الى السماء
الدنيا) وبينها وبين الارض
خمسائة عام كما بين كل سماءين
الى السابعة (قال جبريل لخازن
السماء الدنيا) (افتح) أي بابها
وفي رواية شريك عند البخاري
فضرب بابا من أبوابها وفيه دليل
على ان الباب كان مغلقا قال ابن
المنبر حكمته التحقق ان السماء
لم تفتح الا من أجله بخلاف ما لو
وجدوه مفتوحا (قال) الخازن
(من هذا) الذي يقرع الباب
(قال جبريل) أي هذا جبريل
ولم يقل أنا للهى عنه وفيه من
أدب الاستئذان أن المستأذن

غير فرق بين المصلى وغيره وبين الامام والمنفرد والمأموم والى ذلك ذهب الشافعية قوله
ثم ركع فجعل يقول سبحان ربى العظيم فيه استحباب تكريره هذا الذي في الركوع
وكذلك سبحان ربى الاعلى في السجود والى ذلك ذهب الشافعي وأصحابه والاوزاعي
وأبو حنيفة والكوفيون وأحمد والجمهور وقال مالك لا يبعين ذلك للاستحباب وسبق في
الكلام على ذلك في باب الذي في الركوع والسجود قوله ثم قال سمع الله لمن حمده ربنا
لأن الحمد ثم قام قياما طويلا فيه رد لما ذهب اليه أصحاب الشافعي من ان تطويل
الاعتدال عن الركوع لا يجوز وتبطل به الصلاة وسبق في الكلام على ذلك والحديث
أيضا يدل على استحباب تطويل صلاة الليل وجواز الانتقام في النافلة (وعن رجل من

جهينة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في الصبح اذا زلزلت الارض في
الركعتين كاتيمها قال فلا أدري أنسى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم قرأ ذلك
عند ارواءه (ابوداود) الحديث سكت عنه أبوداود والمنذري وقد قدمنا ان جماعة من
أئمة الحديث صرحوا بصلاحيته ما سكت عنه أبوداود والاحتجاج وليس في اسناده مطعن
بل رجاله رجال الصحيح وجهالة الصحابي لا تضر عند الجمهور وهو الحق قوله يقرأ في الصبح
اذا زلزلت فيه استحباب قراءة سورة بعد الفاتحة وجواز قراءة قصار المفصل في الصبح
قوله فلا أدري أنسى فيه دليل المذهب الجمهور والقائلين بجواز التسمية عليه صلى الله
عليه وسلم وقد صرح بذلك حديث انما أبا بشر أنسى كما ننسون ولكن فيما ليس طريقه
البلاغ قالوا ولا يقرع عليه بل لا بد أن يتذكره واختلفوا هل من شرط ذلك التورأم يصح
على التراخي قبل وفاته صلى الله عليه وسلم قوله أم قرأ ذلك عند تردد الصحابي في أن إعادة
النبي صلى الله عليه وسلم للسورة هل كان تسميها أو كون المعتاد من قراءته ان يقرأ في
الركعة الثانية غير ما قرأه في الاولى فلا يكون مشروعا لأمته أو فعه له عند البيان الجواز
فكون الاعادة متروكة بين المشروعية وعدمها واذا دار الامر بين أن يكون مشروعا أو
غير مشروع فحمل فعه صلى الله عليه وسلم على المشروعية اولى لان الاصل في أفعاله
التشريع والتسمي ان على خلاف الاصل ونظيره ما ذكره الاصوابون فيما
اذا تردده له صلى الله عليه وسلم بين أن يكون جبليا أو لبيان الشرع والاكثر على
التأسي به (وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في ركعتي
الفجر في الاولى منهم اقولوا آمنا بالله وما انزل اليه الآية التي في البقرة وفي الاخرة آمنا
بالله وانهم يدان ما مسلمون وفي رواية كان يقرأ في ركعتي الفجر قولا آمنا بالله وما انزل
اليه واتى في آل عمران تعالى الى كلمة سوييننا وبينكم رواها أحمد ومسلم) الروايات

يسمى نفسه لا يتبس بغيره (قال هل معك أحد قال نعم معي محمد صلى الله عليه وآله وسلم فقال أرسل اليه) للعروج به وليس
السؤال عن أصل رسالته لاشتهارها في المالكوت ويحتمل أن يكون خفي عليه أصل ارساله لاشتغاله بعبادته والاول هو الاظهر
ويؤخذ منه ان رسول الرجل يقوم مقام اذنه لان الخازن لم يتوقف عن الفتح له على الوحي اليه بذلك بل عمل بالارسل اليه

(قال جبريل نعم) أرسل اليه (فلما فتح) الخازن (علونا السماء الدنيا) ضمير الجمع فيه يدل على انه كان معهم ما لا تكة اخرون واهله كانوا كالماء عداياهما تشبههما الملائكة حتى يصلوا الى سماء أخرى قاله القسطلاني ولادلالة فيه على ما ذكر فان تالمتمكم معه غيره ولو واحد (فاذا رجع قاعد ١٢٤ على يمينه اسودة) اشخاص جمع سواد كازمنة جمع زمان (وعلى يساره اسودة

اذا نظرت قبل) أى جهة (يمينه) ضحك واذا نظرت قبل) أى جهة (يساره بكي) وللاربعة شماله (فقال) أى الرجل القاعد (مرحبا بالنبي الصالح والابن الصالح) أى أصبت رجلا لاضيقا وهى كلمة يقال عند تأنيس الاقدام ولم يقل أحدا مرحبا بالنبي الصادق لان الصلاح شامل لاسائر الخصال المحمودة المدحوة من الصديق وغيره فقد جمع بين صلاح الانبياء وصلاح الائمة كانه قال مرحبا بالنبي التام في نبوته والابن البار في نبوته (قلت لجبريل) عليه السلام (من هذا قال هذا آدم) عليه السلام (وهذه الاسودة) التى (عن يمينه وشماله نسيم فيه) جمع نسيم وهى نفس الروح أى أرواح فيه (فأهل اليمين منهم أهل الجنة والاسودة التى عن شماله أهل النار) يحتمل ان النار كانت في جهة شماله ويكشف له منها حتى ينظر اليهم لانها في السماء لان أرواحهم في سبعين الارض السابعة كما ان الجنة فوق السماء السابعة في جهة يمينه كذلك (فاذا نظرت عن يمينه ضحك واذا نظرت قبل شماله بكي حتى عرج بي) جبريل ولا بن

فيما كان يقرؤه صلى الله عليه وسلم في الركعتين قبل الفجر مختلفة فمنها ذكر المصنف ومنها ما في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وقد ثبت في الصحيحين من حديث عائشة أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يخفف الركعتين اللتين قبل صلاة الصبح حتى انى لا قول هل قرأ فيهما بأم القرآن وفي رواية أقول لم يقرأ فيهما بفتح الفاء الكتاب والحديث يدل على استحباب قراءة الآيتين المذكورتين فيهما بعد قراءة فاتحة الكتاب لما ثبت في رواية لمسلم انه كان يقرأ فيهما بعد فاتحة الكتاب بقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد فحمل الاحاديث التي لم يذكر فيها القراءة بفتح الفاء في الكتاب كحديث الباب على هذه الرواية ويكون المصلح مخيرا ان شاء قرأ بفتح الفاء في الكتاب في كل ركعة ما في حديث ابن عباس وان شاء قرأ بفتح الفاء قل يا أيها الكافرون في ركعة وقل هو الله أحد في ركعة وإلى ذلك ذهب الجمهور وقال مالك وجوه وأصحاب الشافعي انه لا يقرأ غير الفاتحة وقال بعض السلف لا يقرأ شيئا وكلاهما خلاف هذه الاحاديث الصحيحة وسيأتي الكلام على ذلك في باب تأكيده ركعتي الفجر وقد استدلل المصنف رحمه الله بالحديث على جواز قراءة بعض سورة في الركعة كما فعل في ترجمة الباب

* (باب جامع القراءة في الصلوات) *

(عن جابر بن سمرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في الفجر بقى والقرآن المجيد ونحوها وكان صلاته بعد الى تخفيف وفي رواية كان يقرأ في الظهر بالليل اذا يغشى وفي العصر نحو ذلك وفي الصبح اطول من ذلك رواهما أحمد ومسلم وفي رواية كان اذا حضرت الشمس صلى الظهر وقرأ بنحو من والليل اذا يغشى والعصر كذلك والصلوات كلها كذلك الا الصبح فانه كان يطيه اها رواه أبو داود) قوله كان يقرأ في الفجر بقى قد تقرر في الاصول ان كان تنفيذا الاستمرار وعموم الازمان فينبغي أن يحمل قوله كان يقرأ في الفجر بقى على الغالب من حاله صلى الله عليه وسلم أو تحمله على انه المجرى وقوع الفعل لانهم اقد استعمل لذلك كما قال ابن دقيق العيد لانه قد ثبت انه قرأ في الفجر اذا الشمس كورت عند الترمذي والنسائي من حديث عمرو بن حريث وثبت انه صلى الله عليه وسلم صلى بمكة الصبح فاستمع سورة المؤمنين عند مسلم من حديث عبد الله ابن السائب وانه قرأ بالطور ذكر البخاري تغليقا من حديث أم سلمة وانه كان يقرأ في ركعتي الفجر واحداهما ما بين السنتين الى المائة أخرجه البخاري ومسلم من حديث أبي برزة وانه قرأ الروم أخرجه النسائي عن رجل من الصحابة وانه قرأ المعوذتين أخرجه

النسائي

(ففتح) والمعنى المعنى (ففتح)

عساكر به (الى السماء الثانية فقال لخازمه افتح فقال له خازمه امثل ما قال الاول) والمعنى المعنى (ففتح) قال أنس فذكر (أبوذر) انه (أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وجد في السموات آدم وادريس وموسى وعيسى و ابراهيم صلوات الله عليهم أجمعين) (ولم يثبت) من الاثبات (كيف صانزلهم) أى لم يعين أبوذر لسلك نبي سماء (غير انه ذكر انه وجد آدم

في السماء الدنيا و ابراهيم في السماء السادسة) هو موافق لرواية شريك عن أنس والثابت في جميع الروايات غير هاتين انه في السابعة فان قلنا تبعه عدد المعراج فلا تعارض والا فلا رجح رواية الجماعة لقوله فيها انه رأى مسنداً ظهره الى البيت المعمور وهو في السابعة بلا خلاف وأما ما جاء عن علي انه في السادسة عند شجرة طوبى ١٢٥ فان ثبت حمل علي ان البيت الذي في

السادسة بجانب شجرة طوبى لانه جاء عنه ان في كل سماء بيتاً يحاذي الكعبة وكل منها معمور باللائكة وكذا القول فيما جاء عن الربيع بن أنس وغيره ان البيت المعمور في السماء الدنيا فانه محمول على أول بيت يحاذي الكعبة من بيوت السموات ويقال ان اسم البيت المعمور الضراح بضم الميم وتحقيق الراء آخره مهملة ويقال بل هو اسم سماء الدنيا ولانه يقال هذا الله لم يثبت كيف منازلهم فرواية من اثبتها أرجح قال القسطلاني نعم في حديث أنس عن مالك بن صعصعة عند الشيخين انه وجد آدم في السماء الدنيا تكلم وفي الثانية يحيى وعيسى وفي الثالثة يوسف وفي الرابعة ادريس وفي الخامسة هرون وفي السادسة موسى وفي السابعة ابراهيم وفيه بحث يأتي في باب ان شاء الله تعالى انتهى (قال أنس) ظاهره ان أنس لم يسمع من أبي ذر هذه القطعة الا تية وهي (فما مر جبريل بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي مصاحباه (بادريس) عليه السلام الباء للصاق أو جمعني على (قال) ادريس (مخرجاً

النسائي أيضاً من حديث عتبة بن عامر وانه قرأنا فاتحة مالك فتحامينا أخرجه عبد الرزاق عن أبي بردة وانه قرأ الواقعة أخرجه عنه - د الرزاق أيضاً عن جابر بن سمرة وانه قرأ يونس وهو أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي هريرة وانه قرأ اذ زلزلت الارض كما تقدم عند أبي داود وانه قرأ الم تنزيل السجدة وهل أتى على الانسان أخرجه الشيخان من حديث ابن مسعود قوله وكان يقرأ في الظهر بالليل والعصر نحو ذلك فبغى أن يحمل هذا على ما تقدم لانه قد ثبت انه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الظهر والعصر بالسماء ذات العروج والسماء والطارق وشبههما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه من حديث جابر بن سمرة وانه كان يقرأ في الظهر بسج اسم ربك الاعلى أخرجه مسلم عن جابر بن سمرة أيضاً وانه قرأ من سورة لقمان والذاريات في صلاة الظهر أخرجه النسائي عن البراء وانه قرأ في الاولى من الظهر بسج اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل أتاك حديث الغاشية أخرجه النسائي أيضاً عن أنس وثبت انه كان يقرأ في الاولى من صلاة الظهر بفاتحة الكتاب وسورتين يطول في الاولى ويقصر في الثانية عند البخاري وقد تقدم ولم يعين السورتين وقد تقدم انه كان يقرأ في الركعتين الاولتين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورة وتقدم أيضاً انه كان يقرأ في صلاة الظهر في الركعتين الاولتين في كل ركعة قدر ثلاثين آية وفي الاخرتين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك وفي العصر في الركعتين الاولتين في كل ركعة قدر خمس عشرة آية وفي الاخرتين قدر نصف ذلك وثبت عن أبي سعيد عند مسلم وغيره انه قال كنا نحضر قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم في الظهر والعصر فحزنا قيامه في الركعتين الاولتين من الظهر قدر قراءة الم تنزيل السجدة وحزنا قيامه في الركعتين الاخيرين قدر النصف من ذلك وحزنا قيامه في الركعتين الاولتين من العصر على قدر قيامه في الاخرتين من الظهر وفي الاخرتين من العصر على النصف من ذلك قوله وفي الصبح أطول من ذلك قال العلماء لانهم اتفعل في وقت الغفلة بالنوم في آخر الليل فيكون في التطويل انتظار لما تأخر قال النووي حايك عن العلماء ان السنة ان تقرأ في الصبح والظهر بطوال المفصل ويكون الصبح أطول وفي العشاء والعصر بأوساط المفصل وفي المغرب بقصاره قال قائلوا والحكمة في اطالة الصبح والظهر انهما في وقت غفلة بالنوم آخر الليل وفي القائلة فطولتا ليدركهما المتأخر بغفلة ونحوها والعصر ليست كذلك بل تقبل في وقت تعب أهمل الاعمال تخففت عن ذلك والمغرب ضيقة الوقت فاحتيج الى زيادة تحفيظها لذلك والحاجة للناس الى عشاء صائمهم وضيقهم والعشاء في وقت غلبة النوم والناس ولكن وقتها واسع فأشبهت العصر انتهى وكون السنة في صلاة المغرب القراءة بقصار المفصل غير مسلم فقد ثبت انه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بسورة

بأنبي الصالح والاخ الصالح) لم يقل والاين كما قدم لانه لم يكن من آياته صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت من هذا) يا جبريل (قال هذا ادريس) عليه السلام (ثم مررت بموسى) عليه السلام (فقال مرحباً بالنبي الصالح والاخ الصالح قلت من هذا) يا جبريل (قال هذا موسى) عليه السلام (ثم مررت بعيسى) فقال مرحباً بالاخ الصالح والنبي الصالح) ليست ثم على بابها

في الترتيب الان قيل بعد المعراج اذ الروايات متفقة على أن المروية كان قبل المروية موسى (قلت من هذا) يا جبريل (قال هذا عيسى) عليه السلام (ثم مررت بآراهيم) عليه السلام (فقال مرحبا بالنبي الصالح والابن الصالح قلت من هذا) يا جبريل (قال هذا ابراهيم صلى الله عليه وآله) (وسلم ١٢٦ وكان ابن عباس وأبو حبة الانصاري) بالموحدة البدرى وعند القاسى حية

بالتحسية وغلط في ذلك وذكره الواقدي بالنون واختلف في اسمه فقيل عاشر بن عبد عمرو وقيل مالك وأنكر الواحدى أن يكون في البدرين من يكنى بأحبة بالموحدة قال في الاصابة وروى عنه أيضا عمار بن أبي عمار وحديثه عنه في مسند ابن أبي شيبة وأحمد وصححه الحاكم وصريح بسامعه منه (يقولان قال النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم ثم عرج بي) بنفحات أو بضم الاول وكسر التاني (حتى ظهرت) أى علوت (المستوى) (المصعد) (أسمع فيه صريف الاقلام) أى تصويتها حال كتابة الملائكة من أفضية الله سبحانه عما تشبهه من الالواح المحفوظ أو ماشاء الله أن يكتب لما أراد الله تعالى من أمره وتدبيره والله تعالى غنى عن الاستدكار بتدوين الكتب وتهمدها اذ علمه محيط بكل شئ (قال أنس بن مالك) (رضي الله عنه) (قال النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم ففرض الله على أمي خمسين صلاة) أى في كل يوم وليلة كما عند مسلم من حديث ثابت عن أنس ~~كان~~ بلانظ ففرض الله على وذكر الفرض عليه يستلزم الفرض على أمته

الاعراف والطور والمرسلات كما سيأتى في أحاديث هذا الباب وثبت انه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها بالاعراف في الركعتين جميعاً أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب وقرأ بالبخان أخرجه النسائي وأخرج البخاري عن مروان بن الحكم قال قال زيد بن ثابت مالك تقرأ في المغرب بقصار المفصل وقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ بطولى الطوليين والطوليان هما الاعراف والانعام وثبت انه قرأه صلى الله عليه وسلم فيه بالذين كفروا وصدا عن سبيل الله أخرجه ابن حبان من حديث ابن عمرو سيأتى بقية الكلام في آخر الباب (وعن جبير بن مطعم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في المغرب بالطور ورواه الجماعة الا الترمذى) قوله بالطور أى بسورة الطور قال ابن الجوزي يحتمل أن يكون الباسمعى من كقوله تعالى يشرب بها عباد الله وهو خلاف الظاهر وقد ورد في الاحاديث ما يشعر بأنه قرأ السورة كلها فعند البخاري في التفسير بلفظ سمعته يقرأ في المغرب بالطور فلما بلغ هذه الآية أم خلتها ومن غير نبي أم هم الخالقون الآيات الى قوله المصيطرون كاد قلبي يطير وقد ادعى الطحاوى انه لا دلالة في شئ من الاحاديث على تطويل القراءة لاحتمال أن يكون المراد انه قرأ بعض السورة ثم استدل لذلك بما رواه من طريق هشيم عن الزهري في حديث جبير بلفظ سمعته يقرأ ان عذاب ربك لواقع قال فأخبر أن الذى سمعته من هذه السورة هو هذه الآية خاصة وليس في السياق ما يقتضى قوله خاصة وحديث البخاري المتقدم يطل هذه الدعوى وقد ثبت في رواية انه سمعته يقرأ بالطور وكاب مسطور ومثله لابن سعد وزاد في أخرى فاسمعت قراءته حتى خرجت من المسجد وأيضاً لو كان اقتصر على قراءة تلك الآية كما زعم لما كان لا تكرار زيد بن ثابت على مروان كما في الحديث المتقدم معنى لان الآية أقصر من قصار المفصل وقد روى ان زيدا قال له انك تخفف القراءة في الركعتين من المغرب فوالله لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ فيها بسورة الاعراف في الركعتين جميعاً أخرجه هذه الرواية ابن خزيمة وقد ادعى أبو داود ونسخ التطويل ويكنى في ابطال هذه الدعوى حديث أم الفضل الآتى وقد ذهب الى كراهة القراءة في المغرب بالسور الطوال مالك وقال الشافعى لأكره ذلك بل استحبه قال الحافظ والمشهور عند الشافعية انه لا كراهة ولا استعجاب انتهى (وعن ابن عباس ان أم الفضل بنت الحارث سمعته وهو يقرأ والمرسلات عرفاً فقالت يا بى لقد ذكرتني بقراءة تلك هذه السورة انها لا آخر

ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ بها في المغرب ورواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله ان أم الفضل هي والدته ابن عباس الراوى عنها وبذلك صرح الترمذى

فقال

وبالعكس الاما يستثنى من خصائصه (فرجعت بذلك حتى مررت على موسى) عليه السلام (فقال

ما فرض الله لك على أمته فكذلك فرض خمسين صلاة قال موسى فأرجع الى ربك) أى الى الموضع الذى ناجيته فيه (فان أمته لا تطيق ذلك فراجعنى) وللاربعة وعزها في الفتح للكشهمي فراجعته والمعنى واحد (فوضع) أى ربي (شطرها) وفي رواية

مالك بن مسعود فوضع عن عشر اوفى رواية ثابت لخط عن خمس او زاد فيها ان التخفيف كان خمسة اخنا قال الحافظ ابن حجر وهي زيادة معتمدة يهـ بن جل مافي الروايات عليها (فرجعت الى موسى قلت وضع شطرها فقال راجع ربك فان أمتك لا تطيق) ذلك (فراجعت) ربي (فوضع) عن (شطرها) أي جزأ منها الا النصف ١٢٧ واحسن منه الحل على ما زاده ثابت خمسة اخنا

كأمر (فرجعت اليه) أي الى موسى (فقال ارجع الى ربك فان أمتك لا تطيق ذلك فراجعته) تعالى (فقال) جل وعلا (هي خمس) بحسب الفعل (وهي خمسون) بحسب الثواب قال تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ولا يذرعن المستملي ونسبها في الفتح غير أبي ذر هن خمس وهن خمسون واستدل به على عدم فرضية ما زاد على الخمس كالوتر وعلى دخول النسخ في الانشآت ولو كانت مؤكدة خلافا لقوم فيما كدو على جواز النسخ قبل الفعل خلافا للمعتزلة قال ابن المنير لا يمكن الكل متفقون على ان النسخ لا يتصور قبل البلاغ وقد جاء به حديث الاسراء فاشكل على الطائفتين وتعقب بأن الخلاف مأثور نص عليه ابن دقيق العيد في شرح العمدة وغيره نعم هو نسخ بالنسبة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان بذلك قطعاً ثم نسخ بعد ان بلغه وقبل أن يفعل فالنسخ في حقه صحيح التصور (لا يبدل القول) بمساواة ثواب الخمس الخمسين (لدى) أو لا يبدل القضاء المبرم لا المعلق الذي يعجز الله عنه ما يشاء وينبت فيه ما يشاء وأما

فقال عن أمه أم الفضل واحتملانية بفت الحرف الهلالية ويقال انها أول امرأة أسأت بعد خديجة قوله سمعته أي سمعت ابن عباس وقبه الثنات لان ظاهر السباق أن يقول سمعته في قوله لا قد ذكرته أي شيئاً نسبته قوله انها لا تخرم سمعت الخ في رواية ثم ماصلى لنا بعد ما حتى قبضه الله وقد ثبت من حديث عائشة ان آخر صلاة عملاها النبي صلى الله عليه وسلم بأصحابه في مرض موته الظهر وطريق الجمع ان عائشة حكيت آخر صلاة عملاها في المسجد اثنى قوله بأصحابه والتي حكمت أم الفضل كانت في بيته كما روى ذلك النسائي وليكنه يشكل على ذلك ما أخرجه الترمذي عن أم الفضل بلغة خرج النصار رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عاصب رأسه في مرضه فصل الى المغرب ويمكن حمل قوله اخرج النصار انه خرج من مكانه الذي كان فيه راقد الى من في البيت وهذا الحديث يرد على من قال التطويل في صلاة المغرب منسوخ كاتقدم (وعن عائشة ان رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بسورة الاعراف فرقها في الركعتين رواه النسائي) الحديث اسناده في سنن النسائي هكذا أخبرنا عمرو بن عثمان قال حدثنا بقمه وأبو حيوة عن ابن أبي حمزة قال حدثنا هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة فذكره وبقية وان كان فيه ضعف فقد تابعه أبو حيوة وهو ثقة وقد أخرج نحوه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي أيوب بلغة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في المغرب بالاعراف في الركعتين جميعاً وأخرج نحوه ابن خزيمة من حديث زيد بن ثابت كاتقدم ويشهد له حديثه ما أخرجه البخاري وأبو داود والترمذي من حديث زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بطولي الطويلين زاد أبو داود قلت وما طول الطويلين قال الاعراف قال الحافظ في الفتح انه حصل الاتفاق على تفسير الطولي بالاعراف وقد استدل الخطابي وغيره بالحديث على امتداد وقت المغرب الى غروب الشفق وكذلك استدل به المصنف رحمه الله كاتقدم في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الارقات وتقدم الكلام على ذلك هناك

(وعن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في المغرب قل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد رواه ابن ماجه وفي حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يا معاذ افتان أنت أو قال افتان أنت فلو لا صليت بسبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها والليل اذا يغشى متفق عليه) اما الحديث الأول فقال الحافظ في الفتح ظاهر اسناده الصحة لانه معلول قال الدارقطني اخطأ بعض رواة فيه وأخرج نحوه ابن حبان والبيهقي عن جابر بن سمرة وفي اسناده سعيد بن مهاد وهو متروك قال الحافظ أيضاً والمختون انه قرأهم مافي الركعتين بعد المغرب وأما الحديث الثاني فقال في الفتح ان قصة معاذ كانت في العشاء وقد صرح بذلك البخاري في روايته لحديث جابر وسأني الخلاف في تعيين الصلاة وتعيين

مراجعتهم صلى الله عليه وآله وسلم ربه في ذلك فللعلم ان الامر الأول ليس على وجه القطع والابرار وفي هذه المراجعة أيضاً دلالة على ان الله سبحانه وتعالى فوق العرش بائن عن خلقه بالاستواء عليه على ما يليق بذاته المقدس عن الاشياء والامثال بل قصة المعراج نصر قطعي في ثبوت ذلك وكمن آيات قرآنية وأحاديث صحيحة وأقوال ناطقة لاسلم الامة وأنهم اتدل

عليه دلالة لاخرية معها ولا ريب فيها عند من يعقل البرهان . ويستسلم حجج السنة المطهرة والقرآن ومذهب الخلف القائلين بالتأويل محجوج في ذلك ليس بأهمل كما وهموا وزعموا بل الصواب والحق الحقيق بالاتباع ما ذهب اليه الصحابة والتابعون من التفويض وهو الذي تظاهرت به الأدلة ١٢٨ القاطعة الساطعة التي أقربهم المجتهدون والمحدثون العالمون العاملون هذا

وقال صلى الله عليه وآله وسلم (فرجعت الى موسى فقال راجع ربك) وللاصلي ارجع الى ربك (فقلت استحييت) وزاد الاصيلي قد استحييت (من ربي) أبدي ابن المنير زمكته لطيفة في هذا الاستحياء فقال يحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم تقرر من كون التخفيف وقع خمسا خمسا أنه لو سأل التخفيف بعد ان صارت خمسا كان سائلا في رفعها فالذلك استحياء انتهى ودات مراجعته لربه في طلب التخفيف تلك المرات كلها انه علم ان الامر في كل مرة لم يكن على سبيل الازام بخلاف المرة الاخرة فنهى عما يشعر بذلك اقوله سبحانه ما يدل القول لدى ويحتمل أن يكون سبب الاستحياء ان العشرة آخر جمع القلة وأول جمع الكثرة فخشي أن يدخل في اللاحاق في السؤال لكن اللاحاق في الطلب من الله مطلوب فكأنه خشي من عدم القيام بالشكر والله أعلم (ثم انطلق بي حتى انتهى بي الى سدرة المنتهى) وهي في أعلى السموات وفي مسلم انها في السادسة فيحتمل ان أصلها فيها ومعظمها في السابعة وسميت المنتهى لان علم الملائكة ينتهي

السورة التي قرأها معاذ في باب انفراد المؤمن له ذر ولفظ الحديث في البخاري انه قال جابر
أقبل رجل بناضحين وقد جنح الليل فوافق معاذ ايصلي فتركنا ضحكنا وأقبل الى معاذ فقرأ
بسورة البقرة والنساء فانطلق الرجل وبلغه أن معاذ انال منه فاتي النبي صلى الله عليه
وسلم فشكا اليه معاذ فقال النبي صلى الله عليه وسلم الى آخر ما ذكره المصنف قوله فلولا
صليت أى فهل صليت قوله أفنأت أنت أو قال أفنأت قال ابن سيد الناس الاولى أن يكون
للشك من الراوى لأن باب الرواية بالمعنى كما زعم بعضهم لما تحلت به صيغة فعال من
المبالغة التي خلت عنها صيغة فاعل والحديث يدل على مشروعية القراءة في العشاء
بواسطة المنفصل كما حكاه النووي عن العلماء ويدل أيضا على مشروعية التخفيف للإمام لما
بيته النبي صلى الله عليه وسلم في بعض روايات حديث معاذ عند البخاري وغيره بلفظ فان
فيهم الضعيف والستيم والكبير وفي لفظ له فان خلفه الضعيف والكبير وهذا الحاجة قال
أبو عمر التخفيف لكل امام أمر مجمع عليه مندوب عند العلماء اليه الا ان ذلك انما هو أقل
الكمال وأما الحذف والنقصان فلا لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عن تقرب
الغراب ورأى رجلا يصلي ولم يتم ركوعه وسجوده فقال له ارجع فصل فانك لم تصل وقال
لا ينظر الله عز وجل الى من لا يقيم صلاته في ركوعه وسجوده وقال أنس كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم أخف الناس صلاة في تمام قال ابن دقيق العيد وما أحسن ما قال ان
التخفيف من الامور الاضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويل
بالنسبة الى عادة آخرين انتهى ولعله يأتي ان شاء الله تعالى للمقام من يد تحقيق في باب ما
يؤمر به الامام من التخفيف من أبواب صلاة الجماعة وسيدكر المصنف طرفا من حديث
معاذ في باب انفراد المؤمن له ذر وفي باب هل يقتدى المفتض بالمستفل أم لا وسند ذكر
ان شاء الله في شرحه هنالك بعضا من فوائده التي لم يذكرها ههنا (وعن سليمان بن يسار
عن أبي هريرة انه قال ما رأيت رجلا أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من
لان لا مام كان بالمدينة قال سليمان فصليت خلفه فكان يطيل الاولين من الظهر ويخفف
الاخرتين ويخفف العصر ويقرأ في الاولين من المغرب بقصار المنفصل ويقرأ في الاولين
من العشاء من وسط المنفصل ويقرأ في الغداة بطوال المنفصل رواه أحمد والسناني)
الحديث قال الحافظ في الفتح صححه ابن خزيمة وغيره وقال في بلوغ المرام ان اسناده
صحيح والحديث استدل به على مشروعية ما تضمنه من القراءة في الصلوات الماعرفت
من اشعار لفظ كان بالمدينة اومة قيل في الاستدلال به على ذلك نظر لان قوله أشبه صلاة
يحتمل أن يكون في معظم الصلاة لا في جميع أجزائها وقد تقدم نظير هذا ويمكن أن يقال في
جوابه ان الخبر ظاهر في المشابهة في جميع الاجزاء فيجعل على عمومته حتى يثبت ما يخصه

اليها ولم يجاوزها احد الارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم اولانه فتسبى اليها ما يم بطمن فوقها وما يصعد من وقد
تحت مأوى فتسبى اليها ارواح الشهداء وأرواح المزمين فتسبى عليهم الملائكة المقربون (وغشها الوان لأدرى ما هي ثم أخذت
الجنة فاذا فيها احبائل اللواتق) كذا ههنا في جميع الروايات قيل معناها ان فيها عودا وقلائد من اللؤلؤ وردبان الحبائل انما تكون

يجمع حباله أو حبيبه وذو كغير واحد من الائمة انه تصحيف وانما هي بخلافه كما عند البخاري في أحاديث الانبياء جمع جنبه وهي القبة فارسي معرب وهو ما ارتفع من البناء وأصله بالاسم كنبذ وقال ابن حزم فتشت على هاتين الانظمتين فلم أجدهما ولا واحدة منهما ولا وقعت على معناهما انتهى قلت معنى الثانية ما ذكرناه ١٢٩ ويؤيده رواية أنس عن عبد البخاري

في التفسير قال اتيت على نهر فتاه قباب اللؤلؤ وقال صاحب المطالع قيل هي القلائد والعقود أو هي من حبال الرمل أي فيها لؤلؤ مثل حبال الرمل جمع حبل وهو ما استطال من الرمل وهو متعقب والصحيح الجنايد (واذا تراها المسك) أي تراب الجنة رأيته كراهية المسك ورواة هذا الحديث ما بين مصري ومدني وفيه رواية صحيحة عن صحابي والتحديث بالجمع والافراد والعنفية والقول وأخرجه البخاري في الحج مختصرا وفي بدء الخلق وفي الانبياء وباب تكليم الله موسى ومسلم في الايمان والترمذي في التفسير وانساني في الصلاة (عن عائشة) أم المؤمنين (رضي الله عنها) قالت فرض الله (أي قدر الله) الصلاة الرباعية (حين فرضها) حال كونها (ركعتين ركعتين) بالتكرير لافادة عموم التثنية لكل صلاة (في الحضر والسفر) زاد ابن اسحق بهذا الاسناد الا المغرب فانها ثلاث أخرجه أحمد

وقد تقدم الكلام في صلاة الصبح والظهر والعصر واما المغرب فقد عرفت ما تقدم من الاحاديث الدالة على انه صلى الله عليه وسلم لم يستقر على قراءة قصر المفضل فيها بل قرأ فيها بطول الطولين وبطول المفضل وكانت قراءته في آخر صلاة صلاها بالرسالات في صلاة المغرب كما تقدم قال الحافظ في الفتح وطريق الجمع بين هذه الاحاديث انه صلى الله عليه وسلم كان احيانا يطيل القراءة في المغرب اما لبيان الجواز واما لعله بعدم المشقة على المأمومين ولكنه يقدح في هذا الجمع ما في البخاري وغيره من انكار زيد بن ثابت على مروان مواظبته على قصر المفضل في المغرب ولو كانت قراءته صلى الله عليه وسلم السور الطويلة في المغرب لبيان الجواز لما كان ما فعله مروان من المواظبة على قصر المفضل الا محض السنة ولم يحسن من هذا الصحابي الجليل انكار ما سنده رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يفعل غيره الا لبيان الجواز ولو كان الامر كذلك لما سكت مروان عن الاحتجاج بمواظبته صلى الله عليه وسلم على ذلك في مقام الانكار عليه وأيضا لبيان الجواز يكفي فيه مرة واحدة وقد عرفت انه قرأ بالسور الطويلة مرات متعددة وذلك يوجب تأويل لفظ كان الذي استدل به على الدوام بمثل ما قدمنا فالحق أن القراءتين في المغرب بطوال المفضل وقصاره وسائر السور سنة والاقتصار على نوع من ذلك ان انضم اليه اعتقاد انه السنة دون غير مخالف لهديه صلى الله عليه وسلم قولنا بقصار المفضل قد اختلف في تفسير المفضل على عشرة أقوال ذكرها صاحب القاموس وغيره وقد ذكرناها في باب وقت صلاة المغرب من أبواب الاوقات قوله ويقرأ في الاولين من العشاء من وسط المفضل قد تقدم في حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم أمره بالقراءة بسج اسم ربك الاعلى والشمس وضحاها والليل اذ يغشى وهذه السور من أوسط المفضل وزاد مسلم انه أمره بقراءة أرباع اسم ربك الذي خلق وزاد عبد الرزاق الضحى وفي رواية للحميدي بزيادة والسموات البروج والسماء والطارق وقد عرفت ان قصة معاذ كانت في صلاة العشاء وثبت انه كان صلى الله عليه وسلم يقرأ في صلاة العشاء بالشمس وضحاها ونحوها من السور أخرجه أحمد ولساني والترمذي وحسنه من حديث بريدة وانه قرأ فيها باليتين والزيتون أخرجه البخاري ومسلم والترمذي من حديث البراء وانه قرأ بأذا السماء انشقت أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة

(باب الحجة في الصلاة بقراءة ابن مسعود وأبي وغيرهما من اثني على قراءته) *

(عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خذوا القرآن من أربعة من ابن أم هبادة فبدأ به وما ذنب جبل وابي بن كعب وسالم مولى أبي حذيفة ورواه أحمد

١٧ نيل في صلاة السفر ركعتين ركعتين (وزيد في صلاة الحضر) ما تقدم لمدينة ركعتان ركعتان وتركت صلاة الصبح لطول القراءة فمع صلاة المغرب لانها وتر النهار ورواه ابن خزيمة وحيان والبيهقي وقد عرفت بظاهره الحنفية على ان القصر في السفر عزيمة لا رخصة وهو الصواب اذ لم يثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في جميع أسفاره الا القصر وذلك

في الصحيحين وغيرهما اظهر الادلة على الوجوب حديث عائشة المذکور فهذا الخبر منها بان صلاة السفر اقرت على ما فرضت عليه من زاد عليها فهو كن زاد على أربع في صلاة الحضر ولا يصح التعلق بما روى عنه انها كانت تتم فان ذلك لا تقوم به الحجة بل الحجة في روايتها لا في رأيها وهكذا ١٣٠ لم يثبت عنها انها روت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه أتم وقد وافقهما

على هذا الخبر الذي أخبر به ابن عباس فاخرج مسلم انه قال ان الله عز وجل فرض الصلاة على اسنان نبيكم صلى الله عليه وآله وسلم على المسافر ركعتين وعلى المقيم أربعاً والخوف ركعة ومن ذلك ما أخرجه أحمد والنسائي وابن ماجه عن عمر رضي الله عنه قال صلاة السفر ركعتان وصلاة الاضحية ركعتان وصلاة الفطر ركعتان وصلاة الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم ورجاله رجال الصحيح وأخرج النسائي وابن حبان وابن خزيمة في صحيحهما عن ابن عمر رضي الله عنهما قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أتانا ونحن ضلال فعلمنا ان الله عز وجل أمرنا أن نصلي ركعتين في السفر فهذه الأدلة قد دلت على ان القصر واجب في غير رخصة أو ما قوله تعالى واذا حضر بهتم في الارض فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة ان خفتم ان يقتلكم الذين كفروا فهو وادى في صلاة الخوف والمراد قصر الصلوة لا قصر العدد كما ذكر ذلك المحدثون وكما يدل عليه آخر الآية ولو سلمنا انه في صلاة القصر مكان

والبخاري والترمذي وصححه وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من أحب أن يقرأ القرآن غصاً كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد رواه أحمد حديث أبي هريرة أخرجه أيضاً أبو يعلى والبخاري وميه جري بن أيوب الجبلي وهو متروك لكنه أخرجه بهذا اللفظ البخاري والطبراني في الكبير والوسط من حديث عمار بن ياسر قال في جمع الزوائد ورجال البزرقات قوله ابن أم عبد هو عبد الله بن مسعود وقد روى انه لم يحفظ القرآن جميعاً في عصره صلى الله عليه وسلم الا هؤلاء الأربعة والمصنف رحمه الله عقد هذا الباب الرد على من يقول انه لا تجزئ في الصلاة الا القراءة السبعة القراء المذهب ورين قالوا لان ما نقل احاديث ليس بقرآن ولم تتواز الا السبع دون غيرها فلا قرآن الا ما شملت عليه وقد رد هذا الاشتراط امام الفرائد الجزري فقال في النشر زعم بعض المتأخرين ان القرآن لا يثبت الا بالتواتر ولا يخفى ما فيه لانا اذا اشتراطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف اتى كثير من أحرف الخلاف الفاسدة عن هؤلاء السبعة وغيرهم وقال ولقد كنت أجحج الى هذا القول ثم ظهر فسادة وموافقة أئمة السلف والخلف على خلافه وقال القراءة المنسوبة الى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقصة الى الجمع عليه والشاذ غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس الى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم اه فأنظر كيف جعل اشتراط التواتر قولاً لبعض المتأخرين وجعل قول أئمة السلف والخلف على خلافه وقال أيضاً في النشر كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو اجماعاً لا وضع اسنادها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ومتى اختلف ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليهم ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء كانت عن السبعة أو عن غيرهم هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف صرح بذلك المدني والمكي والمهدوي وأبو شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف من أحدهم خلافه قال أبو شامة في المرشد الوجيز لا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى الى أحد هؤلاء السبعة ويطلق عليهم اللفظ الصحة وانما انزلت هذه الا اذا دخلت في تلك الضابطة وحينئذ لا يقدرون من غيرهم ولا يختص ذلك ببقائها عنهم بل ان نقلت عن غيرهم من القراء فلا يخرجها عن الصحة فان الاعتماد على اجتماع تلك الأوصاف لا على من تنسب اليه الى آخر كلام الجزري الذي حكاه عنه صاحب الاتقان وقال أبو شامة شاع على السنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين ان السبع كلها متواترة أى كل حرف مما روى عنهم

ما يفهم من رفع الجناح غير ما دبه ظاهره دلالة الاحاطة بالصحة على ان القصر عزيمة لا رخصة ولم يرد في السنة قالوا ما يصلح لمعارضه ما ذكرنا من الأدلة الصحيحة وقد ذهب جماعة الى انه لم يكن قبل الاسراء صلاة مفروضة الا ما كان وقع الامر به من صلاة الليل من غير تحديد وذهب الحربي الى ان الصلاة كانت مفروضة ركعتين بالغداة وركعتين بالعشي وذكر الشافعي

عن بعض أهل العلم ان صلاة الليل كانت مفروضة ثم نسخت بقوله فاقروا ما تيسر منه فصار الفرض قيام بعض الليل ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس واستنكر محمد بن نصر المروزي ذلك وقال الآية تدل على ايقوله فاقروا ما تيسر منه انما نزل بالمدينة لقوله تعالى فيها وآخرون يقاتلون في سبيل الله والقتال انما وقع بالمدينة لانه لا يمكنه ١٢١ والاسراء كان بمكة قبل ذلك انتهى

وما استدلل به غير واضح لان قوله تعالى علم أن سيكون ظاهري الاستقبال فكانه سبحانه وتعالى امين علم - ثم بتجديد القضيي قبل وجود المشقة التي علم انها ستقع والله أعلم انتهى ورواه هذا الحديث ما بين مصرى ومدنى وفيه التحديث والاختيار والعنعنة وهو من مراسيل عائشة وهو حجة لانه يحتمل أن يكون أخذه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو عن محمد بن أبي آخر أدرك ذلك وأما قول امام الحرمين لو كان ثابتاً لمقل متواتراً ففيه نظر لان التواتر في مثل هذا غير لازم (عن عمر بن أبي سلمة) بضم العين من عمرو بن نفيع اللام من أبي سلمة واسم أبي سلمة عبد الله بن عبد الاسد الخزرجي ربيب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمه أم المؤمنين أم سلمة ولها بالحديث في نسخة النسخة الثانية المتوفى بالمدينة سنة ثلاث وثمانين وهم من قال انه قتل بوقعة الجمل نعم شهدا وتوفى بالمدينة في خلافة عبد الملك ابن مروان له في البخاري حديثان (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد) فيه بيان جواز الصلاة في الثوب الواحد ولو كانت في

قالوا والقطع بانهم امتزجوا عند الله واجب ونحن نقول بهذا القول ولكن فيما أجمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير تكبير ولا أقل من اشتراط ذلك اذ لم يتفق التواتر في بعضها اه اذ اتفرقت اجماع ائمة السلف والخلف على عدم تواتر كل حرف من حروف القراءات السبع وعلى انه لا فرق بين ما بين غيرها اذ وافق وجهها عربيا وصح اسنادها ووافق الرسم ولو احتمل الابعاد قلناه عن ائمة القراءتين لك صحة القراءة في الصلاة بكل قراءة متصفة بتلك الصفة سواء كانت من قراءة الصحابة المذكورين في الحديث أو من قراءات غيرهم وقد خالف هؤلاء ائمة النويري المالكي في شرح الطيبة فقال عند شرح قول الجزري فيها

فكل ما وافق وجهه فهو * وكان للرسم احتمالا لا يحوى
وصح اسنادها هو القرآن * فهذه الثلاثة الاركان
وكل ما خالف وجهها أثبت * شدوده لو أنه في السبعة

ما لفظه ظاهره ان القرآن يكتفي في ثبوته مع الشرطين المتقدمين بصحة السند فقط ولا يحتاج الى التواتر وهذا قول حداث مخالف لاجماع الفقهاء والمحدثين وغيرهم من الاصوليين والمفسرين اه وأنت تعلم ان نقل مثل الامام الجزري وغيره من ائمة القراءة لا يعارضه نقل النويري لما يخالفه لانا ان رجعنا الى الترجيح بالكثرة أو الخيرة بالنسبة أو غيرهما من المرجحات قطعنا بان نقل اولئك الأئمة أرجح وقد وافقهم عليه كثير من أكابر الأئمة حتى ان الشيخ زكريا بن محمد الانصاري لم يحك في غاية الوصول الى شرح اب الاصول الخلاف لما حكاه الجزري وغيره عن أحد سوى ابن الماجيب (وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا بى ان الله أمرني ان أقرأ عليكم لم يكن الذين كفروا وافي رواية أن أقرأ عليكم القرآن قال وسماي قال نعم فبكي متفق عليه) قوله امرني ان أقرأ عليكم فيه استحباب قراءة القرآن على الخذاق فيه وأهل العلم به والفضل وان كان القارئ أفضل من المقرء عليه وفيه منقبة شريفة لا بى قراءته صلى الله عليه وسلم عليه ولم يشاركه فيها احد لا سماع ذكر الله تعالى لاسمه ونصه عليه في هذه المنزلة الرفيعة قوله لم يكن الذين كفروا وجه تخصيص هذه السورة انها واجبة جامعة اقواعد كثيرة من أصول الدين وفروعه ومهماته والاحلال وطهير القلوب وكان الوقت يقتضى الاختصار قوله وسماي لك فيه جواز الاستقبالات في الاحتمالات وسببه ههنا انه جوز ان يكون الله تعالى أمر النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ على رجل من امته ولم ينص عليه قوله فبكي فيه جواز البكاء السرور والفرح بما يبشر الانسان ويعطاه من معالي الامور واختلافنا في وجه الحكمة في قراءته على أبي فقبل سببها أن يسن لامته بذلك القراءة على أهل الاتقان

الثوبين أفضل وقد كان الخلاف في منع جواز الصلاة في الثوب الواحد قد عاف عن ابن مسعود قال لا تصلين في ثوب واحد وان كان أوسع مما بين السماء والارض رواه ابن أبي شيبة ونسب ابن بطال ذلك لابن عمر ثم قال لم يتابع عليه ثم استقر الامر على الجواز (قد خالف ابن طرفة) أى على عاتقه وفائدة هذه المخالفة كما قال ابن بطال أن لا ينظر المصلي الى عورة نفسه اذ ركع

أو أن لا يسقط عند الرجوع والسجود قال ابن السكيت هو أن يأخذ طرف الثوب الذي ألتصق على منكبه اليمين من تحت يده اليسرى ويأخذ الذي ألتصق على منكبه اليسرى من تحت يده اليمنى ثم يده طرفه على صدره انتهى وهو الاشمال والاكفاف ورواة هذا الحديث ما بين كوفي ومدني ١٢٢ وفيه رواية تالبي عن تالبي وعن صحابي وهو سند عال جدا وله حكم الثلاثيات

وإن لم يكن على صورتهم الآن على ما يقع للجاري يكون بينه وبين الصحابي فيه اثنتان فإن كان الصحابي يرويه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصوره الثلاثي وإن كان عن صحابي آخر فلا يكتنه من حيث العلو واحد اصدق إن بينه وبين الصحابي اثنين وبالجملة فهو من العلو الثاني (عن أم هانئ) بنت أبي طالب رضى الله عنها حديث صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم النسخ تقدم في السابق مع شرحه (وفي هذه الرواية) زيادة وهي (قالت فصي ثمانى ركعات) حال كونه ملتصقا في ثوب واحد فلما انصرف من صلاته (قالت يا رسول الله زعم) اى قال أو ادعى (ابن أمي) على بن أبي طالب وهي شقيقته أمهما فاطمة بنت أسد بن هاشم لكن خصت الام لكونها آكد في القرابة ولأنها ابعد الشكايه في اخنار ذمتها فذكرت ما بعدها على الشكوى حيث أصيبت من محمل يقتضى انها لا تصاب منه لما جرت العادة أن الاخوة من جهة الام أشد في اقتضاء الحنان والرعاية من غيرها ثم في رواية الحموي زعم ابن أبي (أنه قاتل رجلا) أى عازم على مقالة

والفضل وبتعلو آداب القراءة ولا يأنف أحد من ذلك وقيل التنبيه على جلاله آبي وأهملته لاخذ القرآن عنه ولذلك كان بعده صلى الله عليه وسلم رأسا وما فى اقراء القرآن وهو أجل ناسريه أو من أجلهم

(باب ما جاء في السكتين قبل القراءة وبعدها)

(عن الحسن عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه كان يسكت سكتين إذا استفتح الصلاة وإذا فرغ من القراءة كلها وفي رواية سكتة إذا كبر وسكتة إذا فرغ من قراءة غيرة المغضوب عليهم ولا الضالين روى ذلك أبو داود وكذلك أحمد والترمذي وابن ماجه بمعناه) الحديث حسنه الترمذي وقد تقدم الكلام في سماع الحسن من سمرة تغير حديث العقبة وقد صحح الترمذي حديث الحسن عن سمرة في مواضع من سننه منها حديث نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وحديث جابر الدار أحق بدار الجار وحديث لا تلعنوا باعنة الله ولا بغضب الله ولا بالنار وحديث الصلاة الوسطى صلاة العصر فكان هذا الحديث على مقتضى تصرفه جدير بالتصحيح وقد قال الدارقطني رواة الحديث كلهم ثقات وفي الباب عن أبي هريرة عن داود والشافعي بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكتة إذا افتتح الصلاة قوله إذا استفتح الصلاة الغرض من هذه السكتة إيفاء المأمومين من النية وتكبيره لاحرام لانه لو قرأ الامام عقب التكبير لفات من كان مشتغلا بالتكبير والنية بهض سماع القراءة وقال الخطابي إنما كان يسكت في الموضعين ليعرف من خلفه فلا ينزعونه القراءة إذا قرأ قال البعمرى كلام الخطابي هذا في السكتة التي بعد قراءة الفاتحة وأما السكتة الاولى فقد وقع بيانها في حديث أبي هريرة السابق في باب الافتتاح انه كان يسكت بين التكبير والقراءة يقول اللهم يا عبد بني وبين خطايي الحديث قوله وإذا فرغ من القراءة كلها قيل وهي اخف من السكتين اللتين قبلها وذلك بمقدار ما تنفصل القراءة عن التكبير فقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الوصل فيه قوله وسكتة إذا فرغ من قراءة غير المغضوب عليهم ولا الضالين قال النووي عن أصحاب الشافعي يسكت قدر قراءة المأمومين الفاتحة قال ويختار الذكرو الدعاء والقراءة سراً لأن الصلاة ليس فيها سكوت في حق الامام وقد ذهب الى استحباب هذه السكتات الثلاث الاوزاعي والشافعي وأحمد واسحق وقال أصحاب الرأي ومالك السكتة مكروهة وهذه الثلاث السكتات قد دل عليها حديث سمرة باعتبار الروايتين المذكورتين وفي رواية في سنن أبي داود بلفظ إذا دخل في صلاته وإذا فرغ من القراءة ثم قال به إذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين واستحب أصحاب الشافعي

رجل (قد أجزته) أى أمنتها هو (فلان بن هبيرة) بضم الهاء ابن أبي وهب بن عمرو الخزرجي زوج أم هانئ ولدت منه سكتة أولاد منهم هانئ الذي كنيته به هرب من مكة عام الفتح لما أسلمت هو ولم يزل مشركا حتى مات وتركها عند هانئ ولها منه جعدة وهو من له رؤية ولم تصح له حصة وأبوه المذكور هنا يحتمل أن يكون جعدة هذا ويحتمل أن يكون من غير أم هانئ ونسب الراوى اسمه

لكن قال ابن الجوزي ان كان المراد ببلان ايها فهو جوده وورده ابن عبد البر وغيره لصغر سنه اذ ذلك المقتضى لعدم مقابلة
وحينئذ فلا يحتاج الى الامان وبان عليا لا يقصد قتل ابن اخته فكونه من غيرها ارجح وجرم ابن هشام في تهذيب السيرة بان
الذين اجارهم ما هم هاني هم الحرث بن هشام وزهير بن أبي ثمية الخزرجي وصبان ١٢٣ وعند الازرق عبد الله بن أبي ربيعة

بدل زهير قال في الفتح والذي
يظهر لي في رواية الباب حذف
كانه كان فيه فلان ابن عم هبيرة
فستط انظاعم أو كان فيه فلان
قريب هبيرة فتغير لفظ قريب
بلفظ ابن وكل من الحرث وزهير
وعبد الله يصح وصفه بأنه ابن
عم هبيرة وقريبه ليكون الجميع
من بني مخزوم (فقال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم قد
أجرنا من أجرت) أي أماننا
أمنت (يا أم هاني) فلا يجوز
أعلى قتله (قالت أم هاني وذلك)
أي صلته الثمان ركعات
(ضحى) أي وقت ضحى أو صلاة
ضحى ويؤيدها ما في رواية ابن
شاهين قالت أم هاني يا رسول
الله ما هذه الصلاة قال الضحى
ورواة هذا الحديث مذبذون
وفيه التصديق بالجمع والافراد
والغنمة والاختبار والسماع
والقول (عن أبي هريرة
رضي الله عنه ان سائلا قال في
الفتح لم أقف على اسمه لكن ذكر
شمس الامة السرخسي الحنفي
في كتابه المبسوط انه ثوبان (سأل
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم عن الصلاة في ثوب واحد)
ولابي الوقت في الثوب الواحد
بالتعريف (فقال رسول الله صلى

سكتة رابعة بين ولا الضالين وبين آمين قالوا له لم المأموم ان افظة آمين ليست من القرآن

باب التكبير للركوع والسجود والرفع *

(عن ابن مسعود قال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكبر في كل رفع وخفض وقيام
وقعود رواه أحمد والنسائي والترمذي ومعه) الحديث أخرجه نحوه البخاري ومسلم
من حديث عمران بن حصين وأخرجه نحوه أيضا من حديث أبي هريرة وأخرجه نحوه
البخاري من حديثه وفي الباب عن أنس عند النسائي وعن ابن عمر عند أحمد والنسائي
وعن أبي مالك الأشعري عند ابن أبي شيبة وعن أبي موسى غير الحديث الذي سبذه
المصنف عند ابن ماجه وعن واقل بن حجر عند أبي داود وأحمد والنسائي وابن ماجه وفي
الباب عن غيره هو لا وسياقي في هذا الكتاب بعض من ذلك والحديث يدل على مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع وقيام وقعود الا في الرفع من الركوع فانه يقول مع الله لمن
حمده قال النووي وهذا يجمع عليه اليوم ومن الاعصار المتقدمة وقد كان فيه خلاف في
زمن أبي هريرة وكان بعضهم لا يرى التكبير الا لاحرام انتهى وقد حكى مشروعية
التكبير في كل خفض ورفع الترمذي عن الخلفاء الاربعة وغيرهم ومن بعدهم من
التابعين قال وعليه عامة الفقهاء والعلماء وحكام ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعمر بن
الخطاب وابن مسعود وابن عمر وجابر وقيس بن عباد والشافعي وأبي حنيفة والثوري
والاوزاعي ومالك وسعيد بن عبد العزيز وعامة أهل العلم وقال البغوي في شرح السنة
اتفقت الامة على هذه التكبيرات قال ابن سيد الناس وقال آخرون لا يشرع الا تكبير
الاحرام فقط يحكي ذلك عن عمر بن الخطاب وقتادة وسعيد بن جبير وعمر بن عبد العزيز
والحسن البصري وقتله ابن المنذر عن القاسم بن محمد وسالم بن عبد الله بن عمرو وقتله ابن
طال عن جماعة أيضا منهم معاوية بن أبي سفيان وابن سيرين قال أبو عمر قال قوم من
أهل العلم ان التكبير ليس بسنة الا في الجماعة وأما من صلى وحده فلا بأس عليه أن
لا يكبر وقال أحمد أحب الى أن يكبر اذا صلى وحده في الفرض وأما في التطوع فلا
وروى عن ابن عمر انه كان لا يكبر اذا صلى وحده واستدل من قال بعدم مشروعية
التكبير كذلك بما أخرجه أحمد وأبو داود عن ابن ابي عن أبيه انه صلى مع النبي صلى الله
عليه وسلم فكان لا يتم التكبير وفي لفظ لا إذا خفض ورفع وفي رواية فكان لا يكبر
إذا خفض يعني بين السجدة وفي اسناده الحسن بن عمران قال أبو زرعة شيخ وثقة ابن
حبان وحكى عن أبي داود الطيالسي انه قال هذا عندى باطل وهذا لا يقوى على معارضة
أحاديث الباب لكثرة ما هممتها وكونها مثبتة ومشقة على الزيادة والاحاديث الواردة

الله عليه وآله (وسلم أولئككم) أي أنت سائل عن مثل هذا الظاهر ولكم (ثوبان) فهو استفهام انكارى ابطالى قال
الخطابي انظره استخبار ومعناه الاخبار عاهاهم عليه من قلة الثياب ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الفعوى لانه اذا لم يكن
لكل ثوبان والصلاة لازمة فكيف لم يعلموا ان الصلاة في الثوب الواحد السائر للعورة جائزة وهذا مذهب الجمهور من الصحابة

في هذا الباب أقل أحوالها الدلالة على سننية التكبير في كل خفض ورفع وقد روى أحمد عن عمران بن حصين أن أول من ترك التكبير عثمان حين كبر وضعف صوته وهذا يحتمل أنه تركه الجهمي وروى الطبري عن أبي هريرة أن أول من ترك التكبير معاوية وروى أبو عبيد أن أول من تركه زيا. وهذه الروايات غير متنافية لأن زياداً تركه بمعاوية وكان معاوية تركه بترك عثمان وقد جعل ذلك جماعة من أهل العلم على الإخفاء وحكى الطحاوي أن بني أمية كانوا يتركون التكبير في الخفض دون الرفع وما هذه بأول سنة تركوها وقد اختلف القائلون بمشروعية التكبير فذهب جمهورهم إلى أنه مندوب فيما عدا تكبيرة الاسراع وقال أحمد في رواية عنه وبعض أهل الظاهر أنه يجب كله واحتج الجمهور على النذبية بأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم ولو كان واجبا لعلمه وأيضا حديث ابن أبي بديل على عدم الوجوب لأن تركه صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات لبيان الجواز لا الإشعار بعدم الوجوب وسأني دليل القائلين بالوجوب وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يعلمه النبي صلى الله عليه وسلم فممنوع بل قد أخرج أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال للنبي صلى الله عليه وسلم بلنظي يقول الله أكبر ثم يرفع رأسه حتى يستوي قائما ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطمئن مفصلا ثم يقول لمن حده حتى يستوي قائما ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطمئن مفصلا ثم يقول الله أكبر ثم يرفع رأسه حتى يستوي قائما ثم يقول الله أكبر ثم يركع حتى يطمئن مفصلا ثم يرفع رأسه فيكبر فإذا فعل ذلك فتمت صلاته (وعن عكرمة قال قلت لابن عباس صليت الظهر بالبطحاء خلف شيخ أحمق فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة بكبر إذا سجد وإذا رفع رأسه فقال ابن عباس تلك صلاة أبي القاسم صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد والبخاري) قوله الظهر لم يكن ذلك في البخاري وإنما زاده الاسماعيلي وبذلك يصح عدد التكبير لأن في كل ركعة خمس تكبيرات فتقع في الرباعية عشرون تكبيرة مع تكبيرة الافتتاح والقيام من الشهادتين الأولى ولا جدوا الطبراني عن عكرمة أنه قال صلى الله عليه وسلم رواه أبو هريرة فيقول تلك صلاة أبي القاسم في لفظ البخاري أو ليس تلك صلاة أبي القاسم لأنك وفي لفظه ثم تكلمت أمك سنة أبي القاسم صلى الله عليه وسلم والحديث يدل على مشروعية تكبير الانتقال وقد تقدم الخلاف فيه (وعن أبي موسى قال إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يخطبنا فحينئذ لنا مستغناو علمنا ما لا نتنا فقال إذا صليتم فاقبلوا صغوفكم ثم إنكم أحدكم فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فاستمعوا وإذا قال غير المغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين يجبكم لله وإذا كبر وركع فكبروا واركعوا فان الامام يركع قبلكم ويرفع قبلكم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا بئنا وإذا قال

الثوب ضيقا الشارة الى التفصيل المذكور
عن الشافعية خلافه وعن أحمد لا تارة
وفي الحديث التهذيب والعنونة

لاستحضاره (ان سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من صلى في ثوب) والكشميين في ثوب واحد فليخالف بين طرفيه) - لجمهور الامر هذا على الاستحباب والنهي في الذي قبله على التنزيه وتقدم آتفا ما في ذلك من التفصيل (عن جابر) بن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه قال خرجت ١٢٥ مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض

استناره) في غزوة بواط كافي مسلم وهي من أوائل مغازيه صلى الله عليه وآله وسلم (لجئت ليلة) الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (لبعض امرى) أى لاجل بعض حوائجي وفي رواية مسلم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان أبدا هو وجابر ابن مضر انبيسة الماء في المنزل (فوجدته) صلى الله عليه وآله وسلم (يصلى وعلى ثوب واحد فاستخمت به وصليت) منتبها (الى جانبه) أو منضمنا اليه (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة (قال ما اسرى يا جابر) يضم السين والقصر أى ما سبب سرك في الليل وانما سأله لعله بان الحامل له على الجي في الليل أمر أكيد (فاخبرته بما جئني فافترغت قال ما هذا الا شغال الذي رأيت) هو استنهام انكارى وقد وقع في مسلم التصريح بسبب الانكار وهو ان الثوب كان ضيقا وأنه خاف بين طرفيه وتواقس أى اتخفى عليه كانه عند المخالفة بين طرفي الثوب لم يصبر سائرا فالتخفى ليستتر فاعلمه صلى الله عليه وآله وسلم بان محل ذلك ما اذا كان الثوب واسعا

سمع الله لمن حمده فقولوا اللهم ربنا لك الحمد يسمع الله لكم فان الله تعالى قال على لسان نبيه سمع الله لمن حمده واذا كبر وسجد فكبروا واسجدوا فان الامام يسجد قبلكم ويرفع قبلكم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذلك بتمامك واذا كان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم الصلوات الطيبات الصالحات لله الام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا عبده ورسوله رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وفي رواية بعضهم وأشهد أن محمدا قولاه فاقموا صفوفكم قال النووي هو أمور به باجماع الامة قال وهو أمر ندب والاقامة تسويتها والاعتدال فيها وتيسيرها الاول فالاول والترص فيها قولاه ثم أيؤمكم أحدكم فيه الامر بالجماعة في المكتوبات وقد اختلفوا هل هو أمر ندب أو واجب وسيأتي بسط الكلام على ذلك ان شاء الله تعالى قوله فاذا كبر فكبر رافيه ان المأموم لا يكبر قبل الامام ولا معه بل بعده لان الفاء للتعقيب وقد قدمنا المناقشة في هذا القول واذا قرأ فانصتوا قد تقدم الكلام على هذه الزيادة في باب ما جاء في قراءة الامام وانصاته قوله فاذا قرأ غير الغضوب عليهم ولا الضالين فقولوا آمين استدل به على مشروعية أن يكون تأمين الامام والمأموم متفقا وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله يحجبكم الله أي يستجب لكم وهذا حديث عظيم على التأمين فيتم كذا الاهتمام به قوله فاذا كبر وركع الى قوله فذلك بتمامك معناه اجعلوا تكبيركم للركوع وركوعكم بعد تكبيره وركوعه وكذلك رفعكم من الركوع بعد رفعه ومعنى تلك تلك اي اللحظة التي سبقتكم الامام بها في تسبده الى الركوع ينجز لكم بتأخركم في الركوع بعد رفعه لحظة فذلك اللحظة بتمامك اللحظة وصار قدر ركوعكم كقدر ركوعه وكذلك في السجود قوله واذا قال سمع الله لمن حمده فقولوا الخ فيه دلالة على استحباب الجمهور من الامام بالتسليم ليسمعوه فيه يقولون وفيه أيضا دليل المذهب من يقول لا يزيد المأموم على قوله ربنا لك الحمد ولا يقول معه سمع الله لمن حمده وفيه خلاف وسيأتي بسطه في باب ما يقول في رفعه ومعنى سمع الله لمن حمده أجاب دعاء من حمده ومعنى قوله يسمع الله لكم يستجب لكم قوله ربنا لك الحمد هكذا هو بلا واو وقد جاءت الاحاديث الصحيحة باثبات الواو وبجذوها والكل جائز ولا ترجيح لاحدهما على الآخر كذا قال النووي والظاهر ان اثبات الواو ارجح لانها زيادة مقبولة قوله واذا كان عند القعدة الى آخر الحديث الكلام على بقية الفاعلة يأتي ان شاء الله تعالى في أبواب التشهد وقد استدل بقوله فليكن من أول قول أحدكم هي انه يقول ذلك في أول جلوسه ولا يقول بسم الله قال النووي وليس هذا الاستدلال بواضح لانه قال فليكن من

فاما اذا كان ضيقا فانه يجزئه ان يتزبه لان القصد الاصلى ستر العورة وهو يحصل بالارتزاع ولا يحتاج الى التواضع المقار لا اعتدال الأمور به أو الذي أنكره هو اشتغال الصمى وهو ان يخلل نفسه بشوب ولا يرفع شيئا من جوانبه ولا يمكنه اخراج يديه الامن أسفله خوفا من ان تدور رتبه والاول أولى قال جابر (قلت كان) الذي استلمت به (ثوبا) واحدا يعني ضاق

(قال) صلى الله عليه وآله وسلم (فان كان) الثوب (واسعا فالنصف) أى ارتد (به) أى بان بأثر واحد طرفيه وبرئى بالطرف الآخر منه (وان كان) الثوب (ضيقا فارتز به) وهذا التفصيل من الشارع صلى الله عليه وآله وسلم صريح في صحة ما جئ به البخارى من التفصيل ١٣٦ بين ما اذا كان واسعا فيجب الاشغال به وبين ما اذا كان ضيقا فلا

أول ولم يقل فليكن أول والحديث يدل على مشروعية تكبير النقل وقد استدلل به القائلون بوجوبه كاتقدم وهو أخص من الدعوى لانه أمر لا مؤتم فقط وقد دفعه الجمهور بماتقدم من عدم ذكر تكبير الانتقال في حديث المسئى وقد عرفت ما فيه وحديث ابن ابرى المتقدم

• (باب جهر الامام بالتكبير ليسمع من خلفه وتبلغ الغير له عند الحاجة) •

(عن سعيد بن الحرث قال صلى الله عليه وآله وسلم) لما أبو سعيد جهر بالتكبير حين رفع رأسه من السجود وحين سجد وحين رفع وحين قام من الركعتين وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه البخارى وهو لا يحد بل يلفظ باسطن من هذا الحديث يدل على مشروعية الجهر بالتكبير للانتقال وقد كان مروان وسائر بني أمية يسرون به ولهذا اختلف الناس لما صلى أبو سعيد هذه الصلاة فقام على المنبر فقال انى والله ما أبالى اختلفت صلاتكم أم لم تختلف انى رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هكذا يصلى وقد عرفت مما سلف ان أول من ترك تكبير النقل اى الجهر به عثمان ثم معاوية ثم زياد ثم سائر بني أمية (وعن جابر قال) اشتكى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاصابته اوراه وهو قاعد وأبو بكر يسمع الناس تكبيره رواه أحمد ومسلم والنسائى وابن ماجه ومسلم والنسائى قال صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الظهور وأبو بكر خلفه فاذا كبر كبر أبو بكر يسمعنا الحديث باقى وشرحه ان شاء الله تعالى في باب الامام ينقل مأموما وقد ذكره المصنف هنا للاستدلال به على جواز رفع الصوت بالتكبير ليسمع الناس ويتبعوه وانه يجوز للمقتدى اتباع صوت المكبر وهذا مذهب الجمهور وقد نقل انه اجماع قال النووي وما أراه يصح الاجماع فيه فقد نقل القاضى عياض عن مذهبهم ان منهم من اطل صلاة المقتدى ومنهم من لم يطلها ومنهم من قال ان أذن له الامام في الاجماع صح الاقتداء به والا فلا ومنهم من اطل صلاة المسمع ومنهم من صحها ومنهم من شرط اذن الامام ومنهم من قال ان تكلف صوتا بطلت صلاته وصلاة من ارتبط بصلاته وكل هذا ضعيف والصحيح جواز كل ذلك ووجهه صلاة المسمع والسمع ولا يعتبر اذن الامام

• (باب هيات الركوع) •

(عن أبي مسعود عقبه بن عمرو انه ركع فجاء يديه ووضع يديه على ركبتيه وفرج بين أصابعه من وراء ركبتيه وقال هكذا رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى رواه أحمد وأبو داود والنسائى وفي حديث رفاع بن رافع عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم واذا ركعت فضع راحتيك على ركبتيك رواه أبو داود)

• (وعن سهل) بن سعد الساعدى (رضى الله عنه قال كان رجال) التكبير فيه للتوسيع وهو يقتضى ان بعضهم كان بخلاف ذلك وهو كذلك ووقع في رواية أبي داود رأيت الرجال واللام فيه للجنس فهو في حكم التكررة (يصلون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونهم عاكفى أزرهم على اعناقهم وفي رواية على عواتقهم أى من ضيق الازر ويؤخذ منه ان الثوب اذا امكن الاتصاف به كان أو لى من الاتصاف لانه أبلغ في التستر (كهيفة الصبيان وقال) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا يكشعني ويقال وهو أعم من أن يكون القتال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو من أمره قال الحافظ ابن حجر ويغلب على الظن ان القتال بلال (للنساء) للاقى يصلين وراء الرجال (لا ترفعن رؤسكن) من السجود (حتى يستوى الرجال) حال كونهم (جالوسا) وانما نهاهن عن ذلك لانه لا يلحق شيامن عورات الرجال عند نهوضهم كما وقع التصريح به في حديث أسماء بنت أبي بكر

المروى عند أحمد وأبي داود بلفظ فلا ترفع رأسها حتى يرفع الرجال رؤسهم كراهة أن يرين عورات الرجال الحديث واستدل منه النهى عن فعل مسهب خشية ارتكاب محذور ولان متابعة الامام من غير تأخير مستهبة فمنهى عنها الماذكر وانه لا يجب الستر من أسفل بخلاف الاعلى وفي الاسناد الحديث والخبار والعنفنة (عن مغيرة بن شعبه رضى الله عنه

قال كنت مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في سفر) سنة تسع في غزوة تبوك (فقال يا مغيرة خذ الادوية) يكسر الهمزة وجعلها
ادوية أى المطهرة (فاخذتم افاطلق رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم حتى توارى) أى غاب وخفي (عني ففضي حاجته وعليه
جبة شامية) من نسج الكفار القارين بالشام لانها اذ ذاك كانت دارهم ١٣٧ وفي بعض طرق هذا الحديث ان الجبة كانت

صوفاً وكانت من ثياب الروم
ووجه الدلالة منه انه صلى الله عليه
وآله وسلم اسبها ولم يستعمل فيه
جواز الصلاة في ثياب الكفار
ما لم يتحقق نجاستها وروى عن أبي
حنيفة رحمه الله كراهية الصلاة
فيها الا بعد الغسل وعن مالك
ان فعل يعيد في الوقت والحديث
وارد عليهم (فذهب) صلى الله
عليه وآله وسلم (ليخرج يده من
كفها فضاقت) أى الجبة لان
الثياب الشامية كانت حيفة
ضيقة الاكام (فاخرج يده من
أسفلها فصبت عليها) الماء
(فتوضأ وضوءاً للصلاة ومسح
على خفيه ثم صلى) ورواه هذا
الحديث ما بين البخاري وكوفي وفيه
التحديث والعنفنة وأخرجه
البخاري أيضاً في الجهاد واللباس
ومسلم في الطهارة وكذا النسائي
وابن ماجه (وعن جابر بن
عبد الله) الانصاري (رضي الله
عنهما يحدث أن رسول الله صلى
الله عليه وآله (وسلم كان ينقل
معههم الخمار) أى مع قريش
(لا كعبه) أى ابنائها وكان ذلك
قبل البعثة وكان عمره صلى الله
عليه وآله وسلم اذ ذاك خمسا
وثلاثين سنة وقيل كان قبل
البعثة بخمسة عشرة سنة وقيل

الحديث الاول طرف من حديث أبي مسعود والثاني طرف من حديث رفاعه بن
رافع في وصف تعليمه صلى الله عليه وسلم للمسي مهلاته وكلاهما لا مطعن فيه فان جميع
رجال اسنادهما ثقات قول غفاني يديه أى باعدهما عن جنبه وهو من الجفاء وهو البعد
عن الشيء قول وفرج بين أصابعه أى فرق بينهما اجاعلاهما وراءه كمنه قول فضع
راحتيك تنفية راحة وهى الكف جمعها راح بغير تاء قول على ركبتيك فيه رد على أهل
التطبيق وسما في البحث في ذلك قرياً والحديثان يدلان على مشروعية ما اشتل عليه
من هيات الركوع ولا خلاف في شئ منها بين أهل العلم الا لافانين بمشروعية التطبيق
(وعن مصعب بن سعد قال صابت الى جنب أبي فطبة بنت كتي ثم وضعتها بين فخذي
فنهاني عن ذلك وقال كأن فعل هذا فامرنا أن نضع أيدينا على الركبتين رواه الجماعة)
وفي الباب عن عمر بن الخطاب والترمذي وصححه وعن أنس أشار اليه الترمذي أيضاً
وعن أبي حمزة الساعدي وأبي أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة إلى عام عشرة من
الصحابة عند الخمسة وقد تقدم وعن عائشة عند ابن ماجه قوله مصعب بن سعد يعني ابن
أبي وقاص قوله فطبة بنت التطبيق الا صادق بين باطن الكفين حال الركوع وجعلهما بين
الفخذين قوله كأن فعل هذا فامرنا بالنظر البخاري والترمذي وغيرهما كأن فعله فنهانا عنه
وأمرنا الخ فيه دليل على نسخ التطبيق لان هذه الصيغة حكمها الرفع قال الترمذي
التطبيق منسوخ عند أهل العلم وقال لا اختلاف بينهم في ذلك الا ما روى عن ابن
مسعود وبعض اصحابه أنهم كانوا يطبقون انتهى وقد روى النووي عن علقمة والاسود
انهم ما يقولون بمشروعية التطبيق وأخرج مسلم عن علقمة والاسود أنهم ما دخلوا على عهد
الله فذكر الحديث قال فوضعا أيدينا على ركبتينا فصرخ أيدينا ثم طبق بين يدي ثم
جعلهما بين فخذي فلما صلى قال هكذا فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وروى
ابن خزيمة عن ابن مسعود انه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يركع طبق يديه
بين ركبتيه فركع فبلغ ذلك سعدا فقال صدق أخى كأن فعل ذلك ثم أمرنا به فذا يعني
الامساك بالركب وقد اعتذر عن ابن مسعود وصاحبيه بأن الناصح لم يبلغهم وقد روى
ابن المنذر عن ابن عمر انه قال انما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة يعنى التطبيق قال
الحافظ واستاده قوى واستدل ابن خزيمة بقوله فنهانا على أن التطبيق غير جائز قال
الحافظ وفيه نظر لاحتمال حل النهي على الكراهة فقد روى ابن أبي شيبة من طريق
عاصم بن ضمرة عن علي قال اذا ركعت فان شئت قلت كذا يعني وضعت يديك على
ركبتيك وان شئت طبقت واسناده حسن وهو ظاهر في انه كان يرى التحبير أو لم يبلغه
الناصح والظاهر ما قاله ابن خزيمة لان المعنى الحقيقي للنهي على ما هو الحق التحريم وقول

١٨ نيل في كان عمر خمس عشرة سنة (وعليه ازاره) ولا ين عاكر بغير ضمير وفي بعض الاصول بغير واو (فقال له
العباس عه يا ابن أخى لو حملت ازارك) لسان اسهل عليك اولو يعنى التقى فلا جواب لها (فحملت) أى الازار (على منكبين
دون إبطاء) أى تحتها (قال) جابر أو من حديثه (لعله) أى حل صلى الله عليه وآله وسلم الازار (فجعله على منكبيه فسقط) جال

كونة (مغشياً) أي مغشى (عليه) لا تكشف عورة لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان مجبولاً على احسن الاخلاق من الحياة الكامل حتى كان شديداً من العذراء في خدرها فلذلك غشى عليه وروى عما هو في غير الصحابين ان الملائكة نزل عليه فشد عليه ازاره (فأروى بعد ذلك عربانا) وعند ١٣٨ الاسماعيل فلم يتعر بعد ذلك صلى الله عليه وآله وسلم واستنبت من الحديث

الصحابي لا يصلح قرينة لصرفه الى الجواز

* (باب الذكر في الركوع والسجود) *

(عن حذيفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكان يقول في ركوعه سبحان

ربي العظيم وفي سجوده سبحان ربي الاعلى وما صرت به آية رحمة الاوقف عنه هاهنا

ولا آية عذاب الا تعود منها رواه الخليفة وصححه الترمذي) الحديث أخرجه أيضاً مسلم

قوله يسأل أي الرحمة قوله تعود أي من العذاب وشتر العقاب قال ابن رسلان ولا بآية

تسبيح الا سبع وكبر ولا بآية دعاء واستغفار الادعاء واستغفروا من مبرج جوسأل يفعل ذلك

بل أنه أو بقلبه والحديث يدل على مشروعية هذا التسبيح في الركوع والسجود وقد

ذهب الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجهه والعلماء من أئمة الفترة وغيرهم الى أنه سنة وليس

بواجب وقال اسحق بن راهويه التسبيح واجب فان تركه عمداً بطلت صلاته وان نسيه لم

تبطل وقال الظاهري واجب مطلقاً وأشار الخطابي في معالم السنن الى اختياره وقال

احمد التسبيح في الركوع والسجود وقول سمع الله لمن حمده وربنا لك الحمد والذكر بين

السجدين وجميع التكبيرات واجب فان تركه منه شيئاً عمداً بطلت صلاته وان نسيه

لم تبطل ويسجد للسهو وهذا هو الصحيح عنه ورواية انه سنة كقول الجمهور وقد

روى القول بوجوب تسبيح الركوع والسجود عند ابن خزيمة احتج الموحبيون بحديث

عقبة بن عامر الآتي بقوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي ويقول الله تعالى

وسجدوا ولا وجوب في غير الصلاة فتعين ان يكون فيها وبالقياس على القراءة واحتج

الجمهور بحديث المسعى صلاته فان النبي صلى الله عليه وسلم علمه واجبات الصلاة ولم يعلمه

هذه الاذكار مع انه علمه تكبير الاحرام والقراءة فلو كانت هذه الاذكار واجبة لعلمه

ايها الان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز فيكون تركه لتعليمه من الاعلى ان الاوامر

الواردة بما زاد على ما علمه للاستصحاب لا للوجوب والحديث يدل على أن التسبيح في

الركوع والسجود يكون بهذا اللفظ فيكون منفسر القول صلى الله عليه وسلم في حديث

عقبة اجعلوها في ركوعكم اجعلوها في سجودكم والى ذلك ذهب الجمهور ومن أهل البيت

وبه قال جميع من عداهم وقال الهادي والقاسم والصادق انه سبحان الله العظيم

وبحمده في الركوع وسبحان الله الاعلى وبحمده في السجود واستدلوا بظاهر قوله فسبح

باسم ربك العظيم وسبح اسم ربك الاعلى وقد أمر صلى الله عليه وسلم بجعل الاولى في

الركوع والثانية في السجود كما سيأتي في حديث عقبة ولكنه لا يتم الاعلى

فرض انه ليس لله جل جلاله الاسم واحد وقد تقرر ان له تسعة وتسعين اسماً بالاحاديث

منع بدو العورة الاما يخص من

روية الزوجات لازواجهن عراة

وفيه انه صلى الله عليه وآله وسلم

كان مصوناً عما يستفح قبل

البهشة وبعدها ورواة هذا

الحديث ما بين قنيس ومرزى

ومكي وفيه الحديث والسمع

ورواية جابر له من مراسيل

الصحابة وقد اتفقوا على

الاحتجاج بمرسى الصحابي الا

ما تفرده ابو اسحق الاسفرايني

لان ذلك كان قبل البهشة فاما ان

يكون سمع ذلك من النبي صلى الله

عليه وآله وسلم بعد ذلك او من

بعض من حضر ذلك من الصحابة

والذي يظهر انه العباس وقد

حدث به عن العباس ايضاً وسأله

اتم أخرجه الطبراني وفيه تمام

فاخذ ازاره وقال نهيت ان أمشي

عربانا فلا يكون مرسل حينئذ

عن أبي سعيد الخدري رضى

الله عنه انه قال نهى رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم عن

اشتمال الصماء بالمهمل والماء

قال الاصمعي هو ان يشتمل بالغوب

حتى يخلل به جسده لا يرفع منه

جانبا فلا يبقى ما يضره منه يده

انتهى ومن ثم سميت صماء كما قال

ابن قتيبة السد المنافذ كلها

فيكون النهي مكروها لعدم قدرته على الاستعانة يديه فيما يمرضه في الصلاة كدفع بعض الهوام وفي كتاب الصحبة

اللباس عنه الحد الحارى والصماء ان يجعل ثوبه على أحد عاتقيه فيبدو أحد شقيه وهو موافق لتفسير الفقهاء وحينئذ فيجرم ان

انكشف منه بعض العورة والافيكرة (و) نهى أيضا عن (أن يحتجب الرجل) أي وعن احتباء الرجل بأن يقعد على آتيه وينصب

سابقه ملته (في ثوب واحد ليس على فرجه منه) أي من الثوب (شيء) أما إذا كان مستورا العورة فلا يحرم ورواه هذا الحديث ما بين البخاري ومصري ومدني وفيه الحديث والعنقة وأخرجه البخاري أيضا في اللباس والبيوع وكذا مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى النبي ١٣٩ صلى الله عليه وآله وسلم عن يميني) بفتح

الموحدة وهو المشهور على الاسنة يمكن الاحسن كسرهما لان المراد به الهيئة كالركبة والجلسة (عن اللامس) بكسر اللام وهو أن ليس ثوبا مطويا أو في ظلة ثم يشترطه على أن لا خيار له إذا رآه أيضا اكتفاء بلبسه عن رؤيته أو يقول إذا لمسته فقد بعثته اكتفاء بلبسه عن الصيغة أو يبيعه شيئا على أنه متى لبسه لم يبيع وانقطع خيار المجلس (و) عن (النباذ) بكسر النون والذال وهو أن يجعل النباذ بها اكتفائه عن الصيغة فيقول أحدهما أن هذا ليك ثوبي بعثته فأخذه الآخر أو يقول بعثتك هذا بكذا على أني إذا بعثت اليك لم يبيع وانقطع الخيار والبطان فيها عدم الرؤية أو عدم الصيغة أو لا شرط الفاسد (و) نهى صلى الله عليه وآله وسلم أيضا (أن يشتمل) أي عن اشتمال الثوب كاشتمال الصخرة (الصخرة) لكونها مسدودة المفاذ فيعسر أو يتعذر على المشتمل إخراج يده لما يعرض له في صلاته من دفع بعض الهوام ونحوها أو لا تكشف عورته على التفسير السابق المعزول للفقهاء الموافق لما عند البخاري في اللباس كما مر (و) نهى (أن يحتجب الرجل)

المصحة وإن له اسماء متعددة بصريح القرآن ولله الاسماء الحسنى فاشتغال ما في الآيتين يحصل بالمجئى بأى اسم منها مثل سبحان ربى وسبحان الله وسبحان الأحد وغير ذلك لكنه قد ورد من فعله صلى الله عليه وسلم ما يدل على بيان المراد من ذلك كحديث الباب وغيره وكذلك ورد من قوله ما يدل على ذلك كحديث ابن مسعود الذي فتعني أن لفظ الرب هو المراد وبهذا يدفع ما ألزم به صاحب البحر من تلاوة لفظ الآيتين في الركوع والسجود وأما زيادة وبجده فهي عند أبي داود من حديث عقبة الذي وعده الدارقطني من حديث ابن مسعود الذي أيضا وعده أيضا من حديث حذيفة وعنه أحمد والطبراني من حديث أبي مالك الأشعري وعنه الحاكم من حديث أبي بصير في ولكنه قال أبو داود بعد أخرجه له من حديث عقبة الله يخاف أن لا تكون محفوظة وفي حديث ابن مسعود السمرى بن اسمعيل وهو ضعيف وفي حديث حذيفة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو ضعيف وفي حديث أبي مالك شهر بن حوشب وقد رواه أحمد والطبراني أيضا من طريق ابن السعدي عن أبيه بدونهما حديث أبي بصير في قال الحفاظ اسناده ضعيف وقد أنكر هذه الزيادة ابن الصلاح وغيره ولكن هذه الطرق تتعاضد فيردبها هذا الإنكار وسئل أحمد عنها فقال أما أنا فلا أقول وبجده انتهى (وعن عقبة بن عامر قال لما نزلت فسبح باسم ربك العظيم قال لئلا رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم أجعلوه في ركوعكم فلما نزلت سبح اسم ربك الأعلى قال أجعلوه في سجودكم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الحاكم في مستدركه وابن حبان في صحيحه قوله أجعلوه فقد تبين بالحديث الأول وعما سيأتى كيفية هذا الجعل والحكمة في تخصيص الركوع بالعظيم والسهو بالأعلى إن السجود لما كان فيه غاية التواضع لما فيه من وضع الجبهة التي هي أشرف الاعضاء على مواطئ الأقدام كان أفضل من الركوع فخص به ما فيه صيغة أفضل التفضيل وهو الأعلى بخلاف العظيم جعله لا يبلغ مع الأبلغ والطلق مع المطلق والحديث يصلح متمسكا للثنتين بوجوب تسبيح الركوع والسجود وقد تقدم الجواب عنهم (وعن عائشة أن رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في ركوعه وسجوده سبح قدوس رب الملائكة والروح رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله سبح قدوس بضم أولهما وبفتحهما والضم أكثر وأصح قال ثعلب كل اسم على فعل فهو مفتوح الأول إلا السبح والقدوس فإن الضم فيه ما أكثر قال الجوهرى سبح من صفات الله وقال ابن فارس والزبيدي وغيرهما سبح هو الله عز وجل والمراد المسبح والمقدس فمكانة يقول مسبح مقدس

أي عن احتباء الرجل القاعد على البيتة منتصبا ساقه ويقال له الخبوة وكانت من شأن العرب وفسر هان في رواية يونس بن وهب ذلك (في ثوب واحد) والمطلق هنا في الاحتباء محمول على التقيد في الحديث السابق بقوله ليس على فرجه منه شيء وفي هذا الحديث الحديث والعنقة والقول ورواية تابه عن تابه عن صحابي وهو مما قيل فيه أنه أصح الاسانيد وأخرجه البخاري في الصلاة

واللباس ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه في التجارات واللباس (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه قال بهي
أبو بكر) الصديق رضي الله عنه (في تلك الحجة) التي جهها أبو بكر بالناس قبل حجة الوداع بسنة (في مؤذنين) أي رهط يؤذنون
في الناس (يوم النحر تؤذنون حتى ان لا يسمع ١٤٠ بعد العام) أي بعد خروج هذا العام لا بعد دخوله كما قال السكرماني لكن قال

العيني في أن يدخل هذا العام
أيضا بالنظر الى التعليل انتهى
(مشارك ولا يطوف بالبيت عريان)
واذا منع التعري في الطواف
فالمسألة أولى اذ يشترط فيها
ما يشترط فيه وزيادة (ثم أورد في)
أي أرسل (رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم عليا) ورا أبي
بكر (فامرهم ان يؤذن ببراءة)
والحكمة في تخصيص على بذلك
ان براءة تضمنت نقض العهد
وكان من سيرة العرب ان لا يحل
العقد الا الذي عقده أو رجل من
أهل بيته وهذا مرسل من تعاليق
البخاري أو داخل تحت الاسناد
وكذا قوله (قال أبو هريرة فاذن)
بتمديد الدال (معنا) بفتح العين
واسكانها (على في أهل منى يوم
النحر لا يسمع بعد العام مشرك ولا
يطوف بالبيت عريان) وفيه ابطال
ما كان عليه أهل الجاهلية من
الطواف عراة فستر العورة شرط
عند الجاهل وخلاف الحق فيمكن
يكروه عندهم قال الحافظ الرباني
محمد بن علي الشوكاني في السبل
الدلة الصحيحة قد دلت على وجوب
ستر العورة في الصلاة وفي غيرها
واكن هذا الدليل الدال على
الوجوب لا يدل على الشرطية
وليس في المقام ما يدل على ذلك

ومعنى سبوح المبرأ من النقائص والشريك وكل ما لا يليق بالالهية وقدوس المظهر من
كل ما لا يليق بالخالق وهما خبران مبتدؤهما محذوف تقديره ركوع وسجود من هو
سبوح قدوس وقال الهروي قبل القدوس المبارك قال القاضي عياض وقيل فيه سبوحا
قدوسا على تقدير اسج سبوحا أو ذكر أو أعظم أو أعبد قول رب الملائكة والروح هو
من عطف الخاص على العام لان الروح من الملائكة وهو ملك عظيم يكون اذا وقف
بجميع الملائكة وقيل يحتمل ان يكون جبريل وقيل خلق لآلئهم الملائكة كنسبة
الملائكة لنا (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يكثر أن يقول
في ركوعه وسجوده سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لي يتأول القرآن رواه الجماعة
الا الترمذي) قوله يكثر أن يقول في رواية ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة بعد
ان نزلت عليه اذا جاء نصر الله والفتح الا يقول فيها سبحانك الحديث وفي بعض طرقه
عند مسلم ما يشعر بأنه صلى الله عليه وسلم كان يواظب على ذلك داخل الصلاة
 وخارجها قوله سبحانك هو منصوب على المصدرية والتسبيح التثنية كما تقدم قول
وبحمدك هو متعلق بمحذوف دل عليه التسبيح أي وبحمدك سبحتك ومعناه
يتوفيتك لي وهديتك وفضلك على سبحتك لا يحول وقوف قال القرطبي ويظهر وجهه
آخر وهو ابقاء معنى الحمد على أصله وتكون الباء السببية ويكون معناه بسبب أنك
موصوف بصفات الكمال والجلال سبحك المسبحون وعظمك المعظمون وقد روي بمحذوف
الواو من قوله وبحمدك وبإثبات قوله اللهم اغفر لي يؤخذ منه اباحة الدعاء في الركوع
 وفيه رد على من كرهه فيه كالك واجتج من قال بالكرهية بحديث مسلم وأبي داود
 والنسائي باللفظ أما الركوع فعظم وفيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء الحديث
 وسبأني وإسكنه لا يبرأ من الاحاديث الدالة على اثبات الدعاء في الركوع
 لان تعظيم الرب فيه لا ينافي الدعاء كما ان الدعاء في السجود لا ينافي التعظيم قال ابن دقيق
 العيد ويمكن أن يحمل حديث الباب على الجواز وذلك على الاولوية ويحتمل أنه أمر
 في السجود بمكثير الدعاء والذي وقع في الركوع من قوله اللهم اغفر لي ليس كثيرا
 قوله يتأول انقر أن يعني قوله تعالى فسمع محمد مدرك واسمعته فله أي يعمل بما أمر به فيه
 فسكان يقول هذا الكلام البديع في الجزالة المستوفى ما أمر به في الآية وكان يأتي به
 في الركوع والسجود لان حالة الصلاة أفضل من غيرها فكان يختارها لاداء هذا الواجب
 الذي أمر به فيكون أكمل (وعن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال اذا ركع أحدكم فقال في ركوعه سبحان رب العظيم ثلاث مرات

وأما ما ورد من أن الله لا يقبل صلاة حائض الا بحمد أو نحوه فتدعورض بما ورد من نفي قبول صلاة شارب الخمر فقد تم
 وصلاة الآب مع أنه تصح صلاته ما ولا وجه لهذه المعارضة لان نفي القبول لا يستلزم نفي الصحة فان ورد دليل يدل على صحة
 صلاة من ورد الدليل بأن الله لا يقبل صلاته كان ذلك مخصوصا له فيكون نفي القبول في حقه مجازا عن عدم توفير الثواب ولم يرد

ذلك وما يدل على عدم كون السجدة شرطاً للصلاة حديث عمرو بن سلمة وفيه فكنت أو مهم وهي برودة فكنت إذا سجدت
تقلعت عني وفي رواية خرجت استقي فقات امرأتين حتى الاقطون عنما است قارثكم الحديث أخرجه البخاري وأبو داود
والنسائي فالحق ان ستر العورة في الصلاة واجب كسائر الحالات لا شرط ١٤١ يقتضي تركه عدم الصلاة فانه الشوكاني

في نيل الاوطار وعن بعض
المالكية المتقدمة رقة بين اذا كثر
والناسي ومنهم من اطلق كونه
سنة لا يبطل تركها الصلاة واحتج
بانه لو كان شرطاً في الصلاة
لاختص بها ولا يقتصر الى النية
ولكان العاجز العريان يتقلع
الى بدل كالعاجز عن القيام يتقلع
الى القعود والجواب عن الاول
النقض بالايان فهو شرط في
الصلاة ولا يختص بها وعن
الثاني باسنة قبل القبلة فانه
لا يقتصر الى النية وعن الثالث
على ما فيه بالعاجز عن القراءة ثم
عن التسبيح فانه يصلي ساكناً وفي
هذا الحديث رواية التابعي عن
التابعي والتحديث والغنية
وأخرجه البخاري في الجزية
والغازي والحج والتفسير ومسلم
في الحج وكذا أبو داود والنسائي
عن انس بن مالك رضي الله
عنه ان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم غزا خيبر على غنمية
برد من المدينة وكانت في جنادي
الاولى سنة سبع من الهجرة
(فصلنا عندها) خارجاً عنها
(صلاة الغداة) اي الصبح فيه
جواز اطلاق ذلك على صلاة
الصبح خلافاً لكرهه (بفاس)
بفتح المعجمة واللام طلمة آخر

فقد تم ركوعه وذلك ادناه واذا سجد فقال في سجوده سبحان ربى الاعلى ثلاث مرات
فقد تم سجوده وذلك ادناه رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه وهو مرسل عن لم يلق ابن
مسعود الحديث قال أبو داود مرسل كما قال المصنف قال لان عون لم يدرك عبد الله
وذكره البخاري في تاريخه الكبير وقال مرسل وقال الترمذي ليس اسناده متصل
انتهى وعون هذا ثقة مع جماعة من الصحابة وأخرج له مسلم وفي الحديث مع الارسل
اصح بن يزيد الهذلي راويه عن عون لم يخرج له في الصحيح قال ابن سبيل الناس لا يعلمه
وفق ولا عرف الابرواية ابن أبي ذئب عنه خاصة فلم ترتفع عنه الجهالة العينية ولا
الحالية قوله وذلك ادناه في الموضوعين أي أدنى السكال وفيه اشعار بانه لا يكون المصلي
متسناً بدون الثلاث وقد قال الماوردي ان السكال احدي عشرة أو تسع وأوسطه
خمس ولو سبع مرة حصل التسبيح وروى الترمذي عن ابن المبارك واصح بن راويه
انه يستحب خمس تسبيحات للامام وبه قال الثوري ولا دليل على تقييد السكال بعدد
معلوم بل ينبغي الاستكثار من التسبيح على مقدار تطويل الصلاة من غير تقييد بعدد
وأما ما يجاب به السهو فيما زاد على التسع واستحب أن يكون عدد التسبيح وتراً
لشدة افعالها زاد على الثلاث فما الدليل عليه (وعن سعيد بن جبير عن انس قال ما صليت
وراء أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشبه صلاة رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم من هذا الفتي يعنى عمر بن عبد العزيز قال فخرنا في ركوعه عشر تسبيحات وفي
سجوده عشر تسبيحات رواه أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث رجال اسناده كلهم ثقات
الا عبد الله بن ابراهيم بن عمر بن كيسان أبو يزيد الصنعاني قال أبو حاتم صالح الحديث وقال
النسائي ليس به بأس وإسناده أي داود والنسائي الا هذا الحديث قوله فخرنا أي
قد رنا قوله عشر تسبيحات قيل فيه حجة ان كل التسبيح عشر تسبيحات والاصح
ان المنفرد يزيد في التسبيح ما أراد وكل زاد كان أولى والاحاديث الصحيحة في تطويله
صلى الله عليه وسلم ناطقة بهذا وكذلك الامام اذا كان المؤمنون لا يتأذون بالتطويل
(فائدة) من الاذكار المشروعة في الركوع والسجود ما تقدم في حديث علي
عليه السلام في باب الاستفتاح ومنها ما أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من
حديث عوف بن مالك الاشجعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في ركوعه سبحان
ذي الجبروت والملايكوت والكبرياء والعظمة ثم قال في سجوده مثل ذلك ومنها ما أخرجه
مسلم وأبو داود عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في سجوده اللهم
اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره ومنها ما أخرجه مسلم وأبو داود

الليل اي صلى الصبح وقت اختلاط ضياء اول النهار بظلام آخر الليل (فركبني الله صلى الله عليه وآله وسلم) على حمار
مخطوم برسن ليف وتحمته كاف من ليف رواه البيهقي والترمذي وضعفه (وركب أبو طلمة) زيد بن سهل الانصاري المتوفى سنة
اثنتين وأربع وثلاثين بالمدينة وبالشام أو في البحر (وأراد يفي أبي طلمة) وفيه جواز الاراداف ومحملة ما اذا كانت الدابة مقيمة

(فأجرى) من الاجراء (نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم) من كونه (في زقاق خيبر وان ركبني اتمس فخذني الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم حسر) أي كشف (الازار عن فخذه) الشريف عند سوق من كونه ليتكمن من ذلك (حتى اني أنظر الى بياض فخذه نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم) وروى ١٤٢ حسر مبنيا للمفعول بديال رواية مسلم فالحسر أي بغير اختياره اضرورة

الاجراء وحديثه فلا دلالة فيه على كون الفض ليس بعورة واللائق بهالة صلى الله عليه وآله وسلم ان لا ينسب اليه كشف فخذه قصد امع ثبوت قوله الفض عورة ولعل أناسا لم يروا نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم مكشوفاً وكان عليه الصلاة والسلام سبباً في ذلك بالاجراء أسند الفعل اليه قال القرطبي حديث انس وما معه انما ورد في قضايا معينة في أوقات مخصوصة يتطرق اليها من احتقال الخصوصية أو البقاء على اصل لابس ما لا يتطرق الى حديث جرهد وما معه لانه يتضمن اعطاء حكم كافي واطهار شرع عام فكان العمل به أولى وأهل هذا هو المراد للصف بقبوله حديث انس اسند وحديث جرهد احوط قال النووي ذهب اكثر العلماء الى ان الفض عورة وعن احمد ومالك في رواية العورة القبيل والدبر فقط وبه قال اهل الظاهر وابن جرير والاصطخري قال في الفتح في ثبوت ذلك عن ابن جرير نظر (فلم ادخل) صلى الله عليه وآله وسلم (القرية) أي خيبر وهو يشعر بأن الزقاق كان خارج القرية (قال الله اكبر خربت

وابن ماجه من حديث عائشة انها سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجوده في صلاة الليل أعوذ بربك من يخطئك وأعوذ بعافاك من عقوبتك وأعوذ بك منك لأحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقد ورد الاذن بمطلق التعظيم في الركوع ويعطى الدعاء في السجود كما سيأتي في الباب الذي بعده هذا

* (باب النهي عن القراءة في الركوع والسجود) *

(عن ابن عباس قال اشرف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الستارة والناس صفوف خلف أبي بكر فقال يا أيها الناس اني لم يبق من مبشرات النبوة الا الرؤيا بالصالحة يراها المسلم أو ترى له الا وانى نهيتم ان اقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً أما الركوع فعظموا فيه الرب وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فقمن ان يستجاب لكم رواه احمد ومسلم والنسائي وأبو داود) قوله كشف الستارة بكسر السين المهملة وهي السترة الذي يكون على باب البيت والدار قوله من مبشرات النبوة أي من أول ما يبشرونهم ما أخذ من تبشير الصبح وهو أول ما يبشرونه وهو كقول عائشة أول ما يبشرون به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحى الحديث وفيه ان الزبائن المبشرات سوا قرأها المسلم أو رآها غيره قوله الا وانى نهيتم النهي له صلى الله عليه وسلم نهي لامة كما يشهر بذلك قوله في الحديث أما الركوع الى آخره ويشهر به أيضاً في صحيح مسلم وغيره ان علياً قال نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان أقرأ القرآن راكعاً أو ساجداً ويدل عليه أيضاً أدلة التامع العامة وفيه خلاف في الاصول وهذا النهي يدل على تحريم قراءة القرآن في الركوع والسجود وروى بطلان الصلاة بالقراءة حال الركوع والسجود خلاف قوله أما الركوع فعظموا فيه الرب أي سجوده ونزله وهو مجوده وقد بين صلى الله عليه وسلم اللفظ الذي يقع به هذا التعظيم بالاحاديث المتقدمة في الباب الذي قبل هذا قوله وأما السجود فاجتهدوا في الدعاء فيه ألحظ على الدعاء في السجود وقد ثبت في الصحيح عنه صلى الله عليه وسلم انه قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فكثر الدعاء قوله فقمن قال النووي هو يفتح القاف وفتح الميم وكسرها الغتان مشهورتان فنفتح فهو عنده مصدر لا يثنى ولا يجمع ومن كسر فهو وصف يثنى ويجمع قال وفيه لغة ثالثة في زيادة الياء وفتح القاف وكسر الميم ومعناه حقيق وجدير يستحب الجمع بين الدعاء والتسبيح المتقدمة ما يكون المصلى عام لا يجمع ما ورد والامر بتعظيم الرب في الركوع والاجتهاد في الدعاء في السجود محمول على الذنب عند الجهور وقد تقدم ذكر من قال بوجوب تسبيح الركوع والسجود

* (باب ما يقول في رفعه من الركوع وبعد انقضاءه) *

(عن) خيبر) أي صارت خراباً قاله على سبيل الاخبار فيكون من الانباء بالمغيبات أو على جهة الدعاء عليهم أي التنازل لمساكنهم خرجوا بساكنهم ومكاناتهم التي هي من آلات الهدم (انا اذا نزلنا بساحة قوم فساء صباح المنذرين) يفتح الدال المعجمة (قالها) صلى الله عليه وآله وسلم (لأنما قال) أنص (وخرج القوم الى) مواضع (أعمالهم) كذا تدرج البرماوى كالكبر ما في

لم يكن قال العيني بل معناه خرج القوم لاعمالهم التي كانوا يعملونها وكذا الى بعض اللام (فقالوا) هذا (محمد) أوجاه محمد (والخمس بمعنى الجيش) وهي بالخمس لانه خمسة فقام مقدمة وساقه وقلب وجناحان وقيل من تخمس الغنمة وتعبه الازهر. بأن الخمس انما ثبت بالشرع وقد كان ١٤٣ أهل الجاهلية يسهون الجيش فحسبوا فبان ان القول الاول أولى (قال

عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم ثم يكبر حين يركع ثم يقول سمع الله لمن حمده حين يرفع صلبه من الركعة ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يكبر حين يهوى ساجدا ثم يكبر حين يرفع رأسه ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها ويكبر حين يقوم من الثنتين بعد الجلوس متفق عليه وفي رواية لهم ربنا ولك الحمد قوله اذا قام الى الصلاة يكبر حين يقوم فيه ان التكبير يكون مقارنا لحال القيام وانه لا يجزى من قعود وقد اختلف في وجوب تكبيرة الاحرام وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول وهو قائم ربنا ولك الحمد فيه متسلك ان قال انه يجمع بين التسميع والتحميد كل مصل من غير فرق بين الامام والمؤتم والمنفرد وهو الشافعي ومالك وعطاء وأبو داود وأبو بردة ومحمد بن سيرين واسحق وداد قالوا ان المصلي اذا رفع رأسه من الركوع يقول في حال ارتفاعه سمع الله ان حمده فاذا استوى قائما يقول ربنا ولك الحمد وقال الامام يحيى والثوري والاوزاعي وروى عن مالك انه يجمع بينهم الامام والمنفرد ويحمد المؤتم وقال أبو يوسف ومحمد يجمع بينهم الامام والمنفرد أيضا ولكن يسهل المؤتم وقال الهادي والقاسم وأبو حنيفة انه يقول الامام والمنفرد سمع الله ان حمده فقط والمأموم ربنا ولك الحمد فقط وحكاها ابن المنذر عن ابن مسعود وأبي هريرة والشعبي ومالك وأحمد قال وبه أقول انتهى وهو مروى عن الناصر احتج القائلون بأنه يجمع بينهم اكل مصل بحديث الباب ولكنه اخص من الدعوى لانه حكاية لصلاة النبي صلى الله عليه وسلم اماما كما هو المنادى والغالب الآن قوله صلى الله عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي يدل على عدم اختصاص ذلك بالامام واحتجوا أيضا بما نقله الطحاوي وابن عبد البر من الاجماع على أن المنفرد يجمع بينهم ما جعله الطحاوي حجة لكون الامام يجمع بينهم ما يلحق بهم المؤتم لان الاصل استواء الثلاثة في المشروع في الصلاة الا ما صرح الشرع باستثنائه واحتجوا أيضا بما أخرجه الدارقطني عن بريدة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا بريدة اذا رفعت رأسك من الركوع فقل سمع الله ان حمده اللهم ربنا ولك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما شئت من شيء بعد وظاهره عدم الفرق بين كونه منفردا أو اماما أو مأموما ولكن سنده ضعيف وبما أخرجه أيضا عن أبي هريرة قال كما اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال سمع الله لمن حمده قال من وراءه سمع الله لمن حمده واحتج القائلون بأنه يجمع بينهم الامام والمنفرد ببعض هذه الأدلة واحتج القائلون بأن الامام والمنفرد يقولان سمع الله ان حمده فقط والمأموم ربنا ولك الحمد فقط بحديث أبي هريرة أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا بني الله اعطيت دحية صفية بنت حيي سيدة قريظة) بضم القاف وفتح الراء (والنضير) بفتح النون وكسر المعجمة قبيلتان من يهود خيبر (لا تصح الآل) لانها من بيت النبوة ومن ولد هرون عليه السلام والرياسة لانها من بيت سيدة قريظة والنضير مع الجبال العظيم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم

صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا بني الله اعطيت دحية صفية بنت حيي سيدة قريظة) بضم القاف وفتح الراء (والنضير) بفتح النون وكسر المعجمة قبيلتان من يهود خيبر (لا تصح الآل) لانها من بيت النبوة ومن ولد هرون عليه السلام والرياسة لانها من بيت سيدة قريظة والنضير مع الجبال العظيم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم

أكمل الخلق في هذه الاوصاف بل في سائر الاخلاق الحميدة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ادعوه) اي دحية (بها) اي بصفية (فدعوه بخاتمها فلما نظر اليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال) له (خذ جارية من السبي غيرها) واربعها منه لانه انما كان اذن له في جارية من حشو ١٤٤ السبي لامن افضلهن فلما رآه اخذ انقمهن فسبا وشرفا وجالا لاسترجعها للثلاث

يتميز دحية بها على سائر الجيوش مع ان قيمته من هو افضل منه وايضا لما فيه من انها كلها مع علوم مرتبتها ومرتبتها على ذلك شقاق او غيره مما لا يخفى في مكان اصطفاؤها لها فاطعها هذه المناسد وذكر الشافعي في الامم عن سير الواقدي انه صلى الله عليه وآله وسلم اعطى دحية كاتبة ابن الربيع بن ابي الحقيق زوج صفية اي اطيبيها لظاظه وفي نسخة ابن سيرين ان الناس انه اعطاه ابنتي عم صفية ووقع في رواية لمسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى صفية منه بسبعة اروس واطلاق الثراء على ذلك على سبيل المجاز وليس في هذا ما ينافي قوله في جارية اذ ليس هنا دلالة على نفي الزيادة (قال فاعنتها) اي صفية (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وتزوجها وجعل صداقها هبتها اي اعنتها وشروط ان يملكها فلزمها الوفاء وجعل نفس العتق صداقا وهو من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم واخذ الامام احمد والحسن وابن المسيب وغيرهم بظاهره بخبروا ذلك لغيره ايضا (حتى اذا كان) صلى الله عليه وآله وسلم

صلى الله عليه وسلم قال انما جعل الامام يؤتم به وفيه واذا قال سمع الله ان حمده فقولوا ربنا لك الحمد أخرجه الشيخان واخر جالحقوه من حديث عائشة وقد تقدم نحو ذلك في باب التكبير للرکوع والسجود من حديث أبي موسى وسياق نحو من حديث أنس ومجاوب بأن أمر المؤتم بالحمد عند تسبيح الامام لا ينافي فعله كما أنه لا ينافي قوله صلى الله عليه وسلم اذا قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين قراءة المؤتم للناحية وكذلك أمر المؤتم بالصلاة لا ينافي مشروعيته للامام كما لا ينافي أمر المؤتم بالأمين بالأمين الامام وقد استقيده التعميد للامام والتسبيح للمؤتم من أدلة أخرى هي المذكورة سابقا والواو في قوله ربنا ولك الحمد ثابتة في اكثر الروايات وقد قدمنا انها زيادة فيكون الاخذ بها أرجح لا كما قال النووي انه لا ترجيح لاحدى الروايتين على الاخرى وهي عاطفة على مقدر بعد قوله ربنا وهو استحيب كما قال ابن رقيق العبد أو كما قال النووي أو الواو زائدة كما قال أبو عمرو بن العلاء وللعال كما قال غيره وروى عن أحمد بن حنبل أنه اذا قال ربنا قال لك الحمد واذا قال اللهم ربنا قال لك الحمد قال ابن القيم لم يأت في حديث صحيح الجمع بين لفظ اللهم وبين الواو وأقول قد ثبت الجمع بينهما في صحيح البخاري في باب صلاة الذاع من حديث أنس باللفظ واذا قال سمع الله من حمده فقولوا اللهم ربنا ولك الحمد وقد تطابقت على هذا اللفظ النسخ الصحيحة من صحيح البخاري قوله ثم يكبر حين يهوى فيه ان التكبير ذكر الهوى فيبتدئ به من حين يشرع في الهوى بعد الاعتدال الى حين يتمكن ساجدا قوله وفي رواية له سمعني البخاري ومسلم وأحمد لان المتفق عليه في اصطلاحه هو ما أخرجه هؤلاء الثلاثة كتابة ثم في أول الكتاب لما أخرجه الشيخان فقط كما هو اصطلاح غيره والحديث يدل على مشروعية تكبير النفل وقد قدمنا الكلام

عليه مستوفى (وعن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قال الامام سمع الله من حمده فقولوا ربنا ولك الحمد متفق عليه) الحديث قد سبق شرحه في باب التكبير للرکوع والسجود وفي الحديث الذي في أول الباب وقد احتج به القائلون بأن الامام والمنفرد يقولان سمع الله من حمده فقط والمؤتم يقول ربنا ولك الحمد فقط وقد عرفت الجواب عن ذلك (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رفع رأسه من الرکوع قال اللهم ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الارض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد أهل النعم والمجد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجند منك الجدر وهما مسلم والنسائي) الحديث قد تقدم طرف من شرحه في حديث على المتقدم في باب ذكر الاستفتاح بين التكبير والقراءة قوله أهل النعم والمجد هو في صحيح مسلم

بوسم (بالتاريخ) في سدا الروح على نحو اربعين ميلا من المدينة او نحوها (جهزتم الله ام سليم) بضم زيادة السين وهي ام أنس (فاهدتها) أي زفنها (له) صلى الله عليه وآله وسلم (من الليل) قال البرماوى كالكرماني وفي بعض النسخ أو روايات نهبتها أي بغيرهم زووجت تقول الجوهرى الهـاء مصدر هبت انما المرأة التي تزوجها (فاصبح النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم عروسا) بزنة فعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ما دام في أعراسهم ما وجهه عرس وجهها عرائس (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان عنده شيء فليجي به وبسط) بفحات (نطعا) بكسر النون وفتح الطاء المهجولة وعليها اقصر ثعالب في فصيحته وكذا في الفرع وغيره من الأصول ويجوز فتح النون ١٤٥ وسكون الطاء وفتحهما أو قال الزركشي فيه

سبع لغات وجهه انطاع ونطوع (جعل الرجل يجي بالثور وجعل الرجل يجي بالسمن قال) عبد العزيز بن صهيب (وأحسبه) أي انسا (قد ذكر السويق قال فحاشوا) أي خلطوا أو اتخذوا (حيسا) وهو الطعام المتخذ من التمر والاقط والسمن وربما عوض بالاقط عن الاقط (فكانت وليمة رسول الله صلى

الله عليه وآله وسلم) أي طعام عرسه من الولم وهو الجمع سمي به لاجتماع الزوجين واستنبط منه مشروعية مطلوبة الزايفة للعرس وانما بعد الدخول وجوز النوى كونها قبله أيضا وان السنة تحصل بغير اللحم ومساعدة الاصحاب بطعام من عندهم ورواه هذا الحديث ما بين كوفي وبصري وفيه التحديث والعنفه وأخرجه البخاري في السكاح والمغازي وأبو داود في الخراج والنسائي في السكاح والوليمة (عن عائشة) رضي الله عنها ما قالت لقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الفجر فيشهد أي يحضر (معهن نساء) جمع امرأة لا واحد له من لفظه (من المؤمنات) حال كونهن (متناعات) أي مغطيات الرؤوس والاجساد قال

بن زيادة الحق ما قال العبد وكانك عبد قبل قوله لا مانع الخ وأهل منصوب على الفداء أو الاختصاص وهذا هو المشهور وجوز بعضهم رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف والثناء الوصف الجميل والحمد العظمة والشرف وقد وقع في بعض نسخ مسلم الحمد مكان الحمد قول لا مانع لما أعطيت هذه جملة مستأنفة متضمنة للتقوى والاذعان والاعتراف قوله ذا الجلب بفتح الجيم على المشهور وروى ابن عبد البر عن البعض الكسبر قال ابن جرير وهو خلاف ما عرفه أهل النقل ولا يعلم من قاله غيره ومعناه بالفتح الحظ والغنى والعظمة أي لا ينفعه ذلك وانما ينفعه العمل الصالح وبالكسر الاجتماع أي لا ينفعه اجتماعه وانما ينفعه الرحمة والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والذكر فيه بهذا وقد وردت في تطويله أحاديث كثيرة وسيأتي الكلام على ذلك

(باب في ان الانتصاب بعد الركوع فرض) *

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينظر الله الى صلاة رجل لا يقيم صلبه بين ركوعه وسجوده رواه أحمد وعنه علي بن شيبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة لمن لم يقيم صلبه في الركوع والسجود رواه أحمد وابن ماجه وعنه أبي مسعود الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجزئ صلاة لا يقيم فيها الرجل صلبه في الركوع والسجود رواه الخليفة وصححه الترمذي) الحديث الاول تفرد به أحمد من رواية عبد الله بن زيد الحنفي قال في مجمع الزوائد ولم أجدهم ترجمه وقد ذكر ابن حجر في المنفعة انه وهم الهيمى في تسميته عبد الله بن زيد وانه عبد الله بن بدر وهو معروف موثق ولكنه قال ان عبد الله بن بدر لا يروى عن أبي هريرة الا بواسطة والحديث الثاني أخرجه أيضا ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن ملازم بن عمرو وقد وثقه أحمد ويحيى والنسائي وقال أبو داود ليس به بأس عن عبد الله بن بدر وقد وثقه ابن معين والجملي وأبو زرعة عن عبد الرحمن بن علي بن شيبان وقد وثقه ابن حبان والحديث الثالث اسناده صحيح وصححه الترمذي كما قال المصنف وفي الباب عن أنس عند الشيخين وعن أبي هريرة من حديث المسي مصلاته وسيأتي وعن رفاعة الزرقى عند أبي داود والترمذي والنسائي من حديث المسي مصلاته أيضا وعن حذيفة عند أحمد والبخاري وسيأتي وعن أبي قتادة عند أحمد وعن أبي سعيد عند أحمد أيضا وسأيتان وعن عبد الرحمن بن شبل عند أبي داود والذئبي وابن ماجه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على وجوب الطمأنينة في الاعتدال من الركوع والاعتدال بين السجدةتين والى ذلك ذهب العترة والشافعي وأحمد واسحق وداود وكثر العلماء قالوا لا تصح صلاة من لم يقيم صلبه فيها وهو الظاهر

١٩ نيل في الاصحبي التلغيع أن تشمل بالثوب حتى تخال به جسدك وفي شرح الموطا لابن حبيب التلغيع لا يكون الا بتغطية الرأس والتلفف يكون بتغطية الرأس وكشفه (في هرطهن) جمع مرط بكسر أوله كسا من خراصوف أو غيره أو هي الملتفة أو الأزار والثوب الأخضر وعن النضر بن نفعيل ما يقتضى أنه خاص بلبس النساء (ثم يرجعن) من المسجد (الى بيوتهن

فما يعرفه من أحد) من الفلاس كما عند المؤلف في المواقيت وهو يعين أحد الاحتمالين هل عدم المعرفة بمن لبقاه الظلمة أو لمبا الفهم في التغطية وقد اعترض على البخاري في استدلاله بهذا الحديث على جواز صلاة المرأة في الثوب الواحد بان الالتفاف المذكور يحصل أن يكون فوق ثياب أخرى ١٤٦ وأجيب بأنه تمسك بان الأصل عدم الزيادة على ما ذكر على أنه لم يصرح بشئ إلا أن

اختياره يؤخذ في المادة من الآثار التي يورد فيها الترجمة قاله في الفتح ورواه هذا الحديث ما بين حصص ومدني وفيه التهديد والعنة والاعخبار ورواية تابعي عن تابعي عن صحابة وأخرجه البخاري في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في خيمصة) بفتح الخاء المعجمة وكسر الميم وبالصاد المهملة كساء اسود مربع (أها) اعلام فنظر (صلى الله عليه وآله وسلم) إلى اعلامها نظره فلما انصرف (من صلاته) قال اذهبوا بخيمصتي هذه إلى أبي جهلم) عاصم بن حذيفة العدوي القرشي المدني اسلم يوم الفتح وتوفي في آخر خلافة معاوية (واتتوني) بانهائية) بفتح الهاء مزقة سيكون النون وكسر الموحدة وتخفيف الجيم وبعد النون بانه نسبة مشددة كساء غليظ لأعلم له قال ابن قرقول نسبة إلى منج بفتح الميم وكسر الموحدة وضع بالشام ويقال نسبة إلى موضع يقال له انجان وفي هذه قال قلب يقال كساء انجاني وهذا هو الأقرب إلى

من أحاديث الباب لما قرنا ما يرمي من أن النبي أن لم يمكن توجهه إلى الذات توجهه إلى الصفة لأنهم أقرب إليها وقال أبو حنيفة وهو مروى عن مالك أن الطمأنينة في الموضعين غير واجبة بل لو انقطع من الركوع إلى السجود أو رفع رأسه عن الأرض أدنى رفع أجزأه ولو كحد السيف واحتج أبو حنيفة بقوله تعالى اركعوا واسجدوا وتدعرونا في باب قراءة الفاتحة أن الفرض عنده لا يثبت بما يزيد على القرآن وبيننا بطلانه هناك وسمي في هذا من يدين في باب الجلاسة بين السجدة تين أن شاء الله

باب هيات السجود وكيف الهوى إليه

(عن وائل بن حجر قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سجد وضع ركبتيه قبل يديه وإذا نهض رفع يديه قبل ركبتيه رواء الخيمة الأحمد) الحديث قال الترمذي هذا حديث حسن غريب لا نعرف أحدا رواه غير شريك وذكر أن همام رواه عن عاصم مرسل ولم يذكر وائل بن حجر قال اليعمرى من شأن الترمذي التصحيح بمثل هذا الاسناد فتد صحح حديث عاصم بن كليب عن أبيه عن وائل لا نظرون إلى صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فلما جالس للتمتع بالحديث وانما الذي قصه به هذا عن التصحيح عنده الغرابة التي أشار إليها وهي تفرد يزيد بن هرون عن شريك وهو لا يحيطه من درجة الصحيح لحالة يزيد وحفظه وأما تفرد شريك به عن عاصم وبه صار حسنا فان شريك لا يصح حديثه منفردا هذا معنى كلامه وكذا عمل الحديث النسائي بتفرد يزيد بن هرون عن شريك وقال الدارقطني تفرد به يزيد عن شريك ولم يحدث به عن عاصم بن كليب غير شريك وشريك ليس بالقوي فيما يتفرد به وقال البيهقي هذا حديث يعد في أفراد شريك القاضي وانما تابعه همام مرسل هكذا ذكره البخاري وغيره من الحفاظ المتقدمين وأخرج الحديث أبو داود من طريق محمد بن مجاهد عن عبد الجبار بن وائل عن أبيه قال المذوري عبد الجبار ابن وائل لم يسمع من أبيه وكذا قال ابن معين وأخرجه أيضا من طريق همام عن شقيق عن عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو مرسل وكذا قال الترمذي وغيره كما تقدم لأن كليب بن شهاب والد عاصم لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وفي الباب عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم لم يخط بالكبر فسمعت ركبته يديه أخرجه الحاكم والبيهقي والدارقطني وقال تفرد به العلامة ابن السكيت وهو مجهول وقال الحاكم هو على شرطهما ولا أعلم له علة وقال ابن أبي حاتم عن أبيه أنه منكر الحديث يدل على مشروعية وضع الركبتين قبل اليدين ورفعهما عند النهوض قبل رفع الركبتين وإلى ذلك ذهب الجمهور وحكاه القاضي أبو الطيب عن عامة الفقهاء وحكاه ابن المذري عن عمر بن الخطاب والنخعي ومسلم بن يسار وسفيان الثوري وأحمد واسحق وأصحاب الرأي قال وبه أقول وذهبت

الصواب في لفظ الحديث اه وفي الجهرة منج موضع أجمي تكلمت به العرب ونسبوا إليه الثياب المنجانية العترة (أبي جهلم) وانما خصه صلى الله عليه وآله وسلم بأرسال الخيمصة لأنه كان أهذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم كافي الموطأ وقال ابن يخال اعطاب منه ثوبا غير البعالة أنه لم يرد عليه هديته استخفافا قال وفيه ان الواهب اذا ردت عليه عطية من غير أن يكون

هو الراجع فيها انه أن يقبلها من غير كراهة (فانها) أي الخبيصة (الهنئي) من الهني بالكسر لا من لها هو اذ العب أي شغلتي (أنفا) أي قرياء وهو مأخوذ من انتناف الشيء أي ابتدائه (عن صلاتي) وعند مالك في الموطأ فاني نظرت الى علمها في الصلاة فكاد يفتني وفي التعليق عند البخاري بعده - اذا خاف أن يفتني فيصم ١٤٧ قوله الهنئي على قوله كاد يكون الاطلاق

للمبالغة في القرب لا لتحقيق وقوع
الاهتمام ولا يقال ان المعنى شغلتي
عن كمال الحضور في صلاتي لانا
نقول قوله في التعليق فاحاف
يدل على نفي وقوع ذلك وقد يقال
ان له صلى الله عليه وآله وسلم
حالتين حالة بشرية وحالة يختص
بها اخرج ابن خزيمة عن ذلك فبالنظر الى
الاولى قال الهنئي وبالنظر الى
الثانية لم يجز به بل قال اخاف
ولا يلزم من ذلك الوقوع ونزع
الخبيصة ليست به في ترك كل شغل
وليس المراد أن أباجهم يصلي في
الخبيصة لانه صلى الله عليه وآله
وسلم يمكن يبعث الى غيره بما يكرهه
لنفسه فهو كاهن جاهل الخلة اعم
رضي الله عنه مع تحريم ابائهم
عليه ليقف بها اباع او غيره
واستنبط من هذا الحديث الحث
على حضور القلب في الصلاة وترك
ما يزدى الى شغله وقد شهد القرآن
الكريم بالفلاح للمصلين الخاشعين
والفلاح أجمع اسم لسمعة
الاخرة وبانقضاء الخشوع ينتفي
الفلاح فالمصلي يتنجس به فعظم
في نفسه قدر مناجاته وانظر من
تنجس وكيف تنجس وبماذا تنجس
فاعلم واعمل تسلم قال ابن دقيق
العمدة فيه مبادرة الرسول الى
مصالح الصلاة ونفي ما عليه يخذش

العترة والاوزاعي ومالك وابن حزم الى استحباب وضع اليدين قبل الركبتين وهي رواية
عن أحمد وروى الحازمي عن الاوزاعي انه قال أدركت الناس يضعون أيديهم قبل ركبتهم
قال ابن أبي داود وهو قول أصحاب الحديث واحتجوا بحديث أبي هريرة الآتي وهو
أقوى لان له شاهدا من حديث ابن عمر أخرجه ابن خزيمة وصححه وذكره البخاري تعليقا
موقوفا كذا قال الحافظ في بلوغ المرام وقد أخرجه الدارقطني والحاكم في المستدرک
مرفوعا بالنظر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد يضع يديه قبل ركبتيه وقال على
شرط مسلم وأجاب الأولون عن ذلك باجوبة منها ان حديث أبي هريرة وابن عمر منسوخان
بما أخرج ابن خزيمة في صحيحه من حديث مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال كنا
نضع اليدين قبل الركبتين فامرنا ان نضع الركبتين قبل اليدين ولكنه قال الحازمي في
اسناده مقال ولو كان محفوظا لدل على النسخ غير ان المصنف عن مصعب عن أبيه حديث
نسخ التطبيق وقال الحافظ في الفتح انه من افراد ابراهيم بن اسمعيل بن سلمة بن كهيل عن
أبيه وهم اضعفان وقد عكس ابن حزم فجعل حديث أبي هريرة في وضع اليدين قبل
الركبتين ناسخا لما خالفه ومنها ما جزم به ابن القيم في الهدى ان حديث أبي هريرة الآتي
انقلب منته على بعض الرواة قال ولعله وليضع ركبتيه قبل يديه قال وقد رواه كذلك أبو
بكر بن أبي شيبة فقال حدثنا محمد بن فضال عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذا سجد أحدكم فليبدأ بركبتيه قبل يديه ولا
يترك كبروك الفعل ورواه الاثرم في سننه أيضا عن أبي بكر كذلك وقد روى عن أبي هريرة
عن النبي صلى الله عليه وسلم ما يصدق ذلك ويوافق حديث وائل بن حجر قال ابن أبي داود
حدثنا يوسف بن عدي حدثنا ابن فضال عن عبد الله بن سعيد عن جده عن أبي هريرة ان
النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا سجد بدأ بركبتيه قبل يديه اه ولكنه قد ضعف عبد الله
ابن عدي يحيى القما - وغيره قال أبو أحمد الحاكم انه ذاهب الحديث وقال أحمد بن حنبل
هو منكر الحديث متروك الحديث وقال يحيى بن معين ليس بشئ لا يكتب حديثه وقال
أبو ذرعة هو ضعيف لا يوقف منته على شيء وقال أبو حاتم ليس بقوى وقال ابن عدي عامة
ما يرويه الضعف عليه بين ومما أجاب به ابن القيم عن حديث أبي هريرة ان أوله يخاف
آخره قال فانه اذا وضع يديه قبل ركبتيه فقد برك كبايرك البعير فان البعير اذا وضع يديه أولا
قال ولما علم أصحاب هذا القول ذلك قالوا ركبة البعير في يديه لاني رجليه فهو اذا برك
وضع ركبتيه أولا فهذا هو المنتهى عنه قال وهو فاسد لوجوه حاصلها ان البعير اذا برك
يضع يديه ورجلاه قائمتان وهذا هو المنتهى عنه وان القول بان ركبتى البعير في يديه لا يعبره
أهل اللغة وان لو كان الامر كما قالوا اقال صلى الله عليه وسلم فليبرك كبايرك البعير لان أول

فيها ويحتمل أن يكون ذلك من جنس قوله كل فاني ابجى من لا تنجس زادي الفتح ويستنبط منه كراهية كل ما يشغل عن الصلاة
من الاصباغ والنفوس ونحوها وفيه قبول الهدية من الاصحاب والارسال اليهم والطالب منهم واستمدل به الباجي على صحة
المعاطاة لعدم ذكر الصيغة وقال الطيبي فيه ايدان بان للصور والاشياء الظاهرة تاثيرا في القلوب الطاهرة والنفوس الزكية

يعني فضلا عن دونها ورواة هذا الحديث ما بين كوفي ومديني وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والعنونة (عن) أنس رضي الله عنه قال كان قرام) بكسر القاف وتخفيف الراء مسترقيق من صوف ذو ألوان وأورقم ونقوش (لهائشة) رضي الله عنها (سترت به جانب بيتها فقال النبي ١٤٨ صلى الله عليه وآله وسلم) لها (أبطي) أمر من أباطيط أي أزيلي وزناومعني

(عنا قرامك هذا قاله لا تزال تصاور) وفي رواية بأصافته إلى الضمير وعلى الأول ضميراته للاثان وعلى الثاني للشوب (تعرض) بفتح التاء وكسر الراء أي تلوح (لي في صلاتي) ولم يعد الصلاة ولم يقطعها نعم تذكره الصلاة حينئذ لما فيه من سبب اشتغال القلب بالقوت للشعور وإذا نهى عنه في التحمل كان النهي عن لباسه في الصلاة بطريق الأولى ويلحق المصائب بالمصو ولا اشترا كهما في كون كل منهما ما قد عيبد من دون الله وفي حديث عائشة عند البخاري في اللباس قالت لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يترك في بيته شيئا فيه تصليب إلا تنصه وأمره صلى الله عليه وآله وسلم بالاماطة في حديث الباب يستلزم النهي عن الاستعمال واستتبط منه الشافعية كراهة الصور مطلقا واستثنى الخنيفة من ذلك ما يسطو به قال المالكية وأحمد في رواية ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التحديث والعنونة وأخرجه البخاري في اللباس أيضا والنسائي (عن عقبة بن عامر) الجهني (رضي الله عنه) كان قارئا فصيحاً

ما عيس الأرض من البعير يدام ومن الأجوبة التي أجاب بها الأولون عن حديث أبي هريرة الآتي أن حديث وائل أرجح منه كما قال الخطابي وغيره ويجب عنه بان المقال الذي سيأتي على حديث أبي هريرة لا يزيد على المقال الذي تقدم في حديث وائل على أنه قد رجه الحفاظ كما عرفت وكذلك الحفاظ ابن سيد الناس قال أحاديث وضع اليدين قبل الركبتين أرجح وقال ينبغي أن يكون حديث أبي هريرة داخل في الحسن على رسم الترمذي لسلامة روايته من الجرح ومنها الاضطراب في حديث أبي هريرة فإن منهم من يتول ولا يضع يديه قبل ركبتيه ومنهم من يقول بالعكس كما تقدم ومنهم من يقول وليضع يديه على ركبتيه كما رواه البيهقي ومنها أن حديث وائل موافق لما نقل عن الصحابة كهم بن الخطاب وابنه وعبد الله بن مسعود ومنها أن حديث وائل شواهد من حديث أنس وابن عمر ويجب عنه بان حديث أبي هريرة شواهد كذلك ومنها انه مذهب الجمهور ومن المربحات حديث أبي هريرة انه قول وحديث وائل حكايه فعل والقول أرجح مع انه قد تقرر في الأصول ارفعه صلى الله عليه وسلم لا يعارض قوله الخاص بالامة ومحل النزاع من هذا القبيل وأيضا حديث أبي هريرة مشتمل على النهي المقتضي للظهور وهو مرجح مستعمل وهذا خلاصة ما تكلم به الناس في هذه المسئلة وقد أشيرنا إلى تزييف البعض منه والمقام من معارك الانظار ومضائق الافكار ولهذا قال النووي لا يظهر له ترجيح أحد المذهبين وأما الحفاظ ابن القيم فقد رجع حديث وائل بن حجر وأطال الكلام في ذلك وذكر عشرة مرئجات قد أشيرنا ههنا إلى بعضها وقد حاول المحقق المقبلي الجمع بين الأحاديث بما حاصله ان من قدم يديه أو قدم ركبتيه وأفرط في ذلك بما عدا سائر اطرافه وقع في الهيئة المنكرة ومن قارب بغير اطرافه لم يقع فيها سوا أقدم اليدين أو الركبتين وهو مع كونه جمعا لم يسبقه إليه أحد تعطيل لما في الأحاديث وأخرج لها عن ظاهرها ومسير إلى ما لم يدل عليه دليل ومثل هذا ما روى البعض عن مالك من جواز الأمرين ولكن المشهور عنه ما تقدم (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صعد أحدكم دلا

يبرك كما يبرك البعير وليضع يديه ثم ركبته رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقال الخطابي حديث وائل بن حجر ثبت من هذا الحديث أخرجه الترمذي وقال غريب لا نعرفه من حديث أبي الزناد الا من هذا الوجه اه وقال البخاري ان محمد بن عبد الله بن حسن بن علي ابن أبي طالب لا يتابع عليه وقال لأدرى سمع من أبي الزناد أولا وقال الدارقطني تفرد به الدراوردي عن محمد بن عبد الله المذکور قال المنذري وفيما قال الدارقطني نظره فقد روى نحوه عبد الله بن نافع عن محمد بن عبد الله وأخرجه أبو داود والترمذي والنسائي من حديثه وقال أبو بكر بن أبي داود السجستاني هذه نسخة تفرد بها أهل المدينة ولهم فيها

شاعرا كاتبا وهو أحد من جمع القرآن في المصحف وكان مصنفه على غير ألف عثمان وشهد صفين مع اسنادان معاوية وأقره على مصر وتوفي في خلافة علي الصحيح وروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا وله في البخاري أحاديث (قال أهدى) بضم الهمزة وكسر الدال (إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فروج) بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة وآخره

جيم هو اصحاب المخرج من خلف والذي اهداه هو كبد بن عبد الملك صاحب دومة الجندل (حري) بالاضافة كئوب خز وخاتم فضة (فلبسه) أي قبل تحريم الحرير (فصلي فيه ثم انصرف) من صلاته (فنزعه نزعا شديدا كالكار له) وفي حديث جابر عند مسلم صلى في قباء دياح ثم نزعه وقال نعم اني جبريل عليه السلام قاله في سبب ١٤٩ نزعه له وذلك ابتداء تحريمه (وقال)

سناد ان هذا أحدهما والآخر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قدمنا انه أخرج حديث ابن عمر هذا الدارقطني والحاكم وابن خزيمة وصححه وقد اعلاه الدارقطني بتفرد الدراوردي أيضا عن عبيد الله بن عمر وقال في موضع آخر تفرد به أصبغ بن الفرج عن الدراوردي اه ولا ضير في تفرد الدراوردي فانه قد أخرج له مسلم في صحيحه واحتج به وأخرج له البخاري ومقرؤا بعد العزيز بن أبي حازم وكذلك تفرد أصبغ فانه قد حدث عنه البخاري في صحيحه محتجابه والحديث استدلل به القائلون بوضع اليدين قبل الركبتين وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله وليضع يديه ثم ركبته هو في سنن أبي داود وغيرها بالنظر قبل ركبته واعلم ما ذكره المصنف لفظ أحمد (وعن عبد الله بن بحينة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد يجنح في سجوده حتى يرى وضعا ابطنه متفقا عليه) قوله يجنح بضم الباء المنة من تحت وفتح الجيم وكسر النون المشددة وروى فرج وروى خوى وكاهجه في واحد والمراد انه ضحى كل يد عن الجنب الذي يليها قوله حتى يرى قال النووي هو بالنون وروى بالياء المنة من تحت المضمومة وكلاهما صحيح قوله وضع ابطنه هو البياض وفي رواية حتى يبدو بياض ابطنه وفي أخرى حتى اني لارى بياض ابطنه قال الحافظ قال القرطبي والحكمة في استحباب هذه الهيئة ان يحف اعتمادا على وجهه ولا يثأثر انفه ولا وجهه ولا يثأذي بملافة الارض قال وقال غيره هو شبهه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والانف من الارض مع مغايرته لهيئة الكسلان وقال ابن المنير ما معناه ان يتم كل عضو بنفسه وأخرج الطبراني وغيره باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم قال لا تكثرش افتراش السبع واعتمد على راسك وأبدض بعك فاذا فعلت ذلك سجد بكل عضو منك وأخرج مسلم من حديث عائشة نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع وأخرج أيضا من حديث البراء مرفوعا اذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقك وظاهر هذه الاحاديث مع حديث أنس الآتي وجوب التقريب المذكور لولا ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة باللفظ شي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم اذا انزجوا فقال استعينوا بالركب وترجم له باب الرخصة في ذلك أي في ترك التقريب رفسه ابن عجلان أحد رواه بوضع المرفقين على الركبتين اذا طال السجود وقد أخرجه الترمذي ولم يقع في روايته اذا انزجوا فترجم له باب ما جاء في الاعتماد اذا قام من السجود فجعل محل الاستعانة بالركب حين ترتفع من السجود طالبا للقيام والانتظ يحتمل ما قاله الزيادة التي أخرجه أبو داود تعين المراد ولكنه قال الترمذي انه لم يعرف الحديث الا من هذا الوجه وذكر انه روى من غير هذا الوجه مرسلا وكأنه أصح وقال البخاري ارساله أصح من وصله وهذا

سناد ان هذا أحدهما والآخر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقد قدمنا انه أخرج حديث ابن عمر هذا الدارقطني والحاكم وابن خزيمة وصححه وقد اعلاه الدارقطني بتفرد الدراوردي أيضا عن عبيد الله بن عمر وقال في موضع آخر تفرد به أصبغ بن الفرج عن الدراوردي اه ولا ضير في تفرد الدراوردي فانه قد أخرج له مسلم في صحيحه واحتج به وأخرج له البخاري ومقرؤا بعد العزيز بن أبي حازم وكذلك تفرد أصبغ فانه قد حدث عنه البخاري في صحيحه محتجابه والحديث استدلل به القائلون بوضع اليدين قبل الركبتين وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى قوله وليضع يديه ثم ركبته هو في سنن أبي داود وغيرها بالنظر قبل ركبته واعلم ما ذكره المصنف لفظ أحمد (وعن عبد الله بن بحينة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سجد يجنح في سجوده حتى يرى وضعا ابطنه متفقا عليه) قوله يجنح بضم الباء المنة من تحت وفتح الجيم وكسر النون المشددة وروى فرج وروى خوى وكاهجه في واحد والمراد انه ضحى كل يد عن الجنب الذي يليها قوله حتى يرى قال النووي هو بالنون وروى بالياء المنة من تحت المضمومة وكلاهما صحيح قوله وضع ابطنه هو البياض وفي رواية حتى يبدو بياض ابطنه وفي أخرى حتى اني لارى بياض ابطنه قال الحافظ قال القرطبي والحكمة في استحباب هذه الهيئة ان يحف اعتمادا على وجهه ولا يثأثر انفه ولا وجهه ولا يثأذي بملافة الارض قال وقال غيره هو شبهه بالتواضع وأبلغ في تمكين الجبهة والانف من الارض مع مغايرته لهيئة الكسلان وقال ابن المنير ما معناه ان يتم كل عضو بنفسه وأخرج الطبراني وغيره باسناد صحيح انه صلى الله عليه وسلم قال لا تكثرش افتراش السبع واعتمد على راسك وأبدض بعك فاذا فعلت ذلك سجد بكل عضو منك وأخرج مسلم من حديث عائشة نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان يفتش الرجل ذراعيه افتراش السبع وأخرج أيضا من حديث البراء مرفوعا اذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقك وظاهر هذه الاحاديث مع حديث أنس الآتي وجوب التقريب المذكور لولا ما أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة باللفظ شي أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مشقة السجود عليهم اذا انزجوا فقال استعينوا بالركب وترجم له باب الرخصة في ذلك أي في ترك التقريب رفسه ابن عجلان أحد رواه بوضع المرفقين على الركبتين اذا طال السجود وقد أخرجه الترمذي ولم يقع في روايته اذا انزجوا فترجم له باب ما جاء في الاعتماد اذا قام من السجود فجعل محل الاستعانة بالركب حين ترتفع من السجود طالبا للقيام والانتظ يحتمل ما قاله الزيادة التي أخرجه أبو داود تعين المراد ولكنه قال الترمذي انه لم يعرف الحديث الا من هذا الوجه وذكر انه روى من غير هذا الوجه مرسلا وكأنه أصح وقال البخاري ارساله أصح من وصله وهذا

وضوء) بفتح الواو أي يتوضأ به (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ورأيت الناس يبتدون) أي يتسارعون ويتسابقون الى (ذلك الوضوء) تبركا بآثاره الشريفة وقد تقدم استدلال البخاري به على طهارة الماء المستعمل (فن أصاب منه شاة فصعب به ومن لم يصب منه شاة أخذ من بلل يد صاحبه ثم رأيت بلالا أخذ عذرة) بفتح العين المهملة والنون والراي مثل نصف

الريح أو كبرها من أن كسنان الريح (فرزها وخرج النبي صلى الله عليه وآله) حال كونه (في حلة هراء) بردين أزار ورواه
 عياضين منه وجين بخطوط حرم مع الاسود كذا في القسطلاني وكلام الحافظ الا في يده (مشهرا) أي حال كونه مشهرا وثبوته قد
 كشف شيئا من سابقه قال في مسلم كافي ١٥٠ أنظر الى بياض ساقه (صلى الى العنزة بالناس) الظاهر (ركعتين ورأيت الناس

والدواب يعمرون بين يدي العنزة) وفيه استعمال المجاز والافعال العنزة لا يدلها وفيه جواز الصلاة في الثوب الاجر والخلاف في ذلك مع الحنفية فانهم قالوا تركه وتأولوا حديث الباب بان الحلة فيها خطوط هراء ومن ادلتهم ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر وقال صلى الله عليه وآله وسلم رجل عليه ثوبان أحمران فسلم فلم يرد عليه وهو حديث ضعيف الاسناد وان وقع في نسخ الترمذي انه قال حديث حسن لان في سنده أبا يحيى التتات وهو لا يعتمد بحديثه وعلى تقدير أن يكون مما يحتج به فقد عارضه ما هو أقوى منه وهو واقعة عين فيجوز أن يكون ترك الرد عليه بسبب آخر وحاله البيهقي على ما صنف بعد النسخ واما ما صنف غيره ثم نسخ فلا كراهية فيه وقال ابن التين زعم بعضهم ان ابن عباس صلى الله عليه وآله وسلم لتلك الحلة كان من أجل الغزو وفيه نظر لانه كان عقب حجة الوداع ولم يكن اذ ذلك غزوا ورواه هذا الحديث ما بين بصري وكوفي وفيه التعديت والاعنعة والقول وأخرجه البخاري في اللباس في الصلاة

الاعلال غير قاصح لانه قد رفعه جماعة فرواه الليث عن ابن عجلان عن سمى عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه في رفعه من هؤلاء زيادة وتفردهم غير ضائر (وعن أنس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اعتدلوا في السجود ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب رواه الجماعة) قوله ولا يبسط في رواية ولا يتسبط بزيادة التثنية المقتضية من فوق وفي رواية ولا يفتش ومعناها واحد كما قال ابن المنبر وابن ربه لان أي لا يجعل ذراعيه على الارض كالفراس والبساط قال القرطبي ولا شئ في كراهية هذه الهيئة ولا في استحباب نقيضها قوله انبساط الكلب في رواية افتراش الكلب وقد عرفت ان معناها واحد وانبساط مصلح فدر فعل محذوف تقديره ولا يبسط فينبسط انبساط الكلب ومثله قوله تعالى والله أنبتكم من الارض نباتا وقوله تعالى وأنبتنا نباتا حسنا أي أنبتكم فنبت نباتا وأنبتنا فنبت نباتا والمراد بالاعتدال المأمور به في الحديث هو التوسط بين الافتراش والقبض وظاهر الحديث الوجوب وقد تقدم في شرح الحديث الاول ما يدل على صرفه عنه الى

الاستحباب (وعن أبي حمزة في صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا سجد فرج بين نخذه غير حامل بطنه على شيء من نخذه رواه أبو داود) حديث أبي حمزة قد تقدم ذكر من أخرجه في باب رفع اليدين وهذا طرف منه قوله فرج بين نخذه أي فرق بين نخذه وركبته وقدمه قال أصحاب الشافعي يكون التفريق بين القدمين بتقدير شبر قوله غير حامل بطنه بفتح الراء من غير والمراد انه لم يجعل شيئا من نخذه حاملا لبطنه بل يرفع بطنه عن نخذه حتى لو شامت بهيمة انقر بين يديه ارت والحديث يدل على مشروعية التفريق بين القدمين في السجود ورفع البطن عنهم ما ولا خلاف في ذلك (وعن أبي حمزة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سجد أكن انفه وجهه من الارض ونحى يديه عن جنبيه ووضع كفيه حذو منكبيه رواه أبو داود والترمذي وصححه) وهذا أيضا طرف من حديث أبي حمزة المتقدم وأخرجه بهذا اللفظ أيضا ابن خزيمة في صحيحه قوله أمكن يقال أمكنه من الشيء ومكنه منه فمكن واسم كن أي قوى عامه وفيه دليل على مشروعية السجود على الانف والجنبه وسما إلى الكلام عليه قوله ونحى يديه فيه مشروعية التخوية في السجود كما في الر كوع قوله ووضع كفيه هذه الرواية مبينة للرواية الاخرى الواردة باللفظ ووضع يديه قوله حذو منكبيه فيه مشروعية وضع اليدين في السجود حذو المنكبين

* (باب أعضاء السجود) *

(عن العباس بن عبد المطلب انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا سجد

وكذا أبو داود والترمذي وأخرجه الاصناف في التمشيه وابن ماجه في الصلاة (عن سهل بن سعد رضى الله عنه وقد العبد سئل من أي شيء المنبر النبوي المدي ولابي داود ان رجلا أتوا سهل بن سعد الساعدي وقدموا في المبرم عوده (فقال ما بين بالناس) وفي رواية من الناس وفي أخرى في الناس (اعلم مني) بذلك (هو من أنزل الغاية) بالغين المجهة والموحدة موضع قرب المدينة

من العوالي والاثلي شجر كاطرافه لاشوكه وخشبه جيد يعمل منه النصاع والوانى وورقه اشنان يغسل به القصارون
(٤-هـ) أى المنبر (فلان) هو ميمون قال فى الفتح وهو الاقرب فيما قاله الصغانى وبقاوم فيما قاله الغافقى الرومى مولى سعيد بن
العاص أبا قول فيما رواه عبد الرزاق أوقبيصة الخزومى (مولى ثلاثة) ١٥١ بعدم الصرف للتأنيث والعلامة أنصارية وهى

عائشة فيما قاله البرماوى كالكرمانى

ورواه الطبرانى بلفظ وأمرت
عائشة فصنعت له منبره ليكن
سنده ضعيف وقيل من باب كسر
الميم أو هو صالح مولى العباس
ويحتمل أن يكون السكلى اشتركوا
فى ٤-هـ (لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) أى لاجله
(وقام عليه) أى على المنبر (رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم) حين
٤-ل ووضعه بالبناء المفعول
فيهما (فاستقبل) عليه السلام
(القبلة وكبر وقام الناس خلفه
فقرأ) صلى الله عليه وآله وسلم
(وركع وركع الناس خلفه ثم رفع
رأسه ثم رجع القهقرى) وهو
الرجوع الى خلف أى رجع
الرجوع الذى يعرف بذلك وانما
فعل ذلك لثلاثونى ظهره القبلة
(فمسجد على الأرض ثم عاد الى
المنبر ثم قرأ ثم ركع ثم رفع رأسه ثم
رجع القهقرى حتى يسجد بالأرض
فهذا شأنه) ولا حظ فى قوله على
الأرض معنى الاستعلاء وفى قوله
بالأرض معنى الاصاف وفى هذا
الحديث جواز ارتفاع الامام
على المأمومين من غير فرق بين
الارتفاع والانخفاض والبعيد
والخائل ومن زعم ان شيان ذلك
تفسد به الصلاة فعليه الدليل ولا

العبد مسجده سبعة آراب وجهه وكفاه وركبناه وقدماه رواه الجماعة الا البخارى قوله
آراب بالمجمع ارب كسر أوله واسكان ثانيه وهو العضو الحديث يدل على ان أعضاء
السجود سبعة وأنه ينبغي للساجد ان يسجد عليها كلها وقد اختلف العلماء فى وجوب
السجود على هذه السبعة الاعضاء فذهب المعتز والشافعى فى أحد قوايه الى وجوب
السجود على جميعها والاخر التى ستأتى من غير فصل بينها وقال أبو حنيفة والشافعى فى
أحد قوايه وأكثر الفقهاء الواجب للسجود على الجبهة فقط لقوله صلى الله عليه وسلم
ويمكن جهنمك ووافقه المؤيد بالله فى عدم وجوب السجود على القدمين والحق ما قاله
الاقولون (وعن ابن عباس قال امر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يسجد على سبعة أعضاء
ولا يكف شعرا ولا ثوبا بالجبهة واليدين والركبتين والرجلين أخرجه وفى لفظ قال النبي
صلى الله عليه وسلم أمرت أن أسجد على سبعة أعظم على الجبهة وأشار بيده على انفه
واليدين والركبتين والقدمين متفق عليه وفى رواية أمرت أن أسجد على سبع ولا كفت
الشعر ولا الثياب الجبهة والانف واليدين والركبتين والقدمين رواه مسلم والنسافى
قوله أمر قال الحافظ هو بضم الهمزة فى جميع الروايات على البناء لما لم يسم فاعله وهو الله
جل جلاله قال البيضاوى وعرف ذلك بالعرف وذلك يقتضى الوجوب ونظيره الحافظ قال
لانه ليس فيه صبغة أفعل وهو ساقط لان لفظ أمر أدل على المطلوب من صبغة أفعل كما تقرر
فى الأصول ولكن الذى يتوجه على القول باقتضائه الوجوب على الامة انه لا يتم الاعلى
القول بان خطابه صلى الله عليه وآله وسلم خطاب لامة وفيه خلاف معروف ولا شك أن
عموم أدلة التامس يقتضى ذلك وقد أخرجه البخارى فى صحيحه من رواية شعبة عن عمرو
ابن دينار عن طاوس عن ابن عباس بلفظ أمرنا وهو دال على العموم قوله سبعة أعظم
سمى كل واحد عظماء وان اشتمل على عظام باعتبار الجملة ويجوز أن يكون من باب تسمية
الجملة باسم بعضها كذا قال ابن دقيق العيد قوله ولا يكف شعرا ولا ثوبا بجملة معترضة بين
المحمل والمبني والمراد بالشعر شعر الرأس وظاهره ان ترك الكف واجب حال الصلاة
لا خارجها وأورد القاضى عياض بانه خلاف ما عليه الجمهور فانهم كرهوا ذلك للمصلى سواء
فعله فى الصلاة أو قبل أن يدخلها قال الحافظ واتفقوا على انه لا يفسد الصلاة لكن
حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الاعادة قبل والحكمة فى ذلك انه اذا رفع ثوبه وشعره
عن مباشرة الأرض أشبهه المتكبرين قوله الجبهة احتج به من قال بوجوب السجود على
الجبهة دون الانف واليسه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة انه يجزئ السجود على الانف
وحداه وقد نقل ابن المنذر اجماع الصحابة على انه لا يجزئ السجود على الانف وحده

دليل الاماروى عن حذيفة انه أم الناس بالمدينة على دكان فاخذ أبو موسى عبد البرى بقميصه فبذره فلما فرغ من صلاة لانه قاله
أبو موسى عودا لم تعلم انه لم كانوا يهون عن ذلك قال بلى قد ذكرت حين مددتنى أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة وابن حبان
والحاكم وفى رواية للحاكم التصريح برفعه ورواه أبو داود من وجه آخر وفيه ان الامام كان عمار بن ياسر والذى جبهه حذيفة

ولكن فيه مجهول لانه من رواية عدى بن ثابت الانصاري قال حدثني رجل انه كان مع عمار بن ياسر بالمدائن فاقبعت الصلاة فتقدم عمار وقام على دكان يصلي والناس اسفل منه فتقدم حذيفة فاخذ على يديه فاتبعه عمار حتى انزلته حذيفة فلما فرغ عمار من صلاته قال حذيفة لم تسمع رسول الله ١٥٢ صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا تم الرجل القوم فلا يقيم ارفع من مقامهم او نحو ذلك قال عمار ذلك اتبعك

حين اخذت على يدي هكذا صاته
أبو داود وفي اسناده الرجل
المجهول الذي ذكرناه ورواه البيهقي
أيضا في هذا الحديث والحديث
الاول دليل على منع الامام من
الارتفاع عن المؤتم ولكن هذا
النهي يحمل على التنزيه لحديث
صلى الله عليه وآله وسلم
على المنبر المذكور في الصحيحين
وغيرهما ومن قال انه صلى الله
عليه وآله وسلم فعل ذلك للتعليم
كما وقع في آخره فلا يقيده ذلك لانه
لا يجوز له في حال التعليم الاما هو
يجوز في غيره ولا يصح القول
باختصاص ذات النبي صلى الله
عليه وآله وسلم وقد جزمنا في هذا
الحديث رسالة مستقلة جوا بان
سؤال بعض الاعلام فمن أحب
تحقيق ذلك فليرجع اليها قاله
الحافظ الشوكاني في السيل
وهو مذهب الحنفية والشافعية
وأحمد والليث لكن مع الكراهة
وعن مالك المنع واليه ذهب
الاوزاعي وان العمل اليه
بغيره مبطل للصلاة قال الخطابي
وكان المنبر ثلاث مرافق فله انما
قام على الثانية منها فليس في نزوله
ومعهودة الاخطوتان وجواز
الصلاة على الخشب وكرهه الحسن

وذهب الاوزاعي وأحمد وأصحق وابن حبيب من المالكية وغيرهم الى انه يجب ان
يجمعهم ما هو قول للشافعي واستدل أبو حذيفة بالرواية الثانية من حديث ابن عباس
المذكور في الباب لانه ذكر الجبهة وأشار الى الانف فدل على انه المراد ورده ابن دقيق العبد
فقال ان الإشارة لا تعارض التصريح بالجبهة لانها لا تعين المنار اليه بخلاف العبارة
فانها معينة وفيه ان الإشارة الحسية أقوى من الدلالة اللفظية وعدم التعيين المدعى
ممنوع وقد صرح النخاعة ان التعيين فيها يقع بالعين والقلب وفي المعروف بالام بالقلب فقط
ولهذا جعلوا يعرف منه بل قال ابن السراج انها اعرف المعارف واستدل القائلون
بوجوب الجمع بينهم بالرواية الثالثة من حديث ابن عباس المذكور لانه جعلها معا كعضو
واحد ولو كان كل واحد منهما ماعضوا مستقلا لزم أن تكون الاعضاء ثمانية وتعب بان
يلزم منه أن يكتب بالسجود على الانف وحدها والجبهة وحدها فيكون دليلا لا يثبت حقيقة
لان كل واحد منهما مابعض العضو وهو يكتب في غير من الاعضاء وانت خبر بان المشي
على الحقيقة هو المختص والمنافسة بالجزأ بدون موجب للمصير اليه غير ضائرة ولا شك ان
الجبهة والانف حقيقة في المجموع والاختلاف ان السجود على مجموع الجبهة والانف
مستحب وقد أخرج أحمد من حديث وائل قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يسجد على الارض واضعاً جبهته وانفه في سجوده وأخرج الدارقطني من طريق عكرمة
عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لمن لا يصاب اذنه من
الارض ما يصاب الجبين قال الدارقطني الصواب عن عكرمة مرسلا وروى اسمعيل
ابن عبد الله المعروف بسويد بن قيس فواته عن عكرمة عن ابن عباس قال اذا سجد أحدكم
فليضع انفه على الارض فانكم قد امرتم بذلك قوله واليدين المراءيهما الكفان
بقريضة ما تقدم من النهي عن افتراس السبع والكاب قوله والرجلين وفي الرواية
الثانية والثالثة والرابعة والاربعون وهي معنية المراد من الرجلين في الرواية الاولى
والحديث يدل على وجوب السجود على السبعة الاعضاء جميعا وقد تقدم الخلاف
في ذلك وظاهره انه لا يجب كشف شيء من هذه الاعضاء لان معنى السجود يحصل
بوضعه دون كسدها قال ابن دقيق العبد ولم يختلف في ان كشف الركبتين غير واجب
لما يحذر فيه من كشف العورة وأما عدم وجوب كشف القدمين فله دليل لطيف وهو ان
الشارع وقت المسح على الخف بعدة يقص فيها الصلاة بالخلف فلو وجب كشف القدمين
لوجب نزاع الخف انقصه لنقص الطهارة فتبطل الصلاة اه ويمكن ان يخص ذلك
بالباس الخف لابل الرخمة وأما كشف اليدين والجبهة نسباً الى الكلام عليه في الباب
الذي بعده هذا وقد ذهب الهادي والقاسم والناهي الى انه لا يجب الكشف عن شيء من

وابن سيرين كما رواه ابن ابي شيبة عنهم ما وان ارتفع الامام لغرض التعليم غير مكره وعبرة القبح الغرض من السبعة
ايراده جوار الصلاة على المنبر وفيه جواز اختلاف موقف الامام والمأموم في العلو والسفل وقد صرح بذلك المصنف يعني البخاري
في كتابه عن شيخه علي بن المديني عن احمد بن حنبل وابن دقيق العيد في ذلك بحث فانه قال من اراد أن يسجد له به على جواز

الارتفاع من غير قصد التعليم لم يستقم لان اللفظ لا يتقوا وله ولا تقرر الاصل بوصفه منبر تقتضى المناسبة اعتباره فلا بد منه انتهى ورواة هذا الحديث ما بين بصري ومكي ومدني وفيه التحديث والأخبار والسؤال وأخرجه البخاري في الصلاة وكذا مسلم وابن ماجه (عن أنس بن مالك رضى الله عنه ان جده ملىكة) ١٥٣ بضم الميم بنت مالك بن عدى وهى والدته

أم أنس لأن أمه أم سليم أمها ملىكة المذكورة (دعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم طعام) أى لاجل طعام (صنعته) هى أو ابنته أم سليم (له) صلى الله عليه وآله وسلم لم (فاكل منه) وهو مشهور بان مجتمعه كان لذلك لايصلى بهم ليتخذوا مكان صلواته مصلى لهم كما فى قصة عتيان بن مالك وهذا هو السر فى كونه بدأ فى قصة عتيان بالصلاة قبل الطعام وهذا الطعام قبل الصلاة فيه دأى كل منهما باصل مادعى لاجله أو دعى لهما واصل ملىكة كان غرضها الاعظم الصلاة وليكنها جعلت الطعام مقدمة لها (ثم قال قوهوا) قال السهيلي هذا الامر يعنى الخبر وهو امر لهم بالانقسام لكن اضافته الى نفسه لارتباط تعاليمهم به تعالى (فلا صلى) بكسر اللام وضم الهاء مزة وفتح الياء قال فى الفتح هكذا فى رواية تارة وجهه على أن اللام لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضمره وجوز فى الفتح والقسط لاني أوجه أخرى فراجعها ان أردتها (لكم) أى لاجلكم وان كان الظاهر أن يقول بكم (قال أنس) رضى الله عنه (نقمت الى حصير لنا قد اسود

السبعة الاعضاء وذهب الناصر والمرضى وأبو طالب والشافعي فى أحد قوليه الى انه يجب فى الجهة دون غيرها وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة انه يجزئ السجود على كور العمامة وفى قول للشافعي انه يجب كشف اليدين كالجهة وقال المؤيد بالله وأبو حنيفة وأهل القول الاول انه لا يجب كعصابة الخمرة وسأنى الدليل على ذلك

(باب المصلى يسجد على ما يحمله ولا يباشر مصلاه باعضائه)

(عن أنس قال كنا صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى شدة الحر فاذا لم يستطع أحدنا أن يسجد سجد على الأرض بسط ثوبه فسجد عليه رواه الجماعة) قوله ثوبه قال فى الفتح الثوب فى الاصل يطلق على غير الخيط والحديث يدل على جواز السجود على الثياب لا تقام حر الأرض وفيه إشارة الى ان مباشرة الأرض عند السجود هى الاصل لتعلق بسط ثوب بهدم الاستطاعة وقد استدلل بالحديث على جواز السجود على الثوب المتصل بالمصلى قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور وحمله الشافعي على الثوب المنفصل قال ابن دقيق العيد يحتاج من استدله على الجواز الى أمرين أحدهما ان انظر ثوبه دال على المتصل به امام من حيث اللفظ وهو تعقيب السجود بالبسط وامام من خارج اللفظ وهو قوله الثياب عندهم وعلى تقدير أن يكون كذلك وهو الامر الثانى يحتاج الى ثبوت كونه متناولا لمحل النزاع وهو أن يكون مما يتحرك بحركة المصلى وليس فى الحديث ما يدل عليه وقد عورض هذا الحديث بحديث خباب بن الارت عندهما الخكم فى الاربعين والبيهقي بلفظ شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم حر الرضاء فى جباهنا وكفنا فلم يشكوا وأخرجه مسلم بدون افتحرو بدون لفظ جباهنا وكفنا ويجمع بين الحديثين بأن الشكاية كانت لاجل تأخير الصلاة حتى يعبر الحار لاجل السجود على الحائل اذ لو كان كذلك لاذن لهم بالحائيل المنفصل كما تقدم انه كان صلى الله عليه وسلم لم يصلى على الخمرة ذكر معنى ذلك الحافظ فى التلخيص وأما ما أخرجه أبو داود فى المراسيل عن صالح بن خيوان السبائي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا لا يسجد الى جنبه وقد اعتم على جنبه فحسره عن جنبه وأخرج ابن أبي شيبة عن عياض بن عبد الله قال رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يسجد على كور العمامة فأومأ بيده ارفع عمامتك فلا تمارضهما الاحاديث الواردة بأنه صلى الله عليه وسلم كان يسجد على كور عمامته لانها كما قال البيهقي لم يثبت منها شيء يعنى مرفوعا وقد رويت من طرق عن جماعة من الصحابة منها عن ابن عباس عند أبي نعيم فى الحلية وفى اسناده ضعف كما قال الحافظ ومنها عن ابن أبي أوفى عند الطبرانى وفيه قائد أبو الورقاء وهو ضعيف ومنها عن جابر عند ابن عدى وفيه عمرو بن شعور وجابر الجعفي وهما

٢٠ نيل من طول ما لبس) بضم اللام وكسر الباء أى استعمل ولبس كل شئ يحسبه وفى الفتح فيه ان الافتراض يسمى لبسا وقد استدلل به على منع افتراض الحرير لعموم النهى عن لبس الحرير ولا يرد على ذلك ان من حلف لا يلبس حريرا فانه لا يهتبط بالافتراض لان الايمان بمبناها على العرف وحمل اللبس هنا على الافتراض انما هو للقرينة ولانه

المفهوم (ففضحته) أي رششته (غناء) تليينها أو تنظيها أو تطهيرها ولا يصح الحزم بالاختير بل المتبادر غيره لأن الأصل الطهارة (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) على الحصى (وصفت واليتيم) هو شبيبة بن أبي شبيبة بضم الصاد المعجمة وفتح الميم مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ١٥٤ تكفى تجريد الصحابة للذهبي (وراء والعوز) أي أم سليم (من ورائنا

فصلى لنا) أي لا جلنا (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركعتين ثم انصرف) من الصلاة وذهب إلى بيته وفيه مشروعية تأخر النساء عن صفوف الرجال وقيام المرأة صوا وحدها إذا لم يكن معها امرأة غيرها وفيه اجابة الدعوة ولو لم يكن عرسا ولو كان الداعي امرأة لكن حيث تؤمن الفتنة والا كل من طهارة الدعوة وصلاة النافلة جماعة في البيوت وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد تعليمهم أفعال الصلاة بالمشاهدة لأجل المرأة فانها قد يخفى عليهم بعض التفاصيل لعدم صحتها وفيه تنظيف مكان المصلى وقيام الرجل مع الصبي صفا واستدل به على جواز صلاة المنفرد خلف الصف وحده ولا حجة فيه لذلك وفيه الاقتصاد في نافلة النهار على ركعتين خلافا لمن اشتراط أربعها وفيه صحة صلاة الصبي المميز وضوءه وإن حمل الفضل الوارد في صلاة النافلة منفردا حيث لا يكون هناك مصلحة بل يمكن أن يقال هو إذا لم أفضل ولا سيما في حقه صلى الله عليه وآله وسلم (عن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انها قالت كنت أنام بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم ورجلاي في قبائه) أي في موضع سجوده (فاذا سجد غزني) بيده (فقبضت رجلي) بالتثنية وبالافراد (فاذا قام) صلى الله عليه وآله وسلم (بسطهما) بالتثنية والافراد أيضا (قالت) عائشة رضي الله عنها متذرة عن نومها على هذه الهيئة (والبيوت يومئذ) أي وقتئذ (ليس فيها

متروكان ومنه أنس عند ابن أبي حاتم في العلل وفيه حسن بن - مارة وهو ضعيف ورواه عبد الرزاق مرسل لا وعن أبي هريرة قال أبو حاتم هو حديث باطل ويمكن الجمع أن كان لهذه الأحاديث أصل في الاعتبار بأن يحمل حديث صالح بن خيوان وعياض بن عبد الله على عدم العمل من حر أو برد أو حديث سجوده صلى الله عليه وآله وسلم على كور العمامة على العذر وكذلك يحمل حديث الحسن الآتي على العذر المذكور ومن القائلين بجواز السجود على كور العمامة عبد الرحمن بن يزيد وسعيد بن المسيب والحسن وبكر المزني ومكحول والزهرى روى ذلك عنه - م ابن أبي شبيبة ومن المسانعين عن ذلك على ابن أبي طالب وابن عمر وعبد بن الصامت وأبراهيم وابن سيرين وميمون بن مهران وعمر بن عبد العزيز وجماعة بن شبيبة روى ذلك عنه - م أيضا أبو بكر بن أبي شبيبة (وعن ابن عباس قال أقدر أيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم مطير وهو يتقى الطين إذا سجد بكساء عليه يجعله دون يديه إلى الأرض إذا سجد رواه أحمد) الحديث أخرجه نحوه ابن أبي شبيبة عنه بلفظ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى في ثوب واحد يتقى بقضوله حر الأرض وبردها وأخرجه بهذا اللفظ أحمد وأبو يعلى والطبراني في الأوسط والكبير قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح والحديث يدل على جواز الاتقاء بطرف الثوب الذي على المصلى ولكن لا - ماذر ما عذر المطرك في حديث الباب أو الحروا البرد كما في رواية ابن أبي شبيبة وهذا الحديث مصرح بأن الكساء الذي سجد عليه كان متصلا به وبه استدلل القائلون بجواز ترك كشف البدن في الصلاة وقد تقدم ذكرهم في الباب الأول ولكنه مقيد بالعذر كما عرفت إلا أن القول بوجوب الكشف يحتاج إلى دلائل إلا أن يقال إن الأمر بالسجود على الأعضاء المذكورة يقتضى أن لا يكون بينهما وبين الأرض حائل وقد قدمنا أن مسمى السجود يحصل بوضعهما دون كشفهما (وعن عبد الله ابن عبد الرحمن قال جاءنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بنا في مسجد بني الأشهل فرأيت

واضع يديه في ثوبه إذا سجد رواه أحمد وابن ماجه وقال على ثوبه) الحديث أخرجه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شبيبة حدثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي عن اسمعيل بن أبي حبيبة عنه وهذا الحديث قد اختلف في أسناده فقال ابن أبي أويس عن اسمعيل بن إبراهيم بن أبي حبيبة عن عبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت بن الصامت عن أبيه عن جده وهذا أولى بالصواب قاله المزني وقد استدلل به أيضا القائلون بجواز ترك كشف البدن حال السجود وهو أدل على مطلوبهم من حديث ابن عباس لا طلاقه وتقييد حديث ابن عباس بالعدم قد تقدم تمام الكلام عليه قال المصنف وقال البخاري قال الحسن كان القوم يسجدون على العمامة والقلنسوة ويدها في كفه وروى سعيد بن مسعود في سننه عن إبراهيم

قال

قال (وسلم ورجلاي في قبائه) أي

في موضع سجوده (فاذا سجد غزني) بيده (فقبضت رجلي) بالتثنية وبالافراد (فاذا قام) صلى الله عليه وآله وسلم (بسطهما) بالتثنية والافراد أيضا (قالت) عائشة رضي الله عنها متذرة عن نومها على هذه الهيئة (والبيوت يومئذ) أي وقتئذ (ليس فيها

مصابيح) أي اذلو كانت لقبضت رجلا عند ارادته السجود ولما أخرجته للغمز قال ابن بطال وفيه اشعار بانهم صاروا بعد ذلك يستعصمون واستتبط الخنفة وغيرهم من المحققين من هذا الحديث عدم نقض الوضوء بلس المرأة وأجيب باحتمال أن يكون بينهما جائل من ثوب أو غيره أو بالخصوصية واجيب بان ذلك تكلف ١٥٥ ومخالفة للظاهر والاصل عدم الجائل

في الرجل واليه دعرفا وبان دعوى الخصوصية دعوى بلا دليل وبانه صلى الله عليه وآله وسلم في مقام التشرع لخصوصية ورواته الخمسة مدنيون وفيه التحديث بالجمع والافراد والعنفنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي ومناسبة هذا الحديث للباب من قولها كنت أنا ما وقد صرحت في الحديث الذي يليه بان ذلك كان على فراش أهله (وعنها رضى الله عنهما ان رسول

قال كانوا يصلون في المساق والبرانس والطباسة ولا يخرجون أيديهم انتهى وكلام الحسن الذي علمته البخاري قد وصله اليه في وقال هذا أصبح ما في السجود وقوف على الصحابة ووصله أيضا عبد الرزاق وابن أبي شيبة والقاتسوة بفتح القاف واللام وسكون النون وضم المهملة وفتح الواو وقد تبدل يا مشنقة من تحت وقد تبدل القاف بفتح السين وبعدها هاء تانيث وهي غشامة بطن يستريحه الرأس قاله القزاز في شرح الفصح وقال ابن هشام التي يقال لها العمامة الشاشية وفي المحكم هي من ملابس الرأس معروفة وقال أبو هلال العسكري هي التي تغطي بها العمامة وتستتر من الشمس والمطر كأنها عنده رأس البرنس وقول الحسن ويدها في كفة أي يدها في كفة واحد منهم قال الحافظ وكأنه أراد بتغيير الاسلوب بيان ان كل واحد منهم ما كان يجمع بين السجود على العمامة والقاتسوة معا لكن في كل حالة كان يسجد ويدها في كفة والمساق جمع مستقيمة وهي فروطويل الكمين كذا في القاموس والبرانس جمع برنس بالضم قال في القاموس هو قاتسوة طويلة أو كل ثوب رأسه منه دراعة كان أوجبة والطباسة جمع طبلسان

(باب الجلوسة بين السجدين وما يقول فيها)

(عن أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قال سمع الله لمن حمده قام حتى نقول قد آوهم ثم يسجد ويقعد بين السجدين حتى نقول قد آوهم رواه مسلم وفي روايه متفق عليها ان أنسا قال اني لا ألو أن أصلي بكم كما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بنا فكان إذا رفع رأسه من الركوع اتصب قائما حتى يقول الناس قد نسي وإذا رفع رأسه من السجدة مكث حتى يقول الناس قد نسي) الرواية الاولى أخرجهما أيضا أبو داود وغيره قوله قد آوهم بفتح الهمزة والهاء فعل ماضٍ بمعنى للتفاعل قال القرطبي ومعناه تركه قال ثعلب يقال أوهمت الشيء إذا تركته كله أوهم ووهمت في الحساب وغيره إذا غلطت أهم ووهمت إلى الشيء إذا ذهب وهدك إليه وأنت تريد غيره وقال في النهاية أوهم في صلاته أي أسقط منها شيئا يقال أوهمت الشيء إذا تركته وأوهمت في الكلام والكتاب إذا أسقطت منه شيئا أوهم يعني بكسر الهمزة وهو ما بالتحريك إذا غلط قال ابن رسلان ويحتمل أن يكون معناه نسي انه في صلاة وكذا قال الكرماني وزاد وأظن انه في وقت القنوت حيث كان معتذرا لا للشهادة حيث كان جالسا ويؤيد التفسير بالنسيان التصريح به في الرواية الاخرى قوله اني لا ألو هوهم مزه عمدة بعد حذف النون ولام مضمومة بعد هاو او خفيفة أي لا أقصر قوله قد نسي أي نسي وجوب الهوى إلى السجود قاله الكرماني ويحتمل أن يكون المراد انه نسي انه في صلاة وأظن انه وقت

الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي) في حجرهما (وهي بينه وبين القبلة) أي والحال ان عائشة بينه صلى الله عليه وآله وسلم وبين موضع سجوده (على فرش أهله) وهي معترضة بينه وبين موضع القبلة (اعتراض الجنازة) بكسر الجيم وقد تفتح أي اعتراضا كاعتراضه بان تكون نائمة بين يديه من جهة يمينه إلى جهة يساره كما تكون الجنازة بين يدي المصلي عليها ورواه هذا الحديث الستة ما بين مصري ومدني وفيه التحديث بصيغة الجمع والافراد والعنفنة ورواية تابعي عن تابعي عن همامية وأخرجه مسلم وأبو داود وابن

ماجه (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كلما صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيضع أحدنا طرف النوب) ولمسلم بسط نوبه والنوب يطلق على غير الخيط (من شدة الحر في مكان السجود) وعنه ابن أبي شيبة كأنه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شدة الحر والبرد فيسجد على نوبه وللبخاري في أبواب العمل في الصلاة سجدة ناعلي ثمانية اتقاء الحر وفي الحديث جواز

استعمال الثياب وكذا غيرها في الحيلولة بين المصلي وبين الأرض لا تنافحها وكذا بردها وفيه إشارة إلى أن مباشرة الأرض عند السجود هو الأصل لأنه علق بسط الثوب بعدم الاستطاعة واستدل به على إجازة السجود على الثوب المتصل بالمصلي قال النووي وبه قال أبو حنيفة والجمهور ١٥٦ وحمل الشافعي على الثوب المنفصل انتهى وفيه جواز العمل القليل في

الاقنوت حيث كان معه دلا والتشهد حيث كان جالسا قاله الحافظ ووقع عند الإسماعيلي من طريق غندر عن شعبة قلنا قد نسي طول القيام أي لأجل طول قيامه والحديث يدل على مشروعية تطويل الاعتدال من الركوع والجلوس بين السجدين وقد ذهب بعض الشافعية إلى بطلان الصلاة بتطويل الاعتدال والجلوس بين السجدين محتجا بأن طولهما ينفي الموالاة وما أدرى ما يكون جوابه عن حديث الباب وعن حديث حذيفة الآتي بعده وعن حديث البراء المتفق عليه أنه كان ركوعه صلى الله عليه وسلم وسجوده وإذا رفع من الركوع وبين السجدين قريبا من السواء ولفظ مسلم وجئت قيامه فركعته فاعتدله الحديث وفي لفظ البخاري كان ركوع النبي صلى الله عليه وسلم وسجوده وبين السجدين وإذا رفع رأسه من الركوع ما خلا القيام والقعود قريبا من السواء قال ابن دقيق العيد هذا الحديث يدل على أن الاعتدال ركن طويل وحديث أنس أسرح في الدلالة على ذلك بل هو نص فيه فلا ينبغي العدول عنه لدليل ضعيف وهو قوله لم يسن فيه تكرير التسبيحات كالركوع والسجود ووجه ضعفه أنه قياس في مقابلة النص فهو فاسد انتهى على أنه قد ثبتت مشروعية اذكار في الاعتدال أكثر من التسبيح المشروع في الركوع والسجود كما تقدم وسيأتي وأما القول بأن طولهما ينفي الموالاة فباطل لأن معنى الموالاة أن لا يتخلل فصل طويل بين الأركان مما ليس فيها وما ورد به الشرع لا يصح نفي كونه منها وقد ترك الناس هذه السنة الثابتة بالأحاديث الصحيحة محدثهم وفتيهم ومحدثهم فليت شعري ما الذي عولوا عليه في ذلك والله المستعان (وعن حذيفة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول

بين السجدين رب اغفر لي رب اغفر لي رواه النسائي وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الترمذي وأبو داود وعن حذيفة مطولا ولفظه أنه رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي من الليل وكان يقول الله أكبر ثلاثا ذوالملكوت والجلوت والكبرياء والعظمة ثم استفتح فقرأ البقرة ثم ركع فكان ركوعه فخو من قيامه وكان يقول في ركوعه سبحان ربّي العظيم سبحان ربّي العظيم ثم رفع رأسه من الركوع فكان قيامه فخو من قيامه وفي رواية الأساري فخو من ركوعه وكان يقول ربّي الحمد ثم يسجد فكان سجوده فخو من قيامه فكان يقول في سجوده سبحان ربّي الاعلى ثم يرفع رأسه من السجود وكان يقول بعد فيما بين السجدين فخو من سجوده وكان يقول رب اغفر لي رب اغفر لي فصل أربع ركعات فقرأ فيهن البقرة وآل عمران والنساء والمائدة والأنعام شن شعبة وفي أسنده رجل من بني عبس قيسل هو مسلم بن زفر العبسي الكوفي وقد احتج به البخاري ومسلم والحديث أصح في مسلم وهو يدل على مشروعية طلب المفارقة في

الصلاة ومراعاة الخشوع فيها لأن الظاهر أن صنيعه -م ذلك لازالة التشويش العارض من حرارة الأرض وفيه تقديم الظاهر في أول الوقت وظاهر الأحاديث الواردة في الأمر بالبراد تعارضه فن قال البراد رخصة فلا اشكال ومن قال سنة فاما أن يقول التقديم المذكور رخصة واما أن يقول منسوخ بالامر بالبراد أو أحسن منهما أن يقال إن شدة الحر قد توجد بعد البراد ويكون فائدة البراد وجود ظل يمشي فيه إلى المسجد أو يصلي فيه في المسجد أشار إلى هذا الجمع القرطبي ثم ابن دقيق العيد وهو أولى من دعوى تعارض الحديثين وفيه أن قول الصحابي كأن فعل كذا من قبيل المرفوع لا اتفاق الشيخين على تخريج هذا الحديث في صحيحهما بل ومعظم المصنفين لكن قد يقال إن في هذا زيادة على مجرد الصيغة لكونه في الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد كان يرى فيها من خافه كما يرى من امامه فيكون تقريره فيه مأخوذا من هذه الطريقة لا من مجرد صيغة كنا نفعل كذا في الفتح ورواه هذا

الاعتدال

الحديث الخمسة بصريون وفيه الحديث بالجمع والافراد والعنونة وأخرجه في الصلاة أيضا وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه أنه سئل) والسائل سعيد بن زيد الأزدي (ا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في نعليه) أي عليه أو بهما والاستنهام على سبيل الاستفسار (قال نعم) أي

اذالم يكن فيه مخالفة قاله ابن بطال ثم هي من الرخص كما قال ابن دقيق العيد لان المستحبات لان ذلك لا يدخل في المعنى المطلوب من الصلاة وهو ان كان من ملابس الزينة الا ان ملازمة الارض التي يكتفي بها التجاسات قدوة قصر عن هذه المرتبة واذا تعارضت مراعاة التيسير ومراعاة ازالة التجاسة قدمت الثانية ١٥٧ لانها من باب دفع المفاسد والاخرى من باب

جلب المصالح قال الا ان يرد دليل
بالحاقه بما يتجمل به فيرجع اليه
ويترك هذا النظر قلت قدروى
أبو داود والحاكم من حديث
شداد بن أوس مرفوعا خالفوا
اليهود فانهم لا يصلون في تعاليمهم
ولا اخفافهم فيكون استعجاب
ذلك من جهة قصده الخالفه
المذكورة وورد في كون
الصلاة في التعال من الزينة
المأمور باخذها في الآية حديث
ضعيف جدا أو رده ابن عدى في
الكامل وابن مردويه في تفسيره
من حديث أبي هريرة والعقيلي
من حديث أنس قاله في الفتح قال
القصطلاني واختلف فيما اذا
كان فيه انجاسة فعند الشافعية
لا يطهرها الا الماء وقال مالك
وأبو حنيفة ان كانت يابسة أجزأ
حكها وان كانت رطبة فعين الماء
انتهى ورواه هذا الحديث
الاربعة ما بين عـ قلاني وبصري
وكوفي وفيه التحديث والاخبار
والسؤال وأخرجه البخاري في
اللباس ومسلم في الصلاة وكذا
الترمذي والنسائي (عن جرير
ابن عباد الله) البجلي الصافي
(رضي الله عنه انه قال ثم توشأ
ومسح على خفيه ثم قام فصلى)
ظاهره انه صلى في خفيه لانه لو

الاعتدال بين السجدين وعلى استحباب تطويل صلاة النافلة والقراءة فيها بالسور الطويلة وتطويل أركانها جميعا وفيه رد على من ذهب إلى كراهة تطويل الاعتدال من الركوع والجلسة بين السجدين قال النووي والجواب عن هذا الحديث صعب وقد تقدم بقية الكلام على ذلك (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بين السجدين اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني رواه الترمذي وأبو داود الأئمة قال فيه وعافني مكان واجبرني) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم وصححه والبيهقي وجمع ابن ماجه بين لفظ ارحمني واجبرني وزاد ارفعني ولم يقل اهدني ولا عافني وجمع بينهما الحاكم كلها الا انه لم يقل وعافني وفي اسناده كامل أبو العلاء التميمي السدي ~~الكوفي~~ وثقة يحمي بن معين وتكلم فيه غيره والحديث يدل على مشروعية الدعاء بهذه الكلمات في المقدمة بين السجدين قال المتولي ويستحب المنعرد أن يذهب هذا اللهم هب لي قلبا نقيما من الشر لا تزيلا لا كافرا ولا شقيما قال الأزرعي الحديث ورد فيه

* (باب السجدة الثانية ولزوم الطمأنينة في الركوع والسجود والرفع عنهما) *

(عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دخل المسجد فدخل رجل فصلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل - ل فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل فرجع فصلى كما صلى ثم جاء فسلم على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا فقال والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلني فقال اذا قلت الى الصلاة فكبر ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن ثم اركع حتى تطمئن راكعا ثم ارفع - حتى تعدل قائما ثم اسجد - حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تطمئن جالسا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع - ذلك في الصلاة فاسبغ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر الحديث) الحديث فيه زيادات وله طرق وسنن في بعضها عند الكلام على مفرداته وفي الباب عن رفاع بن رافع عند الترمذي وأبي داود والنسائي وعن عمار بن ياسر أشار إليه الترمذي قوله فدخل رجل هو خالد بن رافع كذا بينه ابن أبي شيبة قوله فصل في زاد النسائي ركعتين وفيه اشعار بأنه صلى نبلا قال الحافظ والاقرب انما التحية المسجد قوله ثم جاء فسلم زاد البخاري فرد النبي صلى الله عليه وسلم وفي مسلم وكذا البخاري في الاستئذان من رواية ابن عمر فقال وعليك السلام

۵- ما م کافی الطبرانی (فقال) ای جریر (رأیت النبی صلی الله علیه و آله) (وسلم صنع مثل هذا) ای من المسح والصلاة فیہ ما والسائل له ابراهیم الخفی (فکان) حدیث جریر (بجہم) ای القوم وفي طریق قیس بن یونس فکان أصحاب عبد الله ای ابنہ وودیعہم

(لان جبريا كان من آخر من أسلم) ولم يسم لان اسلام جبريا كان بعد نزول المائدة ووجه المجاهدين بقا الحكم فلا نسخ بآية المائدة خلافا لما ذهب اليه بعضهم لانه لما كان اسلامه في السنة التي توفي فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علمنا ان حديثه معمول به وهو يبين ان المراد بآية المائدة ١٥٨ غير صاحب الخلف فتكون السنة مخصصة للآية ورواه هذا الحديث

ما بين بغدادى وكوفى وفيه ثلاثة من التابعين يروى بعضهم عن بعض عن الصحابي وفيه الحديث بالجمع والافراد والغنة والقول والرؤية وأخرجه مسلم والترمذى والنسائى وأبو داود فى الطهارة (وعن عبد الله بن مالك ابن يحيى) بضم الباء وفتح الحاء أم عبد الله وهى صفة أخرى له لاصفة لمالك وحديثه فخصف الاف من ابن سابق فماله خطا لانهم اوقعت بين اثنين من غير فاصل فيمنون مالك وتثبت الاف من ابن يحيى فله وان كان صفة لعبد الله لكن وقع الناصل (رضى الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا صلى أى سجدة من الطلوع الكمل على الجز (فرج) بفتح الفاء قال السفاقسى رويناه بتشديد الراء والمعروف فى اللغة التخفيف (يزيد) أى وجنبيه قال الكرماتى يعنى قدامه وأراد يعبد قدامه من الارض (حتى يبدو) أى يظهر (يباض ابطيه) وفى رواية الليث اذا سجد فرج يديه عن ابطيه واذا فرج بين يديه لابل من ابداه صبيه أى عضديه وعند الحاكم وصححه من حديث عبد الله بن افرم فكذلك

وهذه الزيادة ترد ما قاله ابن المنير من ان الموعظة فى وقت الحاجة أهم من رد السلام واستدل بالحديث قال واهله لم يرد عليه نادى به على جهله ولعله لم يستحضر هذه الزيادة قوله فانك لم تصل قال عماض فيه ان أفعال الجاهل فى العبادة على غير علم لا تجزئ وهذا معنى على ان المراد بالثنى نفي الاجراء وهو الظاهر ومن حمله على نفي الكمال عسك بأنه صلى الله عليه وسلم لم يأمره بالاعادة بعد التعليم فدل على اجرائهم والالزم تأخير البيان كذا قال بعض المالكية وتعقب بأنه قد أمره فى المرة الاخيرة بالاعادة فسأله التعليم فعلمه فكانه قال له اعد صلاتك على غير هذه الكيفية وقد احتج لتوجه النفي الى الكمال بما وقع فى بعض روايات الحديث عند أبى داود والترمذى من حديث رفاعه بلفظ فان اتقصت منه شيئا اتقصت من صلاتك وكان أهون عليهم من الاول انه من اتقص من ذلك شيئا اتقص من صلاته ولم تذهب كلها قالوا والنقص لا يستلزم الفساد والالزم فى ترك المذوبات لانها انتقصت بالصلاة وقد قدمنا الجواب عن هذا الاحتجاج فى شرح أول حديث من أبواب صفة الصلاة قوله ثلاثا فى رواية البخارى فقال فى الثالثة أو فى التى بعد ها وفى أخرى له فقال فى الثانية أو فى الثالثة ورواية الكتاب أرجح لعدم الشك فيها وليكونه صلى الله عليه وسلم كان من عادته استعمال الثلاث فى تعليمه قوله اذا قمت الى الصلاة فكبر وفى رواية للبخارى اذا قمت الى الصلاة فاسمى بغير الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وهى فى مسلم أيضا كما قال المصنف وفى رواية للبخارى أيضا والترمذى وأبى داود فتوضأ كما أمرك الله ثم تشهد وأتم والمراد بقوله ثم تشهد الامر بالشهادتين عقيب الوضوء لا التشهد فى الصلاة كذا قال ابن رسلان وهو الظاهر من السياق لانه جعله مرتبا على الوضوء ورتب عليه الاقامة والتكبير والقراءة كما فى رواية أبى داود والمراد بقوله وأتم الامر بالاقامة وفى رواية للنسائى وأبى داود ثم يكبر ويحمد الله ويثنى عليه الا انه قال النسائى يحمده مكان يثنى عليه ثم ساق أبو داود وفى هذه الرواية الامر بتكبير الاتقال فى جميع الاركان والتسميع وهى تدل على وجوبه وقد تقدم البحث عن ذلك وظاهر قوله فكبر فى رواية حديث الباب وجوب تكبيرة الافتتاح وقد تقدم الكلام على ذلك فى أوائل أبواب صفة الصلاة قوله ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن فى رواية لابی داود والنسائى من حديث رفاعه فان كان معك قرآن فاقرأ أو لا فاحمد الله تعالى وكبره وهله وفى رواية لابی داود من حديث رفاعه ثم اقرأ بأم القرآن وبما شاء الله ولا حمد وابن حبان ثم اقرأ بأم القرآن ثم اقرأ بما شئت وقد تقدم بحث حديث الباب من لم يوجب قراءة الفاتحة فى الصلاة واجيب عنه بهذه الروايات المصرحة بأم القرآن وقد تقدم البحث عن ذلك فى باب وجوب قراءة الفاتحة قوله ثم اركع حتى تطمئن فى رواية لاحد وأبى داود فاذا

أنظر الى عرقى ابطيه وفى حديث ميمونة اذا سجد لولم شئت يمينه ان تمر بين يديه لم ت والحكمة فيه ركعت انه أشبه بالتواضع وأبلغ فى تمكين الجبهة من الارض وابعدهم هيات المكسالى واما المرأة فتضم بعضها الى بعض لانه استمر لها وأحرر الحديث برواه أبو داود فى المراسيل عن يزيد بن أبى حبيب ان صلى الله عليه وآله وسلم مر على امرأتين تصليان فقال

أذا سجدنا فضعنا بعض الأهم إلى الأرض فإن المرأة في ذلك ليست كالرجل ورواه البيهقي من طريقين موصولين لكن في كل
منهما متروك. اه قاله الحافظ ابن حجر في التلخيص فن يرى المرسل حجة وهو مذهب أبي حنيفة ومالك في طائفة والامام أحمد في
المشهور عنه فحجبتهم المرسل المذكور ومن لا يرى المرسل حجة كالشافعي ١٥٩ وجهه والحدثن فباعضاد كل من الموصول

والمرسل بالأثر وحصول
القوة من الصورة المجموعة قال
في فتح الباري وهذا مثال لما ذكره
الشافعي من أن المرسل يعتضد
بمرسل آخر أو مسند اه وقال
الروى الحديث الضعيف عند
تعدد الطرق يرتقي عن الضعف
إلى الحسن ويصير مقبولا معه ولا
به قال الحافظ السخاوي ولا
يفتضي ذلك الاحتجاج بالضعيف
فإن الاحتجاج اغماها بالهيئة
المجموعة كالمرسل حيث اعتضد
بمرسل آخر ولو ضعهما كما قاله
الشافعي والجمهور اه ورواه
هذا الحديث ما بين مصرى
ومدني وفيه التحديث والعنعنة
وأخرجه في صفة النبي صلى الله
عليه وآله وسلم ومسلم والنسائي
في الصلاة (عن أنس بن مالك
رضي الله عنه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم من
صلى صلاتنا أي من صلى صلاة
كصلاتنا المتضمنة للأقرار
بالشهادتين (واسم قبل قبلتنا)
الخصوصية بنا (وأكل ذبيحتنا)
واغما فرد ذكر استقبال القبلة
نظير الشأن والافهود اخل
في الصلاة ليكون من شروطها
أو عطفه على الصلاة لأن اليهود
لما تولت القبلة شنعوا بقولهم

ركعت فاجعل راحتك على ركبتيك وامد دظهرك وممكن ركوعك قوله ثم ارفع حتى
تعتدل قائما في رواية لابن ماجه طمئن وهي على شرط مسلم وأخرجها الصحيح بن راهويه
في مسنده وأبو نعيم في مستخرجهم والسراج عن يوسف بن موسى أحد شبوخ البخاري
قال الحافظ فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله في حديث
رفاعة عند أحمد وابن حبان وفي لفظ لا حمد فاقم صلبك حتى ترجع العظام إلى مفاصلها
وهذه الروايات ترد مذهب من لم يوجب الطمأنينة وقد تقدم الكلام في ذلك قوله ثم
اسجد حتى طمئن ساجدا فيه دليل على وجوب السجود وهو اجماع ووجوب الطمأنينة
فيه خلافا لابي حنيفة قوله ثم ارفع حتى طمئن جالسا فيه دلالة على وجوب الرفع
والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك وقال أبو حنيفة يكفي أدنى رفع وقال مالك يكون
أقرب إلى الجلوس قوله ثم اسجد حتى طمئن ساجدا فيه أيضا وجوب السجود
والطمأنينة فيه ولا خلاف في ذلك وقد استدل بهذا الحديث على عدم وجوب قعدة
الاستراحة وسيأتي الكلام على ذلك في الباب الذي بعده هذا ولكنه قد ثبت في رواية
للبخاري من رواه ابن نمير في باب الاستئذان بعد ذكر السجود الثاني بلقظ ثم ارفع حتى
طمئن جالسا وهي تصلح للمقابلة على الوجوب ولكنه لم يقل به أحد على أنه قد أشار
البخاري إلى أن ذلك وهم لأنه عقيم بقوله قال أبو أسامة في الأخير حتى يستوى قائما
ويمكن أن يعمل أن كان محفوظا على الجلوس للتشبه بآدم حتى فشكك البخاري هذه
الرواية التي ذكرها ابن نمير بخالفه أبي أسامة وبقوله أن كان محفوظا قال في البدرا المنير
ما عدها وقد أثبت هذه الزيادة الصحيح بن راهويه في مسنده عن أبي أسامة كما قال ابن نمير
وكذلك البيهقي من طريقه وزاد أبو داود في حديث رفاعة فاذا جلست في وسط الصلاة
يعني التشبه بالوسط فاطمئن وافرش فخذك ثم تشبه بالحديث يدل على وجوب
الطمأنينة في جميع الأركان كما تقدم وقد جزم كثير من العلماء بأن واجبات الصلاة هي
المذكورة في طرق هذا الحديث واستدلوا به على عدم وجوب ما لم يذكر فيه قال ابن
دقيق العيد في تكرير من التفهيم الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكر فيه وعدم
وجوب ما لم يذكر فيه فاما وجوب ما ذكر فيه فلهذا على الأمر به وأما عدم وجوب غيره فليس
ذلك بمجرد كون الأصل عدم الوجوب بل لأمر زائد على ذلك وهو أن الموضع موضع تعاليم
وبين الجاهل وتعرف لواجبات الصلاة وذلك يقتضي انحصار الواجبات فيما ذكر
ويقوى مرتبة المحصر أنه صلى الله عليه وسلم ذكر ما علق به الاسامة من هذا المصلي وما
لم يعلق به أسامة من واجبات الصلاة وهذا يدل على أنه لم يقصر المقصود على ما وقعت
به الاسامة فقط فاذا اتقرر هذا فكل موضع اختلفت العلماء في وجوبه وكان مذكورا في

ما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا عليها وهم الذين يمنعون من أي من صلى صلاة وترك المنازعة في أمر القبلة والامتناع
عن كل الذبيحة فهو من باب عطف الخاص على العام فلما ذكر الصلاة عطف ما كان الكلام فيه وما هو مهمته بشأنه عليها
(فذلك) مبتدأ خبره (المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله) أي إمامه ما أو عهدهما (فلا تقصروا) بضم التاء وكسر الفاء أي

لا تخونوا ولا تغدروا يقال أخفرت الرجل اذا نقصت عهده وخفرتة اذا خفته ويقال ان الهرة في أخفرت للارالة أي تركت
 نجاته (الله) أي ولا رسوله (في ذمته) أي ذمة الله أو ذمة المسلم أي لا تخونوا في تضيق من هذا سبيله واكتفى بذكر الله وحده
 دون ذكر الرسول لاستلزامه عدم اخفاره ذمة ١٦٠ الرسول وانما ذكره أولاً للتأكيده واستنبط بعضهم من هذا الحديث

اشتراط عين الكعبة لصلاة
 القادر عليه فلا تصح الصلاة
 بدونها قال الحافظ الشوكاني في
 السبيل وأقول قال الله تعالى
 قول وجهك شطر المسجد الحرام
 وحيثما كنتم فولوا وجوهكم
 شطره وشطره سواء كان جهته
 أو نحوه أو تلقاه أو قبله على
 اختلاف تقاسير السلف للسطر
 يدل على ان استقبال الجهة يكفي
 من الحاضر والغائب الا اذا
 كان حال قيامه الى الصلاة
 معانينا للبيت لم يحل بينه وبينه
 حائل الا اذا كان في بعض بيوت
 مكة أو شملها أو فيما يقرب
 منها وكان بينه وبين البيت حال
 القيام الى الصلاة حائل فانه
 لا يجب عليه أن يصعد الى مكان
 آخر يشاهد منه البيت بل عليه
 أن يولي وجهه شطر المسجد
 الحرام و ليس عليه غير ذلك ولم
 يأت دليل يدل على غير هذا وما
 ما أخرجه البيهقي في سننه عن
 ابن عباس مرفوعاً البيت قبله
 لاهل المسجد والمسجد قبله لاهل
 الحرم والحرم قبله لاهل الارض
 في مشارقها ومغاربها من أمي
 تقع كونه ضعيفاً لا يفتض
 للاحتجاج به هو أيضاً دليل على
 ما ذكرنا لان من كان في المسجد

هذا الحديث فلما أنتمى به في وجوبه وكل موضع اختلفوا في عدم وجوبه ولم يكن
 مذكورياً في هذا الحديث فلما أنتمى به في عدم وجوبه ليكون غرضه كونه على ما
 تقدم من كونه موضع تعليم ثم قال الا ان على طالب التحقيق ثلاث وظائف أحدها أن
 يجمع طرق الحديث ويحصي الامور المذكورة فيه ويأخذ بالرائد فالرائد فان اخذ
 بالرائد واجب وثانيها اذا أقام دليلاً على أحد الامرين اما الوجوب أو عدم الوجوب
 فالواجب العمل به ما لم يعارضه ما هو أقوى وهذا عند النفي يجب التحرز فيه أكثر
 فليست عند التعارض أقوى الدليلين يعمل به قال وعندنا أنه اذا استدلل على عدم
 وجوب شيء بعدم ذكره في الحديث وجاءت صيغة الامر به في حديث آخر فالقدم صيغة
 الامر وان كان يمكن أن يقال الحديث دليل على عدم الوجوب ويحمل صيغة الامر على
 النذب ثم ضعفه بأنه انما يتم اذا كان عدم الذكرفي الرواية يدل على عدم الذكرفي
 نفس الامر وليس كذلك فان عدم الذكرا غايدل على عدم الوجوب وهو غير عدم الذكرا
 في نفس الامر فعدم ما دل على الوجوب لانه اثبات لزيادة يتعين العمل بها انتهى
 والوظائف التي أرشد اليها قد امتثلنا رعاها في الجملة من طرق هذا الحديث في هذا
 الشرح عند الكلام على مفرداته ما تدعو الحاجة اليه وتظهر للاختلاف في ألفاظه
 مزيداً فائدة وعملنا بالرائد فالرائد من ألفاظه فوجدنا الخارج عما اشتمل عليه حديث
 الباب الشهادتين بعد الوضوء وتكبير الانتقال والتسبيح والاقامة وقراءة فاتحة
 ووضع اليدين على الركبتين حال الركوع ومد الظهور وتمكين السجود وجلسة
 الاستراحة وفرش القصد والشهد الاوسط والامر بالتعميد والتكبير والتبلييل
 والتعجيل عند عدم استطاعة القراءة وقد تقدم الكلام على جميعها الا تشهد الاوسط
 وجلسة الاستراحة وفرش القصد فسيأتي الكلام على ذلك والخارج عن جميع ألفاظه
 من الواجبات المتفق عليها كما قال الحافظ والنووي النية والقعود الاخر ومن المختلف
 فيها التشميد الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة وقد
 قدمنا الكلام على النية في الوضوء وسيأتي الكلام على الثلاثة الاخيرة وأما قوله انها
 تقدم صيغة الامر اذا جاءت في حديث آخر واختياره لانه من دون تفصيل فحين
 لاوافقه بل نقول اذا جاءت صيغة امر قاضية بوجوب رائد على ما في هذا الحديث فان
 كانت مقدمة على تاريخه كان صار قالها الى النذب لان اقصاده صلى الله عليه وسلم في
 التعاليم على غيرها وتركها لمن أعظم المشعرات بعدم وجوب ما تضمنته لما تقرر من ان
 تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح اصرفها لان
 الواجبات الشرعية ما زالت تجدد وقتاً فوقتاً والالزام قصر واجبات الشريعة على

والحكم من حديث ابن عمر ولا يحتاج المصل إلى أن يرجع في أمر القبلة إلى تقليد أحد من الأحياء ولا إلى المهارب المنصوبة في
المساجد فخرابه بين المشرق والمغرب وكل عاقل يعرف جهة المشرق والمغرب ولا يخفى ذلك الأعلى مجنون أو طفل اه وزاد
في وبه الغمام هذا في الفرائض وأما النوافل فقد خفف الشارع فيها ١٦١ وسوغ تأديتها على ظهر الرحلة إلى جهة

القبلة وغير جهتها بل سوغ تأدية
الفريضة في الأرض الندية على
ظهر الرحلة كما بينا ذلك في المنتقى
وشرحه فهذا خلاصة ما تعبدنا
الله به في أمر القبلة وهو يفنيك
عن التفريعات الطويلة
والتهويلات الملهية في كتب
الفقه وفيه أن أمور الناس
محولة على الظاهر فمن أظهر
شعار الدين أجريت عليه أحكام
أهله ما لم يظهر منه خلاف ذلك
ورواة هذا الحديث الخمسة
بصريون وفيه الحديث
والعنفة وأخرجه النسائي (عن
ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله
عنه أنه سئل عن رجل طاف بالبيت
للعمرة) أي لاجلها (ولم يطف)
أي لم يسع (بين الصفا والمروة
أي في) أي هل حل من إحرامه
حتى يجوز له أن يجامع (امرأته)
ويقهل غير ذلك من محرمات
الإحرام أم لا وخص إيمان المرأة
بالذكر لأنه أعظم المحرمات
في الإحرام (فقال) ابن عمر يجيبا
له (قدم النبي صلى الله عليه وآله
وسلم فطاف بالبيت سبعا وصلى
خلف المقام ركعتين) وقد ذهب
جماعة إلى وجوب ذلك خاف
المقام (وطاف بين الصفا والمروة
وقد كان لكم في رسول الله صلى

الخمسة المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره أعنى الصلاة والصوم والحج والزكاة
والشهادتين لأن النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر عليهما في مقام التعليم والسؤال عن
جميع الواجبات واللازم باطل فاللزوم مثله وإن كانت صيغة الأمر الواردة بوجوب
زيادة على هذا الحديث غير معلومة التقدم عليه ولا التأخر ولا المقارنة فهذا محل الإشكال
ومقام الاحتمال والاصل عدم الوجوب والبراهنة منه حتى يقوم دلائل يوجب الانتقال
عن الأصل والبراهنة ولا شك أن الدليل المقيد للزيادة على حديث المسي إذا التبس تاريخه
محتمل لتقدمه عليه وتأخره فلا ينتقض للاستدلال به على الوجوب وهذا التفصيل لا بد
منه وترك أمر عاتقه خارج عن الاعتدال إلى حد الإفراط أو التفريط لأن قصر الواجبات
على حديث المسي فقط وإهدار الأدلة الواردة بعده نتيجة لإصلاح حجة له صرف كل دلائل
يرد بعده إلى الأعلى الوجوب سد أبواب التشريع ورد لما تجدد من واجبات الصلاة ومنع
للشارع من إيجاب شيء منها وهو باطل لما عرفت من تجدد الواجبات في الأوقات
والقول بوجوب كل ما ورد الأمر به من غير تفصيل يؤدي إلى إيجاب كل أقوال الصلاة
وأفعالها التي ثبتت عنه صلى الله عليه وسلم لم من غير فرق بين أن يكون ثبوتها قبل حديث
المسي أو بعده لأنها بيان للأمر القرآني أعنى قوله تعالى أقيموا الصلاة وأقروه صلى الله
عليه وسلم صلوا كما رأيتموني أصلي وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة
وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم وهكذا الكلام في كل دليل يقضي بوجوب أمر
خارج عن حديث المسي ليس بصيغة الأمر كالتوعد على الترك أو الذم لمن لم يفعل وهكذا
يفصل في كل دليل يقضي بعدم وجوب شيء مما اشتمل عليه حديث المسي أو تحريمه إن
فرضنا وجوده وقد استدل بالحديث على عدم وجوب الإقامة ودعاء الافتتاح ورفع اليدين
في الأحرار وغيره ووضع اليمنى على اليسرى وتسكينات الانتقال ونسيجات الركوع
والسجود وهيات الجلوس ووضع اليد على الفخذ والقعود ونحو ذلك قال الحافظ وهو
في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق اه وقد قدمنا البعض من ذلك
والحديث فوائد كثيرة قال أبو بكر بن الحرابي فيه أربعون مسألة ثم سردناها (وهي حذيفة
أنه رأى رجلا لا يتم ركوعه ولا سجوده فلما قضى صلاته دعاه وقال له حذيفة ما صليت
ولو مت مت على غير الفطرة التي وهب الله عليها محمد صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد
والبخاري) قوله رأى حذيفة رجلا روى عبد الرزاق وابن خزيمة وابن حبان من طريق
الثوري عن الأعمش أن هذا الرجل كان عند أبواب كندة قال الحافظ ولم أقف على اسمه
قوله ما صليت هو نظيره قوله صلى الله عليه وسلم للمسي فانك لم تصل وزاد أحمد بعده قوله
فقال له حذيفة منذ كم صليت قال منذ أربعين سنة ولا نسائي مثل ذلك وحذيفة مات سنة

٢١ نيل في الله عليه وآله وسلم (أسوة حسنة) فاجاب ابن عمر بإشارة إلى وجوب اتباعه صلى الله عليه وآله وسلم
لا سيما وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم خذوا عني مناسككم وأجابهم جابر بصريح النهي وعليه أكثر الفقهاء وخالف فيه ابن
عباس فاجاز للمعقر التحلل بعد الطواف وقبل السعي ورواة هذا الحديث الثلاثة مكبون وفيه الحديث والسؤال وهو من

مسند ابن عمر لا من مسند جابر لانه لم يرفعه وأخرجه البخاري في الحج وكذا مسلم والنسائي وابن ماجه (عن ابن عباس رضي الله عنهم ما قال لما دخل النبي صلى الله عليه وآله البيت دعاني فواحيه كلها) جمع ناحية (ولم يصل) فيه (حتى خرج منه) ورواية بلال الميثب أرجح من نثي ابن ١٦٢ عباس هذا الاسماء ابن عباس لم يدخل وحيداً فيكون مرسل لانه أسنده عن

غيره من دخل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة فهو مرسل صحيح (فلما خرج) صلى الله عليه وآله وسلم منه (ركع) أي صلى (ركعتين) فاطلق الجزم وأراد به الكل (في قبل الكعبة) وما استقبله منها وهو وجهها بضم القاف والموحدة وقد تسكن (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذه) أي الكعبة هي (القبلة) التي استقر الأمر على استقبالاتها فلا تنسخ كما نسخ بيت المقدس أو علمهم بذلك سنة موقف الامام في وجهها دون اركانها وجوانبها الثلاثة وان كان الكل جائزاً أو ان من حكم من شاهد البيت وجوب مواجهة عينه بجزء ما بخلاف الغائب أو ان الذي أمرته باستقباله ليس هو الحرم كله ولا مكة ولا المسجد حول الكعبة بل الكعبة نفسها ورواية هذا الحديث الخمسة ما بين مدني وصنعاني ومكي وفيه التحديث والاخبار ولعمرة والسماع وأخرجه مسلم في المناسك والنسائي (عن البراء بن عازب رضي الله عنه ما قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى نحو أي جهة (بيت المقدس) بالمدينة ستة عشر شهراً أو سبعة

ت ولاثنين من الهجرة فعلى هذا يكون ابتداء صلاة المذكور قبل الهجرة باربع سنين أو أكثر قال الخافظ ولعل الصلاة لم تكن فرضت بعد فعله أراد المبالغة أو لعله كان ممن يصلي قبل اسلامه ثم أسلم فخلت المدة المذكورة من الامرين ولهذه اللة لم يذكر البخاري هذه الزيادة قولاً غير الفطرة قال الخطابي الفطرة الله والدين قال ويحتمل أن يكون المراد بها السنة كما في حديث خمس من الفطرة وقد قدمنا تفسيره في شرح حديث خصال الفطرة والحديث يدل على وجوب الطمأنينة في الركوع والسجود وعلى ان الاخلال بها يبطل الصلاة وعلى تكفير تارك الصلاة لان ظاهره ان حذيفة نفي الالام عنه وهو على حقيقة عند قوم وعلى المبالغة عند قوم آخرين وقد تقدم الكلام على ذلك في أوائل كتاب الصلاة وقال الحافظان حذيفة أراد نفي البيخ الرجل لا يرتدع في المستقبل ويرجعه وروده من وجه آخر عند البخاري بلفظ سنة محمد صلى الله عليه وسلم وهذه الزيادة تدل على ان حديث حذيفة المذکور مرفوع لان قول الصحابي من السنة يفيد ذلك وقد مال اليه قوم وخالفه آخرون والاول هو الرابع (وعن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشر الناس سرقة الذي يسرق من صلاته فقالوا يا رسول الله وكيف يسرق من صلاته قال لا يتم ركوعها ولا سجودها وقال ولا يقيم صلبه في الركوع والسجود رواه أحمد ولا حرم من حديث أبي سبه مدمد لانه قال يسرق صلاته الحديث أخرجه أيضاً الطبراني في الكبير والوسط قال في مجمع الزوائد ورجال رجال الصحيح وفيه ان ترك إقامة الصلب في الركوع والسجود جعله الشارع من أشر أنواع السرقة وجعل الفاعل لذلك أشر من تلبس بهذه الوظيفة الخسيسة التي لا أوضع ولا أحببت منها تنغيرا عن ذلك وتنهيها على تحريره وقد صرح صلى الله عليه وسلم بان صلاته لا يقيم صلبه في الركوع والسجود غير مجزئة كما أخرجه أبو داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه من حديث ابن مسعود باللفظ لا تجزئ صلاة الرجل حتى يقيم ظهره في الركوع والسجود ونحوه عن علي ابن شيبان عند أحمد وابن ماجه وقد تقدم ما في باب أن الانتصاب بعد الركوع فرض والاحاديث في هذا الباب كثيرة وكما تزد على ان لم يوجب الطمأنينة في الركوع والسجود والاعتدال منها

(باب كيف انموض الى الثانية وما جاء في جلسة الاستراحة)

(عن وائل بن حجر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما سجد وقعت ركبته الى الارض قبل ان يقع كفاه فلما سجد وضع جبهته بين يديه وجاني عن ابطنه واذا انمض فنهض على ركبتيه واعتمد على فخذه رواه أبو داود) الحديث أخرجه أبو داود من طريق عبد الجبار

عشر شهراً) من الهجرة وكان ذلك بامر الله تعالى له قاله الطبري ويجمع بيده وبين حديث ابن عباس عند أحمد من وجه ابن آخر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي بمكة نحو بيت المقدس والكعبة بين يديه يحمل الاصح في المدينة على الاستقرار باستقبال بيت المقدس وفي حديث الطبري من طريق ابن جريج قال أول ما صلى الى الكعبة ثم صيرف الى بيت المقدس وهو بمكة فعلى

ثلاث حجج ثم هاجر صلى اليه بعد قدومه المدينة ستة عشر شهرا ثم وجهه الله تعالى الى الكعبة (تقدم) هذا الحديث (وبينهما) أي بين هذا وأذلك (مخالفة في اللفظ) وهي وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجب أن يوجه أي يوجه بالتوجه الى الكعبة وفي حديث ابن عباس عند الطبري وكان يدعو وينظر الى السماء فانزل الله ١٦٣ عز وجل قد نرى تقلب وجهك في السماء

فتوجه نحو الكعبة وقال السهفي

من الناس وهم اليهود وما ولاهم عن قبلتهم التي كانوا يعلمون قل لله المشرق والمغرب يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فصل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل ثم خرج بعد ما صلى فجر على قوم من الانصار في صلاة العصر نحو بيت المقدس فقال هو يشهد انه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يوجهه نحو الكعبة فتعرف القوم حتى توجهوا نحو الكعبة واستنبط من هذا الحديث قبول خبر الواحد وجواز الفسخ وأنه لا يثبت في حق المكلف شيء يبلغه ورواياته ما بين بصري وكوفي وفيه التحديث والافضة وأخرجه البخاري في التفسير أيضا وسلم في الصلاة والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن جابر) بن عبد الله الانصاري (رضي الله عنه) قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي (الفعل) (على راحته) ناقته التي تصلح لأن ترحل (حيث توجهت) به أي الراحلة والمراد توجه صاحب الراحلة لأنها تابعة لقصد توجهه وفي حديث ابن عمر عند مسلم وأبي داود والنسائي رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي على راحته

ابن واثل بن حجر عن أبيه وقد أخرج له مسلم ووثقه ابن مهين وقال لم يسمع من أبيه شيئا وقال أيضا مات وهو رجل قال الذهبي وهذا القول مردود بما صح عنه انه قال كنت غلاما لا أعقل صلاة أبي وأخرجه من طريق عاصم بن كليب عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم وكليب والد عاصم لم يدرك النبي صلى الله عليه وسلم لم يخلد يده مرسل قال ذلك الترمذي والتمذري وغيرهما وقد تقدم تفصيل ذلك في باب هيات السجود وقول وقعت ركبتاه الى الارض قبل ان يقع كفاء قد تقدم الكلام على هذه الهيئة وما فيها من الاختلاف في باب هيات السجود قوله فالماجد وضع جبهته بركبته وجافي عن ابطيه لم يذكر هذا أبو داود في الباب الذي ذكر فيه طرق حديث واثل وانما ذكره في باب افتتاح الصلاة والجافاة المبادعة وهو من الجفاه وهو البعد عن الشيء قوله واذا نهض نهض على ركبتيه فيه مشروعية النهوض على الركبتين والاعتماد على الفخذين لا على الارض قوله على فخذه الذي في سنن أبي داود على فخذه فقط الافراد وقيد ما بن رسول الله في شرح السنن بالافراد أيضا وقال هكذا الرواية ثم قال وفي رواية اظن الغير المصنف يعني أبا داود على فخذه بالثنائية وهو الاثنان بالمعنى ورواه أيضا أبو داود في باب افتتاح الصلاة بالافراد قال ابن رسلان وأهل المراءى الثنية كما في ركبتيه (وعن مالك بن الحويرث انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فإذا كان في وتر من صلاته لم ينهض حتى يستوي قاعدارواه الجماعة الامامية وابن ماجه) الحديث فيه مشروعية الجلوس الاستراحة وهي بعد الفراغ من السجدة الثانية وقبل النهوض الى الركعة الثانية والرابعة وقد ذهب الى ذلك الشافعي في المشهور عنه وطائفة من أهل الحديث وعن أحمد روايتان وذكر الخلال ان أحمد يرجع الى القول بها ولم يستحبها الا كثر واحتج لهم الطحاوي بحديث أبي حميد الساعدي المشتمل على وصف صلاته صلى الله عليه وسلم ولم يذكر فيه هذه الجلوس بل ثبت في بعض ألفاظه انه قام ولم يتورك كما أخرجه أبو داود قال فيجتمعا مل ان ما فعله في حديث مالك بن الحويرث انه كانت به فقه من أجلها لأن ذلك من سنة الصلاة ثم قوى ذلك بانهم لو كانت مقصودة اشروع لها ذكر مخصوص وتعب بان الاصل عدم العلمه وبان مالك ابن الحويرث هو راوي حديث صلوا كما رأيتموني أصلي فخا كايته لصفات صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم داخله تحت هذا الامر وحديث أبي حميد يستدل به على عدم وجوبها وأنه تركها لبيان الجواز لا على عدم مشروعيةها على أنها لم تتفق الروايات عن أبي حميد في نفي هذه الجلوس بل أخرجه أبو داود والترمذي وأحمد عنه من وجه آخر بثباتها وأما المذكور بخصوص فانها جلوس خفيفة جدا استغنى فيها بالكبير المشروع للقيام واحتج بعضهم على نفي كونها سنة بانهم لو كانت كذلك لذكرها كل مر وصف صلاته وهو متعقب بان

وآله وسلم يصلي على راحته وهو متوجه لطير وعند أبي داود والترمذي وقال حسن صحيح من حديث جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حاجة فحنت وهو يصلي على راحته نحو المشرق السجود أخفض (فاذا أراد) صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي (القبضة نزل) عن راحته (فأتمم بل القبلة) وصلى وهذا يدل على عدم تركه استقبال القبلة في القبضة وهو اجماع ثم رخص

في ذلك في شدة الخوف ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين نصرى ويمانى ومدنى وفيه التهديث والعنة وأخرجه البخارى في
تقصير الصلاة وفي البخارى ومسلم (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الظاهر
أو العصر (قال ابراهيم) الخفى ١٦٤ (الراوى عن علقمة) بن قيس الخفى (الراوى عن ابن مسعود لا أدري زاد) النبي

صلى الله عليه وآله وسلم في صلاته
ولابن عساكر أزيد بالهمزة (أو
نقص) والمراد ان ابراهيم شذ
في سبب سجود السهو هل كان
لأجل الزيادة أو النقصان لكن
جاء في رواية أخرى عنه انه صلى
نحوه وهو يقتضى الجزم بالزيادة
(فلا سلم فيه) له يارسول الله
أحدث) أى أوقع (في الصلاة
شئ) من الوحي يوجب تغييرها عما
عهدوه بزيادة ونقص (قال) صلى
الله عليه وآله وسلم (وما ذلك)
سؤال من لم يشعر بما وقع منه
وفيه دليل على جواز وقوع السهو
من الانبياء عليهم السلام في
الانحال قال ابن دقيق العيد
وهو قول عامة الفقهاء والنظار
وشذ طائفة فقالوا لا يجوز على
النبي السهو وهذا الحديث يرد
عليهم لقوله صلى الله عليه وآله
وسلم فيه أنى كانتسون ولقوله
فاذا نسيت فذكرنى أى بالتسبيح
ونحوه (قالوا صليت كذا وكذا)
كتابة عما وقع اما زائد على المعهود
أو ناقص عنه (فتنى) صلى الله
عليه وآله وسلم بالتقصير أى
عاطف (رجله) بان جلس كهيئة
قعود المتشهد واستقبل القبلة
وسجد بسجدتين ثم سلم واستدل
به على رجوع الامام الى قول

السنن المتفق عليها لم يستوعبها ~~ل~~ واحد من وصف صلاته انما أخذ مجموعها عن
مجموعهم واحتجوا أيضا على عدم مشروعيتهما بما وقع في حديث وائل بن حجر عند البزار
بلفظ كان اذا رفع رأسه من السجدة تبرا استوى قائما وهذا الاحتجاج يرد على من
قال بالوجوب لان قال بالاسستجاب لما عرفت على ان حديث وائل قد ذكره النووي في
الخلاصة في فصل الضعيف واحتجوا أيضا بما أخرجه الطبرانى من حديث معاذ انه يقوم
كأنه السهم وهذا لا ينفي الاستحباب المدعى على أن في اسناده ثم ما بالكذب وقد عرفت
مما تقدمنا في شرح حديث المسى ان جلسة الاستراحة مذكورة فيه عند البخارى وغيره
لا يكازعه النووي من انه لم تذكر فيه وهو ذكرها فيه يصلح للاستدلال به على وجوبه الوا
ما ذكرنا فيماتقدم من اشارة البخارى الى ان ذكر هذه الجلسة وهم وما ذكرنا أيضا من انه
لم يقل بوجوبها أحد وقد صرح بمثل ذلك الحافظ في الفتح ومن جملة ما احتج به القائلون
بنفي استحبابها حديث وائل بن حجر عند أبي داود المتقدم قبل حديث الباب وما روى ابن
المنذر عن النعمان بن أبي عياش قال أدركت غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم فكان اذا رفع رأسه من السجدة في أول ركعة وفي الثالثة قام كما هو ولم يجلس وذلك
لا ينافي القول بانهم اسنوا لان انزلها من النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الحالات انما
ينافي بوجوبها فقط وكذلك ترك بعض الصحابة لها لا يقدح في سنيتها لان ترك ما ليس
بواجب جائز

(باب افتتاح الثانية بالقرأة من غير تعوذ ولا سكتة)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا نفض في الركعة الثانية
افتتح القرأة بالحمد لله رب العالمين ولم يسكت رواه مسلم) الحديث أخرجه أيضا النسائي
وابن ماجه من حديث عبد الواحد وغيره عن عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي
هريرة وأخرجه أيضا أبو داود وليس عنده الا السكتة في الركعة الاولى وذكر دعاء
الاستفتاح فيها وكذلك هو عند ابن ماجه بلفظ أبي داود وعند النسائي من هذا الوجه
عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كانت له سكتة اذا افتتح الصلاة والحديث يدل
على عدم مشروعية السكتة قبل القراءة في الركعة الثانية وكذلك عدم مشروعية التعوذ
فيها وحكم ما بعدهما من الركعات حكمها فتكون السكتة قبل القراءة مختصة بالركعة
الاولى وكذلك التعوذ قبلها وقد تقدم الكلام في السكتتين في باب ما جاء في السكتتين
وفي التعوذ في باب المتقدم وقد رجح صاحب الهدى الاختصار على التعوذ في الاولى لهذا
الحديث واستدل لذلك بإدلة فليراجع

(باب الامر بالتشهد الاول وسقوطه بالسهو)

الما مومنين وذلك لان ذا البدن لما ذكره النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه سلم من ركعتين رجوع صلى الله عليه وآله وسلم (عن
في الاستثبات الى العدد الكثير فقال أحق ما يقول ذو البدن وان كان ذو البدن عدلا ما ذاك الا ان قول العدد الكثير أولى من
الواحد على انه قد ورد من طريق أبي هريرة كما أخرجه أبو داود انه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد بسجدتين حتى يقنه الله

بصفة الامر فكان يمـذا واجبا ولا يكن اذا كان المتروك سنة من السنن التي ليست بواجبة فالسجود لها مسنون لان الفرغ
لا يزيد على أصله ودلالة الحديث على الباب من قوله فتش رجليه واستقبل القبلة واستنبط منه جواز التسخ عند العصابة وانهم
كانوا يتوقعونه ورواه السنة كلهم ١٦٦ كوفيون أئمة اجلاء واسنادهم من أصح الاسانيد وفيه التأكيد والعناية والقول

وأخرجه البخاري في الشذور
ومسلم والنسائي وأبو داود وابن
ماجه (عن عمر بن الخطاب
رضي الله عنه قال وافقت ربي
في ثلاث) أي وافقت ربي فيما
أردت أن يكون شرعا فنزل
القرآن على وفق ما رأيت لكن
لرعاية الادب أسند الموافقة الى
نفسه كذا قال العيني كالسافظ
ابن حجر وغيره لكن قال صاحب
اللامع لا يحتاج الى ذلك فان
وافقت فقد وافقته اه قال
في الفتح وأشار به الى حدوث رأيه
وقدم الحكم والمراد بقوله في ثلاث
أي قضايا أو أمور ولم يزل مع أن
الامر مذكر لان التمييز اذا لم يكن
مذكورا جاز في نظر العدد
التدكير والتأنيث وليس في
تخصيصه العدد بالثلاث ما ينبغي
الزيادة فقد روى عنه موافقات
بلغت الخمسة عشر لكن ذلك
بحسب المتنول هنا اساء بدو
وقصة الصلاة على المنافقين وهما
في الصحيح وتحريم الخمر وهوني
القرآن وصحح الترمذي من حديث
ابن عمر انه قال ما نزل بالناس أمر
قط فقالوا فيه وقال فيه عمر الانزل
القرآن فيه على نحو ما قال عمر
وهذا دل على كثرة موافقته وفيه
فضيلة لعمر لانسارها فضيلة

سجود السهو وانما يجز به المسنون دون الواجب وهو غير مسلم والحاصل أن حكمه حكم
التشهد الاخير وسياق والتفرقة بينهما ليس عليها دليل يرتفع به النزاع على انه يدل على
من يذبح وصية للتشهد الاوسط ذكره في حديث المصبي كما تقدم في شرحه وسياق قوله
التحيات لله الى آخر ألفاظ التشهد وسياق شرحها في باب ذكر تشهد ابن مسعود قوله ثم
ليتحير أحدكم من الدعاء أعجبه اليه فيه الاذن بكل دعاء أراد المصلي ان يدعو به في هذا
الموضع وعدم لزوم الاقتصار على ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم (وعن رفاعه بن رافع عن
النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قلت في صلاتك فكبيرة ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن
فاذا اجلس في وسط الصلاة فاطمئن وافترش فخذ اليسرى ثم تشهد برواء أبو داود) هذا
طرف من حديث رفاعه في تعليم المصبي وقد أخرجه أيضا النسائي وابن ماجه والترمذي
وحسنه وليكنه انفراد أبو داود بهذه الزيادة أعني قوله فاذا اجلس في وسط الصلاة الخ وفي
اسنادها محمد بن اسحق وليكنه صرح بالتحديث قوله في وسط الصلاة بفتح السين قال
في النهاية يقال فيما كان متفرقا الاجزاء غير متصل كالناس والدواب يسكون السين وما
كان متصل الاجزاء كالأرو والرأس فهو بالفتح والمراد هنا القعود للتشهد الاول في الرابعة
ويلاحظ الاول في الثلاثية قوله فاطمئن يؤخذ منه ان المصلي لا يشرع في التشهد حتى
يطمئن يعني يستقر كل مفصل في مكانه ويستكن من الحركة قوله وافترش فخذ اليسرى
أي ألقها على الارض وادبها كانه راكبا على الجملوس عليه ساوا الافتراش في وسط الصلاة
موافق لمذهب الشافعي وأحمد ليسكن أحمد يقول يفترش في التشهد الثاني كالاول
والشافعي يتورك في الثاني ومالك يتورك فيهما كذا ذكره ابن رسلان في شرح السنن وفيه
دليل لمن قال ان السنة الافتراش في الجلوس للتشهد الاوسط وهم الجمهور قال ابن القيم
ولم يرو عنه في هذه الجلسة غير هذه الصفة يعني الفرش والنصب وقال مالك يتورك فيه
لحديث ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس في وسط الصلاة وفي آخرها
متوركا قال ابن القيم لم يذكر عنه صلى الله عليه وآله وسلم التورك الا في التشهد الاخير
والحديث دليل لمن قال بوجوب التشهد الاوسط وقد تقدم الاختلاف فيه (وعن
عبد الله بن بكينة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قام في صلاة الظهر وعليه جلوس فلأتم
صلاته سجدة سجدة بركعتين بركعتين وهو جالس قبل ان يسلم وسجدها الناس معه مكان
ما نسي من الجلوس رواء الجماعة) قوله عن عبد الله بن بكينة بجملة اسم ام عبد الله أو
اسم ام أبيه قال الحافظ فعلى هذا ينبغي أن يكتب ابن بكينة بالالف قوله قام في صلاة
الظهر زاد الضحاك بن عثمان عن الاعرج فسجوا به فاضى حتى فرغ من صلاته أخرجه

والسيوطي في حوافره رسالة مستقلة (فات يا رسول الله) صلى الله عليه وآله وسلم (لوا اتخذنا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم)
بين يدي القبلة يقوم الامام عنده بحذف جواب لو أو هي للفتى فلا تقف الى جواب وعنه ابن مالك هي لواء المدينة أغنت عن
فعل التثنية واتخذوا من مقام ابراهيم صلى الله عليه وسلم (والامر دال على الوجوب لكن انفة الاجماع على جواز الصلاة الى جميع

جهاث الكعبة فدل على عدم التخصيص وهذا بناء على أن المراد بمقام إبراهيم الذي فيه أثر قدميه وهو موجود إلى الآن وقال مجاهد المراد الحرم كله والاول اصح وقد ثبت دلالة عند مسلم من حديث جابر قال الحسن البصري صلى أي قبله وبه يتم الاستدلال وقال مجاهد أي مدعى يدهى عنده ولا يصح حمله على مكان ١٦٧ الصلاة لانه لا يصلي فيه بل عنده وبقرج قول

الحسن بانه جار على المعنى الشرعي واستدل البخاري على عدم التخصيص أيضا بانه صلى الله عليه وآله وسلم داخل الكعبة فلو تعين استقبال المقام لما صحت

هذا لانه كان حجة مذكورة مستقبلا وروى الأزرقي في أخبار مكة بإسناد صحيح ان المقام كان في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر في الموضع الذي هو فيه الآن حتى جاسيل

في خلافة عمر فاحمله حتى وجد بإسفل مكة فأتى به فسرط إلى استار الكعبة حتى قدم عمر فاستثبت في أمره حتى تحقق موضعه الاول فاعاده اليه وبقي حوله فاستقر ثم إلى الآن (وآية الحجاب) برفع آية على الابتداء والخبر محذوف أي كذلك أو عنى العطف على مقدراى هو اتخاذ المصلى وآية الحجاب وبالنصب على الاختصاص وبالجر عطا على مقدراى اتخاذ

الله صلى من مقام إبراهيم وهو بدل من قوله ثلاث رقات يا رسول الله لو أمرت نساء ان يحجبن فانه يكلمهن البر) بفتح الموحدة صفة مشبهة (والفاجر) الفاسق وهو مقابل البر (فنزات آية الحجاب) بأيهما النبي قل لازواجك وبناتك ونساء المؤمنين يدين

عليهن من جلابيبهن (واجفع نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغيرة عليه) وهي الهيئة والافتة (فقلت لهن عسى ربه ان طلاقن ان يبدلهن أزواجا خيرا منكن) ليس فيه ما يدل على أن في النساء خيرا منهن لان المعلق بما لم يقع لا يجب وقوعه (فنزلت هذه الآية) وفيه دلالة على تصويب اجتماع الجهاد اذ يدل وسعه (وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

ابن خزيمة وعند الشافعي والحاكم نحو وهذه الزيادة قوله وعليه جلوس فيه اشعار بالوجوب حيث قال وعليه جلوس قوله يكبر في كل سجود فيه مشروعية تكبير النفل في سجود السهم وقوله وهو جالس جلة حاله متعلقة بقوله سجدة أي انشأ السجود جالسا والحديث استدل به من قال بان التشهد الاوسط غير واجب وتقدم وجه دلالة على ذلك والجواب عنه

(باب صفة الجلوس في التشهد وبين السجدين وما جاء في التورك والاقعاء)

(عن وائل بن حجر انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي فسجد ثم قعد فافترش رجليه

البصري رواه أحمد وأبو داود والشافعي وفي نسخة عبيد بن منصور قال صليت خلف

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلما قعد وتشهد ففرش قدمه اليسرى على الارض

وجلس عليها وعن رفاع بن رافع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للأعرابي اذا سجدت

فكن اسجودك فاذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى رواه أحمد) حديث وائل

أخرجه أيضا ابن ماجه والترمذي وقال حسن صحيح وحديث رفاع أخرجه أيضا أبو

داود باللفظ الذي سبق في الباب الاول ولا مطعن في اسناده وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة

وابن حبان وقد احتج بالحدِيثين القائلون بالنصب اليسرى ونصب اليمنى في

التشهد الاخير وهم يزيد بن علي والهادي والقاسم والمؤيد بالله وأبو حنيفة وأصحابه

والثوري وقال مالك والشافعي وأصحابه انه يتورك المصلي في التشهد الاخير وقال أحمد بن

حنبل ان التورك يخص بالصلاة التي فيها تشهدان واستدل الاولون أيضا بما أخرجه

الترمذي وقال حسن صحيح من حديث أبي حمزة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم جلس

يعني للتشهد فافترش رجله اليسرى وأقبل بصدور اليمنى على قبلته الحديث وبحديث

عائشة التي ووجه الاستدلال بهذين الحديثين ويجد في الباب ان رواها ذكرها هذه

الصفة لجلوس التشهد ولم يبق بعده بالاول واقتصارهم عليهم من دون تعرض لذكر غيرها

مشعر بانها هي الهيئة المشروعة في التشهد من جميعا ولو كانت مختصة بالاول لذكرها هيئة

التشهد الاخير ولم يملوه لا سيما وهم يصدون بان صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتعليمه

لمن لا يحسن الصلاة فعل بذلك ان هذه الهيئة شاملة لهما ويمكن ان يقال ان هذه الجلسة

التي ذكرها ثبتها أبو حمزة في هذا الحديث هي جلسة التشهد الاول بدليل حديثه الا في

فانه وصف هيئة الجلوس الاول بهذه الصفة ثم ذكر بعدها هيئة الجلوس الاخر فذكر فيها

التورك واقتصاره على بعض الحديث في هذه الرواية ليس بمناقض لما ثبت عنه في الرواية

الانحرى لاسيما وهي ثابتة في صحيح البخاري ولا بد ذلك الاقتصار اهـ ما لا يباين هيئة

عليهن من جلابيبهن (واجفع نساء النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الغيرة عليه) وهي الهيئة والافتة (فقلت لهن عسى ربه ان طلاقن ان يبدلهن أزواجا خيرا منكن) ليس فيه ما يدل على أن في النساء خيرا منهن لان المعلق بما لم يقع لا يجب وقوعه (فنزلت هذه الآية) وفيه دلالة على تصويب اجتماع الجهاد اذ يدل وسعه (وعن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وآله (وسلم رأى نخامة) بالميم مع ضم النون وهي ما يخرج من الصدر أو من الراس (في) الحائط الذي في جهة (القبلة فشق ذلك عليه) صلى الله عليه وآله وسلم (حق رؤى في وجهه) أثر المشقة وفي رواية النسائي فغضب حتى أخرج وجهه وللبخاري في الادب من حديث ابن عمر فتغيط على أهل المسجد ١٦٨ (فقام) صلى الله عليه وآله وسلم (فحك) أي أثر النخامة (يسده فقال) صلى

الله عليه وآله وسلم (إن أحدكم إذا قام في صلاته) بعد شروعه فيها (فانه يناجي ربه) من جهة مساررته بالقصر أن والاذكار فكانه يناجيه تعالى والرب تعالى يناجيه من جهة لازم ذلك وهو ارادة الخفية فهو من باب الجواز والمعه في اقباله عليه بالرجة والرضوان لان القرينة صارفة عن ارادة الحقيقة اذلا كلام محسوسا الامن جهة العبد (وان ربه) أي اطلاع ربه على ما بينه وبين القبلة (اذ طاهره محال لتزنيه الرب تعالى عن المكان فيجب على المصلي اكرام قبلته بما يكرم به من يناجيه من المخلوقين عند استتبالهم بوجهه ومن أعظم الجفاء وسوء الادب ان تنفض في توجيهك الى رب الارباب وقد أعلمنا الله تعالى باقباله على من توجه اليه قاله ابن بطال وقال الخطابي معناه ان توجهه الى القبلة مفضل بالقصد منه الى ربه فصار في التقدير كأنه مقصوده بينه وبين قبلته وقيل هو على حذف مضاف أي عظمة الله وقواب الله وقال ابن عبد البر هو كلام خارج على التعظيم لشأن القبلة قال في الفتح وقد نزع به بعض المعتمدين القائلين بان الله

التشهد الاخير في مقام التصدي لصفة جميع الصلاة لانه بما اقتصر من ذلك على ما تدعو الحاجة اليه ويقال في حديث رفاعة المذكور ههنا انه مبين بروايته المتقدمة في الباب الاول وأما حديث وائل وحديث عائشة فقد أجاب عنهما القائلون بمشروعية التورك في تشهد الاخير بانهم ما يحولان على التشهد الاوسط جمعاً بين الأدلة لانه ما مطلقاً عن التقييد باحد الجلوسين وحديث أبي حميد مضمون وحمل المطلق على المقيد واجب ولا يخالف انه يعمد هذا الجمع ما قدمنا من ان مقام التصدي لبيان صفة صلاته صلى الله عليه وسلم يأتي الاقتصار على ذكر هيئة أحد التشهدين واغفال الآخر مع كون صفة مخالفة لصفة المذكور لا سيما حديث عائشة قائم اذ تعرضت فيه لبيان الذكر المشرع في كل ركعتين وعقب ذلك كهيئة الجلوس فن البعيد ان يخص بهذه الهيئة أحدهما ويحمل الآخر ولكنه يلوح من هذا ان مشروعية التورك في الاخير أكد من مشروعية النصب والقرش وأما أنه ينفي مشروعية النصب والقرش فلا وان كان حق حمل المطلق على المقيد هو ذلك لكنه منع من المصير اليه ما عرفناك والتفصيل الذي ذهب اليه أحد يرويه قول أبي حميد في حديثه الا في فاذا جلس في الركعة الاخرة وفي رواية لابي داود حتى اذا كانت السجدة لقي فيها التسليم وقد اعتمد ابن القيم عن ذلك بما لا طائل فتمته وقد ذكر مسلم في صحيحه من حديث ابن الزبير صفة ثالثة جلوس التشهد الاخير وهي انه صلى الله عليه وسلم كان يجعل قدمه اليسرى بين فخذه وساقه ويفرش قدمه اليمنى واختار هذه لصفة أبو القاسم الخرق في مصنفه وله صلى الله عليه وسلم كان يفعل هذا تارة وقد وقع الخلاف في الجلوس لتشهد الاخير هل هو واجب أم لا فقال بالوجوب عمر بن الخطاب وأبو مسعود وأبو حنيفة والشافعي ومن أهل البيت الهادي والقاسم والناصر والمؤيد بالله وقال علي بن أبي طالب والثوري والزهري ومالك انه غير واجب استدلال الاقول بانه لا يلزمه صلى الله عليه وسلم له والآخرون بانه صلى الله عليه وسلم لم يجعله المسمى بمجرد الملازمة لا تفيد الوجوب وهذا هو الظاهر لا سيما مع قوله صلى الله عليه وسلم في حديث المسمى بعد ان علمه فاذا فعلت هذا فقد عتصمك الا انك ولا تبوههم أن ما دل على وجوب التسليم دل على وجوب جلوس التشهد لانه لا ملازمة بينهما (وعن أبي حميد انه قال وهو

في نفر من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كنت أحدثكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيته اذا كبر جعل يديه هذا منكبيه واذا ركع امكن يديه من ركبتيه ثم هصر ظهره فاذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه فاذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قابضهما واستقبل باطراف أصابع رجله القبلة فاذا جلس في الركعتين

في كل مكان وهو جاهل واضح لان الحديث انه يبرز تحت قدمه وفيه نقص ما اصلوه وفيه الرد على من زعم انه على جالس العرش بذاته ومهما تأول به جاز أن يتأول به ذلك والله أعلم اه (فلا يبرز أحدكم قبل) أي جهة (قبلته) التي عظمها الله تعالى فلا تأول بالبرزاق المقتضى للاسطفاف والاجتهاد والاصح ان النهي للتصريح قال في الفتح وهذا التعليل يدل على

أن البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصلي فلا يجزى فيه خلاف في أن كراهة البراق في المسجد هل هي للتنزيه أو لتعظيم وفيه يصحح ابن خزيمة وابن حبان من حديث حذيفة مرفوعاً عن ثقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتقبله ابن عنبه وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً يعث صاحب ١٦٩ الخاصة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يبيد داود وابن حبان من حديث السائب بن خالد أن رجلاً أم قوماً فبصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ياصب لي لكم الحديث وفيه أنه قال أنت آذيت الله ورسوله (أوتحت قدميه) بالتثنية ولا يورى ذرو الوقت وابن عساكر قدمه أي اليسرى كما في حديث أي هريرة قال النوروي هذا في غير المسجد أما فيه فلا يزيق إلا في ثوبه (ثم أخذ) صلى الله عليه وآله وسلم (طرف رداءه فبصق فيه ثم رد بعضه على بعض) وفيه البيان بأنه فعل ليكون أو وقع في نفس السامع (فقال أو يفعل هكذا) أي أنه مخبرين بذلك لكن البخاري حمل هذا الأخير على ما إذا بدره البراق وحينئذ فأن للتبويب واستنبط من الحديث أن على الامام النظر في أحوال المساجد وتعاليمها بالصوت من المؤذنين وأن البصق في الصلاة والتفخيخ والتخنخ غير مفسد لها لكن الأصح عند الشافعية والحنبليين أن التخنخ والتفخيخ أن ظهر من كل منهما ما عرف من مفسد كق من الوفاية أو مدة بعد عرف بطالت الصلاة والأفلا تبطل مطلقاً لأنه ليس من جنس الكلام

جالس على رجله اليسرى ونصب اليمنى فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى ونصب الأخرى وقعد على مقعدته رواه البخاري وقد سبق لغيره بلفظ أبسط من هذا الحديث تقدم في باب رفع اليدين وههنا ألفاظ لم تذكرها لا وبعضها يحتاج إلى الشرح فمن ذلك قوله ثم هصر ظهره هو بالهاو والصاد المهملة المفتوحين أي شام في استواء من غير تقويس ذكره الخطابي قوله حتى يعود كل فقار الفقار بفتح الفاء والقاف جمع فقارة وهي عظام الظهر وهي العظام التي يقال لها آخر الظهر قاله القزازي وقال ابن سيده هي من الكاهل إلى العقب وحكى نعلب عن ابن الأعرابي أن عدته سبع عشرة وفي أمالي الزجاج أصولها سبع غير التوابيع وعن الأصمعي هي خمس وعشرون سبع في العنق وخمس في الصلب وبقية في طرف الأضلاع كذا في الفتح قوله واستقبل بإطراف أصابع رجله القبلة فيه محتمل قال إن السنة أن يتصب قدميه في السجود وأن تكون أصابع رجله متوجهة إلى القبلة وإنما يحصل توجيهها بالتعامل عليها والاعتماد على بطونها والحديث قد اشتمل على جل واسعة من صفة صلاته صلى الله عليه وسلم وقد تقدم الكلام على كل فرد منها في بابيه وقد ساقه المصنف ههنا للاستدلال به على مشروعية التورك وقد تقدم الكلام عليه في أول الباب (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفتح الصلاة بالنكبير والقراءة الحمد لله رب العالمين وكان إذا ركع لم يرفع رأسه ولا يصوبه وكان بين ذلك وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد حتى يستوي قائماً وإذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوي جالساً وكان يقول في كل ركعتين التحية وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى وكان ينهي عن عقب الشيطان وكان ينهي أن يفرش الرجل ذراعيه افتراض السبع وكان يختم الصلاة بالتسليم راوياً أحدهم - لم يورد داود الحديث له علة وهي أنه رواه أبو الجوزاء عن عائشة قال ابن عبد البر لم يسمع منها وحديثه عنهما مرسل قوله يفتح الصلاة بالنكبير هو الله أكبر وفيه رد على من قال أنه يجزى كل ما فيه تعظيم فهو الله أجل الله أعظم وهو أبو حنيفة قوله والقراءة الحمد لله قال النوروي هو برفع الدال على الحكاية وبه تمسك من قال بمشروعية ترك الجهر بالبسملة في الصلاة وأجيب عنه بأن المراد بذلك اسم السورة ونوقش هذا الجواب أنه لو كان المراد اسم السورة لقالت عائشة بالحمد لأنه وحده هو الاسم ورد ذلك بما ثبت عند أبي داود من حديث أبي هريرة مرفوعاً الحمد لله رب العالمين أم القرآن والسبع المثاني وبما عند البخاري بلفظ الحمد لله رب العالمين هي السبع المثاني ويمكن الجواب عن ذلك الاستدلال بأنهم أذكروا أول آية من الآيات التي تخص السورة وتركت البسملة لأنهم اشتروا بين ما وبين غيرهما من

٢٢ نيل في وعن أبي حنيفة ومحمد تبطل بظهور ثلاثة أحرف كذا في القسطلاني وهذا التفصيل والحق ما دل عليه حديث الباب وفيه أن البصاق طاهر وكذا التخمأة والمخاطة خلافاً لمن يقول كل ما يستنقذ من النفس حرام ويستفاد منه أن التحسين والتقيح أعلاه بالشروع فان جهة العين مفضلة على اليسار وإن اليد مفضلة على القدم وفيه الحث

على الاستسكان من الحسنات وان كان صاحبها ملما بكونه صلى الله عليه وآله وسلم باشر الحك بنفسه وهو دال على عظيم تواضعه زاده الله تشريفا وعظيما وأخرج هذا الحديث البخاري في كفارة البزاق في المسجد وفي باب اذا بدرك البزاق وفي غيرهما وكذا مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي ١٧٠ (عن أبي هريرة) عبد الرحمن بن صخر (وأبي سعيد) سعد بن مالك الخدري (رضي

الله عنهما حديث النخامة وفيه زيادة ولا عن يمينه) فان عن يمينه ملكا وعند ابن أبي شيبة بسند صحيح فمن يمينه كاتب الحسنات ثم قال وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى وحكم الخطأ حكم النخامة لانهما من الفضلات الطاهرة قال القاضي عياض انتهى عن البصاق عن اليمين في الصلاة انما هو مع امكان غيره فان تعذر فله ذلك فلت لا يظهر وجود التعذر مع وجود الذوب الذي هو لابس له وقد أوردته الشارع الى التقل فيه كاتفة دم قال الخطابي ان كان عن يساره أحد فلا يبصق في واحد من الجهتين لكن تحت قدمه أو ثوبه ولو فقد الذوب مثلا فاعل بلمه أولى من ارتكاب المنهي عنه والله أعلم ورواه كلهم مدنيون الا موسى بن ابراهيم بن بصري وفيه التحديث والاخبار والعنعنة وأخرجه أيضا في الصلاة وكذا مسلم (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البزاق في المسجد خطيئة أي انم (وكفارتها) أي الخطيئة (دفنتها) في تراب المسجد ورملة وحصبائه ان كان ولا فيخرجها

السور وقد تقدم البحث عن هذا بسوطا قوله ولم يصوبه قد تقدم ضبط هذا اللفظ وتفسيره في حديث أبي حميد السابق في باب رفع اليدين قوله وكان يقول في كل ركعتين التحية فيه التصريح بشروطية القسم الاوسط والاخير والتسوية بينهما وقد تقدم الكلام عليه ما قوله وكان يفرش رجله اليسرى وينصب رجله اليمنى استدل به من قال بشروطية النصب والفرش في التشهد من جميعا ووجهه ما قدمنا من الاطلاق وعدم التقييد في مقام التصدي لوصف صلواته صلى الله عليه وآله وسلم لاسيما بعد وصفه بالذكر المشروع في التشهد من جميعا وقد بينا ما هو الحق في أول الباب قوله وكان ينهي عن عقب الشيطان قيده النووي وغيره بفتح العين وكسر القاف قال وهذا هو الصحيح المشهور وفيه قال ابن رسلان وحكي ضم العين مع فتح القاف جمع عقبة بضم العين وسكون القاف وقد ضيف ذلك القاضي عياض وفسره أبو عبيد وغيره بالاقياء المنهى عنه وهو ان يلمس اليدين بالارض وينصب ساقيه ويضع يديه على الارض كاقعاء الكلب وقال ابن رسلان في شرح السنن هي أن يفرش قدميه ويجلس على عقبيه قوله وكان ينهي ان يفرش الرجل ذراعيه اقتراس السبع هو أن يضع ذراعيه على الارض في السجود ويقضي برفقه وكفه الى الارض والحديث قد اشتمل على كثير من فروض الصلاة وأركانها وقد تقدم الكلام على جميع ما فيه كل شئ في باب التسلية فسألتني البحث عنه (وعن أبي هريرة قال نهاني

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثلاث عن نقرة كنفرة الديك واقعاء كقعاء الكلب والنفات كالتفات الثعلب رواه أحمد) الحديث أخرجه البيهقي أيضا وأشار اليه الترمذي وهو من رواية ثابت بن أبي سليم وأخرجه أيضا أبو يعلى والطبراني في الاوسط قال في مجمع الزوائد واسناد أحمد حسن وانتهى عن نقرة كنفرة الغراب أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الرحمن بن شبل والنهي عن الاقياء أخرجه الترمذي وأبو داود وابن ماجه من حديث علي بن مرفوعا باللفظ لا تقع بين السجدين وفي اسناده الحرث الاعور وأخرجه ابن ماجه من رواية أنس بلقظ اذ رفعت رأسك من السجود فلا تقع كما بقي الكلب ضع اليدين بين قدميك والرق ظاهرا قدميك بالارض وفي اسناده العلامة أبو محمد وقد ضعه بعض الأئمة وأخرج البيهقي من روايته حديثا آخر بلقظ نهى عن الاقياء والتورك وأخرج أيضا من حديث جابر بن سمرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الاقياء في الصلاة وأخرج ابن ماجه عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سجد فرفع رأسه لم يسجد حتى يستوي جالسا وكان يفرش رجله اليسرى قوله عن نقرة كنفرة الديك النقرة بفتح النون والمراد بها كما قال ابن الاثير ترك الغماينة وتحنيف السجود وان لا يمكث فيه الا قدر وضع الغراب منقاره فيها يريد الاكل منه

وفي المسجد ظرف للشغل فلا يشترط كون الفاعل فيه حتى لو بصق من هو خارج المسجد فيه يتناول النهي قال كالحيفة القاضي عياض انما يكون خطيئة ان لم يدفنه فن أراد دفنه فلا يؤيده حديث أبي أمامة عند أحمد والطبراني باسناد حسن مرفوعا من تقع في المسجد فلم يدفنه فسيئة وان دفنه فسيئة فلم يجعله سيئة الا بقيد هدم الدفن ويروى النووي فقال هو خلاف

صرح الحديث وحاصل النزاع ان ههنا عمومين تعارضا وهما قوله البراق في المسجد خطيبته وقوله وليصدق عن يساره أو تحت قدمه فالنورى يجعل الاول عاما ويخص الثاني بما اذا لم يكن في المسجد والقاضى يجعل الثاني عاما ويخص الاول بمن لم يردد نعمها وتوسط بعضهم لحمل الجواز على ما اذا كان له عذر كان لم يتمكن من الخروج ١٧١ من المسجد والمنع على ما اذا لم يكن له عذر

وفي هذا الحديث الحديث والقول والتصريح بسماع قتادة من أنس وأخرجه مسلم في الصلاة وكذا أبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هل ترون قبلى) الاستفهام انكارى أى أنحسبون وتظنون انى لا أرى فعليكم ليكون قبلى (ههنا) أى في هذه الجهة لان من استقبل شيئا استدبر ما وراءه لكن بين صلى الله عليه وآله وسلم ان رؤيته لا يختص بجهة واحدة (فوالله ما يخفى على خشوعكم) أى فى جميع الاركان أو المراد فى سجودكم لان فيه غاية الخشوع وبالسجود صرح فى مسلم (ولا يخفى على ركوكم) اذا كنت فى الصلاة مستدبر الكرم فرويق لا تختص بجهة قبلى هذه واذا قلنا ان الخشوع المراد به الاعم فيكون ذكر الركون بعده من باب ذكر الاخص بعد الاعم (انى لا راكم من وراء ظهري) رؤيته حقيقة أختص بها عليكم والرؤية لا يشترط لها مواجهة ولا مقابلة وانما تلك أمور عادية يجوز حصول الادراك مع عدمها عقلا ولذلك حكمه ويجوز رؤية الله تعالى فى الدار الآخرة خلافا لاهل البدع

كالجنية لانه يتابع فى النقر منها من غير ثلث قوله واقعاء كاقعاء السكب الاقعاء قد اختلف فى تفسيره اختلافا كثيرا قال النووى والصواب الذى لا يعدل عنه ان الاقعاء نوعان أحدهما أن يلقى الميتة بالارض وينصب ساقية ويضع يديه على الارض كاقعاء السكب هكذا فسره أبو عبيد معمر بن المنفى وصاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة وهذا النوع هو المذكور الذى ورد النهى عنه والنوع الثانى أن يجعل الميتة على العقبين بين السجدين اه قال فى النهاية والاول أصح قوله والفتات كالتفات الثعالب فيه كراهة الالتفات فى الصلاة وقد وردت بالمنع منه أحاديث وثبت ان الالتفات اختلاس من الشيطان وسأنى الكلام على الالتفات فى الباب الذى عقده المصنف له وقد اختلف أهل العلم فى كيفية الجمع بين هذه الأحاديث الواردة بالنهى عن الاقعاء وما روى عن ابن عباس انه قال فى الاقعاء على القدمين بين السجدين انه السنة فساله طاوس انا نراء جفاء بالرجل فقال ابن عباس هى سنة نبيكم أخرجه مسلم والترمذى وأبو داود وأخرج البيهقى عن ابن عمر انه كان اذا رقع رأسه من السجدة الاولى يقعد على أطراف أصابعه ويقول انه من السنة وعن ابن عمر وابن عباس انهم ما كانوا يقعيان وعن طاوس قال رأيت العبادلة ينعون قال الحافظ واسانيدهما صحيحة فسال الخطاطى والمأوردى ان الاقعاء منسوخ وان ابن عباس لم يبلغه النهى وقد أنكر القول بالنسخ ابن الصلاح والنووى وقال البيهقى والقاضى عياض وابن الصلاح والنووى وجاعة من المحققين انه يجمع بينهما بان الاقعاء الذى ورد النهى عنه هو الذى يكون كاقعاء السكب على مائة قدم من تفسير أئمة اللغة والاقعاء الذى صرح ابن عباس وغيره انه من السنة هو وضع الاليتين على العقبين بين السجدين والركبتان على الارض وهذا الجمع لا بد منه وأحاديث النهى والمعارض لها يرشد اليه لما فهم من التصريح باقعاء السكب ولما فى أحاديث العبادلة من التصريح بالاقعاء على القدمين وعلى أطراف الأصابع وقد روى عن ابن عباس أيضا انه قال من السنة ان تمس عقبيك اليمين وهو مفسر للمراد فالقول بالنسخ غفله عن ذلك وعما صرح به الحافظ من جهل تاريخ هذه الأحاديث وعن المنع من المصير الى النسخ مع امكان الجمع وقد روى عن جماعة من السلف من الصحابة وغيرهم فعله كما قال النووى ونص الشافعى فى البويطى والاملاء على استحبابه واما النهى عن عقب الشيطان فقد عرفت تفسير ذلك فى شرح الحديث الاول وقال الحافظ فى التلخيص يحتمل أن يكون وارد للجلوس للتمسك بالآخر فلا يكون منافيا للقعود على العقبين بين السجدين والاولى أن يمنع كون الاقعاء المروى عن العبادلة مما يصدق عليه حديث النهى عن عقب الشيطان مسندا بما تقدم

لوقوفهم مع العادة أو كانت له صلى الله عليه وآله وسلم عينان بين كتفيه مثل سم الخياط يصير بهما الاتعيج مما الشبان وغير ذلك مما ذكره القسطلانى فى المواهب اللدنية وفيه بعد والصواب المختار انه محمول على ظاهره وان هذا البصائر ادر الحقيقية خاص به صلى الله عليه وآله وسلم انخرقت له فيها العادة وعلى هذا عمل البخارى فانه أخرج هذا الحديث فى علامات النبوة وكذا نقل

عن الامام أحمد وغيره وقيل غير ذلك مما فيه ضعف أو رأى بحت أو بعده وهذا الحديث أخرجه مسلم في الصلاة (عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سابق بين الخليل التي أضمرت) مبنيا لاه فعول أي ضمرت بان أدخلت في بيت وجلال عليهما ليجعل ليكثر عرقها ١٧٢ فيذهب رهلها وبقي لجلها ويشد جريها أو كان فرسه الذي سابق به يسمى السكب وهو أول فرس ملكه وكانت

من تفسيره

(باب ذكر تشهد ابن مسعود وغيره)

(عن ابن مسعود قال علمني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التشهد كفي بين كفيه كما يعلمني السورة من القرآن التحيمات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله رواه الجماعة وفي لفظ ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا قعد أحدكم في الصلاة فليقل التحيمات لله وذكروه وفيه عند قوله وعلى عباد الله الصالحين فانه كما اذا قعتم ذلك فقد سلمتم على كل عبد لله صالح في السماء والارض وفي آخره ثم يتخير من المسئلة ما شاء متفق عليه ولا حرج من حديث أبي عبيدة عن عبد الله قال علم رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد وأمره أن يعلم الناس القهيات لله وذكروه قال الترمذي حديث ابن مسعود أصح حديث في التشهد والعمل عليه عهدا كثر أهل العلم من الصحابة والتابعين الحديث قال أبو بكر البزار أيضا هو أصح حديث في التشهد قال وقد روى من ينف وعشرين طريقا وسعدا كثرها ومن جزم بذلك البغوي في شرح السنة وقال مسلم إنما أجمع الناس على تشهد ابن مسعود لأن صحابه لا يخالف بعضهم ببعض وغيره قد اختلفت صحابه وقال الذهلي انه أصح حديث روى في التشهد ومن مرجه انه متفق عليه دون غيره وان رواه لم يثبتوا في حرف منه بل نقلوه مرفوعا على صفة واحدة وقد روى التشهد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجمعوا من الصحابة غير ابن مسعود منهم ابن عباس وسياق حديثه ومنهم جابر أخرجه حديثه النسائي وابن ماجه والترمذي في العلل والحاكم ورجال ثقات ومنهم عمر أخرجه حديثه مالك والشافعي والحاكم والبيهقي روى مرفوعا وقال الدارقطني لم يثبتوا في انه موقوف عليه ومنهم ابن عمر أخرجه حديثه أبو داود والدارقطني والطبراني ومنهم علي أخرجه حديثه الطبراني بإسناد ضعيف ومنهم أبو موسى أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي والطبراني ومنهم عائشة أخرجه الحسن ابن سفيان في مسنده والبيهقي ورجح الدارقطني وقفه ومنهم سمرة أخرجه أبو داود وإسناده ضعيف ومنهم ابن الزبير أخرجه الطبراني وقال تفرد به ابن لهيعة ومنهم معاوية أخرجه الطبراني وإسناده حسن قاله الحافظ ومنهم سلمان أخرجه الطبراني والبزار وإسناده ضعيف ومنهم أبو جريد أخرجه الطبراني ومنهم أبو بكر أخرجه البزار وإسناده حسن وأخرجه ابن أبي شيبة موقوفا ومنهم الحسين بن علي أخرجه الطبراني ومنهم طلحة ابن عبيد الله قال الحافظ وإسناده حسن ومنهم أنس قال وإسناده صحيح ومنهم أبو هريرة

المسابقة (من الخفية) وهو موضع بقرب المدينة (وأمرها) أي غايتها (نقمة الوداع) وبينها وبين الخفيا خمسة أميال أو ستة أو سبعة (وسابق بين الخليل التي لم تضر) بفتح الصاد وتشديد الميم المفتوحة وفي رواية لم تضر بسكون الصاد وتخفيف الميم (من الثانية) المذكورة (إلى مسجد بخزريق) بضم الزاي المجمعة ويسبقه جوارا إضافة المساجد إلى بانيها أو المصلين فيها ويلحق به جوارا إضافة أعمال البر إلى أربابها ونسبتهم إليهم ولا يكون ذلك تركبة لهم ويحتمل أن يكون ذلك قد علمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بان تكون هذه الاضافة وقعت في زمنه ويحتمل أن يكون ذلك مما حدث بعده والاول أظهر والجهور على الجوار والخائف في ذلك ابراهيم الخفي لقوله ان المساجد لله والجواب ان الاضافة في مثل هذا اضافة تمييز لا ملك (وان عبد الله ابن عمر) بن الخطاب (كان فيمن سابق بها) أي بالليل أو يوم هذه المسابقة وهذا الكلام امامن قول ابن عمر عن نفسه كانه قول عن نفسك العبد فعل كذا أو هو من

مقول نافع الراوي عنه واستنبط منه مشروعية تضيم الخليل وتقرينها على الجري واحدا لها لا عراز كلمة الله تعالى قال ونصرة دينه قال ثمالى وأعدوا لهم ما استعطيتم من قوة الآية وأخرجه البخاري أيضا في المغازي وأبو داود في الجهاد والنسائي في الخليل (عن أنس رضي الله عنه قال أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمال) وكان مائة ألف كما عند ابن أبي شيبة من

طريق جدي من سلا وكان خراجا في الفتح أرسل به العلامة بن الحضرمي (من) خراج (البحرين) بلدة بين بصرى وعمان وهو أول خراج حل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعند البخاري في المغازي من حديث عرو بن عوف ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلامة بن الحضرمي وبهت أبا عبيدة فقدم ١٧٣ أبو عبيدة ثمانية عشر سنة فقدمه تعين الا في به

لكن عند الواقدي ان رسول العلامة بن الحضرمي هو العلامة ابن جارية الثقي فاعله كان رفيق أبي عبيدة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انثروه) بالثلاثة أي صبوه (في المسجد وكان أكثر مال أني به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الى الصلاة ولم يلتفت اليه أي الى المال (فلا قضى الصلاة جاء نجاس اليه فما كان يرى أحدا الا اعطاه) منه (اذ جاءه العباس) عمه (رضي الله عنه فقال يا رسول الله أعطني) منه (فاني فاديت نفسي) يوم بدر (وفاديت عقيل) ابن أخي أي حين أسرنا يوم بدر (فقال له) أي للعباس (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) خذ خنثا من الخنثية وهي ملء اليد (في ثوبه) أي حذاء العباس في ثوب نفسه (ثم ذهب) رضي الله عنه (يقوله) من الاقلال وهو الرفع والحل أي يرفعه (فلم يستطع) حمله (فقال يا رسول الله أوصر) وللأصلي من بضم الميم وسكون الراء (بعضهم يرفعه الى قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا) أمر أحدا يرفعه (قال فارفعه أنت علي قال لا) أرفعه وانما فعل صلى الله عليه وآله وسلم ذلك معه تنبيهه على الاقتداء وترك الاستسكان من المال (فنثر) العباس منه (ثم ذهب يقوله) فلم يستطع حمله (فقال) العباس (يا رسول الله أوصر) وللأصلي من (بعضهم يرفعه قال لا) أمر (قال فارفعه أنت علي قال لا) أرفعه (فنثر منه) العباس (ثم أحمله فاقامه على كاهله) ما بين كنفه (ثم انطلق) رضي الله عنه (فما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه) من

قال واسناده صحيح أيضا ومنهم أبو سعيد قال واسناده صحيح أيضا ومنهم الفضل بن عباس وأم سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي أوفى وفي أسانيدهم مقال وبعضهم مقارب قوله التحيات لله هي جمع تحية قال الحافظ ومعناها السلام وقيل البقاء وقيل العظمة وقيل السلامة من الآفات والنقص وقيل الملك قال المحب الطبري يحتمل أن يكون لفظ التحية مشعرا كابن هذه المعاني وقال الخطابي والبغوي المراد بالتحيات أنواع التعظيم قوله والصلاة قيل المراد الخمس وقيل أعم وقيل العبادات كلها وقيل الدعوات وقيل الرحمة وقيل التحيات العبادات القولية والصلاة العبادات الفعلية والطيبات العبادات المالية كذا قال الحافظ قوله والطيبات قيل هي ما طاب من الكلام وقيل ذكر الله وهو أخص وقيل الأعمال الصالحة وهو أعم قال البيضاوي يحتمل أن يكون والصلاة والطيبات عطف على التحيات ويحتمل أن تكون الصلوات مبتدأة خبره محذوف والطيبات معطوفة عليها قال ابن مالك اذا جعلت التحيات مبتدأة ولم يكن صفة لوصف محذوف كان قولك والصلوات مبتدأة الثلاث يعطف نعت على منعوتها فيكون من باب عطف الجمل بعضها على بعض فيكمل جملة مستقلة وهذا المعنى لا يوجد عند اسقاط الواو قوله السلام قال الحافظ في التلخيص أكثر الروايات فيه يعني حديث ابن مسعود بنه يرف السلام في الموضوعين ووقع في رواية للنسائي سلام علينا بالتمسك وفي رواية للطبراني سلام عليكم بالتمسك وقال في الفتح لم يقع في شيء من طرق حديث ابن مسعود بخلاف الام وانما اختلف في ذلك في حديث ابن عباس قال النووي لا خلاف في جواز الامرين ولكن بالالف واللام أفضل وهو الموجود في روايات صحيح البخاري ومسلم وأصله النصب وعدل الى الرفع على الابتداء للدلالة على الدوام والثبات والتعريف فيه بالالف واللام اما الله هذا التقدير أي السلام الذي وجه الى الرسل والانبياء عليك أيها النبي أو للجنس أي السلام المعروف لكل أحد وهو اسم من اسماء الله تعالى ومعناه التعويد بالله والتحصين به أو هو السلامة من كل عيب وآفة ونقص وفساد قال البيضاوي عليهم أن يقرؤوه صلى الله عليه وسلم بالذكر لشرفه ومن يذبحه عليهم ثم علمهم أن يخصوا أنفسهم لان الاهتمام بها أهم ثم أمرهم بتعميم السلام على الصالحين اعلاما منه بان الدعاء للمؤمنين ينبغي أن يكون شاملا لهم اه والمراد بقوله ورحمة الله احسانه وقوله وبركاته زيادته من كل خير قاله الحافظ قوله أشهد أن لا اله الا الله زاد ابن أبي شيبة وحده لاشريك له قال الحافظ في الفتح وسنده ضعيف لكن ثبتت هذه الرواية في حديث أبي موسى عند مسلم وفي حديث عائشة الموقوف في الموطأ وفي حديث ابن عمر عند الدارقطني وعند أبي داود عن ابن عمر انه قال زدتها فيها وحده لاشريك له واسناده صحيح قوله وأشهد أن محمدا

وآله وسلم ذلك معه تنبيهه على الاقتداء وترك الاستسكان من المال (فنثر) العباس منه (ثم ذهب يقوله) فلم يستطع حمله (فقال) العباس (يا رسول الله أوصر) وللأصلي من (بعضهم يرفعه قال لا) أمر (قال فارفعه أنت علي قال لا) أرفعه (فنثر منه) العباس (ثم أحمله فاقامه على كاهله) ما بين كنفه (ثم انطلق) رضي الله عنه (فما زال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتبعه) من

الاتباع (بصره حتى تخفى عنا بجهيمان حرصه لما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من ذلك المجلس (وتم) بالفتح أى وهناك (منها) أى من الدراهم (درهم) جملة حالية ومراعاة نفي أن يكون هناك درهم فالحال قيد للمنفى لاثنتي فالحموم منتف باتتقاء القيد لا انتقاء المقيد وان كان ١٧٤ ظاهره نفي القيام حالة ثبوت الدراهم قاله البرماوى وللعقبى نحوه وفي هذا الحديث

بيان كرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التفاته الى المال قبل أو كثر وان الامام ينبغي له أن يفرق مال المصالح في مستحقها ولا يؤخره وموضع الحاجة من هذا الحديث هنا جواز وضع ما يشترك المسلمون فيه من صدقة ونحوها في المسجد ومحله ما إذا لم يتنع مما وضع له المسجد من الصلاة وغيرها مما يجي المسجد لاجله ونحو وضع هذا المال ووضع مال زكاة الفطر ويستفاد منه جواز وضع ما يعم نفعه في المسجد كالماء لشرب من يعطش ويحتمل التفرقة بين ما يوضع للتفرقة وبين ما يوضع للخرن فيمنع الثاني دون الاول (عن محمود بن الربيع) الخزيجي الانصارى العصباني (ان عتبان بن مالك) بكسب العين وضعتها الانصارى الساماني المدني الاهمي (وهو من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم عن شهاب بن عبد الرحمن الانصار) رضى الله عنهم (انه) أى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) انه بعث الى رسول الله وجمع بينهما بأنه جاء اليه مرة بنفسه وبعث اليه أخرى اما متقاضيا وامامد كرا (فقال) يا رسول الله قد أنكرت بصرى

عبد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عباس بدون قوله عبده وقد أخرج عبد الرزاق عن عطاء بن النبي صلى الله عليه وسلم أمر رجلا أن يقول عبده ورسوله ورجاله ثقات لولا ارساله قوله فأنكم إذا فعلتم ذلك في لفظ البخاري فأنكم إذا قلتموها والمراد قوله وعلى عباد الله الصالحين وهو كلام معترض بين قوله الصالحين وبين قوله أشهد قوله على كل عبد صالح استدله على أن الجمع المضاف والجمع المحلى باللام يعم قوله في السماء والارض في رواية بين السماء والارض أخرجهما الاسماعيلي وغيره قوله ثم يتخير من المسئلة قد قدمنا الامر في باب الامر بالتشهاد الاول اختلافا في الروايات في هذه الكلمة وفي ذلك دليل على مشروعية الدعاء في الصلاة قبل السلام من أمور الدنيا والآخرة ما لم يكن انما والى ذلك ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا يجوز الا بالدعوات المأثورة في القرآن والسنة وقالت الهادوية لا يجوز مطلقا والحديث وغيره من الأدلة المتكاثرة التي فيها الاذن بطلاق الدعاء ومقيد بتردد دعائهم ولولا ما رواه ابن رسلان عن البعض من الاجماع على عدم وجوب الدعاء قبل السلام لكان الحديث منتهضا للاستدلال به عليه لان التخيير في أحاد الشيء لا يدل على عدم وجوبه كما قال ابن زشدد وهو المتقرر في الأصول على انه قد ذهب الى الوجوب أهل الظاهر وروى عن أبي هريرة وقد استدله بقوله في الحديث اذا قدم أحدكم في الصلاة فليقبل وبقوله في الرواية الأخرى وأمره أن يعلمه الناس القائلون بوجوب التشهد الأخير وهم عمر وابن عمر وأبو مسعود والهادي والقاسم والشافعي وقال النووي في شرح مسلم مذهب أبي حنيفة ومالك وجمهور الفقهاء ان التشهدين سنة واليه ذهب الناصر من أهل البيت عليهم السلام قال روى عن مالك القول بوجوب الأخير واستدل القائلون بالوجوب أيضا بقول ابن مسعود كنا نقول قبل أن يقرض علينا التشهد السلام على عباد الله الحديث أخرجه الدارقطني والبيهقي وصحاحه وهو مشعر برفضية التشهد وأجاب عن ذلك القائلون بعدم الوجوب بان الأمر المذكور في الحديث للإرشاد لعدم ذكر التشهد الأخير في حديث المسي وعنه قول ابن مسعود بأنه تقرده ابن عيينة كما قال ابن عبد البر ولكن هذا لا يعد حادحا واما الاعتذار بعدم المذكور في حديث المسي فصحيح الآن به لم تأخر الأمر بالتشهد عنه كما قدمنا واما الاعتذار عن الوجوب بان الأمر المذكور صرف لهم عما كانوا يقولون من تلقاء أنفسهم فلا يدل على الوجوب أو بان قول ابن عباس كما يعلمنا السورة يرشد الى الإرشاد لان تعليم السورة غير واجب فما لا يقول عليه ومن جملة ما استدله القائلون بعدم الوجوب ما ثبت في بعض روايات حديث المسي من قوله صلى الله عليه وسلم فاذا فعلت هذا فقد غدت صلاتك وتوجه على القائلين بالوجوب ايجاب جميع التشهد وعدم التخصيص بالشهادتين كما قالت الهادوية

أراد به ضيف بصره كالمسلم أو عماه كما عند غيره والاولى أن يكون أطلق العمى لقربه منه ومشاركته له في فوات بعض بنفس بما كان يهده في حال العتمة (وأنا أصلي لقوي) أى لاجلهم يعني انه كان يؤمهم كما صرح به أبو داود الطيالسي عن ابراهيم بن سعد (فاذا كانت الامطار) أى وجدت (سال الوادي) أى سال المسافر في الوادي فهو من اطلاق الجهل على الحال ولا طبراني من

طريق الزيدية وان الامطار حين تكون تسمى سيل الوادي (الذي بين وبينهم) فيقول بين وثيق الصلاة معهم لاني (لم أستطع ان اتي مسجدهم فاصلي بهم) وفي رواية لهم أي لاجلهم (وددت) بكسر الدال الاولى أي غنيت (يارسول الله انك تأتيني فتصلي في بيتي فاتخذهم مصلي قال) الراوي (فقال له) أي لعثمان (رسول الله ١٧٥ صلى الله عليه) وآله (وسلم سأفعل) ذلك

(ان شاء الله) علقه بمشيئة الله تعالى لاية الكهف لايجرد التبرك لان ذاته حيث كان الشيء محجوزا به قاله البرماوي كالكرمانى وجوز للابن كالحافظ ابن حجر كونه للتبرك لان اطلاعه صلى الله عليه وآله وسلم بالوحى على الجزم بأن ذلك سيقع غنيم مستبعد (قال عثمان) يحتمل أن يكون محمود أعاد اسم شيخه اهتما بما بذلك اطول الحديث (فقد ارسل الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر) الصديق رضى الله عنه ولطيفانى ان السؤال كان يوم الجمعة والجمعة اليه يوم السبت (حين ارتفع النهار) فاستأذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم) في الدخول (فاذنت له) وفي رواية الاوزاعى فاستأذنا فاذنت لهما أى للنبي وأبي بكر وفي رواية أبي أويس ومعه أبو بكر وعمر وسلم من طريق أنس عن عثمان فانانا ومن شاء الله من اصحابه وجمع بانه كان عند ابتداء التوجه هو وأبو بكر ثم عند الدخول اجتمع عمو وغيره فدخلوا معه صلى الله عليه وآله وسلم (فلم يجلس) عليه الصلاة والسلام أى فى الدار ولا فى غيرها (حين) وفي رواية حتى

بنفس الدليل الذى استدلو به على ذلك وقد اختلف العلماء فى الافضل من التشهيدات فذهب الشافعى وبعض اصحاب مالك الى أن تشهد ابن عباس افضل لزيادة لفظ المباركات فيه كما يأتى وقال أبو حنيفة وأحمد وجهور الفقه وأهل الحديث تشهد ابن مسعود افضل لما قدمنا من المرحجات وقال مالك تشهد عمر بن الخطاب افضل لانه علمه الناس على المنبر ولم ينارعه أحد ولفظه التحمات لله والرايات الطيبات الصلوات لله الحديث وفي رواية بسم الله خير الاصحاء قال البيهقى لم يختلفوا فى أن هذا الحديث موقوف على عمر ورواه بعض المتأخرين عن مالك مرفوعا قال الحافظ وهو وهم وقالت الهاديونية أفضلها مارواه زيد بن علي عن علي عليه السلام ولفظه بسم الله وبالله والحمد لله والاسماء الحسنى كلها لله أشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وضم اليه أبو طالب مارواه الهادي فى المنتخب من زيادة التحمات لله والصلوات والطيبات بعد قوله والاسماء الحسنى كلها لله قال النووي واتفق العلماء على جوازها كلها يعنى التشهيدات الثابتة من وجه صحيح وكذلك نقل الاجماع القاضى أبو الطيب الطبرى (وعن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعلم التشهد كما بعنا السورة من القرآن فكان يقول التحمات المباركات الصلوات الطيبات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله ورواه مسلم وأبو داود بهذا اللفظ ورواه الترمذى وصححه كذلك لكنه ذكر السلام منكرا ورواه ابن ماجه كسلكه لكنه قال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله ورواه الشافعى وأحمد بتسكير السلام وقالافيه وان محمدا ولم يذكر أشهد والباقي كسلكه ورواه أحمد من طريق آخر كذلك لكن بتعريف السلام ورواه الشافعى كسلكه لكنه منكرا السلام وقال وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الحديث أخرجه أيضا الدارقطنى فى أحد رواياته وابن حبان فى صحيحه بتعريف السلام الاول وتسكير الثانى وأخرجه الطبرانى بتسكير الاول وتعريف الثانى قوله التحمات المباركات الصلوات الطيبات قال النووي تقديره والمباركات والصلوات والطيبات ككها فى حديث ابن مسعود وغيره ولكن حذف اختصارا وهو جائز معروف فى اللغة ومعه فى الحديث ان التحمات وما بعدها مستحقة لله تعالى ولا يصلح حقيقة غيرها والمباركات جمع مباركة وهى كثيرة الخير وقيل النساء وهذه زيادة اشتمل عليها حديث ابن عباس كما اشتمل حديث ابن مسعود على زيادة الواو لولا وقوع الاجماع كما قدمنا على جواز كل تشهد من التشهيدات الصحيحة لكان اللازم الاخذ بالرائد فالرائد من الفاظها وقدم شرح بقية الفاظ الحديث

(باب فى أن التشهد فى الصلاة فرض)

(دخل البيت) مبادرا الى ما جاء بسببه (ثم قال أين يحب ان اصلى من بيتك) بولسك شمى وخدمته فى بيتك (قال) عثمان (فاشرت له الى ناحية من البيت) يصلى فيها (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكبيرة فخما فصفا صلى ركعتين ثم سلم) من الصلاة واستنيط منه مشير وحية الصلاة النافلة فى جماعة بالتمار (قال) عثمان (وحيه) أى معناه بعد الصلاة من الرجوع (على

لنزيرة) بفتح الخاء وكسر الزاي لم يقطع صغار يطبخ بما يد عليه بهد النضج من دقيق وان عريت عن اللحم فمصلحة وكذا ذكره قوب وزاد من علم بات ليلة قال وقيل هي حناء من دقيق فيه دسم وحكى في الجهرة فتحوه وقال أبو الهيثم والنضر هي من الخالة وقال عياض المراد بالخالة ١٧٦ دقيق لم يغربل والحريرة بالمهملات دقيق يطبخ بلبن (قال) عتيان (قصاب)

أى جاء (في البيت رجال من أهل الدار) أى المحلة (ذوو عدد) بعضهم م اثر بعض لما معوا بقدمه صلى الله عليه وآله وسلم (فاجتمعوا فقال قائل منهم) لم يسلم (أين مالك بن الدخشن) بضم الدال وفتح المجمة وسكون اليا وكسر الشين آخره نون (أو ابن الدخشن) شك الراوى هل هو صغرا ومكبر لكن عند البخارى في المحاربين من رواية معمر مكبر من غير شك وفي رواية لمسلم الدخشم بالميم ونقل الطبرانى عن أحمد بن صالح أنه الصواب (فقال بعضهم) قيل هو عتيان راوى الحديث كذا ادعاه ابن عبد البر في التمهيد قال في الفتح وليس فيه دليل على ما ادعاه من ان الذى سار به هو عتيان (ذلك) أى ابن الدخشن أو ابن الدخشم (متافق لا يجب الله ورسوله) لىكونه يوداهل النفاق وفي البخارى لابن اسحق ان النبى صلى الله عليه وآله وسلم بعث مالكا هذا مع بن عدى فخر فاصجد الضربا فدل على انه برى من النفاق أو كان قد أفلح عن النفاق أو النفاق الذى اهتم به ليس نفاق الكفر وانما أنكر الخصاية تودده للمنافقين ولعل له

(عن ابن مسعود قال كذبت قبل أن يفرض علينا التشهد السلام على الله السلام على

جبريل وميكائيل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقولوا هكذا ولكن قولوا التحيات لله وذكره رواه الدارقطنى وقال اسناده صحيح الحديث أخرجه أيضا البيهقى وصححه وهو من جملة ما استدلل به القائلون بوجوب التشهد وقد ذكرنا ذلك مستوفى في شرح حديث ابن مسعود وقد صرح صاحب ضوء النهار ان الفرض هنا بمعنى التعمين وهو شئ لا وجود له في كتب اللغة وقد صرح صاحب النهاية ان معنى فرض الله أو جب وكذا في القاموس وغيره ولا فرض معان أخر مذكورة في كتب اللغة لا تناسب المقام ومن جملة ما اعتد به في ضوء النهار ان قول ابن مسعود هذا اجتماع منه ولا يخفى ان كلامه هذا خارج عن نزع الرواية لانه يصدها لا يصدها الرأى وقول الصوابى فرض علينا واجب علينا اخبار عن حكم الشارع وتبليغ الى الامة وهو من أهل اللسان العربى وتجويزه ما ليس بفرض فرضا بهد فالأولى الاقتصار فى الاعتذار عن الوجوب على عدم الذكر في حديث المسى وعدم العلم بتأخر هذا عنه كما تقدم قال المصنف رحمه الله وهذا يعنى قول ابن مسعود يدل على انه فرض عليهم اه (وعن عمار بن الخطاب قال لا تجزئ صلاة الا بتشهد

رواه سعيد فى سننه والبخارى فى تاريخه) الاثر من جملة ما تستدل به القائلون بوجوب التشهد وهو لا يكون حجة الاعلى القائلين بحجبة أقوال الصوابى لا على غيرهم اظهروا انه قاله رأيا لا رواية بخلاف ما تقدم عن ابن مسعود وقد سكت ابن عبد البر عن الشافعى انه قال من ترك التشهد ساهيا أو عامدا فعليه إعادة الصلاة الا أن يكون الساهى قريبا فمعه ود الى تمام صلاته ويتشهد والى وجوب إعادة الصلاة على من ترك التشهد ذهبت الهادوية وقد قدمنا غير مرة ان الاخلال بالواجبات لا يستلزم بطلان الصلاة وان المستلزم لذلك انما هو الاخلال بالشروط والاركان

(باب الإشارة بالسبابة وصفة وضع اليدين)

(عن وائل بن حجر انه قال فى صفة صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قد فافترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل قدمه فافترش على فخذه اليمنى ثم قبض ثنتين من أصابعه وحلق حلقه ثم رفع أصبعه فرائته يحر كها يدعو به ارواه أحمد والنسائى وأبو داود) الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وابن خزيمة والبيهقى وهو طرف من حديث وائل المذكور فى صفة صلاته صلى الله عليه وآله وسلم قوله ثم قد فافترش رجله اليسرى استدلل به من قال بشير وعية الفرس والنصب فى الجملوس الاخير وقد تقدم تحقيق ذلك قوله ووضع كفه اليسرى على فخذه أى مدودة غير مضمومة قال

عذرا فى ذلك كما وقع لمخاطب (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) راداعلى القائل مقامه هذه (لا تقل ذلك) عنه امام (الاتراة قد قال لا اله الا الله) أى مع قول محمد رسول الله والاطية السبى انما يقول واسلم ليس يشهد أن لا اله الا الله وكأنهم فهموا من هذا الاسبة فهم ان لا جزم بذلك ولو لا ذلك لم يقولوا فى جوابه انه يقول ذلك وما هو فى قلبه كما وقع عندهم (يريد بذلك وجه

الله) أي ذات الله فانفتحت عنه الظلمة بشهادة الرسول له بالاخلاص وقوله المنة والرسول (قال) القائل (الله ورسوله اعلم) بذلك (قال) فانازرى وجهه) أي توجهه (ونصيحته الى المناققين) قال الكرماني يقال نصحت له لانيه ثم قال قد ضمن معنى الانتهاء والظاهر ان قوله الى متعلق بوجهه فهو الذي يتعدى بالي ومتعلق نصيحته ١٧٧ محذوف للعلم به (فقال رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم) فان الله قد حرم على النار من قال لا اله الا الله ينتهي) أي يطلب (بذلك وجه الله عز وجل اذا أدى افرائض واجتنب المناهي والا فجرد اللفظ بكلمة الاخلاص لا يحرم النار لما ثبت من دخول أهل المعاصي فيها أو المراد من التحريم هنا تحريم التخليد بها بين الادلة او تحريم دخول النار المعدة للكافرين لا الطبقة المعدة للعصاة وفي هذا الحديث من الفوائد امامية الاعلى واخبار المرء عن نفسه بما فيه من عاهة ولا يكون من الشكوى وانه كان في المدينة مساجد للجماعة سوى مسجده صلى الله عليه وآله وسلم والتخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك واتخاذ موضع معين للصلاة وأما النهي عن ابطان موضع معين من المسجد فقيه حديث رواه أبو داود وهو مجهول على ما اذا استلزم يام ونحوه وفيه تسوية الصنف وان عموم النهي عن امامة الزائر من زاره ونحوه مما اذا كان الزائر هو الامام الاعظم فلا يكره وكذا من أذن له صاحب المنزل وفيه التبرك بالماضع التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم

امام الحرمين فشرأصابعها مع التفريق قوله وجعل حذو مرفقه أي طرفه والمراد كما قال في شرح المصابيح أن يجعل عظم مرفقه كأنه رأس وتد قال ابن رسلان يرفع طرف مرفقه من جهة العضد عن فخذه حتى يكون مرتفعاً عنه كما يرتفع الوضوء عن الأرض ويضع طرفه الذي من جهة الكتف على طرف فخذه الأيمن قوله ثم قبض فثنين أي أصبعين من أصابع يده اليمنى وهما الخنصر والبنصر قوله وحلق بقشيد اللام أي جعل أصبعيه حلقة والحلقة بسكون اللام جمعها حلق يقصتين على غير قياس وقال الأصمعي الجمع حلق بكسر الحاء مثل قصعة وقصع قوله فرائسته يحركها قال البيهقي يحتمل أن يكون مراده بالتحريك الإشارة بها لا تكريه تحريكها حتى لا يعارض حديث ابن الزبير عند أحمد وأبي داود والنسائي وابن حبان في صحيحه باللفظ كان يشير بالسبابة ولا يحركها ولا يجاوز بصره إشارته قال الحافظ وأصله في مسلم دون قوله ولا يجاوز بصره إشارته انتهى وليس في مسلم من حديث ابن الزبير الا الإشارة دون قوله ولا يحركها وما بعده وما يرسد الى ما ذكره البيهقي رواية أبي داود والحديث وائل فانهم باللفظ وأشار بالسبابة وقد ورد في وضع اليمنى على الفخذ حال التشهد هيأت هذه احداها والثانية ما أخرجه مسلم من حديث عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جلس في الصلاة وضع يده اليمنى على ركبته اليمنى وعقد ثلاثة وخمسين وأشار بالسبابة والثالثة قبض كل الأصابع والإشارة بالسبابة كما في حديث ابن عمر الذي سيذكره المصنف والرابعة ما أخرجه مسلم من حديث ابن الزبير باللفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد يده ووضع يده اليمنى على فخذه اليمنى ويده اليسرى على فخذه اليسرى وأشار بأصبعه السبابة ووضع إبهامه على أصبعه الوسطى ويلقم كفه اليسرى ركبته والخامسة وضع اليد اليمنى على الفخذ من غير قبض والإشارة بالسبابة وقد أخرجه مسلم رواية أخرى عن ابن الزبير تدل على ذلك لانه اقتصر فيها على مجرد الوضع والإشارة وكذلك أخرجه عن ابن عمر ما يدل على ذلك كما سيأتي وكذلك أخرجه أبو داود والترمذي من حديث أبي حميد بن ذكوان القبط اللهم الان تحمل الرواية التي لم يذكر فيها القبض على الروايات التي فيها القبض جل المطلق على المقيد وقد جعل ابن القيم في الهدى الروايات المذكورة كلها واحدة قال فان من قال قبض أصابعه الثلاث أراد به ان الوسطى كانت مضومة ولم تكن منشورة كالسبابة ومن قال قبض فثنين أراد ان الوسطى لم تكن مقبوضة مع البنصر بل الخنصر والبنصر متساويتان في القبض دون الوسطى وقد صرح بذلك من قال وعقد ثلاثاً وخمسين فان الوسطى في هذا العقد تكون مضومة ولا تكون مقبوضة مع البنصر انتهى والحديث يدل على استحباب وضع

٢٣ نيل أو وطئ أو يستفاد منه ان من دعي من الصالحين ليتبرك به أنه يجيب اذا من الفتنة ويحفل أن يكون هتيان اغماط بذلك الوقوف على جهة القبلة بالقطع وفيه اجابة الفاضل دعوة المفضول والتبرك بالمشيئة والوعد واستصحاب الزائر بعض أصحابه اذا علم ان المستدعي لا يكره ذلك والاستئذان على الداعي في بيته وان تقدم منه طلب

الحضور وان ايجاز مكان في البيت للصلاة لا يسـ تلتزم ووقته ولو اطاق عليه اسم المسجد وفيه اجتماع أهل الحلة على الامام أو العالم اذا ورد منزل بعضهم ليستفيدوا منه ويتبركوا به والتنبية على من يظن به القـ اد في الدين عند الامام على جهة النصيحة ولا يبعد ذلك غيبة وان على الامام أن ١٧٨ يتثبت في ذلك ويحمل الامر فيه على الوجه الجليل وفيه افة فاد من غاب عن

الجماعة بلا عذر وانه لا يكتفي في الايمان النطق من غير اعتقاد وانه لا يتخذ في النار من مات على التوحيد والصلاة في الرحال عند المطر وصلاة الغوافل جماعة وسلام المأموم حين يسلم الامام وان رد السلام على الامام لا يجب وان الامام اذا راقوما أنهم وشهود عيان بدرا وأكل الخزيرة وان العمل الذي ينتهي به وجه الله ينبغي صاحبه اذا قبله الله وان من نسب من يظهر الاسلام الى النفاق ونحوه لرية تقوم عنده لا يكفر بذلك ولا يفسق بل يعذر بان تأويل (عن عائشة رضي الله عنها ان أم حبيبة) رملت بفت أبي سفيان بن حرب (وأم سلمة) هند بفت أبي أمية رضي الله عنهم ما وهما من أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكنتا من هاجر الى الحبشة (ذكرنا) كذا لاكثر الرواة وللمستقلى والحوى ذكرنا واهله سـ بقى قلم من الناسخ كـ لا يخفى (كنيسة) بفتح الكاف أى معبدا للنصارى (وأينما بالحبشة) أى هما ومن كان معهما من الذوة وللأصلي وغيره رأوا للبخارى في الصلاة في البيعة عن هشام ان تلك الكنيسة كانت تسمى مارية

اليدى على الركبتين حال الجلوس للتشهد وهو مجمع عليه قال أصحاب الشافعى تكون الإشارة بالاصبع عند قوله الا لله من الشهادة قال النووي والسنة أن لا يجاوز بصره اشارته وفيه حديث صحيح في سنن أبي داود ويشير بها موجهة الى القبلة وينوى بالاشارة التوحيد والاخلاص قال ابن رسلان والحكمة في الاشارة بها الى ان المعبود سبحانه وتعالى واحد ليجمع في توحيده بين القول والفعل والاعتقاد وروى عن ابن عباس في الاشارة انه قال هي الاخلاص وقال مجاهد معة الشيطان (وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا جلس في الصلاة وضع يديه على ركبتيه ورفع أصبعه اليمنى التي تلى الابهام فداها بيده اليسرى على ركبتيه باسطها عليها وفي لفظ كان اذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليسرى وقبض أصابعه كلها وأشار بأصبعه التي تلى الابهام ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى رواه ما أحمد وصلى والشافعى) وأخرج نحوه الطبراني بلفظ كان اذا جلس في الصلاة للتشهد نصب يده على ركبتيه ثم يرفع أصبعه اليسرى التي تلى الابهام وباقي أصابعه على عينه مقبوضة قولاً ووضع يده على ركبتيه ورفع أصبعه ظاهراً هذا عدم القبض لشي من الاصابع فيكون دليلاً على الهيبة الخامسة التي قدمناها الا ان يحمل على اللفظ الآخر كما سلف ويمكن أن يقال ان قوله ويده اليسرى على ركبتيه باسطها عليها مشعر بقبض اليمنى ولا كنه اشعار فيه خفاء على انه يمكن أن يكون توصيف اليسرى بانها مبسوطة ناظراً الى رفع أصبع اليمنى للدعاء فيقيد انه لم يرفع أصبع اليسرى للدعاء والحديث يدل على مشروعية لاشارة وقبض الاصابع كافي للفظ آخر من حديث الباب وقد تقدم البحث عن ذلك

(باب ما جاء في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

(عن أبي مسعود قال أتانا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونحن في مجلس سعد بن عبادة فقال له بئير بن معاً أمرنا الله أن نصلى عليك نصلى عليك قال فسكت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تمنينا أنه لم يسأله ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حميد مجيد والسلام كما قد علمت رواه أحمد ومسلم والشافعى والترمذى وصححه ولا جد في لفظ آخر نحوه وفيه فكيف نصلى عليك اذا نحن صليين انا صلاتنا الحديث أخرجه أيضاً أبو داود وابن خزيمة وابن حبان والدارقطنى وحسنه والحاكم وصححه والبيهقى وصححه وزادوا النبي الاخير بد قوله قولوا اللهم صل على محمد

وزاد

وله في الجنائز عن هشام نحوه وزاد في أوله لما اشتكى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن عروة باللفظ

قال في مرضه الذي مات فيه ولمـ من حديث جندب انه صلى الله عليه وآله وسلم قال فهو ذلك قبل أن يتوفي بخمس وزاد فيه فلا تتعدوا القبور ما جد فاني أنتمكم عن ذلك قال في القم وفائدة التفسير على زمن النهى الاشارة الى انه من الامر الذي لم

يسمى لكونه صدر في آخر حياته صلى الله عليه وآله وسلم (فيها نساوير) أي ثنائيل (فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن أولئك) بكسر الكاف لأن الخطاب لمؤث وقد تفتح (إذا كان فيهم) الرجل الصالح فأتى بقوله مسجد (وصوروا فيه تلك الصور) وفي رواية أبي ذر وابن عباس كرتلك ونما نعل ٧٩ : ذلك أو أثلهم ليتأسوا برؤية تلك الصور

ويتذكروا أحوالهم الصالحة فيجتهدون كاجتهادهم ثم خلف من بعدهم خلف جهلوا مرادهم ووسوس لهم الشيطان أن أسلافكم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونهم فيعبدونها فذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن مثل ذلك أشد التحذير سدا للذريعة المؤدية إلى ذلك وفي الحديث لا يسئل على تحريم التصوير وحل بعضهم الوعيد على من كان في ذلك الزمان أقرب العهد بعبادة الأوثان وأما الآن فلا وقد أطنب ابن دقيق العيد في رد ذلك وقال البيضاوي لما كانت اليهود والنصارى يسجدون بقبور الأنبياء تعظيما لشأنهم ويحجلونها قبلتها يتوجهون في الصلاة نحوها واتخذوها أوثانا لعنهم ومنع المسلمين عن مثل ذلك فامان اتخذ مسجدا في جوار صالح وقصد التسبيل بالقرب منه لالتعظيم له ولالتوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد اه ونحوه في القسطلاني وفيه مخالفة للحديث الصحيح النبوي ولذا رده القاضي محمد بن علي الشوكاني رحمه الله رد امشبعها وفي الحديث جواز حكاية ما يشاهد المرء

وزاد أبو داود بعد قوله كبا ركت على آل إبراهيم لفظ في العالمين وفي الباب عن كعب بن جرة عند الجماعة وسبأني وعن علي عليه السلام عند النسائي في مسند علي باللفظ حديث أبي هريرة الآتي وعن أبي هريرة وسبأني أيضا وعن طلحة بن عبيد الله عند النسائي باللفظ اللهم صل على محمد كما صليت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك حميد مجيد وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم أنك حميد مجيد وفي رواية وآل محمد في الموضعين ولم يقل فيهما وآل إبراهيم وعن أبي سعيد عند البخاري والنسائي وابن ماجه باللفظ قولوا اللهم صل على محمد عبدك ورسولك كما صليت على إبراهيم وبارك على محمد وآل محمد كما باركت على إبراهيم وآل إبراهيم وعن بريدة عند أحمد باللفظ اللهم اجعل صلواتك ورحمتك وبركاتك على محمد وآل محمد كما جعلتها على آل إبراهيم أنك حميد مجيد وفيه أبو داود الأعمى اسمه نسيب وهو ضعيف جدا ومتمم بالوضع وعن زيد بن خزيمة عند أحمد والنسائي باللفظ قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وعلى أبي حميد وسبأني وعن ربيعة بن ثابت وجابر وابن عباس عند المستغفري في الدعوات قال النووي في شرح المذهب ينبغي أن يجمع ما في الأحاديث الصحيحة فتقول اللهم صل على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وآل محمد وذريته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد وآل محمد وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين أنك حميد مجيد قال العراقي بقي عليه ما في الأحاديث الصحيحة الفاظ أخرى خمسة يجمعها قولك اللهم صل على محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل محمد وآل محمد وأمهات المؤمنين وذريته وأهل بيته كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم أنك حميد مجيد اللهم بارك على محمد النبي الأمي وعلى آل محمد وآل محمد وذريته كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم في العالمين أنك حميد مجيد انتهى وهذه الزيادات التي ذكرها العراقي نابتة في أحاديث الباب التي ذكرها المصنف وذكرنا هاهنا وقد وردت زيادات غير هذه في أحاديث أخر عن علي وابن مسعود وغيرهما ولكن فيما قال قولنا في الحديث قولوا استدل بذلك على وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم بعد التشهد إلى ذلك ذهب عمر وابنه عبد الله وابن مسعود وجابر بن زيد والشعبي ومحمد بن كعب القرظي وأبو جعفر الباقر والهادي والقاسم والشافعي وأحمد بن حنبل وإسحق وابن المواز واختاره القاضي أبو بكر بن العربي وذهب الجمهور إلى عدم الوجوب منهم مالك وأبو حنيفة وأصحابه والثوري والأوزاعي والناسخ من أهل البيت وآخرون قال الطبري والطحاوي أنه أجمع المتقدمون والمتأخرون على عدم الوجوب وقال بعضهم أنه لم يقل بالوجوب إلا الشافعي وهو

من الجهات وجوب بيان حكم ذلك على العالم به وذم فاعل المحرمات وإن الاعتبار في الأحكام بالشرع لا بالعقل وفيه كراهة الصلاة في المقابر سواء كان يجنب القبر أو عليه أو إليه (فاولئك) بكسر الكاف وقد تفتح (شرار الخلق) عند الله يوم القيامة بكسر الشين المجهمة جمع شر كبر وجمار وأما شرار فقال الشافعي جمع شر كثرندوا زنادور رجال هذا الحديث يصيرون وفيه

التحديث بالجمع والاخبار بالافراد والعنفه وأخرجه البخاري أيضا في هجرة الحبشة ومسلم في الصلاة وكذا النسائي (عن أنس) ابن مالك (رضي الله عنه قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة فنزل على المدينة في حى) أى قبيلة (يقال لهم بنو عمرو بن عوف فاقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم أربع عشرة ليلة) وكذا رواه أبو داود عن مسدد شيخ البخاري

فيه وصوبه الحافظ ابن حجر (ثم أرسل الى بنى النجار) أخواله صلى الله عليه وآله وسلم (لجأوا) حال كونهم (متقلدى السيوف) أى جعلوا نجاد السيوف على المنكب خوفا من اليهود ويهود ما عدوه نصرته صلى الله عليه وآله وسلم (كأنى أنظر الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على راحلته) أى ناقته القصواء (وأبو بكر) الصديق (ردفه) أى راكب خلفه ولعله صلى الله عليه وآله وسلم أراد تشريف أبي بكر بذلك وتنويه بقدره والافتد كان لرضى الله عنه فاقه هاجر عليها (ومسلا بنى النجار) أى أشرفهم أوجاعتهم يمشون (حوله) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى ألقى) أى طرح رحله (بنها) أى بتاحية متسمة امام دار (أبي أيوب) خالد بن زيد الانصارى (وكان صلى الله عليه وآله وسلم يحب أن يصلى حيث أدركته الصلاة ويصلى في مريض الغنم) جمع مريض أى مأواها (وانه) أى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أمر ببناء المسجد) بكسر الجيم وقد فتح (فارسل الى ملا من بنى النجار فقال يا بنى النجار

مسوق بالاجماع وقد طوّل القاضي عياض في الشفاء كلام على ذلك ودعوى الاجماع من دعاوى الباطل لما عرفت من نسبة القول بالوجوب الى جماعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء ولا يمكنه لا يتم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشهد بما في حديث الباب من الامر بما وفى سائر أحاديث الباب لان غاية الامر بطلاق الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يقتضى الوجوب فى الجملة فيحصل الامتنال بايقاع فرد منها خارج الصلاة فليس فيها زيادة على ما فى قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ولكنه يمكن الاستدلال لوجوب الصلاة فى الصلاة بما أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقى وصحوه وابن خزيمة فى صحيحه والدارقطنى من حديث ابن مسعود بن زيادة كيف نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك فى صلاتنا وفى رواية كيف نصلى عليك فى صلاتنا وغاية هذه الزيادة ان يتعين بها محل الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهو مطلق الصلاة وليس فيها ما يعين محل النزاع وهو ايقاعها بعد التشهد الاخير ويمكن الاعتذار عن القول بالوجوب بأن الاوامر المذكورة فى الاحاديث تعليم كيفية وهى لا تفيد الوجوب فانه لا يثبت من له ذوق ان من قال لغيره اذا أعطيتك درهم فاكيف أعطيتك اياه أم جهر ا فقال له اعطنيه صرا كان ذلك أمرا بالكيفية التى هى السرية لأمر ابا اعطاء وتبادره هذا المعنى لغة وشرا عروفا لا يدفع وقد تكررت فى السنة وكثر فقهه اذا قام أحدكم الليل فليفتتح الصلاة بركتين خفيفتين الحديث وكذا قوله صلى الله عليه وسلم فى صلاة الاستخارة فليركع ركعتين ثم ليقل الحديث وكذا قوله فى صلاة التسبيح فقم وصل أربع ركعات وقوله فى الوتر فاذا خفت الصبح فوتر بركة والقول بان هذه الكيفية المسؤل عنها هى كيفية الصلاة المأمور بها فى القرآن فتعلمها بيان للواجب الجملى فتكون واجبة لا يتم الا بعد تسليم ان الامر القرآنى بالصلاة جملى وهو ممنوع لاتضاح معنى الصلاة والسلام المأمور بهما على انه قد حكى الطبرى الاجماع ان محل الآية على التنبه فهو بيان لجملى مندوب لا واجب ولو سلم انتهاض الأدلة على الوجوب لكان غاية ان الواجب فعلها مرة واحدة فأين دليل التكرار فى كل صلاة ولو سلم وجود ما يدل على التكرار لكان تركها فى تعليم المسمى دالا على عدم وجوبه ومن جملة ما استدلل به القائلون بوجوب الصلاة بعد التشهد الاخير ما أخرجه الترمذى وقال حسن صحيح من حديث على عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الخيل من ذكرت عنده فلم يصل على قالوا قد ذكر النبي فى التشهد وهذا أحسن ما استدلل به على المطلوب لكن بعد تسليم تخصيص البصل بترك الواجبات وهو ممنوع فان أهل اللغة والسرع والعرف يطلقون

ثامنون) بالثلثة أى اذ كروا الى غنمه لاذ كر لكم الثمن الذى اختاره قال ذلك على سبيل المساومة فكانه قال سأومونى فى الثمن (بجائكم) أى بستانكم (هذا قالوا لا والله لا نطلب غنمه الا الى الله) عز وجل أى من الله بما وقع عند الامعاء بلى وفى الفتح تقديره لا نطلب الثمن لئلا يكون الامر فيه الى الله وزاد ابن ماجه أيدوا ظاهر الحديث انهم لم يأخذوا

منه ثمنا وخالف في ذلك أهل السير (قال أنس) رضي الله عنه (فكان فيه) أي في الحائط الذي بني في مكانه المسجد (ما أقول لكم
قبور المشركين وفيه خرب) بفتح الخاء وكسر الراء اسم جمع واحد خربة ككلم وكلمة قال ابن الجوزي وهو المعروف وكذا ضبط
في سنن أبي داود وولابي زخرب بكسر الخاء وفتح الراء جمع خربة كغضب وغنبة ١٨١ - حكاها الخطابي وذكروا ضبط آخر فيه بحث

(وفيه نخل قاصر النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) بقبور
المشركين فنبشت) وبالاعظام
فغيب (ثم بالخرب فسويت)
بازالة ما كان في تلك الخرب
(و) أمر (بالنخل فقطع فصفا
النخل قبله المسجد) أي في جهتها
(وجعلوا عضادته الجارية)
تفنية عضادة بكسر العين قال
صاحب العين عضاد كل شيء ما
يشده من حواشيها وعضادتا
الباب ما كان عليهما يعلق الباب
إذا أصفق (وجعلوا ينزلون
الصخر وهم يرتجزون) أي
يتعاطون الرجز فتشيط الذنوسهم
ليسهل عليهم العمل (والنبي
صلى الله عليه وآله (وسلم)
يرتجز معهم وهو يقول اللهم
لا خير الاخير الاخره فاغفر
للانصار) الاوس والخزرج
الذين نصره على أعدائه
(والمهاجرة) الذين هاجروا من
مكة الى المدينة محبة فيه صلى
الله عليه وآله وسلم وطلب الاجر
والمسقة فاغفر الانصار على
نضيم اغفر معني استروا فقط أي
داود فانصر الانصار واستشكل
قوله صلى الله عليه وآله وسلم
هذا مع قوله تعالى وما علمناه
الشعر والجواب ان المتنوع

اسم النخل على من يشع بما ليس بواجب فلا يستفاد من الحديث الوجوب واستدلوا
أيضا بحديث عائشة عند الدارقطني والبيهقي بلفظ لا صلاة الا بطهروا والصلاة على وهو
مع كونه في اسناده عمرو بن مشر وهو متروك وجابر الجعفي وهو ضعيف لا يدل على المطلوب
لان غايته ايجاب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من دون تقييد بالصلاة فإين دليل
التقييد بها سلمنا فإين دليل تهيئ وقتها بعد التشهد ومثله حديث سهل بن سعد عند
الدارقطني والبيهقي والحاكم انما لا صلاة لمن لم يصل على نبيه وهو مع كونه غير مفيد
للمطلوب كما عرفت ضعيف الاسناد كما قال الحافظ في التلخيص ومن جملة ادلتهم ما أخرجه
الدارقطني من حديث أبي مهزوب بلفظ من صلى صلاة لم يصل فيها على وعلى أهل بيته
لم يقبل منه وهو لا يدل على المطلوب وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة فإين دليل
التقييد بعد التشهد على انه لا يصلح للاستدلال به فان الدارقطني قال بعد أخرجه
الصواب انه من قول أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين واستدلوا أيضا بحديث فضالة بن
عبيد الا في وغايته ايجاب الصلاة في مطلق الصلاة عند ارادة الدعاء في الدليل على
الوجوب بعد التشهد على انه حجة عليهم لانهم كما سيأتي للمصنف ومن جملة أدلتهم ما قاله
المهدي في البحر انه لاحتم في غير الصلاة اجماعا فنعين فيه الامور والاجماع ممنوع فقد قال
مالك انه اتفق في العمر مرة واليه ذهب أهل الظاهر وقال الطحاوي انه اتفق كلما ذكر
واختاره الحلبي من الشافعية قال ابن دقيق العيد وقد كثرت الاستدلال على الوجوب في
الصلاة بين المتفقهة بان الصلاة عليه واجبة بالاجماع ولا تجب في غير الصلاة بالاجماع
فنعين ان تجب في الصلاة وهو ضعيف جدا لان قوله لا تجب في غير الصلاة بالاجماع ان
أراد لا تجب في غير الصلاة عينا فهو صحيح لكنه لا يلزم منه أن تجب في الصلاة عينا الجواز
أن يكون الواجب مطلق الصلاة فلا يجب واحد من المعينين أعني خارج الصلاة ودخل
الصلاة وان أراد أعم من ذلك وهو الوجوب المطلق فممنوع اه ومن جملة أدلتهم
ما أخرجه البرزقي في سنده من رواية اسمعيل بن ابان عن قيس عن سماعة عن جابر بن سمرة
قال سمعنا النبي صلى الله عليه وسلم المنبر فقال آمين آمين آمين فلما نزل سئل عن ذلك فقال
أتاني جبريل الحديث وفيه ورغم انك امرئ ذكرت عنده فلم يصل على واسمعيل بن
ابان هو الغنوي كذبه يحيى بن معين وغيره ثم حديث كعب بن عجرة عند الطبراني ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم ما الى المنبر فقال حين ارتقى درجة آمين ثم رقى أخرى
فقال آمين الحديث وفيه ان جبريل قال له عند الدرجة الثالثة بعد من ذكرت عنده فلم
يصل عليك فقلت آمين ورجاله ثقات كما قال العراقي وحديث جابر عند الطبراني بلفظ
سئني من ذكرت عنده فلم يصل على يفيد ان الوجوب عند الذكرك من غير فرق بين داخل

عليه صلى الله عليه وآله وسلم انشاء الشعر لا انشاده على ان الخليل ما عدا المشطور ومن الرجز شعر اهذا وقد قيل انه صلى
الله عليه وآله وسلم قاله ما بالنا متحركة نخرج عن وزن الشعر وفي الحديث جواز التصرف في المقبرة المملوكة بالهبة والبيع
وجواز نبش القبور الدارسة اذا لم تكن محترمة وجواز الصلاة في مقابر المشركين بعد نبشها واخراج ما فيها وجواز بناء

المـ اجد في ما كنهنا قيل وفيه جواز قطع الاشجار المثمرة للعاجزة أخذاً من قوله وأمر بالخيل فقطع وفيه نظر لاحتمال أن يكون ذلك مما لا يبرأ ما بان تكون ذكورا واما أن تكون مما طرأ عليه ما قطع ثمرته ورواة هذا الحديث كلهم صريون وفيه التحديث والعنعنة والقول وأخرجه ١٨٢ البخاري في الصلاة والوصايا والهجرة والحج والبيوع ومسلم في الصلاة وكذا

أبو داود والنسائي وابن ماجه
 (عن) عبد الله (ابن عمر) بن الخطاب (رضي الله عنه) انه كان يصلي الى بعيره وقال رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يفعل (أي يصلي الى بعيره) والبعير في طرف قبلته ومراد المصنف بهذا الحديث هنا الإشارة الى علة النهي عن ذلك وهي كونها من الشياطين كانه يقول لو كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذلك صلاة راعيها وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي النافلة على بعيره قاله في الفتح وتعبه العيني فقال ما بعد هذا الجواب عن موقع الخطأ فانه متى ذكر علة عن الصلاة في معاطن الأبل حتى يشير اليه اهـ وليست عبارة الحافظ كما نقلها القسطلاني تعاماً للعيني كما استعرفه فان عبارة الحافظ في الفتح هكذا وقد نازع الاسماعيل المصنف في استدلاله بحديث ابن عمر المذكور بانه لا يلزم من الصلاة الى البعير وجهه مستر عدم كراهة الصلاة في مـ بركه وأجيب بان مراده الإشارة الى ما ذكر من علة النهي وهو كونها من الشياطين

الصلاة وخارجها والقائلون بالوجوب في الصلاة لا يقولون بالوجوب خارجها فها هو جوابهم عن الوجوب خارجها فهو جوابنا عن الوجوب داخلها على ان التقييد بقوله عندهم مشعرب وقوع الذي كرم من غير من أضيف اليه والذي كرم الواقع حال الصلاة ليس من غير الذي كرم والحاقد كرم الشخص بذ كرم غيره يمنع منه وجود الفارق وهو ما يشعر به السكون عندهم ما عذ كرمه صلى الله عليه وسلم من الغنلة وفطر القسوة بخلاف ما اذا جرى ذكره صلى الله عليه وسلم من الشخص نفسه فكفي به عنوانا على الالتفات والرقعة ويؤيد هذا الحديث الصحيح ان في الصلاة اشغلا ومن انهم ما يستدل به على الوجوب في الصلاة مقيداً بالهل الخاص أصح أعني بعد التشهد ما أخرجه الحاكم والبيهقي من طريق يحيى بن اسباط عن رجل من آل الحرث عن ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم بلفظ اذا تشهد أحدكم في الصلاة فليقل الحديث لولا ان في اسناده رجلاً مجعولاً وهو هذا الخارفي والحاصل انه لم يثبت عندى من الأدلة ما يدل على مطلوب القائلين بالوجوب وعلى فرض ثبوته فترك تعاليم المصلي للصلاة لاسيما مع قوله صلى الله عليه وسلم فاذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك قرينة صالحة للحل على التذب ويؤيد ذلك قوله لابن مسعود وود بعد تعليمه التشهد اذا قلت هذا أو قضيت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني وفيه كلام يأتي ان شاء الله في باب كون السلام فرضاً وبعد هذا فنحن لا نشكر ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم من أجل الطاعات التي تقرب بها الخلق الى الخالق وانما نازعنا في اثبات واجب من واجبات الصلاة بغير دليل يقتضيه مخافة من التقول على الله بما لم يقل ولكن تخصيص التشهد الأخير بما لم يدل عليه دليل صحيح ولا ضعيف وجميع هذه الأدلة التي استدل بها القائلون بالوجوب لا تختص بالأخير وغاية ما استدلو به على تخصيص الأخير به احديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يجلس في التشهد لا وسطاً كما يجلس على الرضف أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وليس فيه الا مشروعية التخصيف وهو يحصل بجعله أخف من مقابله أعني التشهد الأخير واما انه يستلزم ترك ما دل الدليل على مشروعيته فيه فلا ولا شك ان المصلي اذا اقتصر على أحد التشهدات وعلى أخصر ألفاظ الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كان مسارعاً غاية المسارعة باعتبار ما يقع من تطويل الأخير بالتهود من الأربع والادعية المأمور بطلقها ومقيداً فيه اذا تقررت الكلام في وجوب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الصلاة فأعلم انه قد اختلف في وجوبه على الألب بعد التشهد فذهب الهادي والقاسم والمؤيد بالله وأحمد بن حنبل وبعض أصحاب الشافعي الى الوجوب واستدلوا بالا واهـ المذكور في الاحاديث المشتهرة على الألب وذهب

الشافعي

بما في حديث عبد الله بن مغفل فانه اختلف من الشياطين ونحوه في حديث البراء كانه يقول لو

كان ذلك مانعاً من صحة الصلاة لامتنع مثله في جعلها أمام المصلي وكذا صلاة راعيها وقد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي النافلة على بعيره اهـ كلام الحافظ وحديث ابن مغفل والبراء اللذين أشار اليهما الحافظ أخرج الاول ابن ماجه عن

عبد الله بن مغفل قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا في مريض الغنم ولا تصلوا في أبل فانهم اخلقت من الشياطين وأخرج الثاني أبو داود من حديث البراء بن عازب قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصلاة في مبارك الأبل فقال لا تصلوا فيها فانها من الشياطين وأخرج الامام أحمد من ١٨٣ حديث عبد الله بن مغفل أيضا باسناد صحيح

صحيح بل نظ لا تصلوا في أعطان الأبل فانهم اخلقت من الجن الا ترون الى عيونها ونفثها اذا عرفت هذا علم ان الحفاظ ابن حجر رحمه الله لم يقل ان البخاري رحمه الله ذكر النهي عن الصلاة في معاطن الأبل صريحا وانما قال مراد البخاري الاشارة الى ما ذكر من عنه النهي عن الصلاة في أعطان الأبل الواردة في الاحاديث التي على غير شرطه من حديث ابن مغفل والبراء الذين ذكرناهما من انها خلقت من الشياطين ولا يلزم من الاشارة الى علة النهي ذكرها صريحا في الترجمة فان البخاري رحمه الله كثير ما يشير الى الاحاديث الواردة على غير شرطه كما لا يخفى ذلك على من عرف صدقه وتبوع كلام الشارحين في مواضع كثيرة واستنبط البخاري من حديث ابن عمر المذكور انه لا يلزم من النهي عن الصلاة في معاطن الأبل فساد الصلاة كما انه لا يلزم من النهي عن الصلاة في المقبرة فساد الصلاة قال البخاري باب ما يكره من الصلاة في القبور ورأى عمر أنس بن مالك يصلي عند قبر فقال القبر القبر ولم يأمره

الشافعي في أحد قولييه وأبو حنيفة وأصحابه والناصري الى انها سنة فقط وقد تقدم ذكر الأدلة من الجانبين ومن جملة ما احتج به الآخرون هذا الاجماع الذي حكاه النووي على عدم الوجوب قالوا فيكون قرينة لجل الاوامر على النذب قالوا وبذلك عدم الامر بالصلاة على الأكل في القرآن والخلاف في تعيين الأكل من هم وسبأ في الباب الثاني وشرح بقية الفاظ حديث ابن مسعود ياتي في شرح ما بعده من أحاديث الباب (وعن كعب بن جحظة قال قلنا يا رسول الله قد علمنا وأعرفنا كيف السلام عليك فكيف الصلاة قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل ابراهيم انك حديد مجيد اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل ابراهيم انك حديد مجيد درواه الجماعة الا ان الترمذي قال فيه على ابراهيم في الموضوعين لم يذكر آله قوله قد علمنا الخ يعني بما تقدم في أحاديث التشهد وهو السلام عليك أي النبي ورحمة الله وبركاته وهو يدل على تأخر مشروعية الصلاة عن التشهد قوله فكيف الصلاة فيه انه ينذب لمن أشكل عليه كيفية ما فهم جملة ان يسأل عنه من لهبه علم قوله قولوا استدله بالقائلون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم البحث عن ذلك قوله وعلى آل محمد في رواية لابي داود وآل محمد يحذف على وسائر الروايات في هذا الحديث وغيره باثباتها وقد ذهب البعض الى وجوب زيادتها قوله كما صليت على آل ابراهيم هم اسمعيل واسحق وأرلادهم ما وقد جمع الله لهم الرحمة والبركة بقوله رحمة الله وبركاته عليكم أهل البيت انه حديد مجيد ولم يجمعهما غيرهم فسأل النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهما تضمينهما الآية واستشكل جماعة من العلماء التشبيه للصلاة عليه صلى الله عليه وسلم بالصلاة على ابراهيم كما في بعض الروايات أو على آل ابراهيم كما في البعض الآخر مع ان المشبهة دون المشبهة في الغالب وهو صلى الله عليه وسلم افضل من ابراهيم وآله وأجيب عن ذلك باجوبة منها ان المشبهة مجموع الصلاة على محمد وآله بجموع الصلاة على ابراهيم وآله وفي آل ابراهيم معظم الانبياء فالمشبهة أقوى من هذه الحينية ومنها ان التشبيه وقع لاصل الصلاة باصل الصلاة لا للقدرة والقدر ومنها ان التشبيه وقع في الصلاة على الأكل لا على النبي صلى الله عليه وسلم وهو خلاف الظاهر ومنها ان الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم باعتبار تكميلها من كل فرد تمير باعتبار مجموع الافراد أعظم وأوفر وان كانت باعتبار انفراد مساوية أو ناقصة وفيه ان التشبيه حاصل في صلاة كل فرد فالجموع مأخوذ فيه ذلك فلا يتحقق كونها أعظم وأوفر ومنها ان الصلاة عليه كانت ثابتة له والسؤال انما هو باعتبار الزائد على القدر الثابت وبانضمام ذلك الزائد المساوي أو الناقص الى ما قد ثبت تصيرا أعظم قدرا ومنها ان التشبيه غير منظور فيه الى جانب زيادة أو نقص وانما المقصود ان لهذه الصلاة نوع

بالاعادة قال في الفتح استنبطه من غمادي أنس على الصلاة ولو كان ذلك يقتضي الفساد لقطعها أنس فدل على الجواز مع الكراهة اه وهكذا الصلاة في معاطن الأبل فيما لله المحب كيف يخفى مثل هذا على من يتصدى لشرح مثل هذا الكتاب الجليل ولكن للشغف بالاعتراض ومحبة دفع الكلام الصحيح الواقع من المعاصرين مفسدين لا يخفى على من انصف ولم يتعصب

ورواة هذا الحديث ما بين مروزي وكوفي ومدني وفيه التصديق والعنف والقول واخرجه مسلم والترمذي وقال حسن صحيح
 (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرضت على النار) الجهنمية (وأنا أصلي) استدل
 البخاري بهذا الحديث على جواز الصلاة ١٨٤ وقدم المصلي نارقا السفاقي لاجبة في الحديث على ما يوجب له لانه صلى

عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك مختارا
 وانما عرض عليه ذلك لمعنى
 اراده الله تعالى تنبيه العباد
 واجيب بان الاختيار وعدمه
 في ذلك سواء منه لانه صلى الله
 عليه وآله وسلم لا يقر على باطل
 فدل على ان مثله جائز قاله الحفاظ
 ابن حجر وتعذبه العيني فقال لان
 التسوية فان الكراهة تنأكد
 عند الاختيار وأما عند عدمه
 فلا كراهة لعدم العلة الموجبة
 للكراهة وهي التشبه بعبدة
 النار قال في الشرح الجامع بين
 الترجمة والحديث وجود نار بين
 المصلي وبين قلبه في الجملة
 وأحسن من هذا عندى أن
 يقال لم ينصح المصنف في الترجمة
 بكراهة ولا غير هافيجته لم أن
 يكون مراده التفرقة بين من بقي
 ذلك منه وبين قبائمه وهو قادر
 على إزالته أو أخرجه عنه وبين
 من لا يقدر على ذلك فلا يكره في
 حق الثاني وهو المطابق للحديث
 الباب ويكره في حق الأول كما وقع
 التصريح بذلك عن ابن عباس في
 التمثيل وعن ابن سيرين انه تكرر
 الصلاة الى القبر وروى بيت فار
 (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)
 قال اجعلوا في بيوتكم من
 صلاتكم المنافاة قال القرطبي

تعظيم واجلال كما فعل في حق ابراهيم وتقرر واشتهر من تعظيمه وتشريفه وهو خلاف
 الظاهر ومنها ان الغرض من التشبيه قد يكون لبيان حال المشبه من غير نظر الى قوة
 المشبه به وهو قليل لا يحمل عليه الا لقرينة ومنها التشبيه لا يقتضى أن يكون
 المشبه دون المشبه به على جهة اللزوم كما صرح بذلك جماعة من علماء البيان وفيه انه
 وان لم يقتض ذلك نادرا فلا شك انه غالب ومنها انه كان ذلك منه صلى الله عليه وسلم
 قبل أن يعلم انه أفضل من ابراهيم ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يتم النعمة
 عليه كما أتمها على ابراهيم وآله ومنها ان مراده صلى الله عليه وسلم أن يبقى له لسان صدق
 في الآخرين كما برأهم ومنها انه سأل أن يتخذ الله خليلا كما برأهم ومنها انه صلى
 الله عليه وسلم من جملة آل ابراهيم وكذلك آله فالمشبه هو الصلاة عليه وعلى آله بالصلاة
 على ابراهيم وآله الذي هو من جملتهم فلا ضرورة في ذلك قوله انك جيب مدأى بحجود الافعال
 مستحق لجميع الحمد لمافي الصيغة من المبالغة وهو تعديل لطلب الصلاة منه والمجيد
 المتصف بالحمد وهو كال الشرف والكرام والصفات المحمودة قوله اللهم بارك البركة هي
 الثبوت والدوام من قواهم برك البعير اذا ثبت ودأى آدم شرفه وكرامته وتعظيمه

(وعن فضالة بن عبيد قال سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يدعوى صلاته فلم يصل
 على النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعل هذا ثم دعاه فقال له أو

اغيره اذا صلى أحدكم فليبدأ بحميد الله والثناء عليه ثم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وسلم ثم يمدع بعد ما شاء رواة الترمذي وجميعه) الحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي
 وابن خزيمة وابن حبان والحاكم قوله بعل هذا أى بدعائه قبل تقديم الصلاة وفيه دليل
 على مشروعية تقديم الصلاة قبل الدعاء ليكون وسيلة للاجابة لان من حق السائل أن
 يتلطف في نيل ما أراد وقد روى الحديث غير المصنف بالفظ مع رجلا يدعوى صلاته لم يجده
 الله ولم يصل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والثناء عليه هو من عطف العام على الخاص قوله ما شاء في
 أكثر الروايات بما شاء يعنى من خير الدنيا والآخرة وفيه الاذن في الصلاة بطلاق الدعاء
 من غير تقييد بعمل مخصوص قبل هذا الحديث موافق في المعنى لحديث ابن عمر وهو يدعوه
 في التشهد فان ذلك متضمن للتعبيد والثناء وهذا محمول وذلك مبين للمراد وهو لا يتم
 الا بعد تسليم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سمع الرجل يدعوى فعدة التشهد وقد استدل
 بالحديث القائلون بوجوب الصلاة في الصلاة وقد تقدم الجواب عن ذلك قال المصنف
 رحمه الله تعالى وفيه حجة لمن لا يرى الصلاة عليه فرضا حيث لم يأمر تاركها بالاعادة
 وبعبارة قوله في خبر ابن عمر وهو يدعوه كالتشهد ثم يتخير من المسئلة ما شاء اه

من لبعض والمراد النوافل بدليل ما رواه مسلم من حديث جابر مر فوعا اذا قضى أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل (باب)
 لبيته نصيبا من صلاته قلت وليس فيه ما ينفي الاحتمال وقد حكى عياض عن بعضهم ان معناه اجعلوا بعض فرائضكم في بيوتكم
 ليقضى بكم من لا يخرج الى المسجد من ندوة وغيره وهذا وان كان محتملا لكن الاول هو الراجح وقد بالغ الشيخ محي الدين

فقال لا يجوز حمله على القرينة وفي الصحيحين حديث صلوا أيها الناس في بيوتكم فإن أفضل الصلاة صلاة المرأة في بيته إلا المكتوبة وانما شرع ذلك لكونه أبعد من الرياء وانتزاع الرحمة والملائكة ولكن قال القسطلاني انتهى منه نفل يوم الجمعة قبل صلاتها فالأفضل كونه في الجامع لأفضل البكور وركعتا الطواف والاسحرام ١٨٥ وكذا التراويح للجماعة (ولا تقضوها)

أي البيوت (قبورا) أي كالأقابر مهجورة من الصلاة وهو من التشبيه بالمبغ البديع محذف حرف التشبيه لأنه لا لغة وهو تشبيه البيت الذي لا يصلح فيه بالقبور الذي لا يمكن الميت من العبادة فيه وقد حمل البخاري هذا الحديث على منع الصلاة في المقابر وهذا ترجمته وتعقب بأنه ليس فيه تعرض لجواز الصلاة في المقابر ولا منعها بل المراد منه الحث على الصلاة في البيت فإن المروني لا يصلح أن يكون في بيوتهم وكأنه قال لا تكونوا كالماو في القبور حيث انقطعت عنهم الاعمال وارتفعت التكاليف ولوأريد ما تأوله البخاري لقول المقابر وأوجب بأنه قد ورد في مسلم من حديث أبي هريرة باللفظ المقابر وتعقب بأنه كيف يقال حديث برويه غيره بأنه مطابق لما ترجم له ولا يخفى فساد هذا التعقب لما عرفت من عادة البخاري أنه يشير إلى ما لم يكن على شرطه وأي خرج في ذلك إذا عرفت ذلك من عادة المصنف إذا لامحاجة في الاصطلاح قال في الفتح قوله باب كراهة الصلاة في المقابر استنبط البخاري من قوله في الحديث ولا تقضوها قبورا أن القبور

باب ما يستدل به على تفسير آله المـ إلى عليهم

(عن أبي حميد الساعدي أنهم قالوا يا رسول الله كيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وأزواجه وذريته كما باركت على آل إبراهيم) الحديث صحيح بطائفة من العلماء على أن الآلهة هم الأزواج والذرية فوجهه أنه أقام الأزواج والذرية مقام آل محمد في سائر الروايات المتقدمة واستدلوا على ذلك بقوله تعالى أنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا لأن ما قبل الآية وبعدها في الزوجات فاشعر ذلك بإرادتهن وأشعر ذلك كبر الخطابين بهما بإرادة غيرهن وبين هذا الحديث وحديث أبي هريرة الاتي من هم المرادون بالآية وبسائر الأحاديث التي أجعل فيها الآلهة ولكنه يشك على هذا امتناعه صلى الله عليه وسلم من ادخال اسم سلمة تحت الكساء بعد سؤلها ذلك وقوله صلى الله عليه وسلم عند نزول هذه الآية مشيرا إلى علي وفاطمة والحسن والحسين اللهم ان هؤلاء أهل بيتي بعد ان بللهم بالكساء وقيل ان الآلهة هم الذين حرمت عليهم الصدقة وهم بنو هاشم ومن أهل هذا القول الامام يحيى وأما القائل بذلك بان زيد بن أرقم فسر الآلهة بهم وبين أنهم آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس كما في صحيح مسلم والصحابي أعرف بمراده صلى الله عليه وسلم فيكون تفسيره قرينة على التمييز وقيل أنهم بنو هاشم وبنو المطلب والى ذلك ذهب الشافعي وقيل فاطمة وعلي والحسن وأولادهم والى ذلك ذهب جمهور أهل البيت واستدلوا بحديث الكساء الثابت في صحيح مسلم وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم فيه اللهم ان هؤلاء أهل بيتي مشيرا إليهم ولكنه يقال ان كان هذا التركيب يدل على الحصر باعتبار المقام أو غيره فغاية ما فيه إخراج من عداهم عنه وهو والآحاد والآلهة على أنهم أعم منهم كما ورد في بني هاشم وفي الزوجات مخصوصة بمنطوقها العموم وهذا المقهور واقصاه صلى الله عليه وسلم على تعيين البعض عند نزول الآية لا ينافي أخباره بعد ذلك بالزيادة لأن الاقتصار ربما كان لازمة لآية لا ينافي العلم بان الآلهة أعم من المعنيين ثم يقال اذا كانت هذه الصيغة تقتضي الحصر فالدليل على دخول أولاد الجليل بالكساء في الآلهة مع ان مفهوم هذا الحصر يخرجهم فان كان ادخالهم بمخصص وهو التفسير بالذرية وذريته صلى الله عليه وسلم هم أولاد فاطمة فما الفرق بين مخصص ومخصص وقيل ان الآلهة هم القرابة من غير تقييد والى ذلك ذهب جماعة من أهل العلم وقيل هم الأمة جميعا قال النووي في شرح مسلم وهو أظهرها قال وهو اختيار الأزهري وغيره من المحققين اهـ واليه ذهب أنشوان الحميري امام اللغة ومن شعره في ذلك آل النبي هم اتباع ملته من الاعاجم والسودان والعرب

٢٤ نيل في ليست محلا للعبادة فتسكون الصلاة فيها مكرهه وكأنه أشار إلى ما رواه أبو داود والترمذي في ذلك مما ليس على شرطه وهو حديث أبي سعيد مرفوعا الأرض كلها مسجد الا المقبرة والحمام ورجاله ثقات وقال في الفتح أيضا وقد نازع الاسماعيلي المصنف أيضا في هذه الترجمة فقال الحديث دال على كراهة الصلاة في القبور قلت قد ورد بلفظ المقابر

كأرواه مسلم من حديث أبي هريرة بلفظ لا تتخذوا ييوسكم مرة أبو قال ابن التين تأوله البخاري على كراهة الصلاة في المقابر وتأوله
بجماعة على أنه انما فيه الذنب الى الصلاة الى البيوت اذا الموتى لا يصلون في بيوتهم وهي القبور قال فاما جواز الصلاة في المقابر أو
المنع منه فليس في الحديث ما يؤخذ منه ذلك ١٨٦ قلت ان اراد انه لا يؤخذ منه بطريق المنطوق فسلم وان اراد نفي ذلك

مطلقا فلا فقد قدمنا وجه
استنباطه اه فمرفت من كلام
الحافظ رد مائة عقبه القسطلاني
وقد صرحوا بان كل كلام المكلف
على محمل صحيح أولى من الغائه
ونقل ابن المنذر عن أكثر أهل العلم
انهم استدلوا بهذا الحديث على
ان المقبرة ليست بموضع الصلاة
وفي هذا الحديث التحديث
والاخبار بالافراد والعنة
وأخرجه مسلم وابن ماجه (عن
عائشة وابن عباس رضي الله
عنهما قالوا لما نزل الموت (برسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم)
حذف الفاعل لانه لم به ولا يذر
نزل مبنيا للمفعول (طفق) أي
جعل (بطرح خيصة) أي كسائه
اعلام (له على وجهه) الشريف
(فاذا اغتمها) بالغين المعجمة أي
تسخر بالخمصة وأخذت نفسها من
شدة الحر (كشفها عن وجهه)
المبارك (فقال وهو كذلك) أي
في حالة الطرح والكشف لعنة
الله على اليهود والنصارى) وكأنه
سئل ما سبب لعنهم فقال (اتخذوا
قبور انبيائهم مساجد) وكأنه
قيل للراوى ما حكمه ذكر ذلك في
ذلك الوقت فقال (يحذر) أمته
أن يصنعوا بقبورهم مثل (ما صنعوا)
أي اليهود والنصارى بقبور

للم يكن آله الاقربته * صلى المصلى على الطائفي أبي الهب
وبدل على ذلك أيضا قول عبد المطالب من أبيات

وانصر على آل الصليبي وعابديه اليوم آلا

والمراد بآل الصليبي اتباعه ومن الالة على ذلك قول الله تعالى أدخلوا آل فرعون أشد
العذاب لان المراد بآله اتباعه واحتج لهذا القول بما أخرجه الطبراني ان النبي صلى الله
عليه وسلم لما سئل عن الآل قال آل محمد كل نفي وروى هذا من حديث علي ومن حديث
أنس وفي أسانيد هامة قال ويؤيد ذلك معنى الآل لغة فانهم كما قال في القاموس أهل
الرجل واتباعه ولا ينافي هذا اقتصاره صلى الله عليه وسلم على البعض منهم في بعض
الحالات كما تقدم وكفى حديث مسلم في الاضحية اللهم تقبل من محمد وآل محمد ومن امة
محمد فانه لا شك ان القرابة أخص الآل فخصيصهم بالذكر كره بما كان انزيا لا يشاركهم فيها
غيرهم كما عرفت وتسميتهم بالامة لا ينافي تسميتهم بالآل وعطف التفسير شائع ذائع كتابا
وسنة ولغة على ان حديث أبي هريرة المذكور آخره هذا الباب فيه عطف أهل بيته على
ذريته فاذا كان مجرد العطف يدل على التغاير مطلقا لزم أن تكون ذريته خارجة عن أهل
بيته والجواب الجواب ولكن ههنا مانع من حمل الآل على جميع الامة وهو حديث اني
تاركت فيكم ما ان تمسكتم به لن تضلوا كتاب الله وعترتي الحديث وهو في صحيح مسلم وغيره فانه
لو كان الآل جميع الامة لكان المأمور بالقسك والامر بالتمسك به شيئا واحدا وهو باطل
(وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من مره أن يكلم بالميكال الاوى اذا صلى

عليه أهل البيت فليقل اللهم صل على محمد النبي وارواحه امهات المؤمنين وذريته وأهل
بيته كما صليت على آل ابراهيم انك جمد مجيد رواه أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود
والمنذرى وهو من طريق أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي عن الجمهور عن أبي هريرة
عنه صلى الله عليه وسلم وقد اختلف فيه على أبي جعفر وأخرجه النسائي في مسنده على من
طريق عمرو بن عاصم عن حبان بن يسار الكلبي عن عبد الرحمن بن طلحة الخزاعي عن
أبي جعفر عن محمد بن الحنفية عن أبيه على عن النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ حديث أبي
هريرة وقد اختلف فيه على أبي جعفر وعلى حبان بن يسار الحديث استدل به القائلون
بان الزوجات من الآل والقائلون ان الذرية من الآل وهو أدل على ذلك من الحديث
الاول لذكر الآل فيه مجلا ومبيننا قوله بالميكال بكسر الميم وهو ما يكال به وفيه دليل على
ان هذه الصلاة أعظم أجر من غيرها وأفرغها قول أهل البيت الا أنهم فيه النصيب على
الاختصاص ويجوز ابد الهم ضمير علينا قوله فليقل اللهم صل على محمد قال الاسنوي قد
اشتهر زيادة سيدنا قبل محمد عند أكثر المصنفين وفي كون ذلك أفضل نظر اه وقد روى

انبيائهم والحكمة فيه انه رعا يصير بالتدريج شيئا بعبادة الالوان فله القسطلاني وقد وقع في هذه الزمان ما حذر عن
الامة عنه فهذا الخبر من معجزات النبي صلى الله عليه وآله وسلم لظهور الذي قد كان يخافه وقد شاهدنا من ذلك في المدينة المنورة
على صاحبها أفضل الصلاة والتحية ما ليس بنقص ولا يستوى على عرش الاسلام فان الله وانا اليه باجعون الى اين ذهاب

الشيطان بقول هؤلاء الجهلاء وفي الحديث دلالة صريحة على النهي عن اتخاذ القبور مساجد والزجر الشديد عنه وكان
البخاري أراد أن يبين أن فعل ذلك مذموم سواء كان مع تصوير أم لا ولا يقال ليس للبخاري إلا النبي واحد وليس له قبر لانه قول بان
الجمع بازاء المجموع من اليهود والنصارى فان اليهود لهم أنبياء والمراد ١٨٧ الانبياء وكبار اتباعهم فاكفى بذلك الانبياء

وفي مسلم ما يؤيد ذلك حيث قال
في طريق جنس دب كانوا يتخذون
قبور انبيائهم وصالحينهم مساجد
وانه كان فيهم انبياء أيضا لكنهم
غير مرسلين كانوا يربونهم
في قول أو الضمير راجع الى اليهود
فقط والمراد من أمر وبالاجماع
هم كنوح و ابراهيم وغيرهما
ورواة هذا الحديث ما بين حمي
ومدني وفيه رواية صحيحة
والحديث والاختبار والعتقة
وأخرج البخاري في اللباس
والمغازي وذكره ابن اسرئيل
ومسلم والنسائي في الصلاة (عن
عائشة رضي الله عنها أن وليدة)
بفتح الواو أي أمة (كانت سوداء)
وهي في الاصل المولودة ساعة تولد
قاله ابن سيدة ثم أطلق على الأمة
وان كانت كبيرة (الحى من العرب
فاعةقوها فكانت معهم قالت)
أي الوليدة (أخرجت صبية لهم)
أي هؤلاء الحى وكانت الصبية
عروسا فدخلت مقتسها قال في
الفتح لم أقف على اسمها ولا على
اسم القبيلة التي كانت لهم ولا
على اسم الصبية صاحبة الوشاح
هـ وكان (عليها) وشاح أحمر من
سبور (جمع سبور وهو ما يقدمن
الجلد وقال الجوهرى الوشاح
يشع عرضا من أدبر ويرصع

عن ابن عبد السلام انه جمل من باب سألوك الادب وهو مبنى على ان سألوك طريق الادب
أحب من الامتنال ويؤيده حديث أبي بكر حين أمر صلى الله عليه وسلم ان يثبت مكانه
فلم يمتثل وقال ما كان لابن أبي شقافة ان يتقدم بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكذلك امتناع على من نحو اسم النبي صلى الله عليه وسلم من العصفرة في صلح الحديبية
بعد أن أمر بذلك وقال لا نحو اسمك أبدا وكلا الحديثين في الصحيح فتقريره صلى الله عليه
وسلم لهم ما على الامتناع من امتثال الأمر تأديبا مشعرا بأوليته

(باب ما يدعو به في آخر الصلاة)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا فرغ أحدكم من التشهد
الاخير فليتعوذ بالله من أربع من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة الهيا والممات
ومن شر المسيح الدجال رواه الجماعة الا البخاري والترمذي وعن عائشة ان النبي صلى الله
عليه وسلم كان يدعو في الصلاة اللهم اني أعوذ بك من عذاب القبر وأعوذ بك من فتنة
المسيح الدجال وأعوذ بك من فتنة الحيا وفتنة الممات اللهم اني أعوذ بك من المغرم والمأثم
رواه الجماعة الا ابن ماجه) قوله اذا فرغ أحدكم من التشهد الاخير فيه تعيين محل هذه
الاستعاذة بعد التشهد الاخير وهو مقيد وحديث عائشة مطلق فيحمل عليه وهو يرد
ما ذهب اليه ابن حزم من وجوبه في التشهد الاول وما ورد من الاذن للمصلي بالدعاء بما شاء
بعد التشهد ليكون بعد هذه الاستعاذة لقوله اذا فرغ قوله فليتعوذ واستدل بهذا الامر
على وجوب الاستعاذة وقد ذهب الى ذلك بعض الظاهريين وروى عن طاوس وقد ادعى
بعضهم الاجماع على التندب وهو لا يمتنع مع مخالفة من تقدم والحق الوجوب ان علم تأخر هذا
الامر عن حديث المسمى لمعارفنا في شرحه قوله من أربع ينبغي أن يراد على هذه
الأربع التعوذ من المغرم والمأثم المذكورين في حديث عائشة قوله ومن عذاب القبر
فيه رد على المنكرين لذلك من المقتلة والحديث في هذا الباب متواتر قوله ومن فتنة
الحيا والممات قال ابن دقيق العيد فتنة الحيا ما يعرض للانسان مدة حياته من الافتتان
بالدنيا والشهوات والجهالات واعظمها والعباد بالله أمر الجماعة عند الموت وفتنة الممات
يجوز أن يراد بها الفتنة عند الموت أضيفت اليه لتقريب آمنه ويكون المراد على هذا
بفتنة الحيا ما قبل ذلك ويجوز أن يراد بها فتنة القبر وقد صرح أنهم يفتنون في قبورهم وقبل
أراد بفتنة الحيا الابتلاء مع زوال الصبر وفتنة الممات السؤال في القبر مع الحيرة كذا
في الفتح قوله ومن شر المسيح الدجال قال أبو داود وفي السنن المسيح مثقل الدجال ومخفف
عيسى ونقل العريزي عن خلف بن عامر ان المسيح بالتشديد والتخفيف واحد ويقال

بالجواهر وتشده المرأة بربعاتها وكشها وقال السفاحي جيطان من أولي خال بينهن ما وتوشع به المرأة وقال الداودي
قوب كالجرد وأرقوه وعن الفارسي لا يسمى وشاحا حتى يكون منظوما بلواؤا وزودع هـ وقولها في الحديث من سبور يدل على
انه كان من جلد وقولها به لحسبته لاني كونه من صمغ لاني يابض اللون على حمرة الجلد يصير كالصمغ السمين (قائ) عائشة

(فوضعه) أي الوشاح (أو وقع منها) شك الراوي (قرب به) أي بالوشاح (حديثاً) تصغير حديثاً (وهو ماقى) أي مرمى (خسبته لهما) سمعنا لأنه كان من جلد أحر وعليه اللؤلؤ (نخطفه) بكسر الطاء على الفصحى (قالت فالتسوه) أي طلبوه وسألوا عنه (ثم يجدوه) قالت فاتهم موني به قالت عائشة ١٨٨ (فطنقوا يفتشون) حتى (فتشوا قبائلها) بضم القاف أي فرجها وعبر بعضهم

له جال ويقال لميسى وأنه لا فرق بينهما قال الجوهري في الصحاح من قاله بالتخفيف فلم يصححه الأرض ومن قاله بالتشديد فليكونه محسوس العين قال الحافظ وحكي عن بعضهم بإتمام المجهمة في الدجال ونسب قائله إلى التخصيف قال في القاموس والمسيح عيسى بن مريم صلى الله عليه وسلم كنهه قال وذكر في اشتقاقه من عيسى بن قولاً في شرح لمشارف الأنوار وغيره والدجال لشؤمه اه **قوله** من المغرم والمائم في البخاري بتقديم المائم على المغرم والمغرم الذين يقال غرم بكسر الراء أي إذا نزل المراد به ما يستعان به لا يجوز أو فيما يجوز ثم يعجز عن أدائه ويحفل بأمر رادبه ما هو أهم من ذلك وقد استعاذ صلى الله عليه وسلم من غابة الدين وفي البخاري أنه قال له صلى الله عليه وسلم قائل ما أكثر ما تستعبد من المغرم فقال إن الرجل إذا غرم حدث فكذب ووعد فأخلف

• (باب جامع أدعية مخصوص علم في الصلاة) •

(من أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هلاني دعاء أدعوه في صلاتي قال قل اللهم اني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً ولا يغفر الذنوب الا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انك أنت الغفور الرحيم متفق عليه) **قوله** ظلمت نفسي قال في الفتح أي بعبادة ما يوجب العقوبة أو ينقص الحظ وفيه ان الإنسان لا يعصى عن تصغير ولو كان صدقاً **قوله** كثيراً أي بالثلاث وبالعبادة الموحدة قال النووي ينبغي أن يجمع بينهما فيقول كثيراً كبيراً قال الشيخ عز الدين بن جماعة ينبغي أن يجمع بين الروايتين في أي مرة بالثلاث ومرة بالوحدة فإذا أتى بالثلاث مرتين فقد نطق بما نطق به النبي صلى الله عليه وسلم يقرن وإذا أتى بما ذكره النووي لم يكن آتياً بالسنة لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينطق به كذلك اه **قوله** ولا يغفر الذنوب الا أنت قال الحافظ فيه إقرار بالوحدانية واستحلاب للمغفرة وهو كقوله والذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم هم ذكروا الله فاستغفروا لا نفوسهم ومن يغفر الذنوب لا الله فائتي على المستغفرين وفي ضمن ثناؤه بالاستغفار لروح بالامر به كما قيل ان كل شيء أنفى الله على فاعله فهو أمر به وكل شيء ذم فاعله فهو ناه عنه **قوله** مغفرة من عندك قال الطبري ذكر التنكير يدل على ان المطلوب غفران عظيم لا يدرك كنهه ووصفه بكونه من عند الله سبحانه وتعالى مراد بذلك التعظيم لان الذي يكون من عند الله لا يحيط به وصف وقال ابن دقيق العيد يحتمل وجهين أحدهما الإشارة إلى التوحيد المذكور كانه قال لا يفعل هذا الا أنت فافعله أنت والثاني وهو أحسن انه أشار إلى طلب مغفرة مفضل على الاية تنصيصاً بسبب من العبد من عمل حسن ولا غيره وبهذا الثابت جزم ابن الجوزي **قوله** انك أنت الغفور الرحيم قال الحافظ هم ماصفان ذكرنا

الغيبة لانه من كلام عائشة والا فتتضمن السباني أن تقول قبلي كما عند البخاري في أيام الجاهلية أو هو من كلام الوليدة على طريقة اللاتينات والتعريف كما هنا جردت من نفسها فصفا وأخبرت عنهما قالت والله اني لقاتمة معهما زاد ثابت في دلائله فدعوت الله أن يرتني (اذمرت الحديثاً) وهم يتظرون (فالتفت به) قالت فوقع بينهم قالت فقلت هذا الذي اتهموني به زعمتم) أنى أخذته (وأنا منه بريئة وهو ذاهو) حاضر (قالت عائشة فجاءت) أي المرأة (الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلمت) قالت عائشة (فسلمت) أي المرأة وفي رواية الكشي هي فكان (أما) نبأه) بكسر النون خيفة من صوف أو وبر (في المذهب) النبوي (أو حشر) بها مكسورة بيت صغير وفيه بيت من لا مسكن له في المسجد سواء كان رجلاً أو امرأة عند أمن الفتنة واحة الاستئلال فيه بالنجاسة ونحوها (قالت) عائشة (فسلمت) أي المرأة (فانفتحت عندي) قالت عائشة (فلا تجلس عندي مجلساً الا قالت) ويوم الوشاح من تعاجيب ربنا) جمع أهجوبة قال الزركشي كان سيده لا واحد له من انظره ومعناه جائب قال الدماميني وكذا هو في الصحاح لكن لا درى لم لا يجعل حقاً بهما التعجب مع أنه ثابت في اللغة يقال عجبنا فلان عجباً إذا عجبنا له شيء وجع المصدر باعتبار أنواعه لا يمنع وفي رواية من أعاجيب (الأنه من بلدة الكفر النجاني) رابيت من الطويل وأجره غيبانية وزنه فعولن مقاعيان أربع مرات لم يكن دخل

الزركشي كان سيده لا واحد له من انظره ومعناه جائب قال الدماميني وكذا هو في الصحاح لكن لا درى لم لا يجعل حقاً بهما التعجب مع أنه ثابت في اللغة يقال عجبنا فلان عجباً إذا عجبنا له شيء وجع المصدر باعتبار أنواعه لا يمنع وفي رواية من أعاجيب (الأنه من بلدة الكفر النجاني) رابيت من الطويل وأجره غيبانية وزنه فعولن مقاعيان أربع مرات لم يكن دخل

البيت المذكور القبض في الجزء الثاني وهو حذف الخامس الساكن في ثاني جزء منه فان اشبهت حركة الحامن الوشاح صار
سالمًا أو قلت ويوم وشاح بالتنوين به حذف التعريف صار القبض في أول جزء البيت وهو أخف من الأول واستعمال
القبض في الجزء الثاني وكذا السادس في أشعار العرب كثير جدا نادى في أشعار ١٨٩ المولدين وهو عندهما الخليل بن أحمد

أصلح من الكف ولا يجوز عندهم
الجمع بين الكف وهو حذف
السابع الساكن وبين القبض
يل يشترط ان يتعاقبا وانما
أوردت هذا القدر مثلا لان
الطبع السليم يتقرب من القبض
المذكور وفي الحديث اباحة
الخروج من البلد الذي يحصل
للمرء فيه الحنة واهله يتحول الى
ما هو خير له كما وقع له هذه المرأة
وفيه فضل المهرقة من دار الكفر
واجابة دعوة المظلوم ولو كان
كافرا لان في السياق ان اسلامها
كان بهد قدومها المدينة والله
أعلم (قالت عائشة) رضى الله عنها
(نقلت لها) اي للمرأة (ماشائك
لا تقعدن معي مقعدا الا قلت
هذا) البيت (قال) قد نفى بهذا
الحديث المتضمن للقصة المذكورة
(عن سهل بن سعد رضى الله عنه)
هو ابن مالك الانصاري (قال جاء
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) بنت) ابنته (فاطمة فلم يجد
عليها) ابن عمه ابن أبي طالب (في
البيت فقال) لها (ابن ابن عمك)
ولم يقل ابن زوجك ولا ابن عم
أيك استعطا فالها على تذكر
القربة القرينة بينهما لانه فهم
انه جرى بينهما شيء (قالت اي
فاطمة رضى الله عنها) (كان بيني

خفا الكلام الى جهة المقابلة لما تقدم فافهم مقابله لقوله اغفر لي والزم مقابله لقوله
ارحمني وهي مقابلة مرتبة والحديث يدل على مشروعية هذا الدعاء في الصلاة ولم يصرح
بجمله قال ابن دقيق العيد واصل الأولى أن يكون في أحد موطنين السجود أو التمسك لانه
أمر فيه ما بالدعاء وقد أشار البخاري الى عمله فأورد في باب الدعاء قبل السلام قال في الفتح
وفي الحديث من الفوائد استحباب طلب العلم من العالم خصوصا ما في الدعوات
المطلوب فيها جوامع الحكم (وعن عبيد بن القعقاع قال روى عن رجل قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم وهو يصلي بفعل يقول في صلاته اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في ذاتي وبارك لي فيما
رزقتني رواه أحمد) عبيد بن القعقاع ويقال عبيد بن القعقاع لا يعرف حاله والراوى عنه
أبو مسعود البجلي لا يعرف حاله وقد اختلف فيه على شعبة قال ابن حجر في المنقعة وله
شاهد من حديث أبي موسى في الدعاء للطبراني وأبو مسعود البجلي هو عبيد بن ياسين
ثمة أخرجه الجماعة فلا وجه لقول من قال لا يعرف حاله والحديث فيه مشروعية الدعاء
بهذه الكلمات في مطلق الصلاة من غير تقييد بمحل منها مخصوص وجهالة الراوى عنه
صلى الله عليه وسلم لا تضرب لانه جهالة الصحابي مغتفرة كما ذهب الى ذلك الجمهور ودلت عليه
الدلة وقد ذكرت الدلة على ذلك في الرسالة التي معتمدا القول المتبول في رد روايه المجهول
من غير صحابة الرسول قوله روى عن رجل الرمي للفظ الخفيف كما في الفاموس (وعن شداد
ابن أوس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته اللهم ام ائ أسألت
الثبت في الامر والعزيمة على الرشد وأسألت شكر نعمتك وحسن عبادتك وأسألت قلبا
سليما وأسألت اصادقا وأسألت من خير ما تعلم وأعوذ بك من شر ما تعلم واستغفرك لما لم أعلم
رواه النسائي) الحديث رجال اسناده ثقات وقد ذكره في الجامع عند أدعية الاستخارة بلانظ
من رجل من بني حنظلة قال سمعت شداد بن أوس فقال الأعلاما كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم يعلمنا قول اذارو بنا أمر اذ كر وزادنا انك أنت علام الغيوب أخرجه
الترمذي وزاد في حديث آخر بعنه اذ اوى الى فراشه ولم يذكر فيه اذارو بنا أمرا
وقد أخرجه النسائي في اليوم والليلة ولم يذكر في الصلاة أو ما صاحب التيسير فساقه
باللفظ الذي ذكره المصنف قوله كان يقول في صلاته هذا الدعاء ورد مطلقا في الصلاة غير
مقيد بمكان مخصوص قوله الثبات في الامر سؤال الثبات في الامر من جوامع الحكم
النبوية لان من ثبته الله في امور وعصم عن الوقوع في المواقف ولم يصد منه أمر على
خلاف ما رضاه الله قوله والعزيمة على الرشد هي تكون بمعنى ارادة الفعل ومعنى الجسد
في طلبه والمناسب هنا هو الثاني قوله قلبا سليما أي غير عليل بكدر المعصية ولا مريض

وبينه وبينى (غاضبني) من باب المفاعلة الموضوع لمشاركة اثنين (نخرج فلم يقل عندي) بفتح الهمزة وكسر القاف مضارع من
القبول وهي يوم نصف النهار (نقال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) لانسان انظر أين هو) وعند الطبراني فاهي انسانا معه
قال الحافظ ابن حجر يظهر انه مهمل راوى الحديث لانه لم يذكر انه كان معه غيره ولا ينافي ما وقع عنده في الادب فقال النبي

صلى الله عليه وآله وسلم انما طاعة ابن ابي عمير كانت في المسجد لانه يحتمل أن يكون المراد من قوله انظر أين هو المكان المخصوص من المسجد (بخاء) ذلك الانسان (فقال يا رسول الله هو في المسجد راقد) وهذا يدل على اباحة الرقود فيه لمن لا يمكن له لكن يمكن أن يفرق بين نوم الليل وبين قيلولته ١٩٠ النمار (بخاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الى المسجد وراة (وهو مضطجع قد سقط رداؤه عن

بالاشغال على الغل والافطواء على الاحن قوله من خير ما تعلم هو سؤال نبيه الامور على الاطلاق لان ما به جل جلاله محيط بجميع الاشياء وكذلك التعمود من شر ما به علم والاستغفار لما به لم يكنه قال أسألك من خير كل شيء وأعوذ بك من شر كل شيء واستغفرك لكل ذنب (وعن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول في صلاته اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره رواه مسلم وأبو داود) قوله ذنبي كله استدلل به على جواز نسبة الذنب اليه صلى الله عليه وسلم وقد اختلف الناس في ذلك على أقوال مذكورة في الاصول أحدها أن الانبياء كلهم معصومون من الكبائر والصغار وهذا هو الاطلاق بشرطهم لولا مخالفتهم لصريح القرآن والسنة المشرفة بأنهم ذنوبا قوله دقه وجله بكسر أولهما أى قلبه وكثيره قوله وأوله وآخره هو من عطف الخاص على العام قوله وعلانيته وسره هو كذلك قال النووي فيه تكثيرا لئلا يظن انهاء وتوكيده وان أغنى بعضهم عن بعض (وعن عمار بن ياسر انه صلى صلاة فاجز فيها فأنكروا ذلك فقال ألم أتم الركوع والسجود فقالوا بلى قال اما اني دعوت فيهما بدهاء كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوه اللهم بعلمك الغيب وقد رتبك على الخلق أحق ما علمت الحياة خير الى موتي اذ كانت الوفاة خيرا الى أسألك خشيتك في الغيب والشهادة وكلمة الحق في الغضب والرضا والقصد في الفقر والغنى ولذة النظر الى وجهك والشوق الى اقبالك وأعوذ بك من ضرر المضرة ومن فتنة مضلة اللهم زينا بينة لايحان واجهنا بها دة مهتين رواه أحمد والنسائي) الحديث رجال اسما دة ثقات وساقه باسناد آخر فهو هذا اللفظ واسناد في سنن النسائي هكذا أخبرنا يحيى بن حبيب بن عربي قال حدثنا جاد قال حدثنا عطاء بن السائب عن أبيه قال صلى عمار فذكره وفي اسما دة عطاء بن السائب وقد اختلف وأخرج له البخاري ومقرؤنا بخرو بقمه رجاله ثقات واللعطاء هو السائب بن مالك الكوفي وثقه العجلي قوله فاجز فيها لعله لم يصاحب هذا الايجاز تمام الصلاة على الصفة التي هي - دواعيا رسول الله صلى الله عليه وسلم والالم يكن للانكار عليه وجه فقد ثبت من حديث أنس في مسلم وغيره انه قال ما صليت خلف أحدا أجز صلاة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في تمام قوله فانكروا ذلك عليه فيه جواز الانكار على من أخف الصلاة من دون استكمال قوله ألم أتم الركوع والسجود وفيه اشعار بأنه لم يتم غيرهما ولذلك أنكروا عليه قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوه به يحتمل انه كان يدعوه في الصلاة ويكون فعل عمار قربة تدل على ذلك ويحتمل انه كان يدعوه من غير تقييد بهما الصلاة كما هو الظاهر من الكلام قوله بعلمك الغيب وقد رتبك على الخلق فيه دليل على

شقه) بكسر الشين أى جانبه (واصابه تراب فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يحسبه عنه ويقول تم) يا (أبنا تراب قم) يا (أبنا تراب) بخذف حرف الراء المقدرة استنبط منه الملاحظة بالاصح ونوم في غير الفقراء في المسجد ووضي ذلك من وجوه الانتفاعات المباحة وجواز التكنية بغير الولد وجواز القائلة في المسجد ومما رآه المغضب بما لا يفضى منه بل يحصل به تأنيسه ولا يخفى في الادب انه كان يفرح اذا دعى بذلك وفيه دخول الوالدين ابنته بغير اذن زوجها حيث يعلم رضاه وأنه لا بأس ببدء المنسكين في غير الصلاة ورواه الاربعة مدنيون الا شيخ البخاري فبطني وفيه الحديث والنعنة وأخرجه البخاري في الاستئذان وفي فضل على مسلم في الفضائل (عن ابي قتادة) الحرث بن ربعي (السلي) بفتحين وفي آخره ميم لانه من الانصار نسبة الى سلة بالكسر المتوفى بالمدينة سنة أربع وخمسين (ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا دخل أحدكم المسجد) أى وهو متوضئ (فليركع) أى فليصل ندبا من

اطلاق الجزاء واردة البكل (ركعتين) تحية المسجد هذا العدد لا مفره ولا كثره باتفاق واختلف في أقله والصحيح جواز اعتباره ولا تتأدى هذه السنة بأقل من ركعتين وانفق أهمة الفتوى على ان الامر في ذلك للندب ونقل ابن بطال عن أهل الظاهر الوجوب والذي صرح به ابن حزم عدمه (قبل ان يجلس) تعظيما للبيعة فلا يخالف وجلس هل يشرع له التذلل لصريح جماعة يانه

لا يشرع له التدارك وفيه نظر لما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي ذر أنه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اركعت ركعتين قال لا قال قم فاركعهما ترجم عليه ابن حبان ان التحية لاتنوت بالجلوس وأيده بآية صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو قاعد على المنبر يوم الجمعة اسألك الفطاني لما قد قبل ١٩١ أن يصلي قم فاركع ركعتين اذمقتضاه أنه اذا

تركها شاعرع له فعلها ورواة

هذا الحديث كلهم مدينون الا
الاول وفيه التصديت والاخبار
والعقنة واخرجه مسلم وأبو
داود والترمذي والنسائي
(عن عبد الله بن عمر رضي الله
عنهما قال ان المسجد النبوي
(كان على عهد) أي زمان
(رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم مبنيا بالابن) بفتح اللام
وكسر الباء وهو الطوبى التي
(وسقته الجريد وعنده) بضم
العين والميم وبفتحهما (خشب
الخلل) بفتح الخاء والشين
وبضهما (فلم يزد فيه أبو بكر)
الصادق رضي الله عنه أي لم يغير
فيه (شيئا) بالزيادة والنقصان
(وزاد فيه عمر) بن الخطاب رضي
الله عنه في الطول والعرض
(و) لم يغير في بنيانه بل (بناه على
بنيانه في عهد رسول الله صلى الله
عليه وآله) (وسلم بالبن والجريد
وأعاد عمده) بضمين أو بفتحين
(خشباً) لانها بليت (ثم غيره
عثمان) بن عفان (رضي الله
عنه) من جهة التوسيع وتغيير
الالات (فزاد فيه زيادة كثيرة
وفي جداره بالحجارة المنقوشة)
بدل اللبن (والقصة) بفتح القاف

جواز التوسل إليه تعالى بصفات كماله وخصال جلالة قوله أحبني الى قوله خير الى هذا
ثابت في الصحيحين من حديث أنس بلفظ اللهم أحبني ما كانت الحياة خيراً لي ووفقي
ما كانت الوفاة خيراً لي وهو يدل على جواز الدعاء به إذا لم يكن هذا نزول الضرر كما وقع
التقييد بذلك في حديث أنس المذكور المتفق عليه ولفظه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لا يفتن أحدكم الموت لضر نزل به فان كان لابد مقيمياً فليقل اللهم أحبني الى آخره
قوله خشيتك في الغيب والشهادة أي في مغيب الناس وحضورهم لان الخشية بين الناس
فقط ليست من الخشية لله بل من خشية الناس قوله وكلمة الحق في الغضب والرضا انما
جمع بين الحالتين لان الغضب ربما حال بين الانسان وبين الصديق بالحق وكذلك الرضا
ربما قاد في بعض الحالات الى المداينة وكنتم كلمة الحق قوله والقصد في الفقر والغنى
القصد في كتب اللغة بمعنى استقامة الطريق والاعتدال وبمعنى ضد الافراط وهو
المناسب هـ لان بطر الغنى ربما جاز الى الافراط وعدم الصبر على الفقر ربما وقع في
التفريط فالقصد فيهما هو الطريقة القويمة قوله ولذا النظر الى وجهك فيه متمسك
للاشعرية ومن قال بقولهم والمثله ملو بله الذيل ومثلها علم الكلام وقد اقردها برسالة
مطولة ميمية البغية في الرزية قوله والشوق الى لقاءك انما سألته صلى الله عليه وسلم لانه من
موجبات محبة الله لاقامه بعد الحديث من أحب لقاء الله أحب لقاءه ومحبة الله تعالى
لذلك من أسباب المغفرة قوله مضرة نعماً قيده صلى الله عليه وسلم بذلك لان الضراء ربما
كانت نافعة آجلاً أو عاجلاً فلا يبطى الاستعاذة منها قوله مضلة وصفها صلى الله عليه وسلم
بذلك لان من الذنوب ما يكون من أسباب الهداية وهي به هذا الاعتبار مما لا يستعاذ منه
قال أهل اللغة الفتنة الامتحان والاختبار (وعن معاذ بن جبل قال لعن النبي صلى
الله عليه وسلم فقال انى أوصيك بكلمات تقواهن في كل صلاة اللهم أعنى على ذكرك
وشكرك وحسن عبادتك رواه أحمد والنسائي وأبو داود) الحديث قال الحافظ سنده
قوى وذكره المصنف في هذا الباب المشغل على أدعية الصلاة بناء على ان لفظ الحديث في
كل صلاة كافي الكتاب وقد رواه غيره بلفظ دبر كل صلاة وهو عند أبي داود بلفظ في دبر
كل صلاة وكذلك رويته من طريق مشايخي مسالاً بالهبة فلا يكون باعتبار هذه
الزيادة من أدعية الصلاة لان دبر الصلاة بعد ما على الاقرب كما سألني ويحفل دبر الصلاة
آخرها قبل الخروج منها لان دبر الحيوان منه وعليه بعض أئمة الحديث فلعن المصنف
أراد ذلك ولكنه يشكل عليه ابراده لادعية مقبلة بذلك في باب الذكر بعد الصلاة كحديث
ابن الزبير وحديث الغيرة الآتين قوله انى أوصيك بكلمات تقواهن في رواية أبي داود
لا تمدهن والنهي أصـ له التحريم فيدل على وجوب الدعاء بهذه الكلمات وقبل انه نهي

وتشديد الصاد المهمة له الجص بلفظة أهل الحجاز يقال قصص داره اذا حصصها (وجعل عمده من حجارة منقوشة وسقفة
بالساج) بفتح القاف والقاف الفاضل عطف على جعل وفي رواية باسكان القاف وفتح الفاء عطف على جعله والساج
ضرب ونوع من الخشب معروف يوفى به من الهند الواحدة ساجة قال ابن بطال وغيره هذا يدل على أن السنة في بنيان

المسجد القسطنطيني في القسطنطينية فقد كان يخرج كثر القسطنطينية في أيامه وسعة المال عنده لم يغير المسجد عما كان عليه
وانما احتاج الى تجديد لانه لم يجد في ايامه ثم كان عثمان والمال في زمانه أكثر من زمانه بملايعة يفتقر الزخرفة
ومع ذلك فقد أنكر بعض الصحابة عليه ١٩٢ وأول من زحف المساجد الوليد بن عبد الملك بن مروان وذلك في أواخر

ارشاد وهو محتاج الى قرينة ووجه يخص به هذه الكلمات انها مشهورة
على جميع خير الدنيا والآخرة (وعن عائشة انها فقت النبي صلى الله عليه وسلم من
مضجها فليست يدها فوقت عليه وهو ساجد وهو يقول رب اعط نفسي تقواها زكاه
أنت خير من زكاه أنت وليها وما ولاها وما ولاها) الحديث أخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة باللفظ فقد روى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات
ليلة فليست المسجد فاذا هو ساجد وقدماه منصوبتان وهو يقول الله أعوذ برضاك من
خطئك وأعوذ بعافيتك من عقوبتك وأعوذ بك منك لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت
على نفسك فيمكن أن يكون اللفظ الذي ذكره أحد من أحد روايات هذا الحديث ويمكن
أن يكون حديثاً متعللاً ويحمل ذلك على تعدد الواقعة قوله أعط نفسي تقواها أي
اجعلها متقية سامعة مطيعة قوله زكاه أي اجعلها زكية بما فضلت به عليها من
النقوى وخصال الخير قوله أنت وليها أي متولى أمورها وما ولاها أي مالها والحديث
يدل على مشروعية الدعاء في السجود وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن ابن عباس أن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى فجعل يقول في صلاته أو في سجوده اللهم اجعل في قلبي
نورا وفي سمعي نورا وفي بصري نورا وفي عيني نورا وفي شفاي نورا وما في نورا وخلقني نورا
وفي نوري وتحتي نورا واجعل لي نورا أو قال واجعل لي نورا مختصراً من مسلم) الحديث
ذكره مسلم في صحيحه مطولاً ومختصراً بطرق متعددة وألفاظ مختلفة وجميع الروايات
مقبولة بصلة الدليل قوله في صلاته أو في سجوده هذا الشك وقع في رواية محمد بن بشر عن
محمد بن جعفر عن شعبة عن سلمة بن كهيل عن كريب عن ابن عباس وفي رواية في مسلم
تخرج الى الصلاة وهو يقول الحديث وفي رواية له وكان في دعائه اللهم اجعل الخ من
غير تقييد بحال الصلاة ولا بحال الخروج قوله اجعل في قلبي نورا الى آخر الحديث قال
الزوري قال العلماء مال النور في أعضائه وجهاته والمراد بيان الحق وضياؤه والهداية
اليه فمال النور في جميع أعضائه وجسمه وتصرفاته وقلبه وحالته وجملة وفي جهاته
التي حتى لا ينفك شيء فيها عنه

(باب الخروج من الصلاة والسلام)

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يلم عن يمينه وعن يساره السلام عليكم
ورحمة الله والسلام عليكم ورحمة الله حتى يرى يبايض خده رواه الترمذي وصححه الترمذي
وعن عامر بن سعد عن أبيه قال كنت أرى النبي صلى الله عليه وسلم يلم عن يمينه وعن
يساره حتى يرى يبايض خده رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه) الحديث الاول

عصر الصحابة وسكت كثير من
أهل العلم عن انكار ذلك خوفاً
من الفتنة ورخص في ذلك
بعضهم وهو قول أبي حنيفة
إذا وقع ذلك على سبيل التعظيم
للساجد ولم يقع الصبر على
ذلك من بيت المال وقال البدر
ابن المنير لما شيد الناس بيوتهم
وزخرفوها ناسب أن يصنع
ذلك بالمساجد صوتاً لها من
الاستئذان ونعقب بأن المنع
أن كان للعت على اتباع السلف
في ترك الرفاهية فهو كما قال
وان كان خشية شغل بال المصلي
بالزخرفة فلا لبقاء العلة كذا في
الفتح قلت تامل ابن المنير في
زخرفة المساجد بما ذكره
للحديث بالقياس الخامس
المبني على شفا جرف هار فلا
يلتفت اليه ولا يعرج عليه
بعد ما ثبت النهي عن الشارع
عن تشييدها وزخرفتها ورواية
هذا الحديث ما ينفك مبرى
ومدني وفيه رواية الاقران
صالح عن نافع لانهما من
طبعة واحدة وتابى عن تايي
والتحديث والاخبار والمنعنة
وأخرجه أبو داود في الصلاة
(عن أبي سعيد الخدري رضى

الله عنه انه كان يحدث يوماً حتى أتى على ذكر بناء المسجد النبوي (فقال) أبو سعيد (كأنهم لبننة لبننة) الطوبى أخرجه
البيهقي (١٤٠٠) هو ابن ياسر يحمل (لبنتين لبنتين) ذكرهما امرئيزك بن زاذان في جامع لبننة عنه وابنة عن رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم (فأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل ينفذ الثراب عنه) زاد البخاري في الجهاد عن رأسه وكذا المسلم وفيه

اكرام العامل في سبيل الله والاحسان اليه بالفعل والقول (ويقول) في تلك الحالة (ويجوز) بالاضافة كلمة رجعة في وقوع في هلكة لا يستحقها كما ان ويل كلمة تقمة لمن يستحقها (يدعوهم) أي الفئة الباغية وهم أصحاب معاوية رضي الله عنه الذين قتلوه في وقعة صفين (الى) سبب (الجنة) وهو طاعة علي بن أبي طالب رضي الله عنه ١٩٣ الامام الواجب الطاعة اذ ذلك (و) هم

(يدعونه الى) سبب (النار) لكنهم معذورون للتأويل الذي ظهر لهم لانهم كانوا مجتهدين ظانين انهم يدعونه الى الجنة وان كان في نفس الامر بخلاف ذلك فلا لوم عليهم في اتباع ظنهم فان اجتهد اذا أصاب فله أجران واذا أخطأ فله أجر واحد الضمير عليهم وهم غير مذكورين صريحا لكن وقع في رواية ابن السكن وكريمة وغيرهم ما يوجب عارقة قتله الفئة الباغية والفئة هم أهل الشام وهذه الزيادة حذفها البخاري لضعفه وهي ان أباسعيد الخدري رضي الله عنه لم يسمعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما بين ذلك في رواية البزار وافظه قال أبو سعيد خدشي أصحابي ولم اسمعه من النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يا ابن سمية تقتلك الفئة الباغية واسناده على شرط مسلم لا البخاري فلذا اقتصر البخاري على القدر الذي سمعه أبو سعيد من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم دون غيره وهذا دل على دقة فهم البخاري وفقهه وتبحره في الاطلاع على علل الاحاديث (قال يقول عمار أعوذ بالله من الفتن) واستنبط من هذا استحباب الاستعاذة

أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان وله ألفاظ وأصله في صحيح مسلم قال الله صلى والاسانيد صحاح ثابتة في حديث ابن مسعود في تسليتين ولا يصح في تسليمة واحدة وفي الحديث الثاني أخرجه أيضا البزار والدارقطني وابن حبان قال البزار روى عن سعد من غير وجه وفي الباب أحاديث فيها ذكر التسليمتين منها عن عمار عند ابن ماجه والدارقطني وعن البراء عند ابن أبي شيبة في مصنفه والدارقطني أيضا وعن سهل بن سعد عند أحمد وفيه ابن لهيعة وعن حذيفة عند ابن ماجه وعن عدي بن حميرة عند ابن ماجه أيضا واسناده حسن وعن طلق بن علي عند أحمد والطبراني وفيه ملازم بن عمرو وعن المغيرة عند المعمر في اليوم والليث والطبراني قال الحافظ وفي اسناده نظار وعن واثله ابن الاسقع عند الشافعي واسناده ضعيف وعن واثله بن حجر عند أبي داود والطبراني من طريق ابنته عبد الجبار ولم يسمع منه وعن يعقوب بن الحصين عند أبي نعيم في المعرفة وفيه عبد الوهاب بن مجاهد وهو متروك وعن أبي رمثة عند الطبراني وابن مندة قال الحافظ وفي اسناده نظار وعن أبي موسى عند أحمد وابن ماجه وعن سمرة وسبأ عن جابر بن سمرة وسبأ في أيضا وهذه الاحاديث تدل على مشروعية التسليتين وقد حكاه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق وعلي وابن مسعود وعمار بن ياسر ونافع بن عبد الحرث من الصحابة وعن عطاء بن أبي رباح وعاقمة والشعبي وابي عبد الرحمن السلمي من التابعين وعن أحمد واحق وأبي نؤير وأصحاب الرأي قال ابن المنذر روى أقول وحكا في البحر عن الهادي والقاسم وزيد بن علي والمؤيد بالله من أهل البيت واليه ذهب الشافعي كما قال النووي وذهب الى أن المنبروع تسليمة واحدة ابن عمرو وأنس وسليمة بن الأكوع وعائشة من الصحابة والحسن وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز من التابعين ومالك والاوزاعي والامامية وأحد قولي الشافعي وغيرهم وذهب عبد الله بن موسى بن جعفر من أهل البيت الى أن الواجب ثلاث عينا وشعلا وتلقا وجهه واختلف القائلون بمشروعية التسليتين هل الثانية واجبة ام لا نذهب الجمهور الى استحبابها قال ابن المنذر اجمع العلماء على أن صلاة من اقتصر على تسليمة واحدة جائزة وقال النووي في شرح مسلم اجمع العلماء الذين يعتقدون على أنه لا يجب الا تسليمة واحدة وحكي الطحاوي وغيره من الحسن بن صالح انه أوجب التسليتين جميعا وهي رواية عن أحمد وفيها قال بعض أصحاب مالك وثقة ابن عبد البر عن بعض أصحاب الظاهر والى ذلك ذهب الهادي وسبأ في الكلام على وجوب التسليمة أو التسليمتين أو عدم ذلك في باب كون السلام فرضا وفتسكلم ههنا في مجرد المشروعية من غير نظر الى الوجوب فتقول احتج القائلون بمشروعية التسليتين بالاحاديث المتقدمة واحتج القائلون بمشروعية الواحدة فقط بالاحاديث التي سبأ في

٢٥ قيل في من الفتن ولوعلم المرء انه يتسلك فيها بالحق لانهم ساءت تقضى الى ما لا يرى وقوه وفيه زعل على ما اشتهر على الالسنه مما لا اصل له لا تستعبد من الفتن ولا تذكر هو الفتن فان فيها احصاء المناقعة وحديث يقتل عمار الفئة الباغية رواه جماعة من الصحابة ذكرهم في الفتح وغالب طرقه صحيحة أو حسنة وفيه عن جماعة آخرين بطول عدلهم وفي هذا

الحديث علم من اهلام النبوة وفضيلة ظاهرة على ولعمارة ورد على النواصب الزاعمين ان علمنا لم يكن مصيبا في حروبه وفيه جواز ارتكاب المشقة في عمل البروقير الرئيس والقيام عنه بما يتعاطاه من المصالح وفضل بنيان المساجد ورواية هذا الحديث كاهم بصريون وفيه التحديث والعنونة ١٩٤ والقول وآخر حجه البخاري أيضا في الجهاد والفتن (عن عثمان بن عفان

رضي الله عنه) حال كونه يقول عند قول الناس فيه) أي أنكارهم عليه (حين يفي) أي راد أن يفي (مسجد الرسول صلى الله عليه وآله) (وسلم) بالحجارة المنقوشة والقصة إلى آخر ما مر آتفا وكان ذلك سنة ثلاثين على المشهور وقيل في آخر سنة من خلافته وجمع بينهما بأن الأول كان ابتداء بنيائه والثاني تاريخ انتهائه ولم يكن المسجد انشاء وانما وسعه وشيده ولمسلم من طريق محمود بن أبيه الدارقطني وهو من صفار الصحابة قال لما أراد عثمان بناء المسجد كره الناس ذلك وأحبوا أن يدعوه على هيبته أي في عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البغوي في شرح السنة لعل الذي كره الصحابة من عثمان بناؤه بالحجارة المنقوشة لا محمود توسيعه انتهى فيؤخذ منه إطلاق البناء في حق من جدد كإطلاق في حق من أنشأ أو المراد بالمسجد هنا بعض المسجد من إطلاق الكل على الجزء (أنكم أكثرتم) أي الكلام في الانكار على ما فعلته وحذف المقبول للعلم به (واني سمعت النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) حال كونه (يقول من يفي) حقيقة أو مجازا (مسجدا) كبيرا كان أو صغيرا فالتذكير فيه للشموع ولا بن خزيمة كتحصن قطاة أو أصغر ومفعلهما بفتح الميم ثم

ذكرها في باب من اجتأ بالتسليم واحتج القائل بمشروعية ثلاث بأن في ذلك جمعا بين الروايات والحق ما ذهب إليه الأولون لكثرة الأحاديث الواردة بالتسليمين وحمية بعضها وحسن بعضها واشتمالها على الزيادة وكونها منبهة بخلاف الأحاديث الواردة بالتسليم الواحدة فأنما مع قائمها ضعيفة لا تنتهض للاحتجاج كما ستعرف ذلك ولو سلم أنها ضالم تصلح لمعارضة أحاديث التسليمين لما عرفت من اشتمالها على الزيادة وأما القول بمشروعية ثلاث فلعل القائل به ظن أن التسليم الواحدة الواردة في الباب الذي سميأتي غير التسليمين المذكورتين في هذا الباب فجمع بين الأحاديث بمشروعية الثلاث وهو فاسد وأفسد منه ما رواه في البحر عن البعض من أن المشروع واحدة في المسجد الصغير وثلاث في المسجد الكبير **قوله** عن يمينه وعن يساره فيه مشروعية أن يكون التسليم إلى جهة اليمين ثم إلى جهة اليسار قال النووي ولو سلم التسليمين عن يمينه أو عن يساره أو تافعا وجهه أو الأولى عن يساره والثانية عن يمينه صححت صلاته وحصلت التسليمتان وليكن فانه الفضيلة في كيفية ما **قوله** السلام عليكم ورحمة الله وبركاته زاد أبو داود من حديث وائل وبركانه وأخرجها أيضا ابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود وكذلك ابن ماجه من حديثه قال الحافظ في التلخيص فيجب من ابن الصلاح حيث يقول ان هذه الزيادة ليست في شيء من كتب الحديث الا في رواية وائل بن حجر وقد ذكرها الحافظ طرقا كثيرة في تلخيص الافكار فخرج الاذكار لما قال النووي ان زيادة وبركانه رواية فردة ثم قال الحافظ بعد ان ساق تلك الطرق فهذه عدة طرق ثبتت بها وبركانه بخلاف ما يوهمه كلام الشيخ انه رواية فردة انتهى وقد صحح أيضا في بلوغ المرام حديث وائل المشتمل على تلك الزيادة **قوله** حتى يرى بياض خده بضم الياء المقتناة من تحت من قوله يرى مبيها للجهول كذا قال ابن رسلان وبياض بالرفع على النماية وفيه دليل على المبالغة في الاتفات إلى جهة اليمين وإلى جهة اليسار وزاد النسائي فقال عن يمينه حتى يرى بياض خده الا يمين وعن يساره حتى يرى بياض خده الا يسرى وفي رواية له حتى يرى بياض خده من ههنا وبياض خده من ههنا (وعن جابر بن سمرة قال كان إذا

صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قلنا السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله واشار بيده إلى الجانبين فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم علام تؤمون يا أيديكم كأنها أذناب خيل شمس انما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه يسلم على أخيه من على يمينه وشماله رواه أحمد ومسلم وفي رواية كانا صلى خلف النبي صلى الله عليه وسلم فقال ما بال هؤلاء يسلمون بأيديهم كأنها أذناب خيل شمس انما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه

(مسجدا) كبيرا كان أو صغيرا فالتذكير فيه للشموع ولا بن خزيمة كتحصن قطاة أو أصغر ومفعلهما بفتح الميم ثم والخاء كقعد وهو مجتمعا النضع فيه بيضا ورتقد عليه كأنهم اتفحص عنه التراب أي تكشفه والقصص البعث والكشف ولا ريب انه لا يكفي مقداره للصلاة فيه فهو محمول على المبالغة عهدا كثر العلماء لان الشارح يضرب المثل في الشيء بما لا يكاد يقع

كقوله اصنعوا وأطيعوا ولوعبدوا حبشيا وقد ثبت انه صلى الله عليه وآله وسلم قال الاثم من قرئش أو هو على ظاهره بان يزيد في المسجد قدر يحتاج اليه تكون تلك الزيادة هذا القدر أو يشتتر لجماعة في بناء مسجد فتقع حصه كل واحد منهم ذلك القدر وهذا كله بناء على أن المسجد ما يتبادر الى الذهن وهو المكان الذي ١٩٥ يتخذ للصلاة فيه فان كان المراد بالمسجد

موضع السجود وهو ما يوسع الجهة فلا يحتاج الى شيء مما ذكر امكن قوله بغيره بوجود بناء على الحقيقة ويؤيده رواية أم حبيبة من بنى لله بيتا أخرجه سمويه في فوائده باسناد حسن فكل ذلك مشعر بان المراد بالمسجد المكان المتخذ لاموضع السجود فقط لكن لا يمنع ارادة الاخر مجازا اذ بناء كل شيء بحسبه قال في الفتح وقد شاهدنا كثيرا من المساجد في طرق المسافرين يحوطونها الى جهة القبلة وهي في غاية الصغر وبعضها لا يكون أكثر من قدر موضع السجود وروى البيهقي في الشعب من حديث عائشة نحو حديث عثمان وزاد قلت وهذه المساجد التي في الطرق قال نعم والطبراني نحوه من حديث أبي قرصافة واسنادهما حسن وخص القطة بهذا لانها لا تبيض على شجرة ولا على رأس جبل بل اغتاج جعل مجتمعا على بسيط الارض دون سائر الطير فلذلك شبهه بالمسجد ولانها توصف بالصدق فكانت أشارة بذلك الى الاخلاص وصدق النية في بنائه كما قال الشيخ أبو الحسن الشاذلي خالص العبودية الاندماج في طي الاحكام من غير

ثم يقول السلام عليكم السلام عليكم رواه النسائي الحديث أخرجه أيضا أبو داود قوله سلام تؤمون في رواية أبي داود بلانظ ما بال أحدكم يري بيده بالراء قال ابن الاثير ان صحة الرواية بالراء لم يكن نصفيها للواو فوجد جعل الرمي باليد موضع الاءاء الجواز ذلك في اللغة يقول رميت بصري اليك أي مددته ورميت اليك يدي أي أشرت بها قال والرواية المشهورة رواية مسلم على ما تؤمون بهمزة مضمومة بعد الميم والاءاء الاشارة أو ما يؤمن أياء وهم يؤمون مهموزا ولا نقل أو ميت بياء ساكنة قاله الجوهري قال ابن الاثير وقد جاء في رواية الشافعي يؤمون بضم الميم بلاهزة فان صحة الرواية فيكون قد ابدل من الهمزة ياء فلما قلبت الهمزة ياء صارت يوى فلما لحقه ضمير الجماعة كان القياس يؤمون فنقلت الياء وقبلها كسرة فحذفت ونقلت ضمها الى الميم ففعل يؤمون قوله أذناب خيل شمس ياسكان الميم وضمها مع ضم الشين المحجمة جمع شمس بفتح الشين وهو من الدواب النفور الذي يمنع على راحته ومن الرجال صعب الخلق قوله من على يمينه وشماله في رواية أبي داود من عن يمينه ومن عن شماله وهو من الأدلة على مشروعية التسمية وقد قدمنا الكلام على ذلك قوله ثم يقول السلام عليكم قال المصنف رحمه الله وهو دليل على أنه اذا لم يقل ورحمة الله أجزأه انتهى والاحاديث المتقدمة مشتملة على زيادة ورحمة الله وبركاته فلا يتم الاتيان بالمشروع الابتدال وأما الاجزاء وعدمه فببقي على القول بالوجوب وعدمه وسيأتى ذلك (وعن سمرة بن جندب قال أمرنا رسول

الله صلى الله عليه وسلم ان نسلم على أئمتنا وان يسلم بعضنا على بعض رواه أحمد (١) وأبو داود وانظروا أمرنا فان ترد على الامام وان تعاب وان يسلم بعضنا على بعض) الحديث أخرجه أيضا الحاكم والبرزوراذي في الصلاة قال الحافظ واسناده حسن انتهى ولكنه رواية الحسن عن سمرة وقد اختلف في سماعه منه على أربعة مذاهب سمع منه مطلقا لم يسمع منه مطلقا سمع منه حديث العقيقة سمع منه ثلاثة أحاديث وقد قدمنا بسط ذلك وقد أخرج هذا الحديث أبو داود من طريق أخرى عن سمرة بلفظ نسلموا على قارئكم وعلى أنفسكم قال الحافظ لكنه ضعيف لانه من الجاهيل بل قوله ان نسلم على أئمتنا أي نرد السلام عليهم كافي الرواية الثانية قال أصحاب الشافعي ان كان المأموم عن يمين الامام فينوي الرعد عليه بالثانية وان كان عن يساره فينوي الرعد عليه بالاولى وان حاذاه فبأشياء وهو في الاول أحب قوله وان يسلم بعضنا على بعض ظاهره شامل للصلاة وغيره وان كان قسده البزار بالصلاة كما تقدم ويدخل في ذلك سلام الامام على المأمومين والمأمومين على الامام وسلام المقتدين ببعضهم على بعض وقد ذهب المؤيد بالله وأبو

شمرة ولا ارادة وهذا شأن هذا الطائر وقيل لان الفوصها يشبه محراب المسجد في استدارته وتكونه (يتبع به) أي ببناء المسجد (وجه الله) عز وجل أي ذاته تعالى طلبا لمرضاته لا رياء ولا سمعة قال ابن الجوزي ومن كتب اسمه على المسجد الذي بينه

كان بعد من الاخلاص (بني الله) عز وجل (له) مجازاته (مثله) في معنى البيت حال كونه (في الجنة) لكنه في السعة افضل
 هما العين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر قال النووي يحتمل أن يكون المراد ان فضله على نبوت الجنة كفضل المسجد
 على بيوت الدنيا وفيه اشارة أيضا الى ١٩٦ دخول فاعل ذلك الجنة اذ هو المقصود بالبناء له ان يسكنه وهو لا يسكنه الا بعد

الدخول والله أعلم وروى أحمد
 بإسنادين من حديث ابن عمرو
 ابن العاص مرفوعا من بني الله
 مسجدا بني الله له بيتا أوسع منه
 أو المراد بالجزء ابنية متعددة أى
 بني الله له عشرة أبنية مثله اذ
 الحسنة بعشرة أمثالها والاصل
 ان جزاء الحسنة الواحدة واحد
 بحكم العدل والزيادة عليه بحكم
 الفضل قال في الفتح ومن بناء
 بالاجرة لا يحصل له هذا الوعد
 الخصوص لعدم الاخلاص
 وان كان يؤخر في الجنة لكن
 الاخلاص لا يحصل الا من
 المتطوع وهل يحصل الثواب
 المذكور لمن جعل بقعة من
 الارض مسجدا بأن يكتب
 يتوكل بها من غير بناء وكذا من
 عمدا الى بناء كان عليه فوقعه
 مسجدا ان وقع فنامع ظاهر اللفظ
 فلا وان نظرنا الى المعنى فنعم
 وهو المتجه وكذا قوله في حقيقة
 في المباشرة بشرطها لكن المعنى
 يقتضي دخول الامر بذلك أيضا
 وهو المنطبق على استدلال
 عثمان رضي الله عنه لانه استدلال
 به هذا الحديث على ما وقع منه
 ومن المعاجم انه لم يباشر ذلك
 بنفسه ورواه هذا الحديث السبعة
 ثلاثة مصريون وثلاثة مديون

طالب الى وجوب قصد المالكين ومن في ناحيتهم مامن الامام والمؤمنين في الجماعة تمسكا
 بهم اذ وهو ينبغي على القول بإيجاب السلام وسياق الكلام فيه قوله وأن تعجب
 بتشديد الباء الموحدة آخر الحروف والتعجب التواضع والتواضع أحب لكل واحد
 منهم صاحبه (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال حذف التسليم
 سنة رواه أحمد وأبو داود ورواه الترمذي موقوفا وصححه وقال ابن المبارك معناه
 ان لا يعدمها الحديث أخرجه أيضا الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم وفي اسناده
 قرة بن عبد الرحمن بن حيوي بن ناضرة بن عبد بن عامر المأفري المصري قال أحمد
 منكر الحديث جدا وقال ابن معين ضعيف وقال أبو حاتم ليس بالقوى وقال ابن عدى
 لم أره حديثا منه كرا وأرجو أنه لا بأس به وقد ذكره مسلم في الصحيح مقرونا بعمر بن
 الحرث وقال الاوزاعي ما علم أحدنا علم بالزهرى من قرة وقد ذكره ابن حبان في ثقاته
 وصحح الترمذي هذا الحديث من طريقه وليس موقوفا كما قال المصنف لان لفظ الترمذي
 عن أبي هريرة قال حذف السلام سنة قال ابن سديد الناس وهذا مما يدخل في المسند
 عند أهل الحديث أو أكثرهم وفيه خلاف بين الاصوليين معروف قوله حذف التسليم
 في نسخة من هذا الكتاب حذف السلام وهي الموافقة لفظ أبي داود والترمذي
 والحذف بفتح الحاء المهملة وسكون الذا لالمجمة بعدها فاف هو ما رواه المصنف عن
 عبد الله بن المبارك ان لا يعدمها يعني بترك الاطالة في لفظه ويسرع فيه قال الترمذي
 وهو الذي يستحبه أهل العلم قال وروى عن ابراهيم النخعي انه قال التكبير جزم والسلام
 جزم قال ابن سديد الناس قال العلماء يستحب ان يدرج لفظ السلام ولا يعدمها لأعلم
 في ذلك خلافا بين العلماء وقد ذكر المهدى في البهران الرى بالتسليم بجملة ما كرهه قال لعله
 صلى الله عليه وسلم يسكنه ووقار انتهى وهو مرادهم هذا الدليل الخاص ان كان يريد
 كراهة الاستحجال باللفظ

(باب من اجتزا بتسليمية واحدة) *

(عن هشام عن قتادة عن زرار بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اذا أوتر بتسبع ركعات لم يقعد الا في التسابعة فيحمد الله ويذكره ويدعو
 ثم ينهض ولا يسلم ثم يصلي التاسعة فيجالس فيذكر الله ويدعو ثم يسلم تسليمة يسعها
 ثم يصلي ركعتين وهو جالس فلما كبر وضعف أوتر بتسبع ركعات لا يقعد الا في السادسة ثم
 ينهض ولا يسلم فيصلي السابعة ثم يسلم تسليمة ثم يصلي ركعتين وهو جالس رواه أحمد
 والنسائي وفي رواية لاحد في هذه القصة ثم يسلم تسليمة واحدة السلام عليكم يرفع بها

والرابع مديون سكن مصر وهو بكبر وفيه الحديث بالجمع والافراد والاعخبار والسمع وثلاثة من التابعين صوته

وأخرجه مسلم والترمذي (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه) ابن عمرو بن حرام الانصاري ثم السلي (يقول من رجل) لم أقف
 على اسمه (في المسجد النبوي) (ومعه سهام) قد أبدى نصولها وسلم عنه ان البار المذكور كان يتصدق بالنبل في المسجد (فقال له

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم أمسك بنصالحها) كى لا تخدش مسلما وهذا من كريم خلقه صلى الله عليه وآله وسلم ورواة هذا الحديث الأربعة ما بين كوفى ومدنى وأخرجه البخارى أيضا فى القتن ومسلم فى الادب والنسائى فى الصلاة وأبو داود فى الجهاد وابن ماجه فى الادب (عن أبي موسى) الاشعري رضى الله عنه ١٩٧ (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه قال

من مر فى شئ من مساجدنا أو أسواقنا بفيل معه أو لفتوى بيع لاشك من الراوى (فليأخذ على نصالحها) زاد الاصيل بكفه ضمن كلمة الاخذ ههنا فى الاستعلاء للمبالغة فعديت بهلى والأفالوجه تعديته بالباء (لا يعمر) أى لا يجوز (بكفة مسما) بسبب ترك أخذ النصال ومسلم من رواية أبي اسامة فليمسك على نصالحها بكفه أن يصيب أحدا من المسلمين ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصرى وكوفى وفيه التهديد والسماع والغنعة وأخرجه البخارى فى القتن ومسلم فى الادب وأبو داود فى الجهاد وابن ماجه فى الادب (عن حسان بن ثابت) بن المنذر ابن حرام الانصارى الخزرجى شاعر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (رضى الله عنه أنه استشهد) أى طلب الشهادة أى الاخبار بالحكم الشرعى فاطلق عليه الشهادة مبالغة فى تقوية الخبر (أبهريرة رضى الله عنه) فقال (أنشد الله) بفتح الهمزة وضم الشين والجلالة الشريفة نصب أى سألتك بالله (هل سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول يا حسان

صونه حتى يوقظنا وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعونها رواء أحمد) أما حديث عائشة فخرج نحوه أيضا الترمذى وابن ماجه وابن حبان والحاكم والدارقطنى بلفظ ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسلم تسليمة واحدة تلقا وجهه قال الدارقطنى فى المعال رفعة عن زهير بن محمد عن هشام عن أبيه عنها عمرو بن أبى سلمة وعبد الملك الصنعافى وخالفهما الوليد بن قوفه عليم وقال عقبه قال الوليد قلت لزهير أبلغك عن النبي صلى الله عليه وسلم فيه شئ قال نعم أخبرنى يحيى بن سعيد الانصارى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم فبين ان الرواية المرفوعة وهم وكذا رجع رواية الوقف الترمذى والبخارى وأبو حاتم وقال فى المرفوع انه منكر وقال ابن عبد البر لا يصح مرفوعا ولم يرفعه عن هشام غير زهير وهو ضعيف عند الجميع كنى الخط الا يمتح به اه وزهير لا ينتهى الى هذه الدرجة فى التضعيف فقد قال أحمد انه مستقيم الحديث وقال صالح بن محمد انه ثقة صدوق وقال موسى بن هرون أرجو انه صدوق وقال الدارمى ثقة له أغالط كثيرة وثقة ابن معين وقال أبو حاتم محله الصدق وفى حفظه سوء وقد اخرج له الشيخان واكتنه روى الترمذى عن البخارى عن أحمد بن حنبل انه قال كان زهير بن محمد هذا ليس هو الذى يروى عنه بالعراق وكانه رجل آخر فلبوا اسمه وقال الحاكم رواء وهيب عن عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة مرفوعا وهذا السناد صحيح ورواه بقى ابن محمد فى مسنده من رواية عاصم عن هشام بن عروة مرفوعا وهاتان الطريقتان فيهما متابعة لزهير فيقتوى حديثه قال الحافظ وعاصم عن عدى هو ابن عمرو وهو ضعيف وهم من زعم أنه ابن سليمان الاحول وأخرجه ابن حبان فى صحيحه والسرراج فى مسنده عن زرارة بن أوفى عن سعد بن هشام عن عائشة باللفظ الذى ذكره المصنف قال الحافظ واسناده على شرط مسلم ولم يستدركه الحاكم مع أنه اخرج حديث زهير بن محمد انتهى وقد قدمنا انه اخرج له البخارى أيضا فهو على شرطهما الا على شرط مسلم فقط وبما ذكرنا تعرف عدم صحة قول العقيلي ولا يصح فى تسليمة واحدة شئ وكذا قول ابن القيم انه لم يثبت عنه ذلك من وجه صحيح وأما حديث ابن عمر فخرج أيضا ابن حبان وابن السكن فى صحيحهما والطبرانى من حديث ابراهيم الصائغ عن نافع عن ابن عمر بلفظ كان يفصل بين الشفع والوتر وقد عده صاحب مجمع الزوائد لذلك بابا فقال باب الفصل بين الشفع والوتر عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصل فى الخجرة وألقى البيت فينصل بين الشفع والوتر بتسليمة يسمعونها رواء الطبرانى فى الاوسط وفيه ابراهيم بن سعيد وهو ضعيف انتهى ولم يذكر فى هذا الباب الا هذا الحديث وفى الباب عن سهل بن سعد عند ابن ماجه بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تسليمة واحدة تلقا وجهه وفى اسناده

أجيب) دافعا وليس من اجابة السؤال او المعنى أجيب الكناى رأى رد عليهم (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ذهجو وأصحابه وفى رواية سعيد بن المسيب أجيب عنى فعب عنه بما هنا تعظيما وأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك كذات تربة المهابة وتقوية لداعى المأمور (اللهم أيده) أى قوه (روح القدس) جبريل عليه السلام وفى حديث البراءة هذا البخارى بلفظ

وجبريل معك وفي الترمذي عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصب الحسن منبراً في المسجد فيقوم عليه يهجو الكفار (قال أبو هريرة) رضي الله عنه (نعم) سمعته يقول ذلك قال ابن بطال أيس في الحديث أن حسناً أنشد شهما في المسجد بحضرة النبي صلى الله عليه وآله ١٩٨ وآله وسلم لكن رواية البخاري في بدء الخلق من طريق سعيد تدل على أن

قوله صلى الله عليه وآله وسلم
لحسن أجب عني كان في المسجد
وأنه أنشد فيه ما أجاب به
المشركين ولفظه مرعري
المسجد وحسان يشد فزجره
فقال كنت أنشد فيه وفيه من
هو خير منك ثم التفت إلى أبي
هريرة فقال أنشدك الله
الحديث وقال غيره يحتمل أن
البخاري أراد أن الشعر المشتمل
على الحق حق بدليل دعاء النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لحسان
على شعره وإذا كان حقا جاز
في المسجد كما في الكلام الحق
ولا يمنع منه كما يمنع من غيره من
الكلام الخبيث والافعال الساقط
قال في الفتح والاول اليق
بتصرف البخاري وبذلك جزم
المازري وقال إنما اختصر
البخاري القصة لاشتهارها وليكون
ذكرها في موضع آخر انتهى وأما
مارواه ابن خزيمة في صحيحه
والترمذي وحسنه عن عمرو بن
شعيب عن أبيه عن جده قال
نهي رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم عن تناشد الاشعار في
المساجد واسناده صحيح الى عمرو
بن بصير نسخته في صحيحه وفي
المعنى عدة أحاديث لكن
في أسانيد ما مقال والجمع بينها

عبد المهيمن بن عباس بن سهل بن سعد وقد قال البخاري انه منكر الحديث وقال النسائي متروك وعن سلمة بن الاكوع عند ابن ماجه ايضا بافظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى فسلم مرة واحدة وفي اسناده يحيى بن راشد البصري قال يحيى ليس بشئ وقال النسائي ضعيف وعن أنس عند ابن أبي شيبة ان النبي صلى الله عليه وسلم سلم تسليمة واحدة وعن الحسن بن سنان ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر كانوا يسلمون تسليمة واحدة ذكره ابن أبي شيبة وقال حدثنا أبو خالد عن حميد قال كان أنس يسلم واحدة وحدثنا أبو خالد عن سعد بن مرزبان قال صليت خلف ابن أبي ليلى فسلم واحدة ثم صليت خلف علي فسلم واحدة وذكره عن أبي وائل ويحيى بن وثاب وعمر بن عبد العزيز والحسن وابن سيرين والقاسم بن محمد وعائشة وأنس وابي العالية وأبي رجاء وابن أبي أوفى وابن عمر وسعد بن جبير وسويد وقيس بن أبي حازم بإسانيده اتيهم وذكر ذلك عبد الرزاق عن الزهري قال الترمذي ورأى قوم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم تسليمة واحدة في المكتوبة قال واضح الروايات عن النبي صلى الله عليه وسلم تسليمتان وعليه أكثر الصحابة والتابعين ومن بعدهم انتهى وقد احتج بهذه الاحاديث المذكورة ههنا من قال بعشر وسليمة واحدة وقد قدمنا ذكرهم في الباب الاول وقد اشغل حديث عائشة على صفتين من صفات صلاة الوتر وسبأ في الكلام على ذلك في بابيه وكذلك نأى الكلام في صلاة الركعتين بعد الوتر

• (باب فی کون السلام فرضاً) •

(قال النبي صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم وعن زهير بن معاوية عن الحسن بن الحر عن القاسم بن خميرة قال أخذ علقمة بيدي فحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده وإن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ بيد عبد الله فعلمه التشهد في الصلاة ثم قال إذا قلت هذا أوقضت هذا فقد قضيت صلاتك إن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد رواه أحمد وأبو داود والدارقطني وقال الصحيح إن قوله إذا قضيت هذا فقد قضيت صلاتك من كلام ابن مسعود فصله شبابة عن زهير وجمعه من كلام ابن مسعود وقوله أشبهه بالصواب من أدرجه وقد افق من روى تشهد ابن مسعود على حدنه) الحديث الذي أشار إليه المصنف بقوله قال النبي صلى الله عليه وسلم وتحليلها التسليم هو من رواية علي بن أبي طالب رضي الله عنه وقد تقدم لفظه وذكر من خرجه والكلام عليه في باب افتراض الصلاة بالكبير وهو من جملة ما ذكر به القائلون بوجوب التسليم لأن الإضافة في قوله وتحليلها تقتضي الحصر فكانه قال

وبين حديث الباب ان يعمل النهي على تناسله ارجاءه والمبطلين والمأذون فيه ما سلم من ذلك جميع
وقيل النهي عنه ما اذا كان التماسه بالغالب على المصلحة حتى يتشغل به من فيه وابعده ابو عبد الملك البوني فاعمل احاديث
لنهي وادعي التمسح في حديث الادن ولم يوافق على ذلك حكام ابن التين عنه وذكر ايضا انه طرد هذه الدعوى من دخول

أصحاب الحرب وكذا دخول المشرك انتهى وبعبارة القسطلاني أن فرض البخاري تخصيص الأذهان بالإشارات ووجهه ذلك هنا أن هذه المقالة منه صلى الله عليه وآله وسلم دالة على أن للشهر حقايقا أهل صاحبه لأن يؤيد في النطق به بجبريل وما هذا شأنه يجوز قوله في المسجد قطعا والذي يحرم انشاده فيه ما كان من ١٩٩ الباطل الثاني لما اتخذت المساجد من

الحق أو أن روايته في بدء الخلق تدل على أن قوله عليه الصلاة والسلام لحسان أجب عني كان في المسجد إلى آخر ما تقدم ورواة حديث الباب الستة ما بين حصي ومدني وفيه التحديث بالجمع والاختصاص به والافراد والعنفة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في بدء الخلق وأبو داود في الأدب والنسائي في الصلاة وفي اليوم والليلة (عن عائشة رضي الله عنها قالت لقد رأيت) أي والله أتدأ بصنعت (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يوم أهلى باب حجرتي والحبيشة بالعيون في المسجد) للتدبير على مواقع الحروب والاستعداد للمدووم من ثم جاز فعله في المسجد لأنه من منافع الدين وحكى ابن التين عن أبي الحسن النخعي أن اللعب بالحرب جمع حربة في المسجد منسوخ بالقرآن والسنة أما القرآن فقوله تعالى في بيوت أذن الله أن ترفع وأما السنة فحديث جنبوا صبيانكم ومجانينكم مساجدكم وتعقب بأن الحديث ضعيف وليس فيه ولا في الآية تصريح بما ادعاه ولا عرف

جميع تحليلها التسليم أي انحصر تحليلها في التسليم لا تحليل لها غيره وسأني ذكر القائلين بالوجوب وذكر الجواب عليهم وأما حديث ابن مسعود فقال البيهقي في الخلافات أنه كالشاذ من قول عبد الله وإنما جعله كالشاذ لأن أكثر أصحاب الحسن بن الحر لم يذكروا هذه الزيادة لامن قول ابن مسعود مفعولة من الحديث ولا مدرجة في آخره وإنما رواه هذه الزيادة عبد الرحمن بن ثابت عن الحسن فجعلها من قول ابن مسعود وزهير بن معاوية عن الحسن فأدرجهما في آخر الحديث في قول أكثر الرواة عنه ورواها شبابة بن سوار عنه مفعولة كما ذكر الدارقطني وقد روى البيهقي من طريق أبي الاحوص عن ابن مسعود ما يخالف هذه الزيادة بلفظ مفتاح الصلاة التكبير وانقضاؤها التسليم إذا سلم الإمام فقام ان شئت قال وهذا لا يخرج عن ابن مسعود وقال ابن حزم قد صح عن ابن مسعود استحباب السلام فراضا وذكر رواية أبي الاحوص هذه عنه قال البيهقي ان تعليم النبي صلى الله عليه وآله وسلم التشهد لابن مسعود كان قبل فرض التسليم ثم فرض بعده ذلك وقد صرح بأن تلك الزيادة المذكورة في حديث الباب مدرجة جماعة من الحفاظ منهم الحاكم والبيهقي والخطيب وقال البيهقي في المعرفة ذهب الحفاظ إلى أن هذا هوهم من زهير بن معاوية وقال النووي في الخلاصة اتفق الحفاظ على أنها مدرجة انتهى وقد رواه عن الحسن بن الحر حسين الجعفي ومحمد بن محمد بن محمد بن أبيان فاتفقوا على ترك هذه الزيادة في آخر الحديث مع اتفاق كل من روى التشهد عن عاتمة وعن غيره عن ابن مسعود على ذلك والحديث يدل على عدم وجوب السلام وقد ذهب إلى ذلك أبو حنيفة والناصر وروى ذلك الترمذي عن أحمد واسحق بن راهويه ورواه أيضا عن بعض أهل العلم قال الهراقي وروى عن علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وذهب إلى الوجوب أكثر المعتزلة والشافعية قال النووي في شرح مسلم وهو مذهب جمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم واحتجوا بحديث تحليلها التسليم وهو لا يتم للاحتجاج به إلا بعد تسليم آخره عن حديث المسيء لما عرف ذلك في شرحه من أنه لا يثبت الوجوب إلا بعلم تأخره عنه لأن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز إلا لاجتماع لاسيما وقد ثبت في بعض الروايات فاذنعت ذلك فقد عتقت صلاتك كما قدمنا ذلك إذا عرفت هذا تبين لك أن هذا الحديث لا يكون حجة يجب التسليم لها إلا بعد العلم بتأخره ويؤيد القول بعدم الوجوب حديث ابن مسعود المذكور في الباب وحديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أحدث الرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جازت صلاته أخرجه أبو داود والترمذي وقال ليس اسناده بذلك القوي وقد اضطررنا في اسناده وإنما أشار إلى عدم قوة اسناده لأن فيه عبد الرحمن بن زياد بن أنس

التاريخ فيثبت التسليم وحكى بعض المسالك عن مالك أن لعنه م كان خارج المسجد وكانت عائشة في المسجد ولا يثبت عن مالك فإنه خلاف ما صرح به في طرق هذا الحديث وفي بعضها أن عمر أنكر عليهم لعنه في المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعهم واللعن بالحرب ليس لعنهم بحد بل لعنه في نفسه تدبر الشيخان قال المذهب المسجد موضوع لأمم جماعة

المسلمين فما كان من الاعمال يجمع منفعة الدين وأهله جازفيه (ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يستغفر في برده
أنظر إلى لهم) وآلاتهم لا إلى ذواتهم إذ نظر الاجنبية إلى الاجنبي غير جائز وهذا يدل على أنه كان بعد نزول الحجاب وله
صلى الله عليه وآله وسلم لم تر كهاتنظر إلى ٢٠١٠ لهم انضبطه وتمقله لتعلمه بعد واللعب بفتح اللام وكسر العين أو بالسكر

الافريقي وقد ضعفه بعض اهل العلم وقال النووي في شرح المذهب انه ضعيف باتفاق
الحفاظ وفيه نظر فانه قد وثقه غير واحد منهم زكريا الساجي وأحمد بن صالح المصري
وقال يعقوب بن سفيان لا بأس به وقال يحيى بن معين ليس به بأس وأما الاستدلال
للاجوب بحديث سمرة بن جندب المتقدم فهو أيضا لا ينقض لذلك الا بعد تسليم تأخر ما
عرفت على أنه أخص من الدعوى لان غاية ما فيه امر المؤمنين بالرد على الامام والتسليم
على بعضهم بعضا وليس فيه ذكر المنفرد والامام على ان الامر بالرد على الامام صيغة غير
صيغة السلام الذي للغروج الذي هو محل النزاع فلا يصلح للممسك به على الوجوب وأما
اعتماد صاحب ضوء النهار عن الحديث بهجرتا هرهه باسقاط الحجاب المذكور فيه فغير
صحيح لان الحجاب المأمور به هو الموالاتة بين المؤمنين وهي واجبة فلم بهجرتا هرهه وقد احتج
المهدي في الجرح بقوله تعالى ويسأوا تسليما بقوله تعالى فسأوا وهو غنله عن سبيهما
فان قال الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب لزمه ايجاب السلام في غير الصلاة
وقد اجمع الناس على عدم وجوبه فان قال الاجماع صارف عن وجوبه خارج الصلاة
قلنا سلمنا الحديث المسى صارف عن الوجوب في محل النزاع مع عدم العلم بالتأخر

* (باب في الدعاء والدكر بعد الصلاة) *

(عن ثوبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا
وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام رواه الجماعة
الا بخاري) قوله اذا انصرف قال النووي المراد بالانصراف السلام قوله استغفر
ثلاثا فيه مشروعية الاستغفار ثلاثا وقد استشكل استغفاره صلى الله عليه وآله وسلم
مع أنه مغفور له قال ابن سبيد الناس هو وفاء بحق العبودية وقيام بوظيفة الشكر
كما قال أفلا كرون عبدا شكورا وإيمين للمؤمنين سنة فعلا كما بينهما اقولا في الدعاء
والضراعة ليقته يدى به في ذلك قوله أنت السلام ومنك السلام الاول من
أسماء الله تعالى والثاني السلامة قوله تباركت تفاهات من البركة وهي الكثرة والثناء
ومعناه تعظمت اذ كثرت صفات جلاله وكلامه (وعن عبد الله بن الزبير انه كان يقول
في دبر كل صلاة حين يسلم لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ
قدير ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ولا نعبد الا اياه له النعمة وله الفضل وله الثناء
الحسين لا اله الا الله مختصين له الدين ولو كره الكافرون قال وكان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم إلى بين دبر كل صلاة رواه أحمد ومسلم وأبو داود والسنائي) قوله في دبر
كل صلاة بضم الدال على المشهور في اللغة والمعروف في الروايات قاله النووي وقال أبو

بن السكون والجل كلها أحوال
وفي الحديث جواز النظر إلى
الله والمباح وفيه حسن خلقه
صلى الله عليه وآله وسلم مع أهله
وكرم معاشرته وفضل
عائشة وعظيمة محلها عنده
(وفي رواية) زادها ابن المنذر
من رواية يونس بن يزيد الايلي
(يلعبون بحواجرهم) جمع حربة
كما هو رواية الحديث التسعة
فابن مدني ومصري وايلي
وفي الحديث والاعخبار
بصفة الافراد والعمامة
وثلاثة من التابعين وأخرجه
البخاري في العيدين ومناقب
قريش ومسلم في العيدين
(عن كعب بن مالك)
الانصاري السلي المدني الشاعر
أحد الثلاثة الذين خلنوا عن
عزوة تبوك (رضي الله عنه انه
تقاضى) بوزن تفاعل أى ان
كعبا طالب (ابن أبي حنيفة)
بهملات مفتوح الاول ساكن
الثاني صغابي على الاصح واسمه
عبد الله بن سلامة كما ذكره
البخاري في احادي رواياته قال
الجوهري ولم يات من الاسماء
فعلع بشكر الراعيين الاحدرد
(دينا) أي يدين (كان له) أى
لكعب (عليه) أى على ابن أبي

حدرود للطبراني ان الدين كان أوقيتين (في المسجد) الشريفة النبوية (فارتفعت أصواتهما) من باب فقد
صفت قلوبها لهدم اللبس أو الجمع بالنظر لتنوع الصوت (حتى سمعهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وشرف وكرم
(وهو في بيته فخرج إليهما) ولا يخرج فربهما أى انه لما سمع صوتهما خرج لاجلهم او صرهم ما به هذا التوفيق ففتى التعارض

(حتى كشف سببه) بكسر السين وفتحها واسكان الجيم اى ستر (سجدة) أو السجف الباب أو أحد طرفي الترابج (فنادى يا كعب قال ليس يا رسول الله فقال ضع) عنه (من ديننا هذا أو أوما إليه أى الشطر) أى النصف كما فسره به في رواية الأخرج عند البخارى وهو تنسير بالمقصود الذى أوما إليه وفيه جواز ٢٠١ الاعتماد على الإشارة وانما تقوم مقام

النطق اذا فهمت دلالتها عليه
(قال) كعب والله (اقد فعلت
يا رسول الله) ما أمرت به وخرج
ذلك منه مخرج المبالغة في
امتنال الامر ولذا كد باللام
مع ما فيه من معنى القسم (قال)
صلى الله عليه وآله وسلم لابن
أبي حذر (فم فاقضه) حقه على
النور والامر على جهة الوجوب
وفيه إشارة الى انه لا تجتمع
الوضعية والتأجيل وفي الحديث
جواز رفع الصوت في المسجد
وهو كذلك ما لم يتفاحش وقد
اُفسر له البخارى بابا والمندول
عن مالك منعه في المسجد مطلقا
وعنه التفرقة بين رفع الصوت
بالعلم والخبر وما لا بد منه فيجوز
وبين رفعه باللفظ وشخوه فلا قال
المهلبل لو كان رفع الصوت لا يجوز
لمأثر كهما النبي صلى الله عليه
 وآله وسلم وابن لهوذا ذلك قال
 في الفتح ولمن منع ان يقول لعله
 تقدم نهيهم عن ذلك فاكتفى به
 واقصر على التوصل بالطريق
 لمؤدية الى ترك ذلك بالصالح المقتضى
 لترك الخصامة الموجبة لرفع
 الصوت وفيه الشفاعة الى
 صاحب الحق وإشارة الحاكم
 بالصالح وقبول الشفاعة وجواز
 ارجاء السترة على الباب ورواة

عمر المطر زنى كآب العواقب دبر كل شئ يفتح الدال آخر أوقاته من الصلاة وغيرها قال
 هذا هو المعروف في اللغة وأما الجارحة فبالضم وقال الدوادى عن ابن الاعرابي دبر
 الشئ بالضم والفتح آخر أوقاته الصحيح الضم كما قال النووي ولم يذكركم الجوهري
 وآخر وان غيره وفي القاموس الدبر بضمين نقض القيل ومن كل شئ عقبه وبفتحين
 الصلاة في آخر وقتها قوله حين يسلم فيه أنه ينبغي أن يكون هذا الذكروا بالسلام
 مقدما على غيره لتقييد القول به بوقت التسليم والحديث يدل على مشروعية هذا الذكر
 بعد الصلاة مرة واحدة اهدم ما يدل على التكرار (وعن المغيرة بن شعبه ان النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة لا اله الا الله وحده لا شريك له له
 الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع
 ذا الجدم منك الجدم تنق عليه) قوله في دبر تقدم ضبطه وتنسيه قوله له الملك وله الحمد قال
 الحافظ في الفتح زاد الطبراني من طريق اخرى عن المغيرة بن يحيى ويميت وهو حى لا يموت
 بيده الخير الى قدير ورواته موثقون وثبت مثله عند البزار من حديث عبد الرحمن بن
 عوف بسند صحيح ليكن في القول اذا أصبح واذا أمسى انتهى قوله ولا ينفع ذا الجدم منك
 الجدم تقدم ضبط ذلك وتنسيه في باب ما يقول في رفعه من الركوع والحديث يدل على
 مشروعية هذا الذكر بعد الصلاة وظاهره انه يقول ذلك مرة ووقع عند أحدو النسائي
 وابن خزيمة انه كان يقول المذكور ثلاث مرات قال الحافظ في الفتح وقد اشتهر
 على الاسنن في المذكور زيادة ولا راد لما قضيت وهو في مسند عبد بن حميد من
 رواية معمر بن عبد الملك بهذا الاسناد ليكن حذف قوله ولا معطي لما منعت ووقع
 عند الطبراني تاما من وجه آخر (وعن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم خصلتان لا يحصيهما رجل مسلم الا دخل الجنة وهما يسير ومن يعمل بهما قيل
 يسبح الله في دبر كل صلاة عشرة او يكبره عشرة او يحمد عشرة قال فرأيت رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم يعقبها بيده فقلت خمسون وما ثبته باللسان وألف وخمسمائة في الميزان
 واذا أوى الى فراشه سجد وكبر مائة مرة فقلت مائة باللسان وألف بالميزان رواه
 الخمسة وصححه الترمذى) الحديث ذكره الترمذى في الدعوات وزاد فيه النسائي بعد
 قوله وألف بالميزان قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فايكم يعمل في يوم وليله ألفين
 وخمسمائة سيئة قيل يا رسول الله وكيف لا يحصيه قال ان الشيطان يأتى أحدكم وهو في
 صلواته يقول اذكر كذا اذكر كذا وياتيه عند منامه فينبهه قوله خصلتان هما

٢٦ نيل في هذا الحديث السبعة ما بين بخارى وبصرى ومدين وفيه رواية الابن عن الاب
 والتحديث والاخبار والعنونة وأخرجه البخارى في الصلح والملازمة ومسلم في البيوع وأبو داود والنسائي في القضاء وابن
 ناجية في الاحكام (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رجلا سوداوا امرأته سوداء) وعند ابن خزيمة من طريق العلاء بن عبد

الرجل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه أن امرأه سوداء بلا شك ومنها في رواية البيهقي أم محجن (كان يقيم) أو كانت تقيم (المسجد) أي تكمنه وفي بعض طرقه كانت تلتقط الخرق والعبدان من المسجد (فمات) أو ماتت (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عنه) أو عنها الناس ٢٠٢ (فقالوا مات) أو ماتت وأفاد البيهقي في روايته أن الذي أجاب النبي هو أبو

بكر الصديق رضي الله عنه (قال أفلا) أفلا إذ أدفنتم فلا كنتم آذنتوني) بالمداي أعلمتموني (به) أو بها حتى أصلي عليه أو عليها وعند البخاري في الجنائز فحرقوا شأنه ولابن خزيمة قالوا مات من الليل فذكر هذا أن نوافلك ثم قال صلى الله عليه وآله وسلم (دلو في علي قبره أو قال علي قبرها) على الشك (فأني) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قبره) ولابن عساکر قبرها (فصلي عليها) وزاد الطبراني من حديث ابن عباس وقال اني رأيت في الجنة تالقط القدي من المسجد والقدي جمع قذاة جمع أقدية قال اهل اللغة القدي في العيز والشراب ما يسقط فيه ثم لا تعمل في كل شئ يقع في البيت وغيره اذا كان يسيرا وهو حجة على المالكية حيث منعوا الصلاة على القبر وزاد مسلم في آخره ثم قال ان هذه القبور ملوثة ظلمة على أهلها وان الله ينورها لهم بصلاي عليهم وفي الحديث فضل تنظيف المسجد والوال عن الخادم والصدوق اذا غاب وفيه المكافاة بالدعاء والترغب في شهود جنازة أهل الميت ونوب الصلاة على الميت الحاضر عند قبره لمن لم يصل عليه

المفسران بقوله في الحديث يسبح الله وبقوله واذا أوى الى فراشه قولاً يسبح الله في دبر كل صلاة عشر العلم أن الأحاديث وردت بأعداد مختلفة في التسبيح والتكبير والحمد وسنبرهنها اليه أما التسبيح فورد كونه عشرة كما في حديث الباب وحديث أنس عند الترمذي والنسائي وحديث سعد بن أبي وقاص عند النسائي وعلي بن أبي طالب عند أحمد وأم مالك الأنصارية عند الطبراني وورد ثلاثا وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن جحرة عند مسلم والترمذي والنسائي وحديث أبي هريرة عند الشيخين وحديث أبي الدرداء عند النسائي وورد خساو عشرين كما في حديث زيد بن ثابت عند النسائي وعبد الله بن عمر عند النسائي أيضا وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار وورد ثمانية كما في بعض طرق حديث أنس وورد مرة كما في بعض طرق حديث أنس أيضا عند البزار وورد سبعين كما في حديث أبي زميل عند الطبراني في التكبير وفي أسناده جهالة وورد مائة كما في بعض طرق حديث أبي هريرة عند النسائي وفيه يعقوب بن عطاء بن أبي رباح وهو ضعيف وأما التكبير فورد كونه أربعة وثلاثين كما في حديث ابن عباس عند الترمذي والنسائي وحديث كعب بن جحرة عند مسلم والترمذي والنسائي وأبي الدرداء عند النسائي كما تقدم في التسبيح وأبي هريرة عند مسلم في بعض الروايات وأبي ذر عند ابن ماجه وابن عمر عند النسائي وزيد بن ثابت عند النسائي وعن عبد الله بن عمرو عند الترمذي والنسائي وورد ثلاثا وثلاثين من حديث أبي هريرة عند الشيخين وعن رجل من الصحابة عند النسائي في عمل اليوم والليلة وورد خساو عشرين كما في حديث زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر عند من تقدم في التسبيح خمس وعشرون وورد إحدى عشرة كما في بعض طرق حديث ابن عمر عند البزار كما تقدم في التسبيح وعشرة كما في حديث الباب وعن أنس وسعد بن أبي وقاص وعلي وأم مالك عند من تقدم في تسبيح هذا المقدار ومائة كما في حديث من ذكرنا في تسبيح هذا المقدار عند من تقدم وأما الحمد فورد كونه ثلاثا وثلاثين وخساو عشرين وإحدى عشرة وعشرة ومائة كما في الأحاديث المذكورة في أعداد التسبيح وعند من رواها وكل ما ورد من هذه الأعداد فمنه إلا أنه ينبغي الأخذ بالزائد فالزائد قوله فثلاث وخسون ومائة بالسنة وذلك لأن بعد كل صلاة من الصلوات الخمس ثلاثين تسبيحة وتحميدة وتكبيرة وبعد جميع الخمس الصلوات مائة وخمسين وقد صرح بهذا النسائي في عمل اليوم والليلة من حديث سعد بن أبي وقاص بالفظ ما يمنع أحدكم أن يسبح دبر كل صلاة عشرة أو يكبر عشرة أو يحمد عشرة أفذلك في خمس صلوات خمسون ومائة ثم ساق الحديث فهو حديث عبد الله بن عمر قوله وألف وخمسمائة في الميزان وذلك لأن

الحسنة

ورواته الخمسة ما بين بصرى ومدني وفيه التحديث والعنفه وأخرجه البخاري

أيضا في الصلاة والجنائز ومسلم وأبو داود وابن ماجه (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما أنزلت الآيات من سورة البقرة في الربا) تعنى قوله تعالى الذين يأكلون الربا إلى آخر العشر وبالآكل الأخذ وانما ذكر الآكل لأنه أعظم منافع المال ولأن الربا

شائع في المطبوعات (خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى المسجد فقرأه حسن على الناس ثم حرم بحجارة الخمر) والامام أحمد
 حرم التجارة في الخمر وهو من تحريم الوسائل المفضية إلى الحرمان ومفهومة سبق تحريم الخمر على تحريم الربا ويؤيده ما نقل
 عن عياض أنه كان قبل نزول آيات الربا مدة طويلة فيحتمل ٢٠٣ وقوع الاخبار بالتحريم مرتين للثابت كيداً أو تأخر

التحريم هذا عن تحريم غيرها
 ورواهذا الحديث السبعة
 ما بين مروزي وكوفي وفيه ثلاثة
 من التابعين والتحديث والغفنة
 وأخرجه البخاري أيضاً في
 البيوع وفي التفسير ومسلم وأبو
 داود والنسائي وابن ماجه وغرض
 البخاري من هذا الحديث هنا
 تحريم تجارة الخمر في المسجد مع
 انهم احرام في المسجد وغيره أو
 المراد ان الاعلام بتحريمها كان
 في المسجد (عن أبي هريرة رضي
 الله عنه ان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم قال ان عفرة بنا)
 أي جنبنا مارداً (من الجن) بيان
 له (تفلت) أي تعرض لي فلتة
 أي بقة في سرعة وقال التراز
 يعني ثوب وقال الجوهرى افلت
 الشئ فافلت وتفلت بمعنى (على
 البارحة) أي في أدنى ليلة قال
 صاحب المنهاج كل زائل بارح
 ومنه سميت البارحة وهي أدنى
 ليلة زالت عنك (أوقال كلمة
 نحوها) أي كقوله في رواية أخرى
 عرض لي فشدت على وفي رواية
 عبد الرزاق عرض لي في صورة
 هر ولم من حديث أبي الدرداء
 جاء بشهاب من نار ليجعله في
 وجهي والنسائي من حديث
 عائشة فأخذته فصرعته فحقته

الحسنة بعشرة أمثالها فيحصل من تضعيف المائة والخمسين عشر مرات ألف
 وخمسمائة قوله وألف بالميزان مثل ما تقدم والحديث يدل على مشروع عبادة التسبيح
 والتكبير والتعبد بعد الفراغ من الصلاة المكتوبة وتكريره عشر مرات قال
 العراقي في شرح الترمذي كان بعض مشايخنا يقول ان هذه الأعداد الواردة عقب
 الصلاة وغيرها من الأذكار الواردة في الصباح والمساء وغير ذلك اذا ورد لها عدد
 مخصوص مع ثواب مخصوص فزاد الا في أي أعدادها عدا لا يحصل له ذلك الثواب
 الوارد على الاتيان بالعدد الناقص فعمل لذلك الأعداد حكمة وخاصة تفوت بمجاورة
 تلك الأعداد وتوحيدها ولذلك نهي عن الاعتداد في الدعاء وفيما قاله نظر لانه قد أتى
 بالمقدار الذي رتب على الاتيان به ذلك اشواب فلا تكون الزيادة عليه من ذلك بعد
 الحصول بذلك العدد الوارد وقد ورد في الأحاديث الصحيحة ما يدل على ذلك ففي الصحيحين
 من حديث أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من قال لا اله الا الله وحده
 لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر
 رقاب وكتبت له مائة حسنة ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له سرور من الشيطان يومه
 ذلك حتى يعيى ولم يأت أحد بأفضل مما جاء به الا أحد عمل أكثر من ذلك الحديث ولم من
 حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال حين يصبح وحين
 يعشي سبحان الله وجمده مائة مرة يأت أحد يوم القيامة بأفضل مما جاء به الا أحد قال
 مثل ما قال أو زاد عليه وقد يقال ان هذا واضح في الذكر الواحد لو ارد بعدد مخصوص
 وأما الاذكار التي يعقب كل عدد منها عدد مخصوص من نوع آخر كالسبح والتكبير
 والتكبير عقب الصلوات فقد يقال ان الزيادة في كل عدد زيادة لم يرد بها نص يقطع
 المتابع ينسبه وبين ما بعده من الاذكار وربما كان لتلك الأعداد المتواليات حكمة
 خاصة فينبغي أن لا يراد فيها على العدد المشروع قال العراقي وهذا محتمل لا تأني
 النصوص الواردة في ذلك وفي التعبد بالالفاظ الواردة في الاذكار والادعية كقوله صلى
 الله عليه وآله وسلم للبراء قل ونبيك الذي أرسلت انتهى وهذا مسلم في التعبد بالالفاظ
 لان العدول الى لفظ آخر لا يتحقق معه الامتنال وأما الزيادة في العدد فالامتنال متحقق
 لان المأمور به قد حصل على الصفة التي وقع الامر بها وكون الزيادة عليه مغيرة له غير
 معقول وقيل ان نوى عند الانتهاء اليه امتثال الامر الوارد ثم أتى بالزيادة فقد حصل
 الامتنال وان زاد بغير نية لم يعد امتثالا (وعن سعد بن أبي وقاص انه كان يعلم بنيه هؤلاء
 الكلمات كما يعلم المعلم العلمان الكتابة ويقول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتعوذ

حتى وجدت بردا لله على يدي وفهم ابن بطال وغيره منه انه كان حين عرض له غير متشكل بغير صورته الاصلية فتألموا ان رؤية
 الشيطان على صورته التي خلق عليها خاص بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما غيره من الناس فلا لقوله تعالى انه يراكم هو
 وقبيله الآية (لعله) بفعله (على الصلاة) فامكن في الله منه فأردت أن أربطه الى سارية من سوارى المسجد أي اسطوانة

من أساطينه (حق تصبروا) ندخلوا في الصباح (ونظروا إليه كلكم) وهل كان ارادته صلى الله عليه وآله وسلم للربطة بعد تمام الصلاة وفيها لانه يسير احق لان ذكرهما ابن الملقن (فذكرت قول أخى) في النبوة (سليمان) بن داود عليهما السلام (رب اغفر لي وهب لي ملكا لا ينبغي لاحد ٢٠٤ من بعدى) من البشر مثله فتركه صلى الله عليه وآله وسلم مع القدرة عليه

حرصا على اجابة الله عز وجل دعوة سليمان كذا في رواية أبي ذر كما في الفتح قال الكرمانى وله ذكروه على قصد الاقتباس من القرآن لاعلى قصده قرآن واستدل به البخارى على جواز ربط الاسير والاخذ والغريم في المسجد ورواه هذا الحديث الستة ما بين مروزي وبصرى وفيه الحديث والخبار والعنفنة والنول وأخرجه البخارى أيضا في الصلاة والتفسير وأحاديث الانبياء وصفة ابليس اللعين وأخرجه مسلم في الصلاة والنسائي في التفسير (عن عائشة رضي الله عنها قالت أصيب سعد بن معاذ سيد الاوس المهترئولة عرش الرحمن رضي الله عنه (يوم الخندق) وهو يوم الاحزاب في ذى القعدة (في الاكل) عرق في وسط الذراع قال الخليل هو عرق الحياة وكان الذى أصابه ابن العرقه احد بنى عامر بن لؤى (فضر ب النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيمة في المسجد) سعد (ليعوده من قريب فلم يرهم) أى لم يفرزهم (وفي المسجد خيمة من بني غنار) بكسر المعجمة (لا الدم يسيل اليهم فقالوا يا أهل الخيمة ما هذا

بن در الصلاة اللهم انى أعوذ بك من البخل وأعوذ بك من الجبن وأعوذ بك ان أرد الى أرذل العمر وأعوذ بك من فتنة الدنيا وأعوذ بك من عذاب القبر ورواه البخارى والترمذى وصححه قوله من البخل بضم الباء الموحدة واسكان الخاء المعجمة وبفتنه ما وبضمه ما وفتح الباء واسكان الخاء ضد الكرم ذكره في ذلك في القاموس وقد قيده بعضهم في الحديث بمنع ما يجب اخراجه من المال شرعا أو عادة ولا وجه له لان البخل بما ليس بواجب من غرائز النفس المضادة للكمال فالتعوذ منها حسن بلا شك فالاولى بقيمة الحديث على عمومته وترك التعرض لتقييده بما لا دليل عليه قوله والجبن بضم الجيم وسكون الباء وتضم المهابة للاشياء والتأخر عن فعلها وانما تعوذ منه صلى الله عليه وآله وسلم لم لانه يؤدى الى عدم الوفاء بفرض الجهاد والصديق والحق وانكار المنكر ويجر الى الاخلال بكثير من الواجبات قوله الى أرذل العمر هو البلوغ الى حدنى الهرم يعود معه كاطفل في ضعف العقل وقلة النهم وضعف القوة قوله من فتنة الدنيا هي الاعتراض بشهواتها المنفضة الى ترك القيام بالواجبات وقد تقدم الكلام على ذلك في شرح حديث التعوذ من الاربع لان فتنة الدنيا هي فتنة الهيا قوله من عذاب القبر قد تقدم شرحه في شرح حديث التعوذ من الاربع أيضا وانما خص صلى الله عليه وسلم هذه المذكورات بالتعوذ منها لانها من أعظم الاسباب المؤدية الى الهلاك باعتبار ما يتسبب عنها من المعاصى المتنوعة (وعن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقول اذا صلى الصبح حين يسلم اللهم انى أسألك علما نافعاً ورزقا طيباً وعلاما متقبلاً رواه أحمد وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا ابن أبي شيبة عن شيبان عن شعبة بن موسى بن أبي عائشة عن مولى لام سلمة عن أم سلمة ورواه ابن ماجه في سننه عن أبي بكر بن أبي شيبة به هذا الاسناد ورجالهم ثقات لولا جهالة مولى أم سلمة وانما قيد العلم بالنافع والرزق بالطيب والعمل بالمعقول لان كل علم لا ينفع فليس من عمل الاخرة وربما كان من ذرائع الشقاوة وهذا كان صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ من علم لا ينفع وكل رزق غير طيب موقع في ورطة العذاب وكل عمل غير متقبل اذ عاب للقدس في غير طائل اللهم انا أعوذ بك من علم لا ينفع ورزق لا يطيب وعمل لا يقبل (وعن أبي امامة قال قيل يا رسول الله أى الدعاء اسمع قال جوف الليل الاخر ودر الصلوات المكتوبات رواه الترمذى) الحديث حسنه الترمذى وهو من طريق محمد بن يحيى الثقفى المروزي عن حفص بن غياث عن ابن جريح عن عبد الرحمن بن سابط عن أبي امامة عنه صلى الله عليه وآله وسلم وفيه نصريح بان جوف الليل ودر الصلوات المكتوبات من أوقات الاجابة وقد أخرج مسلم من

الذى يأتى ثامن قبلكم) بكسر القاف وفتح الموحدة أن من جهنم فاداسه يدقو) بغين وذال مهملتين أى يسيل (جرحه دماغات) سعد (فيها) أى في تلك المرضة أو في الخيمة وللاربعة منها أى من الجراحة ويؤخذ من هذا جواز نصب الخيمة في المسجد للمرضى وغيرهم ورواه الخصة ما بين مدنى وكوفى وفيه الحديث والعنفنة والقول وأخرجه

البخارى أيضا في الصلاة والمغازي والهجرة وأبو داود في الجنائز والنسائي في الصلاة (عن أم سلمة رضي الله عنها قالت شكوت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى اشتكى) أي أتوجع (قال طوف) أي بالكعبة (من وراء الناس وأنت راكبة) قالت (فطفت) راكبة البعير (ورسول الله صلى الله عليه وآله ٢٠٥) (وسلم صلى إلى جنب البيت) الحرام (يقرأ بالطور وكتاب مسطور) أي

بصورة الطور ومن ثم حذفت أو القسم لأنه صار علما عليها وقد قيل إن ناقته صلى الله عليه وآله وسلم كانت متروكة أي معلقة فيؤمن معها ما يحذر من التلويث وهي سائرة فيحتمل أن يكون بعير أم سلمة كان كذلك قال ابن بطال في هذا الحديث جواز دخول الدواب التي يؤكل لحها المسجد إذا احتيج إلى ذلك لأن بولها لا ينجسه بخلاف غيرها من الدواب وتعتب بأنه ليس في الحديث دلالة على عدم الجواز مع الحاجة بل ذلك دائر على التلويث وعدمه فثبت يغشى التلويث يمنع الدخول ورواة هذا الحديث السبعة مديرون الشيخ البخاري وفيه التحديث والاختبار والعنفنة والقول ورواية تابعي عن تابعي عن صحابة عن صحابة وأخرجه أيضا في الصلاة والحج ومسلم فيه (عن أنس بن مالك) رضي الله عنه أن رجلين من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم هما عباد ابن بشر وأسيد بن حضير كما عند البخاري في المناقب (خرجا من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعدما كانا معه في

حديث جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن في الليل ساعة لا يوافقها رجل مسلم يسأل الله تعالى خيرا من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه وذلك كل ليلة فيمكن أن يقدم مطلق جوف الليل المذكور في حديث الباب بساعة من ساعاته كما في حديث جابر وقد وردت إذ كان عقب الصلوات غير ما ذكره المصنف من حديث أبي امامة عند النسائي وجمعه ابن حبان قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت وزاد الطبراني وقال هو الله أحد ومنها ما أخرجه أبو داود والنسائي من حديث زيد بن أرقم قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أنك أنت الرب وحده لا شريك لك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن محمد صلى الله عليه وآله وسلم عبدك ورسولك اللهم ربنا ورب كل شيء أنا شهيد أن العباد كلهم أخوة اللهم ربنا ورب كل شيء اجعلني مخلصا لا وأهلي في كل ساعة من الدنيا والآخرة يا ذا الجلال والإكرام اجمع واستجب الله أكبر الله أكبر اللهم نور السموات والأرض الله أكبر الله أكبر - بي ونعم الوكيل الله أكبر الله أكبر وفي أسناده أود الطحاوي قال ابن معين ليس بشي وأخرج أبو داود من حديث علي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سلم من الصلاة قال اللهم اغفر لي ما قدمت وما أخرت وما أسررت وما أعلنت وما أسرفت وما أنت أعلم به مني أنت المقدم وأنت المؤخر وأخرجه الترمذي أيضا وقال حديث حسن صحيح وأخرج أبو داود والنسائي والترمذي من حديث عقبة بن عامر أنه في رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أقرأ بالمعوذات دبر كل صلاة قال الترمذي حديث غريب وأخرج مسلم من حديث البراء أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقول بعد الصلاة قفي عذابك يوم تبعث عبادك ومنها عند الطبراني في الأوسط بالنظر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول دبر كل صلاة اللهم رب جبريل وميكائيل وإسرافيل اعدني من حرائر عذاب القبر ومنها عند أحمد والطبراني في الكبير بالنظر اللهم أصلح لي ديني ووسع لي في داري وبارك لي في رزقي وعند الترمذي سبحانه ربك رب العزيزين يصقون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وأخرجه أيضا أبو بكر بن أبي شيبة من حديث أبي عبد الله عند الطبراني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا صلى وقرع من صلواته يسمع عينه على رأسه ويقول باسم الله الذي لا اله الا هو الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني الهم والحزن وعند النسائي التهليل مائة مرة هذه الأذكار وردت في أديار الصلوات غير مقيمة بعضها وورد عقب المغرب والفجر بخصوصهما عند أحمد والنسائي من قال قبل أن ينصرف منها لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله

المسجد (في ليلة مظلمة) من أظلم الليل يظلم (ومعهما مثل المصباحين يضيان بين أيديهما) إكراما لهما بركة تنبئهما آية له صلى الله عليه وآله وسلم إذ خص بعض أصحابه بمثل هذه الكرامة عند حاجتهم إلى النور وظهور السر قوله بشر المشائين في الظلم إلى المساجد بالنور التام يوم القيامة فجعل لهما ما أديرن في الأخرى (فلما افترا قاما مع كل واحد منهما) نور (واحد) يضيئ له

(حتى أتى أهله) ويؤخذ من هذا الحديث فضل المشي إلى المسجد في الليلة المظلمة ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وفيه التصديت والعنينة وأخرجه البخاري في علامات النبوة وفي مناقب الأنصار (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خطب النبي صلى الله عليه وآله ٢٠٦) (وسلم فقال إن الله سبحانه خير عبدا) من التخيير (بين الدنيا وبين ما عنده)

أي عند الله في الآخرة (فاختار)

العبد (ما عند الله فبكي أبو

بكسر رضي الله عنه) قال أبو

سعيد (فقلت في نفسي ما يبكي

هذا الشيخ إن يكن الله خير

عبدا بين الدنيا وبين ما عنده)

نعمالي (فاختار ما عند الله فكان

رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم هو العبد) الخير (وكان أبو

بكر اعلمنا) حيث فهم أنه رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

يفارق الدنيا فبكي حزنا على فراقه

وعبر بقوله عبد التنكير ليظهر

نباهة أهل العرقان في تفسير هذا

لهم فلم يفهم المقصود غير صاحبه

الخصيص به فبكي وقال بل

فنديك بأموالنا وأولادنا فاسكن

الرسول جزعه (قال يا أبابكر

لا تبك) ثم خصه بالخصوصية

العظمى فقال (إن الله من الناس

على في صفة وماله أبو بكر)

أي أكرمهم جودا بنفسه وماله

بلا استثناء ولم يردبه المنية لأنها

تفسد الصنية ولأنه لامة لاحد

عليه عليه الصلاة السلام بل منته

والله على جميع الخلائق وقال

القرطبي هو من الامتنان يعني

أن أبابكر له من الحقوق ما لو

كان لغيره لامتنيها وذلك لأنه

يأدر إلى التصديق ونفقة

الحمد وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات وكان يومه في حر من الشيطان وبعدها أيضا قبل أن يتكلم عند أبي داود وابن حبان في صحيفه اللهم أجزني من النار سبع مرات وعقب صلاة الفجر عند الترمذي وقال حسن صحيح إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال في دبر صلاة الفجر وهو ثمان رجلية قبل أن يتكلم لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات كتب الله له عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات ورفع له عشر درجات وكان يومه ذلك في حر من ككل مكروه وحر من الشيطان ولم ينبغ لاذن أن يدرك في ذلك اليوم الا الشرك بالله عز وجل وأخرجه أيضا النسائي وزاد فيه بيده الخبير وعقب المغرب عند الترمذي وحسنه والنسائي من حديث عمارة بن شبيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قال لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شيء قدير عشر مرات على اثر المغرب بعث الله له ملائكة يحفظونه من الشيطان الرجيم حتى يصبح ويكتب لهما عشر حسنات ومحى عنه عشر سيئات موبقات وكانت له بعدل عشر رقبات مؤمنات وفي اسناده رشدين بن سعد وفيه مقال

• (باب الانحراف بعد السلام وقدر الالبث بينهما واستقبال المؤمنين) •

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا لم يقعد الامتدأ ما يقول

اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام رواه أحمد ومسلم

والترمذي وابن ماجه) الحديث قد تقدم شرح ألفاظه في الباب الاول وساقه المصنف

ههنا للاستدلال به على مشروعية قيام الامام من موضعه الذي صلى فيه بعد سلامه وقد

ذهب بعض المالكية الى كراهة المقام للامام في مكان صلواته بعد السلام ويؤيد ذلك

ما أخرجه عبد الرزاق من حديث أنس قال صليت وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم

فكان ساعة يسلم يقوم ثم صليت وراء أبي بكر فكان إذا سلم وثب فكانما يقوم عن رخصة

ويؤيده أيضا ما ساق في باب لبث الامام انه كان يكث صلى الله عليه وآله وسلم في مكانه

يسيرا قبل أن يقوم لكي ينصرف الناس فانه يشعر بأن الاسراع بالقيام هو الاصل

والمشروع وقد عورض هذا بما تقدم من الاحاديث الدالة على استحباب الذكر بعد الصلاة

وأنت خير بأنه لا ملازمة بين مشروعية الذكر بعد الصلاة والقعود في المكان الذي

صلى المصلي تلك الصلاة فيه لان الامتثال يحصل بقوله بعد هاسوا كان ماشيا أو قاعدا

في محل آخر نعم ما ورد مقيما الخ قوله وهو ثمان رجلية وقوله قبل أن ينصرف كان معارضا

ويمكن

الاموال وبالملازمة وبالمصاحبة الى غير ذلك بانتمراح صدر وروسوخ

علم بأن الله ورسوله الله ما المنة في ذلك لكن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بهجمل اخلاقه وكرم اعراقه اعترف بذلك عملا

بشكر المنعم وفي حديث أبي هريرة عند الترمذي من فوجاهما لاحد عندنا يد الا كافاهما ما خلا أبابكر فان له عندنا يدا يكافئه الله

بها يوم القيامة (ولو كنت متخذًا خليلاً) أي اختاروا أصطفى (من امتي لا تختل) منهم (أباً بكر) لكونه متاهلاً لأن يتخذ صلى الله عليه وآله وسلم خليلاً لولا المانع وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم امتلاً قلبه بما تحمله من معرفة الله تعالى وعجبه وحرصاً بقبته حتى كأنهم خرجت أجزأ قلبه بذلك فلم يتسع قلبه لغير الله عز وجل ٢٠٧ وعلى هذا فلا يكون الخليل الا واحداً

ومن لم يقسمه الى ذلك من تعلق القلب به فهو حبيب ولذلك أثبت صلى الله عليه وآله وسلم لابي بكر وعائشة أنهم أحب الناس اليه ونفى عنهم الخلقة التي هي فوق المحبة (ولكن اخوة الاسلام) أفضل (ومودته) أي مودة الاسلام وهي بمعنى الخلقة والفرق بينهما ما باعتبار المتعلق فالمثبتة ما كان بحسب الاسلام والمنفية بجهة أخرى يدل عليه قوله في الحديث الآخر وانكن خلة الاسلام أفضل والمودة الاسلامية متغاونة بحسب التفاوت في اعلاء كلمة الله وتفصيل كثرة الثواب ولا ريب ان الصديق رضى الله عنه كان أفضل الصحابة رضى الله عنهم من هذه الحقيقة (لا يقيين في المسجد) الباب) انتهى راجع الى المكافئين لابي الباب فكيف بعدم البقاء عن عدم البقاء لانه لازم له كأنه قال لا يقييه أحد حتى لا يقي (الاسد الاباب أبي بكر) الصديق رضى الله عنه وفيه دلالة على الخصوصية لابي بكر بالخلقة بعده صلى الله عليه وآله وسلم والامامة دون سائر الناس فابقي خوخته دون خوخة غيره وهو يدل على أنه

ويمكن الجمع بحمل مشروعية الاسراع على الغالب كما يشعر به لفظ كان أو على ما عدا ما ورد من قيد بذلك من الصلوات أو على ان اللبث مقدار الايمان بالذكر المقيم لا ينافي الاسراع فان اللبث مقدار ما ينصرف الناس بما اتسع لا كثر من ذلك (وعن سمرة قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه رواه البخاري وعن البراء بن عازب قال كنا اذا صلينا خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحبين ان نكون عن يمينه فيقبل علينا بوجهه رواه مسلم وأبو داود) الحديث الاول ذكره البخاري في الصلاة بهذا اللفظ وذكره في الجنائز متطوعاً وهو يدل على مشروعية استقبال الامام للمؤمنين بعد الفراغ من الصلاة والمواظبة على ذلك ما يشاء من لفظ كان كما تقر في الأصول قال النووي المختار الذي عليه الاكثرون والمحققون من الاصوايين ان لفظة كان لا يلزمها الدوام ولا التكرار وانما هي فعل ماض ثل على وقوعه مرة انتهى قبل والحكمة في استقبال المؤمنين ان يعلمهم ما يحتاجون اليه وعلى هذا يختص عن كان في مثل حاله صلى الله عليه وآله وسلم من الاحية للتعظيم والموعظة وقيل الحكمة ان يعرف الداخل ان قضاء الصلاة اذا سافر الامام على حاله لا وهم انه في التشهد متمسكاً وقال الزين المنبر استند بار الامام المأمومين انما هو لخلق الامامة فاذا انقضت الصلاة زال السبب واستقبلهم حينئذ يرفع الخيلاء والترفع على المأمومين والحديث الثاني يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقبل على من في جهة الميمنة ويمكن الجمع بين الحديثين بأنه كان تارة يستقبل جميع المؤمنين وتارة يستقبل أهل الميمنة أو يجمعهم حديث البراء مفسر الحديث مرة فيكون المراد بقوله أقبل علينا أي على بعضنا وانه كان يصلي في الميمنة فقال ذلك باعتبار امر يصلي في جهة اليمين وفي الباب عن زيد بن خالد الجهني قال صلى لنا صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الصبح بالحديبية على اثر سماء كانت من الليل فلما انصرف أقبل على الناس الحديث أخرجه البخاري والمراد بقوله انصرف أي من صلاته أو مكانه كذا قال الحافظ وهو على التفسير الاول من أحاديث الباب وكذا ذكره البخاري في باب يستقبل الامام الناس اذا سلم ومن أحاديث الباب ما أخرجه البخاري عن أنس قال أخر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة ذات ليلة الى شطر اليل ثم خرج علينا فامضى الى أقبل علينا بوجهه (وعن زيد بن الاسود قال جئنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حجة الوداع قال صلى بنا صلاة الضحى ثم المهرج جالساً فاستقبل الناس بوجهه وذكر قصة الرجلين اللذين لم يصلوا قال ونهض الناس الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ونهضت معهم وأنا يومئذ أشب الرجال وأجلده قال فما زلت

يخرج منها الى المسجد للصلاة وكذا قرره ابن المنبر وعورض بما في الترمذي من حديث ابن عباس سدوا الابواب الابواب على واجيب بان الترمذي قال انه غريب وقال ابن عساکر انه وهم لكن الحديث طريق قوي بعضهم باعضاب قال الحافظ ابن حجر في بعض اسناده قوي وفي بعضهم رجاله ثقات وفيه ان المساجد تصان عن تطرق الناس اليها في خوخات ونحوها الا من

أبواب الحاجة مهممة وسبكون لنا عودة ان شاء الله تعالى الى ما في ذلك من البحث في الفضائل وفي الحديث التهديث والعنفنة والقول وأخرجه البخاري في فضل أبي بكر (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه الذي مات فيه) ٢٠٨ - لكونه (عاصياً رأسه بخزقة فقهه على المنبر فحمد الله تعالى)

على وجود الكمال (وأنى عليه) على عدم النقصان (ثم قال انه) أى الشأن (ليس من الناس أحد آمن على نفسه وماله) أى أبذل لهما (من أبي بكر بن أبي عافيه) بضم القاف عثمان رضي الله عنهما (ولو كنت متخذاً من الناس خليلاً لا اتخذت أبا بكر) منهم (خليلاً ولكن خلة الاسلام أفضل) أى فاضلة اذ المقصود ان الخلة بالمعنى الاول أهلى مرتبة وأفضل من كل خلة (سدوا حق كل خوذة في) هذا (المسجد غير خوذة أبي بكر) رضي الله عنه وفي هذا الحديث التهديث والعنفنة والسمع والقول وأخرجه البخاري في الفرائض بزيادة وأخرجه النسائي في المناقب (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم مكة عام الفتح) فدعا عثمان بن طلحة (الخطي) (ففتح الباب) أى باب الكعبة (فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها) (ودخل معه) (بال) مؤذنه وخادم امره (سلاته) (ودخل معه ايضا) (اسامة بن زيد) خادمه فيها

أزعم الناس حتى وصلت الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذت بيده فوضعتها اماً على وجهي أو صدرى قال فما وجدت شيئاً طيباً ولا أبر من يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وهو يومئذ في مسجد الخيف رواه أحمد وفي رواية له أيضاً انه صلى الصبح مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الحديث قال ثم نار الناس يأخذون بيده فيسحون بها وجوههم قال فأخذت بيده فمسحت بها وجهي فوجدتها أبر من الثلج والطيب (ريحان المسك) الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي والترمذي وقال حسن صحيح لكن بلفظ شهدت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حجة فصليت معه الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته وانحرف ثم ذكر واقصة الرجاين وفي اسناده جابر بن يزيد بن الأسود السواقي عن أبيه روى عنه يعلى بن عطاء قال ابن المديني لم يرو عنه غيره وقد وثقه النسائي قوله فاستقبل الناس بوجهه فيه دليل على مشروعية ذلك وقد تقدم الكلام فيه قوله وذكر قصة الرجاين اللذين لم يصليا لفظها عند الترمذي وأبي داود والنسائي فلما قضى صلى الله عليه وآله وسلم صلاته وانحرف اذا هو برجاين في آخرى القوم لم يصليا معه فقال علي بن أبي طالب ما نرى راضهم ما فقال ما منعكم ان تصليا معنا فتلا يا رسول الله انا كاصلينا في رحالنا قال فلا تنزع الا اذا صليتما في رحالكما ثم آتيتما مسجد جماعة فصليا معهم فانهم الكما نافلة وسيا في الكلام على ذلك في أبواب الجماعة قوله وأجلده جعل ضمير الجماعة مفرداً لغة قليلة ومنه هو أحسن القبيان وأجله ومنه أيضاً قول الشاعر

ان الامور اذا الاحداث دبرها * دون الشيوخ ترى في بعضهم اخلاصا

قوله فوضعتها اماً على وجهي أو صدرى فيه مشروعية التبرك بعلامسة أهل الفضل لتقريب النبي صلى الله عليه وآله وسلم له على ذلك وكذلك قوله ثم نار الناس يأخذون بيده فيسحون بها وجوههم (وعن أبي جحينة قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالهجرة الى البطحاء فتوضأ ثم صلى الظهر ركعتين والعصر ركعتين وبين يديه عنزة تمر من ورائها المرأة وقام الناس فجعلوا يأخذون بيده فيمسحون بها وجوههم قال فأخذت بيده فوضعتها على وجهي فاذا هي أبر من الثلج والطيب رائحة من المسك رواه أحمد والبخاري) الحديث أخرجه البخاري مطولاً ومختصراً في مواضع من كتابه ذكره في الطهارة وفي باب الصلاة في الثوب الاخر في أوائل كتاب الصلاة وفي الاذان وفي

أبواب

الخطي حق لا يتوهم الناس

عزله عن سدانة البيت (ثم أطلق الباب) اثلا يزدحم الناس عليه لتوفدوا عليهم على مراعاة أفعاله صلى الله عليه وآله وسلم ليأخذوها عنه أو ليكن ذلك أسكن قلبه وأجمع ظنه وقيل فائدة ذلك التحسين من الصلاة في جمع جهاتهم الان

الصلاة الى جهة الباب وهو مفتوح وأغلق مبني للمفعول وفي رواية للفاعل (فلبت فيه ساعة ثم خرجوا) كلهم (قال ابن حجر فبدرت) أي أسرعت (فسأت بلالا) هل صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها أم لا (فقال صلى فيه ثقلت في أي) بالتثوين أي في أي نواحيه (قال بين الاسطوأتين قال ابن حجر فذهب ٢٠٩ على أن أسأله كم صلى) أي فأتني سؤال الكممية

ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدني وفيه التحديث والغضنة وأخرجه الضاري أيضا في المغازي والجهاد ومسلم في الحج وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه (وعنه) أي عن ابن حجر (رضي الله عنه) قال سأل رجل (قال في الفتح لم أقف على اسمه) (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وهو على المنبر ما ترى (أي ما رأيك من الرأي أو من الرؤية بمعنى العلم والمراد لازمه إذا العالم يحكم بماعلم شرعا) في صلاة الليل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مثنى مثنى) أي اثنين اثنين وكرره لئلا كبده ومثنى غيره منصرف للعدل والوصف (فأذا خشى) المصلي (الصبح صلى) ركعة (واحدة فاوترت) ثلاث الركعة (لهما صلى) واحتج به الشافعية على أن أقل الوتر ركعة واحدة مع حديث ابن عمر مرفوعا الوتر ركعة من آخر الليل وقال المالكية ركعة مع شفع تقدمها (وأنه) أي ابن عمر (كان يقول اجعلوا آخر صلاتكم وترا) وزاد في رواية بالليل (فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر به) أي بالوتر أو بالجعل الذي يدل عليه قوله اجعلوا وكونه صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر

أبواب السترة في موضعين وفي صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم في موضعين وفي اللباس في موضعين قوله إلى البطحاء يعني بطحاء مكة وهو موضع خارج مكة وهو الذي يقال له الابطح وقوله بالهاجرة يستفاد منه انه جمع جمع تقديم ويحتمل أن يكون قوله والعصر ركعتين أي بعد دخول وقتها قوله عزته هي الحربة القصيرة قوله غمز من وراءها المرأة فيه ممسك أن قال ان المرأة لا تقطع الصلاة وسيأتي الكلام على ذلك قوله فيمسحون بها وجوههم فيه مشرعية التبرك كما تقدم والحديث لا يطابق الترجمة التي ذكرها المصنف لان قيام الناس اليه لا يستلزم انه باق في المكان الذي صلى فيه فضلا عن استقباله للمصلين

* (باب جواز الانحراف عن اليمين والشمال) *

(عن ابن مسعود قال لا يجعلن أحدكم للشيطان شيئا من صلاته يرى أن حقا عليه أن لا ينصرف الا عن يمينه لقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كثيرا ينصرف عن يساره وفي لفظ أكثر انصرفه عن يساره رواه الجماعة الا الترمذي وعن أنس قال أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه رواه مسلم والنسائي وعن قبيصة بن هلب عن أبيه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يؤمنا فينصرف عن يمينه جميعا على يمينه وعلى شماله رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وقال صح الامران عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) الحديث الثالث حسنه الترمذي وصححه ابن عبد البر في الاستيعاب وذكره عبد الباقي بن قانع في مجبه من طرق متعددة وفي اسناده قبيصة بن هلب وقدرماه بعضهم بالجهالة ولا كنه وثقة المجلي وابن حبان ومن عرف حجة على من لم يعرف وفي الباب عن عبد الله بن عمرو عند ابن ماجه باللفظ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقتل عن يمينه وعن يساره في الصلاة قوله في الحديث الاول شيئا من صلاته في رواية مسلم جزأ من صلاته قوله يرى بفتح أوله أي يعتقد ويجوز الضم أي يظن قوله ان حقا عليه هو بيان للجعل في قوله لا يجعلن قوله أن لا ينصرف أي يرى أن عدم الانصراف حق عليه وظاهر قوله في حديث ابن مسعود أكثر انصرفه عن يساره وقوله في حديث أنس أكثر ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينصرف عن يمينه المنافاة لان كل واحد منهما قد استعمل فيه صيغة أفعل التفضيل قال النووي ويجمع بينهما بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يفعل تارة هذا وتارة هذا فأخبر كل منهما بما اعتقده الاكثر وانما ذكره ابن مسعود أن به تقد وجوب الانصراف عن اليمين قال الحافظ ويمكن الجمع بينهما بوجه آخر وهو أن يحمل حديث

٢٧ نيل في يدل على جماعة جالس في المسجد ومنهم الرجل الذي سأل عن صلاة الليل ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدني وفيه التحديث والغضنة والقول (عن عبد الله بن زيد) بن عاصم المازني (الانصاري رضي الله عنه أنه رأى) أي أبصر (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (مستلقيا) على ظهره في المسجد) حال كونه (واضعا إحدى

زجله على الاخرى) فعل ذلك ليعين جوارزه فحدث جابر المروى في مسلم في النهي عن ذلك امام مسوخ او مقيد بما اذا ظهرت بذلك عورته كان يكون الا زار ضيقا فاذا وضع رجلا فوق الاخرى وهناك فرجة ظهرت منها العورة فان آمن ذلك جاز قال في الفتح الثاني اول من ادعاه الفسخ لانه ٢١٠ لا يثبت بالاحتمال وعن جزمه البيهقي والبغوي وغيرهما من المحدثين وجزم

ابن بطال ومن تبعه بانه مسوخ وصح ابن عمر وعثمان كافيانه لان ذلك وهذا يدل على انه ليس خاصا به صلى الله عليه وآله وسلم بل هو جازم مطلقا والخصائص لا تثبت بالاحتمال والظاهر ان فعله ذلك كان في وقت الاستراحة لا عند مجتمع الناس لما عرف من عادته من الجلوس بينهم بالوقار التام صلى الله عليه وآله وسلم قال الخطابي وفيه جواز الانسكا في المسجد والاضطجاع وانواع الاستراحة وقال الداودي فيه ان الاجر الوارد لا يثبت في المسجد لا يختص بالجالس بل يحصل للمستلقي أيضا ورواه هذا الحديث الخمسة مديون وفيه التحدث والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في اللباس والاستئذان ومسلم في اللباس وأبو داود في الادب والترمذي في الاستئذان وصححه والنسائي في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلاة الجميع) وفي رواية الجماعة (تريد على صلاته) أي الشخص المفرد (في بيته) (و) على (صلاته) (يا نفراده) (في سوقه) (خمس وعشرين درجة)

ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد لان حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت من جهة يساره ويحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ثم اذا تعارض اعتقاد ابن مسعود وأنس رجع ابن مسعود لانه أعلم وأنس وأجل وأكثر ملازمة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقرب الى مواقفه في الصلاة من أنس وبان في اسناد حديث أنس من تكلم فيه وهو السدي وبان حديث ابن مسعود متفق عليه وبان رواية ابن مسعود توافق ظاهر الحال لان حجة النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانت على جهة يساره كما تقدم قال ثم ظهر لي أنه يمكن الجمع بين الحديثين بوجه آخر وهو ان قال كان أكثر انصرافه عن يساره نظر الى هيئته في حالة الصلاة ومن قال كان أكثر انصرافه عن يمينه نظر الى هيئته في حال استقباله القوم بعد سلامه من الصلاة فعلى هذا لا يختص الانصراف بجهة معينة ومن ثم قال العلماء يستحب الانصراف الى جهة حاجته لكن قالوا اذا استوت الجهتان في حقه فاليمين أفضل اهـ وموم الاحاديث المصرفة بفضل التيامن قال ابن المنير فيه ان المندوبات قد تنقلب مكروهات اذا رفعت عن رتبته لان التيامن مستحب في كل شيء لكن لما خشي ابن مسعود أن يعقدها وجوبه أشار الى كراهته قال الترمذي بعد ان ساق حديث هلب وعليه العمل عند أهل العلم قال ويروى عن علي أنه قال ان كانت حاجته عن يمينه أخذ عن يمينه وان كانت حاجته عن يساره أخذ عن يساره

(باب لبث الامام بالرجال قليلا ليجرح من صلى معه من النساء)

(عن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا سلم قام النساء حين يقضى تسليعه وهو يكث في مكانه يسيرا قبل أن يقوم قالت فتري والله أعلم ان ذلك كان لكي ينصرف النساء قبل أن يدركهن الرجال رواه أحمد والبخاري) الحديث فيه أنه يستحب للامام مراعاة أحوال المأمومين والاحتياط في الاجتناب ما قد ينضى الى المحذور واجتناب مواقع التهم وكراهة مخالطة الرجال للنساء في الطرقات فضلاء عن البيوت ومقتضى التحليل المذكور ان المأمومين اذا كانوا رجالا فقط لا يستحب هذا المكث وعليه حمل ابن قدامة حديث عائشة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا سلم لا يقعد الا قد رما يقول اللهم أنت السلام الحديث المتقدم وقد تقدم الكلام في ذلك وفي الحديث انه لا بأس بحضور النساء الجماعة في المسجد قوله فتري بضم النون أي نظن

(باب جواز عقد التسييح باليد وعذبه بالنوى وقهوه)

(عن بسيرة وكانت من المهاجرات قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

سبر الاعداد لا يوقف عليه الانبورا النبوة (فان أحدكم اذا وضأ فاحسن) الوضوء باسباغة ورياية عليه سننه وآدابه (وأنى المسجد) حال كونه (لا يريد الصلاة) أو ما في معناها كالاكتفاف ونحوه واقصر على الصلاة للاغلبية (لم يخط خطوة) بفتح الخاء (الارفعه الله بها درجة ويحط عنه خطيئة) وفي لفظ حط عنه بها (حتى يدخل المسجد) فالنهي الى

الجماعات يستلزم احتساب الاجر بالخطوات والتفصل عن الخطيئات ومن توفى عن دركات الهالكات فقد ترقى الى منجاة الدرجات (واذا دخل المسجد كان في ثواب صلاة ما كانت تحبسه) الصلاة أى مدة دوام ذلك وحذف الفاعل للعلم به (وتصلى عليه) بمعنى الملائكة مادام في مجلسه الذى يصلى فيه (أى تستغفر وتطلب له ٢١١ الرحمة قائلين) اللهم اغفر له اللهم ارحمه مالم

يؤذى المصلى الملائكة (يحدث) بالنعمل المجزوم على البدلية ويجوز الرفع على الاستئناف وفي رواية مالم يؤذى يحدث فيه بلقظ الجار والمجرور متعلقا بيؤذى وفى اخرى مالم يحدث فيه باسقاط بيؤذى أى مالم يأت بناقض للوضوء وفيه ان الصلاة فى السوق مشروعة واذا جازت الصلاة فيه فرادى كان أولى أن يتخذ فيه مسجدا للجماعة أشار اليه ابن بطال ورواة هذا الحديث ما بين بصرى ومدينة وكوفي وفيه التحدث والعنونة ورواية نابي عن نابي وأخرجه البزارى أيضا فى باب الجماعة ومسلم وأبو داود والترمذى وابن ماجه فى الصلاة (عن أبى موسى) الأشعري (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان المؤمن للمؤمن كالبنيان) أى كالحائط (يشد بعضه ببعض) وشبك صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه) وانما شبك ليعمل لهم هيئة اختلاطهم من باب تصوير المعقول بصورة المحسوس وفيه دلالة على جواز التشبيك مطلقا وحديث أبى هريرة لا تقي دال على جواز فى المسجد واذا جاز فى المسجد فهو

عليكم بالتهليل والتسبيح والتقديس ولا تغفلن فتسبين الرحمة واعقدن بالانامل فانحن مسئولات مستنطقات رواه أحمد والترمذى وأبو داود وعن سعد بن أبى وقاص انه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على امرأة بين يديه انوى أو حصى تسبحه فقال أخبرك بما هو أيسر عليك من هذا أو أفضل سبحانه الله عدد ما خلق فى السماء وسبحان الله عدد ما خلق فى الارض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والله أكبر مثل ذلك والحمد لله مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك رواه أبو داود والترمذى وعن صفية قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين يدي أربعة آلاف نواة أسج بها فقال لقد سبحت بهذا ألا أعلمك بأكثر مما سبحت به فقالت على فقال قولى سبحانه الله عدد خلقه رواه الترمذى) أما الحديث الاول فأخرجه أيضا الحارثى وقال الترمذى غريب لا نعرفه الا من حديث هانى بن عثمان وقد صحح السيموطى اسناد هذا الحديث وأما الحديث الثانى فأخرجه أيضا النسائى وابن ماجه وابن حبان والحاكم ومصححه وحسنه الترمذى وأما الحديث الثالث فأخرجه أيضا الحارثى ومصححه السيموطى والحديث الاول يدل على مشروعية عقد الانامل بالتسبيح وقد أخرج أبو داود والترمذى وحسنه والنسائى والحاكم ومصححه عن ابن عمر أنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعقد التسبيح زاد فى رواية لابي داود وغيره يمينه وقد علل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك فى حديث الباب بان الانامل مسئولات مستنطقات يعنى انهن يشهدن بذلك فكان عقدهن بالتسبيح من هذه الحبيبة أولى من السجدة والحصى والحديدان الا تخرن يدلان على جواز عقد التسبيح بالنوى والحصى وكذا بالسجدة لهدم الفارق لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم للمراتين على ذلك وعدم انكاره والارشاد الى ما هو أفضل لا ينافى الجواز وقد وردت بذلك آثار فى جزء هلال الحفار من طريق معمر بن سليمان عن أبى صفية مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يوضع له نطع ويجهز بزئيل فيه حصى فيسبح به الى نصف النهار ثم يرفع فاذا صلى أتى به فيسبح حتى عسى وأخرجه الامام أحمد فى الزهد قال حدثنا عفان حدثنا عبد الواحد بن زياد عن يونس بن عبيد عن امه قالت رأيت أباصفة رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان خازنا قالت فيك أسج بالحصى وأخرج ابن سعد عن حكيم بن الربيع ان سعد بن أبى وقاص كان يسبح بالحصى وقال ابن سعد فى الطبقات أخبرنا عبد الله بن موسى أخبرنا اسرائيل عن جابر عن امرأة خدمته عن فاطمة بنت الحسين بن على بن أبى طالب انها كانت تسبح بحيط معقود فيها (١) وأخرج

فى غيره أجوز ورواه هذا الحديث الخمسة كوفيون وفيه رواية الابن عن جده ورواية جده عن أبيه والتحديث والعنونة وأخرجه البزارى أيضا فى الادب والمظالم والترمذى فى البر والنسائى (عن أبى هريرة رضى الله عنه قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (١) فى الاصل بين السطور فوق فيها لفظ فيه والكل صحيح ومعنى وتصر الى رواية اه صحيح

أحدى صلافي العشي) بفتح العين وهو من أول الزوال إلى الغروب وفي رواية العشاء قال الحافظ وهو وهم فقد صبحها
 الهصر أو الظهر (فصلى بنا ركعتين ثم سلم فقام إلى خشبة معروضة) أي موضوعة بالعرض أو مطروحة (في ناحية) المسجد
 فأتى عليها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى ٢١٢ على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر كفه اليسرى

وخرجت السرعان من أبواب
 المسجد) أي أوائل الناس الذين
 يتسارعون والسرعان بضم
 السين واسكان الراء جمع سريع
 ككتيب وكنبان وهو المسرع
 للخروج (فقالوا أقصرت الصلاة
 وفي القوم أبو بكر وعمر فهابا) أي
 خافا (أن يكلماه) صلى الله عليه
 وآله وسلم اجلالاه (وفي القوم
 رجل) هو الخرباق وكان في
 يديه طول يقال له ذواليدنين قال
 يارسول الله أنسيت أم قصرت
 الصلاة قال لم أنس) في ظني (ولم
 تقصر) أي الصلاة (فقال) صلى
 الله عليه وآله وسلم للساخرين
 (أما) أي الأمر كما (يقول
 ذواليدنين فقالوا نعم) الأمر كما
 يقول (فتقدم فصلى ما ترك) وهو
 الركعتان (ثم سلم ثم كبر وسجد
 مثل سجوده أو أطول ثم رفع
 رأسه وكبر ثم كبر وسجد مثل
 سجوده أو أطول ثم رفع رأسه
 وكبر) ومحل مباحث هذا
 الحديث باب السهو لكن أورده
 البخاري هنا استدلالا على
 جواز تشييك الأصابع في المسجد
 وغيره قال ابن بطال ادخل هذا
 الحديث معارضة لما روى في
 النهي عن التشييك في المسجد
 وقد وردت فيه مراسيل ومسندة

عبد الله بن الإمام أحمد في زوائد الزهد عن أبي هريرة أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة فلا
 ينضم حتى يسبح وأخرج أحمد في الزهد عن القاسم بن عبد الرحمن قال كان لابي الدرداء
 نوى من العجوة في كيس فكان إذا صلى الغداة أخرجها واحدة واحدة يسبح بها حتى
 يتفذهن وأخرج ابن سعد عن أبي هريرة أنه كان يسبح بالنوى المجموع وأخرج الديلمي
 في مسند الفردوس من طريق يزيد بن عيسى بن سليمان بن علي عن أم الحسن بنت جعفر عن
 أبيها عن جدها عن علي رضي الله عنه مر فوعانم المذكرة السبعة وقد سأل السيوطي
 آثارا في الجزء الذي سماه المنحة في السبعة وهو من جملة كتابه المجموع في الفتاوى وقال
 في آخره ولم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف المنع من جواز ذلك بالسبعة بل
 كان أكثرهم يعتقدونه بها ولا يرون ذلك مكروها انتهى وفي الحديثين الآخرين
 فائدة جليلة وهي أن الذكر ضعاف ويتعدد بعد ما أحال الذكر على عدده وإن لم يتكرر
 الذكر في نفسه فيحصل مثلا على مقتضى هذين الحديثين لمن قال مرة واحدة سبحان الله
 عدد كل شيء من التسبيح ما لا يحصى لمن كرر التسبيح يسأل وأيا ما بدون الإحالة على عدد
 وهذا مما يشكك على القائلين أن الثواب على قدر المشقة المكثرة للمكثرين للفضل الثابت
 بصرائح الأدلة وقد أجابوا عن هذين الحديثين وما شابههما من نحو قوله صلى الله عليه
 وآله وسلم من فطر صائما كان له مثل أجره من عزى مصابا كان له مثل أجره بما جوبه
 متمسكة متكلفة

(أبواب ما يطل الصلاة وما يكره ويباح فيها)

(باب النهي عن الكلام في الصلاة)

(عن زيد بن أرقم قال كنت تكلم في الصلاة يكلم الرجل مناصحه وهو إلى جنبه في الصلاة
 حتى زلت وقوموا لله فاتسعين فأمر نبالا سكوت ونهي عن الكلام رواه الجماعة إلا ابن
 ماجه ولا ترمذي فيه كذا تكلم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة)
 الحديث قال الترمذي حسن صحيح وفي الباب عن جابر بن عبد الله عند الشيخين وعن عمار
 عند الطبراني وعن أبي امامة عند الطبراني أيضا وعن أبي سعيد عند البزار وعن معاوية
 ابن الحكم وابن مسعود وسيا تيان والحديث يدل على تحريم الكلام في الصلاة ولا
 خلاف بين أهل العلم أن من تكلم في صلاته عامدا عالما فسدت صلاته قال ابن المنذر أجمع
 أهل العلم على أن من تكلم في صلاته عامدا وهو لا يريد إصلاح صلاته أن صلاته فاسدة
 واختل فوافي كلام الساهي والجاهل وقد حكى الترمذي عن أكثر أهل العلم أنهم سوا
 بين كلام الناصي والعامد والجاهل واليه ذهب الثوري وابن المبارك حكى ذلك

الترمذي

وقد ذكرها الحافظ في الفتح مع الكلام عليها لانتطول بذكرها هنا

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه أنه كان يصلي في أماكن من الطرق) أي الطرق التي بين المدينة النبوية ومكة والمواقع
 التي لم تجعل مساجد (ويقول أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي في تلك الأماكن) ورواه هذا الحديث ما بين بصري

ومدحه وفيه الحديث والعنينة والرؤية وتحصل ذلك ان ابن عمر كان يتبرك بتلك الاماكن وتشدده في الاتباع مشهور قال
في القبح ولا يعارض ما ثبت عن أبيه انه رأى الناس في سفر يتبادرون الى المكان فسأل عن ذلك فقالوا قد صلى فيه النبي صلى
الله عليه وآله وسلم فقال من عرضت له الصلاة فليصل والا فليض فأتاهم هلك ٢١٣ أهل الكتاب تتبعوا آثار أنبيائهم فاتخذوها

كنائس وبيعا لان ذلك من عمر
محول على أنه كره زيارتهم لمثل
ذلك بغير صلاة أو خشى أن
يشكل ذلك على من لا يعترف
حقيقة الامر فيظنهم واجبا وكلا
الامر من مأمون من ابن عمر وقد
تقدم حديث عتيان وسؤاله
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن
يصل في بيته ليتخذ مصلى واجابة
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى
ذلك فهو جهة في التبرك بآثار
الصالحين انتهى قلت وهذا
اذ لم يؤد التبرك بهم الى ما هو
شرك أو استعانة أو استغاثة
أو توسل بغير الله تعالى وأما اذا
أدى الى ذلك فالحق منع الناس
عنها سدا للذريعة كما صنع عمر
الفاروق رضي الله عنه وعتيان
كان مأمونا عن مثل ذلك خلافا
لاهمل الاهواء الباطلة فابن
الثرى من الثريا (وعنه) أي عن
ابن عمر رضي الله عنه أن رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
كان ينزل بذى الحليفة الميقات
المشهور ولاهل المدينة (حين يعقر
وفي حجة حنين) حجة الوداع
(تحت سمرة) بفتح السين وضم
الميم أم غيلان ومنبر الطلح ذات
الشوك (في موضع المسجد الذي
بذى الحليفة وكان) صلى الله

الترمذي عنهم ما به قال النخعي وحامد بن أبي سليمان وأبو حنيفة وهو واحد الروايين
عن قتادة واليه ذهب الهادوية وذهب قوم الى الفرق بين كلام النامى والجاهل وبين
كلام العامد وقد حكى ذلك ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عباس وعبد الله بن الزبير
ومن التابعين عن عروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والحسن البصري وقتادة في احدى
الروايين عنه وحكاها الحازمي عن عمرو بن دينار وعن قال به مالك والشافعي وأحمد
وأبو نوري وابن المنذر وحكاها الحازمي عن نفر من أهل الكوفة وعن أكثر أهل الجبل
وأكثر أهل الشام وعن سفيان الثوري وهو واحد الروايين عنه وحكاها النووي في
شرح مسلم عن الجمهور استدلالا بحدوث الباب وسائر الاحاديث المصرحة
بالتنهي عن التكلم في الصلاة وظاهرها عدم الفرق بين العامد والنامى والجاهل واحتج
الآخرين لعدم فساد صلاة النامى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في حال السهو
وبقي عليه كما في حديث ذى البدين وباروى الطبراني في الاوسط من حديث أبي
هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تكلم في الصلاة ناسيا فبقي على ما صلى وبجديت
رفع عن أمي الخطأ والنسيان الذي أخرجه ابن ماجه وابن حبان والدارقطني والطبراني
والبيهقي والحاكم بصور هذا اللفظ واحتجوا بعدم فساد صلاة الجاهل بحديث معاوية
ابن الحكم الذي سياتى فانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بالاعادة وأجيب عن ذلك بما
عدم حكاية الامر بالاعادة لا يستلزم عدم وغاية أنه لم ينقل اليه ما يرجع الى غيره من
الدلة كذا قيل ويجاب أيضا عن الاستدلال بحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان ان
المسرد رفع الاثم لا الحكم فان الله أوجب في قتل الخطأ ~~المسرد~~ فارة على ان الحديث
مما لا ينتهص للاحتجاج به وقد استوفى الحافظ الكلام عليه في باب شروط الصلاة من
التلخيص وجاب عن الاحتجاج بحديث ذى البدين بان كلامه صلى الله عليه وآله وسلم
وقع وهو غير متصل وبناؤه على ما قد فعل قبل الكلام لا يستلزم أن يكون ما وقع قبله منها
قوله في الحديث حتى نزلت وقوموا لله قانتين فيه اطلاق القنوت على السكوت قال زين
الدين في شرح الترمذي وذكر ابن العربي ان له غيرة معان قال وقد نظمته في بيتين بقولي
وانظ القنوت اعد معانيه تجد * مزيدا على عشر معاني مرضيه
دعاء خشوع والعبادة طاعة * اقامتها اقرا ربنا بالعبودية
سكوت صلاة والقيام وطوله * كذلك دوام الطاعة الراجح القبه
قوله ونهيناعن الكلام هذه الزيادة ليست للجماعة كما يشهره كلام المصنف وانما
زادها مسلم وأبو داود وقد استدلل بزيادتها على مسألة اصولية قال ابن العربي قوله
أمرنا بالسكوت ونهيناعن الكلام يعطى بظاھرہ ان الامر بالنسيان ليس نهيناعن ضده

عليه وآله وسلم (اذا رجع من غزو كان في تلك الطريق) أى طريق الحديدية (أو في حج وعمره بطن بطن واد) هو وادى
عقيق (فاذا ظهر من بطن واد اناخ) راحلته (بالبطحاء) أى بالمسيل الواسع المجتمع فيه دفاق الحصى من مسيل الماء وهو (التي
لى شفير الوادى) بفتح الشين أى طرفه (الشبرقية نعيرس) أى نزل البحر المليل للاستراحة (ثم) أى هناك (حتى يصبح) أى يدخل

في الصباح (ليس عند المسجد الذي بجعارة ولا على الاكثة) الموضع المرتفع على ماحولة أو نل من حجر واحد (التي عليها المسجد كان ثم) أي هناك (خليج) وادله عرق (يصلى عبد الله) بن عمر (عنده في بطنه كتب) جمع كتيب ومن لم يجمع (كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم) أي هناك (يصلى فدا) ٢١٤ أي دفع (السييل فيه بالبطحاء حتى دفن) (السييل) ذلك المكان الذي

كان عبد الله بن عمر (يصلى فيه) وان عبد الله بن عمر حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى حيث المسجد الصغير الذي دون المسجد الذي بشرف الروحاء) هي قرية جامعة على لبنتين من المدينة وبينهما وبين المدينة ستة وثلاثون ميلا (وقد كان عبد الله بن عمر رضى الله عنهما (يعلم) من العلم أو من العلامة (المكان الذي كان صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثم) هناك (عن عيينة حين تقوم في المسجد تصلي وذلك المسجد على حافة الطريق اليمنى) بتخفيف الفاء أي على جانبه (وأنت ذاهب الى مكة بينه وبين المسجد الاكبر رمية بجعرا أو نحو ذلك وان ابن عمر كان يصلي الى العرق) بكسر العين وسكون الراء الجبل الصغير أو عرق الظبية الوادي المعروف (الذي عند منصرف الروحاء) أي عند آخرها (وذلك العرق انتهاء طرفه على حافة الطريق دون) أي قريب أو تحت (المسجد الذي بينه وبين المنصرف) بفتح الراء (وأنت ذاهب الى مكة وقد ابتنى) مبنيا (للمفعول ثم) أي هناك (مسجد

والكلام على ذلك مبسوط في الاصول قال المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وهذا يدل على أن تحريم الكلام كان بالمدينة بعد الهجرة لان زياد مدني وقد أخبرناهم كانوا يتكلمون خلف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة الى ان هموا انتمى ويؤيد ذلك أيضا اتفاق المفسرين على ان قوله تعالى وقوموا لله قانتين نزلت بالمدينة ولكنه يشكل على ذلك حديث ابن مسعود الا في بعد هذا فان فيه أنه لما رجع من عند النجاشي كان تحريم الكلام وكان رجوعه من الحبشة من عند النجاشي بمكة قبل الهجرة وقد أجاب عن ذلك ابن حبان في صحيحه فقال توهم من لم يطلب العلم من مظانه ان نسخ الكلام في الصلاة كان بالمدينة قال ولايس مما يذهب اليه الوهم فيه في شيء منه وذلك لان زيدي بن أرقم كان من الانصار من الذين أسلموا بالمدينة وصلوا بها قبل هجرة المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم وكانوا يصلون بالمدينة كما يصلون المسلمون بمكة في اباحه الكلام في الصلاة لهم فلما نسخ ذلك بمكة نسخ كذلك بالمدينة فمكي زيديا كانوا عليه لان زيديا حكى ما لم يشهد في الصلاة وهذا الجواب بركة قول زيد المتقدم كتبتكم خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأيضاً قد ذكر ابن حبان نفسه ان نسخ الكلام في الصلاة كان عند رجوع ابن مسعود من أرض الحبشة قبل الهجرة بثلاث سنين وإذا كان كذلك فلم يكن الانصار حينئذ قد وصلوا ولا أسلموا فان اسلام من أسلم منهم كان حينئذ في المنفر الستة من الخزرج عند العقبة فدعاهم الى الله فآمنوا ثم جاء في الموسم الثاني منهم اثنا عشر رجلاً فبايعوه وهي بيعة العقبة الاولى ثم جاءوا في الموسم الثالث فبايعوه بيعة العقبة الثانية ثم هاجر اليهم في شهر ربيع الاول فكان اسلامهم قبل الهجرة بسنتين وثلاثة أشهر وأجاب العراقي عن ذلك الاشكال بان الرواية الصحيحة المتفق عليها في حديث ابن مسعود هي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجابه بقوله ان في الصلاة شغلا فيحتمل انه صلى الله عليه وآله وسلم رأى ذلك منه اجتمعا فقبل نزول الآية قال وأما الرواية التي فيها ان الله قد أحدث من أمره أن لا تتكلم في الصلاة فلا تقاوم الرواية الاولى للاختلاف في راويها وعلى تقدير ثبوتها فلهذا أوحى اليه ذلك يوحى غير القرآن وفيه أن الترجيح فرع التعارض ولا تعارض لان رواية أن لا تتكلموا زيادة ثابتة من وجه معتبر كما سأقضي فقبولها متعين وأما الاعتذار بانها يوحى غير قرآن فذلك غير نافع لان النزاع في كون التحريم للكلام في مكة أو في المدينة لا في خصوص انه بالقرآن ومن جهله ما أجيب به عن ذلك الاشكال ان زيدي بن أرقم عن لم يبلغه تحريم الكلام في الصلاة الا حين نزول الآية ويرده قوله في حديث الباب يكلم الرجل مناصحه وان ذلك كان خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن المعلوم ان تكليم بعضهم ببعض في الصلاة

لا يخفى اي قدام المسجد (يصلى أمامه) فلم يكن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم يركع عن يساره ووراءه (يصلى أمامه) اي قدام المسجد (الى العرق نفسه وكان عبد الله) بن عمر (يروح من الروحاء فلا يصل الى الظهر حتى يأتي ذلك المكان فيصلى فيه الظهر وإذا أقبل من مكة فإن مر به قبل الصبح بساعة أو من آخر السحري) ما بين النجرا الكاذب والصبح الصادق والفرق بينهما وبين قوله

قبل الصبح بساعة أنه أراد بآخر السحر أقل من ساعة وحينئذ يغير اللاحق السابق (عن حق يصلي بها الصبح وان عبد الله حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ينزل تحت سرحة) بفتح السين والحاء شجرة (ضخمة) أى عظيمة (دون الروينة) مصفرا قرية جامعة بينها وبين المدينة سبعة عشر ٢١٥ فرسخا (عن عيين الطريق ووجه الطريق)

أى مقابلها (فى مكان بطيح) بالفتح والسكون أى واسع (سهل حتى) ولابن عساكر وغيره حين (يفضى) أى يخرج صلى الله عليه وآله وسلم (من أكمة) موضع مرتفع (دوين بريد الروينة) مصفرون (بميلين) أى بينه وبين المكان الذى ينزل فيه البريد بالروينة ميسلان أو البريد الطريق (وقد انكسر أعلاها فانتنى) أى انعطف (فى جوفها وهى قائمة على ساق) كالبنيان ليست متسعة من أسفل (وفى ساقها كئيب) جمع كئيب وهى تلال الرمل (كثيرة وان عبد الله بن عمر حدثه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى طرف تلعة) بفتح التاء وسكون اللام مسيل الماء من فوق الى أسفل الهضبة فوق الكئيب فى الارتفاع دون الجبل (من وراء العرج) بفتح العين وسكون الراء قرية جامعة بينهما وبين الروينة ثلاثة عشر أو أربعة عشر ميلا (وانت) ذاهب الى هضبة) جبل منبسط على وجه الارض أو ماطال واتسع وانفرد من الجبال (عند ذلك المسجد قبران أو ثلاثة على القبور روضم) بفتح الراء وسكون الصاد أى حضور بعضهم فوق

لا يخفى عليه لانه يراهم من خلانه كما صرح عنه ومن الاجوبة أن يكون الكلام نسخ مكة ثم أبيع ثم نسخت الاباحة بالمدينة ومنها جمل حديث ابن مسعود على تحريم الكلام لغير مصلحة الصلاة وحديث زيد بن ارقم على تحريم سائر الكلام ومنها ترجيح حديث ابن مسعود والمصير اليه لانه حكى فيه حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك ابن سريج والقاضي أبو الطيب ومنها ان زيد بن ارقم أراد بقوله كأن تكلم فى الصلاة الحكاية عن كان يفعل ذلك فى مكة كما يقول القائل فعلنا كذا وهو يريد بعض قومه ذكر معنى ذلك ابن حبان وهو بعيد (وعن ابن مسعود قال كأنك على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو

فى الصلاة فردد علينا فلما رجعنا من عند النجاشى سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا يا رسول الله كأنك على الصلاة فردد علينا فقال ان فى الصلاة تشغلا متفق عليه (١)

لرواية كأنك على النبي صلى الله عليه وسلم اذ كأكمة قبل أن تاقى أرض الحبشة فلما قدمنا من أرض الحبشة اتينا فسلمنا عليه فلم يرد فأخذنى ما قرب وما بعد حتى قضا الصلاة فسألته فقال ان الله يحدث من أمرى ما يشاء وانه قد أحدث من أمرى

أن لا تكلم فى الصلاة رواه أحمد والنسائى الرواية الثانية أخرجهما أيضا أبو داود وابن حبان فى صحيحه قوله فلم يرد وهو يرد على من قال بجواز رد السلام فى الصلاة لفظا وهم أبو هريرة وجابر والحسن وسعيد بن المسيب وقاتدة قوله اشغلا ههنا صفة محدوفة والتقدير اشغلا كافياعن غيره من الكلام أو مانعا من الكلام قوله ما قرب وما بعد لفظ أبي داود وابن حبان ما قدم وما حدث والمراد من هذا اللفظ ولفظ الكتاب اتصال الاخران البعيدة أو المتقدمة بالقرينة أو الحادثة اسبب ترك صلى الله عليه وآله وسلم لرد السلام عليه قوله أن لا تكلم فى الصلاة لفظ أبي داود وغيره أن لا تكلم وفى الصلاة وزاد فرد على السلام يعنى بعد فراغه وقد استدل به على أنه يستحب ان سلم عليه فى الصلاة أن لا يرد السلام الا بعد فراغه من الصلاة وروى هذا عن أبي ذر وعطاء والنخعي والثوري قال ابن رسلان ومذهب الشافعى والجمهور أن المستحب أن يرد السلام فى الصلاة بالاشارة واستدلوا بما أخرجه أبو داود والنسائى والترمذى وحسنه عن صحيح أنه قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلى فسالت عليه فردا اشارة قال الراوى عنه ولا أعلم الا قال اشارة بأصبعه وسألت الكلام على هذا فى باب الاشارة فى الصلاة لرد السلام (وعن معاوية بن الحكم السلى قال يفتأ أنا صلى مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت يرحمك الله فرماني

بعض (من هجرة عن عيين الطريق عند سلمات الطريق) صخرات وهى بفتح السين وكسر اللام ولا يصلى بفتح اللام شجرة بدع بورقها الاديم (بين أولئك السلمات كان عبد الله) بن عمرو رضى الله عنه (بروح من العرج بعد ان تميل الشمس بالهجرة) نصف النهار عند اشتداد الحر (فصلى الظهر فى ذلك المسجد وان عبد الله بن عمر حدثه ان (١) يباين بالأصل

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم نزل هذه مراحات) شجرات (عن يسار الطريق في مسيل) بفتح الميم مكان منحدر (دون هرنثي) جبل على ملتقى طريق المدينة والشام قريب من الجحفة (ذلك المسيل لاصق بكراع) أي بطرف (هرنثي) ثنية بين مكة والمدينة وقيل جبل قريب من الجحفة ٢١٦ (بينه وبين الطريق قريب من غلوة) بفتح الميم غلوة غلوة بلوغ السهم

القوم بأبصارهم فقلت وأشكل أماء ما شأنكم تنظرون إلى فجعلوا يضربون بأيديهم على آذانهم فإنا رأيتهم يصمتون في لكني سكنت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبأبى وأبى ما رأيت معاً قبله ولا بعده أحسن تعليماً منه فواقه ما كهر في ولا ضربني ولا شتمني قال إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن أو كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود وقال لا يحل مكان لا يصلح وفي رواية لا أحد انما هي التسبيح والتكبير والحمد وقراءة القرآن الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان والبيهقي قوله فرماني القوم بأبصارهم أي نظروا إلى بأبصارهم نظراً منكراً ولذلك استعبره الرمي قوله وأشكل أماء وحرف النندية ونشكل بضم الناء المثلثة واسكان الكاف وبفتحهم ما جيع الغنان كالخل والخل كاهما الجوهرى وغيره وهو فقد ان المرأة ولداً وحزناً عليه لفقده وقوله أماء بتشديد الميم وأصله أم زيدت عليه ألف النندية لمد الصوت وارتدت بهماء السكت وفي رواية أبي داود أماء بزيادة الميم وأصله أم زيدت عليه ألف النندية لذلك قوله على أخذهم هذا محمول على أنه وقع قبل أن يشرع التسبيح لمن نابه شيء في صلاته للرجال والتصفيق للفساء ولا يقال إن ضرب اليد على الفخذ تصفيق لأن التصفيق إنما هو ضرب الكف على الكف أو الأصابع على الكف قال القرطبي ويعبدان يسمى من ضرب على فخذه وعليها ثوبه مصفقا ولهذا قال فجعلوا يضربون بأيديهم على آذانهم ولو كان يسمى هذا تصفيقا لكان الأقرب في اللفظ أن يقول مصفقون لا غير قوله لكني سكنت قال المنذرى يريد لم أتكم لكني سكنت وورود لكن هنا مشكل لأنه لا بد أن يتقدمها كلام مذاق لما بعده نحو ما هذا كالكهنة متحرك أو ضده فهو ما هو أيضاً لكنه أمود ويحتمل أن يكون التقدير هنا فلما رأيتهم يسكتون لم أكلهم لكني سكنت فيكون الاستدراك لرفع ما توهم ثبوته مثل ما زيد شجاعا لكانه كرم لان الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان فلا استدراك من توهم نفي كرمه ويحتمل أن يكون لكن هنا التوكيد نحو لو جأني أكرمه لكنه لم يبيح ما كدت لكن ما أفادته لومن الامتناع وكذا في الحديث أ كدت لكن ما أفاده ضربهم من ترك الكلام قوله فبأبى وأبى متعلق بفعل محذوف تقديره أفديه بأبى وأبى قوله ما كهرني أي ما انتهرني والكهرا الانتهاز قاله أبو عبيد وقرأ عبد الله بن مسعود فاما اليقيم فلا تسكروا وقيل الكهرا العيوس في وجهه من تلقاه قوله إن هذه الصلاة يعني مطلق الصلاة فيشمل الفرائض وغيرها قوله لا يصلح فيها شيء من كلام الناس في الرواية الأخرى لا يحل استدلال بذلك على تحريم الكلام في الصلاة سواء

أو أمجد جرى القرس (وكان عبد الله بن عمر يصلي إلى سرحة هي أقرب السرحات) أي إلى شجرة هي أقرب الشجرات (إلى الطريق وهي أطولهن وإن عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم كان ينزل في المسيل) المكان المنحدر (الذي في أدنى متر الظهران) بفتح الميم وتشديد الراء وبفتح الظاء وسكون الهاء المسمى الآن بطن مرو (قيل) أي مقابل (المدينة حين يهبط من الصقراوات) جمع صقرا وهي الأودية أو الجبال التي بعد مر الظهران (ينزل في بطن ذلك المسيل عن يسار الطريق وأنت ذاهب إلى مكة ليس بين منزل رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم وبين الطريق الأرمية بحجر وان عبد الله بن عمر حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم كان ينزل بذي طوى) موضع بمكة (وبيت بها) حتى يصبح يصلي الصبح حين يقدم مكة ومصلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ذلك على أكمة غليظة) وفي رواية عظيمة (ليس في المسجد الذي بنى ثم راعى ككن أسندل من ذلك على أكمة غليظة وإن

عبد الله بن عمر (حدثه أن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم استقبل فرهني الجبل) مدخل الطريق إلى الجبل (الذي بينه وبين الجبل الطويل نحو الكعبة) أي ناحيتها قال نافع (فجعل) عبد الله (المسجد الذي بنى ثم) أي هناك (يسار المسجد بطرف الأكمة ومصلى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أسفلي منه على الأكمة السوداء ندع من

الاكمة عشرة أذرع أو نحوها ثم صلى (حال كونك) مستقبل القرضتين من الجبل الذي ينك وبين الكعبة) وانما كان ابن عمر يصل في هذه المواضع للتبرك وهذا لا ينافي ما روى من كراهية أبيه عمر لذلك لأنه محمول على اعتقاد من لا يعرف وجوب ذلك وابنه عبد الله مأمون من ذلك كما مر فحفظ واختلاف عمر وابنه عبد الله ٢١٧ رضى الله عنهما عظيم في الدين ففي اقتضاء آثاره

صلى الله عليه وآله وسلم تبرك به وتعظيم له وفي غنى عن الصلاة في الاتباع من الابرار الأتري ان عمر بن الخطاب على ان هذه المساجد التي صلى فيها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليست من المشاعر ولا لاحقة بالمساجد الثلاثة في التعظيم ثم ان هذه المساجد المذكورة لا يعرف اليوم منها غير مسجد ذي الحليفة ومسجد الروحاء يعرفها اهل تلك الناحية وقد عين عمر بن شبة منها شيئا كثيرا لكن أكثره في هذا الوقت قد اندثر وذكروا البخاري المساجد التي في طرق المدينة ولم يذكر المساجد التي كانت بالمدينة لأنه لم يقع له اسناد في ذلك على شرطه وقد ذكر عمر بن شبة في أخبار المدينة المساجد والا ما كن التي صلى فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة مستوعبا وروى عن غير واحد من أهل العلم ان كل مسجد بالمدينة ونواحيها مبنى بالحجارة المنقوشة المطابقة فقد صلى فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وذلك ان عمر بن عبد العزيز حين بنى مسجد المدينة سأل الناس وهم يومئذ متوافرون عن ذلك ثم بناها بالحجارة المنقوشة

كان الحاجة أم لا وسواء كان لمصلحة الصلاة أو غيرها فان احتياجا الى تنبيهه أو اذن لداخل سيجرجل وصنعت المرأة وهذا مذهب الجمهور ومن أهل البيت وغيرهم من السلف والخلف وقالت طائفة منهم الاوزاعي انه يجوز الصلاة لمصلحة الصلاة واستدلوا بحديث ذى البدين وكلام الناس المذكور في الحديث اسم مصدر يراد به تارة ما يتمكم به على انه مصدر بمعنى المفعول وتارة يراد به التكليم للغير وهو الخطاب للناس والظاهر ان المراد به هنا الثاني بشهادة السبب قوله انما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن هذا الحصر يدل بعمومه على منع التكليم في الصلاة بغير الثلاثة وقد عسكت به الطائفة القائلة بمنع الدعاء في الصلاة بغير الفاظ القرآن من الخفية والهادوية ويحجب عنهم بان الاحاديث المثبتة لادعية واذا كان مخصوصة في الصلاة مخصوصة لمحموم هذا المفهوم وبناء العام على الخاص متعين لاسيما بعد ما تقرر ان تحريم الكلام كان بمكة كما قدمنا وأكبر الادعية والاذكار في الصلاة كانت بالمدينة وقد خصصوا هذا المفهوم بالتشهد فواجه امتناعهم من التخصيص بغيره وهذا واضح لا يلتبس على من له أدنى نظر في العلم ولكن المتعصب أعمى وكمن حديث صحيح وسنة صريحة قد نص بها هذا المفهوم العام في مقابلتها وجهه لوجه معارضا لها وردوها به وغفلوا عن بطلان معارضة العام بالخاص وعن رجحان المنطوق على المفهوم ان سلم التعارض قال المصنف رحمه الله بعد أن ساق الحديث وفيه دلائل على ان التكبير من الصلاة وان القراءة فرض وكذلك التسبيح والتحميد وان تسميت العاطس من الكلام المبطل وان من فعله جاهل لم تبطل صلاته حيث لم يأمره بالاعادة انتهى

(باب أن من دعا في صلاته بما لا يجوز جاهلا لم تبطل)

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى الصلاة وقتها معه فقال اعرابي وهو في الصلاة اللهم ارحمني ومحمدا ولا ترحم معنا أحدا فإسلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال للاعرابي اقد تخرجت واسعا يريد درجة الله رواه أحمد والبخاري وأبو داود والنسائي) الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله تخرجت واسعا أى ضيقت ما وسعته الله وخصصت به نفسك دون اخوانك من المسلمين هلا سأت الله لك ولكل المؤمنين وأشركتهم في رحمة الله تعالى التي وسعت كل شيء وفي هذا الإشارة الى ترك هذا الدعاء والنهي عنه وأنه يستحب الدعاء بغيره من المسلمين بالرحمة والهداية ونحوهما واستدل به المصنف على انه لا تبطل صلاة من دعا بما لا يجوز جاهلا لعدم أمر هذا الداعي بالاعادة قوله يريد رحمة الله قال الحسن وقتادة وسعت في الدنيا البر والقاجر وهي يوم القيامة للامتعين خاصة جعلنا الله من وسعته رحمة في الدارين

٢٨ نيل في المطابقة انتهى وفي هذا السياق المذكور هنا تسعة أحاديث أخرجهما الحسن بن سفيان في مسنده مفرقة الا انه لم يذكر الثالث وأخرج مسلم الاخير في كتاب الحج ورواه هذا الحديث الخمسة مدنيون وفيه التحديث والعنفنة والاخبار (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا خرج يوم العيد أمر)

خادمه (بالحرية) أي بأخذها (فتوضع بين يديه فيصلي اليها والناس وراءه وكان يفعل ذلك) أي وضع الحرية والصلاة اليها (في السفر) فليس مختصاً يوم العيد قال نافع (قن نم) أي من هنا (اتخذها الامراء) يخرج بها بين أيديهم في العيد ونحوه وفيه ان ستره الامام ستره ان خلفه ٢١٨ والاحتياط للصلاة وأخذ آله دفع الاعداء لاسيما في السفر وجواز الاستخدام

وغیر ذلك (عن أبي حميفة) وهب بن عبد الله السوائي (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى بهم بالطعام) خارج مكة ويقال له الابطح (وبين يديه عنزة) كصف رمح لكن سنانها في أسفلها بخلاف الرمح فانه في اعلاه (الظهر ركعتين والعصر ركعتين) وزاد في رواية عن عون ان ذلك كان بالهاجرة قال النووي فيكون صلى الله عليه وآله وسلم جمع بين الصلاتين في وقت الاولى منهما (يمر بين يديه) أي بين العنزة والقبلة (المرأة والحمار) لايئنه وبين العنزة لان في رواية عمر بن أبي زائدة رأيت الناس والدواب يمرون بين يدي العنزة وقد اختلف فيما يقطع الصلاة فذهب طائفة الى ظاهر حديث أبي ذر المروي في مسلم من كون مرور الحمار والكلب يقطع الصلاة وقال الامام أحمد لاشك في الكلب الاسود وفي قلبي من الحمار والمرأة شيء وذهب الشافعي الى انه لا يقطع الصلاة شيء الا الكلب ولا الحمار ولا المرأة ولا غيرها والتشديد الوارد فيه هو لما يشغل قلب المصلي ولا يخفى ان ما رواه ابن عباس كان

*** (باب ما جاء في النفخ في الصلاة) ***

(عن علي قال كان لي من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مدخلان بالليل والنهار وكنت اذا دخلت عليه وهو يصلي يتنخخ لي رواه أحمد وابن ماجه والنسائي بمعناه) الحديث صححه ابن السكن وقال البيهقي هذا مختلف في اسناده ومتمنه قيل سبع وقيل تنخخ ومداره على عبد الله بن نجى قال الحافظ واختلف عليه فيه فقبل عن علي وقيل عن أبيه عن علي قال البخاري فيه نظر وضعفه غيره وثقه النسائي وابن حبان وقال يحيى بن معين لم يسمعه عبد الله من علي بنه وبين علي أبوه والحديث يدل على ان التنخخ في الصلاة غير مفسد وقد ذهب الى ذلك الامام يحيى والشافعي وأبو يوسف كذا في البحر وروى عن الناصر وقال المنصور بالله اذا كان لاصلاح الصلاة لم تقسده وذهب أبو حنيفة ومحمد والهادوية الى ان التنخخ مفسد لان الكلام لغة ماتركب من حرفين وان لم يكن مفيداً ورد بان الحرف ما اعتمد على مخرجه المعين وليس في التنخخ اعتماد وقد أجاب المهدي عن الحديث بقوله اعلم قبل نسخ الكلام ثم دليل التحريم أربع للحظر وقد عرفنا ان تحريم الكلام كان بمكة والاتكال على مثل هذه العبارة التي ليس فيها الامجد التبرجي من دون علم ولا ظن لوجاز التعمويل على مثلها الرد من شاء ما شاء من الشريعة المطهرة وهو باطل بالاجماع وأما ترجيح دليل تحريم الكلام فمع كونه من ترجيح العام على الخاص قد عرفت ان العام غير صادق على محل النزاع (وعن عبد الله بن

عمر وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نفخ في صلاة الكسوف رواه أحمد وأبو داود والنسائي وذكره البخاري تعليقه وروى أحمد هذا المعنى من حديث المغيرة بن شعبه وعن ابن عباس قال النفخ في الصلاة كلام رواه سعيد بن منصور في سننه) الحديث أخرجه أيضاً الترمذي ولفظ أبي داود ثم نفخ في آخر سجوده فقال اف اف ثم قال يارب ألم تعدني أن لا تعذبهم وأنا فيهم ألم تعدني أن لا تعذبهم وهم يستغفرون فقصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد انجصت الشمس وفي اسناده عطاء بن السائب وقد أخرجه البخاري ومقرؤنا وأثر ابن عباس أخرجه أيضاً عبد الرزاق قوله نفخ في صلاة الكسوف النفخ في أصل اللغة اخراج الريح من الفم كما في التساموس وغيره وقد فسر في الحديث بقوله اف اف وقد استدلل بالحديث من قال ان النفخ لا يفسد الصلاة واستدل من قال انه يفسد الصلاة بأحاديث النهي عن الكلام والنفخ كلام كما قال ابن عباس وأجيب منع كون النفخ من الكلام لما عرفت من ان الكلام متركب من الحروف المعقدة على الخارج ولا اعتماد في النفخ وأيضاً الكلام المنهي عنه في الصلاة هو المكالمة كما تقدم ولو سلم صدق اسم الكلام على النفخ كما قال ابن عباس لكان فعله صلى الله عليه وآله

قبل وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بتأنيب يوماف يكون فامتنع الحديث أبي ذر المذكور وفي الحديث من وسلم القوائد وضع السترة للمصلي حيث يخشى المرور بين يديه والاكتفاء فيها بمثل غلظ العنزة وان قصر الصلاة في السفر أفضل من الانعام لما يشعر به الخبير من مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم وان ابتداء القصر من حين مضاربة البلد الذي يخرج منه

وفيه تعظيم الصحابة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه استحباب العزلة في السفر ورواة هذا الحديث الاربعة ما بين
بصري وكوفي وفيه التحديث والعنونة والسماع وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وفي ستر العورة والاذان وصفة النبي
صلى الله عليه وآله وسلم واللباس وفي باب السترة بمكة ومسلم وأبو داود والترمذي ٢١٩ وابن ماجه في الصلاة (عن سهل)

الساعدي (رضي الله عنه قال
كان بين مصلي رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم) أي
مقامه في صلاته (و بين الجدار)
أي جدار المسجد مما يلي القبلة
كافي الاعتصام (عمر الشاة) أي
موضع مرورها ورواة هذا
الحديث أربعة وفيه التحديث
والاخبار والعنونة والقول
ورواية الابن عن أبيه وأخرجه
مسلم وأبو داود في الصلاة وقد
قدروا ما بين المصلي والسترة
بدرهم الشاة وقيل أقل ذلك
ثلاثة أذرع وبه قال الشافعي
والامام أحمد ولأن داود مرفوعا
من حديث سهل بن أبي حنيفة إذا
صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها
لا يقطع الشيطان عليه صلاته
قال الباقون استحباب أهل العلم
الدنوم السترة بحيث يكون
بينهم وبينها قدر إمكان السجود
وكذلك بين الصفوف وقد ورد
الأمر بالدنوم وفيه بيان
الحكمة في ذلك انتهى (عن
أنس) بن مالك (رضي الله عنه
قال كان النبي صلى الله عليه
وآله وسلم إذا خرج لحاجته)
للتخلى (تبعته أنا و غلام ومعهما
عكازة) بضم العين وتشديد
الكاف عصا ذات رجب (أو) قال

وسلم لذلك في الصلاة مخصصا للعموم انتهى عن الكلام واستدلوا أيضا بما رواه الطبراني
في الكبير عن زيد بن ثابت قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النفخ في
السجود وعن النفخ في الشراب ولا تقوم به حجة لأن في اسناده خالد بن الياس وهو متروك
وقال البيهقي حديث زيد بن ثابت مرفوعا ضعيف بكرة واستدلوا أيضا بما أخرجه
الطبراني في الاوسط عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كره ان ينفخ بين
يديه في الصلاة أو في شرابه قال زين الدين العراقي وفي اسناده غير واحد متكلم فيه
واستدلوا أيضا بما رواه البزار في مسنده عن أنس بن مالك انه رفعه قال ثلاثة من الجفاء أن
ينفخ الرجل في سجوده أو يمسح جبهته قبل أن يفرغ من صلاته قال البزار ذهبت عني
الثالثة وفي اسناده خالد بن أيوب وهو ضعيف ولأنس حديث آخر عند البيهقي قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهام شيء في صلاته فذلك حظه والنفخ كلام وفي
اسناده نوح بن أبي مرثيم وهو متروك الحديث لا يحتج به وروى البزار من حديث بريدة أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ثلاث من الجفاء أن يبول الرجل قائما أو يمسح جبهته
قبل أن يفرغ من صلاته أو ينفخ في سجوده قال العراقي ورجاله رجال الصحيح ورأيت
بخط الحافظ علي كلام زين الدين ما لفظه قوله ورجاله رجال الصحيح ليس بصحيح انتهى
وقال البزار لا نعلم رواه عن عبد الله بن بريدة عن أبيه إلا اسنادا عن عبد الله بن عبيد الله
الطبراني في الاوسط من هذا الوجه وقال لا يروى عن بريدة إلا بهذا الاسناد تفرد به
أبو عبيدة الحداد عن سعيد بن حبان قال العراقي لم ينفرد به عنه بل تابعه عليه عبد الله
ابن داود والخريبي وأخرج الطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال إذا قام أحدكم إلى الصلاة فليست وموضع سجوده ولا يدعه حتى إذا
أهوى ليسجد تنفخ ثم يسجد وفي اسناده عبد المنعم بن بشير وهو منكر الحديث وقد ذهب
إلى كراهة النفخ ابن مسعود وابن عباس وروى البيهقي باسناد صحيح إلى ابن عباس انه
كان يخشى أن يكون النفخ كلاما وكرهه من التابعين النخعي وابن سيرين والشامي
وعطاء بن أبي رباح وأبو عبد الرحمن السلمي وعبد الله بن أبي الهذيل ويحيى بن أبي كثير
وروى أيضا عن سعيد بن الزبير وخصص فيه من الصحابة قدامة بن عبد الله بن عمار
الكلابي كراهه البيهقي عنه وقالت الشافعية والهادوية ان بان منه عرفان بطلان
الصلاة والافلاورواه ابن المنذر عن مالك وأبي حنيفة ومحمد بن الحسن وأحمد بن حنبل
وأجابوا عن حديث عبد الله بن عمرو بأن قوله لا يكون كلاما حتى يشدد الفاء
فيكون ثلاثة أحرف كذا قال الخطابي قال ابن الصلاح ما ذكره لا يستقيم على أصلنا لان
حرفين كلام مبطل وأجاب البيهقي بأن هذا نفخ يشبه الغطيط وذلك لما عرض عليه من

(عصا أو عنزة) وهي أطول من العصا أو أقصر من الرمح (ومعناها أداة) بكسر الهمزة (فإذا فرغ من حاجته ناولناه الاداة)
فيستنجي بالماء أو بالحجر ويتوضأ بالماء وينبش بالعنزة الأرض الصلبة عند قضاء الحاجة خوف الرشاش ويصلي إليها (عن
سلمة بن الأكوع) الأسلمي رضي الله عنه (انه كان يصلي عند الاسطوانة) المتوسطة في الروضة المعروفة بأسطوانة المهاجرين

(التي عند المصنف) الذي كان في المسجد من عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه وهذا دل على انه كان للمصنف موضع خاص به ووقع عنده مسلم باللفظ يصلي وراء الصندوق وكأنة كان للمصنف صندوق يوضع فيه وروى عن عائشة انها كانت تقول لو عرفها الناس لاضطربوا عليها ٢٢٠ بالسهام وانما أسرتهم الى ابن الزبير فكان يكثرا الصلاة عندها قال في الفتح ثم

تعذيب بعض من وجب عليه العذاب

(باب البكاء في الصلاة من خشية الله تعالى)

(قال الله تعالى اذا تملى عليهم - م آيات الرحمن خروا سجدا وبكيا) عن عبد الله بن الشيخ قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وفي صدره أزين كازير الرجل من البكاء رواه أحمد وأبو داود والنسائي الحديث أخرجه أيضا الترمذي وصححه وابن حبان وابن خزيمة قوله أزين كازير بفتح الالف بعد هاء زاي مكسورة ثم تحتانية سا كنة ثم زاي أيضا وهو صوت القدر قال في النهاية هو أن يجيش جوفه ويغلي من البكاء قوله كازير الرجل الرجل بكسر الميم وسكون الراء ففتح الجيم قدر من نحاس وقد بطل على كل قدر يطبخ فيها راعله المراد في الحديث وفي رواية أبي داود كازير الراعي الطاحون قوله من البكاء فيه دليل على ان البكاء لا يبطل الصلاة سواء ظهر منه حرمان أم لا وقد قيل ان كان البكاء من خشية الله لم يبطل وهذا الحديث يدل عليه ويدل عليه أيضا ما رواه ابن حبان بسنده الى علي بن أبي طالب قال ما كان فينا فارس يوم بدر غير المقداد بن الاسود ولقد رأيتنا وما فينا قائم الأرواح صلى الله عليه وآله وسلم تحت شجرة يصلي ويبكي حتى أصبح وبوب عليه ذكر الاباحة للمرء أن يبكي من خشية الله وأخرج البخاري وسعيد ابن منصور وابن المنذران عمر صلى صلاة الصبح وقرأ سورة يوسف حتى بلغ الى قوله انما أشكوا بني وحزني الى الله فسمع نسيجه واستدل المصنف على جواز البكاء في الصلاة بالآية التي ذكرها لانهم اشمل المصلي وغيره (وعن ابن عمر قال لما استدبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه قيل له الصلاة قال مروا أبابكر فليصل بالناس فقالت عائشة ان أبابكر رجل رقيق اذا قرأ عليه البكاء فقال مروه فليصل فعاودته فقال مروه فليصل انكن صواحب يوسف رواه البخاري ومعناه متفق عليه من حديث عائشة قوله رجل رقيق أي رقيق القلب وفي رواية للبخاري أنها قالت ان أبابكر رأس سيف اذا قام مقام لم يستطع أن يصلي بالناس قوله انكن صواحب يوسف صواحب جمع صاحبة والمراد ان مثل صواحب يوسف في اظهار خلاف ما في الباطن وهذا الخطاب وان كان بالنظر الجمع فالمراد به واحدة هي عائشة فقط كما ان المراد بصواحب يوسف زليخا فقط كذا قال الحافظ ووجه المشابهة بينهما في ذلك ان زليخا استدعت النسوة وأظهرت لهن الاكرام بالضيافة ومرادها زيادة على ذلك وهو أن ينظرن الى حسن يوسف ويعذرنها في محبة وان عائشة أظهرت ان سبب ارادتها صرف الامامة عن أيها كونه لا يسمع المأمومين القراءة ببكائه ومرادها زيادة وهو أن لا يتشام الناس به كما صرحت بذلك في بعض طرق الحديث فقالت وما حلتني على مراجعته الا أنه لم يقع في قلبي أن

وجدت ذلك في تاريخ المدينة لابن النجار وزاد ان المهاجرين من قريش كانوا يجتمعون عندها وذكره قبله محمد بن الحسن في أخبار المدينة (فقيل لها يا أبا مسلم) القائل يزيد بن عبيدوهي كنية سلمة (أرأيت) أي أبصر (تتحرى) تجتهد وتختار وقتصد (الصلاة عندها) الاسطوانة قال اني رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يتحرى الصلاة عندها لانها أولى أن تكون سترة من العزلة ورواه ثلاثة وفيه التصديق والقول وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة (عن ابن عمر رضي الله عنهما حديث دخول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الكعبة) وقد تقدم وفيه (قال فسألت بلالا حين خرج ما صنع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) في الكعبة (قال) أي بلال (جعل عمودا عن يساره وعمودا عن يمينه وثلاثة أعمدة وراءه وكان البيت يومئذ على سبعة أعمدة ثم صلى وفي رواية عمودين عن يمينه) والثنية بالنظر الى ما كان عليه البيت في الزمن النبوي والافراد بالنظر الى ما صار اليه بعد وفي هذا اشعار

بأنه تغير عن هيئته الاولى أو يقال لفظ العمود جنس يحتمل الواحد والاثنين فهو محتمل بينته رواية عمودين يجب أولم تكن الاعمدة الثلاثة على سمت واحد بل عمودان متسامتان والثالث على غير سمتهما ولفظ المتقدمين في الحديث الذي قبل هذا في البخاري يشعرونهم واستدل البخاري بهذا الحديث على انه لا بأس بالصلاة بين الساريتين اذا لم يكن في جماعة وأشأن

الى ان الاولى للمنفرد ان يصل الى السارية ومع هذه الاولوية فلا يصح كراهة في الوقوف بين يديه ما دام في الجماعة قالوا قوف بين السارين كالصلاة الى السارية قاله الرافعي في شرح المسند قال في الفتح وفيه نظر لورود النهي الخاص عن الصلاة بين السواري كما رواه الحاكم من حديث أنس باسناد صحيح وهو في السنن الثلاثة ٢٢١ وحسنه الترمذي قال الحب الطبري

كره قوم الصف بين السواري للنهي الوارد عن ذلك ومحل الكراهة عنده عدم الضيق والحكمة فيه اما لانتقطاع الصف اولاً لانه موضع النعال انتهى (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) انه كان يعرض راحلته أي يجعلها عرضاً (فيصلي اليها قيل لما دفع أرايت اذا هبت الركاب) بكسر الراء أي هاجت الابل وشوشت على المصل اهدم استقرارها والركاب الابل التي يسار عليها ولا واسد لها من لفظها (قال) نافع (كان) صلى الله عليه وآله وسلم (ياخذ الرحل فيعتهله) من التعديل وهو تقويم الشيء وضبطه في الفتح يفتح أوله وسكون العين وكسر الدال أي يقيمه تلقاء وجهه (فيصلي الى اخرته) بفتح الهمزة والمججمة والراء من غير مد وبجوز المد لكن مع سكوت الخاء (أو قال مؤخره) بضم الميم وكسر الراء وهي الخشبة التي يستند اليها الركاب (وكان ابن عمر يفعله) أي ما ذكر من التعديل والتعريض قال القرطبي في هذا الحديث دليل على جواز التسرب بما يستقر

يجب الناس بعده رجلاً قام مقامه والحديث له فوائد ليس هذا محل بسطها وقد استدلل به المصنف ههنا على جواز البكاء في الصلاة ووجه الاستدلال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يصمهم على استخلاف أبي بكر بعد ان أخبرانه اذا قرأ غلبه البكاء دل ذلك على الجواز

• (باب حمد الله في الصلاة لعطاس أو حدوث نعمة) •

(عن رفاعه بن رافع قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخطبت فقلت الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى فلما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من المتكلم في الصلاة فلم يتكلم أحد ثم قالها الثانية فلم يتكلم أحد ثم قالها الثالثة فقال رفاعه أنا يا رسول الله فقال والذي نفسي بيده لقد ابتدرها بضع وثلاثون ملكاً ثم يصعد بهم ارواه النسائي والترمذي) الحديث أخرجه البخاري ولفظه عن رفاعه بن رافع الزرقى قال كنا نصلي يوماً وراء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما رفع رأسه من الركعة قال سمع الله ما نحمد فقال رجل من ورائه ربنا قالت الجماعة حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه فلما انصرف قال من المتكلم قال لا زاد كما يحب ربنا ويرضى وزاد ان ذلك عند الرفع من الركوع فيجمع بين الرايتين بأن الرجل المهم في رواية البخاري هو رفاعه كما في حديث الباب ولا مانع أن يكنى عن نفسه اما لتصد اخفاء عمله أو لتعود ذلك ويجمع أيضاً بأن عطاسه وقع عند رفع رأسه قوله بضع المضع مابين الثلاث الى التسع أو الى الخمس أو مابين الواحد الى الاربعة أو من أربع الى تسع أو سبع كذا في القساموس قال الفراء ولا يذكر المضع مع العشرين الى التسعين وكذا قال الجوهري والحديث بذلك قوله أيهم يصعد بهم في رواية البخاري يكتبها وفي رواية للطبراني يرفعها قال الحافظ وأما أيهم فروي ساه بالرفع وهو مبتدأ خبره يكتبها ويجوز ان نصب بمتقدير ينظرون أيهم وعند سيبويه أي موصولة والتقدير الذي هو يكتبها وقد استشكل تأخير رفاعه اجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى كرر سؤاله ثلاثاً مع ان اجابته واجبة عليه بل وعلى من سمع رفاعه فانه لم يسأل المتكلم وحده وأجيب بأنه لما لم يعين واحداً بعينه لم تعين المبادرة بالجواب من المتكلم ولا من واحد بعينه وكانهم انتظروا بعضهم ليحجب وحلهم على ذلك خشية أن يبدؤوا في حقبة شيء نظامهم انه أخطأ فيما فعل ورجوا أن يقع العقوبة وكانه صلى الله عليه وآله وسلم لما رأى سكوتهم فهم ذلك فعرفهم انه لم يقل بأساً والحديث استدلل به على جواز احداث ذكر في الصلاة غير ما توارداً كان غير مخالف لما توارد وعلى جواز رفع الصوت بالذكر ونعقب بأن سماعه صلى الله عليه وآله وسلم لصوت الرجل

من الحيوان ولا يعارضه النهي عن الصلاة في معاطن الابل لان المعاطن مواضع اقامتها عند الماء وكراهة الصلاة حينئذ عندها ما لشدة تنها واما لانهم كانوا يخلون بينها مستترين بها انتهى وقال غيره عليه النهي عن ذلك كون الابل خلقت من الشياطين فيحصل ما وقع منه في السفر من الصلاة بها على حالة الضرورة ونظيره صلاته الى السير الذي عليه المرأة ليكون

البيت كان ضيقا وعلى ذلك قول الشافعي لا يسقم بأمرأة ولا دابة أى في حال الاختيار وعند عبد الرزاق ان ابن عمر كان يكره أن يصل إلى بعير الا وعليه رحل وكان الحكمة في ذلك انهم في حال شد الرحل عليها أقرب إلى السكون من حال تجريدها واعتبر الفقهاء مؤخره الرحل في مقدار ٢٢٢ أقل السقرة واختلوا في تقديرها فصيل ذراع وقيل ثلثة اذراع وهو أشهر

وفيه الحديث والعننة وهو من الرباعيات وأخرجه مسلم والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت) لمن قال بحضرتها قطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة (أعد لقونا) بهمة الانكار وفتح العين أى لم عد لقونا) بالكلب والحمار قد رأيتنى) أى أبصرت نفسي حال كوني مضطجعة على السرير فيجى النبي صلى الله عليه وآله (وسلم في توسط السرير فيصلى) اليه كآيين في رواية مسروقة عنها عند البخاري في الاستئذان حيث قال كان يصلي والسرير ينسبه وبين القبلة أو المراد أنه جعل نفسه الشريفة في وسط السرير فيصلى عليه ويؤيده رواية ابن عساكر باب الصلاة على السرير وأجيب عن حديث مسروق عنه بالجلس على حالة أخرى غير المذكورة هنا) فأكره ان أسنخه) أى استقبله منتصبه يدين في صلاته (فأنسل) أى أخرج بخفية أو رفق (من قبل) أى من جهة (رجلي السرير حتى أنسل من خلفي) بكسر اللام وهو كالمرور بين يديه فاستنبط منه ان مرور المرأة غير قاطع للصلاة كما اذا كانت

لا يستلزم رفعه لصوته وفيه نظر ويدل أيضا على مشروعية الحمد في الصلاة ان عطس ويؤيد ذلك عموم الاحاديث الواردة بمشروعيته فانهم لم تفرق بين الصلاة وغيرها

(باب من نابه شيء في صلاته فانه يسبح والمرأة تصفق) *

(عن سهل بن سعد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نابه شيء في صلاته فليسبح فانما

التصفيق للنساء وعن علي بن أبي طالب قال كانت لي ساعة من السهر أدخل فيها على

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فان كان قائما يصلي سبع لي فكان ذلك اذنه لي وان لم

يكن يصلي أذن لي رواه أحمد وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال التسبيح

للرجال والتصفيق للنساء في الصلاة رواه الجماعة ولم يذكر فيه البخاري وأبو داود والترمذي

في الصلاة الحديث الأول لم يخرج المصنف وقد أخرجه البخاري ومسلم والنسائي

وأبو داود وهو حديث طويل هذا طرف منه وفي لفظ لابي داود اذا نابه شيء في الصلاة

فليسبح الرجال وليصفق النساء والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي والبيهقي وقال هو

مختلف في اسناده ومتمنه فقبل سبع رقيق تخضع ومداره على عبد الله بن نجى الحضرمي قال

البخاري فيه نظر وضعفه غيره وقد وثقه النسائي وابن حبان ورواه النسائي وابن ماجه

من رواية عبد الله بن نجى عن علي بن النضر وقد تقدم والحديث الثالث أخرجه

الجماعة كلهم كما ذكر المصنف وفي الباب عن جابر عند ابن أبي شيبة بلفظ حديث أبي

هريرة دون زيادة في الصلاة واختلف في رفعه ووقفه ورواه ابن أبي شيبة أيضا عن جابر

من قوله وعن أبي سعيد عند ابن عدى في الكامل بلفظ حديث أبي هريرة بدون تلك

الزيادة وفي اسناده أبو هريرة بن عمار بن جويرين كذبه جابر بن زيد والبخاري وعنه ابن

عمر عند ابن ماجه بلفظ رخص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للنساء في التصفيق

والرجال في التسبيح قوله من نابه شيء في صلاته أى نزل به شيء من الحوادث والمهمات

وأراد اعلام غيره كاذنه لداخل وانذاره لاعمى وتنبيهه لساء أو غافل قوله فانما التصفيق

للنساء هو بالقاف وفي رواية لابي داود فانما التصفيق قال زين الدين العراقي والمشهور

ان معناها ما واحد قال عقبه والتصفيق والتصفيق وكذا قال أبو علي البغدادي

والخطابي والجوهري قال ابن حزم لا خلاف في ان التصفيق والتصفيق بمعنى واحد وهو

الضرب باحدى صفتي الكف على الاخرى قال العراقي وما دعه من نفي الخلاف

ليس بجديد بل فيه قولان آخران انهما مختلفا المعنى أحدهما ان التصفيق الضرب بظاهر

احدهما على الاخرى والتصفيق الضرب بباطن احدهما على باطن الاخرى حكاه

صاحب الالكامل وصاحب المفهم والقول الثاني ان التصفيق الضرب باصبعين للاذار

والتنبيه بالقاف بالجميع للهو واللعب وروى أبو داود في سننه عن عيسى بن أيوب ان

بين يدي المصلي ورواه هذا الحديث كوفيون وفيه رواية تابعة عن صحابة وفيه الحديث والعننة التصفيق والقول وأخرجه أيضا بعد خمسة أبواب ومسلم في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه انه كان يصلي في يوم الجمعة إلى شيء يستريح منه الناس فأراد شاب من بني أبي معيط) قيل هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط كما أخرجه أبو نعيم شيخ البخاري

وقيل غيره (أن يجتاز بين يديه) من الجواز (فدفع أبو سعيد في صدره فنظر الشاب فلم يجد سائغا) أي طريقا يحكمه المروءة منها (الابن يديه فعدا ليجتاز فدفعه أبو سعيد أشد من) الدفعة (الأولى فنال) الشاب (من أبي سعيد) أي أصاب من عرضه بالشم (ثم دخل) الشاب (على مروان) بن الحكم الأموي المتوفى سنة خمس وستين ٢٢٣ وهو ابن ثلاث وستين سنة (فشكا

إليه ما أتى من أبي سعيد ودخل أبو سعيد خلفه على مروان فقال) مروان لأبي سعيد (مالك ولابن أخيك) أي في الإسلام (يا أبا سعيد) وهو يرد على من قال إن المار هو الولد بن عقبة لأن أباه عقبة قتل كافرا (قال)

أبو سعيد رضي الله عنه سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فليدفعه) قال القرطبي أي بالإشارة واطيئ المنع (فإن أبي فليقاتله) وقد روى الاسماعيلي بلفظ فإن أبي فليجعل يده في صدره وليدفعه وهو صريح في الدفع باليد قال النووي لأعلم أحد من الفقهاء قال بوجوب هذا الدفع بل صرح الشافعية بأنه مندوب نعم قال أهل الظاهر بوجوبه ونقل البيهقي عن الشافعي أن المراد بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول وقال أصحابنا رده بأسهل الوجوه فإن أبي فبأشد ولو أدى إلى قتله فقتله فلا شيء عليه لأن الشارع أباح له مقاتلته والمقاتلة المباحة لأخصان فيها وليس المراد المقاتلة بالسلاح ولا بالمشي إليه بل والمصلى بحمله

التصفيح الضرب بأصبعين من اليمين على باطن الكف اليسرى وأحاديث الباب تدل على جواز التسميع للرجال والتصفيق للنساء إذا تاب أمر من الأمور وهي ترد على ما ذهب إليه مالك في المنهم ورعته من أن المشروع في حق الجميع التسميع دون التصفيق وعلى ما ذهب إليه أبو حنيفة من فساد صلاة المرأة إذا صفقت في صلاتها أو قد اختلف في حكم التسميع والتصفيح هل الوجوب أو الندب أو الإباحة فذهب جماعة من الشافعية إلى أنه سنة منهم الخطابي وتوفي الدين السبكي والرافعي وحكاه عن أصحاب الشافعي

* (باب الفتح في القراءة على الإمام وغيره) *

(عن مسود بن زيد المالكي قال صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فترك آية فقال له رجل يا رسول الله آية كذا وكذا قال فهذا ذكر تنهأ رواه أبو داود وعبد الله بن أحمد في مسنده) وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى صلاة فقرأ فيها فلبس عليه فلما انصرف قال لأبي أصليت معنا قال نعم قال فما منعك رواه أبو داود الحديث الأول أخرجه أيضا ابن حبان والأثرم وفي أسناده يحيى بن كثير الكاهلي قال أبو حاتم لما سئل عنه شيخ والمسور بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الواو وفتحها كذا فقدمه الدارقطني وابن ماكولا والمنذري قال الخطيب يروى عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حديث واحد والحديث الثاني أخرجه الحاكم وابن حبان ورجال أسناده ثقات وفي الباب عن أنس عند الحاكم بلفظ كاتفتح على الأئمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الحفاظ وقد صرح عن أبي عبد الرحمن السلمي قال قال علي إذا استطعتمك الإمام فاطمعه قوله آية كذا وكذا رواه ابن حبان يا رسول الله انك تركت آية كذا وكذا قوله فهذا ذكر تنهأ زاد ابن حبان فقال ظننت أنها قد نسخت قال فإنها لم تنسخ قوله فلبس ضبطه ابن رسلان بفتح اللام والباء الموحدة المخففة أي التبس واختلط عليه قال ومنه قوله تعالى وللجنة عليهم ما يلبسون قال وفي بعض النسخ بضم اللام وتشديد الموحدة المكسورة قال المنذري ليس بالتخفيف أي مع ضم اللام وكسر الموحدة قوله فلما انصرف ولفظ ابن حبان فالتبس عليه فلما فرغ قال لأبي أشهدت معنا قال نعم قال فما منعك أن تفتحها على والحديثان يدلان على مشروعية الفتح على الإمام وقد ذهبت العترة والقريقان إلى أنه مندوب وذهب المنصور بالله إلى وجوبه وقال زيد بن علي وأبو حنيفة في رواية عنه أنه يكره وقال أحمد بن حنبل أنه يكره أن يفتح من هو في الصلاة على من هو في صلاة أخرى أو على من ليس في صلاة واحتج من قال بالكراهة بما أخرجه أبو داود عن ابن الصمغ السبيعي عن الحرث الأعور عن علي قال قال رسول

بحيث تناله يده ولا يكون عليه في مدافعة كثيرا (فإنما هو شيطان) أي فعله فعل الشيطان وإطلاق الشيطان على ما ردد الانس سائق على سبيل المجاز والحصر بانما للمبالغة فالحكم للمعاني لا للاسماء لأنه يستعمل أن يصير المار شيطانا مجرورا وبين يدي المصلى قاله ابن بطال وهو مبني على أن لفظ الشيطان يطلق حقيقة على الجنى ومجازا على الأنس وفيه بحث ويحتمل

أن يكون المعنى فانما الحامل له على ذلك الشيطان وقد وقع في رواية الاسماعيلي فان معه الشيطان ونحوه لمسلم من حديث ابن عمر بلفظ فان معه القرين واستنبط ابن أبي حمزة من قوله فانما هو شيطان ان المراد بقوله فليقاتله المدافعة الطيبة لاحقية القتال قال لان مقاتله الشيطان ٢٢٤ انما هي بالاستعداد والتستر عنه بالتسمية ونحوها وانما جاز الفعل اليسير

في الصلاة للضرورة فلو قاتله حقيقة المقاتلة لكان أشد على صلاته من المار قال وهل المقاتلة لخلل يقع في صلاة المصلي من المرور أو لدفع الائم عن المار الظاهر الثاني انتهى وقال غيره بل الاول أظهر لان اقبال المصلي على صلاته أولى من اشتغاله بدفع الائم عن غيره وروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود ان المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمر لو يعلم المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى الا الى شئ يستتره من الناس فهذان الاثران مقتضاها مان الدفع لخلل يتعلق بصلاة المصلي ولا يتخصص بالمار وهما وان كانا موقوفين لفظ الحكمهما محكم الرفع لان مثلهما لا يقال بالرأي ورواه هذا الحديث الثمانية بصريون الا بأصالح فانه مدني وأدم فانه عسقلاني وفيه التحويل والتحديث والعنعنة والقول والرؤية ورواية تابعي عن تابعي عن صحابي وأخرجه البخاري أيضا في صفة ابليس لعنة الله عليه ومسلم وأبو داود في الصلاة (عن أبي جهيم) بضم الجيم عبد الله الانصاري (رضي

الله صلى الله عليه وآله وسلم يا علي لا تفتح على الامام في الصلاة قال أبو داود وأبو اسحق السبيعي لم يسمع من الحرث الا أربعة أحاديث ليس هذا منها قال المنذري والحرث الاعور قال غير واحد من الأئمة انه كذاب وقد روى حديث الحرث عن علي مرفوعا عبد الرزاق في مصنفه بلفظ لا تفتح على الامام وأنت في الصلاة وهذا الحديث لا ينتص اعراضه الاحاديث القاضية بمشروعية الفتح وبقية الفتح بان يكون على امام لم يؤد الواجب من القراءة وبآخر ركعة مما لا دليل عليه وكذا انه مبدى بان يكون في القراءة الجهرية والادلة قد دلت على مشروعية الفتح مطلقا فعند نسيان الامام الآية في القراءة الجهرية يكون الفتح عليه بتذكير تلك الآية كما في حديث الباب وعند نسيانه لغيرها من الاركان يكون الفتح بالتسبيح الرجال والتصفيق للنساء كما تقدم في الباب الاول

(باب المصلي يدعو ويذكر الله اذا هربا بآية رحمة أو عذاب أو ذكر)

(رواه حذيفة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد سبق * وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقرأ في صلاة ليست بشريعة غير يذكر الجنة والنار قال أعوذ بالله من النار ويل لاهل النار رواه أحمد وابن ماجه عنه) حديث ابن أبي ليلى رواه ابن ماجه من طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن علي بن هانم وحديث حذيفة الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب قراءة سورتين في ركعة وذكرنا في شرحه انه يدل على مشروعية السؤال عند المرور بآية فیهما سؤال والتعوذ عند المرور بآية فیهما تعوذ والتسبيح عند قراءة فیهما تسبيح وقد ذهب الى استحباب ذلك الشافعية وحديث الباب يدل على استحباب التعوذ من النار عند المرور بذكرها وقد قيده الراوي بصلاة غير فريضة وكذلك حديث حذيفة مقيد بصلاة الليل وكذلك حديث عائشة الآتي وحديث عوف بن مالك (وعن عائشة قالت كتبت أقوم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة القيام فكان يقرأ سورة البقرة وآل عمران والنساء فلا يمر بآية فيها تخويف الادعاء لله عز وجل واستعاذ ولا يمر بآية فيها استبشار الادعاء لله عز وجل ورغب اليه رواه أحمد * وعن موسى بن أبي عائشة قال كان رجلا يصلي فوق بيته وكان اذا قرأ آليس ذلك بشادر على أن يصلي الموق قال سبحانك قبل فساءلوه عن ذلك فقال سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رواه أبو داود الحديث الاول يشهد له حديث حذيفة المتقدم وحديث عوف الآتي والحديث الثاني سكت عنه أبو داود والمنذري قوله ليلة القيام أي ليلة تمام البدر قوله عن موسى بن أبي عائشة هو الهمداني الكوفي مولى آل جعد بن هبيرة الخزرمي قال في التقريب ثقة عابد من الخامسة وكان يرسل

الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم المار (استنبط ابن بطلان منه ان الائم ومن يختص بن يعلم بالنعسى وارتكبه انتهى وأخذ من ذلك فيه بعدا لكن هو معروف من أدلة اخرى وظاهر الحديث ان الوعيد المذكور يختص بمن علم بالنعسى لا بمن وقف عامدا

مثلا بين يدي المصلي أو قعد أو رقد لكن ان كانت العلة فيه التشويش على المصلي فهو في معنى المار (بين يدي المصلي ماذا) أي الذي (عليه) زاد الكشميه من الاثم قال في الفتح وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات غيره والحديث في الموطأ وباقي السنن والمسائيد والمستخرجات بدون السكت في مصنف ابن أبي شيبة يعني ٢٢٥ من الاثم فيجتمعا أن تكون ذكر

في أصل البخاري حاشية فظننا الكشميه في أصله لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ بل كان راوية (الكان أن يقف) أي لو يعلم المار ما الذي عليه من الاثم في مروره بين يدي المصلي لكان وقوفه (أر به من خبره) من أن يمر أي من مروره (بين يديه) أي المصلي لأن عذاب الدنيا وإن عظم يسير وعجز بالدين لكون أكثر الشغل يقع بهما واختلاف في تقدير ذلك فتميل إذا مر بينه وبين مقدار سجوده وقيل بينه وبين قدر ثلاثة أذرع وقيل بينه وبين قدر رمية بحجر (قال الراوي) وهو أبو النضر سالم بن أبي أمية (لأدري أقال) أي يسر بن سعيد الراوي عنه أبو النضر سالم بن أبي أمية (أر به من يوما أو شهرا أو سنة) وللبزار أربعين خريفا وفي صحيح ابن حبان عن أبي هريرة مائة عام وكل هذا يقتضي كثرة ما فيه من الاثم وظاهره عموم انتهى في كل مصل وخصه بعض المالكية بالامام والمنفرد لأن المأموم لا يضرم من مر بين يديه لأن ستره امامه ستره أو امامه ستره والنعمان المذكور لا يطابق المدعى لأن الستره تقي ستره

ومن دونه هم رجال الصحيح قوله كان رجل جهالة الصحابي مختلفة عند الجمهور وهو الحق قوله يصلي فوق بيته فيه جواز الصلاة على ظهر البيت والمسجد ونحوهما فرضا أو نفلا عنه من جعل فعل الصحابي حجة أخذ بهما والأصل الجواز في كل مكان من الامكنة ما لم يقدّم دليل على عدمه قوله قال سبحانه أي تنزيها لك أن يقدّر أحد على احيا الموتي غيرك وهو منصوب على المصدرو قال الكسائي منصوب على انه منادى مضاف قوله قبل في نسخة من سنن أبي داود فبني بالكاف قال ابن رسلان وأكثر النسخ المعتمدة باللام بدل الكاف وبلي حرف لا يجاب النفي والمعنى أنت قادر على أن تحيي الموتي (وعن عوف بن مالك قال قلت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبدأ فاستأذنت وتوضأ ثم قام فصلى فبدأ فاستفتح البقرة لا يمر بآية رجة لا وقف قال ولا يمر بآية عذاب الا وقف فتم وذن ركع فكثر راكعا بقدر قيامه بقول في ركوعه سبحانه ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم سجدة بقدر ركوعه يقول في سجوده سبحانه ذي الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة ثم قرأ آل عمران ثم سورة سورة ثم فعل مثل ذلك رواه لقائي وأبو داود ولم يذكروا وضوءه ولا السواك الحديث أخرجه أيضا الترمذي ورجال اسناده ثقات لأن أبداود أخرجه عن أحمد بن صالح عن ابن وهب عن معاوية بن ابن صالح الحضرمي قاضي الاندلس وقد أخرج له مسلم والأربعة عن عمرو بن قيس الكندي السكوني سيده أهل حصن عن عاصم بن حميد قال الدارقطني ثقة عن عوف بن مالك قوله فاستفتح البقرة فيه جواز تسمية السورة بالبقرة وآل عمران والعنكوت والروم ونحو ذلك خلافا لما ذكره ذلك وقال أيضا قال السورة التي تذكرك فيها البقرة قوله فتموذ قال عياض وفيه آداب تلاوة القرآن في الصلاة وغيرها قال النووي وفيه استحباب هذه الامور لكل قارئ في الصلاة وغيرها يعني فرضه أو نفلها ولا امام والمأموم والمنفرد قوله ذي الجبروت هو فعل من الجبر وهو التبرير يقال جبرت وأجبرت بمعنى قهرت وفي الحديث ثم يكون لك جبروت أي عتوقه وفي كلام التهذيب للزهري ما يشهر بأنه يقال في الآدمي جبروت بالهـ من لان زيادة الهـ عز تؤذن بزيادة الصنة وتجدها قاله من لافرق بين صنة الله وصفة الآدمي قال ابن رسلان وهو فرق حسن قوله والمساكن اسم من الملك قوله والكبرياء من الكبير بكسر الكاف وهو العظمة فيكون على هذا ما عطفها عليه في الحديث عطف تفسير قيل وهي عبارة عن كمال الذات والوجود ولا يوصف بالاله قوله ثم سجدة بدر كوعه رواية أبي داود ثم سجدة بقدر قيامه قوله ثم سورة سورة رواية أبي داود ثم قرأ سورة قال ابن رسلان

٢٩ نيل في المخرج عن المصلي لاهن المار فاستوى الامام والمأموم والمنفرد في ذلك وقد يوب البخاري بهذا باب المرأة تطرح عن المصلي اذ قال ابن بطال هذه الترجمة قريية من التراجم التي قبلها وذلك ان المرأة اذا تناوت ما على ظهر المصلي فانها تصد اليه أي حجة أمكنها تناوله فان لم يكن هذا المعنى أشد من مروره بين يديه فليس يذونه وأقره في الفتح

وفي هذا الحديث الحديث والاختبار والعنونة وتابعي وصحبا بيان ورجاله ستة وأخرجه بقية الستة (عن عائشة رضي الله عنها) كانت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي وانما رادة معتزلة على فراشه فاذا اراد عليه الصلاة والسلام (ان يوتر) أي يصلي الوتر (ايقظني فاوترت معه) ٢٢٦ بهاء المتكلم وحكم النساء في الاحكام الشرعية كالرجال الا ما خصه الدليل

يحمل ان المراد ثم قرأ سورة النساء ثم سورة المائدة قوله ثم فعل مثل ذلك هذه رواية للنسائي ولم يذكرها أبو داود أو أي فعل في الركوع والسجود مثل ما فعل في الركعتين قبلهما

• (باب الاشارة في الصلاة لرد السلام أو حاجة تعرض) •

(عن ابن عمر قال قلت لبلال كيف كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو في الصلاة قال يشير بيده رواه الخمسة الا أن في رواية للنسائي وابن

ماجه صهيبا كان بلال • وعن ابن عمر عن صهيب انه قال مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي فسأت فردي الى اشارة وقال لا أعلم الا أنه قال اشارة باصبعه

رواه الخمسة الا ابن ماجه وقال الترمذي كلا الحديثين عندي صحيح وقد صحت الاشارة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من رواية أم سلمة في حديث الركعتين بعد العصر وعن

حديث عائشة وجابر لما صلى بهم جالساً في مرض له فقاموا واخافه فاشار اليهم ان اجلسوا حديث بلال ورجاله رجال الصحيح وحديث صهيب في اسناده نابل صاحب العباد وفيه مقال

وفي الباب عن جماعة من الصحابة منهم الذين أشار اليهم المصنف بقوله وقد صحت الاشارة الخ وحديث أم سلمة عند البخاري ومسلم وأبي داود من رواية كريب ان ابن عباس

والسور بن مخزومة وعبد الرحمن بن ازهر أرسلوه الى عائشة ثم الى أم سلمة فقالت أم سلمة سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهي عن الركعتين بعد العصر ثم رأيت به يصلي ما حين

صلى العصر ثم دخل عليّ وعندي نسوة من بني حرام فارسات اليه البخارية فقلت قومي بجنبه وقولي له تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين وأرأيتك تصلين ما فان

أشار بيده فاستأخرني عنه ففعلت البخارية فاشار بيده الحديث وحديث عائشة أخرجه أيضا الشيخان وأبو داود وابن ماجه في صلاته صلى الله عليه وآله وسلم شاكيا وفيه فاشار

اليهم ان اجلسوا الحديث وحديث جابر أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في قصة شعكوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه فاشار اليها فقعدنا الحديث

وفي الباب ما لم يذكره المصنف عن أنس عند أبي داود باسناد صحيح وعن بريدة عند الطبراني وعن ابن عمر غير حديث الباب عند البيهقي وعن ابن مسعود عند الطبراني والبيهقي بلفظ

مررت برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسلمت عليه وأشار الىّ وعنه حديث آخر عند البخاري ومسلم وأبي داود والنسائي سلمنا عليه فلم يرد علينا وقد تقدم وعن معاذ بن جبل

عند الطبراني وعن المغيرة عند أبي داود والترمذي وعن أبي سعيد عند البزار في مسنده وفي اسناده عبد الله بن صالح كاتب اللبث وهو ضعيف وعن اسمعيل عند الشيخين ولكنه

من فعل عائشة وهو في حكم المرفوع والاحاديث المذكورة تدل على أنه لا بأس ان يسلم

أو المراد الشخص النائم أعم من

الذكر والانثى ولفظة كان في

قولها كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تنميد التكرار وكره

مالك ومجاهد وطاوس الصلاة

خلف النائم خشية ما يبد منه مما

يلهي المصلي عن صلاته وتزنيها

للصلاة لما يخرج منهم وهم

في قبلته قال ابن بطال والقول

قول من أجاز ذلك للسنة الثابتة

واما ما رواه أبو داود من حديث

ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصلوا خلف

النائم ولا المحدث فان في اسناده

من لم يسم وهشام بن يزيد البصري

ضعيف وقال أبو داود طرقها كلها

واهمة (عن أبي قتادة الانصاري)

السلي رضي الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي وهو حامل أمامة بنت

زيف بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهي أي أمامة

بنت (لابي العاص) منهم بكسر

الميم واللقب أو القاسم أو هشام

أو هشيم أو ياسر أقوال واسير يوم

بدر كافر ثم أسلم وهاجر ورد عليه

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته زيف وماتت معه واثنى

عليه في مصاهرته وتوفي في خلافة

أبي بكر رضي الله عنه (ابن

ربيعه) كذا رواه الجمهور عن مالك ورواه يحيى بن بكير ومن بن عيسى وأبو مصعب وغيرهم عن مالك فقالوا ابن ربيع وهو الصواب قاله في الفتح ابن عبد العزيز (ابن عبد شمس) وكان جده صلى الله عليه وآله وسلم لأمامة على عنقه كما رواه مسلم ولا جد على رقبته (فاذا سجد وضعها وإذا قام حملها) وانما فعل ذلك لبيان الجواز وهو جائز لنا وشرع مسفر الى يوم الدين

قال القسطلاني وهذا مذهبنا ومذهب أبي حنيفة وأحمد وأدعي المالكية نسخته بتحريم العمل في الصلاة وهو مردود بان
قصة امامة كانت بعد قوله صلى الله عليه وآله وسلم ان في الصلاة اشغلا فان ذلك كان قبل الهجرة وقصة امامة بعدهما قطعما
بمدة مديدة وحمل ما لك لها على الصلاة النافلة مدفوع بحديث مسلم ١٢٧ رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يؤم الناس وامامة على عاتقه
وحديث أبي داود بيننا نحن
نتنظر رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم في الظهر والعصر وقد
دعاه بلال للصلاة اذ خرج اليها
وامامة بنت أبي العاص بنت
اقتة صلى الله عليه وآله وسلم على
عنته فقام في الصلاة وقد اخلاقه
وفي كتاب النسب لابن بكار عن
عمرو بن سليم ان ذلك كان في
صلاة الصبح وهذا يقتضي انه
كان في الفرض واجيب باحتمال
انه كان في النافلة التي قبل
الفرض ورد بان امامته في
النافلة ليست معهودة وبانه
صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن
يتنفل في المسجد بل في بيته قبل ان
يخرج وانما يخرج عند الاقامة
وحمل الخطابي ذلك على عدم
التعمد منه صلى الله عليه وآله
وسلم لانه عمل كثير في الصلاة بل
كانت امامة لنفسه وانست
بقربه فتعلقت به في الصلاة ولم
يدفعها عن نفسه فاذا اراد ان
يسجد وضعها عن عاتقه حتى
يكمل سجوده فتعود الى حالتها
الاولى فلا يدفعها فاذا قام
بقيت معه محمولة وعرض عما
رواه أبو داود عن عمرو بن سليم
حتى اذا اراد ان يركع اخذها

غير المصلي على المصلي لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم من سلم عليه على ذلك وجواز تسليم
المصلي بالفرض الذي يعرض لذلك وجواز الرد بالاشارة وقد قدمنا في باب النهي عن
الكلام في شرح حديث ابن مسعود ذكر القائلين انه يستحب الرد بالاشارة والمنايعين من
ذلك وقد استدلل القائلون بالاستصحاب بالاحاديث المذكورة في هذا الباب واستدل
المنايعون بحديث ابن مسعود السابق لقوله فيه فلم يرد هائلا ولكنه ينبغي ان يحمل الرد
المنفي ههنا على الرد بالكلام لا الرد بالاشارة لان ابن مسعود نفسه قد روى عن رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم انه رد عليه بالاشارة ولولم ترد عنه هذه الرواية لكان الواجب
هو ذلك جميعا بين الاحاديث واستدلوا ايضا بما رواه أبو داود من حديث أبي هريرة ان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا غرار في الصلاة ولا تسليم والغرار بكسر الغين المعجمة
ويخفيف الراء هو في الاصل النقص قال أحمد بن حنبل يعني فيما أرى ان لا تسلم ويسلم
عليك وبغير الرجل بصلاته فينصرف وهو فيها شاك واستدلوا ايضا بما أخرجه أبو داود
من حديث أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم التسليم للرجال
والتصديق للنساء من أشار في صلاته اشارته ففهم عنه فليعد لها يعني الصلاة ورواه العزار
والدارقطني ويحجب عن الحديث الاول بانه لا يدل على المطلوب من عدم جواز رد السلام
بالاشارة لانه ظاهر في التسليم على المصلي لافي الرد منه ولو سلم شهوة للاشارة لكان غاية
المنع من التسليم على المصلي باللفظ والاشارة وليس فيه تعرض للرد ولو سلم شهوة للرد لكان
الواجب حمل ذلك على الرد باللفظ جميعا بين الاحاديث واما الحديث الثاني فقال أبو داود
انه وهم اه وفي اسناده أبو غطفان قال ابن أبي داود هو رجل مجهول قال وآخر
الحديث زيادة والصحيح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يشير في الصلاة
قال العراقي قلت وليس بمجهول فقد روى عنه جماعة وثقة النسائي وابن حبان وهو
أبو غطفان المرى قبل اسمه سعيد اه وعلى فرض صحة ما ينبغي ان تحمل الاشارة المذكورة
في الحديث على الاشارة لغير رد السلام والحاجة جميعا بين الأدلة * (قائمة) * ورد في كنيمة
الاشارة لرد السلام في الصلاة حديث ابن عمر عن صهيب قال لا أعلم الا انه قال أشار
باصبعه وحديث بلال كان يشير بيده ولا اختلاف بينهما فيجوز ان يكون أشار مرة
بأصبعه ومرة بجمبع يده ويحتمل ان يكون المراد باليد الاصبع جلا لامطلق على المقيد
وفي حديث ابن عمر عن أبي داود انه قال بلالا كيف رأيت رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه وهو يصلي فقال يقول هكذا وبسط جعفر
ابن عون كفه وجعل بطنه أسفل وجعل ظهره الى فوق ففهم الاشارة بجمبع السكف
وفي حديث ابن مسعود عند البيهقي باللفظ قاوما برأسه وفي رواية له فقال برأسه يعني الرد

فوضعها ثم ركع وسجد حتى اذا فرغ من سجوده وقام اخذها فرددتها في مكانها ولا حرج من طريق ابن جريج واذا قام حملها
فوضعها على رقبته فهذا صريح في ان فعل الحمل والوضع كان منه لامنهما والاعمال في الصلاة اذا قلت أو تفرقت لا تطلها
والواقع هنا عمل غير منوال لوجود الطمأنينة في أركان صلاته ودعوى خصوصيته صلى الله عليه وآله وسلم بذلك كخصيته

من بول الصبيته بخلاف غيره مردودة باب الاصل عدم الخصومية وكذا دعوى الضرورة حيث لم يجد من يكفيه أمره لانه صلى الله عليه وآله وسلم لو تركها لبكت وشغلته في صلاته أكثر من شغله بحملها قال النووي وكلها دعوى باطلة لا دليل عليها وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع ٢٢٨ هـ ورواه هذا الحديث الخمسة كلهم مديون الشيخ البخاري وفيه التهذيب

ويجمع بين الروايات بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل هذا مرة وهذا مرة فيكون جميع ذلك جائزا

• (باب كراهة الالتفات في الصلاة الامن حاجة) •

(عن أنس قال قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اياك والالتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هلكة فان كان لابد في التطوع لافي الفريضة قرأه الترمذي وصححه وعن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال اختلاس يختلسه الشيطان من العبادة رواه أحمد والبخاري والشافعي وأبو داود وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم لا يزال الله مقبلا على العبد

في صلاته ما لم يلتفت فاذا صرف وجهه انصرف عنه رواه أحمد والشافعي وأبو داود الحديث الثالث في اسناد أبي الاحوص الراوي له عن أبي ذر قال المندري لا يعرف له اسم لم يرو عنه غير الزهري وقد صححه الترمذي وابن حبان وقال ابن عبد البر هو مولى بني غنار امام مجدي لبيث قال ابن معين أبو الاحوص الذي حدث عنه الزهري ليس بشيء وليس اقول ابن معين هذا أصل الا كونه انفراد الزهري بالرواية عنه وقد قيل له ابن اكيمة لم يرو عنه غير الزهري فقال يكنى قول الزهري حديثي ابن اكيمة فيلزمه مثل هذا في أبي الاحوص لانه قال في حديث الباب سمعت أبا الاحوص وقال أبو أحمد الكرابيسي ليس بالمتين عندهم قوله هلكة سمي الالتفات هلكة باعتبار كونه سببا لنقصان الثواب الحاصل بالصلاة او لكونه نوعا من تسويل الشيطان واختلاسه في استكثار منه كان من المتبعين للشيطان واتباع الشيطان هلكة اولانه اعراض عن التوجه الى الله والاعراض عنه عز وجل هلكة وقد أخرج الترمذي من حديث الحرث الاشعري وصححه من حديث طويل ان الله أمركم بالصلاة فاذا صليتم فلا تلتفتوا فان الله تعالى ينصب وجهه لوجه عبده في الصلاة ما لم يلتفت وتقوم حديث أبي ذر المذكور في الباب قوله فان كان لابد في التطوع لافي الفريضة فيه الاذن بالالتفات للحاجة في التطوع والمنع من ذلك في صلاة الفرض قوله اختلاس يختلسه الشيطان الاختلاس أخذ الشيء بسرعة يقال اختلس الشيء اذا استلبه وفي الحديث النهي عن الخلسة بفتح الخاء وهو ما يستخلص من السبع فبعث قبل أن يذكي وفي النهاية الاختلاس انفعال من الخلسة وهو ما يؤخذ بها وقيل المختلس الذي يحطف الشيء من غير غلبة ويهرب ونسب الى الشيطان لانه سبب له لو سوسته به واطلاق اسم الاختلاس على الالتفات بمبالغة وأحاديث الباب تدل على كراهة الالتفات في الصلاة وهو قول الاكثر والجمهور وانها

والاخبار والنعنة وأخرجها البخاري أيضا في الادب ومسلم في الصلاة وكذا أبو داود والشافعي (حديث ابن مسعود رضى الله عنه في دعاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قريش يوم وضعوا عليه السلي تقدم) مع شرحه (وقال هنادي آخره ثم مضوا الى القليب) البئر التي لم تطو (قليب بدر ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واتبع اصحاب القليب لعنة) اخبار من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بان الله اتبعهم للعنة أي كما اتبعهم مقتولون في الدنيا فمطردون في الآخرة عن رحمة الله عز وجل ولا يذر واتبع بصيغة الامر عطا على عليه السلام بقريش واصحاب نصب على المفعولية أي قال في حياتهم اللهم اهلكهم وفي عمتهم اتبعهم للعنة وهذا اخر كتاب الصلاة والله الحمد

• (كتاب مواقيت الصلاة) •

جمع ميقات وهو الوقت المضروب للفعل

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

(عن أبي مسعود) عقبه بن عمرو البديري (الانصاري رضى الله عنه انه دخل على المغيرة بن شعبه) العصباني (وقد أخر الصلاة يوما)

لفظة يوم ما تدل على أنه كان نادرا من فعله (بالعراق) أي عراق العرب وهو من عبادان للموصل طولا ومن الفارسية كراهة الحوان عرضا ولما لا وهو بالكوفة وهي من جملة العراق فالتعبير بها اخص من التعبير بالعراق وكان المغيرة اذ ذاك أميرا عليهم من قبل معاوية بن أبي سفيان (فقال ما هذا) التأخير (يا مغيرة أليس) قال الزركشي وابن حجر والعيني والبرطاري

الأفصح الست بالناه لانه خاطب حاضرا **المكن** الرواية أليس بصيغة مخاطبة الغائب وهي جائزة قال في مصابيح الجامع هما
تركيبان مختلفان وليس أحدهما أفصح من الآخر فانه يستعمل كل منهما في مقام خاص فان أريد ادخال ليس على ضمير مخاطب
نعين ألس قد علمت وان أريد ادخالها على ضمير الشأن ضمير اعنه بالجملة التي أسند ٢٢٩ فعملها الى مخاطب نعين أليس (قد

علمت ان جبريل) عليه السلام
(نزل) صليته ليللة الاسراء
المقروض فيها الصلاة (فصلي
فصلي رسول الله صلى الله عليه)
وآله (وسلم ثم صلى) جبريل عليه
السلام (فصلي رسول الله صلى الله
عليه) وآله (وسلم ثم صلى) جبريل
عليه السلام (فصلي رسول الله
صلى الله عليه) وآله (وسلم ثم صلى)
جبريل عليه السلام (فصلي
رسول الله صلى الله عليه) وآله
(وسلم ثم صلى) جبريل عليه
السلام (فصلي رسول الله صلى
الله عليه) وآله (وسلم) بتكرير
صلواتهم ما خمس مرات وعبر بالقاء
في صلاة الرسول صلى الله عليه
وآله وسلم لان صلته مقبلة لصلاة
جبريل أي كانت بعده فراغها
وبتم في صلاة جبريل لانها
متراخية عن سابقتها لكن ثبت
من خارج في غيره ان جبريل أمره
فعمد البخاري في رواية اللبث
نزل جبريل فامسني فصليت
فيقول قوله صلى فصلي على
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
كان كلما فعل جبريل جوا من
الصلاة تابعه عليه لان ذلك
حقيقة الاتهام وقيل القاء
بمعنى الواو المقترنة لمطلق الجمع
وهو مرض بانه يلزم ان يكون صلى
الله عليه وآله وسلم كان يتقدم في

كرهية تنزيهه ما لم يبلغ الى حد استبداد القبله والحكمة في التثنية عنه ما فيه من نقص
الخشوع والاعراض عن الله تعالى وعدم التصميم على مخالفة وسوسة الشيطان (وعن
سبل بن الحنفلية قال قوب بالصلاة يعني صلاة الصبح فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يصلي وهو يلتفت الى الشعب رواه أبو داود قال وكان أرسل فارسا الى الشعب من
الليل بعرس) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وقال على شرط الشيخين وحسنه الحازمي
وأخرج الحازمي في الاعتبار عن ابن عباس انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يلتفت في صلاته يمينا وشمالا ولا يلوي عنقه خلاف ظهروه قال هذا حديث غريب
تقرده الفضل بن موسى عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند مصلا وأرسله غيره عن عكرمة
قال وقد ذهب بعض أهل العلم الى هذا وقال لأبأس بالاتفات في الصلاة ما لم يلوي عنقه
واليه ذهب عطاء ومالك وأبو حنيفة وأصحابه والاوزاعي وأهل الكوفة ثم ساق الحازمي
حديث الباب باسناده وجزم بعدم المناقضة بين حديث الباب وحديث ابن عباس قال
لاحتمال ان الشعب كان في جهة القبلة فكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يلتفت اليه
ولا يلوي عنقه واستدل على نسخ الاتفات بحديث رواه باسناده الى ابن سيرين قال كان
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قام في الصلاة نظر هكذا وهكذا فلما نزل قد أفلح
المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون نظر هكذا قال ابن شهاب يهره نحو الارض قال
وهذا وان كان مرسله شاهد واستدل أيضا بقول أبي هريرة ان رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم كان اذا صلى رفع بصره الى السماء فنزل الذين هم في صلاتهم خاشعون

• (باب كراهة تشبيك الاصابع وفرقةها والتخصر والاعتماد على اليد الحاجة) •

عن أبي سعيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان أحدكم في المسجد فلا يثبت
فان التشبيك من الشيطان وان أحدكم لا يزال في صلاة مادام في المسجد حتى يخرج منه
رواه أحمد) الحديث أخرجه أحمد في مسنده عن مولى لأبي سعيد الخدري قال بينا أنا مع
أبي سعيد الخدري وهو مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ دخلنا المسجد فاذا رجل
جالس في وسط المسجد محتميا مشكيا أصابعه ببعضها في بعض فأشار اليه رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم فلم يقطن الرجل لاشارة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فالتفت الى
أبي سعيد فقال اذا كان أحدكم الحديث قال في جمع الزوائد اسناده حسن وقد اختلف
في الحكمة في النهي عن التشبيك في المسجد كما في حديث أبي سعيد وفي غيره كما في حديث
كعب بن عجرة فقبل لما فيه من العبث وفيه من التشبه بالشيطان وقيل لدلالة الشيطان
على ذلك وجهه بعضهم ذلك دالا على تشبيك الاحوال قال ابن العربي وقد شاهدت

بعض الاركان على جبريل صلى الله عليه وسلم كما يقتضيه مطلق الجمع وأجيب بأن ذلك يمنع منه مراعاة التبيين فكان النبي صلى
الله عليه وآله وسلم يترأخ منه لذلك (ثم قال) جبريل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (بهذا) اي باداء الصلوات في هذه الاوقات
(أمرت) اي ان أصلي بك أو بلغه لك ولا يذنب بفتح التام هو المشهور رأي الذي أمرت به من الصلوات ليله الاسراء هذا

تفسيره اليوم مفصلاً لا يقال ليس في الحديث بيان لاوقات هذه الصلوات لانه احاط على ما يعرف المخاطب وفي الحديث من
القوات دخول العلماء على الامراء وانكارهم عليهم ما يخالف السنة واستقبالات العالم فيها متفرقة السامع والرجوع عند
التنازع للسنة وفيه فضيلة المبادرة ٢٣٠ بالصلاة في الوقت القاض وقبول خبر الواحد الثابت ورواه التسعة مديون

رجلا كان يكره رؤية ذلك ويقول فيه تطير في تشبيك الاحوال والامور على المروم وظاهر
النهي عن التشبيك التحريم لولا حديث ذي اليمين الذي سيشرح اليه المصنف قريباً
وظاهره نهى من كان في المسجد عن التشبيك سواء كان في صلاة أم لا كما جزم به النووي
في التحقيق وكره النخعي التشبيك في الصلاة وقال النعمان بن أبي عبيد كلفوا يهنون
عنه وروى العراقي في شرح الترمذي عن ابن عمر وابنه سالم انهما اشبكيا بين أصابعهما
في الصلاة وروى عن الحسن البصري انه شبك أصابعه في المسجد قال العراقي وفي معنى
التشبيك بين الاصابع تفقيعها فيكره أيضاً في الصلاة واقاصدا الصلاة قال النووي
وكره ذلك في الصلاة ابن عباس وعطاء والنخعي ومجاهد وسعيد بن جبير وروى أحمد
والطبراني من حديث أنس بن معاذ مر فوجا ان الضاحك في الصلاة والمثقت والمثقت
أصابعه بمنزلة واحدة وفي اسناده ابن لهيعة ويدل على كراهة التفقيع حديث علي الآتي
(وعن كعب بن عجرة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول اذا توضأ أحدكم

ثم خرج عامدا الى الصلاة فلا يشبك بين يديه فانه في صلاة رواء أحمد وأبو داود والترمذي
الحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه وفي اسناده عند الترمذي رجل مجهول وهو الراوي له
عن كعب بن عجرة وقد كفى أبو داود وهذا الرجل المجهول فرواه من طريق سعيد بن اسحق
قال حديثي أبو ثمامة الخياط عن كعب وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرج له في
صحيحه هذا الحديث الحديث فيه كراهة التشبيك من وقت الخروج الى المسجد للصلاة
وفيها انه يكتب لقاصدا الصلاة أجز المصلي من حين يخرج من بيته الى أن يعود اليه قال
المصنف رحمه الله بعد ان ساق الحديث وقد ثبت في خبر ذي اليمين انه عليه الصلاة
والسلام شبك أصابعه في المسجد وذلك يفيد عدم التحريم ولا يمنع الكراهة لكونه فعلاً
فادرا انتهى قد عارض حديث الباب مع ما فيه هذا الحديث الصحيح في تشبيكه صلى الله
عليه وآله وسلم بين أصابعه في المسجد وهو في الصحيحين من حديث أبي هريرة في قصة ذي
اليمين بلانظ ثم قام الى خشبة معروضة في المسجد فأتى عليها كانه غضبان وشبك بين
أصابعه وفيه ما من حديث أبي موسى المؤمن للمؤمن كالبنيان وشبك بين أصابعه وعند
البخاري من حديث ابن عمر قال شبك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أصابعه وهذه
الاحاديث أصح من حديث الباب ويمكن الجمع بين هذه الاحاديث بان تشبيكه صلى الله
عليه وآله وسلم لم في حديث السهو كالاشتباه الحال عليه في السهو والذي وقع منه ولذلك
وقف كانه غضبان وتشبيكه في حديث أبي موسى وقع لقصد التشبيه اتعاظ المؤمنون
بعضهم ببعض كما ان البنيان المشبك بعضه ببعض يشد بعضه بعضاً فاما حديث الباب

وفيها الحديث والغفنة
وأخرجه البخاري أيضاً في بدء
الخلق وفي البخاري ومسلم وأبو
داود والنسائي وابن ماجه (عن
حذيفة) بن اليمان (رضي الله
عنه قال كأجلوساً) أي جالس
(محدث) بن الخطاب (رضي الله
عنه فقال أياكم يحفظ قول
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم في الفتنة) المخصوصة وهي
في الاصل الاختيار والامتنان
فيه دليل على جواز اطلاق اللفظ
العام وارادة الخاص وتطلق
الفتنة على الكفر والغلو في
التأويل البعد وعلى الفضيحة
والبلية والعذاب والقتال
والتحول من الحسن الى القبيح
والميل الى الشئ والاهجاب
وتكون في الخير والشر كقوله
ويبلوكم بالشر والخير فتنة قال
حذيفة (قلت انا) احفظ (كما
قاله) اي رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم والكاف في كازائدة
للتوكيد (قال) عمر حذيفة
(انك عليه) أي على النبي صلى
الله عليه وآله وسلم (وعليها) أي
على المقالة (الجرى) بوزن فاعيل
من الجرأة اي بسور مقدمات
قاله على جهة الانكار والشك
من حذيفة أو من غيره من الرواة
قال حذيفة (قلت) هي فتنة

الرجل في أهله) بان يأتي من أجلهم بالايجل من القول والفعل (و) فتنته في (ماله) بان يأخذ من غير ما أخذه ويصرفه فهو
في غير مصرفه (و) فتنته في (ولده) بفرط المحبة والشغل به عن كثير من الخيرات والتوغل في الاكتساب من أجلهم من غير
اتقاء المحرمات (و) فتنته في (جاره) بان يتقضى مثل حاله ان كان متيسر مع الزوال هذه كلها (يكفرها الصلاة والصوم والصدقة

والامر بالمعروف (والنهي) عن المنكر كما صرح به في الزكاة وكلها تنكفر الصغائر فقط لحديث ان الصلاة الى الصلاة كفارة لما بينهما مما اجتنب الكبار فبقية تقيدها لما أطلق فان قيل اذا كانت الصغائر بمكفرة باجتناب الكبائر فما الذي تنكفره الصلوات الخمس قلنا بانه لا يتم اجتناب الكبائر الا بفعل الصلوات الخمس ٢٣١ فان لم يفعله لم يكن مجتنباً للكبار فوقف

التكفير على فعلها (قال عمر)

رضي الله عنه (ليس هذا) الذي

ذكرته (أريد ولكن) الذي أريده

(الفتنة) اي السكاهة الكبرى

(التي عوج كالعوج البحر) اي

تضطرب كاضطرابه وما مصدرية

(قال) حذيفة (عمر) (ليس عليك

منها بأس يا أمير المؤمنين ان بينك

وبيننا بامام خلاقاً) من أغلق رباعياً

اي لا يخرج شئ من الفتن في

حياتك (قال) عمر (ايكسر)

هذا الباب (أم يفتح قال) حذيفة

(يكسر قال) عمر (اذا) اي ان

انكسر (لا يغلق أبداً) فان

الانغلاق انما يكون في الصحيح

وأما الكسر فهو هتك لا يجبر

ولذلك انخرق عليهم بقتل عثمان

رضي الله عنه من الفتن ما لا يغلق

اليوم القيامة (فقيل لحذيفة

أكان عمر) رضي الله عنه (يعلم

الباب قال نعم) يعلم (كما) يعلم

(ان دون الغد الليلة) اي ان

الليلة أقرب من الغد قيل وانما

علمه عمر لانه صلى الله عليه وآله

وسلم كان على حرا هو والعمران

وعثمان فاهتز فقال صلى الله عليه

وآله وسلم انما عليك نبي وصديق

ونبي يدان قال حذيفة (اني

حذفته) اي عمر (بهديث)

صدق عن الرسول صلى الله عليه

وآله وسلم (ليس بالاغاليط) جمع

أغلوطه بضم اله مزنة (فمن) حذيفة (من الباب قال) هو (عمر) رضي الله عنه ولا تغاير بين قوله أولان بينك وبيننا بامام خلاقاً

وبين قوله هنائه هو الباب لان المراد بقوله بينك وبين زمان الفتنة وجود حياتك وعلم حذيفة بذلك مستند الى رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم بقراءة السباق والسؤال والجواب وقيل ان عمر لما رأى الامر كاد يغير سأل عن الفتنة التي تأتي

فهو محمول على التشبيك للعبث وهو منهى عنه في الصلاة ومقدماته ما ولو احقها من الجلوس في المسجد والمشى اليه أو يجمع بما ذكره المصنف من ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم لذلك نادر ارفع التعريم ولا يرفع الكراهة ولكن بعد ان يفعل صلى الله عليه وآله وسلم ما كان مكروهاً والاولى ان يقال ان النهي عن التشبيك ورد بانفاظ خاصة بالامة وفعله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض قوله الخاص بهم كما تقرر في الاصول (وعن كعب

ابن جحرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلاً قد شبك أصابعه في الصلاة ففزع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بين أصابعه وعن علي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال لا تنقع أصابعك في الصلاة رواه ابن ماجه) الحديث الاول في اسناده علامة

ابن عمرو والحديث الثاني في اسناده الحرث الأعور قوله ففزع رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم بين أصابعه فيه كراهة التشبيك في الصلاة من غير تقييد بالمسجد سواء كان

الصلي في المسجد أو في البيت أو في السوق لانه نوع من العبث فلا يختص بكراهية الصلاة

في المسجد ويؤيد ذلك تعمله صلى الله عليه وآله وسلم لانه من التشبيك اذا خرج من

بيته بانه في صلاة واذا نهى من يكتب له أجر المولى لكونه فاصداً للصلاة فأولى من هو

في حال الصلاة الحقيقية قوله لا تنقع هو بالنسبة بعد حرف المضارعة ثم القاف المشددة

المكسورة ثم العين المهملة وهو غمز الاصابع حتى يسمع لها صوت قال في القاموس

والتفقيص التشديد في الكلام والفرقة بفسر الفرقة بفتض الاصابع وقد تقدم في

شرح حديث أبي سعيد ما أخرجه أحمد والطبراني من حديث أنس وهو مما يؤيد حديث

علي هذا (وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن التخصر في الصلاة

رواه الجماعة الا ابن ماجه) وفي الباب عن ابن عمر عند أبي داود والنسائي قوله عن

التخصر في الصلاة وهو وضع اليد على الخصرة فسمه بذلك التزمذي في سننه وأبو داود في

سننه أيضاً وفسره بذلك أيضاً محمد بن سيرين روى ذلك عنه ابن أبي شيبة في مصنفه وكذلك

فسره هشام بن حسان رواه عنه البيهقي في سننه قال وروى سالم بن علقمة عن محمد بن

سيرين عن أبي هريرة معنى هذا التفسير وحكى الخطابي وغيره قولاً آخر في تفسير الاختصار

فقال وزعم به ضمهم ان معنى الاختصار هو ان يمسك يديه بمخصرة أي عصا يتوكأ عليها

قال ابن العربي ومن قال انه الصلاة على المخصرة لا معنى له وفيه قول ثالث حكاه الهروي

في الغرييبين وابن لاثير في التمام وهو ان يختصر السورة فيقرأ من آخرها آية أو آيتين

وفي قول رابع حكاه الهروي وهو ان يحذف من الصلاة الا بعد قيامها وروى عنها

وسعودها قال العراقي والقول الاول هو الصحيح الذي عليه الحققة والاكثرون من

أغلوطه بضم اله مزنة (فمن) حذيفة (من الباب قال) هو (عمر) رضي الله عنه ولا تغاير بين قوله أولان بينك وبيننا بامام خلاقاً

وبين قوله هنائه هو الباب لان المراد بقوله بينك وبين زمان الفتنة وجود حياتك وعلم حذيفة بذلك مستند الى رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم بقراءة السباق والسؤال والجواب وقيل ان عمر لما رأى الامر كاد يغير سأل عن الفتنة التي تأتي

بعدمه خوفاً أن يدر كها مع انه علم الباب الذي تكون الفتنة بعد كسره لكنه من شدة الخوف خشي أن يكون نسي فسأل من ذكره ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين بصريين وكوفيين وفيه التحديث والنعنة وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وعلامات النبوة والفتن والصوم ومسلم والترمذي ٢٣٢ وابن ماجه في الفتن (عن ابن مسعود رضي الله عنه أن رجلاً) هو أبو اليسر

بفتح المثناة التحتية والسين المهمله كعب بن عمرو الانصاري أبو حبة القمار أو ابن معتب الانصاري أو أبو مقبل عامر بن قيس الانصاري أو بنان القمار أو عباد (أصاب من امرأة) انصارية قال في الفتح لم أقف على اسمها (قبلة) فقط من غير جماعة (فأق) النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد أن ندم على فعله وعزم على تلافي حاله (فأخبره) بذلك (فانزل الله) عز وجل (أقم الصلاة طرفي النهار) غدوة وعشية (وزاناً من الليل) وساعات منه قريبة من النهار فإنه من أذانه إذا قرب به وهو جمع زائفة وصلاة الغداة صلاة الصبح لانها أقرب الصلوات من أول النهار وصلاة العشيّة العصر وقيل الظهر والعصر لأن ما بعد الزوال عشي وصلاة الزايف المغرب والعشاء (ان الحسنات يذهبن) أي يكفرن (السيئات) الصغائر الحديث ان الصلاة إلى الصلاة مكذرات ما بينهما ما يجنب البكائر (فقال الرجل) اليهود (يا رسول الله ألي هذا) قد ديم الخبير يشيد الاختصاص (قال) صلى الله عليه وآله وسلم هو (الجبع أمق) كلهم) مبالغة في التاكيد (وعنه في رواية) أن عملهم آمن أمق) ورواه الخمسة

أهل اللغة والحديث والفقهاء وقد اختلف في المعنى الذي نهي عن الاختصار في الصلاة لاجله على أقوال الأول التشبيه بالثيبتان قاله الترمذي في سننه ومحمد بن هلال في رواية ابن أبي شيبة عنه وروى أيضاً عن ابن عباس حكاه عنه ابن أبي شيبة والثاني أنه تشبه باليهود فإنه عائشة فبارواه البخاري عنه في صحيحه والثالث أنه راحة أهل النار روى ذلك ابن أبي شيبة عن مجاهد ورواه أيضاً عن عائشة وروى البيهقي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الاختصار في الصلاة راحة أهل النار قال الهراقي وظاهر اسناد الصفة ورواه أيضاً الطبراني والرابع أنه فعل المختارين والمتكبرين قاله المهلب بن أبي صفرة والخامس أنه شكل من أشكال أهل المصائب يصفون أيديهم على الخواصر إذا قاموا في المأتم قاله الخطابي والحديث يدل على تحريم الاختصار وقد ذهب إلى ذلك أهل الظاهر وذهب ابن عباس وابن عمر وعائشة وإبراهيم النخعي ومجاهد وأبو مجاز ومالك والأوزاعي والشافعي وأهل الكوفة وآخرون إلى أنه مكروه والظاهر ما قاله أهل الظاهر لعدم قيام قرينة تصرف النهي عن التحريم الذي هو معناه الحق في كما هو الحق (وعن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتدل على يده ورواه أحمد وأبو داود وفي لفظ لابي داود نهى أن يصلي الرجل وهو معتدل على يده وعن أم قيس بنت محسن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم لمس من وجع اللحم اتخذ عوداً في مصلاه يعقد عليه ورواه أبو داود) الحديث الأول رواه أبو داود عن أربعة من مشايخه أحمد بن حنبل وأحمد بن شوية ومحمد بن رافع ومحمد بن عبد الملك كلهم عن عبد الرزاق عن معمر بن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر واللفظ الأول في حديث الباب لفظ أحمد بن حنبل واللفظ الثاني لفظ محمد بن رافع واللفظ ابن شوية نهي أن يعقد الرجل على يده واللفظ محمد بن عبد الملك نهى أن يعقد الرجل على يديه إذا نهض في الصلاة وقد كتبت أبو داود والمنذري عن الكلام على حديث ابن عمر وحديث أم قيس فهما صالحان للاحتجاج بهما كما صرح بذلك جماعة من الأئمة لكن حديث أم قيس هو من حديث عبد السلام بن عبد الرحمن الوابصي عن أبيه وأبو مجهول والحديث الأول بجميع ألفاظه يدل على كراهة الاعتماد على اليدين عند الجلوس وعند النهوض وفي مطلق الصلاة وظاهر النهي التحريم وإذا كان الاعتماد على اليدين كذلك فعلى غيرها بالاولى وحديث أم قيس يدل على جواز الاعتماد على العمود والعصا ونحوهما لكن مقيد بالعدم المذكور وهو الكبر وكثرة العمود يلحق بهما الضعف والمرض ونحوهما فيكون النهي محمولاً على

بصريين ما خلا قتيبة وفيه التحديث والنعنة وفيه تابعي عن تابعي عن صحابي وأخرجه البخاري أيضاً في التفسير عدم مسلم في التوبة والترمذي والنسائي (وعنه) أي عن ابن مسعود رضي الله عنه (قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي العمل أحب إلى الله قال صلى الله عليه وآله وسلم (الصلاة على وقتها) واحترز به عما إذا وقت خارج وقتها من معذور كالنائم

والناسي فان اخرجهم الها عن وقتهم الا يوصف بغيره ولا بانه افضل الاعمال مع انه محبوب لكن ابقاها في الوقت احب على
قد تأتي بمعنى اللام وحروف الخفض ينوب بعضها عن بعض عند الكوفيين (قال) ابن مسعود قلت لرسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم (نم أي) بالشديد والتنوين كما سمعته ابن الجوزي من ابن الخشاب ٢٢٣ وقال لا يجوز غيره لانه اسم معرب غير مضاف
 وقال الزركشي التقدير أي
 العمل افضل فالاولى الوقت
 عليه باسكان الياء وتعبه في
 المصاييح (قال) صلى الله عليه
 وآله وسلم (بر الوالدين) بالاحسان
 اليهما والقيام بخدمةهما وترك
 عقوقهما قال بعضهم هذا
 الحديث موافق لقوله تعالى أن
 اشكركم ولوالديك وكانه أخذه
 من تفسير ابن عيينة حيث قال
 من صلى الصلوات الخمس فقد
 شكر الله ومن دعا لوالديه عقيبا
 فقد شكر لهما (قال) ابن مسعود
 قلت (نم أي) قال الجهاد في سبيل
 الله لا علة الله عز وجل
 واطهار شعائر الاسلام بالنفس
 والمال (قال) ابن مسعود (حدثني
 جهن) أي بالثلاثة (رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم) ولو
 استزنته أي طلبت منه الزيادة
 في السؤال (لزادني) في الجواب
 من هذا النوع وهي مراتب
 افضل الاعمال أو من مطلق
 المسائل المحتاج اليها وزاد
 الترمذي فسكت عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم ولو
 استزنته لزادني ومحصل ما أجاب به
 العلماء عن هذا الحديث وغيره مما
 اختلفت فيه الاجوبة بانه افضل
 الاعمال أن الجواب اختلف

عدم الهدر وقد ذكر جماعة من العلماء ان من احتاج في قيادته الى أن يتكئ على عصا
 أو عكاز أو يستند الى حائط أو يميل على أحد جانبيه جازله ذلك وجزم جماعة من أصحاب
 الشافعي باللزوم وعدم جواز القعود مع امكان القيام مع الاعتناء منهم المتولى والاذري
 وكذا قال بالزوم ابن قدامة الحنبلي وقال القاضي حسين من أصحاب الشافعي لا يلزم ذلك
 ويجوز القعود

باب ما جاء في مسح الحصى ونسوته

(عن معيقب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الرجل يسوي التراب حيث يسجد
 ان كنت فاعلا فواحدة رواه الجماعة وعن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله
 وسلم اذا قام أحدكم الى الصلاة فان الرحمة تواجهه فلا يمسح الحصى رواه الخمسة وفي
 رواية لاحد سأل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كل شيء حتى سألته عن مسح
 الحصى فقال واحدة (أودع) الحديث الثاني في اسناده أبو الاحوص قال المنذري
 لا يعرف اسمه وقد فهم له الترمذي وابن حبان وغيرهما وقد تقدم الكلام في أد
 الاحوص في باب الالتفات وهذا الحديث حسنه الترمذي وفي الباب عن علي بن أحمد
 وابن أبي شيبة وعن حذيفة عند ابن أبي شيبة في المصنف وأحمد في المسند بلنظ الرواية
 الاخرى من حديث أبي ذر وعن جابر عند ابن أبي شيبة وأحمد أيضا وفي اسناده ثمر جليل
 ابن سعد وهو ضعيف وعن أنس عند البزار وأبي يعلى وفي اسناده يوسف بن خالد السعدي
 وهو ضعيف جدا وعن السائب بن يزيد عند الطبراني وفي اسناده يزيد بن هب الدارقطني
 ضعفه الجمهور وثقه ابن مهين في رواية عنه وعن ابن عمر عند الطبراني وفي اسناده
 الوزاع بن نافع وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند مسلم وابن ماجه والاحاديث المذكورة
 في الباب تدل على كراهة المسح على الحصى وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عمر بن الخطاب
 وجابر ومن التابعين مسروق وابراهيم النخعي والحسن البصري وجهور العلماء بعدهم
 وحكي النووي في شرح مسلم اتفاق العلماء على كراهته وفي حكاية الاتفاق نظر فان مالكا
 لم يره بأسا وكان يفعله في الصلاة كما حكاه الخطابي في المعالم وابن العربي قال العراقي في
 شرح الترمذي وكان ابن مسعود وابن عمر يفعلان في الصلاة وعن ابن مسعود أيضا انه
 كان يفعله في الصلاة مرة واحدة قاله ابن رخص فيه في الصلاة مرة واحدة أبو ذر وأبو
 هريرة وحذيفة ومن التابعين ابراهيم النخعي وأبو صالح وذهب أهل الظاهر الى تحريم
 ما زاد على المرة قوله فواحدة قال القرطبي روى عنه بنو منبج واحدة ورفع نفسه باضمار
 فهل الامر تقديره فامسح واحدة ويكون صفة مصدر محذوف أي امسح مسحة واحدة

٣٠ نيل في لاختلاف احوال السائلين بان أعلم كل قوم بما يحتاجون اليه أو بما هو لا توجبهم أو كان الاختلاف
 باختلاف الاوقات بان يكون العمل في ذلك الوقت افضل منه في غيره فقد كان الجهاد في أول الاسلام افضل الاعمال لانه الوسيلة
 الى القيام بهم أو التمكن من أدائهم وقد تضافرت النصوص على أن الصلاة افضل من الصدقة ومع ذلك ففي وقت مواساة المضطر

تكون الصدقة أفضل أو أن أفعل ليست على بابي بل المراد به الفعل المطلق أو هو على حذف من وأرادتم وقال ابن دقيق العيد
الاجمال في هذا الحديث محمولة على البدنية وأراد بذلك الاحتراز عن الايمان لانه من أعمال القلوب فلا تعارض حينئذ بينه وبين
حديث أبي هريرة أفضل الاجمال ايمان بالله ٢٣٤ الحديث وقال غيره المراد بالجهاد هنا ما ليس بفرض عين لانه يتوقف على

اذن الوالدين فيكون برهما مقدمة عليه وفي الحديث فضل تعظيم
الوالدين فان أعمال البر ينضج بعضها على بعض وفيه السؤال
عن مسائل شتى في وقت واحد والرفق بالعالم والتوقف عن
الاكثار عليه خشية ملاله وما كان عليه العصاة من تعظيم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم والشفقة عليه وما كان هو عليه
من ارشاد المسترشدين ولو شق عليه قال ابن بريدة الذي يقتضيه
النظر في ديم الجهاد على جميع الاعمال البدنية لان فيه تقديم
بذل النفس الآن المصبر على المحافظة على الصلوات وأدائها في
أوقاتها والمحافظة على بر الوالدين أمر لازم متكرر دائم لا يبرح على
مراقبة أمر الله فيه الا الصديقون والله أعلم ورواة هذا الحديث
الخمس مائة بصرى وكوفي وفيه التعديت والاختبار والقول
والسمع والسؤال وأخرجه البخاري أيضا في الجهاد وفي
الادب والتوحيد ومسلم في الايمان والترمذي في الصلاة في البر والصلة
والنساء في الصلاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول رأيت أي أخبروني

ورفعه على الابتداء تقديره فواحدة تسكبه وفيه الاذن بمسحة واحدة عند الحاجة
قوله فان الرحمة تواجهه هذا التعديل يدل على أن الحكمة في النهي عن المسح أن لا يشغل
خاطره بشئ بل يهتبه عن الرحمة المواجهة له فيكون حظه منها وقد روى ان حكمة ذلك أن
لا يغطي شيئا من الحصى بمسحه فيكون السجود عليه رواه ابن أبي شيبة في المصنف عن أبي
صالح قال اذا سجدت فلا تمسح الحصى فان كل حصة تحب ان يسجد عليها وقال النووي
لانه في التواضع ويشغل المصلي قوله فلا يمسح الحصى التقييد بالحصى خرج مخرج
الغالب لكونه كان الغالب على فرش مساجدهم ولا فرق بينه وبين التراب والرمل على
قول الجمهور ويدل على ذلك قوله في حديث معيقيب في الرجل يسوي التراب والمراد
بقوله اذا قام أحدكم الى الصلاة الدخول فيها فلا يكون منه ما عن مسح الحصى الا بعد
دخوله ويحتمل أن المراد قبل الدخول حتى لا يشتغل عند ارادة الصلاة الا بالدخول
فيها قال العراقي والاول أظهر ويرجح حديث معيقيب فانه سأل عن مسح الحصى في
الصلاة دون مسحه عند القيام كما في رواية الترمذي

• (باب كراهة أن يصلي الرجل معقوص الشعر) •

(عن ابن عباس انه رأى عبد الله بن الحرث يصلي ورأسه معقوص الى ورائة فجعل يحمله
وأقره الآخر ثم أقبل على ابن عباس فقال مالك ورأيتي قال اني سمعت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم يقول انما مثل هذا كمثل الذي يصلي وهو مكتوف رواه أحمد ومسلم
وأبو داود والشافعي وعن أبي رافع قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي
الرجل ورأسه معقوص رواه أحمد وابن ماجه ولان داود والترمذي معناه الحديث
الاول أخرجه من ذكر المصنف وأخرج الأئمة الستة أيضا عن ابن عباس قال أمر رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يسجد على سبعة أعضاء ولا يكف شعرا ولا ثوبا وأخرج
الشيخان والنسائي وابن ماجه عنه من طريق أخرى نحوه والحديث الثاني أخرجه
ابن ماجه من رواية بخول سمعت أباسعد رجلا من أهل المدينة يقول رأيت رافعا مولى
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى الحسن بن علي رضي الله عنه يصلي وقد عقص
شعره فاطلقة أو نهى عنه وقال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يصلي الرجل
وهو عاقص شعره وأخرجه أبو داود والترمذي وصححه معناه كما ذكره المصنف وانظره عن
أبي رافع انه مر بالحسن بن علي وهو يصلي وقد عقص شعره فاطلقة فالتفت اليه الحسن
مقضا فقال أقبل على صلاتك ولا تقضب فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
يقول ذلك كلف الشيطان وفي الباب عن أم سلمة عن ابن أبي حاتم في العمل بنحو حديث

(لو) ثبت (أن نهرا) بفتح الهاء وسكونها ما بين جنبتي الوادي سمى به لسهة صفته انه (يباب احكم) حال كونه أي
(يفتسل فيه كل يوم خمسا) أي خمس مرات (ما تقول) أي ما اظن فاجري فعل القول مجرى فعل الظن كما تبه عليه
ابن مالك في توضيحه وشيطة انه يكون مضارعا مسندا الى الخاطب متصلا بالاستفهام (ذلك) أي الاعتسال (يعني) من الابقاء

وهو بالموحدة عند الجمهور وحكي عياض عن بعض شيوخه ينقي بالنون والاول أوجه (من درنه) بفتح أوله أي من وضعه زاد مسلم شبا وفيه إشارة الى أن هذا الحكم لا يخاطب به معين انتهيه في الظهور ولا يختص به مخاطب دون مخاطب (قالوا لا ينقي) ذلك الفعل أو الاعتسال (من درنه شيئا قال فذلك) أي إذا علمت ذلك فهو ٢٣٥ (مثل الصلوات الخمس يدعو الله بها الخطايا)

وفائدة القليل التأكيد وجعل المعقول كالمعقول قال الطيبي فيه مبالغة في نفي الذنوب لأنهم لم يقتصر وافي الجواب على لابل أعادوا اللفظ تأكيذا وقال ابن العربي وجه القليل أن المرء كما يتدنس بالاقذار المحسوسة في يده ويثابه ويظهر الماء الكثير فكذلك الصلوات الخمس تظهر العبد عن اقذار الذنوب حتى لا تبقى له ذنبا إلا سقطت به اه وظاهره أن المراد بالخطايا ما هو أهم من الصغيرة والكبيرة لكن قال ابن بطال يؤخذ من الحديث ان المراد الصغائر خاصة لانه شبه الخطايا بالذنوب والدرن صغير بالنسبة الى ما هو أكبر منه من القروح والجراحات اه قال الدماميني شبه على جهة القليل حال المسلم المقترب ببعض الذنوب المحافظ على أداء الصلوات في زوال الاذى عنه وطهارته من اقذار السيئات بحال المقتسل في نهر على باب داره كل يوم خمس مرات في صفاء نقاء بدنه من الاوساخ وزوالها عنه ويحوز أن يكون هذا من تشبيهه الى ما عايناه فشبّهت الصلاة بالنهر لأنها تأتي صاحبها من درن الذنوب كما ينقي النهر البدن من الاوساخ التي

أبي رافع وعن علي رضي الله عنه عند أبي علي الطوسي وعن ابن مسعود عند ابن ماجه باسناد صحيح وعن أبي موسى عند أبي علي الطوسي في الاحكام وعن جابر عند ابن عدى في الكمال وفيه على بن عاصم وهو ضعيف قوله عبد الله بن الحرث هو ابن جبر بفتح الجيم وسكون الزاي وبهدها همزة السهمي شديدا قوله ورأسه معقوص عقص الشعر ضفيرة وقته والعقاص خيط يشده اطراف الذوائب ذكر معنى ذلك في القاموس قوله وأقرله الآخر أي استقرنا فعله ولم يتحرك قوله وهو مكتوف كتفته كتفا كضربته ضربا اذا شدت يده الى خلف كتفيه موثقا بحبل والحديثان يدلان على كراهة صلاة الرجل وهو معقوص الشعر أو مكتوفه وقد حكى الترمذي عن أهل العلم أنهم كرهوا ذلك قال العراقي ومن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وحذيفة وابن عمر وأبو هريرة وابن عباس وابن مسعود ومن التابعين ابراهيم النخعي في آخرين والحكمة في ذلك ان الشعر يسجد معه اذا سجد وفيه امتنان له في لعبادة قاله عبد الله بن مسعود فيمار واه ابن أبي شيبة في المصنف باسناد صحيح اليه أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلا يصلي عاقصا شعره فلما انصرف قال عبد الله اذا صليت فلا تعقص شعرك فان شعرك يسجد معه ولك بكل شعرة أجر فقال الرجل اني أخاف أن يترب فقال تربيته خير لك وقال ابن عمر لرجل وآي صلي معقوصا شعره أرسله ليسجد معه وروى ابن أبي شيبة باسناد صحيح الى عثمان بن عفان انه رأى رجلا يصلي وقد عقد شعره فقال يا ابن أخي مثل الذي يصلي وقد عقد شعره مثل الذي يصلي وهو مكتوف وقد تقدم تمثيل من فعل ذلك بالمكتوف مرفوعا من حديث ابن عباس وفيه معنى ما أشار اليه ابن مسعود من سجود الشعر فان المكتوف لا يسجد بيديه على الارض وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح الميذان يسجدان كما يسجد الوجه وروى ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه كان اذا صلى وقع شعره على الارض وظاهر النهي في حديث الباب التحريم فلا يهدل عنه الاقرنه قال العراقي وهو مختص بالرجال دون النساء لان شعرهن عورة يجب ستره في الصلاة فاذا انقضت رعا استرل وتعذر ستره فتبطل صلاتها وأيضا فيه مشقة عليها في نقضه للصلاة وقد رخص الله صلى الله عليه وآله وسلم في أن لا ينقض ضفائره في الغسل مع الحاجة الى بل جميع الشعر كما تقدم

(باب كراهة تختم المصلي قبله وأهون يمينه)

(عن أبي هريرة وأبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رأى شخصا في جدار المسجد فتناول حصاة لحثها وقال اذا تختم أحدكم فلا يتختم قبل وجهه ولا عن يمينه

تعاين به بالاعتسال فيه وشبهه قرب تماطى الصلوات وسهولته بكون النهر قريبا من مجاورته على باب داره وشبهه اداءها كل يوم خمس مرات بالاعتسال المتعدد كذلك وشبه الذنوب بالادران للتأذي بلباسها وشبه محو السيئات عن المكلف بنقاء البدن وصفاته والاول أبلغ وأجزل ورواه هذا الحديث السبعة مقلدون وفيه ثلاثة من التابعين وفيه التهديف والغضبة والسجاع

وأخرجه مسلم في الصلاة والترمذي في الامثال (عن أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال اعتدلوا في السجود) وضع الكفين على الأرض ورفع المرفقين عنهما وعن الجنين والبطن عن الفخذ اذهوا شبه بالتواضع وابلغ في تمكين الجهة من الأرض وأبعد من هيات الكسالى ٢٣٦ (ولا يسط) بالجزم على النهى أى المصلى ولا يذروا يسط أحدكم

باطهار الفاهل (ذراعيه كالكتاب) فان فيه مع ذلك اشعارا بالتواضع بالصلاة وقلة الاعتناء بهم والاقبال عليها (واذا بزق) أحدكم (فلا يعزقن بين يديه ولا عن عينه) فانه يناسجى ربه عز وجل قد تقدم الكلام على هذا الحديث ولا يخفى ان مناجاة الرب أرفع درجات العبد ولا يتحقق المناجاة الا اذا كان اللسان معبرا عما في القلب فالغفلة ضد ولا يرب أن المقصود من القراءة والاذكار مناجاته تساركا وتعالى فاذا كان القلب متنجسا بالاحتجاب الغفلة خافلا عن جلال الله عز وجل وكبريائه وكان الانسان يتصرف بحكم العادة فما أبعد ذلك عن القبول وعن بشر الخافى من لم يخشع فسدت صلواته وعن الحسن كل صلاة لا يحضر فيها القلب فهي الى العقوبة أضرع قال القسطلاني سلمنا ان الفقهاء صححوها فهلا ياخذ بالاحتياط ليدوق لذة المناجاة (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال اذا استند الحرف فابردوا بالصلاة) أى بصلاة الظهر كفى رواية أبي سعيد والمطلق يحمل على المقيد ومفسهومه ان الحر اذا لم يستند

وليبصق عن يساره أو تحت قدمه اليسرى متفق عليه وفي رواية للبزارى فيدفعها وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قام أحدكم في صلاته فلا يبزقن قبل قبلته ولكن عن يساره أو تحت قدمه ثم أخذ طرف رداءه فصنع فيه ورد بعضه على بعض فقال أوقفه هكذا رواه أحمد والبزارى ولا جد ومسلم نحوه بمعناه من حديث أبي هريرة) قوله نخامة قبل هي ما تخرج من الصدر وقيل النخاعة بالعين من الصدر وباليم من الرأس كذا في الفتح قوله في جدار المسجد في رواية للبزارى في القبلة وفي أخرى له أيضا في جدار القبلة وهذا يبين أن المراد بجدار المسجد الجدار الذي من جهة القبلة قوله فتناول حصاة فتمت في رواية للبزارى فخكه بيده وفي رواية فخكه واختلاف الروايات يدل على جواز الحك باليد أو الحصى أو غيرهما بما يزيل اثره وقد يوب الخارى للحك باليد وبوب للحك بالحصى قوله قبل وجهه بكسر القاف وفتح الموحدة أى جهة وجهه قوله ولا عن عينه ظاهر حديث أبي هريرة كراهة ذلك داخل الصلاة وخارجها لعدم تقييده بحال الصلاة وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة داخل الصلاة وخارجها سواء كان في المسجد أم غير قال الحافظ ويشهد للمنع ما رواه عبد الرزاق وغيره عن ابن مسعود انه كره أن يبصق عن عينه وليس في صلاة وعن معاذ بن جبل ما بصقت عن عيني منذ اسلمت وعن عمار بن عبد العزيز انه نهى ابنه عنه مطلقا وقال ما لا بأس به خارج الصلاة ويدل لما قاله التقييد بالصلاة في حديث أنس المذكور في الباب قوله ولبصق عن يساره ظاهر هذا جواز البصق عن اليسار في المسجد وغيره ودخل الصلاة وخارجها وظاهر قوله صلى الله عليه وآله وسلم البراق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها كما أخرجه الشيخان عدم جواز التقل في المسجد الى جهة اليسار وغيرها قال الحافظ وحاصل النزاع ان ههنا عمومين تعارضهما قوله البراق في المسجد خطيئة وقوله ولبصق عن يساره أو تحت قدمه فالنوى يجعل الأول عاما ويخص الثاني بما اذا لم يكن في المسجد والقاضى عياض بخلافه يجعل الثاني عاما فيخص الأول بمن لم يرد دفنها وقد وافق القاضى جماعة منهم ابن مكي والقرطبي وغيرهما ويشهد له ما رواه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعا عن تميم في المسجد فلم يغيب نخامته أن يصيب جالدا مؤمنا أو نوبة فتؤذيه وأدفع منه في المقصود ما رواه أحمد أيضا والطبراني بإسناد حسن من حديث أبي امامة مرفوعا قال من تنخع في المسجد فلم يدفنه فسيئة وان دفنه فخسنة فلم يجعل سيئة الا بقيد عدم الدفن ونحوه حديث أبي ذر عنده مسلم مرفوعا قال ووجدت في مساوى أعمال أمتي النخاعة تكون في المسجد لا تدفن قال القرطبي فلم ينبت لها حكم السيئة بمجرد ايقاعها في المسجد بل به وبتركها غير مدفونة انتهى ومما يدل على ذلك اى تخصيص عموم قوله

لم يشرع الا براد وكذا لا يشرع في البرد من باب الاولى والمعنى أخروا الى أن يبرد لوقت يقال ابرد اذا دخل في البرد البراق أنظهر اذا دخل في الظهر والاصبر بالابراد أمر استحباب وقبل أمر ارشاد وقيل بل هو للوجوب حكاه عياض وغيره وغفل الكرماني فقلل الاجماع على عدم الوجوب ثم قال جهوا أهل العلم يستحب تأخير الظهور في شدة الحر الى أن يبرد الوقت ويسكن

الوجه وحده بعضهم بالجامعة فاما المنفرد فالجليل في حقه افضل وهذا قول اكثر المالكية والشافعية لكن خصه ايضا بالبلد الحار وقيد الجامعة بما اذا كانوا يبنوا ويؤمنون مسجدان به - مدفوا كانوا مجتمعين أو كانوا يعيشون في كن فالافضل في حقهم التجميل والمشهور عن احمد التسوية من غير تخصص ولا قيد وهو قول اسحق ٢٣٧ والكوفيين وابن المنذر ولم يقل بالابراد في غير

الظاهر الا شهب قال يبرد العصر كالظهور وقال احمد توتر العشاء في الصيف كالظهور وعكس ابن حبيب فقال انما توتر في ليل الشتاء اطوله وتجل في الصيف لتصره وقد يخرج بحديث الباب على مشروعية الابراء للجمعة وبه قال بعض الشافعية وهو مقتضى منيع البخاري (فان شدة الحر من فيج) أي من سعة تنفس (جهنم) حقيقة ولا يمكن حمله على المجاز والتعليل من قبل الشارع يجب قبوله وان لم يدرك معناه قاله أبو النخعي البعري وبان وقت ظهور أثر الغضب لا ينفع فيه الطلب الا ان أذن له فيه بدليل حديث الشفاعة اذ يعتذر كل الانبياء عليهم الصلاة والسلام بغضب الله عز وجل الانبياء عليه أفضل الصلاة والسلام المأذون له في الشفاعة وعن خباب شكونا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حر الرضا فلم يشكنا لم يزل شكوانا رواه مسلم والجمع بين هذا وبين حديث الباب ان الابراء رخصة والتقديم أفضل وهو منسوخ بأحاديث الابراء والابراد مستحب لعله صلى الله عليه وآله وسلم له وأمر به أو حديث

البراق في المسجد خطيئة جواز التخم في الثوب ولو كان في المسجد خلاف وعند أبي داود من حديث عبد الله بن الشخير انه صلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبصق تحت قدمه اليسرى ثم دلكه به قال الحافظ اسناده صحيح وأصله في مسلم والظاهر ان ذلك كان في المسجد فيؤيد ما تقدم ويؤيد قول النووي تصريحه صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث المتفق عليه بان البراق في المسجد خطيئة وان دفنها كفارة لها فان دلالة على كتب الخطيئة بمجرد البراق في المسجد ظاهر غاية الظهور ولكنها تزول بالدفن وتبقى بعده قال الحافظ وتوسط بعضهم فحمل الجواز على ما اذا كان له عذر كأن لم يتمكن من الخروج من المسجد والمنع على ما إذا لم يكن له عذر وهو تفصيل حسن انتهى قوله فيدفعها قال النووي في الرياض المراد يدفعها اذا كان المسجد ترابيا أو رملا فاما اذا كان مبطا مثلا فلا بد لكها بشئ مثلاً فليس ذلك بدفن بل زيادة في التقدير قال الحافظ لكن اذا لم يبق لها أثر البتة فلا مانع وعليه قوله في حديث عبد الله بن الشخير المتقدم ثم دلكه به قوله أو يفعل هكذا ظاهر هذا انه مخير بين ما ذكره ظاهر النسي عن البصق الى القبلة التحريم ويؤيده تعامله بان ربه تعالى بينه وبين القبلة كما في البخاري من حديث أنس وبان الله قبل وجهه اذا صلى كما في حديث ابن عمر عند البخاري قال في الفتح وهذا التعليل يدل على ان البراق في القبلة حرام سواء كان في المسجد أم لا ولا سيما من المصل فلا يجزى فيه الخلاف في ان كراهية البراق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم وفي صحيح ابن حبان وابن خزيمة من حديث مدينة مرفوعا من تنفل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتقله بين عبيده وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعا هي صلت صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه ولا يبي داود وابن حبان من حديث السائب بن جراد أن رجلا لم قومافصق في القبلة فلما فرغ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي إياكم الحديث وفيه انه قال انك آذيت الله ورسوله انتهى

(باب في ان قتل الحية والعقرب والمشي اليسير للعاجلة لا يكره)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الاسودين في الصلاة العقرب والحية رواه الخمسة وصححه الترمذي) الحديث نقل ابن عساكر في الاطراف وتسعه المزي ونسبه ما المصنف ان الترمذي صححه والذي في النسخ انه قال حديث حسن ولم يرتفع به الى العجمة وأخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه والحاكم وصححه وفي الباب عن ابن عباس عند الحاكم باسناد ضعيف وعن أبي رافع عند ابن ماجه وفي اسناده منديل وهو ضعيف وكذلك شيخه محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وعن ابن عمر عن احدي نساء النبي صلى الله

خباب محمول على انهم طابوا وان اذاعلى قدرا لابراد لانه بحيث يحصل للحيات ان تلمس في (واشتكت النار الى ربه) شكاية حقيقة بلسان المتكلم بحجة بخلقها الله تعالى قاله عياض وقعه بالابى بانه لا بد من خلق ادراك مع الحياة انتهى وقال أبو الوليد الطرطوشي واذا قلنا بانها حقيقة فلا يحتاج الى أكثر من وجود الكلام في الجسم أمان في محاجة النار فلا بد من وجود

العلم مع الكلام لان الحاجة تقتضي التفتن لوجه الدلالة او هي مجازية عرفية بالسان الحال عن لسان المقال كقوله ع
 شكاني جلى طول السرى وقرر البيضاوى ذلك فقال شكواها مجاز عن غلبتها وأ كل بعضها بهضا مجاز عن ازدحام
 أجزائها وتنفسها مجاز عن خروج ما يعز منها ٢٣٨ وهو نفس فلسفى منه وكم قد تنفس عنها فى تفسيره وأليفه وتعبه

أهل العلم بالحق وصوب النور
 جعلها على الحقيقة وقال ابن المنبر
 هو المختار الصلاحية القدرة لذلك
 ولان استعارة الكلام للمحال وان
 همدت وسمعت لكن الشكوى
 ونماها وتفسيرها والتعليل له
 والاذن لها والقبول والتفيس
 وقصره على اثنين فقط بعبد
 من الجواز خارج عما ألف من
 استعماله وقد وردت مخاطبتها
 للرسول صلى الله عليه وآله وسلم
 ولله مؤمنين بقوله جازيا مؤمن
 فقد اطاعوا نورك لهي وقال ابن
 عبد البر لكلا القولين وجه
 ونظائر الاول أربع وقال
 عياض انه الاظهر وقال القرطبي
 لا احالة فى حمل اللفظ على حقيقة
 قال واذا أخبر الشارع بأمر جاز
 لم يمتنع الى تأويله فعمله على حقيقة
 أولى وقال لم يحوز ذلك الدور بشى
 ويضعف حمل ذلك على المجاز
 قوله (فقاتل يارب أكل بعضى
 بعضا فأذن لها) ربهاتعالى
 (ينفسين) تنفية نفس بفتح الفاء
 وهو ما يخرج من الجوف ويدخل
 فيه من الهواء (نفس فى الشتاء
 ونفس فى الصيف) فهو (أشد
 ما تجدون) أى الذى يجسدونه
 (من الحر) أى من ذلك النفس
 وهذا لا يمكن الحمل معه على المجاز

عليه وآله وسلم هذا البخارى ومسلم وعن عائشة عند أبي يعلى الموصلى وفى اسناد معاوية
 ابن يحيى الصدق ضعفه الجمهور وعن رجل من بني عدى بن كعب عند أبي داود باسناد
 منقطع قوله أمر بقتل الأسود بن تسمية الحية والعقرب بالأسودين من باب التغليب
 ولا يسمى بالأسود فى الاصل الاحمية والحديث يدل على جواز قتل الحية والعقرب
 فى الصلاة من غير كراهة وقد ذهب الى ذلك جمهور العلماء كما قال العراقى وحكى الترمذى
 من جماعة كراهة ذلك منهم ابراهيم النخعي وكذا روى ذلك عن ابراهيم بن أبي شيبة فى
 المسنف وروى ابن أبي شيبة أيضا عن قتادة انه قال اذا لم تتعرض لك فلا تقتلها قال
 العراقى وأما من قتلها فى الصلاة أو هم بقتلها فعلى بن أبي طالب وابن عمر روى ابن أبي
 شيبة عنه باسناد صحيح انه رأى ريشة وهو يصلى فحسب انها عقرب فضر بها بعله ورواه
 البيهقى أيضا وقال فضر بها بارجله وقال حسب أنى عقرب ومن التابعين الحسن
 البصرى وأبو العالية وعطاء ومورق العجلي وغيرهم انتهى واستدل المانعون من ذلك
 اذا بلغ الى حد الفعل الكثير كالهادوية والكارهون له كالنخعي بجديته ان فى الصلاة
 لشدة الاعتناء به وجديته أسكنوا فى الصلاة عند أبي داود ويحجب عن ذلك بان حديث
 الباب خاص فلا يعارضه ما ذكره وهكذا يقال فى كل فعل كثير ورد الاذن به كحديث حمل
 صلى الله عليه وآله وسلم لامة وحديث خلفه للنعل وحديث صلواته صلى الله عليه وآله
 وسلم على المنبر ونزوله للوجود ورجوعه بعد ذلك وحديث أمره صلى الله عليه وآله وسلم
 بدور المار وان أفضى الى المقابلة وحديث مشيه لفتح الباب الا فى بعده هذا الحديث
 وكل ما كان كذلك يفتى أن يكون مخصوصا العموم أدلة المنع واعلم ان الأمر بقتل الحية
 والعقرب مطلق غير مقيد بضربة أو ضربتين وقد أخرج البيهقى من حديث أبي هريرة
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كفا لك للحية ضربة أصيبت أم أخطأتها وهذا
 يوم التقييد بالضربة قال البيهقى وهذا ان صح فانما أراد الله أعلم وقوع الكفاية بها
 فى الاتيان بالمأمور فقد أمر صلى الله عليه وآله وسلم بقتلها وأراد الله أعلم اذا امتعت
 بنفسها عند الخطأ ولم يردبه المنع من الزيادة على ضربة واحدة ثم استدلل البيهقى على ذلك
 بحديث أبي هريرة عندهم سلم من قتل وزعة فى أول ضربة فله كذا وكذا حسنة ومن
 قتلها فى الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة أدنى من الاولى ومن قتلها فى الضربة
 الثالثة فله كذا وكذا حسنة أدنى من الثانية قال فى شرح السنة وفى معنى الحية والعقرب
 كل ضار مباح القتل كالزنا بغير ونحوها (وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم لم يصلى فى البيت والباب عليه مغلق فجئت ففتش حتى فتحتى ثم رجعت الى مقامه
 ووصفت أن الباب فى القبلة رواء الخمسة الا ابن ماجه) الحديث حسنة الترمذى وزاد

ولو حله اشكوى النار على الجاز لان الاذن لها فى التنفس ونشأة شدة الحر عنه لا يمكن فيه التجوز (وأشد ما تجدون النفس
 من الزمهرير) من ذلك النفس ولا مانع من حصول الزمهرير من نفس الناس لان المراد من النار محلها وهو جهنم وفيها طبة
 زهريرة والذى خلق الملائكة الثلج والنار قادر على جمع الضدين فى محل واحد وفيه ان النار مخلوقة موجودة الآن وهو أمر

قطعي التواتر المعنوي خلافا لمن قال من المعتزلة انها انما تخلق يوم القيامة ورواه خمسة وفيه التحديث والقول والحفظ والعنعنة وأخرج النسائي (عن أبي ذر الضاري رضي الله عنه قال كُلمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر) قديمه هنا بني سفر وأطلقه في آخره مشيراً بذلك الى ان تلك الرواية المطابقة لمحمولة ٣٢٩ على هذه المقيدة لان المراد من الابراد

التسليم بل ودفع المشقة فلا تفاوت بين السفر والحضر (فأراد المؤذن) أي بلال (ان يؤذن للظهر فقال) له (النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم أبرد ثم أراد ان يؤذن فقال له أبرد) وفي رواية عن أبي الويلد عن شعبة مرفوعين أو ثلاثا ووجوز مسلم ابن ابراهيم عنه بذلك الثالثة قال الكرماني الابراد بالاذان لغرض الابراد بالصلاة (حتى) الى أن (رأينا في التلؤلؤ) وخاصة الابراد حتى يصير الظل ذراعاً بعد ظل الزوال أو ربع قامة أو ثلثها ونصفها وقيل غير ذلك ولا يستند اليه هذا التفصيل اذ يختلف باختلاف الاوقات واليه نحا المازري والجارى على القواعد أنه يختلف باختلاف الاحوال لكن يشترط لا يمتد الى آخر الوقت كما في الفتح والى هو ما بعد الزوال من الظل والتلؤلؤ جمع قيل بفتح التاء وتشديد اللام كل ما جتمع على الارض من تراب أو رمل أو نحو ذلك وهي في الغالب منبطرة غير شاخصة فلا يظهر لها ظل الا اذا ذهب أكثر وقت الظهر (وهن أنس) بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله

النسائي يصلي تطوعاً وكذا ترجم عليه الترمذي قوله والباب عليه مغلق فيه ان المستحب ان يصلي في مكان يابه الى القبلة أن يغلق الباب عليه ليكون سترة له ما بين يديه وليكون أسخرو فيه اخفاء الصلاة عن الأعميين قوله فجئت ففتحت ففتحت فاستفتحت ففتحت قال ابن رسلان هذا المثنى محمول على انه مشى خطوة أو خطوتين أو مشى أكثر من ذلك متفرقا وهو من التقييد بالمذهب ولا ينبغي فساد الحديث يدل على اباحة المشى في صلاة التطوع للحاجة

(باب في ان عمل القاب لا يطل وان طال)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا نودي بالصلاة أدبر الشيطان وله ضراط حتى لا يسمع الاذان فاذا قضى الاذان أقبل فاذا قُبِيع بها أدبر فاذا قضى التثويب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا المالم يكن بك حتى يضل الرجل ان يدري كم صلى فاذا لم يدرك أحدكم ثلاثا صلى أو أربعاً فليجد صدقته وهو جالس متفق عليه وقال البخاري قال عمر اني لا جهر بحشي وأنا في الصلاة) قوله وله ضراط جله اسمية وقعت حالا في رواية بدون والحصول الارتباط بالضيق قال عياض يمكن حمله على ظاهره لانه جسم يصح منه خروج الريح ويحتمل انها عبارة عن شدة تقاره ويقربه رواية مسلم بلفظه حصاص به حلات مضموم الأول وقد فسره الاصمعي وغيره بشدة العدو وقال في الفتح والمراد بالشيطان ابليس وعليه يدل كلام كثير من الشراح ويحتمل أن المراد جنس الشيطان وهو كل متمر من الجن والانس لكن المراد هنا شيطان الجن خاصة قوله حتى لا يسمع التاذين ظاهره أنه يصد عن سماع ذلك اما يشغله سماع الصوت الذي يخرج من سماعة المؤذن أو يصنع ذلك استخفافا كما فعله السقاء ويحتمل أن لا يتعمد ذلك بل يحصل له عند سماع الاذان شدة خوف حتى يحدث له ذلك قوله فاذا قضى بضم أوله والمراد به الفراغ والانتهاز ويروي بفتح أوله على حذف الفاعل والمراد المنادى قوله أقبل زاد مسلم من أبي هريرة فوسوس قوله فاذا انقرب بضم المثلثة وثبت بيد الواسو المكسورة قيل هو من تاب اذا رجع وقيل هو من توب اذا أشار بنوبه عند الفراغ لاعلام غيره قال الجمهور والمراد بالتثويب هنا الإقامة وبذلك جزم أبو عوانة في صحيحه والخطابي والبيهقي وغيرهم وقال القرطبي توب بالصلاة اذا أقامت وأصله رجع الى ما يشبه الاذان وكل من يردد صوتا فهو متوب وزعم بعض الكوفيين ان المراد بالتثويب قول المؤذن من الاذان والإقامة حتى على الصلاة حتى على الفلاح قد قامت الصلاة قال الخطابي لا تعرف العامة التثويب في الاذان الا من قول المؤذن في الاذان الصلاة خير

صلى الله عليه وآله وسلم خرج حين زاغت الشمس) أي مالت وللتزمذي زالت أي من أعلى درجات ارتفاعها (فصل الظهر) في أول وقتها ولم ينقل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى قبل الزوال وعليه استقر الاجماع وكان فيه خلاف قديم عن بعض الصحابة أنه يجوز صلاة الظهر قبيل الزوال وعن أحمد وإماميه منعه في الجمعة وهذا لا يعارض حديث الابراد لانه ثبت بالقول

وذلك بالنقل والقول فيرجح عليه وقال البيضاوي الا براد تأخير الظهر أدنى تأخير بحيث لا يخرج عن حد التهجير فان الهجرة تطلق على الوقت الذي أن يقرب العصر (فقام) بعد فراغه من الصلاة (على المنبر) لما بلغه أن قوما من المنافقين يسألون منه ويهجزونه عن بعض ما يسلونه ٢٤٠ (فذكر الساعة فذكر أن فيها أمورا عظيمة ثم قال من أحب

أن يسأل عن شيء فليسل) أي فليسلني عنه (فلا تسألوني عن شيء) الأخير تكلم به مادمت في مقام هذا فما كثر الناس في البهكماء خوفا من نزول العذاب العام المعهود في الامم السالفة عند ردهم على أنبيائهم بسبب تغلظه صلى الله عليه وآله وسلم من مقالة المنافقين السابقة آنفا أو سبب بكائهم ما معهم من أهوال يوم القيامة والامور العظام والبكاه بالمد صد الصوت في البكاه بالانقضاء الدموع وخروجها (وأكثر) صلى الله عليه وآله وسلم (أن يقول سلوني فقام عبد الله بن حذافة السهمي فقال) يا رسول الله (من أبي قال أبو حذافة) وكان يده في غير أبيه (ثم أكثر أن يقول سلوني فبكر عمر) ابن الخطاب رضي الله عنه (على ركبتيه) بالتثنية (فقال رضي بالله ربنا وبالإسلام ديننا وبمحمد صلى الله عليه وآله وسلم) (بما فسكت ثم قال عرضت على الجنة والنار آنفا) أي في أول وقت يقرب مني وهو الآن (في عرض هذا الخائط) يضم العين المهملة وسكون الراء أي جانبه وناحيته

من النوم لكن المراد به في هذا الحديث الإقامة قوله حتى يحضر بضم الطاء قال الحافظ كذا معناه من أكثر الروايات بضم الطاء عن المتقدمين بالكسر وهو وجه ومعناه يؤسوس وأصله من خطر البعير بذية إذا حركه فضر به تغذيه وأما بالضم فن المروان يدنو منه فيثغله وضعف الهجرى في نوادره الضم مطلقا قوله بين المرونة أي قلبه وكذا هو للبخاري من وجه آخر في بدء الخلق قال الباجي يعني أنه يحول بين المرو وبين ما يريد من إقباله على صلاته وإخلاصه فيها قوله لما لم يكن يذكركم على ذكره قبل دخوله في الصلاة وهو أهم من أن يكون من أمور الدنيا والآخرة وهل يشمل ذلك التمسك في معاني الآيات التي يتلوها لا يعد ذلك لأن غرضه نقص خشوعه وإخلاصه بأى وجه كان كذا قال الحافظ قوله حتى يصل الرجل يضاد مكسورة كذا وقع عند الأصيلي ومعناه يجهل قال الحافظ في الفتح وعند الجمهور بالطاء المشالة بمعنى يصير أو يبق أو يتخير قوله أن يدري كم صلى بكسر الهمزة وهي التي للتثنية بمعنى لا وحكى ابن عبد البر عن الأثر في الهمزة ووجهه بما تعقبه عليه جماعة قال القرطبي ليست رواية الفتح بشي إلا مع الضاد فيكون أن مع الفعل تأويل المصدر فهو لا ضل باسقاط حرف الجر أي يصل عن درايته وفي رواية للبخاري لا يدري كم صلى والحديث يدل على أن الوسوسة في الصلاة غير مطلقة لها وكذلك سائر الأعمال القلبية لعدم القاروق والحديث فوالله ليس المقام محلا لسطها قوله أني لا جهز جيشي وأناني الصلاة أي أدبر تجهيزه وافتكر فيه

• (باب القنوت في المكتوبة عند التوازل وتر كفي غيرها) •

(عن أبي مالك الأشجعي قال قال لابي يابن أنك قد صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان وعلي تهنا بالكوفة فترى من خمس سنين أكلوا بقنوت قال أي بنى حديث رواه أحمد والترمذي وصححه وابن ماجه وفي رواية أكلوا بقنوت في الفجر والناس في لفظه قال صليت خلف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يقنوت وصليت خلف أبي بكر فلم يقنوت وصليت خلف عمر فلم يقنوت وصليت خلف عثمان فلم يقنوت وصليت خلف علي عليه السلام فلم يقنوت ثم قال يا بنى بدعة) الحديث قال الحافظ في التلخيص استناده حسن وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني والبيهقي أنه قال القنوت في صلاة الصبح بدعة قال البيهقي لا يصح وعن ابن عمر عند الطبراني قال في قيامهم عند فراغ القارئ من السورة يعني قيام القنوت ثم البدعة ما فعلها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي استناده بشر بن حرب الداروي وهو ضعيف وعن ابن مسعود عند الطبراني في الاوسط والبيهقي والحسين في كتاب القنوت بلفظ ما قنوت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وعرض ما أمّا بأن يكون نافعا إليه أو زوايا ما بينه ما أمثاله (فلم أر) أي أبصر (كالخير) الذي في الجنة عليه (والنبر) الذي في النار في ذلك المقام أو ما أبصرت شيئا كالماعة والمصيبة في سبب دخول الجنة والنار استدلل به البخاري على أن ابتداء وقت الظهر عند الزوال وهو ميل الشمس إلى جهة الغرب وأشار به إلى الرد على من زعم من الكوفيين

ان الصلاة لا تجب بأول الوقت قال ابن بطال ان الفقهاء بأسرهم على خلاف ما نقل الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله ان الصلاة في أول الوقت تقع فلا تنتهي والمعروف عند الحنفية تضعيف هذا القول ونقل بعضهم ان أول الظهور اذا صار إلى قدر الشراك (قد تقدم بعض هذا الحديث في كتاب العلم من رواية أبي موسى ٢٤١ لكن في هذه الرواية زيادة ومغايرة الفاظ)

عليه وسلم في شيء من صلاته زاد الطبراني الا في الوقت وأنه كان اذا حارب يقنت في الصلوات كاهن يدعو على المشركين ولا قنت أبو بكر ولا عمر حتى ماتوا ولا قنت علي - في حارب أهل الشام وكان يقنت في الصلاة كاهن وكان معاوية يدعو عليه - أيضا قال البيهقي كذا رواه محمد بن جابر الصميم وهو متروك وعن أم سلمة عن عبد الله بن ماجه قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن القنوت في القبر ورواه الدارقطني وفي اسناده ضعف والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت وقد ذهب إلى ذلك أكثر أهل العلم كما حكاه الترمذي في كتابه وحكاها العراقي عن أبي بكر وعمر وعلي وابن عباس وقال قد صح عنهم القنوت واذا تعارض الاثبات والنفي قدم المثبت وحكاها عن أربعة من التابعين وعن أبي حنيفة وابن المبارك وأحمد واسحق وحكاها المهدى في الجرح عن العبادلة وأبي الدرداء وابن مسعود وقد اختلف النافون لمشروعيته هل يشرع عند النزول أم لا وذهب جماعة إلى انه مشروع في صلاة القبر وقد حكاه الحارثي عن أكثر الناس من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء الامصار ثم عد من الصحابة الخلفاء الاربعة إلى تمام تسعة عشر من الصحابة ومن التابعين أبو رجاء الطاردي وسويد بن قنبل وأبو عثمان النهدي وأبو رافع الصائغ ومن التابعين اثنا عشر ومن الأئمة والفقههاء أبو اسحق الفزارى وأبو بكر بن محمد والحكم بن عتيبة وحماد ومالك بن أنس وأهل الجواز والازاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه وعن الثوري روايتان ثم قال وغير هؤلاء خلق كثير وزاد العراقي عبد الرحمن بن مهدي وسعيد بن عبد العزيز التنوخي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وداد ومحمد بن جرير وحكاها عن جماعة من أهل الحديث منهم أبو حاتم الرازي وأبو زرعة الرازي وأبو عبيد الله الحاكم والدارقطني والبيهقي والخطابي وأبو مسعود الدمشقي وحكاها الخطابي في المعالم عن أحمد بن حنبل واسحق بن راهويه وحكى الترمذي عنهم خلاف ذلك قال النووي في شرح المذهب القنوت في الصبح مذهبنا به قال أكثر السلف ومن بعدهم أو أكثر كثير منهم وحكاها المهدى في البصر عن الهادي والقاسم وزيد بن علي والناصر والمؤيد بالله من أهل البيت وقال الثوري وابن حزم كل من الفعل والترك حسن واعلم انه قد وقع الاتفاق على ترك القنوت في أربع صلوات من غير سبب وهي الظهور والعصر والمغرب والعشاء ولم يبق الخلاف الا في صلاة الصبح من المكتوبات وفي صلاة الوتر من غيرها اما القنوت في الوقت فسيأتي الكلام عليه في أبواب الوتر واما القنوت في صلاة الصبح فاحتج المنبتون له بجميع ما حديث البراء وأنس الانبيان ويجاب بأنه لا نزاع في وقوع القنوت منه صلى الله عليه وآله وسلم لعمامة النزاع في استمرار مشروعيته فان قالوا لفظ كان يفعل يدل على استقرار المشروعية قلنا قد قدمنا عن النووي ما حكاه عن

كأن يظهر عند المراجعة إليه وإلى هذا الحديث والصحيح في تهيين أوقات الصلوات ما ورد به السنة الصحيحة كما حققناه في الروضة النورية دون ما أحدثه الناس من تلقاء أنفسهم وضربوا لها ضوابط وعلامات وساعات وغير ذلك (عن أبي برزة) الاسلمى فضله بن عبيد مصغرا (رضي الله عنه) قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الصبح وأحدنا يعرف جليسه) أي يجالس به الذي إلى جنبه ولا جد فينصرف الرجل فيعرف وجهه جليسه ولمسلم وبعضنا يعرف وجه بعض (ويقرأ فيها) أي في صلاة الصبح (ما بين الستين) من آي القرآن الكريم وفوقها (إلى المائة) كان يصلي الظهور اذا زالت الشمس) أي مات إلى جهة المغرب (و) يصلي (العصر وأحدنا يذهب) من المسجد (إلى) منزله (أقصى المدينة) آخرها حال كونه (رجع) أي راجعا من المسجد إلى منزله (والشمس حية) يضاء لم يتغير لونهما ولا حرهما وليس المراد الذهاب إلى أقصى المدينة والرجوع من ثم إلى المسجد وفي رواية عوف عن عبد البزاري ثم

٢١ قيل في يرجع أحدنا إلى رحله إلى أقصى المدينة والشمس حية وهي توضيح ذلك لانه ليس فيها الا الذهاب فقط دون الرجوع وطرق الحديث يبين بعضها بعضا وانما يسمى رجوعا لان ابتداء الجهي كان من المنزل إلى المسجد فكان الذهاب منه إلى المنزل رجوعا (ونسى الراوي) أي أبو المنهال (ما قال) أبو برزة (في المغرب قال) كان صلى الله

عليه وآله وسلم (لا ياتي بتأخير) صلاة (العشاء الى ثلث الليل) الاول (ثم قال) أبو المنال (الى شطر الليل) أي نصفه ووجهه
النوعى في شرح المذهب فالحديث يدل على استحباب مطلق التأخير للعشاء وقد اختلف أهل العلم في آخر وقت العشاء فذهب
عمر بن الخطاب والشافعي في أحد قوليه ٢٤٢ وعمر بن عبد العزيز الى أن آخر وقت العشاء ثلث الليل واحتجوا بحديث

جبريل وحديث أبي موسى في
التعظيم وقيل إن آخر وقتها نصف
الليل لحديث ابن عمر وفيه وقت
صلاة العشاء الى نصف الليل
وجهدت ابن ماجه وأحمد وغير
ذلك وهذه زيادة يجب قبولها
وتعين المصدر اليها الكثرة طرقها
وكونها في الصحيحين وقد صرح
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه
لولا أن يشق على أمته لأخرها الى
نصف الليل فدل ذلك على أنها في
ذلك الوقت أفضل بل ورد ما يدل
على أن وقتها الى أن يذهب عامة
الليل أي أكثره فالحق أن آخر
وقت اختيار العشاء نصف الليل
وأما وقت الجواز والاضطرار
فهو عند الى القبر الصادق
لحديث أبي قتادة هند مسلم
وفيه ليس في النوم تقربا إنما
التقريب على من لم يصل الصلاة
حتى يحجى وقت الصلاة الأخرى
الصلاة القبر فانما مخصوصة
من هذا العموم بالإجماع ورواة
هذا الحديث الأربعة ما بين
بصري وواسطي وفيه التحديث
والقول وأخرجه مسلم وأبو داود
والنسائي (عن ابن عباس رضي
الله عنهما) أن النبي صلى الله عليه
وآله (وسلم) صلى بالمدينة سبعاً
أي سبع ركعات جمعاً (وعشياً)

جهور المحققين إنما اتدل على ذلك سلمنا ففأية مجرد الاسقرار وهو لا ينافي الترك آخر
كما صرح بذلك الأدلة الآتية على أن هذين الحديثين فيهما ما أنه كان يفعل ذلك في
القبر والمغرب فها هو جوابكم عن المغرب فهو جوابنا عن القبر وأيضاً في حديث أبي
هريرة المتفق عليه أنه كان يقنت في الركعة الأخيرة من صلاة الظهر والعشاء الأخرى
وصلاة الصبح فها هو جوابكم عن مدلول لفظ كان ههنا فهو جوابنا قالوا أخرج
الدارقطني وعبد الرزاق وأبو نعيم وأحمد والبيهقي والحاكم وصححه عن أنس أن النبي
صلى الله عليه وآله وسلم قنت شهر يدعو على قاتلي أصحابه يترمونه ثم ترك فاما الصحيح
فلم يزل يقنت حتى فارق الدنيا وأول الحديث في الصحيحين ولو صرح هذا المكان قاطعاً للنزاع
ولكنه من طريق أبي جعفر الرازي قال فيه عبد الله بن أحمد ليس بالقوى وقال علي بن
المديني أنه يخلط وقال أبو زرعة عنهم كثيراً وقال عمرو بن علي القلاس صدوق سبي الحفظ
وقال ابن مهين ثقة ولكنه يخطئ وقال الدوري ثقة ولكنه يغلط وحكي الساجي أنه قال
صدوق ليس بالمتقن وقد وثقه غير واحد ولحديثه هذا شاهد ولكن في اسناده عمرو بن
عبيد وليس بحجة قال الحافظ ويعكر على هذا ما رواه الخطيب من طريق قيس بن الربيع
عن عامر بن سليمان قلنا لأنس أن قوما يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يزل
يقنت في القبر فقال كذبوا إنما قنت شهراً واحداً يدعو على حي من أصحابه المشركين
وقيس وإن كان ضعيفاً لكنه لم يتم بكذب وروى ابن خزيمة في صحيحه من طريق سعيد
عن قتادة عن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقنت الا اذا دعا لقوم أو دعا على
قوم فاختلقت الأحاديث عن أنس واضطربت فلا تقوم لمثل هذا حجة انتهي اذا تقررت
لأن هذا علمت أن الحق ما ذهب اليه من قال إن القنوت مختص بالنوازل وأنه ينبغي عند
نزول النازلة أن لا تختص به صلاة دون صلاة وقد ورد ما يدل على هذا الاختصاص من
حديث أنس عند ابن خزيمة في صحيحه وقد تقدم ومن حديث أبي هريرة عند ابن حبان
بالنظر كان لا يقنت الا ان يدعو لحد أو يدعو على أحد أو أصله في البخاري كما سيأتي
وسنستعرف الأدلة الدالة على ترك مطلق القنوت ومقدمه وقد حاول جماعة من هذا في
الشافعية الجمع بين الأحاديث بما لا طائل تحته وأطالوا الاستدلال على مشروعية
القنوت في صلاة القبر في غير طائل وحاصله ما عرفناك وقد طول المبحث الحافظ ابن
القيم في الهدى وقال ما معناه الانصاف الذي يرتضيه العالم المنصف أنه صلى الله عليه
وآله وسلم قنت وترك وكان تركه للقنوت أكثر من فعله فانه إنما قنت عند النوازل للدعاء
لقوم وللدعاء على آخرين ثم ترك لما قدم من دعائهم وخلصوا من الأسر وأسلم من دعا عليهم
وجازأنا تبين وكان قنوته لما رخص فلما زال ترك القنوت وقال في غضون ذلك المبحث أن

جمعاً (الظهر والعصر) ثمانية (المغرب والعشاء) سبعاً وهو لف ونشر غير مرتب قال أيوب السختياني أحاديث
لجابر لعل التأخير كان في ليلة أي مع يومها مطيرة قال عيسى أن يكون فيها وعله للخطر خوف المشقة في حضوره المسجد مرة
بعد أخرى وهذا قول الشافعي وأحمد بن حنبل وتأويله مالك وقال يدل قوله بالمدينة من غير خوف ولا سفر لكن الجمع بالمطر

لا يكون الا بالتقديم وحده بعضهم على الجمع للمرض وقواه النورى رحمه الله لان المشقة فيه أشد من المطر ونقص بانه
مخالف لظاهر الحديث وتقييده به ترجيح الامر به وتخصيصه بالمرض انتهى وقد أخذ آخرون بظاهر الحديث فجوزوا
الجمع بالحضر للصاحبة لمن لا يتخذ عادة به قال أشهب والفقهاء الشافعي ٢٤٣ وحكاها الخطابي عن جماعة من أصحاب

الحديث وتأوله آخرون على
الجمع الصورى بان يكون آخر
الظهور الى آخر وقتها وعجل
العصر في أول وقتها وضعف
لحقه لظهور وقد حققنا
الصواب في ذلك في كتابنا الروضة
النسبية ومحصله ان الجمع بين
الصلاين صورى كهما وقع
التصريح بذلك عن ابن عباس
 وغيره بل فسرهم من رواه بما يفيد
انه الجمع الصورى فتعين الاخذ
به وان الجمع في الحضر بغير عذر
شرعى ثابت لا يجوز ذروا هذه
الحديث الخمسة بصريون ما خلا
عمرو بن دينار المدنى وفيه
التصديق والغلبة وأخرجه
أيضا في الصلاة وكذا مسلم وأبو
داود والنسائي (حديث أبى
برزة رضى الله عنه في ذكر
الصلاوات تقدم قريبا وقال في
هذه الرواية لما ذكر العشاء وكان
يكبره النوم قبلها والحديث
بعدها) أى التحديث الدينى
لا الدينى (عن أنس) بن مالك
(رضى الله عنه قال كنا نصلى
العصر ثم يخرج الانسان الى بنى
عمرو بن عوف) بقية لانهم كانت
منازلهم وهى على ميابين من
المدينة (فيجدهم يصلىون
العصر) أى عصر ذلك اليوم

أحاديث أنس كلها صحاح يصح بعضها ولا يتناقض وحمل قول أنس ما زال يقنت
حتى فارق الدنيا على اطالة القيام بعد الركوع وقد أسلفنا الأدلة على مشروعية ذلك في
باب الجلوس بين السجدين وأجاب عن تخصيصه بالفجر بانه وقع بحسب سؤال السائل
فانه انما سأل أنس عن قنوت الفجر فاجابه عما سأل عنه وبانه صلى الله عليه وسلم كان يطيل
صلاة الفجر دون سائر الصلوات قال ومعلوم انه كان يدهور به ويتقرب عليه ويمجده في هذا
الاعتدال وهذا قنوت منه بالريب فحق لا شك ولا نزاع انه لم يزل يقنت في الفجر حتى
فارق الدنيا وما صار القنوت في لسان الفقههاء رأوا كثر الناس هو هذا الدعاء المعروف اللهم
اهدنى فين هديت الخ ومعناه انه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا وذلك
الخلقاء الراشدون وغيرهم من الصحابة جاؤوا القنوت في لفظ الصحابة على القنوت في
اصطلاحهم ونشأ من لا يعرف غير ذلك فلم يشك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
وأصحابه كانوا مداومين على هذا كل عادة وهذا هو الذى نأزهم فيه جمهور العلماء
وقالوا لم يكن هذا من فعله الراتب بل ولا يثبت عنه انه فعله وغاية ما روى عنه في هذا
القنوت انه علمه الحسن بن على الى آخر كلامه وهو على فرض صلاحية حديث أنس
للاحتجاج وعدم اختلافه واضطرابه بحمل حسن واعلم انه قد وقع الاتفاق على عدم
وجوب القنوت مطلقا كما صرح بذلك صاحب البصر وغيره (وعن أنس ان النبي صلى الله

عليه وسلم قنت شهرا ثم تركه رواه أحمد وفي لفظ قنت شهرا يدعوه على احياء من احياء
العرب ثم تركه رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه وفي لفظ قنت شهرا حين قتل القراء
فقد رأيت حزن حزنا فظا أشد منه رواه البخارى) قوله على احياء من احياء العرب هم بنو
سليم قتل القراء كما سيأتى في حديث ابن عباس قوله حين قتل القراء هم أهل بئر معونة
وقصتهم مشهورة والحديث يدل على عدم مشروعية القنوت في جميع الصلوات وقد
جمع بينه وبين حديث أنس الدال على ان النبي صلى الله عليه وسلم ما زال يقنت في الفجر
حتى فارق الدنيا بان المراد ترك الدعاء على الكفار لا أصل القنوت وروى البيهقي مثل هذا
الجمع عن عبد الرحمن بن مهدي بسند صحيح والقنوت له معان تقدم ذكرها في باب نسخ
الكلام والمراد في هذا الباب الدعاء (فائدة) في البخارى من طريق عاصم الاحول
عن أنس ان القنوت قبل الركوع قال البيهقي رواية القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ
وعليه درج الخلقاء الراشدون وروى الحاكم أبو أحمد في الكنى عن الحسن البصرى
قال صليت خلف ثمانية وعشرين بدريا كلهم يقنت في الصبح بعد الركوع قال الخافض
واسناده ضعيف قال الأثرم قلت لأحمد يقول أحمد في حديث أنس انه قنت قبل الركوع
غير عاصم الاحول قال لا يقوله غيره خافوه كلهم هشام عن قتادة والتبى عن أبى مجلز

وانما كانوا يؤخرون عن أول الوقت لاشتغالهم في ردهم وحوادثهم ثم بعد فراغهم يأمون للصلاة بالطهارة وغيرها فتأخر
صلاتهم الى وسط الوقت وهذا الحديث وقوف لظواهر فروع حكم لان الصحابة في ورده في مقام الاحتجاج وبؤيده رواية
النسائي مرفوعا بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى العصر ورواه أربعة وفيه التحديث والغلبة والقول

وأخرجه البخاري أيضا ولم والنسائي (وعنه) أي عن أنس بن مالك (رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العصر والشمس مرتفعة حية) هو من باب الاستعارة والمراد ببقاها وعدم تغير لونها (فيذهب المذهب إلى العوالي) جمع عالية مأحول المدينة من ٢٤٤ القرى من جهة نجد (فيما بينهم) أي أهلها (والشمس مرتفعة) دون ذلك الارتفاع قال الزهري كما عند

عبد الرزاق عن معمر عنه (وبعض العوالي من المدينة على أربعة أميال أو نحوها) وللدارقطني على ستة أميال وعبد الرزاق ميلين وحينئذ فافترها على ميلين وأبعد ما على ستة أميال وقال عياض أبعدها ثمانية وبه جزم ابن عبد البر وصاحب النهاية وفي الحديث أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يبادر بصلاة العصر في أول وقتها لأنه لا يمكن أن يذهب المذهب بعد صلاة العصر أربعة أميال والشمس لم تنضج إلا إذا صلى حين صار ظل الشيء مثله كما لا يخفى قال في الفتح فيه دليل للجمهور وفي أن أول وقت العصر مضى ظل كل شيء مثله خلافا لابي حنيفة اه وفي رواية هذا الحديث حصيان ومدني والتحديث والخبار والعنعنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الذي تفوته صلاة العصر) بان أخرجهما منه ما عن وقتها بغروب الشمس أو عن وقتها المختار باصفر الشمس كما ردد

وأيوب عن ابن سيرين وغير واحد عن حنظلة كلهم عن أنس و كذا روى أبو هريرة وخفاف بن أيماء وغير واحد وروى ابن ماجه من طريق سهل بن يوسف عن جده عن أنس أنه سئل عن القنوت في صلاة الصبح قبل الركوع أم بعده فقال كلاهما قد كنا نفعل قبل وبعد وصحبه أبو موسى المديني كذا قال الحافظ (وعن أنس قال كان القنوت في المغرب والفجر رواه البخاري وعن البراء بن عازب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقنت في صلاة المغرب والفجر رواه أحمد ومسلم والترمذي وصحبه) قوله كان القنوت أي في أول الأمر قوله في المغرب والفجر تمسك بهذا الطحاوي في ترك القنوت في الفجر قال لانهم أجمعوا على نسخه في المغرب فيكون في الصبح كذلك وقد عارضه بعضهم فقال أجمعوا على أنه صلى الله عليه وآله وسلم قنت في الصبح ثم اختلوا واهل ترك أم لا فيتمسك بما أجمعوا عليه حتى يثبت ما اختلفوا فيه وقد قدمنا ما هو الحق في ذلك (وعن ابن عمر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر يقول اللهم اهدنا الصراط المستقيم صراطك الذي لا نكدر عليه ولا نضل عليه ولا نلحقه ولا نؤلفه ولا نؤلفنا ولا نؤلفنا بعد ما يقول سمع الله لمن حمده وبنينا لك الحمد فأنزل الله تعالى ليس لك من الأمر شيء إلى قوله فأنهم ظالمون رواه أحمد والبخاري) الحديث أخرجه أيضا النسائي قوله إذا رفع رأسه من الركوع هكذا وردت أكثر الروايات كما تقدم قريبا قوله فلا نؤلفنا ولا نؤلفنا زاد النسائي يدعو على ناس من المنافقين وبه زيادة يعلم أن هؤلاء الذين لعنهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير قتلة القراء وفي رواية للبخاري من حديث أنس قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على صفوان بن أمية وسهيل بن عمرو والحارث بن هشام فنزلت وفي رواية للترمذي قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد اللهم العن أباسه ثمان اللهم العن الحارث بن هشام اللهم العن صفوان بن أمية فنزلت وفي أخرى للترمذي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدعو على أربعة نفر فأنزل الله تعالى الآية والحديث يدل على نسخ القنوت بلعن المستحقين وإن الذي يشرع فعله عند نزول النوازل إنما هو الدعاء بالجيش المحقق بالنصرة وعلى جيش المبتليين بالنكول والدعاء برفع المصائب ولكنه يشك على ذلك ما سياتي في حديث أبي هريرة من نزول الآية عقب دعائه للمستضعفين وعلى كذا مضمرة مع أن ذلك مما يجوز فعله في القنوت عند النوازل (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد أن يدعو على أحد أو يدعو لاحد قنت بعد الركوع فرعما قال إذا قال سمع الله لمن حمده وبنينا لك الحمد اللهم ألهج الولد بن الولد وسلمه بن هشام وعياش بن أبي ربيعة والمستضعفين من المؤمنين اللهم اشدد وطأتك على مضر واجعلها عليهم سنين كسفي يوسف قال يجهر

بذلك

مفسرا من رواية الاوزاعي في هذا الحديث قال فيه وفواتها أن تدخل الشمس صدرة قال في شرح

التقريب كذا ذكر عياض وتبعه النووي وظاهر إيراد أبي داود في سننه أنه من كلام الاوزاعي لأنه من الحديث لأنه روى بأسا المنفرد عن الحديث عن الاوزاعي أنه قال وذلك أن ترى ما على الأرض من الشمس أصفر وفي العمل لابن أبي حاتم

سألت أبي عن حديثه رواه الأوزاعي عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً عن فائته صلاة العصر وفواتها أن تدخل الشمس صفوة فكانوا تزأروا له وماله قال أبي النضر يقول نافع اه وقيل المراد فواتها عن الجماعة والاول أربع ويؤيده حديث ابن عمر عند ابن أبي شيبة في مصنفه مرفوعاً عن ترك العصر حتى تغيب الشمس أي من ٢٤٥ غير عذر (نكاحاً وتراً) هو أي الذي فائته

العصر نقص أو سلب (أهـ) له وماله) وترك فرداً من ما بقي بلا أهل ولا مال فليحذر من تفويتها كحذره من ذهاب أهله وماله قال ابن الأثير من رد النقص إلى الرجل نصيبهما ومن رده إلى الأهل والمال رفعهما والنصيب هو الصحيح المذهب والذي علمه الجمهور كما قاله النووي وقال عياض هو الذي مضى بطلانه عن جماعة شيوخنا قليل وخصت صلاة العصر بذلك لا جماع المترقبين من الملائكة فيها وعورض بأن صلاة القبر أيضاً كذلك يجتمع فيهما المتعاقبون وأجيب باحتمال أن التمديداً غلط في العصر دون القبر لأنه لا عذر في تفويتها لأنه وقت يقظة بخلاف القبر فربما كان النوم عندها عذراً وأوله ابن عباد البر على أنه خرج جواباً لسائل عنهما فاجيب أي فلا يمنع الحاق غيرها ونبيه بالعصر على غيرها وخصها بالذکر لأنها تأتي والناس في وقت تعجبهم من أعمالهم وحرصهم على تمام أشغالهم وقتع قلبه أنما يلحق غير المنصوص بالمنصوص إذا عرفت العلة وأشتركا فيها والعلة ههنا لم تتحقق فلا يلحق غير العصر

بها وأجيب بأن ما ذكره هذا المذهب لا يدفع الاحتمال وقد ورد ما يدل على العموم فعند ابن أبي شيبة عن أبي الدرداء مرفوعاً من ترك صلاة مكتوبة حتى تفوته الحديث وتعب بان في سنده انقطاعاً لما لا باق له لم يسع من أبي الدرداء وقد رواه أحمد من حديث أبي الدرداء بلفظ من ترك العصر فرجع حديث أبي الدرداء إلى تعيين العصر قال ابن المنبر والحق إن الله تعالى يخص

بذلك ويقول في بعض صلاته في صلاة القبر اللهم العن فلانا وفلاناً فاحيين من أحياء العرب حتى أنزل الله تعالى ليس لك من الأمر شيء الآية رواه أحمد والبخاري وعن أبي هريرة قال بلغنا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي العشاء إذا قال سمع الله لمن حمده ثم قال قبل أن يسجد اللهم في الوليد بن الوليد اللهم في المسـ متضعفين من المؤمنين اللهم أشدد وطأتك على مضر اللهم أجهلهم أعلمهم سـ بن كسبي يوسف رواه البخاري وعنه أيضاً قال لأقربن بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكان أبو هريرة يفتي في الركعة الآخرة من صلاة الظهر والعشاء الآخرة وصلاة الصبح بعد ما يقول سمع الله لمن حمده فيدعوا للمؤمنين ويعلن الكفار متفق عليه وفي رواية لأحمد وصلاة العصر مكان صلاة العشاء الآخرة) قوله اللهم أنج لوليد فيه جواز الدعاء في القنوت لصفحة المسلمين بطلبهم من الأسر ويقاس عليه جواز الدعاء اللهم بالصلاة من كل ورطة يفتون فيها من غير فرق بين المستضعفين وغيرهم قوله أشدد وطأتك الوطأة الضغطة أو الأخذة الشديدة كما في القاموس قوله كسبي يوسف هي السنين المذكورة في القرآن وفيه جواز الدعاء على الكفار بالبدب والبلاء قوله قال يجهر بذلك فيه مشر وممة الجهر بالقنوت قوله في صلاة القبر بيان لقوله في بعض صلاته قوله لأقربن في رواية لأسماعيل أنه لا قربهم صلاة برسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وكان أبو هريرة الخ قيل المرفوع من هذا الحديث وجود القنوت لا وقوعه في الصلاة المذكورة فانه موقوف على أبي هريرة ويوضحه ما ذكره البخاري في سورة النساء من تخصيص المرفوع بصلاة العشاء ولا يـ داود قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في صلاة العقيقة شهر أو نحو مسلم ولكن هذا لا ينفي كونه صلى الله عليه وسلم لم يفت في غير العشاء وظاهر سياق الحديث أن جميعه مرفوع قوله في الركعة الآخرة قد تقدم أن الاختلاف في كونه قبل الركوع أو بعده قوله فيدعوا للمؤمنين هم من كان مأسوراً وبكراً والكفار كفار قریش كما بينه البخاري في تفسير سورة آل عمران وهذه الأحاديث تدل على مشروعية القنوت عند نزول النوازل وقد تقدم الكلام عليه وقد اقتصرنا في شرحها على هذا المقدار وإن كانت تحتل البسط لعدم عود التطويل على ما نحن فيه بفائدة (وعن ابن عباس قال قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهر امتتاعا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دبر كل صلاة إذا قال سمع الله لمن حمده من الركعة الآخرة يدعوا عليهم على سـ من بنى سليم على رجل وذ كوان وعصبة ويؤمن من خلفه رواه أبو داود وأحمد وزاد أرسل إليهم يدعواهم إلى الإسلام فقتلهم قال عكرمة كان هـ ذامه فتاح القنوت)

ما شاء من الصلوات بما يشاء من الفضيلة اه وحديث الباب أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي (عن يزيد بن أبي ربيعة) بن الحبيب الاسدي أخر من مات من الصحابة رضي الله عنهم بغير اسان سنة اثنتين وستين (رضي الله عنه أنه قال في يوم ذي غيم) بعد معرفته بأحوال الوقت بظهور الشمس ٢٤٦ في خلال الغيم أو بالاجتماع وخص يوم الغيم بالذكر لانه مظنة التأخير اما

الحديث أخرجه أبو داود ومن طريق هلال بن خباب عن عكرمة عن ابن عباس وأخرجه أيضا الحاكم وليس في اسناده مطعن الا هلال بن خباب فان فيه مقالا وقد وثقه أحمد وابن معين وغيرهما قوله في دبر كل صلاة فيه ان القنوت للنازل لا يختص ببعض الصلوات فهو يرد على من خصه به صلاة الفجر عندهما قوله اذا قال مع الله لمن حده فيه التصريح بان القنوت بعد الركوع وهو الثابت في أكثر الروايات كما تقدم قوله من بنى سليم بضم السين المهمله وفتح اللام قبيلة معروفة قوله على رجل برأه مكسورة وعن مهمله ساكنة قبيلة من سليم كافي القاموس وهو وما بعده بدل من قوله من بنى سليم وقوله من بنى سليم بدل أيضا من الضمير في قوله عليه السلام قوله وعصية تصغير عصا هيت به قبيلة من سليم أيضا قوله وذكوان هم قبيلة أيضا من سليم

(أبواب السترة امام المصلي وحكم المرور منها)

(باب استحباب الصلاة الى السترة والدخول منها والافتراق قبلها عنها والرخصة في تركها)

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا صلى أحدكم فامض الى سترة وليدن منها رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث في اسناده محمد بن بهلان وبقية رجاله رجال الصحيح وقد أخرج أبو داود ومن حديث سهل بن أبي حنيفة عنه وأخرجه أيضا النسائي قال أبو داود في سننه وقد اختلف في اسناده وقد بين ذلك الاختلاف قوله فامض الى سترة فيه ان اتخاذ السترة واجب ويؤيده حديث أبي هريرة الآتي وحديث سبرة بن معبد الجهني عندهما كاهن قال على شرط مسلم بلانظ اي سترة أحدكم في الصلاة ولو بسهم قوله وليدن منها فيه مشروعية الدخول من السترة حتى يكون مقدرا ما بينهما ثلاثة أذرع كما ساقى والحكمة في الامر بالدنو أن لا يقطع الشيطان عليه صلاته كما أخرجه أبو داود في هذا الحديث متصلا بقوله وليدن منها والمراد بالشيطان المار بين يدي المصلي كافي حديث فان أبي قحافة قاله فاعلموا شيطان قال في شرح المصابيح معناه يدن من السترة حتى لا يوسوس الشيطان عليه صلاته وساقى سبب تسمية المار شيطانا واختلاف فيه (وعن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل في غزوة تبوك عن سترة المصلي فقال كؤنزة الرجل واهم مسلم) قوله كؤنزة الرجل قال النووي المؤخره بضم الميم وكسر الخاء وهمزة ساكنة ويقال بفتح الخاء مع فتح الهمزة وتشديد الخاء مع اسكان الهمزة وتخفيف الخاء ويقال آخره الرجل همزة مدودة وكسر الخاء فهذه أربع لغات وهي العود الذي في آخر الرجل الذي يستند اليه الركاب من كؤنز البعير وهي قدر

لمتنطع يحتاج لدخول الوقت فيبالغ في التأخير حتى يخرج الوقت أو يتشاغل بامر آخر فيظن بقاء الوقت فيستسرسل في شغله الى أن يخرج الوقت (بكروا) أي عجلوا وأسرعوا والتبكير يطلق لكل من بادر بأي شئ كان وفي أي وقت كان وأصله المبادرة بالشيء أو التهور (بصلاة العصر فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك صلاة العصر أي متعمدا كآزاده معجرفي روايته وكذا أخرجه أحمد من طريق أبي الدرداء (فقد حبط عمله) أي فواب عمله أو رده على سبيل التغليب أو فكاهما حبط عمله لان الاعمال لا يحبطها الا الشرك قال تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله قال ابن عبد البر مفهوم الآية ان من لم يكن بالايمان لا يحبط عمله فيه معارض مفهومها ومنطوق الحديث فيتعين تأويل الحديث لان الجمع اذا أمكن كان أولى من الترجيح وتعمد بظاهر الحديث أيضا الحنابلة ومن قال بقولهم من ان تارك الصلاة يكفر والجواب ما تقدم وأيضا فلو كان مذهبهم الايمان اختصت العصر بذلك وأما

الجمهور فقولوا الحديث فافترقوا في تأويله فافترقوا في أول سبب الترك ومنهم من أول الحبط ومنهم من أول العمل فقبل المراد من تركها اجادا وجوبا أو معتقدا لكن مستغفرا مستغفرا بان الذي فهمه اصحابنا هو التفریط ولهذا أمر بالمبادرة اليها وفهمه أولى من فهم غيره وقبل المراد من تركها متبكرا لالكن يخرج

عظم

الوجه مخرج الزجر الشديد ونظايره غير مراد كقوله لا يزني الزاني وهو مؤمن وقيل هو من مجاز التشبيه كأن المعنى فقد أشبه
من أحبط عمله وقيل معناه كاد أن يحبط وقيل المراد بالحبط نقصان العمل في ذلك الوقت الذي ترفع فيه الأعمال إلى الله وقيل
المراد بالحبط الإبطال أي يطل اتعاظه به في وقت ما ثم ينقطع به ٢٤٧ كن رجعت سباحتها على حسنة فانه موقوف في

المشيئة فانه القاضي أبو بكر بن
العربي ومحصل ما قال ان المراد
بالحبط في الآية غير المراد بالحبط
في الحديث وقال في شرح
الترمذي الحبط على قسمين حبط
استقاط وهو احباط الكفر
للايمان وجميع الحسنات وحبط
موازنة وهو احباط المعاصي
للاتقاع بالحسنات عند رجوعها
عليها الى أن يحصل التبعاء فيرجع
اليه جزء حسنة وقيل المراد
بالعمل في الحديث عمل الدنيا
الذي بسبب الاشغال به ترك
الصلاة بمعنى انه لا ينتفع به ولا
يتمتع قال في الفتح وأقرب هذه
التأويلات قول من قال ان ذلك
خرج مخرج الزجر الشديد
ونظايره غير مراد اه أقول
الارجح ابراهم الحديث على
ظاهره ولا يلحق الى التأويل
وتخصيص صلاة العصر لا يتأني
اطلاق غيرهما من الصلوات والحق
ان تارك الصلاة معصية مما أتيه
صلاة كانت يكفر وقد تظافرت
بذلك الأدلة العجيبة والنصوص
الصريحة كما حققها القاضي
محمد بن علي الشوكاني في شرح
المنتقى وفسيره في غيره وليس يد
المتأولين غير العقل واذا جازهم
الله بطل خبره عقل ورواه هذا

عظم الذراع وهو نحو ثلثي ذراع والحديث يدل على مشروعية السترة قال النووي
ويحصل بآي شيء أقام بين يديه قال العلماء والحكمة في السترة ككف البصر عما
وراءها ومنع من يهتاز به (وعن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا خرج يوم العيد يأمر بالحربة فتوضع بين يديه فيصلي اليها والناس وراءه
وكان يفعل ذلك في السفر متفق عليه) قوله يأمر بالحربة أي يأمر خادمه بحمل
الحربة وفي لفظ لابن ماجه وذلك ان المصلي كان نضاه ليس فيه شيء يستتره قوله
والناس بالرفع عطف على فاعل فيصلي قوله وكان يفعل ذلك أي نصب الحربة بين يديه
حيث لا يكون جدار والحديث يدل على مشروعية اتخاذ السترة في القضاء وملازمة ذلك
في السفر وعلى ان السترة تحصل بكل شيء ينصب تجاه المصلي وان دق (ومن سهل بن سعد
قال كان بين مصلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبين الجدار حجر شاة متفق عليه وفي
حديث بلال ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل الكعبة فصلى وبينه وبين الجدار نحو
من ثلاثة أذرع رواء أحد والناس في معناه للبضاري من حديث ابن عمر) حديث بلال
رجالهم الصحيح قوله وبين الجدار أي جدار المسجد مما يلي القبلة وقد صرح بذلك
البضاري في الاعتصام قوله عمر شاة بالرفع وكان نامة أو ناقصة والخبر محذوف أو الطروق
التي يروا أمر به الكرماني بالنصب على ان الممر خير كان واسمها المحو قدر المسافة قال
والسباني يدل عليه وروى الاسماعيلي من طريق أبي حاتم عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة
كان المنبر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس بينه وبين حائط القبلة الا قدر ما تمر
المنبر وأصله في البضاري قال ابن بطال هذا أقل ما يكون بين المصلي وسترته يعني قدر عمر
الشاة وقيل أقل ذلك ثلاثة أذرع لحديث ابن عمر عن بلال الذي أشار اليه المصنف ولفظه
في البخاري عن نافع ان عبد الله كان اذا دخل الكعبة مشى قبل وجهه حين يدخل وجعل
الباب قبل ظهره فمشى حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة
أذرع صلى يتوخى المكان الذي أخبر به بلال ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى فيه وجمع
الداودي بان أقله عمر الشاة وأكثره ثلاثة أذرع وجمع به ضمهم بان عمر الشاة في حال القيام
والثلاثة الأذرع في حال الركوع والسجود كذا قال ابن رسلان والظاهر ان الأمر
بالعكس قال ابن الصلاح قدر و عمر الشاة بثلاثة أذرع قال الطحاظ ولا يخفى ما فيه قال ابن
رسلان وثلاث ذراع أقرب الى المعنى من ثلاثة أذرع قال القوي استعجب أهل العلم الدنو
من السترة بحيث يكون بينه وبينها قدر ما كان السجود وكذلك بين الصوف (وعن
طه بن عبيد الله قال كان صلى الله عليه وسلم والدواب تمر بين أيدينا فذكرنا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم

الحديث الستة بصريون وفيه الحديث والقول وثلاثة من التابعين على الولا وأخرجه البضاري أيضا في الصلاة والتسائي
وابن ماجه (عن جرير) البجلي (رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم فنظر الى القمر ليلة
من البالي وراى مسلم ليلة البدر وكذا البضاري من وجه آخر (نقال انكم سترون ربكم) عز وجل (كأنون هذا القمر) بروية

حقيقة لا تكون فيها (لا تضامون) بضم التاء وتخفيف الميم أي لا ينالكم ضم (في رؤيته) أي تعب أو ظلم فبإيه بعضكم دون بعض بأن يدفعه عن الرؤية ويستأثر بها بل تشتركون في الرؤية فهو وتشبيه للرؤية بالرؤية لا المرقى بالمرق وروى تضامون بفتح أوله مع التشديد من الضم أي لا ينضم ٢٤٨ بعضكم إلى بعض وقت النظر لا سكاله وخفائه كما قالون عند النظر إلى الهلال ونحوه وفي رواية أول تضاهون

بالحاء بدل الميم على الشك أي لا يشتمه عليكم وترتابون فيه عارض بعضكم بعضاً فإن استطعتم أن لا تغلبوا) صفيها للمعقول بأن تستعدوا لقطع أسباب أي الغلبة المنافسة للاستطاعة كنوم وشغل مانع (على صلاة) أي في الجماعة قاله الهلاب لكن لم يظهر وجه هذا التقييد من سياق الحديث وإن كان فضيل الجماعة معلوماً من أحاديث أخرى بل ظاهر الحديث يتناول من صلاهما ولو منفردا إذ مقتضاهما التضرع على فعلهما أهم من كونه في جماعة أو لا قاله في الفتح (قبل طلوع الشمس وقبل غروبها) يعني في الفجر والعصر كما عهدهم (فأفعلوا) بعدم الغلوية التي لازمها الصلاة كانه قال صلوا في هذين الوقتين وخصص ما بالذكر لاجتماع الملائكة فيهما ورفعهم أعمال العباد لئلا يفتقروا هذا الفضل العظيم وفيه دليل على أن الرؤية قد يرجح لهما بالمحافظة على هاتين الصلاتين قاله الخطابي وقد يستتم لذلك بما أخرجه الترمذي من حديث ابن عمر رفسه أن أدنى أهل الجنة منزلة الحديث وفيه

فقال مثل مؤخرة الرجل يكون بين يدي أحدكم ثم لا يضرم ما ص بين يديه رواه أحمد ومسلم وابن ماجه قوله مثل مؤخرة الرجل قد تقدم ضبطه وتفسيره قوله بين يدي أحدكم هذا مطلق والاحاديث التي فيها التقدير بمر الشاة وبثلاثة أذرع مقيدة لذلك قوله ثم لا يضرم ما ص بين يديه لانه قد فصل المشروع من الاعلام بأنه يصلي والمراد بقوله لا يضرم الضرر الرجوع إلى نقصان صلاة المصلي وفيه إشعار بأنه لا ينقص من صلاة من اتخذ ستره ضرراً من ص بين يديه شيء وحصول النقصان إن لم ينفذ ذلك وسبب أي الكلام فيه وقد قيد بما إذا كان منفرداً أو اماماً أو إذا كان مؤمناً فستره الامام ستره وقديوب الجازي وأبو داود ولنا وأخرج الطبراني في الأوسط عن أنس مرفوعاً ستره الامام ستره لمن خلفه وفي أسناده سويد بن غاصم وقد تفرده وهو ضعيف وأخرج نحوه عبد الرزاق عن ابن عمر موقوفاً عليه وروى عبد الرزاق التفرقة بين من يصلي إلى ستره أو إلى غير ستره من عمران الذي يصلي إلى غير ستره مقرر بتركها لاسيما أن صلى إلى شارع المشاة (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال إذا صلى أحدكم فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فلم يجد

فلم ينصب عصاً فان لم يكن معه عصاً فليخط خطاً ولا يضرم ما ص بين يديه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه الحديث أخرجه أيضاً ابن حبان وصححه والبيهقي وصححه أحمد وابن المديني فيما نقله ابن عبد البر في الاستدكار وأشار إلى ضعفه سفيان بن عيينة والشافعي والبخاري وغيرهم قال الحافظ وأورده ابن الصلاح مثلاً لم يضرب ونوزع في ذلك قال في بلوغ المرام ولم يصيب من زعم أنه مضطرب بل حسن قوله فليجعل تلقاء وجهه شيئاً فإنه إن السترة لا يختص بنوع بل كل شيء ينصبه المصلي تلقاء وجهه يحصل به الامتناع كما تقدم قوله فليتنصب بكسر الصاد أي يرفع أو يقيم قوله عصاً ظاهره عدم الفرق بين الرقبة والخطبة ويدل على ذلك قوله صلى الله عليه وسلم استقروا في صلاتكم ولو لبسهم الحديث المتقدم وقوله صلى الله عليه وسلم يهزى من السترة قد مر مؤخرة الرجل ولو برقة شعرة أخرجه الحاكم وقال على شرطهما قوله فان لم يكن معه عصاً هكذا لفظ أبي داود وابن حبان ولفظ ابن ماجه فان لم يجد قوله فليخط هذا لفظ ابن ماجه ولفظ أبي داود فليخط وصحة الخط ما ذكره أبو داود في سننه قال سمعت أحمد بن حنبل سئل عن وصف الخط غير مرة فقال هكذا عرضاً مثل الهلال وسمعت مسدداً قال بل الخط بالطول اه فاختر أحمد أن يكون مقوساً كالقوس ويصلي إليه كما يصلي في الحرب واختاره مسدداً أن يكون مستقيماً بين يديه إلى القبلة قال النووي في كتيبته المختار ما قاله الشيخ أبو اسحق انه إلى القبلة لقوله في الحديث تلقاء وجهه واختاره في التمهذيب أن يكون من المشرق إلى المغرب ولم ير مالا

فاكرهه صلى الله عليه وسلم على الله من ينظر إلى وجهه غد وقوعه في سنده ضعف (ثم قرأ) أي صلى الله عليه ولا فاله وسلم كذا أحله عليه جماعة من الشراح لكن لم أر ذلك صريحاً وعند مسلم ثم قرأ جرير أبي العاصم وكذا أخرجه أبو عوانة في صحيحه يعني بن عبيد عن اسمعيل بن أبي خالد ظهر أنه وقع في سياق حديث الباب وما وافقه إدراج (وسبح بحمد ربك)

أى نزله عن الجمر عما يمكن والوصف بما يوجب التشبيه والتعطيل حامدا له على ما أنتم به عليكم (قبل طلوع الشمس وقبل الغروب) يعنى الفجر والعصر وقد عرفت فضيلة الوقتين على غيرهما من ذكر اجتماع الملائكة فيهما ورفع الأعمال إلى غير ذلك وقد ورد أن الرزق يقسم بعد صلاة الصبح وإن الإهمال ترفع آخر النهار ٢٤٩ فن كان حينئذ في طاعة ربّه بورك له في

ولاعامة النقصاء الخط كذا قال القاضي عياض واعتذر عن الحديث بأنه ضعيف مضطرب وقالوا الغرض الاعلام وهو لا يحصل بانط واختلاف قول الشافعي فروى عنه استحبابه وروى عنه عدم ذلك وقال جمهور أصحابه باستحبابه قوله ولا يضره ما مر بين يديه انظر أبي داود ثم لا يضر ما مر امامه وانظر ابن حبان من مر امامه وقد تقدم الكلام على هذا وعن المقداد بن الاسود انه قال ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الى عود ولا عود ولا شجرة الا جعل له على حاجبه الايسر والايمن ولا يصعد له صعدا وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في فضاء ايس بين يديه شئ رواهما أحمد وأبو داود الحديث الاول في اسناده أبو عبيدة الوليد بن كامل الجهلي الشامي قال المنذر في وفيه مقال وقال في التقريب لبن الحديث والحديث الثاني أخرجه أيضا النسائي قال المنذر وذكر بعضهم ان في اسناده مقالا قوله الى عود هو واحد العبدان قوله ولا عود هو واحد العمد قوله الايسر والايمن قال ابن رسلان ولعل الايمن أولى وله ذباذبه في الحديث يعني في رواية أبي داود وعكس ذلك المصنف ولعلها رواية أحمد ويكنى في دعوى الاولوية حديث انه صلى الله عليه وسلم كان يحجبه التيمن في تنعله وترجله وطهوره وفي شأنه كله وفي الحديث استحباب أن تكون السترة على جهة اليمين أو اليسار قوله ولا يصعد بفتح أوله وضم ثالثه والصعد في اللغة القصدي يقال صعد صعدا فلان أي اقصد قصده أي لا يجعله قصده الذي يصلي اليه ثلاثة وجوه قوله صلى في فضاء ايس بين يديه شئ فيه دلائل على ان اتخاذ السترة غير واجب فيكون قرية لصرف الاوامر الى النذب ولكنه قد قرر في الاصول ان فعله صلى الله عليه وسلم لم لا يعارض القول الخاص بتاوت تلك الاوامر السابقة خاصة بالامة فلا يصلح هذا الفعل أن يكون قرية لصرفها (فائدة) اعلم ان ظاهر احاديث الباب عدم الفرق بين الصحاري والعمران وهو الذي ثبت عنه صلى الله عليه وسلم لم من اتخاذ السترة سواء كان في القضاء أو في غيره وحديث انه كان بين مصلاه وبين الحد او مرشاة ظاهر ان المراد في مصلاه في مسجده لان الاضافة للعهد وكذلك حديث صلاته في السكعة المتقدمة لا وجه لتقدمه مشروعة السترة بالنساء

• (باب دفع المار وما عليه من الاسم والرخصة في ذلك للطايفين بالميت)*

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدًا يمر بين يديه فإن أبي فليقاتله فإن معه القر بن رواه أحمد ومسلم وابن ماجه وعن أنس بن سعيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول إذا صلى أحدكم إلى شيء يستره من الناس فأراد أحد أن يجتاز بين يديه فلا يرفع عليه فإن أبي فليقاتله فأنما هو شيطان رواه الجماعة

٣٢ نيل في الحفظة نقله عياض وغيره عن الجمهور وقال القرطبي الاظهر عندى انهم غيرهم ويقويه انه لم ينقل ان الحفظة يفارقون العبد ولان حفظة الليل غير حفظة النهار وبانهم لو كانوا هم الحفظة لم يقع الاكتفاء في السؤال منهم عن حالة الترددون غيرها في قوله كيف تركتم عبادي (ويجوز في وقت صلاة الفجر) وقت (صلاة العصر) ونعاقب الصنفين

فقد علم الملائكة النهار وثبت ملائكة الليل فهذه الرواية هي المعتمدة كما في الفتح قال ويحمل ما نقص منها على تفسير بعض الرواة واستدل بهذا الحديث للحنفية على استحباب تأخير صلاة العصر لمتعة عروج الملائكة اذا فرغ منها آخر النهار وتعب بان ذلك غير لازم اذ ليس في الحديث ما يقتضي انهم لا يصعدون الا ساعة الفراغ من ٢٥١ الصلاة بل جائز ان تقع الصلاة وينأخروا

بعد ذلك الى آخر النهار ولا مانع ايضا من ان يصعد ملائكة النهار وبعض النهار باق ويقوم ملائكة الليل ولا يرد على ذلك وصفهم بالميت لقوله بانوا فيكم لان اسم الميت صادق عليهم ولو قدمت اقامتهم بالليل اقامتهم قطعة من النهار (فيسألهم) تعبد الههم كما تعبد هم يكتب أعمالهم قاله عياض وقيل الحكمة فيه استدعاء شهدائهم لابي آدم بالخير واستنطاقهم بما يقتضي التعطف عليهم وذلك لاطهار الحكمة في خلق نوع الانسان في مقابلة من قال من الملائكة ان تجعل فيهم من يفسد فيها الآية أي قد وجد فيهم من يسيء ويقدم من مملوكم ينص شهدائكم (وهو أعلم بهم) أي بالخالين من الملائكة فهو سبحانه أعلم بالجميع من الجميع (كيف تركتم عبادي) قال ابن أبي جرة وقع السؤال عن آخر الاعمال لان الاعمال بخواتيمها قال والعباد المسئول عنهم هم المذكورون في قوله تعالى ان عبادي ليس لك عليهم سلطان (فيقولون) أي الملائكة (ترككم) أي لعلهم (وهم يصلون) ظاهره انهم مارقوهم عند شروعه في صلاة العصر سواء تمت أو منع

بالسمية ونحوها قال وهل الملائكة تظل بقع في صلاة المصلي من المرور أو لدفع الهم عن المار الظاهر الثاني له قال الحافظ وقال غيره بل الاول أظهر لان اقبال المصلي على صلاته أولى من اشتغاله بدفع الهم عن غيره وقد روى ابن ابي شيبة عن ابن مسعود ان المرور بين يدي المصلي يقطع نصف صلاته وروى أبو نعيم عن عمرو بن دينار المصلي ما ينقص من صلاته بالمرور بين يديه ما صلى الى شئ يستمره من الناس قال فهذا ان الارثاء مقتضاها ان الدافع لظل يتعلق بصلاة المصلي ولا يختص بالمرور هو ما وان كان موقوفين انظروا في حكمه ما حكم الرفع لان مثلوه ما لا يبال بالرائي اه (وعن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن اسير بن سعيد عن أبي جهيم عبيد الله بن الحرث بن الصفة الانصاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه لكان ان ينف أربعين خيرا لله من ان يمر بين يديه قال أبو النضر لا أدري قال أربعين يوما أو شهرا أو سنة رواه الجماعة) قوله ماذا عليه في رواية للبخاري من الهم تفرد بها الكشيحي قال الحافظ ولم أرها في شئ من الروايات مطاوعا قال فيجتمعا أن تكون ذكرك في أصل البخاري حاشية فظنهم الكشيحي أصلا وقد أنكر ابن الصلاح في مشكل الوسيط على من أثبتها قوله لكان أن يقف أربعين يعني لو علم المار مقدار الهم الذي يلحقه من مرور بين يدي المصلي لاختار أن يقف المدة المذكورة حتى لا يلحقه ذلك الهم بخواب لو قوله لكان أن يقف وقال الكرماني جواب لو ليس هو المذكور بل التقدير لو يعلم ما عليه لو وقف أربعين ولو وقف أربعين لكان خيرا له قال الحافظ وائس ما قاله متعينا لقوله أربعين ذكر الكرماني تخصيص الأربعين بالدرجتين احدهما كون الاربعة أصول جميع الاعداد فلما أريد التكثير ضربت في عشرة فثانيهما كون كل أطوار الانان بأربعين كالنقطة والمضغة والعلة وكذا البلوغ الأشد قال الحافظ ويحتمل غير ذلك في سنن ابن ماجه وابن حبان في صحيحه من حديث أبي هريرة لكان ان يقف مائة عام خيرا له من الخطورة التي خطاها وهو هذا مشهور بان اطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الامر لانها وص عدد معين وفي مسند ابن ابي راسكان ان يقف أربعين خيرا له وهي بالنصب على انه خبر كان وبالرفع على انه اسم كان وهي رواية الترمذي قال في الفتح ويحتمل أن يكون اسمها ضمير الشأن والجملة خبرها قوله قال أبو النضر الى آخره فيه ايهام ما على المار من الهم زجر الله والحديث يدل على ان المرور بين يدي المصلي من الكثرة الموجبة لتأخره عن صلاة الفرق بين صلاة القرية والنافلة (وعن المطالب بن أبي وداعة انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بماء لي باب بنى بهم والناس يمرون بين يديه ولا يسمنهم ما ستره رواه أحمد

مانع من انما هو ادوا منع الجميع فيه الم لان المنتظر في حكم المصلي أو المراد انهم ينتظرون صلاة المغرب قال ابن التين هو محمول على انهم شهدوا الصلاة مع من صلاها في أول الوقت وشهدوا ان دخل فيها بعد ذلك ومن شرع في اسباب ذلك وهذا آخر الجواب عن سؤالهم كيف تركتم ثم زادوا في الجواب لاطهار فضيلة المصلين والحرص على ذكر ما يوجب مغفرة ذنوبهم فقالوا

(وأنيبناهم وهم يصلون) لم يراعوا الترتيب الوجودي لأنهم بدؤوا بالتزكيات قبل الايمان والحكمة فيه انهم طابقوا السؤال قال ابن أبي جرة أجاب الملائكة بما كثر مما سئلوا عنه لأنهم علموا انه سؤال يستدعي التعطف على بني آدم فزادوا في موجب ذلك ووقع في صحيح ابن خزيمة من طريق الاعمش ٢٥٢ عن أبي صالح عن أبي هريرة في آخر هذا الحديث فاغفر لهم يوم الدين قال

وأبو داود ورواه ابن ماجه والنسائي وانظرهما رأيت النبي صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من سبعة جام حتى يحاذي بالركن فصلى ركعتين في حاشية المطاف وليس بينه وبين الطواف أحد) الحديث من رواية كثير بن كثير بن المطالب بن أبي وداعة عن بعض أهله عن جده في اسمه مجهول والمطالب وأبوه له صاحبته وهم امن مسلمة الفتح قوله والناس يرون بين يديه فيه دليل على ان مرور المار بين يدي المصلي مع عدم اتخاذ السترة لا يبطل صلاته قوله وليس بينهم ما ستره قال - قبيان يعني ليس بينه وبين الكعبة سترة وفيه دليل على عدم وجوب السترة ولكن قد عرفت ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بنا قوله من سبعة بضم السين المهملة وسكون الباء بعدهما عين مهملة أى مر شواطئه السبعة قوله في حاشية المطاف أى جانبه

(باب من صلى وبين يديه انسان أو بهيمة)*

(عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي صلاته من الليل وأنا معه عرضة بينه وبين القبلة اعترض الحنازة فاذا أراد ان يوترأ يتخطى فاوترت رواه الجماعة الا الترمذي) قوله صلاته من الليل أى صلاة التطوع قوله وأنا معترضة بينه وبين القبلة زاد أبو داود ورافدة وفيه دلالة على جواز الصلاة الى الثامن من غير كراهة وقد ذهب مجاهد وطاوس ومالك والهادوية الى كراهة الصلاة الى الثامن خشية ما يند ومنه ما يلهي المصلي عن صلاته واستدلوا بحديث ابن عباس عند أبي داود وابن ماجه بافظ لاتصلوا خلف الثامن والمحدث وقد قال أبو داود وطريقه كلها وأهمية وقال النووي هو ضعيف باتفاق الحفاظ وفي الباب عن أبي هريرة عند الطبراني وعن ابن عمر عند ابن عدى وهما وأهليان قوله فاذا أراد ان يوترفيه مشروعية جعل الوتر آخر صلاة الليل وسبأني الكلام عليه قوله فاوترت فيه دليل على ما قاله النووي في شرح المهذب ان من لم يكن له تيجور ورقن باستيقاظه آخر الليل فيستحب له تأخير الوتر لبقوله آخر الليل وسبأني ان شاء الله تعالى البحث عن ذلك وفي الحديث دليل على ان المرأة لا تقطع وسبأني أيضا الكلام فيه قال المصنف بعد ان ساقه وهو حجة في جواز الصلاة الى الثامن اه (وعن ميمونة انها كانت تكون حاضرا لتصلى وهي معترضة بعد ما سجد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو يصلي على خثرته اذا سجد أصابني بعض ثوبه فتشوق ليمه) قوله وفي رواية للبخاري حيال مصلي النبي صلى الله عليه وسلم وفي أخرى له وأنا الى جنبه نائمة ومعه في الروايات واحد قوله وهي مفترشة في رواية للبخاري وأنا على فراشي قوله على خثرته هي السجادة وقد تقدم ضبطها وتفسيرها قوله أصابني بعض ثوبه في رواية للبخاري أصابني ثوبه وفي أخرى له

وبسبب فادمنه ان الصلاة أعلى العبادات لانه عنها وقع السؤال والجواب وفيه الاشارة الى عظم هاتين الصلاتين لكونهما يجتمع مع فيه ما الطائفتان وفي غيرهما طائفة واحدة والاشارة الى شرف الوقتين المذكورين ويترتب عليه حكم الامر بالمحافظة عليهما والاهتمام بهما وفيه تشريع هذه الامة على غيرها راسخا لم يزل يشرع فيها على غيره وفيه الاخبار بالغيوب ويترتب عليه زيادة الايمان وفيه الاخبار عما نحن فيه من ضبط أحوالنا حتى نتيقظ ونحفظ في الاوامر والنواهي ونفسر في هذه الاوقات بقدر وسئل ربنا وسؤال رسول ربنا وعما وفيه اعلامنا بحجب ملائكة الله لنا لئلا نداد لهم حجابا ونقرب الى الله بذلك وفيه كلام الله تعالى مع الملائكة وعروجهم اليه سبحانه وهو يدل دلالة واضحة على ان الله سبحانه وتعالى بائن من خلقه مستوفى عرشه كما رصف ذاته في كتابه العزيز الرحمن على العرش استوى خلافا للجهمية الشيعونية المعطلة والمعتزلة المنكرة للاستواء وغيره من الصفات الثابتة بخصوص القرآن والسنة المطهرة واستنبط من هذا الحديث بعض الصوفية انه يستحب ان لا يفارق الشخص شيئا من أصابعه

أموره الا وهو على طهارة كشره اذا حلقه وظننه اذا قبله وثوبه اذا أبدله ونحو ذلك وفي الحديث من الفوائد غير ذلك ورواه مديون الشيخ البخاري فنفسي وفيه التعديت والاخبار والمعنية واخرجه البخاري أيضا في التوحيد وسئل في الصلاة

وكذا النسائي فيها وفي البعوث (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا أدرك أحدكم سجدة أي ركعة وهي انما يكون تمامها يسجودها (من صلاة العصر قبل أن تغرب) ولا يصلي قبل أن تغيب (الشمس فليتم صلاته وإذا أدرك سجدة من صلاة الصبح قبل أن تطلع الشمس فليتم ٢٥٣ صلاته) إجماعا خلافا لابي حنيفة رحمه الله

حيث قال بطل الصبح بطولوع الشمس لدخول وقت النبي والحديث يرد عليه وهل هي اداء أم قضاء الصحيح عند الشافعية الأول وربحه في السبل اما دون الركعة فالكل قضاء عند الجمهور واشرق ان الركعة تشتمل على معظم أفعال الصلاة اذ معظمه الباقي كالتسكير بها فعمل ما بعد الوقت تابع لها بخلاف ما دونها وقوله فليتم جواب معنى الشرط المتضمن لا اذا ولذا دخلت الفاء ورواة هذا الحديث الخمسة ما بين بصري وكوفي ومدني وفيه التمهيد والعمدة والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا النسائي ومسلم وابن ماجه (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يقول انما بقاؤكم فيما أي بالنسبة الى ما (سأف قبلكم من الامم كايين) أجزاء وقت (صلاة العصر) المنتهية (الى غروب الشمس أو في) أي اعطى (أهل التوراة الذبابة فعملوا) زاد أبو ذر رجا أي بالتوراة (حتى اذا انتصف النهار عجزوا) عن استيفاء عمل النهار كله من غير أن يكون لهم صنع في ذلك بل ما أتوا قبل النسخ ولا يصلي ثم عجزوا قال

أصابني ثيابه وفي أخرى له فربما وقع ثوبه وفي أخرى له أيضا فربما وقع ثيابه والحديث يدل على انه لا كراهة اذا أصاب ثوب المصلي امرأته الحائض وقد تقدم الكلام في ذلك وساقه المصنف هنا للاستدلال به على صحة صلاة من صلى وبين يديه انسان ولا دلالة في الحديث على ذلك لان غاية ما فيه انها كانت سجدة مسجدة صلى الله عليه وسلم وهو لا يستلزم أن تكون بين يديه وقد استدلل به على ان المرأة لا تقطع الصلاة قال ابن بطال هذا الحديث وثبته من الأحاديث التي فيها اعتراض المرأة بين المصلي وقبلته تدل على جواز الفقه ودلا على جواز المرور (وعن الفضل بن عباس قال زار النبي صلى الله عليه وسلم عباسا في بادية لنا ولنا كلبية وحمار ترضى فصلى رسول الله صلى الله عليه وسلم العصر وهما بين يديه ويؤخر أولم يجرأوا ه أحمد والنسائي ولا يجرأوا عنه) الحديث في اسناده عند أبي داود والنسائي محمد بن عمر بن علي والعباس بن عبيد الله بن العباس وهما صدوقان وقال المنذرى ذكر به ضمهم ان في اسنادهما نقول زار النبي صلى الله عليه وسلم الخ فيه منبر وعمة زياره الفاضل المنحول قول في بادية لنا البادية البدوية وهو خلاف الحضر قول كلبية بلفظ التصغير ورواية أبي داود كلبية بالتكبير قول وحماره قال في المفاتيح التاء في سارة وكاتبه لا أفراد كما يقال عمرو وعمرة ويجوز أن تكون لتأنيث قال الجوهرى وربما قالوا حماره والاكثر ان يقال لانثى أنا ان الحديث استدلل به على ان الكلب والحمار لا يقطعان الصلاة وقد اختلف في ذلك وسيأتي الكلام عليه في الباب الذي بعده هذا وليس في هذا الحديث ذكر نعت الكلب بكونه اسود ولا ذكر انه حمار بين يديه وكونهما بين يديه لا يستلزم المرور الذي هو محل النزاع

• (باب ما يقطع الصلاة به مروره) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار رواه أحمد وابن ماجه ومسلم وزادوا في ذلك مثل مؤخرة الرجل وعن عبد الله بن مغفل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يقطع الصلاة المرأة والكلب والحمار رواه أحمد وابن ماجه وعن عبد الله بن الصامت عن أبي ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم يصلي فانه يستمره اذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل فاذا لم يكن بين يديه مثل آخرة الرجل فانه يقطع صلاته المرأة والحمار والكلب الاسود من الكلب الاسود من الكلب الاصفر قال يابن أخى سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سألتني فقال الكلب الاسود شيطان رواه الجماعة الا البخاري) حديث عبد الله

ابن القين المراد من مات منهم مسأ قبل التغيير والتبديل وعجزوا عن احرار الاجر الثاني دون الاول لكن من أدركه منهم -م النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمن به أعطى الاجر مرتين (فاعطوا) أي اعطى كل منهم -م أجره (فما عطاها) فالاول مقبول اعطى الثاني وقيرط الثاني تا كيد أو المعنى اعطوا أجرهم حال كونه غير عطاها فإطاعه حال أو المعنى اعطوا الاجر متساوين والقيرط

أكثر عملاً أن يكون زمان عملهم أكثر احتمال كون العمل أكثر في الزمان الأقل (قال الله عز وجل (هل ظننكم أنما
نقصتكم) من أجركم) أي الذي شرطته لكم (من شيء قالوا لا) لم تنقصنا من أجرنا شيئاً (قال فهو) أي كل ما عطينه من الثواب
(فضلي أوتيه من أشاء) من عباده ورواه هذا الحديث الخمسة مدينون وفيه ٢٥٥ الحديث والفتنة والاختبار والقول

والسماع وتابى عن تابى
وأخرجه البضاوي أيضاً في
الاجارة الى نصف النهار وفي باب
فضل القرآن وفي التوحيد
وباب ذكر في إسرائيل ومسلم
والترمذي والحديث يصلح
لكل واحد من هذه المعاني
المقصودة (عن رافع بن
خديج) الانصاري الاوسي
المدني (رضي الله عنه قال كنا
نصلي المغرب مع النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم) أي في أول
وقتها (فبينما نحن أحداً من
المسجد (وأنه ليصبر) من
الابصار (مواقع نبيلة) وهي
المواضع التي تصل اليها سهامه
إذا رمى بها البقاء الصوم والنيل
هو السهام العربية وهي مؤنثة
لا واحد لها من لفظها قال ابن
سيده وقيل واحدها نبيلة مثل
تمرة وقرة ومقتضاها المبادرة
بالمغرب في أول وقتها بحيث أن
الشرع منها يقع والضوابط
كذلك في الفقه ولا جدب عند حسن
من طريق علي بن بلال عن ناص
من الانصار قالوا كنا نصلي مع
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم المغرب ثم فرغ من فتراته
حتى نأوى ديارنا فالتفتي علينا
مواقع سهاً فقال القطلاني

أكثرين وقفوه على ابن عباس فقد رفعه شعبة ورفع الثقة مقدم على وقف من وقفه وان
كانوا أكثر على القول الصحيح في الأصول وعلوم الحديث انتهى وروى عن عائشة
أنها ذهبت الى انه يقطعها الكلب والحمار والسنور دون المرأة ولعل دليلها على ذلك
ما روت من اعتراضها بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم كما تقدم وقد عرفت ان
الاعتراض غير المروور وقد تقدم عنها أنها روت عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المرأة
تقطع الصلاة فهي محجوبة بما روت ويمكن الاستدلال بحديث أم سلمة الآتي
وسبق في ما عليه وذهب اسحق بن راهويه الى انه يقطعها الكلب الاسود فقط وحكا
ابن المنذر عن عائشة ودليل هذا القول ان حديث ابن عباس الآتي أخرج الحمار
وحديث أم سلمة الآتي أيضاً وكذلك حديث عائشة المتقدم أخرج المرأة والتقييد
بالأسود أخرج ما عداه من الكلاب وحديث ان الخنزير والجوسى واليهودى يقطع
لأنهم يؤمنون به كما تقدم وفيه ان حديث عائشة المتقدم مشتمل على ذكر الكافر ورجال
أسناده ثقات كما عرفت وذهب مالك والشافعي وحكا النووي عن جهم والعلاء
من السلف والخلف ورواه المهدي في البحر من العترة انه لا يقطع الصلاة مروى في
قال النووي وتأول هؤلاء هذا الحديث على ان المراد بالقطع نقص الصلاة لا شغل
القلب بهذه الاشياء وليس المراد ابطالها منهم من يذهب بالنسخ بالحديث الآخر لا يقطع
الصلاة شيء وأما ما تقدم قال به هذا غير مرضي لان النسخ لا يصار اليه الا اذا
تعدى الجمع بين الأحاديث وتأويلها وعلنا التاريخ وليس هنا تاريخ ولا تعدى الجمع
والتأويل بل يتأول على ما ذكرناه مع ان حديث لا يقطع صلاة المرأة ضعيف انتهى
وروى القول بالنسخ عن الطحاوي وابن عبد البر واستدلوا على تأخر تاريخ حديث
ابن عباس الآتي بأنه كان في حجة الوداع وهي في سنة عشر وفي آخر حياة النبي صلى الله
عليه وسلم وعلى تأخر حديث عائشة وحديث ميمونة المتقدمين وحديث أم سلمة الآتي
بأن ما حكاها زوجها عنه يعلم تأخره لكونه صلاة بالليل عندهن ولم يزل على ذلك
حتى ماتت خوصاً مع عائشة مع تكرار قيامه في كل ليلة فلو حدث شيء مما يخالف
ذلك لعان به وعلى تسليم صحة هذا الاستدلال على التأخر لا يتم به المطلوب من النسخ
أما أولاً فقد عرفت ان حديث عائشة وميمونة خارجان عن محل النزاع وحديث
أم سلمة أخص من المتنازع فيه لان الذي فيه سرور الصغيرة بين يديه صلى الله عليه
وسلم وحديث ابن عباس ليس فيه الأمر والاثان فهو أخص من الدعوى وأما ما
فانخلص بهذه الأمور لا يصلح النسخ ما شتم على زيادة عليها ما تقر من وجوب بناء
العام على الخاص مطلقاً وأما نالفة فقد أمكن الجمع بماتقدم وأما ما عداه فيمكن الجمع

وفيه دلالة على تعجيلها وعدم تطويلها وأما الأحاديث الدالة على التأخير فمما قرب سقوط الشك في بيان الجواز ورواه هذا
الحديث الخمسة ما بين رازي وشامي ومدني وفيه الحديث والقول والسماع وأخرجه مسلم وابن ماجه في الصلاة (عن جابر بن
عبد الله) الانصاري (رضي الله عنه ما قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي الظهر بالهاجرة) أي الا ان يحتاج الى الإبرار

لشدة الحر قاله ابن دقيق العيد وتعب بأنه لو كان ذلك مراده اتصال كما فصل في العشاء (و) يصلي (العصر والشمس نقيمة) أي
خالصة صافية بلا تغير (و) يصلي (المغرب إذا وجبت) أي غابت الشمس ولا يبي عوافة حين تجب الشمس ولا يخفى أن محل وقت
دخولها بسقوط قرص الشمس حيث ٢٥٦ لا يحول بين رؤيتها وبين الرائي حائل وفيه دليل على أن سقوط قرص الشمس

يدخل به وقت المغرب (و) يصلي
(العشاء أحيانا) (بجهاها) (وأحيانا)
يؤخرها ويبين هذا التقدير قوله
(إذا رآهم أجمعوا) (و) يصلي (العشاء)
لأن في تأخيرها تنفيرهم (و) إذا
رآهم أبطلوا (آخر) ها لا حراز
الفضيلة في الجماعة ولمسلم أحيانا
يؤخرها وأحيانا يجهاها إذا
رآهم قد أجمعوا والخ وعن شعبة
إذا كثرت الناس عجل وإذا قلوا
أخروا ونحوه ولا يبي عوافة والأحياء
جمع حين وهو اسم بهم يقع على
القليل والكثير من الزمان على
المشهور وقبل الحين ستة أشهر
وقيل أربعون سنة وحديث
الباب يقوى المشهور قال ابن
دقيق العيد إذا تعارض في حق
شخص أمران أحدهما أن
يتقدم الصلاة في أول وقتها
منفردا أو يؤخرها في الجماعة
أيهما أفضل الأقرب عندي أن
التأخير صلاة الجماعة أفضل
وحديث الباب يدل عليه لقوله
فاذا رآهم أبطلوا آخر لأجل
الجماعة مع إمكان التقديم فأت
ورواية مسلم بن إبراهيم التي
تقدمت تدل على أحسن من ذلك
وهو أن انتظار من تكثر بهم
الجماعة أولى من التقديم ولا
يخفى أن محل ذلك إذا لم يفحص

أيضا بأن يحمل حديث عائشة وميمونة وأم سلمة على صلاة النفل وهو يفتفرقه مالا
يفتفرق في الفرض على أنه لم ينقل أنه اجتزأ بذلك الصلاة ويجعل على أن ذلك وقع في غير
حالة الحيض والحكم بقطع المرأة للصلاة إنما هو إذا كانت حائضا كاتمة دم وأيضا قد
عرفت أن وقوع نوبه صلى الله عليه وسلم على ميمونة لا يستلزم أنها بين يديه فضلا عن أن
يستلزم المرور وكذلك ادترض عائشة لا يستلزم المرور ويحمل حديث ابن عباس على
أن الصلاة صلى الله عليه وسلم لم كانت إلى سترة ومع وجود الستة لا يضرب ورثي من
الاشياء المتقدمة كما يدل على ذلك قوله في حديث أبي هريرة ويبنى من ذلك مثل مؤخره
الرحل وقوله في حديث أبي ذر فإنه يستتره إذا كان بين يديه مثل أخرة الرجل ولا يلزم من
نفي الجدار كسب أي في حديث ابن عباس نفي سترة أخرى من حربة أو غيرها كما ذكره
العراقي ويدل على هذا أن البخاري يوجب على هذا الحديث باب سترة الامام سترة من
خلفه فافقه ذلك أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي إلى الستة لا يقال قد ثبت في بعض
طرقه عند البراز بأسناد صحيح باللفظ ليس شيء بستره تحول بيننا وبينه لانا نقول لم ينف
السترة مطلقا إنما نفي السترة التي تحول بينهم وبينه كالجدار المرتفع الذي يمنع الرؤية
بينهما وقد صرح بمثل هذا العراقي ولو سلم أن هذا يدل على نفي السترة مطلقا لا يمكن الجمع
بوجه آخر ذكره ابن دقيق العيد وهو أن قول ابن عباس كما سبأني ولم ينكر ذلك على
أحد ولم يقل ولم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك يدل على أن المرور كان بين يدي بعض
الصف ولا يلزم من ذلك اطلاع النبي صلى الله عليه وسلم على الصف بمتداولا
يطلع عليه لا يقال إن قوله أحد يشمل النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لا معنى للاستدلال
بعدم الانكار من غير النبي صلى الله عليه وسلم مع حضرته ولو سلم اطلاعه صلى الله عليه
وسلم على ذلك كما ورد في بعض روايات الصحيح بالمنظ فلم ينكر ذلك على البناء للعجهول لم
يكن ذلك دليلا على الجواز لأن ترك الانكار إنما كان لأجل أن الامام سترة للمؤمنين كما
تقدم وسبأني ولا قطع مع الستة لما عرفت ولو سلم صحة الاستدلال بهذا الحديث على
الجواز وخلوصه من شواذب هذه الاحتمالات لكان غاية أن الجمار لا يقطع الصلاة ويبقى
ماعداء وأما الاستدلال بحديث لا يقطع الصلاة نفي فتعرف عدم انتهاضه للاحتجاج
ولو سلم انتهاضه فهو عام مخصص لهذه الاحاديث أماعنه ممن يقول أنه يبقى العام على
الخاص مطلقا فظاهر وأماعنه ممن يقول أن العام المتأخرنا صحيح فلا تأخر لعدم العلم
بالتاريخ ومع عدم العلم يبنى العام على الخاص بهذا الجمهور وقد ادعى أبو الحسن
الاجماع على ذلك وأما على القول بالتعارض بين العام والخاص مع جهل التاريخ كما هو
مذهب جمهور الزيدية والخنفية والقاضي عبد الجبار والمبالا في فلا شك أن الاحاديث

التأخير ولم يشق على الحاضر بن والله أعلم كذا في الفتح (والصحيح كانوا) أي الصحابة رضي الله عنهم مجمعين يصلونها الخاصة
معهم صلى الله عليه وآله وسلم بغلس (أو كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصليها) هو شك من الراوي عن جابر ومعناه ما
متأخر زمان لأن أيهما كان يدخل فيه لا يخبر أن أراد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فإصحابه كانوا معه في ذلك وإراد أصحابه

قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان امامهم ولا يلزم من قوله كانوا يصلون ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن معهم ولا من قوله كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان وحده (بخاس) ولا يصنع فيها مثل ما يصنع في العشاء من تعجيلها اذا اجتمعوا وتأخيرها اذا ابطوا والبخاس يفتح اللام ظلمة آخر الليل ورواه هذا الحديث ٢٥٧ الستة ما بين بصري ومدني وكوفي وفيه تابعيان والتحديث والغفنة

والقول والسؤال وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وأبو داود والنسائي (عن عبد الله) ابن مغفل (المزني رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تغلبنكم الاعراب) سكان البوادي وان لم يكن عربيا والعرب من ينسب الى العرب ولو لم يسكن البادية (على اسم صلاتكم المغرب) أي لا تتبعوا الاعراب في تسميتهم لان الله تعالى سماها غربا ولم يسمها عشاء وتسمية الله أولى من تسميتهم والسري انتهى خوف الاشتباه على غيرهم من المسلمين لكن حديثه لو يعلمون ما في العفة بوضح ان انتهى ليس لتعريض أو المعنى لا يغصب منكم الاعراب قاله الطيبي فاله في الظاهر للاعراب وفي الحقيقة للعجم (قال وتقول الاعراب هي) أي المغرب (العشاء) قال الكرماني فاعل قال عبد الله المزني راوي الحديث ونوزع فيه بأنه يحتاج الى نقل خاص لذلك والافظاهم اراد الامعاء بي انه من جهة الحديث والاصل عدم الادراج ورواه الحديث الخمسة بصريون وفيه

الخاصة فيما نحن بصدده أرجح من هذا الحديث العام اذا تقرر لك ما أسلفنا عرفت ان الكلب الاسود والمرأة الحائض يقطعان الصلاة ولم يعارض الادلة القاضية بذلك معارض الا ذلك المسموم على المذهب الثاني وقد عرفت انه مرجوح وكذلك يقطع الصلاة الخنزير والجوسي واليهودي ان صح الحديث الوارد بذلك وقد تقدم ما يؤيده ويبقى النزاع في الحمار وقد أسلفنا في ذلك ما فيه كفاية وأما المرأة غير الحائض والكلب لذي ليس باسود فقد عرفت الكلام فيهما انتهى (وعن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يصلي في حجرته اغريز يديه عبد الله أو عمر فقال بيده هكذا فرجع فمرت ابنة أم سلمة فقال بيده هكذا فضت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هن أغلب رواه أحمد وابن ماجه) الحديث في اسناده مجهول وهو قيس المدني والمحدثين قيس القاص وبقيته رجاله ثقات قوله عبد الله أو عمر يعني ابني أبي سلمة قوله ابنة أم سلمة تعني زينب بنت أبي سلمة قوله هن أغلب أي لا يفتن بلهاهن والحديث يدل على أن حروا الحاربية لا يقطع الصلاة والاستدلال به على ذلك لا يتم الا بعد تسليم انه لم يكن له صلى الله عليه وآله وسلم ستة عند حروا وأنه اعتد بتلك الصلاة وقد عرفت بقبلة الكلام على ذلك في شرح الاحاديث التي قبله (وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع الصلاة شيء وأدروا ما استطعتم فاعماها وشيطان رواء أبو داود) الحديث في اسناده مجاهد ابن سعيد بن غير الله ما في الكوفي وقد تكلم فيه غير واحد وأخرج له مسلم حديثا مقررنا بجماعة من أصحاب الشيعي وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني بلفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبا بكر وعمر قالوا لا يقطع صلاة المسلم شيء وأدروا ما استطعتم وفيه ابراهيم بن يزيد الخوزي وهو ضعيف قال العراقي والصحيح عن ابن عمر ما رواه مالك في الموطأ من قوله انه كان يقول لا يقطع الصلاة شيء ثم ايمر بين يدي المصلي وأخرج الدارقطني عنه باسناد صحيح انه قال لا يقطع صلاة المسلم شيء وفي الباب أيضا عن أنس عند الدارقطني بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلى بالناس فمروا بين أيديهم حارفتل عباس بن أبي ربيعة سبحان الله سبحان الله فلما سلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من المسبح آتفا قال أنا يا رسول الله اني سمعت ان الحاربية يقطع الصلاة قال لا يقطع الصلاة شيء واسناده ضعيف كما قال الحافظ في الفتح وعن جابر عند الطبراني في الاوسط بلفظ قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع الصلاة شيء وأدروا ما استطعتم وفي اسناده يحيى بن معين التمار وهو ضعيف وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير والدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يقطع الصلاة شيء وفي اسناده عفير بن معدان وهو ضعيف وعن

٢٣ نيل في الحديث والغفنة والقول وهو من اراد البخاري (عن عائشة رضي الله عنها قالت اعتمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) من الليل أي (بالعشاء) أي آخرها حتى اشتدت ظلمة الليل وكانت عادته صلى الله عليه وآله وسلم تقديمها وعن الخليل العفة ابيهم ثلاث الليل الاول بعد غروب الشفق (وذلك قيل أن يفشو الاسلام) أي يظهر في غير المدينة

وأنما ظهر في غيرها بعد فتح مكة (فلم يخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى قال عمر) بن الخطاب رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (نام النساء والصبيان) أي الحاضرور في المسجد وخصهم بالذكر دون الرجل لأنهم مظنة قلة العبر عن النوم ومحل الشفقة والرحمة ولم اتم صلى الله عليه وآله وسلم حتى ذهب عامة الليل وحتى نام أهل المسجد وفي حديث ابن عمر

في هذه القصة حتى رقدنا في المسجد ثم استيقظنا ونحوه في حديث ابن عباس وهو محمول على أن الذي رقد به عنهم لا كانوا ونسب الرقاد إلى الجميع مجاز (فخرج صلى الله عليه وآله وسلم) فقال لأهل المسجد ما ينظروها أي الصلاة في هذه الساعة (أحد من أهل الأرض غيركم) وذلك أمالانه لا يصل حينئذ إلا بالمدينة أو لأن سائر الأقوام ليس في دينهم صلاة وفيه دلالة على فضل انتظار العشاء ورواه ستة وفيه رواية تاجي عن تابعي عن مصابي والتحديث والعنونة والاختبار والفول وأخرجه البخاري أيضا في باب النوم قبل العشاء لمن غاب ومسلم (عن أبي موسى) عبد الله ابن قيس الأشعري (رضي الله عنه قال كنت أنا وأصحابي الذين قدموا معي في السقيفة نزولا) جمع نازل كشهود وشاهد (في بيع بطحان) بضم الباء وسكون الطاء في رواية الهذليين وأد بالمدينة وقيل له أبو علي في بارعه كهل اللغة بفتح الموحدة وكسر الطاء وقال البكري لا يجوز غيره (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينة فكان يتناوب النبي صلى الله عليه وسلم عند صلاة العشاء كل ليلة نفر منهم) عدة رجال من ثلاثة إلى عشرة (فوافقه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنا

أي هريرة عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع صلاة المرأة ولا مكعب ولا حمار وأدأما استطعت وهو من رواية اسمعيل بن عمار عن اسحق بن عبد الله بن أبي فروة عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة فإن صح كان صالحا للاستدلال به على النسخ ان صح تأخر تاريخه وأما بقية أحاديث الباب فلا تصلح لذلك لأنها على ما فيها من الضعف عمومات مجهولة التاريخ وقد قدمنا كيفية العمل فيها على ما يقتضيه الأصول وقد أخرج سعيد بن منصور عن علي بن أبي حمزة وعثمان وغيرهما من أقوالهم فحولوا حديث الباب بإسناد صحيح (وعن ابن عباس قال أقيمت ركعة على أن أنابوا يومئذ قد ناهزت الاحتلام ورسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بالناس معي

إلى غير حد افررت بين يدي بعض الصف فبرزت وأرسلت الاثنتان ترتع فدخلت في الصف فلم ينكر ذلك علي أحد رواه الجماعة) قوله علي أنان الاثنتان بهمزة مفتوحة وتاء مشددة من فوق الاثني من الخبر ولا يقال اثانة والجار يطاق على الذكر والاتى كالفرس وفي بعض طرق البخاري على حمار اثان قوله ناهزت الاحتلام أي قاربته من قولهم نهز نهزا أي نهض يقال ناهز الصبي البلوغ أي دنا وقد أخرج البزار بإسناد صحيح أن هذه القصة كانت في حجة الوداع كما تقدم ففيه دليل على أن ابن عباس كان في حجة الوداع دون البلوغ قال العراقي وقد اختلف في سنة حين توفي النبي صلى الله عليه وسلم فقيل ثلاث عشرة ويدل له قولهم أنه ولد في الشعب قبل الهجرة بثلاث سنين وقيل كان عمره عشرين سنين وهو ضعيف وقيل خمس عشرة قال أحمد انه الصواب انتهى وفي البخاري عن سعيد ابن جبيرة قال سئل ابن عباس من أنت حين قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أنا يومئذ مخمخون وكانوا لا يختصمون الرجل حتى يدرك قوله بين يدي بعض الصف زاد البخاري في الحج حتى سرت بين يدي بعض الصف قوله فلم ينكر ذلك علي أحد قال ابن دقيق العيد استدل ابن عباس بترك الانكار على الجواز ولم يستدل بترك اعادتهم الصلاة لأن ترك الانكار أكثر فائدة قال الحافظ وتوجيه ان ترك الاعادة يدل على معهما فقط لا على جواز المرور وترك الانكار يدل على جواز المرور وصحة الصلاة معهما والحديث استدل به علي أن مرور الحمار لا يقطع الصلاة وأنه ناسخ لحديث أبي ذر الملقوم ونحوه يكون هذه القصة في حجة الوداع وقد تعقب بما قدمنا في شرح أحاديث أول الباب وحكي الحافظ عن ابن عبد البر أنه قال حديث ابن عباس هذا يخص حديث أبي سعيد إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحدكم يمر بين يديه فإن ذلك مخصوص بالامام والمأموم فاما المأموم فلا يضره من يمر بين يديه لحديث ابن عباس هذا قال وهذا كله لا خلاف فيه بين

العلماء

وأصح ما في له بعض الشغل في بعض أمره) تجهيز جيش كافي معجم الطبراني من وجه صحيح عن جابر (فأتم) صلى الله عليه وآله وسلم (باصلاة) أي أخرها عن أول وقتها فيه دلالة على أن تأخير النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى هذه الغاية لم يكن قصدا ومثله قوله

في حديث ابن عمر شغل عم اليه وكذا قوله في حديث عائشة أعمت بالصلاة ليله يدل على أن ذلك لم يكن من شأنه والفصل في هذا حديث جابر كانوا إذا اجتمعوا على وإذا أبطلوا آخر (- حتى أبطلوا الليل) أي أتتف أو طلعت نجومه واشتبهت أو كثرت ظلمته ويؤيد الأول رواية حتى إذا كان قريبا من نصف الليل وفي الصحاح إبطال الليل ٢٥٩ ذهب معظمهم وأكثروا وعندهم لم عن

عائشة حتى ذهبت عامة الليل (ثم خرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فصلي بهم فلما قضى صلاته قال لمن حضره على رساكم) بكسر الراء وقد تفقح أي تأفوا (أبشروا) من أبشرا الرباعي أو من بشر (ان من نعمة الله عليكم أنه ليس أحد من الناس يصلي هذه الساعة غيركم) أي ان من نعمة الله عليكم أنهم انفرادكم بهذه العبادة (أو قال ما صلى هذه الساعة أحد غيركم لا يدرى أي الكلمتين قال) صلى الله عليه وآله وسلم واستدل بذلك على فضل تأخير العشاء ولا يعارض ذلك فضيلة أول الوقت لما في الانتظار من الفضل قال ابن بطال ولا يصلح ذلك إلا لأن الأئمة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم أمر بالتحفيف وقال ان فيهم الضعيف وإذا الحاجة فترك التطويل عليهم في الانتظار أولى قلت وقد روى أحمد وأبو داود والنسائي وابن خزيمة وغيرهم من حديث أبي سعيد الخدري صلينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم صلاة العقة فلم يخرج حتى مضى نحو من سطر البسل فقال ان الناس قد صلوا وأخذوا مضاجعهم وانكم لن تزالوا في صلاة ما انتظرت الصلاة لولا

العلم وكذا نقل القاضي عياض الاتفاق على أن المأمومين يصلون إلى سعة لكن اختلوا هل سترتهم سيرة الامام أو سترتهم الامام بنفسه انتهى اذا تقرر الاجماع على أن الامام أو سترته سيرة للمؤمنين وتفرق بالحديث المتقدمة ان الحمار ونحوه انما يقطع مع عدم اتخاذ السترة تبين بذلك عدم صلاحية حديث ابن عباس للاحتجاج به على ان الحمار لا يقطع الصلاة لعدم تفرقه لحل النزاع وهو القطع مع عدم السترة ولو سلم تناوله لكان المتعين الجمع مما تقدم

(أبواب صلاة التطوع)

(باب سنن الصلاة الرتبة الموكدة)

(عن عبد الله بن عمر قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ركعتين قبل الظهر وركعتين بعد الظهر وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الغداة كانت ساعة لا أدخل على النبي صلى الله عليه وسلم فيها الفخذين حصة أنه كان اذا طلع الفجر وأذن المؤذن صلى ركعتين متفق عليه وعن عبد الله بن شقيق قال سألت عائشة عن صلاة النبي صلى الله عليه وسلم فقالت كان يصلي قبل الظهر ركعتين وبعد الظهر ركعتين وبعد المغرب ركعتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين ورواه الترمذي وصححه وأخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وبعثناه لكن ذكرناه قبل الظهر أربعاً قوله حفظت في لفظ البخاري صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم قوله ركعتين ورواية البخاري صليتين مكاناً ركعتين في جميع أطراف الحديث والمراد بهما الركعتان وقد ساقه البخاري في باب الركعتين قبل الظهر بنحو اللفظ الذي ذكره المصنف هنا قوله ركعتين قبل الظهر في الحديث الآخر أربع قبل الظهر قال الداودي وقع في حديث ابن عمر أن قبل صلاة الظهر ركعتين وفي حديث عائشة أربعاً وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى قال ويحتمل أن ينسب ابن عمر ركعتين من الأربع قال الحافظ وهذا الاحتمال بعيد والاولى أن يحتمل على حالين فكان تارة يصلي ثنتين وتارة يصلي أربعاً وقيل هو محمول على أنه كان في المسجد ينتصر على ركعتين وفي بيته يصلي أربعاً ويحتمل أنه كان يصلي اذا كان في بيته ركعتين ثم يخرج إلى المسجد فيصلي ركعتين فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته واطلعت عائشة على الامرين ويتوى الاول ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عائشة أنه كان يصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج قال أبو جعفر الطبري الاربع كانت في كثير من أحواله والركعتان في قبلها قوله وركعتين بعد المغرب زاد البخاري في بيته وفي لفظ له فأما المغرب والعشاء ففي بيته وقد استدل بذلك على أن فعل

ضعف الضعيف وسهم الضعيف وحاجة إلى الحاجة لا خرجت هذه الصلاة إلى سطر الليل وفي حديث ابن عباس لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يصلوا هذا الصلاة هكذا وللترمذي وصححه من حديث أبي هريرة لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن يؤخروا العشاء إلى ثلث الليل أو نصنه فعلى هذا من وجد قوة على تأخيرها ولم يغلبه النوم ولم يشق على أحد من المأمومين فالتأخير

في حقه أفضل وقد قرر التنوير ذلك في شرح مسلم وهو اختيار كثير من أهل الحديث من الشافعية وغيرهم وتقول ابن المنذر
عن الليث وامحق ان المستحب تأخير العشاء الى قبل الثلث وقال الطحاوي الى الثالث وبه قال مالك وأحدوا أكثر الصحابة
والتابعين والمختار من حيث الدليل ٢٦٠ فضيلة لتأخير ومن حيث النظر التجميل والله أعلم (قال أبو موسى)

الاشعري رضى الله عنه
(فرجنا) حال كوتنا (فرجنا)
جميع فرحان على غير قياس أو
تأنيث أفرح ولابن عساكر فرحا
على المصدر وفي أخرى وفرحنا
(بما معنا) أي بالذي معناه
(من رسول الله صلى الله عليه
 وآله وسلم) أي من اختصاصنا
به هذه العبادة التي هي نعمة
عظيمة مستلزمة للمثوبة
الحسنة في مع ما انضم لذلك من
صلاتهم لها خلف بينهم صلى الله
عليه وآله وسلم ورواه هذا الحديث
ما بين كوفي ومدني وفيه التصديق
والنعمة والقول وأخرجه مسلم
في الصلاة وأبو داود والنسائي
من حديث أبي سعيد وكذا ابن
ماجه (عن عائشة رضي الله
عنها حديث اعتمر رسول الله
صلى الله عليه وآله وسلم بالعشاء
وناداه عمر بن الخطاب (الصلاة
نام النساء والصبيان قد تقدم)
قرينا (وفي هذا زيادة قالت)
عائشة (وكانوا يصلون العشاء
فيما بين أن يغيب الشفق) أي
الاحمر المنصرف اليه الامم
وعند أبي حنيفة البياض دون
الحرارة والاول أربع (الى ثلث
الليل الاول) ورواه هذا
الحديث سبعة وفيه رواية

النوافل لليلة في البيوت أفضل من المسجد بخلاف روايت التمار وحكي ذلك عن مالك
والثوري قال الحافظ وفي الاستدلال به لذلك نظر والظاهر ان ذلك لم يقع عن محدثي
كان صلى الله عليه وسلم يتشاغل بالناس في التمار غالبا وبالليل يكون في بيته غالبا وروى
عن ابن أبي ليلى انه لا تجزئ صلاة سنة المغرب في المسجد واستدل بحديث محمود بن لسد
مرفوعا ان الر كعتين بعد المغرب من صلاة البيوت وحكي ذلك لاحد فاستحسنه قوله
ور كعتين بعد العشاء زاد البخاري في بيته وقد تقدم الكلام في ذلك قوله ور كعتين قبل
الغداة الى آخره فيه انه انما أخذ عن حفصة وقت اتياع الر كعتين لأصل المشروعية
كذا قال الحافظ والحديثان يدلان على مشروعية ما لا خلاف عليه من النوافل وانما
مؤقتة واستحباب المواظبة عليهم او في ذلك ذهب الجمهور وروى عن مالك ما يخالف
ذلك وذهب الجمهور أيضا الى أنه لا وجوب لشي من روايت الفرائض وروى عن الحسن
البصري القول بوجوب ركعتي الفجر (وعن أم حبيبة بنت أبي سفيان عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال من صلى في يوم وابله ثلثي عشرة سجدة سوى المكتوبة في له بيت
في الجنة رواه الجماعة الا البخاري ونظر الترمذي من صلى في يوم وابله ثلثي عشرة ركعة في
له بيت في الجنة أربع ركعات الظهر ور كعتين بعدهما ور كعتين بعد المغرب ور كعتين بعد
العشاء ور كعتين قبل صلاة الفجر وللنسائي حديث أم حبيبة كالترمذي لكن قال
ور كعتين قبل العصر ولم يذكر كرتين بعد العشاء الحديث قال الترمذي بعد ان ساقه
بهذا التفسير حسن صحيح وقد فهم أيضا ابن حبان وقد ساقه بهذا التفسير الترمذي
والنسائي وابن ماجه من حديث عائشة وفي الباب عن أبي هريرة عند النسائي وابن ماجه
بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من صلى في يوم ثلثي عشرة ركعة في الله
له بيت في الجنة ركعتين قبل الفجر ور كعتين قبل الظهر ور كعتين بعد الظهر ور كعتين
أظنه قال قبل العصر ور كعتين بعد المغرب أظنه قال ور كعتين بعد العشاء الاخرة وفي
اسناد محمد بن سليمان الاصبهاني وهو ضعيف وعن أبي موسى عند أحمد والبخاري
والطبراني في الاوسط بلفظ حديث أم حبيبة بدون التفسير وأحاديث الباب تدل على
نا كد صلاة هذه الاثني عشرة ركعة وهي من السنن التابعة للفرائض وقد اختلف في
حديث أم حبيبة كما ذكر المصنف فالترمذي أثبت ركعتين بعد العشاء ولم يثبت ركعتين
قبل العصر والنسائي عكس ذلك وحديث عائشة فيه اثبات الر كعتين بعد العشاء دون
الر كعتين قبل العصر وحديث أبي هريرة فيه اثبات ركعتين قبل العصر ور كعتين بعد
العشاء والله أعلم لم يثبت قبل الظهر الا ركعتين والتمتعين المصير الى مشروعية جميع

تابعي عن تابعي عن صحابة والتحديث والاخبار والقول وفي هذا بيان الوقت المختار لصلاة العشاء لم يشعر به
السابق من المواظبة على ذلك وقد ورد بصيغة الامر في هذا الحديث عند النسائي عن الزهري وانظر ثم قال صلوا فيها بين
أن يغيب الشفق الى ثلث الليل وليس بين هذا وبين قوله في حديث أنس انه أخر الصلاة الى نصف الليل معارضة لان حديث

عائشة مجهول على الاغاب من عادة صلى الله عليه وآله وسلم زاد مسلم قال ابن شهاب وزكريا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال وما كان لكم أن تنزروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة وذلك حين صاح عليه همرو تنزروا بفتح التاء وسكون الون وضم الزاي أى تلحوا عليه وروى بضم الاول بعدهم واحدة ثم اراه مكسورة ٢٦١ نزل أى تخرجوا (وفى رواية عن ابن

عباس رضى الله عنهم قال فخرج رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كأنه أنظر إليه الآن) حال كونه (بقطر رأسه ماء) أى ما رأسه وحال كونه (واضع يده

على رأسه) وكان عليه السلام

قد اغتسل قبل أن يخرج (فقال

لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم أن

يصلوا هكذا) أى فى هذا الوقت

(وحكى ابن عباس وضع النجى

صلى الله عليه وآله (وسلم يده

على رأسه قال فبدد) أى فرق

(أصابه شيا من تبيد ثم وضع

أطراف أصابعه على قرن الرأس)

أى جانبه (ثم ضمها) أى أصابعه

وسلم ثم صمها قال عياض وهو

الصواب فانه يصف عصر الماء

من الشعر باليد (يمرها كذلك

على الرأس حتى مست ابهامه

طرف الاذن عما يلي الوجه على

الصدغ) بضم الصاد (وناحية

اللبة لا يقصر) من التقصير أى

لا يبطئ ولا أصبلي لابعصر بالعين

المهمله قال الحافظ ابن حجر

والاول هو الصواب (ولا يبطئ)

بضم الطاء أى لا يستعجل (الا

كذلك) وقال لولا أن أشق على

أمتي لأمرتهم أن يصلوا هكذا

أى وهذا الوقت ورواه النجسة

ما بين مروزي وعافى ومكى ومضى

ما اشتملت عليه هذه الاحاديث وهو ان كان أربع عشرة ركعة والاحاديث مصرحة بان الثواب يحصل باثنتى عشرة ركعة ولكنه لا يعلم الايمان بالعدد الذى نص عليه صلى الله عليه وسلم فى الاوقات التى جاء التفسير بها الا بقل أربع عشرة ركعة لما ذكرنا من الاختلاف

(باب فضل الأربع قبل الظهر وبعدها وقبل العصر وبعده العشاء)

(عن أم حبيبة قالت سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى أربع ركعات قبل

الظهر وأربعاً بعده حرمه الله على النار رواه النجسة وصححه الترمذى) الحديث من

رواية مكحول عن عنبسة بن أبي سفيان عن أم حبيبة وقد قال أبو زرعة وهشام بن عمار

وأبو عبد الرحمن النسائي ان مكحول لم يسمع من عنبسة بن أبي سفيان كذا قال المذرى

وقد أعلمه ابن القطان وأنكره أبو الوليد الطيالسي وأما الترمذى فصحه كما قال المصنف

لكن من طريق أبي عبد الرحمن القاسم بن عبد الرحمن صاحب أبي امامة قال المذرى

والقاسم هذا اختلف فيه فنه من يضعف روايته ومنهم من يوثقه انتهى وقد روى

عن ابن حبان انه صححه ورواه الترمذى أيضا عن محمد بن عبد الله الشعبي عن عنبسة بن

أبي سفيان عن أم حبيبة وقال حسن غريب وهذه متابعه لمكحول والشعبي المذكور

وثقه دحيم والمفضل بن عسان العلاف والنسائي وابن حبان قوله حرمه الله على النار فى

رواية لم تحسم النار وفى رواية حرم على النار وفى أخرى حرم الله له على النار وقد اختلف

فى معنى ذلك هل المراد انه لا يدخل النار أصلاً وأنه وان قدر عليه دخوله الا أنه كاه النار

أو انه يحرم على النار ان تستوعب أجزاءه وان مست بعضه كفى ببعض طرق الحديث عند

النسائي بل ينفذ فمس وجهه النار أبداً وهو موافق لقوله فى الحديث الصحيح وحرم على

النار أن تأكل كل موضع السجود فيكون قد أطلق السكل وأريد به بعض مجاز والجل على

الحقيقة أولى وان الله تعالى يحرم جميعه على النار وفضل الله تعالى أوسع ورحمته أعم

والحديث يدل على تأكد استحباب أربع ركعات قبل الظهر وأربع بعده وكفى بهذا

الترغيب بأعشاء على ذلك وظاهر قوله من صلى ان التحريم على النار يحصل بمرة واحدة

والكثرة قد أخرجه الترمذى وأبو داود وغيرهما باللفظ من حافظ فلا يحرم على النار الا

الحافظ (وعن ابن عمران النبي صلى الله عليه وسلم قال رحم الله امرأً صلى قبل العصر

أربعاً رواه أحمد وأبو داود والترمذى) الحديث حسنه الترمذى وصححه ابن حبان وابن

خزيمة وفى اسناده محمد بن مهران وفيه مقال ولكنه قد وثقه ابن حبان وابن عدى وفى

الباب عن على رضى الله عنه عند أهل السنن باللفظ كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلى قبل

وفيه الحديث والاحبار والقول وأخرجه مسلم فى الصلاة وأبو داود فى الطهارة (وروى أنس هذا الحديث فقال فيه كانى

أنظر الى ويص حاتم صلى الله عليه وآله وسلم أى بريقه ولعمريه (اللائحة أى ليلة اذا أخر العشاء والنون عوض عن المضاف

إليه وفيه ان وقت صلاة العشاء الى نصف الليل اختياراً أو ما وقت الجواز فمتداني وقت طلوع الفجر لحديث قتادة عنده مسلم

ليس في النوم تفريطا إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يحجي وقت الصلاة الآخرة وقال الاصطخري اذا ذهب نصف الليل صارت قضاء قال ودانيل الجهور حديث أبي قتادة المذكور قلت وعموم حديث أبي قتادة مخصوص بالاجماع في الصبح وعلى قول الشافعي الحديث في المغرب ٢٦٢ فلا يصطخري أن يقول انه مخصوص بالحديث المذكور وغيره من الاحاديث

في العشاء (عن أبي موسى) الاشعري (رضي الله عنه) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) قال من صلى البردين يفتح الله له وسكون الراءفة في برد والمراد صلاة الفجر والعصر ويدل على ذلك قوله في حديث جرير صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها زاد في رواية لم يعنى العصر والفجر قال الخطابي مما يدل على ذلك ما يصح ايان في بردى النهار وهو ما طرأه حين يطيب الهواء ويذهب سودة الحر (أدخل الجنة) بهر بالمناذري عن المضارع ليعلم أن المواعيد بمنزلة الا في المحقق الوقوع واما تازت الفجر والعصر بذلك لزيادة ثبوتها وترغيبا في المحافظة عليها المشهور الملائكة فيها ومنهم يوم للقب ليس بحجة (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) ان زيدا بن ثابت الانصاري رضي الله عنه (حدثه) أي انسا (اتهم) أي زيدا وأصحابه (تسكروا) أي أكلوا السكور وهو ما يؤكل في السكور اما بالضم فهو اسم لنفس الفعل مع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قاموا الى الصلاة أي صلاة الصبح قال أنس (قلت) لزيد (كم كان بينهما) أي بين السكور

المعصر أربع ركعات ينصل بينهما بالتسليم وزاد الترمذي ولساني وابن ماجه على الملائكة المقربين ومن تبعهم من المسلمين والمؤمنين وله حديث آخر به عنده الطبراني في الاوسط وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عنده الطبراني في الكبير والوسط هر فوعا بافظ من صلى أربع ركعات قبل العصر لم يسه النار وعن أبي هريرة عن أبي نعيم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات قبل العصر غفر الله له وهو من رواية الحسن عن أبي هريرة ولم يسمع منه وعن أم حبيبة عن أبي يعلى بافظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على أربع ركعات قبل العصر بنى الله له بيتا في الجنة وفي اسناده محمد بن سعيد المؤذن قال العراقي لا أدري من هو وعن أم سلمة عنده الطبراني في الكبير عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى أربع ركعات قبل العصر حرم الله بدنه على النار والاحاديث المذكورة تدل على استحباب أربع ركعات قبل العصر والدعاء منه صلى الله عليه وسلم بالرجعة في ذلك والتصريح بغيره بدنه على النار مما يتنافس فيه المتنافسون (وعن عائشة قالت ما صلى النبي صلى الله عليه وسلم العشاء قط فدخل على

الاصلي أربع ركعات اوست ركعات رواء أجودا وبوداود) الحديث رجال اسناده ثقات ومقاتل بن بشير الجهلي قد وثقه ابن حبان وقد أخرجه أيضا النسائي وقد أخرجه البخاري وأبو داود والنسائي من حديث ابن عباس قال بت في بيت خاتمي ميمونة الحديث وفيه فصل في قيام الليل والطبراني في الكبير من حديث ابن عباس يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من صلى أربع ركعات خلف العشاء لا آخرة قرأ في الركعتين الاوتين قرأ يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وفي الركعتين الاخيرتين تنزل السجدة وتبارك الذي بيده الملك كتب له كاربوع ركعات من ليلة القدر وفي اسناده ابو فروة بن زيد بن سنان الرهاوي ضعفه الجهور وقال أبو حاتم مجله الصدق وقال البخاري مقارب الحديث وروى محمد بن نصر من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى العشاء الآخرة ثم صلى أربع ركعات حتى لم يبق في المسجد غيري وغيره وفيه المنال بن عمرو وقد اختلف فيه وروى الطبراني في الكبير عن ابن عمر هر فوعا عن صلى العشاء الآخرة في جماعة وصلى أربع ركعات قبل أن يخرج من المسجد كان كهدل ليلة التندر قال العراقي لم يصح وأكثرا للاحاديث ان ذلك كان في البيت ولم يرد التقييد بالمسجد الا في حديث ابن عباس وحديث ابن عمر المذكورين فاما حديث ابن عمر فتدبر ما قال العراقي فيه وأما حديث ابن عباس ففي اسناده من تقدم قال العراقي وعلى تقدير ثبوته فيكون قد وقع

والقيام الى الصلاة (قال) زيد (قدر) قراءة (تخمين أو ستين يعني ايه) استدل به البخاري على ان أول وقت ذلك الصبح طلوع الفجر لانه الوقت الذي يحرم فيه الطعام والشرب والمدة التي بين الفراغ من السكور والدخول في الصلاة وهي قرابة تخمين آية أو نحوها قدر ثلث خمس ساعة ولعلها قد ارميت وضافا شعر بذلك بان أول وقت الصبح أول ما يطلع النجدي فيه

انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يدخل في صلاة الصبح بغاس وزواته الخمسة بصريون وفيه التمديث والغنغنة والقول ورواية
 صحابي عن صحابي وأخرجه البخاري في الصوم وكذا مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه ❦ (عن سهل بن سعد) بن مالان
 الانصاري - ابي ادي الصحابي ابن الصحابي (رضي الله عنه قال كنت أنسهر ٢٦٣ في أهل ثم يكون سرعة في أن أدرك صلاة

ذلك منه ابيان الجواز واضرورة في المسجد اقتضت ذلك والحديث يدل على مشروعية صلاة أربع ركعات أو ست ركعات بعد صلاة العشاء وذلك من جملة صلاة الليل وسما في الكلام فيها (وعن البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من صلى قبل الظهر أربعة ركعات كان كما أتى به من ليلة ومن صلاه بعد العشاء كان كمن لم ينام من ليلة القدر) واسمعيد بن منصور في سننه الحديث أخرجه أيضا الطبراني في الاوسط باللفظ الذي ذكره المصنف وهو من رواية ناهض بن سالم الباهلي قال حدثنا عمار أبو هاشم عن الربيع بن لوط عن عمه البراء بن عازب عن النبي صلى الله عليه وسلم وعمار والربيع ثقتان وأما ناهض فقال العراقي لم أره لم يسم فيه جرحا ولا تعديلا ولم أجده ذكره انتهى وأخرج الطبراني عن البراء حديثا آخر وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سبي الحفظ وفي الباب عن أنس عند الطبراني أيضا باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع ركعات قبل الظهر كعدلهن بعد العشاء وأربع بعد العشاء كعدلهن من ليلة القدر وفي اسناده يحيى بن عتبة وإيس بن مثة قاله النسائي وغيره وقال ابن معين ليس بشيء والحديث يدل على مشروعية أربع ركعات قبل الظهر وقد تقدم الكلام فيها وعلى مشروعية أربع ركعات بعد العشاء وقد قدمنا ما في ذلك من الاحاديث

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
أسفرهوا بالفجر فإنه أعظم للأجر
فقوله الشافعي وغيره على أن
المراد بذلك تحقق طلوع الفجر
وجعله الطحاوي على أن المراد
الامر بتطويل القراءة فيها حتى
يخرج من الصلاة مسعرا وأبعد
من زعم أنه ناسخ للصلاة في الغلس
وأما حديث ابن مسعود الذي
أخرجه البخاري وغيره أنه قال ما
أبى رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم صلى صلاة في غير وقتها غير
ذلك اليوم يعني الفجر يوم
المزدلفة فعمول على أنه صلى الله
عليه وآله وسلم دخل فيها مع طلوع

التهجر من غير تأخير فان في حديث زيد بن ثابت ومهمل بن سعد ما يشعر بتأخير يسير لانه صـ لاها قبل أن يطلع الفجر والله سبحانه أعلم ورواه هذا الحديث الخمسة مديون وفيه رواية الاخـ عن أخيه والتحديث والعنفنة والسماع ع عن ابن عباس رضي الله عنهما قال شهد عدي رجال عدول (مرضيون) لاشك في صدقهم ووثوقيتهم قال في الفتح لم يقع لتسمية الرجال

المرضي (وارضاهم عندى عمر) بن الخطاب رضى الله عنه (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى) نهى تحريم (عن الصلاة) التي لا سبب لها (بعد صلاة الصبح) والنهي متعلق باداء الصلاة لا بالوقت فتعين التقدير بالصلاة في الموضوعين نعم يتعلق أيضا بن لم يصل من الطلوع ٢٦٤ الى الارتفاع كرمح ومن الاستواء الى الزوال ومن الاصفرار حتى تغرب للنهي

عن الصلاة فيها في صحيح مسلم لكن ليس فيه ذكر الريح وأشار الرافعي الى ذلك بقوله ربما انقسم الوقت الواحد الى متعلق بالفعل والى متعلق بالزمان قال ابن دقيق العيد هذا الحديث معمول به عند فقهاء الامصار وخالفه بعض المتقدمين وبعض الظاهرية من بعض الوجوه (حق تشرق الشمس و) تكره الصلاة (بعد) صلاة العصر (حتى تغرب) الشمس فلو أحرم بها لاسبب له كالتألف المطلق لم تتعقد كصوم يوم العيد بخلاف ماله سبب كفرض أو نفل فائتين فلا كراهة فيه ما لانه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بعد العصر سنة الظهر التي فاتته رواه الشيخان فالسنة الحاضرة والنسبة الفائتة أولى وكذا صلاة جنازة وكسوف وخسوف مسجد وسجدة شكر وتلاوة وضع أبو حنيفة رحمه الله مطلقا الا عصر يومه والمذكورة أيضا والحديث وارد عليه وقال مالك تحرم النوافل دون الفرائض ووافقه أحمد لكنه استثنى ركعتي الطواف قال في الفتح حكى عن طائفة من السلف الاباحة مطلقا وان أحاديث النهي منسوخة وبه

صلى الله عليه وسلم انه قال أفضل الصلاة بعد الفريضة الصلاة في جوف الليل وبالاختلاف في وجوبه كما سيأتي وقد وقع الاختلاف أيضا في وجوب ركعتي الفجر فذهب الى الوجوب الحسن البصري حكى ذلك عنه ابن أبي شيبة في المصنف وحكى صاحب البيان والرافعي وجه البعض الشافعية ان الوتر ركعتي الفجر سواء في الفضيلة (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل رواه أحمد وأبو داود) الحديث في اسناده عبد الرحمن بن اسحق المدني ويقال فيه عباد بن اسحق أخرجه مسلم واستشهد به البخاري ورواه يحيى بن معين وقال أبو حاتم الرازي لا يحتج به وهو حسن الحديث وليس بثبت ولا قوي وقال يحيى بن سعيد القطان سألت عنه بالمدينة فلم يحمدوه وقال بعضهم انما لم يحمدوه في مذهبه فانه كان قد ريانفوه من المدينة فاماروا بآياته فلا بأس وقال البخاري مقارب الحديث وقال العراقي ان هذا حديث صالح والحديث يقتضي وجوب ركعتي الفجر لان النهي عن تركهما حقيقة في التحريم وما كان تركه حراما كان فعله واجبا ولا سيما مع تعقيب ذلك بقوله ولو طردتكم الخيل فان النهي عن الترك في مثل هذه الحالة الشديدة التي يباح لاجلها كثير من الواجبات من الأدلة الدالة على ما ذهب اليه الحسن من الوجوب فلا بد للجمهور من قرينة صارفة عن المعنى الحقيقي للنهي بعد تسليم صلاحية الحديث للاحتجاج وأما الاعتذار عنه بحديث هل على غيره قال لا الا أن تطوع فسيأتي الجواب عنه (وعن ابن

عمر قال رمقت رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر قل يا أيها الكافرون وقال هو الله أحد رواه النسائي) الحديث أخرجه أيضا مسلم وفي الباب عن ابن مسعود عند الترمذي وعن أبي هريرة عند مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه وعن أنس عند البزار ورجال اسناده ثقات وعن عائشة عند ابن ماجه وعن عبد الله بن جعفر عند الطبراني في الاوسط وعن جابر عند ابن حبان في صحيحه قوله رمقت في رواية للنسائي رمقت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين مرة وفي رواية ابن أبي شيبة في المصنف سمعت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من عشرين مرة وفي رواية ابن عدى في الكامل رمقت النبي صلى الله عليه وآله وسلم خمسة وعشرين صباحا وجميع هذه الروايات مشهورة بأنه صلى الله عليه وسلم كان يجهر بقراءتهما والحديث يدل على استحباب قراءة سورة في الاخلاص في ركعتي الفجر قال العراقي وعن روى عنه ذلك من الصحابة عبد الله بن مسعود ومن التابعين سعيد بن جبير ومحمد بن سيرين وعبد الرحمن بن يزيد النخعي وسويد بن غفلة وغنيم بن قيس ومن الأئمة الشافعي وقال مالك أما أنا فلا أزيد

قال داود وغيره من أهل الظاهر وبذلك جزم ابن حزم وصرح عن أبي بكر وكعب بن عجرة المنع من صلاة الفرائض على في هذه الاوقات وما ادعاه ابن حزم وغيره من النسخ مستنده الى حديث من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فيحصل لها أخرى فدل على اباحة الصلاة في الاوقات المنهية انتهى وقال غيره ادعاء التخصيص أولى من ادعاء النسخ فيجمل

التمهي على ما لا سبب له ويقتضيه ما له سبب جماعين الأدلة ورواية هذا الحديث خمسة وفيه ثابتي عن ثابتي عن مصابي والتحديث
والعنفة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن ابن عمر رضي الله عنهم) قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله (وسلم لا تحروا) أي لا تقصدا (بصلاتكم طلوع الشمس ٢٦٥ ولا غروبها) خرج بالقصد عدمه فلا يستيقظ

من نومه أو ذكر ما نسيه فليس
بقاصد قيل هذا الحديث مفسر
للسابق أي لا تذكر الصلاة بعد
الصلاتين اللتين قصدت طلوع
الشمس وغروبها إلى ذلك جئ
بعض علماء الظاهر وقواه ابن
المسذر واحتج له قول علي أن
الكراهة مختصة بمن قصد
الصلاة في ذلك الوقت دون من
وقع له ذلك انفاقا ومنهم من جعله
نهيامة متعلا وكراهة الصلاة في تلك
الأوقات سواء قصد لها أم لا وهو
قول الأكثر وقيل إن قوما كانوا
يتحرون طلوع الشمس وغروبها
فيصعدون لها عبادة من دون
الله فنهى صلى الله عليه وآله وسلم
أن يتشبه بهم وفي هذا الحديث
رواية الابن عن الأب والتحديث
والعنفة والاختبار والقول
وأخرجه البخاري في صفة بليس
لعنه الله تعالى ومسلم والنسائي
كلاهما مقطعا في الصلاة (قال
ابن عمر وقال رسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم) إذا طلع حاجب
الشمس أي طرفها الأعلى من
قرصها سمى به لأنه أول ما يندو
منها فيصير كحاجب الإنسان
ولا يصلي حاجبا الشمس قال
الجوهري حواجب الشمس
نواحيا (فاخر الصلاة) أي

على أم القرآن في كل ركعة وروى عن الأصم وابن علية أنه لا يقرأ فيهما ما أصلا وهو مخالف
للأحاديث الصحيحة واحتج بحديث عائشة قالت (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه بمجرد شك منها أن لا يصح
الاحتجاج به وفي الحديث أيضا استحباب تخفيف ركعتي الفجر وسبأني ذكر الحكمة
في ذلك (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يخفف الركعتين المتيقن قبل
صلاة الصبح حتى أتى لا أقول هل قرأ فيهما ما أم أم القرآن منقذ عليه) وفي الباب عن ابن
عباس عند الجماعة باللفظ فصل ركعتين خفيفتين وله حديث آخر عنه لمسلم وأبو داود
والنسائي قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في ركعتي الفجر - رقولوا آمنا
بالله وما أنزل البنا والتي في آل عمران تعالوا إلى كلمة سواء بيننا وبينكم وفي رواية مسلم وفي
الآخر ما أنزل الله وأشهدنا ما سلمون وعن حنيفة عند الجماعة الأباود بلفظ ركع
ركعتين خفيفتين وعن الفضل بن عباس عند أبي داود بلفظ فصل ركعتين خفيفتين
وعن أسامة بن عمار عند الطبراني بلفظ فصل ركعتين خفيفتين الحديث وما ذكر
في الباب معه يدل على مشروعية التخفيف وقد ذهب إلى ذلك الجمهور وخالف في ذلك
الحنفية فذهب إلى استحباب إطالة القراءة وهو مخالف لأمر الله بالدلالة واستدلوا
بالأحاديث الواردة في الترقيب في تطويل الصلاة نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم أفضل
الصلاة طول العنوت ونحو أن طول صلاة الرجل مثمنة من فقهه وهو من ترجيح العام
على الخاص وبهذا الحديث شك مالك وقال بالاقصار على قراءة فاتحة الكتاب في هاتين
الركعتين وليس فيه الآن عائشة شك هل كان يقرأ بالفاتحة أم لا أشد تخفيفا لهما
وهذا لا يصلح التمسك به لرد الأحاديث الصحيحة الصحيحة الواردة من طرق متعددة كما
تقدم وقد أخرج ابن ماجه عن عائشة نفسها أنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يصل ركعتي الفجر فكان يقول نم السورتان هـ ما يقرأ به - ما في ركعتي الفجر قل يا أيها
الكاثرون قل هو الله أحد ولا ملازمة بين مطلق التخفيف والاقصار على الفاتحة لأنه
من الأمور النسبية وقد اختلف في الحكمة في التخفيف لهما ما في قبيل إيماد إلى
صلاة الفجر في أول الوقت وبه جزم القرطبي وقيل يستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين
كما يصنع في صلاة الليل ليدخل في القرض أو ما يشابهه بنشاط واستعداد تام ذكره
الحافظ في الفتح والعراقي في شرح الترمذي (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم إذا صلى أحدكم لركعتين قبل صلاة الصبح فليضطجع على جنبه الأيمن
رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه
وآله وسلم إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن وفي رواية كان إذا صلى ركعتي

٢٤ بيل في التي لا سبب لها (حتى) إلى أن ترتفع الشمس (وإذا غاب حاجب الشمس فاخر الصلاة) التي
لا سبب لها (حتى تغيب) زاد البخاري في بدء الخلق من طريق عبد الله فأنما تطلع بين قرني شيطان ولم لم من حديث عمرو بن عبسة
وحينئذ يسهل الكفار وفيه إشارة إلى علم النبي عن الصلاة في الوقتين المذكورين فالتهمي حينئذ يسهل الكفار

وقد اعتبر ذلك الشرع في أشياء كثيرة واستدل به على أنه لا بأس بالصلاة عند الاستواء وهو قول مالك وزوى ابن أبي شيبة إن
مصر وقا كان يصلي نصف النهار فتميل له أن أبواب جهنم تفتح نصف النهار فقال الصلاة أحق ما يستعذب به من جهنم حين
تفتح أبوابهم أو منه الشافعي وأبو حنيفة ٢٦٦ وأحمد حديث عقبة بن عامر عنده مسلم وحين يقوم قائم الظهيرة ولا يقرأ رواية

البيهقي حين تستوى الشمس على رأسك كرمح فاذا زالت فصل وقد استثنى الشافعي ومن وافقه من ذلك يوم الجمعة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم نذّب الناس إلى التذكير يوم الجمعة ورغب الناس في الصلاة إلى خروج الإمام وهو لا يخرج إلا بعد الزوال وحديث أبي قتادة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة لكن في سنده انقطاع وذكره البيهقي شواهد ضعيفة إذا ضمت قوى الخبر (حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيعتين ولبستين) بكسر الباء واللام لأن المراد الهيئة لا المرة (تقدم وزاد في هذه الرواية وعن صلاتين نهى عن الصلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس وبعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس) أي الاسبب كما مر وفي الحديث النهي عن الصلاة عندهذين الوقتين وهو مجمع عليه في الجملة واقتصر فيه على حاق الطلوع والغروب وفي غير أن النهي مستقر بعد الطلوع حتى ترتفع وإن النهي يتوجه قبل الغروب من حين اصفرار الشمس وتفسيرها ورواة هذا الحديث

الفجر فإن كنت مستيقظة حدثني والاضطجع متفق عليه) الحديث الأول رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضا ابن ماجه والحديث الثاني أخرجه الجماعة كله - وفي الباب عن عبد الله بن عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني بإفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن وفي إسناد حبي بن عبد الله المعافري وهو مختلف فيه وفي إسناد أحمد أيضا ابن لهيعة وفيه مقال مشهور عن ابن عباس عند البيهقي فهو حديث عبد الله بن عمر وفيه انقطاع واختلاف على ابن عباس وعن أبي بكر عند أبي داود بإفظ قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم لصلاة الصبح فكان لا يمر برجل إلا ناداه بالصلاة أو حرّك برجله أدخله أبو داود والبيهقي في باب الاضطجاع بعد ركعتي الفجر والاحاديث المذكورة تدل على مشروعية الاضطجاع بعد صلاة ركعتي الفجر إلى أن يؤذن بالصلاة كما في صحيح البخاري من حديث عائشة وقد اختلف في حكم هذا الاضطجاع على ستة أقوال الأول أنه مشروع على سبيل الاستحباب قال العراقي فمن كان يفعل ذلك أو يفتي به من الصحابة أبو موسى الأشعري ورافع بن خديج وأنس بن مالك وأبو هريرة واختلف فيه على ابن عمر فروى عنه فعل ذلك كما ذكره ابن أبي شيبة في مصنفه وروى عنه أنكاره كما سيأتي وعن قال به من التابعين ابن سيرين وعروة وبقية الفقهاء السبعة كما حكاه عبد الرحمن بن زيد في كتاب السبعة وهم سعيد بن المسيب والقاسم بن محمد بن أبي بكر وعروة بن الزبير وأبو بكر بن عبد الرحمن وخارجة بن زيد بن ثابت وعبد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار قال ابن حزم وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عفان بن غياث هو ابن عثمان أنه حدثه قال كان الرجل يحمي وعمر بن الخطاب يصلي بالناس فيصلي ركعتين في مؤخر المسجد ويضع جنبه في الأرض ويدخل معه في الصلاة وعن قال باستحباب ذلك من الأئمة الشافعي وأصحابه القول الثاني أن الاضطجاع بعدهما واجب مفترض لا بد من الاتيان به وهو قول أبي محمد بن حزم واستدل بحديث أبي هريرة المذكور ورواه الأولون على الاستحباب لقول عائشة فإن كنت مستيقظة حدثني والاضطجع وظاهره أنه كان لا يضطجع مع استيقاظها فكان ذلك قرينة لصرف الأمر إلى النذّب وفيه أن تركه صلى الله عليه وسلم لما أمر به أمر إحصاء بالامة لا يعارض ذلك الأمر الخاص ولا يصرفه عن حقيقة كما تقر في الأصول القول الثالث أن ذلك مكروه وبدعة وعن قال به من الصحابة ابن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن أبي شيبة في المصنف من رواية ابراهيم قال قال ابن مسعود ما بال الرجل إذا صلى الركعتين يتمك كما تمعك الدابة أو الحمار إذا سلم فندفصل وروى ابن أبي شيبة أيضا من رواية مجاهد

الستة ما بين كوفي ومدني وفيه التحديث والعننة وأخرجه البحرى أيضا في الميعود واللباس ومسلم في البيوع قال وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه مقطعا في الصلاة والتجارات (عن معاوية) بن أبي سفيان (قال انكم تصلون صلاة لقد يحسن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإيا يناه يصلها) أي الصلاة وفي رواية يصلها أي الركعتين (ولقد نهى عنها) أي

عن الصلاة وفي رواية عنهما (يعني الركعتين بعد) صلاة (العصر) نفي معاوية معارض بأثبات غيره أنه كان يصليهما بعد صلاة العصر والمثبت مقدم على النافي نعم ليس في رواية الأثبات معارضة لأحاديث النفي لأن رواية الأثبات لها سبب فالخالف بينهما ماله سبب وروى ما عد ذلك على محومه واستثنى الشافعية من كراهة الصلاة ٢٦٧ في هذه الأوقات مكره فلا تكره الصلاة فيها في شيء منها لا ركعتا الطواف ولا

غيرهما الحديث جدير من فوعا يافى
عبد مناف لا تغفوا أحدا طاف
بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء
من الليل والنهار رواه أبو داود
 وغيره قال ابن حزم وأسلام
 جبير متأخر جدا وإنما أسلم يوم
 الفتح وهذا لا شك بعد نفيه صلى
 الله عليه وآله وسلم عن الصلاة
 في الأوقات فوجب استثناء
 ذلك من النفي (عن عائشة
 رضي الله عنها قالت) (والله الذي
 ذهب به) أي توفاه نفي رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم
 (ما تركهما) من الوقت الذي
 شغل فيه عنهما بعد الظهر (حتى
 ألقى الله) عز وجل (ومالتى الله
 تعالى حتى ثقل عن الصلاة وكان
 يصلي كثيرا من صلاته) حال كونه
 (قاعدا نفي) عائشة بقولها
 ما تركهما (الركعتين بعد) صلاة
 (العصر) وكان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يصليهما ولا
 يصليهما في المسجد مخافة أن
 يثقل على أمته وكان يحب
 ما يخفف عنهم) فهمت عائشة من
 مواظبة النبي صلى الله عليه وآله
 وسلم على الركعتين بعد العصر أن
 نفيه عن ذلك مختص بمن قصده
 الصلاة عند غروب الشمس

قال صحبت ابن عمر في السفر والحضر فأرأيت أنه يضطجع بعد ركعتي الفجر وروى سعيد بن
 المسيب عنه أنه رأى رجلا يضطجع بعد الركعتين فقال احصبوه وروى أبو مجاز عنه أنه
 قال إن ذلك من تلعب الشيطان وفي رواية زيد العمى عن أبي الصديق الناجي عنه أنه
 قال إنهم سجدوا ذلك جميعه ابن أبي شيبه وعمن كره ذلك من التابعين الأسود بن يزيد
 وأبراهيم النخعي وقال هي ضجعة الشيطان وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الأئمة
 مالك وحكام القاضي عياض عن جمهور العلماء القول الرابع أنه خلاف الأولى روى
 ابن أبي شيبه عن الحسن أنه كان لا يحببه الاضطجاع بعد ركعتي الفجر القول الخامس
 التفرقة بين من يقوم بالليل فيسحب لذلك للاستراحة وبين غيره فلا يشرع له واختاره
 ابن العربي وقال لا يضطجع بعد ركعتي الفجر لانتظار الصلاة لأن يكون قام الليل
 فيضطجع استجماما للصلاة الصبح فلا بأس ويشهد لهذا ما رواه الطبراني وعبد الرزاق عن
 عائشة أنها كانت تقول إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يضطجع لسنة ولكنه كان
 يدأب ليله فيستريح وهذا لا تقوم به حجة أما أولا فلأن في إسناد رواه أبيه لم يسم كما قال
 الحافظ في الفتح وأما ثانيا فلأن ذلك منها ظن وتخمين وليس بحجة وقد روت أنه كان
 يفعل له واجبة في فعله وقد ثبت أمره به فتأكدت بذلك مشروعيته القول
 السادس أن الاضطجاع ليس مقصودا لذاته وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر وبين
 الفريضة روى ذلك البيهقي عن الشافعي وفيه أن الفصل يحصل بالعود والرجوع
 والتحدث وليس يختص بالاضطجاع قال النووي والختار الاضطجاع لظاهر حديث
 أبي هريرة وقد أجاب من لم يمشى وعيسة الاضطجاع عن الأحاديث المذكورة بأجوبة
 منها أن حديث أبي هريرة من رواية عبد الواحد بن زياد عن الأعشى وقد تكلم فيه بسبب
 ذلك يحيى بن سعيد القطان وأبو داود الطيالسي قال يحيى بن سعيد ما رأيت به يطلب حديثا
 بالبصرة ولا بالكوفة قط وكنت أبا على ياب يوم الجمعة بعد الصلاة إذا كره حديث
 الأحفش لا يعرف منه سرفا وقال مروين على الأحفش سمعت أبا داود يقول حدثني عبد الواحد
 إلى أحاديث كان يرسلها الأعشى فوصاها يقول حدثني الأعشى حديثا مجاهدي كذا وكذا
 انتهى وهذا من روايته عن الأحفش وقد رواه الأحفش بصيغة العنة وهو مدلس
 وقال عثمان بن سعيد الدارمي سألت يحيى بن معين عن عبد الواحد بن زياد فقال ليس
 بشيء والجواب عن هذا الجواب أن عبد الواحد بن زياد قد احتج به الأئمة الستة ووثقه
 أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وابن حبان وقد روى عن ابن معين ما يعارض
 قوله السابق فيه من طريقين من روى عنه التضعيف وهو عثمان بن سعيد الدارمي
 المتقدم فروى عنه أنه قال أنه ثقة وروى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين أنه صرح

لا إطلاقه فلهذا قالت ما تقدم وكانت تفضل بعد العصر وكان ابن الزبير فهم من ذلك ما فهمته عائشة ولما روى عن ابن
 عباس قال إنما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لأنه أتاه مال فشغله عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد
 العصر ثم لم يدهم فيحمل النفي على علم الراوي فإنه لم يطلع على ذلك والمثبت مقدم على النافي ورواه هذا الحديث الأربعة ما بين كونه

ومكى وفيه الحديث والسمع والقول (وعنها) أى عن عائشة (رضي الله عنها) قالت (ركعتان) أى صلاتان لا تفسرهما بأربع ركعات (لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدهما مسرا ولا هلائية وركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد صلاة العصر) لم ترد أنه كان يصلى بعد العصر ٢٦٨ ركعتين من أول فرضهما مثلا إلى آخر عمره بل من الوقت الذى شغل فيه منهما

قاله الله - طلاق وزاد في القبح بل في حديث أم سلمة ما يدل على أنه لم يكن يفعلهما قبل الوقت الذى ذكرت أنه قضاهما فيه انتهى (من أبي قتادة رضي الله عنه قال سرنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليلة) مرجعه من خيبر كما جزم به بعضهم المأخذ مسلم من حديث أبي هريرة ونوزع فيه (فقال بعض القوم) قبل هجره وقال الحافظ ابن حجر لم أقف على تسمية هذا القائل (لوعرست بنا يا رسول الله) أى نزلت بنا آخر الليل فاسترحنا (قال أخف أن تناموا من الصلاة) حتى يخرج وقتها فمن يوقظنا (قال بلال) المؤذن ظننا منه أنه يأتي على عادته في الاستيقاظ في مثل ذلك الوقت لأجل الأذان (أنا وقطعمكم فضطبعوا) بصيغة الماضي (وأستبد بلال ظهره إلى راحلته) التي يركبها (فغلبته عيناه) أى بلال (فنام فاستيقظ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد طلع حاجب الشمس) أى حرقها (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بلال أين ما قلت) أى أين الوفاء بقولك أنا وقطعمكم قال صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لينبهه على اجتناب الدعوى والثقة

بان عبد الواحد من أثبت أصحاب الأعمش قال العراقى وما روى عنه من أنه ليس بثقة فاعلمه انتبه على ناقله بعبد الواحد بن زيد وكلاهما بصري ومع هذا فلم ينفر ديه عبد الواحد بن زيد ولا يشيخه الأعمش فقد رواه ابن ماجه من رواية شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه إلا أنه جعله من فعله لأن قوله ومن جعله الأجوبة التي أجاب بها المنافقون الشريعية الاضطجاع انه اختلف في حديث أبي هريرة المذكور هل من أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو من فعله كما تقدم وقد قال البيهقي ان كونه من فعله أولى أن يكون محفوظا والجواب عن هذا الجواب ان وروده من فعله صلى الله عليه وآله وسلم لا ينافي كونه ورد من قوله فيكون عند أبي هريرة حديثان حديث الأمر به وحديث ثبوته من فعله على أن الكل يقبله ثبت أصل الشريعية في حديثي المنافقين ومن الأجوبة التي ذكرها ابن حجر لم يجمع أباهر برة يروي حديث الأمر به قال أكثر أبو هريرة على نفسه والجواب من ذلك أن أباهر يرسل هل تنكر شيئا مما يقول أبو هريرة فقال لا وإن أباهريرة قال فماذا بنى ان كنت حفظت ونسوا وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعا به بالحفظ ومن الأجوبة التي ذكرها ابن ماجه أن حديث الباب ليس فيها الأمر بذلك إنما وقع فعله بمجرد التماسه على الإجابة عنه مالا للشوطاثة والجواب منع كون فعله لا يدل إلا على الإباحة والسندان قوله ما أتاكم الرسول فخذوه وقوله فائتوني يتناول الأفعال كما يتناول الأقوال وقد ذهب جمهور العلماء وأكبرهم إلى ان فعله يدل على النهى وهو ما على فرض انه لم يكن في الباب الا مجرد الفعل وقد عرفت ثبوت القول من وجه صحيح ومن الأجوبة التي ذكرها أن حديث عائشة في بعضها الاضطجاع قبل ركعتي الفجر وفي بعضها بعد ركعتي الفجر وفي حديث ابن عباس قبل ركعتي الفجر وقد أشار القاضي عياض إلى ان رواية الاضطجاع بعدهما مرجوحة فتقدم رواية الاضطجاع قبلهما ولم يقل أحد في الاضطجاع قبلهما أنه سنة فكذلك بعدهما وبجواب عن ذلك بأننا نسلم أرجحية رواية الاضطجاع بعد صلاة الليل وقبل ركعتي الفجر على رواية الاضطجاع بعدهما بل رواية الاضطجاع بعدهما ما أخرج والحديث من رواية عروة عن عائشة يرواه عن عروة عن محمد بن عبد الرحمن يقيم عروة والزهرى في رواية محمد بن عبد الرحمن اثبات الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وهي في صحيح البخارى ولم يختلف الرواية عنه في ذلك واختلف الرواة عن الزهرى فقال مالك في أكثر روايات عنه انه كان اذا فرغ من صلاة الليل اضطجع على شقه الايمن الحديث ولم يذكر الاضطجاع بعد ركعتي الفجر وقال معمر بن يونس وعمر بن الحرث والاوزاعي وابن أبي ذئب وشعيب بن أبي حمزة عن عروة عن عائشة كان اذا طلع الفجر صلى ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه

بالنفس وحسن الظن به لا سيما في مظان الغلبة وسلب الاحتمار (هل) بدل (ما لقيت) مبنيا للمفعول الايمن (على نومة) بالرفع فائتبع الفاعل (مثلمها) أى مثل هذه النومة في مثل هذا الوقت (قطعا) صلى الله عليه وآله وسلم (ان الله يفيض ارواحكم) أى عن أيديكم بان قطع نعلتها عنها وتصبغها فيها طاهرا الا باطنها (حين شامروا عليها) عند البقطة

(حين شاميا باللال قم فأذن بالناس بالصلاة) من التأذين وفيه الاذان للفائتة وبه قال أبو ثور وأحمد والشافعي في القديم وابن المنذر والأوزاعي وقال في الجديد لا يؤذن لها وهو قول مالك واختار النووي صحة التأذين الثبوت الاحاديث فيه وحسن الاذان هنا على الاقامة متعقب بانه عقب الاذان بالوضوء ثم ارتفاع الشمس ٢٦٩ فلو كان المراد به هنا الاقامة لما أخر الصلاة

عن انهم يمكن جعله على المعنى الغوى وهو محض الاسلام (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم ولا ينعيم في مستقر جه فتوضأ الناس (فلما ارتفعت الشمس وايضت) كاجازت أى صفت (قام) صلى الله عليه وآله وسلم (فصلى) بالناس الصبح وفي الحديث من الفوائد جواز القياس الاتباع ما يتعلق بمصالحهم الدينية وغيرها لكن بصيغة العرض لا بصيغة الافتراض وان على الامام أن يراعى المصالح الدينية والاجتماعية مما يحجب فوات العبادات عن وقتها بسببه وجواز التزام الخادم القيام برقبة ذلك والاكتفاء في الامور المهمة بالواحد وقبول العذر عن اعتذر بأمر سائق وتسويغ المطالبة بالوفاء بالالتزام وفيه خروج الامام بنفسه في الغزوات والسرايا والرد على منكر التدر وانه لا واقع في الكون الا بقدر ومشروعية الجماعة في الفوائد ولا يلزم من عدم ذكر قضاء السنة الرتبة هنا عدم الوقوع لاسيما وقد ثبت أنه ركعهما في حديث أبي قتادة هذا عند مسلم واستدل به المهلب على أن الصلاة الوسطى هي الصبح لانه لم يأمر أحدا برقبة وقت صلاة غيرها وفيما قاله نظر لا يخفى واستدل به على قبول خبر الواحد وفيه جواز تأخير قضاء الفائتة عن وقت لانتفاء مثلا (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه - ما ان عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (جاء يوم) صفر (الخطب) في السنة الرابعة من الهجرة (بعد ما غرت الشمس) وفي رواية أن ذلك بعدما أظفر الصائم بالمعنى واحده

الاين وهذه الرواية اتفق عليها الشيخان فرواها البخاري من رواية معمر ومسلم من رواية يونس بن يزيد وهو ابن الحرث قال البيهقي عقب ذكرهما او العمد أولى بالحفظ من الواحد قال وقد يحتمل أن يكونا محضة وظن فتقبل ما ثبت أحدهما ونقل الباقي الآخر قال واختلف فيه أيضا على ابن عباس قال وقد يحتمل ما احتمل في رواية مالك وقال النووي ان حديث عائشة وحديث ابن عباس لا يفيانان حديث أبي هريرة فانه لا يلزم من الاضطجاع قبلهما أن لا يضطجع بعدهما واهل صلى الله عليه وآله وسلم ترك الاضطجاع بعدهما في بعض الاوقات بينا للجواز ويحتمل أن يكون المراد بالاضطجاع قبلهما ما هو نومه صلى الله عليه وآله وسلم بين صلاة الليل وصلاة الفجر كما ذكره الحافظ وفي تصديقه صلى الله عليه وآله وسلم لعائشة بعد ركعتي الفجر دليل على جواز الكلام بعدهما واليه ذهب الجمهور وقد روى عن ابن مسعود أنه كرهه روى ذلك الطبراني عنه وعن كرهه من التابعين سعيد بن جبيرة وعطاء بن أبي رباح وحكى عن سعيد بن المسيب وقال ابراهيم الفقي كانوا يكرهون الكلام بعد الركعتين وعن عفان بن أبي سليمان قال اذا طلع الفجر فليستكنوا وان كانوا ركبانا وان لم يركبوه - ما ليس يكتفوا اذا عرفت الكلام في الاضطجاع تبين لك مشروعيته وعلت بما أسلفنا لك من أن تركه صلى الله عليه وآله وسلم لا يعارض الامر لامة الخاص بهم ولا حلك قوة القول بالوجوب والتعيين في الحديث بأن الاضطجاع كان على الشق الاين بشعريان حصول المشروع لا يكون الا بذلك لا بالاضطجاع على الجانب الايسر ولا شذ في ذلك مع القدرة وأما مع التذرع فحل يحصل المشروع بالاضطجاع على الايسر أم لا بل يشتر الى الاضطجاع على الشق الاين جزم ما ثابني ابن حزم وهو الظاهر والحكمة في ذلك ان القلب معاق في الجانب الايسر فاذا اضطجع على الجانب الايسر غلبه النوم واذا اضطجع على الاين فاق قلبه وطلبه

لمستقره (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يصل ركعتي الفجر فليصلاهما بعد ما طلع الشمس رواه الترمذي وقد ثبت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضاهما مع الفريضة لما قام عن الفجر في السفر) الحديث قال الترمذي بعد اخرجه له حديث قريب لانعرفه الا من هذا الوجه وأخرجه ابن حبان في صحيحه والمحاكم في المستدرک وقال حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه والدارقطني والبيهقي والحديث الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب قضاء الفوائد من أبواب الاوقات والحديث استدله على أن من لم يركع ركعتي الفجر قبل الفريضة فلا يفعل بعد الصلاة حتى تطلع الشمس ويخرج الوقت المنهي عن الصلاة فيه والى ذلك ذهب النووي

هي الصبح لانه لم يأمر أحدا برقبة وقت صلاة غيرها وفيما قاله نظر لا يخفى واستدل به على قبول خبر الواحد وفيه جواز تأخير قضاء الفائتة عن وقت لانتفاء مثلا (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه - ما ان عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (جاء يوم) صفر (الخطب) في السنة الرابعة من الهجرة (بعد ما غرت الشمس) وفي رواية أن ذلك بعدما أظفر الصائم بالمعنى واحده

(لجعل سبب كذا قرير) لانهم كانوا السبب في تأخيرهم الصلاة عن وقتها اما بالاحصار كما وقع لعمر واما طاقا كما وقع لغيرة (قال يار ول الله ما كدت أصلي العصر) أي ما مبيت (حتى كادت الشمس تغرب) أي إلى أن غربت الشمس لان كذا اذا تجردت عن التي كان معناها أثباتا وان دخل ٢٧٠ عليه اني كان معناها اثباتا لان قولك كاد زيد يقوم معناها أثبات قرب

القيام وقولك ما كاد زيد يقوم معناها اني قرب الفعل وههنا اني قرب الصلاة فانتفت الصلاة بالطريق الاولى (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) والله ما صليت ما فقمنا الى بطحان) واد بالمدينة (فتوضأ) صلى الله عليه وآله وسلم (للاصلاة وتوضأناها) فصل في العصر (ينسجعة بعد ما غربت الشمس ثم صلى بعدها المغرب) هذا لا ينض دليلا للقول بوجوب ترتيب الفوائت الا اذا قلنا ان أفعله صلى الله عليه وآله وسلم المجردة للوجوب نعم لهم أن يستدلوا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم صلا كما رأيتموني أصلي وقد اعتبر ذلك الشافعية في أشياء غير هذه وفي الموطأ من طريق أخرى أن الذي فتمهم الظهور والعصر وأجيب بأن الذي في الصحيحين العصر وهو أربع ويؤيده حديث علي رضي الله عنه شغلونا عن الصلاة الا لو سلمنا صلاة العصر وقد يجمع بأن وقعة الخندق كانت أياما في يوم الظهور وفي الآخر العصر وحلوا تأخيرهم صلى الله عليه وآله وسلم على التسيان أو لم ينس أنكنه لم يمتكن من الصلاة وكان

وابن المبارك والشافعي وأحمد واسحق حكي ذلك الترمذي عنهم وحكام الخطابي عن الأوزاعي قال العراقي والصحيح من مذهب الشافعي انه لا يفعلان بعد الصبح ويكونان أدلا والحديث لا يدل صريحا على أن من تركهما قبل صلاة الصبح لا يفعلهما الا بعد طلوع الشمس وليس فيه الا الأمر بان لم يصلهما مطلقا أن يصلهما بعد طلوع الشمس ولا شأن أنهما اذا تركا في وقت الاداء فعلا في وقت القضاء وليس في الحديث ما يدل على المنع من فعلهما بعد صلاة الصبح ويدل على ذلك رواية الدارقطني والحاكم والبيهقي فانه ما يلفظ من لم يصل ركعتي الفجر حتى تطلع الشمس فليصلهما ما يدل على عدم الكراهة أيضا حديث قيس بن عمرو وأبو داود وابن مهمل على اختلاف الروايات هذا الترمذي وأبو داود وابن ماجه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاقبعت الصلاة فصليت معه الصبح ثم انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوجدني أصلي فقال مهلا يا قيس أصلاتان معا قلت رسول الله أني لم أكن ركعت ركعتي الفجر قال فلا إذن ولفظ أبي داود قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد صلاة الصبح ركعتين فقال صلاة الصبح ركعتان فقال الرجل اني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما فصليتهما الآن فسكت قال الترمذي انما يروى هذا الحديث مرسلًا واسناده ليس متصل لان فيه محمد بن ابراهيم عن قيس بن همر وروى محمد بن اسمعيل عن قيس وقول الترمذي انه مرسل ومنقطع ليس بجيد فقد جاء متصلًا من رواية يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده قيس بن رواد بن خزيمة في صحيحه وابن حبان من طريقه وطريق غيره والبيهقي في سننه عن يحيى بن سعيد عن أبيه عن جده قيس المذكور وقد قيل ان سعيد بن قيس لم يسمع من أبيه فيصح ما قاله الترمذي من الانقطاع وأجيب عن ذلك بأنه لم يعرف القائل بذلك وقد أخرجه أيضا الطبراني في الكبير من طريق أخرى متصلة فقال حدثنا ابراهيم بن متويه الاصبهاني حدثنا أحمد بن الوائلي بن برد الانصاري حدثنا أيوب بن سويد عن ابن جريح عن عطاء بن قيس بن سهل حدثه انه دخل المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي ولم يكن صلى الركعتين فصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما قضى صلاته قام فركع وأخرجه ابن حزم في المحلى من رواية الحسن بن ذكوان عن عطاء بن أبي رباح عن رجل من الانصار قال رأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رجلا يصلي بعد الغداة فقال يا رسول الله لم أكن صليت ركعتي الفجر فصليتهما الآن فلم يقل له شيئا قال العراقي واسناده حسن ويحتمل أن الرجل هو قيس المتقدم ويؤيد الجواز حديث ثابت بن قيس بن ثمالس عند الطبراني في الكبير قال أتيت المسجد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فلما سلم النبي التفت الي وأنا أصلي فجعل ينظر الي وأنا أصلي فلما فرغت قال ألم تصل معنا قلت نعم قال فها هذه الصلاة قلت

ذلك قبل نزول صلاة الخوف وظاهر الحديث انه ملاحا جماعة وذلك من قوله فقام فقاما وتوضأ يارسول بل وقع في رواية الاسمي الى التعرّيج به اذ فيه فصل في الصلاة قال في الفتح وفي الحديث من الفوائت ترتيب الفوائت والاكثر على وجوبه مع الذكرا لأمع التسيان وقال الشافعي لا يجب الترتيب فيها واختلافوا فيها اذا تذكروا فائتة في وقت جازير

ضيق هل يبدأ بالفاتنة وان خرج وقت الحاضر أو يبدأ بالحاضر أو يتخير فقال بالاول مالك والثاني الشافعي وأصحاب الرأي
وأكثر أصحاب الحديث وقال بالثالث أشهب وقال عياض محلي الخلاف إذا لم يتكرر الصلوات القوائت فاما إذا كثرت فلا
خلاف في أنه يبدأ بالحاضرة واختلفوا في حد القليل فقل صلاة يوم ٢٧١ وقيل أربع صلوات وفيه جواز لعين
من غير استصحاب لاف إذا اقتضت

مصلحة من زيادة طمأنينة أو نفي
نوبهـم وفيه ما كان للنبي صلى الله
عليه وآله وسلم من مكارم
الاخلاق وحسن التأنى مع
أصحابه وتألفهم وما ينبغي
الاعتداع به في ذلك وفيه استصحاب
قضاء القوائت في الجماعة وبه
قال أكثر أهل العلم الا لا يثبت مع
أنه أجاز صلاة الجمعة جماعة
إذا قامت والاقامة للصلاة
الفاتنة واستدل به على عدم
مشروعية الاذان للفاتنة
وأجاب من اعترضه بأنه إن المغرب
كانت حاضرة ولم يذكر الراوي
الاذان لها وقد عرف من عاداته
صلى الله عليه وآله وسلم الاذان
للحاضرة فدل على ان الراوي
تردد كذلك لأنه لم يقع في نفس
الامر وتعب باحتمال أن يكون
المغرب لم يتم بما يقعها الا بعد
خروج وقتها على رأى من يذهب
الى القول بتضيقه ومكس
ذلك بعضهم فاستدل بالحديث
على أن وقت المغرب متسع لانه
قدم العصر عليه اولو كان ضيقا
ابدأ بالمغرب ولا سيما على قول
الشافعي في تقديم الحاضرة وهو
الذي قال بأن وقت المغرب
ضيق فيحتاج الى الجواب عن

يارسول الله ركعتا الفجر خرجت من منزلي ولم أكن صليتهـ ما قال فلم يعيب ذلك على وفي
اسناده الجراح بن منهل وهو منكر الحديث قاله البخاري ومسلم ونسبه ابن حبان الى
الكذب وفي الحديث مشروعية قضاء النوافل الراتبة وظاهره وسواها كانت لعذر أو غير
عذر وقد اختلف العلماء في ذلك على أقوال أحدها استحباب قضاء ما طلقه سواء كان
القوت لهـ ذكر أو غير عذر لانه صلى الله عليه وسلم أطلق الامر بالقضاء ولم يقيده بالعذر
وقد ذهب الى ذلك من الصحابة عبد الله بن عمر ومن التابعين عطاء وطاوس والقاسم
ابن محمد ومن الأئمة ابن جريج والاوزاعي والشافعي في الجديد وأحمد واسحق ومحمد بن
الحسن والمنزني والقول الثاني انها لا تنقض وهو قول أبي حنيفة ومالك والبخاري يوسف
في أشهر الروايتين عنه وهو قول الشافعي في القديم ورواية عن أحمد والمشهور عن
مالك قضاء ركعتي الفجر بعد طلوع الشمس والقول الثالث التفرقة بين ما هو مستقل
بنفسه كالعيد والضحى فيقضى وبين ما هو تابع لغيره كرواتب القرائض فلا يقضى
وهو أحد الأقوال من الشافعي والقول الرابع ان شاء الله ما هو ان شاء الله يقضاهما
التخيير وهو مروى عن أصحاب الرأي ومالك والقول الخامس التفرقة بين الترك والعذر
نوم أو نسيان فيقضى أو لغيره عذر فلا يقضى وهو قول ابن حزم واستدل به عموم قوله
من نام عن صلاة الحديث وأجاب الجمهور ان قضاء التارك لها تامة من باب الاولى
وقد قدمنا الجواب عن هذه الاولوية

• (باب ما جاء في قضاء نقي الظهر) •

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا رخص أو بعاقب الظهر صلاه
بعد اداءه الترمذي وقال حديث حسن غريب وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم اذا فاتته الاربع قبل الظهر صلاه بعد الركعتين بعد الظهر رواه ابن
ماجه) الحديث الاول رجال اسناده ثقات الا بعد الوارث بن عبيد الله العتيكي وقد ذكره
ابن حبان في الثقات وقد حذ عنه الترمذي كما قال المصنف وقال انه غريب انما نعرفه من
حديث ابن المبارك من هذا الوجه قال وقد رواه قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد
الحذاء نحو هذا ولا نعلم أحدا رواه عن شعبة غير قيس بن الربيع والحديث الثاني رواه
ابن ماجه عن محمد بن يحيى ويحيى بن أحمد ومحمد بن معمر ثلاثهـ م عن موسى بن داود
السكوني عن قيس بن الربيع عن شعبة عن خالد الحذاء عن عبد الله بن شقيق عن عائشة
وكاهم ثقات الا قيس بن الربيع ففيه مقال وقد وثق وفي الباب عن عبد الرحمن بن أبي ليلى
مرسله عند ابن أبي شيبة قال قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا فاتته أربع قبل

هذا الحديث وهذا في حديث جابر وأما حديث أبي سعيد فلا يتأتى فيه هذا لما تقدم فيه أنه صلى الله عليه وسلم من الليل انتهى
ورواه هذا الحديث الستة ما بين بصري ومديني وفيه التحديث والنعنة والقول وأخرجه البخاري أيضا في صلاة الخوف
والمغازي ومسلم في الصلاة وكذا الترمذي والذهبي (عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

من نسي صلاة مكتوبة أو نافلة مؤقتة زاد مسلم في رواية أو نام عنها (فليصل) وجو باقي المكتوبة ونفي باقي النافلة المؤقتة والاصلي وغيره فليصل إلى وسلم فليصلها (إذا ذكرها) صابرا بالمكتوبة وجوبا فانفتحت بالإعذار ونفيان فانفتحت بعد ذكر نوم ونسيان تهجيلا لبراءة الذمة (لا كفارة لها) ٢٧٢ أي تلك الصلاة المتروكة (الأدلة وأتم الصلاة لذكرى) قال عباس فيه

الظهر صلاها بعدها والحديثان يدلان على مشروعية المحافظة على السنن التي قبل الفرائض وعلى امتداد وقتها إلى آخر وقت الفريضة وذلك لانها لو كانت أوقاتها تخرج بفعل الفرائض لكان فعلها بعد قضاء وكانت مقدمة على فعل سنة الظهر وقد ثبت في حديث الباب أنها تنه عن ذلك في ركعتي الظهر ذكره في ذلك العراقي قال وهو الصحيح عند الشافعية قال وقد يركب هذا فيقال لو كان وقت الاداء باقيا قدمت على ركعتي الظهر وذكر أن الاول أولى (وهن امسلة فالتسمت النبي صلى الله عليه وسلم ينهي عن ما نهى عن الركعتين بعد العصر ثم رأيت يصليهما ما حين صلاهما فانه على العصر ثم دخل وعندى ذوق من بغي حرام من الاضرار فصلاهما فارسلت اليه الجارية فقلت قومي يجنبه فقول لي تقول لاني امسلة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين الركعتين واراد ان يصليهما فان اشار بيده فاستأخرى عنه وفعلت الجارية فاشار بيده فاستأخرت عنه فلما انصرف قال يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر فانه أثنى ناس من بني عبد القيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان متفق عليه وفي رواية لاحدا ما رأيت صلاة ما قبلها ولا بعدها قوله ما حين صلاهما فانه صلى العصر هذا اللفظ مسلم ولنظ البخاري ثم رأيت يصليهما حين صلى العصر قوله من بغي حرام يفتح المهملتين قوله فصلاهما يعني بعد الدخول قوله فاشار بيده فيه جواز الاشارة باليد في الصلاة ان كلام المصلي في حاجة وقد تقدم البحث في ذلك قوله يا بنت أبي أمية هو والد أم سلمة واسمها حذيفة وقيل سميل بن المغيرة المخزومي قوله عن الركعتين يعني اللتين صليتهما الآن قوله فانه أثنى ناس من بني عبد القيس زاد في المغازي بالاسلام من قومهم فسألوني وفي رواية للطحاوي فتسبب ما ثم ذكرتهم فافكرهت أن أصليهما في المسجد والناس يرون فصليتهما عند ذلك وله من وجه آخر فخافني مال فشغلني وله من وجه آخر فقدم على وفد من بني غنم أو جاهني صدقة قوله فهما هاتان زاد الطحاوي فقلت أمرت بهما فقال لا ولكن كنت أصليهما بعد الظهر فشغلت عنهما ما فصليتهما الآن قوله ما رأيت صلاة ما قبلها ولا بعدها لفظ الطحاوي لم أره صلاهما قبل ولا بعده وعند الترمذي وحده عن ابن عباس قال انما صلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الركعتين بعد العصر لانه أثنى ما لفتل عن الركعتين بعد الظهر فصلاهما بعد العصر ثم لم يعدوا لكن هذا لا ينفي الوقوع فقد ثبت في صحيح مسلم ان عائشة قالت كان يصليهما قبل العصر فشغل عنهما أو نسيهما فافلاهما ما بعد العصر ثم أثبتهما وكان اذا صلى صلاة أثبت أي داوم عليهما وفي البخاري عنها انها قالت ما ترك النبي

تنبه على ثبوت هذا الحكم وأخذ من الآية التي تضمنت الامر لموسى عليه السلام وانه مما يلزمنا اتباعه وقال غيره استثنى كل وجه أخذ الحكم من الآية فانما هي لذكرى اما لذكرى بهما اما لذكرى كل عليهما على اختلاف القواين في تأويلها وعلى كل فلا يعلى ذلك قال ابن جرير ولو كان المراد صلها حين تذكرها كان التنزيل لذكرها واضح ما يجيب بأن الحديث فيه تغيير من الراوي وانما هو للذكرى بلام التعريف وأما القصر كما في سنن أبي داود وفيه وفي مسلم زيادة وكان ابن شهاب يقرؤها لذكرى بنان جم هذا أن استدلاله صلى الله عليه وآله وسلم انما كان بهذه القراءة فان معناه لا تذكر أي لوقت التذكر قال عباس وذلك هو المناسب لسياق الحديث وعرف أن التغيير صدر من الرواة عن الامام مالك أو ممن دونهم لامن الامام مالك ولا ممن فوقه قال في الصحاح الذكري تفيض التسبيل انتمى كذا في الزرغاني على الموطن والامر في الآية لموسى عليه السلام فنبهه صلى الله عليه وآله وسلم بتلاوة هذه

الآية على أن هذا شرع لنا أيضا وهو الصحيح في الاصول ما لم يرد فاسخ واذا شرع القضاء للماضي صلى مع سقوط الانتم فالعامد أولى واطلاق الصلاة في الحديث يشمل النوافل المؤقتة نعم ذات السبب كالكسوف لا يتصور فيها قوات فلا تدخل ورواه الخمسة بصريون الشيخ البخاري أبانهم فكوني وفيه التعديت والعفة وأخرجهم من الصلاة

وكذا أبو داود (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أنكم (لم تزالوا في) فواب (صلاة ما انتظرت الصلاة) حكم بذلك تأنيسا لأصحابه ومعرفة أنهم ان منتظر الخيرة في خير ورواه الخمسة كلهم بصريون وفيه التهديت والقول وأخرجه مسلم (حديثه) أي حديث أنس (على رأس مائة سنة ٢٧٣ تقدم) في باب العلم (وفي رواية هنا عن ابن عمر

رضي الله عنهما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يبقى من هو اليوم على ظهر الأرض) كلها (أحد) عن تروته أو عرقونه قال ابن عمر (يريد بذلك) أي بقوله مائة سنة (أنه يتخزم ذلك القرن) الذي هو فيه فلا يبقى أحد من كان موجودا حال تلك المقالة وفي ذلك علم من أعلام النبوة فإنه استقرئ ذلك فكان آخر من ضبط عمره عن كان موجودا اذ ذاك أبو الطفيل عامر بن وائل وقد اجمع المحدثون على أنه كان آخر الصحابة موتا وغاية ما قيل فيه أنه بقي إلى سنة عشر ومائة وهي رأس مائة سنة من مقالته صلى الله عليه وآله

وسلم قال النووي وغيره احتج البخاري ومن قال بقوله لم هذا الحديث على موت الخضر والجهور على خلافه فهو عام أريد به الخصوص وقيل احتز بالارض عن الملائكة وقالوا خرج عيسى من ذلك وهو حي لانه في السماء لاني الارض وخرج ابليس لانه على الماء أو في الهواء وأبعد من قال اللام في الارض لأنه سد والمراد أرض المدينة قال الحافظ والحق انها للعموم ويتناول جميع بني آدم وأما من قال ان المراد أمة محمد

صلى الله عليه وسلم السجدةين بعد العصر عندى قط وفيه عن ركعتان لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعهما أصرا ولا علانية ركعتان قبل صلاة الصبح وركعتان بعد العصر وفيه أيضا عن ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يأتي في يوم بعد العصر الاصل ركعتين وقد جمع بين رواية النبي وروايات الانبياء بحمل النبي على المسجدة أي بقوله ما في المسجدة والانباء على البيت وقد علمت بحديث الباب من قال بجواز قضاء الفوات في الاوقات المكروهة ومن أجاز التنقل بعد العصر مطلقا لم يقصد الصلاة عند غروب الشمس وأجاب من أطلق الكراهة بان ذلك من خصائصه والدليل عليه ما أخرجه أبو داود عن عائشة أنها قالت كان يصلي بعد العصر وينسى عنه ما يؤاصيل وينسى عن الوصال وما أخرجه أحمد عن أم سلمة أنها قالت فقلت يا رسول الله انقضيهما اذا فاتا فقال لا قال البيهقي وهي رواية ضعيفة وقد احتج بها الطحاوي على ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم قال البيهقي الذي اختص به صلى الله عليه وسلم المداومة على ذلك لا أصل القضاء اه وعلى تسليم عدم اختصاصه بالقضاء بل بجرد المداومة كما دل عليه حديث عائشة المذكور فليس في حديث الباب الاجواز قضاء الفائتة لاجواز التنقل مطلقا وللعلماء في ذلك مذاهب يأتي ذكرها وبيان الرابع منها في باب الاوقات المنهية عن الصلاة فيها والحدِيث فوائد ليس هذا محل بسطها وقد أشار في الفتح قبيل كتاب الجنائز الى بعض منها

* (باب ما جاء في قضاء سنة العصر) *

(عن أبي سلمة بن عبد الرحمن انه سأل عائشة عن السجدةين اللتين كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصليهما بعد العصر فقالت كان يصليهما قبل العصر ثم انه شغل عنهما أو نسيم ما فصلاهما بعد العصر ثم أثبتهما وكان اذا صلى صلاة داوم عليها رواه مسلم والنسائي وعن أم سلمة قالت شغل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الركعتين قبل العصر فصلاهما بعد العصر رواه النسائي وعن ميمونة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجز بهما ولم يكن عندهما ظهر رجا ظهر من الصدقة فجعل يقسمه بينهم فحبوه حتى أضحى العصر وكان يصلي قبل العصر ركعتين أو ما شاء الله فصلى العصر ثم رجع فصلى ما كان يصلي قبلها وكان اذا صلى صلاة أو فعل شيئا يحب أن يداوم عليه رواه أحمد الحديث الاول له طرق وألفاظ هذا الذي ذكر المصنف أحدها والحديث الثاني رجاله رجال الصحيح وقد أخرجه أيضا البخاري ومسلم وغيرهما لكن ليس فيه قوله عن الركعتين قبل العصر بل في نفسه التصريح بان الركعتين اللتين شغل عنهما هما الركعتان اللتان

٢٥ نيل في صلى الله عليه وآله وسلم سواء أمة الاجابة أو أمة الدعوة وخرج عيسى والخضر لانهما إيمان من أمتهم فهو قول ضعيف لان عيسى يحكم بشر بعته فيكون من أمتهم والقول في الخضر ان كان حيا كما قول في عيسى انتهى وقد حققنا ذلك في نفسه نافع البيان في ذكر قصة الخضر ما هو الصواب في هذا الباب (عن عبد الرحمن بن أبي بكر)

الصدى (رضى الله عنهما) قال ان أصحاب الصفة (التي كانت باسخر المسجد النبوى مظلالا عليها) كانوا انا سافراء) يا ورون اليها (وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان عنده طعام اثنتين فليذهب بثالث) من أهل الصفة (وان) كان عنده طعام (أربع فخامس) أى فليذهب معه ٢٧٤ بخامس منهم (أو سادس) مع الخالص أى بذهب معه واحد أو اثنين أو المراد ان كان عنده طعام خمسة فليذهب

بسادس وكلمة أو للتوزيع والحكمة في كونه يزيد كل واحد واحد فقط ان عيشهم في ذلك الوقت لم يكن متسما فمن كان عنده مثلاً ثلاثة أنفس لا يضيف عليه ان يطعم الرابع من قوتهم وكذلك الاربعة فما فوقها ولا لاجابة واستيف من ان السلطان يفرق في المسغبة الفقراء على أهل السعة بقدر ما لا يجحف بهم (وان أبا بكر) الصديق رضى الله عنه (جاء بثلاثة) من أهل الصفة (فانطلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعشرة) منهم (قال) عبد الرحمن (فهو) أى الشان (أنا) فى الدار (وأبى وأبى فلا أدري قال) وللاربعة هل قال أى عبد الرحمن (وامرأتى) أميمة بنت عبدى ابن قيس السهمى (وخادميننا وبينيت أبى بكر) والمراد انه شركته يقيمها فى الخدمة (وان أبا بكر) رضى الله عنه (تعشى) أى أكل العشاء وهو طعام آخر النهار (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم ثم لبث) فى داره (حيث) بالثلثة (صليت العشاء) مبنياً للمفعول (ثم رجع) أبو بكر الى رسول الله صلى الله

بعد الظهر والحديث الثالث فى اسناده من نظلة السدوسى وهو ضعيف وقد أخرجه أيضا الطبرانى وأشار اليه الترمذى وأحاديث الباب ثل على مشروعية قضاء ركعتي العصر بعد فعل الفريضة فيكون قضاؤهما فى ذلك الوقت مخصوصا للعموم أحاديث النبى وسياقى البحث مستوفى فى باب الاوقات المنهى عن الصلاة فيها وأما المداومة على ذلك فمقتضية به صلى الله عليه وسلم كما تقدم واعلم انها اقدا خلت فى الاحاديث فى النافلة المقضية بعد العصر هل هى الركعتان بعد الظهر المتعلقتان به أو هى سنة العصر المفعولة قبله فى حديث أم سلة المتقدم فى الباب الاول وكذلك حديث ابن عباس المتقدم التبريح بانهم ماركتنا الظهر وفى أحاديث الباب انهم ماركتنا العصر ويمكن الجمع بين الروايات بان يكون مراد من قال بعد الظهر ومن قال قبل العصر الوقت الذى بين الظهر والعصر فيصح أن يكون مراد الجميع سنة الظهر المفعولة بعده أو سنة العصر المفعولة قبله وأما الجمع بتعدد الواقعة وأنه صلى الله عليه وسلم شغل تارة عن أحدهما وتارة عن الاخرى فبعد لان الاحاديث مصرحة بأنه داوم عليهما وذلك يستلزم انه كان يصلى بعد العصر أربع ركعات ولم يقل ذلك أحد

*) باب ان الوتر سنة مؤكدة وأنه جائز على الراحلة *)

(عن أبى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من لم يوتر فليس منا رواه أحمد وعن على رضى الله عنه قال الوتر ليس بحتم كهيئة المكتوبة ولكنه سنة سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والنسائى والترمذى وابن ماجه ولفظه ان الوتر ليس بحتم ولا كصلاتكم المكتوبة ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أوتر فقال يا أهل القرآن أوتروا فان الله وتر يحب الوتر وعن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أوتر على بهير رواه الجماعة وعن أبى أيوب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أوتر حتى فن أحب أن يوتر بخمس فليفعل ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل ومن أحب أن يوتر بواحدة فليفعل رواه الجماعة الا الترمذى وفى لفظ لابي داود الوتر حق على كل مسلم ورواه ابن المنذر وقال فيه الوتر حق وليس بواجب) أما حديث أبى هريرة فاخرجه أيضا ابن أبى شيبة وفى اسناده الخليل بن مرة قال فيه أبو زرعة شيخ صالح وضعفه أبو حاتم والبزارى وأما حديث على فحسنه الترمذى وصححه الحاكم وأما حديث ابن عمر فاخرجه الجماعة كما ذكر المصنف وأما حديث أبى أيوب فاخرجه أيضا ابن حبان والدارقطنى والحاكم وله الفاظ وصح أبو حاتم والذهلى والدارقطنى فى العمل والبيهقى وغير واحد

عليه وآله وسلم (فلبث) عنده (حتى تعشى) ولمسلم حتى نفس (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وقفه وفيه تكرار مع قوله ان أبا بكر تعشى (لجاء بعد ما مضى من الليل ما شاء الله قالت له امرأته) أم رومان زينب بنت بهمان بضم الدال أحد بنى قرام بن غنم بن مالك بن كنانة (وما حبسك عن أضياك أو قالت ضيفك) بالافراد مع كونهم

ثلاثة لأرادة النفس (قال) أبو بكر لزوجته (أو ما عشتيقهم) جمزة الاستفهام (قالت أبوا) أي امتنعوا من الأكل (حتى نجي) قد عرضوا) بضم العين وكسر الراء المخففة أي عرض الطعام على الأضياف وفي رواية بفتح العين أي الأهل من الولد والمرأة والخادم على الأضياف (قأبوا) أن يأكلوا (قال) عبد الرحمن ٢٧٥ (فذهبت أمانا فاختبات) خوفا من أبي وشقه (فقال)

أبو بكر (يا غنم) بضم الغين وسكون النون وفتح المثناة وضمة أي ياتقبل أو ياجاهل أو يادني أو يالئيم (فجذع) أي دعا على ولده بالجدع وهو قطع الأذن أو الأنف أو الشفة (وسب) ولده ظنا منه أنه فرط في حق الأضياف (وقال) أبو بكر لما تبين له أن التأخير منهم (كاوا لاهنيا) تأديه لهم لأنهم تصكهم أو على رب المنزل بالحضور معهم ولم يكتفوا بولده مع أذنه لهم في ذلك أو هو خير أي أنكم لم تهنؤوا بالطعام في وقتيه وهذا ينبغي الجمل عليه ثم حلف أبو بكر أن لا يطعمه (فقال والله لا أطعمه أبدا وإيم الله ما كنا نأخذ من لقمة إلا ربا) الطعام أي زاد (من أسئلها) أي اللقمة (أكثر منها قال) عبد الرحمن يعني (حتى شبعوا وصارت) أي الاطعمة أكثر (وفي رواية أكبر عما كانت قبيل ذلك فنظر إليها أبو بكر) رضي الله عنه (فاذا هي) أي الاطعمة أو الجفنة (كما هي) على حالها الأول لم تنقص شيئا (أو هي) (أكثر منها فقال) أبو بكر (لامرأته) أم عبد الرحمن (يا أخت بني فراس) أي يامن هي منهم وقد اختلف في نسبها

وقه قال الحافظ وهو الصواب وفي الباب من أبي هريرة غير حديثه المذكور في الباب عند البيهقي في التلخيصات بلفظ أن الله وتر يحب الوتر فاوتروا يا أهل القرآن وعن ابن عمر وعند ابن أبي شيبة وأحمد بلفظ وزادكم صلاة حافظوا عليها وهي الوتر وفي أسناده ضعيفان وعن بريرة عند أبي داود بلفظ الوتر حتى فغن لم يوتر فليس منا الوتر حتى فغن لم يوتر فليس منا ورواه الحافظ في المستدرک ولم يكره لفظه وقال هذا حديث صحيح وعن أبي بصرة عند أحمد بلفظ أن الله زادكم صلاة وهي الوتر فصلوها فيا بين العشاء إلى الفجر ورواه الطبراني بلفظ حافظوا عليها وعن سليمان بن صرد عند الطبراني في الأوسط بلفظ وأوتروا فالتله وتر يحب الوتر وعن ابن عباس عند البزار بلفظ أن الله قد أمركم بصلاة وهي الوتر وعن ابن عمر عند البيهقي بلفظ أن الله زادكم صلاة وهي الوتر وفي أسناده مقال وعن ابن مسعود عند البزار بلفظ الوتر واجب على كل مسلم وفي أسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور وثقه الثوري وله حديث آخر عند أبي داود وابن ماجه بلفظ حديث أبي هريرة الذي ذكرناه وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البيهقي بلفظ حديث أبي بصرة المتقدم وفي أسناده أحمد بن منيع وهو ضعيف وعن علي عند أهل السنن بنحو حديث أبي هريرة الذي ذكرناه وعن عقبة بن عامر وعمر بن العاص عند الطبراني في الكبير والأوسط بنحو حديث أبي بصرة وعن معاذ عند أحمد بن حنبل بنحو حديث أبي بصرة أيضا وعن ابن مسعود حديث آخر عند أحمد والطبراني في الصغير بلفظ الوتر على أهل القرآن وعن ابن عباس حديث آخر عند أحمد والطبراني والدارقطني والبيهقي بلفظ ثلاث على فرائض وهي لكم تطوع النصر والوتر وركعتا الفجر وأخرجه أيضا الحافظ في المستدرک شاهدا على أن الوتر ليس بحتم وسكت عليه وقال البيهقي في روايته ركعتا الضحى بدل ركعتي الفجر وعن أنس عند الدارقطني بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرت بالوتر والأضحية ولم يعزم علي وفي أسناده عبد الله بن محرز وهو ضعيف وعن جابر عند المروزي بلفظ أني كرهت أو خشيت أن يكتب عليكم الوتر وعن عائشة عند الطبراني في الأوسط بلفظ ثلاث حق علي فريضة وهن لكم سنة الوتر والسواك وقيام الليل واعلم أن هذه الأحاديث فيها ما يدل على الوجوب كقوله فليس منا وقوله الوتر حتى وقوله أوتروا وحافظوا وقوله الوتر واجب وفيه ما يدل على عدم الوجوب وهو بقية أحاديث الباب فتكون صارفة لما يشعر بالوجوب وأما حديث الوتر واجب فلو كان صحيحا لكان مشكلا لما عرفنا في باب غسل يوم الجمعة من أن التصريح بالوجوب لا يصح أن يقال أنه مهورف إلى غيره بخلاف بقية الانفاظ المشعرة بالوجوب وقد ذهب الجمهور إلى أن الوتر غير واجب بل سنة وخالفهم أبو حنيفة فقال أنه واجب ورده عن أنه فرض وعمل به

اختلفا كثيرا ذكره ابن الأثير (ما هذا) استفهام عن حال الاطعمة ولابن عساكر ما هذه (قالت) أم رومان (لا) شيء غير ما أقوله (و) (حق) (قوة عيني) صلى الله عليه وآله وسلم وفيه الخلف بالخلاق أو المراد وخالف قوة عيني أو لفظه لأزائدة وقوة العين بهما عن المسرة ورؤية ما يحببه الإنسان لأن العين تقر بيلوغ الأمانة فالعين تقر ولا تتخوف من شيء وحيفه يكون مستقرا

من القرار وقول الأصمى أقر الله عينه أي أبرد دمه لأن دمع الفرح بارد ودمع الحزن حار فعبه بعضهم فقال ليس بكاذر بل كل دمع حار ومعنى قولهم هو قرة عينى أنما يريدون هو رضا نفسى (لهى) أى الاطعمة أو الجفنة (الآن) أكثر منها قبل ذلك بثلاث مرات) وهذا النور كرامة ٢٧٦ من كرامات الصديق آية من آيات النبى صلى الله عليه وآله وسلم ظهرت على

يد أبي بكر (فاكل منها) أى من الأطعمة أو الجفنة (أبو بكر) رضى الله عنه (وقال أنما كان ذلك) بكسر الكاف وفصحها (من الشيطان يعنى عينه) وهى قوله والله لا أطعمه أبدا فخرناه بالخفت الذى هو خير أو المراد لا أطعمه معكم أو فى هذه الساعة أو عند الغضب لكن هذا مبني على جواز تخصيص العموم فى العين بالنية أو الاعتبار بخصوص السبب لا بهجوم اللفظ الوارد عليه قاله البرماوى والعينى كالكرمانى (ثم أكل) أبو بكر (منها) أى من الأطعمة أو الجفنة (لقمة) أخرى لتطيب قلوب أضيافه وتأكيدا لدفع الوحشة (ثم حملها إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فاصبغت عنده) صلى الله عليه وآله وسلم (وكان بينهما وبين قوم عقد) أى عهد مهادة (فضى الاجل) لجأوا إلى المدينة (ففرقنا) حال كون المفرق (اثنى عشر رجلا) وأغير الأربعة اثنا عشر بالالف على لغة من يجعل المثني كالمفصوفى أحواله الثلاثة والمعنى ميزنا أو جعلنا كل رجل من اثني عشر رجلا فرقة ولا يذفر فرقا من التعريف أى جعلناهم عرفاء مع كل رجل

عرفت من الأدلة الدالة على الوجوب وأجاب عليه الجمهور بما تقدم قال ابن المنذرى وأعلم أحدنا وافق أبا حنيفة فى هذا وأورد المصنف فى الباب حديث ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أوتر على بعيره للاستدلال به على عدم الوجوب لأن الفريضة لا تصلى على الراحلة وكذلك أراد حديث أبي أيوب للاستدلال بما فيه من التخيير على عدم الوجوب وهو أنما يدل على عدم وجوب أحداهما على التعيين لا على عدم الوجوب مطلقا ويمكن أنه أورد للاستدلال به على الوجوب لقوله فيه حق ومن الأدلة الدالة على عدم وجوب الوتر ما اتفق عليه الشيخان من حديث طلحة بن عبيد الله قال جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل نجد الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس صلوات فى اليوم والليلة قال هل على غيرهما قال لا إلا أن تطوع وروى الشيخان أيضا من حديث ابن عباس أن النبى صلى الله عليه وسلم بعث معاذ إلى اليمن الحديث وفيه فاعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات فى اليوم والليلة وهذا من أحسن ما يستدل به لأن بعث معاذ كان قبل وفاته صلى الله عليه وسلم يسير وأجاب الجمهور وأيضاً عن أحاديث الباب المشهورة بالوجوب بأن أكثرها ضعيف وهو حديث أبي هريرة وعبد الله بن عمر وبريدة وسليمان بن صرد وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وابن أبي أوفى وعقبة بن عامر ومعاذ بن جبل كذا قال العراقى وبقيته لا يثبت به المطلوب لاسيما مع قيام ما سلفناه من الأدلة الدالة على عدم الوجوب

(باب الوتر ركعة وبثلاث وخمس وسبع وتسع بسلام واحد وما يتقدمها من الشفع)

(عن ابن عمر قال قام رجل فقال يا رسول الله كيف صلاة الليل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الليل مثني مثني فاذا خفت الصبح فاوتر بواحدة رواه الجماعة وزاد أحد فى رواية صلاة الليل مثني مثني يسلم فى كل ركعتين وذكر الحديث ولم يسلم قيل لابن عمر ما مثني مثني قال يسلم فى كل ركعتين) الحديث زاد فيه اثنتى عشرة صلاة الليل والنهار مثني مثني وقد اختلف فى زيادة قوله والنهار فضعفها جماعة لأنهم من طريق على البارى الأزدي عن ابن عمر وهو ضعيف عند ابن معين وقد خالفه جماعة من أصحاب ابن عمر ولم يذكروا فيه النهار وقال الدارقطى بنى فى العمل أنها وهم وقد صححها ابن خزيمة وابن حبان والحاكم فى المستدرک وقال رواها ثقات وقال الخطابى إن سبيل الزيادة من الثقة أن تقبل وقال البيهقى هذا حديث صحيح وعلى البارى احتج به مسلم والزيادة من الثقة مقبولة وقد صححها البخارى لما سئل عنه ثم روى ذلك بسنده إليه قال وقد روى عن محمد بن سيرين عن ابن

منهم أناس الله أعلم كم مع كل رجل) أى عددهم وزاد فى رواية منهم (فاكلوا منها) أى من الأطعمة أعجوز أو كما قال) عبد الرحمن بن أبي بكر رضى الله عنه والشك من أبي عثمان الراوى ومطابقة الحديث لهذا المقام أن يقال أبي بكر بعثه إلى بيته ومراجمته لغير الأضياف واشتغاله بآداب بينهم من المخاطبة والملاطفة والمعاينة ورواه هذا

الحديث خمسة وفيه رواية صحابي عن صحابي ومختصره وهو أبو عثمان والحديث والعنونة والقول وأخرجه البخاري أيضا في علامات النبوة والادب ومسلم في الاطعمة وأبو داود في الايمان والنذور
 * (باب بدء الاذان) *
 هو في اللغة الاعلام قال تعالى واذان ٢٧٧ من الله ورسوله واشتقاقه من الاذن

بفتح السين وهو الاسقاع وفي الشرع اعلام مخصوص بوقت الصلاة بالفاظ مخصوصة في أوقات مخصوصة قال القرطبي الاذان على قلة أفاظه مشتمل على مسائل العقيدة لانه بدأ بالا كبرية وهي تتضمن وجود الله وكلمة ثم ثنى بالتوحيد وثنى الشريكتين ثم بآيات الرسالة الحمد صلى الله عليه وآله وسلم ثم دعا الى الطاعة المخصوصة عقب الشهادة بالرسالة لانها لا تعرف الا من جهة الرسول ثم دعا الى الفلاح وهو البقاء الدائم وفيه الاشارة الى المعاد ثم أعاد ما أعاد توكيده ويحصل من الاذان الاعلام بدخول الوقت والدعاء الى الجماعة واطهار شمعان الاسلام والحكمة في اختيار القول له دون الفعل سهولة القول وتيسيره لكل أحد في كل زمان ومكان واختلاف أعيان أفضل الاذان أو الامامة ثلثها ان علم من نفسه القيام بحقوق الامامة فهي أفضل والا فالاذان أفضل وفي كلام الشافعي ما يؤتى اليه واختلاف أيضا في الجمع بينهما فقيل يكره وفي البيهقي من حديث جابر مر فوعا النبي عن ذلك لكن سنده ضعيف وصح عن عمر لو أطيع

عمر مر فوعا باسناد كلهم ثقات اه كلام البيهقي وله طرق وشواهد وقد ذكر بعض ذلك الحافظ في التلخيص قوله قام رجل وقع في معجم الطبراني الصغير ان السائل هو ابن عمر ولكنه يشك في شكله عليه ما وقع في بعض الروايات عن ابن عمر بلفظ أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم وأنا بينه وبين السائل فذكر الحديث وفيه ثم سأل الرجل على رأس الحول وأنا بذلك المكان منه قال فما أدري أهو ذلك الرجل أم غيره وعند الناس أن السائل المذكور من أهل البادية قوله كيف صلاة الليل الجواب عن هذا السؤال يشعر به وقع عن كيفية الوصل والفصل لانه مطلق الكيفية قوله منى منى أى اثنتين اثنتين وهو غير منصرف للعدل والوصف وتكرر اللفظ منى للمبالغة وقد فسر ذلك ابن عمر في رواية أحمد ومسلم عنه كما ذكره المصنف وقد أخذ مالك بظاهر الحديث فقال لا تجوز الزيادة على ركعتين قال ابن دقيق العيد وهو ظاهر السمعاني لحصر المبتدأ في الخبر ووجه الجمهور على انه ايمان الافضل لم يصح من فعله صلى الله عليه وسلم مما يخالف ذلك كما سيأتي ويحتمل أن يكون للارشاد الى الاخف اذا السلام من الركعتين أخف على المصلي من الاربع لما فيها من الراحة غالباً وقد اختلف السلف في الافضل من الفصل والوصل فقال احمد الذي أخبره في صلاة الليل منى منى وان صلى بالنهار أربعة فلا بأس وقال محمد بن نصر بنحوه في صلاة الليل قال وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم انه أوتر بخمس لم يجلس الا في آخرها الى غير ذلك من الاحاديث الدالة على الوصل قوله فاذا خفت الصبح فوتر بواحدة استدلل به على خروج وقت الوتر بطول فجر وأصرح منه ما رواه أبو داود والنسائي وصححه أبو عوف وغيره عن ابن عمر أنه قال من صلى الليل فلم يجعل آخر صلاته وتر فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بذلك فاذا كان الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر وفي صحيح ابن خزيمة عن أبي سعيد مر فوعا من أدركه الصبح ولم يوتر فلا وتر له وسأني الكلام على هذا في باب وقت صلاة الوتر والحديث يدل على مشروعية الايتار بركة واحدة عند مخافة هجوم الصبح وسأني ما يدل على مشروعية ذلك من غير تقييد واحدة وقد ذهب الى ذلك الجمهور وقال العراقي ومن كان يوتر بركة من الصلوات الخلقاء الأربعة وسعد بن أبي وقاص ومعاذ بن جبل وأبي بن كعب وأبو موسى الأشعري وأبو الدرداء وحذيفة وابن مسعود وداود بن عمر وابن عباس ومعاوية وقيم الداري وأبو أيوب الانصاري وأبو هريرة وفضالة بن عبيد وعبد الله بن الزبير ومعاذ بن الحرث القاري وهو يختلف في صحته وقد روى عن عمر وهى وأبي وابن مسعود الايتار بثلاث متصلة قال ومن أوتر بركة الم بن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس بن أبي ربيعة والحسن البصري ومحمد بن سيرين وعطاء بن أبي رباح وعقبة بن عبد الغافر

الاذان مع الخطيب لاذن رواه سعيد بن منصور وغيره وقيل هو خلاف الاولى وقيل يستحب وصححه النووي (عن ابن عمر رضي الله عنهما كان يقول كان المسالون حين قدموا المدينة) من مكة في الهجرة (بجعة) فيتحنيون الصلاة أى يقدررون حينهم ليدركوها في الوقت (ايس نادى لها) وفيه كما نقلوا عن ابن مالك جواز استعمال آيتس حر فالاسم لها ولا خبر ويجوز

أن يكون اسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة بعدها ولمسلم ما يؤيد ذلك ولقظه ليس ينادى بها أحد (فتكلموا) أي العصاة (يوما في ذلك) قال في الفتح لم يقع على تعيين المتكلمين في ذلك (فقال بعضهم اتخذوا ناقوسا) بكسر الخاء على صورة الأجر (مثل ناقوس النصارى) الذي يضربونه لوقت صلاتهم ٢٧٨ (وقال بعضهم بل بوقا) بضم الموحدة (مثل قرن اليهود) الذي ينفخ فيه

فيجتمعون عند سماع صوته ويسمى الشبور بزنة تنور فافترقوا فرأى عبد الله بن زيد الأذان فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقص عليه رؤياه فصدقه (فقال عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (أولاً تبعثون رجلا) حال كونه (ينادي بالصلاة) قالوا في سماع حديث ابن عمر هي الفصيحة والتقدير فاختلفوا فرأى عبد الله بن زيد فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقص عليه فصدقه فقال عمر الخ قاله القرطبي وتعبه في التفتيح بأن سماع حديث ابن زيد إنما كان فيه أنه لما قص رؤياه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال فسمع عمر الصوت فخرج فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رأيت مثل الذي رأى فدل على أن عمر لم يكن حاضر لما قص عبد الله قال والظاهر أن إشارة عمر بإرسال رجل ينادي بالصلاة كانت عقب المشاورة فيها بقوله وإن رؤيا عبد الله كانت بعد ذلك وتعبه العمى بحديث أبي داود فإنه قال فيه بعد قول ابن زيد إذ أتاني آت فأراني الأذان وكان عمر قد رآه قبل ذلك فسكنه عشرين يوما ثم أخبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما منعك أن تخبرنا الخ وليس فيه أن عمر سمع الصوت

وسعيد بن جبيرة ونافع بن جبيرة بن مطعم وجابر بن زيد والزهرى وربيعة بن أبي عبد الرحمن وغيرهم ومن الأئمة مالك والشافعي والاوزاعي وأحمد واسحق وأبو ثور وداود وابن حزم وذهبت الهادوية وبعض الحنفية إلى أنه لا يجوز الإتيان بركعة واحدة إلى أن المشروع الإتيان بثلاث واستدلوا بما روى من حديث محمد بن كعب القرظي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن البتيرة قال العراقي وهذا من ضعفه وقال ابن حزم لم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن البتيرة قال ولا في الحديث على سقوطه بيان ما هي البتيرة قال وقد روي في ثمانين طريقا عن عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن الأعمش عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس الثلاث بتيرة يعني الوتر قال فعاد البتيرة على المخرج بالخبر الكاذب فيها اه واحضوا أيضا ما حكى عن ابن مسعود أنه قال ما جزأت ركعة قط قال النووي في شرح المذهب أنه ليس بثابت عنه قال ولو ثبت لجل على الفرائض فقد قيل أنه ذكره رد على ابن عباس في قوله أن الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف ركعة واحدة فقال ابن مسعود ما جزأت ركعة قط أي عن المكتوبات اه وقد روى ابن أبي شيبة في المصنف ومحمد بن نصر في قيام الليل من رواية محمد بن سيرين قال سمع حديث ابن مسعود عند الوليد بن عقبة وهو أمير مكة فلما خرج أوتر كل واحد منهم ما بركة ومحمد بن سيرين لم يدرك ابن مسعود ولكن القائل بعدم صحة الإتيان بركعة من الهادوية والحنفية يرى الاحتجاج بالمرسل واحتج بعض الحنفية على الاقتصار على ثلاث وعدم اجزائها غيرها بأن العصاة أجعوا على أن الوتر بثلاث موصولة بحسن جائز واختلفوا فيها عده قال فاخذنا بما أجعوا عليه وتركلما اختلفنا وفيه وتعبت بجمع الاجماع وبما ساقى من النسي عن الإتيان بثلاث (وعن ابن عمر أنه كان يسم بين الركعتين والركعة في الوتر حتى أنه كان يأمر ببعض حاجته رواه البخاري وعن ابن عمر وابن عباس

أنهم ما سمعوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الوتر ركعة من آخر الليل رواه أحمد ومسلم) الاثر والحدوث يدلان على مشروعية الإتيان بركعة وتعريف المسند من قوله الوتر ركعة مشعر بالحصر لولا ورود منطوقات قاضية بجواز الإتيان بغير ركعة وسيأتي قال الحافظ وظاهر الاثر المروي عن ابن عمر أنه كان يصلي الوتر موصولا فان عرضت له حاجة فصل وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني قال صلى ابن عمر ركعتين ثم قال يا غلام ارحل لنا ثم قام وأوتر بركعة وروى الطحاوي عن ابن عمر أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمه وأخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمه وأخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمه وأخبر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمه (وعن عائشة

قالت

وآله وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما منعك أن تخبرنا الخ وليس فيه أن عمر سمع الصوت

فخرج فقال فهو يقوى كلام القرطبي ويرد كلام بعضهم أي ابن حجر اه وأجاب ابن حجر في انتقاض الاعتراض بأنه إذا سكنت في رواية أي غير عن قوله فسمع عمر الصوت فخرج وأثبت ابن عمر أما يكون أثبات ذلك إلا على أنه لم يكن حاضر فكيف

يعترض بمثل هذا (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) يا بلال قم فناد بالصلاة أي اذهب الى موضع بارز فنادمه بالصلاة ليسمعك الناس وليس فيه تعرض للقيام في حال الاذان كذا قاله النووي متعباً بمن استنبط منه مشروعية الاذان قائماً كابن خزيمة وابن المنذر وعياض نعم هو سنة فيه وبه استدلل الجلال المحلى ٢٧٩ للقيام موافقة لمن تعقبه النووي قال

في الفتح وماتقاه النووي ليس
يعد من ظاهر اللفظ فان الصيغة
محملة للامرين وان كان ما قاله
أرجح والحكمة في تخصيص
الاذان برؤيا رجل دون وحى
التنويه بالنبي صلى الله عليه وآله
وسلم والرفع لذكره لانه اذا كان
على اسان غيره كان ارفع لذكره
وأغفر لاشانه على انه روى أبو
داود في المراسيل ان عمر لما رأى
الاذان جاء ليضرب النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فوجد الوحي قد
ورد بذلك فأرأعه الاذان بلال
فقال له صلى الله عليه وآله وسلم
سبحك بـم الوحي ورواه هذا
الحديث خمسة وفيه التحديث
والاخبار والقول وأخرجه مسلم
والترمذي والنسائي قال في الفتح
كان اللفظ الذي ينادى به بلال
للصلاة الصلاة جامعة ووطن
بعضهم ان بلالا حينئذ امر
بالاذان المعهود فذكره مناسبة
اختصاص بلال بذلك دون غيره
لكونه كلما عذب ليرجع عن
الاسلام يقول أحد أحد
فجوزى بولاية الاذان المشقة على
التوحيد في ابتدائه وانتهائه
وهي مناسبة حسنة في اختصاص
بلال به الان هذا الموضع ليس
هو محلها اه وفي هذا الحديث

قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بين أن يفرغ من صلاة العشاء الى الفجر
احدى عشرة ركعة يصلي بين كل ركعتين ويوتر بواحدة فاذا سكب المؤذن من صلاة الفجر
وتبين له الفجر وجاء المؤذن قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى
يأتية المؤذن للاقامة رواه الجماعة الا الترمذي الحديث قد تقدم الكلام على أطراف
منه في ركعتي الفجر وفي الاضطجاع وفي الايمان بركعة وقد تقدم الكلام في دلالة كان
على الدوام وقد ورد عن عائشة في الاخبار عن صلواته صلى الله عليه وسلم بالليل روايات
مختلفة منها هذه الرواية ومنها الرواية الآتية في هذا الباب انه كان يصلي ثلاث عشرة
ركعة ويوتر بخمس ومنها عند الشيخين انه ما كان يزيد على الله عليه وسلم في رمضان ولا في
غيره على احدى عشرة ركعة يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي أربعاً
فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً ومنها أيضاً ما ساق في هذا الباب أنه كان
يصلي تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الخامسة ثم ينهض ولا يصلي في التاسعة ثم يصلي ثم
يصلي ركعتين بعد ما يصلي وهو قاعد فذلك احدى عشرة ركعة فلما سئلت أو تر بسبع
ولاجل هذا الاختلاف نسب بعضهم الى حديثها الاضطراب وأجيب عن ذلك بأنه
لا يتم الاضطراب الا على تساميم أن اخبارها عن وقت واحد وليس كذلك بل هو محمول
على أوقات متعددة وأحوال مختلفة بحسب النشاط ويجمع بين قولها انه ما كان يزيد
على احدى عشرة ركعة وبين اثباتها الثلاث عشرة ركعة بأنها أضافت الى الاحدى
عشرة ما كان يقتضيه صلواته من الركعتين الخفيفتين كما ثبت في صحيح مسلم ويدل على
ذلك انها قالت عند تسليم الاحدى عشرة كان يصلي أربعاً ثم أربعاً تركت التعرض
للافتتاح باركعتين وكذلك قالت في الرواية الاخرى انه كان يصلي تسع ركعات ثم يصلي
ركعتين والجمع بين الروايات ما أمكن هو الواجب قوله وسكب المؤذن هو بفتح السين
المهمله والكاف وبعبارة واحدة أي أسرع مأخوذة من سكب الماء قوله قام فركع
ركعتين وقد تقدم الكلام فيهما (وعن أبي بن كعب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ
في الوتر بسبع اسم ربك الاعلى وفي الركعة الثانية بقل يا أيها الكافرون وفي الثالثة
بقل هو الله أحد ولا يصلي الا في آخرهن رواه النسائي الحديث رجاله ثقات الا
عبد العزيز بن خالد وهو مقبول وقد أخرجه أيضاً أحمد وأبو داود وابن ماجه بدون قوله
ولا يصلي الا في آخرهن وفي الباب عن ابن عباس عند الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن
أبي شيبه بلفظ كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبع اسم ربك الاعلى
وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد في ركعة ركعة ولم يذكر فيه ولا يصلي الا في آخرهن

دليل على مشروعية طلب الاحكام من المعاني المستنبطة دون الاقتصار على الظواهر قاله ابن العربي وعلى
مراعاة المصالح والعمل بها ومشروعية التشاور في الامور المهمة وانه لا حرج على أحد المتشاورين اذا أخذ به بما أدى اليه
اجتماعه وفيه من قبلة ظاهرة لعمر الفاروق رضي الله عنه وفيه جواز اجتماعه صلى الله عليه وآله وسلم في الاحكام قال في

الفتح وردت أحاديث تدل على أن الأذان شرع بحجة قبل الهجرة ثم ذكرها وقال والحق أنه لا يصح شيء من هذه الأحاديث اه
ولم يقع من طريق صحيحة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأشهر الأذان بنفسه وقد جزم النووي بأن النبي صلى الله عليه وآله
وسلم أذن مرة في السفر وعزاه للترمذي وقواه ٢٨٠ قال الحافظ ابن حجر ولكن وجدنا في مسند أحمد من الوجه الذي أخرجه

الترمذي وافظه فأمر بالافاذن
فهرف ان في رواية الترمذي
اختصارا وأن معنى قوله أذن
أمر أي بالافاذن كما يقال أعطى
الخليفة العالم الفلاني ألفا واما
بأشهر العطاء غيره ونسب للخليفة
لكونه أمرا به والله أعلم (عن
أنس) بن مالك (رضي الله عنه
قال أمر بلال) أي أمره رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم لانه
الأمر الناهي وهذا هو العواب
خلافا لمن زعم أنه موقوف ودفع
بان الخبر عن الشارع لا يحمل
الأعلى أمر الرسول (ان يشفع
الأذان) أي يجعل أكثر كلياته
مثناة (وأن يوتر الإقامة) أي
يقدرها جهاها وهذا مذهب
الشافعي وأحمد والمراد معظمها
فان كلمة التوحيد في آخر الأذان
مفردة والتكبير في أوله أربع
وافظ الإقامة مثنى وافظ
الشفع يتناول التسمية
والتربيع فلم يس في لفظ الحديث
ما يخالف ذلك على أن تكبير
التكبير تنبيه في الصورة مفردة
في الحكم ومذهب مالك وأتباعه
أن التكبير في أول الأذان مرتين
لروايته من وجوه صحاح في
أذان أبي محذورة وأذان ابن
زيد والعمل عندهم بالمدينة

أيضا وعن عبد الرحمن بن أبيزى عند النسائي بصح حديث ابن عباس وقد اختلف في
صحته وفي اسناد حديثه هذا وسيأتي وعن أنس عند محمد بن نصر المروزي بصح حديث
ابن عباس وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البزار بصح حديثه وعن عبد الله بن عمر عند الطبراني
والبزار أيضا بصح حديثه وفي اسناده سعيد بن سنان وهو ضعيف جدا وعن عبد الله بن مسعود
عند البزار وأبي يعلى والطبراني في الكبير والأوسط بصح حديثه وفي اسناده
عبد الملك بن الوليد بن معدان وثقه يحيى بن معين وضعفه البخاري وغير واحد وعن
عبد الرحمن بن سبرة عند الطبراني في الكبير والأوسط بصح حديثه وفي اسناده اسمعيل بن
رزين ذكره الأزدي في الضعفاء وابن حبان في الثقات وعن عمران بن حصين عند النسائي
والطبراني بصح حديثه أيضا وعن النعمان بن بشير عند الطبراني في الأوسط بصح حديثه وفي اسناده
السري بن اسمعيل وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الطبراني في الأوسط بزيادة
والمعوذتين في الثالثة وفي اسناده المقدم بن داود وهو ضعيف وعن عائشة عند أبي داود
والترمذي بزيادة كل سورة في ركعة وفي الأخيرة قل هو الله أحد والمعوذتين وفي اسناده
خفيف الجزري وفيه لين ورواه الدارقطني وابن حبان والحاكم من حديث يحيى بن
سعيد عن عمرة عن عائشة وتفرده يحيى بن أيوب عنه وفيه مقال ولكنه صدوق وقال
العقيلي اسناده صالح قال ابن الجوزي وقد أنكر أحمد ويحيى زيادة المعوذتين وروى
ابن السكن في صحيحه لذلك شاهدا من حديث عبد الله بن مرجس باسناد غريب وروى
المعوذتين محمد بن نصر من حديث ابن ضميرة عن أبيه عن جده وهو حسين بن عبد الله
ابن ضميرة بن أبي ضميرة وهو ضعيف عند أحمد وابن معين وأبي زرعة وأبي حاتم وغيرهم
وكذب مالك وأبو لهزم وأبو لهزم يعرف وجده ضميرة يقال انه مولى النبي صلى الله عليه وسلم
والأحاديث تدل على مشروعية قراءة هذه السورة في الوتر وحديث الباب يدل أيضا على
مشروعية الايتار بثلاث ركعات متصلة وسيأتي الكلام على ذلك (وعن عائشة قالت
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوتر بثلاث لا يفصل بينهن رواء أحمد والنسائي
ولفظه كان لا يسلم في ركعة في الوتر وقد ضعف أحمد اسناده وان ثبت فيكون قد فعله أحيانا
كما أوتر بالجس والسبع والتسع كما سنده عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا توتروا بثلاث أوتروا بخمس أو سبع ولا تشبهوا بصلاة المغرب رواء الدارقطني
باسناده وقال كلهم ثقات) اما حديث عائشة فأخرجه أيضا البيهقي والحاكم بلفظ أحمد
وأخرجه أيضا البيهقي والحاكم بلفظ النسائي وقال الحاكم صحيح على شرط الشيخين
وأخرج الحاكم أيضا من حديث عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث
وليس فيه لا يفصل بينهن وصححه وقال على شرط الشيخين وأخرجه أيضا الترمذي

على ذلك في آل سعد القرط الى زمانهم لم يحدث أبي محذورة عندهم ولم وأبي عوانة والحاكم
وهو المحفوظ عن الشافعي من حديث ابن زيد والإقامة إحدى عشرة كلمة والأذان تسع عشرة كلمة بالترجيع وهو ان
يأتي بالشهادتين مرتين يراقب قولهما جهر الحديث مسلم فيه وانما اختص بالترجيع بالشهادتين لانهما أعظم ألفاظ

الأذان وليس بسنة هـ عند الحنفية للروايات المتفقة على أن لا ترجع في أذان بلال وعمر بن أم مكتوم إلى أن توفيا (الاقامة) أي لفظ الاقامة وهي قوله قد قامت الصلاة فانه تشفع لانها المتصود من اقامته بالذات قال في الفتح الحكمة في تسمية الاذان وافراده الاقامة ان الاذان لاعلام الغائبين فكرر ٢٨١ ليكون أوصل اليهم بخلاف الاقامة فانها

للمحضرين ومن ثم يستحب أن يكون الاذان في مكان عال بخلاف الاقامة وان يكون الصوت في الاذان أرفع منه في الاقامة انتهى (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا نودي للصلاة أي لاجلها أو لم والناس في الصلاة ويمكن حملها على معنى واحد (أدبر الشيطان) أي جنس الشيطان أو الملعود خاصة هارباً إلى الرواح من سماع الاذان وبينه وبين المدينة ستة وثلاثون ميلاً كذا عند مسلم حال كونه (ولمضراط) يشغل به نفسه قال عباس بن علي بن حمزة ظاهره لانه جسم ذوم نفذ يصح منه خروج الروح ويحتمل انه عبارة عن شدة نقاره ويقويه رواية مسلم له حصاص بهملات فقد فسره الاصمعي وغيره بشدة العمد وقال الطبري شبهه شغل الشيطان نفسه عن سماع الاذان بالصوت الذي يلا السمع وينع عن سماع غيره ثم سماه ضراطاً تعيجه (حتى) أي كي (لا يسمع التاذين) اعظم أمره لما شغل عليه من قواعد الدين واطهار شرائع الاسلام أو حتى لا يشهد المؤذن بما يسمعه اذا

وأخرج الشيخان وغيرهما عن انما كانت كذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي أربعاً فلا تسال عن حسن وطولهن ثم يصلي أربعاً فلا تسال عن حسن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً في الباب عن علي بن عبد الله الترمذي بلفظ كان يوتر بثلاث وعن عمران بن حصين عند محمد بن نصر بلفظ حديث علي بن عباس عند مسلم وأبي داود والنسائي بلفظ أوتر بثلاث وعن أبي أيوب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه بلفظ ومن أحب أن يوتر بثلاث لم يفعل وعن أبي بن كعب عند أبي داود والنسائي وابن ماجه أيضاً بنحو حديث علي بن عبد الرحمن بن ابري عند النسائي بنحوه أيضاً وعن ابن عمر عند ابن ماجه بنحوه أيضاً وعن ابن مسعود عند الدارقطني بنحوه أيضاً وفي اسناده يحيى بن زكريا بن أبي الجواب وهو ضعيف وعن أنس عند محمد بن نصر بنحوه أيضاً وعن ابن أبي أوفى عند البزار بنحوه أيضاً وأما حديث أبي هريرة فانه أخرجه أيضاً ابن حبان في صحيحه والحاكم ومعه قال الحافظ ورجاله كلهم ثقات ولا يضره وقف من وقته وأخرجه أيضاً محمد بن نصر من روايته رابن مالك عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب ولكن أوتروا بخمس أو بسبع أو بتسع أو بأحدى عشرة أو أكثر من ذلك قال العراقي واسناده صحيح وأخرج أيضاً من رواية عبد الله بن الفضل عن أبي سلمة وعبد الرحمن الاخرج عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا توتروا بثلاث أوتروا بخمس أو بسبع ولا تشبهوا بالصلاة المغرب قال العراقي أيضاً واسناده صحيح ثم روى محمد بن نصر قولهم ان الوتر لا يصلح الا بخمس أو سبع وان الحكم بن عتيبة سأل عنه فقال من الثقة عن الثقة عن عائشة وميمونة وقد روى بنحوه النسائي عن ميمونة مرفوعاً وروى محمد بن نصر أيضاً باسناد قال العراقي صحيح عن ابن عباس قال الوتر سبع أو خمس ولا يحب ثلاثاً بتراً وروى أيضاً عن عائشة باسناد قال العراقي أيضاً صحيح انها قالت الوتر سبع أو خمس وانى لا ذكره أن يكون ثلاثاً بتراً وروى أيضاً باسناد صحيح العراقي أيضاً عن سليمان بن يسار انه سئل عن الوتر بثلاث فذكره الثلاث وقال لا تشبه التطوع بالمقريضة أوتر بركعة أو بخمس أو بسبع قال محمد بن نصر لم نجد عن النبي صلى الله عليه وسلم خبراً ثابتاً صريحاً انه أوتر بثلاث موصولة قال نعم ثبت عنه انه أوتر بثلاث لكن لم يبين الراوى هل هي موصولة أو مفصلة اهـ وتعقبه العراقي والحافظ بحديث عائشة الذي ذكره المصنف ومحدث كعب بن بكرة المتقدم قالوا لا يجب من ذلك باحتمال انها لم يثبتها عنده وقد قال البيهقي في حديث عائشة المذكور انه خطأ وجمع الحافظ بين الاحاديث بجمل أحاديث انتهى على الايتار بثلاث بثلاثين لم يشبه ذلك صلاة المغرب وأحاديث الايتار بثلاث على انها مفصلة بثلاثين آخرها وروى فعل ذلك من جماعة

٢٦ نيل في استشهاده يوم القيامة لانه داخل في الجن والانسان المذكورين في حديث لا يسمع مدى صوت المؤذن جن ولا أنس ولا شيء الا شهده يوم القيامة ودفع بانه ليس أهلاً للشهادة لانه كافر والمراد في الحديث مؤمنو الجن وانما يجب عند الصلاة مع ما فيها من القرآن لان غالبها سحر مناجاة لا تطرق الى افسادها على فاعلها وافساد خشوعه بخلاف الاذان

بأنه يرى اتفاق كل المؤذنين على الإعلان به ونزول الرحمة العامة عليهم مع بآسة عن ان يردهم عما أعلنوا به ويوقن بالخسبة بما
 ينزل الله به عليهم من ثواب ذلك وبذلك معصية الله ومصادته أمره فلا يملك الحدث لما حصل له من الخوف وقبل لانه دعا الى
 الصلاة التي فيها السجود الذي امتنع من فعله ٢٨٢ لما أمر به ففقيه تعهده على مخالفة أمر الله واستقراره على معصية

لله فاذا عاداه الله فرمته
 استدله على استحباب رفع
 الصوت بالاذان لان قوله حتى
 لا يسمع ظاهري انه يمد الى غاية
 يقتضي فيها سماعه للصوت (فاذا
 اضي) المتأدى (النداء) اي فرغ
 المؤذن من الاذان واستدل به
 على انه كان بين الاذان
 والاقامة فصل خلافا لمن شرط
 في ادراك فضيلة أول الوقت
 ان يتطرق أول التكبير على أول
 الوقت (أقبل) اي الشيطان
 زادهم عن أبي هريرة يوسوس
 (حتى اذا تقرب للصلاة أدبر)
 الشيطان من ثوب اي أعبد
 الدعاء اليها والمراد الاقامة
 عند الجمهور لا قوله في الصبح
 الصلاة خير من النوم كما زعم
 بعض الكوفيين لانه خاص به
 ولمسلم فاذا سمع الاقامة ذهب
 حتى اذا قضى (المذنب) التثويب
 (أقبل) أي الشيطان ساعيا في
 ابطال الصلاة على المصلين (حتى
 يخاطر) بفتح قوله وكسر الطاء كما
 ضبطه عياض عن المتنين وهو
 الوجه اي يوسوس (بين المرء)
 اي الانسان (ونفسه) اي قلبه
 ولا يذري خفايا بضم الطاء عن
 أكثر الرواة اي يدونه فيمرب بين
 المرء وبين قلبه فيشغله ويجعل

من السان ويمكن الجمع بحمل النهي عن الايتار بثلاث على الكراهة والاحوط ترك
 الايتار بثلاث مطلقا لان الاحرام به امتنع له بنسبه واحد في آخرها ربما حصلت به
 المشابهة الصلاة المغرب وان كانت المشابهة الكاملة تتوقف على فعل التشهدين وقد
 جعل الله في الامر سنة وعلمنا النبي صلى الله عليه وسلم الوتر على هيأت متعددة فلا ملجئ
 الى الوقوع في مضيق التعارض (وعن أم سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يوتر بسبع وبخمس لا يفصل بينهما بسبع ولا كلام رواه أحمد والنسائي وابن ماجه
 وعن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصل من الليل ثلاث عشرة ركعة
 يوتر من ذلك بخمس ولا يجلس في نية من الاي آخرهن متفق عليه) الحديث الاول
 رواه النسائي وابن ماجه من رواية الحكم عن مقسم عن أم سلمة وقد روى في الايتار
 بسبع وبخمس أحاديث منها عن عائشة عند محمد بن نصر بالفظ أوتر بخمس وأوتر بسبع
 وعن ابن عباس عند أبي داود بالفظ ثم صلى سبعا وأوتر بهن لم يسلم الا في آخرهن
 وعن أبي أيوب عند النسائي بالفظ الوتر حتى فن شاء أوتر بسبع ومن شاء أوتر بخمس
 وعن ميمونة عند النسائي بالفظ لا يصلح يعني الوتر الا بتسع أو خمس وعن أبي هريرة عند
 الدارقطني وقد تقدم وفي الايتار بخمس أو بسبع أحاديث كثيرة قد تقدم بعضها
 وسياقي بعضها قال الترمذي وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم الوتر بثلاث عشرة
 واحدى عشرة وتسع وسبع وخمس وثلاث وواحدة اه وأخرج أبو داود والنسائي
 عن ابن عباس بالفظ ثم أوتر بخمس لم يجلس بينهما وأخرجه البخاري عنه بالفظ ثم صلى
 خمس ركعات وأخرج الترمذي رحمه الله والنسائي عن أم سلمة انه صلى الله عليه وسلم أوتر
 بسبع وسياقي عن عائشة نحوه وعن أبي أمامة عند أحمد والطبراني نحوه باسناد صحيح
 وعن ابن عباس عند محمد بن نصر نحوه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على
 مشروعية الايتار بخمس ركعات أو بسبع وهي ترد على من قال بتعين الثلاث وقد
 تقدم ذكرهم (وعن سعيد بن هشام قال اعانته انبئني عن وتر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت كأنه لسهوا وكوطه وره فيسببه الله متى شاء ان يعمه من الليل فيسلك
 ويتوضأ ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها الا في الزامنة فيذكر الله ويحمده ويدعوه
 ثم ينفض ولا يسلم ثم يقوم فيصل التامة ثم يقرأ فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يركع
 يسعنا ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد فلان احدى عشر ركعة يابى فلما سن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخذ اللهم أوتر بسبع وصنع في الركعتين مثل صنيعه
 الاول فثلاث تسع يابى وكان نبي الله اذا صلى صلاة أحب أن يدوم عليها وكان اذا غلبه نوم

بينه وبين ما يريد من قبله على صلاته واحلاصه فيها (يقول) أي الشيطان للمصلي (ان كر كذا ان كر كذا) او
 زادهم فنهأه ومنهأه وذكره من حاجاته ما لم يكن يذكر (لما) اي لشيئ (لم يكن يذكر) قبل الصلاة (حتى) اي كى (يظل الرجل)
 اي يصير وفي رواية يضل اي يفسى (لا يدري كم صلى) من الركعات والبخاري في بدء الخلق عن أبي هريرة لا يدري انه ناصلي

أثم أربعا ولم يذكر في ادبار الشيطان ما ذكره في الأول من الضراطا كنفابذ كره فيه أولان الشدة في الأول تأنيبه غفلة فتكون أهول وفي الحديث فضل الأذان وعظم قدره لان الشيطان يهرب منه ولا يهرب عند قراءة القرآن في الصلاة التي هي أفضل كاسارقين يخافون من العسس مالا يخافون من السلطان ٢٨٣ قال ابن الجوزي على الأذان هيبه يشدد

انزعاج الشيطان بسببها لانه لا يكاد يقع في الأذان رياء ولا غفلة عند النطق به بخلاف الصلاة فان النفس تحضر فيها فيفتح لها الشيطان أبواب الوسوسة والمؤذن في أذانه واقامته تنفي عنه الوسوسة والرياء اتباع الشيطان منه وقيل غير ذلك مما ذكره في الفتح ورواة هذا الحديث خمسة وفيه التحديث والاخبار والنعنة وأخرجه أبو داود والنسائي في الصلاة (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول انه لا يسمع مدى صوت المؤذن) أي غايته (جن ولا انس ولا شيء) من حيوان أو جماد بأن يخلق الله تعالى له ادراكا وهو من عطف العام على الخاص ويؤيده ما في رواية ابن خزيمة لا يسمع صوته شجر ولا جبر ولا جن ولا انس ولا بني داود والنسائي وأحمد عن أبي هريرة بلقظ المؤذن بغنرله مد صوته ويشهد له كل رطب ويابس ونحوه للنسائي وغيره من حديث البراء وصححه ابن السكن فهو هذه الأحاديث تبيين المراد من قوله في حديث الباب ولا شيء وقد تكلم

أوجع من قيام الليل صلى من المارقتي عشرة ركعة ولا أعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن كله في ليلة ولا قام ليلة حتى أصبح ولا صام شهرا كاملا غير رمضان ورواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية لأحمد والنسائي وأبي داود ونحوه وفيها ثلث أسن وأخذ الله أوتر بسبع ركعات لم يجلس الا في السادسة والسابعة ولم يسلم الا في السابعة وفي رواية للنسائي قالت فلما سن وأخذ الله أوتر بسبع ركعات لا يبعد الا في آخرهن الابتداء بتسعة مروي عن طريق جماعة من الصحابة غير عائشة والابتداء بسبع قد تقدم ذكر طريقه قوله فيمنسك ويتوضأ فيه استحب السواك عند القيام من النوم قوله وبصلي تسع ركعات الخ فيه مشروعية الابتداء بتسع ركعات متصلة لا يسلم الا في آخرها ويقعد في الثامنة ولا يسلم قوله ثم يسلم تسليما يسمعه فيه استحب الجهر بالتسليم قوله ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد أخذ بظاهر الحديث الا وزاعى وأحمد فيهما أحكام القاضي عنهما وأبا حارص كعتين بعد الوتر جالس قال أحمد لا أدله ولا يمنع من فعله قال وانكره مالك قال النووي الصواب ان هاتين الركعتين فعلهما صلى الله عليه وسلم بعد الوتر جالسا البيان الجواز ولم يواظب على ذلك بل فعله مرة أو مرات قليلة قال ولا يفتقر بقولهما كان يصلي فان المختار الذي عليه الاكثر والمحققون من الأصوليين ان لنظر كان لا يلزم منها الدوام ولا التكرار وانما هي فعل ماض تدل على وقوعه مرة فان دل دليل على عمله والا فلا تقتضيه بوضعه وقد قالت عائشة كنت أطيع رسول الله صلى الله عليه وسلم لحله قبل أن يطوف ومعلوم انه صلى الله عليه وسلم لم يخرج بعد ان صحبتته عائشة الا حجة واحدة وهي حجة الوداع قال ولا يقال اعلمها طبيعته في اصرامه بعمره لان المعقر لا يحصل له الطيب قبل الطواف بالاجماع فثبت انما استعملت كان في مرة واحدة قال وانما تأولنا حديث الركعتين لان الروايات المشهورة في الصحيحين مصرحة بأن آخر صلاته صلى الله عليه وسلم في الليل كانت وتر وفي الصحيحين أحاديث كثيرة مشهورة بالامر بهيكل آخر صلاة الليل وتر فكيف ينظر به صلى الله عليه وسلم مع هذه الأحاديث واشباهها انه يداوم على ركعتين بعد الوتر ويجعلهما آخر صلاة الليل قال وأما ما أشار اليه القاضي عياض من ترجيح الأحاديث المشهورة ورد رواية الركعتين فليس بصواب لان الأحاديث اذا كانت ممكن الجمع بينهما وقد جعلنا بينهما والله الحمد اه (وأقول) أما الأحاديث التي فيها الامر للامة بان يجعلوا آخر صلاة الليل وتر فلا معارضة بينهما وبين فعله صلى الله عليه وسلم للركعتين بعد الوتر لما تقر في الأصول ان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض القول الخاص بالامة فلا معنى للاستسكار أما الأحاديث انه كان آخر صلته

بعض من لم يطلع عليه في تأويله على غير ما يقتضيه ظاهره (الاشهد له) بالنظر لماضي وللشعبي في الاشهد له (يوم القيامة) وغاية الصوت بل ارب أخفى من ابتدائه فاذا شهد له من بعده فسه ووصل اليه منتهى موته فلان يشهد له من دفء منه ومع مبادئ صوته أولى به عليه القاضي البيضاوي والسير في هذه الشهادته وكفى باقية شهيد الشهادته المشهود له بالفضل وعلاوة درجة

وكان الله تعالى يفضح بالشهادة فوما يكرم بها آخرين ورواه هذا الحديث الخمسة مدينون الاشبح البخاري وفيه التحديث
والاخبار والنعمة والسمع وأخرجه البخاري أيضا في ذكر الجن والتوحيد والنساق وابن ماجه في الامه - ثلاثة وفي الحديث
استجاب رفع الصوت بالاذان ليكثر ٢٨٤ من يشهد له الم يجهده أو يتأذبه وفيه ان أذان الفذ مندوب اليه ولو كان

في قفرو لو لم يرح - ضرور من يصلي
معهم لانه ان قاته دعاء المصلين لم
ينته استشهاده من يسمعه من
غيرهم (عن أنس رضي الله
عنه ان النبي صلى الله عليه وآله
(وسلم كان اذا غزينا) أي
مصحابا لنا (قوما لم يكن يغزونا)
من الغزو وللصلي وأبي الوقت
يغير بنا من الاغارة ولا ين - عاكر
يغزينا من الاغراء وللصوي
يغذ بنا من الغد ونقيض لروح
(حتى يصبح وينظر) أي ينظر
(فان سمع اذانا كف عنهم وان
لم يسمع اذانا غار) ويقال غار
ثلاثيا أي هجم (عليهم) من غير
علم منهم وسلم عنه قل كان
رسول الله صلى الله عليه وآله
وسلم يغير اذا طلع الفجر وكان
يسمع الاذان فان سمع اذانا
أمسك والا تغار قال الخطابي
فيه ان الاذان شعار الاسلام
وانه لا يجوز تركه ولو ان أهل بلد
اجتمعوا على تركه كان لسلطان
قتالهم عليه اه قال في الفتح
وهذا احد أقوال العلماء وهو
أحد الاوجه في المذهب واغرب
ابن عباد البر فقال لأهل فيه
خلافا اه وفي التمس طلائ
واستنبط من الحديث وجوب
الاذان وان لا يجوز تركه لانه من

صلى الله عليه وسلم من الليل وتر فليس فيها ما يدل على الدورام لما قرره من عدم لاله لفظ
كان عليه فطريق الجمع باعتباره صلى الله عليه وسلم أن يقال انه كان يصلي الركعتين بعد
الوتر تارة ويدعهما تارة وأما باعتبار الامة فغير محتاج الى الجمع لما عرفت من أن الاوامر
يجعل آخر صلاة الليل وتر اختصاصهم وان فعله صلى الله عليه وسلم لا يعارض ذلك قال ابن
القيم في الهدى وقد أشكل هذا يعني حديث الركعتين بعد الوتر على كثير من الناس
فظنوه معارض القول صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر صلاة تنكم بالليل وتر ثم سكت عن مالك
وأحمد ما تقدم وحكى عن طائفة ما قدمنا عن النووي ثم قال والصواب أن يقال ان هاتين
الركعتين تجزيان بحري السنة وتسكيم الوتر فان الوتر عبادة مستقلة ولا سيما ان قيل
بوجوبه فتجزي الركعتين بعده بحري سنة المغرب من المغرب فانهم اوتر النهار والركعتان
بعدهما تسكيم لهما فكذلك الركعتان بعد وتر الليل والله أعلم اه وانظروا ما قدمنا
من اختصاص ذلك به صلى الله عليه وسلم وقد ورد فعله صلى الله عليه وسلم لهاتين الركعتين
بعد الوتر من طريق أم سلمة عند أحمد في المسند ومن طريق غيرهما قال الترمذي روى نحوه
هذا عن أبي امامة وعائشة وغيرهما عن النبي صلى الله عليه وسلم وفي المسند أيضا
والبيهقي عن أبي امامة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ركعتين بعد الوتر وهو جالس
يقرأ فيهما ما نازلزلت الارض زلزالها وقل يا أيها الكافرون وروى الدارقطني نحوه
من حديث أنس وسأني ذكر القائلين باستجباب التمسك من استيقظ من النوم وقد كان
أوتر قبله وحديث أبي بكر وعمر الدال على جواز ذلك في باب لا وتران في ليلة قوله صلى
من النهار ثلثي عشرة ركعة فيه مشروعة قضاء الوتر وسأني قوله ولا صام شمره كاملا
سأني في باب ما جاء في صوم شعبان من كتاب الصيام عن عائشة ما يدل على انه كان يصوم
شعبان كله ويأني الكلام هنالك ان شاء الله تعالى قوله لم يجلس الا في السادسة والسابعة
وفي الرواية الثانية صلى سبع ركعات لا بعد الا في آخرهن الرواية الاولى تدل على اثبات
القعود في السادسة والرواية الثانية تدل على تنبيه الجمع بحمل النبي للعود في
الرواية الثانية على القعود الذي يكون فيه التسليم وظاهر هذا الحديث وغيره من
الاحاديث ان النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يوتر بدون سبع ركعات وقال ابن حزم في
الحلي ان الوتر تمجد لليل ينقسم الى ثلاثة عشر رجاء أي فاعمل اجزاء ثم ذكرها
واسأل على كل واحد منها ثم قال واحبها اليها وأفضلها أن يصلي ثلثي عشرة ركعة يصلي
من كل ركعتين ثم يصلي ركعة واحدة ويسلم

• (باب وقت صلاة الوتر والقراءة فيها والغنوت) •

(عن خارج بن - حذافة قال خرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات غداة

شعائر الاسلام الظاهرة والصحيح عندنا كالحنفية والمالكية انه سنة الا ان المالكية قالوا انه لجماعة طلبت فقال
غير ما خلاص الفذ والجماعة التي لا تطلب غيرها اه قلت استدل بورود الاخر به من قال بوجوبه كابن دقيق العيد ومن قال به
مطلقا الاوزي وداد وابن المنذر وهو ظاهر قول مالك في الموطا وقيل واجب في الجمعة فقط وقيل فرض كفاية في الجمعة

على أنه من السنن المؤكدة واخطأ من استدلل على عدم وجوبه بالإجماع ومنشأ الاختلاف أن مبدأ الأذان لما كان عن مشورة أو قهراً النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين أصحابه حتى استقر رأوا بعضهم فافهمه كان ذلك بالمندوبات أشبه ثم لما واطب النبي صلى الله عليه وآله وسلم على تقريره ولم ينقل أنه تركه ولا رخص في تركه ٢٨٥ كان ذلك بالواجبات أشبه واقعهم

وقد أخرج هذا الحديث البخاري أيضاً في الجهاد وسلم طرفه المتعلق بالأذان (عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا سمعتم النداء أي الأذان ظاهره اختصاص الاجابة بمن يسمع حتى لو رأى المؤذن على المارة مثلاً في الوقت وعلم منه أنه يؤذن لكن لم يسمع إذا نه بعد أو صم لا تشرع له المناجعة قاله النووي في شرح المذهب (فقولوا) قولاً (مثل ما يقول المؤذن) أي مثل قول المؤذن وكذا مثل قول المقيم أي الأفي الميعاتين فيقول بدل كل منهما - ما لا حول ولا قوة الا بالله كما يأتى تقييده في الحديث الثاني والأفي التثويب في الصحيح فيقول بدل كل من تكلم صدقت وبررت قال في الكفاية تلبرورد فيه والأفي قوله قد قامت الصلاة فيقول أقامها الله وأدامها والا أن كان في الصلاة أو يجامع فلا يجب في الأذان ويذكره في الصلاة فيجب به - وإيس الأمر للوجوب عند الجمهور خلافاً لصاحب الهيطة من الحنفية وابن وهب من المالكية فيما حكى عنه سماعه بالاضارع

نقال لقد أمركم الله بالصلاة هي خير لكم من حرامكم قلنا وما هي يا رسول الله قال الوتر فيما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر رواه الخمسة الا النسائي الحديث أخرجه أيضاً الدارقطني والحاكم وصححه وضعفه البخاري وقال ابن حبان اسناده منقطع وصحته باطل قال الخطابي فيه عبد الله بن أبي مرة الزوفي عن خارجة وفي الباب من أبي هريرة عند أحمد وابن أبي شيبه وعنه حديث آخر عند البيهقي وفيه أبو اسماعيل الترمذي وثقه الدارقطني وقال الحاكم تكلم فيه أبو حاتم وعن عبد الله بن عمرو عند أحمد والدارقطني وفي اسناده العزيمي وهو ضعيف وعن بريرة عند أبي داود والحاكم في المستدرک وقال صحيح وعن أبي بصرة الفخاري عند أحمد والحاكم والطحاوي وفيه ابن لهيعة وهو ضعيف ولكنه تابع وعن سليمان بن صرد عند الطبراني في الاوسط وفي اسناده اسمعيل بن عمرو الجبلي وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم والدارقطني وابن عدى وعن ابن عباس عند البزار والطبراني في الكبير والدارقطني وفي اسناده النضر أبو عمرو والخزاز وهو ضعيف متروك وقال البخاري من ذكر الحديث وعن ابن عمر عند البيهقي في الخلافيات وابن حبان في الضعفاء وفي اسناده حماد بن قيراط وهو ضعيف وقال أبو حاتم لا يجوز الاحتجاج به وكان أبو زرعة يرضى القول فيه وادعى ابن حبان أن الحديث موضوع وله حديث آخر عند الطبراني وفي اسناده أيوب بن نعيم ضعفه أبو حاتم وغيره وعن ابن مسعود عند البزار وفي اسناده جابر الجعفي وقد ضعفه الجمهور وعن عبد الله بن أبي أوفى عند البيهقي في الخلافيات وفي اسناده أحمد بن محمد بن مصعب بن بشر بن فضالة وقد قيل أنه كان يضع المؤذن والآثار ويقلب الاسانيد للاخبار قال أبو حاتم ولعله قد قلب على الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث وعن علي عليه السلام عند أهل السنن وعن مقبة ابن عامر عند الطبراني وفيه ضعف وعن عمرو بن العاص عند الطبراني أيضاً وفيه ضعف وعن معاذ بن جبل عند أحمد وفي اسناده عبيد الله بن زحر وهو ضعيف وفيه انقطاع وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير والوسط قوله أمركم الامدادية يكون بمعنى الاعانة ومنه الامداد باللائكة ومعنى الاعطاء ومنه وأمددناهم بما كلفه الآية فيحصل أن يكون هذا من الاعانة أي أمانتكم بها على الانتباه عن الفحشاء والمنكر كما قال تعالى أن الصلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر ويجعل أن يكون من الاعطاء قال العراقي والظاهر أن المراد الزيادة في الاعطاء ويدل عليه قوله في بعض طرق الحديث أن الله زادكم صلاة كما في حديث عبد الله بن عمرو وأبي بصرة وابن عمرو وابن أبي أوفى وعبدة ابن عامر قوله الوتر بكسر الواو وقصه الغتان وقرئ بهما في السبعة قوله بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر استدلل به على أن أول وقت الوتر يدخل بالافراغ من صلاة العشاء

فدوله ما يقول دون الماضي إشارة إلى أن قول السامع يكون عقب كل كلمة مثلها لا الكل ضد فراغ الكل ويؤيده حديث النسائي عن أم حبيبة أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا كان عند ما يسمع المؤذن يقول مثل ما يقول حتى يسكت فلم يجه حتى فرغ استحب له التداينك إن لم يطل الفصل قاله النووي في المجموع وهذا هو الذي إذا أدب مؤذن آخر يجيبه بعد الاجابة

لا يقصد به رفع الصوت المطلوب
من المؤذن كذا قيل وفيه بحث
لان المسألة وقعت في القول
لا في صفة والفرق بين المؤذن
والجيب في ذلك ان المؤذن
مقصود الامع فاحتاج الى
رفع الصوت والسامع مقصود
ذكر الله فيكتفى بالسر أو الجهر
لامع الرفع ثم لا يكتفيه ان يجريه
على خاطره من غير تأنظ اظهار
الامر بالقول واغرب ابن المنير
فقال حقيقة الاذان جميع ما يصدر
عن المؤذن من قول وفعل
وهيئة وما زاد على ذلك من قول
أو فعل أو هيئة يكون من
مكملاته ويوجد الاذان من
دونها ولو كان على ما اطلق
لكان ما أحدث من التسليم قبل
الصبح وقبل الجمعة ومن الصلاة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم
من جملة الاذان وليس كذلك
لألفاظ ولا غيرها (عن معاوية
رضي الله عنه مثله) أي مثل قول
المؤذن (القول) أي مع قوله
(واشهد ان محمدا رسول الله)
بكذا وأورد البضاري مختصرا
(ولما قال) المؤذن (حي على
الصلاة) أي هلم بوجهك
فسر يركب الى الهدى والنور
فاحلا والقوز بالهمز أجلا

(قال) معاوية (لاحول ولا قوة الا
بغزوة وغيره من حديث عائشة بن
الفلاح قال لاحول ولا قوة الا بالله

ويتمد إلى طلوع الفجر كما قالت عائشة في الحديث الصحيح وانتهى وتره إلى السحر وفي وجه لأصحاب الشافعي أنه يتم بعد طلوع الفجر إلى صلاة الصبح وفي وجه آخر يتم إلى صلاة الظهر وفي وجه آخر أنه يصح الوتر قبل العشاء وكأها بمخالفته للادلة واستدل بالحديث أيضا أبو حنيفة على وجوب الوتر وقد تقدم الكلام على ذلك واستدل به أيضا على أن الوتر أفضل من ركعتي القبر وقد قدمت الإشارة إليه واستدل به المصنف أيضا على أن الوتر لا يصح الاعتداء به قبل العشاء فقال ما لنظفه وفيه دليل على أنه لا يعتد به قبل العشاء بحال انتهى (وعن عائشة طالت من كل الليل قد أوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم من أول الليل وأوسطه وآخره فانتهى وتره إلى السحر ورواه الجماعة وعن أبي سعيدان النبي صلى الله عليه وسلم قال أوتر وا قبل أن تصبوا ورواه الجماعة إلا البخاري وأبا داود وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال أيكم خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر ثم ليبرد ومن وثق بقيام من آخر الليل فليوتر من آخره فإن قراءة آخر الليل محضورة وذلك أفضل ورواه أحمد ومسلم والترمذي وابن ماجه) في الباب أحاديث منها عن أبي هريرة عند العزار والطبراني في الاوسط قال قال النبي صلى الله عليه وسلم أبابكر كيف يوتر قال أوتر أو ترأول الليل قال حذركيس ثم سأله عمر كيف يوتر قال من آخر الليل قال قولي معان وفي اسناده سليمان بن داود اليمامي وقد ضعف وعن أبي مسعود وعند أحمد والطبراني أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يوتر من أول الليل وأوسطه وآخره قال العراقي واسناده صحيح وعن أبي قتادة عند أبي داود بنحو حديث أبي هريرة المتقدم وصححه الحاكم على شرط مسلم وقال العراقي صحيح وعن ابن عمر عند ابن ماجه بنحو حديث أبي هريرة المتقدم أيضا وعن علي بن عبد الله بن عيسى بن عمار عند الطبراني بنحو حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من أوله وأوسطه وانتهى وتره إلى السحر قال العراقي واسناده جيد وعن أبي موسى عند الطبراني في الكبير قال كان يوتر رسول الله صلى الله عليه وسلم أحيانا أول الليل وأوسطه ويكون سعة للمسلمين وعن ابن عمر عند أبي داود والترمذي وصححه والحاكم في المستدرک بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا صبح بالوتر له حديث آخر عند الترمذي بلفظ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا طلع الفجر فقد ذهب كل صلاة الليل والوتر فأوتر واقبل طلوع الفجر وعن أبي ذر عند النسائي بلفظ أو صاتي خليلى صلى الله عليه وسلم أو صاتي بصلاة الضحى والوتر قبل النوم وبصيام ثلاثة أيام من كل شهر وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد بلفظ سمعت رسول الله

(لا اله الا الله) ولم يذ كر صلى على الفلاح ا كتما بعد كرا حدهما من الا سراطه وروى لابن صلى
ابى وقاص فقال معاوية لما قال صلى على الصلاة قال لا حول ولا قوة الا بالله فلما قال صلى على
وقال بعد ذلك مثل ما قال المؤذن (وقال) أى معاوية (هكذا احسننا بكم صلى الله عليه)

وآله (وسلم يقول) ذلك واغالم يجب في الجملة لان معناهما لدعاء الى الصلاة ولا معنى لقول السامع فيه ما ذلك بل قول فيهما الحوقة لانهم من كنوز الجنة فعوضها السامع عما يقوته من ثواب الجملة وقال الطيبي في وجه المناسبة فكأنه يقول هذا أمر عظيم لا يستطيع معضه في القيام به الا اذا وفقه الله تعالى بحوله وقوته ٢٨٧ وفي هذا الحديث التصديق والعنفه

والقول والسماع (عن جابر ابن عبد الله رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من قال حين يسمع النداء أي تمام الاذان فالملطوق محمول على الكل وليس المراد بظاهره انه يقول ذلك حال سماع الاذان من غير تقييده بقرائه الحديث مسلم عن ابن عمر قولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فبين ان محله بعد الفراغ واستدل به ابن بري على عدم وجوب ذلك لظاهر ايراد له لكن لفظ الامر في رواية مسلم قد يتسلكه من يدهي الوجوب وبه قال الحنفية وابن وهب من المالكية وخالف الطحاوي أصحابه فوافق الجمهور (اللهم رب هذه الدعوة) بفتح الدال أي الفاظ الاذان (التامة) التي لا يدخلها تغيير ولا تبديل بل هي باقية الى يوم النشور أو يلجمها العقائد بتمامها (والصلاة القائمة) الباقية قال الطيبي من قوله في أوله الى محمد رسول الله الدعوة التامة والجملة هي الصلاة القائمة في قوله يقيمون الصلاة (آت) بالمداي اعط (محمد) صلى الله عليه وآله وسلم (الولاية) المنزلة العلية في الجنة التي لا يتغير الا له (والفضيلة)

صلى الله عليه وسلم الذي لا ينام حتى يوتر حازم وعن علي عليه السلام عند البزار قال ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتمام الاعلى وتر وفي أسناده ابراهيم بن اسمعيل بن أبي حبيب وثقه أحمد وضعفه الجمهور وعن عمر بن دابن ماجه بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تسأل الرجل فيم يضرب امرأته ولا تنتم الاعلى وتر والحديث هند أبي داود والنسائي وأصحهما اقتصر على النهي عن السؤال عن ضرب الرجل امرأته وعن أبي الدرداء عند مسلم فهو حديث أبي ذر الملقم وأحاديث الباب تدل على ان جميع الليل وقت للوتر الا الوقت الذي قبل صلاة العشاء اذ لم ينقل انه صلى الله عليه وسلم أو تفرقه ولم يخالف في ذلك أحد لأهل الظاهر ولا غيرهم الا ما قدمنا انه يجوز ذلك في وجه لأصحاب الشافعي وهو وجه ضعيف صرح بذلك العراقي وغيره منهم وقد حكى صاحب المفهم الاجماع على انه لا يدخل وقت الوتر الا بعد صلاة العشاء وورد في حديث عائشة الصحيح انه كان يصلي صلى الله عليه وسلم ما بين أن يصلي العشاء الى ان يطلع الفجر إحدى عشرة ركعة واستدل بحديث أبي سعيد وما شابهه من الاحاديث المذكورة في الباب على ان الوتر لا يجوز بعد الصبح وهو يرد على ما تقدم في أحد الوجوه لأصحاب الشافعي انه يعتمد على صلاة الصبح أو على صلاة الظهر واستدل بحديث جابر وما في معناه من الاحاديث المذكورة على مشروعية الايتار قبل النوم ان خاف أن ينام عن وتره وعلى مشروعية تأخيرها الى آخره لم يخف ذلك ويمكن تقييد الاحاديث المطلقة التي فيها الوصية بالوتر قبل النوم والامر به بالاحاديث المقيدة بخافة النوم عنه (وعن أبي بن كعب قال قال النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ في الوتر بسبع اسم ربك الاعلى

وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد وراه الخمسة الا الترمذي وللنمسة الا بآداب اود مثله من حديث ابراهيم بن زاذ أحمد والنسائي في حديث أبي فاذا سلم قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات ولهم ما مثله من حديث عبد الرحمن بن ابري وفي آخره ورفع صوته في الآخرة) حديث أبي بن كعب قد تقدم وثقه مسلم الكلام عليه ولعل إعادة المصنف لذكره لهذه الزيادة التي ذكرها أعني قوله فاذا سلم قال سبحان الملك القدوس ثلاث مرات قال العراقي وهي مصرح بها في حديث أبي بن كعب وعبد الرحمن بن ابري وكلاهما عند الشافعي باسناد صحيح انتهى وقد أخرجهما أيضا البزار من حديث ابن أبي أوفى وقال خطأ فيه هاشم بن سعيد لان الثقات يروونه عن زيد عن سعيد بن عبد الرحمن ابن ابري عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال وزاد هاشم فاذا سلم قال سبحان الملك القدوس وليس هذا في حديث غيره قال العراقي بل هذه الزيادة في حديث غيره

المرتبة الزائدة على سائر مخلوقين (وابعنه) عليه السلام بمقام محمود) بحمد الله لا قولن والآخرون (الذي وعدته) بقولك سبحانك عسى أن يعثرك ربك مقام محمود وهو مقام الشفاعة العظمى (حلت) أي رجبت (لشفاعتي) أي المناسبة له كشفاعته في المؤمنين أو في ادخال الجنة من غير حساب أو رفع الدرجات (يوم القيامة) وفي هذا الحديث التصديق والعنفه

على النفوس وتسبغة العشاء عفا إشارة الى ان النهى الوارد فيه ليس للتعريم بل لسكراته التزيه ورواه هذا الحديث مدنيون وفيه الحديث والأخبار والعنونة وأخرجه البخاري أيضا في الشهادات ومسلم والنسائي والترمذي (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان بلا لا يؤذن) للصحيح ٢٨٩ (بإسناد) أى فيه وفيه اشعار بان ذلك كان من عادته المسقرة وزعم بعضهم - م ان

ابتداء ذلك كان باجتماعهم - م
وعلى تقدير صحة هذا أقدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك نصارى حكم المأمورية (فكلموا واشتروا) فيه اشعار بان اذان كان ههنا هم علامة على دخول الوقت فبين أن اذان بلال بخلاف ذلك (حتى) أى الى أن (ينادي) أى يؤذن (ابن أم مكتوم) عمرو أو عبد الله بن قيس بن زائدة القرشي وأم مكتوم اسمها عاتكة بنت عبد الله المخزومية (قال) أى ابن عمر أو ابن شهاب (وكان) أى ابن أم مكتوم (رجلا أعمى) عمى بعد بدر سنتين أو ولد أعمى فكسيت أمه أم مكتوم لا كتمام نور بصره والاول هو المشهور وقد أسلم قديما وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يكرمه ويستخلفه على المدينة وشهد القادسية في خلافة عمر واستشهد بها وقيل رجع الى المدينة ومات وهو الأعمى المذكور في سورة عبس (لا ينادي) أى لا يؤذن (حتى يقال له أصبحت أصبحت) بالسكر اذ لما كسبت والمعنى قاربت الصبح أو دخلت في الصباح والاول أولى وبه يزول الاشكال فليس المراد من الحديث ظاهره وهو الاعلام بظهور الفجر

الى تضعيف كلام ابن حبان وقد نبه ابن خزيمة وابن حبان على ان قوله في قنوت الوتر يفرد به أبو اسحق عن يزيد بن أبي هريرة وتبعه ابنه يونس واسرائيل وقدر وواشعبة وهو واحفظ من ما قبله من مثل أبي اسحق وابنه فلم يذكر فيه القنوت ولا الوتر وانما قال كما يعلمنا هذا الدعاء وأيد ذلك الحافظ برواية الدولابي والطبراني فان فيها التصريح بالقنوت وكذلك رواية البيهقي عن ابن الحنفية وكذلك رواية محمد بن نصر وروى البيهقي عن ابن عباس وابن الحنفية انهم كانوا يقولون كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح وفي وتر الليل بهم ولأهالكلمات وفي اسناده عبد الرحمن بن هرم قال الحافظ وهو محتاج الى الكشف عن حاله وقال ابن حبان ان ذكر صلاة الصبح ليس بمفروظ وقال ابن النجاشي ان اسنادهها جيد وصرح الحافظ في بلوغ المرام ان اسنادهها ضعيف وأخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة بلفظ حديث الحسن مقيد بالصلاة الصبح وقال صحيح قال الحافظ وائس كما قال وهو ضعيف لا ر في اسناده عبد الله بن سعيد القبري ولولا له كان صحيحا وكان الاستدلال به أولى من الاستدلال بحديث الحسن بن علي في قنوت الوتر وروى النجاشي في الاوسط من حديث يزيد بن نحوه وفي اسناده كما قال الحافظ رحمه الله تعالى مقال وأما حديث علي المذكور فانخرجه أيضا البيهقي والحاكم ومحمد بن مقيد بالقنوت وأخرجه الدارمي وابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان في كتبهم وائس فيه ذكر الوتر وفي الباب عن علي حديث آخر عند الدارقطني بانقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في آخر الوتر وفي اسناده عمرو بن شعيب الجعفي أحد الكذابين الوضاعين وعن أبي بكر وعمر وعثمان عند الدارقطني انهم كانوا يقولون قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الوتر وكانوا يقعون ذلك وفي اسناده أيضا عمرو بن شعيب المذكور وعن أبي بن كعب عند النسائي وابن ماجه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يوتر فبقيت قبل الركوع وعن ابن مسعود عند ابن أبي شيبة في المصنف ولدارقطني ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقنت في الوتر قبل الركوع وفي اسناده أبان بن أبي عمار وهو ضعيف وعن ابن عباس عند محمد بن نصر المروزي قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يقنت في صلاة الصبح بهم ولأهالكلمات وقد تقدم وعن ابن عمر عند الحاكم في كتاب القنوت قال ان النبي صلى الله عليه وسلم علم أحد ابنه في القنوت اللهم اهدني فيمن هديت الحديث وعن عبد الرحمن بن ابزى عند محمد بن نصر وفيه ذكر القنوت في الوتر وعن أم عبد الله بن مسعود عند ابن أبي شيبة والدارقطني والبيهقي انه صلى الله عليه وسلم قنت قبل الركوع والاحاديث المذمومة تدل على مشروعية القنوت بهذا الدعاء المذكور في حديث الحسن وفي حديث علي والى ذلك ذهب المعتز وأبو حنيفة وبعض الشافعية من غير فرق بين رمضان وغيره وروى ذلك الترمذي عن ابن

٣٧ نيل في بل التذير من طلوعه والتضيض له على التداخية ظهوره والازم جواز الاكل بعد طلوع الفجر لانه جعل اذانه غايه للاداء كل نم يكره عليه قوله ان بلا لا يؤذن بليل فان فيه اشعار بان ابن أم مكتوم بخلافه وأيضاً وقع عند البخاري في الصيام من قوله صلى الله عليه وآله وسلم حتى يؤذن ابن أم مكتوم فانه لا يؤذن حتى يطلع الفجر واجيب بان اذانه

جعل علامة التحريم الاكل وكأنه كان له من براعي الوقت بحيث يكون أذانه مقارنا لا بداء طلوع الفجر قال في الفقه وهذا
 اوضح عندى فى غاية الاشكال وأقرب ما يقال فيه ان اذانه جعل علامة لتحريم الاكل وكأنه كان له من براعي الوقت بحيث
 يكون اذانه مقارنا لا بداء الطلوع وهو ٢٩٠ المراد بالبروغ وعند اخذه فى الاذان يعرض الفجر فى الافق ثم ظهر لى انه

لا يلزم من كون المراد بقوله هم
 أصبحت أى قاربت الصباح
 وقوع أذانه قبل الفجر لاحتمال
 أن يكون قولهم ذلك يقع فى آخر
 جرم من الليل فاذانه يقع فى أول
 جرم من طلوع الفجر وهذا وان
 كان مستبعدا فى العادة فليس
 يستبعد من مؤذن النبى صلى
 الله عليه وآله وسلم المؤيد باللائكة
 فلا يشترك فيه من لم يكن بتلك
 الصفة وقد روى أبو قرة من وجه
 آخر عن ابن عمر حديثا فيه وكان
 ابن ام مكنوم يتوخى الفجر الا
 يخطفه اه وفى هذا الحديث
 جواز الاذان قبل طلوع الفجر
 ومشروعية قبل الوقت فى الصبح
 ربه ل يكفى به عن الاذان بعد
 الفجر أم لا ذهب الى الاول الشافعى
 ومالك وأحمد وأصحابهم وروى
 الشافعى فى القديم عن عمر بن
 الخطاب رضى الله عنه انه قال
 جهلوا الاذان بالصبح يدلج المدلج
 وتخرج العاهرة قال الحافظ الربانى
 محمد بن على الشوكانى رحمه الله فى
 السبل الجرار ما لفظه أقول
 الاذان هو دعاء الى الصلاة ولهذا
 اشتمل على ألفاظ الدعاء التى منها
 حى على الصلاة حى على الفلاح
 فلا يقل فى غير الوقت وأما اذان
 بلال فى ذلك الوقت الخاص فقد

مسعود ورواه أيضا عنه محمد بن نصر قال العراقى بإسناد جديدة ورواه محمد بن نصر أيضا
 عن علي وعمر وحكام ابن المنذر عن الحسن البصرى وابراهيم التميمى وأبى ثور ورواية عن
 أحمد وروى محمد بن نصر عن على عليه السلام انه كان يقنت فى النصف الاخير من رمضان
 وهو من رواية الحرث عنه وروى أبو داود ان عمر بن الخطاب جمع الناس على أبى بن كعب
 وكان يصلى لهم عشرين ليلة ولا يقنت الا فى النصف الباقي من رمضان وروى محمد بن نصر
 بإسناد صحيح ان ابن عمر كان لا يقنت فى الصبح ولا فى الوتر الا فى النصف الاخير من رمضان
 وروى العراقى عن معاذ بن الحرث الانصارى انه كان اذا انتصف رمضان لعن السكفرة
 قال وعن الحسن كانوا يقنتون فى النصف الاخير من رمضان وروى أيضا عن الزهرى انه
 قال لا تقنوت فى السنة كلها الا فى النصف الاخير من رمضان وروى عن عثمان بن سرة
 نحوه وذهب مالك فيما حكاه النووى فى شرح المذهب وهو وجه لبعض أصحاب الشافعى
 كما قال العراقى الى مشروعية القنوت فى جميع رمضان دون بقية السنة وذهب الحسن
 وقطادة ومعهما كما روى ذلك محمد بن نصر عنهم انه يقنت فى جميع السنة الا فى النصف
 الاول من رمضان وقد روى عن الحسن القنوت فى جميع السنة كما تقدم وذهب طائفة
 الى ان القنوت فى الوتر بدعة وروى ذلك محمد بن نصر عن ابن عمر وأبى هريرة وعروة بن الزبير
 وروى عن مالك انه قال بعض أصحاب مالك سألت مالك عن الرجل يقوم لاهله فى
 شهر رمضان أتراه أن يقنت بهم فى النصف الباقي من الشهر فقال مالك لم اسمع ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لم يقنت ولا أحدا من أولئك وما هو من الامر القديم وما فعله أنا
 فى رمضان ولا أعرف القنوت قديما وقال يعنى بن عيسى عن مالك لا يقنت فى الوتر عندنا
 وقال ابن العربى اختلف قول مالك فيه فى صلاة التهضن قال والحديث لم يصح والصحيح
 عندى تركه اذ لم يصح عن النبى صلى الله عليه وسلم فعله ولا قوله اه قال العراقى قلت
 ل هو صحيح أو حـ ن وروى محمد بن نصر انه سئل سعيد بن جبيرة عن بدء القنوت فى الوتر
 فقال بعث عمر بن الخطاب جيشا فتورطوا متورطوا خاف عليهم فلما كان النصف الاخير
 من رمضان قمت يدعو لهم فهذه خمسة مذاهب فى القنوت وجه ايتبين عدم صحة دعوى
 المهـ دى فى البصرة مجمع عليه فى النصف الاخير من رمضان وقد اختلف فى كونه قبل
 الركوع أو بعده ففى بعض طرق الحديث عند البيهقى التمهيد بكونه بعد الركوع
 وقال ترمذ بنك أبو بكر بن شعبة الحزامى وقد روى عنه البخارى فى صحيحه وذكره ابن
 حبان فى الثقات فلا يضر تفردا وأما القنوت قبل الركوع فهو ثابت عند الناس من
 حديث أبى بن كعب كما تقدم وعبد الرحمن بن ابزى وذهب أبو داود وذكر القنوت فيه
 وثابت أيضا فى حديث ابن مسعود كما تقدم قال العراقى وهو ضعيف قال ويعضد كونه

وضعت فيه العبارة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ليؤقظ نائمكم ويرجع قائمكم كما ثبت فى الصحيح فلم يبق ما يستدل به
 به على جواز الاذان لنفس الصلاة قبل دخول وقتها وليس هنا ما يقتضى التعارض والترجيح اه وفى الحديث استعجاب اذان
 واحد بعد واحد وأما اذان اثنين معا فمعه قوم وقالوا أول من أحدثه بنو أمية وقالت الشافعية لا يكره الا ان حصل من

ذلك هو ابن واسئل به على جواز الاحتذاء مؤذني في المصعد الواحد قال ابن دقيق العيد وأما الزيادة على الاثنين فليست في الحديث تعرض له ٨١ ونص الشافعي على جوازه ولا يظنه ولا يصح أن أذن أكثر من اثنين وعلى جواز تقليد الاعشى للبصير في دخول الوقت وفيه أوجه واختلف فيه الترجيح وصحح النووي في كتابه أن للاعشى ٢٩١ والبصير اعتقاد المؤذن الثقة وعلى جواز

شهادة الاعشى وعلى جواز العمل بهما الواحد وعلى أن ما بعد الفجر من حكم النهار وعلى جواز الاكل مع الشك في طلوع الفجر لأن الأصل بقاء الليل وخالف في ذلك مالك فقال يجب القضاء وعلى جواز الاعتقاد على الصوت في الرواية إذا كان عارفاً به وإن لم يشاهد الراوي وخالف في ذلك شعبة لاحتمال الاشتباه وعلى جواز ذكر الرجل بما فيه من العاهة إذا كان لقصد التعريف ونحوه وجواز نسبة الرجل إلى أمه إذا اشتبه بذلك واحتج إليه (عن حفصة) أم المؤمنين (رضي الله عنها) أن رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) كان إذا اعتكف المأذن للصبح أي جلس ينتظر الصبح أبكى يؤذن أو اتعصب قائماً للأذان كأنه من ملازمة هراقة القبر وهي رواية الأصمعي والقاسبي وأبى ذر فبما نقل عن ابن قرقول وهي التي نقلها جهور رواية البخاري عنه ورواية عبد الله بن يوسف عن مالك أيضاً خلافاً لسائر رواة الموطأ حيث روي باللفظ كان إذا سكنت المؤذن من الأذان للصلاة الصبح قال في الفتح وهو الصواب (وبدا) أي ظهر (الصبح صلى

بعد الركون) أولى فعل الخلفاء الأربعة لذلك والاحاديث الواردة في الصبح كما تقدم في بابيه وقد روى محمد بن نصر عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يفتي بعد الركنة وأبو بكر وعمر حتى كان عثمان ففتت قبل الركنة ليدرك الناس قال العراقي وإسناده جيد قوله في حديث علي وأعوذ بك منك أي استجير بك من عذابك

(باب لا وتران في ليلة وختم صلاة الليل بالوتر وما جاء في نقضه)

(عن طابق بن علي قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا وتران في ليلة رواه الخمسة إلا ابن ماجه وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا آخر صلاة لكم بالليل وترًا رواه الجماعة إلا ابن ماجه) أما حديث طابق بن علي فحسنه الترمذي قال عبد الحق وغيره الترمذي صححه وأخرجه أيضاً ابن حبان وصححه وقد احتج به على أنه لا يجوز نقض الوتر ومن جعله المختصين به على ذلك طابق بن علي الذي رواه كما قال العراقي قال والي ذلك ذهب أكثر العلماء وقالوا إن من أوتر وأراد الصلاة بعد ذلك لا ينقض وتره ويصلي شفعاً شفعاً حتى يصبح قال في الصحابة أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب ورافع بن خديج وعائذ بن عمرو وطلق بن علي وأبو هريرة وعائشة ورواه ابن أبي شيبة في المصنف عن سعد بن أبي وقاص وابن عمر وابن عباس ومن قال به من التابعين سعد بن المسيب وعائشة والشعبي وأبراهيم النخعي وسعد بن جبيرة ومكحول والحسن البصري روى ذلك ابن أبي شيبة عنه وفي المصنف أيضاً وقال به من التابعين طاوس وأبو جاز ومن الأئمة سفیان الثوري ومالك وابن المبارك وأحمد روى ذلك الترمذي عنهم في منعه وقال أنه أصح ورواه العراقي عن الأوزاعي والشافعي وأبي ثور وحكام القاضي عياض عن كافة أهل النخبة وروى الترمذي عن جماعة من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم جواز نقض الوتر وقالوا بضيف إليها أخرى ويصلي ما بدا له ثم يوتر في آخره لأنه قال وذهب إليه الأصح واستدلوا بحديث ابن عمر المذكور في الباب وقالوا إذا أوتر ثم نام ثم قام فلم يشفع وتره ومضى مني مثني كما قال الأولون ولم يوتر في آخره لأنه كان قد جعل آخره بالليل شفعاً لا وترًا وفيه مخالفة أقواله صلى الله عليه وسلم لم اجعلوا آخر صلاة لكم بالليل وترًا استدلال الأولون على جواز صلاة الشفع بعد الوتر بحديث عائشة المتقدم وبحديث أم سلمة الآتي وقد قدمنا الكلام على ذلك في شرح حديث عائشة (وعن ابن عمر أن كانا نأخذ من

الوتر قال ما نأخذ من الوتر قبل أن نأمن ثم أوترت أصلي بالليل شفعين بواحدة ماضى من وترى ثم صليت مثني مثني فإذا صليت صلاة في أوترت بواحدة لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرنا أن يجعل آخر صلاة الليل الوتر وما أحمد وعن علي قال الوتر ثلاثة

ركعتين خفيفتين) سنة الصبح (قبل أن تقوم الصلاة) أي قبل قيام صلاة فرض الصبح ورواه هذا الحديث الخمسة مديون إلا ابن يوسف وفيه التحديث والأخبار والعنف وأخرجه مسلم والترمذي والشافعي وابن ماجه (عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) وآله (وسلم) قال لا ينعمن أحدكم (أو) قال (أحدكم) أذان بلال من يصوره) يفتح

المستين ما يشهده وبضمها الفعل كالوضوء والوضوء (قائه) أي باللا (بوذن او) قال (ينادي بالمسبل) أي فيه (ليرجع) أي ليرد (فأعكم) المتعمد المجتهد ليلام لحظة ليصبح نشيطاً أو يتسحر أن أراد الصيام (ولم يبه) أي يوقظ (فأعكم) ليتأهب للصلاة بالمسبل ونحوه وبه قال أبو حنيفة ٢٩٤ ومحمد قالوا لا بد من أذان آخر الصلاة لأن الأول ليس لها بل لما ذكرنا حجة

بعضهم - لذلك أيضاً بان أذان بلال كان نداء كافياً الحديث أو ينادي لا إذا فواجب بان للغمم أن يقول هو أذان قبل الصبح أقره الشارع وأما كونه للصلاة أو لغرض آخر فذلك بحث آخر وأما رواية ينادي فعارضه برواية يؤذن والتجميع معنا لأن كل أذان نداء ولا عكس فالعمل برواية يؤذن - على بالروايتين وجمع بين الدليلين وهو أولى من العكس إذ ليس كذا لا يقال إن النداء قبل الفجر لم يكن بالفاظ الأذان وإنما كان تذكيراً أو تنصيهاً كما يقع للناس اليوم لأننا نقول إن هذا المحدث قطعاً وقد تظاهرت الطرق على التعسير بلفظ الأذان فجعله على معناه الشرعي مقدم وسبق أنفاً أن الحق إن الأذان الأول قبل الصبح لا يكفي عن الأذان الذي هو للصلاة وإنما شرع الأول لليلة المذكورة فيه للإعلام بدخول الوقت فافهم (وليس أن يقول) أي يظهر (الفجر أو الصبح) ذلك من الراوي (وقال) أي أشار صلى الله عليه وآله وسلم (بأصابعه ورفعها) وفيه إطلاق القول على الفعل فيهما (إلى فوق) بلضم على البناء (وطأطأ) أي خنص

أنواع فمن شاء أن يوتر أول الليل أو تر فإن استينظ فشاء أن يشهدها بركعة ويصلي ركعتين ركعتين حتى يصبح ثم يوتر فقل وان شاء ركعتين حتى يصبح وان شاء آخر الليل أو تر روى الشافعي في مسنده) حديث ابن عمر قال في جمع الزوائد فيه ابن اسحق وهو مدلس وهو ثقة وبقية رجاله رجال الصحيح اهـ والرفوع من حديث ابن عمر ثقة عليه كما تقدم وأثر على أخرجه البيهقي أيضاً وقد استدلل به ابن عمرو من معه على جواز نقض الوتر وقد قدمنا وجهه دلالة على ذلك وقد ناقضهم القائلون بعدم الجواز فاستدلوا به على أنه لا يجوز النقض قالوا لأن الرجل إذا أوتر أول الليل فقد قضى وتره فإذا هو نام بعد ذلك ثم قام ونوضاً وصلى ركعة أخرى فهذه صلاة غير تلك الصلاة وغير جائز في النظر أن تصل هذه الركعة لركعة الأولى التي صلاها في أول الليل فلا يصير أن صلاة واحدة وبينهما نوم وحديث ووضوء وكلام في الغالب وإنما هما صلاتان متباينتان كل واحدة غير الأولى ومن فعل ذلك فقد أوتر مرتين ثم إذا هو أوتر أيضاً في آخر صلاة صامه وتر ثلاث مرات وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال اجعلوا آخر صلاتكم من الليل وتر وهذا قد جعل الوتر في مواضع من صلاة الليل وأيضاً قال صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وهذا قد أوتر ثلاث مرات (وعن أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يركع ركعتين بعد الوتر روى الترمذي ورواه أحمد وابن ماجه وزاد وهو جالس وقد سبق هذا المعنى من حديث عائشة وهو صحيح - فإن يرى نقض الوتر وقد روى سعيد بن المسيب أن أبا بكر وعمر تذاكرا الوتر عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبو بكر ما أنا فاصلي ثم أتاه على وتر فإذا سئمت قلت صليت ثم ما شفعنا حتى الصباح وقال عمر لكن أتاه على شنع ثم أوتر من آخر الصحرة فسل النبي صلى الله عليه وسلم لابي بكر حذر هذا وهل لمعرقوى هذا رواه أبو سليمان الخطابي بإسناداه) أما حديث أم سلمة فصحة الدارقطني في مسنده ثبت ذلك في رواية محمد بن عبد الملك بن بشران عنه وإس في رواية أبي طاهر محمد بن أحمد بن عبد الرحيم عن الدارقطني تصحيح له كذا قال العراقي قال الترمذي وقد روى نحوه هذا عن أبي امامة وعائشة وغير واحد عن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ وأما حديث عائشة الذي أشار إليه المصنف فقد تقدم وتقدم شرحه وأما حديث أبي بكر وعمر فقد ورد من طرق ليس فيها قول أبي بكر فإذا استيقظت صليت شفعنا شفعنا منها عند البز والظبراني عن أبي هريرة ومنهم عند ابن ماجه عن جابر ومنهم عند أبي داود والحاكم عن أبي قتادة ومنهم عند ابن ماجه عن ابن عمر ومنهم عند الطبراني في الكبير ومحمد بن نصر عن عتبة بن عاصم فان صحت هذه الزيادة التي ذكرها الخطابي كانت الصلاة لا تستدل بها على قول من أجاز

أصعبه (إلى أسفل) بضم الهمزة لا غير كدوق فاشترى صلى الله عليه وآله وسلم إلى الفجر الكاذب المسمى عند العرب التنفل بذنب السرحان وهو الضوء المستطيل من العلوى السفلى وهو من الليل فلا يدخل به وقت الصبح ويجوز فيه التسهر وأشار إلى الصادق بقوله (حتى يقول) أي يظهر الفجر (هكذا يشير بسببنا فيه) اللذين يلبان الإبهام مما يملك لأنهما يشاوبهما هذا السبب

(أحداهما فوق الأخرى ثم مدهما عن يمينه وشماله) كأنه جمع بين أصبعيه ثم فرقهما - الحكيم صفة الفجر الصادق لأنه يطلع معترضا ثم يم الأفاق ذاهبا يميننا وشمالا بخلاف الفجر المكاذب وهو الذي يسميه العرب ذنب السرطان فإنه يظهر في اعلى السماء ثم يختص والى ذلك أشار بقوله رفع وطأ ورواه هذا الحديث ٢٩٣ الخمسة أولهم كوفيان والآخرون بصريان

وفيه الحديث والتول والعنفة

ورواية تالبي عن تالبي وأخرجه

البخاري أيضا في الطلاق وفي خبر

الواحد وسلم وأبو داود والنسائي

في الصوم وابن ماجه في الصلاة

عن عبد الله بن مغفل المزني

رضي الله عنه أن رسول الله صلى

الله عليه وآله (وسلم قال بين

كل أذانين) أي الأذان والأقامة

فهو من باب التغليب أو الأقامة

أذان يجامع الأعلام فالأول

لا وقت والثاني لنفسه ولا يصح

جمعه على ظاهره لأن الصلاة بين

الأذانين مفروضة والخبر ناطق

بالتمييز بقوله لمن شاء (صلاة)

وقت صلاة نافلة أو المراد الراتبة

بين الأذان والأقامة قبل الفرض

قال ذلك (ثلاثان) وللترمذي

والحاكم بأسناد ضعيف من

حديث جابر أنه صلى الله عليه وآله

وسلم قال ليلا يجعل بين أذانك

وأقامتك قدر ما يفرغ إلا كل

من أكله وانشأرب من شربه

والعصر إذا دخل لقضاء حاجته

ورواه حديث الباب خمسة ما بين

واسطى وبصري وفيه الحديث

والعنفة والقول وأخرجه

البخاري أيضا في الصلاة وكذا

مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي

وابن ماجه (وفي رواية بين كل

اذنين صلاة بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء وهذا بين أنه لم يقبل لمن شاء في المرة الثالثة بخلاف ما يشعر به ظاهر

الرواية الأولى فإنه قيد كل مرة بقوله لمن شاء فالذي هنا قيد الاطلاق الذي هناك لأن المطلق يحمل على المقيد وزيادة الثقة

مقبولة ولمسلم والامام علي قال في الرابعة لمن شاء وكان المراد بالاربعة في هذه الرواية المرة الرابعة أي أنه اقتصر فيها على قولها

التفعل بعد الوتر وقد تقدم ذكرهم وان لم تصح فالعكس ما قدمنا في شرح حديث عائشة من اختصاص الركعتين بعد الوتر به صلى الله عليه وسلم لماسلف

(باب قضاء ما يقوت من الوتر والسنة الراتبة والاوراد)

(عن أبي عبد الله الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن وتره أو

أنسيه فليصله إذا ذكره رواه أبو داود) الحديث أخرجه الترمذي وزاد أو إذا استيقظ

وأخرجه أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط الشيخين واسناد

الطريق التي أخرجه منها أبو داود صحيح كما قال العراقي واسناد طريق الترمذي وابن ماجه

ضعيف أو ردها ابن عدي وقال انه غير محفوظ وكذا أوردها ابن حبان في الضعفاء

وأخرجه الترمذي من طريق زيد بن أسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال من نام عن وتره

فليصل إذا أصبح قال وهذا صحيح من الحديث الأول يعني حديث أبي سعيد وفي الباب

عن عبد الله بن عمر عند الدارقطني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فاته الوتر من

الليل فليقتضه من الغد قال العراقي واسناده ضعيف وله حديث آخر عند البيهقي أن النبي

صلى الله عليه وسلم أصبح فاوتر عن أبي هريرة عند الحاكم والبيهقي قال قال رسول الله صلى

الله عليه وسلم إذا أصبح أحدكم ولم يوتر فليوتر وصححه الحاكم على شرط الشيخين وعن أبي

الدرداء عند الحاكم والبيهقي بالنظر بما رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوتر وقد

قام الناس أدلة الصبح وصححه الحاكم وعن الأخر المزني عند الطبراني في الكبير بالنظر أن

رجلا قال يا نبي الله اني أصبحت ولم أوتر فقال إنما الوتر بالليل فقال يا نبي الله اني أصبحت

ولم أوتر قال فاوتر وفي اسناده خالد بن أبي كريمة ضعيف ابن معين وأبو حاتم وروثه أحمد وأبو

داود والنسائي وعن عائشة عند أحمد والطبراني في الأوسط بالنظر كان رسول الله صلى الله

عليه وسلم يصبح فيوتر واسناده حسن الحديث يدل على مشروعية قضاء الوتر إذا فات وقد

ذهب الى ذلك من الصحابة على بن أبي طالب وسعد بن أبي وقاص وعبد الله بن مسعود

وعبد الله بن عمرو وعبد بن الصامت وعاصم بن ربيعة وأبو الدرداء ومعاذ بن جبل وفضالة

ابن عبيد وعبد الله بن عباس كذا قال العراقي قال ومن التابعين عمرو بن شعيب

وعبيدة السلماني وأبراهيم النخعي ومحمد بن المنصور وأبو العالبيه ومحمد بن أبي سليمان ومن

الائمة سفيان الثوري وأبو حنيفة والاوزاعي ومالك والشافعي وأحمد وأصحق وأبو

أيوب سليمان بن داود الهاشمي وأبو خيثمة ثم اختلف هؤلاء الى متى يقضى على غائبة

أقوال * أحدها ما لم يصل الصبح وهو قول ابن عباس وعطاء بن أبي رباح ومسروق

والحسن البصري وأبراهيم النخعي ومكحول وقتادة ومالك والشافعي وأحمد وأصحق وأبي

أيوب وأبي خيثمة حكاه محمد بن نصر عنهم * ثانياً انه يقضى الوتر ما لم تطلع الشمس ولو بعد

اذنين صلاة بين كل اذانين صلاة ثم قال في الثالثة لمن شاء وهذا بين أنه لم يقبل لمن شاء في المرة الثالثة بخلاف ما يشعر به ظاهر

الرواية الأولى فإنه قيد كل مرة بقوله لمن شاء فالذي هنا قيد الاطلاق الذي هناك لأن المطلق يحمل على المقيد وزيادة الثقة

مقبولة ولمسلم والامام علي قال في الرابعة لمن شاء وكان المراد بالاربعة في هذه الرواية المرة الرابعة أي أنه اقتصر فيها على قولها

شاه فاطم بن بهضم - م عليها رابعة باعتبار طاق القول وبهذا يوافق رواية البخاري وقد تقدم في العلم حديث أنس رضي الله عنه عليه وآله وسلم كان اذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا وكأنته قال بعد الثلاث لمن شاء ليدل على ان التكرار لنا كيد الاستصحاب وقال ابن الجوزي فائدة هذا الحديث انه ٢٩٤ يجوز ان يتوهم ان الاذان للصلاة يمنع أن يفعل - وي الصلاة التي أذن لها

فيمسح ان التطوع بين الاذان والاقامة جائز وقد صرح ذلك في الاقامة ووقع عند أحمد اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا التي اقيم لها وهو أخص من الرواية المشهورة الا المكتوبة (عن قتال بن الحويرث) مع غرايب اشيم اللبني (رضي الله عنه) أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ثمر (عدة رجال من ثلاثة الى خمسة (من قومي) بنى لبث بن بكر بن عبد مناف وكان قدومه في ما ذكره ابن سعد والنبي صلى الله عليه وآله وسلم يتجهز لقبولك (فانما عنده) صلى الله عليه وآله وسلم (عشرين ليلة) بياها (وكان) صلى الله عليه وآله وسلم (رحيما) بالمؤمنين (رفيقا) بهم من الرفق وفي لفظ رقيقا من الرقة (نلما رأى) صلى الله عليه وآله وسلم (شوقا الى أهاليها) جمع أهل قال في القاموس أهل جمعة أهلون وأهل وأهلات اه فاهال جمع تكسير وأهلون جمع تصحيف وأهلات بالالف وانما من النوادر حيث جمع كذلك (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (ارجعوا الى أهليكم) (فكونوا فيه) - م وعلمهم (صلوا) في سفركم - م حضركم (أرايتموني أصلي) (فاد حضرت الصلاة) المكتوبة أي حان وقتها أي في السفر (فليؤذن لكم) (عن أحدكم) ظاهره ان ذلك بعد وصولهم الى أهليهم لكن الرواية الثانية اذا انتم اخرجتم فاذنوا ولا تعارض بينهما لان المراد بقوله اذا من أحب منكم أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستوائهم في الفضل ولا يعتبر في الاذان السن بخلافه في الإمامة وهو واضح

صلاة الصبح وبه قال النخعي * ثانيا انه يقضى بعد الصبح وبعد طلوع الشمس الى الزوال روى ذلك عن الشعبي وعطاء والحسن وطاوس ومجاهد ومجاهد بن أبي سليمان وروى أيضا عن ابن عمر * رابعها انه لا يقضيه بعد الصبح حتى تطلع الشمس فيقضيه ثم اراح حتى يصلي العصر فلا يقضيه بعده ويقضيه بعد المغرب الى العشاء ولا يقضيه بعد العشاء فلا يجمع بين وترين في ليلة - حكى ذلك عن الاوزاعي * خامسها انه اذا صلى الصبح لا يقضيه ثم اراحه الله من صلاة الليل ويقضيه اليه لا قبل وتر الليلة المستقبلة ثم يوتر للمستقبلة روى ذلك عن سعد بن جبيرة * سادسها انه اذا صلى الغداة أو تر حيث ذكره ثم اراحا فاجابته الليلة الاخرى ولم يكن أو تر لم يوتر لانه ان أو تر في ليلة مرتين صار وتره ثلثا حكى ذلك عن الاوزاعي أيضا * سابعها انه يقضيه أبدا لا يوترها وهو الذي عليه فتوى الشافعية * ثامنها التفرقة بين ان يتركه كنوم أو نسيان وبين ان يتركه عمدا فان تركه كنوم أو نسيان قضاؤه اذا استيقظ أو اذا ذكر في أي وقت كان له الا أن يوترها وهو ظاهر الحديث واختاره ابن حزم واستدل به عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها اذا ذكرها قال وهذا عموم يدخل فيه كل صلاة فرض أو نافلة وهو في الفرض أمر فرض وفي النفل أمر مندب قال ومن تركه عمد تركه حتى دخل النجس فلا يقدر على قضائه أبدا قال أبو النضر * سابعها انه لا يقضيه أبدا حتى ذكره ولو بعد أعوام وقد استدل بالامر به قضاء الوتر على وجوبه وحله الجمهور على المندب

وقد تقدم الكلام في ذلك (وعن عمر بن الخطاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نام عن حربه من الليل أو عن شيء منته فقرأ ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل رواه الجماعة الا البخاري وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم انه كان اذا نسيه من قيام الليل نوم أو وجع - لي من انما ارثني عشرة ركعة وقد ذكرنا عنه قضاء السنن في غير حديث) قوله عن حربه الحزب بكسر الحاء المهملة - يكون الزاى بعدها ياء واحدة الورد والمراد بها الورد من القرآن وقبل المراد ما كان معتمدا من صلاة الليل والحديث يدل على مشروعية اتخاذ ورد في الليل وعلى مشروعية قضائه اذا فاتت لنوم أو عذر من الاعذار وان من فعله ما بين صلاة الفجر الى صلاة الظهر كان كمن فعله في الليل قوله وثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم الخ هو ثابت من حديث عائشة عندهم - لم والتمذي وصححه والنسائي وفيه استحباب قضاء التمتع بعد اذ فاتته من الليل ولم يستحب أصحاب الشافعية قضاء التمتع انما استحسبوا قضاء السنن الرواتب ولم يعدوا التمتع بعد من الرواتب قوله وقد ذكرنا عنه قضاء السنن في غير حديث قد تقدم من ذلك في باب القضاء وبعض في أبواب التطوع

• (باب صلاة التراويح) •

(عن أحدكم) ظاهره ان ذلك بعد وصولهم الى أهليهم لكن الرواية الثانية اذا انتم اخرجتم فاذنوا ولا تعارض بينهما لان المراد بقوله اذا من أحب منكم أن يؤذن فليؤذن وذلك لاستوائهم في الفضل ولا يعتبر في الاذان السن بخلافه في الإمامة وهو واضح

من سبأ حديث الباب حيث قال فليؤذن لكم أحدكم (وليؤمكم أكبركم) أي في السن وإنما قدمه وإن كان الأفضلية مقصدا عليه لانهم استووا في الفضل ومكثوا عنده عشرين ليلة فاستووا في الأخذ عنه عادة فلم يبق ما يقدم به إلا السن واستدل به على أفضلية الإمامة على الأذان وعلى وجوب الأذان لكن الإجماع صار في ٢٩٥ للأصغر عن الوجوب ورواه هذا الحديث

الله - بصريون وفيه رواية

تابعي عن تابعي عن علي قول من

يقول ان أيوب رأى أنس بن

مالك وفيه التحديث والتول

وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة

والادب والجهاد ومسلم في الصلاة

وكذا أبو داود والترمذي

والنسائي وابن ماجه (وعنه)

أي مالك بن الحويرث (رضي الله

عنه في رواية) قال (أن رجلا من

هم مالك بن الحويرث ورفقه

وفي باب سفر الاثنين من كتاب

الجهاد بلفظ انصرف من عند

النبي صلى الله عليه وآله وسلم

أنا وصاحب لي قال في الفتح ولم

أرفق شيء من طريقه فسميته

صاحبه (النبي صلى الله عليه

وآله (وسلم يريدان السفر فقال

النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) لهما (إذا أنفخا رجعا)

للسفر (فأذا) بكسر الهمزة

أي من أحب منك أن يؤذن

فليؤذن أو أحدهما يؤذن

والآخر يجيب وقد يخاطب

الواحد بلفظ التنبيه والجمع

كقوله يا حري أضربا عنقه

وقوله قتله بنو عقيم مع ان الضارب

والقاتل واحد قاله الكرماني

وليس المراد ظاهره من انه ما

يؤذنان معا وإنما صرف عن

(عن أبي هريرة قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرغب في قيام رمضان من غير أن

يأمر فيه بعزيمة فيقول من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه - رواه

الجماعة وعن عبد الرحمن بن عوف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله عز وجل فرض

صيام رمضان وسنت قيامه في صومه وقامه إيماناً واحتساباً خرج من ذنوبه كك يوم

ولدت أمه رواه أحمد والنسائي وابن ماجه) حديث عبد الرحمن بن عوف في اسناده النضر

ابن شيبان وهو ضعيف وقال النسائي هذا الحديث خطأ والصواب حديث أبي سلمة عن

أبي هريرة قوله من غير أن يأمر فيه بعزيمة فيه التصريح بعدم وجوب القيام وقد فسره

بقوله من قام الخ فانه يقتضى التمدد دون الإيجاب وأصرح منه قوله في الحديث الآخر

وسنت قيامه بعد قوله فرض صيام رمضان قوله من قام رمضان المراد قيامه لما لم يسه

مصلها ويحصل بطلان ما يصدق عليه القيام وليس من شرطه استغراق جميع أوقات الليل

قبل ويكون أكثر الليل وقال النووي ان قيام رمضان يحصل بصلاة التراويح يعني انه

يحصل بها المطلوب من القيام لان قيام رمضان لا يكون الا بها وأغرب الكرماني فقال

انفقوا على ان المراد بقيام رمضان صلاة التراويح قوله إيماناً واحتساباً قال النووي

معنى إيماناً تصديقا بأنه حق معتقداً فضيلته ومعنى احتساباً ان يريد الله تعالى وحده

لا يقصده لدرؤية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الاخلاص قوله غفر له ما تقدم من ذنبه زاد

أحمد والنسائي ومات آخر قال الحافظ وقد ورد في غفران ما تقدم وما تأخر عدة أحاديث

جمعت في كتاب منرد اه قيل ظاهر الحديث يتناول الصغار والكبار وبذلك جزم ابن

المذنب وقيل الصغار فقط وبه جزم امام الحرمين قال النووي وهو المعروف عن الفقهاء

وعزاه عياض الى أهل السنة وقد أوردان غفران الذنوب المتقدمة معقول واما المتأخرة

فلا لان المغفرة تسمة دعى سبق ذنب واجيب عنه بان ذلك كناية عن عدم الوقوع وقال

المأوردى انها تقع منهم الذنوب مغفورة والحديث يدل على فضيلة قيام رمضان وتأكد

استحبابه واستدل به أيضاً على استحباب صلاة التراويح لان القيام المذكور في الحديث

المراد به صلاة التراويح كما تقدم عن النووي والكرماني قال النووي اتفق العلماء على

استحبابها قالوا واختلفوا في ان الافضل صلاتها في بيته منفردا ام في جماعة في المسجد فقال

الشافعي وجهه وأصحابه وأبو حنيفة وأحمد وبعض المالكية وغيرهم الافضل صلاتها

جماعة كما فعله عمر بن الخطاب والصحابة رضي الله عنهم واستقر عمل المسلمين عليه لانه من

الشعائر الظاهرة فاشبهه صلاة العيد وبالغ الطحاوي فقال ان صلاة التراويح في الجماعة

واجبة على الكفاية وقال مالك وأبو يوسف وبعض الشافعية رغبتهم الافضل فرادى

في البيت لقوله صلى الله عليه وسلم أفضل الصلاة صلاة المرفق في بيته الا المكتوبة متفق

ظاهره لقوله في الحديث السابق فليؤذن لكم أحدكم كما لا يقال المراد ان كل واحد منهما يؤذن على حدة لان الأذان الواحد يمكن

الجماعة نعم اذا احتج الى التعدد اتبعنا أقطار البلد اذن كل واحد في جهة - قال الشافعي في الام وأحب ان يؤذن مؤذن

بعد مؤذن ولا يؤذن جماعة معا وإن كان مسجد كبير فلا بأس ان يؤذن في كل جهة منه مؤذن يسمع من يلبسه في وقت واحد

انتهى كما يصنع الآن في مسجد الحرام بمكة المعظمة زادها الله تشريفا وتكريما (ثم أقيما ثم ليومكأ كبركأ) فيه استحباب
اجابة المؤذن بالاقامة ان حمل الامر على ماضى والا فالذى يؤذن هو الذى يقيم **﴿** عن ابن عمر صلى الله عليه وسلم ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم كان بأمر مؤذنا يؤذن **﴿** ٢٩٦ للصلاة (ثم يقول على اثره) بعد فراغ الاذان وسلم يقول
في آخر اذانه (ألا صلوا في

عليه وقالت العترة ان التجمع فيه بدعة وسيأتى تمام الكلام على صلاة التراويح (وعن
جابر بن نفير عن ابي ذر قال سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يصل بنا حتى بقي سبع
من الشهر فقام بنا حتى ذهب ثلث الليل ثم لم يبق بنا في الثالثة وقام بنا في الخامسة حتى
ذهب شطر الليل فقلنا يا رسول الله لو قلتما ببقية ليلتنا هذه فقال انه من قام مع الامام
حتى ينصرف كتب له قيام ليلة ثم لم يبق بنا حتى بقي ثلاث من الشهر فصلى بنا في الثالثة
ودعا أهله ونساءه فقام بنا حتى يخوفنا الفلاح قلت له وما الفلاح قال السحور رواه
الخمسة وصححه الترمذى) الحديث رجال اسناده عندها السني كلهم رجال الصحيح
قوله فلم يصل بنا لفظ أبي داود سمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم لم رمضان فلم يبق
بنا شيئا من الشهر حتى بقي سبع قوله لو قلتما ببقية ليلتنا انما هو محركة في الاصل الغنية والهبة
ونقله النفل وانقله اعطام اياه والمراد هنا الوقت بنا طول ليلتنا ونقلتنا من الاجر الذى
يحصل من ثواب الصلاة قوله فصلى بنا في الثالثة أى في ليلة ثلاث بقيت من الشهر
وكذا قوله في السادسة في الخامسة وفيه انه كان يتخولهم بقيام الليل لئلا ينقل عليهم كما
كان ذلك دينه صلى الله عليه وسلم في الموعظة فكان يقوم بهم ليلة ويدع القيام أخرى
وفيه تأكده مشروعية القيام في الافراد من ابناى العشر الاخرة من رمضان لانهم ما مظنة
الظفر بليلة القدر قوله ودعا أهله ونساءه فيه استحباب نداء اهل الى فعل الطاعات
وان كانت غير واجبة وقد أخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه عن أبي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم رحم الله رجلا قام من الليل فصلى وابتغى بها وجه الله فان أبت
نضحت في وجهه الماء رحم الله امرأ قامت من الليل فصلى وابتغى بها وجه الله فان أبت
نضحت في وجهه الماء وأخرج أبو داود والنسائي وابن ماجه أيضا من حديث أبي
سعيد وأبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أيقظ الرجل أهله من الليل
فصلوا أو صلى ركعتين جميعا كتب في الذكرين والذاكرات قوله الفلاح قال في
القاموس الفلاح الفوز والنجاة والبقاء في الخير والسحور قال والسحور ما يتسحر به
أى ما يؤكل في وقت السحر وهو قبيح الصبح والحديث استدله على استحباب صلاة
التراويح لان الظاهر منه انه صلى الله عليه وآله وسلم أمهم في تلك الليالي (وعن عائشة
ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى في المسجد فصلى بصلاته فأسلم ثم صلى الثانية فكثرت الناس
ثم اجتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة ولم يخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما
أصبح قال رأيت الذى صنعتم فلم يعنيني من الخرج اليكم الا أنى خشيت ان تنترس
عليكم وذلك في رمضان متفق عليه وفي رواية قالت كان الناس يصلون في المسجد في

الرحال) جمع رحل (في الليلة
الباردة أو المطيرة) قال
الكرماني فله معنى فاعلة
واسما انظر اليه المجاز وليست
بمعنى مفعولة أى مطور فيها
لوجود الهاء في قوله مطيرة اذ
لا يصح محاور فيها وليست أو
للسنن بل للتوزيع وفي صحيح
أبي عوانة ليلة باردة أو ذات
مطر أو ذات ريح ودل ذلك على
ان كلا من الثلاثة عذر في
التأخر عن الجماعة ونقله ابن
بطال فيه الاجماع **﴿** عن
المعروف عند الشافعية ان
الرياح عذر في الليل فقط وظاهر
الحديث اختصاص الثلاثة
لكن في السنن عن نافع في هذا
الحديث في الليلة المطيرة والغداة
القرية وفيها باسناد صحيح من
حديث أبي الملقح عن أبيه انهم
مطروا يومافرخصلهم قال في
الفتح ولم أر في شيء من الاحاديث
الترخيص بعذر الرياح في التماس
صريحها لكن القيام يقتضى
الحاقه وقد نقله ابن الرفعة وجهها
(في السفر) ظاهر اختصاص
ذلك بالسفر ورواية ثالثة عن نافع
في أبواب صلاة الجماعة مطلقة وبها
أخذ الجمهور لكن قاعدة حمل

المطابق على المقيدة تقتضى ان يختص ذلك بالسفر مطلقا ولا يتحقق به من يلحقه بذلك مشقة في الحضر دون من رمضان
لا بطهته وعبارة الفسطلاني فيه ان كل واحد من البرد والمطر عذر بانقراده لكن في رواية كان بأمر المؤذن اذا كانت ليلة باردة
ذات مطر يقول ألا صلوا في الرحال فلم يقل في سفر وفي بعض طرق الحديث عند أبي داود ونادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله

وآله وسلم في المدينة في الليلة المطيرة والغداة القرة فصرح بان ذلك في المدينة ليس في سفر فيحتمل ان يقال لما كان السفر لايتا كدفه الجماعة ويشق الاجتماع لاجلها اكنى فيه بأحدهما بخلاف الحضر فان المشقة فيه أخف والجماعة فيه أكد وفي حديث جابر المروى في مسلم خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله ٢٩٧ وسلم في سفر فخطرنا فقال ليصل من شاء

منكم في رحله فثبت ان أمره صلى الله عليه وآله وسلم هذا ليس أمر عزية حتى لا يشرع لهم الخروج الى الجماعة وانما هو راجع الى مشيئتهم فمن شاء صلى في رحله ومن شاء خرج الى الجماعة (عن أبي قتادة) الحارث بن ربي الانصاري (رضي الله عنه قال بينما بالميم نحن نصل مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ سمع جلبة الرجال) ففتح الجيم أي أصواتهم حال حركاتهم وسمي منهم الطبراني في روايته بأبكرة واستدل به على ان التفتات خاطر المصل الى الامر الحادث لا يفسد صلاته (فقال صلى قال ما شأنكم) أي حالكم حيث وقع منكم الجلبة (قالوا استعجنا الى الصلاة قال فلا تنزعوا) أي لا تستعجلوا وعبر بالفظ لا تنزعوا مبالغة في النهي عنه أي ولو ختمت فوات تكبيرة الاحرام أو غيرها ولو فانت الجماعة بالكلية فانكم في حكم المصلين المخاطبين بالخشوع والاحلال والخضوع فالقصور من الصلاة حاصل لكم وان لم تدركوا منها شيئا والاعمال بالنيات وعدم الاستعجال مستلزم لكثرة الخطا وهو معنى مقصود بالذات وردت فيه

رمضان بالليل أو زاعا يكون مع الرجل الشيء من القرآن فيكون معه الفقر الخمسة أو السبعة أو أقل من ذلك أو أكثر يصلون بصلاة فات فامر في رسول الله صلى الله عليه وسلم ان انصب له حصيرا على باب حجر في ففعلت فخرج اليه بعد ان صلى عشاء الاخرة فاجتمع اليه من في المسجد فمضى بهم وذكرت القصة بمعنى ما تقدم غير ان فيها انه لم يخرج اليهم في الليلة الثانية (رواه أحمد) قوله صلى في المسجد الخ قال النووي فيه جواز التافلة جماعة ولكن الاختيار فيها الانفراد الا نوافل مخصوصة وهي العبد والكسوف والاستسقاء وكذا التراويح عند الجهور وكاسين وفيه جواز التافلة في المسجد وان كان البيت أفضل ولعل النبي صلى الله عليه وسلم انما فعلها في المسجد لبيان الجواز وأنه كان معسكفا وفيه جواز الاقتداء بهن لم ينو امامته قال وهـ اذ أصبح على المشهور ومن مذهبهنا ومذاهب العلماء وليكن ان نوى الامام امامتهم بعد اقتداءهم حصلت فضيلة الجماعة لهم وان لم ينوها حصلت لهم فضيلة الجماعة ولا تحصل للامام على الاصح لانه لم ينوها والاعمال بالنيات وأما المأمومون فقد نوها وفيه اذا تعارضت مصلحة وخوف ففسد أو مصلحتان اعتبر أهمهما لان النبي صلى الله عليه وسلم كان رأى الصلاة في المسجد مصلحة لما ذكرناه فلما عارضه خوف الافتراض عليهم تركه لعظم المفسدة التي يخاف من عجزهم وتركهم للقرض وفيه ان الامام وكبير القوم اذا فعل شيئا خلاف ما يتوقعه اتباعه وكان له فيه عذر ريد كره لهم تطييبا لقلوبهم واصلا للذات البين لئلا يظنوا خلاف هذا وربما ظنوا ظن السوء قوله أو زاعا أي جماعات والحديث استدل به المصنف على صلاة التراويح وقد استدل به على ذلك غيره كالبخاري فانه ذكره من جملة الاحاديث التي ذكرها في كتاب التراويح من صحيحه ووجه الدلالة ان النبي صلى الله عليه وسلم فعل الصلاة في المسجد وصلى خلفه الناس ولم ينكر عليهم وكان ذلك في رمضان ولم يترك الاختشية الافتراض فصح الاستدلال به على مشروعية مطلقة التجمع في النوافل في ايامي رمضان وأما فعلها على الصفة التي يفعلونها الآن من ملازمة عدد مخصوص وقراءة مخصوصة في كل ليلة ففسد أي الكلام عليه ومن جملة ما استدل به البخاري عليهم احديث عائشة وهو أيضا في صحيح مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليلة من جوف الليل فصلى في المسجد وصلى رجال بصلاة فاصبح الناس فمعدنوا فاجتمع أكثر منهم فصلى فصلوا معه فاصبح الناس فمعدنوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى بصلاة فلما كانت الرابعة عجز المسجد عن أهله حتى خرج صلاة الصبح فلما قضى الصلاة أقبل على الناس فتشهد ثم قال أما بعد

٢٨ نيل في احاديث صحيحات وفي مسلم فان أحدكم اذا كان يعمد الى الصلاة فهو في صلاة اذا أتيت الصلاة جمعة أو غيرها (فعل بكم بالسكنة) أي بالثاني والهمزة فاذا فعلتم ذلك (فما أدركتم) مع الامام من الصلاة (فصلوا) معه (وما فاتكم منكم) (فاتوا) أي أكملوا وحكموا واستدل به على ان من أدرك الامام راكعا لم يحسب له تلك الركعة

لانه قد فاتته الصيام والقراءة أيضا واختاره ابن خزيمة وغيره وقواه السبكي والشوكاني وهو الحق والجمهور على انه صدر له
لقوله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث أبي بكر ولا تعد ولم يأمره باعادة تلك الركعة وانه يدرك فضيلة الجماعة بجزء من
الصلاة وان قل لقوله فما أدركتم فصلوا ٢٩٨ ولم يفصل بين القليل والكثير وهذا قول الجمهور وقيل لا تدرك الجماعة

فانه لم يخف على مكانكم ولكن خشيت ان تفترض عليكم فتجهزوا عنها فتوفي رسول الله
صلى الله عليه وسلم والامر على ذلك (وعن عبد الرحمن بن عبد القاري قال خرجت مع
عمر بن الخطاب في رمضان الى المسجد فاذا الناس أوزاع متفرقون يصلي الرجل لنفسه
ويصلي الرجل فيصلي بصلاته الرهط فقال عمر اني أرى لوجعت هؤلاء على قاري واحد
المكان أمثل ثم عزم فجهمهم على أبي بن كعب ثم خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلون
بصلاة قارئهم فقال عمر نعمت البدعة هذه والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون
به في آخر الليل وكان الناس يقومون أوله ورواه البخاري ومالك في الموطأ عن يزيد بن
رومان قال كان الناس في زمن عمر يقومون في رمضان بثلاث وعشرين ركعة) قوله
أوزاع قد تقدم تفسيره قوله فقال عمر نعمت البدعة قال في الفتح البدعة أصلها
ما حدث على غير مثال سابق وطاق في الشرع على مقابلة السنة فتكون مذمومة
والتحقيق انها ان كانت مما يندرج تحت مستحسن في الشرع فهي حسنة وان كانت
مما يندرج تحت مستقبح في الشرع فهي مستقبة والافهي من قسم المباح وقد تنقسم
الى الاحكام الخمسة انتهى قوله بثلاث وعشرين ركعة قال ابن ابي عمير وهذا ثبت
ما سمعت في ذلك وهو في ضوء انما ارى فقال ان في سنة ابا شيبة وليس الامر كذلك لان
ما لا يكفي الموطأ ذكره كذا المصنف والحديث الذي في مسنده ابا شيبة هو حديث ابن
عباس الا في كافي البدر والمثير والتحفيص وفي الموطأ ايضا عن محمد بن يوسف عن السائب
بن يزيد انهم احدى عشرة وروى محمد بن نصر عن محمد بن يوسف انهم احدى وعشرون
ركعة وفي الموطأ من طريق يزيد بن خصيفة عن السائب بن يزيد انهم اعشرون ركعة
وروى محمد بن نصر من طريق عطاء قال أدركتهم في رمضان يصلون عشرين ركعة وثلاث
ركعات الوتر قال الحافظ والجمع بين هذه الروايات يمكن باختلاف الاحوال ويحتمل ان
ذلك الاختلاف بسبب تطويل القراءة وتخفيفها في تطويل القراءة تقلل الركعات
وبالعكس وبه عزم الداودي وغيره قال والاختلاف فيما زاد على العشرين راجع الى
الاختلاف في الوتر فكانت تارة يوتر بواحدة وتارة بثلاث وقد روى محمد بن نصر من
طريق داود بن قيس قال أدركت الناس في اماره ابا بن عثمان وعمر بن عبد العزيز
يعني بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث وقال مالك الامر عندنا
بتسع وثلاثين وبمكة بثلاث وعشرين وليس في شيء من ذلك ضيق قال الترمذي أكثر
ما قيل انه صلى احدى وأربعين ركعة بركة الوتر ونزل ابن عبد البر عن الاسود بن يزيد
أربعين يوتر بسبع وقيل ثمان وثلاثين ذكره محمد بن نصر عن ابن يونس عن مالك قال

بأقل من ركعة الحديث من أدرك
ركعة من الصلاة فقد أدرك
الصلاة قال في الفتح والجواب
عنه انه ورد في الاوقات واستدل
به أيضا على استحباب الدخول
مع الامام في أى حالة وجدته عليها
وفيه حديث اصرح منه أخرجه
ابن أبي شيبة من طريق عبد
العزيز بن ربيع عن رجل من
الانصار مرفوعا من وجدته
واكعها وقائما وساجدا فليكن
على حالتها التي أنا عليها ورواه
هذا الحديث الخمسة ما بين كوفي
وبصري وفيه التهديف والعنعنة
والقول وأخرجه البخاري في
الباب الا لاحق هذا ومسلم في
الصلاة (وعنه) أى عن أبي
قتادة (رضي الله عنه قال قال
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم اذا قميت الصلاة) أى
ذكرت الفاظ الإقامة (فلا
تقوموا) الى الصلاة (حتى
تروني) أى تبصروني خرجت
فاذا رأيتموني تقوموا وذلك لثلاث
يطول عليهم اتم اقيام ولانه قد
يعرض له ما يؤخره واختلف في
وقت القيام الى الصلاة فقال
الشافعي والجمهور عند الفراغ
من الإقامة وهو قول أبي يوسف
وعن مالك أولها وفي الموطأ انه

الحافظ

يرى ذلك على طاعة الناس فان منهم الثقيل والخفيف وعن أبي حنيفة انه يقوم في الصف عند

بهي على الصلاة فاذا قال قد قامت الصلاة كبر الامام لانه امين الشرع وقد أخبر بقيامها فيجب تصديقه وقال أحد اذا قال حي
على الصلاة وأما ما لم يكن الامام في المسجد فذهب الجمهور الى انهم لا يقومون حتى يروه وخالف من ذكرنا على التذليل الذي

شرحناه وحديث الباب بحجة عليهم وفيه جواز الإقامة والامام في منزله اذا كان يسلمها وتقدم اذنه في ذلك قال القرطبي ظاهر الحديث ان الصلاة كانت تقام قبل ان يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بيته وهو معارض بحديث جابر بن سمرة ان بلالا كان لا يقيم حتى يخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه مسلم ويجمع ٢٩٩ بينهم ان بلالا كان يراقب خروج النبي

صلى الله عليه وآله وسلم فاول ما يراه يشرع في الإقامة قبل ان يراء غالب الناس ثم اذا رآه قاموا ولا يقوم في مقامه حتى تعتدل صفوفهم وذكروا في الفتح شواهد لذلك ورواة هذا الحديث خمسة وفيه التحديث والعنفنة والكتابة والقول وأخرجه البخاري في الصلاة ايضا وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال اقيمت الصلاة) أي العشاء كما عند مسلم (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم ينادي) أي يحدث (رجلا في) ولابن عساكر (جانب المسجد) المذني قال الحافظ ابن حجر لم أقف على اسم هذا الرجل وذكر بعض الشراح انه كان كبير في قومه فاراد ان يثاققه على الاسلام ولم يفعلى مستند ذلك وقيل يحتمل ان يكون ملك من الملائكة جاء بوحى من الله عز وجل ولا يخفى بهد هذا الاحتمال (فما قام) صلى الله عليه وآله وسلم (الى الصلاة حتى نام القوم) وفي مسند احمد ابن راهويه عن عبد العزيز في هذا الحديث حتى نام بعض القوم وفيه دلالة على ان النوم المذكور لم يكن مستغرا فلا وزاد

الحافظ وهذا يمكن رده الى الاول بانضمام ثلاث الوتر لكن صرح في روايته بأنه يوتر بواحدة فيكون أربعة من الاواحدة قال مالك وعلى هذا العمل منذ بضع ومائة سنة وروى عن مالك ست وأربعون وثلاث الوتر قال في الفتح وهذا المشهور عنه وقد رواه ابن وهب عن العمري عن نافع قال لم أدرك الناس الا وهم يصلون تسعا وثلاثين ويوترون منها ثلاث وعن زرارة بن أوفى انه كان يصلي بهم بالبصرة أربعة وثلاثين ويوتر عن سعيد بن جبير أربعة وعشرين وقيل ست عشرة غير الوتر هذا حاصل ما ذكره في الفتح من الاختلاف في ذلك وأما العدد الثابت عنه صلى الله عليه وسلم في صلاته في رمضان فخرج البخاري وغيره عن عائشة انها قالت ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يزيدي في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة وأخرج ابن حبان في صحيحه من حديث جابر انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر وأخرج البيهقي عن ابن عباس كان يصلي في شهر رمضان في غير جماعة عشرين ركعة والوتر زاد سليم الرازي في كتاب الترميز له ويوتر بثلاث قال البيهقي تفرد به أبو شيبة ابراهيم بن عثمان وهو ضعيف وأما مقدار القراءة في كل ركعة فلم يرد به دليل والحاصل ان الذي دل عليه أحاديث الباب وما يشابهها هو مشروعية القيام في رمضان والصلاة فيه جماعة وفرادى فقص الصلاة المسماة بالترابيع على عدد معين وتخصيصها بقراءة مخصوصة لم يرد به سنة

• (باب ما جاء في الصلاة بين العشاءين) •

(عن قتادة عن أنس في قوله تعالى كانوا قبل الامم الليال ما يجعون قال كانوا يصلون في ما بين المغرب والعشاء وكذلك تعجاني جنوبهم عن المضاجع رواه أبو داود وعن حديفة قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم المغرب فلما قضى الصلاة قام يصلي فلم يزل يصلي حتى صلى العشاء ثم خرج رواه أحمد والترمذي) أما قول أنس فرواه أيضا ابن مردويه في تفسيره من رواية الطرث بن وجيه قال سمعت مالك بن دينار قال سألت أنس بن مالك عن قوله تعالى تعجاني جنوبهم عن المضاجع فقال كان ناس من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلون من صلاة المغرب الى صلاة العشاء الاخرة فانزل الله فيهم ثم تعجاني جنوبهم عن المضاجع والطرث بن وجيه ضعيف ورواه أيضا من رواية أبان بن أبي عياش عن أنس نحوه وأبان ضعيف أيضا ورواه أيضا من رواية الحسن بن أبي جعفر عن مالك بن دينار عن حماد بن عمار رواه أيضا من رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس في هذه الآية قال يصلون ما بين المغرب والعشاء قال العراقي واسناده جيد ورواه

مسلم كالبخاري في الاستئذان عن شعبه عن عبد العزيز بن حماد وهو في الاستنباط منه جواز الكلام بعد الإقامة نعم كرهه الحنفية لغير ضرورة كذا قال القسطلاني وفي الفتح وفيه جواز الفصل بين الإقامة والاحرام اذا كان الحاجة اما اذا كان لغير حاجة فهو مكروه واستدل به الرد على من أطلق من الحنفية ان الموقوف اذا قال قد قامت الصلاة وجب على الامام التكبير انتهى

وروانه كلهم بضربون وفيه الحديث والمعنة والقول وأخرجه مسلم وأبو داود (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد مسلم فقد ناسا في بعض الصلوات (قال والذي نفسي بيده لقد هممت) أي قصدت (أن أمر بحطاب فيحطب) وفي رواية فيحطب وحطاب ٣٠٠ واحتطب يعني واحدا قال في الفتح أي يكسر ليسهل استعمال النار به

وتعقبه العيني بأنه لم يقل أحد من أهل اللغة أن معنى يحطب يكسر بل المعنى يجمع (ثم أمر بالصلاة) أي صلاة العشاء أو الفجر أو الجمعة أو مطلقا كما هو روايات ولا تضاد لجواز تعدد الواقعة (فيؤذن لها) أي يعلم الناس لأجلها (ثم أمر رجلا فيؤم الناس ثم اختلف) المشتغلين بالصلاة قاصدا (إلى رجال) لم يخرجوا إلى الصلاة (فاحرق عليهم بيوتهم) بالنار عقوبة لهم وقيد بالرجال ليجرح الصبيان والنساء ومعه أن العقوبة ليست قاصرة على المال بل المراد تحريق المقصودين وبيوتهم واحرق بيوت شديد الرأفة معج بالتكثير والمبالغة في التعريق وهذا استدلال الإمام أحمد ومن قال إن الجماعة فرض عين لأنها لو كانت سنة لم يهدد تاركها بالعقوبة ولو كانت فرض كفاية لكان قيامه صلى الله عليه وآله وسلم ومن معها كافيا وإلى ذلك ذهب عطاء والأوزاعي وجماعة من محدثي الشافعية كابن خزيمة وحبان وابن المنذر وغيرهم من الشافعية لكنهم ليست بشرط في صحة الصلاة وقال أبو حنيفة يمالأ هي سنة مؤكدة وهو موجه

أيضا من رواية خالد بن عمران الخزاعي عن ثابت عن أنس وأخرج نحوه أيضا من رواية يزيد بن أسلم عن أبيه قال قال بلال لما نزلت هذه الآية تنحيا في جنوبهم سمع عن المضاجع كأنهم في الجاهلية وناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانوا يصلون بعد المغرب إلى العشاء فترت وأخرج محمد بن نصر عن أنس في قوله تعالى إن ناشئة الليل قال ما بين المغرب والعشاء قال وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما بين المغرب والعشاء وفي أسناده منصور بن شقير كتب عنه أحمد بن حنبل وقال فيه أبو حاتم ليس بقوى وفي حديثه اضطراب وقال العقبلي في حديثه بعض الوهم وفي أسناده أيضا عمارة بن زاذان وثقه الجمهور وضعفه الدارقطني وقدره ابن أبي شيبة في المصنف عن حميد بن عبد الرحمن عن عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس أنه كان يصلي ما بين المغرب والعشاء ويقول هي ناشئة الليل هكذا جعله موقوفا وهكذا رواه القاضي أبو الوليد بن عيسى عن ابن مغيث في كتاب الصلاة من رواية حماد بن سلمة عن عمارة بن زاذان عن ثابت عن أنس أنه كان يحيي ما بين المغرب والعشاء ويقول هي ناشئة الليل ومن قال بذلك من التابعين أبو حازم ومحمد بن المنكدر وسعيد بن جبير وزين العابدين ذكره العراقي في شرح الترمذي وروى محمد بن نصر عن أنس قال العراقي بأسناد صحيح أن قوله تعالى كانوا قبل من الليل ما يجمعون نزلت فيهم كان يصلي ما بين العشاء والمغرب وأخرج محمد بن نصر عن سفيان الثوري أنه سئل عن قوله تعالى من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل وهم يسجدون فقال بلغني أنهم كانوا يصلون ما بين العشاء والمغرب وقد روى عن محمد بن المنكدر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال إنها صلاة الاقارب وهذا وإن كان مرسل لا يعارضه ما في الصحيح من قوله صلى الله عليه وسلم صلوا الاقارب إذا رخصت الفصال فإنه لا مانع أن يكون كل من الصلاتين صلاة الاقارب وأما حديث حذيفة المذكور في الباب فاخرجه الترمذي في باب مناقب الحسن والحسين من آخر كتابه مطولا وقال حسن غريب وأخرجه أيضا النسائي مختصرا وأخرج أيضا ابن أبي شيبة عنه نحوه وفي الباب عن ابن عباس عند أبي الشيخ بن حبان في كتاب الثواب فضائل الأعمال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من أحيا ما بين الظهر والعصر وما بين المغرب والعشاء غفر له وشفع له ما كان وفي أسناده حقه بن عمر القزاز قال العراقي مجهول ولا بن عباس حديث آخر رواه الديلمي في مسنده الفردوس بلفظ قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم رفعت له في علمين وكان كمن أدرك ليلة القدر في المسجد الأقصى وهي خير من قيام نصف ليلة قال العراقي وفي أسناده جهالة ونكارة وهو أيضا من رواية عبد الله بن أبي سعيد فان كان الذي

عند الشافعية لقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيأرواه الشيخان صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بـ ٢٥ درجة ولما أوجبته صلى الله عليه وآله وسلم عليها بعد الهجرة وظاهر نص الشافعي أنها فرض كفاية وعليه جمهور أصحابنا المتقدمين وصححه النووي في المنهاج وبه قال بعض المالكية واختاره الطحاوي والكرخي وغيرهما من

بروي

الجنة حديث أبي داود وصححه ابن حبان وغيره ما من ثلاثة في قرية أو بدو ولا تقام فيهم الصلاة إلا استحوذ عليهم الشيطان أي غلب ويمكن أن يقال التهديد بالحرق وقع في حق تارك فرض الكتابة لمشر وعيسة قتال تارك فرض الكفاية واجب عن حديث الباب بأنه هم ولم يفعل ولو كانت فرض عين لما تركهم أو أن فرضية ٣٠١ الجماعة نسخت أو أن الحديث ورد في

قوم منافقين يخلفون عن الجماعة ولا يصح أن يكيد عليه السياق فليس التهديد لترك الجماعة بخصوصه فلا يتم الدليل وتعقب بأنه يعمد اعتناؤه عليه السلام بتأديب المنافقين على تركهم الجماعة مع علمه بأنه لا صلاة لهم وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم معرضاً عنهم وعن عقوبتهم مع علمه بطوبيتهم واجبيته بأنه لا يتم إلا أن ادعى أن ترك معاينة المنافقين كان واجبا عليه ولا دليل على ذلك واذ ثبت أنه كان مخيراً فليس في إعراضه عنهم ما يدل على وجوب ترك عقوبتهم وفي قوله في الحديث الثاني ليس صلاة أثقل على المنافقين من العشاء والفجر دلالة على أنه ورد في المنافقين لكن المراد نفاق المعصية لانفاق الكفر كإيداعه حديث أبي هريرة المروي في أبي داود ثم أتى قوماً يصحون في يومهم ليست بهم علة نعم سياق حديث الباب يدل على الوجوب من جهة المبالغة في ذم من تخلف عنهم وحمل الخلاف أنما هو في غير الجمعة أما هي فالجماعة شرط في صحتها وحينئذ فتكون فيها فرض عين ثم إن التقييد بالرجال بشهر بأنها ليست في حق الصبيان

يروي عن الحسن ويروي عنه يزيد بن هرون فقد جهله أبو حاتم وذكره ابن حبان في الثقات وإن كان أبا سعيد المقبري فهو ضعيف وعن ابن عمر عند محمد بن نصر في كتاب قيام الليل بالخط سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول من صلى ست ركعات بعد المغرب قبل أن يتكلم غفر له بها خمسين سنة وفي أسناده محمد بن غزوان الدمشقي قال أبو زرعة منكر الحديث وقال ابن حبان لا يحل الاحتجاج به وله حديث آخر عند الديلمي في مسند الفردوس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى أربع ركعات بعد المغرب كان كالمعقب غزوة بعد غزوة في سبيل الله وفي أسناده موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف جداً قال العساق والمعروف أنه من قول ابن عمر غير مرفوع فكذبوا به أبي شعبة في المصنف وعن ابن مسعود عند محمد بن نصر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي بين المغرب والعشاء أربع ركعات وهو منقطع لأنه من رواية معمر بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود عن جده ولم يذكره وعن عبيد مولى النبي صلى الله عليه وسلم عند أحمد والطبراني أنه سئل أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالصلاة بعد المكتوبة أو سوى المكتوبة قال نعم بين المغرب والعشاء وعن عمار بن ياسر عند الطبراني في معاجيبه الثلاثة وابن منده في معرفة الصحابة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي بعد المغرب ست ركعات وقال من صلى بعد المغرب ست ركعات غفرت له ذنوبه ولو كانت مثل زبد البحر قال الطبراني تفرد به صالح بن قطن وقال ابن الجوزي أن في هذه الطريق مجاهيل وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب ست ركعات لم يسكن في ما بينهن عدان له بعدادة ثنتي عشرة سنة وفي أسناده عمر بن عبد الله بن أبي خنم وهو ضعيف جداً وعن عائشة عند الترمذي عن النبي صلى الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب عشرين ركعة بنى الله له بيتاً في الجنة والآيات والأحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية الاستكثار من الصلاة ما بين المغرب والعشاء والأحاديث وإن كان أكثرها ضعيفة فهي منتهضة بجموعها لا سيما في فضائل الأعمال قال العساق وعمر بن الخطاب كان يصلي ما بين المغرب والعشاء من العشاء عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وسلمان الفارسي وابن عمر وأنس بن مالك في ناس من الأنصار ومن التابعين الأسود بن يزيد وأبو عثمان النهدي وابن أبي مليكة وسعيد بن جبير ومحمد بن المنكدر وأبو حاتم وعبد الله بن فضالة وعلي بن الحسين وأبو عبد الرحمن الحنبلي وشرح القاضي وعبد الله بن معقل وغيرهم ومن الأئمة سفيان الثوري

(باب ما جاء في قيام الليل) *

(عن أبي هريرة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم أي الصلاة أفضل بعد المكتوبة والنساء فزجر ما والخلاف السابق في المؤداة وأما المقضية فليست الجماعة فيها فرض عين ولا كفاية ولكنها سنة لأنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى بها جماعة حين فاتتهم بالوادي ثم أعاد عليه السلام القسم للمبالغة في التأكيد فقال (و) الله الذي نفسي بيده (لو يعلم أحدكم) أي المتخلفين (أنه يجدهم) بفتح المهملة وسكون الراء (مهيأ) العظيم

الذي علمه ببقية لحم أو قطعة لحم (أو من مائتي حسنتين) بكسر الميم وقد تنقح ثنية من مائة ظلت الشاة أو مائتي ظلتها من اللحم
كذا عن البخاري فيما نقله المسقل في روايته في كتاب الأحكام عن القريبي أو اسمهم يتعلم عليه الرمي (لشدة العشاء) أي صلاتها
والمعنى لو علم أنه لو حضر الصلاة بجذبة ٣٠٢ دنيو يا وان كان خسيباً حقيقاً حضرها لقصوره منته على الدنيا ولا يحضرها

لما لها من منوبات الأخرى
ونعيمها فهو وصف بالحرم على
الشئ الحقير من مطعوم أو
ملعوب به مع التفريط فيها يحصل
به رفيع الدرجات ومنازل
الكرامات ووصف العرق
بالسمن والمرءة بالحسن ليكون
ثم باعث نفسه إلى على تحصيلها
واستنبط من قوله لقد هممت
ثقة بديم التمديد والوعيد على
العقوبة وسره ان المقسدة اذا
ارتفعت بالاهون من الزواجر
اكتفى به عن الاعلى منه عليه ابن
ذريق العبد واستدل بهذا
الحديث ابن العربي وغيره على
مشروعية قتل تارك الصلاة
متموا بها ونوزع في ذلك وفيه
انظر ذكره الحافظ في الفتح (عن
ابن جرير رضي الله عنهما ان رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم
قال صلاة الجماعة أفضل صلاة
الفرد) أي المنفرد (بسبع وعشرين
درجة) فيه ان أقل الجمع اثنان
لانه جعل هذا الفضل لغير الفرد
وما زاد على الفرد فهو جماعة لكن
قد يقال انما رتب هذا الفضل
لصلاة الجماعة واما فيه تعرض
لثني درجة متوسط بين الفرد
والجماعة كصلاة الاثنين مثلاً
لكن قد ورد في غير حديث

قال الصلاة في جوف الليل قال في أيام أفضل بعد رمضان قال شهر الله المحرم رواه
الجماعة الا البخاري ولا بن ماجه منه فضل الصوم فقط (وفي الباب عن بلال عند
الترمذي في كتاب الدعوات من سننه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم
بقيام الليل فانه دأب الصالحين قبلكم وعن أبي امامة عند ابن عدي في الكامل
والطبراني في الكبير والوسط والبيهقي مثل حديث بلال وفي اسناده عبد الله بن صالح
كاتب الحديث وهو مختلف فيه ولا بن امامة حديث آخر عند محمد بن نصر والطبراني عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرا الحديث وفيه والصلاة بالليل والناس نيام وفي
اسناده ابي بن أبي ساسم وهو مختلف فيه وعن جابر عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم من كثرت صلاته بالليل حسن وجهه بالنهار قال العراقي وهذا حديث شبه
الموضوع اشبهه على ثابت بن موسى وانما قاله شريك القاضي لثابت عقب اسناد ذكره
فقطه ثابت حديثاً جابر حديث آخر رواه الطبراني في الاوسط عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال لا بد من صلاة الليل ولو حلب شاة قال الطبراني تفريده ببقية ولجابر أيضاً حديث
آخر عند ابن حبان في صحيحه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثاً وفيه
وان هو نوضاً ثم قام الى الصلاة أصبح نشيطاً قد أصاب خير او قد انحلت عقده كلها وعن
سليمان التماري عند ابن عدي في الكامل والطبراني باللفظ حديث بلال المتقدم وعن
ابن عباس عند محمد بن نصر والطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليكم بقيام الليل ولو ركعة واحدة وفي اسناده حسين بن عبد الله وهو ضعيف وله حديث
آخر عند الترمذي في التفسير مثل حديث ابي امامة الثاني وعن عبد الله بن سلام عند
الترمذي في الزهد وصححه وابن ماجه بنحو حديث ابي امامة الثاني أيضاً وعن ابن عمر عند
محمد بن نصر بنحو حديث ابي امامة الثاني أيضاً وعن عبد الله بن عمر عند محمد بن نصر
بنحو أيضاً وعن علي بن عبد الترمذي في البر بنحو أيضاً وعن أبي مالك الاشعري عند محمد بن
نصر والطبراني بنحو أيضاً باسناد جيد وعن معاذ عند الترمذي في التفسير بنحو
حديث ابن عباس وعن ثوبان عند البزار بنحو حديث ابي امامة وعن ابن مسعود عند
ابن حبان في صحيحه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحب ربنا من رجلين رجل تار
من وطائه ولحافه من بين حبه وأهله الى صلاته فيقول الله تعالى انظروا الى عبدى تار
من وطائه وفرأشه من بين حبه وأهله الى صلاته رغبة فيما عندى وشدة عما عندى
الحديث ورواه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير قال العراقي واسناده جيد وعن
سهل بن سعد عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه واعلم

ان
التصريح بكون الاثنين جماعة فعند ابن ماجه من حديث أبي موسى الاشعري قال
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثنان لما فوقهما جماعة لكنه فيه ضعف وفي حديث أبي سعيد عند البخاري بخصوص
وعشرين رواية لها الا ابن عمر كما قال الترمذي واتفق الجميع على الخمس والعشرين رواية أبي قتال اربع او

خمس على الشك ولا في عوامة بضع وعشرين وأبست مغارة له صدق البضع على الخمس فـ رجعت الروايات كلها الى الخمس
 والسبع اذ لا أثر للشك واختلف في الترجيع بين ما نحن رجح الخمس لكثرة رواياتهم ومن رجح السبع لزيادة العدل الحافظ وجمع
 بين ما بان ذكر القليل لا ينفي الكثير اذ مفهوم العدد غير معتبر وانه أخبر ٣٠٣ بالخمس ثم اعلم الله بزيادة الفضل

فاخير بالسبع امكنه يحتاج الى
 التاريخ ونوع ورض بان الفضائل
 لا تنسخ فلا يحتاج الى التاريخ أو
 الدرجة أقل من الجزء والخمس
 والعشرون جزأه سبعة وعشرون
 درجة ورد بان لفظ الدرجة والجزء
 ورد مع كل من العسدين قال
 النووي القول بان الدرجة غير
 الجزء فله من قائله أو ان الجزء
 في الدنيا والدرجة في الجنة قال
 البرماوى في شرح العمدة أبداه
 القطب القسطلانى احتمالا

أوهو بالنظر لقرب المسجد وبعده
 أو لحال المصلى كأن يكون اعلم
 أو اخشع أو الخمس بالسرية
 والسبع بالهيرية فان قلت
 ما الحكمة في هذا العدد الخاص
 أجيب باحتمال أن يكون أصله
 كون المكتوبات خمسا فريد
 المبالغة في تكثيرها فضررت في
 مثلها فصارت خمسا وعشرين
 وأما السبع فن جهة عدد
 ركعات الفرائض وروايتها
 وقد خاص قوم في تعيين الاسباب
 المقتضية للدرجات المذكورة
 قال ابن الجوزى وما جابوا بانائل
 وقد نقضها الحافظ في الفتح هنا
 فانظره ورواه هذا الحديث
 ما بين بصري ومدني وفيه القصد
 والنعنة والقول والسماع

ان شرف المؤمن قيام الليل وعن أبي سعيد عند ابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان الله ليضحك الى ثلاثة الصلوات في الصلاة والارجل يصل في جوف الليل
 وللرجل يقا تل الكتيبة وعن ايام بن معاذية المزني عند الطبراني في الكبير مثل
 حديث جابر الثاني رة هذه الاحاديث تدل على تأكد استنباط قيام الليل ومشروعية
 الاستكثار من الصلوات فيه وبه استدلل من قال ان الوتر أفضل من صلاة الصبح وقد
 قدمنا الخلاف في ذلك وحديث الباب أيضا يدل على تفصيل الصيام في الحرم وان
 صيامه أفضل من صيام بقية الأشهر وهو مخصص عموم ما عند البخاري والترمذي
 وصححه والنسائي وأبو داود من حديث ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ما من أيام العمل الصالح فيها أحب الى الله من هذه الايام العشر فقالوا يا رسول الله
 ولا الجهاد في سبيل الله فقال ولا الجهاد في سبيل الله الا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع
 من ذلك بشئ وهذا اذا كان كون الشئ أحب الى الله يستلزم انه أفضل من غيره وان
 كان لا يستلزم ذلك فلا حاجة الى التخصيص لعدم التناقض (وعن عمرو بن عبدة انه سمع

النبي صلى الله عليه وسلم يقول أقرب ما يكون الرب من العبد في جوف الليل الآخر
 فان استطعت ان تكون بمنزلة كراهة في تلك الساعة فيمكن رواه الترمذي وصححه
 الحديث رجال اسناد رجال الصحيح وأخرجه أيضا أبو داود والحاكم وفي الباب عن
 أبي هريرة عند الجماعة كما هم قال قال ينزل الله الى السماء الدنيا كل ليلة حين يضي
 ثلث الليل الاول فيقول أنا الملاك من ذا الذي يدعوني فأستجيب له من ذا الذي يسألني
 فأعطيه من ذا الذي يستغفرني فأغفر له فلا يزال كذلك حتى يضي الفجر وعن علي عند
 أحمد والدارقطني قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر حديثا وفيه فانه اذا
 مضى ثلث الليل الاول هبط الله الى السماء الدنيا فلم يزل هناك حتى يطلع الفجر فيقول
 القائل الاسائل يعطى سؤاله الاداع يجاب وعن أبي سعيد عند مسلم والنسائي في اليوم
 والليله بنحو حديث أبي هريرة وعن جبير بن مطعم عند النسائي في اليوم والليله بنحو
 حديث أبي هريرة أيضا وعن ابن مسعود عند أحمد بنحوه وعن أبي الدرداء عند الطبراني
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكر حديثا وفيه ثم هبط آخر ساعة من
 الليل فيقول الامستغفر يستغفرني فأغفر له الاسائل يسألني فأعطيه الاداع يدعوني
 فأستجيب له حتى يطلع الفجر قال الطبراني وهو حديث منكر وعن عثمان بن العاص
 عند أحمد والبخاري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي مناد كل ليلة هل من داع
 فيستجاب له هل من سائل فيعطى هل من مستغفر فيغفر له حتى يطلع الفجر وعن جابر

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول تفضل) أي تزيد (صلاة الجميع صلاة
 أحدكم) اذا صلى (واحدة بخمس وعشرين جزءا) أي درجة (وتجتمع ملائكة الليل وملائكة النوافل في صلاة الفجر) لانه
 وقت صعودهم بعمل الليل ومجيء الطائفة الاخرى بعمل النهار وزعم ابن بطال ان فيه اشارة الى أن الدرجتين الزاويتين على

نعم وعشرين توخذ من ذلك وهذا عقبه برواية ابن عمر التي فيها سبع وعشرون (ثم يقول أبو هريرة) مستشهد بذلك (فاقرأوا ان شئتم ان قرآن القبر كان مشهودا) تشهد الملائكة وفيه فضيلة صلاة القبر في الجماعة ورواه هذا الحديث الستة مائة بن جهمي ومدا في وفيه ثلاثة من التابعين ٣٠٤ والتحديث والاخبار والعنونة والسماع والقول (عن أبي

موسى رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعظم الناس أجرا في الصلاة أبعدهم فابعدهم عنى) بفتح الميم أى أبعدهم مسافة الى المسجد لاجل كثرة الخطا اليه لان سبب أعظمية الاجر في الصلاة بعد المشى لاهل السنة وفاء فابعدهم قال البرماوى كالكرمانى للاستقرار نحو الامثل فالامثل وتعبه العيني بانه لم يذكر أحدا من الصحابة ان الفاء تنحى بمعنى الاستقرار ثم رجع كونها هاء عنى ثم أى أبعدهم ثم أبعدهم عنى (والذى ينظر الصلاة حتى يصلها مع الامام) ولو فى آخر الوقت (أعظم أجرا من الذى يصلى) فى وقت الاختيار وحده أو مع الامام من غير انتظار (ثم ينام) كان بعد المكان مؤثر فى زيادة الاجر كذلك طول الزمان لاهل السنة فيه ما ويستفاد منه ان الجماعة تتفاوت (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال بيننا رجل يمشى بطريق) أى فيها لم يذكر فى الفتح ولا فى غيره اسم هذا الرجل (وجد ضمن شوك على الطريق فاخذه عن الطريق والعموى والمستقى

عند الدارقطنى وأبى الشيخ بنحو حديث أبي هريرة فى اسناده محمد بن اسمعيل الجعفرى وهو منكر الحديث قاله أبو حاتم وهن عباد بن الصامت عند الطبرانى فى الكبير والاوسط بنحو حديث أبي هريرة أيضا وعن عقبه بن عامر عند الدارقطنى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا مضى ثلث الليل أو قال نصف الليل ينزل الله عز وجل الى السماء الدنيا فيقول لا أسأل عن عبادى أحد اغيرى وعن عمرو بن عبسة حديث آخر غير المذكور فى الباب عند الدارقطنى قال أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله جعاني الله فذلك عافى شيئا تعلمه وأجهله يتعنى ولا يضرك ساعة أقرب من ساعة فقال يا عمر واقدسالتنى عن شئ ما سألنى عنه أحد قبل ان الرب عز وجل يتدلى من جوف الليل زادنى رواية فيعقر الاما كان من الشرك وله حديث آخر عند أحمد عن النبي صلى الله عليه وسلم لم قال صلاة الليل منى منى وجوف الليل الا آخر أجوبه دعوة قالت أوجبى قال لأجوبه يعنى بذلك الاجابة وفى اسناده أبو بكر بن عبد الرحمن ابن أبي مرجم وهو ضعيف وعن أبي الخطاب عند أحمد بنحو حديث أبي هريرة وهذه الاحاديث تدل على استحباب الصلاة والدعاء فى ثلث الليل الاخر وانه وقت الاجابة والمغفرة والنزول المذكور فى الاحاديث قد طوّل علماء الاسلام الكلام فى تأويله وأنكر الاحاديث الواردة كنه من المعترلة والطريقة المستقيمة ما كان عليه التابعون كلزهرى ومكحول والسفيماني واللمث وسجاد بن سالم وزيد والاوزاعى وابن المبارك والائمة الاربعة مالك والشافعى وأبى حنيفة وأحمد وغيرهم فانهم أجروها كما جاءت بلا كيفية ولا تعرض لتأويل (وعن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان أحب الصيام الى الله صيام داود وأحب الصلاة الى الله عز وجل صلاة داود كان ينام نصف الليل ويقوم ثلثه وينام سدسه وكان يصوم يوما ويقطر يوما رواه الجماعة الا الترمذى قاله انما روى فضل الصوم فقط) الحديث يدل على ان صوم يوم واطار يوم أحب الى الله من غيره وان كان أكثر منه وما كان أحب الى الله جل جلاله فهو أفضل والاشتغال به أولى وفى رواية مسلم ان عبد الله بن عمرو قال للنبي صلى الله عليه وسلم انى أطيق أفضل من ذلك فقال صلى الله عليه وسلم لأفضل من ذلك وسى أى ذكر الحكمة فى ذلك فى كتاب الصيام عند ذكر المصنف لهذا الحديث ان شاء الله ويدل على أفضلية قيام ثلث الليل بعد نوم نصفه وتعبه قيام ذلك الثلث بنوم السدس الاخر ليكون ذلك كاتصال ما بين صلاة التطوع والقرية ويحصل بسبب النشاط لتأدية صلاة الصبح لانه لو وصل القيام بصلاة القبر لم يأمن ان يكون وقت القيام اليها ذاهب

فاخذه (فشكر الله له) ذلك أى رضى فعله وقبله منه واثق عليه وفيه فضل اماطة

النشاط

الاذى عن الطريق (فغفر له) ذنوبه (ثم قال الشهاب خمسة) جمع شهيد يسمى بذلك لان الملائكة يشهدون موته فهو مشهود فعيل بمعنى مفعول (المطعون) أى الذى يموت فى الطاعون أى الوفاة (الميطون) صاحب الاسهال أو الاستسقاء

أو الذي يموت بده بطنه (والغريق) في الماء (وماحب الهدم) أي الذي مات تحت الهدم (والشهيد) القتيل (في سبيل الله) أي الذي حكمه أن لا يغسل ولا يصلى عليه بخلاف الاربعة السابقة فالحقيقة الاخير والذي قبله مجاز فهم شهداء في الثواب كشواب الشهيد وجوز الشافعي الجمع بينهم ما واستشكل التعبير بالشهيد ٣٠٥ في سبيل الله مع قوله الشهيد الخمس

فانه يلزم منه حمل الشيء على نفسه فكأنه قال الشهيد دعو الشهيد وأوجب بانه من باب أنا أبو النجم وشعري شعري أو معنى الشهيد القتيل وزاد في الموطأ صاحب ذات الجنب والحريري والمرأة قوت بج مع وعند ابن ماجه من حديث ابن عباس موت الغريب شهادة واسناده ضعيف وعند ابن عساكر من حديثه أيضا الشريفي ومن أكله السبع (وباق الحديث تقدم) ونظفه لويلعلم الناس ما في الذراء والصف الاول ثم ليحيدوا الا أن يستموا الاستموا عليه ولو يعلمون ما في التهجير لاستبقوا اليه ولو يعلمون ما في العقبة والصبح لآتوه وما ولو حبوا انتهى وفي هذا المتن كما ترى ثلاثة أحاديث وكأن قتيبة حدث بذلك كذلك مجموعا عن مالك فلم يتصرف فيه البخاري كعادته في الاختصار ورواه الخمسة كلهم مدينون الا قتيبة فبطلني وفيه الحديث والعقبة وأخرج البخاري حديث بينما رجل في الصلاة ومسلم في الادب واقرمذي في البروقال حسن صحيح وحديث الشهادة في الجهاد وقوله لويلعلم الناس

النشاط والخشوع لما به من التعب والفتور ويجمع بين هذا الحديث وحديث أبي هريرة المتقدم بنحو ما سلف (وعن عائشة اسماء بنت كعب كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل فقالت كل ذلك قد كان يفعل ربنا أمر وربنا جهر رواء الخمسة وصححه الترمذي) الحديث رجاله رجال الصحيح وفي الباب عن أبي قتادة عن الترمذي وأبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يبكركم ربك وأنت تقرأ وأنت تخفض من صوتك فقال أني أسمع من ناجيت قال أرفع قلبك الا وقال له مرم ربك وأنت تقرأ وأنت ترفع صوتك فقال اني أوقظ الوسنان وأطرد الشيطان قال اخفض قليلا وعن ابن عباس عند أبي داود قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم على قدر ما يسمعه من في الخجرة وهو في البيت وعن علي بن فضال حديث أبي قتادة وعن عمار عند الطبراني بنحو حديث أبي قتادة أيضا وعن أبي هريرة عند أبي داود بنحوه أيضا وله حديث آخر عند أبي داود قال كانت قراءة النبي صلى الله عليه وسلم بالليل يرفع طورا ويخفض طورا وله حديث ثالث عند أحمد والبخاري وابن عبد الله بن حذافة قام يصلي فجهر بصلاته فقال النبي صلى الله عليه وسلم يا ابن حذافة لا تسمعني ومع ربك قال العراقي واسناده صحيح وعن أبي سعيد عند أبي داود والنسائي قال اعتكف رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعهم يجهرون بالقراءة فكشف السترو وقال ألا ان كلكم مناج ربه فلا يؤذن بعضهم بعضا ولا يرفعن بعضهم على بعض في القراءة أو قال في الصلاة وعن ابن عمر عند أحمد والبخاري والطبراني بنحو حديث أبي سعيد وعن البيهقي واسناده صحيح وعندهما حديث قال العراقي باسناد صحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج على الناس وهم يصلون وقد علت أصواتهم بالقراءة فقال ان المصلي يناجي ربه عز وجل فليتنظر بما يناجيه ولا يجهر بعضهم على بعض بالقرآن وعن عتبة بن عامر عند أبي داود والترمذي والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجاهر بالقرآن كما يهاجر بالصدقة والمسر بالقرآن كالمسر بالصدقة وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير بنحو حديث عتبة وفي اسناده صحيح ابن مالك الحضرمي ضعفه الأزدي ورواه الطبراني من وجه آخر وفيه بسير بن غير وهو ضعيف جدا وفي الباب أحاديث كثيرة وفيها ان الجهر والاسرار جائزان في قراءة صلاة الليل واكثر الاحاديث المذكورة تدل على ان المستحب في القراءة في صلاة الليل التوسط بين الجهر والاسرار وحديث عتبة وما في معناه يدل على ان السر أفضل لما علم من أن اخفاء الصدقة أفضل من اظهارها (وعن عائشة فأت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام من الليل افتتح صلاة بركعتين خفيئتين رواء أحمد ومسلم وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين

٢٩ نيل في أخرجه البخاري في الصلاة والشهادات وكذا النسائي وغرض البخاري من ايراد ذلك هنا افضل التهجير الى الظهر (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه ان في صلاة) بكسر اللام بطن كبير من الانصار ثم من الخزرج (أرادوا ان يحولوا عن منازلهم) لكونها كانت بعيدة من المسجد (فبنزلوا) منزلا (قريسا من النبي) أي من مسجده (صلى الله

عليه) وآله (وسلم قال) أنس (فكره رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يعرو المدينة) بضم الياء وسكون العين وضم
الراء أى يتركوها خالية فاراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تبقى جهات المدينة عامرة بساكنيها (فقال لا تختسبون
آثاركم) أى لا تعدون خطاكم عند ٣٠٦ مشيكم الى المسجد فان بكل خطوة اليه درجة قاله الكرماني زاد في رواية

خفيفةين رواه احمد ومسلم وابوداود) الحديثان يدلان على مشروعية افتتاح صلاة الليل
بركعتين خفيفتين لينشط بهما المأبده - ما وقد تقدم الجمع بين روايات عائشة المختلفة في
حكايتها الصلاة صلى الله عليه وسلم انها ثلاث عشرة تارة وانما احدى عشرة أخرى بانها
ضمت هاتين الركعتين فقالت ثلاث عشرة ولم تضمهما فقالت احدى عشرة ولا منافاة بين
هذين الحديثين وبين قولها في صفة صلاة صلى الله عليه وسلم صلى أربعاً فلا تسأل عن
حسنهن وطولهن لأن المراد صلى أربعاً بعد هاتين الركعتين وقد استدلل المصنف بذلك على
تركه نقض الوتر فقال وعومته حجة في تركه نقض الوتر انتهى وقد قدمنا الكلام على هذا

* (باب صلاة الضحى) *

(عن أبي هريرة قال أوصاني خليلي صلى الله عليه وسلم بثلاث بصرام ثلاثة أيام في كل شهر
وركعتي الضحى وان أوتر قبل ان أنام متفق عليه وفي لفظ لاجد ومسلم وركعتي الضحى
كل يوم) في الباب أحاديث منها ما سيذكره المصنف في هذا الباب ومنها غير ما ذكره
عن أنس عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الضحى
ثلاثي عشرة ركعة بنى الله له قصر في الجنة وعن أبي الدرداء عند الترمذي وحسنه مثل
حديث نعيم بن همار الذي سيذكره المصنف وعنه حديث آخر عند مسلم بنحو حديث أبي
هريرة المذكور وعن أبي هريرة حديث آخر عند الترمذي وابن ماجه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم من حافظ على شفعة الضحى غفرت له ذنوبه وان كانت مثل زبد
الجعر وعن أبي سعيد عند الترمذي وحسنه قال كان صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى
حتى نقول لا يدعها ويدها حتى نقول لا يصليها وعن عائشة غير الحديث الذي سيذكره
المصنف عنها عند مسلم والنسائي والترمذي في الشرائع من رواية معاذة العدوية
قالت قالت لعائشة أكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قالت نعم أربعاً
ويزيد ما شاء الله وعن أبي امامة عند الطبراني في الكبير مثل حديث نعيم بن همار الذي
سيذكره المصنف وفي اسناده القاسم بن عبد الرحمن وثقه الجمهور وروى عنه بعضهم وله
حديث آخر عند الطبراني بنحو حديث عائشة الذي سيذكره المصنف وفي اسناده ميهون
ابن زيد عن ليث بن أبي سليم وكلاهما ما متكلم فيه وعن عتبة بن عبد عند الطبراني عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من صلى صلاة الصبح في جماعة ثم يثب حتى يسبح سبعة
الضحى كان له كاجر حجاج ومعتمر تام له حجه وعمرته وفي اسناده الاحوص بن حكيم صعبه
الجمهور ووثقه المحبلي وعن ابن أبي أوفى عند الطبراني في الكبير انه صلى الله عليه
وسلم صلى يوم الفتح ركعتين وعن ابن عباس عند الطبراني في الاوسط بنحو حديث أبي
ذر الذي سيذكره المصنف وعن جابر عند الطبراني في الاوسط أيضاً انه رأى النبي صلى

فأقاموا وسلم من حديث جابر
فقالوا ما يسرنا اننا كنا نحولنا
والاحتساب وان كان أصله
العدل لكنه يستعمل غالباً في
معنى طلب تخصيص الثواب
ولابن مردويه عن أبي نضرة
عنه قال كانت منازلنا بسابع
ولا يعارض هذا حديث أنس
في الاستسقاء وما بينهما وبين
سالم من دار لا حتم ان تكون
ديارهم كانت من وراء سالم
وبين سابع والمسجد قد رمى
قال مجاهد خطاهم آثار المشي
في الارض بارجلهم وزاد قتادة
فقال لو كان الله عز وجل مغفلاً
شيئاً من شأنك يا ابن آدم اغفل
ما تفي الرياح من هذه الآثار
ولكن أحصى على ابن آدم أثره
وعمله كله حتى أحصى عليه هذا
الاثر فيما هو من طاعة الله تعالى
أو من معصيته فمن استطاع
منكم ان يكتب أثره في طاعة
الله فليفعل وفي الحديث ان
أعمال البر اذا كانت خالصة
يكتب آثارها حسنات وفيه
استحباب السكنى بقرب المسجد
الا ان حصلت به منفعة أخرى
أو أريد تكثير الاجر بكثرة المنى
مالم يخل على نفسه ووجهه انهم
طلبوا السكنى بقرب المسجد

للفضل الذي علوه منه فما أنكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك بل رجع دره المفسدة باخلاصهم جواب الله
المدينة على المصلحة المذكورة وأعلم بان اهم في التردد الى المسجد من الفضل ما يقوم مقام السكنى بقرب المسجد أو يزيد
عليه واختلاف فيمن كانت داره قريبة من المسجد فقارب الخطا بحيث يساوى خطا من داره بعيدة هل يساويه في الفضل أو لا

والى المساواة جنح الطبري واستنبط منه بعضهم استحباب قصد المسجد البعيد ولو كان مسجد قريب بجنبه قال في الفتح
 وانما يتم ذلك اذا لم يلزم من ذهابه الى البعيد هجر القريب والا فاحياؤهم بذكر الله أولى وكذا اذا كان في البعيد مانع من الكمال
 كان يكون امامه مبتدعا انتهى ورواه هذا الحديث ما بين طائفي وبصري وفيه ٣٠٧ الحديث والقول (عن أبي
 هريرة رضي الله عنه قال قال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ليس صلاة أثقل على المنافقين
 من الفجر والعشاء (لان وقت
 الاولى وقت لذة النوم والثانية
 وقت سكون واستراحة
 وفي تعبيرة بأفضل التفضيل
 دلالة على ان الصلاة جميعها
 ثقيلة على المنافقين والصلاة ان
 المذكورتان أثقل من غيرهما
 لقوة الداعي المذكور الى تركهما
 وأطلق عليهم النفاق وهم
 مؤمنون على سبيل المبالغة في
 التمديد لكونهم لا يحضرون
 الجماعة ويصلون في بيوتهم من
 غير عذرو ولا علة وقد تقدم التنبيه
 على ذلك في أول باب وجوب
 الجماعة (ولو يعلمون ما فيها)
 أي صلاة الفجر وصلاة العشاء
 من مزيد الفضل (لا توهمها) الى
 المسجد الجماعة (ولو) كان
 اتیانهم (حبوا) يزحفون اذا
 تعذر مشيهم كما يزحف الصغير ولم
 ينزلوا ما في مسجد الجماعة من
 الفضل والخبر ولا بن أبي شيبة
 من حديث أبي الدرداء ولو
 حبوا على المرافق والركب
 (وعنه) أي عن أبي هريرة
 (رضي الله عنه عن النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم قال سبعة)
 من الناس (يظلمهم الله في ظله)

الله عليه وسلم صلى الضحى ست ركعات وعن حذيفة عند ابن أبي شيبة في المصنف انه
 رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى ثمان ركعات طول فيهن وعن عائذ بن عمرو
 عند أحمد والطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى وعن عبد الله بن عمر عند
 الطبراني في الكبير مثل حديث نعيم بن همار الذي سيذكره المصنف وعن عبد الله بن
 عمرو بن العاص عند أحمد والطبراني قال بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرية
 ففعلوا وأسرعوا الرجعة فتحديث الناس بقرب مغزاهم وكثرة غنيمة وسرعة رجعتهم
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أدلكم على أقرب منهم مغزى وأكثر غنيمة وأوشك
 رجعة من توضحتم خرج الى المسجد لسبعة الضحى فهو أقرب منهم مغزى وأكثر غنيمة
 وأوشك رجعة وعن أبي موسى عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من صلى الضحى أربعاً و قبل الاولى أربعاً بنى له بيت في الجنة وعن عتيان بن
 مالك عند أحمد ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الضحى في بيته وقصة عتيان في صلاة
 النبي صلى الله عليه وسلم في بيته في الصحيح لكن ليس فيها ذكر سبعة الضحى وعن عقببة
 ابن عامر عند أحمد وأبي يعلى بن خوخة حديث نعيم بن همار وعن علي عليه السلام عند
 النسائي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الضحى واسناده قال العراقي جيد وعن
 معاذ بن أنس عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من قعد في مصلاه حين
 ينصرف من صلاة الصبح حتى يسجد ركعتي الضحى لا يقول الا خيراً غفر له خطاياه وان
 كانت أكثر من زبد البحر قال العراقي واسناده ضعيف وعن النوايس بن سمعان عند
 الطبراني في الكبير مثل حديث نعيم بن همار قال العراقي واسناده صحيح وعن أبي بكرة
 عند ابن عدي قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى ثمان ركعات وهو غلام
 فلما جد ركب ظهره وفي اسناده عمرو بن عبيد وهو متروك وعن أبي هريرة الطائفي عند
 أحمد مثل حديث نعيم بن همار وعن سعد بن أبي وقاص عند البراء ان النبي صلى الله
 عليه وسلم صلى بمكة يوم فتحها ثمان ركعات يطيل القراءة فيها والركوع قال السيوطي
 وسنده ضعيف وعن قدامة وحفظه الثقة في بن عبد ابن منده وابن شاهين قال كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم اذا ارتفع النهار وذهب كل أحد واقبل الناس خرج الى المسجد
 فركع ركعتين أو أربعاً ثم ينصرف وعن رجل من الصحابة عند ابن عدي انه رأى النبي
 صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى وعن ابن عباس حديث آخر عند ابن أبي حاتم انه صلى
 الله عليه وسلم قال أمرت بالضحى ولم تؤمروا بها وعن الحسن بن علي عند البيهقي قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى النجدة ثم جلس في مصلاه يذكر الله حتى تطلع
 الشمس ثم صلى من الضحى ركعتين حرمه الله على النار أن تلهقه أو تطفعه وعن عبد الله

أي ظل عرشه (يوم لا ظل) في القيامة ودنو الشمس من الخلق (الاظلة) قال عباس اضافة الظل الى الله اضافة ملك وكل ظل
 فهو ملكه كذا قال وكان حقه أن يقول اضافة تشریف ليحصل امتياز هذا عن غيره كما قيل الكعبة بيت الله مع ان المساجد
 كلها ملكه وقيل المراد بظله كرامته وجاهته كما يقال فلان في ظل الملك وهو قول عيسى بن دينار وقراءه عياض وليس بقوي

وقيل المراد ظل عرشه ويدل عليه حديث سلمان عند سعيد بن منصور بأسناد حسن سبعة يظلهم الله في ظل عرشه فذكر الحديث وإذا كان المراد ظل العرش استلزم ما ذكر من كونهم في كنف الله وكرامته من غير عكس فهو أرجح وبه جزم القرطبي ويؤيده أيضا تقييد ذلك بيوم القيامة ٣٠٨ كما سرح به ابن المبارك في روايته عن عبد الله بن عمرو وهو عند البخاري في

كتاب الحدود وبهذا يدفع قول من قال المراد ظل طوبى أو ظل الجنة لأن ظلمهما إنما يحصل لهم بعد الاستقرار في الجنة ثم إن ذلك مشترك لجميع من يدخلهما والسياق يدل على امتياز أصحاب الخصال المذكورة فارجح أن المراد ظل العرش (الامام العادل) أى أحدهم الامام الأعظم التابع لاوامر الله فيضع كل شئ في موضعه من غير افراط ولا تفريط وقدم على نالهم لعموم نفعه ويتحقق به من رضى شيئا من أمور المسلمين فعدل فيه الحديث ان المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن الذين يعدلون في حكمهم وأهلهم وما ولوا رواه مسلم وفي رواية العدل وهو أبلغ لأنه جعل العدل المسمى نفسه عدلا والمراد به صاحب الولاية العظمى (و) الثاني من السبعة (شباب نشأ في عبادة ربه) لأن عبادته أشق لقلبه شهوته وكثرة الدواعي اطاعة الهوى فلا زمة العبادة حينئذ أشد وأدل على غلبة التقوى وفي حديث سلمان أفنى شبابه ونشاطه في عبادة الله وفي الحديث أيضا يحب ربك من شاب ليسته

ابن جراد بن أبي جراد عند الديلمي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المناق لا يصلي الضحى ولا يقرأ قل يا أيها الكافرون وعن عمر بن الخطاب عند حديث بن زنجويه بنحو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص المتقدم وله حديث آخر عند ابن أبي شيبة وعن أبي هريرة حديث آخر عند أبي يعلى بسند رجاله ثقات بنحو حديث عبد الله بن عمرو بن العاص السابق وهذه الأحاديث المذكورة تدل على استحباب صلاة الضحى وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء منهم الشافعية والحنفية ومن أهل البيت على بن الحسين وادريس بن عبد الله وقد جمع ابن القيم في الهدى الأقوال فبلغت ستة الأول انها سنة واستدلوا بهذه الأحاديث التي قدمناها الثاني لأنها لا تنشرع إلا لسبب واحتجوا بأنه صلى الله عليه وسلم لم يفعلها إلا لسبب فاتقوا وقوعه وقت الضحى وتعددت الأسباب لحديث أم هانئ في صلاته يوم الفتح كان سبب الفتح وان سنة الفتح أن يصلي عنده ثمان ركعات قال وكان الأمر يسمى منها صلاة الفتح وصلاته عند القدوم من مغيبه كما في حديث عائشة كانت لسبب القدوم فانه صلى الله عليه وسلم كان إذا قدم من سفر بدأ بالمسجد فصلى فيه ركعتين وصلاته في بيت عتيان بن مالك كانت لسبب وهو تعليم عتيان إلى أين يصلي في بيته النبي صلى الله عليه وسلم لمسأل ذلك وأما أحاديث الترمذي فيها والوصية بها فلا تدل على انها سنة راتبة لكل أحد ولهذا خص بذلك أباهريّة وأبازر ولم يوص بذلك كبار الصحابة * والقول الثالث انها لا تستحب أصلا * والقول الرابع يستحب فعلها نارة وتر كها أخرى * والقول الخامس تستحب صلاتها والمحافظة عليها في البيوت * والقول السادس انها بدعة روى ذلك عن ابن عمر واليه ذهب الهادي عليه السلام والقاسم وأبو طالب ولا يخفى أن الأحاديث الواردة بآبائهم قد بلغت مبلغا لا يقصر البعض منه عن اقتضاء الاستحباب وقد جمع الحاكم الأحاديث في اثباتها في جزءه من ثمانين جزءا من ثمانين جزءا وكذلك السيوطي صنف جزءا في الأحاديث الواردة في اثباتها وروى فيه من جماعة من الصحابة أنهم كانوا يصلونها منهم أبو سعيد الخدري وقد روى ذلك عنه سعيد بن منصور وأحمد بن حنبل وعائشة وقد روى ذلك عنه سعيد بن منصور وابن أبي شيبة وأبو ذر وقد روى ذلك عنه ابن أبي شيبة وعبد الله بن غالب وقد روى ذلك عنه أبو نعيم وأخرج سعيد بن منصور عن الحسن أنه سئل هل كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلونها فقال نعم كان منهم من يصلي ركعتين ومنهم من يصلي أربعة ومنهم من يصلي نصف النهار وأخرج سعيد بن منصور وأيضاً في سننه عن ابن عباس أنه قال طلبت صلاة الضحى في القرآن فوجدتها ههنا يسبحن بالعشي والاشراق وأخرج ابن أبي شيبة في المصنف والبيهقي في الإيجان من وجه آخر عن ابن عباس أنه قال ان صلاة الضحى لتي

القرآن

صوبة (و) الثالث (رجل قلبه معلق) بفتح الهمزة كالتمديد (في المساجد) من شدة حبه لها وإن كان

جسده خارجا عنها وكفى به عن انتظار أوقات الصلوات فلا يصلي صلاة في المسجد ويخرج منه الا وهو ينتظر أخرى ليصلها فيه فهو ملازم للمسجد بقلبه وإن عرض لجسده عارض وفي رواية معلقة (و) الرابع (رجلان تحابا في الله) أى لأجل وجهه

الدرهم لا يفرض دينوى (اجتماع عليه) سواء كان اجتماعهم باجسادهم حقيقة أم لا ولا يحصى والمسئلة اجتماع على ذلك
أى على الحب فى الله (وتفرق عليه) أى استقر على محبة الله تعالى حتى فرقى بينهما الموت ولم يقطعها العارض دينوى
ووقع فى رواية حماد بن زيد ورجلان قال كل منهما إلا آخرانى أحبك فى الله ٢٠٩ فصدرا على ذلك ونحوه فى حديث سلمان

وعدت هذه الخصلة واحدة
مع ان متعاطيا انسان لان
الحبة لانتهم الابائين أولا كان
المحبان بمعنى واحد كان عدد
أحدهما مغبيا عن عدد الآخر
لان الغرض عدد الخصال لا عدد
جميع من انصف بها وظاهر
الحديث يختص بالاحياء دون
الاموات لكن المحبة للاموات
الفاضلين العلماء سماء أهل
التقوى والعلم منهم أيضا لها
فضيلة تدل عليها الأدلة الصحيحة
المذكورة فى محلها (و) الخامس
(رجل طالبة ذات) أى امرأة
ذات (منصب) بكسر الصاد
المهملة أصل أو شرف أو مال
(وجال) حسن للزنا (فقال)
بلسانه زجر الهاعن الفاحشة
أوليعتذر اليها أو بقلبه زجرا
لنفسه (أى أخاف الله) زادنى
رواية كريمة رب العالمين والصبر
على الموصوفة بما ذكر من
الأصل والشرف والمال والجمال
المرغوب فيها عادة لعزة ما جمع
فيها من أكمل المراتب وأجل
المناصب والكثر الرغبة فى مثلها
وعسر تحصيلها لاسيما وقد
اغتنى عن مشاق التوصل
اليها بما رواه ونحوها وهى رتبة
صديقية ووراثية تبوية زاد ابن
المبارك الى نفسها ولا يهتق فى

القرآن وما يقصص عليها الاغوص فى قوله تعالى فى يوت أذن الله ان ترفع ويذكر فيها
اسمه يسبح له فى السما والارض والارض والارض والارض فى الترفع عن عون العقيلي
فى قوله تعالى انه كان للارواين غفورا قال الذين يصلون صلاة الضحى وأما احتجاج
القائلين بانهم لا يشرعوا الا بسبب ما سلف فلا حديث الذى ذكره المصنف وذكرنا فى
هذا الباب ترده وكذلك ترد اعتذار من اعتذر عن أحاديث الوصية والترغب عما تقدم
من الاختصاص وتوعد أيضا قول ابن القيم ان عامة أحاديث الباب فى أساس دعامة قال
وبعضها منقطع وبعضها موضوع لا يحل الاحتجاج به فان فيها الصحيح والحسن وما
يقاربها كما عرفت قوله فى حديث الباب وركعتى الضحى قد اختلفت أقواله صلى الله
عليه وسلم وأفعاله فى مقدار صلاة الضحى فأكثر ما ثبت من فعله ثمان ركعات وأكثر
ما ثبت من قوله اثنتا عشرة ركعة وقد أخرج الطبرانى عن أبى الدرداء مرفوعا عن صلى
الله عليه وسلم لم يكتب من الغافلين ومن صلى أربع ركعات من الضحى كتب من القانتين ومن صلى ستا كفى ذلك
اليوم ومن صلى ثمانيا كتب من العابدين ومن صلى اثنتى عشرة بنى الله له بيتا فى الجنة قال
الحافظ وفى اسناده ضعف وله شاهد من حديث أبى ذر روى الزبارة وفى اسناده ضعف
أيضا وحديث أنس المتقدم فيه التصريح بان الضحى اثنتا عشرة ركعة وقد ضعفه
النووى قال الحافظ لكن اذا ضم حديث أبى ذر وأبى الدرداء الى حديث أنس قوى
وصلح للاحتجاج وقال أيضا ان حديث أنس فى اسناده من أطلق عليه الضعف وبه
يندفع تضعيف النووى له ولكنه تابعه الحافظ فى التخصيص وقد ذهب قوم منهم أبو
جعفر الطبرى وبه جزم الحلبي والرويانى من الشافعية الى انه لا حد لأكثرها قال
العراقى فى شرح الترمذى لم أر عن أحد من الصحابة والتابعين انه حصرها فى اثنتى عشرة
ركعة وكذا قال السيوطى وقد اختلف فى الأفضل فقيل ثمان وقيل أربع (وعن أبى
ذر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبح على كل سلامى من أحدكم صدقة فكل
تسبيحة صدقة وكل تحميدة صدقة وكل تهليلة صدقة وكل تكبيرة صدقة وأمر بالمعروف
صدقة ونهى عن المنكر صدقة ويجزى من ذلك ركعتان يركعهما من الضحى روى
أحمد ومسلم وأبو داود وعن عبد الله بن بريدة عن أبيه قال سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول فى الانسان ستون وثلاثمائة فصل فعلمه أن يتصدق عن كل مفصل منها
صدقة قالوا فى الذى يطبق ذلك يا رسول الله قال النخاعة فى المسجد يديها أو الشئ ينجمه
عن الطريق فان لم يقدر فركعتا الضحى تجزى عن ذلك روى أحمد وأبو داود الحديث
الاول أخرجه أيضا النسائى والحديث الثانى أخرجه أبو داود عن أحمد بن محمد المروزي
وهو ثقة عن على بن الحسين بن واقد وهو من رجال مسلم عن أبيه وهو أيضا من رجال مسلم

الشعب عن أبى هريرة فعرضت نفسها عليه والظاهر انها دعت الى الفاحشة وبه جزم القرطبي ولم يحك غيره وقال بعضهم
يحتمل أن تكون دعت الى التزوج بها الخفاف أن يشتمل على العبادة بالافتتان بها وخاف أن لا يقوم بحققها الشغل بالعبادة فمن
التكسب بما يلقى بها والاول أظهر ويؤيده وجود الكفاية فى قوله الى نفسها ولو كان المراد التزوج لصرح به (و) السادس

(رجل تصدق) تطوعا حال كونه قد (أخنى) الصدقة ولا جد تصدق فأخنى والبخاري في الزكاة كالك فأكفها (حق لا تعلم شمالة ما تنفق بعينه) فيه إخفاء الصدقة والأسرار بها وضرب المثل بها القريب ما ولازمتهما أي لو قدر أن الشمال رجل متيقظ لما علم صدقة اليهين بالمبالغة ٣١٠ في الإخفاء فهو من مجاز التشبيه أو من مجاز الخذف أي حق لا يعلم شمالة شماله

عن عبد الله بن بريدة فذكره وقد أخرجه أيضا حميد بن زنجويه في فضائل الأعمال ولم يعزه السيوطي في جزء الضحى إلا إليه قوله سلاحي قال النووي بضم السين وتخفيف اللام وأصله عظام الأصابع وسائر الكف ثم استعمل في عظام البدن ومفاصله ويدل على ذلك ما في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال خلق الإنسان على ستين وثلاثمائة مفصل على كل مفصل صدقة وفي القاموس أنها عظام صغار طول أصبع وأقل في اليد والرجل انتهى وقيل كل عظم مجوف من صغار العظام وقيل ما بين كل مفصلين من عظام الأنامل وقيل العروق التي في الأصابع وهي ثلاثمائة وستون أو أكثر قوله ويجزى من ذلك ركنان الخ قال النووي ضبطنا بجزي بفتح أوله وضمه فالضم من الأجزاء والفتح من جزي يجزى أي كني والحديثان يدلان على عظم فضل الضحى وكبر موقعها وتواكده مشروعية وان ركعتيها تجزيان عن ثلثمائة وستين صدقة وما كان كذلك فهو حقيق بالمواظبة والمداومة ويدلان أيضا على مشروعية الاستسكان من التسميع والتحميد والتلليل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودفن النخامة وتخصية ما يؤذى المار عن الطريق وسائر أنواع الطاعات ليستقط بهل ذلك ما على الإنسان من الصدقات اللازمة في كل يوم (وعن نعيم بن همار عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال ربكم عز وجل يا ابن آدم صل لي أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره) رواه أحمد وأبو داود وهو للترمذي من حديث أبي ذر وأبي الدرداء الحديث في إسناده اختلاف كثير قال المنذري وقد جعت طرقه في جزء مفرد وقد اختلف أيضا في اسم همار المذكور فقل هبار بالباء الموحدة وقيل هدار بالdal المهملة وقيل همار بالميمين وقيل خمار بالخاء المفتوحة المنجمة وقيل حمار بالخاء المهملة المكسورة رفوا الراء المهملة في همار وهمار وخمار وحمار وقوله وهو للترمذي من حديث أبي ذر وأبي الدرداء هكذا في النسخ الصحيحة بدون إثبات ألف التي للتخفيف بين أبي ذر وأبي الدرداء والصواب إثباته لأن الترمذي أغماروى حديثا واحدا وترددهل هو من رواية أبي ذر أو من رواية أبي الدرداء ولم يرو لكل منه ما حديثا ولا روى الحديث عنه ما جمعا ولم يلفظ الحديث في الترمذي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الله تبارك وتعالى أن الله تعالى قال ابن آدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب انتهى وفي إسناده اسمعيل بن عياش وقد صحح جماعة من الأئمة حديثه إذا كان عن الشاميين وهو هنا كذلك لأن بحير بن سعيد شامي واسمعيل رواه عنه وهذا الحديث قد روى عن جماعة من الصحابة قد قدمنا الإشارة إليهم في أول الباب واستدل به على مشروعية صلاة الضحى ولكنه لا يتم الأعلى نساهم أنه أريد بالاربع

أو حتى لا يعلم من على شماله من الناس أو هو من باب تسمية الكل بالجزء فالمراد بشماله نفسه أي أن نفسه لا تعلم ما تنفق بعينه ووقع في مسلم حتى لا تعلم بعينه ما تنفق شماله ولا يخفى أن الصواب ما في البخاري لأن السنة المعهودة إعطاء الصدقة باليمين لا بالشمال والوهم فيه من أحدر وانه وفي تعيينه خلاف وهذا يسميه أهل الصناعة المقلوب وهو نوع من أنواع علوم الحديث أغفله ابن الصلاح وإن كان أفرد نوع المقلوب لكنه قصره على ما يقع في الإسناد قال في الفتح قال شيخنا ينبغي أن يسمى هذا النوع المعكوس انتهى ويكون في المتروك الإسناد وفي مسند أحمد من حديث أنس بإسناد حسن مرفوعا عن الملائكة قالت يا رب هل من خلقك شيء أشد من الجبال قال نعم الحديد قالت فهل أشد من الحديد قال نعم النار قالت فهل أشد من النار قال نعم الماء قالت فهل أشد من الماء قال نعم الريح قالت فهل أشد من الريح قال نعم ابن آدم تصدق بعينه فيخفف ما عن شماله (و) السابغ (رجل ذكر الله) بلسانه أو بقلبه

المذكورة

حال كونه (خاليا) من الخلق لانه أقرب الى الاخلاص وأبعد من الرياء وأخليا من الالتفات الى غير المذكور وتعالى وإن كان في ملا ويدل له رواية البيهقي بالفظ ذكر الله بين يديه ويؤيد الأول رواية ابن المبارك وجاد بن زيد ذكر الله في خلده أي في موضع خال وهو أوضع (فماضت حبناه) من الهمزة لفة قلبه وشدة خفيته من جلالة أو من يدشوقه

الى جماله والفيض انصباب عن امتلاء موضع موضع الامتلاء لمبالغة أوجعت العين من فرط البكاء كأنها تفيض بنفسها قال
القرطبي وفيض العين بحسب حال الذكاء وبحسب ما ينكشف له في حال أوصاف الجلال يكون البكاء من خشية الله وفي حال
أوصاف الجلال يكون البكاء من الشوق اليه قال في الفتح قلت قد خص ٣١١ في بعض الروايات بالآول ففي رواية حماد بن

زيد عند الجوز في فضاقت عيناه

من خشية الله ونحوه في رواية

البيهقي ويشبه له ما رواه الحاكم

من حديث أنس مرفوعا من ذكر

الله تعالى فضاقت عيناه من خشية

الله تعالى حتى يصب الأرض

من دموعه لم يعذب يوم القيامة

وذكر الرجال في هذا الحديث

لامفهوم له بل يشترك النساء

معهن فبما ذكر الان كان المراد

بالامام العادل الامامة العظمى

والا فيمكن دخول المرأة حيث

تكون ذات عيال فتعدل فيهم

وتخرج خصلة ملازمة المسجد

لان صلاة المرأة في بيتها أفضل من

المسجد وما عدا ذلك فالمشاركة

حاصلة لمن حتى الرجل الذي

دعته المرأة فانه يصور في امرأة

دعاهما لا يجمل مثالا لآزنا

والقاحشة فامتنعت خوفا من

الله تعالى مع حاجتها أو شاب

جبل دعاهم الى أن يزوجه

ابقته من لا تخشى أن يرتكب منه

القاحشة فامتنعت مع حاجته اليه

ومفهوم العدد السبعة لامفهوم

له دليل ورود غير هاهنا في مسلم

من حديث أبي السمر مرفوعا

من أنظر معسر أو وضع له أظله

الله في ظله يوم لا ظل الا ظله وزاد

ابن حبان وصححه من حديث

ابن عمر أنما زى وأحد والحاكم

المذكورة صلاة الضحى وقد قيل يحتمل أن يراد به فرض الصبح وركعتا الفجر لانها هي
التي في أول النهار حقيقة ويكون معناه كقولها صلى الله عليه وسلم من صلى الصبح فهو
في ذمة الله قال العراقي وهذا ينبغي على ان النهار هل هو من طلوع الفجر أو من طلوع
الشمس والمشهور الذي يدل عليه كلام جمهور أهل اللغة وعلماء الشريعة أنه من طلوع
الفجر قال وعلى تقدير أن يكون النهار من طلوع الفجر فلا مانع من أن يراد بهذه الأربع
الركعات بعد طلوع الشمس لان ذلك الوقت ما خرج عن كونه أول النهار وهذا هو
الظاهر من الحديث وعمل الناس فيكون المراد بهذه الأربع ركعات صلاة الضحى انتهى
وقد اختلف في وقت دخول الضحى فروى النووي في الروضة عن أصحاب الشافعي ان
وقت الضحى يدخل بطلوع الشمس ولكن يستحب تأخيرها الى ارتفاع الشمس وذهب
البعض منهم الى ان وقتها يدخل من الارتفاع وبه جزم الرافعي وابن الرفعة وسيأتي ما بين
وقتها في حديث زيد بن أرقم وحديث علي عليه السلام (وعن عائشة قالت كان النبي

صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى أربع ركعات يزيد ما شاء الله رواه أحمد ومسلم وابن
ماجه) الحديث يدل على مشروعية صلاة الضحى وقد اختلفت الاحاديث عن عائشة
فروى عنها أنه صلى الله عليه وسلم صلاها من غير تقييد كما في حديث الباب وروى عنها انها
سألت هل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي الضحى قالت لا الآن يجي من مغيبه
أخرجه مسلم وروى عنها انها قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي سجدة
الضحى قط واني لاسجد هامة متفق عليه وقد جمع بين هذه الروايات بأن قولها كان يصلي
الضحى أو بالابدل على المداومة بل على مجرد الوقوع على ما صرح به أهل التحقيق من
ان ذلك مدلول كان كما تقدم وان خالف في ذلك بعض أهل الأصول ولا يستلزم هذا الاثبات
انها أنه يصلي لجواز ان تكون روت ذلك من طريق غيرها وقولها الآن يجي من مغيبه
مغيبه بتقييد تقييد ذلك المطلق بوقت الجي من السفر وقولها ما رأيته يصلي سجدة الضحى
نفي للرؤية ولا يستلزم أن لا يثبت لها ذلك بالرواية أو نفي لمساعد الفعل المقيد بوقت
القدوم من السفر وغاية الامر انها أخبرت عما بلغ اليه عنها وغيره من أكبر الصحابة أخبر
بما يدل على المداومة وتأكيد المشروعية ومن علم حجة علي من لا يعلم لاسيما وذلك الوقت
الذي تفعل فيه ليس من الاوقات التي تعتمد فيها الخلوة بالنساء وقد تقدم تحقيق ما هو

الحق (وعن أم هانئ أنه لما كان عام الفتح أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو
بأعلى مكة فتنام رسول الله صلى الله عليه وسلم الى غسله فسترت عليه فاطمة ثم أخذتوبه
فالتحف به ثم صلى ثمان ركعات سجدة الضحى متفق عليه ولا يبي داود عنها ان النبي صلى
الله عليه وسلم صلى يوم الفتح سجدة الضحى ثمان ركعات يسلم بين كل ركعتين) قوله وهو

من حديث سهل بن حنيف عن الجهاد وكذا زاد ايضا من حديثه ارفادا الغارم وعون المكاتب والنفوى في شرح السنة
التاجر الصدوق والطبراني من حديث أبي هريرة فاستاد ضعيف تحسين الخلق ومن يتبع دواوين الحديث وجزية كثيرة
على ما ذكرته وللعاظ ابن حجر رحمه الله وأنساه معرفة الحاصل الموصلة الى الظلال قال في الفتح قوله سبعة ظاهره

اختصاص المذكورين بالثواب المذكور وجهه الكريماني بما حاصله ان الطاعة اما ان تكون بين العبد وبين الرب أو بينه وبين الخلق فالاول باللسان وهو الذاكر أو بالقلب وهو المعلق بالمسجد أو بالبدن وهو الناشئ في العبادة والثاني اما عام وهو العادل او خاص بالقلب وهو التحاب ٢١٢ أو بالمال وهو الصدقة أو بالبدن وهو العفة وقد نظم السبعة العلامة أبو

شامة عبد الرحمن بن اسمعيل
فانشد

وقال النبي المصطفى ان سبعة
يظلمهم الله الكريم يظلمه
حسب عفيف ناشئ متصدق

و بالمصلى والامام بعده
وقد ألفت هذه المسئلة يعني
ان العدد المذكور لافهمه
على العالم شمس الدين بن عطاء
الله الرازي المعروف بالهروري

لما قدم القاهرة وادعى انه يحفظ
صحح مسلم فقال له بحضرة الملك
المؤيد عن هذا وعن غيره
استحضر في ذلك شيئا ثم تبعت
بعد ذلك الاحاديث الواردة في

مثل ذلك فزادت على عشر خصال
وقد اتقيت منها سبعة وردت
باسانيد جيد وانظمت في بيتين
تذيل على بيتي أبي شامة وهما
وزد سبعة اطلال غار وعونه

وانظر اذى عسر وتخفيف حمله
وارفاد ذى غرم وعون مكاتب
وتاجر صدق في المقال وفعاله
ونظمته مرة أخرى فتأت في

السبعة الثانية

وتحسين خلق مع اعانة غارم
خفيف يد حتى مكاتب أهله
ثم تتبع ذلك الخجعت أخرى
وانظمت في بيتين آخرين وهما
وزد سبعة أخرى فغنى المسجد

بأعلى مكة في رواية البخاري ومسلم انها قالت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل بيته يوم فتح
مكة فاغتسل وصلى ثمان ركعات ويجمع بينهما بان ذلك تسكر رصنه ويؤيده مارواه ابن
خزيمة عن ابن ابي رستم لما اغتسل ويحتمل أن يكون نزل في بيته بأعلى مكة وكانت في بيت
آخر بمكة فخاضت اليه فوجدته يغتسل فيصيح القولان ذكر معني ذلك الحافظ قوله فسترت
عليه فاطمة فيسبح جواز الاغتسال بحضرة امرأة من محارم الرجل اذا كان مستور
العورة عنها وجواز تسخيرها باليه بنوب أو نحوه قوله ثمان ركعات زاد ابن خزيمة عن
طريق قريب عن ام هاني يسلم من كل ركعتين وزادها أيضا أبو داود وكذا ذكر المصنف وفي
ذلك رد على من قال ان صلاة الضحى موصولة سواء كانت ثمان ركعات أو أقل أو أكثر
والحديث يدل على استحباب صلاة الضحى وقد تقدم قول من قال ان هذه صلاة الفتح
لا صلاة الضحى وتقدم الجواب عليه (وعن زيد بن أرقم قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم

وسلم على أهل قبا وهو يصليون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا رُمضت الفصال من
الضحى رواه احمد ومسلم) الحديث أخرجه أيضا الترمذي ولفظ مسلم ان زيد بن أرقم
رأى قوما يصلون من الضحى فقال أما لقد علموا أن الصلاة في غير هذه الساعة أفضل ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال صلاة الاوابين حين ترمض الفصال وفي رواية له خرج
رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل قبا وهم يصلون فقال صلاة الاوابين اذا رُمضت
الفصال زاد ابن أبي شيبة في المصنف وهم يصلون الضحى فقال صلاة الاوابين اذا رُمضت
الفصال من الضحى وفي رواية لابن مردويه في تفسيره وهم يصلون بعد ما انقضت
الشمس وفي رواية له انه وجدهم قد بكروا بصلاة الظهر فقال ذلك وفي رواية لا طبراني
انه مر بهم وهم يصلون صلاة الضحى حين أشرقت الشمس قوله الاوابين جمع أبواب وهو
الراجع الى الله تعالى من أب اذا رجع قوله اذا رُمضت بفتح الراء وكسر الميم فتح الضاد
المهملة أي احترقت من حر الرضاء وهي شدة الحر والمراد اذا وجد الفصيل حر الشمس
ولا يكون ذلك الا عند ارتفاعها والحديث يدل على ان المستحب فعل الضحى في ذلك الوقت
وقد توهم ان قول زيد بن أرقم ان الصلاة في غير هذه الساعة أفضل كما في رواية مسلم يدل
على نفي الضحى وليس الامر كذلك بل مراده ان تأخير الضحى الى ذلك الوقت أفضل

(وعن عاصم بن ضمرة قال سألتنا عليا عن تطوع النبي صلى الله عليه وسلم بالنهار فقال كان
اذا صلى الفجر أمهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا يعني من المشرق مقداره من صلاة
العصر من ههنا قبل المغرب قام فصلى ركعتين ثم يهل حتى اذا كانت الشمس من ههنا
يعني من قبل المشرق مقداره من صلاة الظهر من ههنا يعني من قبل المغرب قام فصلى
أربعا وأربعين الظهر اذا زالت الشمس وركعتين بعدها وأربعا قبل العصر بفصل

بين
وكره وضوء ثم مطعم فضله وأخذ بحق باذل ثم كامل * وتاجر صدق في المقال وفعاله
ثم تتبع ذلك الخجعت سبعة أخرى ولكن أحاديثها ضعيفة وقلت في آخر البيت * لتوسع بها السبهات من فيض فضله
وقد أوردت الجميع في الامالي انتهى ورواته الستة ما بين بصري ومديني وفيه التحديث والعنفه والقول ورواية الرجل

عن خاله وجده وأخرجه في الزكاة وفي الرقاق ومسلم في الزكاة والنسائي في القضاء والرقاق (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من غدا إلى المسجد وراح) المراد بالغدو الذهاب وبالروح الرجوع والاصل في الغدو الماضي بكرة لهم ادوا الروح بعد الزوال ثم يستعملان في كل ذهاب ٣١٣ ورجوع توسعا (أعدانه) أي هيأ (له منزله)

بضم النون ولزأ مكابا ينزله (من الجنة) وقد تنسكن الزأ كعق وعق أو هيأه ضبافته (كلما غدا أو راح) للاطاعة أي

بكل غدوة وروحة وظاهر الحديث حصول الفضل لمن أتى المسجد

مطلقا لكن المقصود اختصاصه

بمن يأنيه للعبادة والصلاة والله أعلم ورواة هذا الحديث الستة

ما بين بصري وواسطي ومدني وفيه التحديث والاختبار والعقنة

والقول ورواية ناجي عن تابعي

عن مصابي وأخرجه مسلم أيضا

(عن عبد الله بن مالك ابن بختينة)

بضم الموحدة وفتح المهمله وتكون

المنافاة وفتح النون آخرها تأنيت

بفت الحرف بن المطالب بن عبد

مناف وهي أم عبد الله (رجل

من الأزد رضي الله عنه أن رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم

رأى رجلا) هو عبد الله الراوي

بما صرح به أحمد ولفظه أن النبي

صلى الله عليه وآله وسلم مر به

وهو يصلي ولا يعارضه ما عند

أبي حبان وخزعة أنه بن عباس

لأنهم ما واقعتان (وقد أقيمت

الصلاة) أي نودي لها بالالفاظ

بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين والغيبيين ومن يتبعهم من المساكين والمؤمنين روه الخمسة (الأبادود) الحديث حسنه الترمذي وأسانيده نقات وعاصم بن ضمرة فيه مقال ولكن قد وثقه ابن معين وعلي بن المديني قوله إذا كانت الشمس من ههنا يعني من المشرق فمقدارها من صلاة العصر من ههنا قبل المغرب المراد من هذا أنه صلى الله عليه وسلم صلى ركعتي الضحى ومقدار ارتفاع الشمس من جهة المشرق كمقدار ارتفاعها من جهة المغرب عند صلاة العصر وفيه تبين وقتها قوله حتى إذا كانت الشمس إلى قوله فام فصلي أربعة المراد إذا كان مقدار بعد الشمس من مشرقها كمقدار بعدها من مغربها عند صلاة الظهر فام فصلي ذلك المقدار قوله إذا زالت الشمس هذا تبين لما قبله وفيه دليل على استحباب أربع ركعات إذا زالت الشمس قال العراقي وهي غير الأربع التي هي سنة الظهر قبلها أو عن نص على استحباب صلاة الزوال الغزالي في الأحياء في كتاب الأوراد وبذل على ذلك ما رواه أبو الوليد بن مغيث الصفار عن عبد الملك ابن حبيب قال بلغني عن ابن مسعود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما من عبد مسلم يصلي أربع ركعات حين تزول الشمس قبل الظهر يحسن فيها الركوع والسجود والخشوع يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وذکر حديثا طويلا ورواه الطبراني موقوفا على ابن مسعود وما أخرجه الطبراني في الكبير عن ابن عباس قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا استوى النهار خرج إلى بعض حيطان المدينة وفيه فام فصلي أربع ركعات لم يتشهد بينهما ويسلم في آخر الأربع وقد بور الترمذي للصلاة بعد الزوال وذکر حديث عبد الله بن السائب أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي أربع ركعات حين تزول الشمس وأشار إلى حديث علي هذا وإلى حديث أي أيوب وهو عند ابن ماجه وأبي داود بلفظ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم فتفتح لهن أبواب السماء قوله وركعتين بعدها وأربع قبل العصر الخ قد تقدم الكلام على ذلك

(باب تحية المسجد)*

(عن أبي قتادة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين رواه الجماعة والأثرم في سننه ولفظه اعطوا المساجد حقه قالوا وما حقه قال أن تصلوا ركعتين قبل أن تجلسوا) حديث أبي قتادة أو رده البخاري بلفظ انتهى كما ذكره المصنف ولفظ الأمر فروى من طريق عمرو بن سليم الزرق عن أبي قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إذا دخل أحدكم المسجد فليركع ركعتين قبل أن يجلس وأخرج البخاري ومسلم عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر سليمان الغطفاني لما أتى يوم الجمعة والنبي صلى الله عليه وسلم يخطب فقدم قبل أن يصلي

٤٠ نيل في (وسلم) من صلاة الصبح (لأنه الساس) أي أدار وابه وأحاطوا فقال له أي لعبد الله المصلي (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) موبخا (الصبح) أي أتصلي الصبح (أربعا الصبح أربعا) والمراد بذلك النهي عن فعله لأنهم اتصروا صلاتين وقال عباس وغيره لثلاث بطول الزمان فيظن وجوبه انتهى ولا ريب أن التفرغ للقرينة والشروع فيها للشروع الإمام أولى

من التشاغل بالنافلة لان التشاغل بما ايقوت فضيلة الاحرام مع الامام قاله القسطلاني وهذا يلحق بقول من يرى بقضاء النافلة وهو قول الجمهور ومن قال من لم يرب ذلك انه يصليها اذا لم يدرك الركعة الاولى مع الامام وقال بعضهم -م ان كان في الاخرة لم يكن له التشاغل بالنافلة ٣١٤ بشرط الامن من الاتهام والاول عن المالكية والثاني عن الحنفية ولهم

في ذلك ساف عن ابن مسعود وغيره وكأنتهم لما تعارض عندهم الامر بفحص النافلة وانتهى عن ايقاعها في تلك الحالة جمعوا بين الامر بذلك وذهب بعضهم الى أن سبب الانكار عدم الفصل بين الفرض والنفل انما يلتبس الى هذا جنح الطحاوي واحتج له بالاحاديث الواردة بالامر بذلك ومقتضاه انه لو كان خارج المسجد أو في زاوية منه لم يكره وهو متعقب بما ذكره وكذا لو كان المراد مجرد الفصل بين الفرض والنفل لم يحصل انكار أصلا لان ابن بجينة سلم من صلاته قطعا ثم دخل في الفرض ويدل على ذلك أيضا حديث قيس بن عمر عند أبي اود وغيره انه صلى ركعتي الفجر بعد الفراغ من صلاة الصبح فلما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك حينئذ لم يذكر عليه قضاءهما بعد الفراغ من صلاة الصبح متصلا بما فعل على ان الانكار على ابن بجينة انما كان لتنفل حال صلاة الفرض وهو موافق لعموم حديث اذا وقعت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة وهذا لفظ رواية مسلم والسنن وابن خزيمة وابن حبان من رواية عمرو

الركعتين أن يصليهما وأخرج مسلم عن جابر أيضا ان النبي صلى الله عليه وسلم أمره لما أتى المسجد لثمن جملة الذي اشتراه منه صلى الله عليه وسلم أن يصلي الركعتين والامر يقيد بتحقيقه وجوب فعل التحية وانتهى فيه بدقيقته أيضا تحريم تركها وقد ذهب الى القول بالوجوب الظاهرية كما حكى ذلك عنهم ابن بطال قال الحافظ في الفتح والذي صرح به ابن حزم عدمه وذهب الجمهور الى انه اسنة وقال النووي انه اجماع المسلمين قال وحكى القاضي عياض عن داود وأصحابه وجوبها قال الحافظ في الفتح وانتقأمة الفتوى على ان الامر في ذلك للذهب قال ومن أدلة عدم الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم للذي رآه يخطئ اجلس فقد آذيت ولم يأمره بصلاة كذا استدله الطحاوي وغيره وفيه نظر انتهى ومن جملة أدلة الجمهور على عدم الوجوب ما أخرجه ابن أبي شيبة عن زيد بن أسلم قال قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون ومن أدلتهم أيضا حديث ضمام بن ثعلبة عند البخاري ومسلم والموطأ وأبي داود والنسائي لما سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عما فرض الله عليه من الصلاة فقال الصلوات الخمس فقال هل على غيرها قال لا الا أن تطوع وفي رواية للبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود قال الصلوات الخمس الا أن تطوع ويجاب عن عدم أمره صلى الله عليه وسلم الذي رآه يخطئ بالتحية بانه لا مانع له من أن يكون قد فعلها في جانب من المسجد قبل وقوع الخطي منه أو انه كان ذلك قبل الامر بها وانتهى عن تركها وعلل هذا وجه النظر الذي ذكره الحافظ ويجاب عن الاستدلال بان الصحابة كانوا يدخلون ويخرجون ولا يصلون بان التحية انما تنزع لمن أراد الجلوس لما تقدم وليس في الرواية أن الصحابة كانوا يدخلون ويخرجون بغير صلاة تحية وليس فيها الا مجرد الدخول والخروج فلا يتم الاستدلال الابعدين بين انهم كانوا يجلسون على أنه لا حجة في أفعالهم أماعند من لا يقول بحجية الاجماع فظاهر وأماعند القائل بذلك فلا يكون حجة الأفعال جميعهم بعد عصره صلى الله عليه وسلم لاني حياته كما تقرر في الاصول وتلك الرواية محتملة وأيضاً يمكن أن يكون صدور ذلك منهم قبل شريعته ويجاب عن حديث ضمام بن ثعلبة أولاً بان التعاليم الواقعة في مبادئ الشريعة لا تصلح اصرف وجوب ما تنجذ من الاوامر والالزام قصر واجبات الشريعة على الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين والالزام باطل فكذا المألوم أما الملازمة فلان النبي صلى الله عليه وسلم اقتصر في تعليم ضمام بن ثعلبة في هذا الحديث السابق نفسه على الخمس المذكورة كما في الامهات وفي بعضهم اعلی أربع ثم لما سمعه يقول بعد ان ذكره ذلك والله لا يزيد على هذا ولا أنتقص منه قال أفلح ان صدق أو دخل الجنة ان صدق وتعالى الفلاح ودخول

ابن دينار عن عطاء بن يسار عن أبي هريرة والحديث أعظم لشموله كل الصلوات وقد فهم ابن عمر اختصاص المنع اللجنة بمن يكون في المسجد لا خارجا عنه فصح عنه انه كان يحصب من يتنقل في المسجد بعد الشروع في الاقامة وصح عنه انه قصد المسجد لسماع الاقامة فصلى ركعتي الفجر في بيت حفصة ثم دخل المسجد فصلى مع الامام قال ابن عبد البر وغيره اللجنة عند

التنازع السنة فن أدلى بها فقد اُفعل وترك التمثيل عند إقامة الصلاة وثدركها بعد قضاء الفرض أقرب إلى اتباع السنة
ويتأيد ذلك من حيث المعنى بأن قوله في الإقامة حتى على الصلاة معناه هلموا إلى الصلاة أي التي يقام لها فأسعد الناس بامتثال
هذين الأمرين من لم يتشاغل عنه بغيره واستدل بهوم قوله فلا صلاة ٤١٥ إلا المكتوبة على أن المعنى صحيحة أو كاملة

والنقد ير الأول أولى لأنه أقرب
إلى الحقيقة لكن لما لم يقطع
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
صلاة المصلّي واقترع على الإنكار
دل على أن المراد نفي الكمال
ويحتمل أن يكون النفي بمعنى
النهى أي فلا تصلوا حينئذ فالنهي
للتنزيه وفي قوله إلا المكتوبة
منع التمثيل بعد الشروع في
إقامة الصلاة سواء كانت رابعة
أم لا لأن المراد بالمكتوبة
المفروضة وزاد مسلم بن خالد عن
عمر بن دينار في هذا الحديث
قيل يا رسول الله ولا ركعتي القبر
قال ولا ركعتي القبر أخرجه ابن
عدي في ترجمة يحيى بن نصر بن
حاجب واسناده حسن والمفروضة
تعمل الحاضرة والفاصلة لكن
المراد الحاضرة وصرح بذلك أحمد
والطحاوي من طريق أخرى عن
أبي سلمة عن أبي هريرة بلفظ إذا
أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا التي
أقيمت كذا في الفتح ورواه هذا
الحديث ما بين نيسابوري ومدهني
واسطى وفيه التحديث والقول
واثنان من التابعين وأخرجه
مسلم في الصلاة (عن عائشة
رضي الله عنها قالت لما مرض
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم) مرضه الذي مات فيه)

الجنة بصدقه في ذلك القسم الذي صرح فيه بترك الزيادة على الأمور المذكورة مشعر
بأن لا واجب عليه سواها اذ لو فرض بأن عليه شيأ من الواجبات غيرها لما قرره الرسول
صلى الله عليه وسلم على ذلك ومدحه به وأثبت له القلاح ودخول الجنة فلو صلح قوله لا إلا
أن تطوع أصرف الأوامر الواردة بغير الخمس الصلوات أصح قوله أفعل أن صدق ودخل
الجنة أن صدق أصرف الأدلة القاضية بوجوب ما عدا الأمور المذكورة وأما بطلان
اللازم فقد ثبت بالأدلة المتواترة واجماع الأمة أن واجبات الشريعة قد بلغت أضعاف
أضعاف تلك الأمور فكان اللازم باطلا بالضرورة الدينية واجماع الأمة ويجاب ثانيا
بأن قوله إلا أن تطوع ينفي وجوب الواجبات ابتداء لا الواجبات بأسباب يختار المكلف
فعلها كدخول المسجد مثلا لأن اللازم نفسه الصلاة بالدخول فكأنه أوجبها على
نفسه فلا يصح شعور ذلك الصارف لمشاهها ويجاب ثالثا بأن جماعة من المتكسبين بجديت
ضمام بن ثعلبة في صرف الأمر بتحية المسجد إلى الذب قد قالوا بوجوب صلوات خارجة
عن الخمس كالجنازة وركعتي الطواف والعيدين والجمعة فها هو جوابهم في إيجاب هذه
الصلوات فهو جواب الموجبين لتحية المسجد لا يقال الجمعة داخل في الخمس لأنهم يبدل عن
الظهور لا ناقول لو كانت كذلك لم يتبع النزاع في وجوبها على الأعيان ولا احتيج إلى
الاستدلال لذلك إذا عرفت هذا لا خلاف أن الظاهر ما قاله أهل الظاهر من الوجوب
والحديث يدل على مشروعية التحية في جميع الأوقات وإلى ذلك ذهب جماعة من العلماء
منهم الشافعية وكرهها أبو حنيفة والأوزاعي والليث في وقت النهي وأجاب الأولون
بأن النهي إنما هو عملا سبب له واستدلوا بأنه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر ركعتي
لظهر وصلى ذات السبب ولم يترك التحية في حال من الأحوال بل أمر الذي دخل المسجد
وهو يخطب فجلس قبل أن يركع أن يقوم فيركع ركعتين مع أن الصلاة في حال الخطبة
منوع منها إلا التحية ولأن النبي صلى الله عليه وسلم لم قطع خطبته وأمره أن يصلي التحية
فلولا شدة الاهتمام بالتحية في جميع الأوقات لما اهتم هذا الاهتمام ذكر معنى ذلك
النووي في شرح مسلم والتحقيق أنه قد تعارض في المقام عموم النهي عن الصلاة
في أوقات مخصوصة من غير تفصيل والأمر للدخول بصلاة التحية من غير تفصيل
فخصيص أحد العمومين بالآخر يحكم وكذلك ترجيح أحدهما على الآخر مع كون كل
واحد منهما في الصحيحين بطرق متعددة ومع اشتغال كل واحد منهما على النهي أو النهي
الذي في معناه وإيكه إذا ورد ما يقتضي تخصيص أحد العمومين عمل عليه وصلاته صلى
الله عليه وسلم سنة أظهر بعد العصر مختص به لما ثبت عند أحمد وغيره من قدماء كرههم
أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قالت له أم سلمة أفنقضه ما إذا فاتنا قال لا ولو سلم عدم

واشدد وجعه وكان في بيت عائشة رضي الله عنها (فحضرت الصلاة) أي وقتها وهي العشاء كما في رواية موسى بن أبي عائشة
(فاذن) بالصلاة مبنيًا للمفعول من التأذين وللأصلي وأذن قال في الفتح وهو الوجه والمراد به أذان الصلاة ويحتمل أن يكون
معناه أعلم ويقويه رواية الأعمش واقطعه جابلال يؤذنه بالصلاة واستفيد منه تسمية المههم (فقال) لمن حضره (مروا) بضمين

بوزن كلوا من غيرهم من تخفيفنا (أبا بكر فليصل بالناس) يتسكن اللام الاولى ولا ين عسا كرفلي صلى بكسرها واثبات الباء
المفتوحة بعد الثانية والفاء عاطفة أى فقولوا له قولى فليصل واستدل به على ان الامر بالامر بالشئ يكون أمر به وهى مسئلة
معروفة فى أصول الفقه وأجاب المأثور ٣١٦ بان المعنى بلغوا أبا بكرانى أمرته وفصل النزاع ان الثانى ان أراد انه ليس

أمر حقيقة فسلم لانه ليس فيه
صبغة أمر للثانى وان أراد انه
لا يستلزمه فردود (فقبل له)
قائل ذلك عائشة (ان أبا بكر
رجل أسيء) بوزن فاعيل بمعنى
فاعل من الأسف أى شديد
الحرزن وريق القاب مريع
البكاء اذا قام مقامك لم يستطع
أن يصلى بالناس) وفى رواية
مالا عن هشام عنها قالت قلت
ان أبا بكر اذا قام فى مقامك لم
يسمع الناس من البكاء فرعرع
(وأعاد) صلى الله عليه وآله
وسلم (فاعادوا) أى عائشة ومن
معها فى البيت نعم وقع فى حديث
أبى موسى فعادت ولابن عساكر
فعادت (له فاعاد) المرة (الثالثة)
من مقالته مروا أبا بكر فليصل
بالناس (فقال) فيه حذف بينه
مالا فى روايته ولفظه فقالت
عائشة فقلت لحفصة قولى له ان
أبا بكر اذا قام مقامك لا يسمع
الناس من البكاء فرعرع فليصل
بالناس ففعلت حفصة فقال
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
مه (انكن) لانتن (صواحب
يوسف) الصديق أى مثلهن
فى اظهار خلاف ما فى الباطن
فان عائشة أظهرت ان سبب
ارادتها صرف الامامة عن

الاختصاص لما كان فى ذلك الاجواز قضاء سنة الظهر لا جواز جميع ذوات الاسباب
نعم حديث يزيد بن الاسود الذى سأل فى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال للرجلين ما منه عكبان
فصليا معنا نقلا قد صلينا فى رحالنا فقال اذا صلينا فى رحالنا كما نمتا فمجد جماعة فصليا
معهم فانهم الكنا فله وكانت تلك الصلاة لا تصح كما سألنى يصلح لان يكون من
جملة المخصصات لعموم الاحاديث الفاضية بالكراهة وكذلك ركعتا الطواف وسألنى
تحقيق هذا فى باب الاوقات المنهى عن الصلاة فيها وباب الرخصة فى اعادة الجماعة وركعتي
اطواف وبهذا التقرير يعلم ان فعل تحية المسجد فى الاوقات المكروهة وتركها
لا يخلو عند القائل بوجوبها من اشكال والمقام عنده من المضائق والاولى للمتورع
ترك دخول المساجد فى اوقات الكراهة قوله فى حديث الباب فلا يجلس قال الحافظ
صرح جماعة بانه اذا خالف وجلس لا يشرح له التدارك قال وفيه نظر لما رواه ابن حبان
فى صحيحه من حديث أبى ذر انه دخل المسجد فقال له النبي صلى الله عليه وسلم أركنت
ركعتين قال لا قال قم فاركعهما ومثله قصة سميك المتقدم ذكرها وسألنى فى ابواب
الجمعة وقال الطبرى يحتل أن يقال وقت ما قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز
أو يقال وقت ما قبله له اداء وبعده قضاء قال الحافظ ويحتمل أن تحمل مشروعية ما بعد
الجلوس على ما اذا لم يطل النصل وظاهر التعليق بالجلوس انه ينتهى التمهيد باتفاقه فلا
يلزم التحية من دخول المسجد ولم يجلس ذكره معنى ذلك ابن دقيق العيد وتعقب بان
الجلوس نفسه ليس هو المقصود بالتعليق عليه بل المقصود الحصول فى بقعته واستدلال
على ذلك بما عند أبى داود بلفظ ثم ليقعد بعد ان شاء وأبى ذهاب حاجته ان شاء والظاهر
ما ذكره ابن دقيق العيد بقوله حتى يصلى ركعتين قال الحافظ فى الفتح هذا العدد لا مفهوم
لا كثره باتفاق واختلف فى أقله والصحيح اعتباره فلا تئادى هذه السنة باقل من ركعتين
انتهى وظاهر الحديث ان التحية مشروعة وان تكرار الدخول الى المسجد ولا وجه
لما قاله البعض من عدم التكرار قياسا على المتعددين الى مكة فى سقوط الاحرام عليهم
(فائدة) * ذكر ابن القيم ان تحية المسجد الحرام الطواف لان النبي صلى الله عليه وسلم
بدأ به بالطواف وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يجلس اذ التحية انما تشرع بان يجلس
كما تقدم والداخل الى المسجد الحرام يبدأ بالطواف ثم يصلى صلاة للمقام فلا يجلس الا وقد
صلى فاما لو دخل المسجد الحرام وأراد التعمد قبل الطواف فانه يشرع له أن يصلى التحية
ومن جملة ما استفتى فى عوم التحية دخول المسجد لصلاة العيد لانه صلى الله عليه وسلم
لم يصلى قبلها ولا بعدها وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم لم يجلس حتى يتحقق فى حقه ترك
التحية وأيضاً الجبانة ليست بمسجد فلا يحية لها فلا يلحق بذلك من دخل لصلاة العيد

الصديق لكونه لا يسمع المأمومين القراءة لكانه ومراعاة زيادة على ذلك وهو أن لا يتسام الناس به وهذا
مثل زليخا استدعت للنسوة وأظهرت لهن الاكرام بالضيافة وغرضها أن ينظرن الى حسن يوسف ويعذرنه فى محبته فغير
بالجمع فى قوله انكن والمراد عائشة فقط وفى قوله صواحب والمراد زليخا كذلك وقد صرحت هى فيما بعد ذلك فقالت لقد

راجعته وما حلتني على كثرة مراجعته الا انه لم يقع في قلبي أن يحب الناس بعده رجلا قام مقامه أبدا الحديث أخرجه البخاري
بقامه في باب وفاة النبي صلى الله وآله عليه وسلم في أواخر المغازي وأخرجه مسلم أيضا وهذا التقرير يندفع اشكال من قال
ان صواب يوسف لم يقع منهم انظار ما يخالف ما في الباطن (مروا أبابكر ٣١٧) فليصل بالناس) فاني بلال الى أبي بكر

فقال له ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا أن نصل بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا يأمر صلب بالناس فقال له عمر أنت أحق بذلك مني ولم يرد به ما أراد عائشة قال النووي تأوله بعضهم على انه قال ذات نواضع ما وليس كذلك بل قاله للهدر المذكور وهو انه رقيق القلب كثير البكاء فغشى أن لا يسمع الناس انتهى قال في الفتح ويحتمل أن يكون رضى الله عنه فهم من الامامة الصغرى الاجامة الكبرى وعلم ما في تحملها من الخطر وعلم قوة عمر على ذلك فاختاره ويؤيده انه عند البيعة أشار عليهم أن يبايعوه أو يبايعوا أبا عبد الله بن الجراح والظاهر انه لم يطلع على المراجعة المتقدمة وفهم من الامر له بذلك تقوى تقوى الامر له بذلك وابعاش نفسه أو استخلف قال القرطبي يستفاد منه أن المستخلف في الصلاة أن يستخلف ولا يتوقف على اذن خاص له بذلك (نخرج أبو بكر) رضى الله عنه (فصل) وفي رواية يصلي ونظاها انه شرع في الصلاة أو المراد انه تهيأ لها وفي رواية أبي معاوية عن الأعمش باقظ فلما دخل في الصلاة وهو محتمل

في مسجد وأراد الجلوس قبل الصلاة ولكنه سبأ في أبواب صلاة العيد حديث مرفوع يدل على منع التحية قبل صلاة العيد وبعدها ومن جملة ما استثنى من عموم التحية من دخل المسجد وقد أقيمت الفريضة فانما لا تشرع لحديث أبي هريرة عنه - مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان مرفوعا بلفظ اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (باب الصلاة عقيب الطهور) *

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لبلال عند صلاة الصبح يا بلال حدثني بأرجى عمل عملته في الاسلام فاني سمعت دف نعليك بين يدي في الجنة قال ما عمات عملا أرجى عندي اني لم أتطهر طهورا في ساعة من ليل أو نهار الا صليت بذلك الطهور ما كتب لي أن أصلي متفق عليه) قوله لبلال هو ابن رباح المؤذن قوله عند صلاة الصبح فيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام لان عادته صلى الله عليه وسلم انه كان يعبث ما رآه ويغير ما رآه أصحابه بعد صلاة الفجر كما وردت بذلك الاحاديث ويدل على ذلك ان الجنة لا يدخلها أحد الا بعد الموت قوله بأرجى عمل بلفظ افعال التفضيل وأضاف الرجاء الى العمل لانه السبب الداعي اليه قوله في الاسلام زاد مسلم في روايته منفعة عندك قوله فاني سمعت زاد مسلم لليلة وفيه إشارة الى أن ذلك وقع في المنام كما تقدم قوله دف نعليك بفتح المهملة وتشديد النون وضبطه الحب الطبري بالذال المعجمة قال الخليل دف الطائر اذا حرك جناحيه وهو قائم على رجله وقال الحمدي الدف الحركة الخفيفة ووقع في رواية مسلم خشف نعليك بفتح الخاء وسكون الشين المجتئين وتخفيف الفاء قال أبو عبيد وغيره الخشف الحركة الخفيفة ووقع في رواية عند أحمد والترمذي وغيرهما خششة بمعنىتين مكررتين وهو بمعنى الحركة أيضا قوله اني لم أتطهر بفتح الهمزة ومن مقدرة قبله صلاة لافعل التفضيل وهي ثابتة في رواية مسلم قوله ما كتب لي أي قدر وهو أعم من الفريضة والثالثة قال ابن القيم انما اعتقد بلال ذلك لانه علم من النبي صلى الله عليه وسلم ان لصلاة أفضل الاعمال وان عمل السبر أفضل من عمل الجهر وبهذا التقدير يندفع ايراد من أورد عليه غير ما ذكر من الاعمال الصالحة والحديث فواتها منها جواز الاجتهاد في وقت العبادة والحث على الصلاة عقيب الوضوء وسؤال الشيخ عن عمل تليد فخصه عليه واستدل به على جواز الصلاة في الاوقات المكروهة لعموم قوله في ساعة من ليل أو نهار وتعب بان لاخذ بمومه ليس بأولى من الاخذ بموم النهي

(باب صلاة الاستخارة) *

(عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها

لان يكون لمراد دخل في مكان الصلاة أو دخل فيها حقيقة وهو الظاهر من اللفظ (فوجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من نفسه) المقدسة (خفة) في تلك الصلاة بعينها لكن في رواية موسى بن أبي عائشة فعلى أبو بكر تلك الايام ثم ان رسول الله صلى الله عليه وآله ولم وجل من نفسه خفة وعلى هذا لا يتعين أن تكون الصلاة المذكورة هي العشاء (نخرج جهادي) مبني

للمنهول أي عيسى (بن رجا بن) أي يعتمد عليه - حاصم يلا في مشيت من شدة الضعف والتمادي القابل في المشي البطيء
والرجلان هما العباس وعلى أو أسامة بن زيد والفضل بن عباس أو بريرة وثوبه (كأنه أنظر رجليه) ولا بن عساكر إلى رجليه
(بخطان الأرض) أي يجرهما عليه غير معقد ٣١٨ عليه ما (من الوجع) وعند ابن ماجه وغيره من حديث ابن عباس باسناد

حسن فلما أحس الناس به سجدوا
(فاراد أبو بكر) رضى الله عنه
(أن يتأخر) زاد أبو معاوية عن
الاعمش فلما سمع أبو بكر حسه
ذهب يتأخر (فاوما إليه النبي
صلى الله عليه) وآله (وسلم)
لضعف صوته أو لأن مخاطبة من
يكون في الصلاة بالأيام أولى
من النطق (أن مكانك) نصب
بتقدير الزم وفي رواية عاصم أن
أثبت مكانك وفي رواية موسى بن
أبي عائشة فأرما إليه بأن لا يتأخر
والمعاني متقاربة (ثم أتى به)
صلى الله عليه وآله وسلم (حتى
جلس إلى جنبه) أي جنب أبي
بكر الأيسر وفي رواية موسى
ابن أبي عائشة فقال أجلساني
إلى جنبه فاجلسا وفي رواية
الاعمش حتى جالس عن يسار أبي
بكر وهذا هو مقام الامام (وكان
النبي صلى الله عليه) وآله وسلم
يصلي وأبو بكر يصلي بصلاته
والناس يصلون بصلاته أبي بكر)
أي بصوته الدال على فعل النبي
صلى الله عليه وآله وسلم لأنهم
مقددون بصلاته لا يلزم الاقتداء
بأصوم وقد تظاهرت الروايات
بالجزم بما يدل على أن النبي صلى
الله عليه وآله وسلم كان هو الامام
في تلك الصلاة وإن أبا بكر كان

كما يعلمنا السورة من القرآن يقول إذا هم أحدكم بالأمر فليركع ركعتين من غير الفريضة
ثم يقول اللهم اني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فانك
تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الأمر خير لي
في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدره لي ويسره لي ثم بارك لي
فيه وان كنت تعلم ان هذا الأمر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل
أمري وآجله فاسرفه عني واصرفني عنه واقدر لي الخير حيث كان ثم ارضني به قال
ويسمى حاجته رواء الجماعة (الامام) الحديث مع كونه في صحيح البخاري ومع تصحيح
الترمذي وأبي حاتم له قد ضعفه أحمد بن حنبل وقال ابن حديث عبد الرحمن بن أبي الموالي
يعني في الذي أخرجه هؤلاء الجماعة من طريقه منه كوفي الاستخارة وقال ابن عدي في
الكامل في ترجمة عبد الرحمن المذکور أنه انكر عليه حديث الاستخارة قال وقد رواه
غير واحد من الصحابة انتهى وقد وثق عبد الرحمن بن أبي الموالي بجهور أهل العلم كما قال
العراقي وقال أحمد بن حنبل وأبو زرعة وأبو حاتم لا بأس به وفي الباب عن ابن مسعود
عند الطبراني قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الاستخارة قال إذا أراد أحدكم أمرا
فليقل فذ كر نحو حديث الباب وفي اسناده صالح بن موسى بن اسحق بن طلحة التيمي وهو
متروك كاذ كوفي التقريب وعن أبي أيوب عند الطبراني في الكبير وابن حبان في صحيحه
وفيه ثم قل اللهم انك تقدر ولا أقدر وذ كر الحديث وعن أبي بكر الصديق عند الترمذي
في الدعوات ان النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد أمرا قال اللهم عني واختر لي وفي
اسناده ضعف وعن أبي سعيد عند أبي يعلى الموصلي باللفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه
وسلم يقول إذا أراد أحدكم أمرا فليقل اللهم اني أستخيرك بعلمك الحديث وزاد في آخره
لاحول ولا قوة الا بالله قال العراقي واسناده جيد وعن سعد بن أبي وقاص عند أحمد
وأبي يعلى والبخاري في مسندهم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سعادة ابن آدم
استخارته الله عز وجل قال البخاري لانهما هذا اللفظ الا عن سعد ولا رواه عنه الا ابنه محمد
قال العراقي قد رواه البخاري أيضا من رواية عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه نحوه
وكلاهما الا يصح اسناده وأصل الحديث عند الترمذي في الرضا والخطاب وعن ابن
عباس وابن عمر عند الطبراني في الكبير فاد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا
الاستخارة كما يعلمنا السورة من القرآن اللهم اني أستخيرك الحديث الى قوله علام الغيوب
وفي اسناده عبد الله بن هاشم بن عبد الرحمن بن أبي عتبة وهو متهم بالكذب وعن ابن عمر
حديث آخر عند الطبراني في الاوسط بنحو حديثه الاول قوله في الامور كلها دليل على

العموم

مأموما (وفي رواية جالس عن يسار أبي بكر) وأغرب القرطبي شارح مسلم حيث قال لم يقع

في الصحيح بيان جلوسه صلى الله عليه وآله وسلم هل كان من يمين أبي بكر أو عن يساره انتهى فالعجب منه كيف يفعل عن
ذلك في حال شرحه له (فكان أبو بكر يصلي قائما) وعند ابن المنذر من رواية مسلم بن ابراهيم عن شعيب ان النبي صلى الله

عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر وعند الترمذي والنسائي وابن خزيمة من رواية شعبة عن نعيم بن أبي هند عن شقيق
أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلى خلف أبي بكر في العام من رجع أن أبابكر كان مأموماً لأن أباهما وبه أحفظ الحديث
الاعمش من غيره واستدل الطبري بهذا على أن للإمام أن يقطع الاقتداء به ٣١٩ وبه قد أدى هو وبغيره من غير أن يقطع

العموم وإن المرء لا يجتهد في الصلاة والصغرة وعدم الاهتمام به فيترك الاستخارة فيه فرب أمر
يستخف بأمره فيكون في الإقدام عليه ضرراً عظيماً وفي تركه ولذا قال صلى الله عليه
وسلم ليسأل أحدكم ربه حتى يشع نعله قوله كما بعنا السورة من القرآن فيه دليل
على الاهتمام بأمر الاستخارة وأنه منا كد مريض فيه قال العراقي ولم أجدهم من قال
بوجوب الاستخارة مستدلاً بتشييع ذلك بتعليم السورة من القرآن كما استدلت بعضهم على
وجوب التشهد في الصلاة بقول ابن مسعود كان يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن
فإن قال قائل غايل على وجوب التشهد الأمر في قوله فليقل التحيات لله الحديث قلنا
وهذا أيضاً فيه الأمر بقوله فليقل كعركتين ثم ليقول فإن قال الأمر في هذا فذا تعلق بالشرط
وهو قوله إذا هم أحدكم بالأمر قلنا انما يؤمر به عند ارادة ذلك لا مطاقاً كما قال في التشهد
إذا صلى أحدكم فليقل التحيات قال ومما يدل على عدم وجوب الاستخارة الأحاديث
الصحيحة الدالة على انحصار فرض الصلاة في الخمس من قوله هل على غيرها قال لا إلا أن
تطوع وغير ذلك انتهى وفيه ما قدمنا لك في باب تحية المسجد قوله فليقل كعركتين فيه
أن المسئلة في الاستخارة كونها ركعتين فلا يجزئ الركعة الواحدة وهل يجزئ في ذلك أن
يصلي أربعاً أو أكثر بتسليمه يحتمل أن يقال يجزئ ذلك لقوله في حديث أبي أيوب ثم صل
ما كتب الله لك فهو دال على أنها لا تضر الزيادة على الركعتين ومفهوم الحديث في قوله
فليقل كعركتين ليس بحجة على قول الجمهور قوله من غير الفريضة فيه أنه لا يحصل
التسني بوقوع الدعاء بعد الصلاة الفريضة والسنة الراتبة وتحية المسجد وغير ذلك من
النوافل وقال النووي في الأذكار أنه يحصل التسني بذلك وتعقب بأنه صلى الله عليه وسلم
انما أمر بذلك بعد حصول الهم بالأمر فإذا صلى راتبة أو فريضة ثم هم بأمر بعد الصلاة
أو في أثناء الصلاة لم يحصل بذلك الايمان بالصلاة المسئلة عند الاستخارة قال العراقي
إن كان همه بالأمر قبل الشروع في الراتبة ونحوها ثم صلى من غيرنية الاستخارة وبداله
بعد الصلاة الايمان بدعاء الاستخارة فظاهر حصول ذلك قوله ثم ليقول فيه أنه لا يضر
تأخر دعاء الاستخارة عن الصلاة ما بطل الفصل وأنه لا يضر الفصل بكلام آخر يسير
خصوصاً إن كان من آداب الدعاء لأنه أتى بهم المقضية للتراخي قوله أستغفر لك أي أطلب
منك الخير أو الخير قال صاحب المحكم استخار الله طالب منه ظهر وقال صاحب النهاية
خار الله لك أي أعطاك الله ما هو خير لك قال والخير بسكون الباء الاسم منه قال فاما
بالفتح فهي الاسم من قوله اخذنا الله قوله بعلمك الباء لا تليق أي بأنك أعلم وكذا قوله
قد رتق قوله ومعاشي المعاش والعيشة واحدة لأن مصدرها قال صاحب
لمحكم العيش الحياة قال والمعاش والمعاش والمعاش ما يؤنس به انتهى قوله أو قال

أحسنه أو قال قد أصبتم بغبطهم أن صلوا الوقتها ورواه ابوداود وبخوه أيضاً وقد روى الدارقطني من طريق المغيرة بن شعبة
رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم قال ما ماتني حتى يؤمر رجل من قومه قال في الفتح وفي هذه القصة
من القوائد غير ما مضى تقديم أبي بكر وترجيحه على جميع الصحابة وفرضه على عمر بعده وجواز التناهي في الوجه إن أمن عليه

الاجهاب وملاطفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لازواجه وخصوصا عائشة وجواز امر اجمعة الصغير للكبير
والمشاورة في الامر العام والادب مع الكبير اهم آبي بذكر بالتأخر عن الصف والزام الفاضل لانه أراد ان يتأخر
حتى يساوي الصف فلم يتركه النبي ٢٢٠ صلى الله عليه وآله وسلم يتزحزح عن مقامه وفيه ان البكاء

عاجل أمرى هوشك من الراوى قوله فاصرفه عنى واصرفنى عنه هو طلب الاكل من
وجوه انصراف ما ليس فيه خيرة عنه ولم يكف بسؤال صرف أحد الامرين لانه قد
يصرف الله المستخير عن ذلك الامر بان ينقطع طلبه ولذلك الامر الذى ليس فيه خيرة
يطلبه فر بما أدركه وقد يصرف الله عن المستخير ذلك الامر ولا يصرف قلب العبد عنه
بل يبقى متطلعا متشوقا الى حصوله فلا يطيب له خاطر الا بحصوله فلا يطمن حتى خاطره فاذا
صرف كل منهما عن الآخر كان ذلك اكمل ولذلك قال واقدردلى الخير حيث كان ثم ارضى
به لانه اذا قدر له الخير ولم يرض به كان منكدا العيش انما بعد رضاه بما قدره الله له مع
كونه خيرا له القول ويسمى حاجته أى فى اثناء الدعاء عند ذكرها بالكتابة عنه فى قوله ان كان
هذا الامر والحديث يدل على شروعية صلاة الاستخارة والدعاء بغيرها ولا علم فى ذلك
خلافه وهل يستحب تكرار الصلاة والدعاء قال العراقي الظاهر الاستحباب وقد ورد فى
حديث تكرار الاستخارة سبعة رواه ابن السنى من حديث أنس مرفوعا بلفظ اذا هممت
بأمر فاستخر ربك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذى يسبق الى قلبك فان الخير فيه قال
النووى فى الاذكار اسناده غريب فيه من لا أعرفهم قال العراقي كلهم معروفون ولكن
بعضهم معروف بالضعف الشديد وهو ابراهيم بن البراء بن المنصور بن أنس بن مالك وقد
ذكره فى الضعفاء العقيلي وابن حبان وابن عدى والازدى قال العقيلي يحدث عن الثقات
بالواطيل وكذا قال ابن عدى وقال ابن حبان شيخ كان يدور بالشام يحدث عن الثقات
بالموضوعات لا يجوز ذكره الا على سبيل القدح فيه وقد رواه الحسن بن سعيد الموصلى
فقال حدثنا ابراهيم بن حبان بن البخاري حدثنا أبي عن أبيه البخاري عن أنس فكانه
دلسه وسمعه البخاري لم يكنه من بنى البخاري قال العراقي فالحديث على هذا ساقط لا حاجة فيه
نعم قد يستدل لتكرار ابن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا دعا دعاءا لانا الحديث الصحيح
وهذا وان كان المراد به تكرار الدعاء فى الوقت الواحد فالدعاء الذى تسن الصلاة تكرار
الصلاة كالاستسقاء قال النووى ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما يشرح له فلا ينبغي
أن يعتمد على التشرائح كان له فيه هوى قبل الاستخارة بل ينبغي للمستخير ترك اختياره
رأسا ولا فلا يكون مستخير الله بل يكون مستخير الهواه وقد يكون غير صادق فى طاب
الخيرة وفى التبرئ من العلم والقدرة وثباته ما لله تعالى فاذا صدق فى ذلك تبرأ من الخول
والقوة ومن اختياره لنفسه

• (باب ما جاء فى طول القيام وكثرة الركوع والسجود) •

(عن أبي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أقرب ما يكون العبد من ربه وهو

لو كان لا يطل الصلاة
لاه صلى الله عليه وآله وسلم
بعد ان علم حال أبي بكر فى رقة
القلب وكثرة البكاء ليعمل
عنه ولا ينهاه عن البكاء وانما
الائمة يقوم مقام النطق وفيه
تأكيد امر الجماعة والاخذ فيها
بالاشد وان كان المرض
يرخص فى تركها ويحتمل ان
يكون فعل ذلك لبسان جواز
الاخذ بالاشد وان كانت
الرخصة أدنى وفيه اتباع
صوت الكبير وصحة صلاة
المسمع والسمع ومنهم من
شروط فى صحته تقدم اذن
الامام وجواز استخلاف
الامام لغير ضرورة كمنع
أبي بكر وعلى جواز مخالفة
موقف المأموم للضرورة كمن
قصده أن يبلغ به ويلحقه من
زحم على الصف وعلى جواز
انقباض بعض المأمومين ببعض
وهو قول الشعبي واختيار
الطبرى وأوما إليه البخارى
وتعقب بأن أبابكر انما كان
مبلغا واستدل به على صحة
صلاة القادر على القيام قائما
خلف القاعد خلافا لما لكمة
مطلبا انتهى ورواه هذا

الحديث كوفيون وفيه رواية ابن عن الاب

والحديث والعمنة والقول وأخرجه البخارى أيضا فى الصلاة وكذا مسلم والنسائى وابن ماجه (وعنها)
أى عن عائشة (رضي الله عنها فى رواية) أخرى (قالت لما نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واشتد وجهه استأذن

ساجد

أزواجه) أي طلب منهم الأذن (أن يعرض في بيتي فاذن) رضى الله عنهم (له) صلى الله عليه وآله وسلم (وباقى الحديث تقدم آنفا
عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه خطب الناس في يوم ذي رديع) أي وحل (فأمر المؤذن لما بلغ صلى على الصلاة قال قل الصلاة)
أي الصلاة رخصة (في الحال فتظن بعضهم إلى بعض كأنهم أنكروا) ذلك ٣٢١ (فقال) ابن عباس إجماع (كأنكم أنكرتم
هذا) الذي فعلته (أن هذا فعله

من هو خير مني يعني النبي صلى
الله عليه وآله (وسلم أنها) أي
الجمعة (عزمة) أي منتهمة
(وأنى كرهت) مع كونها عزمة
(أن أخرجكم) أي أو تخرجكم
وأضيق عليكم وفي رواية
أخرجكم (عن أنس) بن مالك
(رضي الله عنه قال قال رجل من
الانصار) لرسول الله صلى الله
عليه وآله وسلم والرجل قيل هو
عتبان بن مالك أو بعض عرومة
أنس وقد يقال إن عتيبان عم
أنس مجاز السكون من الخبز
لكن كل منهما من بطن (أنى
لا استطيع الصلاة معك) أي في
الجمعة في المسجد وزاد عبد الحميد
عن أنس وأنا أحب أن تأكل في
بيتي وتصل (وكان رجلا ضحفا)
معيضا وأشار به إلى أنه تخلفه
(فصنع للنبي صلى الله عليه وآله
(وسلم) طعاما فدعاه إلى منزله
فبسط) بنفحات (له حصيرا ونضع
طرف الحصير) نظهيرا أو تلمينا
لها (فصلى عليه ركعتين) أي
على الحصير زاد عبد الحميد
وصليهما معه (فقال رجل من
آل الجارود) وكأنه عبد الحميد
ابن المنذر بن الجارود البصري
كما سند ابن ماجه وحبان من

ساجدا فكثروا الدعاء رواه أحمد ومسلم وأبو داود والنسائي) قوله من ربه أي من رجة
ربه وفعله قوله وهو ساجد الواو الحال أي أقرب حالاته من الرجة حال كونه ساجدا
وانما كان في السجود أقرب من سائر أحوال الصلاة وغيرها لأن العبد بقدر ما يبعد عن
نفسه يقرب من ربه والسجود غاية التواضع وترك التكبر وكسر النفس لأن التواضع
الرجل بالمذلة ولا ترضى بها ولا باله التواضع بل بخلاف ذلك فإذا سجد فقد خالف نفسه وبعد
عنها فإذا بعد عنها أقرب من ربه قوله فكثروا الدعاء أي في السجود لانه حالة قرب كما
تقدم وحالة القرب مقبول دعاؤها لأن السجود يجب عبده الذي يطيعه ويتواضع له
وبقبل منه ما يقوله وما يسأله والحديث يدل على مشروعية الاستكثار من السجود
ومن الدعاء فيه وفيه دليل لمن قال السجود أفضل من القيام وسياق ذكر الخلاف في
ذلك (وعن ثوبان قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول عليكم بكثرة السجود فأنك

أن تسجد لله سجدة الأرفع الله بها درجة وخطبهم عند خطبة رواه أحمد ومسلم وأبو
داود) الحديث لفظه في صحيح مسلم قال يعني معدان بن أبي طهمة البعمرى لقيت ثوبان
مولى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت أخبرني بعمل أعمله يدخلني الله به الجنة
أو قال بإحب الأعمال إلى الله فسكت ثم سأله فسكت ثم سأله الثالثة فقال سألت عن
ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث وهو يدل على أن كثرة السجود
مرغب فيها والمراد به السجود في الصلاة وسبب الحديث عليه ما تقدم في الحديث الذي
قبل هذا أن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهو موافق لقوله تعالى واسجد
واقرب كذا قال النووي وفيه دليل لمن يقول إن السجود أفضل من
القيام وسائر أركان الصلاة وفي هذه المسئلة مذاهب أحدها أن تطويل السجود
وتكثير الركوع والسجود أفضل من حكاية الترمذي والبعث عن جماعة ومن
قال بذلك ابن عمر والمذهب الثاني أن تطويل القيام أفضل لحديث جابر الآتي وإلى
ذلك ذهب الشافعي وجماعة وهو الحق كما سيأتي والمذهب الثالث أنهم أساءوا وتوقف
أحمد بن حنبل في المسئلة ولم يقض فيها بشئ وقال الحق بن راهويه أما في الزمان
فتكثير الركوع والسجود أفضل وأما في الليل فتطويل القيام لأن يكون للرجل جزء
بالليل يأتي عليه فتكثير الركوع والسجود أفضل لانه يقرأ جزءا ويرجع كثرة الركوع
والسجود قال ابن عدي إنما قال الحق هذا لأنهم وصفوا صلاة النبي صلى الله عليه
وسلم بالليل بطول القيام ولم يوصف من تطويله بالنهار ما وصف من تطويله بالليل
(وعن ربيعة بن كعب قال كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم آتية بوضوئه
وحاجته فقال ساقى فقال ما ألتزم أفضلك في الجنة فقال أو غير ذلك فقلت هو ذلك

٤١ نيل في حديث عبد الله بن عون عن أنس بن سيرين عنه عن أنس (رضي الله عنه
أ) كان النبي صلى الله عليه وآله (وسلم يصلي الضحى قال) أنس (مارأيتهم صلاها الا يومئذ) نفي رؤيته لا يستلزم نفي فعلها فهو
كقول عائشة رضي الله عنها مارأيتهم صلى الله عليه وآله وسلم يصليها وقولها كان يصليها أربعا فالتنفي رؤيتها والمثبت فعلها

بأخباره أو بأخبار غيره فروية ورواه الأربعة ما بين عسقلاني وواسطى وبهصرى وفيه التحدث والسماع والقول وأخرجه أيضا في الضحى والأدب وأبوداود في الصلاة (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا قدم العشاء وزاد ابن حبان ٣٢٢ والطبراني في الأوسط من رواية موسى بن أعين عن عمرو بن الحارث عن ابن شهاب

وأحمد كم صائم وموسى ثقة (فأبدوا به) أي بالعشاء (قبل أن تصلوا صلاة المغرب ولا تهجوا عن عشائكم) وفيه دليل على تقديم فضيلة الخشوع في الصلاة على فضيلة أول الوقت فانهما لما تراجعا قدم الشارع الوسيلة إلى حضور القلب على أداء الصلاة في أول الوقت وادعى ابن حزم أن الحديث دليل على امتداد الوقت في حق من وضع له الطعام ولو خرج الوقت المحدود وقال في مثل ذلك في حق النائم والناسي واستدل النورى وغيره بحديث أنس على امتداد وقت المغرب واءترضه ابن دقيق العيد واستدل به القرطبي على أن شهود صلاة الجماعة ليس بواجب لأن ظاهره أنه يشغل بال الكل وإن فاتته الصلاة في الجماعة وفيه نظر واستدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله فأبدوا على تخصيص ذلك بمن يشرع في الأكل فأما من شرع ثم أقامت الصلاة فلا يتأدى بل يقوم إلى الصلاة قال ابن الجوزي لمن قوم أن هذا من باب تقديم حق العبد على حق الله وليس كذلك وانما هو صيانة لخلق الحق

فقال أعني على نفسك بكثرة السجود رواه أحمد ومسلم والنسائي وأبوداود) قوله سلمى فيه جواز قول الرجل لا تبعاه ومن يتولى خدمته سلوني حوايتكم قوله مرافقتك فيه دليل على أن من الناس من يكون مع الأنبياء في الجنة وفيه أيضا جواز سؤال الرتبة التي تكبر عن السائل قوله أعني على نفسك بكثرة السجود فيه أن السجود من أعظم القرب التي يكون بسببها ارتفاع الدرجات عند الله إلى حد لا يناله إلا المقربون وبه أيضا استدل من قال أن السجود أفضل من القيام كما تقدم (وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل الصلاة طول القنوت رواه أحمد ومسلم وابن ماجه والترمذي وصححه) وفي الباب عن عبد الله بن حبشي عن أبي داود والنسائي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل قال إيمان لاشك فيه الحديث وفيه فأي الصلاة أفضل قال طول القنوت وعن أبي ذر عن أحمد وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديث طويل قال فيه فأي الصلاة أفضل قال طول القنوت قوله طول القنوت هو بطاق بازاء معان قد قدمنا ذكرها والمراد هنا طول القيام قال النورى بأنما في العلم ويدل على ذلك تصريح أبي داود في حديث عبد الله بن حبشي أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أي الأعمال أفضل قال طول القيام والحديث يدل على أن القيام أفضل من السجود والركوع وغيرهما وإلى ذلك ذهب جماعة منهم الشافعي كما تقدم وهو الظاهر ولا يعارض حديث الباب وما في معناه الأحاديث المتقدمة في فضل السجود لأن صيغة فعل الدالة على التفضيل إنما وردت في فضل طول القيام ولا يلزم من فضل الركوع والسجود أفضليتهما على طول القيام وأما حديث ما تقرّب العبد إلى الله بأفضل من سجود خفي فإنه لا يصح لارساله كما قال العراقي ولأن في إسناده أبا بكر بن أبي مرزوق وهو ضعيف وكذلك أيضا يلزم من كون العبد أقرب إلى ربه حال سجود ما أفضليته على القيام لأن ذلك انما هو باعتبار جارية الدعاء قال العراقي الظاهر أن أحاديث أفضلية طول القيام محمولة على صلاة الغفل التي لا تشرع فيها الجماعة وعلى صلاة المفرد فالأمام في الفرائض والنوافل فهو مأور بالتخفيف المشروع والإدعاء من حال المأمومين المحصورين أينما راو الطويل ولم يحدث ما يقتضي التخفيف من بكاء صبي ونحوه إلا بأمر بالتطويل وعليه يحمل صلاته في المغرب بالاعراف كما تقدم (وعن المغيرة بن شعبه قال أن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة يوم ويصلي حتى ترم قدماه أو سا قام فيقال له يقول أفلا أكون عبدا شكورا رواه الجماعة إلا أبا داود) في الباب عن أنس عن عبد البراد وأبي يعلى والطبراني في الأوسط مثل حديث المغيرة قال العراقي ورجال رجال الصحيح وعن ابن مسعود عن عبد الطبراني في الأوسط بنحوه وعن

ليدخل الخلق في عبادته بقلوب مقبلة ثم أن طعام القوم كان شيئا يسيرا لا يقطع عن عاف الجماعة غالباً النعمان ورواه هذا الحديث الخمسة ما بين مصرى وإبلى ومدني وفيه التحدث والعنف وأخرجه البخاري في موضع آخر (عن عائشة رضي الله عنها أنها استسقط) والمسائل الأسود بن يزيد النخعي (ما كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصنع في بيته فأت

كان يكون في مهنة أهله) قال آدم بن أبياس في تفسيرها (تعني) عائشة (في خدمة أهلها) نفسه أو أعم كتهنئة فوبه وحلبه شانه
تواضعه منه صلى الله عليه وآله وسلم والمسقط وحده في مهنة بيت أهله وإضافة البيت للأهل الملبسة السكنى ونحوها وال
فالبيت له صلى الله عليه وآله وسلم ونفسه يرد آدم للخدمة موافق للجوهري لكن ٣٢٣ فسرهما في المحكم بالحدق بالخدمة

والعمل ووقع مبيناً في الشمايل
لترمى عن عائشة بلفظ ما كان
الذي صلى الله عليه وآله وسلم إلا
بشر من البشرية في فوبه وبحباب
شانه ويخدم نفسه ولاحد وابن
حبان عنهما يحيط فوبه ويخضع
نعله زاد ابن حبان ويرقع دلوه
رزاد الحاكم في الأكليل وما رأته
صلى الله عليه وآله وسلم ضرب
بيده امرأة ولاخداً (فاذا
حضرت الصلاة) ولا بن عرعة
فاذا جمع الأذان وهو أخص
(خرج إلى الصلاة) وترك حاجة
أهله وهذا موضع الدلالة لترجمة
واستدل به على أنه لا يكره
التشمير في الصلاة وإن التمس
عن كف الشعر والثياب
للتزينة لكونه المذكر أنه أزاح
عن نفسه هيئة المهنة كذا ذكر
ابن بطال ومن تبعه وفيه نظر
لأنه يحتاج إلى ثبوت أنه كان له
هيئة أن ثم لا يلزم من ترك ذكر
الهيئة للصلاة عدم وقوعه وفيه
الترغيب في التواضع وترك
التكبر وخدمة الرجل أهله
وترجم عليه البخاري في الأدب
كيف يكون الرجل في أهله
وفي هذا الحديث التحذير
والعنف والسؤال وأخرجه
أيضاً في الأدب والنفقات

النهان بن بشر عند الطبراني في الأوسط أيضاً بنحوه وفي أسناده سليمان بن الحكم وهو
ضعيف وعن أبي جعفر عند الطبراني في الكبير بنحوه وفي أسناده أبو قتادة عبد الله بن
واقد الحارثي ضعيفه البخاري والجهوري وثقه ابن معين في رواية وأجد وقال ربما أخطأ
وعن عائشة عند البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقوم حتى تتفطر قدماه
الحديث وعنها حديث آخر عند أبي داود أن أول سورة المزمل نزات فقام أصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم حتى انتفخت أقدامهم وعن سفيانة عند الزرارة أن النبي صلى الله
عليه وسلم تعب قبل أن يموت واعتزل النساء حتى صار كأنه شق قوله حتى ترم قدماه الورم
الاتقاخ قوله أفلاً كون عبد اشكور أفيما أن الشكر يكون بالعمل كما يكون باللسان
ومنه قوله تعالى اعملوا آل داود شكر أو الحديث يدل على مشروعية اجتماع النفس في
العبادة من الصلاة وغيره ما لم يؤده ذلك إلى المال وكانت حاله صلى الله عليه وسلم أكمل
الأحوال فكان لا يعمل من عبادة به بل كان في الصلاة قرة عينه وراحته كما قال في
الحديث الذي رواه النسائي عن أنس وجعلت قرة عيني في الصلاة وكما قال في الحديث
الذي رواه أبو داود وأرجناه إيا بلال

• (باب إخفاء التطوع وجواز جماعته) •

(عن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وسلم قال أفضل الصلاة صلاة المرأة في بيته
إلا المكتوبة رواه الجماعة إلا ابن ماجه لكن لم ينعده من رواية عبد الله بن سعد) حديث
عبد الله بن سعد الذي أشار إليه المصنف رحمه الله تعالى أخرجه أيضاً الترمذي في الشمايل
ولفظه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم أيما أفضل الصلاة في بيتي أو الصلاة في
المسجد قال ألا ترى إلى بيتي ما أقربه من المسجد فلان أصلي في بيتي أحب إلى من أن أصلي
في المسجد إلا أن تكون صلاة مكتوبة وفي الباب عن عمر بن الخطاب عن ابن ماجه قال
سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال أما صلاة الرجل في بيته فنور فنور وأيو وتكم
وفيه انقطاع وعن جابر عند مسلم في إفراده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا
قضيت أحدكم الصلاة في مسجده فليجعل لبيته نصيباً من صلاته فإن الله عز وجل جاعل في
بيته من صلاته خيراً وعن أبي سعيد عند ابن ماجه مثل حديث جابر قال العراقي وأسند
صحيح وعن أبي هريرة عند مسلم والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تجعلوا
بيوتكم مقابر الشيطان يفر من البيت الذي يقرأ فيه سورة البقرة وعن ابن عمر عند
الشيخين وأبي داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً
وفي لفظ متفق عليه صلوا في بيوتكم ولا تتخذوها قبوراً وعن عائشة عند أحمد بن رسول
الله صلى الله عليه وسلم كان يقول صلوا في بيوتكم ولا تجعلوا على قبوركم وعن زيد بن

والترمذي في الزهد وقال صحيح (عن مالك بن الحويرث رضي الله عنه) قال أبو قلابة جاءنا مالك في مسجدها هذا أي مسجد
البصرة (فقال في الأصل بكم وما أريد الصلاة) لأنه ليس وقت فرضها أو كان قد صلاها لكني أريد تعليمكم صفتها المشروعة
بالفعل كما فعل جبريل عليه السلام أذهوا أرفع من القبول معنية التقرب بها إلى الله أو ما أريد الصلاة فقط بل أريدها وأريد

معها اقربه أخرى وهي تعليمها انفسية التعليم تبعاً فجمع ثماناً صالحتان في عمل واحد كالفضل بنية الجنابة والجمعة وفيه دليل على جواز مثل ذلك وأنه ليس من باب التشريك في العبادة (أصله) هذه الصلاة (كيف) أي على الكيفية التي (رأيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي) ٣٢٤ أي لا ربكم كيف رأيت لكن كيفية الرؤية لا يمكن أن يريهم أياها فالمراد لازمها وهو

كيفية صلاته صلى الله عليه وآله وسلم كأنه عليه الكرماني وأتباعه وأخرج صاحب العمد هذه الحديث وأيس هو عند مسلم من حديث مالك بن الحويرث ورواه الخمسة بصريون وفيه تابعي عن تابعي عن صحابي والتحديث والعنينة والقول وأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وكذلك أبو داود والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها حديث مروا بأب بكر فليصل بالناس تقدم) قريباً (وفي هذه الرواية قالت قلت إن أب بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء) لرقه قلبه وحزن فؤاده (فرعرع) بن الخطاب (فليصل بالناس فقالت عائشة فقلت لحفصة) بنت عمر رضي الله عنها (ما قولي له) صلى الله عليه وآله وسلم (إن أب بكر إذا قام في مقامك لم يسمع الناس من البكاء فرعرع فليصل للناس ففعلت حفصة) ذلك (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) اسم فعل مبني على السكون زجر بمعنى اكفني (انك لا تفر صواب) جمع صاحبة (يوسف) عليه السلام أي مثلهم قال عز الدين بن عبد السلام وجه التشبيه بين وجود مكر في

خالد بن أحمد والبخاري والطبراني قال قال صلى الله عليه وسلم صلوا في بيوتكم ولا تخذوها قبوراً قال العراقي واسناده صحيح وعن الحسن بن علي عند أبي يعلى بن خضر حديث زيد بن خالد في أسناده عبد الله بن نافع وهو ضعيف وعن صهيب بن النعمان عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل صلاة الرجل في بيته على صلاته حيث يراه الناس كفضل المكتوبة على النافلة وفي أسناده محمد بن مصعب وثقه أحمد بن حنبل وضعفه ابن معين وغيره الحديث يدل على استحباب فعل صلاة التطوع في البيوت وإن فعلها في أفضل من فعلها في المساجد ولو كانت المساجد فاضلة كالسجدة الحرام ومسجد مكة صلى الله عليه وسلم ومسجد بيت المقدس وقد ورد التصريح بذلك في إحدى روايتي أبي داود وحديث زيد بن ثابت فقال فيه صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجدي هذا إلا المكتوبة قال العراقي واسناده صحيح فعلى هذا الوجه نافلة في مسجد المدينة كانت بألف صلاة على القول بدخول النوافل في عموم الحديث وإذا صلاها في بيته كانت أفضل من ألف صلاة وهكذا حكم المسجد الحرام وبيت المقدس وقد استغنى أصحاب الشافعي من عموم أحاديث الباب عدة من النوافل فقالوا فعلها في غير البيت أفضل وهي ما شرع فيها الجماعة كالعبدن والكسوف والاستسقاء وتحية المسجد وركعتي الطواف وركعتي الاحرام قوله إلا المكتوبة قال العراقي هو في حق الرجال دون النساء فصلاهن في البيوت أفضل وإن أذن لهن في حضور بعض الجماعات وقد قال صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح إذا استأذنكم نسائكم فبالليل إلى المسجد فاذنوا لهن ويوتن خير لهن والمراد بالمكتوبة بها الواجبات بأصل الشرع وهي الصلوات الخمس دون المفردة قال النووي إنما حث على النافلة في البيت لكونه أخفى وأبعد من الرياض وأصون من محبطات الاعمال وليتبرك البيت بذلك وتنزل فيه الرحمة والملائكة وينقر منه الشيطان كما جاء في الحديث (وعن عثمان بن مالك أنه قال يا رسول الله إن السيول تهول بيني وبين مسجد قومي فأحب أن تأتيني فتصلي في مكان من بيتي أأخذ مسجداً فقال صلى الله عليه وسلم فليدخل قال أين تريد فاشرفت له إلى ناحية من البيت فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعلت ما خلقه ففعل صلى بنا ركعتين متفق عليه وقد

صح التنفل جماعة من رواية ابن عباس وأنس رضي الله عنهما) حديث ابن عباس الذي أشار إليه المصنف له الفاظ في البخاري وغيره أحدها أنه قال صليت مع النبي صلى الله عليه وسلم ذات ليلة فقامت عن يساره فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم برأسي من ورائي فجعلني عن يمينه وحديث أنس المشار إليه أيضاً له الفاظ كثيرة في البخاري وغيره واحدها أنه قال صليت أبابو يقيم في بيتنا خلف النبي صلى الله عليه وسلم وأمي أم سلمة

القصتين وهو مخافة الظاهر ما في الباطن فصواب يوسف اثنين زليخا ليعتقنها ومقصودهن أن خلفنا

يدعون يوسف لانفسهم وعائشة رضي الله عنها كان مرادها أن لا يطير الناس بأيام الوقوفه مكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن تعقبه الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في الفتح بان سياق الآية ليس فيه ما يدعيه على ما قاله (مروا أبابكر فليصل

بأناس فقالت حفصة لما شئ رضى الله عنهم (ما كنت لأصيب منك خيرا) عن أنس رضى الله عنه أن أبابكر كان يصلى بهم في وجع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم الذي توفي فيه حتى إذا كان يوم الاثنين وهم صفوف في الصلاة فكشف النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم ستر الحجر ينظر البنا وهو قائم كان وجهه ورقة معصف) ٣٢٥ وجه التشبيه ورقة الجلد وصفاء البشرة

والجمال البارع (ثم تبسم) صلى الله عليه وآله وسلم حال كونه (يضحك) أى ضاحك كافر ما باجتماعهم على الصلاة واتفاق كلمتهم واقامة شربته ولهذا استنار وجهه الكريم لانه كان اذا مر استنار وجهه (فهو منا) أى قصدا (ان نفقتن) بان تخرج من الصلاة (من الفرح بروية النبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم تكن كص أبو بكر رضى الله عنه على عقبه (بالتفنية أى رجع القهقري (ليصل الصف) أى لما أتى اليه (وظن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خارج الى الصلاة فآشار اليها النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم أن أعواصلاتكم وأرخى السترتوتى) صلى الله عليه وآله وسلم (من يومه) وفيه أن أبابكر كان خليفة في الصلاة الى موته صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعزل كما زعمت الشيعة انه عزل بخروجه صلى الله عليه وآله وسلم وتقدمه وتختلف أبي بكر ورواه هذا الحديث كلهم بصريون وأخرجه مسلم في الصلاة (عن سهل بن سعد الساعدي رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذهب) في أناس من

خلفنا الاحاديث ساقها المصنف ههنا للاستدلال به على صلاة الغوافل جماعة وهي كما ذكر وليس للمانع من ذلك مفسك يعارض به هذه الادلة وفي حديث عتيان فوائدها جواز التخلف عن الجماعة في المطر والظلمة ونحو ذلك ومنها جواز اتخاذ موضع معين للصلاة وما انتهى عن ابطان موضع معين من المسجد فقيه حديث روافد أبو داود وهو مجهول على ما اذا استلزم رياه ونحوه وفيه تسوية الصفوف وان عموم النهي عن امامة الزائر من زائر مخصوص بما اذا كان الزائر هو الامام الاعظم فلا يكره وكذا من أذن له صاحب المنزل وفيه انه يشترع لمن دعى من الصالحين للتعبير به الاجابة واجابة الفاضل دعوة المفضل وغير ذلك من الفوائد وفي حديث ابن عباس فوائده كثيرة أيضا ذكر بعضهم منها عشرين فائدة وهي تزيد على ذلك وكذلك حديث أنس له فوائد وهما يدلان على ان الصبي بسد الجناح وفي ذلك خلاف معروف

(باب ان أفضل التطوع مثنى مثنى)

(فيه عن ابن عمر وعائشة وأم هانئ وقد سبق وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال صلاة الليل والنهار مثنى مثنى رواه الخمسة وليس هذا بمنقوض لحديثه الذي خص فيه الليل بذلك لانه وقع جوابا عن سؤال سائل عنه في سؤاله حديث ابن عمر الذي أشار اليه المصنف قد تقدم في باب الوتر بركعة وحديث عائشة المنار اليه تقدم في باب الوتر بركعة أيضا وحديث أم هانئ تقدم في باب الضحى وحديث ابن عمر المذكور في الباب قد تقدم الكلام عليه أيضا في شرح حديثه المتقدم في باب الوتر بركعة وفي الباب عن عمرو بن عبسة عند أحمد بدون ذكر النهار وعن ابن عباس عند الطبراني وابن عدى بنحو حديث عمرو بن عبسة وعن عمار عند الطبراني في الكبير بنحوه وفي اسناده الربيع بن بدر وهو ضعيف والحديث يدل على ان المستحب في صلاة تطوع الليل والنهار ان يكون مثنى مثنى الا ما خص من ذلك اما في جانب الزيادة كحديث عائشة صلى أربع فلاتسأل عن حسنهن وطولهن ثم صلى أربع فلاتسأل عن حسنهن وطولهن واما في جانب النقصان كأحاديث الايتار بركعة وقد أشار المصنف رحمه الله الى الجمع بين حديث ابن عمر هذا وحديثه الذي تقدم الاقتصار فيه على صلاة الليل بأن حديثه المتقدم وقع جوابا لسؤال سائل وأيضاً حديثه هذا مشتمل على زيادة وقعت غير منافية فيجتم العمل بها كما تقدم (وعن أبي أيوب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قام يصلى من الليل صلى أربع ركعات لا يتركها ولا يامر بشئ ويصلى بين كل ركعتين وعن عائشة أن رسول الله صلى الله

أدعاه بعد أن صلى الظهر (الى بنى عمرو بن عوف) بن مالك بن الاوس والاوس أحد قبلي الا صاروا كانت منازلهم بقباء (ليصل بينهم) لانهم اقتتلوا حتى تراموا بالطبابة (فخانت الصلاة) أى صلاة العصر (فجاء المؤذن) بلال (الى أبي بكر) بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث قال له كما عند الطبراني ان حضرت صلاة العصر ولم آت فقرأ أبابكر فليصل بالناس (فقال) له

(أصل بالناس) في أول الوقت أو تنتظر قليلا لما أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرجع عند أبي بكر المبادرة لأنها فضيلة متخفة فلا تترك لفضيلة متوهمة (فاقيم) أي فاما أقيم أو بالنصب جواب الاستفهام (قال) أبو بكر رضي الله عنه (ثم) أقم الصلاة إن شئت (فصل أبو بكر) ٢٢٦ أي دخل في الصلاة (فما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والناس) دخلوا

مع أبي بكر (في الصلاة فتخلص) من شق الصفوف (حق) وقف في الصف الأول وهو جائز للإمام مكروه لأنه في رواية مسلم فخرق الصفوف - حق قام عند الصف وفي رواية عبد العزيز يمشي في الصفوف (فصفق الناس) أي ضرب كل يده بالأخرى حتى يسمع لها صوت لكن في رواية عبد العزيز فاخذ الناس في التصفيح بالخاء المهملة قال سهل أتدرون ما التصفيح هو التصفيق وهو يدل على ترادفهما عنده (وكان أبو بكر) رضي الله عنه (لا يلتفت في صلاته) لانه اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة الرجل رواء ابن خزيمة (فلما) أكثر الناس التصفيق التفت برضى الله عنه (فرأى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأشار إليه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أمكت مكانك) أي أشار إليه بالمكث (فرفع أبو بكر رضي الله عنه يديه) بالثنية (لحمدا لله) تعالى بلسانه (على ما أمر به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ذلك) أي من الوجاهة في الدين (ثم استأخر) أي تأخر (أبو بكر) من غير استدبار للقبلة ولا انحراف

عليه وسلم كان يرفد فاذا استيقظ تسوكت ثم توضأ ثم صلى ثمان ركعات يجلس في كل ركعتين ويسلم ثم يوتر بخمس ركعات لا يجلس ولا يسلم الا في الخامسة وعن المطلب بن ربيعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الصلاة صئتي مني وشهدت وسلم في كل ركعتين وتبأس وتمسكن وتقمع يديك وتقول اللهم فني لم يفعله ذلك فهي خداج رواه ابن الأثيرين (أحد) أما حديث أبي أيوب فأخرجه أيضا الطبراني في الكبير وفي أسناده واصل ابن السائب وهو ضعيف وزاد أحمد في رواية يسئله من الليل مرتين أو ثلاثا وأما حديث عائشة فيشهد له ما أخرجه الطبراني في الأوسط عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحيي الليل بخمسة ركعات ركوعهن كقراءتهن وسجودهن كقراءتهن ويسلم بين كل ركعتين وفي أسناده جنادة بن مروان اتهمه أبو حاتم وأما الأيتار بخمس متصلة فهو ثابت عند مسلم والترمذي والنسائي من حديثها رقة تقدم وأما حديث المطلب بن ربيعة فأخرجه أيضا أبو داود قال حدثنا محمد بن المنجد حدثنا معاذ حدثنا شعبة حدثني عبد ربه بن سعيد عن أنس بن أبي أنس عن عبد الله بن نافع عن عبد الله بن الحرث عن المطلب بن ربيعة أنه قال المنذري أخرجه البخاري وابن ماجه وفي حديث ابن ماجه المطلب بن أبي وداعة وهو وهم وقيل هو عبد المطلب بن ربيعة وقيل الصحيح فيه ربيعة بن الحرث عن الفضل بن عباس وأخطأ فيه شعبة في مواضع وقال البخاري في التاريخ انه لا يصح اه ويشهد لصحته الأحاديث المذكورة في أول الباب قوله وتبأس قال ابن رسلان بفتح المنة القوقائية وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء زنة والمعنى ان تظهر الخضوع وفي بعض النسخ تباس بفتح التاء الباء وبه دالاف يا تحتجاجة مفتوحة ومعناها واحد قال في القاموس التباؤس التفاف ويطلق أيضا على الخشع والتضرع قوله وتمسكن قال في القاموس تمسكن صارصا كينا والمسكن من لا شيء له والدليل والضعيف قوله وتقمع يديك بفتح فذون فعين مهملة أي ترفعهما ما قال ابن رسلان هو بضم التاء وكسر النون قال والافتناع رفع اليدين في الدعاء والمسئنة والخداج قد تقدم تفسيره والحديث الأول والثاني مقيدان بصلاة الليل والحديث الثالث مطلق وجميعها يدل على مشروعية أن تكون صلاة التطوع مثنى مثنى إلا ما خص كما تقدم وفي هذه الأحاديث فوائد منها مشروعية التسوك عند القيام من النوم وقد تقدم الكلام عليه ومنها مشروعية التمسكن والافتناع لأن ذلك من الأسباب للإجابة ومنها مشروعية رفع اليدين عند الدعاء وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة أنه صلى الله عليه وسلم لم يرفع يديه في دعاء قط الا في أمور مخصوصة قال النووي في شرح مسلم انه وجد منها في الصحيحين ثلاثين موضعا هذا معنى كلامه (وعن أبي سعيد عن النبي صلى الله

عليه عنها) (حق) استوى في الصف وتقدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فصلى بالناس واستنبط منه ان عليه الامام الرائب اذا حضر به - دان دخل فائبة في الصلاة يخبرين أن يأتيه أو يؤم هو ويصير النائب مأموما من غير أن يقطع الصلاة ولا ينطل بشيء من ذلك صلاة أحد من المأمومين والاصل عدم الخصوصية خلافا لما لكية وفيه جواز احرام المأموم

قبل الامام وان المرء قد يكون في بعض صلاته اماما وفي بعضها مؤمنا (فلما انصرف) صلى الله عليه وآله وسلم من الصلاة قال يا ابا بكر ما فعلك ان تقبعت في مكانك (اذ) أي حين (أمرتك فقال أبو بكر) رضى الله عنه (ما كان لابن أبي قحافة) عثمان بن عامر أسلم في الفتح وتوفي سنة أربع عشرة في خلافة عمر رضى الله عنه ٣٢٧ وعبر بذلك أن يقول ما كان لي وأولائي بكر تحقير النفس واستصغار المرتبة

(أن يصلى بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي قدومه اماما به (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي رأيتمكم أكثرتم التصديق ظاهره ان الانكار انما حصل عليهم لكثرته لا لمطلقه (من رايه) بالراء والاربعه نابه أي أصابه (شئ في صلاته فليسبح) أي فليقل سبحان الله كما في رواية يعقوب ابن أبي حازم (فانه اذا سبح التفت اليه) مبيها لله فعول (وانما التصديق للنساء) زاد الحميدي والتسبيح للرجال وبهذا قال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف والجمهور وقال أبو حنيفة ومحمد متى أتى بالذكر جوا بابطات صلاته وان قصد به الاعلام بانه في الصلاة لم تبطل فله التسبيح المذكور على قصد الاعلام بانه في الصلاة لا قوله من نابه على نائب مخصوص وهو ارادة الاعلام بانه في الصلاة والاصل عدم هذا التخصيص لانه عام لكونه في سياق الشرط فيتناول كل منهما - حافظ لعل على أحدهما من غير دليل لا يصار اليه لاسيما التي هي سبب الحديث لم يكن القصده فيها الاتنبية الصديق

عليه وسلم قال في كل ركعتين تسليمة رواه ابن ماجه وعن علي عليه السلام قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي حين تزيغ الشمس ركعتين وقبل نصف النهار أربع ركعات يجعل التسليم في آخره رواه النسائي الحديث الاول في اسناده أبو سعيد السعدي طريف بن شهاب وقد ضعفه ابن معين ولكن له شواهد قد تقدم ذكرها والحديث الثاني أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه بالفاظ مختلفة في بعضها كما ذكر المصنف وفي بعضها أربع اقبل الظهور وبعدها ركعتين وفي بعضها غير ذلك وحديث أبي سعيد يدل على مادات عليه أحاديث صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وقد تقدمت وحديث علي يدل على جواز صلاة أربع ركعات متصلة في النهار فيكون من جملة المخصصات لاحاديث صلاة الليل والنهار مثنى مثنى وفيه جواز الصلاة عند الزوال وقد تقدم الكلام في ذلك

(باب جواز التفضل جالسا والجمع بين القيام والجلوس في الركعة الواحدة)

عن عائشة قالت لما بدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وثقل كان أكثر صلاته جالسا (تفق عليه) قوله لما بدى قال أبو عبيدة بن بنفيع الدال المشددة بتدينا اذا أسن قال ومن رواه بضم الدال الخفيفة فليس له معنى هنا لان معناه كثرة اللحم وهو خلاف مقصده صلى الله عليه وسلم قال القاضي عياض رواه يثنا في مسلم عن جمهورهم بدن بالضم وعن العذري بالتشديد وأراه اصلا قال ولا ينكر اللفظان في حقه صلى الله عليه وسلم وقد قالت عائشة فلما أسن وأخذ اللحم أوتر بسبع كافي صحيح مسلم وفي لفظ ولحم وفي آخر أسن وكثر لحمه والحديث يدل على جواز التفضل فاعدا مع القدرة على القيام قال النووي وهو اجماع العلماء (وعن حفصة قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في سجته فاعدا حتى كان قبل وفاته بعام فكان يصلي في سجته فاعدا وكان يقرأ بالسورة فبرئها حتى تكون أطول من أطول منها رواه أحمد ومسلم والنسائي والترمذي ومعه) قوله سجته بضم السين المهملة وسكون الباء الموحدة أي نافله والحديث يدل على جواز صلاة التطوع من تعود وهو مجمع عليه كما تقدم وفيه استحباب ترتيب القراءة والمراد بقولها حتى تكون أطول من أطول منها ان مدة قرائته أطول من قراءة سورة أخرى أطول منها اذا قرئت غير مرتلة والافلا يمكن أن تكون السورة نفسها أطول من أطول منها من غير تقييد بالتبديل والامراع والتقييد قبل وفاته صلى الله عليه وسلم بعام لا ينافي قول عائشة في الحديث الاول فلما بدى وثقل كان أكثر صلاته جالسا لاحتمال أن يكون صلى الله عليه وسلم بدن وثقل قبل موته بعد اعام وكذلك لا ينافي حديثه الا في

على حضوره صلى الله عليه وآله وسلم فأرشدهم صلى الله عليه وآله وسلم الى انه كان حقهم عند هذا النائب التسبيح ولو خالف الرجل المنعرو في حقه وصنق لم تبطل صلاته لان الصلابة صفة تقوى صلاتهم ولم يأمرهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاعادة واستنيط منه أن التابع اذا أسره المتبوع بشئ يفهم منه اكرامه به لا يحتم عليه ولا يكون تركه مخالفة للاسبيل أدبوا تحريرا

في فهم المقاصد قال الحافظ في الفتح وفي هذا الحديث فضل الاصلاح بين الناس وجمع كلمته القبيحة وحسن مادة القطيعة وتوجه الامام بنفسه الى بعض رعيته لذلك وتقدم مثل ذلك على مصلحة الامامة بنفسه واستنبط منه توجه الحاكم لسمعاع دعوى بعض الخصوم اذ ارجح ذلك على ٢٢٨ استحضارهم وفيه جواز الصلاة الواحدة امامين احدهما بعد الآخر وفيه

انه صلى قاعدا حين آسن ولو فرض انه صلى جالسا قبل وفاته باكثر من عام فلا تاتي ايضا لان حصة انما انت رؤيتهم الا وقوع ذلك (وعن عمران بن حصين انه سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعدا قال ان صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم ومن صلى نائما فله نصف اجر القاعد رواه الجماعة الامسلا) وفي الباب عن عبد الله بن السائب عند الطبراني في الكبير قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة الخالس على النصف من صلاة القائم وفي اسناده عبد الكريم بن أبي المخارق وهو ضعيف وعن عبد الله بن عباس عن ابن عدي في الكامل مثل حديث عبد الله بن السائب وفي اسناده حماد بن يحيى وقد اختلف فيه وعن ابن عمر عند البزار في مسنده والطبراني وابن أبي شيبة بنحوه وعن المطلب بن أبي وداعة بنحوه وفي اسناده صالح بن أبي الاخير وهو ضعيف وعن عائشة عند الترمذي بنحوه والحديث يدل على جواز التقل من قعود واضطجاع وهو المراءى بقوله ومن صلى نائما قال الخطابي في معالم السنن لا حفظ عن أحد من أهل العلم انه رخص في صلاة التطوع نائما كما رخصه فيها قاعدا فان همت هذه النشطة عن النبي صلى الله عليه وسلم ولم تكن من بعض الروايات رخصة في الحديث قياسا على صلاة القاعد أو اعتبارا بصلاة المريض نائما اذ لم يقدر على القعود دلت على جواز تطوع القادر على القعود مضطجعا قال ولا أعلم اني سمعت نائما الا في هذا الحديث وقال ابن بطلال وأما قوله من صلى نائما فله نصف اجر القاعد فلا يصح معناه عند العلماء لانهم مجمعون ان النافلة لا يصلحها القادر على القيام ايما قال وانما دخل الوهم على ناقل الحديث وتعب ذلك العراقي فقال اما اني الخطابي وابن بطلال للخلاف في صحة التطوع مضطجعا للقادر فردود فان في مذهب الشافعية وجهير الاصح منها ما الصحة وعند المالكية ثلاثة أوجه حكاه القاضي عياض في الاكمال أحدها الجواز مطلقا في الاضطراب والاختيار للصحيح والمريض وقد روى الترمذي باسناده عن الحسن البصري جوازه فكيف يدعي مع هذا الخلاف القديم والحديث الاتفاق اه وقد اختلف شراح الحديث في الحديث هل هو محمول على التطوع أو على الفرض في حق غير القادر فحمله الخطابي على الثاني وهو محمول لان المريض المقتض الذي أتى بما يجب عليه من القعود والاضطجاع يكتب له جميع الاجر لانه قال ابن بطلال لا خلاف بين العلماء انه لا يقال لمن لا يقدر على الشيء ثلث نصف اجر القادر عليه بل الاثار الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من منعه الله وحبه عن عمله برض أو غيره يكتب له اجر عمله وهو صحيح اه وجهه لسفيان النوري وابن الماجشون على التطوع وحكام النووي عن

جواز احرام المأموم قبل الامام وان المرء قد يكون في بعض صلاته اماما وفي بعضها مأموما وان من أحرم منفردا ثم أقمت الصلاة جازله الدخول مع الجماعة من غير قطع اصلاته كذا استنبطه الطبري من هذه القصة وهو مأخوذ من لازم احرام الامام بعد المأموم وفيه فضل أبي بكر على جميع الصحابة واستدل به جمع من الشراح ومن الفقهاء كالرويانى على ان أبا بكر كان عند الصحابة أفضلهم لكونهم اختاروه دون غيره وعلى جواز تقديم الناس لانفسهم اذا غاب امامهم قالوا ومجمل ذلك اذا أمنت الفتنة والانتكار من الامام وان الذي يتقدم ياتيه عن الامام يكون أصلهم لذلك الامر وأقومهم به وان المؤذن وغيره يعرض التقدم على الفاضل وان الفاضل يوافقه بعد أن يعلم ان ذلك برضا الجماعة اه وكل ذلك مبنى على ان الصحابة فعلوا ذلك بالاجتهاد وقد تقدم انهم انما فعلوا ذلك بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه ان الإقامة واستدعاء الامام من وظيفة المؤذن وانه لا يقيم الا باذن الامام وان فعل الصلاة لاسيما

الجمهور

العصر في أول الوقت مقدم على انتظار الامام الا في جواز التسليم والحديث الصلاة

لانه من ذكر الله ولو كان مراد المسج اعلام غيره بما صدر منه وفيه رفع اليدين في الصلاة عند الدعاء والثناء واستصحاب جحد الله ان تجددت له نعمة ولو كان في الصلاة وجواز الاتفاقات للحاجة وان مخاطبة المصلي بالاشارة أولى من مخاطبته بالصياغة

وأتم اتقون مقام النطق وجواز شق الصفوف والمشي بين المصلين لقصد الوصول الى الصف الاول لكنه مقصور على من يليق ذلك به كالامام أو من كان يصعد أن يحتاج الامام الى استخلافه ومن أراد سد فرجة في الصف الاول أو ما يليه مع ترك من يليه سدها ولا يكون ذلك معدودا من الاذى قال المهلب لا تعارض بين هذا وبين النهي عن التخطي لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليس كغيره في أمر الصلاة ولا غيره لان له أن يقدم بسبب ٣٢٩ ما ينزل عليه من الاحكام وأطال في تقرير

ذلك ووقع بان هذا ليس من الخصائص وقد أشار هو الى المعنى في ذلك فقال ليس في ذلك شيء من الاذى والخصاء الذي يقع في التخطي وليس كمن شق الصفوف والناس جلوس لما فيه من تخطية رقابهم وفيه كراهة التصديق في الصلاة وفيه الحد والشكر على الوجاهة في الدين وان من أكرم بكرامة يتغير بين السبيل والترك اذ فهم ذلك الامر على غير جهة الزوم وكانت القرينة التي يفت لابي بكر ذلك هي كونه صلى الله عليه وآله وسلم شق الصفوف الى أن انتهى اليه فكانه فهم أن مراده أن يؤم الناس وان أمره اياه بالاستقرار في الامامة من باب الاكرام له والتنويه بقدره وسلك هو طريق الادب والتواضع ورجح ذلك عنده احتمال نزول الوحي في حالة الصلاة لتغير حكم من أحكامها وكأنه لا جمل هذا لم يتعقب صلى الله عليه وآله وسلم اعذاره برده عليه وفيه جواز امامة المفضل للفاضل وسؤال الرئيس عن سبب مخالفة أمره قبل الزجر عن ذلك وفيه اكرام

الجمهور وقال انه يتعين حمل الحديث عليه وحكي الترمذي عن سفيان الثوري انه قال ان تصيف الاجرام هو للصحيح فالما من كان له عذر من مرض أو غيره فصلى جالسا فانه مثل أجرة القائم (وعن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي ليلا طويلا قائما وليلا طويلا قاعدا وكان اذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم واذا قرأ قاعدا ركع وسجد وهو قاعد رواه الجماعة الا البخاري وعن عائشة أيضا انه لما تراءى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي صلاة الليل فاعدا قط حتى أسن ركعا بقرا قاعدا حتى اذا اراد أن يركع قام فقرأ نحو امان ثلاثين أو أربعين آية ثم ركع رواه الجماعة وزادوا الابن ماجه ثم يفعل في الركعة الثانية كذلك الحديث الاول يدل على ان المشروع لمن قرأ قائما أن يركع ويسجد من قيام ومن قرأ قاعدا أن يركع ويسجد من قعود والحديث الثاني يدل على جواز الركوع من قيام لمن قرأ قاعدا ويجمع بين الحديثين بحمل قولها وكان اذا قرأ وهو قائم واذا قرأ قاعدا في الحديث الاول على أن المراد جميع القراءة بمعنى انه لا يفرغ من القراءة قاعدا فمقوم للركوع والسجود ولا يفرغ منها قائما فمقدار الركوع والسجود فاما اذا افتتح الصلاة قائما ثم قرأ بعض القراءة جازله أن يعده لتمامها ويركع ويسجد من قعود وكذا اذا افتتح الصلاة قاعدا ثم قرأ بعض القراءة جازله أن يقوم لتمامها ويركع ويسجد من قيام كما في الحديث الثاني ويشكل على هذا الجمع ما ثبت في بعض طرق الحديث الاول عند مسلم من حديث عائشة بالنظر فاذا افتتح الصلاة قائما ركع قائما واذا افتتح الصلاة قاعدا ركع قاعدا قال العراقي فيحمل على انه كان يفعل مرة كذا ومرة كذا فكان مرة يفتتح قاعدا ويم قرأته قاعدا ويركع قاعدا وكان مرة يفتتح قاعدا ويم قرأ بعض قراءته قاعدا وبعضها قائما ويركع قائما فان لفظ كان لا يقتضي المداومة وقد جاء رواية علقمة عن عائشة عند مسلم ما يقتضي انه يفتتح قاعدا ويقرأ قاعدا ثم يقوم فيركع ولكن الظاهر ان هذا في الركعتين اللتين كان يصليهما بعد الوتر وهو جالس وقد جاء التصريح به عند مسلم في حديث آخر من رواية أبي سلمة عنها وفيه ثم يوتر ثم يصلي ركعتين وهو جالس فاذا اراد أن يركع قام فركع والحديثان يدلان على جواز صلاة التطوع من قعود والحديث الثاني يدل على انه يجوز فعل بعض الصلاة من قعود وبعضها من قيام وبعض الركعة من قعود وبعضها من قيام قال العراقي وهو كذلك سواء قام ثم قعد أو قعد ثم قام وهو قول جمهور العلماء كابي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والحق وحكام

٤٢ نيل في الكبير بمخالطته بالكيفية واعتماد ذكر الزميل لنفسه ما يشرع بالتواضع من جهة استعمال أبي بكر خطاب الغيبة مكان الحضور وفيه جواز العمل القليل في الصلاة لآخر أبي بكر عن مقامه الى الصف الذي يليه وان من احتاج الى مثل ذلك يرجع القهقري ولا يستدبر القبلة ولا يحرف عنها واستنبط منه ابن عبد البر جواز الفتح على الامام لان التسبيح اذا جاز جازت التلاوة من باب أولى انتهى ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين تفسيره وفيه التحديث والاختيار والعنفية

والقول وأخرجه البخاري في الصلوة في مواضع وفي الصلح والاحكام ومسلم وأبو داود والنسائي (عن عائشة رضي الله عنها قالت لما نزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أصلي الناس قلنا لا يا رسول الله هم ينتظرونك فقال ضعوا لي ماء) وفي رواية ضعوني أي اعطوني ماء أو على نزع الخافض أي ضعوني في ماء (في الخضب) أي الاجانة وتقدم في أبواب الوضوء ان الماء الذي اغتسل به كان من سبع قرب ٢٢٠ وذكرت حكمة ذلك هناك (قالت) عائشة (فعلنا) ما أمر به (فاغتسل

فذهب لينوء) أي ينهض بجهد ومشقة (فاغشى عليه) فيه ان الاغماء جائز على الانبياء لانه شبهه بالنوم وقال النووي لانه مرض من الامراض بخلاف الجنون فانه نهض انتهى وقد كملهم الله تعالى بالكمال التام (ثم أفاق فقال صلى الله عليه وآله وسلم) (والماء قلنا لا) أي لم يصلوا (هم ينتظرونك يا رسول الله قال ضعوا لي ماء في الخضب) (قالت) عائشة (فقد اغتسل ثم ذهب لينوء فاغشى عليه ثم أفاق فقال أصلي الناس قلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله قال ضعوا لي ماء في الخضب) (قالت) عائشة (فقد اغتسل ثم ذهب لينوء فاغشى عليه ثم أفاق فقال أصلي الناس قلنا لا هم ينتظرونك يا رسول الله والناس عكوف) (في المسجد ينتظرون النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (والماء قلنا لا) (آخره فارسل النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى أبي بكر) (رضي الله عنه) (بان يصلي بالناس فأناه الرسول فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر أن تصلي

النوى عن عامة العلماء وحكى عن بعض السلف منعه قال وهو غلط وحكى القاضي عياض عن أبي يوسف ومحمد في آخرين كراهة القعود بعد القيام ومنع أشهب من المالكية الجلوس بعد ان ينوي القيام وجوز ابن القاسم والجمهور (وعن عائشة قالت رأيت النبي صلى الله عليه وسلم يصلي متر بعارواه الدارقطني) الحديث أخرجه أيضا النسائي وابن حبان والحاكم قال النسائي ما علم أحد رواه غير أبي داود الحفري ولا أحدهم به الا خطأ قال الحافظ قد رواه ابن خزيمة والبيهقي من طريق محمد بن سعيد بن الاصماني بتابعه أبي داود فظهر انه لا خطأ فيه وروى البيهقي من طريق ابن عبيقة عن ابن عجلان عن عامر بن عبد الله بن الزبير عن أبيه رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يد وهو هكذا ووضع يديه على ركبتيه وهو متربع جالس ورواه البيهقي عن حميد بن أنس يصلي متر بعاروا على فراشه وعلاقة البخاري والحديث يدل على ان المستحب ان يصلي قاعدا أن يتربع والى ذلك ذهب أبو حنيفة ومالك وأحمد وهو أحد القوايل للشافعي وذهب الشافعي في أحد قوايله انه يجلس مفترشا كالجلوس بين السجدين وحكى صاحب النهاية عن بعض المصنفين انه يجلس متوركا وقال القاضي حسين من الشافعية انه يجلس على فخذه اليسرى وينصب ركبته اليمنى بكلمة القاري بين يدي المنرى وهذا الخلاف انما هو في الأفضل وقد وقع الاتفاق على انه يجوز له أن يقعد على أي صفة شاء من القعود لما في حديث عائشة المتقدمين من الاطلاق وما في حديث عمران بن حصين المتقدم من العموم

* (باب النهي عن التطوع بعد الإقامة) *

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة رواه الجماعة الا البخاري وفي رواية لاحد انه التي أقيمت) وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني في الأفراد مثل حديث أبي هريرة قال العراقي واسناده حسن وعن جابر عند ابن عدي في الكامل مثله وفي اسناده عبد الله بن ميمون القداح قال البخاري ذاهب الحديث والحديث يدل على انه لا يجوز الشروع في النافلة عند إقامة الصلاة من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما وقد اختلف الصحابة والتابعون ومن بعدهم في ذلك على تسعة أقوال أحدها الكراهة وبه قال من الصحابة عمر بن الخطاب وابنه عبد الله بن عمر على خلاف عنه في ذلك وأبو هريرة ومن التابعين عمرو بن الزبير ومحمد بن سيرين وابراهيم

بالناس فقال أبو بكر وكان رجلا رقيقا) (أمر بن الخطاب رضي الله عنه تواضعا منه) (يا عمر صل بالناس) (أو قال ذلك الخفي لانه فهم ان أمر الرسول في ذلك ليس للايجاب أو للعدو المذكور) (فقال له عمر أنت أحق بذلك) (مضى أي انه ضللك أو لأمر الرسول إليك) (فصلى أبو بكر تلك الايام) التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها مريضا (وباقى الحديث تقدم) وفيه فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم والنبي صلى الله عليه وآله وسلم قاعده فهو حجة واضحة امامة القاعدين المعذورين للقائم وقد أطلق الحافظ في الفتح

في بيان ذلك وأدلتها فان شئت فراجعها وتروا هذا الحديث خمسة والثلاثة الاول منهم كوفون وفيه الحديث والعنونة والقول وأخرجه مسلم والنسائي (وعنها) أي عن عائشة رضي الله عنها حديث صلاة النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) في بيته وهو شاك تقدم وفي هذه الرواية قال صلى الله عليه وآله وسلم (واذا صلى جالساً فصلوا جلوساً) والامر بالجلوس كان للندب وتقريره قيامهم خلفه كان لبيان الجواز وعلمهم هذا البحث في القح قال الحميدي ٣٣١ هو في مرضه القديم ثم صلى بعد ذلك جالساً

والناس خلفه قياماً لم يأمرهم بالعود وانما يؤخذ بذلك آخره قال آخر من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم (من البراء) رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) إذا قال سمع الله لمن حمده بكسر الميم (لم يحسن) بفتح الهمزة وكسر النون وضمة هاء ال حنيت العود وحنوته أي لم يقوس (أحد منّا) ظهره حتى يقع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) حال كونه (ساجداً) وعن أبي بصير حتى تقع جبهته على الأرض (ثم نزع سجوداً بعده) جمع ساجد أي بحيث يتأخر ابتداء فعلهم عن ابتداء فعله ويتقدم ابتداء فعلهم عن فراغه صلى الله عليه وآله وسلم من السجود لانه لا يجوز التقدم على الامام ولا التخلف عنه ولا دلالة فيه على ان المأموم لا يشرع في الركن حتى يقبضه الامام خلافاً لابن الجوزي واستدل به على جواز النظر الى الامام لاتباعه في اتقالاته ورواه هذا الحديث سنن توفيه مصابي عن مصابي ابن مصابي كلاًهما من انصار سكتا الكوفة

النخعي وعطاء بن ابي رباح وطاوس ومسلم بن عقيل وسعيد بن جبير ومن الائمة سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد واهن وأبو ثور ومحمد بن جرير ~~هكذا أطلق~~ الترمذي الرواية عن الثوري وروى عنه ابن عبد البر والنووي تفصيلاً وهو انه اذا خشى فوت ركعة من صلاة الفجر دخل معهم وترك سنة الفجر والاصلاها وسبأ في القول الثاني انه لا يجوز صلاة ثني من النوافل اذا كانت المكتوبة قد قامت من غير فرق بين ركعتي الفجر وغيرهما قاله ابن عبد البر في التمهيد القول الثالث انه لا بأس بصلاة سنة الصبح والامام في الفريضة يحكمه ابن المنذر عن ابن مسعود ومروك والحسن البصري ومجاهد ومكحول وجاهد بن ابي سليمان وهو قول الحسن بن حي فترق هؤلاء بين سنة الفجر وغيرها واستدلوا بما رواه البيهقي من حديث أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة الا ركعتي الصبح وأجيب عن ذلك بان البيهقي قال هذه الزيادة لأصل لها وفي اسنادها حجاج بن نصر وعبد بن كثير وهما ضعيفان على انه قد روى البيهقي عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة قبل يا رسول الله ولا ركعتي الفجر قال ولا ركعتي الفجر وفي اسناده مسلم بن خالد الزنجي وهو متكلم فيه وقد وثقه ابن حبان واحتج به في صحيحه القول الرابع التفرقة بين أن يكون في المسجد أو خارجه وبين أن يخاف فوت الركعة الاولى مع الامام أو لا وهو قول مالك فقال اذا كان قد دخل المسجد فليدخلك مع الامام ولا يركعهما يعني ركعتي الفجر وان لم يدخل المسجد فان لم يخف أن يفوته الامام بركعة فليركع خارج المسجد وان خاف أن يفوته الركعة الاولى مع الامام فليدخلك وليصل معه القول الخامس انه ان خشى فوت الركعتين معا وان لا يدرك الامام قبل رفعه من الركوع في الثانية دخل معه ولا يركعهما يعني ركعتي الفجر خارج المسجد ثم يدخل مع الامام وهو قول أبي حنيفة وأصحابه كما يحكمه ابن عبد البر وحكي عنه أيضاً نحو قول مالك وهو الذي يحكمه الخطابي وهو موافق لما حكاه عنه أصحابه وحكي النووي عنه مثل قول الاوزاعي الا في ذكره القول السادس انه يركعهما في المسجد الا أن يخاف فوت الركعة الاخرة فاما الركعة الاولى فليركع وان فاتته وهو قول الاوزاعي وسعيد ابن عبد العزيز وحكمه النووي عن أبي حنيفة وأصحابه القول السابع يركعهما في المسجد وغيره الا اذا خاف فوت الركعة الاولى وهو قول سفيان الثوري حكى ذلك عنه ابن عبد البر وهو مخالف لما رواه الترمذي عنه القول الثامن انه يصلهما وان فاتته

وفيه الحديث جمعاً وافراداً والعنونة والقول وأخرجه البخاري وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي (عن أبي هريرة) رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال أما يخشى أحدكم أو لا يخشى أحدكم) الثالث من الراوي (اذا رفع رأسه) من السجود فهو نص في السجود لحديث حفص بن عمر عن شعبة عن أبي داود الذي يرفع رأسه والامام ساجداً ويلتحق به الركوع ليكون في معناه ونص في السجود المنطوق به لم يذكر فيه لان المصلي أقرب ما يكون فيه من ربه ولا نه غاية الخضوع

المطلوب كذا قرر في الفتح وتعبه صاحب العدة بأنه لا يجوز تخصيص رواية البخاري برواية أبي داود لأن الحكم فيها سواء ولو كان الحكم مقصوراً على الرفع من السجود لكان لهوى التخصيص وجهه قال وتخصيص السجدة بالذكري رواية أبي داود من باب سرايل تقيمكم المرو لم يعكس الأمر لأن السجود أعظم (قبل) رفع (الامام أن يجعل الله رأسه) التي جنت بالرفع (رأس حمار) حقيقة بأن يمسح ٢٣٢ اذ لا مانع من وقوع المسخ في هذه الامة كما يشهد له حديث أبي مالك الاشعري

ففيه ذكر الحسف وفي آخره ويمسح آخرين قدرة وخنازير الى يوم القيامة أو تحول هيئته الحسية أو المعنوية كالبلادة الموصوف بها الحمار فاستعير ذلك للجاهل ورد بان الوعيد بأمر مستقبل وهذه الصفة حاصله في فاعل ذلك عند فعله ذلك (أو يجعل الله صورته صورة حمار) بالشك من الراوى والمسلم أن يجعل الله وجهه وجه حمار ولا بن حبان أن يحول الله رأسه وأمسك بالظاهران الاختلاف حصل من تعدد الواقعة أو هو من تصرف الرواة ثم ان ظاهر الحديث يقتضي تحريم الفعل المذكور لما تعدد عليه بالمسح وبه جزم ان روى في المجموع ومع القول بالتحريم فالجهور على ان فاعله بانه وتجزي الصلاة وقال ابن مسعود لرجل سبق امامه لا وحده صليت ولا بامامك اقتديت وعن ابن عمر تبطل الصلاة به قال أحادي رواية وأهل الظاهر بناء على أن النهي يقتضي الفساد وقد ورد المزجر عن الخفض والرفع قبل الامام عند الجزاء من حديث

صلاة الامام اذا كان الوقت واسمأ قاله ابن الجلاب من المالكية القول التاسع أنه اذا سمع الإقامة لم يحل له الدخول في ركعتي الفجر ولا في غيرهما من النوافل سواء كان في المسجد أو خارجه فان فعل فقد عصي وهو قول أهل الظاهر ونقله ابن حزم عن الشافعي وعن جمهور السلف وكذا قال الخطابي وحكي الكراهة عن الشافعي وأحمد وحكي القرطبي في المنهم عن أبي هريرة وأهل الظاهر انه لا تنعقد صلاة تطوع في وقت إقامة الفريضة وهذا القول هو الظاهر ان كان المراد بإقامة الصلاة الإقامة التي يتولها المؤذن عند ارادة الصلاة وهو المعنى المتعارف قال العراقي وهو المتبادر الى الأذهان من هذا الحديث والاحاديث المذكورة في شرح الحديث الذي بعده هذا يدل على ذلك لا اذا كان المراد بإقامة الصلاة فعلها كما هو المعنى الحقيقي ومنه قوله تعالى الذين يقيمون الصلاة فانه لا كراهة في فعل النافلة عند إقامة المؤذن قبل الشروع في الصلاة واذا كان المراد بالمعنى الاول فهل المراد به القرع من الإقامة لانه حينئذ يشرع في فعل الصلاة أو المراد شروع المؤذن في الإقامة قال العراقي يحتمل أن يراد كل من الامرين والظاهر ان المراد شروعه في الإقامة لانه المأمورون لا درك التحريم مع الامام ومما يدل على ذلك قوله في حديث أبي موسى عند الطبراني ان النبي صلى الله عليه وسلم رأى رجلاً صلى ركعتي الفجر حين أخذ المؤذن يقيم قال العراقي واسناده جيد ومثله حديث ابن عباس الا في قوله فلا صلاة يحتمل أن يتوجه النفي الى العصاة أو الى الكمال والظاهر توجهه الى العصاة لانها أقرب المجازين الى الحقيقة وقد قدمنا الكلام في ذلك فلا تنعقد صلاة التطوع بعد إقامة الصلاة المكتوبة كما تقدم عن أبي هريرة وأهل الظاهر قال العراقي ان قوله فلا صلاة يحتمل أن يراد فلا يشرع حينئذ في صلاة عند إقامة الصلاة ويحتمل أن يراد فلا يشتغل بصلاة وان كان قد شرع فيها قبل الإقامة بل يقطعها المصلي لا درك فضيلة التحريم أو انها سبيل بنفسها وان لم يقطعها المصلي يحتمل كلام الامرين وقد بالغ أهل الظاهر فقالوا اذا دخل في ركعتي الفجر أو غيرهما من النوافل فأقيمت صلاة الفريضة بطلت الركعتان ولا فائدة في ان يسلم منهما ولو لم يبق عليه منهما غير السلام بل يدخل كما هو بائنه التكبير في صلاة الفريضة فاذا أتم الفريضة فان شأه ركعها وان شأه لم يركعها قال وهذا غلو منهم في صورة ما اذ لم يبق عليه غير السلام فليت شعري أيهما أطول زماناً مدة السلام أو مدة إقامة الصلاة بل يمكنه أن يتبأ بعد السلام لتحصيل أكمل الاحوال في الاقتداء قبل تمام الإقامة نعم قال الشيخ أبو حامد من الشافعية ان الافضل لخروجه

أبي هريرة صرفوا الذي يخفض فيه مع قبل الامام انما فاصيته بيد شيطان وعزاه في مجمع الزوائد الى الطبراني في الاوطى من وقال اسناده حسن وأخرجه عبد الرزاق ومالك في الموطأ من هذا الوجه موقوفاً قال في الفتح وهو محفوظ وفي الحديث كمال شفقتة صلى الله عليه وآله وسلم بأمته وبيانه لهم الاحكام وما يقرب عليها من الثواب والعقاب واستدل به على جواز المقارنة ولادلا فيه لا تعدل بمطابقة على منع المسابقة وبمنهجه على طلب المتابعة وأما المقارنة فيكون عنها وقال ابن بركة

استدل بظاهره قوم لا يعلمون هل جواز التماسخ قال في الفتح وهو مذهب ودي مبنى على دعاوى بغير برهان والذي استدل
بذلك منهم انما استدل بأصل النسخ لا بخصوص هذا الحديث وقال صاحب القبس ليس للتقدم قبل الامام سبب الاطلب
الاستحجال ودواؤه أن يستحضره لا يسلم قبل الامام فلا يستعمل في هذه الافعال انتهى وهي اطيقة نفيسة وذكر الفقيه ابن
حجر الهيتمي في مسانيد ما لفظه ان بعض الأئمة تردد مدعية الى شيخه في بيته ٣٣٣ لسمع عليه فكان داعيا بينه وبين

الطلبة ستر منيع لا يستطیع أحد
منهم رؤية شيء من بدن الشيخ
فتخلف عن أصحابه مرة لما حجة
فان رأى الشيخ النحل خائفا فقال
له قد لازمتني هذه المدة الطويلة
ولم يقع بصرك على فهل ترى ان
أكشف لك السر لئلا ترى قال نعم
فراى ذلك الامر الم هول وهو ان
الوجه أوالصورة كلها كالخمار
في جميع صفاته وكيفية ان ثم بينه
سبب ذلك انه لما علم على قوله
صلى الله عليه وآله وسلم أيايحيى
الذى بقدم على الامام أن يحول
الله وجهه وجهه حمارا وصورة
صورة حمار استبعد أن يكون
هذا حقيقة واعتقده ان يتغير
فقط ثم سبق الامام فحول بوقته
فلزم هذه الساترة والاحماع من
ورائهم انتهى ورواة هذا الحديث
الاربعة ما بين بصرى وواسطى
ومدني وفيه التحديث والعنينة
والسماع والقول وأخرجه الائمة
السة (عن أنس رضى الله
تعالى عنه عن النبي صلى الله
عليه وآله وسلم قال اسمعوا
وأطيعوا) فوافيه طاعة الله
(وان استعمل) متبعا للمفعول
اي وان جعل عاملا عليكم عبد

من النافلة اذا أداها انما هما الى فوات فضيلة التحريم وهذا واضح انتهى قوله الا
المكتوبة الاف والالام ليست اعموم المكتوبات وانما هي راجعة الى الصلاة التي
أقيمت وقد ورد التصريح بذلك في رواية لاحد بل لفظ فلا صلاة الا المكتوبة التي أقيمت
وكذلك في رواية لابي هريرة ذكرها ابن عباد البرقي التمهيد وكذا ذكره المصنف في حديث

الباب (وعن عبد الله بن مالك ابن بختبة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد
أقيمت الصلاة يصلي ركعتين فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم لاث به الناس

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الصبح أربعاً الصبح أربعاً متفق عليه) وفي الباب
عن عبد الله بن سرجس عن مسلم وأبي داود والنسائي وابن ماجه قال جاء رجل والنبي
صلى الله عليه وسلم يصلي الصبح فصلى ركعتين قبل أن يدخل في الصلاة فلما انصرف رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال له يا فلان بأى صلاتك اعتددت بالتي صليت وحده أو بالتي
صليت معنا وعن ابن عباس عند أبي داود والطيالسي قال كنت أصلي وأخذ المؤذن في
الاقامة فجذبني النبي صلى الله عليه وسلم وقال أتصلي الصبح أربعاً ورواه أيضا البيهقي
والبزار وأبو يعلى وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک وقال انه على شرط الشيخين
والطبراني وعن أنس عند البزار قال خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أقيمت
الصلاة فرأى ناسا يصلون ركعتي الفجر فقال صلاتان معا انتهى ان تصلياً اذا أقيمت
الصلاة وأخرجه مالك في الموطأ وعن زيد بن ثابت عند الطبراني في الاوسط قال رأى
رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا يصلي ركعتي الفجر وبلا يقيم الصلاة فقال أصلاتان
معا وفي اسناده عبد المنعم بن بشير الانصاري وقد ضعفه ابن معين وابن حبان وعن أبي
موسى عند الطبراني في الكبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يصلي ركعتي
الغداة حين أخذ المؤذن يقيم فغمز النبي صلى الله عليه وسلم منكبه وقال الا كان هذا
قبل هذا قال العراقي واسناده جيد وعن عائشة عند ابن عبد البر في التمهيد ان النبي
صلى الله عليه وسلم خرج حين أقيمت صلاة الصبح فرأى ناسا يصلون فقال أصلاتان معا
وفي اسناده شريك بن عبد الله وقد اختلف عليه في وصله وارساله قوله لاث به الناس اي
اخطأوا به والتفوا عليه قال في القاموس والالتياث الاختلاط والالتفاف والحديث
يدل على كراهة صلاة سنة الفجر عند اقامة الصلاة المكتوبة وقد تقدم بسط الخلاف في
ذلك في شرح الحديث الذي قبله فان قيل قد روى ابن ماجه من حديث علي عليه السلام

(حبشي كان رأسه زينة) في شدة الوداد أول قصر الشعر وتخلله وفيه انه اذا أمر بطاعته أمر بالصلاة خلقه فانه ابن بطال
ويحتمل أن يكون ما خوذ من جهة ما جرت به عادتهم ان الامير هو الذي يقول الامامة بنفسه أو نائبه وأخرج مسلم عن أبي ذر
قال ان خليلي صلى الله عليه وآله وسلم أوصاني ان اتبع وأطيع وان كان عبدا حبشيا ابجدع الاطراف وأخرجه الحاكم
والبيهقي وفيه قصة ان أبا ذر انتهى الى الرتبة وقد أقيمت الصلاة فاذا عبديومهم فقيل هذا أبو ذر فذهب بتأخر فقال أبو ذر

أوصاني خليلي صلى الله عليه وآله وسلم الخ فقيهه دلالة على صحة إمامة العبد وهو أصرح في مقصود الباب واستدل به على المنع من القيام على السلاطين وأن جازوا لأن القيام عليهم غالباً يعضى إلى إشدعائهم يشكر عليهم ووجه الدلالة منه أنه أمر بطاعة العبد الحبشي والإمامة العظمى إنما تكون بالاستحقاق في قريش فيكون غيرهم متعللاً فإذا أمر بطاعته استلزم المنهي عن مخالفة والقيام عليه ورواة ٢٢٤ هذا الحديث ما بين بصري وواسطي وفيه التحديث والعنفة والقول وأخرجه

البخاري أيضاً في الصلاة ولا يحكم وابن ماجه في الجهاد (عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا أي الأئمة) (الكم) أي لا يكتم (فان أصابوا في الأركان والشروط والسنن) (فإنكم) فواب صلاتكم ولهم أي ثواب صلاتهم وهذه اللفظة ليست في البخاري وهي في مسند أحمد والمراد أن لهم ثواب صلاتهم وزعم ابن بطال أن المراد بلا صابة هنا أصابة الوقت واستدل بحديث ابن مسعود مرفوعاً لعليكم تذكرون أقواماً يصلون الصلاة لغير وقتها فإذا أدركتهم فصلوا في بيوتكم في الوقت ثم صلوا معهم واجعلوا هاججة وهو حديث حسن أخرجه ابن أبي عمير قال فالتقدير على هذا فان أصابوا الوقت وان أخطأ الوقت فلكم يعني الصلاة التي في الوقت وأجاب عنه الحافظ بأن زيادة لهم كما في رواية أحمد تدل على أن المراد صلاتهم معهم لا عند الانقراض وكذلك أخرجه الاسماعيلي وأبو نعيم في مستخرجيهما وكذلك أخرجه الزيادة ابن حبان من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عقبة بن عامر حديث مرفوعاً بلفظ من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية لأحمد في هذا الحديث قال صلوا الصلاة لوقتها واكلا الركون والسجود فهي لكم ولهم قال في الفتح هـ ذابين أن المراد ما هو أعم من أصابة الوقت قال ابن المنذر هذا الحديث يدل على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاته من خلفه وقوله إن أخطأ الركن كعب الخطيئة ولم يرد الخطأ المقابل للعبادة

أنه قال كان النبي صلى الله عليه وسلم إلى الركعتين عند الإقامة فكيف الجمع بينهما وبين أحاديث الباب فقبل أن ذلك خاص بالإمام وقيل بالنبي صلى الله عليه وسلم والاولى أن يقال إن في إسناد الحديث الحرث الأعور وهو ضعيف كما علم بل قدرى بالكذب فلا حاجة إلى تكلف الجمع

• (باب الاوقات المنهي عن الصلاة فيها) •

(عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس متفق عليه وفي لفظ لا صلاة بعد صلاتين بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب حتى تطلع الشمس) عمر بن الخطاب أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تغرب الشمس ورواه أبو هريرة مثله متفق عليه ما وفي لفظ عن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس رواه البخاري ورواه أحمد وأبو داود وقال فيه بعد صلاة العصر) في الباب عن جماعة من الصحابة منهم عمرو بن عبسة وابن عمر وسيد كذا ذلك المصنف وعن ابن مسعود عند الطحاوي بالنظر كأنه منهي عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ونصف النهار وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عند الطبراني في الاوسط قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تصلوا بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس وعن معاذ بن عمرو أشار إليه الترمذي وذكره ابن سيد الناس في شرحه بنحو حديث أبي سعيد وعن زيد بن ثابت عند الطبراني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الصلاة بعد العصر وعن كعب بن مرة عند الطبراني أيضاً بنحو حديث عمرو بن عبسة الآتي وعن سلمة بن الأكوع أشار إليه الترمذي وعن علي عند أبي داود قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي في أثر كل صلاة مكتوبة ركعتين إلا الفجر والعصر وفي الباب عن جماعة ذكرهم الترمذي والحافظ في التلخيص قوله لا صلاة قال ابن دقيق العيد صيغة النفي إذا دخلت في القضاة الشارع على فعل كان الاولى حملها على نفي الفعل الشرعي لا الحسبي لأننا لو حملناه على نفي الحسبي لاحتجنا في تصحيحه إلى إضمار والاصل عدمه وإذا حملناه على الشرعي لم نخرج إلى إضماره هذا وجه الاولوية وعلى هذا فهو نفي عمي النهي والتقدير لا تصلوا كما تقدم التصريح بذلك في

مستخرجيهما وكذلك أخرجه الزيادة ابن حبان من حديث أبي هريرة وأبو داود من حديث عقبة بن عامر حديث مرفوعاً بلفظ من أم الناس فأصاب الوقت فله ولهم وفي رواية لأحمد في هذا الحديث قال صلوا الصلاة لوقتها واكلا الركون والسجود فهي لكم ولهم قال في الفتح هـ ذابين أن المراد ما هو أعم من أصابة الوقت قال ابن المنذر هذا الحديث يدل على من زعم أن صلاة الإمام إذا فسدت فسدت صلاته من خلفه وقوله إن أخطأ الركن كعب الخطيئة ولم يرد الخطأ المقابل للعبادة

لانه لا اثم فيه قال المهلب فيه جواز الصلاة خلف البر والفاجر واستدل به البخاري على انه تصح صلاة المأمومين اذا كان امامهم
 ع. ثا وعليه الاعادة قال في الفتح واستدل به غيره على اعم من ذلك وهو صحة الانتقام عن يحمل بشئ من الصلاة ركعا كان أو غيره
 اذا اثم المأموم وهو وجه عند الشافعية بشرط أن يكون الامام هو الخطيئة أو نائبه والاصح عندهم صحة الاقتداء الامن علم
 انه تركوا وجبا ومنهم من استدل به على الجواز مطلقا وهو الظاهر من الحديث ٢٢٥ ويؤيده ما رواه المصنف عن الثلاثة

الخطاة ارضى الله تعالى عنهم كذا
 في نيل الاوطار للشوكاني رحمه
 الله والذي ذكره صاحب المنتقى
 بقوله وقد صح عن عمر انه صلى
 بالناس وهو جنب ولم يعلم فأعاد
 ولم يمدوا وكذلك عثمان وروى
 عن علي انه صلى (وان اخطوا)
 أنكبوا الخطيئة في صلاتهم
 ككروهم محدثين مثلاً (فلكم)
 فواها (وعليه م) عنها قال
 ابن تيمية رحمه الله في فتاويه فجعل
 صلى الله عليه وآله وسلم خطأ
 الامام عليه دون المأموم فلو نسي
 الامام طهارة الحدث وصلى ناسيا
 فعليه أن يعيد الصلاة بطهارة بلا
 نزاع ولا اعادة على المأموم عند
 جمهور العلماء كمالك والشافعي
 وأحمد في المنصوص المشهور
 عنه كما جرى ذلك لعمر وعثمان
 انتهى ورواه هذا الحديث السنة
 ما بين بغدادى وكوفي ومديني
 وفيه التصديت والعنفنة
 والقول وتقرى بانراجه البخارى
 (عن ابن عباس رضى الله تعالى
 عنهم احديث ميمية في بيت خالته
 تقدم وفي هذه الرواية قال ثم نام
 حتى نفض وكان اذا نام نفض ثم اناه
 المؤذن فخرج) من بيته الى

حديث أبي هريرة وابن عمرو بن العاص وسياق حديث علي وحكي أبو الفتح اليعمرى
 عن جماعة من السلف انهم قالوا ان النهى عن الصلاة بعد الصبح وبعد العصر انما هو
 اعلام بانه لا يتطوع بعدهما ولم يقصد الوقت بالنهى كما قصد به وقت الطلوع ووقت
 الغروب ويؤيد ذلك ما رواه أبو داود والنسائي باسناد حسن كما قال الحافظ عن علي عليه
 السلام عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تصلوا بعد الصبح ولا بعد العصر الا أن تكون
 الشمس نقيصة وفي رواية اخرى تفعة قد دل على ان المراد بالعبدة ليس على عمومها وانما المراد
 وقت الطلوع ووقت الغروب وما قاربهما كذا في الفتح قوله بعد صلاة العصر وبعد
 صلاة الفجر هذا نص صحيح بان الكراهة منه لاقعة بفعل الصلاة لا بدخول وقت الفجر
 والعصر وكذا قوله في الرواية الاخرى لا صلاة بعد الصلوتين وكذا قوله في رواية ابن عمر
 لا صلاة بعد صلاة الصبح وكذا قوله في حديث عمرو بن عبسة الا ترى صل صلاة الصبح ثم
 اقصر وقوله حتى تصلى العصر ثم اقصر فتحمل الاحاديث المطلقة على الاحاديث المتقدمة
 بهذه الزيادة وقد اختلف أهل العلم في الصلاة بعد العصر وبعد الفجر فذهب الجمهور الى
 انها مكروهة وادعى النووي الاتفاق على ذلك وتعليقه الحافظ بانه قد حكى عن طائفة
 من السلف الاباحة مطلقا وان احاديث النهى منسوخة قال وبه قال داود وغيره من
 أهل الظاهر وبذلك حرم ابن حزم وهو أيضا مذهب الهادي والقاسم عليهم السلام وقد
 اختلف القائلون بالكراهة فذهب الشافعي والمؤيد بالله الى انه يجوز من الصلاة في هذين
 الوقتين ما له سبب واستدلوا بصلاة الله عليه وسلم سنة الظهر بعد العصر وقد تقدم
 الجواب عن هذا الاستدلال في باب تحية المسجد وذهب أبو حنيفة الى كراهة التطوعات
 في هذين الوقتين مطلقا وحكى عن جماعة منهم أبو بكرة وكعب بن عجرة المنع من صلاة
 النرض في هذه الاوقات واستدل القائلون بالاباحة مطلقا بأدلة منها دعوى النسخ
 لاحاديث الباب صرح بذلك ابن حزم وغيره وجعلوا الناسخ حديث من أدرك من الصبح
 ركعة قبل ان تطلع الشمس ومن أدرك من العصر ركعة قبل ان تغرب الشمس وقد
 تقدم ولكن خص الصلاة انرض فلا يصلح للنسخ احاديث الباب على فرض تأخره وغاية
 ما فيه تخصيص صلاة النريضة من عموم النهى واستدلوا أيضا بحديث صلواته صلى الله
 عليه وسلم تركه في الظهر بعد العصر وقد تقدم الجواب عنه واستدلوا أيضا بحديث علي
 المتقدم لتقييم النهى فيه بقوله الا أن تكون الشمس بيضاء نقيصة وقد تقدم ان الحافظ
 قال في الفتح ان اسناد حسن وقال في وضع آخر منه ان اسناده صحيح وهذا وان كان

المسجد (فصل) بالناس (ولم يتوضأ) لانه كان لا يتقضى وضوءه بالمأموم مضطجعا لاستيقاظه ولانه ارضى هذا حديث نومه في
 الوادى حتى طلعت الشمس لان رؤية الشمس والفجر بالعين لا بالقلب كما مر وهذا الحديث من السباحيات واستفاد منه عمرو
 ابن الحرث برواية بكير العلوي برجل وفيه ثلاثة من التابعين مدينون على نسق واحد والتحديث والعنفنة (عن جابر بن عبد الله
 رضى الله تعالى عنها ان معاذ بن جبل) رضى الله تعالى عنه (كان يصلى مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عشاء الآخرة

هكذا ازادة مسلم فاعلمها التي كان يواظب فيها على الصلاة مرتين (ثم يرجع في يوم قومه) والبخاري في الادب فصل في بهم الصلاة المذكورة ولشأنه في صلته يومه في بيئته وفيه حجة للشافعي وأحد أنه تصح صلاة المفترض خلف المتنفل كما تصح صلاة المتنفل خلف المفترض لأن ما إذا كان قد سقط فرضه بصلاته مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكانت صلاته بقومه نافذة وهم مفترضون وهذا واضح جدا لا ريب ٣٣٦ فيه وقد وقع التصريح بذلك في رواية الشافعي والبيهقي هي له تطوع ولهم

مكتوبة العشاء قال الامام الشافعي في الامم وهذه الزيادة صحيحة وخاف في ذلك مالك وأبو حنيفة فقالا لا تصح والحديث بحجة عليهما (فصل في بهم العشاء) فقرأ بالبقرة أي ابتداء بقراءتها واستلم فاتت سورة البقرة (فانصرف الرجل) هو حزم بن أبي بن كعب كما رواه أبو داود وابن حبان وأوحام بن ملهان خال أنس قاله ابن الأثير أو هو مسلم ابن الحرث حكا الخطيب أو ال للجنس أي واحد من الرجال والمعروف تعريف الجنس كالنكرة في مؤداء والنسائي فانصرف الرجل فصل في ناحية المسجد وهو يحتمل أن يكون قطع الصلاة أو القدوة وفي مسلم فانصرف رجل فسلم ثم صلى وحده وهو ظاهر في أنه قطع الصلاة من أصلها ثم استأنفها فيمضي على جواز قطع الصلاة وابطالها بالعدول خلافا للحنفية والمالكية قال في الفتح وسائر الروايات يدل على أنه قطع القدوة تقبلا ولم يخرج من الصلاة بل استمر فيها منفردا قال في شرح المهذب له أن يقطع القدوة ويتم صلاته منفردا وإن لم يخرج منها

صالحا للقيمة الأحاديث المذكورة في الباب القاضية بجمع الصلاة بعد صلاة العصر على الإطلاق بما عدا الوقت الذي تكون الشمس فيه به قضاء نفية لكنه أخص من دعوى مدعى الإباحة للصلاة بعد العصر وبعد الفجر مطلقا واستدلوا أيضا بما رواه مسلم عن عائشة أنها قالت وهم عمر أنما هي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتحري طلوع الشمس وغروبها وبما رواه البخاري عن ابن عمر أنه قال أصلي كما رأيت أصحابي يصلون ولا أنهي أحدا يصلي بليل أو نهار ما شاء غير أن لا تتحرر واطلوع الشمس ولا غروبها ويجب عن الاستدلال بقول عائشة بان الذي رواه عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ثابت من طريق جماعة من الصحابة كما تقدم فلا اختصاص له بالوهم وهم مثبتون وناقولون للزيادة فروايتهم مقدمة وعدم علم عائشة لا يستلزم العدم فقد علم غيرها بما لم تعلم ويجب عن الاستدلال بقول ابن عمر بأنه قول صحابي لا حجة فيه ولا يعارض المرفوع على أنه قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما رواه كاساني واستدلوا أيضا بما أخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تتحرروا بالصلاة ثم طلوع الشمس ولا غروبها قالوا فتحمل الأحاديث المذكورة في الباب على هذا حمل المطلق على المقيد أو تبني عليه بناء العام على الخاص ويجب بان هذا من التخصيص على أحد أفراد العام وهو لا يصلح للتخصيص كما تقرر في الأصول واعلم ان الأحاديث القاضية بكراهة الصلاة بعد صلاة العصر والفجر عامة فإما كان أخص منها مطلقا كحديث يزيد بن الأسود وابن عباس الاتمين في الباب الذي به هذا وحديث علي المتقدم وقضاء سنة الظهر بعد العصر وسنة الفجر بعده للأحاديث المتقدمة في ذلك فلا شك انها مخصوصة لهذا العموم وما كان ينفه وبين أحاديث الباب عموم وخصوص من وجه كحديث تحية المسجد وأحاديث قضاء الفوائت وقد تقدمت والصلاة على الجنائز لقوله صلى الله عليه وسلم ياء على ثلاث لا تؤخرها الصلاة إذا أتت والجنائز إذا حضرن الحديث أخرجه الترمذي وصلاة الكسوف لقوله صلى الله عليه وسلم فإذا رأيتموها فافزعوا إلى الصلاة والركعتين عقب التطهر لحديث أبي هريرة المتقدم وصلاة الاستخارة للأحاديث المتقدمة وغير ذلك فلا شك انها أعم من أحاديث الباب من وجه وأخص منها من وجه وليس أحد العمومين أولى من الآخر بحجة له خاصة ما في ذلك من التحكم والوقف هو المتعين حتى يتبع الترجيح بأمر خارج (وعن عمرو بن عبس) قال قلت يا نبي الله أخبرني عن الصلاة قال صل صلاة الصبح ثم انصرف عن الصلاة حتى تطلع الشمس وترتفع فأنما تطلع حين تطلع بين قرني شيطان

قال وفي هذه المسئلة ثلاثة أوجه أحدها أن يجوز له أن يغيب عذر والناسي لا يجوز مطلقا والثالث يجوز له أن يغيب عذر ولا يجوز له أن يغيب عذر على الأصح انتهى (فكان ما عدا تناول منه) بسوء فقال كمال ابن حبان والبخاري في الادب انه منافق (فبلغ ذلك) النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ولقد أتاني فقال معاذ لئن أصبحت لا ذكرن ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر ذلك له فإرسل إليه فقال ما الذي حملك على الذي صنعت فقال يا رسول الله علمت على ناضح لي بالنهار فحقت وقد أقيمت الصلاة

قد دخلت المسجد فدخلت معه في الصلاة فقرأ سورة كذا وكذا فانصرفت فصليت في ناحية المسجد (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم أنت (فتمان) أنت (فتمان) أنت (فتمان) قال ذلك (ثلاث مرار) ولا ينبغي أن يقرأ من غير أن يقرأ الجماعة صادقة منها لان التطويل كان سببا للغرور من الصلاة وترك الجماعة وفي الشعب لليه في باسناد صحيح عن عمر لا ينبغي غضوا الله الى عباده يكون أحدهم اماما فيطول على القوم حتى يفيض اليهم ما هم فيه ولا ينبغي ٣٣٧ عينة أفنان به - مزة الاستهزام الانكاري والتكرار للتأكيد (أو قال

فانما فائنا فائنا) أى تكون فائنا والشك من الراوى وقال البرماوى كالكرمانى من جابر (وأمره) صلى الله عليه وآله وسلم لم أن يقرأ (بسورة تين من أوسط المفضل) يؤمن به - ما قوله قال عمرو بن دينار لأخفافهما نعم في رواية سليمان بن حبان عن عمرو وأقرأ والشمس وضحاها وسبح اسم ربك الأعلى ونحوهما وللإسراج أما يكفرك أن تقرأ بالسماء والطارق والشمس وضحاها وفي مسند وهب أقرأ سبح اسم ربك الأعلى والشمس وضحاها ولا حياء نادى اقترت الساعة والسور التي مثل بهن من قصار المفضل فاعله أراد المعتدل أى المناسب للعال منها وكان قول عمرو والاول وقع منه في حال تحديده اشعبة ثم ذكره وأول المفضل من الجرات أو من القتال أو من الفتح أو من ق وطواله الى سورة عم وأوسطه الى الضحى أو طواله الى الصف وأوسطه الى الانشقاق والقصار الى آخره كلها أقوال واستتبط من الحديث همة اقتداء

وحينئذ يسجد لها الكفار ثم مل فان الصلاة مشهودة شحذ حتى يسقط الظل بالريح ثم أقصر عن الصلاة فان حينئذ تسجد جهنم فاذا أقبل الى مفضل فان الصلاة مشهودة بحضوره حتى صلى العصر ثم أقصر عن الصلاة حتى تغرب فانها تغرب بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار رواه أحمد ومسلم ولا يروى داود ونحوه وأوله عنده قلت يا رسول الله أى الليل أسمع قال جوف الليل الآخر فصل ما شئت فان الصلاة مشهودة مكتوبة حتى صلى الصبح) قوله وترفع فيه ان انتهى عن الصلاة بعد الصبح لا يزول بنفس طلوع الشمس بل لا بد من الارتفاع وقد وقع عنه البخارى من حديث عمر المتقدم بالنظر حتى تشرق الشمس والاشراق الاضاءة وفي حديث عقبه الآتى - حتى تطالع الشمس بازغة وذلك يبين أن المراد بالطلوع المذكور في حديث الباب وغيره الارتفاع والاضاءة لا مجرد الظهور ذكر معنى ذلك القاضي عياض قال النووي وهو متع - بين لا عدول عنه للجمع بين الروايات وقد ورد مفسر في بعض الروايات بارتفاعها قدر ربح قوله فانها تطلع بين قرني شيطان قال النووي قبل المراد بقرني الشيطان حربه واتباعه وقيل غلبة أقباعه وانتشار فسادة وقبل القرنان ناحيتا الرأس وأنه على ظاهره قال وهذا الأقوى ومعناه أنه يدنى رأسه الى الشمس في هذه الاوقات ليكون الساجدون لها من الكفار كالساجدين له في الصورة وحينئذ يكون له ولشيعته تسلط ظاهر ويمكن من أن يلبسوا على المصلين صلاتهم بكرهت الصلاة حينئذ صياقة لها كما كرهت في الاماكن التي هي مأوى الشيطان وفي رواية لابي داود والنسائي فانها تطلع بين قرني شيطان فصل لها الكفار قوله مشهودة بحضوره أى تشهد لها الملائكة ويحضرونها وذلك أقرب الى القبول وحصول لرحمة قوله حتى يسقط الظل بالريح قال النووي معناه أنه يقوم مقابله في الشمال ليس ما تلالا المشرق ولا الى المغرب وهذا حال الاستواء انتهى والمراد أنه يكون الظل في جانب الريح ولم يبق على الارض من ظله شئ وهذا يكون في بعض أيام السنة ويقدر في سائر الايام عليه قوله تسجد بهن بالسجين المهذلة والجيم والراء أى يوقد عليهم الايقاد بالبعاقولة فاذا أقبل الى أى ظهر الى جهة المشرق والى مختصر بما بعد الزوال وأما الظل فينبع على ما قبل الزوال وبعده قوله حتى صلى العصر فيه دليل على أن وقت انتهى لا يدخل بدخول وقت العصر ولا صلاة غير المصلى وانما يذكر لكل انسان بعد صلاته نفسه حتى لو أخرها عن أول الوقت لم يكره التنفل قبلها وقد تقدم الكلام في ذلك وكذا قوله حتى

المفترض بالتنفل لان مجازا كان فرضه الاولى والثانية تغل لزيادة الحديث عند الشافعي وعبد الرزاق والدارقطني هي له تطوع ولهم فريضة وهو حديث صحيح رجاله رجال الصحيح وصريح ابن جرير في رواية عبد الرزاق بسامع فائتت تمهة تدليسه وهذا مذهب الشافعية الحنابلة خلافا للحنفية والمالكية واستتبط منه أيضا تخفيف الصلاة في اعادة لحال المأمومين وفيه أن الحاجة من أمور الدنيا عذر في تخفيف الصلاة وجوز اعادة الصلاة الواحدة

في اليوم مرتين وجواز خروج المأموم من الصلاة بعد وفية جواز صلاة المنفرد في المسجد الذي يصل فيه بالجماعة اذا كان
 اعذر وفيه الانكار بالظن لو فوجبه بصورة الاستهزام ويؤخذ منه تعزير كل أحد بحسبه والاكتفاء في التميز بالتقوى
 والانكار في المكروهات وفيه اعتذار من وقع منه خطأ في الظاهر وجواز الوقوع في حق من وقع في محذور كذا في الفتح واعتزله
 بعضهم بقوله أما هذا فلا دليل فيه لانه فعل ٢٣٨ ههنا ولم يعلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يله وما هو الاما يتفق

الكثير حال الغضب ولا دليل على
 جوازه وقد قال صلى الله عليه
 وآله وسلم لا يذر انك امرؤ فتيك
 جاهلية في كلام أقل من هذا فلو
 علم هذا لانه كرهه انتهى وهو
 اعتراض ناشئ عن عدم الاطلاع
 على طرق الحديث ففي رواية
 الامام أحمد فجاء محرم الى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم ومعه اذ
 عنده فقال يا نبي الله اني أردت أن
 أسقي نخلا الى فدخلت المسجد
 لاصلي مع القوم فاسطول تجوزت
 في صلاتي وطلعت بخلي أسقيه
 فزعم اني منافق فاقبل النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم الى معاذ
 فقال أفتان أنت أفتان أنت الخ
 ففي هذا الحديث تصريح بعلم
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 بذلك وهذا الحديث أخرجه
 مسلم والنسائي (عن أبي
 مسعود رضي الله عنه ان رجلا)
 قال في الفتح لم أقف على تسميته
 ووهـم من زعم انه حزم بن أبي بن
 كعب لان قصته كانت مع معاذ
 لا مع أبي بن كعب انتهى قلت
 وكان أبي يصل باهل قبا كذا بينه
 أبو يعلى في مسنده من حديث
 جابر فعلم بهذا ان هذه القصة غير

نصلي الصبح قال المصنف رحمه الله وهذه النصوص الصحيحة تدل على ان النبي في الفجر
 لا يتعلق بطلوعه بل بالفعل كانه انتهى والحديث يدل على كراهة التطوعات بعد صلاة
 العصر والفجر وقد تقدم ذلك وعلى كراهتها أيضا عند طلوع الشمس وعند قاعة الظهيرة
 وعند غروبها وسبأني الكلام على هذه الاوقات (وعن يسار مولد ابن عمر قال راى

ابن عمر وأنا أصلي بعد ما طلع الفجر فقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج علينا

ونحن نصلي هذه الساعة فقال ليبلغ شاهدكم غائبكم أن صلاة بعد الصبح الاركعتين

رواه أحمد وأبو داود وأخرجه أيضا الدارقطني والترمذي وقال غريب لا يعرف الا من

حديث قدامة بن موسى قال الحافظ وقد اختلف في اسم شيخه فقيل أيوب بن حصين وقيل

محمد بن حصين وهو مجهول وأخرجه أبو يعلى والطبراني من وجهين آخرين عن ابن عمر

فخوه ررواه ابن عدي من طريق محمد بن عبد الرحمن البيهقي عن أبيه عن ابن عمر ورواه

أيضا الدارقطني من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وفي استاده الافريقي ورواه أيضا

الطبراني من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وفي مسنده رواد بن الجراح ورواه

أيضا البيهقي من حديث سعيد بن المسيب مرسل وقال روى موصلا عن أبي هريرة ورواه

يصح ورواه موصلا الطبراني ابن عدي وسنده ضعيف والمرسل أصح والحديث يدل

على كراهة التطوع بعد طلوع الفجر الاركعتين الفجر قال الترمذي وهو مما أجمع عليه أهل

العلم كرهوا أن يصلي الرجل بعد طلوع الفجر الاركعتين الفجر قال الحافظ في التلخيص

دعوى الترمذي الاجماع على الكراهة لذلك يجب فان اختلف فيه مشهور حكمه ان

المنذر وغيره وقال الحسن البصري لا بأس به وكان مالك يرى أن يفعله من فاتته صلاة

بالليل وقد أطنب في ذلك محمد بن نصر في قيام الليل انتهى وطرق حديث الباب بقوى

بعضها بعضها فتمتصر للاحتجاج بها على الكراهة وقد أقرط ابن حزم فقال الروايات في أنه

لا صلاة بعد الفجر الاركعتين الفجر ساقطة مطروحة مكذوبة (وعن عتبة بن عامر قال ثلاث

ساعات نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن تصلي بينهن أو أن تقبر بينهن مونا ناهين

تطلع الشمس بازغة - حتى ترتفع - حين يقوم وتم الظهيرة وحير تصنيفه للغروب - حتى تغرب

رواه الجماعة الا البخاري) قوله ان تقبر هو بينهم الباء الموحدة وكسرها لغتان قال

النووي قال بعضهم المراد بالتقبر صلاة الجنائز وهذا ضعيف لان صلاة الجنائز لا تذكره

في هذا الوقت بالاجماع فلا يجوز تفسير الحديث بما يخالف الاجماع بل الواجب ان معناه

قصة معاذ (قال والله يا رسول الله اني لا تأخر عن صلاة الغداة) أي لأحضرها مع الجماعة واستدل

به على تسمية الصبح بذلك (من أجل فلان مما يطول بنا) أي من تطويله وخص الغداة بالركعة الأولى (فسأرت

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في موعظة أشد غضبا منه يومئذ) أي يوم أخبر بذلك للتقصير في تعلم ما ينبغي فعله كذا قال

ابن دقيق العيد ونعتبه تليده أبو الفتح البعمري بأنه يتوقف على تقدم الاعلام بذلك قال ويحتمل أن يكون ما ظهر من الغضب

لارادة الاهتمام بما يليق به عليه السلام لأصحابه ليكونوا من سماعه على بال اثلا به و من فعل ذلك الى مثله قال في الفتح هذا حسن في الباعث على أصل اظهار الغضب أما لكونه أشد فالاحتقال الثاني أرجه ولا يرد عليه انتعاب المذكور (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أن منكم منقرين) بصيغة الجمع فيه تفسير للمراد بلقطة في حديث معاذ أفان أنت (أي أيكم) أي أي واحد منكم (ما صلى بالناس) بزيادة مائتا كيد التعميم وزيادتهم مع أي ٢٣٩ الشرطة كثير وفي رواية سفيان في أم الناس

(فلم يجوز) جواب الشرط أي فليخفف بحيث لا يخل بشئ من الواجبات قال ابن رقيق العبد التأويل والتخفيف من الأمور الإضافية فقد يكون الشيء خفيفا بالنسبة الى عادة قوم طويل بالنسبة الى عادة آخرين قال وقول الفتاه لا يزيد الامام في الركوع أو السجود على ثلاث تسبيحات لا يخاف ما ورد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يزيد على ذلك لأن رغبة الصحابي في الطيرة تقتضي أن لا يكون ذلك تطويلا قال في الفتح وأولى ما أخذ حد التخفيف من الحديث الذي أخرجه ابوداود والنسائي عن عثمان بن أبي العاص ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له أنت امام قومك واقدر القوم بأضعفهم واسأده حسن واصله في مسلم (فان فيهم الضعيف والكبير وذو الحاجة) تعليل للامر المذكور ومقتضاه انه متى لم يكن فيهم من يتصف بصفة من المذكورات او كانوا شعورين رضوا بالتطويل لم يضر التطويل لاقتناء العلة

تعمد تأخير الدفن الى هذه الاوقات كما يكره تعمدا تأخير العصر الى اصفرار الشمس بلا عذره وهي صلاة المنافقين قال فاما اذا وقع الدفن بلا تعمد في هذه الاوقات فلا يكره انتهى وظاهر الحديث أن الدفن في هذه الاوقات محرم من غير فرق بين العامد وغيره لأن يخص غير العامد بالادلة القاضية برفع الجناح عنه قولنا بزرغة أي ظاهرة في التضييف ضبطه النووي في شرح مسلم بفتح التاء الصاد المجهمة وتشديد الياء والمراد به الميل والحديث يدل على تحريم الصلاة في هذه الاوقات وكذلك الدفن وقد حكى النووي الاجماع على الكراهة قال وانتقوا على جواز الفرائض المؤداهم واختلفوا في النوافل التي لها سبب كصلاة التوبة وسجود التلاوة والشكر وصلاة العبد والكسوف وصلاة الجنازة وقضاء النوائت ومذهب الشافعي وطائفة جواز ذلك كله بلكراهة ومذهب أبي حنيفة وآخرين أنه داخل في النبي اعموم الاحاديث انتهى وجهه صلاة الجنازة فهنا من جملة ما وقع فيه الخلاف ينافي دعواه الاجماع على عدم كراهتها كما تقدم عنه ومن القائلين بكراهة قضاء الفرائض في هذه الاوقات زيد بن علي واخيه بالله والداعي والامامي يحيى قالوا لنعمول النبي لا قضاء لأن داسل المنع لم يفصل واحتج القائلون بجواز قضاء الفرائض في هذه الاوقات وهم الهادي والقاسم والشافعي ومالك بقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاته أو ساءعتها فاقمها حين يذكرها الحديث المتقدم فجملة من خصص الاحاديث الكراهة وهو يحكم لانه أعم منها من وجه وأخص من وجه وليس أحد العمومين أولى بالتخصيص من الآخر وكذلك الكلام في فعل الصلاة المفروضة في هذه الاوقات اداه الأنا حديث من أدرك من الفجر ركعة قبل أن تطلع الشمس ومن أدرك من العصر ركعة قبل أن تغرب الشمس أخص من احاديث النبي مطلقة في عدم علمه بأوقد استثنى الشافعي وأصحابه وأبو يوسف الصلاة عند قائمة الظهيرة يوم الجمعة خاصة وهي رواية عن الاوزاعي وأهل الشام واسمعه دلوا بما رواه الشافعي عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم لم ينه عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الا يوم الجمعة وفي اسناده ابراهيم بن محمد بن أبي يحيى واسحق بن عباد الله بن أبي فروة وهما ضعيفان ورواه البيهقي من طريق أبي خالد الاحمر عن عبد الله شيخ من أهل المدينة عن سعد بن أبي هريرة ورواه الاثرم بسنده فيه الواقدي وهو مترول ورواه البيهقي أيضا بسنده آخر فيه عطاء بن ربحلان وهو مترول أيضا وقد روى الشافعي عن ثعلبة بن أبي مالك عن عامة الصحابة أنهم لم كانوا يملكون نصف النهار يوم الجمعة وفي الباب عن وثلة عن الطبراني قولنا حافظ بسنده واه عن أبي قتادة عند أبي

وفي رواية السقيم وزاد مسلم الصغير والطبراني اسامل والمرضع وعنده ايضا والعابر السبيل وذو الحاجة يشعل الاوصاف المذكورة وقد ذهب جماعة كابن عزم وابن عبد البر وابن بطال الى الوجوب بتمسك بظاهر الامر في قوله فليجتوز وعبارة ابن عبد البر في هذا الحديث اوضح الدلائل على ان أئمة الجمعة عيلا عنهم تخفيف الامر صلى الله عليه وآله وسلم اياهم بذلك ولا يجوز لهم التطويل لأن في الامر لهم بالتخفيف فيما عن التطويل والمراد بالتخفيف ان يكون بحيث لا يخل بسنتهم او مقاصدها

قال القسطلاني وقول ابن عبد البر ان العلة الموجبة للتحفيف عندى غير مأمونة لان الامام وان علم قوة من خلفه فانه لا يدري ما يحدث به من حادث شغل وعارض من حاجة وآفة من حادث بول او غيره وتعتقب بان الاحتمال الذى لم يقم عليه دليل لا يترتب عليه حكم فذا الشخص المأمومون ورضوا بالنظر بول لا يؤمر امامهم بالتحفيف لعارض لا دليل عليه وحديث ابى قتادة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال انى ٤٢٠ لا قوم فى الصلاة وان اريد ان أطول فيها فاعلم بقاء الصحى فالتجوز ذكره ان

دارود الاثرم أنه صلى الله عليه وسلم كره الصلاة في النهار الا يوم الجمعة وقال ان جهنم تسبح الا يوم الجمعة رفيه ايث بن أبي ساييم وهو ضعيف وهو أيضا منقطع لانه من رواية أبي الخليل عن أبي قتادة ولم يسمع منه (وعن ذكر ان مولى عائشة انها حدثته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي بعد العصر ويتهنى عنها او يواصل ويتنهى عن الواصل رواه أبو داود) الحديث في استناره محمد بن اسحق عن محمد بن عمرو بن عطاء وفيه مقال اذ لم يصرح بالتحديث وهو هنا قد عنعن فيمنظر في عنعنته كما قال الحافظ وقد قدمنا ان باب قضاء سنة الظهر ما يدل على اختصاص ذلك به صلى الله عليه وآله وسلم

* (باب الرخصة في إعادة الجماعة ورکعتي الضوaf في كل وقت) *

عن يزيد بن الأسود قال شهدت مع النبي صلى الله عليه وسلم حجة فصليت معه صلاة الصبح في مسجد الخيف فلما قضى صلاته انصرف فاذا هو برجلين في أخرى القوم لم يصليوا فقال علي بن أبي طالب فيهم اترعدوا فرائضهم فقالوا مامنهم فكانت صلواتنا معناه فقال يا رسول الله اننا كنا

فدعا له في رحلته قال ولا تنفعه رذاصه في رحلته انتم انتم مسجد جماعة فصلبوا معهم
فانهم اليكم قالوا رواء الخمسة الابن ماجه وفي انفسه لابي اود اذا اصابني احدكم في رحله

ثم أدرك الصلوة مع الإمام فليصلها معه فانهم نافلة الحديث أخرجه أيضا الدارقطني وابن حبان والحاكم وصححه ابن السكن وقال الترمذي حسن صحيح وقد أخرجهوه كلهم من طريق يعلى بن عطاء عن جابر بن يزيد بن الأسود عن أبيه قال الشافعي في القديم اسناده مجهول قال البيهقي لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير أبيه ولا لابنه جابر أو غير يعلى قال الحافظ يعلى من رجال مسلم وجابر وثقه النسائي وغيره وقد وجدنا جابر بن يزيد راويا غير يعلى أخرجه ابن مندة في المعرفة عن طريق شعبة عن إبراهيم بن أبي امامة عن عبد الملك ابن عمار عن جابر وفي الباب عن أبي ذر عن مسلم في حديث أخرجه كيف أنت إذا كان عليه السلام أمره أن يؤخروا الصلوة عن وقتها وفيه فان أدركتم أمعهم فصل فانهم نافلة وعن ابن مسعود عن مسلم نحوه وعن شداد بن أوس عن عبد البر راو عن مجاهد الديلمي عنده مالك في الموطأ والنسائي وابن حبان والحاكم وعن أبي أيوب عن شداد بن أوس أنه سأل رجل من بني أسد بن خزيمة فقال رضي أحدنا في منزله الصلوة ثم يأتي المسجد ويقام الصلوة فاصلي معهم فاجبتني نفسي من ذلك شيئا فقال أبو أيوب سألتنا عن ذلك النبي صلى الله عليه وآله ولم قال فذلك له سهم جمع وفي اسناده رجل مجهول قوله ترعدا ضم أوله وفتح فالثمة أي تقهره كذا

اشفق على امه بدل على ارادته
صلى الله عليه وآله وسلم اولا
التطوير فيدل على الجواز وانما
تركه لدليل قائم على ضرورة بعض
المأمومين وهو بكاء الصبي الذي
يشغل خاطر امه قال في القتح قال
المعمرى الاحكام انما تناط
بالغالب لا بالاصوة النادرة فينبغي
للالامة التخفيف طاقا وهذا كما
شرع الفصير في صلاة المسافر
وعال بالمشقة وهي مع ذلك تشرع
ولو لم يبق عملا بالغالب لانه لا يدرى
ما يطرأ عليه وهما كذلك انهم
ورواة هذا الحديث كاهم
كوفيون وفيه رواية تابعي عن
تابعي والتحديث والاختبار
والسمع والتول (عن جابر)
ابن عبد الله الانصاري (رضي
الله عنه حديث معاذ) نحو
ما تقدم آثارا وان النبي صلى الله
عليه وآله (وسلم قال له) اي المعاذ
افتان انت (فلولا) اي فهذه
(صليت بسج اسم ربك الاعلى
ولشمس وضحاها والليل اذا
يغشى) اي او نحوها من قصار
المفصل كما في بعض الروايات
(عن انس رضي الله عنه قال كان
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوجز

الصلوة) من الإيجاز ضد الاطباب (ويكملها) من غير نقص بل يأتي بأقل ما يمكن من الأركان وأدبها من روافد هذا قال
الحديث بصريون وفيه التحديث والعنونة والقول وخرجه مسلم وابن ماجه عن أبي قتادة الحارث بن ربيع الأنصاري (رضي
الله عنه) من النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال أتى لا قوم في الصلاة يريد أن طول) أي التماويل (فيها) وبالجملة حاله (فأجمع
بكاء الصبي) بالمداي صوتة الذي يكون معه (فأتجوز) أي فأخفف (في صلاتي كراهية أن أشق على أمه) أي المشتقة عليها وأولاد لالة

فيه على جواز ادخال الصبيان المسجد لاحتمال ان يكون الصبي في بيت يقرب من المسجد بحيث يسمع بكاءه بل هو الظاهر
 نعم فيه شفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم على أصحابه ومراعاة أحوال الكبير والصغير وجواز صلاة النساء في الجماعة مع
 الرجال روى ابن أبي شيبة عن ابن سابط ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ في الركعة الأولى بسورة نوح وستين آية فسمع
 بكاء الصبي فقرأ في الثانية ثلاث آيات ورواه هذا الحديث الستة ما بين رازي ٣٤١ ودمشق ويصاني ومدني وفيه التحديث

والنعمة والقول وأخرجه أيضا
 أبو داود والنسائي في الصلاة
 (عن النعمان بن بشير رضي
 الله عنه قال قال النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم) (وسلم تسون
 صوفكم) بإعادة القاعين بها
 على سمت واحد أو بسد الخلال
 فيها (أولها ثلثين الله) أي ليوهم
 الخافعة (بين وجوهكم)
 يتجوهها من مواضعها ان لم
 تقبوا الصنوف جزعوا فافقوا
 على هذا واجب والتفريط فيه
 حرام ولا جسد من حديث أبي
 امامة بسند ضعيف أوله طمس
 الوجهة قال ابن الجوزي الظاهر
 أنه مثل الوعيد المذكور في قوله
 تعالى من قبل أن تطمس وجوها
 فنردها على أدبارها والمراد وقوع
 العداوة والبغضاء واختلاف
 القلوب واختلاف الظاهر
 سبب لاختلاف الباطن وفي
 رواية أبي داود غيرة بلفظ أو
 ليخالفن الله بين قلوبكم والمراد
 تفرقون فياخذ كل واحد وجهها
 غير الذي يأخذ صاحبه لان
 تقدم الشخص على غيره مظنة
 للكبر المفسد للقلب الداعي
 للطبيعة وهزى هذا الأخير

قال ابن رسلان قوله فرائضهما جمع فريضة بالصاد المهملة وهي الصلاة من الجانب
 والكتف التي لا تزال ترعد أي تحرك من الدابة واستعير للانسان لان له فريضة وهي
 ترجف عند الخوف وقال الاصمعي الفريضة لغة بين الكتف والجنب وسبب ارتعاد
 فرائضهما ما اجتمع في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الهيبة العظيمة والحرمه
 الجسميه لكل من رآه مع كثرة نواضع قوله ثم اتبعه مسجد جماعة فقط أي داود اذا صلى
 أحدكم في رسله ثم أدرك الامام ويصل فليصل معه ولفظ ابن حبان اذا صلى في رحا الكفا
 ثم أدركت الصلاة فصليا قوله فانما الكفا ناله فيه نصريح بان الثانية في الصلاة المعادة
 ناله وظاهره عدم الفرق بين أن تكون الأولى جماعة أو فرادى لان ترك الاستئصال في
 مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال قال ابن عبد البر قال جهوا الله تعالى عما يعبد
 الصلاة مع الامام في جماعة من صلى وحده في بيته أو في غير بيته وأما من صلى في جماعة وان
 قات فلا يعيد في أخرى قلت أو كثرت ولو أعاد في جماعة أخرى لأعاد في ثالثة ورابعة إلى
 ما لا نهاية وهذا لا يخفى فإداه قال وعن قال به هذا القول مالك وأبو حنيفة والشافعي
 وأصحابهم ومن حجتهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تصل صلاة في يوم مرتين انتهى وذهب
 الأوزاعي والهادي وبعض أصحاب الشافعي وهو قول الشافعي القديم إلى أن الفريضة
 هي الثانية اذا كانت الأولى فرادى واستدلوا بما أخرجه أبو داود عن يزيد بن عامر قال
 جئت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة فجلست ولم أدخل معهم في الصلاة
 فانصرف علمنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فرأى جالساً فقال ألم تسلم يا يزيد قال بلى
 يا رسول الله قد أسلمت قال فما منعك أن تدخل مع الناس في صلاتهم قال اني كنت قد
 صليت في منزلي وأنا أحسب ان قد صليت فقال اذا جئت إلى الصلاة فوجدت الناس فصل
 معهم وان كنت قد صليت تكراراً ناله وهذه مكتوبة ولكنه قد ضمه النوروى وقال
 البيهقي ان حديث يزيد بن الاسود أثبت منه وأولى ورواه الدارقطني بلفظ وليجعل إلى
 صلى في بيته ناله وقال هي رواية ضعيفة شاذة انتهى وعلى فرض صلاحية حديث يزيد بن
 عامر للاحتجاج به فالجمع بينهما وحديث الباب يمكن بحمل حديث الباب على من صلى
 الصلاة الأولى في جماعة وحمل هذا على من صلى منفرداً كما هو الظاهر من سياق الحديثين
 ويكونان مخصصين لحديث ابن عمر عند أبي داود والنسائي وابن خزيمة وابن حبان بلفظ
 سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين على فرض
 شهولة لاعادة الفريضة من غير فرق بين أن تكون الاعادة بنية الاقتراض او التطوع واما

للقرطبي واحتج ابن حزم للقول بوجوب التسوية بالوعيد المذكور لانه يقتضيه لكن قوله في الحديث الاخر فان تسوية
 الصغوف من تمام الصلاة يصرفه إلى السنة وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك فيكون الوعيد للتغليظ والتشديد وقيل
 المراد المخالفة في الجزاء فيجازي المسوي بخير ومن لا يسوي بشئ (عن أنس) (بن مالك) رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وآله (وسلم قال أقبوا صوفكم) أي سوهوا أيها الحاضرون للصلاة معي (وتراصوا) أي تضاموا وتلاصقوا حتى يتصل

ما ينسكم (فاني أراكم) رؤية حقيقة (من وراظهري) أي من خلقي بخلق حاسة باصرة فيه كما يشعر به التعبير عن قبح الرؤية ومشوؤها من خلفه وقيل أنه كان له بين كنفه عينان كسبح الخياط يبصرهم ما ولا ينجهم ما الشيا وبه مراعاة الامام لرعيته وآشفة عليهم - م وتحذيرهم من الخافة وفي رواية أخرى عنه قال وكان أحدنا في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم يلزق منكبه بمنكب صاحبه وقدمه يقدمه والمراد بذلك ٣٤٢ المبالغة في تعديل الصف وسد خلله وقد ورد الأمر بذلك والترغيب فيه

في أحاديث كثيرة صحيحة منها حديث ابن عمر المروي عند أبي داود وصححه ابن خزيمة والحاكم ولقظه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اقيموا الصلوة وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولا تذروا فرجات للشيطان ومن وصل مقاما وصله الله ومن قطع صنفا قطعه الله عز وجل (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي من الليل في حجرته) ظاهره أن المراد حجرته يتهدد ويدل عليه قوله (وجدار الحجره قصير) وأوضح منه رواية أبي نعيم عن يحيى بلقظ كان يصلي في حجره من حجر أزواجه والمراد الحجره التي كان احتجبرها في المسجد بالحصير كما في الرواية الثانية هذا البخاري ولا يبي داود عنها انها هي التي نصبت له الحصير على باب بيتها ما أن يحمل على التعداد أو على الجواز في الجدار وفي نسخة الحجره اليها (فراى الناس شخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من غير تمييزهم - لذاته المقدسة لانه كان لا يفلح يبصر ولا يشخصه (فقام أناس يصلون بصلاته)

إذا كان النهي مختصا باعادة الفريضة بنية الافتراض فقط فلا يحتاج الى الجمع بينه وبين حديث الباب ومن جملة الخصاصات لحديث ابن عمر المذكور حديث أبي سعيد قال صلى الله وسلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدخل رجل فقام يصلي الظهر فقال الرجل يتصدق على هذا فيصلي معه أخرجه الترمذي وحسنه ابن حبان والحاكم والبيهقي وحديث الباب يدل على مشروعية الدخول مع الجماعة بنية التطوع ان كان قد صلى تلك الصلاة وان كان الوقت وقت كراهة للتصريح بأن ذلك كان في صلاة الصبح والى ذلك ذهب الشافعي فيكون هذا شخص العالموم الاحاديث القاضية بكراهة الصلاة بعد صلاة الصبح ومن جوز التخصيص بالقياس الحق به ما سواه من أوقات الكراهة وظاهر التقييد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم ثم أتيتهم بمسجد جماعة ان ذلك مختص بالجماعات التي تنام في المساجد لا التي تنام في غيرها فيحمل المطلق من أننا حديث الباب كلفظ أبي داود وابن حبان المتقدمين على المقيد بمسجد الجماعة ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود والنسائي عن سليمان بن يسار مولى ميمونة قال رأيت ابن عمر جالسا على البلاط وهو موضع مشر وش بالبلاط بين المسجد والسوق بالمدينة وهم يصلون فقلت الاتصلي معهم فقتل قد صليت اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا تصلوا صلاة في يوم مرتين (وعن جابر بن مطعم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بني عبد مناف لا تنعموا أحد اطاف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار رواه الجماعة الا البخاري وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بني عبد المطلب أو يا بني عبد مناف لا تنعموا أحد اطوف بالبيت وصلي فانه لا صلاة بعد النحر حتى قطع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس الا عنده هذا البيت يطوفون ويصلون رواه الدارقطني) الحديث الاول أخرجه ايضا ابن خزيمة وابن حبان والدارقطني وصححه الترمذي ورواه الدارقطني من وجهين آخرين عن جابر قال المافظ وهو معلول فان المحفوظ عن جابر لا عن جابر وقد عزاه المصنف رحمه الله حديث الباب الى مسلم لانه لم يستثن من الجماعة الا البخاري وهو خطأ قال المافظ في التخصيص عزاه المجد بن تيمية حديث جابر لمسلم فانه قال رواه الجماعة الا البخاري وهذا وهم منه تبعه عليه المحب الطبري فقال رواه السبعة الا البخاري وابن الرفعة وقال رواه مسلم وكانه والله أعلم لم يمارى ابن تيمية عزاه الى الجماعة دون البخاري اقتطع مسلما من بينهم واكتفى به عنهم ثم ساقه باللفظ الذي اورد ابن تيمية فاخطأه كرا انتهى

صلى الله عليه وآله وسلم متلبين بها أو مقتدين بها وهم خارج الحجره وهو داخلها وهذا موضع الترجمة والحديث هلى ما لا يخفى ولقظها اذا كان بين الامام وبين القوم أى المقتدين به حائط أو سترة يعنى لا يضر ذلك وهذا مذهب المالكية نعم اذا جمعهم بمسجد وهم بصلاة الامام بسمع تكبيره أو بتبليغ جازع عند الشافعية لاجماع الامة على ذلك وقال الحسن البصري لا بأس أن تصلى وينك وبينهم من أى سواء كان محو جالى سباحة أم لا وهذا هو الصحيح عند الشافعية وروى سعيد بن منصور

باسناد صحيح عنه في الرجل يصلي خلف الامام وهو فوق سطح ياتمه لابس بذلك وقال أبو حنيفة ياتم أي المصلي بالامام وان كان بينهما طريق مطروق أو كان بينهما جدار إذا جمع تكبير الامام ولهذه المسئلة تفرع ذكرها القسطلاني وفيه جواز الانقسام بين لينو الامامة (فأصبحوا) دخلوا في الصباح وهي تامة (فتحدوا بذلك فقام ليلة) الغداة (الثانية فقام معه) أناس يصلون بصلاته صنعوا ذلك (أي الاقتداء به) صلى الله عليه وآله وسلم (ليلتين ٣٤٣ أو ثلاثة حتى إذا كان بعد ذلك جلس رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم فلم يخرج) إلى الموضع المهدود الذي صلى فيه تلك الصلاة اللاتين أو الثلاث (فلما أصبح ذكر ذلك الناس) لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن عائشة عند عبد الرزاق ان الذي خاطبه بذلك عمر رضى الله عنه (فقال اني خشيت أن تكتب) أي تفرض (عليكم صلاة الليل) أي من طريق الامر بالاقتداء به صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان

يجب عليه التهجيد لامن جهة انشاء فرض آخر زاد على الخمسة ولا يمارضه قوله في الاسراء لا يبدل القول لدى فان ذلك المراد به في التقيص كما دل عليه السياق (وفي هذا الحديث من رواية يزيد بن ثابت) الانصاري كاتب الوحي (رضي الله عنه) زيادة أنه قال قد

عرفت) ولابن عساكر علمت) الذي رأيت من صفيتكم) وفي لفظ صفيتكم بضم الصاد وكون النون اي حرصكم على اقامة صلاة التراويح حتى رفعت أصواتكم وصحتم بل حسب بعضهم الباب لظنهم نومته صلى الله عليه وآله وسلم كما ذكر البخاري في الادب وفي الاعتصام فزاد فيه

والحديث الثاني أخرجه أيضا الطبراني وأبو نعيم في تاريخ أمهات والطيب في المعجم قال ابن حجر في التلخيص وهو معلول وروى ابن عدي عن أبي هريرة حديث لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس وزاد في آخره من طاف فليصل أي بين طواف وقال لا يتابع عليه وكذا قال البخاري وقد استدلل بحديثي الباب على جواز الطواف والصلاة عقبه في أوقات الكراهة والى ذلك ذهب الشافعي والمنصور بالله وذهب الجمهور الى العمل بالأحاديث القاضية بالكراهة على العموم ترجيح الجانب ما اشتمل على الكراهة وأنت خبير بان حديث جبير بن مطعم لا يصلح لتخصيص أحاديث النهي المتقدمة لانه أعم منها من وجه وأخص من وجه وليس أحد العلماء موبرأولى بالتخصيص من الآخر لما عرفت غير مرة وأما حديث ابن عباس فهو صالح لتخصيص النهي عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر لكن بعد صلاة الاحية للاحتياج وهو معلول كما تقدم ويؤيده حديث أبي ذر عند الشافعي بلفظ لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس الابكة وكرر الاستثناء ثلاثا ورواه أيضا أحمد وابن عدي وفي اسناده عبد الله بن المؤمل وهو ضعيف وذكر ابن عدي هذا الحديث من جملة ما أنكر عليه وقال البيهقي تفرد به عبد الله ولكن تابعه ابراهيم بن طهمان وهو أيضا من رواية مجاهد عن أبي ذر وقد قال أبو حاتم وابن عبد البر والبيهقي والمنذرى وغير واحد انه لم يسمع منه وقد رواه أيضا ابن خزيمة في صحيحه وقال أنا شكت في سماع مجاهد من أبي ذر وهذا الحديث ان صح كان دالا على جواز الصلاة في مكة بعد العصر وبعد الفجر من غير فرق بين ركعتي الطواف وغيرهما من التطوعات التي لا سبب لها والى ما سبب

(أبواب سجود التلاوة والشكر)

(باب مواضع السجود في الحج ووص والمفصل)

(عن عمرو بن العاص) رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرأه خمس عشرة سجدة في القرآن منها ثلاث في المفصل وفي الحج سجدتان رواه أبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وصححه المنذرى والنووي وضعفه عبد الحق وابن النطان وفي اسناده عبد الله بن منين الكلبي وهو مجهول والراوى عنه الحرث بن سعيد العتيقي المصري وهو لا يعرف أيضا كذا قال الحفاظ وقال ابن ما كولا ليس له غير هذا الحديث قوله خمس عشرة سجدة فيه دليل على أن مواضع السجود خمسة عشر موضعا والى ذلك

حتى خشيت أن يكتب عليكم ولو كتب عليكم ما قمته وقد استشكل الخطابي هذه الخشية كما أوضحه الحفاظ في كتاب التهجد فراجعهم (فصلوا أيها الناس في بيوتكم) أي النوافل التي لم تشرع فيها الجماعة (فان أفضل الصلاة صلاة المرة في بيته) ولو كان المسجد قاضا والمراد بالمرء جنس الرجال ولا يرد استثناء النساء لصوت قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تمنعوهن المساجد ويوتن خير لهن اخرجهم مسلم (الا) الصلوات الخمس (المكتوبة) وهذا محمول على ما لا يشع في نفسه الجميع وكذا

فلا يخص المسجد كركعتي التحية او المراد ما يشرع في البيت وفي المسجد معا فلا يدخل تحية المسجد لانها لا تشرع في البيت
او المراد ما يشرع فيه الجماعة كالعيد والتراويح فان فعلها في المسجد افضل منها في البيت ولو كان مفضولا وهل يدخل ما وجب
لعارض كالنذر وفيه نظر قال النووي انما بحث على المناقشة في البيت لسكونه اخفى وابعده من الرياء وليترك البيت بذلك فمقتل
فيه الرحمة وينظر منه الشيطان وعلى هذا ٣٤٤ يمكن أن يخرج بقوله في بيته بيت غيره ولو آمن فيه من الرياء ورواه هذا

ذهب أحمد والليث واسحق وابن وهب وابن حبيب من المالكية وابن المنذر وابن سريج
من الشافعية وطائفة من أهل العلم فالتبوا في الحج سجدة في ص وذهب أبو حنيفة
وداود والهادوية الى أنها أربع عشرة سجدة لأن أبو حنيفة لم يعد في سورة الحج الاسجدة
وعده سجدة ص والهادوية عدوا في الحج سجدة ص ولم يعد واسجدة ص وذهب الشافعي في
القديم والمالكية الى أنها إحدى عشرة وأخرج سجدة من المفصل وهي ثلاث كما يأتي
وذهب في قوله الجديد الى أنها أربع عشرة سجدة وعده من اجزات المفصل ولم يعد سجدة
ص واعلم أن أول مواضع السجود خاتمة الاعراف وثانيها عند قوله في الرعد بالغدو
والآصال وثالثها عند قوله في النحل ويفعلون ما يؤمرون ورابعها عند قوله في بني
اسرائيل ويزيدهم خشوعا وخامسها عند قوله في مريم خروا سجدا وبكيا وسادسها عند
قوله في الحج ان الله يبعث في كل امة نبيا وسابعها عند قوله في الفرقان وزادهم فقورا وثامنها
عند قوله في النمل رب العرش العظيم وتساعها عند قوله في الم تنزيل وهم لا يستكبرون
وعاشرها عند قوله في ص وخروا كما أوأنا وبالحادي عشر عند قوله في حم السجدة ان
كنتم اياه تعبدون وقال أبو حنيفة والشافعي والجمهور عند قوله وهم لا يسأمون والثاني
عشر والثالث عشر والرابع عشر سجدة من المفصل وستاني والخامس عشر السجدة
الثانية في الحج قوله ثلاث في المفصل هي سجدة النجوم واذا السماء انشقت وقرأ باسم ربك
وفي ذلك حجة لمن قال بانها ثمانية اويل على ذلك أيضا حديث ابن مسعود وابن عباس وأبي
هريرة والجرير رافع وساني جميعا واحتج من في سجدة المفصل بحديث ابن عباس عند
ابي داود وابن السكن في صحيحه بلفظ لم يسجد صلى الله عليه وآله وسلم في شيء من المفصل
منذ تحول الى المدينة وفي اسناده أبو قدامة الحرث بن عبيد ومطر الوراق وهما ضعيفان
وان كانا من رجال مسلم قال النووي حديث ابن عباس ضعيف الاسناد لا يصح الاحتجاج
به انتهى وعلى فرض صحاحيته للاحتجاج فالاحاديث المتقدمة مثبتة وهي مقدمة على
النفي ولا سيما مع اجماع العلماء على أن اسلام أبي هريرة كان سنة سبع من الهجرة وهو
يقول في حديثه الا في سجدة نافع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اذا السماء انشقت
وقرأ باسم ربك وأما الاحتجاج على عدم مشروعية السجود في المفصل بحديث زيد بن
ثابت الا في نسائي الجواب عنه قوله وفي الحج سجدة ثمانية حجة لمن أثبت في سورة الحج
سجدة ص ويؤيد ذلك حديث عقبة بن عامر عند أحمد وابي داود والترمذي وقال اسناده
ليس بالنووي والدارقطني والبيهقي والحاكم بلفظ قات يارسول الله فضات سورة الحج بان

الحديث ثلاثة مدنيون وعبد
الاعلى اصله من البصرة وسكن
بغداد وفيه الحديث والمنة
وأخرجه أيضا في الاعتصام
وفي الادب ومسلم في الصلاة
وهكذا ابو داود والترمذي
والنسائي (عن عبد الله بن عمر)
ابن الخطاب (رضي الله عنهما ان
رسول الله صلى الله عليه وآله
(وسلم كان يرفع يديه) استحبنا قال
لننوي اجعت الامة على استحباب
رفع اليدين عند تكبيرة الاحرام
وقال ابن عبد البر اجمع العلماء على
جوازه عند افتتاح الصلاة وكل
من نقل عنه الاحتجاج لا يبطل
الصلاة بتركه انتهى وعن أبي
حنيفة أنه ياتم تاركه (حذو
منكبيه) اي اذا هم اندبالا فرضا
مختلفا لاحد من سائر المروزي
بمن قال بالوجوب أيضا الاوزاعي
والحميدي شيخ البخاري وابن
خزيمة والمراد بذلك كما قال النووي
في شرح مسلم وغيره ان تحاذي
اطراف اصابعه اعلى اذنيه
واجاماه شصحتي اذنيه وراحتاه
منكبيه (اذا افتتح الصلاة)
اي يرفعهما مع ابتداء التكبير
ويكون انتهاه مع انتهائه

كما هو الاصح عند الشافعية ووجهه المالكية وقيل برفع يلاتي تكبير ثم يتدنى التكبير مع ارسال اليدين فيها
وقيل ان يرفع وقال صاحب الهداية من الحنفية الاصح يرفع يديك بركلان الرفع صفة ثقي المكبر ياء عن غير الله والتكبير اثبات
ذلك والنفي سابق على الاثبات كما في كلمة الشهادة وهذا مبني على ان الحكمة في الرفع ما ذكره وقد قال فريق من العلماء بالحكمة
في اقتنائهم ما أن يراه الاصح ويسمعه الاعلى وقد ذكر في ذلك مناسبات أخر اوردها في الفتح وقيل يستقبل بجميع يديه

قال القرطبي وهذا أنسبهم أو تعقب وقال الربيع قلت لاشافعي ما معنى رفع اليدين قال تعظيم الله واتباع سنة نبيه صلى الله عليه وآله وسلم قلت وهذا أحسن من الجميع وفيه الأمان من تعلة عقلية وأبداء حكمية رأية وأقضية وأهية (وإذا كبر للركوع) وفيهما أيضا وقد صنف البخاري في هذه المسئلة جزءا مفردا روى عنه في حديث الحسن وأحمد بن حنبل أن الصحابة كانوا يفعلون ذلك قال البخاري ولم يستثن الحسن أحدًا وقال ابن عبد البر كل من روى عنه ترك الرفع ٢٤٥ في الركوع والرفع منه روى عنه فعلة

الابن مسعود وقال محمد بن نصر المروزي أجمع علماء الأمصار على مشروعية ذلك الأهل الكوفة وقال ابن الحكم لم يروا أحدا عن مالك ترك الرفع فيها إلا ابن القاسم والذي تأخذه الرفع على حديث ابن عمر وهو الذي رواه ابن وهب وغيره عن مالك ولم يحك الترمذي عن مالك غيره ونقل الخطابي وبعده القرطبي في المنهاج أنه آخر قول مالك وأصحهما أولهما الكيفية دليل على تركه ولا تمسك بالقول ابن القاسم وأما الخفية فعولوا على رواية مجاهد أنه صلى خلف ابن عمر فلم يرفع يده ذلك وأجيبوا بالظن في استناده لأن أبا بكر بن عائش سا حنظه بأخرة وعلى تقدير صحته فقد أثبت ذلك سالم ونافع وغيرهم جماعة والعديد الكثير أولى من واحد لا سيما وهم مثبتون وهو نافع مع أن الجمع بين الروايتين ممكن وهو أنه لم يكن يراه واجبا فعله تارة وتركه أخرى ومما يدل على ضعفه ما رواه البخاري في جزئ رفع اليدين عن نافع أن ابن عمر كان إذا رأى رجلا لا يرفع يديه إذا ركع وإذا

فما سجدين قال نعم ومن لم يسجد هما إلا بقراهما وفي استناده ابن لهيعة ومشرحين عاهان وهما ضعيفان وقد ذكر الحاكم أنه تفرد به وأما كونه الرواية صحيحة فيه من قول عمرو بن دينار وابن مسعود وابن عباس وأبي الدرداء وأبي موسى وعمر بن الخطاب وثقة عنهم وأما كونه البهيقي بما رواه في المعرفة من طريق خالد بن معدان ص لا وحديث الباب يدل على مشروعية سجود الثلاثة قال النووي في شرح مسلم قد أجمع العلماء على اثبات سجود الثلاثة وهو عند الجمهور سنة وعند أبي حنيفة واجب ليس يفرض وسيأتي ذكر ما احتج به الجمهور وما احتج به أبو حنيفة (وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ والنجم فسجد فيها وسجد من كان معه غير ابن شحانم قريش أخذ كل واحد حصي أو تراب فرفعه إلى جبهته وقال يكفيني هذا قال عبد الله فاقد رأيت بعد قتل كافر امتنع عليه) قوله غير ابن شحانم قريش صرح البخاري في التفسير من صحبه أنه أمية بن خلف ووقع في سيرة ابن إسحق أنه الوليد بن المغيرة قال الحافظ وفيه نظر لأنه لم يقبل وفي نفسه يسجد الوليد بن المغيرة أو عقبه بن زبيدة بالنسبة وفيه نظر لما أخرجه الطبراني من حديث مخزومة بن نوفل قال لما أظهر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام أسلم أهل مكة حتى أن كان ليقرا السجدة فيسجدون فلا يتقدم بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤسهم قريش الوليد بن المغيرة وأبو جهل وغيرهما وكانوا بالطائف فرجعوا وقالوا تدعون دين آباءكم ولكن في هذا نظر لقول أبي سفيان في حديثه الطويل الثابت في الصحيح أنه لم يرتد أحد من أسلم قال في التفتح ويمكن الجمع بأن النبي مقيد بمن ارتد بخطاب إليه لا سبب من اعتاد خاطر رؤسائه وروى الطبراني عن سعيد بن جبيرة أن الذي رفع التراب فسجد عليه سعيد بن العاص بن أمية وذكر أبو حنيفة في سيرة أنه أبو لهب وفي مصنف ابن أبي شيبة عن أبي هريرة أنه سجدوا في النجم لارجلين من قريش أراد أن يذبح الشجرة والناس في من حديث المطلب بن أبي وداعة قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم النجم فسجد وسجد من معه فرفعت رأسي وأبیت أراهم يسجدون لم يكن المطالب يومئذ أسلم وإذا ثبت ذلك لمعلم ابن مسعود لم يره أو ضرو واحدي ذكره لاختصاصه بأخذ الكف من التراب دون غيره والحديث به مشروعية السجود لمن حضر عند القارئ لاية التي فيها السجدة قال القاضي عياض وكان سبب سجودهم فيما قال ابن مسعود أنهم أول سجدة نزلت وأما ما يرويه الأخباريون والمفسرون أن سبب ذلك ما جرى على أسنان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الثقل على آلهة المشركين في سورة النجم فباطل لا يصح فيه

٤٤ نيل في رفع رءسا بالخصاوا احتجوا أيضا بحديث ابن مسعود أنه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه عند الافتتاح ثم لا يعود أخرجه أبو داود ورواه الشافعي بأنه لم يثبت قال ولو ثبت لكان المثبت مقدما على الثاني وقد صححه بعض أهل الحديث لكنه استدلل به على عدم الوجوب والطحاوي إنما نصب الخلاف مع من يقول بوجوبه كاللوزاعي وبعض أهل الطاهرو ونقل البخاري عقب حديث ابن عمر في هذا الباب عن شيخه علي بن المديني قال حق على المسكين

أن يرفعوا أيديهم عند الركوع والرفع منه لحديث ابن عمر وهذه في رواية ابن عسار وقد ذكره البخاري في جر رفع اليدين وزاد وكان على أعلم أهل زمانه ويقابل هذا قول بعض الحنفية أنه يبطل الصلاة ونسب بعض متأخري المغاربة قاعله إلى البدعة وهذه أقوال بعض محققينهم كما تكلم ابن دقيق العيد في تركه وإلهذه المفسدة وقد قال البخاري في جر رفع اليدين ومن زعم أنه بدعة فقد طعن في العصامة فإنه لم يثبت عن أحد منهم تركه قال وأسانيده من روى الرفع أصح من أسانيد

عدم الرفع وذكر البخاري أيضا أنه رواه سبعة عشر من الصحابة وذكر الحاشي وأبو القاسم بن منده عن رواد العشرة المبشرة قال في الفتح وذكر شيخنا أبو الفضل الحافظ أنه تتبع من رواه من الصحابة فبلغوا خمسة رجاله وقال الريفي في كتاب المعاني البديعة في معرفة اختلاف أهل الشريعة ما للنظر وعند الشافعي وابن عرو وابن عباس وأبي سعيد الطبري وابن الزبير وأنس والاوزاعي والليث وأحمد وإسحق ومالك يستحب أن يرفع يديه في تكبيرة الاحرام وعند الركوع والرفع منه وعند داود يجب ذلك وعند الثوري وابن أبي ليلى ومالك في رواية أبي واحدة لا يرفع في الركوع ولا في الرفع منه (وإذا رفع رأسه) أي أراد رفعها (من الركوع رفعها) كذلك أي حذو منكبيه (أيضا) قال الشيخ محمد الدين الفيروز آبادي في كتاب سفر السعادة وكان إذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه وقال سمع الله لمن حمده وقد ثبت رفع اليدين في هذه المواضع

شيء لا من جهة العقل ولا من جهة العقل لأن مدح الله غير الله كونه ولا يصح نسبة ذلك إلى لسان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا أن يقول الشيطان على لسانه ولا يصح تسلط الشيطان على ذلك كذا في شرح مسلم للنووي (وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمنكرون والجن والأنس رواه البخاري والترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال سجدنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في إذا السماء انشقت وقرأ باسم ربك رواه الجماعة إلا البخاري) قوله سجد بالنجم زاد الطبراني في الأوسط من هذا الوجه بمكة قال الحافظ فأذا افتتحا قصة ابن عباس وابن مسعود قوله والجن كأنهم سجدوا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأما ما شافعية له وأما بواسطة لأنه لم يحضر القصص أصغره وأضافه من الاور التي لا يطلع عليها الا بتوقف وتجوزاته كشف له عن ذلك بعيد لأنه لم يحضرها قطعا قاله الحافظ قوله في إذا السماء انشقت وقرأ باسم ربك فيه دليل على اثبات السجود في المفصل وقد تقدم الخلاف في ذلك والحديثان يدلان على مشروعية سجود الثلاثة وقد تقدم أنه يجمع عليه (وعن عكرمة عن ابن عباس قال ليست ص من عزائم السجود ولا قدرأت النبي صلى الله عليه وسلم يسجد فيها رواه أحمد والبخاري والترمذي وصححه وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في ص وقال سجد هادا وعلية السلام توبة وتسجدها شكر ارواه النسائي وعن أبي سعيد قال قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المنبر ص فلما بلغ السجدة نزل فسجد وسجد الناس معه فلما كان يوم آخر قرأها فلما بلغ السجدة ثامن الناس للسجود فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما هي توبة نبي ولكفي رأيكم ثم نتم للسجود فنزل فسجد وسجدوا رواه أبو داود الحديث الاول أخرجه أيضا النسائي والحديث الثامن أخرجه أيضا الشافعي في الام عن ابن عيينة عن أيوب عن عكرمة وأخرجه أيضا عن سفيان عن عمر بن ذر عن أبيه قال البيهقي وروى من وجه آخر عن عمر بن ذر عن أبيه عن سعيد بن جبير عن ابن عباس وموسى بن عيسى قالوا قال الحافظ وقد رواه النسائي من حديث حجاج بن محمد عن عمر بن ذر وموسى بن عيسى قالوا قال الحافظ حدثنا عبد الله بن بزيع عن عمر بن ذر نحوه وأعله ابن الجوزي يعني بعبد الله بن بزيع وقد توبع وصححه ابن السكيت والحديث الثالث سكت عليه أبو داود والترمذي ورجال

الثلاثة ولكن رواه شاذل التواتر فقد صح في هذا الباب أربع مائة خبر وأثر رواه العشرة المبشرة أسانده

ولم يزل على هذه الكيفية حتى رحل عن هذا العالم ولم يثبت شيء غير هذا (و) قال الشوكاني في شرح المنتقى قال أبو حنيفة وأصحابه وجماعة من أهل الكوفة لا يستحب أي رفع اليدين في غير تكبيرة الاحرام قال النووي وهو أشهر الروايات عن مالك واحتجوا على ذلك بحديث البراء بن عازب عند أبي داود والدارقطني فانظر رأي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا افتتح

الصلاة ورفع يديه الى قريب من اذنيه ثم لم يعد وهو من رواية يزيد بن ابي زياد عن عبد الرحمن بن ابي ليلى عنه وقد اتفق الحفاظ ان قوله ثم لم يعد مدرج في الخبر من قول يزيد بن ابي زياد وقد رواه بدون ذلك شعبة والثوري وخالد الطحان وزهير وغيرهم من الحفاظ وقال الحيدري انما روى هذه الزيادة يزيد بن يزيد وقال احمد بن حنبل لا يصح وكذا ضعفه البخاري واهود مجي والداري والحيدري وغير واحد وقال يحيى ممت أحمد يقول هذا حديث واه ٣٤٧ كان يزيد يحدث به برهة من دهره لا يقول فيه ثم لا يعود فلما القوه به في

أهل الكوفة تلقن وكان يذكرها هكذا قال علي بن عاصم وقال البيهقي اختلف فيه على عبد الرحمن بن ابي ليلى وقال البزار نوله ثم لم يعد لا يصح وقال ابن حزم ان صح قوله لا يعود دل على انه صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك لبيان الجواز فلا تعارض بينه وبين حديث ابن عرو وغيره واحتجوا أيضا بما روى عن ابن مسعود من طريق عاصم بن كليب عن عبد الرحمن ابن الاسود عن علقمة عنه عند أحمد وأبي داود والترمذي أنه قال لاصلي بكم صلاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يرفع يديه الا مرة واحدة ورواه ابن عدي والدارقطني والبيهقي من

حديث محمد بن جابر عن حماد عن ابراهيم عن علقمة عنه بالنظر صليت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر فلم يرفعوا أيديهم الا عند الاشارة فتاح وهذا الحديث حسنه الترمذي وصححه ابن حزم ولكنه عارض هذا الخمسين والتصحيح قول ابن المبارك لم يثبت عندي وقول

اسناده رجال الصحيح وأخرجه أيضا الحاكم وذكر البيهقي عن جماعة من الصحابة انهم سجدوا في ص قوله ليست من عزائم السجود المراد بالعزائم ما وردت العزيمة في فعله كصيغة الامر مثلاً بناء على ان بعض المندوبات آكد من بعض عند من لا يقول بالوجوب وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي عليه السلام ان العزائم حم والنجم واقرأ والم تنزيل قال الحفاظ في الفتح واسناده حسن قال وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الاخر وقيل الاعراف وسبحان وحم والم أخرجه ابن أبي شيبة قوله ولقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد فيم في البقار في نفسه يص من طريق مجاهد عن ابن عباس وكذا ابن خزيمة انه سأل ابن عباس من أين أخذت السجود في ص فقال من قوله تعالى ومن ذرية داود وسليمان الى قوله فبهدهم اقتده ففي هذا انه استنبط مشروعية السجود فيها من الآية والذي في الباب يدل على انه أخذ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا تعارض بينهما لاحتمال انه استنبطه من الطريقين وانما لم تكن السجدة في ص من العزائم لانها وردت بنظر الركون والحوال التوقيف ما ظهر ان فيها سجدة قوله يسجد داود وقوة وتسجد هاشم استدل به الشافعي على انه لا يشرع السجود فيها في الصلاة لان سجود الشكر غير مشروع فيها وكذلك استدل من قال بان السجود فيها غير مشروع كحديث أبي سعيد المذكور في الباب لان الظاهر من سياقه انه ليست من مواطن السجود لقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما هي توبة نبي ثم تصرح به بان سبب سجوده فنزله للسجود قوله تشزن الناس بالشين المجهمة والزاي والنون قال الخطابي في المعالم هو من الشزن وهو التلق يقال بات على شزن اذا بات قلنا قلب من جنب الى جنب اقمشروا اذا تميموا السجود

باب قراءة السجدة في صلاة الجهر والسر

(عن ابي رافع الصائغ قال صليت مع أبي هريرة لعمرة فقرأ اذا السماء انشقت فسجد فيها فقلت ما هذه فقال سجدت مع الخلف أبي القاسم صلى الله عليه وسلم فما زال أسجد فيها حتى أقامته في عابه) قوله فسجدت فيها في رواية للبخاري فسجد بهم او الباء ظرفية قوله فقلت ما هذه قيل هو استفهام انكار وكذا وقع في البخاري عن أبي سلمة أنه قال لابي هريرة ألم أرك تسجد وحل ذلك منه على استفهام الانكار وبذلك تتسك من رأى ترك السجود للثلاثة في الصلاة ومن رأى تركه في المنفل وجب ان ذلك بأن أبارافع وأباسة لم ينكر اعلى أبي هريرة بعد أن أعلمها بالسننة في هذه المسئلة ولا احتج عليه بالعمل على

ابن أبي حاتم هذا حديث خطأ وضعه ابن أحمد وشيخه يحيى بن آدم له نصريح أبي داود بانه ليس بصحيح وقول الدارقطني انه لم يثبت وقول ابن حبان هذا أحسن خبر روى أهل الكوفة في نفي رفع اليدين في الصلاة عند الركوع وعند الرفع منه وهو في الحقيقة أضعف شيء يقول عليه لان له ثلاثة تطله قال الحفاظ وهؤلاء الأئمة انما طعنوا كاهم في طريق عاصم بن كليب اما طريق محمد بن جابر فذكرها ابن الجوزي في الموضوعات وقال عن أحمد محمد بن جابر لا شيء ولا يحدث هذه الامن هو شمره واحتجوا

أيضا يروى عن ابن عمر عند البيهقي في الخلافيات بالنظر كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه إذا افتتح الصلاة ثم لا يعود قال الحافظ وهو مذهب موضوع واحتجوا أيضا يروى عن ابن عباس أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع ثم صار إلى افتتاح الصلاة وترك ما سوى ذلك حكاه ابن الجوزي وقال لأصل له ولا أعرف من رواه والصحيح عن ابن عباس خلافة ورؤوا ٣٤٨ نحو ذلك عن ابن الزبير قال ابن الجوزي لأصل له ولا أعرف من رواه

والصحيح عن ابن الزبير خلافة قال ابن الجوزي وما أبلغ من ينجح به هذه الأحاديث أيعارض بها الأحاديث الثابتة أم لا ينبغي على المصنف أن هذه المخرج التي أوردها منها ما هو متفق على ضعفه وهو ما عدا حديث بن مسعود منها كما بينا رمتها هو مختلف فيه وهو حديث ابن مسعود لما قدمنا من تحسين الترمذي وتصحیح ابن حزم له لكن أين يقع هذا التحسين والتصحیح من قدح أو ثلث الأئمة الا كابر فيه غاية الامر ونهائيه أن يكون ذلك الاختلاف موجبا لسقوط الاستدلال به ثم سلمنا صحة حديث ابن مسعود ولم نعتبر بقدرح أو ثلث الأئمة فيه فليس بينه وبين الأحاديث المثبتة للرفع في الركوع والاعتدال منه تعارض لانها متضمنة للزيادة التي لا نأمنها بينهما وبين المزيد وهي مقبولة بالإجماع لاسيما وقد نقلها جماعة من الصحابة واتفق على إخراجها الجماعة فنجد له من رواها ابن عمر وعمر كما أخرجه البيهقي وابن أبي حاتم وعلى ورائل بن حجر عند أحمد

خلاف ذلك قال ابن عبد البر وأى عمل يتبع مع مخالفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الراشدين بعده والحديث يدل على مشروعية سجود التلاوة في الصلاة لان ظاهر السياق ان سجود صلى الله عليه وآله وسلم كان في الصلاة وفي الافتح ان في رواية أبي الأشعث عن معمر التميمي بان سجود النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيها كان داخل الصلاة وإلى ذلك ذهب جمهور العلماء ولم يفرقوا بين صلاة الفريضة والتأدية وذهب الهادي والقاسم والناسخ والمؤيد بالله إلى انه لا يحد في الفرض فان فعل فسدت واستدلوا على ذلك بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر أنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ علينا السورة زاد ابن غير في غير الصلاة فيسجد ونسجد معه حتى لا يجد أحدا ناكثا لموضع جهنم وفي مسلم عنه أنه قال ربما قرأ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القرآن في غير السجدة فيسجد بها حتى إذا جئنا عنده حتى ما يجده أحدنا مكانا يسجد فيه في غير صلاة والحديث في البخاري بدون قوله في غير صلاة كما سألني وهذا اعتسك به فهم قوله في غير صلاة وهو لا يصلح للاحتجاج به لان الله تعالى بذلك كرهة الواقعة التي وقع فيها السجود المذکور وذلك لا ينافي ما ثبت من سجود صلى الله عليه وآله وسلم في الصلاة كما في حديث الباب وحديث ابن عمر نفسه الآتي وبهذا الدليل يرتد على من قال بكراهة قراءته فيه سجدة في الصلاة السرية والظهرية كما روى عن مالك أو السرية فقط كما روى عن أبي حنيفة وأحمد بن حنبل (وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم سجد في الركعة الأولى من صلاة الظهر فرأى أصحابه انه قرأ تنزيل السجدة رواه أحمد وأبو داود ولفظه سجدة في صلاة الظهر ثم قام فركع فقرأ بآياته قرأ الم تنزيل السجدة) الحديث أخرجه أيضا الطحاوي والحاكم وفي استناده أصبه شيخ سليمان التيمي رواه عنه عن أبي مجلز وهو لا يعرف قاله أبو داود وفي رواية الرملي عنه وفي رواية الطحاوي عن سليمان عن أبي مجلز قال ولم يسمعه منه ولكنه عندنا كما بساقطه قال الحافظ ودلت رواية الطحاوي على انه مدلس والحديث يدل على مشروعية سجود التلاوة في الصلاة السرية وقد تقدم الخلاف في ذلك

باب سجود المستمع إذا سجد التالى وأنه إذا لم يسجد لم يسجد

(عن ابن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقرأ علينا السورة فيقرأ السجدة فيسجد ونسجد معه حتى ما يجده أحدنا مكانا لموضع جهنم متفق عليه ومسلم في رواية في

وأبي داود والنسائي وابن ماجه ومالك بن الحويرث عند البخاري ومسلم وأنس بن مالك وأبو هريرة عند ابن غير ماجه وأبي داود وأبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد بن مسلمة عند ابن ماجه وأبو موسى الأشعري عند الدارقطني وجابر عند ابن ماجه وعمر الدين عنده أيضا وابن عباس عند ابن ماجه أيضا وله طريق أخرى عند أبي داود فهو لا يقرأ بأربعة عشر من الصحابة ومعهم أبو حميد الساعدي في عشرة من الصحابة فيكون الجميع خمسة وعشرين واثنين وعشرين ان كان أبو أسيد وسهل بن سعد ومحمد

ابن مسالة من العشرة المشار اليهم في رواية أبي حمزة كافي بعض الروايات فهل رأيت أحب من معارضة رواية مثل هؤلاء الجماعة
بمثل حديث ابن مسعود السابق مع طعن أكثر الامة المعتبرين فيه ومع وجود مانع عن القول بالمعارضة وهو تضمن رواية
الجمهور للزيادة كما تقدم اه وفي هذه المسئلة كتاب تنوير العينين وقررة العينين وغيره اه وقد حقهنا ذلك في ملك الختام
شرح بلوغ المرام بأزيد مما ذكرهنا والله التوفيق (وقال سمع الله من حده ٢٤٩ ربنا والله كان لا يفعل ذلك) أي رفع

يديه (في) ابتداء (السجود)
ولا في الرفع منه وهذا مذهب
الشافعي وأحمد وقال أبو حنيفة
لا يرفع الا في تكبيرة الاسرام
وفيه ما فيه قال في الفتح وهذا
يشمل ما إذا نهض من السجود
الى الثانية والرابعة واتشهدين
ويشمل ما إذا قام الى الثالثة
أيضا لكن بدون تشهد ليكون
غير واجب وإذا قلنا باستصحاب
جلاسة الاستراحة لم يبدل هذا
اللفظ على نفي ذلك عن القيام
منها الى الثانية والراحة لكن
قد روي يحيى القطان عن مالك
عن نافع عن ابن عمر مرفوعا
هذا الحديث وفيه ولا يرفع بعد
ذلك أخرجه الدارقطني في
الغرائب بأسناد حسن وظاهره
يشمل النفي عما عدا المواطن
الثلاثة اه وفي هذا الحديث
التحديث والعنفه وأخرجه
النسائي في الصلاة (عن سهل
ابن سعد رضى الله عنه قال كان
الناس يؤمرون) الاصلهم
النبي صلى الله عليه وآله وسلم
(ان) أي بان (يضع الرجل يده
اليمنى على ذراعه اليسرى في
الصلاة) أي على ظهر كفه

غير صلاة) قال يقرأ علينا السورة زاد البخاري في رواية ونحس عنده قوله اوضع جبهته
يعني من شدة الزحام وقد اختلف فيمن لم يجدهم كانوا يسجد عليه فقال ابن عمر يسجد على
ظهر أخيه وبه قال الكوفيون وأحمد واسحق وقال عطائو الزهري يؤخر حتى يرفعوا
به قال مالك والجمهور وهذا الخلاف في سجود الفريضة قال في الفتح وإذا كان هذا في
سجود الفريضة فيجوز مثله في سجود التلاوة ولم يذكر ابن عمر في هذا الحديث ما كانوا
يصنعون حينئذ ولذلك وقع الخلاف المذكور ووقع في الطبراني من طريق مصعب بن
نابت عن نافع في هذا الحديث ان ذلك كان بمكة لما قرأ النبي صلى الله عليه وآله وسلم
النجم وزاد فيه حتى سجد الرجل على ظهر الرجل قال الحافظ الذي يظهر ان هذا الكلام
وقع من ابن عمر على سبيل المبالغة في انه لم يبق أحد الا سجد قال وسبق في حديث الباب
مشعر بان ذلك وقع مرارا ويؤيد ذلك ما رواه الطبراني من رواية المسور بن مخرمة عن
أبيه قال أظهر أهل مكة الاسلام يعني في أول البعثة حتى ان كان النبي صلى الله عليه وآله
وسلم يقرأ السجدة فيسجد وما يستطيع بعضهم أن يسجد من الزحام حتى قدم رؤسهم مكة
وكانوا في الطائف فرجعهم عن الاسلام قوله في غير صلاة قد تقدم انه تمسك بهذه
الرواية من قال انه لا يسجد التلاوة في صلاة الفرض وقد قدم الجواب عليه والحديث
يدل على منبر وعية السجود لمن سمع الآية التي بشرع فيها السجود اذا سجد القارئ لها
(وعن عطائ بن يسار ان رجلا قرأ عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجدة فسجد فسجد

النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم قرأ آخر عنده السجدة فسجد لم يسجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم
وسلم فقال يا رسول الله قرأ فلان عندك السجدة فسجدت وقرأت فلم تسجد فقال النبي
صلى الله عليه وآله وسلم كنت امامنا فلو سجدت سجدت رواه الشافعي في مسنده هكذا مرسل

قال البخاري وقال ابن مسعود اتيم بن حذلم وهو غلام فقرا عليه سجدة فقال اسجد فانك
امامنا فيها الحديث أخرجه أبو داود في المراسيل وقال البيهقي رواه مرة عن الزهري عن
أبي سلمة عن أبي هريرة وقررة ضعيف وأخرج ابن أبي شيبة من رواية ابن جهمان عن زيد بن
أسلم قال ان غلاما قرأ عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم السجدة فانتظر الغلام النبي صلى الله
عليه وآله وسلم فلما لم يسجد قال يا رسول الله ليس في هذه السجدة سجود قال صلى الله عليه وآله وسلم
لي واكنك كنت امامنا فيها ولو سجدت لسجدنا قال الحافظ في الفتح رجاله ثقات الا انه
مرسل قوله قال البخاري هذا الاثر ذكره البخاري تعليقا ورواه له سعيد بن منصور من

اليسري والرسغ من الساعد كافي حديث واثله المروي عند أبي داود والنسائي وصححه ابن خزيمة والرسغ هو المفصل بين
الساعد والكف والحكمة في ذلك ان اقام بين يدي الملك الجبار يتأدب بوضع يده على يده أو هو أمتنع للعبث وأقرب الى
الخشوع والسنة أن يجعلها تحت صدره لحديث عند ابن خزيمة انه وضعها تحت صدره لان القاب موضع النية والمادة ان
من اجترأ على حفظ شيء جعل يديه عليه وقال في عواريف المعارف ان الله تعالى بلطف حكمته جعل الاذى محل نظره ومورد

وحبه ونجبة ما في أرضه ومما هو روحا يا جسمانيا أرضا سماويا منتصب القائمة هي تقع الهيئة فتمتدحها الأعلى من هذا القواد
مستودع أسرار السموات ونصفه التكماني مستودع أسرار الأرض فكل نفسه وهي كزها النصف الأسفل ومحل روحه
الروحاني والقلب النصف الأعلى لجواذب الروح مع جواذب النفس يتطاردان ويتجاذبان ويتحاربان وباعتبار تطاودهما
ونفاهما الملة الملكولة الشيطان ووقت ٢٥٠ الصلاة يكثرت التطاود لوجود التجاذب بين الإيمان والطبع فيكشف المصل

الذي صار قلبه سماويا بامتداد بين
الفناء والبقاء بجواذب النفس
متصاهدا من مركزها وللبوارح
ونصفها وحركتها مع معاني
الباطن ارتباطا وموازنة فيوضع
اليقين على الشمال حصرا للنفس
ومنع من صعود جواذبها وأثر
ذلك يظهر برفع الوسوسة وزوال
حديث النفس في الصلاة اه كما
في القسطلاني قال ابن عبد البر
لم يأت عن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم فيه خلاف وهو قول
الجمهور من الصحابة والتابعين
وهو الذي ذكره مالك في الموطأ
ولم يترك ابن المذر وغيره عن مالك
غيره وروى ابن القاسم عن مالك
الارصال فصار إليه أكثر أصحابه
وعنه التفرقة بين النريضة
والنافلة ومنهم من كره الامساك
ونقل ابن الحاجب ان ذلك
حيث يمسك معقدا لقصد
الراحة اه وعن الحنفية يضع
يديه تحت حرقته إشارة الى ستر
العورة يعزى الله تعالى وكان
الاصل ان يقول يضعون فوضع
المظهر موضع المضمحل (عن
أنس بن مالك رضى الله عنه أن
النبي صلى الله عليه وآله وسلم

رواية صغيرة عن ابراهيم قوله ابن حذلم يفتح الموهلة واللام فيهما مبهمة ساكنة والحديث
بدل على ان مهود التلاوة لا يشرع للسمع الا اذا سجد القارئ قال ابن بطال أجهو اعلى
ان القارئ اذا سجد لم يسمع المسجع أن يسجد وقد اختلف العلماء في اشتراط السماع لآية
السجدة والى اشتراط ذلك ذهب المعتز وأبو حنيفة والشافعي وأصحابه لكن الشافعي
شرط قصد الاسماع والباقيون لم يشترطوا ذلك وقال الشافعي في البويطي لا أوكد على
السمع كما أوكد على المسجع وقد روى البخاري عن عثمان بن عفان وعمران بن حصين
وسلمان الفارسي ان السجود انما يشرع لمن استمع وكذلك روى البيهقي وابن أبي شيبة

عن ابن عباس (وهو زيد بن ثابت قال ثرأت على النبي صلى الله عليه وسلم والجمع فلم
يسجد فيها رواه الجماعة الا ابن ماجه ورواه الدارقطني وقال فلم يسجد منها أحد) الحديث
احتج به من قال ان المنفصل لا يشرع فيه سجود التلاوة وهم المالكية والشافعي في أحد
قوايه كما تقدم واحتج به أيضا من خص سورة النجم بعدم السجود وهو أبو نؤير وأجيب
عن ذلك بأن تركه صلى الله عليه وآله وسلم لم يسجد في هذه الحالة لا يدل على تركه مطلقا
لاحتمال أن يكون السبب في تركه اذ ذلك اما لكونه كان بلا وضوء أو لكون الوقت
كان وقت كراهة أو لكون القارئ لم يسجد أو كان الترك لبيان الجواز قال في الفتح وهذا
أرجح الاحتمالات وبه جزم الشافعي وقد تقدم حديث ابن عباس أن النبي صلى الله عليه
وآله وسلم سجد بالنجم وسجد به المسلمون والمشركون والجن والانس وروى البزار
والدارقطني عن أبي هريرة أنه قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سجد في سورة النجم
وسجد فامعه قال في الفتح ورجاله ثقات وروى ابن مردويه بإسناد حسنه الحافظ عن أبي
هريرة انه سجد في خاتمة النجم فمثل عن ذلك فقال انه رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم
يسجد فيها وقد تقدم ان أباه هريرة غامضا سلم سنة سبع من الهجرة واستدل المصنف رحمه
الله بحديث الباب على عدم وجوب السجود فقال ما قلناه وهو حجة في ان السجود لا يجب
اه واستدل من قال بالوجوب بالاوهي الواردة في القرآن كما في ثمانية الحج وخاتمة النجم
رسورة اقرأ ولا يخفى ان هذا الدليل أحسن من الدعوى وأيضا القائل بالوجوب وهو أبو
حنيفة لا يقول بوجوب السجود في ثمانية الحج كما تقدم ومقتضى دليله هذا أن
يكون أوجه

• (باب السجود على الدابة ويان انه لا يجب بحال) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ أعام الفتح سجدة فشهد الناس كلهم منهم

وأبا بكر وعمر) رضى الله عنهما (كلوا فيقتضون الصلاة) أي قرأتم فلا دلالة فيه على دعاء الافتتاح (بالحدقة) الراكب
رب العالمين) بضم الدال على الحكاية لا يقال انه صريح في الدلالة على تركه لئلا يؤول الى المراد الافتتاح بالافقصة فلا
تعرض ليكون البسملة منها أولا ولما لم يكونوا يذكرون بسم الله الرحمن الرحيم وهو محمول على نفي سماعها فيصحت أسرارهم
بما يؤيده رواية النسائي وابن حبان فلم يذكروا يسبحون بسم الله الرحمن الرحيم فتنى القراءة محمول على نفي السماع ونفى

السماع على نفي الجهر وبؤيده رواية ابن خزيمة كانوا يسرون بيسم الله الرحمن الرحيم وقد قامت الأدلة والبراهين للشافعي على اثباتها ومن ذلك حديث أم سلمة المروي في الصحيح ابن خزيمة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قرأ بسم الله الرحمن الرحيم في أول القنطرة في الصلاة وعدها آية وفي سنن البيهقي عن علي وأبي هريرة وابن عباس وغيرهم أن القنطرة هي السبع المثاني وهي سبع آيات وإن لبسها هي السابعة وعن أبي هريرة مرفوعا ٢٥١ إذا قرأتم الحمد فافقروا بسم الله الرحمن

الرحيم انتهى أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثاني وبسم الله الرحمن الرحيم إحدى آياتها قال الدارقطني رجال أسنده كلهم ثقات وأحاديث الجهر بها كثيرة عن جماعة من الصحابة نحو العشر بن يحيى كابن بكير الصديق وعلي بن أبي طالب وابن عباس وأبي هريرة وأم سلمة اه مافي القسطلاني وقد استوفى صاحب المنتقى أكثر ألفاظ حديث الباب وأطال الشوكاني في شرحه بذكر الأدلة والمذاهب ثم قال إن الأمة أجمعت أنه لا يكفر من أنبأها ولا من نفاها لاختلاف العلماء فيها بخلاف ما لو نفي حرفا فجمعها عليه أو أثبت ما لم يقل به أحد فانه يكفر بالاجماع ثم قال فهذه الأحاديث فيها أقوى والضعيف وقد عارضتها الأحاديث الدالة على ترك البسلة وقد حلت روايات حديث أنس على ترك الجهر لترك البسلة مطلقا لما في تلك الرواية باللفظ فكانوا لا يجهرون بيسم الله الرحمن الرحيم وكذلك حلت رواية عبد الله بن المغفل جلا لما أطلقته أحاديث نفي

الراكب والساجد في الأرض حتى إن الراكب ليسجد على يده رواه أبو داود الحديث في أسناده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير وقد ضعفه غير واحد من الأئمة قوله والساجد في الأرض أي ومنهم الساجد في الأرض قوله ليسجد على يده فيه جواز مصدق الراكب على يده في سجود التلاوة وهو يدل على جواز السجود في التلاوة لمن كان راكبا من دون نزول لأن التماوعات على الرحلة جائزة كما تقدم وهذا منها (وعن عمر أنه قرأ على المنبر يوم الجمعة سورة النحل حتى جاء السجدة فترك وسجد وسجد الناس حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأها حتى إذا جاء السجدة قال أيها الناس إنكم تفرعون بالسجود فمن سجد فقد أصاب ومن لم يسجد فلاثم عليه رواه البخاري وفي القسط ان الله لم يفرض علينا السجود إلا ان نشاء الاثر أخرجه أيضا مالك في الموطأ والبيهقي وأبو نعيم في مستخرجهم وابن أبي شيبة وقد استدل به القائلون بعدم الوجوب وأجاب الحنفية على قاعدتهم في التفرقة بين الفرض والواجب بأن نفي الفرض لا يستلزم نفي الوجوب قال في الفتح وتعقب بأنه اصطلاحهم حادث وما كان الصحابة يقرعون بينهم ما ينفون عن هذا قوله ومن لم يسجد فلاثم عليه وتعقب أيضا بقوله إلا ان نشاء فأنه يدل على أن المرء مخير في السجود فلا يكون واجبا وأجاب من أوجبه بأن المعنى إلا ان نشاء قرأها فتجب قال الحافظ ولا يخفى بعده ويرده أيضا قوله فلاثم عليه فان انتفاء الائم عن ترك الفعل متنازعا يدل على عدم وجوبه واستدل بهذا الاستفتاء على وجوب اتمام السجود على من شرع فيه لأن الظاهر أنه استثناء من قوله لم يفرض وأجيب بأنه استثناء منقطع ومعناه لكن ذلك موهوك إلى منبئة المرء يدل قوله ومن لم يسجد فلاثم عليه لا يقال إلا استدلال بقول عمر على عدم الوجوب لا يكون منبئة للمطلوب لأنه قول صحابي ولا جهة فيه لأنه يقال ولأن القائل بالوجوب وهم الحنفية يقولون بحجية أقوال الصحابة وثانينا أن نصريحهم بعدم الفرضية وعدم الائم على التارك في مثل هذا الجمع من دون صدور انكار يدل على اجماع الصحابة على ذلك والاثر أيضا يدل على جواز قراءة القرآن في الخطبة وجواز نزول الخطيب عن المنبر وسجوده إذا لم يتمكن من السجود فوق المنبر وعن مالك أنه يقرأ في خطبته ولا يسجد وهذا الاثر وارد عليه

• (باب التكبير للسجود وما يؤول فيه) •

(عن ابن عمر قال كان النبي صلى الله عليه وسلم لم يقرأ علينا القرآن فإذا مر بالسجدة كبر

قراءة البسلة على تلك الرواية المقيدة بنفي الجهر فقط وإذا كان محصلا أحاديث نفي البسلة هو نفي الجهر به ما في وجبت رواية فيها اثبات الجهر قدمت على نفيه قال الحافظ لا بمجرد تقديم رواية المثبتة على النافية لأن أناسا بعد جدها أن يصحب النبي صلى الله عليه وآله وسلم مدة عشر سنين ويصحب أبابكر وعمر وعثمان وخمسائة وعشر من سنة فلا يسمع منهم الجهر به في صلاة واحدة بل يكون أنس اعترف بأنه لا يحفظ هذا الحكم كانه لم يسمع به ثم نذكر من الجزم بالافتتاح بالحمد لله جهرار لم يسمع من

الجهر بالبسملة فتعين الاخذ بحديث من أثبت الجهر اه ثم ذكر ما يؤيد قول الحافظ من عدم استحضار أنس لذلك ثم قال ولكنه لا يخفى عليك ان هذه الاحاديث التي استدلل بها القائلون بالجهر منها ما لا يدل على المطلوب وهو ما كان فيه ذكر ان الآية من الفاتحة أو ذكر القراءة لها أو ذكر الامر بقراءتها من دون تقييد بالجهر بها في الصلاة لانه لا لازمة بين ذلك وبين المطلوب وهو الجهر بها في الصلاة وكذا ما كان مقيدا ٣٥٢ بالجهر به اي دون ذكر الصلاة لانه لا نزاع في الجهر به خارج الصلاة قال

ويجوز بقية الاقوال التي فيها التفصيل في الجهر والاسرار وجواز الامرين مأخوذة من هذه الأدلة وأما أدلة المنبئين لقراءة البسملة والتأني لتراخيها فهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفرد جماعة من أكابر العلماء بتصانيف مستقلة ومن آخر ما وقع رسالة تجميعها في أيام الطلب مسئلة على نظم ونثر أجبت بها عن سؤال ورد وأجاب عنه جماعة من علماء العصر وأكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنون فليس شيء من الجهر وتركه يقدح في الصلاة يطلان بالاجماع فلا يهول ذلك تعظيم جماعة من العلماء شأن هذه المسئلة والخلاف فيها واقع بالجملة بعضها حتى عدوا من مسائل الاعتقاد اه (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسكت) بفتح أوله من السكوت وحكى الكرماني بضم أوله من الاسكات قال الجوهرى يقال تسكلم الرجل ثم سكت بغير ألف فاذا انقطع كلامه فلم يتكلم فأت سكنت (بين التكبير وبين القراءة

وسجد وسجدنا رواه ابو داود) الحديث في اسناده لعمرى عبد الله الكبير وموصياف وأخرجه الحاكم من رواية العمري أيضا لكن وقع عنده مصفرا والمصفر ثقة ولهذا قال على شرط الشيخين قال الحافظ وأصله في الصحيحين من حديث ابن عمر بلانظ اخر قال عبد الرزاق كان الثوري يحجبه هذا الحديث ويدأخر مسلم لعبد الله العمري المذكور في صحيحه لكن مقرنا بأخيه عبيد الله والحديث يدل على انه يشرع التكبير لسجود الثلاثة وإلى ذلك ذهب الهادوية وبعض أصحاب الشافعي قال أبو طالب ويكبر بعد تكبيرة الافتتاح تكبيرة أخرى للنقل وحكى في البحر عن الفترة انه لا تشبه في سجود الثلاثة ولا تساميم وقال بعض أصحاب الشافعي بل يشبه دويسلم كالمسألة وقال بعض أصحاب الشافعي يسلم قياسا للتكميل على التحريم ولا يفتن هذا دليل ولهم في السائر وجهان يومئى للعدوى بسجود الأعيان ليس بسجود وفي الاستغناء عنه بالركوع قولان الهادوية والشافعي لا يفتن اذ لم يؤثر وقال أبو حنيفة يفتن اذا قصد الخضوع (وعن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يقول في سجود لقرا بالليل سجد وحسى للذي خلقه وثق الله وبصره بحوله وقوته رواه الخمسة الا ابن ماجه وصححه الترمذى وعن ابن عباس قال كنت عند النبي صلى الله عليه وسلم لم فاتاه رجل فقال انى رأيت البارحة فيمارى للنائم كائى أصلى الى أصل شجرة فقرأت السجدة فسجدت الشجرة لسجودى فسمعتها تقول اللهم احطط عني بها وازروا وحسب لي بها أجزا واجعلها الى عندك ذخرا قال ابن عباس فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم قرأ السجدة فسجد فسجدت سمعته يقول في سجوده مثل الذى أخبره الرجل عن قول الشجرة رواه ابن ماجه والترمذى وزاد فيه وتقبلها منى كما قبلت من عبد الله داود عليه السلام) الحديث الاول أخرجه أيضا الدارقطنى والحاكم والبيهقى وصححه ابن السكن وقال في آخره ثلاثا وزاد الحاكم فتبارك الله أحسن الخالقين وزاد البيهقى وصوره بعد قوله خلقه وسلم لم تحوم من حديث على في سجود الصلاة وقد تقدم وللنساء أيضا تحوم من حديث جابر في سجود الصلاة أيضا والحديث الثانى أخرجه أيضا الحاكم وابن حبان وفي اسناده الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبى يزيد قال القتيلى فيه جهالة وفي الباب عن أبى سعيد الخدرى عند البيهقى واختلف في وصله وارساله وصوب الدارقطنى في العلل رواية حماد عن حميد عن بكران أبى عبد رضى فيمارى النائم وذكر الحديث والحديثان يدلان على مشروعية الذكر

اسكاته) بكسر الهمزة وتوزن افعاله وهو من المصادر الشاذة اذا القياس سكونا قال الخطاى معناه سكوت يقتضى بعده كلاما مع قصر المدة فيه وسباق الحديث يدل على انه أراد السكوت عن الجهر لاعتقاده مطلق القول أو السكوت عن القراءة لاهن الذكر (فقلت بأبى وأمى) أى أنت مفدى أو أفديك بها (يا رسول الله اسكاتك) وفي نسخة أسكوتك (وبين التكبير والقراءة مائة قول) فيه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اقول) فيه (اللهم باعديني وبين خطاى كباعدت) أى كتبعتك (بين

المشرق والمغرب) هذا من الجازلان حقيقة المبادأة انما هي في الزمان والمكان أي اخ ما حصل من خطايي وحل بيني وبين ما يخاف من وقوعه حتى لا يبقى له ما في اقتراب بالكلمة وهذا الدعاء صدر منه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل المبالغة في اظهار العبودية وقيل انه على سبيل التعظيم لامته وعورض بكونه لو أراد ذلك لظهر به وأجيب بورود الامر بذلك في حديث سمرة عند البزار وأعاد لفظ بين هنا وليقل وبين المغرب لان العطف على الضمير ٢٥٣ المحفوض بعد مدحه العامل بخلاف

الظاهر كذا قرره الكرماني لكن يرد عليه قوله بين التكبير وبين القراءة اللهم تقبّل من الخطايا كما تقبّل الثوب الأبيض من الدنس) أي الوسخ وهذا مجاز عن ازالة الذنوب ومحو أثرها وشبهه بالثوب الأبيض لان الدنس فيه أظهر من قذره من الألوان اللهم اغسل خطاياي بالماء والثلج والبرد) وذكر الأخيرين بعد الاول للتاكيد أو لانهم ما آتوا قسمهم الايدي ولم يتمهم الاستعمال قاله الخطابي وقال ابن دقيق العيد عير بذلك عن غاية الخوف فان الثوب الذي يتكرر عليه ثلاثة أشياء منقية به يكون في غاية القوام ويحتمل أن يكون المراد أن كل واحد من هذه الأشياء مجاز عن صفة يقع بها الخوف وكأنه كقول تعالى واعف عني واغفر لناسي وارحمني وأشار الطيبي الى هذا مجازا فقال يمكن أن يقال المطلوب من ذكر الثلج والبرد بعد الماء شمول أنواع الرحمة والمغفرة بعد الغفر لا طفاء حرارة عذاب النار التي هي في غاية الحرارة ومنه قولهم يرد الله مضجعه اى رحمه وقاه عذاب النار انتهى وقال الكرماني

في مجرود التلاوة بما اشتمل عليه * (فائدة) * ليس في أحاديث مجرود التلاوة ما يدل على اعتبار أن يكون الساجد متوضعا وقد كان يسجد معه صلى الله عليه وسلم من حضر تلاوته ولم ينقل انه أمر أحد منهم بالتوضوء ويحتمل أن يكونوا جميعا متوضئين وأيضا قد كان يسجد معه المشركون كما تقدم وهم أنما لا يصح وضوءهم وقد روى البخاري عن ابن عمر انه كان يسجد على غير وضوء وكذلك روى عنه ابن أبي شيبه واحاما رواه البيهقي عنه باسناد قال في الفتح صحيح أنه قال لا يسجد الرجل الا وهو طاهر فيجمع بينهما ما قال الحفاظ من جملته على الطهارة الكبرى أو على حالة الاختيار الاول على الضرورة وهكذا ليس في الاحاديث ما يدل على اعتبار طهارة الثياب والمكان وأما استعادة العود والاستقبال مع الامكان فقول انه معتبر اتفاقا قال في الفتح لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء الا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبه عنه بسند صحيح وأخرج أيضا عن أبي عبد الرحمن السلمي أنه كان يقرأ السجدة ثم يسجد وهو على غير وضوء الى غير القبلة وهو عيشي يومئذ ايماء ومن الموافقين لابن عمر من أهل البيت أبو طالب والمنصور بالله * (فائدة أخرى) * روى عن بعض الصحابة انه يكره سجود التلاوة في الاوقات المكروهة والظاهر عدم الكراهة لان السجود المذكور ليس بصلاة والاحاديث الواردة بالنهي مختصة بالصلاة

باب سجدة الشكر *

(عن أبي بكره أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا أنهأ أمر يسره أو بشر به خر ساجدا شكرا لله تعالى رواه الخمسة الا النسائي واقتضاه أحمد أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم أنه أنهأ بشير يشهر بظفر جنده على عدوهم ورأسه في حجر عائشة فقام فخر ساجدا فإطال السجود ثم رفع رأسه فتوجه نحو صدقته فدخل فاستقبل القبلة وعن عبد الرحمن بن عوف قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم فتوجه نحو صدقته فدخل فاستقبل القبلة فخر ساجدا فإطال السجود ثم رفع رأسه وقال ان جبرئيل أتاني فبشرني فقال ان الله عز وجل يقول لأن من صلى عليك صليت عليه ومن سلم عليك سلمت عليه فسجدت لله شكرا رواه أحمد) حديث أبي بكره قال الترمذي هو حسن غريب وفي اسناده بكار ابن عبد العزيز بن أبي بصير عن أبيه عن جده وهو ضعيف عند العقيلي وغيره وقال ابن معين انه صالح الحديث وحديث عبد الرحمن بن عوف أخرجه أيضا البزار

٤٥ قيل في محتمل أن يكون في الدعوات الثلاثة إشارة الى الازمنة الثلاثة فالجاء عدة للمستقبل والتمنية للحال والفعل لما مضى انتهى وكان تقديم المستقبل للاهتمام برفع ما أتى قبل رفع ما حصل واستبدال بالحديث على مشروعية دعاء الافتتاح بين التكبير بالفرض أو النفل والقراءة خلافا لما شهور عن مالك وورد فيه أيضا حديث عن علي عند مسلم وجهته وجهته الذي فطر السموات والارض خفيقا وما أبان من المنير كين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له

وبذلك أمرت وأمان المسلم بن وزاد ابن حبان مسلما لكن قبله صلاة الليل وأخرجه الشافعي وابن خزيمة وغيرهما باللفظ اذا صلى المكتوبة واعتمده الشافعي في الام وفي الترمذي وصحح ابن حبان من حديث أبي سعيد الانصاري بسند صحيح وبمحمد ذلك وتبارك الله تعالى جسدك ولا اله غيرك ونقل الساجي عن الشافعي استحباب الجمع بين التوسيع والتسبيح وهو اختيار ابن خزيمة وجماعة من الشافعية وبسنن ٣٥٤ الاسرار في السرية والجمهورية وحديث أبي هريرة أصح ما ورد في ذلك

واستدل به على جواز الدعاء في الصلاة بما ليس في القرآن خلافا للحنفية وفيه ما كان الصحابة عليه من المحافظة على تتبع أحوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حركاته وأفعاله وإعلانه حتى حفظوا بهم الدين واستدل به بعض الشافعية على أن الثلج والبرد يطهران واستبعده ابن عبد السلام قال الحافظ وأبعد منه استدلال بعض الحنفية على نجاسة الماء المستعمل (عن أحمد) فثبت أبي بكر رضي الله عنهم حديث الكسوف وقد تقدم وفي هذه الرواية قالت أي أمها قال قد نذرت أي قربت (من الجنة حتى لو اجتبرت) من الجراحة وانما قال ذلك لأنه لم يكن ما ذنونا له من هذا الله بأخذه (عليها) أي على الجنة (لحقكم بقطاف من قطافها) بكم القاف فيهم ما أي به منقود من هنا قسدها وأسم لكل ما يقطف قال الهنبي وأكثر الحديثين بروونه بفتح القاف وانما هو بالكسر (وددت من النار حتى قلت أي رب أو أقمعه) كذا لا أكثر بهمزة الاستفهام

وابن أبي عاصم في فضل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لعقبه في الضعفاء والحاكم وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه بنحو حديث أبي بكر وفي سنده ضعف واضطراب وعن جابر عند ابن حبان في الضعفاء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا فاشيا فخر ساجدا ثم قال أسأل الله العافية والتغاضي بضم النون وبالفين والشين المهمتين القصير الضعيف الحركة الناقص الخلق قاله ابن الأثير وذكر حديث جابر الشافعي في المختصر وليذكر له اسنادا وكذا صنع الحاكم في المستدرک واستشهد به على حديث أبي بكر واستدله الدارقطني والبيهقي من حديث جابر الجمعي عن أبي جعفر محمد بن علي مرسل وزاد أن اسم الرجل زعيم وهذا هو في مصنف ابن أبي شيبة من هذا الوجه وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وسياق قال البيهقي في الباب عن جابر وابن عمر وأنس وجبريل وأبي جحيفة اه قال المنذري وقد جاء حديث سجدة الشكر من حديث البراء باسناد صحيح ومن حديث كعب بن مالك وغير ذلك اه قوله صدقته بفتح الصاد والذال المهمتين والفاء والصدفة من أسماء البناء المرتفع وفي النهاية ما لفظه كان اذا مر بصدف مائل اسرع المشي قال الصدف بفتحين وضمتين كل بناء عظيم مرتفع تشبها بصدف الجبل وهو ما قاله من جانبه واسم لحيدوان في البحر اه وهذه الاحاديث تدل على مشروعية سجود الشكر والى ذلك ذهب الماتري وأحمد والشافعي وقال مالك وهو مروى عن أبي حنيفة انه يكره اذ لم يؤثر عنه صلى الله عليه وسلم مع تواتر التمسك عليه صلى الله عليه وسلم وفي رواية عن أبي حنيفة أنه مباح لانه لم يؤثر وانكاره ورد بسجود الشكر عن النبي صلى الله عليه وسلم من مثل هذين الامامين مع وروده عنه صلى الله عليه وسلم من هذه الطرق التي ذكرها المصنف وذكرها من الغرائب وما يؤيد بثبوت سجود الشكر قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث المتقدم في سجدة ص هي لما شكر ولدك وتوبة وايس في احاديث الباب ما يدل على اشتراط الوضوء وطهارة الثياب والمكان والى ذلك ذهب الامام يحيى وأبو طالب وذهب أبو العباس والمؤيد بالله والنخعي وبعض أصحاب الشافعي الى أنه يشترط في سجود الشكر شرط الصلاة وايس في احاديث الباب أيضا ما يدل على التكبير في سجود الشكر وفي البصرة انه يكره قال الامام يحيى ولا يشترط التكبير في الصلاة قول واحد اذا يس من توابها قال أبو طالب ومستقبل القلعة (وعن سعد بن أبي وقاص قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم من مكة فريدا المينة فلما كنا قريبا من عذري نزل ثم رفع يديه فدعا الله ساعة ثم خر ساجدا فكثر طويلا

والكرامة وأما (فاذا امرأة) قال نافع بن عمر (حسبت انه) أي ابن أبي ميمكة قال في تحديقها بفتح التاء وكسر الهمزة لاي ثم تقترن جادها (هرة قلت ماشاء هذه) المرأة (قالوا حبستها حتى ماتت جوعا لا أطعمتها) أي لا أطعمت الهرة ولا أصلي لاهي أطعمتها بالضمير الزايع للمرأة (ولا أرسلتها) ولا ابن عسا كر ولا هي أرسلتها (تا كل من خشيش) بالهمزة بوزن فاعيل أي حشرات الارض (أو خشاش الارض) كذا على الشك وأذكر الخطابي رواية خشيش وضبطها بعضهم بضم أوله على التصغير

من أفظ خشاش فعل هذا الإنكار وروى بالمهملة قال عياض هو تصحيف وفي الحديث ان تعذيب الحيوانات غير جائز وان من ظلم منها شيئا سيط على ظلمه يوم القيامة قال العكرماني رحمه الله عليه ان دعاء الانتحاح مستلزم لتطويل القيام وحديث الكسوف فيه تطويله وأحسن منه ما قال ابن رشد يجهل أن تكون المناسبة في قوله حتى قلت أي رب وأمامهم لانه ان لم يكن فيه دعاء فيه مناجاة واستعطاف فيجمع مع الذي قبله ٣٥٥ وفيه جواز دعاء الله ومناجاته بكل ما فيه

خضوع ولا يختص بما ورد في القرآن خلافا للعنفية ورواه هذا الحديث الاربعة ما بين بصري وبني وفيه تباين من جهة واحدة والتحديث بالجمع والافراد والاخبار والعنفية والقول وأخرجه البخاري أيضا في الشرب والذماني وابن ماجه في الصلاة (عن خباب) بفتح الخاء وتشديد الباء ابن الارت (رضي الله عنه قبل له) التنازل أبو يعقوب بفتح الميم عبد الله بن مسعود (أكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأ في صلاة الظهر) صلاة (العصر) أي غير الفاتحة اذ لا شك في قراءتها قال نعم قيل له لم تنتم تعرفون ذلك) أي قراءته (قال) خباب (باضطراب لحبته) أي بغير يكها ويستناد منه ما ترجم له وهو رفع البصر الى الامام ويدل له الكيفية حيث قالوا ينظر الى الامام وليس عليه أن ينظر الى موضع سجوده قاله ابن بطال ومذهب الشافعية والعنفية بمن ادامة النظر الى موضع سجوده لانه أقرب الى المشوع وورد في ذلك حديث

ثم قام فرفع يديه ساعة ثم سجد فاعطاه ثلاثا قال اني سألت ربي شفعني لامي فأعطاني ثلث أمي فخرت ساجدا اشكر الرب ثم رفعت رأسي فأت ربي لامي فأعطاني ثلث أمي فخرت ساجدا اشكر الرب ثم رفعت رأسي فأت ربي لامي فأعطاني الثلث اذ سجد فخرت ساجدا الرق رواه أبو داود وسعيد أبو بكر حين جاءه قتل مسيلة رواه سعيد ابن منصور وسعيد علي حين وجد هذا الحديث في الخوارج رواه أحمد في مسنده وسعيد كعب بن مالك في عهد النبي صلى الله عليه وسلم لما بشرت بوبه الله عليه وقصته متفق عليها الحديث قال المنذري في اسناده موسى بن يعقوب الرمي وفيه مقال اه وأخرج أبو داود عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمي هذه أمة مرحومة ليس عليها عذاب في الآخرة عذاب في الدنيا الفتن والزلازل والقتل وفي اسناده عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود تكلم فيه غير واحد وقال العقيلي تغير في آخر عمره في حديثه اضطراب وقال ابن حبان البستي اختلط حديثه فلم يتميز فاستحق التردد وقد استشهد به عبد الرحمن المذکور البخاري قوله من عزروا بفتح العين المهملة وسكون الزاي وفتح الواو بالمدينة الحنفية عليها الطريق من المدينة ويقال فيها عزور قال في القاموس وعزورنية بالحقة عليه الطريق قوله قتل مسيلة هو الكذاب وقصته معروفة قوله ذا التسدية هو رجل من الخوارج الذين قتلهم على عليه السلام يوم النهروان ويقال له الخدج وكان في يده مثل ثدي المرأة على رأسه حلة مثل حلة النسي عليه شعرات مثل سبالة السور وقصته مشهورة ذكرها مسلم في صحيحه وأبو داود وغيرهما قوله وقصته متفق عليها وهي مطولة في الصحيحين وغيرهما واحصلها انه تخلف عن غزوة بولس بالاعذار واعترف بذلك بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يمتدح بالاعذار الكاذبة كما فعل ذلك المتخلفون من المنافقين فمن سى رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس عن تكليمه وأمره بمعارقة زوجته حتى ضاقت عليه وعلى صاحبيه الذين اعترفوا كما اعترف الارض بما رحبت كما وصف الله ذلك في ثم بعد خمسين ليلة تاب الله عليهم فلما بشر بذلك سجد شكر الله تعالى والحديث يدل على مشروعية سجود الشكر وكذلك الاستمرار المذکور وقدة تقدم الخلاف في ذلك

• (أبواب سجود السهو) •

• (باب ما جاء في من سلم من نقصان) •

مرسل عند سعيد بن منصور ومن مرسل محمد بن سيرين ورجالهم ثقات وأخرجه البيهقي موصولا وقال المرسل هو المحفوظ وفيه أن ذلك بسبب نزول قوله تعالى الذين هم في صلاتهم خاشعون ويمكن أن يترق بين الامام والمأموم فيستحب الامام النظر الى موضع السجود وكذا المأموم الا حيث يحتاج الى مراقبة امامه وأما المنفرد فحكمه حكم الامام ورجال هذا الحديث ما بين بصري وبني وفيه الحديث والعنفية والقول وأخرجه البخاري أيضا في الصلاة وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه

عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم ما بال أقوام) أيهم خوف كسر قلب من يمينه لأن النصيحة في الملافضة ومعنى بالهم حالهم وشأنهم (يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم) زاد مسلم من حديث أبي هريرة عند الدعاء فإن حمل المطلق على هذا المقيد اقتضى اختصاص الكراهة بالدعاء الواقع في الصلاة قاله في الفتح ونعقبه العيني فتال ليس الأمر كذلك ٣٥٦ بل المطلق يجري على المقيد والمقيد على تقييده والحكم عام في الكراهة

سواء كان رفع بصره في الصلاة
عند الدعاء أو بدون الدعاء لما رواه
الواحدى في أسباب النزول من
حديث أبي هريرة أن فلانا قال
إذا صلى لي رفع رأسه إلى السماء
فترت الذين هم في صلاتهم
خاشعون ورفع البصر مطلقا
ينافي الخشوع الذي أصله
السكون انتهى وهذا تعقب
ساقط الاعتبار لأن الحافظ
لم يصرح بالحكم على حالة الدعاء
فقط بل قال عقب ذلك وقد
أخرجه ابن ماجه وابن حبان
من حديث ابن عمر بغير تقييد
وأخرجه مسلم من حديث
جابر إلى آخره فلم يجزم الحافظ
بعدم الإطلاق على التقييد بل
صرح بإرادته حديث ابن ماجه
وابن حبان ومسلم يؤيد جانب
الإطلاق فتأمل ترشد وقد
أخرجه ابن ماجه وابن حبان
من حديث ابن عمر بغير تقييد
ولنظنه لا ترفعوا أبصاركم إلى
السماء يعني في الصلاة وأخرجه
بغير تقييد أيضا مسلم من حديث
جابر بن سمرة والطبراني من
حديث أبي سعيد الخدري
وكعب بن مالك وأخرج

(عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال صلى بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم إحدى صلاتي العشي فصلى ركعتين ثم سلم فقام إلى ختمة معروضة في المسجد فأتى كل أعياها كأنه غضبان ووضع يده اليمنى على اليسرى وشبك بين أصابعه ووضع خده الأيمن على ظهر ركعة اليسرى ورحلت لسانه من أبواب المسجد فقالوا قصر الصلاة في القوم أبو بكر وعمر فها بأن يكلماه وفي القوم رجل يقال له ذوالبدين فقال يا رسول الله أنسيت أم قصر الصلاة فقال لم أنس ولم تقصر فقال أكلما يقول ذوالبدين فقلوا نعم فتقدم فصلى ما ترك ثم سلم ثم ركع ومجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر ثم ركع ومجوده أو أطول ثم رفع رأسه وكبر فربما ألوه ثم سلم ويقول أنسيت أم عمران بن حصين قال ثم سلم متفق عليه وليس أسلم فيه وضع اليد على اليد ولا التشبيك وفي رواية قال بينما أنا أصلي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم صلاة الظهر سلم من ركعتين فقام رجل من بني سليم فقال يا رسول الله أقصرت الصلاة أم نسيت وسأق الحديث رواه أحمد ومسلم وهذا يدل على أن القصة كانت بحضوره وبعد إسلامه وفي رواية متفق عليها قال لم أنس لم تقصر قال بلى قد نسيت وهذا يدل على أن ذوالبدين تكلم بعد ما علم عدم النسخ كذا ما ليس بجواب (وال) قال الحافظ في التلخيص لهذا الحديث طرق كثيرة وألفاظ وقد جمع جميع طرقه الحافظ صلاح الدين العلائي وتكلم عليه كلاما شافيا انتهى في الباب عن ابن عمر عند أبي داود وابن ماجه وعن ذى البدين عند عبد الله بن أحمد وزياد بن المنذر والبيهقي وعن ابن عباس عند البراء بن مسنيد والطبراني وعن عبد الله بن مسعود عند الطبراني في الأوسط وعن معاوية بن حديج عند أبي داود والنسائي وعن أبي العريان عند الطبراني في الكبير قال ابن عبد البر في التمهيد وقد قيل إن أبا العريان لم يذكره أبو هريرة وقال النووي في الخلاصة إن ذوالبدين يكنى أبا العريان قال الهراق كذا القولان غير صحيح وأبو العريان هراقى آخر لا يعرف اسمه ذكره الطبراني فحم الكتي وكذلك أورده أبو موسى المديني في ذيله على ابن مسنيد في الصحابة قوله صلى بنا لما هرا أن أبا هريرة حضر القصة ووجه الطحاوي على الجواز فقال إن المراد به صلى بالمساجد بسبب ذلك قول الزبيرى إن ما حب القصة استشهد به لأنه يقتضى أن القصة وقعت بل بدروهي قبل إسلام أبي هريرة كما أكثر من شخص سنن لكن اتفاق أئمة الحديث كما نقله

ابن أبي شيبة عن محمد بن سيرين كانوا يلقون في صلاتهم حق نزلت قد اطلع المؤمنون الآية فاقبلوا على صلاتهم ابن
 رزقوا امامهم وكانوا يذهبون لان يجاوز بصريهم موضع سجودهم ووصله الحاكيم كراي هرير فيه ورفعته الى النبي
 صلى الله عليه وآله وسلم وقال في آخره فطاطا راسه (فاستدقوله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك) اى فى رفع البصر الى السماء
 الى الصلاة (حق قال) والله لينت عن ذلك أو لتظنن من بين الامم من اى لتعين (ابصارهم) وكلمة اول التضييم تديد او هو خير

بعض الامر اى ليكون منكم الاتهام عن رفع البصر أو تخطف الابصار عند الرفع من الله وهو كقوله تعالى ثقوا بالله
او يسألون اى يكون أحد الامر من وفيه النهى الوكيد والوعيد الشديد وحلوه على الكراهة دون الحرمة للإجماع على عدمها
وأما في غير الصلاة في دعاء ونحوه فجزأ الا كثرون لان السهولة قبله الداعين كالكتبه قبله المصلين وكرهه آخرون قال في الفتح
واسلم من حديث جابر بن سمرة ولا ترجع اليهم بمعنى ابصارهم واختلف ٢٥٧ في المراد بذلك فقيل وعيد وعمل على هذا

قاله فعل المذكور حرام وافرط
ابن حزم فقال تطل الصلاة اه
ورواه هذا الحديث كله م
بصريون وفيه التحديث بالجمع
والافراد والقول وأخرجه ابو
داود والنسائي وابن ماجه في
الصلاة (من عائشة رضى الله
عنها قالت سألت رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم عن الالتفات)
بالرأس يمينا وشمالا (في الصلاة
فقال هو اخلاص) أى اختطاف
بسرعة (يحتاسه الشيطان)
فيه الحاض على احضار المصلي قلبه
لمناجاة ربه ولما كان الالتفات
فيه ذهاب الخشوع استعير
لذهابه اختلاص الشيطان
تصوير القبح تلك الغفلة بالتحمل
لان المصلي مستغرق في مناجاة
ربه والله مقبل عليه والشيطان
مرادله ينظر فوات ذلك فاذا
التفت المصلي اعتم الشيطان
الفرصة فيختم سامنه قاله
الطبري في شرح المشكاة وقال
ابن بركة اضعف الى الشيطان
لان فيه انقطاعا من ملاحظة
التوجه الى الحق سبحانه (من
صلاة العبد) وفي الحديث دلالة
على الكراهة وهو اجماع لكن

ابن عبد البر وغيره على ان الزهري وهم في ذلك وسببه انه جعل القصة لذى الشمالين
وذو الشمالين هو الذى قتل يدر وهو خزاعي واسمه عير بن عبد عمرو بن فضالة واما
ذو اليمين فتاخر به موت النبي صلى الله عليه وسلم بعدة وحدث بهذا الحديث بعد موت
النبي صلى الله عليه وسلم كما اخرج ذلك الطبراني واسمه الخرباق كما سأتى وقد جوز بعض
الاتهام ان تكون القصة وقعت لكل من ذى الشمالين وذى اليمين وان أباهريه
روى الحديثين فارسل أحدهما وهو قصة ذى الشمالين وشاهد الآخر وهو قصة
ذى اليمين قال في الفتح وهذا محقق في طريق الجمع وقبل يحمل على أن ذى الشمالين كان
يقال له أيضا ذو اليمين وبالعكس فكان ذلك سبب الاشتباه ويدفع الجواز الذى ارتكبه
الطحاوى الرواية الاخرى التى ذكرها المصنف بل يظن انما صلى مع النبي صلى الله عليه
وسلم قال الحافظ في التلخ وقد اتفق معظم أهل الحديث من المصنفين وغيرهم على ان
ذى الشمالين غير ذى اليمين ونص على ذلك الشافعي في اختلاف الحديث قوله احدى
صلاحي العشي قال النووي هو بفتح العين المهملة وكسر الشين المجمة وتشديد الياء
قال قال الازهرى عند العشي عند العرب ما بين زوال الشمس وغروبها وبين ذلك ما وقع
عند البخارى من حديث أبى هريرة قال صلى بنا النبي صلى الله عليه وسلم الظهر والعصر
وفي رواية قال محمد بن عيسى بن سيرين واكثر ظنى أنهم العصر وفي مسلم العصر من غير شك
وفي رواية له الظهر كذلك كما ذكر المصنف وفي رواية له أيضا احدى صلاحي العشي
اما الظهر واما العصر قال في الفتح والظاهر ان الاختلاف فيه من الرواة وأبعد من قال
يحمل على ان القصة وقعت مرتين بل روى النسائي من طريق ابن عوف عن ابن سيرين
ان الشك فيه من أبى هريرة وانظره صلى الله عليه وسلم احدى صلاحي العشي قال أبو
هريرة ولكن نسيت فالظاهر ان أباهريه رواه كثيرا على الشك وكان ربما غلب على
ظنه انه الظهر فخرم بها وتارة غلب على ظنه انه العصر فخرم بها وطرا الشك أيضا
في تعيينها على ابن سيرين وكان سبب ذلك الاهتمام بما في القصة من الاحكام الشرعية
قوله فقام الى خشبة في المسجد في رواية للبخارى في مقدم المسجد واسلم في قبله المسجد
قوله السرعان بفتح المهملات ومنهم من يسكن الراء وحكى بعض ان الاصل ضربته
بضم ثم امكان كما جمع مريع والمراد بهم أول الناس خرجوا من المسجد وهم أهل
الحاجات غالباً قوله فها بنى رواية للبخارى فيها زيادة التعمير والعشي انه غلب عليهم
احترامه وتعظيمه عن الاعتراض عليه وما ذو اليمين فغلب عليه حرصه على تعلم العلم

الجه وروى على اسم التزنية وقال المولى بصره ان للضرورة وهو قول أهل الطاهر وورد في كراهته صريح على غير شرطه عدة
أحاديث منها حديث أنس هذا الترمذي مرفوعا وقال حسن باق اياك ولا تنبات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة هلكة
فان كان ولا بد ففى التطوع لا فى الفريضة وحديث أبى داود والنسائي عنه وصححه الحاكم لان الله مقبل على العبد في صلاته
ما لم يفتت فاذا صرف وجهه انصرف عنه واخرج مثله أحمد وابن خزيمة من حديث أبى ذر ومن حديث الحريث الاشعري

نحوه وزاد فاذا صلتم فلا تلمة قوا للبراز من حديث جابر بن عبد الله بن الفضل بن عيسى اذا قام الرجل في الصلاة اقبل الله عليه بوجهه فاذا التفت قال يا ابن آدم الى من تلتفت الى من هو خير مني اقبل الى فاذا التفت الثانية قال مثل ذلك فاذا التفت الثالثة صرف الله وجهه عنه ولا ين حبان في انصفاه عن انس مرفوعا المصل يتناثر على رأسه الطير من عنان السماء الى منرق رأسه ولك ينادى لو يعلم العبد من بناحي ٣٥٨ ما التفت والمراد بالالتفات المذكور ما لم يستدبر القبلة بصدوره أو كاله

قوله يقال له ذواليد بن قال لقرطبي هو كناية عن طولهما وعن بعض شراح التنبيه انه كان قصير اليدين وحزم ابن قتيبة انه كان يعمل يديه جميعا وذهب الاكثر الى ان اسم ذى اليدين الخرباق بكسر المجهة وسكون الراء بعدها موحدة وآخره كاف اعطاء ادى ما وقع في حديث عمران بن حصين الا تقي قال في الفتح وهذا موضع من يوجد حديث أبي هريرة بحديث عمران وهو الرابع في نظري وان كان ابن خزيمة ومن تبعه جنحوا الى التعدد والحامل لهم على ذلك الاختلاف الواقع في السياقين في حديث أبي هريرة ان السلام وقع من اثنين وانه صلى الله عليه وسلم قام الى خشيعة في المسجد وفي حديث عمران أنه سلم من ثلاث ركعات وانه دخل منزله لما فرغ من الصلاة فاما الاول فتدحكي الهلاقي أن بعض شيوخه حمله على ان المراد انه سلم في ابتداء الركعة الثالثة واستقبله ولكن طريق الجمع يكتفي فيه بإحدى مناهية وليس بأحد من دعوى تعدد القصة لانه يلزم منه كون ذى اليدين في كل مرة استغفهم النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك واستغفهم النبي صلى الله عليه وسلم العصابة عن صحة قوله وأما الثاني فلعل الراوي لما رآه تقدم من مكانه الى جهة الخشيعة ظن انه دخل منزله ليكون الخشيعة كانت في جهة منزله فان كان كذلك والافرواية أبي هريرة أرجح ووافقة ابن عمر له على ما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة ولو وافقة ذى اليدين كما أخرجه أبو بكر الأثرم وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند وأبو بكر بن أبي خزيمة وغيرهم انتهى قوله لم أنس ولم تقصر هو تصريح بنى النسيان وتفي النص وهو مفسر ما عندهم لم يلفظ كل ذلك لم يكن وتأييد لما قاله علماء المعاني أن لفظ كل اذا تقدم وعقبه نفي كان نفيا لكل فرد لا للمجموع بخلاف ما اذا تأخروا هذا أجاب ذواليد بن بقوله قد كان بعض ذلك كما في صحيح مسلم وفي البخاري ومسلم انه قال بلى قد نسيت كذا كذا منصف وفيه دليل على جواز دخول المسلم وعليه صلى الله عليه وسلم في الاحكام الشرعية وقد نقل عياض والنووي الاجماع على عدم جواز دخول المسلم في الاقوال التباينية وخصا الخلاف بالفعال وقد تبعه قال الحافظا نعم اتفق من جوز ذلك على انه لا يقر عليه بل يقع له بيان ذلك امامته لا بالفعل أو بعده كما وقع في هذا الحديث وفائدة جواز المسلم في مثل ذلك بيان الحكم الشرعي اذا وقع منه اثم وأما من منع المسلم ومطلقة ما منه صلى الله عليه وسلم فاجابوا عن هذا الحديث باجوبة منها ان قوله صلى الله عليه وسلم لم أنس على ظاهره وحقيقته وأنه كان متعمدا لذلك ليقع منه التشريع بالفعل لكونه أبلغ من القول ويكتفي في رد هذا تقريره

وسبب كراهته نقص الخشوع أو ترك استقبال القبلة ببعض البدن ولم يشرع سجود السهو للالتفات كما شرع لامتساكك فيه لان السهو لا يؤخذ به المكمل فشرع له الجهر دون العمد ليقطع العمد فيجتنبه ورواه هذا الحديث الستة كوفيون الاشيج البخاري فبصري وفيه التعديت والعنونة والقول وأخرجه المازفي أيضا في صفة ابليس الثعير وأبو داود والذاني في الصلاة (عن جابر بن سمرة) بضم الميم بن جنادة العاصري السواني العصابي ابن العصابي وهو ابن اخت سعد بن أبي وقاص (رضي الله عنه) قال شكاهل الكوفة سعدا) دوا بن أبي وقاص واسم أبي وقاص مالك بن أهيب لما كان أميراً عليهم (م الى عمر) ابن الخطاب (رضي الله عنه) والمراد شكاههم فهو من باب اطلاق الكل على البعض ويدل لذلك ما في صحيح أبي عوانة من رواية زائدة عن عبد الملك جعل فاس من أهل الكوفة وهي منهم عندهم سيف والطبراني الجراح بن سنان وقبيصة وأريد

الاسديون وذكر العسكري في الاوائل منهم الاشعث بن قيس وعند عبد الرزاق عن معمر عن عبد الملك عن جابر صلى قال كنت جالسا عند عمر اذ جاءه أهل الكوفة يشكون اليه سعد بن أبي وقاص حتى قالوا انه لا يحسن الصلاة (فقره) عمر رضي الله عنه قال في افتح كان عمر بن الخطاب أقره على قتال القرس في سنة أربع عشرة ففتح الله العراق على يديه ثم اخط الكوفة سنة سبع عشرة واسقر عليها امير الى سنة إحدى وعشرين في قول خليفة بن خياط وعنه الطبري سنة عشرين

فوقع لهم مع أهل الكوفة ما ذكر (واستعمل عليهم) في الصلاة (عماراً) هو ابن ياسر زاد ابن خليفة وابن مسعود على بيت المال
وعثمان بن حنيف على مساحة الأرض اه وكان تخصيص عمار بالذ كر لوقوع التصريح بالصلاة. ون غيرها عما وقعت فيه
الشكوى (فشكوا) منه في كل شيء (حتى ذكروا أنه لا يحسن يصلي) ظاهره ان جهات الشكوى كانت متعددة ومنهم اقصاة
الصلاة وصرح بذلك في روايه أبي عوانة فقال عمر اهدشكوك في كل شيء ٣٥٩ حتى في الصلاة (فارس الىه) عمر رضي الله

عنه فوصل اليه الرسول فجاء الى
عمر (فقال له يا أبا اسحق) وهي
كنية سعد (ان هؤلاء) أي أهل
الكوفة (يزعمون أنك لا تحسن
تصلي قال أبو اسحق اما هم فقالوا
ما قالوا رأينا) أما والله فاني كنت
أصلي بهم صلاة رسول الله) أي
صلاة مثل صلاته (صلى الله عليه)
وآله (وسلم ما خرم) بكسر الراء
أي أقصر (عنها) أي عن صلاته
صلى الله عليه وآله وسلم (أصلي
صلاة العشاء) وفي الرواية
الأخرى صلاتي العشي بالثنية
وعينها ما السكونم شكوه فيها
أولاً في وقت الراحة وغيرها
من باب أولى والأول أظهر لانه
يأتي مثله في الظهور والعصر لانهما
وقت الاشتغال بالقاتلة والمعاش
(فأركد) يضم الكاف أي أطول
القيام حتى تنقضي القراءة (في)
الركعتين (الأوليين واخف) يضم
الهمزة أي احذف لتطويل
(في) الركعة (الأخريين) وليس
المراد حذف أصل القراءة
فكانه قال احذف الركود
والركود يدل على القراءة عادة
(قال) عمر رضي الله عنه (ذلك)
أي ما تقول (الظن بك) أي هذا

صلى الله عليه وسلم لدى اليمين على قوله بل قد نسيت وأصرح من ذلك قوله صلى الله عليه
وسلم انما أنا بشر انسى كما تنسون وهو متفق عليه من حديث ابن مسعود كما سيأتي ومن
أجوبتهم ان قوله صلى الله عليه وسلم اني لا أنسى ولكن انسى لامعني يدل على عدم صدور
النسيان منه وتعقب بما قاله الحافظ في الفتح ان هذا الحديث لا أصل له فانه من بلاغات
مالك التي لم توجد موصولة بعد البحث الشديد وأيضاً هو أحد الأحاديث الأربعة التي
تسلك عليها في الموطأ ومن أجوبتهم أيضاً حديث انكاره صلى الله عليه وسلم على من
قال نسيت آية كذا وكذا وقال بسم الله احذكم أن يقول نسيت آية كذا وكذا وتعقب بأنه
لا يلزم من ذم اضافة نسيان الآية ذم اضافة نسيان كل شيء فان الله في بينهم ما واضح جداً
ومن أجوبتهم ان قوله لم أنس راجع الى السلام أي سلمت قصداً يا أيها علي ما في اعتقادي
اني صليت أربعاً قال الحافظ وهذا جيد وكان ذا اليمين فهم العموم فقال بل قد نسيت
والكلام في ذلك محله علم الكلام والاصول وقد تكلم عياض في الشفاء بما يشفي
من أراد البسط فليرجع اليه وهذا كله جني على ان معنى السهو والنسيان واحد
وأما من فرق بينهما فما فله أن يقول هذه الأدلة وان دل على انه وقع النسيان منه صلى
الله عليه وسلم فهي لا تستلزم وقوع السهو وقوله فصل ما ترك فيه جواز البناء على الصلاة
التي خرج منها المصلي قبل تمامها مسامحة والى ذلك ذهب الجمهور كما قال العراقي من غير
فرق بين من سلم من ركعتين أو أكثر أو أقل وقال مصنفون انما يفي من سلم من ركعتين
كما في قصة ذي اليمين لان ذلك وقع على غير القياس فيقتصر على مورد النص وحديث
عمران بن حصين الآتي يطل ما زعمه من قصر الجواز على ركعتين على أنه يلزمه أن يقتصر
الجواز على إحدى صلاتي العشي ولا فائله وهو ذهب الهادي الى انه لا يجوز البناء
على الصلاة التي خرج منها الركعتين من غير فرق بين العمود والسهو وأجابوا عن حديث
الباب بان قصة ذي اليمين كانت قبل نسخ الكلام اعتمادهم على ما سلف عن الزهري
وقد قدمنا انه وهم على انه قد روى البناء عمران بن حصين كما سيأتي واسلامه متأخر
ورواه أيضاً معاوية بن خديج كما تقدمت الإشارة الى ذلك واسلامه قبل موت النبي
صلى الله عليه وسلم بشهرين ومع هذا فحريم الكلام كان بمكة وقد حققنا ذلك في باب
تحريم الكلام وفي حديث الباب دليل على ان كلام الساهي لا يطل الصلاة وكذا كلام
من ظن التمام وقد تقدم الكلام على ذلك في باب تحريم الكلام أيضاً وفيه أيضاً دليل على
ان الادمال العكسيرة التي ليست من جنس الصلاة اذا وقعت سهواً أو مع ظن القيام

الذي تقول هو الذي كان ظنه زاد مسرع عن عبد الملك واجمعون معاً قال سعد أتعاني الاعراب الصلاة أخرجه مسلم وفيه دلالة
على أن الذين شكوه لم يكونوا من أهل العلم وكانهم ظنوا مشروعية التسوية بين الركعات فانكروا على سعد التفارقة فيستفاد
منه ذم القول بالرأى الذي لا يستند الى أصل وفيه ان القياس في مقابلة النص فاسد الاعتبار قال ابن بطال وجه دخوله
حديث سعد في هذا الباب انه لما قال أركدوا خف علم أنه لا يترك القراءة في شيء من صلاته وقد قال انما مثل صلاة رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (يا ابا بصير فارسل) هو رضى الله عنه (مع) أى مع سعد (وجلا) هو محمد بن مسلمة بن خالد الانصارى
 فيما ذكره الطبري (أورجالات الكوفة) جمع رجل فيحتمل ان يكونوا محمد بن مسلمة المذكور ومحمد بن عوف السلي وعبد الله
 ابن أرقم والشك من الراوى وهذا يقتضى أنه أعاده الى الكوفة ليحصل الكشف عنه بضرته ~~ليكون~~ أن يكون أهدى من التهمة
 (فسأل عنه) أى عن سعد (أهل الكوفة) ٣٦٠ كيف حاله بينهم (ولم يدع) أى لم يترك الرجل المرسل (مسجدا) من مساجد

الكوفة (الاسأل عنه) أى عن
 سعد (و) الحال ان أهل الكوفة
 (يثنون عليه معروفًا) أى خيرا
 (حتى دخل مسجد لبنى عباس)
 قبيلة كبيرة من قيس راد سيف
 فى روايته فقال محمد بن مسلمة
 أنشد الله رجلا يعلم حقا الا قال
 (فقام رجل منهم يقال له اسامة
 ابن قنادة يكنى ابا سعد قال
 اما) أى اما غيبرى فأنق عليه واما
 نحن (اذ) أى حين (نشددتنا)
 أى سالتنا بالله (فان سعدا كان
 لا يسير بالسرية) القطعة من
 الجيش والبناء للمصاحبة أى
 لا يخرج بنفسه معها فأنق عنه
 الشجاعة التى هى كمال القوة
 الغضبية وفى رواية جرير وسفيان
 لا ينفرد فى السرية (ولا يقسم
 بالسوية) فأنق عنه العفة التى هى
 كمال القوة الشهوانية (ولا يعدل
 فى القضية) أى الحكمومة
 والقضاء وفى رواية سيف ولا
 يعدل فى الرعية فأنق عنه الحكمة
 التى هى كمال القوة العقلية وفيه
 سلب العدل عنه بالكلمة وهو
 قدح فى الدين (قال سعدا ما رآه
 لأدعون) عليك (ثلاث) من
 الدعوات (اللهم ان كان عبدك

لا تفسد الصلاة وقد تقدم البحث فى ذلك قوله ثم سلم ثم كبر وسجد فيه دليل لمن قال ان
 سجود السهو بعد السلام وقد اختلف أهل العلم فى ذلك على ثمانية أقوال كاذر ذلك
 العراقى فى شرح الترمذى الاقول ان سجود السهو كونه محل بعد السلام وقد ذهب الى ذلك
 جماعة من الصحابة وهم على بن أبى طالب وسعد بن أبى وقاص وعمار بن ياسر وعبد الله
 ابن مسعود وعمران بن حصين وأنس بن مالك والمغيرة بن شعبه وأبو هريرة وروى الترمذى
 عنه خلاف ذلك كما سأتى وروى أيضا عن ابن عباس ومعاوية وعبد الله بن الزبير على
 خلاف فى ذلك عنهم ومن التابعين أبو سلمة بن عبد الرحمن والحسن البصرى والنخعي وعمر
 ابن عبد العزيز وعبد الرحمن بن أبى ابيلى والسائب القارى وروى الترمذى عنه خلاف
 ذلك وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأصحابه وحكى عن الشافعى قولاه ورواه الترمذى
 عن أهل الكوفة وذهب اليه من أهل البيت الهادى والقاسم وزيد بن على والمؤيد بالله
 واستدلوا بحديث الباب وبسائر الاحاديث التى ذكر فيها السجود بعد السلام القول
 الثانى ان سجود السهو كونه قبل السلام وقد ذهب الى ذلك من الصحابة أبو سعد الخدرى
 وروى أيضا عن ابن عباس ومعاوية وعبد الله بن الزبير على خلاف فى ذلك وبه قال
 الزهري ومكحول وابن أبى ذئب والاوزاعى واللائث بن سعد والشافعى فى الجديد وأصحابه
 ورواه الترمذى عن أكثر فقهاء المدينة وعن أبى هريرة واستدلوا على ذلك بالا حاديث
 التى ذكر فيها السجود قبل السلام وسيأتى بعضها القول الثالث التفرقة بين الزيادة
 والنقص فيسجد للزيادة بعد السلام وللقص قبله والى ذلك ذهب مالك وأصحابه والمزنى
 وأبو ثور وهو قول الشافعى واليه ذهب الصادق والناصر من أهل البيت قال ابن عبد البر
 وبه يصح استعمال الخبرين جميعا قال واستعمال الاخبار على وجهها أولى من ادعاء
 التسخير من جهة المظهر الفرق بين الزيادة والنقصان بين فى ذلك لان السجود فى النقصان
 اصلاح وجبر ومحال أن يكون الاصلاح والخبر بعد الخروج من الصلاة وأما السجود
 فى الزيادة فانما هو ترغيم للشيطان وذلك ينبغى أن يكون بعد الفراغ قال ابن العربى مالك
 اسعد قليلا وأهدى سبيلا انتهى ويدل على هذه التفرقة ما رواه الطبرانى من حديث
 عائشة فى آخر حديث لها وفيه قال من سها قبل التمام فليسجد سجدة فى السهو وقبل أن يسلم
 واذا سها بعد التمام فليسجد سجدة فى السهو وبعد أن يسلم واسكن فى اسناده عيسى بن ميمون
 المدنى المعروف بالواسطى وهو وان وثقه حماد بن سلمة وقال فيه ابن معين مرة لا بأس به
 فقد قال فيه مرة ليس بشئ وضعفه الجمهور القول الرابع أنه يستعمل كل حديث كما ورد

هذا كاذبا) أى فيما نسبني اليه (قام ربا وسجدة) ليراه الناس ويبرهه فيشهره وذلك عنه ليدكر به وعلق الدعاء ومالم
 بشرط كذبه أو كون الحامل له على ذلك الغرض الذى فرأى الانصاف والعدل رضى الله عنه (فأطل عمره) بحيث يرد الى
 أسفل سافلين ويصير الى أرذل العمر ويضعف قواه ويفتكس فى الخلق فهو دعاء عليه لاله (وأطل فقره) وفي نسخة وأقل رزقه
 وفى رواية جرير وشدد فقره وفى رواية سيف وأكفره باله وهذه الحالة تسمى الحالة وهى طول العمر مع الفقر وكثرة العيال

قال مالك قد مضى عرسه و هو أعدل من يأتي بعده الى يوم القيامة والذي يظهر ان عمره عزله حمله المادة الفتنة في رواية سيف قال عمر لولا الاحتياط وان لا يبقى من أمير مثل سعد لما عزلته وقبل عزله ايثار القرية منه لكونه من أهل الشورى وقيل لان مذهب عمر ان لا يستمر العامل أكثر من أربع سنين وقال الماوردي اختلاف أهل بعزل القاضي بشكوى الواحد أو الاثنين أو لا بعزل حتى يجتمع الأكثر على الشكوى ٣٦٢ منه وفيه استفسار العامل على ما قيل فيه والسؤال عن شكى في موضع

عمره والقصار في المسئلة على من يظن به الفضل وفيه ان السؤال عن عدالة الشاهد ونحوه يكون من يجارده وان تعريض العدل لا يكشف عن حاله لا ينافي قبول شهادته في الحال وفيه خطاب الرجل الجليل بكنته والاعتذار ان سمع في حقه كلام يسوءه وفيه التفرق بين الافتراء الذي يقصده السب والافتراء الذي يقصده دفع الضرر فيه عزز قائل الاول دون الثاني ويحتمل أن يكون سعد لم يعالج حقه منهم أو هفاه عنهم واكتفى بالدعاء على الذي كشف قناعه في الافتراء عليه دون غيره فانه صار كانه قد باذنته وقد جاف في الخبر من دعا على ظالمه فقد اتصف بعله أراد الشفقة عليه بان يجهل له العقوبة في الدنيا فاتصرت نفسه وراعى حال من ظلمه لما كان فيه من وفور الديانة ويقال اعتمادا عليه لكونه انتهك حرمة من يحب صاحب الشريعة فـ أنه اتصرت صاحب الشريعة وفيه جواز الدعاء على الظالم المعين بما يستلزم القصاص في دينه وليس هو من طلب وقوع المعصية

في مذهب مالك انه رأى لابرهان بن ميمونة قال وهو ايضا مخالف لما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من أمره بسجود السهم وقبل السلام من شك فلم يدركه صلى الله عليه وسلم و زيادة ثم قال ليت شعري من أين لهم ان جبر الشيء لا يكون الا فيه لا بما عناه وهم مجمعون على ان الهدى والصيام يكونان جبراً لما نقص من الحج وهما بعد الطروج عنه وأن عتق لرقبة أو الصدقة أو صيام الشهرين جبراً للنقص وطء التعمد في شهر رمضان وفعل ذلك لا يجوز الا بعد مقامه اهـ وأحسن ما ينال في المقام انه يعمل على ما تقتضيه أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم من السجود قبل السلام وبعده فما كان من أسباب السجود مقبداً قبل السلام - سجده فله وما كان مقبداً بعد السلام - سجده بعده وما لم يرد تقييده بأحدهما كان مخيراً بين السجود قبل السلام وبعده من غير فرق بين الزيادة والنقص لما أخرجه مسلم في صحيحه عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا زاد الرجل أو نقص فليسجد سجدتين وجميع أسباب السجود لا تسكوب الا زيادة أو نقصاً أو مجموعهما وهذا ينبغي أن يعد مذهبنا سماعاً لان مذهب داود وان كان فيه انه يعمل بقتضي النصوص الواردة كاحكام النووي فقد جزم بان الخارج عنها يكون قبل السلام واسحق بن راهويه وان قال انه لم يعمل الا حديث ~~ك~~ ما وردت فقد جزم انه يسجد لما خرج عنها ان كان زيادة بعد السلام وان كان نقصاً قبله كما سبق والقائلون بالتخيير لم يستعملوا النصوص كما وردت ولا شك انه أفضل ومحل الخلاف في ان فضل كما عرفت وان كانت الهادوية تقول بفساد صلاة من سجد السهم قبل التسليم مطلقاً لكن قولهم مع كونه مخالفاً لما صرح به الأدلة بخلاف الاجماع الذي حكاه عياض وغيره قوله فرمى سألوه ثم سلم يعني سألوا محمد بن سيرين هل سلم النبي صلى الله عليه وسلم بعد سجدة السهم فروى عن عمران بن حصين أنه أخبر أن النبي صلى الله عليه وسلم سلم بعدهما واقتضى أبي داود بنقله لمحمد سلم في السجود فقال لم أحفظه من أبي هريرة ولكن ثبت ان عمران بن حصين قال ثم سلم وفيه دليل على مشروعية التسليم في سجود السهم وقد نقل بعض المتأخرين عن النووي أن الشافعية لا يثبتون التسليم وهو خلاف المشهور عن الشافعية المعروف في كتبهم وخلاف ما صرح به النووي في شرح مسلم فانه قال والصحيح في مذهبن أن يسلم ولا يشهد (وعن عمران بن حصين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى العصر فلم يركع ثلاث ركعات ثم دخل منزله وفي له ظفد دخل الحجر فقام اليه رجل يقال له الخرباق وكان في يده طول فقال يا رسول الله فذكر له منيعة فخرج غضباً بان يجرد رداءه

ولكن من حيث يؤدي الى نكاحه الظالم وعقوبته وفيه سلوك التورع في الدعاء واستدله على ان الاوليين من حتى الرباعية متساويين والحد يثأخرجه البخاري أيضاً في الصلاة وكذا مسلم وأبو داود والنسائي (عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا صلاة لمن لم يقرأ زاد الحميدي عن سفيان فيها كذا في مسنده وهكذا رواه سفيان بن يعقوب عن الحميدي أخرجه البيهقي وكذا لابن عمر عند الاسماعيلي ولعنينة وعثمان بن أبي شيبة عند أبي

نعيم في المستخرج وهذا يعني ان المراد القراءة في نفس الصلاة (فاتحة الكتاب) أي في كل ركعة منفردا أو أمانا أو مأموئسا أو
أسرا لامأ أو جهر أو إذا كان المنفي الصلاة الشريعة مستقام دعوى نفي الذات فعلى هذا لا يحتاج الى اضمار الايجز مولا الكمال
لانه يؤدي الى الاجمال كما نقل عن القاضي أبي بكر وغيره لان نفي الكمال يشتر بموصول الاجزاء فلو قدر الاجزاء متقبلا لاجل
العموم قدر ثابته لاجل اشعار الكمال بقبوله فيمتنع اضر ولا سبيل الى اضمارهما ٣٦٣ مع ان الاضمار انما يحتاج اليه

للاضمار وهو من دعة فرد فلا
حاجة الى أكثر منه ودعوى
اضمار أحدهما ليست باولى من
الآخر قاله ابن دقيق العيد
وفيه نظر لاننا سلمنا تعذر الحمل
على الحقيقة فالحمل على أقرب
الجزئين الى الحقيقة أولى من
الحمل على أبعدهما ونفي الاجزاء
أقرب الى نفي الحقيقة وهو
السابق للفهم لانه يستلزم نفي
الكلم من غير عكس فيكون
أولى ويؤيده رواية سفيان عند
الاسماعيلي بالفظ لا تجزى صلاة
لا يقرأ فيها فاتحة الكتاب وتابعه
على ذلك زياد بن أيوب أحد
الانبيات أخرجه الدارقطني وله
شاهد من حديث العلاء بن
عبد الرحمن عن أبيه عن أبي
هريرة مرفوعا بهذا اللفظ أخرجه
ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما
ولاحد من طريق عبد الله بن
سودة لقشيري عن رجل عن
أبيه مرفوعا لا تقبل صلاة لا يقرأ
فيها بأم الكتاب وقد أخرج ابن
خزيمة عن محمد بن الوليد القرشي
عن سفيان حديث الباب بالفظ
لا صلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب
فلا يتنع أن يقال ان قوله لا صلاة

حتى انتهى الى الناس فقال اصدق هذا قالوا نعم فصل في ركعة ثم لم تمجد سجدتين ثم سلم
رواه الجماعة لا البخاري والترمذي الكلام على فقه الحديث فتقدم وتقدم أيضا
الاختلاف بين أهر العلم هل حديث عمران هذا وحديث أبي هريرة المتقدم حكاية
أقصة واحدة أو قصتين مختلفتين والظاهر ما قاله ابن خزيمة ومن تبعه من التعدد لان
دعوى الاتحاد يحتاج الى تأويلات متعددة كما سلف وتقدم أيضا ضبط الخبر بقوله
اسم ذي اليمين وفي الباب عن ابن عباس عند البزار والطبراني في الكبير أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم صلى بهم العصر ثلاثا فدخل على بعض نسائه فدخل عليه رجل من
أصحابه يقال له ذو الشمالين الحديث وعن عطاء بن الزبيري صلى المغرب فسلم في ركعتين
فتمضى استلم الحجر فسبح النجوم فقال ما أناكم قال صلى ما بقي وسجد سجدتين قال فذكر
ذلك لابن عباس فقال ما أطع سنة نبيه صلى الله عليه وسلم رواه أحمد الحديث أيضا
أخرجه البزار والطبراني في الاوسط والهيثم قال في مجمع الزوائد ورجل أحد رجال
الصحيح قوله ما أطع قوله حمزة مفتوحة وآخره هلهة قال في القاموس ما يطع ما يطع
جار وجروعي ميطا وميطا انتهى وبعد ونفى وأبعد كما ط فيهما والمراد ههنا
ابن الزبير ما بعد ولا تنهى عن السنة أو ما أبعده ولا تنهى غيره عنهم بما فعله لما تقدم من ثبوت
ذلك عنه صلى الله عليه وسلم والخلاف في جواز البناء قد مر

(باب من شك في صلاته)

عن عبد الرحمن بن زهوف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا شك أحدكم
في صلاته فلم يدرك أو واحدة صلى أم ثنتين فليجعلها واحدة واذا لم يدرك ثنتين صلى أم ثلاثا
فليجعلها ثنتين واذا لم يدرك ثلاثا صلى أم أربعة فليجعلها ثلاثا ثم يبعث اذا فرغ من صلاته
وهو جالس قبل أن يسلم سجدتين رواه أحمد وابن ماجه والترمذي وصححه وفي رواية
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من صلى صلاة يثني في الفصان ويصل حتى
يشك في الزيادة رواه أحمد الحديث معلول لانه من رواية أبي اسحق عن مكحول عن
كريب عن ابن عباس عن عبد الرحمن وقد رواه أحمد في المسند عن ابن عباس عن ابن اسحق
عن مكحول مرسلا قال ابن اسحق فلقبت حسين بن عبد الله فقال لي هل اسندها قلت لا
فقال لكه حديثان كريب أحدهما بضعين ضعيف جدا ورواه الهيثم بن زهويه
والثاني من كريب في مسندهم ما من طريق الزهري عن عبد الله بن عبد الله عن ابن عباس

نفي انتهى الى لا تصلوا الصلاة الا بقراءة فاتحة الكتاب وهو بطريق ما رواه مسلم من طريق القاسم عن عائشة مرفوعا لا صلاة
بمحبرة الطعام وهو في صحيح ابن حبان بالفظ لا يصل أحدكم بحضرة الطعام قال في التمع وانهم مع الوجوب ليست عند الحنفية
شرطا في صحة الصلاة والفرس عندهم لا يثبت بما يزيد على القرآن فالنقص قراءة ما يتيسر وتعين الفاتحة انما ثبت بالحديث فيكون
واجبا يأن من تركه ونهى الصلاة لا ينعقد وإذا انقضى عجبى عن بعمد ترك قراءة الفاتحة منهم وترك الطمأنينة

فقل صلاة يريد أن يتقرب بها إلى الله وهو يتعمد ارتكاب الاسم فيها بالغنى في تحقيق مخالفة المذهب غيره انتهى قال الشيخ
نفي الدين غاية ما في هذا البحث أن الحديث دلالة مفهومة على صحة الصلاة بقراءة الفاتحة في ركعة واحدة فان دل دليل خارج
منطوقه على وجوبه في كل ركعة كان مقدما انتهى ودليل الجمهور وقوله صلى الله عليه وآله وسلم وافعل ذلك في صلاتك كلها
بعد أن أمره بالقراءة وفي رواية لا أحد ٣٦٤ وابن حبان ثم افعل ذلك في كل ركعة واهل هذا هو السرفي ابراد البخاري له

مختصرا وفي اسنادهما اسمعيل بن مسلم المكي وهو ضعيف وتابعه به من كثير السقاء
فيما ذكره الدارقطني في العلل وقدر واه أيضا أحمد بن حنبل عن محمد بن يزيد عن اسمعيل
ابن مسلم عن الزهري واسمعيل بن مسلم ضعيف كما مر والزيادة التي رواها المصنف رحمه الله
عن أحمد أخرج نحوها ابن ماجه واقطعه ثم لم يبق من صلاته حتى يكون الوهم في الزيادة
وفي الباب غير ما ذكره المصنف عن عثمان عند أحمد وفيه من صلى فلم يداشفع أم وتر
فليسجد سجدة فقامه التمام صلاته قال العراقي ورجاله ثقات إلا أن يزيد بن أبي كبة
لم يسمع من عثمان وقدر واه أحمد أيضا عن يزيد بن أبي كبة عن مروان عن عثمان
وعن عائشة عند الطبراني في الاوسط وفيه اذا صليت فرأيت انك اتممت صلاتك وانت
في بيتك الحديث وعن أنس عند البيهقي قال صلى الله عليه وسلم اذا شك أحدكم في صلاته
فلم يدرك اثنين صلى أو ثلاثا فليقل الشك وليكن على اليقين ورجاله اسناده ثقات وعن
عبد الله بن جعفر عند أبي اودبانه ظمن شك في صلاته فليجهد سجدة وسجدتين بعد ما يسلم وفي
اسناده مصعب بن عمير قال قال النبي لا بأس باسناد هذا الحديث وحديث الباب
قال العراقي ليس بالمعروف وقال البيهقي لا بأس باسناد هذا الحديث وحديث الباب
قد استدل به وبما ذكره من قال ان من شك في ركعة بنى على الأقل مطلقا قال النووي
واليه ذهب الشافعي والجمهور وحكاها المهدى في البحر عن علي عليه السلام وأبي بكر وعمر
وابن مسعود وربيعة والشافعي ومالك واستدلوا أيضا بحديث أبي سعيد الاثري وزهد
عطاء والارزاعي والشعبي وأبو حنيفة وهو مروي عن ابن عباس وابن عمر وعبد الله
ابن عمر وابن العاص من الصحابة الى أن من شك في ركعة وهو مبتدأ بالشك لا يتلى به أعاد
هكذا في البحر وقال ان المبتلى الذي يمكنه التحري بعمل بقره وحكاها ابن عمر وأبي
هريرة وجابر بن زيد والنخعي وأبي طالب وأبي حنيفة والذي حكاها النووي في شرح مسلم
عن أبي حنيفة وموافقيه من أهل الكوفة وغيرهم من أهل الرأي ان من شك في صلاته
في عدد ركعاته تحرى وبني على غالب ظنه ولا يلزم الاقتصار والانيان بالزيادة قال
واختلف هؤلاء فقال أبو حنيفة ومالك في طائفة هذا ان اعتراه الشك مرة بعد أخرى
واما غيرهم فيبني على اليقين وقال آخرون هو على عمومها وحكي العرق في شرح
الترمذي عن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن جبير وشريح النخعي ومحمد بن الحنفية وميمون
ابن هيران وعبد الكريم الجزري والشعبي والارزاعي انهم يقولون بوجوب الاعادة مرة
بعد أخرى حتى يستيقن ولم يرو عنهم افرق بين المبتدأ والمبتلى وروى عن عطاء ومالك

عقب حديث عبادة واستدل به
على وجوب قراءة الفاتحة على
المأموم لان صلاته صلاة حقيقة
فتمتني عند انتهاء القراءة إلا ان
جاء دليل يقتضي تخصيص صلاة
المأموم من هذا العموم فيقدم
قوله الشيخ نفي الدين واستدل
الحنفية بحديث من صلى خلف
الامام فقرأه الامام له قراءة لكنه
حديث ضعيف عند الحفاظ وقد
استوعب طرقه وعلله الدارقطني
وغيره واستدل من اسقطها
عنه في الجهرية كالمايكبة
بحديث فاذا قرأوا فاصتوا وهو
حديث صحيح أخرجه مسلم من
حديث أبي موسى الاشعري
ولادالة فيه لا مكان الجمع بين
الامرين فينصت فيما عدا
الفاتحة أو ينصت اذا قرأ الامام
ويقرأ اذا سكنت وعلى هذا فينعين
على الامام السكوت في الجهرية
ليقرأ المأموم السلايوقه في
ارتكاب التمهى حيث لا ينصت
اذا قرأ الامام وقد ثبت الاذن
بقراءة المأموم الفاتحة في
الجهرية بغير قيد وذلك فيما
أخرجه البخاري في جزء القراءة
والترمذي وابن حبان وغيرهما

من رواية مكحول عن محمود بن الربيع عن عبادة اب انبي صلى الله عليه وآله لم ثقات عليه الصلاة في التجر فلما انما
فرغ قال لعلكم تقرؤن خلف اتمامكم فلما انتم قال فلاة لعلوا الا بقراءة الكتاب فانه لا يصح ان يقرأ بها الظاهر حديث
الباب مختص من هذا وكان هذا سببه ولما شهد من حديث أبي قتادة عند أبي داود وانسائي ون حديث أنس عند ابن حبان
وروى عبد الرزاق عن سعيد بن جبير قال لا بد من أم القرآن ولكن من مضى كان الامام وسكت ساعة قدر ما يقرأ المأموم

بأم القرآن وزاد مع من الزهري في آخر حديث الباب فصاعدا أخرجه النسائي وغيره وهذا ورد لدفع توهم قصر الحكم على الفاتحة قال البخاري في جزء القراءة هو نظير قوله فتقطع اليد في ربيع دينار فصاعدا وقال النووي قوله ما تبسر بمجمل على الفاتحة فانهم امتسروا أو على ما زاد من الفاتحة بعد أن يقرأها أو على من يجزئ من الفاتحة وقد ورد في حديث النبي صلى الله عليه وسلم ما تبسر بالفاتحة كما أخرجه أبو داود ومن حديث رفاعة إذا قلت فتوجهت ٣٦٥ فكبرت ثم أقرأ بأم القرآن وبما شاء الله

أن تقرأ الحديث ويحفل في طريق الجمع أن يقال المراد بقوله فافقرأ ما تبسر معك من القرآن أي بعد الفاتحة ويؤيده حديث أبي سعيد عن أبي داود بسند قوي أمرنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن نقرأ بفاتحة الكتاب وما تبسر قال الشوكاني في شرح المفتي والحديث أي حديث الباب يدل على تعين فاتحة الكتاب في الصلاة وأنه لا يجزئ غيرها واليه ذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم والحديث صالح للاحتجاج به على أن الفاتحة من شروط الصلاة لأن واجباتها فقط لأن عدمها فساد لتزيم عدم الصلاة وهذا شأن الشرط وقال الحنفية تجزئ الصلاة بدونه وهذا تعويل على رأى فاسد حاصله ردة كثير من السنة المطهرة بالبرهان ولا حاجة نيرة فكم موطن من المواطن يقول فيه الشارع لا يجزئ كذا لا يقبل كذا لا يصح كذا ويقول المتسكون بهم هذا الرأي يجزئ وقبل ويصح ومثل هذا حذر السلف من أهل الرأي وأما

أهم ما لا يعيد مرة وعن طاوس كذلك وعن بعضهم بعد ثلاث مرات واحتج القائلون بالاستئذان بما أخرجه الطبراني في الكبير عن عباد بن الصامت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن رجل سها في صلاته فلم يذكر كم صلى فقال لا يعد صلاته ولا يهدد مسجدتين فأعداوه ومن رواية اسحق بن يحيى بن عباد بن الصامت قال العراقي لم يسمع اسحق من جسد عباد أنتمى فلا يفتض لمعارضة الأحاديث الصحيحة المصروفة بوجوب البناء على الأقل ومع هذا انظروا عدم الفرق بين المبتدأ والمبني والمدعى اختصاص الاعادة بالمبتدأ واحتجوا أيضا بما أخرجه الطبراني عن ميمونة بنت سعد أنها قالت افتتت بالرسول الله في رجل سها في صلاته فلا يدري كم صلى قال ينصرف ثم يقوم في صلاته حتى يعلم كم صلى فانما ذلك الوسواس يعرض فيسببه عن صلاته وفي اسناده عثمان بن عبد الرحمن الطرائفي الجزري مختلف فيه وهو كقيمة في الشاميين يروى عن الجاهيل وفي اسناده أيضا عبد الحميد بن يزيد وهو مجهول كما قال العراقي واحتج القائلون بوجوب العمل بالظن والتحرى أماما طلقا أولئك كان مبني بالشك بحديث ابن مسعود إلا في ما فيه من الأمر لمن شك بان يتحرى الصواب وأجاب عنهم القائلون بوجوب البناء على الأقل بان التحرى هو القصد ومنه قوله تعالى فأولئك تتحروا ورشدا فمعنى الحديث فليد قصد الصواب فيعمل به وقصد الصواب هو ما يئنه في حديث أبي سعيد وغيره وقد قدمنا طرفا من الخلاف في كون التحرى والبناء على اليقين شيئا واحدا أم لا وفي القاموس ان التحرى التعمد وطلب ما هو آخرى بالاستئذان قال النووي فان قالت الحنفية حديث أبي سعيد لا يخلو ألف ما قلنا لأنه ورد في الشك وهو ما استوى طرفاه ومن ذلك ولم يترجح له أحد الطريقين يبنى على الأقل بالاجماع بخلاف من غلب على ظنه أنه صلى أربعة أمثالا فالجواب أن نفس الشك يستوى الطرفين انما هو اصطلاح طائري للاصولين وأما في اللغة فالتردد بين وجود الشيء وعدمه كما يسمى شكسا سواء المستوى والرابع والمرجوح والحديث يحمل على اللغة ما لم يكن هنالك حقيقة شرعية أو عرفية ولا يجوز حمله على ما يطرأ للمتأخرين من الاصطلاح انتهى والذي يلوح لي أنه لا معارضة بين الحديث البناء على الأقل والبناء على اليقين وتحري الصواب وذلك لان التحرى في اللغة كما عرفت هو طلب ما هو آخرى الى الصواب وقد أمر به صلى الله عليه وآله وسلم وأمر بالبناء على اليقين والبناء على الأقل عند عروض الشك فان أمكن الخروج بالتحري عن مرة لشك لغة ولا يكون الا بالاثبتان أنه قد فعل من الصلاة كذا ركعات فلا شك

قوله ان الحمل على وجهه النبي ان الصحة اثبات لغة باتم جميع وان يصحح الكلام يمكن بتقدير انك كمال فيكون فيه نصريح الشارع بافظ الاجزاء وكونه من اثبات اللغة باتم جميع ممنوع بل هو من الخلق التردد المجهول بالأعم الأغلب المعلوم وفي البخاري عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يقرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب وهذا الدليل اذا انتم منه الى حمل قوله في حديث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما تبسر معك من القرآن على الفاتحة يفتض ذلك للاستدلال به على وجوب الفاتحة في كل ركعة

وكان قربة لجل قوله في حديث المسيء ثم كذلك في كل صلاتك فافعل على المجاز وهو الركعة وقد اختلف القائلون ببعين
 الفاتحة في كل ركعة هل تصح صلاة من نسيها فذهب الشافعية وأحمد بن حنبل إلى عدم الصحة وعن مالك أنه ان نسيها في ركعة
 من صلاة الركعتين فسدت صلاته وان نسيها في ركعة من صلاة ثلاثية أو رباعية فروى عنه أنه يعيده ولا تجزئه ومقتضى
 الشريعة التي فهمنا على صلاحية ٢٦٦ الأحاديث للدلالة على أن النامى يعيد الصلاة لمن صلى بغير وضوء ناسيا

ومحصل القول في هذه المسئلة
 وجوب الفاتحة على كل امام
 ومأموم في كل ركعة وان تلك
 الأدلة صالحة للاحتجاج بها على
 أن قراءة الفاتحة من شروط صحة
 الصلاة فمن زعم أنها تصح صلاة
 من الصلوات أو ركعة من
 الركعات بدون فاتحة الكتاب
 فهو محتاج إلى إقامة برهان
 يخصص تلك الأدلة ومن ههنا
 يتبين لنا ضعف ما ذهب إليه
 الجمهور ان من أدرك الإمام
 راكعا دخل معه واعتد بتلك
 الركعة وان لم يدرك شيئا من
 القراءة اه حاصل ما في شرح
 المنتقى ورواه هذا الحديث ما بين
 بصري ومكي ومدي وفيه
 التجهيد حديث والضعف والقول
 وأخرجه مسلم في الصلاة أيضا
 وكذا البوداوي والنسائي والترمذي
 وابن ماجه (عن أبي هريرة
 رضي الله عنه أن رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم دخل المسجد
 فدخل رجل) هو خلاد بن رافع
 بن عبد الله بن يحيى بن خلاد وفي
 رواية ابن خزيمة وروى رسول الله صلى
 الله عليه وآله وسلم لم جالس في ناحية
 المسجد والنسائي من رواية اسحق

أنه مقدم على البناء على الأقل لان الشارع قد شرط في جواز البناء على الأقل عدم
 الدراية كافي حديث عبد الرحمن بن عوف وهذا القصر قد حصلت له الدراية وأمر
 الشاك بالبناء على ما استيقن كافي حديث أبي سعيد ومن بلغ به تحريمه إلى اليقين قد بفي
 على ما استيقن وبهذا تعلم أنه لامعارض بين الأحاديث المذكورة وان القصر المذكور
 مقدم على البناء على الأقل وقد أوقع الناس ظن التعارض بين هذه الأحاديث في
 مضائق ليس عليها آثار من علم كالفرق بين المبتدئ والمبني والركن والركعة قوله
 في حديث الباب قبل أن يسلم استدل به القائلون بمشروعية سجود السهم وقبل السلام
 وقد تقدم الخلاف في ذلك وبيان ما هو الحق قولنا فليصل حتى يشك في الزيادة فيه أن جعل
 الشك في جاب الزيادة أولى من جعله في جانب النقصان (وعن أبي سعيد الخدري قال

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا شك أحدكم في صلاته فلم يدركم صلى ثلاثا ثم
 أربعا فليطرح الشك وليبن على ما استيقن ثم يسجد سجدتين قبل أن يسلم فان كان صلى
 خمسا شك في صلاته وان كان صلى اتماما لاربعة كاتر غيما للشيطان رواه أحمد ومسلم
 الحديث أخرجه أيضا أبو داود وبلغ في الشك وليبن على اليقين فاذا استيقن القيام
 بسجدتين فان كانت صلاته تامة كانت الركعة والسجدتان نافلة وان كانت صلاته
 ناقصة كانت الركعة تمامًا والسجدتان ترغيبا للشيطان وأخرجه أيضا ابن حبان
 والحاكم والبيهقي واختلف فيه على عطاء بن يسار فروى مرسلًا وروى بكر أبي سعيد فيه
 وروى عنه عن ابن عباس قال لفظ وهو وهم وقال ابن المنذر حديث أبي سعيد أصح
 حديث في الباب والحديث استدل به القائلون بوجوب اطراح الشك والبناء على
 اليقين وهم الجمهور كما قال النووي والعراقي وقد تقدم ما أجاب به القائلون بالبناء
 على الظن وما أجيب به عليهم وما هو الحق قوله قبل أن يسلم لم هو من ألة القائلين بان
 السجود للسهم وقبل السلام وقد تقدم البحث عن ذلك أيضا قوله فان كان صلى خمسا
 شفع له صلاته يعني ان السجدتين بمنزلة الركعة لانهم ما ركعها وكانه يشفعها وقد فعل
 ركعة سادسة فصارت الصلاة شفعًا قوله كاتر غيما للشيطان لانه لم قصد التسليم على
 المصلي وابطال صلاته كان السجدتان لما فيه مامن الثواب ترغيبا له فعاد عليه بسجدة
 قصد بها النقص وفي جعل الالة ترغيم الشيطان رد على من أوجب السجود لالاسباب
 المتعمدة وهو أبو طالب والامام يحيى والشافعي كافي لبركان ارغام الشيطان انما يكون

ابن أبي طلحة بينا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس ونحن جوله وأما ما وقع عند الترمذي اذ جازى كل كابدري بما
 فصل في اخف صلاة في هذا الامم نفي يرد بخلافه لان رفاعته شبهة بالبدوي اسكونه أخف الصلاة ولغير ذلك (فصل في) زاد النسائي
 من رواية داود بن قيس ركعتين وفيه اشعار بان صلى نفعلا والا قرب انها تحية المسجد وفي الرواية المذكورة وقد كان النبي صلى الله
 عليه وآله وسلم يركع في صلاته زار في رواية اسحق بن طلحة ولا ندري ما يعيب منها عند ابن أبي شيبة من رواية ابن خزيمة

ونحن لانشر وهذا محمول على حالهم في المرة الاولى وهو مختصر من الذي قبله كانه قال ولا نشر ما يعيب منها (فسلم) في رواية أبي اسامة فجاءه وسلم وهرأولى لانه لم يكن بين صلاته ومجئته تراخ (على النبي صلى عليه وآله وسلم فرد) صلى الله عليه وآله وسلم عليه السلام في رواية مسلم وكذا في رواية ابن عمير في الاستئذان فقال وعليك السلام وفي هذا تعقب على ابن المنير حيث قال فيه ان الموعظة في وقت الحاجة أهم من رد السلام وانه لم يرد عليه السلام ٣٦٧ تأديته على جهله فيؤخذ منه التأديب بالهجر وترك السلام اه قال

في الفسخ والذي وقفنا عليه من نسخ الصحيحين ثبوت الرد في هذا الموضع وغيره الا الذي في الايمان والتذوق وقد ساقه صاحب العدة بلفظ الباب الا انه حذف منه فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعل ابن المنير اعتمد على النسخة التي اعتمد عليها صاحب العدة اه (وقال ارجع) وفي رواية ابن عجلان فقال أعد صلاتك (فصل فانك لم تصل) قال عياض فيه ان افعال الجاهل في العبادة على غير علم لا تجزئ وهو مبني على ان المراد بالنفي اني الاجزاء وهو الظاهر ومن جملة على نفي الكمال تلك بانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر بعد التعليم بالاعادة فدل على اجرائها والالزام تأخير البيان كذا قال بعض المالكية وهو المهلب ومن تبعه وفيه نظر لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد أمره في المرة الاخيرة بالاعادة فسأله التعليم فعله فكأنه قال أعد صلاتك على هذه الكيفية أشاف الى ذلك ابن المنير وفي القسطلاني هذا نفي للصحة لانها أقرب لنفي الحقيقة من نفي الكمال فهي أولى

بما حدث بسببه والعمد ليس من الشيطان بل من المصلي وأما استدلالهم على ذلك بالقيام للعد على السهو ولانه اغماش عن في السهو ولانه قص فالعمد منه له فرد وبان الله لم يثبت النقص بل ارغام الشيطان كما في الحديث وظاهر الحديث أن مجرد حصول ذلك موجب للسجود ولو زال وحصلت معرفة الصواب وتحقق انه لم يرتد شيئا الى ذلك ذهب الشيخ أبو علي والمؤيد الله وذهب المنصور بالله وامام الحرمين انه لا يسجد لزوال التردد ويدل للمذهب الاول ما أخرجه أبو داود عن زيد بن أسلم قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا شك أحدكم في صلاته فان استيقن انه قد صلى ثلاثا فليست ركعة بسجودها ثم يجلس فيتشهد فاذا فرغ فلم يبق الا أن يسلم فليست ركعة بسجودتين وهو جالس ثم يسلم وسيأتي في حديث ابن مسعود ما يدل على مثل ما دل عليه هذا الحديث (وعن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم قال ابراهيم زاد أو نقص فلما سلم قيل له يا رسول الله حدث في الصلاة شيئا قال لا وماذا قالوا اصليت كذا وكذا فثنى رجله واستقبل القبلة فسجد سجدة ثم سلم ثم قبل علينا بوجهه فقال انه لو حدث في الصلاة شيئا أتيناكم به وان كان اغماشا فابشر انسي كما ننسون فاذا نسيت فذكروني واذا شك أحدكم في صلاته فليمتحجر السوا فليتم عليه ثم يسلم ثم يسجد سجدة ثم يركع ركعة الا الترمذي وفي لفظ ابن ماجه ومسلم في رواية فليست ركعة الى الصواب) قوله وعن ابراهيم الخنسي قوله زاد أو نقص في رواية للجماعة من طريق ابراهيم عن علقمة انه صلى على الجزم وستأتي في باب من صلى الرباعية خمسا وفي قوله زاد أو نقص دليل على مشروعية سجود السهو لمن تردد بين الزيادة والنقصان الا أن جمع السجود في رواية الجزم مفسرة لرواية التردد قوله فثنى رجله في رواية أبي داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان بالافراد وهذه الرواية هي اللانقصة بالتمام ومعنى ثنى الرجل صرفها عن حالتها التي كانت عليها قوله لو حدث في الصلاة لا فثنى ثبأناكم به فيه ان الاصل في الاحكام بقاؤها على ما قررت عليه وان جوز غير ذلك وان تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز قوله اغماشا فابشر مثلكم هذا احصره في البشرية باعتبار من أنكروا ثبوت ذلك ونارعه فيه هذا هو جودا واما باعتبار ما فيه من ذلك مما هو فيه فلا يخفى وصف البشرية اذ له صفات اخر لا يكونه جسم احيا مختصا كائنا ما كان ولا بشرا نذير امرا جامعا غير او غير ذلك وتحقق هذا المبحث ونظائر محله علم المعاني قوله أنسى كأنه من زاد الناسا وأذكر كأنه من وفية دليل

الجارين (مربع يصلي كما صلى) أولا (ثم جاءه وسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (ارجع فصل فانك لم تصل ثلاثا) أي ثلاث مرات وفي رواية ابن عمير فقال في الثالثة أو في التي بعدها وفي رواية أبي اسامة فقال في الثانية لواله ثلثة وترجع الاولى بعدهم وقوع الشك فيها وان يكونه صلى الله عليه وآله وسلم كان مراعاة استعمال الثلاثة في تعليمه غالبا (فقال والذي بعثك بالحق ما احسن غير فعاني) وفي رواية يحيى بن علي فقال الرجل فاروق وعلمي فانما تابشرا أصيب واخطئ

فقال أجل قال النور بشق انما كتبت عن تعليمه اولاً لانه لما رجع ولم يستكشف الحال من مورد الوحي كانه اغتر بجماعته من العلم فسكت النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تعليمه زجره وتاديبه ارشاداً الى استكشاف ما استهم عليه فلما طاب كشف الحال من مورد ارشاده اليه صلى الله عليه وآله وسلم اه وفيه مناقشة لانه ان تم له في الصلاة ثمانية والثالثة لم يتم له في الاولى لانه صلى الله عليه وآله وسلم بدأ بمسألة ٢٦٨ أول مرة بقوله ارجع فصل فانك لم تصل فاسأل واراد على تقريره له على الصلاة

الاولى كيف لم ينكر عليه في انشائها لكن الجواب يصلح بياناً للحكمة في تأخير البيان بعد ذلك والله أعلم كذا في الفتح (نقال اذا فلت الى الصلاة فكبر) زاد ابن غيرنا شيخ الوضوء ثم استقبل القبلة فكبر وفي رواية يحيى ابن علي فتوضأ كما أمر الله ثم تشهد وأقم وفي رواية اسحق بن أبي طلحة عند النسائي انه ان تم صلاة أحدكم حتى يسبح الوضوء كما أمره الله فيغسل وجهه ويديه الى المرفقين ويمسح برأسه ورجليه الى الكعبين ثم يكبر الله ويمجده ويمجده وعند أبي داود ويثنى عليه ويمجده (ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن) لم يختلف الروايات في هذا عن أبي هريرة وأما رواية رفاعه ففي رواية اسحق ويقرأ ما تيسر من القرآن مما علمه الله وفي رواية يحيى بن علي فان كان معك قرآن فاقرا والا فالحمد لله وكبره وهله وفي رواية محمد بن عمرو وعنده أبي داود ثم اقرأ بأم القرآن أو بأم الله ولا حمد وابن حبان من هذا الوجه ثم اقرأ بأم القرآن وقرأ بسألت ترجم له ابن حبان باب فرض المصلي قراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة (ثم اركع حتى تطمئن) حال كونك (راكعاً) وفي رواية أحمد وطائفة فاذا ركعت فاجعل على ركبتيك وامد ظهرك وتمكن لركوعك وفي رواية اسحق بن أبي طلحة ثم يكبر فيركع حتى تطمئن مناصلاً وتتمرن (ثم ارفع حتى تعتدل قائماً) في رواية ابن غيرنا عند ابن ماجه حتى تطمئن قائماً أخرجه ابن أبي شيبة عنه وقد أخرجه مسلم اسناده بعينه في هذا الحديث لكن لم يسق لفظه فهو على شرطه وقد أخرجه اسحق بن راهويه في مسنده

على جواز التسميان عليه صلى الله عليه وآله وسلم فيما طر به البلاغ وقد تقدم الكلام على هذا في شرح حديث أبي اليعرب قوله فاذا نسيت فذكر في فيه أمره التابع بهذا كبر المتبوع وظاهر الحديث يدل على الوجوب على الفور قوله فليتم الصواب فيه دليل لمن قال بالعمل على غالب الظن وتقدم على البناء على الأقل وقد قدمنا الجواب عليه من جهة القائلين بوجوب البناء على الأقل قوله فليتم عليه بضم التحتية وكسر الفوقانية قوله ثم يسجد سجدتين فيه دليل من قال ان السجود قبل التسليم وقد مر تحقيقه وفيه أيضاً ان مجرد النظر والتفكير من أسباب السجود لانه قد لحق الصلاة بسبب الوضوء نقص وقد تقدم الكلام على ذلك (وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ار

الشیطان يدخل بين ابن آدم وبين نفسه فلا يدري كم صلى فاذا وجد أحدكم ذلك فليسجد سجدتين قبل أن يسلم رواه أبو داود وابن ماجه وهو باقية الجماعة الا قوله قبل أن يسلم وعن عبد الله بن جعفر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من شذ في صلاته فليسجد سجدتين بعدما يسلم رواه أحمد وأبو داود والنسائي) حديث عبد الله بن جعفر في اسناده مصعب ابن شيبة قال النسائي منكر الحديث وعنه اسحق بن عمار وقد وثقه ابن معين واحتج به مسلم في صحيحه وقال أحمد بن حنبل انه روى أحاديث من أكبر وقال أبو حاتم الرازي لا يحمده ولا يمس بالقوي وقال الدارقطني ليس بالقوي ولا بالخالف قوله ان الشيطان يدخل بين ابن آدم وبين نفسه في لفظ البخاري وأبي داود ان أحدكم اذا قام يصلي جاء الشيطان فلبس عليه وفي لفظ البخاري أيضاً أقبل يعني الشيطان حتى يخاطب بين المرء ونفسه يقول اذكر كذا اذكر كذا المالم يكن يذكر حتى يظل الرجل ان يدري كم صلى قوله فليسجد سجدتين قبل أن يسلم فيه دليل من قال ان سجود السهو قبل التسليم وقد تقدم الكلام على ذلك قوله بعدما يسلم احتج به القائلون بان سجود السهو بعد السلام وقد تقدم ذكرهم والاحاديث الصحيحة الواردة في سجود السهو لاجل الشك كحديث عبد الرحمن بن عوف وأبي سعيد وأبي هريرة وغيرهم فاضية بان سجود السهو لهذا السبب يكون قبل السلام وحديث عبد الله بن جعفر لا ينتض لمعارضته الاسماع مع ما فيه من المقال الذي تقدم ذكره واسكنه يزيده حديث ابن مسعود المذکور في ما يكون الكل جائزاً وقد استدلل بظاهر هذين الحديثين من قال ان المصلي اذا شك فلم يدرك ادا ونقص فليس عليه الا سجدتان علام بظاهر الحديثين المذکورين والى ذلك ذهب الحسن البصري

عن أبي امامة وهو في مستخرج أبي نعيم من طريقه وكذا أخرجه السراج عن يوسف بن موسى أحد شيوخ البخاري قال الحافظ
فثبت ذكر الطمأنينة في الاعتدال على شرط الشيخين ومثله عند أحمد وابن حبان وفي لفظ أحمد فأنهم صلوك - حتى ترجع العظام
الى مفاصلها وعرف بهذا ان قول امام الحرمين انه لم تذكر في حديث المسمى مصلاته دال على أنه لم ينف على هذه الطرق الصحيحة
قال القسطلاني فيه دليل على ايجاب الاعتدال والجلوس بين السجدة بين والطمأنينة في الركوع والسجود فهو حجة على
أبي حنيفة رحمه الله تعالى في قوله وليس عنه جواب صحيح انتهى ٢٦٩ (ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا) ولفظ اصح

ثم يكبر ويسجد حتى يمكن وجهه
أوجبته حتى تطمئن مفاصله
وتسترخي (ثم ارفع حتى تطمئن)
حال كونك (جالسا) في رواية
اصح ثم يكبر فيرفع حتى يستوي
قاعدته على قاعدته ويقوم عليه
وفي رواية محمد بن عمرو فاذا رفعت
رأسك فاجلس على فخذه اليسرى
وفي رواية اصح فاذا جلست في
وسط الصلاة فاطمئن جالسا ثم
افرض فخذه اليسرى ثم تشهد
ثم قال (وافعل ذلك) المذكور
من التكبير وقراءة ما يقسم وهو
الفاتحة أو ما يسر من غيرهما بعد
قراءتها والركوع والسجود
والجلوس على الوجه المأثور
(في صلاتك كلها) فرضا ونفلا وفي
رواية محمد بن عمرو ثم اصنع ذلك
في كل ركعة وسجدة وفي رواية
ابن عمر في الاستئذان بعد ان ذكر
السجود الثاني ثم ارفع حتى
تطمئن جالسا وقد قال بعضهم
هذا يدل على ايجاب جلوس
الاستراحة ولم يقل به أحد وأشار
البخاري الى ان هذا اللفظ وهم
فانه عقبه بان قال قال أبو امامة

وطائفة من السلف وروى ذلك عن أنس وأبي هريرة وخالف في ذلك الجمهور والتمتدوا بالاعتدال
الاربعة وغيرهم فتم من قال ينبغي على الأقل ومنهم من قال يعمل على غالب ظنه ومنهم
من قال يعيد وقد تقدم تفصيل ذلك وابس في حديث الباب أكثر من ان رسول الله صلى
الله عليه وآله وسلم أمر بسجدة بين عند السجود في الصلاة وليس فيه ما يبين ما يصنع من
وقع له ذلك والا حديث الاخرة قد اشتملت على زيادة وهي بيان ما هو الواجب عليه عند
ذلك من غير السجود فاصبر اليها واجب وظاهر قوله من شك في صلاته وقوله فاذا وجد
أحدكم ذلك وقوله في حديث أبي سعيد المتقدم اذا شك أحدكم في صلاته وقوله في حديث
ابن مسعود المتقدم أيضا اذا شك أحدكم فليختر الصواب وقوله في حديث عبد الرحمن
ابن عوف اذا شك أحدكم في صلاته ان يسجد السهو مشرووع في صلاة النافلة كما هو
مشرووع في صلاة الفريضة والى ذلك ذهب الجمهور ومن العلماء قد عاوا حديثا لان الخبران
وارغام الشيطان يحتاج اليه في النقل كما يحتاج اليه في الفرض وذهب ابن سيرين وقائدة
وروى عن عطاء وقتله جماعة من أصحاب الشافعي عن قوله التقديم الى أن التطوع
لا يسجد فيه وهذا ينبغي على الخلاف في اسم الصلاة الذي هو حقيقة شرعية في الأفعال
المخصوصة هل هو متواتر فيكون مشتركا معنويا فيدخل تحته كل صلاة أو هو مشترك
لفظي بين صلاتي الفرض والنفل فذهب الرازي الى الثاني لما بين من صلاتي الفرض
والنفل من التباين في بعض الشروط كالقيام واستقبال القبلة وعدم اعتبار العدد
المؤبد وغير ذلك قال الهالقي والذي يظهر أنه مشترك معنوي لوجود التقدير الجامع
بين كل ما يسمى صلاة وهو التحريم والتحليل مع ما يشمل الشكل من الشروط التي لا تنكح
قال في الفتح والى كونه مشتركا معنويا ذهب جمهور أهل الأصول قال ابن رسلان
وهو أولى لان الاشتراك اللفظي على خلاف الأصل والتواطؤ خير منه اه في قال ان لفظ
الصلاة مشترك معنوي قال بشرعية سجود السهو في صلاة التطوع ومن قال بأنه
مشترك لفظي فلا عموم له حينئذ الاعلى قول الشافعي ان المشترك لجميع معانيه
وقد ترجم البخاري على باب السهو في الفرض والتطوع وذكر عن ابن عباس انه يسجد
بعد وتره وذكر حديث أبي هريرة المتقدم

• (باب من نسي التتميم الاول حتى اتصّب قائما لم يرجع) •

٤٧ نيل في الأخير حتى يستوي قائما ويمكن ان يجعل ان كان محفوظا على الجلوس للتشهد ورواه اصح
ابن راهويه في مسنده عن أبي امامة باللفظ ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا ثم اقم حتى تطمئن قاعدا ثم اسجد حتى تطمئن ساجدا
ثم اقم حتى تطمئن قاعدا ثم افع ذلك في كل ركعة وأخرجه البيهقي أيضا من طريقه والصحيح عن أبي امامة باللفظ ثم اسجد
حتى تطمئن ساجدا ثم ارفع حتى تستوي قائما قال الحافظ واستدل بهذا الحديث على وجوب الطمأنينة في أركان الصلاة وبه
قال الجمهور واشتهر عن الحنفية ان الطمأنينة سنة وصريح بذلك كثير من مصنفهم لكن كلام الطحاوي كالصريح

في الوجوب عندهم فانه ترجم مقدار الركوع والسجود ثم ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود وغيره في قوله سبحانه رب العظيم فلا تافى الركوع وذلك أدناه قال فذهب قوم الى ان هذا مقدار الركوع والسجود ولا يجزئ أدنى منه قال وخالفهم آخرون فقالوا ان استوى راكعاً واطمأناً ساجداً برأى ثم قال وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ودرجهم الله تعالى قال ابن دقيق العيد تكبر من الألفاظ الاستدلال بهذا الحديث على وجوب ما ذكره فيه وعلى عدم وجوب ما لم يذكره كمالا الوجوب فلا تعلق الأمر به وأما عدمه فليس بمجرد كون ٣٧٠ الأصل عدم الوجوب بل لكون الموضع موضع تعليم وبيان للجاهل وذلك

يقضى انحصار الواجبات فيما ذكر ويتقوى ذلك بكونه صلى الله عليه وآله وسلم ذكر ما تعلق به الاساءة من هذا المصلى ومالم يتعلق به فدل على انه لم يقصر المقصود على ما وقعت فيه الاساءة قال فكل موضع اختلف العلماء في وجوبه وكان مذكورا في هذا الحديث فلما انتمى به في وجوبه وبالعكس ليكن يحتاج أولا الى جمع طرق هذا الحديث واحصاء الامور المذكورة فيه والاخذ بالزائد فالزائد فانه واجب ثم ان عارض الوجوب أو عدمه دليل أقوى منه على ان جاء صيغة الأمر في حديث آخر بشئ لم يذكر في هذا الحديث قدمت انتهى بعنه وانظروا بقامه في نيل الاوطار قال الحافظ في الفتح قد امتثلت ما أشار اليه وجمعت طرقه القوية من رواية أبي هريرة ورفاعة وقد امتدت الزيادة التي اشقلت عليهم اقامه يذكر فيه صريحان الواجبات المتفق عليها النية والقعود الاخير ومن اختلف فيه التمسك

(عن ابن بجة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى فقام في الركعتين فسجوا به فضى فلما فرغ من صلاته بسجدة سجدة ثم سلم رواه انصاف وعن زياد بن علاقة قال صلى بنا المغيرة بن شعبه فلما صلى ركعتين قام ولم يجلس فسجبه من خلفه فاشار اليهم ان قوموا فلما فرغ من صلاته سلم ثم سجدة سجدة ثم سلم ثم قال هكذا صنع بنا رسول الله صلى الله عليه وسلم رواه أحمد والترمذي ومعه * وعن المغيرة بن شعبه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس وان استتم قائما فلا يجلس وسجدة سجدة في السهو رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث الاول أخرجه بقية الأئمة الستة بخلاف النسخ الذي ذكره المصنف والحديث الثاني أخرجه أيضا أبو داود وفي اسناده لمسعودي وهو عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود استشهد به البخاري وتكلم فيه غير واحد وأخرجه الترمذي أيضا من حديث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الشعبي عن المغيرة قال أحمد لا يحتج بحديث ابن أبي ليلى وقد تكلم فيه غيره والحديث الثالث أخرجه أيضا الدارقطني والبيهقي ومداومه على جابر الجعفي وهو ضعيف جدا وقد قال أبو داود ولم يخرج عنه في كتابي غيره هذا قوله فقام في الركعتين يعني انه قام الى الركعة الثالثة ولم يتشهد وعقب الركعتين قوله فلما فرغ من صلاته استدلال به من قال ان السلام ليس من الصلاة وقد تقدم البحث عن ذلك وتعقب بان السلام لما كان للتحال من الصلاة كان المصلى اذا انتهى اليه كن فرغ من صلاته ويؤيد على ذلك قوله في رواية ابن ماجه من طريق جماعة من الثقات عن يحيى بن سعيد عن الأعرج حتى اذا فرغ من الصلاة الآن يسلم فدل على أن بعض الرواة حذف الاستثناء لوضوحه والزيادة من الحافظ مقبولة قوله ثم سلم استدلال بذلك من قال ان السجود قبل التسليم وقد قدمنا الخلاف فيه وما هو الحق وزاد الترمذي في الحديث وسجدهما الناس معه مكان ما نسي من الجلوس وفي هذه الزيادة فائدتان احدهما ان المؤتمر يسجد مع امامه اسم والامام واقوله في الحديث الصحيح لا تحتلفوا وقد أخرج البيهقي والبخاري عن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الامام يكفى من وراءه فان ساء الامام فعليه يسجد تا السهو وعلى من وراءه ان يسجد وامعه وان ساء

الاخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيه والسلام في آخر الصلاة قال النووي وهذا محمول على ان ذلك أحد كان معلوما عند الرجل انتهى وهذا يحتاج الى تكملة وهو ثبوت الدليل على ايجاب ما ذكر كما تقدم وفيه بعد ذلك نظر وقال القاضي محمد بن علي الشوكاني الذي رضي الله عنه في شرح المتن في بعد ما ذكر حديث الباب ونقل كلام ابن دقيق العيد وفيه انه تقدم صيغة الأمر اذا جاءت في حديث آخر كما تقدم قريبا ما قلناه اما اختياره لذلك من درن تفصيل فحسن لانوافقه بل نقول اذا جاءت صيغة أمر قاضية بوجوب زائد على ما في هذا الحديث فان كانت مقدمة على تاريخه كان صار قالها الى التذبح

لان انتصاره صلى الله عليه وآله وسلم في التعاليم على غيرها وتر كها من أعظم المشعرات بعدم وجوب ما نفعه لما تقر من
أن تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز وان كانت متأخرة عنه فهو غير صالح لصرفها لان الواجبات الشرعية ما زالت
تجسد وقتا فوقتا والالزام قصر واجبات الشريعة على الخمس المذكورة في حديث ضمام بن ثعلبة وغيره أه في الصلاة والصوم
والحج والزكاة والشهادة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اقتصر عليها في مقام التعاليم والسؤال عن جميع الواجبات والالزام
باطل فالمرزوم مثله وان كانت صيغة الامر الواردة بوجوب زيادة على هذا ٣٧١ الحديث غير ملزمة القدم عليه ولا التأخر

ولا المقارنة فهذا محل الاشكال

ومقام الاحتقال والاصل عدم

الوجوب والبراءة منه حتى يقوم

دليل بوجوب الانتقال من الاصل

والبراءة ولا شك ان الدليل المقيد

لا زيادة على حديث المسيء اذا

التبس تاريخه محقق لتقديمه عليه

وقاخره فلا يفتض للاستدلال

به على الوجوب وهذا التخصيل

لا بد منه وترك مراعاته خارج

عن الاعتدال الى حد الافراط

والتفريط لان قصر الواجبات

على حديث المسيء فقط واهدار

الدلة الواردة بعده تضييع

لصلاحيته لصرف كل دليل يرد

بعدمه الى الاعلى الوجوب سد باب

التشريع ورد ما لا يجزى من

واجبات الصلاة ومنع للشارع

من ايجاب شيء منها وهو باطل لما

عرفت من تعدد الواجبات في

الاقوات والقول بوجوب كل ما

وردا له من غير تفصيل

يؤدي الى ايجاب كل أقوال

الصلاة وأفعالها التي ثبتت عنه

صلى الله عليه وآله وسلم من غير

فرق بين أن يكون ثبوتها قبل

أحمد بن حنبله فليس عليه ان يسجدوا امامه وكفيه وفي اسناده خارجة بن مصعب
وهو ضعيف وأبو الحسين المدائني وهو مجهول والحاكم بن عبيد الله وهو ايضا ضعيف
وفي الباب عن ابن عباس عند ابن عدي وفي اسناده عمر بن عمرو العسقلاني وهو متروك
وقد ذهب الى ان المؤتم يسجد لهم والامام ولا يسجد لهم وثقة الحنفية والشافعية
ومن أهل البيت زيد بن علي والناصر والمؤيد بالله والامام يحيى وروى عن مكحول
والهادي أنه يسجد لهم وله يوم الادلة وهو الظاهر لعدم انتهاض هذا الحديث
لتخصيصها وان وقع السجود من الامام والمؤتم فالظاهر انه يكفي سجود واحد من المؤتم
امامع الامام أو مفردا أو اليه ذهب الفريقان والناصر والمؤيد بالله وذهب الهادي
الى أنه يجب عليه سجود انهم والامام ثم اسه ونفسه والظاهر ما ذهب اليه الاولون
والشاذة الثانية ان قوله مكان مائتي من الجلوس يدل على ان السجود انما هو لاجل
ترك الجلوس لا لترك التشهد حتى لو انه جلس مقبدا ار تشهد ولم يشهد لا يسجد وجرم
أصحاب الشافعي وغيرهم انه يسجد لترك التشهد وان أفى بالجلوس قوله فيجلس زاد
في رواية ولاهم وعلمه وبها تمسك من قال ان السجود انما هو لفوات التشهد لا لفعل
لقيام والى ذلك ذهب النخعي وعلقمة والاسود والشافعي في أحد قولييه وذهبت
العترة وأحمد بن حنبل الى انه يجب السجود لفعل القيام لما روى عن أنس انه صلى الله
عليه وسلم لم تحرك للقيام في الركعتين الا خرطين من العصر على جهة السهم ونسجوا له
فقد سجد لهم وسأخرجه البيهقي والدارقطني ووقوفه عليه وفي بعض طرقه انه قال
هذه السنة قال الحافظ ورجاله ثقات وأخرج الدارقطني والحاكم والبيهقي عن ابن عمر
من حديثه بلفظ لاسه والافى قيام عن جلوس أو جلوس عن قيام وهو ضعيف واستدل
باحديث الباب ان التشهد الاول ليس من فروض الصلاة ذلوا كان فرضا لما جبر بالسجود
ولم يكن بد من الاتيان به كسائر الفروض وبذلك قال أبو حنيفة ومالك والشافعي
والجمهور وذهب أحمد وأهل الظاهر الى وجوبه وقد تقدم الكلام على هذا الاستدلال
والجواب عنه في شرح أحاديث التشهد قوله وان استتم قائما فلا يجلس فيه انه لا يجوز
العود الى القعود والتشهد بعد الاستتباب الكامل لانه قد تبس بالفرض فلا يقطع
ويرجع الى السنة وقبل يجوز له العود ما لم يشرع في القراءة فان عاد لما بالتحريم بطلت

حديث المسيء أو بعده لانها بيان للامر القرآني أه في قوله تعالى أقيموا الصلاة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم صلوا كما رأيتموني
أصلي وهو باطل لاستلزامه تأخير البيان عن وقت الحاجة وهو لا يجوز عليه صلى الله عليه وآله وسلم وهكذا الكلام في كل دليل
يقضي بوجوب أمر خارج عن حديث المسيء ليس بصيغة الامر ككأنه عد على الترك أو التزم لمن لم يفعل وهكذا يفصل
في كل دليل يقتضي عدم وجوب شيء مما سئل عليه حديث المسيء أو تحريمه ان فرضنا وجوده اه كلامه رحمه الله
قال النووي وفيه دليل على ان الاقامة والقعود ودعاء الاستفتاح ورفع اليدين بالاجرام وغيره ووضع اليمنى على اليسرى

وتكبيرات الانتقال وتسبيحات الركوع والسجود وهيات الخلوس ووضع اليده على الفخذ ونحو ذلك مما لم يذكر في الحديث ليس بواجب انتهى وهو في معرض المنع لثبوت بعض ما ذكر في بعض الطرق كأنه قد تم بيانه فيحتاج من لم يقل بوجوبه الى دليل على عدم وجوبه واستدل به على تعيين لفظ التكبير لا قال يجرى بكل لفظ يدل على التعظيم قال ابن دقيق العيد ويتأيد ذلك بان العبادات محل التعبدات ولان رتب هذه الاذكار مختلفة فقد لا يتأدى رتبة منها ما يقصد رتبة أخرى ونظيره الركوع فان المقصود به التعظيم بالخضوع ٣٧٢ فلو أيد بالسجود لم يجمع انه غاية الخضوع واستدل به على ان قرأته

النافحة لا تعين قال ابن دقيق العيد وجهه انه اذا تيسر غير النافحة فقرأه ~~بكون~~ عن ثلثا فيخرج عن العهدة قال والذين عينو ما أجابوا بان الدليل على تعيينها تقييد المطلق في هذا الحديث وهو متعب لانه ليس بطاق من كل وجه بل هو مقيد بتقدير التيسر الذي يقتضي التخيير وانما يكون مطلقا لو قال اقرأ قرآننا ثم قال اقرأ فاتحة الكتاب وقال بعضهم هو بيان للجعل وهو متعب أيضا لان الجمل مالم تنضم دلالة وقوله ما تيسر منضم لانه ظاهر في التخيير قال وانما يقرب ذلك ان جعلت ما موصولة وأريد بها شيء معين وهو الفاتحة ~~لثمة~~ كثرة حفظ المسلمين لها فهي المتيسرة ومنه هو محمول على انه عرف من حال الرجل انه لا يحفظ الفاتحة ومن كان كذلك كان الواجب عليه

قراءة ما تيسر وقيل محمول على انه منسوخ بالدليل على تعيين النافحة ولا يخفى ضعفهما لكنه محتمل ومع الاحتمال لا يترك

لظاهر انتهى ولانه زاد قعودا وهذا اذا تعدد العود فان عاد ناسيا لم تبطل صلاته وأما اذا لم يستتم القيام فانه يجب عليه العود لقوله في الحديث اذا قام أحدكم من الركعتين فلم يستتم قائما فليجلس

• (باب من صلى الرابعة خسا) •

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى الظهر خسا فقبل له أزيد في الصلاة فقال وما ذلك فقالوا صليت خسا فسجد سجدة بعد ما سلم رواه الجماعة) قوله صلى الظهر خسا في هذه الرواية الجزم وقد قدم عن ابراهيم النخعي التردد والكل من طريقه عن عاتمة عن ابن مسعود قوله فقال وما ذلك كذا في بعض النسخ وفي بعضها فقبل وما ذلك وفي بعضها فقال لا وما ذلك بزيادة لا وهي ثابتة في مسلم وأبي داود وبها يتبين ان اخبارهم ~~كان~~ بعد استفساره صلى الله عليه وسلم لهم والحديث يدل على ان من صلى خسا ساهيا لم يجلس في الرابعة ان صلاته لا تقصد وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري انهما نفسدان لم يجلس في الرابعة قال أبو حنيفة فان جلس في الرابعة ثم صلى خامسة فانه يضيف اليها ركعة أخرى وتكون الركعتان له نافلة والحديث يرد ما قالاه الى العمل بمضعونه ذهب الجمهور وقد فرق مالك بين الزيادة القليلة والكثيرة من الساهي قال القاضي عياض ان مذهب مالك انه ان زاد دون نصف الصلاة لم تبطل صلاته بل هي صحيحة ويسجد للسهو وان زاد النصف وأحسب ان مذهب ابن القاسم ومطرف الى بطلانها وقال عبد الرحمن بن حبيب وغيره ان زاد ركعتين بطلت صلاته وان زاد ركعة فلا وحكي عن مالك انه لا تبطل مطلقا وقد استدل بالحديث على ان سجدة في السهم ومحملها بعد التسليم مطلقا وليس فيه حجة على ذلك لانه لم يعلم صلى الله عليه وسلم بزيادة الركعة الا بعد السلام حين سأله أزيد في الصلاة وقد اتفق العلماء في هذه الصورة على فعل ذلك بعد السلام لم تذكره قوله

• (باب التشهد بالسجود السهو بعد السلام) •

(عن هيران بن حنين ان النبي صلى الله عليه وسلم تسلم ثم تشهد ثم سلم رواه أبو داود والترمذي) الحديث أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم وحسنه الترمذي وقال الحاكم

الصحيح وهو قوله لا تجزئ صلاة لا تقرأ فيها فاتحة الكتاب وقيل ان قوله ما تيسر محمول على ما زاد على الفاتحة جمعا صحيح بينه وبين دليل ايجاب النافحة ويؤيده رواية أحمد وابن حبان التي تقدمت حيث قال فيها اقرأ بام القرآن ثم اقرأ ما شئت واستدل به على وجوب الطمأنينة في الاركان واعتذر بعض من لم يقل به بانه زيادة على النص لان المأمور به في القرآن مطلق السجود فيصدق بغیر طمأنينة والطمأنينة الزيادة على المتواتر بالاحاد لا تعجز عورض بانها ليست زيادة لكن بيان لامر بالسجود ودونه خالف وضع السجود الغوى لانه مجرد وضع الجهة فينبغي السنة أن السجود الشريعي ما كان بالطمأنينة

ويؤيدان الآية تزات تأكيدها الوجوب السجود وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن معه يصلون قبل ذلك ولم يكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم يصلي بغير طمأنينة اه ما في فتح الباري والحديث فوائد كثيرة قال أبو بكر بن العربي فيه أربعون مسألة ثم سرد هاهنا في الفتح وفي هذا الحديث من الفوائد وجوب الاعادة على من أدخل شئ من واجبات الصلاة وفيه أن الشروع في النافلة يلزم لكن يحتمل أن تكون تلك الصلاة كانت فريضة فيقوى الاستدلال وفيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وحسن التعليم بغير تعنيف وإيضاح المسئلة وتخفيض المقاصد ٣٧٣ وطاب المتعلم من العالم أن يعلم وفيه

تكرار السلام وردده وان لم يخرج من الموضع اذا وقعت صورة انفصال وفيه ان القيام في الصلاة ليس مقصود الذات وإنما يقصد للقراءة فيه وفيه جلوس الامام في المسجد وجلوس أصحابه معه وفيه التسليم للعالم والانقياد له والاعتراق بالتصغير والتصريح بحكم البشرية في جواز الخطأ وفيه أن فرائض الوضوء مقصورة على ما ورد به القرآن الامازادته السنة فيندب وفيه حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم ولطف معائنه وفيه تأخير البيان في المجلس للمصلحة قال النور بشي وقد استشكل تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على صلاته وهي قاعدة على القول بأنه أدخل ببعض الواجبات وأجاب المازري بأنه أراد استدراجه بفعل ما جهله مرات لا حقال أن يكون فعله ناسيا أو غافلا فيتركه فينبهه من غير تعليم وليس ذلك من باب التقرير على الخطأ بل من باب تنقيح الخطأ وقال النووي نحوه قال وانما لم يعلمه أو لا ليكون أبلغ في

مصحح على شرط الشيخين وصححه ابن حبان وضعه البيهقي وابن سعد البر وغيره قالوا والمحققون في حديث عمران انه ليس فيه ذكر التشهد وانما تفرد به أشعث عن ابن سيرين وقد خالف فيه غير من الحفاظ عن ابن سيرين وقد أخرج النسائي الحديث بدون ذكر التشهد وفي الباب عن ابن مسعود عند أبي داود والنسائي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنت في صلاة فاستسككت في ثلاث وأربع وأكثر ظنك على أربع تشهدت ثم سجدت سجدتين وانت جالس قبل ان تسلم ثم تشهدت أيضا ثم تسلم قال البيهقي هذا حديث مختلف في رفعه ومتممة غير قوي وهو من رواية أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود عن أبيه قال البيهقي مرسل وقد ضعف الحفاظ في الفتح اسناد هذا الحديث وعن المغيرة ابن شعبه عند البيهقي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم تشهد بعد أن رفع رأسه من سجدة في السهو وقال البيهقي تفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى من الشيعي ولا يفرح بما تفرد به وقال في المعرفة لا حجة فيما تفرد به اسوة وحفظه وكثرة خطئه في الروايات انتهى وقد أخرج حديث المغيرة الترمذي من رواية هشام عن ابن أبي ليلى المذكور ولم يذكر فيه التشهد بعد سجدة السهو وعن عائشة عند الطبراني وفيه وتشهدى وانصرفي ثم اسجدت سجدتين وانت قاعدة ثم تشهدت الحديث وفي اسناده موسى بن مطير عن أبيه وهو ضعيف وقد نسب الى وضع الحديث وقد استدلل به حديث عمران وما ذكر معه من الأحاديث على مشروعية التشهد في سجدة السهو فاذا كان بعد السلام كافي حديث عمران فقد حكى الترمذي عن أحمد واسحق انه يتشهد وهو قول بعض المالكية والشافعية ونقله أبو حامد الاسفراييني عن الفريسي عن قولي الشافعي وفي مختصر المنزني سمعت الشافعي يقول اذا سجد بعد السلام تشهد أو قبل السلام أجزأ التشهد الاول واذا كان قبل السلام فالجهر على انه لا يبعد التشهد وحكى ابن عبد البر عن الليث انه يهديه وعن البويطي والشافعي مثله وخطؤه في هذا النقل فانه لا يعرف وعن عطاء يخبر واختلف فيه عند المالكية وحديث ابن مسعود يدل على مشروعية التشهد في سجود السهو وقبل السلام وفيه المقال الذي تقدم قال الحفاظ في الفتح قد يقال ان الأحاديث الثلاثة تعني حديث عمران وابن مسعود والمغيرة باجماعها ترتقي الى درجة الحسن قال العلائي وليس ذلك ببعيد وقد صح ذلك

نعم فيه وتعرف بغيره بصفة الصلاة الجزئة وقال ابن الجوزي يحتمل أن يكون ترديده لتفخيم الامر وتظيمه عليه ورأى أن الوقت لم يفته فاراد ايقاظ الغفلة له تروك وقال ابن دقيق العيد ليس التقرير بدليل على الجواز مطلقا بل لا بد من انتفاء الموانع ولا شك أن في زيادة قبول المتملم لما يلقي عليه بعد تكراره له واستجماع نفسه وتوجهه سؤاله مصلحة مانعة من وجوب المبادأة الى التعليم لاسيما مع عدم خوف الفوات اما بناء على ظاهر الحال أو بوجه خاص وفيه حجة على من أجاز القراءة بالفارسية لكونه مألوسا بلسان العرب لا يسهى قرآناته هياض وقال النووي وفيه وجوب القراءة في الركعات كلها وان التقى اذا سئل عن شيء

عن ابن مسعود عن قوله أخرجه ابن أبي شيبة وأعلم أن المراد بالتشهد
 المذكور في سجود السهو هو التشهد المأهول وفي الصلاة لا
 كما قاله الامام انه دعى في البصرة انه الشهادتان
 في الاصحاح ادم وجدان ما يدل على الاقتصار
 على البعض من التشهد الذي
 ينصرف اليه مطلق
 التشهد

• (ثم الجزء الثاني وبليه الجزء الثالث قوله أبواب صلاة الجماعة) •

وكان هذا الشيء آخر يحتاج اليه
 السائل يستحب له ان يذكره
 وان لم يسأل منه ويكون من
 التصحیحة لا من الكلام فيها
 لانه في له موضع الدلالة من
 كونه قال على أي الصلاة فعلاه
 الصلاة ومقدماتها اه وفي هذا
 الحديث الحديث والنعمة
 والقول وأخرجه البخاري أيضا
 في الصلاة والاستئذان ومسلم
 وأبو داود وفي الصلاة وكذا
 الترمذي والنسائي وابن ماجه

